A.U.B. LIBRARY

4.92.75
H452A
V.1-2

الجزء الاول

من حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف جميل
حرى مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى أفاض
الله عليه سحائب رحماته وأعاد علينا وعلى المسلمين من
صالح دعواته على شرح المحقق الجليل
العلامة الهمام ابن عقيل على
ألفية الامام ابن مالك
رحمهم الرحيم المالك
آمين

﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

طبع بالمطبعة الازهرية بمصر
﴿ بشارع رقعة القمح بجوار الازهر الشريف ﴾

﴿ على نفقة ﴾
(مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر)

77057

(الطبعة السادسة سنة ١٣٤٥ هـ ١٩٢٦ م)

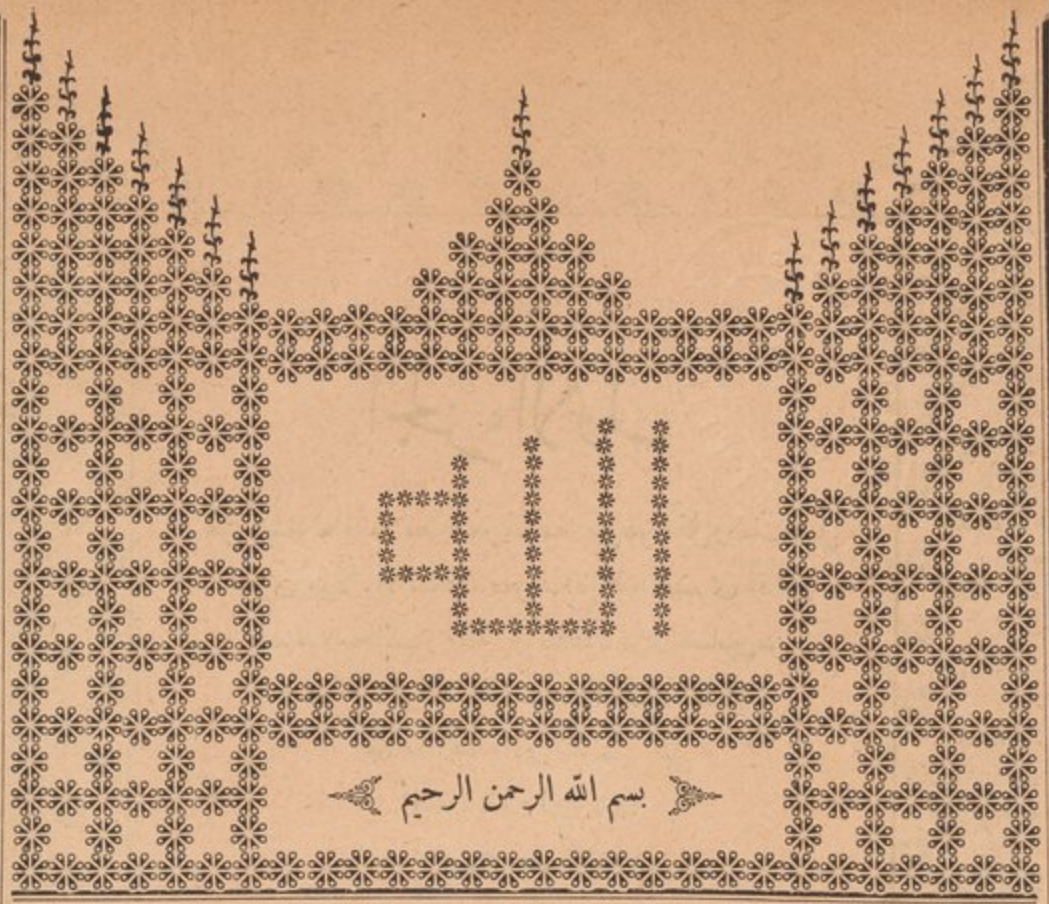

نحمدك اللهم يامن تفضل على من نحانحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافيه وقابل باحسانه داء التقصير عن أداء شكره بترادف أنواع مننه الشافيه حمدا تنجر اليه كمالات الحامد غير مخفوضة وتسكن لديه الا مال جازمة بأن عرا المزيد بدوامه وثيقة غير منقوضة ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بأنوار هدايتك فهي أعظم مطلوب وتبعدنا عن مساوى الافعال الناقصة وتسعدنا بمحاسن أفعال القلوب ونشهد أن لا إله الا أنت وحدك لاشريك لك فى صفات ولا أفعال بل أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبدك ورسولك المبعوث من خلاصة معد ولباب عدنان الذى أنزلت عليه القرآن بلسان عربي مبين لايخلق جديده ولا يمل ترديده على مدى الازمان صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه المشتغلين بسنته بلا تنازع فى العمل وأنصاره المنصرفين لاعلاء كلمة الله من غير وقف ولا بدل ما أيقن ذو تميز بأن لشأنهم التكبير ولشانيهم التصغير وماعلم ذو إدراك بأنهم جمع السلامة ومخالفوهم جموع التكسير ﴿ أما بعد ﴾ فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغنى محمد الخضرى الشافعي عامله الله بلطفه الخفى وبره الحفى إن شرح العلامة ابن عقيل لالفية الامام ابن مالك رحمهما الله تعالى من أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها فى الخافقين ذكرا لسهولته على الطالب وقرب مأخذه للراغب ولاخلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنت أؤمل عليه حاشية تجمع منه شوارده وتمكن من اقتناص أوابده رائده وتتمم منه مع المتن المفاد وتبين منهما للطالب المراد فيما نعنى عجز القصور عن ارتقاء تلك القصور وأني لمثلى بمعانقة هاتيك الحور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن فى المقال ان أعراض المؤلفين أغراض لسهام ألسنة الحساد وحقائب تصانيفهم معرضة لايدى النظارة تنتهب فوائدها ثم ترميها بالكساد لاسيما فى زمان بدل نعيمه بوساوعد جيده منحوسا قد ملأ الحسد من أهله جميع الجسد وقادهم الغرور بحبل من مسد فكأنما عناهم من قال

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * مني وما يسمعوا من صالح دفنوا
صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بسوء عندهم أذنوا

أو من قال ان يعلموا الخير أخفوه وان علموا * شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا

فهم يجادلونك في الحق بعد ما تبين وترى نفوسهم الموت من قبوله أهون فالعاقل بينهم مذموم ومهجور والمعجب برأيه معزوز ومنصور الا أني أعود فاقول عدم المبالاة بذلك أحرى والتأليف ربما انتفع به فاجرى لصاحبه أجرا وأتعلل بقول البدر الدماميني هب ان كلا بذل في مطاوعة الهوى مقدوره والتهب حسدا ليطفيء نور البدر ويأبى الله الا أن يتم نوره هل هي الا منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر وفعلة ظن أنها تطوى جميل الذكر فاذا هي له تنشر كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود

ومازال هذا الخاطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومن من فضله بالتسديد الى سواء الطريق فنلت بفضل الله ما كنت ترجيت وأتى جمعه فوق ما كنت له تصديت فجاءت بعون الله حاشية لا كالحواشي أعيذها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشي ومع ذلك لست ابرئها من كل عيب ولا أصفها بضبط يرفع القلم عن اصلاح ما عسى يكون فيه لبس أو ريب كيف وان الخطا والنسيان كالصفة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه وحسن نمطه كان حقيقا عند ذوي الانصاف بالقبول واقالة العثرات وعدم الاصغاء لقول غبي جهول لا هم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض إفضاله أستمد وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بجنات النعيم وأن ينفع بها من تلقاها بالقبول ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسؤل على الدوام وأحق من يرتجى منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكلم عليها غالب من كتب هنا لكن نريد أن نذكر طرفا مما يتعلق بها تبركا بخدمتها واستجلابا لمزيد بركتها فنقول ونبرأ الى الله من القوة والحول اعلم ان البسملة مصدر قياسي لبسمل كدحرج دحرجة اذا قال بسم الله على ما في الصحاح وغيره أو اذا كتبها على ما في تهذيب الازهري فهي بمعنى القول أو الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب النحت وهو أن يختصر من كلمتين فاكثر كلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى بتمامها بالاستقراء خلافا لبعضهم ولا الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهده نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عد ما وقع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طبلق بتقديم الباء على اللام اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طلبق والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي كما صرح به الشمني ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمعل اذا قال السلام عليكم وحوقل بتقديم القاف اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهليلا وهيلل هيللة اذا قال لا اله الا الله وياء هيلل للالحاق بدحرج ومنه في القرآن واذا القبور بعثرت قال الزمخشري هو منحوت من بعث وأثير أي بعث موتاها وأثير ترابها ومن المولد الفذلكة من قولهم فذلك العدد وكذا وكذا والبلكفة التي أخذها الزمخشري من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتخوفوا * شنع الورى فتستروا بالبلكفه

قيل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد أثبتها كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فياحبذا ذاك الحديث المبسمل

وقد استعمل كثير لاسيما الاعاجم النحت فى الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ حاء مفردة ورحمه الله رح وممنوع مم والى آخره تارة اخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم الى غير ذلك لكن الاولى ترك نحو الأخيرين وان أكثرت منه الاعاجم * ثم ان الباء أصلية على المشهور ومعناها الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كما فى تفسير البقلينى بحديث بسم الله الذى لا يضر مع اسمه شىء فان لفظ مع ظاهر فى ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد أن المصاحبة معناها التبرك لوضوح بطلانه اذ لا تبرك فى نحو رجع بخفى حنين مما مثلوها به بل هي مجرد الملابسة الا انها بمعونة المقام تحمل على الملابسة التبركية فتقديرهم أبدأ متبركا ليس بيانا لمتعلق الباء بل تصوير للمعنى وبيان لصفة تلك الملابسة فان لها أحوالا شتى فان قلت التبرك فى بسملة الاكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان ناقصا وقليل البركة وهذا غير ممكن فى بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارىء مع اجزال ثوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديرا لا محلا لان الاعراب المحلى للمبنيات ولا ضرر فى اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم أو فعل والتقدير اسم الله مبدوء به أو أبدأ به بداءة قوية أي بحسن نية واخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على التأكيد كما ذكره الرضى والا كان عبثا لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أى غير التأكيد ومن الغريب كونها للقسم فيحتاج الى تقدير مقسم عليه وعلى المشهور فمتعلقها محذوف قدره الكوفيون فعلا كأبدأ فبسم ظرف لغو متعلق به قال فى المغنى وهو المشهور من التفاسير والاعاريب ووجه بقلة المحذوف لانه عليه كلمتان وعلى مقابله ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا كما فى آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه وبأن الجملة عليه مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو أنسب بالمقام من الدوام المفاد بالاسمية * قلت وتخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد أنه الواقع فى عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع فى رسالة البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شىء صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقته ولم يطلب شيأ فى المستقبل حتى يصح الامر مع أن أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو ملتبس به من البدء بالبسملة أول فعله الشارع فيه أو منشىء للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزمخشرى وتبعه المتأخرون تقديره فعلا مؤخرا خاصا أى مناسبا لما بدىء بالبسملة أما الفعل فلما مر وأما تاخيره فللاهتمام باسمه تعالى وليفيد الحصر فان تقديم المعمول قد يفيده وليكون اسمه تعالى مقدما ذكرا كتقدم مسماه وجودا ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدئية فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا اجنبي وبهذا يندفع ما يقال البدء بالبسملة مع اشتمالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد فى الحديث كما افاده السيد فى حواشى الكشاف على أن هذا لا يرد الا على رواية لا يبدأ فيه باسم الله بباء واحدة كما لا يخفى وأما كونه خاصا فلرعاية حق خصوصية المقام ولاشعار ما بعد البسملة به * فان قلت الذابح مثلا اذا ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره عاما كأبدأ * فالجواب كما فى الشهاب على البيضاوى ان هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن الى معني آخر كما نبه عليه علماء البديع وقدره البصريون اسما كابتدائي لكن الاولى تقديره خاصا مؤخرا لما مر وهو اما مبتدأ و بسم ظرف لغو متعلق به وان كان يمتنع إعمال المصدر محذوفا أو مؤخرا لان محله فى غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق نحو فلما بلغ معه السعي مع أنه يمكن جعله

من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تأليفى بسم الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر المحذوف أيضا وبسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تأليفى حاصل بسم الله الرحمن الرحيم وانما كان هذا مستقرا دون الاول لان المستقر هو مامتعلقه عام أى بمعني الكون والحصول المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللغو مامتعلقه خاص ذكر أو حذف لدليل فعلى كلا الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان الا أن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه دون الاول كقول الكوفيين لانه خاص ولو قدر من مادة الابتداء لما مر فيكون لغوا ولك أن تجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره انا بادىء فرارا مما ورد على المصدر ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل لمجموع الجار والمجرور على ماسيأتي تحقيقه فى الابتداء ﴿ تنبيه ﴾ ماذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل أو بالمبتدا ليس على اطلاقه فان الجمهور كما فى الشهاب على البيضاوى على أن الظرف مستقر مع باء المصاحبة ولغو مع باء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معني فعل آخر عامل فى الظرف وجوز الرضى وغيره اللغوية على الاول أيضا وينبغي حملهما على ماقاله الليثي اذا قصد بباء المصاحبة مجرد كون معمول الفعل مصاحبا لمجرورها زمن تعلقه به من غير مشاركة فى معني العامل فمستقر فى موضع الحال وان قصد مشاركته فيه فلغو وبينه اشتر الفرس بسرجه فعلى الاحتمال الاول يكون المعني مصطحبا بسرجه فلم يتسلط عليه الشراء وعلى الثاني يكون مشريا أيضا بخلاف نحو نمت بالعمامة فانه لا يحتمل اللغوية وكذا مانحن فيه اذ لم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالمقصود مجرد المصاحبة من غير مشاركة فى معني العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك فى بسملة القارىء عند الشافعي اذا قصد ايقاع القراءة عليها فهي مشاركة فى العامل فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقرا ففى جعله متعلقا بالفعل مسامحة لانه متعلق بحال من فاعله هي قيد له فهو تعلق معنوى لا صناعي وتقدير تلك الحال متبركا لا يخرجه عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة والا فحقها ملتبسا كما مر وقد ذكر الدماميني ان نحو زيد على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راكب لان خصوصه ليس الا من القرينة لا أصلى * بقي ان محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآنا لان الفاظها غير منزلة ولا متعبد بها ولا معجزة كما هو شأن القرآن مع أن معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص * والجواب كما فى الشهاب أن معناها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها فى متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية المرادة له تعالى وأما ألفاظها فليست قرآنا لانها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها مالا يتلفظ به أصلا كالضمائر المستترة فاحفظه فانه من مقصورات الخيام اه ثم ان أريد بالجلالة مدلولها فاضافة اسم اليها حقيقية لامية للاستغراق ان أريد كل اسم من أسمائه تعالى أو للجنس إن أريد جنس أسمائه تعالى أى الجنس فى ضمن بعض الافراد لا من حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتي يقع ابتداء أو للعهد إن أريد اسم مخصوص قال الشنواني والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولوية الجنس فى الحمد لان القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم كلها والاستغراق بمنزلة قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات اختصاص الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها لغيره لما اختص به الجنس لتحققه فى ذلك الفرد اه * فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق الا فى فرد فهما متلازمان فلا مرجح له * قلت يرجحه كون الافراد غير مضبوطة لعدم تناهيها فجعل اختصاص الجنس دليلا عليها أنسب من العكس ليستدل به على ماسيوجد منها وان أريد من الجلالة لفظها فالاضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرحمن الرحيم اما من قبيل الاستخدام بان يرجع الضمير المستتر فيهما لها بمعني الذات أو مجاز عقلي من

استنادما للمدلول للدال وانما لم يقل حينئذ بالله مبالغة فى التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالى أي حضرتك الشريفة أى عليك * والرحمن الرحيم اشتهر فيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه يمتنع منها جر الرحيم مع نصب الرحمن أو رفعه لان النعت التابع أشد ارتباطا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أبي الربيع ولان فى الاتباع بعد القطع رجوعا الى الشيء بعد الانصراف عنه فمنع لذلك لالاعتراض الجملة بين الصفة والموصوف لوقوعه فى نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم وجعل الرحمن نعتا مبني على أنه صفة مشبهة أما على قول الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه فى القرآن متبوعا لا تابعا فيعرب بدلا من الجلالة والرحيم نعت له لا للجلالة اذ لا يتقدم البدل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بما جر منعوته على الصحيح وعلى الثاني بعامل مقدر لما تقرر أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع الا البدل فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع فالجملة مستأنفة استئنافا بيانيا جوابا لسؤال مقصود به التلذذ وتعظيم شأن المسؤل عنه لا التعيين لان المولى تعالى لا يجهل وليست حالا من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف أحوالا لان الحالية تفيد تقييد البدء باسم الله تعالى بحالة الرحمة وهي وان كانت حالا لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف * وحاصل صور البسملة أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتاخر فى سبعة كون الظرف متعلقا بالفعل أو بحال من فاعله أو بالمبتدا المصدر أو بحال من فاعله أو بخبر أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كما تقدم تفصيله فصور المتعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها و يضرب الحاصل وهو أحد وثلاثون فى تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظر الى احتمالات الاضافة الاربعة زادت الصور ثم تتكاثر جدا بالنظر لمعاني الباء من الاستعانة أو المصاحبة أو التعدية أو غيرها فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ فائدة ﴾ قال الشيخ أبو العباس البوني رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من اذكار المضطرين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال ابن عربي من داوم على ذكره لا يشقى أبدا وانما اختير هذان الوصفان فى الابتداء للاشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها لطفا بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفى الحديث ان الله كتب فى كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخلنا ميدان رحمته فى الدنيا والآخرة بجاه سيد المرسلين آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة عند الجمهور ان روعي متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف والا فعند السكاكي فقط لاكتفائه بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر اذ كونه حكاية عن نفسه يقتضى أن يقول قلت لا قال وأتي بجملة الحكاية ترغيبا فى كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة فى العلم ليكون أدعى لقبوله والاجتهاد فى تحصيله فيثاب مؤلفه وهكذا مدح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لو لم يصف الطبيب دواءه للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه و بهذا القصد يضمحل الرياء خصوصا مع الامن منه كما هو حال المصنف والماضى فى كلامه بمعني المضارع بقرينة قوله وأستعين المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعني أستعين الله فى اظهار الفية أو النفع بها خلاف الظاهر فشبه القول المستقبل بالماضى والجامع اما مطلق الحصول لان مقوله حاصل فى ذهنه كحصول الماضى فى الخارج أو تحققه نظر لما قوي عنده من تحقق وجوده فى الخارج كتحقق الماضى ثم اشتق منه قال بمعني يقول فهو استعارة مصرحة تبعية أو مجاز مرسل تبعى علاقته الاول * وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازما ولمجيء وصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع ان قياس المضموم فى الاول ما سيأتي فى قوله * وفعل أولى وفعيل بفعل * وفى الثاني قوله * فعولة فعالة لفعلا * ولا بالكسر والا كان مضارعه

قال محمد

يقال كيخاف ولا بالسكون لان الماضي الثلاثي لا يكون ثانيه ساكنا بالاصالة لئلا يلتقي ساكنان في نحو ضربت وليست الالف أصلية لانها لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بدلا عن ياء لوجود الواو مكانها في المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت قافه للدلالة على أن عينه واوا وانما لم يضموا نحو خفت ونمت مع أنه واوي كقلت ايثار التبيين حركة العين علي تبيين ذاتها لان الحركة أهم لاختلاف الهيئة بها وذلك غير ممكن في قلت لان فاءه مفتوحة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة الواو الى ماقبلها لثقلها عليها وان كان ماقبلها ساكنا للزومها ولم تثقل علي نحو دل لتغيرها بالعوامل مع أن الاسم أخف من الفعل والقول اذا كان بمعني التلفظ لا ينصب الا الجمل كقلت جاء زيد أو مفردا في معناها كقلت قصيدة أو شعرا أو مفردا قصد لفظه نحو يقال له ابراهيم أو مفردا مسماه لفظ كقلت كلمة أي لفظ رجل مثلا وقال الامير في حواشي الشذور الاسهل أن يقال القول انما يتوجه للفظ جملة كان أو غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا اللفظ فان توجه للمعني كان بمعني الاعتقاد كقلت بان النية واجبة وان كان اللفظ مسماه لفظا توجه للدال أو المدلول كقلت كلمة أو قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو لفظ رجل مثلا أو اللفظ المنظوم ومن هنا يظهر أن اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والا لصح قلت صه علي معني قلت اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالته علي معناه ولذلك كان كلاما تاما كما سيأتي بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به والله أعلم

(قوله محمد) هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك نسب لجده لشهرته به الطائي نسبا الشافعي مذهبا الجياني منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشد المثناة التحتية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة والدال وحكي ضمهما الدمشقي اقامة ووفاة لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين علي الموحدة وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما في العربية وغيرها مع كثرة العبادة والعفة ومع ذلك كان قليل الحظ في التعليم قيل كان يخرج علي باب مدرسته ويقول هل من راغب في علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا قد أخلصتها من ذمتي فاذا لم يجب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه شرفا أن ممن أخذ عنه الامام النووي رضي الله تعالى عنهما ويقال انه عناه بقوله في المتن * ورجل من الكرام عندنا * ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند أبي علي الشلوبين بضعة عشر يوما ونقل التبريزي في أواخر شرح الحاجبية أنه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال الدماميني ولم أقف عليه لغيره ولا أدري من أين أخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب بديع في بابه والتوضيح في اعراب أشياء من مشكلات البخاري أبان فيه عن اطلاع واسع وقصيدته الطائية في الفرق بين الضاد والظاء وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم رجزا في النحو عظيم الفائدة تستعمله المشارقة ثم نثره في كتابه المسمي بالفوائد النحوية والمقاصد النحويه ثم صنف كتابه المسمي بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا وانه لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير أنه في بعض الابواب يقصر عن معتاده ويترك ماارتهن في ايراده فسبحان المنفرد بالكمال قال الدماميني وقد قرظ سعد الدين ابن العربي الصوفي رحمه الله تعالى الكتاب المسمي بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جمال الدين فضله * الهه ولنشر العلم أهله
أملى كتابا له يسمي الفوائد لم * يزل يفيد لذي لب تأمله
وكل فائدة في النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لا نظير له

فظن الصلاح الصفدي ان هذا تقريظ لتسهيل الفوائد لا للفوائد نفسه فقدح في التورية في كتابه المسمي بفض الختام عن التورية والاستخدام بانه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العمدة ولولا ذلك

لكان فى غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب اه (قوله هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله لتميزه عمن شاركه فى اسمه وتجويز كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن الاعتراض فلا محل لها وقيل حال من محمد فمحلها نصب وقيل نعت تابع له بتقدير تنكيره فمحلها رفع وقيل نعت مقطوع فترجع للحال والاستئناف لكن رد هذا بان شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع ورد بأنه يكفى التعين ادعاء ومحل وجوب الحذف كما ذكره الاشموني فى النعت اذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم لا للتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتي هناك ان شاء الله تعالى (قوله أحمد ربي) قال المعرب وتبعه أكثر الحواشي كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بالغيبة لكنه التفت منها الى التكلم تفننا فابطله الصبان بان هذا حكاية للفظ الواقع منه لانه مقول القول فهو موافق للظاهر لانه عبر عن نفسه بطريق التكلم اه وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشموني من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرد على المعرب لذكره جواز كونها حالا من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ والالتفات على هذا ظاهر فاللائق الحمل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر أن هذه الحال مقارنة بناء على أن المقارنة فى كل شيء بحسبه كما يأتي فى مصليا أو يؤول قال بنوي القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجدد الاستمراري أي اشعارها السامع بان المتكلم سيحمده مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لان يجدد حمده دائما وذلك حمد مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه وهو التربية المأخوذة من رب لتعليقه الحمد به فكما أن تربيته لنا بانواع النعم لا تزال تتجدد كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والماضوية لان الاولى وان أفادت الدوام المناسب للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وان أفادت التجدد أي الوجود بعد العدم لا تفيد الدوام قال المعرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الحلقية والميم الشفوية والدال اللسانية فى ثنائه على رب البرية كى لا يخلو عن ذلك بالكلية اه (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح سم الاول بأنه على نية تكرار العامل فيكون حامدا مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه فى نية الطرح لانه أغلبي أو أن طرحه بالنسبة للعامل أي ان عامله مطروح ليس عاملا فى البدل أو باعتبار حكم العامل أي ان الحكم المفاد بالعامل لم يقصد به الا البدل فلا ينافى قصد المبدل منه لشيء آخر كعود الضمير فى نحو أكلت الرغيف ثلثه ولا يخفى أن هذا لا ينفع هنا لانه يروج الاعتراض ولا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الدماميني أن البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعل تفضيل من الخير بالفتح مصدر خار يخير خيراً اذا صار خيرا بشد الياء أي ملتبساً بالخير أو من الخير بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفت همزته تخفيفا لكثرة استعماله كشر والاولى جعله منصوبا بنحو أمدح محذوفا لا أعنى لما نقله الدماميني عن المحققين أن النعت المقطوع لا يقدر باعنى الا فى نعت التخصيص وهو هنا للمدح ولم يجعل حالا لازمة من الجلالة لايهامه تقييد الحمد ببعض الصفات ولا بد لا لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفته لمذهب الجمهور ان جعل بدلا ثانيا من رب لمنعهم تعدد البدل أو من الله لمنعهم الابدال من البدل فى غير بدل البداء لما فيه من التهافت حيث يكون مقصوداً غير مقصود * وان أجيب عنه بأن ذلك لا يضر كونه باعتبارين أما بدل البداء فلا يمتنع ابداله من البدل وفى البيت الجناس التام اللفظي والخطي ان كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد فى مالك العلم وقد رسم بها فى المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذفت كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لان مالك الثاني لكونه صفة يجب رسم ألفه لعدم كثرته كالعلم ولا

هو ابن مالك *
أحمد ربي الله خير مالك

يرد حذفها خطأ من مالك يوم الدين مع قراءته بالالف لان المصحف العثماني سنة متبعة قال الاشموني وجملة أحمد ربي الخ محلها نصب بالقول والجمل بعدها معطوفة عليها أي فكل جملة في محل نصب وقال السندوبي أحمد ربي الى آخر الكتاب في محل نصب بالقول فكل جملة لا محل لها لانها جزء مقول كالزاى من زيد ولا تنافي لامكان حمل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لا من المحكي فكل جملة مقول مستقل والثاني بالعكس فمجموع الجمل مقول أفاده الصبان والثاني ملحظ من ألغز بقوله

حاجيتكم معشر جمع نبلا * المعربين مفرداً وجملا
ما ألف بيت غير شطر نصبت * بوتد منها رقيتم للعلا

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحمد كما في الاشموني أي أحمد ربي حال كوني ناويا الصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالدين أي مقدرين الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للحلق والتقصير فلا يرد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشتغل بالحمد فلا تتأتى الحالية وفيه أن المطلوب ايجاد الصلاة بالفعل لا نية ايجادها فالاوجه أنها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فمقارنة الالفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحمد بلساني وأصلي بقلبي فهي مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بلا تلفظ لا ثواب فيها بقي أن مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه في قوة جملة انشائية يرد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا الا أن يجعل على تقدير القول أي أحمد ربي حال كوني قائلا اللهم صل على الرسول الخ ويصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاليس أي أحمد ربي حال كوني أصلي أي أخبر بأني أطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الاصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار أنه ينتفع بصلاتنا عليه بالترقي في أعالي الدرجات وتوارد أنواع الكمالات وما من كمال الا وعند الله أعظم منه لكن الادب أن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بثوابها اذ المنة له صلى الله عليه وسلم علينا لانا لما ذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بعد مدة كان آتيا بالمطلوب من آية يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبي) اشتهر أن المهموز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر أو مخبر عن الله والمشدد من النبوة وهي الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كليهما فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من النبء بسكون الموحدة وهو الارتفاع كما في القاموس فيكون كالمشدد ويجوز كون المشدد مخففا المهموز فيكون بمعناه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة فاصله نبيو اجتمعت الواو والياء الخ (قوله المصطفى) أصله مصتفو بوزن مفتعل من الصفو وهو الخلوص من الكدر والمراد هنا المختار قلبت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف * طاتا افتعال رد إثر مطبق * وقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى تفسيرهم بمطلق الاتباع اى امة الاجابة عموما لا بأقاربه فقط لئلا يلزمه اهمال الصحب ولا بالاتقياء لانه مقام دعاء يطلب فيه التعميم ففيه توريه حيث لم يرد المعنى القريب لا له صلى الله عليه وسلم وهم أهل بيته واقاربه بل اراد البعيد وهو مطلق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان للآل في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الاتقياء كما قيل لصدقه بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لا سيما ان جعلت السين والتاء للطلب وعلى هذا فهو وصف لازم أما على القيل المتقدم فمخصص وكذا ان اريد بالاتباع امة الدعوة فتأمل هذا والذي اختاره العلامة الصبان ان تفسر

مصليا على النبي المصطفى * وآله

الا ل فى مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالاتباع مطلقا ففى نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا يحمل على اهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصابيح الظلمة يحمل على العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب اسرارك يحمل على الاتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط او وآله سكان جنتك يحمل على الاتباع اه و بقي ماذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بالعمل الصالح والظاهر ان الاولى حملها على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السين والتاء اما للطلب أى الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم أو زائدتان أى الكاملين فالشرف بفتح الشين مفعول به على الاول ومشبه به على الثاني كالحسن الوجه أو منصوب بنزع الخافض أى فى الشرف بناء على المرجوح من أنه قياسى أو أنه توسع فيه فاجري مجرى القياسى لكثرة ما سمع منه و يصح ضبطه بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيد ومعمول المستكملين محذوف ايذانا بالعموم أى جميع أنواع الشرف لكن هذا لا يمنع أن يراد بالآل جميع الامة وكذا ان جعلت أل فى الشرف بالفتح للاستغراق فيفوت التعميم فى مقام الدعاء مع أنه مطلوب فالاولى جعلها جنسية لذلك الا أن يحمل على المبالغة بجعل من حاز شرف الايمان كانه حاز جميع الشرف لانه أصل أنواعه فتأمل (قوله وأستعين الله) أي أطلب منه الاعانة اى الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحالتها عليه تعالى فاستعار الاعانة للاقدار لانه بصورتها من حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجادا وقدرة العبد كسبا بلا تأثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضا اهتماما بالاستعانة المطلوبة كما قيل فى اقرأ باسم ربك وأصله أستعون نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها فقلبت ياء لكسر ما قبلها (قوله فى ألفية) أى فى نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز أو ألفين ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل فى ألفينية بالتثنية لان علم التثنية يحذف للنسب وان التبس بالنسبة للمفرد لانهم لا يبالون به كما سيأتي ثم يحتمل أن لفظ فى استعارة تبعية لمعنى على التى تتعدى بها الاستعانة على حد قعدت على جذوع النخل أو أنه ضمن أستعين معنى فعل يتعدي بفى كارجو تضمينا نحويا وهو اشراب الكلمة معنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين فتفيد الاستعانة بلفظها والترجي بتعديتها بفى والاول أولى لان التجوز فى الحرف أخف من الفعل مع أنه مختلف فى قياسيته أو تضمينا بيانيا وهو تقدير حال تناسب الحرف أى راجيا وهذا مقيس اتفاقا لانه من حذف العامل لدليل لكن قال ابن كمال باشا التضمين البياني هو عين النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من تقدير الكشاف خارجين فى قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للمعنى المضمن لا تقدير عامل محذوف اه وانما قدرنا أرجو دون استخير كما فى الاشموني لما ورد عليه أن الاستخارة للمتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أي جل مقاصده لا كلها ليوافق قوله فى آخر الكتاب نظما* على جل المهمات اشتمل* وانما لم يصرف ما هنالك الى ما هنا مع أنه الاولى لكونه فى محل الحاجة لان هذا هو الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا فى حيز الرجاء للكل وما سيأتي اخبار بما تيسر له فلا تنافى وللنحو لغة ستة معان القصد والجهة كنحوت نحو البيت والمثل كزيد نحو عمرو والمقدار كعندى نحو ألف والقسم كهذا على خمسة أنحاء والبعض كاكلت نحو السمكة وأظهرها وأكثرها الاول وللامام الداودى

للنحو سبع معان قد أتت لغة * جمعتها ضمن بيت مفرد كملا
قصد ومثل ومقدار وناحية * نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا

المستكملين الشرفا *
وأستعين الله فى ألفيه *
مقاصد النحو

وفى الاصطلاح يطلق علي مايعم الصرف تارة وعلي مايقابله أخري * ويعرف علي الاول بانه علم باصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء ومايتبعهما من بيان شروط لنحو النواسخ وحذف العائد وكسر ان أوفتحها ونحو ذلك وعلي الثاني يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الاول فهو مرادف لعلم العربية حيث غلب استعماله فى هذين فقط وان كان فى الاصل يعم اثني عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاتيان بالكلام الموزون المقفى وانشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضى لتحصل ملكة التجارب والتحرز من مكائد الدهر ومنه المحاضرات وهى نقل نادرة أوشعر يوافق الحال الراهنة لانها ثمرته وأما البديع فذيل لاقسم برأسه وكذا الوضع وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها السابقة * وغايته وفائدته التحرز عن الخطأ والاستعانة علي فهم كلام الله ورسوله * وشرفه بشرف فائدته * وواضعه أبوالاسود الدؤلى بأمر الامام علي كرم الله وجهه وذلك ان العرب لفطرتهم علي الفصاحة كان النطق بالاعراب سجية فيهم من غير تطبع كما قال

ولست بنحوي يلوك لسانه * ولكن سليقي أقول فاعرب

فلما كثر الاسلام وتألفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاشرة والمناكحة فتولد اللحن والاماله فى غير محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الامام علي لابي الاسود منه أبوابا منها باب ان والاضافة والاماله وقال له انح هذا النحو ثم سمع أبوالاسود رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف والنعت ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماء علي الاستفهام فقال لها اي بنية نجومها فقالت انما اتعجب من حسنها فقال قولى ما احسن السماء وافتحى فاك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان يراجع الامام فى ذلك الى ان حصل له مافيه الكفاية ثم اخذه عن ابي الاسود نفر منهم ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم جماعة منهم ابوعمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيبويه والكسائى ثم صار الناس فريقين بصري وكوفى وما زالوا يتداولونه ويحكمون تدوينه الى الآن فجزاهم الله الجنة (قوله بهامحويه) اي فيها من ظرفية المدلول فى الدال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة علي المعاني المخصوصة والمقاصد هى تلك المعاني أوان الباء سببية وصلة محوية محذوفة اي محوية لتعاطيها بسببها واصلها محووية كمفعولة قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الواو للمناسبة (قوله تقرب الاقصى) فيه مجاز عقلي من الاسناد للسبب العادي اذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصى اي البعيد فافعل التفضيل على غير بابه كما قاله الناظم ليدل علي تقريب البعيد والابعد بالمطابقة لان البعد يطلق علي القليل والكثير وماقيل انه يلزم من تقريب الابعد تقريب البعيد رد بانه قد يهتم بالابعد لشدة خفائه دون البعيد (قوله بلفظ موجز) الباء بمعني مع كما فى الاشموني لا سببية لان المعهود سببا للتقريب هو البسط لا الايجاز لكن قال السيوطى لا بدع فى كون الايجاز سببا للفهم كما فى رايت عبدالله واكرمته دون واكرمت عبدالله ففى السببية غاية المدح للمصنف حيث قدر علي توضيح المعاني بالفاظ موجزة (قوله وتبسط البذل) اي توسع العطاء يعني تكثر افادة المعاني ففيه استعارة اما تمثيلية بان تشبه حال الالفية فى كثرة افادتها المعاني بسرعة عند سماعها بحال الكريم فى كثرة اعطائه ووفائه بما يعد ويستعار الكلام الدال علي المشبه به وهو حالة الكريم للمشبه اومصرحة بان تشبه افادتها المعاني ببذل المال والوعد ترشيح اومكنية بان تشبه الالفية فى النفس بكريم وبسط البذل تخييل

بهامحويه *
تقرب الاقصى بلفظ
موجز * وتبسط البذل

وانجاز الوعد ترشيح لا العكس لان البسط أقوي اختصاصا بالكريم من انجاز الوعد وأسبق في الذكر فاللائق جعله هو التخييل سواء جرينا على طريقة السمرقندي من ان التخييل هو الاقوى اختصاصا او على قول العصام انه الاسبق ذكرا وماسواه ترشيح (قوله بوعد منجز) اى موفى سريعا و بين موجز ومنجز الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدى المخرج والباء سببية او بمعني مع وقيد بالوعد مع ان الاعطاء بدونه ابلغ لان فهم المعاني لايحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها وتصور ألفاظها فكانها لتهيؤها للفهم منها وتوقف الفهم علي الالتفات اليها تعد وعدا ناجزا افاده سم (قوله وتقتضى) اما بمعني تطلب من الله اومن قارئها اومنهما ففيه مجاز عقلي اذ الطالب ناظمها بسببها او بمعنى تستلزم الرضا لاشتمالها على المحاسن فلامجاز (قوله رضا) بكسر الراء وسخط بضم فسكون مصدران سماعيان لرضى وسخط كفرح والقياس كالفرح وفائدة قوله بغير سخط الاشارة الى انها تطلب رضا محضا لايشوبه السخط ولامن وجه على حد ويتعلمون مايضرهم ولاينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل تقتضى اوخبر لمحذوف اونعت لالفية على حد وهذا كتاب انزلناه مبارك من النعت بالمفرد بعد الجملة وان كان الغالب العكس ومن يوجبه وان امكنه جعل مبارك خبرا ثانيا لهذا اوخبرا لمحذوف كيف يصنع في نحو بقوم يحبهم و يحبونه اذلة وقد فاقت هذه الفية ابن معطي لفظا لانها من بحر واحد وتلك من السريع والرجز ومعنى لانها اكثر احكاما منها كما قاله سم وللجلال السيوطي الفية زاد فيها على هذه كثيرا وقال في اولها فائقة الفية ابن مالك وللاجهوري المالكي الفية زاد فيها على السيوطي وقال فائقة الفية السيوطي فسبحان المنفرد بالكمال الذي لايداني (قوله بسبق) متعلق بكل من حائز ومستوجب والباء سببية أي بسبب سبقه على في الزمن والافادة وفي تقديم المعمول اشارة الى أنه لم يفضل عليه الا بالسبق وجوز سم جعله خبرا آخر عن هو أي وهو ملتبس بسبق ففيه اشارة الي فضيلة السبق ثم أشار الى فضيلة أخري بقوله حائز تفضيلا * توفى ابن معطى سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة وعمره خمس أوأربع وستون سنة ودفن بقرب الامام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله تفضيلا) اما مصدر فضلته على غيره حكمت له بالفضل أوصيرته فاضلا والمراد به الفضل نفسه من اطلاق المسبب على السبب أومصدر المبني للمجهول أي كونه مفضلا فلا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف يجوزه ابن معطى (قوله الجميلا) اما منصوب بنزع الخافض أي بالجميل أوعلى أنه صفة لثنائي أو بالنيابة عن المفعول المطلق أي ثنائي الثناء الجميل فحذف المصدر وأناب عنه صفته وعلى كل فهو صفة كاشفة أومخصصة بناء على خلف الجمهور وابن عبد السلام في تفسير الثناء (قوله بهبات وافرة) أي عطيات تامة ولم يقل وافرات مع أن الافصح المطابقة في جمع القلة مطلقا جبرا القلته وفي جمع الكثرة للعاقل لشرفه لان هبات وان كان جمع قلة لان جمعي السلامة منها عند سيبويه لكنه مستعمل في الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والافصح في الكثرة لغير العاقل الافراد * واعلم أن القلة والكثرة انما يعتبران في نكرات الجموع أما معارفها فصالحة لهما كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح أن مبدأ الجمعين ثلاثة ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة (قوله لى وله) اما متعلقان بيقضى بمعنى يحكم و يقدر أو بمحذوف صفة لهبات وأما في درجات فيمتنع فيه الاول لان المراد بالدرجات مراتب السعادة الاخروية وهي ليست ظرفا للحكم لانه أزلي بل محكوم بها ومقدرة وهي نفس الهبات ان جعلت في بمعنى من البيانية فان جعلت بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والهبات بغيرها * فان قلت يلزم على تعلق لى وله بيقضى الفصل به بين هبات وصفته وهي في درجات * قلت لايضر لانه ليس أجنبيا محضا بل هو معمول لعامل الموصوف نحو سبحان الله عما

بوعد منجز
وتقتضى رضا بغير سخط
* فائقة الفية ابن معطى
وهو بسبق حائز تفضيلا
مستوجب ثنائى الجميلا
والله يقضى بهبات وافره
* لى وله فى درجات
الآخره

يصفون عالم الغيب كما سيأتي وخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطي بعد موته انما يتأتي في الآخرة وبدأ بنفسه لحديث أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي وعن موسى رب اغفر لي ولاخي لكن فاته التعميم المطلوب أيضا لانه من أسباب الاجابة كما في كتاب الادعية لشيخ الاسلام وكان يوفي به ويسلم من افراد وصف جمع القلة لوقال كما في الاشموني

والله يقضي بالرضا والرحمه * لي وله ولجميع الامه

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولي التوفيق وبيدك الهداية الى أقوم طريق فوفقنا لما تحبه وترضاه وقنا من منك وكرمك كل شيء نتوقاه آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ الكلام وما يتألف منه ﴾

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر لمحذوف لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حد فقبضت قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول والاولى أنه اختصر على التدريج بان حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب وأنيب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح وأنيب عنه الكلام وقيل دفعة لانه أقل عملا فالكلام على هذا اما نائب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات وأما المبتدأ فمقدر على كل حال لم ينب عنه شيء ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي أو مفعولا لمحذوف أي خذ لاهاك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا وما واقعة على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام وقد شرحها بذكر أسمائها وعلاماتها كما شرح الكلام بتعريفه وذكر الضمير المجرور مراعاة للفظ ما والضمير في يتألف عائد للكلام فهو صلة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لامن اللبس عند الكوفيين وان أوجبه البصريون مطلقا بل قيل محل الخلاف في ضمير الوصف أما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الابراز مع أمن اللبس قولا واحدا لكن في الهمع والتصريح أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور أفاده الصبان

﴿الكلام وما يتألف منه﴾ كلاما لفظ مفيد كاستقم * واسم وفعل

(قوله كاستقم) ان جعل من تتمة التعريف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا لمفيد لان النعت لا ينعت مع وجود المنعوت أي لفظ كائن كاستقم أو في محل نصب اما صفة لمفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أي مفيد فائدة كفائدة استقم وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطلق كذلك أي مفيد افادة كافادة استقم وان جعل مثالا بعد تمام الحد فهو خبر لمحذوف أي وذلك كاستقم وعلى كل فالكاف داخلة على استقم لقصد لفظه فلا حاجة لتقدير كقولك استقم على أن حذف المجرور وادخال الكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كما سيأتي في الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والكلم مبتدأ مؤخر أي الكلم اسم وفعل وحرف أي منقسم اليها * واعترض بانه ليس من تقسيم الكلي الى جزئياته لان المقسم وهو الكلم لا يصدق على كل قسم بمفرده بل على ثلاثة ألفاظ فصاعدا ولا من تقسيم الكل الى أجزائه لانها لو كانت أجزاء لانعدم بانعدام بعضها مع انه يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والجواب اما باختيار الثاني والمراد بيان أجزائه في الجملة أي التي يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم أو ما يسمي أجزاء في العرف وان لم تتوقف عليها الماهية كشعر زيد وظفره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار أن الكلم اسم جنس يصدق بحسب وضعه على القليل والكثير كما سيأتي فيصدق على كل قسم انه كلم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره الجوهري أو باعتبار واحده وهو لفظ كلمة كما قاله الاشموني فكانه قال واحد الكلم اسم الخ ولا شك أن لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لا ذاته وأشار الشارح

كالتوضيح الى أن فى الكلام تقديما وتأخيرا وحذفا والاصل الكلم واحده كلمة وهي اسم الخ فجملة واحده كلمة خبر الكلم واسم الخ خبر لمحذوف يعود لكلمة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كله على أن الكلم اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعدا وقال ابن هشام فى بعض تعاليقه الظاهر أنه أراد أولا بيان انحصار جميع الكلمات العربية فى الثلاثة كقول سيبويه هذا باب علم ما الكلم فى العربية الكلم اسم وفعل وحرف فكأنه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لاغيرها اي فالكلم جمع بمعني الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم أراد بقوله واحده كلمة بيان أن المسمي فى الاصطلاح كلمة هو أحد هذه الثلاثة لاغيرها من الالفاظ المهملة اه وهذا الوجه أولى لخلوه عن التكلفات المارة وعليه فتذكير الضمير فى واحده لنا ولها بالمذكور فلا حاجة الى الاستخدام بعود الضمير الى الكلم بمعناه الاصطلاحي (قوله ثم حرف) أتي بثم اشارة الى انحطاط رتبة الحرف عن قسيميه وتركها فى الفعل لضيق النظم ولا يكفى فى بيان رتبها فى الشرف ترتيبها فى الذكر لان المؤخر قد يكون أشرف نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحده كلمة) أى واحد معنى الكلم أي جزء ما صدق عليه الكلم وهو أحد الثلاثة الفاظ فأكثر يسمي كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعني واحده أى مفرده الاصطلاحي هو لفظ كلمة وهذا على أن المراد به اسم الجنس الجمعي أما على أنه جمع بمعني الكلمات فقدمر بيانه فى كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها فى الشعر يجب تخفيفها لصحة الوزن وهو اما فعل ماض بمعني شمل أو اسم فاعل أصله عام حذفت ألفه تخفيفا كبرفى بار أو للضرورة أو هو أفعل تفضيل حذفت همزته للضرورة والاول أحسن لفظا لخلوه عن تكلف الحذف والاخير أحسن معني لافادته أن القول يعم جميعها ومجموعها اذ أفعل التفضيل يقتضى المشاركة وزيادة فينفرد عن كل واحد فى آخر منها وعن الجمل فى نحو غلام زيد كما سيبين وأما الفعل فلا يفيد ماذكر الا بتقدير عم الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ سوغه قصد لفظها لانه المحكوم عليه هنا لا التنوين كما فى المكودى لانه انما يسوغ ما قصد معناه لا لفظه وبها متعلق بيؤم وكلام مبتدأ أثان سوغه كونه نائب فاعل فى المعني كما قاله المعرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا ويبعد أنه من غير سند فما قيل انهم لم يذكروه فى المسوغات مردود وأما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ما صدق عليه أنه لفظ مفيد الا ان يراد الحقيقة فى ضمن الافراد وفيه ما سيأتي فى قوله فعل ينجلى وجملة فد يؤم بمعني يقصد خبر الثاني والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدا الاول وخبره بمعمول خبر الثاني وهو بها للضرورة (قوله عبارة) أى معبر به عن اللفظ وهو فى اللغة مصدر لفظت الشيء من باب ضرب اذا طرحته مطلقا او من الفم خاصة لكن صرح فى الاساس بان لفظت الرحى الدقيق مجازا وفى عرف النحاة صوت معتمد على مخرج من مخارج الفم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمى ذلك لفظا لانه هواء مرمى من داخل الرئة الى خارجها فهو مصدر أريد به المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مشتمل على بعض الحروف لانه يرد عليه ما هو على حرف واحد كو او العطف اذ الشيء لا يشتمل على نفسه وان أجيب عنه بانه من اشتمال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذا الحرف مجموع الصوت وكيفيته وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد فى المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط * فان قيل وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لامتناع النطق بالساكن والحركة متوقفة على الحرف لانها صفة له قائمة به وانه دور * قلنا هو على ان الحركة مع الحرف دور معى لا سبقى فلا يضر والحق انها بعده وانما

ثم حرف الكلم * واحده كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم (ش) الكلام المصطلح عليه عند النحو بين عبارة عن اللفظ المفيد

(قوله وهذا الوجه أولى) اختار فى النكت على هذا أن يعرب اسم وما عطف عليه مبتدأ سوغه قصد لفظه والكلم خبره أى لفظ الاسم وما بعده هي الكلم أى الكلمات التي يتألف منها الكلام لاغيرها وفيه نظر فان الكلام لا يتألف من هذه الالفاظ اعني لفظ اسم وما بعده بل من ماصدقاتها كما لايخفى الا أن يقدر مضاف أى هي دوال الكلم الخ فتأمل اه منه (قوله لا التنويع) أي تنويعها الى أنها احدى الكلم والى أنها يقصد بها الكلام اه منه

لشدة المقاربة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد محققة وهي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد وبالقوة كالمحذوفات من نحو مبتدا أو خبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ المحققة بالقوة لذلك واما كلام الملائكة والجن فان ثبت أن النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر دون غيرهم فهي كذلك والا فهي محققة بالفعل والى الاول يشير قول الشنواني المراد باللفظ في تعريف الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسي فليس بحرف ولا صوت وله أفراد مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة اذا لم يوضع لها الفاظ حتي ينطق بها وانما عبروا عنها باستتار لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتدريبا للمتعلم كما قاله الرضي وأما تقسيمها الى مستتر وجوبا وجوازا فانما هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها حقيقي كما قاله الروداني لا مجاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحققة من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أخذ هذا القيد من قوله كاستقم كما سيصرح به وفيه ماسيأتي والمراد سكوت المتكلم على الاصح ويحسنه عد السامع اياه حسنا بان لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ آخر لكونه مشتملا على المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشيئين ايجابا كانت أو سلبا وان كانت معلومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن الجنس الادخال مالم يتناوله يقال خرج عنه لا به وبعضهم أخرجها به نظرا لان بين الجنس وفصله العموم الوجهي فيخرج بكل مادخل في الآخر والدوال هي الكتابة والاشارة والعقد بالاصابع الدالة على أعداد مخصوصة والنصب كغرف وهي العلامات المنصوبة كالمحراب للقبلة جمع نصبة كعقدة أما النصب بضمتين فالاصنام (قوله وبعض الكلم) أي بعض ما يصدق عليه الكلم فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من ثلاثة الفاظ فاكثر كما سيأتي (قوله وهو) أي بعض الكلم الذي خرج ماتركب الخ (قوله الا من اسمين) ظاهره الحصر وهو قول ابن الحاجب ووجهه السيد بان الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه وهما اما كلمتان أو ما يجري مجراهما وماعداهما من الكلمات التي تذكر خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها واعتمد ابن هشام أن ذلك أقل ما يتركب منه وفصله في شرح القطر بان صور تراكيب الكلام ستة اسمان فعل واسم كما مثل ومن الثاني المنادى فانه يا نائبة عن أدعو وما بعدها فضلة لانه مفعول به فعل واسمان نحو كان زيد قائما فعل وثلاثة أسماء كعلمت زيدا قائما فعل وأربعة أسماء كاعلمت زيدا عمرا قائما السادسة جملتان كجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه اه وبقي عليه المركب من اسم وجملة نحو زيد أبوه قائم وعلى هذا فالحصر اضافي بالنسبة للتراكيب الممنوعة كفعلين أو فعلا وحرف مثلا (قوله كزيد قائم) اعترض بان الوصف مع مرفوعه اسمان وبان التنوين من حروف المعاني فالاولى التمثيل بذا أحمد ورد الاول بان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد لعدم بروزه في تثنية ولا جمع وأما نحو قائمان وقائمون فالالف والواو فيه حرفا تثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثاني بان التنوين ليس بكلمة اتفاقا لعدم استقلاله كالف المفاعلة وياء ي التصغير والنسب ولذا زاد في التسهيل قيد الاستقلال في حد الكلمة لاخراج هذه (قوله كقام زيد) أظهر الفاعل لان الماضي مع الضمير المستتر لا يسمي كلاما على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستتار كما في التصريح وناقشه يس بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطعا فكيف يشترط وجوب الاستتار اه ويمكن حمله على غير الواقع جوابا مما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله فاستغنى بالمثال الخ) اى فالمثال تتميم للحد وفيه أن المفيد في عرف النحاة

فائدة يحسن السكوت عليها فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلم والكلمة ويشمل المهمل كديز والمستعمل كعمرو ومفيد أخرج المهمل وفائدة يحسن السكوت عليها أخرج الكلمة وبعض الكلم وهو ماتركب من ثلاث كلمات فاكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو ان قام زيد ولا يتركب الكلام الا من اسمين كزيد قائم أو من فعل واسم كقام زيد وكقول المصنف استقم فانه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر والتقدير استقم أنت فاستغنى بالمثال عن أن يقول فائدة يحسن السكوت عليها فكانه قال الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم وانما قال المصنف كلامنا

(قوله والمراد سكوت المتكلم الخ) الظاهر ان فيه سقطا والاصل والمراد بالسكوت سكوت المتكلم الخ كما في عبارة الصبان ليعطف عليه قوله ويحسنه أى والمراد بحسنه اه مصححه

لا يطلق الا على ما يحسن السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كغلام زيد فيسمي مفهما لا مفيدا فلا حاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام ومن ثم جعله سم وغيره لمجرد التمثيل لتمام الحد بدونه ولم يذكر التركيب مع انه لم يشذ عن اشتراطه الا ابن دحية ولا القصد مع أن الجمهور ومنهم س والمصنف في التسهيل على اشتراطه ليخرج كلام النائم والساهي ومحاكاة الطيور نظرا الى أن الافادة تستلزمهما اذ ليس لنا مفيد غير مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به لكن فيه أن دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف فالاولى جعل المثال تتميما من حيث اغناؤه عنها كما فعل ابن الناظم لا لما قاله الشارح وان كان تمثيلا من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لذاته لتخرج جملة الصلة والصفة والحال والخبر لان اسنادها لم يقصد لذاته بل لتوضيح الموصول مثلا لكن يغني عنه المفيد لان هذه لم تفد لنقص اسنادها بتوقفها على ما هي قيده قال الشاطبي ولا بد من قيد الوضع العربي ليخرج كلام الاعاجم اذ مدار بحث النحاة على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كاستقم اشارة الى هذا القيد اه والاصح انه لا يشترط اتحاد المتكلم اذ المتفقان على أن يقول احدهما قام والآخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفى باحدى الكلمتين لتصريح الآخر بالاخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد ولا تجدد الفائدة والله أعلم (قوله ليعلم أن التعريف الخ) ردبانه معلوم من الخطبة وقد يجاب بانه نبه عليه أيضا في أول مسائل الفن زيادة في البيان ليكتفى به في كل مسئلة وقع التخالف فيها أو أن فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد أنه في النحو فمحط تعليل الشارح قوله لا في اصطلاح اللغويين وقيل فائدتها الاشارة الى أنه من مجتهدي النحاة (قوله في اللغة) هي الفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم قال الامير في حواشي الشذور وذلك لا يظهر في نحو قولهم في كذا لغتان ولغة تميم اهمال ما الا بتكلف كأن يقال في هذه المادة لفظان موضوعان كل بهيئة مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم ما المهملة فالاحسن أن تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى في كذا استعمالان واستعمال تميم اهمال ما ويؤيد ذلك أن اللغة مصدر لغا اذا لهج بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معنى قولهم كتب اللغة بيان استعمال الالفاظ في معانيها اه قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم واضع اللغة هو الله تعالى أو البشر اذ الموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فالاحسن أن لا يقتصر على أحدهما بل تفسر في كل مقام بما يناسبه والصحيح أن واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلق ما بوحي كما روى أن الله علم آدم الاسماء كلها الموضوعة بكل لغة وعلمها آدم لاولاده فلما افترقوا في البلاد تفرقت اللغات أو بخلق علم ضروري في اناس بمعنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف اسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فواضعها الله اتفاقا واعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله اسم لكل الخ) مثله في مختار الصحاح كما في ابن الميت ومقتضاه أنه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح انه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه أي كالخط والاشارة الا أن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوي فلا ينافي اختصاصه بالمستعمل واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطلق حقيقة على الحدث وهو التكلم كقوله

قالوا كلامك هندا وهي مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وهو اسم مصدر لكلم وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخطل

ان الكلام لفي الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

لعلم أن التعريف انما هو للكلام في اصطلاح النحويين لا في اصطلاح اللغويين وهو في اللغة اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد

والاصح أنه حقيقة أيضا (قوله والكلم اسم جنس الخ) اعلم أن اسم الجنس مطلقا موضوع للماهية من حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كماء وضرب سمي افراديا وان دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء بان يتفقا في الهيئة والحروف ماعداها كتمر وتمرة أو بالياء كروم ورومي سمي جمعيا والفرق بينه وبين مشابهه من الجمع كتخم وتخمة أن الغالب في ضميره التذكير مراعاة للفظه وفي الجمع التأنيث وكونه جمعيا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للماهية من حيث هي كما قاله الرضي وبقي ما يصدق على واحد لا بعينه كاسد وسماه بعضهم أحاديا اذا علمت ذلك فالكلم اسم جنس جمعي لا افرادي كما قيل لعدم صدقه على القليل" ولا جمع لغلبة تذكيره نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه ولا اسم جمع لتميز واحده منه بالتاء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة وجماعة أوله واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجموع كصحب وركب أو منها مع اجراء أحكام المفرد عليه كتصغيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركاب اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا الى لفظه والجموع لا ينسب اليها (قوله واحده كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دلت الخ) دليل لانحصارها في الثلاثة والنحويون مجمعون على هذا الا من لا يعتد بخلافه في اسم الفعل وقول الفراء في كلا ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا انما هو تردد من أيها هي لتعارض الادلة عنده لا أنها خارجة عنها والاصح أنها حرف وترد للزجر اذا تقدمها ما يزجر عنه نحو كلا انها كلمة وللجواب كاي اذا تلاها قسم نحو كلا والقمر والاستفتاح كألا اذا دخلت عن ذلك نحو كلا ان الانسان ليطغى انظر المغني وحواشيه (قوله في نفسها) خرج به الحرف وفي اما سببية في المواضع الثلاثة أي دلت بسبب نفسها لاستقلالها والحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في نفسه لكن لا يستقل بافادته وهو مذهب البيانيين ولذلك أجروا فيه الاستعارة التبعية أو ظرفية مجازا باعتبار فهم السامع المعنى من اللفظ فكانه كامن فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلا وانما يدل على معنى في غيره وهو المشهور عند النحاة (قوله غير مقترنة الخ) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لا أنه مقترن به والمراد غير مقترنة باحد الازمنة وضعا لا بمطلق زمن لئلا يخرج نحو الصبوح وهو الشرب أول النهار والغبوق وهو الشرب آخره والقيل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ولا يعلم أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقترن وضعا باحد الازمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لانه لم يوضع الا لاحدهما ووضع للآخر بوضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمي الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم له من حيث ان الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصلا حقيقة الا في حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولازمن فيه أصلا وخرج به نحو عمي وليس ونعم وفعل التعجب لاقترانها به وضعا ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء أو النفي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كاحمد لانه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية وأما وضعه الاصلي فقد انسلخ عنه فتدبر (قوله في غيرها) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لان كلا منها دال على معنى في غيره وأجاب الرضي بأن الموصول والضمير معناهما شيء مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامهما لدلالتهما عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شيء كثير لا الكثرة التي هي معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم

والكلم اسم جنس واحده كلمة وهي اما اسم أو فعل أو حرف لانها ان دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم وان اقترنت بزمان فهي الفعل وان لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فاكثر كقولك ان قام زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقولنا

ضرب وأيهم تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء وأي فى الموضعين دالة على ذات وهى معنى مستقل فسلم الحد اه نكت (قوله الموضوع لمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتصاره فى المحترز على المهمل ان اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أي والكلم أيضا وكذا المركب الاضافى فليس بكلمة كما أنه ليس كلاما ولا كلما بل قول مركب أما العلم الاضافى فمجموع الجزأين كلمة حقيقة وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله يعم الجميع) أي عموما مطلقا لانه اللفظ الموضوع مفردا كان أم لا مفيدا أم لا فينفرد عن كل واحد فى آخر منها وعن الجميع فى نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط فى كل منها الوضع فلا يسمي المهمل كلاما ولا كلما ولا كلمة كما لا يسمي قولا وحينئذ كان الاولى للمصنف أخذ القول جنسا فى تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله فى الرأي والاعتقاد صار كالمشترك المهجور فى التعاريف ردبان محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة فى ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله قد يقصد بها الكلام) أي مجازا مرسلا عند النحاة واللغويين أيضا كما يصرح به الشنواني على القطر من اطلاق الجزء على الكل وهذا المجاز مهمل فى عرف النحاة ألبتة ومن ثم اعترض على المصنف فى ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفية التى لا دواء لها لكنه ذكره تبرعا تنبيها على كثرته فى نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم أن المراد بالكلمة ما صدقها لا لفظها أي بعض ما يسمي كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كاحرف النداء النائبة عن أدعو وأحرف الجواب النائبة عنه كنعم فى جواب هل قام زيد فلا مجاز أصلا وهو فى غاية الحسن (قوله وقد يجتمع الكلام والكلم الخ) فبينهما العموم الوجهى وأما الكلمة فتباينهما (قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أي قول ان نقص زادوان زاد نقص أي ان نقص لفظه زاد معناه وعكسه (قوله بالجر) اما متعلق بحصل وللاسم خبر أو عكسه وتمييز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أي التمييز الحاصل بالجر الخ كائن للاسم أو الحاصل للاسم كائن بالجر وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف ومنعه البصريون لان الصفة لا تتقدم فكذا فرعها الا فى الضرورة وسهله هنا معها كونه ظرفا قال الاسقاطى وجوزه الكوفيون والزمخشري اختيارا وخرج عليه وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا بناء على تعليق فى ببليغا أوان تمييز مبتدأ وبالجر متعلق به وهو الذي سوغه وحصل خبر وللاسم متعلق به أو عكسه أي التمييز بالجر حصل للاسم أو التمييز للاسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه ويسهله كونه ظرفا وتقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا وهو ممنوع لان الخبر الفعلى لا يتقدم فكذا فرعه لكن جاز هنا للضرورة مع توسعهم فى الظروف على أن الاصح جوازه مطلقا لان المنع فى الخبر لئلا يوهم كون المبتدا فاعلا وذلك منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال فى تقديم المعمول الفصل بينه وبين عامله بالمبتدا وهو أجنبي لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا فى باب الاشتغال بمنع النصب فى زيد أنت تضرب به للفصل المذكور كما سيأتي فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الا أن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور لكونه ليس أجنبيا محضا لعمله فى الخبر مع أن الفعل قوي العمل أو انه لا يمنع الفصل الا مع تأخر الاجنبي والمعمول عن العامل لا مع تقدمها فتأمل فان فيه دقة وأعاريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات الاسم) أي بعضها ولم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فمنها ومنها دون أولها وثانيها اذ بقي منها الاضافة وعود الضمير اليه كعوده على أل الموصولة فى أفلح المتقي ربه والجمع والتصغير وابدال اسم صريح منه نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه كنزال الموافق للفظ حذام

الموضوع لمعنى أخرج المهمل كديز وقولنا مفرد أخرج الكلام فانه موضوع لمعنى غير مفرد ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى ان القول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضا على الكلم والكلمة أنه قول وزعم بعضهم أن الاصل استعماله فى المفرد ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم فى لا اله الا الله كلمة الاخلاص وقد يجتمع الكلام والكلم فى الصدق وقد ينفرد أحدهما فمثال اجتماعهما قد قام زيد فانه كلام لافادته معنى يحسن السكوت عليه وكلم لانه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفراد الكلم ان قام زيد ومثال انفراد الكلام زيد قائم (ص)

(بالجر والتنوين والنداوأل ومسند للاسم تمييز حصل)

(ش) ذكر المصنف فى هذا البيت علامات الاسم

(قوله من اطلاق الجزء) أي كاطلاق العين على الربيئة براء فموحدة ثم همزة كقتيلة أي الرقيب من ربأت القوم بالهمز اذا رقبتهم خفية أو براء فهمزة مكسورة فتحتية مشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم اه منه

الثابت الاسمية أو مافى معناه كقط وعوض وحيث فانها بمعنى الزمن الماضى والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة والتعريف انها تطرد ولا تنعكس أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالمغلب فيها جانب السبب لانها توافقه فى شق الوجود لا الشرط لمخالفتها له فى الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه الا عند من جوز التعريف بالاعم أو الاخص * فان قلت سيأتى أن الكلمة اذا لم تقبل هذه العلامات لم تكن اسما فقد لزم من عدمها العدم فكيف تكون علامة * قلت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما انحصرت العلامات كلها كانت مساوية للازمها وهو المعلم والملزوم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فملزوم أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فمنها الجر) عرفوه على أن الاعراب لفظي بالكسرة التى يحدثها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ماينوب عنها الا بذكره ودور لاخذ المعرف فى التعريف * وأجيب بان الجر ذكر لبيان العامل لا لانه جزء من التعريف فلو حذف ماضر أو هو تعريف لفظي وعلى أنه معنوي بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وماناب عنها (قوله الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح أن الجار هو المضاف لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذ لا عامل للجر غيرهما حتى فى المجاورة والتوهم كما حققه ابن هشام فى شرح اللمحة ولم يذكر الشارح هذين لندرتهما قال الجلال ومذهب الناظم أن المضاف اليه مجرور بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له الا أن يراعي مذهب غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض بأن الحرف يتناول المبنيات وعن وعلى والكاف الاسميات اذ يستدل على اسميتها بدخول الجر لعدم ظهوره فنفى كل ما ليس فى الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهرا كعجبت من أن قمت فيوقع المبتدئ فى الخطأ والجر وان كان كذلك فى نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهرا فى الفعل حتى يوقع فى الخطأ بخلاف الحرف وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والمحلى فلا يخرج ماذكر (قوله ومنها التنوين) استشكل عده علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للتمكين مثلا الا اذا عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بأن المستدل به مطلق النون الآتية لا خصوص الاقسام وهو لغة مصدر نونت أى صوت أو أدخلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة أعنى النون الساكنة الزائدة التى تلحق الآخر وصلا لا خطا ووقفا فهو من اطلاق المصدر اما على آلته لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أغن أو على المفعول فخرج بالساكنة النون الاولى من ضيفن وأما الثانية فتنوين وبالزائدة نون اذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبالحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذا نون اذن لانها نفس الآخر لا لاحقة له وقوله وصلا لبيان الواقع كما قاله يس وبلا خطا الخ تنوين الترنم والغالى الآتيان فى الشرح لثبوتهما خطا ووقفا وحذفهما وصلا وانما يطلق عليهما التنوين مجازا للمشابهة الصورية لا يقال يخرج به أيضا تنوين المنصوب لانه يثبت فى الخط ألفا لانا نقول المنفى ثبوت النون بنفسها لا مع بدلها * فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة فى نحو لنسفعا لانها ترسم ألفا عند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أجيب بان هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهى خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التى فى فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا ومن يراعي مذهب الكوفيين يزيد قيدا لغير توكيدا لاخراجها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ماخرج بهما يخرج بما بعدهما (قوله تنوين التمكين) ويسمى تنوين التمكن والامكنية لدلالته على تمكن الاسم فى باب الاسمية وعدم مشابهته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصرفه عن تلك المشابهة (قوله وهو اللاحق

(فمنها الجر) وهو يشتمل الجر بالحرف والاضافة والتبعية نحو مررت بغلام زيد الفاضل فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور بالاضافة والفاضل مجرور بالتبعية وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر لان هذا لا يتناول الجر بالاضافة ولا الجر بالتبعية * ومنها التنوين وهو أقسام تنوين التمكين وهو اللاحق

للاسماء المعربة كزيد ورجل الاجمع المؤنث السالم نحو مسلمات والا نحو جوار وغواش وسيأتي حكمهما * وتنوين التنكير وهو اللاحق للاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو مررت بسيبويه وسيبويه آخر * وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات لانه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم كمسلمين * وتنوين العوض وهو على ثلاثة أقسام عوض عن جملة وهو الذى يلحق اذ عوضا عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون أى حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذف بلغت الروح الحلقوم وأتي بالتنوين عوضا عنه وقسم يكون عوضا عن اسم وهو اللاحق لكل عوضا عما تضاف اليه نحو كل قائم أى كل انسان قائم فحذف انسان وأتي بالتنوين عوضا عنه وقسم يكون عوضا عن حرف وهو اللاحق لجوار وغواش ونحوهما

للاسماء المعربة) أى المنصرفة معرفة كانت أو نكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير اذا سمي به ودعوى أنه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتنكيرا لكونه نكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه ان تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما فى الشرح الا أن يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المبنية) أى لبعضها وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وهو فى الاول قياسى وفى الاخيرين سماعي فاسمع منونا وغير منون كصه ومه وحيهل جاز فيه الامران وماسمع منونا فقط كواها بمعنى أتعجب وويها بمعنى أغر فلا يجوز تركه وماسمع غير منون كنزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيبويه آخر) أى رجل آخر مسمي بهذا الاسم فهو نكرة لتنوينه (قوله لجمع المؤنث) المراد به ماجمع بألف وتاء مزيدتين وان لم يكن مؤنثا ولا سالما (قوله لانه فى مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى أن كلا من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد فى الدلالة على تمام الاسم ولا يردان مفرد هذا الجمع قد لا ينون كفاطمة لان تنوين مالا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال فى جمع المذكر الذي لا ينون مفرده كابراهيمون والدليل على أنه للمقابلة لا للتنكير ثبوته فى المعربات ولا للتمكين ثبوته فى مالا ينصرف منه وهو ماسمي به مؤنث كاذرعات وتنوين التمكين لا يجامع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمي به ينظر الى ماقبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يجره بالكسرة ولا ينونه يعتبرا الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله فى التمكين (قوله وتنوين العوض) اضافة بيانية ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله وأتي بالتنوين عوضا عنه) أى وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافا للاخفش لبقاء افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة لدليل كقوله

نحن الاولى فاجمع جمو * ع ثم وجهها الينا

أى الاولى عرفوا بالشجاعة ولقيام التنوين مقامها فكانها مذكورة ولو سلم ففيها سبب آخر وهو الشبه الوضعي واضافة حين اليها من اضافة الاعم للاخص كشجر أراك وفاقا للدمامينى لان الحين مطلق زمن واذ زمن مقيد بما تضاف اليه ومثلها يومئذ (قوله وهو اللاحق لكل) أى ولبعض قال فى التصريح والتحقيق أنه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اه ويمكن الجمع بانه للتمكين لصرف مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية تطلق على السفينة والشمس لجريهما فى البحر والفلك وعلى نعمة الله لجريها على عباده وعلى فتية النساء كما فى القاموس أى لجريها فى حاجتها مثلا فهي فى الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت فى الاخير وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة وان كانت حرة وهو كثير فى استعمال العرب فتخصيصها بالامة عرف طارئ منشؤه حديث لا يقل أحدكم عبدى ولا أمتى فان العبد والامة لله وليقل غلامي وجاريتى أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما) أى من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كما مثل أو مفردا كاعيم تصغير أعمي فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل لانه كأدحرج وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيبويه والجمهور والراجح بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذى هو حال من أحوالها فالاصل جوارى وأعيمي بتنوين الصرف حذفت ضمة الرفع وكسرة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع فى الاول ووزن الفعل فى الثاني تقديرا لان الياء لحذفها لعلة كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لا على ماقبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فاصله جوارى بلا تنوين حذفت الضمة لثقلها على الياء وكذا فتحة الجر لنيابتها عن ثقيل ثم الياء للتخفيف

وعوض عنها التنوين وانما لم يراع جره بالفتحة على الاول كهذا لانه لا يمنعه الا بعد الاعلال ومذهب المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع تنوين العوض وبقي مذهب رابع للاخفش وهو أنه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كليان وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء (قوله رفعا وجرا) وأما النصب فيظهر على الياء لخفته (قوله يلحق القوافي) أي في لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهي من الحرف المحرك قبل أول ساكنين يقعان في الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أي التي أطلقت عن السكون فتحركت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع في آخرها (قوله أقلي اللوم) قائله جرير وأقلي بكسر اللام أمر للمؤنثة واللوم بفتح اللام العذل والتعنيف وعاذل منادي مرخم عاذلة وأصبت بفتح الهمزة وضم التاء أي ان نطقت بالصواب فلا تنكريه بل قولي لقد الخ أو بكسر التاء أي ان أردت أنت النطق بالصواب بدل اللوم فقولي وجواب الشرط محذوف يفسره قولي ولقد أصابن مقول القول والشاهد في العتابن وأصابن اذ أصلهما العتابا وأصابا عوض التنوين عن المد وقصر الشاهد على الثاني لكونه هو القافية مردود بان البيت المقفى ينزل كل من شطريه منزلة البيت الكامل كما بين في العروض (قوله لترك الترنم) أي لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروي الذي هو الترنم فتسميتها بذلك على حذف مضاف وقيل لان الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفا أغن وليس الترنم خصوص المد المذكور (قوله أزف الترحل الخ) ساقط في نسخ وقائله زياد بن معاذ الشهير بالنابغة لنبغه بالشعر بغتة بعد تعذره عليه وازف بالزاي والفاء وروى أفد بالفاء والدال المهملة وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والترحل أي الرحيل فاعله والركاب اسم جمع للابل التي يسار عليها واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها كما في الصحاح وقيل واحده ركوبة كما مر ولما نافية وتزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله ولعل المراد بها الخيم التي تحمل على الابل أو ان الياء بمعنى من وكأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أي وكانها قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي قرب الرحيل لكن ركابنا لم تذهب مع عزمنا عليه والشاهد في قدن حيث ابدلت النون من الياء اذ اصله قدى بكسر الدال واشباعها للروي وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد (قوله الغالي) من الغلو وهو الزيادة ومجاوزة الحد لانه زائد على الوزن في آخر البيت للترنم بالنون أو ليؤذن بالوقف اذ الشعر المسكن آخره للوزن لا يدرى أفيه واقف أنت أم واصل فهو كالخزم بمعجمتين وهو زيادة أربعة أحرف فاقل في أوله (قوله المقيدة) أي التي يكون رويها حرفا صحيحا ساكنا (قوله وقاتم الاعماق الخ) قاله رؤبة بن العجاج وبعده * مشتبه الاعلام لماع الخفقن * أي ورب مكان قاتم الاعماق أي مظلم النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من اطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوي الخالي والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لان المار يخترقه ومشتبه الاعلام أي مختلط العلامات ولماع الخفقن أي شديد لمعان البرق من قولهم خفق البرق خفقا وخبر مجرور ورب محذوف أي قطعته مثلا كما في العيني وقيل مذكور بعد في القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج لتحريكها تخلصا من السكونين قال في التصريح والمشهور كسر ما قبله كصه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه اه ولا يبعد ان يخص هذا الخلاف بالمبني اصالة كالحرف اما الاسم والفعل المعربان فيحركان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا

رفعا وجرا نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار فحذفت الياء وأتي بالتنوين عوضا عنها وتنوين الترنم وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة كقوله أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان أصبت لقد أصابن

فجيء بالتنوين بدلا من الالف لترك الترنم وكقوله أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن والتنوين الغالي وأثبته الاخفش وهو الذي يلحق القوافي المقيدة كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن

والضم فى البيت الآتي فتأمل (قوله وظاهر كلام المصنف الخ) قد علمت أن تسميتهما تنوينا مجاز فلا تشملهما عبارته لان الشيء اذا أطلق انما ينصرف لحقيقته و بقى من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمي رجلا بعاقلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي وتنوينه حينئذ لحكاية اصله وللضرورة وهو قسمان تنوين مالا ينصرف والمنادى المفرد فى الشعر وللتناسب كقراءة سلاسلا وأغلالا وللشذوذ فى هؤلاء وجعل ابن هشام الحكاية والضرورة مبيحين للصرف ولاعراب المنادي ويمكن مثله فى التناسب لكن خالفه الدمامينى وجعلها اقساما مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف أنه كنون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جمعها المصنف بقوله

اقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ماحرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد * رنم أواحك اضطر رغال وماهمزا

قيل أشار باضطر للضروري بقسميه وبماهمز للشاذ وقوله زد تكملة ولا يبعد أنه اشارة للتناسب فتدبر (قوله يختص به) الباء داخلة على المقصور فالتنوين مقصور على الاسم لان معانيه الاربعة لاتوجد فى غيره (قوله فيكونان فى الاسم) ذكر الشارح مثال الترنم فى الثلاثة والغالي فى الاسم ومثاله فى الفعل كقوله

احار بن عمرو كاني خمرن * ويعدو على المرء مايأتمرن

وفى الحرف

قالت بنات العم ياسلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان

(قوله النداء) هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها سماعية ماعدا الكسر مع المد لانه مصدر نادى ومصدر فاعل الفعال وحقيقته طلب الاقبال بيا او احدي اخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادي مفعول به وهو لا يكون الا اسما واما دخول يا على الحرف فى نحو يا ليت فومي يعلمون يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة وعلى الفعل فى قراءة الكسائى ألا يا اسجدوا بتخفيف ألا فلمجرد التنبيه ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفى ملاحظته عقلا وقيل المنادي محذوف تقديره ياهؤلاء مثلا (قوله والالف واللام) اي المعرفة كالرجل اوالزائدة كالحرث وطبت النفس دون الموصولة لدخولها على المضارع اختيارا عند الناظم والاستفهامية لدخولها على الماضى فى نحو أفعلت بمعنى هل فعلت (قوله والاسناد اليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لانه دل على اسمية نحو الضمائر كتاء ضربت وما الاستفهامية فى نحو الحاقة ما الحاقة والموصلة فى نحو انما صنعوا كيد ساحر ان قدر العائد أى صنعوه والافهى حرف مصدرى اي ان صنعهم وفيه علامة اخرى وهي عود الضمير اليها وليست انما اداة حصر لانه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع انه خبر ان فان قلت قد ورد الاسناد الى الفعل فى نحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته يريكم البرق وقولهم زعموا مطية الكذب والى الحرف نحو من حرف جر * أجيب بان الاسناد فى الاخيرين لقصد اللفظ وهو اسم قطعا فان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسمه ومدلولها اللفظ الواقع فى التراكيب فاذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعلية ليس على اللفظ الذى فى هذا التركيب والا لنافى كونه اسما مسندا اليه بل على مدلوله الواقع فى نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وامانحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه اوعلى مدلوله الذى فى ضرب عمرو مثلا والمشهور تسمية هذا الاسناد لفظيا لان الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنويا ايضا لان المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتي ايضاحه آخر الباب واما تسمع ويريكم فمسبوكان بمصدر مع أن محذوفة وقد روى ان تسمع على الاصل وحذف ان مع رفع الفعل كما هنا قياسى وقيل سماعى وامامع نصبه باضمارها كما روى به تسمع فشاذ

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كله من خواص الاسم وليس كذلك بل الذى يختص به الاسم انما هو تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض وأما تنوين الترنم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف * ومن خواص الاسم النداء نحو يازيد والالف واللام نحو الرجل والاسناد اليه نحو زيد قائم فمعني البيت حصل للاسم تميز عن الفعل والحرف بالجر والتنوين والنداء والالف واللام والاسناد اليه أى الاخبار

ونظمها العلامة الامير مع الاشارة لامثالها بقوله

مكن بزيد وايه نكرنه كذا
قابل بجمع لتأنيث وقد سلما
عوض جوار اذرنم بمطلقه
غال ان أو بصرف الشعر ماحرما
كذا نداء بتنوين كيامطر
والحكى ماشذ تلك العشر فافتهما

اه من هامش نسخة المؤلف

فى مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كما فى قوله

ألا أيها الزاجرى أحضر الوغي * وان اشهد اللذات هل أنت مخلدى

بنصب احضر وقيل بريكم صفة لمبتدا محذوف أى آية بريكم بها البرق لا أنه هو المبتدا كما فى قوله

وما الدهر الا تارتان فمنهما * أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

على رواية رفع أموت أى منهما تارة أموت فيها واكدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من فاعل ابتغي وأجيب أيضا بأن الفعل قد يراد به جزء معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسما كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء أى من غير حاجة الى حذف ان أو اضمارها فيسند اليه كالمثال والآية ويكون فى محل جر بالاضافة كهذا يوم ينفع ونحو ذلك * ويرد هذا الجواب قول الشنواني ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدوره عمن يوثق بعربيته وهلا قالوا انه فعل وقع مبتدأ قلت لاجماعهم على أن الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الا مسندا أبدا فجعله مسندا اليه خرق لاجماعهم اه وأما يوم ينفع فمن مواضع سبك الجملة بلا سابك لاضافة اسم الزمان اليها ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف أل الخ) مقتضاه ان التعبير بالالف واللام هو الاصل وهو مبنى على أن المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بال لان نائي الوضع ينطق بسماه لا باسمه بخلاف الاحادى واما على كون الهمزة زائدة معتدا بها فى الوضع فيعبر بال نظرا للاعتداد بها وهو الاقيس وبالالف واللام نظرا لزيادتها وقد استعمل سيبويه العبارتين أفاده المرادى وأل فى كلامه بقطع الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزته الا ما استثنى (قوله واستعمل مسندا الخ) أى فاقام المفعول مقام المصدر وحذف صلته وهي اليه اعتمادا على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للاسم صلته لئلا يلزم جهل من له التمييز ولا متنازعا فيه لان المصنف لا يراه فى المعمول المتوسط كالمتقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أى من علامات اسمية الكلمة ان يوجد معها مسند فتكون هي مسندا اليها ولو صحب المصدرية لكان هو بنفسه مصدرا لا أنه من اقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتي مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا اجيز فى قوله تعالى رب أنزلنى منزلا مباركا كون منزلا مفعولا مطلقا أو حالا أو ظرفا (قوله بتا فعلت) اعلم أن ما كان من حروف الهجاء مختوما بالف يجوز قصره ومده اجماعا كما فى الهمع لكن يتعين هنا قصرتا للضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره وأنت معطوف عليها بتقدير مضاف أى وبتاء أنت وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع انهما نوعان متباينان الا ان يجعل من استعمال المشترك وهو تا فى معنييه أفاده ابن قاسم وفعل مبتدأ خبره ينجلى وبتا متعلق به وقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا للضرورة على مامر قال الاشموني ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خير من جرادة وفيه أن العلامات لا تميز الا ما فى الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا فى ضمن الفرد ولو قلنا بهذا وكان المراد الجنس فى ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المتميز هو الافراد لان الحكم على شيء باعتبار شيء آخر حكم على الشيء الآخر فاذا لا دخل للجنس فى التسويغ بخلاف تمرة خير من جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن أن المسوغ التنويع لانه نوع من الكلمة ولعل هذا مراد المعرب بجعله المسوغ كونه قسيما للمعرفة أعنى الاسم والحرف فقوله للمعرفة بيان للواقع لا شرط فى التسويغ كما يعلم مما يأتي وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعل ينجلى بشيء أو كونه فاعلا فى المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أى لا خصوص المفتوحة مثلا ففيه مجاز مرسل أو كناية من ذكر الملزوم وهو فعلت وارادة لازمه وهو الفاعل فكانه قال بتاء

واستعمل المصنف رحمه الله أل مكان الالف واللام وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين وهو الخليل واستعمل مسند مكان الاسناد له (ص) (بتا فعلت وأتت ويا افعلى ونون أقبلن فعل ينجلى) (ش) ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء فعلت والمراد بها تاء الفاعل وهي المضمومة للمتكلم نحو فعلت والمفتوحة للمخاطب نحو تباركت والمكسورة للمخاطبة نحو فعلت ويمتاز أيضا بتاء أتت والمراد بها تاء التأنيث

(قوله صفة لمبتدا) أى وشرط حذف الموصوف بالجملة موجود وهو كونه بعض اسم مجرور بمن أو فى على حد منا ظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن اه منه

الاعراب نحو هذه مسلمة ورأيت مسلمة ومررت بمسلمة ومن اللاحقة للحرف نحو لات وربت وثمت وأما تسكينها مع رب وثم فقليل نحو ربت وثمت و يمتاز أيضا بياء افعلى والمراد بها ياء الفاعلة وتلحق فعل الامر نحو اضربي والفعل المضارع نحو تضربين ولا تلحق الماضى وانما قال المصنف ويا افعلى ولم يقل ياء الضمير لان هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهى لاتختص بالفعل بل تكون فيه نحو أكرمني وفى الاسم نحو غلامي وفى الحرف نحواني بخلاف ياء افعلى فان المراد بها ياء الفاعلة على ماتقدم وهى لاتكون الا فى فعل * ومما يتميز به الفعل نون أقبلن والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت نحو قوله تعالى لنسفعا أو ثقيلة نحو قوله تعالى لنخرجنك يا شعيب فمعنى البيت ينجلى الفعل بتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء الفاعلة ونون التوكيد (ص)

(سواها الحرف كهل وفى ولم فعل مضارع يلى لم كيشم وماضى الافعال بالتاء مز وسم بالنون فعل الامر ان أمر فهم * والامر ان لم يك للنون

الشرط

الفاعل وكذا قوله يا افعلى ونون أقبلن والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتا أو نفيا الفاعل اللغوي وهو من أوجد الفعل لئلا تخرج تاء نحو مت وماضربت ولا الاصطلاحى لئلا تخرج تاء كان وأخواتها ويلزم الدور بأخذه فى تعريف الفعل ثم أخذ الفعل فى تعريفه بأنه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء فى نحو ماضرب الا أنت لانها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع أنت لا التاء وحدها أو ان فقط والتاء حرف خطاب على الصحيح (قوله الساكنة) أي اصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء فى قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسرها للساكنين وقالتا أتينا طائعين بفتحها للالف وانما اختصت الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أي فلا ترد لان القليل لاحكم له وأجيب أيضا بانها لتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله ياء الفاعلة) أي ولو مع المضارع لاخصوص الامر كما مر و بهذه الياء مع الدلالة على الطلب يعلم أن كلا من هات وتعال وهلا أمر لا اسمان له فهما مبنيان على حذف الياء والالف كارم واخش (قوله نون التوكيد) ودخولها فى اسم الفاعل شاذ كما سيأتي فلا يرد ﴿تنبيه﴾ بقي مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقي الجوازم وزاد فى التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية و بهذه تعرف فعلية أفعل التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف وابن فلاح فى مغنيه النواصب ولو واحرف المضارعة اه نكت (قوله سواها) خبر مقدم لامبتدا لان الحرف هو المحدث عنه وهى بمعنى غير ورفعها مقدر على الالف بناء على الراجح من خروجها عن الظرفية اما على أنها فى محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتعلق بمحذوف هو الخبر كما سيتضح فى الاستثناء قيل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلا منها غير الآخرين ورد بأنه على حذف مضافين أي سوي قابلي علامات هما فيه اشارة الى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هى تمهيد لتقسيمه الى الثلاثة أقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع فى تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجملة و بدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثني بالماضى للاتفاق على بنائه وختم بالامر للاختلاف فى وجوده فانه عند الكوفيين من المضارع لاقسم برأسه (قوله كيشم) خبر لمحذوف أي وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شممت الطيب من باب الفرح على الافصح لاعلم كما قيل لانه لا يوافقه فى المصدر وحكاه الفراء وغيره من باب نصر والاولى تتعين هنا دفعا لسناد التوجيه وهو اختلاف حركة ماقبل الروي المقيد وترك شد ميمه للضرورة و يجوز كونه مضارع شام البرق يشامه اذا رآه حذفت ألفه حكاية لحالة جزمه (قوله وماضى الافعال) أي الماضى منها مفعول مقدم لمز أمر من مازه يميزه كباعه يبيعه بمعنى ميزه و بالتاء متعلق به وأل فيها للعهد الذكري أي التاء المتقدمة بنوعيها استعمالا للمشترك فى معنييه لا للجنس لئلا تدخل تاء الاسماء (قوله وسم) بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده يعده اذا علمه بشد اللام و بالنون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل لمحذوف يفسره فهم لان أداة الشرط لا يليها الا الفعل والمراد به الامر اللغوي وهو الطلب فلا دور فى جعله علامة فعل الامر الاصطلاحى وجواب الشرط محذوف وجوبا أي فسمه بالنون لا جوازا كما قيل لما نص عليه فى المغنى أنه يجب حذف الجواب ان تقدم على الشرط أو اكتنفه مايدل عليه أي مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وانا ان شاء الله لمهتدون (قوله والامر) مبتدا خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل هو اسم جوابا حذفت فاؤه للضرورة فقد سها عن قاعدة متى تقدم المبتدا على الشرط فان اقترن ما بعدها بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوف والا كان خبرا والجواب محذوفا كما هنا أفاده الحفنى وغيره قال الصبان والمتجه كما فى المغنى أن الخبر فى الحالة الاولى هو مجموع

محل * فيه هو اسم نحوصه وحيهل (ش) يشير الى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه من علامات

الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة وقد جوز صاحب المغني في قول ابن معطي

* اللفظ ان يفد هو الكلام * أن يكون هو الكلام جوابا حذفت فاؤه للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر اللفظ وأن يكون خبرا والجواب محذوفا فكذا يجوز مثله هنا ولا سهو اه * قلت والله اعلم ببيت ابن معطي تلزمه الضرورة على كل حال اذ جملة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء أو خبرا كان فيه ضرورة حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا أو معنى كما سيأتي فلا مرجح لاحدهما وحذف الجواب هنا اختياري لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطراري فما قاله الحفني هو المتعين فلا تكن أسير التقليد و بالله التوفيق والمراد الامر اللغوي وهو الطلب لا فعل الامر لئلا ينافيه الحكم عليه بانه اسم وفيه حذف مضاف أي ودال الامر أي الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره (قوله محل) مصدر ميمي بمعني الحدث أي حلول أو بمعني المكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف أي قبول حلول وفيه متعلق به وان كان اسم المكان لا يعمل لان الظرف تكفيه رائحة الفعل وللنون خبر كان أو عكسه وهو أظهر على جعل محل مصدرا (قوله نحو صه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودراك لان اسمية ماذكر معلومة من التنوين (قوله وحيهل) فيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها بلا تنوين ومنونة وكلام الناظم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغة ربيعة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون (قوله بخلوه من علامات) أي من قبول شيء منها فعلامته عدم القبول ولا يرد ان العدم لا يصلح علامة للوجودي كما صرحوا به لانه في العدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المجعول عدمها علامة له حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها ألفاظا معينة وهذا التعريف لما يسمي كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجملة وان كانت لا تقبل العلامات لانها لا تسمي كلمة في الاصطلاح * بقي أن يقال ان اريد بالعلامات التي لا يقبلها الحرف التسع المذكورة هنا فقط دخل فيه ما ليس منه اذ لنا ألفاظ لا تقبلها وليست حروفا كقط وعوض ونزال ودراك وان أريد المذكورة هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول * ويجاب باختيار الاول و يكون تعريفا بالاعم وأجازه المتقدمون لافادة التمييز في بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوقيف الذي لا يستغني عنه المبتدىء على أن المراد بقبول العلامات ما يعم قبول اللفظ لها بنفسه أو بمرادفه أو بمعني معناه وقط وعوض يقبلان الاسناد اليهما بمرادفهما وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولك ما فعلته قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه ونزال تقبلها اما بمرادفها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناها بناء على ان مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فأشار بهل الى غير المختص) هي في الاصل تختص بالفعل لكونها بمعني قد كما هي في هل أتي على الانسان حين ولما عرض لها افادة الاستفهام تطفلا على الهمزة دخلت على الجملتين مثلها لكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان معمولا لفعل مضمر بل لا بد من معاقبتها له لفظا عند سيبويه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيدا رأيته وبالاولى هل زيدا رأيت بلا ضمير وذلك لانها اذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة والاحنت اليه لسابق الالفة ولم ترض الا بمعاقبته لفظا واكتفى الكسائي بوليها الفعل المضمر فاجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) و بهاتين التاءين رد على من زعم من البصريين حرفية ليس حملا على ما النافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى حملا على لعل وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم و بئس مستدلا بدخول الجار عليهما في نحو ماهي بنعم الولد لان قبول التاء نص في الفعلية وأما الجار فداخل على مقدر أي ماهي بولد مقول فيه نعم الولد كما سيأتي في بابه (قوله تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه اشارة الى ما صرح به في شرح

الاسماء ومن علامات الافعال ثم مثل بهل وفي ولم منبها على أن الحرف ينقسم الى قسمين مختص وغير مختص فاشار بهل الى غير المختص وهو الذي يدخل على الاسماء والافعال نحو هل زيد قائم وهل قام زيد وأشار بفي ولم الى المختص وهو قسمان مختص بالاسماء كفي نحو زيد في الدار ومختص بالافعال كلم نحو لم يقم زيد ثم شرع يبين أن الفعل ينقسم الى ماض ومضارع وأمر فجعل علامة المضارع صحة دخول لم عليه كقولك في يشم لم يشم وفي يضرب لم يضرب واليه أشار بقوله

فعل مضارع يلي لم كيشم

* ثم أشار الى ما يميز الفعل الماضي بقوله

وماضي الافعال بالتا مز

أي ميز ماضي الافعال بالتاء والمراد بها تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وكل منهما لا يدخل الا على ماضي اللفظ نحو تباركت يا ذا الجلال والاكرام ونعمت المرأة هند و بئست المراة دعد ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الامر قبول نون التوكيد والدلالة على الامر بصيغته نحو اضربن واخرجن

الكافية من ان تاء الفاعل تنفرد فى تبارك كتاء التأنيث فى نعم و بئس لكن فى البجائي على الآجرومية انه يقال تباركت أسماء الله ورد التصريح له بان اللغة لا تثبت بالقياس ورد بان القياس نقل اسم المعني الى معنى آخر لجامع بينهما وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة فى فعل يصلح لها افاده الصبان * قلت والله أعلم لعل المصنف راعي أن معنى تبارك التنزيه البليغ الذى لا يليق بغيره تعالى فمنع التاء لامتناع التأنيث فى جانبه تعالى ولما لاحظ البجائى ان ذلك التنزيه يكون لاسمائه وصفاته أيضا أجازها باعتبار الجملة فتأمله فانه نفيس جدا وبه يرد ما فى التصريح (قوله فان دلت الكلمة الخ) مثله ان دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم مضارع كاوه وأف أى أتوجع وأتضجر وان دلت على الماضى ولم تقبل التاء لذاتها فهى اسم فعل ماض كهيهات وشتان أى بعد وافترق فان لم تقبلها لعارض فلا تضر كفعلى التعجب والاستثناء وحبذا فى المدح لعروض ذلك من استعمالها كالامثال التي لا تغير قال ابن غازى ولوشاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يكن منها لذى غير محل * فاسم كهيهات ووى وحيهل

أى وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الافعال غير محل لهذه العلامات فاسم الخ (قوله وان كانت صه بمعني اسكت) أي مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجح وبيانه ان كل لفظ مستعمل اسما كان أو غيره له وضعان وضع قصدى به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعى به يدل على لفظه الواقع فى التراكيب فيكون علما عليه ولكون هذا الوضع تبعيا لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معني مسماه وقد اتفق لبعض الافعال أن وضع لها وضعا قصديا بأسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها ألفاظ الافعال لكن من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصه مثلا مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالته على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا قصد لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع فى التراكيب من حيث كونه لفظا مركبا من س ك ت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاما تاما بخلاف هذا كذا حققه التفتازاني فى حواشى الكشاف والله أعلم

﴿ المعرب والمبنى ﴾

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله * وفعل أمر ومضى بنيا * الخ استطراديا فقد تعسف وأل فيهما اسم موصول يظهر اعرابها على الوصف صلتها بطريق العارية منها لكونها بصورة الحرف والوصف نفسه لا محل له لكونه صلة فى معني الجملة وهذا قبل جعلهما ترجمة أما بعده فهي معرفة لانسلاخ مدخولها على الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمفعول المطلق وأخرهما عن شرح الكلام لتقدمه عليها تعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وان كانت العرب تنطق به ولم تعرفه خاليا عن الاعراب وقدمهما على الاعراب الآتي فى قوله والرفع والنصب الخ مع ان المشتق فرع المصدر قيل لتقدم المحل على الحال وقيل انه لم يبينما من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل بل من حيث قبولهما وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لان من عرف قابل الاعراب وغير قابله توجه الى معرفته فبين أولا القابل ثم المقبول أفاده سم والاعراب لغة له معان كالابانة والتحسين والازالة واصطلاحا ماسيأتي فى المتن ويطلق أيضا على تطبيق الكلام على قواعد العربية كما نص عليه الدمامينى على المغني وغيره ومنه قولهم اعرب جاءزيد وهذا الاطلاق اصطلاحى أيضا لان العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وانما تنطق به مطابقا لها سجية أفاده الامير (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزمخشرى فى من التبعيضية أنها اسم بمعني بعض فهى مبتدأ ثان ومعرب خبره أو هي جار

فان دلت الكلمة علي أمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل والي ذلك أشار بقوله

والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل

فصه وحيهل اسمان وان دلا علي الامر لعدم قبولهما نون التوكيد فلا يقال صهن ولا حيهلن وان كانت صه بمعنى اسكت وحيهل بمعني أقبل فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلن ولا يجوز ذلك فى صه وحيهل (ص)

﴿ المعرب والمبني ﴾

(والاسم منه معرب

وبجرور خبر لمعرب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبني أي ومنه مبني فاعرابه كذلك والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذي عليه الناظم وان كانت عبارته لا تفيد الحصر كما لا تفيد الواسطة خلافا لمن توهمه لان قوله ومبني ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض آخر بل هو من عطف الجمل أي بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حد قولهم من آمن ومنهم من كفر نعم يستفاد الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فلتحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بان يقال وبعضه الآخر مبني كما قدره الاشموني ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة وسماه خصيا لان اعرابه مقدر وقول ابن عصفور ان الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولا بالواسطة لامكان حمله على ان المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الاعداد المسرودة انها معربة حكما أي قابلة له اذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل اذا دخلت عليها وذهب الناظم الى بنائها لشبهها الآن بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة وكذا الخلاف في فواتح السور على انها من المتشابه أما ان جعلت أسماء للسور أو للقرآن مثلا فليست من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبر أو مفعولة لمحذوف أو مجرورة بحرف قسم مقدر وما كان منها مفردا نحو ص أو موازن مفرد كحم موازن قابيل يقدر اعرابه لحكايته قبل العلمية أو يعرب لفظا في غير القرآن كقولك قرأت ياسينا وما عدا ذلك نحو ألم يتعين فيه الاول كذا في البيضاوي وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أي بأن يكون قويا بخلاف ما عارضه شيء من خواص الاسماء فلا يقتضي البناء لضعفه كما أعربت أي مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها لمعارضته بلزومها الاضافة لفظا أو تقديرا الا بعض الموصولة كما سيأتي وانما بنيت لدن مع لزومها الاضافة لفظا وهو أقوى لان اضافتها اما لمفرد أو جملة فخرجت عن أصل الاضافة من الافراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن الانباري انما أعربت أي تنبيها على أن أصل المبني الاعراب كما صح بعض ما يجب اعلاله تنبيها على أن أصله التصحيح وعلى هذا الاتردلدن (قوله منحصرة عند المصنف) اي كما يفيده قوله لشبه الخ مع قوله ومعرب الاسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جني والزجاجي وغيرهم خلافا لمن يجعل بناء اسم الفعل لشبهه شبه الفعل ونحو حذام لشبهه شبه الفعل وهو نزال والمنادي لوقوعه موقع الضمير واسم لا للتركيب اذ كل هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتي في المتن وكاسم لا فانه يبني لتضمنه معنى من الاستغراقية لا للتركيب كما سيأتي أو بواسطة كحذام فانه أشبه مشبه الحرف وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفا وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث فهو من الشبه المعنوي بلا واسطة وكالمنادي فانه أشبه ضمير أدعوك افرادا وتعريفا وخطابا وهو مشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المنادي لتضمنه معنى كاف الخطاب فهو من الاول لا يقال من أسباب البناء الاضافة للمبني وهي ليست من شبه الحرف لان هذا بناء جائز والكلام في الواجب (قوله أبي علي الفارسي) مات سنة سبع وسبعين وثلثمائة كما في المزهر (قوله في شبه الحرف) أي مشابهه وقوله أو ما تضمن معناه أي معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي فهو اما من عطف الخاص على العام أو المغاير ان خص الشبه الاول بما عدا المعنوي فاو تنويعية فهو في المعنى عين مذهب الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله سيبويه) هو امام النحو واسمه عمرو ومعنى سيبويه بالفارسية التفاح ومعنى ورائحة واضافة العجم مقلوبة لقب بذلك لانه كان يشم منه رائحة التفاح أو لشبهه به في اللطافة مات في أواخر المائة الثانية وعمره ينيف على الثلاثين أو الاربعين (قوله كالشبه الوضعي الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعني الناظم ورد بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لو سمي بباء

ومبني
لشبه من الحروف مدني
(ش) يشير الى ان الاسم ينقسم الى قسمين أحدهما المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف والثاني المبني وهو ما أشبه الحرف وهو المعني بقوله
لشبه من الحروف مدني
أي لشبه مقرب من الحروف فعلة البناء منحصرة عند المصنف في شبه الحرف * ثم نوع المصنف رحمه الله وجوه الشبه في البيتين اللذين بعد هذا البيت وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي رحمه الله حيث جعل البناء منحصرا في شبه الحرف أو ما تضمن معناه وقد نص سيبويه رحمه الله على أن علة البناء كلها ترجع الى شبه الحرف وممن ذكره ابن أبي الربيع (ص)
كالشبه الوضعي

في اسمي جئتنا * والمعنوي في متى وفي هنا (٢٨) وكنيابة عن الفعل بلا * تاثر وكافتقار أصلا (ش) ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم

اضرب مثلا أعربت مع همزة الوصل عند سيبويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال اب أورب فلو أوجب الشبه الوضعي البناء لكانت هذه الباء أولى به وردبان المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية فيعرب ماسمي به ولو كان حرفا نحو يا كعن لشرفها وعروض وضعها ولذا عبر بالوضعي دون اللفظي وان كان هو الانسب بمقابلة المعنوي (قوله في اسمي جئتنا) باضافة اسمي الى جئتنا لان المقصود لفظه ولا يرد ان التاء وناحينئذ بمنزلة الزاي من زيد لا اسمان لان المراد في اسمي مسمي هذا اللفظ وهو جئتنا المستعمل في معناه ولا حاجة الى تقدير قولك جئتنا لانه لا يغني عن قصد اللفظ فتدبر والاضافة على معنى من وان لم يصح الاخبار بالثاني عن الاول كما هو ضابطها لان محل ذلك اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف كباب ساج كما قاله الروداني والاظهر كونها بمعنى في (قوله وكنيابة) اى وكشبه نيابة اى فيها كما يفيده عطفه على كالشبه الوضعي وكذا يقال في وكافتقار وقوله بلا تاثر نعت نيابة أي كائنة بغير تاثر بالعوامل فلا بمعنى غير نقل اعرابها لما بعدها عارية لكونها بصورة الحرف وتأثر مضاف اليه وجره مقدر لحركة العارية والمراد بعدم التاثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب بحسب الوضع فالمعني يبني الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبوله الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه لان ذلك متاخر عن البناء لا سبب له ويغني عن هذا القيد في اخراج المصدر الآتي جعل الف أصلا للتثنية لان نيابة المصدر عارضة في بعض التراكيب لا أصلية كاسم الفعل (قوله في الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف أو حرفي هجاء فما زاد فعلى خلاف الاصل واصل وضع الاسم ثلاثة فاكثر فما نقص فقد شابه الحرف في وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذي اشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة كلعل أو خمسة كلكن لان هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبني أيضا ولعدم احتياجه اليه بخلاف المضارع أعرب لشبه الاسم لاحتياجه في تميز معانيه التركيبية الى الاعراب كما سياتي وأيضا هو اضعف أقسام الكلمة اذ ليس مقصودا لذاته بل لربط معاني الافعال بالاسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على الكمال متحليا باشرف الخلال فلما تشبه بالدون انحط عن رتبته وسقط من العيون وانما اكتفى في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تباعدما بينه وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فانه وان كان نوعا آخر لكنه أقرب اليه من الحرف لاتفاقهما في استقلال معناهما فالشبه الواحد به لا يخرجه عن حكم الاسمية من الصرف فتدبر (قوله أو على حرفين) أي ثانيهما لين كما أشار اليه بنا أما مع صحة الثاني فلا يختص بالحرف لوجوده في الاسم المعرب كمع بناء على انها ثنائية لان أصلها معي وكفقد الاسمية على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها فاطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله ابو اسحق الشاطبي شارح المتن وهو غير أبي القاسم المقرى (قوله في كونه على حرف الخ) في سببية (قوله شبهه له في المعني) اى بان يتضمن الاسم معني جزئيا غير مستقل حقه أن يؤدي بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعني انه خلف الحرف في افادة ذلك وقطع عنه النظر لا أنه ملاحظ في نظم الكلام وقدر اختصارا كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من فان هذا التضمن لا يقتضي البناء (قوله معني من المعاني) اي الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعقل الا بين شيئين فان هذه هي معاني الحروف (قوله حرفا مقدرا) كذا قال ابو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطي وطالما فحصت عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان ان بناء لدن لدلالتها على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند وهذا معني جزئي حقه الحرف ولم يضعوه وذكر ابن الضائع انما التعجبية كذلك لانه لم يوضع للتعجب حرف الا ان الشبه الوصفي ظاهر فيها ولا يرد على الاول ان أل العهدية حرف موضوع للاشارة الى معهود ذهني لان الكلام في الاشارة

بالحرف في أربعة مواضع فالاول شبهه له في الوضع كان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد كالتاء في ضربت أو على حرفين كنا في أكرمنا والى ذلك أشار بقوله في اسمي جئتنا فالتاء من جئتنا اسم لانه فاعل وهو مبني لانه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد وكذلك نا اسم لانها مفعول به وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين والثاني شبه الاسم له في المعني وهو قسمان أحدهما ما أشبه حرفا موجودا والثاني ما أشبه حرفا غير موجود فمثال الاول متى فانها مبنية لشبهها بالحرف في المعني فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقم أقم وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود لانها في الاستفهام كالهمزة وفي الشرط كان ومثال الثاني هنا فانها مبنية لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع وذلك لان الاشارة معني من المعاني فحقها ان يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي ما وللنهي لا وللتمني ليت وللترجي لعل ونحو ذلك فبينت اسماء الاشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا والثالث شبهه له

فى النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل وذلك كأسماء الافعال نحو دراك زيدا فدراك مبنى لشبهه بالحرف فى قوله يفعل ولا يفعل

الحسية باليد ونحوها وهي غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبي على أن بناء أسماء الاشارة لتضمنها معنى أل (قوله فى النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالى وهو أن يكون الاسم عاملا غير معمول كالحرف (قوله فى كونه يعمل) أى فى الفاعل دائما وفى المفعول ان كان معتديا كمثاله (قوله ولا يعمل فيه غيره) الاولى أن يقول ولا يدخل عليه عامل أصلا أي اذا كان مستعملا فى معناه وأما قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولج فى الذعر

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقصد لفظه أي دعيت هذه الكلمة وهي تقال عند طلب النزال للحرب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجمهور فى محل نصب بافعال مضمرة وعند آخرين مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر * فان قلت ما علة البناء على هذين * قلت يرجع لما فى النكت عن ابن جني انها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر وحمل الباقي عليه (قوله فى الافتقار) أى الى الجملة كما فى شرح الكافية فخرج نحو سبحان وعند وكلا وكلتا مما لزم الاضافة الى المفرد بان هذا الافتقار لا يقتضى البناء ولا يرد ما قيل فى اسماء الجهات انها بنيت عند حذف المضاف اليه ونية معناه لافتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام فى الاصلى ولم تبن عند نية لفظه أو ذكره لان اللفظ المنوي كالثابت وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم تبن عند وكل ونحوهما مما لزم الاضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والاظهر أن علة بنائها شبهها بأحرف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها أو شبهها الحرف فى الجمود حيث تلزم الظرفية أو شبهها فالافتقار الى الجملة على اطلاقه وقوله اللازم تفسير لقول المتن أصلا وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها عارض لا يلزم فى غير تركيبها (قوله كالاسماء الموصولة) وكاذو اذا وحيث فانها لا تفارق الاضافة الى الجملة الا الى عوضها وهو التنوين ولم تعارض اضافتها شبه الحرف لان الاضافة للجملة كلا اضافة اذ هي فى الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف ومر فى التنوين خلاف الاخفش فى إذ (قوله الى الصلة) أى وهي اما جملة أو ما قام مقامها كالوصف المشتق فى أل الموصولة (قوله فى ملازمته الافتقار) أي لانه موضوع لربط معاني الافعال وشبهها بالاسماء فلا يفهم معناه الا بجملة يقع فيها فهو مفتقر اليها أبدا (قوله فى ستة أبواب الخ) وهي متفرقة على وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضعى فى أكثرها وحمل الباقي عليه كما فى التسهيل وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوى والموصولات ونحوها للافتقارى وأسماء الافعال للاستعمالى وزاد فى شرح الكافية الشبه الاهمالى أى كون الاسم لا عاملا ولا معمولا كالحروف المهملة ومثله بالاسماء قبل التركيب ونحوها ومر ما فيه نعم هو ظاهر فى أسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها أصلا وذكر فى التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجمودي أي عدم التصرف فى لفظها بوجه من الوجوه كالحرف ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات فى قول مر وبنى الآن لعدم التصرف فيه بتثنية ولا غيرها بخلاف حين ووقت ويمكن ادراج هذين فى الاستعمالى كما أدرج ابن هشام فيه الافتقاري وعدهما نوعا واحدا فى سائر كتبه وفسره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لا خصوص ما مر وهذا كله بناء أصلى ومثله باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكالمنادي واسم لا واسماء الجهات وقد علمتها والمركب العددى وبناؤه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل تاء التأنيث والعلم المختوم بويه تغليبا لعجزه الذي هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب وأما الجائز فمن أسبابه ما سيأتي فى الاضافة من اضافة الاسم المبهم الى مبنى والظرف الى الجملة وعد بعضهم منها الشبه اللفظي كما بنيت حاشا الاسمية لشبهها بلفظ الحرفية كما فى شرح التسهيل للمصنف

فيه غيره كما أن الحرف كذلك واحترز بقوله بلا تأثر عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضربا زيدا فانه نائب مناب اضرب وليس بمبني لتأثره بالعامل فانه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فانه وان كان نائبا عن ادرك لكنه ليس متأثرا بالعامل وحاصل ماذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الافعال اشتركا فى النيابة مناب الفعل لكن المصدر متأثر بالعامل فاعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الافعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشابهتها الحرف فى أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب والمسئلة خلافية وسنذكر ذلك فى باب أسماء الافعال ان شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف فى الافتقار اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار أصلا وذلك كالاسماء الموصولة نحو الذي فانها مفتقرة فى سائر أحوالها الى الصلة فاشبهت الحرف فى ملازمته الافتقار فبنيت

وحاصل البيتين ان البناء يكون فى ستة أبواب المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة وأسماء الافعال والاسماء الموصولة (ص)

ومثلها عن وعلى وقد الاسميات (قوله ومعرب الاسماء الخ) بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبني لحصر أفراده كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل انه أخر المعرب لان علته عدمية رد بان السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علته توارد المعاني عليه كما سيأتي وهو وجودي قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضايفين عموما وجهيا اه ويرد عليه ما مر عن الرواني من أن شرطها اذا كان الثاني جنسا للاول صحة حمله عليه والحمل لا يصح هنا لاختلافهما افرادا وجمعا الا أن يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعروضه ولامكان جعل أل جنسية فتبطل معنى الجمع وأما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بانها غير قياسية (قوله ما قد سلما) ما واقعة على اسم بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف اذ الشئ لا يشبه نفسه وانما صرح بهذا مع انفهامه من تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيهما والى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره (قوله من شبه الحرف) أي من شبه الحرف الشبه المعهود وهو المدني بان لم يعارضه شئ من خواص الاسماء فلا ترد أي ونحوها (قوله خلاف المبني) أي ضده لا الخلاف الاصطلاحي لان الخلافين قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالفاء وهي الصواب (قوله ست لغات الخ) واللفظ الثاني بلغتيه يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتي وهو الذي في المتن وأوصلها بعضهم الى ثمانية عشر نظمها بقوله

سم سمة واسم سماة كذا سما * سماء بتثليث لاول كلها

(قوله الى متمكن) أي في باب الاسمية باعرابه وأمكن أي زائدا تمكن بالتنوين وهو من مكن الثلاثي لان أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضي) ان عطف على أمر فمجرور لا غير وألف بنيا للاطلاق لان ضميره لجنس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل مضى فهو اما باق على جره بعد حذف المضاف المماثل للمذكور أو مرفوع باقامته مقامه أو يجعله بمعنى ماض فالف بنيا للتثنية وهو مصدر مضى فاصله مضوي كعقود لعقد أبدلت الواو ياء وأدغمت وكسر ما قبلها للمناسبة (قوله واعربوا) أي العرب أي نطقوا به معربا أو النحاة أي حكموا باعرابه (قوله ان عريا) هو هنا كفرح بمعنى خلا ويأتي كغزا يغزو بمعنى نزل كقوله * واني لتعروني لذكراك هزة * (قوله نون إناث) أولى من نون النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوعة لذلك وان استعملت في الذكور مجازا كقوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(قوله كيرعن) خبر لمحذوف أي وهي كنون يرعن مضارع راعه من باب قال اذا اخافه والنون فاعله ومن فين مفعوله والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها أو بالمضاف المحذوف ولا حاجة لتقدير كقولك لانه لا يغني عن ارادة اللفظ كما مر وأصله يروعن كيقتلن نقلت حركة الواو الى الراء ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع العين المسكنة لاجل النون (قوله فالاصل في الافعال البناء) وانما أعرب المضارع لشبهه الاسم في أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الاعراب لالتبست فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة في ما أحسن زيدا وعلى الفعل كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما في نحو لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا ولما كان الاسم لا يغني عنه في افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلا فيه بخلاف المضارع يغني عنه وضع اسم مكانه كان يقال في النهي عن كليهما ومدح عمرو بالجر وعن الاول فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة مادحا عمرا فكان اعرابه فرعا بطريق الحمل على الاسم هذا ما اختاره في التسهيل في علة اعرابه ورد ما عداه لكنه عورض بان الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضا نحو ما صام زيد واعتكف يحتمل

ومعرب الاسماء قد سلما
من شبه الحرف كارض وسما (ش) يريد أن المعرب خلاف المبني وقد تقدم أن المبني ما أشبه الحرف فالمعرب ما لم يشبه الحرف وينقسم الى صحيح وهو ما ليس آخره حرف علة كارض والى معتل وهو ما آخره حرف علة كسما وسما لغة في الاسم وفيه ست لغات اسم بضم الهمزة وكسرها وسم بضم السين وكسرها أيضا وسما بضم السين وكسرها وينقسم المعرب أيضا الى متمكن أمكن وهو المنصرف كزيد وعمرو والى متمكن غير أمكن وهو غير المنصرف نحو أحمد ومساجد ومصابيح فغير المتمكن هو المبني والمتمكن هو المعرب وهو قسمان متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن (ص)
وفعل أمر ومضى بنيا
وأعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن
نون اناث كيرعن من فتن (ش) لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الاسماء شرع في بيان المعرب والمبني من الافعال ومذهب البصريين أن الاعراب اصل في الاسماء فرع في الافعال فالاصل في الافعال البناء عندهم

ماصام وما اعتكف وماصام وقد اعتكف أى معتكفا وماصام ولكن اعتكف فلو كانت علة الاعراب توارد المعاني لاعرب هذا أيضا * وأجيب بانه نادر ولك أن تقول هذه المعاني لا يتوقف تميزها فى الماضى على الاعراب لامكان تميزها معه بالادوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز مع وجوده بغير الاعراب كما هو جلى فتدبر و بعد فالعمدة فى هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتمس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون الخ) أى لتوارد المعاني على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة وردبانه يغنى عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كامر (قوله ابن العلج) بكسر العين والبسيط اسم كتاب له (قوله أصل فى الافعال) أى لوجوده فيها بلا سبب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت أن سبب اعرابهما توارد المعاني قيل انما جمع الافعال فى المواضع الثلاثة نظرا لافراد المضارع وليس بشىء لان القول باصالة الاعراب وفرعيته لم ينظر فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت اصالته أو فرعيته فما أتي منها على أصله لا يسال عنه وما خالفه سئل عنه فتدبر (قوله وهو مبنى على الفتح) لا يسئل عن بنائه لانه الاصل بل عن كونه لم يسكن على أصل المبنى وذلك لانه أشبه المعرب وهو المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبر وحالا وشرطا والاصل فى المعرب الحركة لما يأتي ولا يرد ان الواقع كذلك هو الجملة لان الفعل هو المقصود منها وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح انه مبني على الفتح حتى مع واو الجماعة كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر لمناسبة الواو وأما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية وبناؤه مقدر على الحرف المحذوف اذ أصله غزو واو قضيوا قلبت اللام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين وبقى ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل لامه ألف اذا اتصلت به واو الجماعة وأما الثاني فقدر فتحه لكراهة توالى أربع حركات فى الثلاثي وبعض الخماسى كانطلقت مع أنه ككلمة واحدة وحمل الرباعى والسداسى وبعض الخماسى كتعظمت عليه وانما حمل الكثير على القليل لان فيه دفع المحذور بخلاف عكسه واعترض بان نحو شجرة فيه ذلك التوالى ولم يكرهوه ولو كانت تاؤه فى تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما لا غنى عنه ولوجب فى نحو قلنسوة قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم أن ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول فى نحو أكرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة على نا لان كلا منهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه فخفف فيه وأما نحو ضربا مما اتصل به الف الاثنين ففتحته أصلية لا لمناسبة الالف لسبق الباء عليها بخلاف نحو غلامي فى الجر فان كسره لمناسبة الياء لا للاعراب لسبق الاضافة على دخول العامل فتدبر (قوله وهو مبني عند البصريين) أى على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون فى صحيح الآخر ملفوظ كاضرب أو مقدر كردوا ضرب الرجل أو حذف نون فى الافعال الخمسة أو حرف علة فى المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لها مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبنيان كمضارعهما على الفتح والسكون لاجل النونين صحيحين كانا أو معتلين لا على ما يجزم به المضارع لامكان أن يقدر بناؤهما على سكون أو حذف منعه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبنى لا معرب لانه يثبت له محل الجزم والنصب كما قاله غير واحد أو يقال لو كان معربا ولو قيل باستثناء هذين من حكم الامر لقيام المانع بهما لم يبعد فتدبر ﴿فائدة﴾ قد يحذف حرف العلة من الامر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو إ من الوأى كالوعد لفظا ومعنى وأصله إو ئى حذفت واوه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو يوتي لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة ثم همزة الوصل لتحرك

وذهب الكوفيون الى أن الاعراب أصل فى الاسماء وفى الافعال والاول هو الصحيح ونقل ضياء الدين بن العلج فى البسيط أن بعض النحويين ذهب الى أن الاعراب أصل فى الافعال فرع فى الاسماء * والمبني من الافعال ضربان أحدهما ما اتفق على بنائه وهو الماضى وهو مبني على الفتح نحو ضرب وانطلق ما لم تتصل به واو جمع فيضم أو ضمير رفع متحرك فيبني على السكون نحو ضربت والثاني ما اختلف فى بنائه والراجح أنه مبنى وهو فعل الامر نحو اضرب وهو مبني عند البصريين

ما بعدها ثم بني على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقي منه حرف واحد وهو عين الكلمة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جمعها المصنف مبينا كيفية اسنادها للواحد المذكر ثم المثنى مطلقا ثم الجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال اني أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجير قياه قوه قي قين

وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هذا لياه لوه لى لين

وان وشى ثوب غيرى قلت فى ضجر * ش الثوب ويك شياه شوه شى شين

وقل لقاتل انسان على خطا * د من قتلت دياه دوه دى دين

وان هموا لم يروا رأيي أقول لهم * ر الرأى ويك رياه روه رى رين

وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين

وان أمرت بوأى للمحب فقل * إ من تحب اياه أوه إى اين

وان أردت الوني وهو الفتور فقل * ن ياخليلى نياه نوه ني نين

وان أبي أن يفى بالعهد قلت له * ف يا فلان فياه فوه فى فين

وقل لساكن قلبي ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر الا رفيفتح فى جميع أمثلته لفتح عين مضارعه وكلها متعدية الا ن فلازم لانه بمعني تأن فالهاء فى نياه هاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل ساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها الى ماقبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قل بالخير يا زيد بكسر اللام أصله قل إفعلا أمر من القول والوأي وبهذا الغز الدماميني بقوله من مجزو الرجز

أقول يا أسماء قو * لى ثم يا زيد قل

وذاك جملتان والثاني ثلاث جمل أي جملة النداء وجملة القول وجملة الامر من الوأي والباقي من هذه حركة اللام من قل كما قال بعضهم

فى أي لفظ يا نحاة الملة * حركة قامت مقام الجملة

وقال شيخنا الامام العطار

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

به التحريك قام مقام فعل * به استتر الضمير على الدوام

(قوله ومعرب عند الكوفيين) اي مجزوم بلام الامر مقدرة لانه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتي بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها (قوله هو المضارع) تقدم علة اعرابه فلا تغفل (قوله والفعل مبني معها) أي ان اتصلت به وباشرته لفظا كما مثله أو تقديرا كقوله

لا تهين الفقير علك أن تر * كع يوما والدهر قد رفعه

أصله لا تهينن بالنون الخفيفة حذفت للساكنين وبقي الفعل مبنيا على الفتح فى محل جزم بلا الناهية وانما بني مع النونين لمعارضتهما سبب اعرابه وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الافعال فرجع الى أصله ولم يبن مع لم وقد والتنفيس وياء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضا لقوة النونين بتنزيلها منزلة الجزء الخاتم للكلمة ولا كذلك ماذكر نعم ياء الفاعلة كالجزء لكنها حشو لا آخر اذ بعدها نون الرفع فلم تقو كالنون فتدبر * فان قلت البناء اصل فى الافعال لا يحتاج الى علة * أجيب بان اعرابه صار كالاصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبني على حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلا فى الاعراب وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها كخمسة عشر (قوله هل تضربان) بالنون الثقيلة اذ لا تقع الخفيفة فى فعل الاثنين ولا جماعة الاناث وهي مكسوره لشبهها بنون المثني فى وقوعها بعد ألف كما سيأتي (قوله لتوالي الامثال) أي الزوائد لانه هو المستكره فلا يرد النسوة جنن

ومعرب عند الكوفيين والمعرب من الافعال هو المضارع ولا يعرب الا اذا لم تتصل به نون توكيد أو نون اناث فمثال نون التوكيد المباشرة هل تضربن والفعل مبني معها على الفتح ولا فرق فى ذلك بين الخفيفة والثقيلة فان لم تتصل به لم يبن وذلك اذا فصل بينه وبينها بالف اثنين نحو هل تضربان أصله هل تضربانن فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت الاولى وهي نون الرفع كراهة توالى الامثال فصار هل تضربان وكذلك يعرب الفعل المضارع اذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة نحو هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند وأصل تضربن تضربونن فحذفت النون الاولى لتوالى الامثال

كما سبق فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تضربن وكذلك تضربن

و يجئن لان الزائد فيه الاخيرة فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم (قوله هل تضربن الخ) بضم الياء في هذا وكسرها في الثاني (قوله لالتقاء الساكنين) أي لدفعه * ان قلت هو هنا على حده لكون الاول من الساكنين حرف مد والثاني مدغما وهما في كلمة واحدة لان الواو والياء كجزئها فلم يقبل كما قبل في نحو دابة * أجيب بأن الساكنين هنا من كلمتين لا كلمة واحدة اذ الواو والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاؤهما لثقله وانما اغتفر في فعل الاثنين لان حذف الالف يوجب فتح النون لفوات شبهها بنون المثني فيلتبس بفعل الواحد (قوله الا اذا باشرته الخ) ضابط ذلك أن ما يرفع بالضمة يبني مع النون لتركبه معها وما يرفع بالنون لا يبني اذ لا تركب مع الفاصل (قوله مبني معها على السكون) تقدم علة بنائه وأما سكونه فلشبهه الماضي المتصل بها في صيرورة النون جزأ منه فحمل عليه في سكون الآخر لفظا وان كان سكون الماضي ليس بناء كما مر هذا ما ظهر وما في الاشموني وحواشيه لا يخلو عن نظر وانما احتاج لحمله على الماضي لان الموجب لسكون الفعل معها وهو كراهة أربع حركات أو نحوه لم يوجد فيه بل في الماضي فقط فتدبر (قوله بل الخلاف موجود) أي فذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه الى أنه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره شبهه الماضي في صيرورة النون جزأ منه (قوله وكل حرف مستحق للبنا) اعترض بانه لا يلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل مع انه المقصود ورد بأن حصوله يعلم من قوله ومبني لشبه من الحروف والغرض هنا بيان استحقاقه له أو من كون الواضع حكيما يعطي كل شيء ما يستحقه أو تجعل أل للعهد الحضوري أي للبناء الحاضر فيه والقائم به (قوله والاصل في المبني) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنا (قوله ان يسكنا) في تأويل مصدر مبني للمفعول لكون الفعل كذلك أي كونه مسكنا فصح كونه وصفا للكلمة والا فالتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه الخ) فيه اشارة الى أن منه ما بني على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الحذف في الامر المعتل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو في نحو يا زيدان ويا زيدون وعن الفتح الكسر والياء في نحو لا مسلمات ولا مسلمين لا الالف خلافا لما في النكت وأما نحو لا وتران في ليلة ففتحه مقدر لان من يلزم المثني الالف يقدر اعرابه عليها كالمقصور فكذا بناؤه وأما نحو لا أبالك فهو على قول سيبويه انه مضاف للكاف واللام زائدة معرب لا مبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه غير مضاف انما يبني على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر ان فتحه مقدر عليها أيضا بناء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لا أخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح

فتدبر قال في النكت وينوب عن الكسر الفتح في سحر عند من يبنيه ولعله سهو لان الفتح انما ينوب عنه فيما لا ينصرف وسحر عند من يبنيه ليس كذلك لان ما لا ينصرف لا يبنى الا للنداء أو لاسم لا وليس شيء منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر * واعلم أن حرف البناء لا يكون الا ظاهرا كما مثل وأما حركته فظاهرة أو مقدرة كضرب وضربت وكذا السكون كمن واذا فان اذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الاصلي في الالف كما تمنع الحركة الحركة لان ذات الالف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هؤلاء حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حركة البنية لانه يقبلها وغيرها فتخصيص الكسرة من تأثير البناء أفاده الامير (قوله والساكن كم) فيه اشارة بلطف الى كثرة أمثلته (قوله اذ لا يعتورها) أي لا يتعاقب عليها ما تفتقر أي معان تركيبية تفتقر الخ

أصله تضربين فعل به ما فعل بتضربون وهذا هو المراد بقوله رحمه الله

وأعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر

فشرط في اعرابه أن يعري من ذلك ومفهومه أنه اذا لم يعر من ذلك يكون مبنيا فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يبني الا اذا باشرته نون التوكيد نحو هل تضربن يا زيد فان لم تباشره أعرب وهذا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى أنه مبني مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ونقل عن بعضهم أنه معرب وان اتصلت به نون التوكيد * ومثال ما اتصل به نون الاناث الهندات يضربن والفعل مبني معها على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه انه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الاناث وليس كذلك بل الخلاف موجود وممن نقله الاستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى في شرح الايضاح (ص)

وكل حرف مستحق للبنا والاصل في المبني أن يسكنا

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كأين أمس حيث والساكن كم

(ش) الحروف كلها مبنية اذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه

(قوله لانه أخف) أى للزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبنى ولان الاصل فى الاعراب الحركة لانه أصل الاسماء التى لاجزم فيها فضده يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبني الا لسبب) اعلم أن ما بنى على السكون من الافعال والحروف لا يسئل عنه لمجيئه على أصل البناء وهو السكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم بني وما بنى على حركة من الافعال والحروف فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت اسباب أصل البناء وأما التحرك فاسبابه خمسة التقاء الساكنين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة للبدأ بها كباء الجر أولها أصل فى الاعراب كقبل وبعد او شابهت المعرب كالماضى المشبه للمضارع فيما مر هذا ما ذكروه ولا يصلح واحد منها سببا لتحريك هو وهى لكن رأيت نقلا عن الرضى ما نصه الصحيح أن الضمير جملة هو وهى كما عليه البصريون وانما حركا لتصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لتوهم كونهما للاشباع كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكلمة أو اصالة المحرك * فان قيل كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتي من البناء مع قولهم فى تعريفه وليس اتباعا ولا تخلصا من سكونين * أجيب بان محل ما هنا اذا كانا فى كلمة واحدة كاين ومنذ للزوم الحركة وما فى التعريف اذا كانا فى كلمتين كاضرب الرجل والحمد لله بكسر الدال لان المقتضى للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلا وهو منتف عند فصلهما او أن ما هنا اذا صلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تاثير البناء وما فى التعريف اذا لم يصلح غيرها نحو قل ادعوا فتامل (قوله وقد تكون الحركة فتحة) من أسبابها الخفة كاين ومجاورة الالف كايان والفرق بين أداتين كالزيد لعمرو كسرت الثانية على أصل لام الجر وفتحت الاولى للفرق بين المستغاث به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر نحو لموسى عبد وقد يلتبسان نحو ان الزيدين لهم عبيد والاتباع ككيف اذا الساكن حاجز غير حصين ويمكن مثلة فى أين لكن الخفة أولى بها لثقلها بالهمزة (قوله كاين) بنى لتضمنه معني الاستفهام أو الشرط ولا يخفى حكمة تعدادا لامثله (قوله وقد تكون كسرة) من اسبابها مجانسة العمل كباء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم وتاؤه لانها لا تلزم عمل الجر اذ الكاف ترد اسما كمثل والواو والتاء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها الجر ولعلها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحمل على المقابل ككسر لام الامر حملا على لام الجر مع الظاهر لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتانيث كانت اذا الكسر اللفظي يشعر بالمعنوى الذى للمؤنث والاتباع كذه وته وكونها أصل التخلص من الساكنين كامس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لاختصاص كل بقبيل وانما يتخلص من الشيء بضده ولعدم التباسها بحركة الاعراب اذ لا تكون اعرابا الا مع التنوين أو أل أو الاضافة (قوله كامس) شرط بنائه خلوه من أل والاضافة والتصغير والتكبير وان يراد به معين وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة (٦) أو اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره الشنوانى فيكون كالمحلى بال أما المنون فيعم كل امس فاذا اجتمعت هذه الشروط بني على الكسر مطلقا عند الحجازيين لتضمنه معني أل اذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة فى قولهم أمس الدابر لا يعود وأما تميم فبعضهم يعربه كما لا ينصرف مطلقا لشبه العلمية والعدل عن الامس بال وعليها قوله

* لقد رأيت عجبا مذ أمسا * وأكثرهم يعربه كذلك فى الرفع فقط لشرفه ويبنيه على الكسر فى غيره عملا بالموجبين وحكى فيه أيضا البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفا مطلقا فهذه خمس لغات كلها فى غير الظرف أما الظرف مع استيفاء الشروط كفعلته امس فمبني اجماعا كما نقل

الى اعراب نحو اخذت من الدراهم فالتبعيض مستفاد من لفظ من بدون الاعراب والاصل فى البناء ان يكون على السكون لانه أخف من الحركة ولا يحرك المبني الا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين وقد تكون الحركة فتحة كاين وقام وان وقد تكون كسرة كامس

(٦) (قوله خاصة) على هذا القول ألغز فيه ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا نكرت عرفت واذا عرفت نكرت فالاول أمس المبني والثاني المحلى بال اه منه

عن الموضح وان نوزع فى حكاية الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسحر ظرفا وان فقد شرط منها أعرب اجماعا ظرفا كان أو غيره لفوات شبه الحرف فى عدم الشرط الاخير ولمعارضته بخواص الاسماء فى غيره

وأما قوله وانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

على رواية كسره فخرج على زيادة أل أو انه عطف على توهم انه قال وقفت فى اليوم والامس فيكون معربا والفرق بين العدل والتضمين ان الاول يجوز فيه ذكر أل والثانى يؤدى معناها مع طرحها وامتناع ذكرها والله أعلم (قوله وجير) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حرف جواب كنعم (قوله وقد تكون ضمة) من أسبابها الاتباع كمنذ وان تكون للكلمة حال اعرابها كالغايات وكونها فى الكلمة تقابل الواو فى نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواو هم لتقابلهما تكلما وغيبة والشىء يحمل على مقابله أو ليتناسبا لفظا كتناسبهما جمعا واضمارا أو كونها تجبر فوات الاعراب لكونها أقوى الحركات كياء زيد فى قول وكأى الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه فى كل مادة ومشابهة الغايات فى الاعراب فى بعض الاحوال كأى ويا زيد أو فى عدم الضم حالة الاعراب كياز يد ولك أن تجعل وجه شبهه بها صيرورته آخرا فى النطق مثلها بعد حذف المضاف اليه لانها انما سميت غايات لذلك أو فى القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل كلا اضافة اذ هى فى الحقيقة لمصادرها فكأن المضاف اليه محذوف كالغايات حال بنائها فحملت عليها فى الحركة لا فى أصل البناء لانه أصلى فى حيث عارض فى الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومذ حرفا جر اذا جر ما بعدهما واسمان اذا رفع نحو ما رأيته منذ أو مذ يومان فهما اما مبتدأ والمعنى أمد انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم والمعنى بينى وبين رؤيته يومان ولعل علة بنائهما حينئذ شبه الحرف فى الجمود اذ لا يتصرف فيهما بتثنية ولا غيرها ويلزمان الرفع (قوله نحو كم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكثيرية لا للشبه الوضعى لفوات شرطه المار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حرف جواب كنعم (قوله لا يكون الفعل) أى لثقله وانما دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتمثيل الكسر بنحو ارم والضم بنحو ردبالاتباع فاسد لان بناء الاول على الحذف والثانى على سكون مقدر وقد علمت ما فى ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لاجعل واعرابا مفعوله الثانى ولا يردان الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لئلا ينافى الاهتمام بتأكيده لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لاحتياج الخبر الطلبى لتأويل ما كما سيأتى قيل وفى هذا البيت بيان مذهبه من أن الاعراب لفظى وردبان الرفع واخواته اعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعا والخلاف انما يظهر فى الضمة واخواتها فعلى انه لفظى هى نفس الاعراب ويعرف حينئذ بانه الحركات ونوابها التى يجلبها العامل وعلى انه معنوى علامته ويعرف حينئذ بأنه تغيير أواخر الكلم الخ والرفع على الاول هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثانى تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فعلى انه لفظى هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخلص من سكونين وعلى أنه معنوى لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وانواعه تسمى عند البصريين ضما وفتحا وكسرا وسكونا فالضم على الاول هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثانى لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الاعراب تسمى بالرفع واخواته والكوفيون لا يفرقون بين اسمائها ولقد أحسن من نظم ألقابها بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فانجبر الكسر
ومذ سكن القلب انتصبت لشكره * لجزمى بان الرفع قد جره الشكر

(قوله قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر وانما أعاد ذلك بعد ذكره فى

وجير ونزال وقد تكون ضمة كحيث وهو اسم ومنذ وهو حرف اذا جررت به وأما السكون فنحو كم واضرب وأجل وعلم مما مثلنا به ان البناء على الكسر والضم لا يكون فى الفعل بل فى الاسم والحرف وأن البناء على الفتح أو السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف

(ص)

والرفع والنصب اجعلن اعرابا
لاسم وفعل نحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما *
قد خصص الفعل بان ينجزما

(ش) أنواع الاعراب أربعة الرفع والنصب والجر والجزم فاما الرفع والنصب فيشترك فيهما الاسماء والافعال نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم وأما الجر فيختص بالاسماء نحو بزيد وأما الجزم فيختص بالافعال نحو لم يضرب والرفع يكون بالضمة والنصب يكون بالفتحة والجر يكون بالكسرة والجزم يكون بالسكون وما عدا ذلك يكون نائبا عنه كما نابت الواو عن الضمة فى أخو والياء عن الكسرة فى بنى من قوله جا أخو بني ثمر وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة ان شاء الله تعالى (ص) وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء مامن الاسما أصف

(ش) شرع فى بيان ما يعرب بالنيابة عما سبق ذكره والمراد بالاسماء التي سيصفها الاسماء الستة وهي أب وأخ وحم وهن وفوه وذو مال فهذه ترفع بالواو نحو جاء أبو زيد وتنصب بالالف نحو رأيت أباه وتجر بالياء نحو مررت بأبيه والمشهور انها معربة بالحروف فالواو نائبة عن الضمة والالف نائبة عن الفتحة والياء نائبة عن الكسرة وهذا هو الذي اشار اليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله وارفع بواوا الى آخر البيت والصحيح انها معربة بنفس

العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب ومامر لكونه علامة فلا تكرار (قوله فارفع بضم الخ) الباء للتصوير أو المعنى ارفع معلما بضم ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الاعراب لا علامته لان كونها اعرابا من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل لا ينافى ان خصوص احداها علامة على وجود مطلق الاعراب من تعليم وجود الكلي بجزئيه وان اشتهر على هذا القول ان يقال مرفوع ورفعه ضمة لا علامة رفعه * فان قيل كان الاولى أن يقول ارفع برفعة لا بضم لانه لقب البناء كامر * أجيب بأن الخاص بالبناء هو الضم واخواته وبالاعراب الرفع وأخواته واما الضمة فمشتركة بينهما غاية الامر انه تسمح فى اطلاق الضم على الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم واخواته يطلق عند البصريين على حركات الاعراب تسمحا مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة واما عند الاطلاق فلا تنصرف الا الحركات غير اعرابية كضم البناء والبنية فى حيث وقبل اه وعلى هذا فهى أكثر موردا من ألقاب الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيها دون الرفعة وأخواتها فتدبر (قوله فتحا وجر * كسرا) الاقرب نصبهما بنزع الخافض ليوافق قوله بضم وبتسكين ولان المعنى عليه وكونه سماعيا على الراجح لا يبعد اختصاصه بما اذا لم يذكر الحرث فى نظيره وقدمر أن المصنفين أجروه كالقياسى لكثرة سماعه أفاده الصبان (قوله كذ كر الله) مبتدأ خبره يسر وعبده مفعول به اما الذكر أو ليسر والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها والجار والمجرور خبر لمحذوف أى وأمثلة الثلاثة كذ كر الله الخ (قوله جا أخو) بقصر جا لان الهمزتين من كلمتين اذا اتفقتا حركة جاز حذف احداهما كما قرىء به فى السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونمر كحذر أبو قبيلة (قوله أنواع الاعراب) جعله الرفع وأخواته أنواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة ونوابها أو التغييرات المعلمة بها لا ينافى جعلها ألقابه أى أسماءه من حيث ألفاظها والمراد ألقاب أنواعه لا نفسه فتدبر (قوله فيختص بالاسماء) أي لان المجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر (قوله يكون بالضمة) أى مصورا بها أو معلما بها على مامر (قوله كما نابت الواو الخ) الحاصل انه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والكسرة والياء وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة فى سبعة أبواب الاسماء الستة والمثنى وجمعي المذكر والمؤنث ومالا ينصرف والامثلة الخمسة والفعل المعتل وهى مراد الشارح بمواضع النيابة وبدأ المصنف منها بالاسماء لشرفها وقدم منها ما ناب فيه حرف عن حركة وهو الاسماء الستة والمثنى والجمع على ما ناب فيه حركة عن حركة وهو جمع المؤنث ومالا ينصرف لان الاصل فى النيابة الحروف ونيابة الحركات خلاف الاصل لانها أصلية فى ذاتها ولو قدم الثاني لكان له وجه لانه معرب بالاصل فى حالتين والاول معرب بالفرع فى جميع الاحوال والنكات لا تتزاحم وقدم الاسماء الستة لسبق المفرد على غيره (قوله وارفع بواو) الاولى تفريعه بالفاء كما فى نسخ وبياء بالمد وما موصولة باصف حذف عائدها أي أصفه أي أذكره لك وهي فى محل نصب تنازعها الافعال الثلاثة قبلها فاعمل فيها الاخير وحذف مما قبله ضميرها لكونه فضلة ولو أعمل غير الاخير لوجب الابراز فيما بعده كما سيأتي ومن الاسماء بيان لما على الاظهر فهو حال منها أو من ضميرها على قاعدة البيان وحذف همزة الاسماء للضرورة لاختلاف حركتى الهمزتين (قوله وفوه) أضافه وما بعده دون باقيها اشارة الى أنهما لا ينقطعان عن الاضافة أصلا بخلاف غيرهما (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وصححه فى التسهيل لان الحركات هى الاصل فلا يعدل عنها مع امكانها لكن قال فى شرحه اعرابها بالحرف أسهل وأبعد عن تكلف التقدير لحصول فائدة الاعراب وهى بيان مقتضى العامل

بحركات مقدرة على الواو والالف والياء فالرفع بضمة مقدرة على الواو والنصب بفتحة مقدرة على الياء فعلى هذا المذهب الصحيح

بنفس الحروف وان كانت من بنية الكلمة لصلاحيتها لذلك كما هي في المثني والجمع من بنيتهما وهذان المذهبان أقوي اثني عشر مذهبا في اعرابها ساقها في الهمع (قوله بحركة مقدرة) أي واتبع فيها ماقبل الآخر للآخر للدلالة على أنه محل الاعراب في غير حالة الاضافة نحو ان له أبا فقد سرق أخ له فاصلها تحريك الواو للاعراب وماقبلها للاتباع فسكن الواو في الرفع لثقله وتقلب ألفا في النصب لتحركها وانفتاح ماقبلها وياء في الجر لكسر ماقبلها (قوله من ذاك) أي مما أصفه وهو خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر ورفعه مقدر على الواو ولا يهما لان شرط اعرابه بالحروف قصد معناه مع اضافته والمقصود هنا لفظه وبدأ بذو لتعين اعرابه بالحروف أبدا وثني بالفم لتعينه حالة عدم الميم اذا خلا من ياء المتكلم وأخر الهن لقلته فيه كما سيبين وأصله عند سيبويه ذوي كجبل وعند الخليل ذو بشد الواو ووأصل فولك عندهما فوه كضرب والفراء يضم فائه حذفت لامهما اعتباطا وبقيت العين حرف اعراب وتبدل في الثاني ميما عند عدم اضافته لتقبل الحركة والتنوين وقد تبدل مع الاضافة اجراء لها مجري عدمها كقوله

كالحوت لا يلهيه شئ يلقمه * يصبح ظمآن وفي البحر فمه

ومنه في النثر حديث لخلوف فم الصائم الخ كذا في الاشموني ونقل الروداني عن المصنف أن للفم اربع مواد كلها أصول على الصحيح هي ف م و ف م ي ف م م ف و ه وعلى هذا فليست الميم بدلا فتدبر (قوله ان صحبة) مفعول لمحذوف يفسره أبان المذكور لاشتغاله بضمير مقدر أي أبانها أي أظهرها لا مفعول مقدم للمذكور لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا في يس أي وتقديم المفعول يفصل بينها وبين الفعل لفظا وكون رتبته التقديم لا يصير مقدرا بعدها اما المحذوف فيفصلها من الاسم تقديرا وفرق بين التلو الرتبي والتقديري ولذا أجاز الكسائي هل زيدا رأيته دون رأيت بلا ضمير كما مر فتدبر (قوله والفم) عطف على ذو وحيث هنا ظرف للمكان الاعتباري وناصبها متصيد من الكلام السابق أي يعرب الفم بالحروف في كل تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجعلها للزمان على رأي الاخفش بل ولا لتضمنها معني الشرط كما قيل والمراد بانفصال الميم مطلق مفارقتها وان لم يسبق وجودها فلا يقتضي أنها الاصل حتى تنافي ما مر ولا يرد أن الفم بلا ميم هو الفاء وحدها ولا تعرب اصلا لانه ليس المراد به اللفظ بل العضو المخصوص على حذف مضاف أي ودال الفم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكون الواو عند بعض طئ وبعضهم يعربها بالحروف حملا على ذي بمعنى صاحب فلو قال ذوان أعرب كما في الكافية والعمدة لشملها على لغة اعرابها (قوله ومنه قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروي بالياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ وكرام خبر مبتدأ مقدر أي فالناس اما كرام الخ ولقيتهم صفته وحسبي اما مبتدأ وما كفاني خبره أو العكس وهو أظهر ومن ذو عندهم متعلق بحسبي أو بكفاني والمعنى أن ما كفاني من الذي عندهم أي أشبعني هو حسبي لا أطلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشر لغة اعرابه على الميم مخففة كدم أو مشددة كعن أو اعرابه مقصورا كفتى أو منقوصا كقاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشر اتباع فائه لميمه في الحركة وفصحاهن كدم وحكى الدماميني فوه وفاه وفيه باعرابه على الهاء منونة وجمع الثلاثة أفواه فجملة لغاته التي تعرب بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذلك خبر أي كالمذكور من ذو والفم في الحكم وهي اما معطوف على أب أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها وجمعها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولا مها واو ولا تحذف الا مع قطعها عن الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص المتعارف في قاض (قوله يندر) أي النقص

مقدرة على الياء فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره (ص) من ذاك ذوان صحبة أبانا والفم حيث الميم منه بانا (ش) أي من الاسماء التي ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء ذو وفم ولكن يشترط في ذو أن تكون بمعنى صاحب نحو جاءني ذو مال أي صاحب مال وهو المراد بقوله ان صحبة أبانا أي ان أفهم صحبة واحترز بذلك عن ذو الطائية فانها لا تفهم صحبة بل هي بمعنى الذي فلا تكون مثل ذي بمعنى صاحب بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعا ونصبا وجرا نحو جاءني ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام ومنه قول الشاعر فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا وكذلك يشترط في اعراب الفم بهذه الحروف زوال الميم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه ونظرت الي فيه واليه الاشارة بقوله * والفم حيث الميم منه بانا * أي انفصلت منه الميم أي زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فم (ص) أب أح حم كذاك وهن * والنقص في هذا الاخير أحسن وفي أب وتاليه يندر * وقصرها من نقصهن أشهر (ش)

يعني ان اباواخاوحماتجرى مجرى ذوو فم اللذين سبق ذكرهما فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء نحو هذا أبوه وأخوه وحموها ورأيت أباه وأخاه وحماها ومررت بابيه وأخيه وحميها وهذه هي اللغة المشهورة فى هذه الثلاثة وسيذكر المصنف فى هذه الثلاثة لغتين أخريين وأماهن فالصحيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون فى آخره حرف علة نحو هذا هن زيد ورأيت هن زيد ومررت بهن زيد واليه أشار بقوله * والنقص فى هذا الاخير أحسن * أى النقص فى هن أحسن من الاتمام والاتمام جائز لكنه قليل جدا نحو هذا هنوه ورأيت هناه ونظرت الى هنيه وأنكر (٣٨) الفراء جوازا تمامه وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وأشار بقوله * وفى أب وتاليه يندر * الى آخر البيت الى اللغتين الباقيتين فى أب وتاليه وهما أخ وحم فاحدي اللغتين النقص وهو حذف الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم نحو هذا أبه وأخه وحمها ورأيت أبه وأخه وحمها ومررت بأبه وأخه وحمها وعليه قول الشاعر

بابه اقتدى عدي فى الكرم ... ومن يشابه أبه فما ظلم

وهذه اللغة نادرة فى أب وتاليه ولهذا قال * وفى أب وتاليه يندر * أى يندر النقص واللغة الاخري فى أب وتاليه أن يكون بالالف مطلقا رفعا ونصبا وجرا نحو هذا أباه وأخاه وحماها ورأيت أباه وأخاه وحماها ومررت بأباه وأخاه وحماها وعليه قول الشاعر

ان أباها وأبا أباها ... قد بلغا فى المجد غايتاها

فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الالف كما تقدر فى المقصور وهذه اللغة أشهر من النقص للزومها

* وحاصل ماذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن تحذف منها الاحرف الثلاثة وهذا نادر وان فى هن لغتين أحداهما النقص وهو الاشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص) وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا * للياكجا أخو أبيك ذا اعتلا (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطا أربعة أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من أن لا تضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب الثاني أن تضاف الى غير ياء المتكلم نحو هذا أبو زيد وأخوه وحموه فان أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة نحو هذا أبي ورأيت أبي ومررت بابي ولم تعرب

(قوله وقصرها) أى اعرابها كفتي فتقلب لامها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لان عينها مفتوحة لاساكنة كامر وأفرد الضمير هنا وجمعه فيما بعد اشارة لجواز الامرين وان كان الثاني أكثر فى عدد القلة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق باشهر وقدمه عليه لانه يجيز تقديم من على أفعل مطلقا ولكن الاصح منعه فى غير الاستفهام ولا حجة فى قوله

اذا سارت أسماء بوما ظعينة * فاسماء من تلك الظعينة أملح

لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهير فى كلها وهو كذلك وأما ندرته فى أب وتاليه فنسبية على أنه لا تنافى بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وحموها) فيه جرى على اختصاص الحم بأقارب الزوج أبا كان أو غيره فلا يضاف الا للمؤنث وقيل يطلق على أقاربهما معا فيضاف للزوج أيضا (قوله هذا هن زيد) أى شيئه لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستقبح ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفى المصباح أنه يكنى به عن اسم الانسان أيضا تقول جاء هن وفى الانثى هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط فى نسخ وقوله تعزى أى انتسب بانتساب الجاهلية بان يقول يا لفلان فاعضوه أي قولوا له اعضض على هن أبيك الذي انتسبت اليه ولا تكنوا أى لا تذكروا الهن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج) أى مقام عليه الحجة (قوله بابه اقتدي عدي الخ) هو عدي بن حاتم الطائي صحابي وقوله فما ظلم اما منزل منزلة اللازم فلا مفعول له أي ما حصل منه ظلم لانه لم يشابه أجنبيا أو مفعوله محذوف أى ما ظلم أحداً فى تلك الصفة لكونها صفة أبيه أوما ظلم أباه بتضييع صفته أو أمه باتهامها فيه اذا لم يشبهه (قوله بالالف مطلقا) هي لغة بنى الحرث وخثعم وزبيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أبا جهل وقول أبي حنيفة لا قود فى مثل ولو ضربه بأباقبيس (قوله ان أباها الخ) ساقط فى غالب النسخ والشاهد فى الثالث صراحة وكذا فى الاولين بقرينة اذ يبعد التلفيق بين لغتين وقوله غايتاها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير للمجد وأنثه باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية أو غاية المجد فى النسب وغايته فى الحسب أو الالف للاشباع لا للتثنية (قوله وشرط ذا الاعراب) أي بالحروف لان الكلام فيه وبدليل المثال لا القصر وان كان هو اقرب مذكور (قوله لا للياء) عطف على محذوف أى يضفن لاي اسم ظاهر أو مضمر معرفة أو نكرة لا للياء وقد مثل للجميع ولم يقيدها بياء المتكلم لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخ ولا من المضاف اليه لعدم شرطه الآتي فى قوله * ولا تجز حالا من المضاف له * الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أي علا وقصره للوقف (قوله مضافة) أى لفظا كامثل أونية كقول العجاج * خالط من سلمي خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاها فحذف المضاف اليه ونوي ثبوت لفظه فنصبه بالالف (قوله من ان لا تضاف) أى ما عدا ذو وفوك

بهذه الحروف وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ * الثالث أن تكون مكبرة واحترز بذلك من أن تكون مصغرة فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أبي زيد وذوي مال ورأيت أبي زيد وذوي مال ومررت بابي زيد وذوي مال الرابع ان تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة فان كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو هؤلاء آباؤه الزيدين ورأيت آباءهم ومررت بآبائهم وان كانت مبنية أعربت اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا نحو هذان أبوا زيد ورأيت أبويه ومررت بابويه ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى من هذه الاربعة سوى الشرطين الاولين وقد أشار اليهما بقوله * وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا * لليا أى شرط اعراب هذه الاسماء بالحروف ان تضاف الى غير ياء المتكلم فعلم من هذا أنه لا بد من اضافتها وأنه لا بد أن تكون لغير ياء المتكلم و يمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه وذلك أن الضمير فى قوله يضفن راجع الى الاسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها الا مفردة مكبرة فكانه قال وشرط ذا الاعراب ان يضاف أب واخواته المذكورة الى غير ياء المتكلم * واعلم ان ذو لا تستعمل الا مضافة ولا تضاف الى مضمر بل الى اسم جنس ظاهر غير صفة تحو جاءني ذو مال فلا يجوز جاءني ذو قائم (ص)

للزومهما الاضافة كما مر (قوله مجموعة) أي جمع تكسير أما جمع السلامة لمذكر فتعرب اعرابه كالتثنية وكذا المؤنث بان يراد بها ما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا فوك وقيل فيه أيضا (قوله ولا تضاف الى مضمر) أي وان رجع الى اسم جنس وشذ نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه (قوله الى اسم جنس) المراد به ما وضع لمعنى كلى ولو معرفا بال قال فى النكت واضافتها للعلم قليلة نحو أنا الله ذو بكة بالموحدة لغة فى مكة أي أنا صاحبها والى الجملة شاذة كقولهم اذهب بذي تسلم أي بطريق ذي سلامة وقوله غير صفة أي نحوية وهي المشتق فلا يقال ذو فاضل وان كانت جميع المشتقات أسماء أجناس أما المعنوية كالعلم والكرم فتضاف اليها وانما اختصت بذلك لانها وصلة للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق والجملة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق الا اسم الجنس (قوله اذا بمضمر الخ) الجار متعلق بوصل محذوفا يفسره المذكور ومضافا حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلا لان وصل المضمر به ليس الا بالاضافة فالفه للاطلاق لا للتثنية وجواب اذا محذوف لدلالة ما قبله أي اذا وصل كلا بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك المضمر فارفعه الخ أو هي ظرف لارفع مجرد عن الشرط (قوله كلتا كذلك) مبتدأ وخبر واثنان واثنتان مبتدأ أخبره بجريان وكابنين حال من فاعله أو صفة لمصدر محذوف أي يجريان جريا كجري ابنين واعراب هذه الالفاظ مقدر على الالف والياء لا بهما لما مر فى ذو والظاهر انه لا يقدر على النون لانها فى الاصل بمنزلة التنوين فليست محل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال فى قوله الآتي عشرون والاهلون الخ هذا والاظهر انه يجري فيهما المذاهب الآتية فى اعراب المثنى والجمع بعد التسمية بهما ومن جملتها اعرابهما بالحروف كاصلهما فتدبر (قوله وتخلف اليا) بالقصر والمراد انها تقوم مقام الالف فى بيان مقتضى العامل لا فى النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرا ليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل بالالف وجرا ونصبا ظرفان بتقدير مضاف أى وقت جر الخ كما فى آتيك طلوع الشمس لا حالان لان مجيء المصدر حالا سماعى (قوله قد ألف) كالتعليل لبقاء الفتح أي انما بقي مع الياء لسبق ألفته مع الالف وقيل ليشعر من حيث لزومه للالف بان الياء خلف عنها اذ الرفع أول أحواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع لثقله فخفف بالكسر دون الفتح للفرق بينه و بين المثني ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد فى المثنى (قوله وحده لفظ الخ) الاولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ مخرج لما دل على واحد كسكران ورجلان أي ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليهما فى الحالة الراهنة اذ اسم الفاعل حقيقة فى الحال فخرج المثني المسمي به علما كالبحرين لبلد أو اسم جنس ككبتي الحداد فانه ملحق بالمثني فى اعرابه لا مثني حقيقة على انه لو عبر بالماضى ما دخل ذلك لان الفعل فى التعاريف منسلخ عن الزمان فان قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنانيك مما أريد به التكثير مع أنه مثنى حقيقة كما اختاره ابن هشام لا ملحق به قلت استعمال ذلك الآن فى غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحرين ونحوه فانه بوضع جديد وقد انسلخ عن وضعه الاصلى بالكلية فتدبر (قوله وعطف مثله) أي وصالح لعطف مثله بعد التجريد لان المعطوف هو المفرد لا المثني والمراد أن المعنى يصح مع العطف وان امتنع العدول عن التثنية اليه الا لنكتة كقصد التكثير فى أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر فى نحو رجل

بالالف ارفع المثنى وكلا * اذا بمضمر مضافا وصلا كلتا كذاك اثنان واثنتان * كابنين وابنتين يجريان وتخلف اليا فى جميعها الالف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف (ش) ذكر المصنف رحمه الله تعالى ان مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الاسماء الستة وقد تقدم الكلام عليها ثم ذكر المثني وهو مما يعرب بالحروف وحده لفظ دال على اثنين بزيادة فى آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه

فيدخل فى قولنا لفظ دال على اثنين المثني نحو الزيدان والالفاظ الموضوعة لاثنين نحو شفع وخرج بقولنا بزيادة فى آخره نحو شفع وخرج بقولنا صالح للتجريد نحو اثنان فانه لا يصلح لاسقاط الزيادة منه فلا تقول اثن وخرج بقولنا وعطف مثله عليه ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه كالقمرين فانه صالح للتجريد فتقول قمر ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله نحو قمر وشمس وهو المقصود بقولهم القمرين وأشار المصنف بقوله بالالف ارفع المثني وكلا * الى أن المثني يرفع بالالف وكذلك شبه المثنى وهو كل مالا يصدق عليه حد المثني وأشار اليه المصنف بقوله وكلا فمالا يصدق عليه حد المثني مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها فهو ملحق بالمثني فكلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقة بالمثني لانها لا يصدق عليها حد المثنى لكن لا تلحق كلا وكلتا بالمثنى الا اذا اضيفا الى مضمر نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وجاءتني كلتاهما ورأيت كلتيهما ومررت بكلتيهما فان أضيفا الى ظاهر

قصير ورجل طويل أو مقدر كقول الحجاج محمد ومحمد فى يوم أى محمدا بنى ومحمد أخي والتثنية لا تغنى عن العطف بغير الواو لان لغيرها معاني تفوت بفواته كالترتيب فى الفاء (قوله فيدخل فى قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ جنسا فنحو سكران خارج عنه لا به وهو وان كان خلاف المألوف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو شفع) أى وزوج وانما دخل فيما ذكر لان المراد بالاثنين ما يعم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كجملين أو اسمي جمعين كركبين فاخرج بقيد الزيادة لانهما ليسا من المثني ولا من الملحق به وبمعناهما زكى بالزاى كفتى وضده خسى بمعجمة فسين مهملة قال الكميت

مكارم لا تحصى اذا نحن لم نقل * زكى وخسى فيما نعد خلالها

أى لم نقل عند عد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنان الخ) مثلها اثنتان وكلتا اذ لم يسمع لها مفرد فهي من الملحق بالمثنى لا مثناة حقيقة وكذا كلا لكنها تخرج بقيد الزيادة كشفع لان ألفها بدل عن أصل واو أو ياء وأما كلتا فالفها زائدة وتاؤها بدل عن اللام وقيل بالعكس (قوله وعطف غيره) أى مغايره فى الوزن كما فى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين اليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقت له السعادة أو فى الحروف كمثال الشارح وكالابوين للاب والام فكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثني على التحقيق لان شرط التثنية عند الجمهور اتفاق اللفظ والمعني فلا يثني اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا المشترك باعتبار معنييه كقرآن للحيض والطهر لئلا يلتبس بمفردى أحد المعنيين وانما ثني العلم المشترك كالزيدين لتأوله بالمسميين بزيد ولعدم التباسه اذ ليس تحته أفراد وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجمعه مع أمن اللبس كعندى عينان منقودة ومورودة ولا يرد على الجمهور ان نحو القمرين تثنية قمر الحقيقة وقمر المجاز مع أن التغليب سائغ لما صرح به غير واحد ان تغليب التثنية سماعى ولا يقال انه مجاز لا حجر فيه لان كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز مالا يتجاوز به ما ورد وانما كان مجازا الان هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظا ومعنى عند الجمهور فاستعمالها فى المشتركين لفظا فقط مجاز كذا فى حواشى التلخيص نقلا عن يس وغيره والظاهر أن علاقة هذا المجاز المشابهة فى مطلق الاشتراك لا الجزئية كما هو ظاهر ولا المجاورة كما قيل لان ذلك انما هو فى فرديه قبل التثنية فيتجوز بلفظ القمر مثلا الى الشمس حتي يشتركا لفظا لعلاقة المجاورة فى الذكر أو الذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقى ومجازى كالمكررين بالعطف هذا فى لفظ التثنية والجمع أما نحو ولله يسجد من فى السموات ومن فى الارض حيث استعملت من فى غير العاقل لاختلاطه به وتغليبه عليه فالظاهر أنه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجاز لانها لم تستعمل فى المجموع من حيث هو مجموع حتي يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب الكلية التى هي كتعداد أفراد حقيقية ومجازية ومن يمنع جمعهما له أن يجعلها من عموم المجاز كأن يراد منها مطلق ذات فتعمهما هذا تحقيق المقام (قوله وهو) أى المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزيادة) كاثنين واثنتين وكلتا وقوله أو شبهها ككلا فان الفها أصلية كما مر وخرج مادل عليهما بجوهره كشفع كما مر ﴿فائدة﴾ شروط التثنية عند الجمهور ثمانية مجموعة فى قوله

شرط المثني أن يكون معربا * ومفردا منكرا ماركبا
موافقا فى اللفظ والمعني له * مماثل لم يغن عنه غيره

فلا يثني المبني على الاصح ونحو ذان واللذان صيغة مستقلة وانما تغير بالعوامل نظرا لصورة التثنية فبنيا على ما يشاكل اعرابها وهذا مراد من قال انهما ملحقان بالمثنى فى اعرابه ونحو ياز يدان بناؤه وارد

كانا بالالف رفعا ونصبا وجرا نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا (٤١) الرجلين وجاءتني كلتا المرأتين ورأيت كلتا المرأتين ومررت بكلتا المرأتين فلهذا قال المصنف وكلا * اذا بمضمر مضافا وصلا * كلتا كذلك ثم بين أن اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين فاثنان واثنتان ملحقان بالمثني كما تقدم وابنان وابنتان مثني حقيقة ثم ذكر المصنف أن الياء تخلف الالف في المثنى والملحق به في حالتي الجر والنصب وأن ماقبلها لا يكون الا مفتوحا نحو رأيت الزيدين كليهما ومررت بالزيدين كليهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ماقبلها لا يكون الا مكسورا نحو مررت بالزيدين وسيأتي ذلك * وحاصل ماذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح ان الاعراب في المثنى وما ألحق به بحركة مقدرة على الالف رفعا والياء نصبا وجرا وماذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالالف مطلقا رفعا ونصبا وجرا فتقول جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما (ص) وارفع بواو وبيا اجرر وانصب

على التثنية ونحو منان ومنين زيادته للحكاية تحذف وصلا لا للتثنية ولا غير المفرد من المثني وجمعي التصحيح والجمع المتناهي وانما يثنى غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لان لها نظيرا في الآحاد وكذا يشترط في كل جمع ولا العلم الا بعد تنكيره بان يراد به أي واحد مسمي به ثم يعوض عن العلمية التعريف بأل أو النداء لانه يدل على التشخص والتثنية على الشيوع والتعدد فيتنافيان ومثلها الجمع ولهذا لا تثني ولا تجمع كنايات الاعلام كفلان لعدم قبولها التنكير ولا المركب كما سيبين في الجمع ولا ما اختلف لفظه أو معناه كما مر ولا ما ليس له مماثل أي ثان في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما مر ويمكن الاغتناء عن هذا بما قبله لان مالا ثاني له لم يوافق شيئا في معناه ولا ما استغني عن تثنيته بغيره كما استغني بتثنية جزء وسي عن بعض وسواء وبكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء وبستة وثمانية عن تثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواءين فاجعل لي على حبها جلدا

فشاذ (قوله كانا بالالف) أي ويقدر الاعراب عليها كالمقصور وذلك لان لها حظا من الافراد والتثنية لان لفظها مفرد ومعناها مثنى فاعربا كالمفرد تارة وكالمثني أخرى ولما كان اعراب المثني فرع المفرد والمضمر فرع المظهر أعطي الاصل للاصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربهما كالمثني مطلقا وبعضهم كالمقصور مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيتي * في حين جد بنا المسير كلانا

﴿فائدة﴾ الاكثر فيهما مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصا في قوله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا وأما ضمير خلالهما فيحتمل رجوعه للجنتين وان كانا مضافا اليه كما يرجع مع كل للمضاف اليه وقد اجتمعا في قوله يصف فرسين تسابقا

كلاهما حين جد الجري بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

فثنى أقلعا أي تركا الجري مراعاة للمعنى وراعى اللفظ في رابي بمعنى منتفخ من التعب قال في المغني وقد سئلت قديما عن قولك زيد وعمرو كلاهما قائم أو قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا فقائمان لانه خبر عن زيد وعمرو أو مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه قال الدماميني ويتعين الافراد مراعاة للفظ في قوله

كلانا غني عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانيا

وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه لا الى ثالث اه (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هنا لانه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله بالالف مطلقا) أي ويعربه كالمقصور مع كسر النون أبدا وبعض هؤلاء يعربه على النون كسلمان والظاهر على هذا ان نحو صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية مثلا وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشد ان وحقه هذين كقراءة الاكثر لانه اسم ان بصورة التثنية فيبنى على ما يشاكل اعرابها كما مر وقيل اسم ان ضمير الشان محذوفا وجملة هذان الخ خبرها واللام داخلة على مبتدا محذوف اي لهما ساحران لا على ساحران لان لها الصدر فلا تدخل الا على المقدم من المبتدا وخبره وحذف المبتدا لا ينافي تأكيده باللام لوروده في غير موضع وقيل ان بمعنى نعم وما بعدها جملة مستقلة كما حكى أن ابن الزبير قال له رجل ان ناقتي قد نقبت فقال أرحها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ماجئتك مستطبا بل مستمنحا لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها أي نعم لعنها الله وراكبها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المغني وحواشيه (قوله وبيا اجرر) بقصر يا بلا تنوين للضرورة وهو متعلق باجرر وحذف مثله من انصب لدلالته عليه ولم يتنازعا لتأخرهما عنه فلا يتوجه العامل الثاني اليه على الاصح عند الناظم

سالم جمع عامر ومذنب (ش) ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف أحدهما الاسماء الستة والثاني المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكر السالم وما حمل عليه واعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وأشار بقوله عامر ومذنب الى مايجمع هذا الجمع وهو قسمان جامد وصفة فيشترط في الجامد أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب فان لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون فلا يقال في رجل رجلون نعم ان صغر جاز ذلك نحو رجيل ورجيلون لانه وصف وان كان علما لغير مذكر لم يجمع بهما فلا يقال في زينب زينبون وكذلك ان كان علما لمذكر غير عاقل فلا يقال في لاحق اسم فرس لاحقون وان كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما فلا يقال في طلحة طلحون وأجاز ذلك الكوفيون وكذا ان كان مركبا فلا يقال في سيبويه سيبويهون وأجازه بعضهم ويشترط في الصفة أن تكون

للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجوازه لطلب المعمول في الجملة يتعين هنا اعمال الثاني اذ لو كان الاول لوجب الضمير في الثاني وان كان فضلة كما سيبين (قوله سالم جمع الخ) تنازعه ارفع واجرر وانصب فاعمل الاخير لقربه وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من لصحة حمل الثاني على الاول وخرج بالسالم تكسير عامر على عوامر كجابر وجوابر ومذنب على مذانب لكن سيأتي في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذنب مثلها فالتقييد بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعامر دون مذنب فتدبر (قوله في هذا البيت) أي وما بعده (قوله السالم) الاولى جره صفة للمذكر لان المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير وأما تغييره في قاضون ومصطفون فللاعلال ويصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحده (قوله جامد) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله فيشترط في الجامد) أي زيادة على شروط التثنية المارة كما تزاد في الصفة أيضا كما في الروداني (قوله علما) أي شخصيا أما الجنسي فلا يجمع منه الا التوكيدي كاجمعون لانه في الاصل وصف أفعل تفضيل * فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره عند الجمع كامر في التثنية * قلت اشتراطها لا لذاتها وهو التشخص حتى تنافي الجمع بل لتحصيل الوصفية تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ماشابهه معنى وصحة واعلالا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويلا لتأوله بالمسمي دون باقي الاسماء ولا حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق أو هي شرط معد أي مهيىء لقبول الجمعية والمعد لا يجامع المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي وتسميته شرطا لمشابهته له في التوقف عليه (قوله لمذكر عاقل) أي باعتبار معناه لا لفظه فيقال زينبون وسعدون في زينب وسعدي لمذكرين كما يقال زيدات وعمرات في زيد وعمرو لمؤنثين واختص بالذكور العقلاء لشرفهم كما أن الصحة أشرف من التكسير قال الدماميني وقد ورد هذا الجمع في أسمائه تعالى للتعظيم لامتناع معنى الجمع فيه وهو توقيفي فلا يقال رحيمون قياسا على نحو فنعم الماهدون لعدم الاذن وحينئذ فلا يرد أنه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف يجمع لان كلا منافي الجمع القياسي (قوله خاليا من تاء التأنيث) أي مالم تكن عوض فاء أو لام كعدة وثبة والا جمعا قياسا اذا سمي بهما وماسيأتي من عدهما في الملحقات عند عدم التسمية اه صبان وأوجب المبرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوا فيقال حبلوون وصحراوون عند التسمية (قوله ومن التركيب) الاولى حذفه لانه شرط لكل جمع بل وللتثنية أيضا كامر (قوله ان صغر جاز) أي لانه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذا نحو بصري وكوفي لتأوله بالمنسوب لكذا (قوله فكذلك لا يجمع) أي لان حذف التاء كالالف المقصورة يلبس بالمجرد وفتح ماقبل الالف دافع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ماقبل التاء فليحرر ولو بقيت التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهرا وسوغ ذلك في الالف الممدودة ذهاب صورتها وأيضا يمتنع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية لضرورة ان حذفها ملبس مع أنه ليس للمؤنث بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله وأجازه بعضهم) أي سيبويهون بجمع الجزأين وبعضهم يقول سيبون بجمع الاول فقط وبعضهم يجمع المزجي وان لم يختم بويه أما الاسنادي فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا بل يقال ذوو أوذوا برق نحره مثلا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المزجي على القول الاول ويظهر أن التقييدي كذلك وأما الاضافي فيثنى ويجمع جزؤه الاول مضافا للثاني كغلاموزيد وعبدوالله وجوز

الكوفيون

صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فخرج بقولنا صفة لمذكر ما كان صفة لمؤنث فلا يقال في حائض حائضون وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة لمذكر غير عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس سابقون وخرج بقولنا خالية من تاء التأنيث ما كان صفة لمذكر عاقل ولكن فيه تاء التأنيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا ليست من باب أفعل فعلاء ما كان كذلك نحو أحمر فان مؤنثه حمراء فلا يقال فيه أحمرون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران سكري فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوى في الوصف المذكر والمؤنث نحو صبور وجريح فانه يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح فلا يقال في جمع المذكر السالم صبورون ولا جريحون وأشار المصنف الى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم لمذكر عاقل خال من تاء التانيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة أولا بقوله ومذنب فانه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص) وشبه ذين و به عشرونا

الكوفيون جمع الجزأين قال الروداني لا أظن أحدا يجتري على ذلك في نحو عبدالله انما الله الله واحداه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من ان اطلاق المذهبين لا يحسن بل ان انفرد المضاف اليه جمع الصدر فقط قولا واحدا كعبيد زيد وان تعدد كل منهما كعبد زيد المكي وعبد زيد المصري مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيود (قوله صفة لمذكر عاقل) أي ولو تنزيلا ليدخل نحو أتينا طائعين رأيتهم لي ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها لما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود جمعت جمعهم ويغلب المذكر والعاقل على غيره فيقال زيد والهندات اووا والحمير منطلقون (قوله خالية من تاء التانيث) اي الموضوعة له وان استعملت في غيره كالمبالغة في تاء علامة (قوله ليست من باب أفعل الخ) بجر أفعل وفعلان بالكسرة لاضافتهما الى ما بعدهما فابطلت ما فيها من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة واما فعلاء بفتح الفاء في الموضعين فغير مصروف للالف الممدودة في الاول والمقصورة في الثاني والاضافة لادني ملابسة أي أفعل الذي مؤنثه فعلاء كاحمر وحمراء وفعلان كذلك كسكران وسكري وعبارته تشمل ما ليس من باب أفعل فعلان أصلا كقائم وما هو منهما ولا مؤنث له كأكمر لكبير كمرة الذكر ولحيان لطويل اللحية وماله مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم في الاول كافضل وفضلى وفعلانة في الثاني كندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم فكل هذه تجمع بالواو على كلامه (قوله ولا مما يستوى فيه الخ) قال أرباب الحواشي هو مع ما قبله بمعني قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء او الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جريح وسكران وأحمر يخرج به نحو أفضل وأكمر ولحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا أفضل فعلى هذا نحو أكمر ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه في أكمر صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) أي لان أحمر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء يبعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحمل عليه كامر وانما جمع الافضل مع عدم قبوله التاء أيضا لالتزام تعريفه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم حالة التنكير ومن الشاذ خلافا للكوفيين قوله

فما وجدت نساء بني تميم * حلائل أسودين وأحمرين

وقوله

منا الذي هو ما ان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى (قوله نحو صبور وجريح) أي غير علمين والاجمع ومحل استوائهما في فعول اذا كان بمعنى فاعل وفي فعيل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانهما على موصوف مذكور (قوله و به عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جموع كعشرين وأولى وجموع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين وجموع مسمي بها كعلين وجموع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أي اخواته ولو عبر به لكان أصرح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قد يشمل مئين مع أنه من باب سنين ولم يقل الحقا أي عشرون وبابه لتاولهما بالمذكور (قوله والاهلون) الى عليون مبتدآت حذف عاطفها وخبرها أي كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبره شذ وحذف خبر السنون لدلالة شذ كما أفاده الاشموني ونص على شذوذهذين مع أن جميع الملحقات شاذة لشدته فيهما اذ هو من أربعة أوجه فان كلا منهما جمع تكسير لاسم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة استعمالها (قوله ومثل حين)

وبابه ألحق والاهلونا أولو وعالمون عليونا * وأرضون شذ والسنونا وبابه ومثل حين قد يرد * ذا الباب وهو عند قوم يطرد

(ش) أشار المصنف بقوله وشبه ذين الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وابراهيم فتقول محمدون وابراهيمون والى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط كالافضل والضراب ونحوهما فتقول الافضلون والضرابون

حال من ذا الباب أي باب سنين أو صفة لمصدر محذوف اي وروداً مثل حين (قوله لا واحد له) اي لا من لفظه ولا معناه كما قاله الدنوشري (قوله اذ لا يقال عشر) والا لزم اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفرده (قوله لانه اسم جنس جامد) اي لذي القرابة لا علم ولا صفة و يستعمل وصفا بمعنى المستحق كالحمد لله أهل الحمد وجمعه حينئذ حقيقي لا ملحق به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) اي بل من معناه لانه اسم جمع لذو بمعنى صاحب و يكتب بالواو بين الهمزة واللام ليتميز عن الى الجارة نصبا وجرا وحمل الرفع عليهما (قوله اسم جنس) أي لكل ماسوي الله وأما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل يعم غيرهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح ولان شرط الجمع ان يكون أعم من مفرده لا أخص ولا مساويا والا بطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفرده كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع في ذلك والا فما معنى كونه اسم جمع حيث لم يفد معناه في الجملة فالحق انه جمع له لان العالم كما يطلق على ماسوي الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولا بناء على القول الاول او ليعم جميع الانواع والاصناف بناء على الثاني والحق أيضا أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضى تبعا للكشاف وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالخاتم لما يختم به والقالب لما يقلب به الشيء من حالة الى حالة لان جميع المخلوقات لامكانها وافتقارها الى مؤثر يعلم بها ذات موجدها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو وكسائر أوصافهم فدخول غيرهم في العالمين تغليب (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزيدون مسمي به وكنصيبين وقنسرين علمي بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع في اعرابه استصحابا لاصله على الراجح و بقي فيه أربعة مذاهب لانه اما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحين وغسلين أو الواو وكعربون أو يمنع الصرف مع الواو وكهرون للعلمية وشبه العجمة او يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبدا وهذا أقلها ثم ما قبله على الترتيب وأما المثنى اذا سمي به فاما ان يعرب كاصله أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل ذلك مالم يجاوز اسبعة أحرف والا تعين اعرابهما بالحروف كما في التسهيل كاشهبابين مثني اشهباب مصدر اشهاب من الشهبة وهي لون معروف (قوله اسم لا على الجنة) فقوله تعالى كتاب مرقوم على حذف مضاف اى محل كتاب وفي الكشاف انه اسم لديوان الخير الذي دون فيه ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين فكتاب الابرار مصدر بتقدير مضاف أي كتاب أعمال الابرار (قوله لكونه لما لا يعقل) أي اسماله ليس بجمع الا ان كان في الاصل جمع على كسكيت من العلوفان كان اسم مكان كان ملحقا باعتبار أصله أيضا وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعا حقيقة (قوله اسم جنس الخ) اي لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان و يزاد كونه لغير عاقل وجمع تكسير وكذا في سنة كما مر (قوله مؤنث) أي بدليل ان أرضى واسعة ولتصغيره علي أريضة (قوله سنة) أصله سنو أو سنه لجمعه على سنوات وسنهات وفعله سانيت وسانهت وأصل سانيت سانوت قلبت الواو ياء لتطرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيودا الحذف وكونه بالام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكسير وزاد في نسخ كون الاسم ثلاثيا وتركه في أخري لان ما أخرجوه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الاحتراز القيد الاخير فيخرج بالاول نحو تمرة مما لم يحذف وشذاضون بالكسر جمع أضاة كقناة وهي الغدير وأوزون لاوزة و بالثاني نحو عدة مما حذف فاؤه وشذرقون في رقة وهي الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء و بالثالث نحو يد مما لم يعوض وشذابون وأخون و بالرابع نحو اسم وأخت لان المعوض في الاول الهمزة وفي الثاني التاء لا الهاء وشذبنون جمع ابن وهو مثل اسم فهذه شذت عن باب سنة في

وأشار بقوله وبه عشرون الى ما ألحق بجمع المذكر السالم في اعرابه بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا وجمع المذكر السالم هو ماسلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها فمالا واحد له من لفظه أوله واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق به فعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق بالجمع المذكر السالم لانه لا واحد له من لفظه اذ لا يقال عشر وكذلك أهلون ملحق به لان مفرده وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحد له من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد وعليون اسم لاعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل وأرضون جمع أرض وأرض اسم جنس جامد مؤنث والسنون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر لما سبق من انها غير مستكملة للشروط وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر

قلة الاستعمال وكذا ظبون الذى فى الشارح وان كان الباب من أصله شاذا عن قياس الجمع وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لا لقياسيته فيه فتدبر (قوله كمائة ومئين) بكسر الميم فيهما لان مفرد هذا الباب ان كان مكسور الفاء لم تغير فى الجمع أو مفتوحها كسنة كسرت فى الجمع على الافصح فيهما وحكى مئون وعزون وسنون بالضم أو مضمومها كثبة ضمت فى الجمع أو كسرت وأصل مائة مأي من مأيت القوم تمتهم مائة كما فى القاموس فالهاء عوض عن لامها (قوله وثبة) أى بمعنى الجماعة والاقوى أن أصله ثبو من ثبوت أى جمعت لانثبي لان أكثر ما حذف من اللامات واوو لم تجمع فى التنزيل الا بالالف والتاء كما فى التصريح نحو فانفروا ثبات وأما ثبة بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين لا اللام لانها من ثاب يثوب اذا رجع ومنه مثابة للناس (قوله كشفة) أصلها شفهة حذفت الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها فى ذلك شاة اذ أصلها شوهة لتصغيرها على شويهة والاقرب فتح واوها كما اختاره الروداني ليتأتي قلبها الفا بعد حذف الهاء (قوله كظبة) بكسر المعجمة كما فى التصريح وضمها كما فى القاموس وهي طرف السيف أو السهم وأصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (قوله على ظبا) كهدى وعلى أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وأدلو كارجل قلبت الواو ياء لانه ليس فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضمة كسرة لتناسبها ثم اعل كقاض (قوله هذه سنين) أى بتنوينه لبني عامر وبعدمه لتميم مع جره بالكسرة على ظاهر كلام المصنف وبالفتحة على ظاهر كلام الفراء ولا وجه له أفاده الصبان (قوله واختلف فى اطراد هذا) من النحويين من يطرده فى باب الجمع كله ولا يخصه بباب سنين تمسكا بقوله

رب حى عرندس ذى طلال * لا يزالون ضار بين القباب

حيث أبقى النون مع الاضافة لان الاعراب عليها وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين * والصحيح قصره على السماع مطلقا والعرندس الشديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة (قوله فى احدي الروايتين) والرواية الاخرى اجعلها سنين بلا تنوين كسنى يوسف بحذف النون للاضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم (قوله دعاني) أى اتركاني وعادتهم خطاب الواحد بالتثنية تعظيما والشاهد فى سنينه لثبوت نونه مع اضافته ولو حذفت لسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه مفعولا لافتح لان فاءه زائدة لتزيين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاء الجزاء ورفعه مبتدأ يحوج الى تقدير رابط فى افتح (قوله وقل من بكسره نطق) أى مع الياء ولم تسمع مع الواو لمزيد الثقل (قوله بعكس ذاك) أى بخلافه لان الكثير فى أحدهما قليل فى الآخر ويغنى عن هذين البيتين قول الكافية والنون فى جمع له الفتح وفى * تثنية كسر وعكس قد يفى

(قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو الدعي الذى لا أصل له وأصل الزعانف أطراف الاديم وأكارعه والشاهد فى آخرين بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الاصراف وهو اختلاف حركة الروى المطلق لكسر النون فى قول جرير قبله

عرين من عرينة ليس منا * برئت الى عرينة من عرين

الا أن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كامير بطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة مصغرا بطن من بجيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أكل الدهر حل وارتحال * أما يبقى على ولا يقيني

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حلول أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسر نون الاربعين مع اعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه

كذلك الاشذوذا كظبة فانهم كسروه على ظباء وجمعوه أيضا بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا فقالوا ظبون وظبين وأشار بقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب الى أن سنين ونحوه قد تلزمه الياء ويجعل الاعراب على النون فتقول هذه سنين ورأيت سنينا ومررت بسنين وان شئت حذفت التنوين وهو أقل من اثباته واختلف فى اطراد هذا والصحيح انه لا يطرد وانه مقصور على السماع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف فى احدى الروايتين ومثله قول الشاعر دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

(ص)

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ماثنى والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه

(ش) حق نون الجمع وما ألحق به الفتح. وقد تكسر شذوذا ومنه قوله عرفنا جعفرا وبنى أبيه وأنكر نا زعانف آخرين وماذا تبتغى الشعراء منى وقد جاوزت حد الاربعين

وليس كسرها لغة خلافا لمن زعم ذلك

الاحتمال كما صرحوا به الا ان يجعل مثالا أفاده الصبان (قوله وحق نون المثنى الكسر) أى على أصل التخلص من السكونين اذ أصل النون السكون كالتنوين المعوضة هي عنه ولزيادتها والزائد ينبغي تخفيفه ما أمكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور فى قول الكافية

ان ساكنان التقيا اكسر ماسبق * وان يكن لينا فحذفه استحق

لئلا تفوت التثنية والاعراب ولسبق المثنى على الجمع حرك باصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذفت للاضافة مثله وعن الاعراب بالحركات فلذا ثبتت مع أل مثلها وقيل هي لدفع توهم الاضافة فى نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ولدفع توهم الافراد فى نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين (قوله على احوذيين) بفتح النون محل الشاهد لانه تثنية أحوذى وهو الحاذق الخفيف المشي وأراد بهما جناحي قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستقلت أى ارتفعت تلك القطاة وقوله فماهي أى فما مسافة رؤيتها الا مقدار لمحة وتغيب عن البصر بعدها قيل وهذا من مواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حد ماهي الا حياتنا الدنيا وفيه ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعرف منها الجيد) بكسر الجيم العنق والعيناء واردعلى لغة من يلزم المثني الالف فنصبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخرين ان كان بفتحها أيضا فذاك والا فقد لفق بين اللغتين كما لفق فى نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنخر بفتح الميم والخاء أو كسرهما أو ضمهما وكجلس وعصفور وظبيان اسم رجل على ماصوبه العيني لا تثنية ظبي وهل المعني أشبهما منخريه فى الكبر أو الحسن أو أشبها نفس الرجل فى العظم أو القبح الاقرب الاول (قوله مصنوع) صحح العيني أنه عربي لرجل من ضبة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما بتا الخ) اعلم ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنوينها عند الشاطبي بناء على قصرها من الممدود كشربت ما فيقدر اعرابها على الالف المحذوفة للتنوين لان حذفها لعلة تصريفية فهى كالثابتة بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن غازى وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة فتبني للشبه الوضعى ولا تنون بقى أن يقال ان أوقعت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد ورد أن الذي يكسر نصبا هو الجمع الا أن يقال المعني الجمع الذي تحققت جمعيته بتاء الخ (قوله يكسر الخ) سكت عن الرفع لدخوله فى قوله سابقا فارفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليبين أن النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله معا) هي عند الناظم كجميعا فلا تقتضى اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه دون جميعا فتكون هنا مجازا فى مطلق المصاحبة (قوله على الذى تنوب فيه الحروف) أى من الاسماء وستأتي الافعال الخمسة (قوله وقيدنا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسرا كبنات واخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه فى المفرد ويكون مذكرا كحمامات وإصطبلات فعبارة المصنف أولى ويجاب بان جمع المؤنث السالم صار لقبا لكل ما جمع بألف وتاء فلا احترازا انما هو عن الكسر بغيرهما * واعلم ان هذا الجمع ينقاس فى خمسة أنواع ذي التاء مطلقا علما كان مؤنثا أو غيرهما وذى الالف مطلقا مقصورة أو ممدودة وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى اذا كان علما لمذكر كزكرياء جمع أم لا وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب الاباب حذام عندمن بناه ومصغر مذكر مالا يعقل كدريهمات ووصف مذكر غير عاقل كايام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبي فقال

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وارضات وثيبات وشمالات وأمهات لانها أسماء

وظاهر كلام المصنف ان فتح النون فى التثنية ككسر نون الجمع فى القلة وليس كذلك بل كسرها فى الجمع شاذ وفتحها فى التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفى الالف قولان وظاهر كلام المصنف الثاني ومن الفتح مع الالف قول الشاعر

أعرف منها الجيد والعينانا
ومنخرين أشبها ظبيانا

وقد قيل انه مصنوع فلا يحتج به (ص)

وما بتا وألف قد جمعا
يكسر فى الجر وفى النصب معا

(ش) لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع فى ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة وهو قسمان أحدهما جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وقيدنا بالسالم احترازا عن جمع التكسير وهو مالم يسلم فيه بناء الواحد نحو هنود وأشار المصنف اليه بقوله

* وما بتا وألف قد جمعا *

أى جمع بالالف والتاء المزيدتين فخرج نحو قضاة فان ألفه غير زائدة بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء لان أصله قضية ونحو أبيات

فان تاءه أصلية والمراد منه ما كانت الالف والتاء سببا في دلالته على الجمع نحو هندات واحترز بذلك عن نحو قضاة وأبيات فان كل واحد منهما جمع ملتبس بالف وتاء وليس مما نحن فيه لان دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالالف والتاء وانما هو بالصيغة

جنوس مؤنثة بلا علامة ونحو سجلات وحمامات من كل مذكر لا يعقل ليس مصغرا ولا صفة ويستثنى من الاول امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي لعبة للصبيان زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثاني فعلاء وفعلى مؤنثي أفعل وفعلان لحمراء وسكرى فلا يجمعان بالالف والتاء كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون وكذا فعلاء الذي لا أفعل له كعجزاء وورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاءه أصلية) أي من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفرده بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفرده زائدة على بنيته للتأنيث فتحذف في الجمع لئلا يجتمع علامتا تأنيث وانما لم تحذف الف التأنيث لذلك لذهاب صورتها بانقلابها ياء وواوا في نحو حبليات وصحراوات ولانها كالجزء من الكلمة والتاء في نية الانفصال فان قلت حينئذ يخرج بنات واخوات لان تاء مفردهما عوض عن أصل لا زائدة اذ أصل بنت وأخت بنو وأخو كذكرهما حذفت اللام وعوض عنها التاء وأجيب بانهما مع كونها للعوض دالة على التأنيث فحذفت في الجمع لذلك لا أنها التي فيه بدليل رد اللام في أخوات اذ لا يجتمع العوض والمعوض وانما لم ترد اللام في بنات كاخوات حملا لكل على مذكره وهو أبناء واخوة لانها اضمحلت في أبناء بانقلابها همزة فكانها لم ترد بخلاف اخوة (قوله بالصيغة) أي بصيغة التكسير فان وزنهما فعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أي مع كونها للسببية لا بمعنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه حكي سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كاخوات وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصرح أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء ألفا وحذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعات فاعترضه الروداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقا به فالصواب أن وزنه فعلت بزيادة التاء فقط والفه أصلية اه والمقصود لفظ أولات فهي معرفة بالعلمية فان أولت بالكلمة منعت الصرف للتأنيث المعنوي أو باللفظ مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المانع مع العلمية هاء التأنيث لا تاؤه والنظم صحيح على كل قيل وتكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق بينهما بكتابة اللات بلامين فان صح كتبها بالواو فليكن للحمل على مذكره وهو أولو المامر فتدبر (قوله والذي اسما الخ) أي والذي قد جعل علما لمذكر أو مؤنث بعد ان كان جمعا وأذرعات في الاصل جمع أذرعة جمع ذراع ثم جعل علما على قرية بالشام وذكر في هذا البيت نوعين من الملحق بجمع المؤنث وبقي اللات جمع التي في لغة وان كان الاشهر بناءه وذوات جمع ذات الطائية عند بعض من أثبته وأماذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به والتاء في ذات عوض لامها كبنت وبنات (قوله مجرى) مصدر ميمي بمعنى الحدث فان بني مجرى للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثي أو للمفعول كان بضمها من اجرى الرباعي لان مصدره الميمي بوزن مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع في المؤنث كاولو في المذكر الا ان أولو خاص بالعاقل (قوله ولا يحذف منه التنوين) أي لانه للمقابلة مراعاة لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أي اذا سمي به مؤنث أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كما في التصريح وغيره وفيه أنه على المذهب الثاني منهما تقلب تاؤه في الوقف هاء كما نص عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضا التأنيث اللفظي (قوله وينصب ويجر بالكسرة)

فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل قضاة وأبيات واعلم انه لا حاجة الى أن يقول بالف وتاء مزيدتين فالباء في قوله بتا متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءني هندات ورأيت هندات ومررت بهندات فنابت فيه الكسرة عن الفتحة وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب وهو فاسد اذ لا موجب لبنائه (ص) كذا أولات والذي اسما قد جعل *

كاذرعات فيه ذا أيضا قبل

(ش) أشار بقوله كذا أولات الى أن أولات تجري مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة وليست بجمع مؤنث سالم بل هي ملحقة به وذلك لانها لا مفرد لها من لفظها ثم أشار بقوله والذي اسما قد جعل الى أن ماسمي به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت اذرعات ومررت باذرعات هذا هو المذهب الصحيح وفيه مذهبان آخران أحدهما أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة ويزال منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت باذرعات الثاني أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت باذرعات ويروى قوله

تنورتها من أذرعات وأهلها * يثرب أدني دارها نظر عالى بكسر التاء منونة كالمذهب الاول و بكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني و بفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث (ص) وجر بالفتحة مالا ينصرف مالم يضف أو يك بعد أل ردف

(ش) أشار بهذا البيت الى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة وهو الاسم الذى لا ينصرف وحكمه أنه يرفع بالضمة نحو جاء أحمد و ينصب بالفتحة نحو رأيت أحمد ويجر بالفتحة أيضاً نحو مررت باحمد فنابت الفتحة عن الكسرة هذا اذا لم يضف أو يقع بعد الالف واللام فان أضيف جر بالكسرة نحو مررت باحمدكم أو دخلت عليه أل نحو مررت بالاحمد فانه يجر بالكسرة (ص) واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسألونا وحذفها للجزم والنصب سمه * كلم تكوني لترومي مظلمه (ش) لما فرغ من الكلام على مايعرب من الاسماء بالنيابة شرع فى ذكر مايعرب من الافعال بالنيابة وذلك الامثلة الخمسة فاشار بقوله يفعلان الى كل فعل يشتمل على ألف اثنين سواء كان فى أوله الياء نحو يضربان أو التاء نحو تضربان وأشار بقوله وتدعين الى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة نحو أنت تضربين وأشار بقوله

أى مراعاة لاصله ويمنع التنوين نظرا للعلتين لانه وان كان للمقابلة لكنه يشبه الصرف صورة والمذهب الثاني ينظر اليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنورتها الخ) لامرئ القيس من قصيدة أولها

ألا عم صباحا أيها الطلل البالى * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال

وفى بمعنى مع أو بمعنى من الابتدائية أى مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدة خمس سنين ونصف ومعنى تنورتها نظرت بقلبى الى نارها يريد أن الشوق يخيل محبوبته اليه حتى كانه ينظر الى نارها وجملة وأهلها يثرب حال من الهاء وكذا جملة أدنى دارها الخ وفيها حذف مضاف أي نظر أدنى دارها نظر عال أو أدنى دارها ذو نظر عال يعنى أن الاقرب اليه من دارها وهى يثرب يحتاج لنظر عال عظيم لشدة بعدها عن أذرعات فكيف بمحلها و يثرب اسم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العمالق وقد ورد النهي عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الحرج نحو لا تثريب عليكم وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عن المنافقين (قوله وجر بالفتحة الخ) امافعل أمر فيكون مثلث الآخر لان أصله اجرر كانصر نقلت ضمة الراء الى الجيم فحذفت الهمزة وأدغم فيكسر على أصل التخلص من الساكنين و يضم للاتباع و يفتح للخفة وكذا كل ماوازنه أوهو ماض مجهول فبالفتح لاغير و يؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه (قوله مالم يضف الخ) أي مدة عدم كل من اضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لان أو بعد النفى لنفى كل نحو مالم تمسوهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدية لا تقتضى الاتصال أتى بردف ليفيده فليس حشوا (قوله ويجر بالفتحة) أى ولو مقدرة على المختار كموسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن ثقيل وذلك أنه لما ثقل بشبه الفعل أعطي حكمه من منع تنوينه وكسره لان التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يؤاخيه فى الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فقيل يبقي فتحه لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لمحض الضرورة وقيل يكسر تبعا للتنوين لانه اما صرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهره كالمصنف أنه باق على منع صرفه مطلقا كما صرح به فى شرح الكافية لان الذى حكم عليه بالكسر مع الاضافة هو مالا ينصرف وهو قول الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيرافى وغيرهما واختاره فى النكت مصروف مطلقا لانه دخله ماهو من خواص الاسماء ويؤثر فى معناه فاضعف شبهه بالفعل فرجع الى أصله وهذا إما مبنى على أن الصرف هو الكسر فقط أو هو والتنوين معا فلا يمنع منه الا بمنع كل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للاضافة أو أل وقيل ان زالت منه علة فمنصرف نحو باحمدكم لزوال علميته مع الاضافة أو أل وان بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم واختاره الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحقيق (قوله أو دخلت عليه أل) أى معرفة كانت كالتى فى أفعل التفضيل نحو الافضل أو فى الصفة المشبهة على الاصح كالاعمى واليقظان أو موصولة كالعواذل والقوائم أو زائدة كالذى بناء على بقائه بتعريف العلمية أما على تنكيره قبلها فهي معرفة (قوله لنحو يفعلان) نحو مضاف الى يفعلان لقصد لفظه وجره مقدر على النون للحكاية وتدعين وتسالون عطف عليه أو مبتدأ حذف خبره أى كذلك (قوله سمه) أى علامة وظاهره يخالف مذهبه من أن الاعراب لفظى الا أن يحمل الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدرى أى ان حذف المتكلم النون علامة على أنه جزم الفعل أو نصبه فلا ينافى أن الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحى وقد مر أن جعل الحركات علامة يجري على المذهبين فلا تغفل (قوله كلم تكوني) خبر لمحذوف أى وذلك كلفظ لم تكوني الخ وترومى نصب بان مضمرة وجوبا بعد لام الجحود فهو فى تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلقها محذوف خبر تكوني أى لم تكوني قابلة

وتسألون الى كل فعل اتصل به واو الجمع نحو أنتم تضربون سواء كان فى أوله التاء كما مثل أو الياء نحو الزيدون يضربون

لروم مظلمة بفتح اللام أى ظلم وكسرها غير مقيس وان كثر لان مفعل للحدث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر كما سيأتي (قوله فهذه الامثلة الخ) اعلم أنهم لما أعربوا المثني والجمع بالحروف أرادوا مثله فى نظيرها من الافعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها باحرف العلة الموجودة لئلا يحذفها الجازم وهي ضمائر ولا الاتيان بحرف علة آخر لئلا يلتقي ساكنان معها فيحذف ثانيا فرفعوها بالنون لشدة شبهها باحرف العلة ولذا تدغم فيها نحو من وال وتبدل ألفا فى الوقف على نحو اذن ثم حذفت للجزم كاحرف العلة ولما حملوا النصب على الجر فى نظيرها من الاسماء لتاخيهما فى اعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحملوه عليه فى الفعل المعتل لامكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا لفات اعرابها بالحروف وكسرت النون بعد الالف تشبيها بالمثني وفتحت بعد اختيها تشبيها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المتصل كالجزء قدم عليها * وبها يلغز فيقال أى اعراب يفصل من الكلمة بمعمولها أو أى كلمة تفصل بين الكلمة واعرابها (قوله ترفع بالنون الخ) أى عند الجمهور وقيل اعرابها مقدر على لام الفعل وحذفت النون للفرق بين المرفوع وغيره (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) لا يرد ثبوتها فى الا أن يعفون لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه يفعلن بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعفون فان واوه ضمير الجمع ونونه للرفع يحذفها الناصب نحو وأن تعفوا وأصله تعفوون بواو بن حذفت الاولى وهي لام الفعل للاعلال والنون للنصب وقد تحذف النون بلا ناصب وجازم وجوبا مع نون التوكيد وجوازا بكثرة مع نون الوقاية ويجوز ادغامها فيها وفكهما وقد قرئ تأمروني بفك النونين وادغامهما و بنون واحدة والصحيح أنها نون الوقاية لا الرفع و بقلة فيما عدا ذلك كحديث والذى نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتي تؤمنوا ولا تؤمنوا حتي تحابوا أي لا تدخلوا ولا تؤمنون وأصل تحابوا تتحابوا أفاده فى التصريح ومقتضاه جواز ذلك فى السعة لكن فى الهمع وغيره لا يقاس عليه اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تنازع الحرفان فى الفعل فاعمل الثاني وحذف نظيره من الاول وقيل الاصل ان ثبت أنكم لم تفعلوا فمضى لم فى عدم الفعل واستقبال ان فى اثبات ذلك العدم على حد ان كان قميصه قد فان المعلق عليه اثبات القد لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكمة وقيل لم عملت فى الفعل وهي معه فى محل جزم بان وجواب الشرط على كل محذوف أى فاتركوا العناد وعبر باتقوا النار تنبيها على انه يوجبها (قوله وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول وكالمصطفى صلتها ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها وتقديم الحال على صاحبها جائز لكن قال الرضى يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيانا لمحذوف كشيء أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوفا أى لفظا من الاسماء والموصول بدل منه والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وفى الصرف ما فيه حرف علة أولا أو آخرا أو وسطا ولكل اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المرتقي على حذف مضاف أي درج مكارم أو تميز محول عن الفاعل جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الخير (قوله جميعه) اما تأكيد للضمير فى قدر أو نائب فاعله ولا ضمير فيه أو تأكيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للمؤكد لا أجنبي على حد ولا يحزن و يرضين بما آتيتهن كلهن لكن الفصل فى الآية بمعمول لعامل المؤكد لا للمؤكد نفسه و يصح جره تأكيدا للضمير فى فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد (قوله قد قصرا) أى سمي مقصورا من القصر وهو الحبس لحبسه عن المد أو عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات فى الخيام أى محبوسات على بعولتهن (قوله ينوي) فيه مع قدر تفنن فانهما شيء واحد على المشهور وقيل المنوي مخصوص بالياء و بالالف الاصلية والمقدر بالالف المنقلبة نكت (قوله كذا أيضا يجر) الظاهر أن كذا متعلق بيجر على انه حال من ضميره أو صفة لمصدر محذوف اي يجر جرا مثل ذا فى

فهذه الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها فنابت النون فيها عن الحركة التى هي الضمة نحو الزيدان يفعلان فيفعلان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها نحو الزيدان لم يقوما ولن يخرجا فعلامة الجزم حذف النون من يقوما وعلامة النصب سقوط النون من يخرجا ومنه قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار (ص)

وسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذى قد قصرا والثان منقوص ونصبه ظهر *

ورفعه ينوي كذا أيضا يجر (ش) شرع فى بيان اعراب المعتل من الاسماء والافعال فذكر ان ما كان مثل المصطفى والمرتقي يسمي معتلا فاشار بالمصطفى الى ما فى آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل عصا ورحى وأشار بالمرتقي الى ما فى آخره ياء مكسور ما قبلها نحو القاضى والداعى ثم أشار الى أن ما فى آخره الف مفتوح ما قبلها يقدر فيه

بجميع حركات الاعراب الرفع والنصب والجر وانه يسمي المقصور فالمقصور هو الاسم المعرب الذي آخره الف لازمة فخرج بالاسم الفعل نحو يرضى وبالمعرب المبني نحو اذا وبقولنا ألف ما آخره ياء وهو المنقوص نحو القاضي كما سيأتي وبلازمة المثني حال الرفع نحو الزيدان فان ألفه لا تلزم اذ تقلب ياء في الجر والنصب نحو الزيدين وأشار بقوله والثاني منقوص الى المرتقي فالمنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقي فاحترز بالاسم عن الفعل نحو يرمي وبالمعرب عن المبني نحو الذي وبقوله قبلها كسرة عن التي قبلها سكون نحو ظبي ورمي فهذا معتل جار مجري الصحيح في رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت القاضي قال الله تعالى يا قومنا أجيبوا داعي الله ويقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء وعلم مما ذكر ان الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنيا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك في المعرب الا في الاسماء الستة في حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين أحدهما ما سمي به من الفعل نحو يدعو ويغزو والثاني ما كان أعجميا نحو سمندو وقمندو (ص) وأي فعل آخر منه ألف * أو واو او ياء فمعتلا عرف محذوف

كونه منويا لا على انه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع حركات الاعراب) مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتحة كما مر وهذا التقدير للتعذر لان الالف اللينة لا ستطالتها وجريها مع النفس يتعذر تحريكها الا بقلبها همزة (قوله آخره الف) أي لينة لا همزة كالخطأ (قوله لازمة) أي لفظا أو تقديرا كالمقصور المنون ولا يرد أن نحو المقرى اسم مفعول من أقرأه الكتاب بابدال الهمزة ألفا يجري عليه حكم المقصور مع أنه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمزة بدلها لانا نقول ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصور قياسا وكذا يقال في الياء (قوله فخرج بالاسم الفعل) أي فلا يسمي مقصورا في الاصطلاح وكذا المبني وان كان ممنوعا من المد وظهور الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أي لازمة لتخرج ياء المثني والجمع والاسماء الخمسة (قوله يظهر فيه النصب) أي ما لم يكن الجزء الاول من مركب مزجي أعرب كالمتضايفين كرأيت معدى كرب ونزلت قالي قلا اسم موضع فتسكن الياء بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء أو منع الصرف كما في الهمع وفي الروض الانف تقول تفرقوا أيادي سبا بسكون الياء وهو حال لجعلهما كالاسم الواحد اه نكت لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله

ولوان واش باليمامة داره * وداري باعلى حضرموت اهتدي ليا

فسكن ياء واش وحذفها للتنوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه في السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء والف بعد الهاء اه صبان (قوله ويقدر فيه الرفع والجر) أي لثقلهما على الياء وقد ظهرا ضرورة كقوله

لعمرك ما تدري متى انت جائي * ولكن أقصى مدة العمر عاجل

وكقول جرير فيوما توافين الهوى غير ماضي * ويوما تريني منهن غولا تغولا

(قوله وأي فعل الخ) أي مضارع لان الكلام في المعرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غير ان ولوالا مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد وآخر اسم كان ومنه صفته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة في المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لامكان جعله خبر مبتدا محذوف أي أو آخر منه واو الخ فأو لعطف الجملة على جملة كان بتمامها أو اسمها ضمير الشان وجملة آخر منه ألف خبرها مفسرة له كما في الاشموني أي فهي في محل نصب وقولهم لا محل للجملة المفسرة أي لغير ضمير الشان وصريح ذلك الجري على أن كان الشانية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها وقيل انها تامة لان الجملة لتفسيرها الضمير كانها هو وقيل واسطة ففي كان الشانية ثلاثة أقوال حكاها في النكت وأصحها الاول لان ضمير الشان لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه وعلى الاخيرين فهل محل الجملة رفع كمفسرها الفاعل أو لا محل لها يحرر (قوله فمعتلا) الاولى جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعني علم لا حالا من ضميره لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معني سمى وانظر لما دخلت الفاء في جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الاداة ولعله على تقدير قد فتأمل (قوله فالالف) منصوب بمحذوف يفسره انو لازم له كاقصد أو لا بس على حد زيدا ضربت أخاه ولا يقدر انو لان الالف لا تنوي (قوله ثلاثهن) أي أحرف العلة مفعول احذف ومفعول جازما

(ش) أشار الى ان المعتل من الافعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة نحو يغزو أو ياء قبلها كسرة نحو يرمي أو ألف قبلها فتحة نحو يخشى (ص) فالالف انو فيه غير الجزم * وأبد نصب ما كيدعو يرمي والرفع فيهما انو واحذف جازما * ثلاثهن

محذوف أى الافعال أو ثلاثهن أي الافعال فهو مفعول جازما ومفعول احذف محذوف أي أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله تقض) أي تؤد حكما أي محكوما به أو تقض بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه (قوله الى أن النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

فما سودتني عامر عن وراثة * أبي الله ان أسمو بأم ولا أب

وقوله ما أقدر الله أن يدني علي شحط * من داره الحزن ممن داره صول

وما تعجبية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما مر في المنقوص (قوله الى أن الثلاث الخ) أي اذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمزة كيقرا ويقري ويوضو فلا تحذف ان قدر الابدال بعد الجزم وهو القياس لاخذا الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذا لتحرك الهمزة ولا يحذف أيضا في الاكثر لعدم الاعتداد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتدبر (قوله تحذف في الجزم) أي لضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها لكونه لم يجد غيرها لكن التحقيق مذهب سيبويه أنه انما يحذف الحركة المقدرة ويحذف الحرف عنده لا به فرقا بين المجزوم وغيره وأما ثبوتها مع الجازم في نحو قوله

وتضحك مني شيخة عبشمية * كان لم تري قبلي أسيرا يمانيا

فضرورة لانها ترد الكلمة الى أصلها كما في سبك المنظوم للمصنف وحينئذ فجزمه بسكون مقدر على الحرف حتي على القول الاول للضرورة ويحتمل انه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي الهمع أنه لغة فجزمه كذلك وخرج عليها قراءة قنبل انه من يتق ويصبر بالياء وجزم يصبر وقيل الموجود اشباع والحرف الاصلي حذفه الجازم ويرده ان حرف الاشباع لا يكتب اومن موصولة وسكن يصبر تخفيفا أو لنية الوقف وليس من ذلك سنقرئك فلا تنسى لانه نفي لا نهي أي فلست تنسى ﴿تتمة﴾ بقي مما تقدر فيه الحركات ماسكن للوقف أو للادغام كيضرب بكر وداود جالوت أو للتخفيف كتسكين بارئكم وبعولتهن ورسلنا ومكر السيئ ويأمركم ويشعركم والصحيح جوازه نثرا للقراءة به في السبع والتبع كالحمد لله والحكمي كالعلم المركب اسنادا والمضاف لياء المتكلم حتى في حال جره خلافا للمصنف لسبق حركة المناسبة على الاعراب وكالياء بدلها كيا غلاما ويقدر السكون فيما حرك للساكنين كلم يكن الذين وما أدغم في آخره كلم يشد وما حرك من القوافي كقوله

أغرك مني أن حبك قاتلي * وانك مهما تأمري القلب يفعل

والظاهر أن هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا المخفف لتعذر الحركة الاصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الافعال الخمسة عند تأكيدها كما مر والحروف الثلاثة في الاسماء الستة اذا وليها ساكن كابي الرجل وكذا ألف المثنى كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كصالحو القوم والمقيمي الصلاة أما في جمع المقصور فيحركان للساكن كياء المثنى ولا تحذف لعدم ما يدل عليها لفتح ما قبلها أبد والظاهر أن تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر قيل وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعا كجاء مسلمي لذهاب صورتها اذ أصله مسلمون لي حذفت النون واللام للاضافة وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها قال ابن الحاجب وتقديرها للثقل لان الموجب لقلبها ياء ثقلها مع ياء المتكلم فرد عليه بانها تتعذر مادامت الياء الاولى فالائق انه للتعذر نظر اللحال الراهنة كما قدروه في الفتي للتعذر مع أن أصل الالف لا تتعذر عليها الحركة بل تثقل لكن أنت خبير بان الموجب لقلب آخر الفتي ألفا ليس مجرد الثقل كما هنا بل تحركه باى حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الاصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتي يصح اعتبارها بخلاف ماهنا فتدبر هذا والمختار

ذكر في هذين البيتين كيفية الاعراب في الفعل المعتل فذكر أن الالف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد يخشى فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة علي الالف ولن يخشى فيخشى منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الالف وأما الجزم فيظهر لانه يحذف له الحرف الاخير نحو لم يخش وأشار بقوله وأبد نصب ما كيدعو يرمي الى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء نحو لن يدعو ولن يرمي وأشار بقوله والرفع فيهما انو الى أن الرفع يقدر في الواو والياء نحو يدعو ويرمي فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء وأشار بقوله واحذف جازما ثلاثهن الى ان الثلاث وهي الالف والواو والياء تحذف في الجزم نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم فعلامة الجزم حذف الالف والواو والياء وحاصل ماذكره ان الرفع يقدر في الواو والالف والياء وان الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها وأن النصب يظهر في الواو والياء ويقدر في الالف (ص)

وفاقا لابي حيان ان اعرابه لفظي لوجود ذات الواو وتغير صفتها لعلة تصريفية لا يقتضى تقديرها والله أعلم

﴿ النكرة والمعرفة ﴾

اسما مصدر لنكر وعرف المشدد ومصدران للمخفف يقال نكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جعلا اسمي جنس للاسم المنكر والمعرف لا علمين لهما كما قيل والا لمنعا الصرف ولا يصح ان علميتهما لكونهما ترجمة لان مدلولهما حينئذ الالفاظ التي بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لان التقدير هذا باب شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات لا معرفة له كأحد وعريب دون عكسه ولسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد بنحو صلة أو عهد قيل ووجود كالآدمي اذا ولد يسمي انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرده انه يطلق عليه المعارف أيضا كهو وهذا والذي ولدوالمولود فتدبر وأنكر النكرات مذكور فموجود فمحدث فجوهر فجسم فنام فحيوان فانسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك ماشابهه فكمذكور معلوم وشيء لصدق الشيء بالمعدوم لغة وكحيوان شجر وحجر مثلا وكانسان فرس وحمار وكرجل امرأة وكعالم جاهل وضارب مثلا وما بينهما العموم الوجهي كانسان وأبيض فالظاهر أنهما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه وبعد فلا فائدة في هذا البحث الا التمرين (قوله نكرة) مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم لا الجنس في ضمن الافراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل أل خبره وذكره لان المراد اسم قابل أل والاسم يقع على المذكر والمؤنث أو لتأول النكرة باللفظ مثلا لا بالكلمة قيل أو لكون النكرة صفة لمحذوف مذكر أي اسم نكرة وهو الذي سوغ الابتداء بها ويرده مامر من أنها اسم جنس للمنكر لا وصف الا أن يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتؤول بالمشتق بقي أن قابل أل الخ تعريف للنكرة والتعريف ليس محمولا على المعرف لا مواطاة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لئلا يحكم عليه قبل تصوره وانما هو تفسير له على حذف أي التفسيرية أو عطف بيان عليه كجاء زيد أبو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى مسوغ كذا قيل وهو مردود بان الحكم على الشيء انما يتوقف على تصوره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور التام الحاصل بالتعريف مع ان كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده الاصلي تفسيره وهذا معنى ما قيل انه تصور لا تصور ولو سلم عدم حمله أصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانهما مبتدأ وخبر صورة لا حقيقة فتدبر وحمل المواطأة ما يصح بلا تأويل بالمشتق أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه وحمل الاشتقاق بخلافه كحمل العلم على الشافعي (قوله مؤثرا) حال من المضاف اليه وهو أل لان المضاف اسم فاعل يقتضي العمل في الحال (قوله ما يقبل أل الخ) اعترض بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا ومجرور رب وأفعل من فانها نكرات مع أنها لا تقبل أل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس وضمير الغائب العائد لنكرة كجاءني رجل فاكرمته فانها معارف مع ان الاولين يقبلان أل والثالث واقع موقع قابلها وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال ومامعه يقبل أل في الافراد ولا يضر عدم قبولها في تراكيبها الخاصة لعروضه وعن الثاني ان يهود ومجوس لا يقبلانها الا اذا كانا جمعين ليهودي ومجوسي كروم وروميين وهما حينئذ نكرتان اما اذا كانا علمين على القبيلتين فلا وحينئذ يمنعان الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي وأما الضمير فمعناه الرجل المذكور وهو لا يقبلها الا رجل بالتنكير فتدبر (قوله وتؤثر فيه التعريف) قيد به لانه المراد من تأثير أل عند الاطلاق فخرج نحو العباس والحرث فان أل فيهما مؤثرة للمح أصلهما من الوصفية بشدة العبوس والحرث لا للتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه أيضا ما توغل في الابهام كاحد وعريب وغيرهما وشبهه لوقوعها موضع

﴿ النكرة والمعرفة ﴾

نكرة قابل أل مؤثرا أو واقع موقع ما قدذكرا

(ش) النكرة ما يقبل أل وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل أل فمثال ما يقبل أل وتؤثر فيه التعريف رجل فتقول الرجل واحترز بقوله وتؤثر فيه التعريف مما يقبل أل ولا تؤثر فيه التعريف كعباس علما فانك تقول فيه العباس فتدخل عليه أل لكنها لا تؤثر فيه التعريف لانه معرفة قبل دخولها عليه ومثال ما يقع موقع ما يقبل أل ذو التي بمعنى صاحب نحو جاءني ذو مال أي صاحب مال فذو نكرة وهي لا تقبل أل لكنها واقعة موقع صاحب

انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة ولعله لم يسمع دخول أل عليها فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا أسماء الاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما تضمن الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضا لا من الاول أسماء الفاعلين والمفعولين لان أل فيها موصولة لا معرفة وهي بمعني ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعني جميع وجزء وادخال أل عليهما لحن عند الجمهور لاضافتهما معني وتنوينهما بدل عنها وكذا أسماء الافعال النكرات لوقوعه صه مثلا موقع سكوتا أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر (قوله وصاحب يقبل أل) أي المعرفة لان المراد به الدوام والثبوت فهو صفة مشبهة لا اسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله وغيره معرفة) أفرد الضمير لارادة المذكور لا لان العطف باو ولانها تنويعية بمعنى الواو لا للاحد الدائر حتى تقتضي الافراد وفي الاخبار قلب لان المعرفة هي المحدث عنها ببيان خاصتها كالنكرة ولم يعرفهما بالحد لما في التسهيل من تعذره بلا اعتراض عليه وعلله بما لم يسلم له وقد عرف كثير النكرة بما شاع في جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل في شئ بعينه ولا اعتراض وافهم كلامه عدم الواسطة بينهما وهو الاصح خلافا لمن أثبتها فيما لا يدخله تنوين ولا أل كمن وما (قوله كهم وذي الخ) لم يرتبها لضيق النظم وقدر تبها في الكافية بقوله

فمضمر أعرفها ثم العلم * فذو اشارة فموصول متم
فذو أداة فمنادى عينا * فذو اضافة بها تبينا

وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو اجمع في التوكيد لذكرها في أبوابها وذكر سحر فيما لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يرد ذلك الى ما هنا لان تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الاضافة المقدرة والباقي بال مقدرة لكن اختار في التسهيل أن تعريف المنادى بالمواجهة له والاقبال عليه لا بال فليس مما هنا * واعلم أن الجلالة أعرف المعارف اجماعا ثم الضمير على الاصح لا العلم ولا الاشارة وأعرفه ضمير المتكلم فالمخاطب فالغائب السالم من الابهام بان يتقدمه اسم واحد كما في التصريح بخلاف جاء زيد وعمرو فاكرمته فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصي كما في التسهيل أما الجنسي فالظاهر أنه دون الجميع وأما المضاف فكما أضيف اليه عند المصنف مطلقا وعند الاكثر الا المضاف للمضمر فكالعلم لانه يوصف به كمررت بزيد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بانه لا ضرر في ذلك بل هو الانسب لكونها تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختاره ابن هشام تبعا للفراء والشلوبين وقال المصنف انه الصحيح نعم على قول الناظم ينتقض القول بان الضمير أعرف الجميع والانسب كون المضاف دون ما أضيف اليه مطلقا لاكتسابه التعريف منه ولان نحو غلام زيد صادق باي غلام نه ففيه ابهام عن زيد (قوله والذي) مقتضاه أنه يسمي معرفة حال افراده عن الصلة وهو كذلك كما قال ابن هشام للزومها له وعدم استعماله بدونها بخلاف المضاف دون المضاف اليه (قوله فما لذي الخ) لما فاته ترتيبها ذكر ارتبها تبويبا لكن فاته أن يترجم للضمير كاخواته والفاء فصيحة كما لا يخفى وما مفعول أول لسم والظرف صلتها أي فما وضع لذي غيبة الخ أي لمفهومه الكلي بناء على قول السعد ان المضمرات ونحوها كالاشارات والموصولات والحروف كليات وضعا جزئيات استعمالا فهو مثلا موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل الا في واحد بخصوصه كزيد أو المعني فما وضع لافراد ذي غيبة بناء على قول العضد والسيد انها جزئيات وضعا واستعمالا فهو موضوع لكل فرد فرد مما يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بامر كلي يعم تلك الافراد لتعذر ان يحيط الواضع علي أنه من البشر بجميعها وقت الوضع تفصيلا فالوضع عام والموضوع له خاص * فان قلت اذا كان الضمير والاشارة والموصول مستوية وضعا واستعمالا فما

وصاحب يقبل أل نحو الصاحب (ص) وغيره معرفة كهم وذى وهندوابني والغلام والذى (ش) أي غير النكرة المعرفة وهي ستة أقسام المضمر كهم واسم الاشارة كذي والعلم كهند والمحلي بالالف واللام كالغلام والموصول كالذى وما أضيف الى واحد منها كابني وستتكلم على هذه الاقسام (ص) فما لذى غيبة أو حضور

معنى كون بعضها أعرف من بعض كما مر * قلت لان تعريفها من أمر زائد على الوضع كالمرجع والحضور فى الضمير والاشارة فى اسم الاشارة والصلة وفى الموصول ولا شك أن بعض هذه أوضح من بعض فالترتيب انما هو باعتبارها لا بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعا واستعمالا وليست معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر (قوله كأنت) جره بالكاف لقصد لفظه وليس من انابة ضمير الرفع عن ضمير الجر كما توهم (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالبا أو من الاضمار وهو الاخفاء لكثرة استتاره ولانه خفى فى نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع مافيه من حروف الهمس غالبا وهي التاء والكاف والهاء ولذا يسمي مضمرا أيضا ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا أي كني به عن الظاهر اختصارا (قوله مادل على غيبة) أي لفظ جامد وضع لذي غيبة الخ فخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب فى نحو ذاك وآخر نحو أنت واياه وضمير الفصل عند البصريين فانها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لا لذيهما وخرج أيضا ما فيه أل الحضورية كجئت الساعة ونحو يا زيد فان الحضور فى ذلك ليس من الوضع بل من القرائن والمراد بالحضور خصوص التكلم والخطاب بقرينة التمثيل لا مطلق حضور فخرج أسماء الاشارة على أن حضورها لم يعتبر وضعا وانما لزمها من كونها لا يشار بها الا لحاضر وبايقاع ما على الاسم الجامد خرج لفظ غائب ومتكلم ومخاطب فانها مشتقة على أن المراد هنا بالمتكلم شخص يحكى بذلك اللفظ عن نفسه وبالمخاطب شخص يوجه اليه الخطاب به وبالغائب ماتقدم له ذكر أي مرجع وهذه ليست كذلك وبهذا تخرج الاسماء الظاهرة بناء على انها موضوعة للغائب لانها لم يتقدم ذكرها والاصح انها وضعت لمسماها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها فى كل منهما حقيقة واعلم أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظا ولو بمادته كاعدلوا هو أقرب أي العدل المفهوم من اعدلوا أو معنى بان يعلم من السياق نحو ولا بويه لكل واحد أي الميت بقرينة ذكر الارث حتى توارت بالحجاب أي الشمس بقرينة ذكر العشى والالهاء عن ذكر ربه أي صلاة العصر أو رتبة كضرب غلامه زيد فان رتبة الفاعل قبل المفعول ولا يعود على ما تاخر لفظا ورتبة الا فى ست مسائل جعلوها فى حكم المتقدم لنكات خاصة بها كالاجمال ثم التفصيل وهي ضمير الشان والقصة والضمير المجرور برب والمرفوع بنعم أو باول المتنازعين كاستبين فى أبوابها والضمير المبدل منه مفسره كضربته زيدا واللهم صل عليه الرؤف الرحيم والضمير والمخبر عنه بمفسره نحو ماهي الا حياتنا الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ماشاءت وقيل ضمير هذين للقصة وقيل من باب ضربته زيدا فجملة تقول وتحمل خبره وفى الهمع أنه قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر وعندي درهم ونصفه أى نصف درهم آخر اه وجعله الدمامينى لنفس السابق مع حذف مضاف أي من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذو اتصال) اما خبر مقدم عن مالا نها هي المعرفة أو عكسه لان القصد تعريف المتصل بماذكر ومنه صفة ذو (قوله مالا يبتدا) أي به فحذف الجار فاتصل الضمير واستتر وليس محذوفا لانه نائب الفاعل ولئلا يحذف العائد المجرور بغير شرطه والمراد لا يبتدأ به الخ مع بقائه على حالته الاولى فخرج ضمير ضربتهما وضربتهم وضربتهن فانه اذا ابتدىء به صار مبتدأ بعد أن كان مفعولا فلو أريد بقاؤه مفعولا قيل اياهما ضربت لاهما فتدبر (قوله الا) مفعول يلى لقصد لفظه واختيارا نصب بنزع الخافض أي فى الاختيار والمراد ما يعم الاستثنائية والوصفية وهي التى بمعنى غير كما فى شرح الجامع (قوله كالياء والكاف الخ) تمثيل لانواعه ومحاله لكنه راعى الاعرف فقدم المتكلم فالمخاطب فالغائب وان فاته تقديم المرفوع وتأخير المجرور كعادتهم للضرورة فمثل للمتكلم والمجرور بابنى وللمخاطب والمنصوب باكرمك وللمرفوع والغائب بسليه (قوله المضمر) أى من حيث هو ينقسم الخ وهل المتصل أصل

كانت وهو سم بالضمير (ش) يشير الى أن الضمير ما دل على غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير المخاطب نحو انت والثاني ضمير المتكلم نحو انا (ص)

وذو اتصال منه مالا يبتدا
ولا يلي الا اختيارا أبدا
كالياء والكاف من ابني أكرمك
والياء والهاء من سليه ما ملك

(ش) المضمر البارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به كالكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد الا فى الاختيار فلا تقول ما أكرمت الاك وقد جاء شاذا فى الشعر كقوله

أعوذ برب العرش من فئة بغت

على فمالى عوض الاه ناصر وقوله وما نبالى اذا ما كنت جارتنا * ان لا يجاورنا الاك ديار (ص) وكل مضمر له البنا يجب *
ولفظ ماجر كلفظ ما نصب (ش) المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحرف فى الجمود ولذلك لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع واذا تقرر أنها مبنية فمنها
ما يشترك فيه الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جر متصل نحو أكرمتك ومررت (٥٥) بك وانه وله فالكاف فى أكرمتك

المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار وكل أصل قولان (قوله فمالى عوض الخ) لى خبر مقدم وناصر مبتدأ مؤخر والاه مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الا اياه وعوض ظرف يستغرق المستقبل كابدا الا انه مختص بالنفى وهو مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد وسمع فيه حينئذ الكسر والفتح فان أضيف نصب كلا أفعله عوض العائضين كابد الآبدين وفى القاموس مارأيته عوض فاستعمله فى الماضى (قوله وما نبالى الخ) ما الاولى نافية والثانية زائدة لا مصدرية خلافا للعينى لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية وجملة ان لا يجاورنا الخ مفعول نبالى وديار بمعنى أحد من ألفاظ العموم الملازمة للنفى أصله ديوار لانه من داريدور والاك مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الا اياك أى لا نبالى بعدم مجاورة سواك أيتها المحبوبة اذا كنت انت جارتنا وفى نسخ وما علينا أى وما علينا بأس بعدم مجاورة سواك واذا تاملت فى معنى البيت وجدت الا بمعنى غير الاستثنائية فتكون فى محل نصب على الحال والكاف فى محل جر بالاضافة لا مستثنى كما قاله أرباب الحواشى والاتصال ممنوع بعد كل منهما كما فى شرح الجامع (قوله وكل مضمر الخ) لما كان تقسيمها الآتى بحسب مواقع الاعراب يوهم اعرابها دفعه بذلك فى ابتدائه ليعلم بأن الجر وغيره لمحالها فقط وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضعى لانه لا يفيد هذه الكلية فأشار هنا الى ان هذا الشبه فى بعضها والباقى محمول عليها أو أن له علا أخرى (قوله كلفظ ما نصب) اى فى الصورة ولو مع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم ان كلامه الآتى فى المتصل من قوله وذو اتصال الى قوله وذو ارتفاع وانفصال فاشار الى المجرور والمنصوب فى هذا الشطر وكل منهما اثنا عشر قسما كما سيأتى والى المرفوع فيما بعده وانما أخره لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للمتصل والمنفصل فربما توهم ان ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم المجرور الذى لا يكون فى المنفصل أصلا فتدبر (قوله فى الجمود) هذا أحد أوجه أربعة فى التسهيل ثانيها الشبه الوضعى فى بعضها وحمل الباقى عليه ثالثها الشبه الافتقارى لافتقار دلالتها الى المرجع او الخطاب مثلا رابعها استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعانى كالحرف اه وقال ابن غازى للشبه المعنوى لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة وهى من معانى الحروف الجزئية كاحرف المضارعة واللواحق فى اياى واياك واياه اه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى (قوله ولا تثنى الخ) وأما نحوهما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء (قوله للرفع الخ) متعلق بصلح الواقع خبرا عن نا وهو فتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لئلا يلزم عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمنه معنى أشعر فعداه بالباء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لا فى نحو أعجبنى كونى مسافرا الى أبى فان الياء فى الجميع ضمير متصل لمعنى واحد ومحلها نصب فى الاول ورفع فى الثانى بالكون وجر فى الثالث والجواب ان رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحلها الاصلى بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما نا فمشتركة بالاصالة (قوله وألف) مبتدأ سوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار بهذا مع قوله للرفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه واكتفى بذلك عن ذكره فى باب العطف وأشار بهذه الثلاثة مع نا المتقدمة الى بعض أقسام البارز المرفوع وبقى التاء فى نحو ضربت ضربتما الخ والياء المخاطبة فى

فى موضع نصب وفى بك فى موضع جر والهاء فى انه فى موضع نصب وفى له فى موضع جر ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر وهو نا واليه أشار بقوله (ص)
للرفع والنصب وجر ناصلح
كاعرف بنا فاننا نلنا المنح
(ش) اى صلح لفظ نا للرفع نحو نلنا وللنصب نحو فاننا وللجر نحو بنا ومما يستعمل للرفع والنصب والجر الياء فمثال الرفع اضربى ومثال النصب أكرمنى ومثال الجر مربى ويستعمل فى الثلاثة ايضا هم فمثال الرفع هم قائمون ومثال النصب أكرمتهم ومثال الجر لهم وانما لم يذكر المصنف الياء وهم لانهما لا يشبهان نا من كل وجه لان نا تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد وهى ضمير متصل فى الاحوال الثلاثة بخلاف الياء فانها وان استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضميرا متصلا فى الاحوال الثلاثة

لم تكن بمعنى واحد فى الاحوال الثلاثة لانها فى حالة الرفع للمخاطبة وفى حالتى النصب والجر للمتكلم وكذلك هم لانها وان كانت بمعنى واحد فى الاحوال الثلاثة فليست مثل نا لانها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى حالتى النصب والجر ضمير متصل (ص)
وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلما (ش) الالف والواو والنون

من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثال المخاطب اعلما واعلموا واعلمن ويدخل تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس بجيد لان هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا بل انما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا (ص) ومن ضمير الرفع ما يستتر * كافعل أوافق تغتبط اذ تشكر (ش) ينقسم الضمير الى مستتر وبارز والمستتر الى واجب الاستتار وجائزه والمراد بواجب الاستتار مالا يحل محله الظاهر وبجائز الاستتار مايحل محله الظاهر وذكر المصنف فى هذا البيت من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير أربعة الاول فعل الامر للواحد المخاطب كافعل التقدير أنت وهذا الضمير لا يجوز ابرازه لانه لا يحل محله الظاهر فلا تقول افعل زيدا فاما افعل أنت فانت تأكيد للضمير المستتر فى افعل وليس بفاعل لافعل لصحة الاستغناء عنه فتقول افعل فان كان الامر لواحدة أو لاثنين او لجماعة برز الضمير نحو اضربي واضربا واضربوا واضربن الثاني الفعل المضارع الذي فى اوله الهمزة نحو أوافق التقدير انا فان قلت أوافق انا كان انا تأكيدا للضمير المستتر الثالث الفعل المضارع الذي فى أوله النون نحو نغتبط أي نحن الرابع الفعل المضارع الذي فى أوله التاء لخطاب الواحد نحو تشكر اي أنت فان كان الخطاب لواحدة أو لاثنين او لجماعة برز الضمير نحو أنت تفعلين وأنتما تفعلان وأنتم تفعلون وأنتن تفعلن هذا ما ذكره المصنف من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير ومثال جائز الاستتار زيد يقوم التقدير هو وهذا الضمير جائز الاستتار لانه يحل محله الظاهر فتقول زيد يقوم أبوه وكذا كل فعل اسند الى غائب او غائبة نحو هند تقوم وما كان بمعناه نحو زيد قائم اي هو (ص)

تضربين ثم ذكر المستتر فتكمل ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها (قوله من ضمائر الرفع) أي مع الافعال أما فى نحو ضاربان وضاربون فحرفان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخوطب لكفاه لكن أجيب عنه بانه دفع التوهم بالمثال كما أفاد به أنها خاصة بالرفع حتى لا يرد انه فى تقسيمه بحسب الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالمرفوع لانه عمدة فلا بد منه لفظا أو تقديرا وأما غيره ففضلة لا داعى الى تقديره اذا عدم من اللفظ الا لربط الخبر ونحوه وذلك نادر وصنيع المصنف صريح فى أن المستتر من المتصل لان كلامه الآن فيه وهو الاصح لا من المنفصل كما قيل اذ لا يبتدأ به ولا يلى الا بل لا ينطق به أصلا واختار فى الجامع انه واسطة لان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ المحققة اه نكت (قوله أوافق) مجزوم فى جواب الامر ونغتبط بالغين المعجمة بدل منه (قوله ينقسم الضمير) أي المتصل لما مر والمراد بالبارز ماله وجود فى اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف فى نحو الذي ضربت لامكان النطق به أما المستتر فامر عقلي لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعيرون له المنفصل فى قولهم تقديره أنت مثلا للتقريب كما مر فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالموجود ولذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلا بد له من القرينة (قوله مايحل محله الظاهر) أي بان يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل كزيد قام يصح فيه قام أبوه أو ما قام الا هو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذ لا يقال قام هو على الفاعلية لان المستتر مطلقا لا ينطق به أصلا لانه أمر عقلى وحينئذ فتسمية هذا جائزا ومقابله واجبا بمجرد اصطلاح لا مشاحة فيه فاندفع ما للموضح هنا أفاده سم (قوله للواحد) سيذكر محترزه والمخاطب لبيان الواقع ولم يذكر نهى الواحد لدخوله فى المبدوء بالتاء (قوله لا يجوز ابرازه) الاولى واجب الاستتار كما قال فى مقابله الآتي كما يعلم مما مر (قوله فى أوله الهمزة) الاولى حذف فى (قوله نحو تشكر) الافيد جعله للمؤنثة الغائبة نحو هند تشكر ليكون المتن ممثلا للمستتر جوازا ايضا ولحصول المخاطب بافعل (قوله هذا ما ذكره الخ) بقى مما يجب استتاره كما فى التوضيح وشرحه مارفع بفعل الاستثناء أو التعجب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل أمر لمفرد كان أولا كنزال يا زيد ويا هند ويا زيدان الخ أو بالمصدر النائب عن فعله فى الامر نحو فضرب الرقاب أو بافعل التفضيل اه ولا يرد أن الاخير يرفع الظاهر فى مسئلة الكحل اجماعا وفى غيرها على لغة قليلة كما سيأتي لندور ذلك وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له فجائز الاستتار قطعا كما سيمثل له الشارح بزيد قائم لانه يخلفه الظاهر باطراد كزيد قائم أبوه وعدم صحة بروزه لا يضر كما علم مما مر خلافا لمن وهم فيه وكذا مرفوع نعم وبئس فتدبر (قوله وكذا كل فعل الخ) اي مضارعا كان أو ماضيا الا فعل الاستثناء والتعجب فانهما للغائب مع وجوب الاستتار فيهما لجريان الثاني مجري المثل فلا يغير ولئلا يفوت حمل الاول على الاكثر تلو المستثنى له (قوله وما كان بمعناه) أي الفعل من الصفات المحضة سواء جرت على من هي له كما مثله أولا وخرج بالمحضة ما غلبت عليها الاسمية كالاجرع والابطح فلا ضمير فيها أصلا لدلالتها على مجرد الذات وبقى من مواضع الجواز اسم الفعل الماضى كهيهات

وذوارتفاع وانفصال أناهو * وأنت والفروع لاتشتبه (ش) تقدم أن الضمير ينقسم الى قسمين مستتر وبارز وسبق الكلام فى المستتر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا ومنصوبا ولا يكون مجرورا وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر أنا للمتكلم وحده ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأنتما للمخاطبين أو المخاطبتين وأنتم للمخاطبين وأنتن للمخاطبات وهو للغائب وهي للغائبة وهما للغائبين أو الغائبتين وهم للغائبين وهن للغائبات (ص) وذوا نتصاب فى انفصال جعلا اياي والتفريع ليس مشكلا (ش) أشار فى هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر اياي للمتكلم وحده وايانا للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه واياك للمخاطب واياك للمخاطبة واياكما للمخاطبين أو المخاطبتين واياكم للمخاطبين واياكن للمخاطبات واياه للغائب واياها للغائبة واياهما للغائبين أو الغائبتين واياهم للغائبين واياهن للغائبات (ص) وفى اختيار لايجيء المنفصل اذا تأتى أن يجيء المتصل (ش) كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لايجوز

كهيهات (قوله وذوارتفاع) أى محلا كما مر وهو خبر مقدم عن أنا وهو بسكون الواو لغة حكاها الفارضى لالمجرد الوزن مبتدأ وأنت عطف عليه والخبر محذوف أي كذلك ولم نعطفهما على أنا لافراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لاتكون بالاصالة الا مرفوعة وأما ورودها غير مرفوعة فانما هو بالنيابة عن ضمير الجر نحو ما أنا كانت ولا أنت كانا لقبح اللفظ معه أو النصب نحو * ياليتني وهما نخلو بمنزله * للضرورة ويكثر نيابتها فى التوكيد كرأيتك أنت ومررت بك أنت كما سيأتي واما نداؤها فى نحو ياأنت فشاذ (قوله أنا للمتكلم الخ) المختار عند البصريين أن الضمير فيه وفى فروعه أن فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرف خطاب ولواحقها لتبيين المثنى وغيره وان الهاء فى هاوهم وهن وهي الضمير وحدها ولواحقها لتبيين الحال فان والهاء مشتركان بين المفرد وغيره واللواحق قرينة على المراد بهما والنون الاولى فى هن علامة النسوة والثانية كالواو فى همو وفى الفارضى ان الواو حذفت من أنتم تخفيفا ولذا عادت فى ضربتموه لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها فتكون النون الثانية من أنتن فى مقابلتها وأما هو وهي فكلهما الضمير كما مر فى البناء وخالفه الكوفيون فى الجميع (قوله وذوا نتصاب) مبتدأ خبره جعل وفى انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضمير النائب عن الفاعل واياي مفعوله الثاني ولم يقل وانفصال كسابقه للتفنن والصحيح أن الضمير اياقل ولواحقها حروف تبين المراد واختار المصنف أنه الجميع (قوله وأشار فى هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف فى قوله وذو اتصال الى هنا أن الضمير خمسة أنواع لذكره الرفع والنصب فى كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسما لانه اما للمفرد المذكر أو المؤنث أو لمثناهما أو لجمع الذكور أو الاناث وعلى كل اما مخاطب أو غائب ثم المتكلم وحده ومع غيره فالجملة ستون ولا تخفاك أمثلتها ويزيد ضمير الرفع المتصل أربعة مع المضارع وهي أضرب ونضرب وتضربن وتضربين ولم يعد ضمير أمر الواحد لاتحاده مع تضرب كما اتحد مضارع الغائب مع ماضيه فى صورة المقدر وكذا لم تعد الواو والالف ونون النسوة مع المضارع لاتحاد صورتهما مع الماضي وكذا اضربي مع تضربين وانما حمل الضمير فى الامر على المضارع دون العكس لانه الاصل فتدبر (قوله لايجيء المنفصل الخ) أي لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عن المتصل الا حيث يتعذر اما لضرورة كبيت الشارح أو لتقدمه على عامله كاياك نعبد أو لحصره كلا تعبدوا الا اياه وقوله

أنا الذائد الحامى الذمار وانما * يدافع عن أحسابهم أنا أومثلى

أو لكون عامله محذوفا كاياك والشر أومعنويا كانا عبد أثيم وأنت مولى كريم أو حرف نفى نحو ماهن أمهاتهم أو فصل من عامله بمتبوع له كيخرجون الرسول واياكم أو ولى واو المصاحبة كقوله

فآليت لاأنفك احذو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدي

أو لرفعه بمصدر مضاف الى المنصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما فى التصريح (قوله بالباعث الخ) متعلق بحلفت فى بيت قبله والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه وحذف نظيره من الآخر على حد * بين ذراعى وجبهة الاسد * أو منصوب تنازعه الوصفان فاعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم حال من الاموات والدهاريز أول الدهر فى الزمن الماضى لا واحد له من لفظه ويقال دهور دهاريز أي مختلفة كما فى القاموس وفسرها فى

العدول عنه الى المنفصل الا فيما سيذكره المصنف فلا تقول فى أكرمتك اكرمت اياك لانه يمكن الاتيان بالمتصل فتقول اكرمتك فان لم يمكن الاتيان بالمتصل تعين المنفصل نحو اياك اكرمت وقد جاء الضمير فى الشعر منفصلا مع امكان الاتيان به متصلا كقول الشاعر بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض فى دهر الدهاريز (ص) وصل أو افصل

في التصريح بالشدائد ولكن المناسب هنا الاول وفي الصحاح دهر دهارير أي شديد كلبة ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاء (قوله هاء سلنيه) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثاني لا الاول كما قيل والا لأضمر في الثاني لما سيأتي الا أن لا يجعل تنازعا بل حذف من الثاني لدلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتعلق بالمعمول الظاهر وهذا كالاستثناء من قوله وفي اختيار الخ لا مناقض له كما قيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح في حله الى أنه على حذف مضاف وما واقعة على فعل أي وهاء كل فعل أشبه سلنيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل وليس كذلك فالاحسن جعل الاشموني ما واقعة على ضمير والهاء في أشبهه عائدة لهاء سلنيه أي وكل ضمير أشبه هاء سلنيه فيما سيأتي سواء كان عامله فعلا كما مثله أو اسما كالدرهم أنا معطيكه ومعطيك اياه (قوله ليس خبرا صادق بكون العامل ليس ناسخا أصلا كسأل أو ناسخا لاحد الضميرين فقط كاذيركم الله في منامك قليلا الآية فان أرى الحلمية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبرا في الاصل فالآية من باب سلنيه لا خلتنيه لان النسخ المعتبر في خلتنيه للضميرين معا فتعبير الشارح أولى من التعبير بكون العامل ليس ناسخا (قوله وهما ضميران) أي أولهما أعرف كما يفيده المثال فلو قدم غيره أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتي في المتن وخرج بكونهما مفعولين ما اذا رفع أولهما فيجب الوصل مع الفعل ولو قدم غير الاعرف كضربتك وضربونا لان الفصل انما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفقود هنا اذ المرفوع كجزء الفعل ويجوز الامران مع الاسم سواء كان الاول مرفوعا مجرورا كعجبت من ضربيك وضربي اياك اذ الياء فاعل المصدر مجرور بالاضافة ومرفوعا فقط ولا يكون الا مستترا كأنا الضاربك والضارب اياك بناء على أن الكاف مفعول لا مضاف اليه والا تعين الوصل لان المجرور لا يكون الا متصلا اه صبان وكذا يجب الوصل في أناضاربه بلا أل لتعين الاضافة فيه فان نون الوصل تعين الفصل كضارب اياه فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدي الى مفعولين خاص بالفعل لانه اقتصر عليه دون الاسم * بقي أن موضوع المسألة الضميران فلو أبدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيته زيدا فالظاهر تعين الوصل على الاصل والله أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته وأصرح منها قول الكافية * سلنيه صل وقد فصل * ومنه فسيكفيكهم الله أن لزموهما ان يسألكوهما اذيركهم الله كما مر هذا في الفعل أما في الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المعمولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله

* ومنعكها بشيء يستطاع * وقوله لئن كان حبك لي صادقا * لقد كان حبيك حقا يقينا

(قوله مخصوص بالشعر) يرده حديث ان الله ملككم اياهم أي الارقاء ولو شاء لملكهم اياكم والشاهد في الاولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الاعرف ولو وصل لقال ملككموهم بفتح الكاف الاولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع ما في الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر (قوله اذا كان خبر كان ضميرا الخ) سكت عن اسمها فافاد أنه لا يشترط كونه ضميرا ويدل عليه كلام ابن الناظم نحو الصديق كانه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله واخواتها) مثله في شرح الكافية وجزم أبو حيان بتعين الفصل فيها وان ليسى وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء اما فيه فيجب الفصل كجاؤا ليس اياه ولا يكون اياه كما يجب مع الا وتفارق هذه المسألة ما قبلها بان أول الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول والعامل ناسخ لهما معا (قوله فاختار المصنف الاتصال) أي لانه الاصل ولكثرته نظما ونثرا في الفصيح كحديث ان يكنه فلن تسلط عليه الخ وكقول أبي الاسود لعبده

دع الخمر يشربها الغواة فانني * رأيت أخاها مغنيا بمكانها
فان لا يكنها أو تكنه فانه * أخوها غذته أمه بلبانها

اختار غيري اختار الانفصالا

(ش) أشار في هذين البيتين الى المواضع التي يجوز ان يؤتي فيها بالضمير منفصلا مع امكان أن يؤتي به متصلا فاشار بقوله سلنيه الى ما يتعدي الى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الاصل وهما ضميران نحو الدرهم سلنيه فيجوز لك في هاء سلنيه الاتصال نحو سلنيه والانفصال نحو سلني اياه وكذلك كل فعل أشبهه نحو الدرهم أعطيتكه واعطيتك اياه وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسئلة الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب واما الانفصال مخصوص بالشعر وأشار بقوله في كنته الخ انتمي الى انه اذا كان خبر كان واخواتها ضميرا فانه يجوز اتصاله وانفصاله واختلف في المختار منهما فاختار المصنف الاتصال نحو كنته واختار سيبويه الانفصال نحو كنت اياه تقول الصديق كنته وكنت اياه وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو خلتنيه وهو كل فعل تعدى الى مفعولين

الثاني منهما خبر في الاصل وهما ضميران ومذهب سيبويه ان المختار في هذا أيضا الانفصال نحو خلتني اياه ومذهب سيبويه ارجح لانه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم قال الشاعر اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام (ص) وقدم الاخص في اتصال * وقدم ماشئت في انفصال (ش) ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فان اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر فان (٥٩) كانا متصلين وجب تقديم الاخص منهما فتقول الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه فتقدم الكاف والياء على الهاء لانهما أخص من الهاء لان الكاف للمخاطب والياء للمتكلم والهاء للغائب ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال فلا تقول أعطيتهوك ولا أعطيتهوني وأجازه قوم ومنه ما رواه ابن الاثير في غريب الحديث من قول عثمان رضى الله تعالى عنه اراهمني الباطل شيطانا فان فصلت أحدهما كنت بالخيار فان شئت قدمت الاخص فقلت الدرهم أعطيتك اياه وأعطيتنى اياه وان شئت قدمت غير الاخص فقلت اعطيته اياك وأعطيته اياى واليه أشار بقوله * وقدم ماشئت في انفصال * وهذا الذي ذكره ليس على اطلاقه بل انما يجوز تقديم غير الاخص في الانفصال عند أمن اللبس فان خيف لبس لم يجز فان قلت زيد أعطيتك اياه لم يجز تقديم الغائب فلا تقول زيد أعطيته اياك لانه لا يعلم هل زيد آخذ أو ماخوذ (ص) وفي اتحاد الرتبه الزم فصلا * وقد يبيح الغيب فيه وصلا (ش) اذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحدا في الرتبة كان يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين فانه يلزم الفصل في أحدهما فتقول اعطيتني اياه وأعطيتك اياك وأعطيته اياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطيتنيني ولا اعطيتكك ولا اعطيتهوه نعم ان كانا غائبين

ومراده باخيها نيذالزبيب ولعله ممن يقول بحله اذا لم يسكر واما الانفصال فجاء شعرا كقوله

لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير

ولم يجيء نثرا الا في الاستثناء ومر مثاله (قوله الثاني منهما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخا لهما معا (قوله وهما ضميران) أي أولهما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وسلنيه الا بالنسخ واذا كان أولهما أخص فلا بد من تغايرهما معني كما هو ظاهر ولا يحتاج لجعل الاخبار فيهما من باب شعرى شعري الا في اتحاد الرتبة كما سيأتي (قوله أرجح) أي في المسئلتين لان حق الخبر الانفصال قال الرضى وانما وصل أولهما لقربه من الفعل وان كان حق المبتدإ كذلك ووافقه في التسهيل على باب ظن لحجز الخبر عنه بمنصوب شبه الفضلة فرجع الى أصل الخبر بخلاف كنته فلم يحجزه الا ضمير رفع كجزء الفعل فاشبه هاء ضربته فرجع الى أصل الضمير من وصله بعامله (قوله اذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزباء وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطيء في قول تقوله ولذا صار هذا الشعر مثلا لمن يقدم قوله على غيره كما هو مراد الشارح (قوله وقدم الاخص) أي في المسائل الثلاث كما في الاشموني دون غيرها وضابطه ان يرفع احد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاسئلونا فيجب اتصالهما وتقديم المرفوع وان كان أنقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلا معارض بخلاف الابواب الثلاثة ونص بهذا على أن جواز الامرين مشروط بتقديم الاخص لان قوله وما أشبهه يصدق باى شبه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتهوك) أي ولا حسبتهوك ولا كانوك بل يجب الفصل لتقديم غير الاخص (قوله وأجازه قوم) كالمبرد وكثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح (قوله أراهمني الخ) الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان وشيطانا ثالث قال ابن الاثير وفيه شذوذان الوصل وترك الواو ولان حقه اراهموني كرأيتموها (قوله كنت بالخيار) من هذا مع ما قبله يعلم جواز الامرين حال تقديم الاخص (قوله لانه لا يعلم) الاولى لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معني وهو الآخذ يجب تقديمه على الماخوذ ضميرا كان أو ظاهرا فلو قدم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس وأما عدم العلم بشيء فاجمال لا لبس (قوله وفي اتحاد الرتبة الخ) قال سم أي في باب سلنيه وخلتنيه لان من قيودهما كون أحد الضميرين أخص فهذا محترزه وكذا اقتصر الاشموني في التمثيل عليهما ومقتضى ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككنتنى بضم التاء وكنتك بفتحها ويكون الاخبار فيه على حد شعري شعري كما سيأتي وربما يؤيده ان امتناع الوصل فيهما حينئذ انما هو لتوالي المثلين مع ايهام كون الثاني تاكيدا وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين واعرابهما ومنه في الغيبة حديث ان يكنه الخ لكن فيه ان مسمي الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله لما سيأتي ان كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمي واحد من خواص أفعال القلوب وأيضا مر عن الاشموني أن تقديم الاخص واجب في الابواب الثلاثة مع انه يلزمه اختلاف الرتبة الا أن يراد تقديمه عند وجوده فليتامل ويحرر (قوله وقد يبيح الغيب فيه) أي في اتحاد الرتبة (قوله لمتكلمين) أي بحسب الاصل وان كانا في ذلك

التركيب لمتكلم واحد أو مخاطب واحد اذ لا يمكن اتحاد رتبتهما في التكلم والخطاب الا حينئذ بخلاف الغيبة وفي نسخ لمتكلم أو مخاطب أو غائب وهي ظاهرة واذا اتحد مدلول الضمير بن كان الاخبار في خلتك اياك على حد شعري شعري (قوله واختلف لفظهما) أي في الافراد والتذكير أو ضدهما كمثاله ونحوهم أحسن الناس وجوها وانضرهموها سواء تباعدا لها آن كما ذكرأم تقارب نحو أعطاهو هاو أعطاهاه الا ان الفصل حينئذ أجود تخلصا من قربهما اذ ليس بينهما الا حرف واحد بخلاف مامر وانما اشترط الاختلاف لدفع توالي المثلين وايهام التأكيد وقيد بالغيبة لان اختلاف لفظ الضميرين المتحدي الرتبة اذا لم يرفع أولهما يلزمه تعدد مدلولهما وذلك لا يمكن في الخطاب أو التكلم لانهما حينئذ لشيء واحد اذ لا يقال علمتني ولا ظننتكماك (قوله واليه أشار) أي لشرط الاختلاف قال ولده وأشار اليه هنا بتنكير وصل أي يبيح الغيب فيه نوعا خاصا من الوصل ووكل تفسيره الى الموقف (قوله في الكافية) مثله في النكت وفي ابن الميت انه سهو وانما هو في الشافية وأما بيت الكافية فهو

ولا اضطرار سوغوا في ضمنت * اياهم الارض فحقق ماثبت

(قوله وربما أثبت) أي بعد قوله وفي اتحاد الرتبة (قوله وقبل يا النفس) أي المتكلم بترينة وليسي وليتني فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالتزم أو حال من يا النفس ومفهومه أنها لا تلزم مع غير الفعل بل اما تجوز براجحية أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله وليتني فشا الخ أو تمتنع وهو ماعدا ذلك وفي التوضيح انها تلزم مع اسم الفعل المتعدي أيضا كدراكني وعليكني وحكى الفراء مكانكني أي انتظرني لكن صريح الرضي جوازها فقط وكان من حقها أن تلحق بقية الاسماء لتقيها خفاء الاعراب لكن تركت لئلا تفصل بين المتضايفين وقد لحقت شذوذا اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود هل أنتم صادقوني ولو حذفت لقيل صادقي بكسر القاف وشد الياء وقوله

وليس بمعيني وفي الناس ممتع * صديق اذا أعيا علي صديق

ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم روي بلا نون و بها أي أخوف الامور التي أخافها عليكم والمفضل عليه محذوف أي أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبيسه بخلاف غيره فرب متستر بالصلاح أضر على الامة من متجاهر بالفسق (قوله لحقته نون الوقاية) أي وتدغم فيها نون الرفع في الافعال الخمسة أو تفك كتامروني وتحاجوني وقد تحذف احداهما تخفيفا والصحيح انه نون الرفع لانه عهد حذفها لغير ذلك ولانها نائبة عن الضمة التي تحذف تخفيفا وشذ حذفها مع فعل الاناث ولا فرق في الفعل بين الماضي المتصرف وغيره كذرني ويذرني وكخلاني وعداني وحاشاني اذا جعلت أفعالا كقوله

تمل الندامى ماعداني فانني * بكل الذي يهوي نديمي مولع

فان قدرت حروفا سقطت كقام القوم خلاي (قوله لانها تقي الفعل) أي الصحيح وحمل عليه نحو دعاورمى طردا للباب وقوله الكسر أي الذي يختص مثله بالاسم وهو الذي بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجر في الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أما ما لا يختص به بان لم يدخله أصلا كالذي قبل ياء المخاطبة أو يدخل فيهما كالذي للتخلص من الساكنين فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضا وقال الناظم لانها تقي لبس ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بامر المؤنث في نحو أكرمني وأكرمي وحمل الماضي والمضارع على الامر ودخلت في غير الفعل لتقي تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أي لشبهها للحروف الآتية في الجمود والقياس لزومها كسائر الافعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصا

واختلف لفظهما فقد يتصلان نحو الزيدان الدرهم أعطيتهماه واليه أشار بقوله في الكافية

مع اختلاف ما ونحو ضمنت اياهم الارض الضرورة اقتضت

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الالفية وليس منها وأشار بقوله ونحو ضمنت الى آخر البيت الى أن الاتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهاريز

وقد تقدم ذكر ذلك (ص) وقبل يا النفس مع الفعل التزم

نون وقاية وليسي قد نظم (ش) اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوما نون تسمى نون الوقاية وسميت بذلك لانها تقي الفعل من الكسر وذلك نحو أكرمني ويكرمني وأكرمني وقد جاء حذفها مع ليس شذوذا كما قال الشاعر

عددت قومي كعديد

الطيس * اذ ذهب القوم الكرام ليسى واختلف فى أفعل التعجب هل تلزمه نون الوقاية أم لا فتقول ما أفقرني الى عفو الله وما أفقري
الى عفو الله عند من لم يلتزمها فيه والصحيح انها تلزم (ص) وليتني فشا وليتي ندرا * ومع لعل اعكس وكن مخيرا
فى الباقيات واضطرارا خففا * مني وعني بعض من قد سلفا (ش) ذكر فى هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف فذكر ليت
وان نون الوقاية لا تحذف منها الا ندورا كقوله كنية جابر اذ قال ليتي * أصادفه وأفقد جل مالى

يهدده (٢) عليه رجلا ليسني أي ليلزم رجلا غيرى (قوله الطيس) بفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير واما ظرف زمان لعددت أو للمفاجأة والمعنى عددت قومي كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو ففاجاني ذهابهم سواي واسم ليس مستتر وجوبا والياء خبرها أي ليس الذاهب اياى ففيه شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء (قوله ما أفقرني) من فقر بالكسر أى افتقر لا من افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذ (قوله عند من لم يلتزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فتلزمها النون كما عند البصريين (قوله الا ندورا) ظاهره جوازه اختيارا وهو أحد قولى الناظم والثاني قصره على الضرورة (قوله كنية جابر الخ) قبله تمني مزيد زيدا فلاقى * أخا ثقة اذا اختلف العوالى
كنية الخ كان مزيد وجابر يتمنيان لقاء زيد الخيل الذى سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدا الخير لعدواة بينهما فلما لقياه طعنهما وهرب فقال ذلك والعوالى الرماح والمنية التمني (قوله والكثير ثبوتها) أي لشبهها الفعل معني وعملا بلا معارض بخلاف لعل فان عملها الجر فى بعض الاحيان وتوالى الامثال فى بعض لغاتها وهو لعن بالنون عارض شبهها فندرت معها النون وانما خيرت فى الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو توالى الامثال فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصائغ لكنه أكثر من تجريد ليت فقوله اعكس أى فى مطلق القلة (قوله القدوم) بتخفيف الدال آلة النحت وأخط أي أنحت والقبر الغلاف والابيض السيف والماجد العظيم (قوله فتقول اني وانني) فثبوتها لشبه الفعل وحذفها لتوالى الامثال لان الثقل حصل بها وقيل حذفت الاولى لسكونها والساكن أولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى محل اللام التي يلحقها التغيير وكذا الخلاف فى انا بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لانها ضمير عمدة قاله الرودانى اهصبان (قوله تلزمها) أي لتحفظ بناءها على السكون لانه الاصل بخلاف ما بني على غيره (قوله من قيس) يروي بلا صرف على ارادة القبيلة ومصروفا لارادة أبيها (قوله وفى لدني) متعلق بقل خبر لدني الثانية وفى قدني متعلق بيفى خبر الحذف ولا يضر تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا كما مر وتعليقه بالحذف يرد عليه اعمال المصدر مؤخرا ومحلى بال والثاني قليل وفى الاول خلاف وأشار بقد وأيضا الى قلة الحذف فيهما كلدني فيفى من الوفاء بمعني يأتي لا من النفى (قوله بالتخفيف) هي لنافع ولم تجعل نونها للوقاية لحقت لد بالسكون لضم الدال فى الآية ولا لد بالضم وهما لغتان فى لدن لان هذه يقال فيها لدي بلا نون كما قاله سيبويه لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر وصريح كلام سيبويه هذا ان لد بلا نون تضاف للضمير خلافا لمن منعه (قوله أي حسبى) تفسير لكل من قدني وقطني على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيبويه خلافا للكوفيين فى قولهم يجب الحذف فى التي بمعني حسب كما يجب فى اسم الفاعل الذي هي بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الظرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسمى فعل بمعنى يكفى كما فى المغني أو كفى كما استقر به الدماميني لان اسم الفعل المضارع مختلف فيه فان النون تلزمهما كالافعال كما مر عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون وقد يكسران وقد يعربان

والكثير فى لسان العرب ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى ياليتنى كنت معهم وأما لعل فذكرانها بعكس ليت فالفصيح تجريدها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون لعلى أبلغ الاسباب ويقل ثبوتها كقول الشاعر فقلت أعيراني القدوم لعلنى أخط بها قبر الابيض ماجد
ثم ذكرانك بالخيار فى الباقيات أي فى باقى أخوات ليت ولعل وهي ان وأن وكأن ولكن فتقول اني وانني وأني وأنني وكأني وكأنني ولكني ولكننى ثم ذكر أن من وعن تلزمهما نون الوقاية فتقول مني وعني بالتشديد ومنهم من يخفف النون فيقول مني وعني بالتخفيف وهو شاذ قال الشاعر
أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
(ص) وفى لدني لدني قل وفى قدني وقطني الحذف أيضا قد يفى

(ش) أشار بهذا الى أن الفصيح فى لدني اثبات النون كقوله تعالى قد بلغت من لدني عذرا ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لدني بالتخفيف والكثير فى قد وقط ثبوت النون نحو قدني وقطني ويقل الحذف نحو قدي وقطى أى حسبى وقد اجتمع الحذف والاثبات فى قوله

(٢) قوله عليه رجلا الخ فيه نيابة اسم الفعل عن المضارع واللام معه فهو شاذ لانه انما ينوب عن الفعل وحده ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الهاء التي هي حرف غيبة كالكاف فى هاك حرف خطاب والفاعل مستتر اه منه

كما في الروداني (قوله قدني من نصر الخ) تمامه * ليس الامام بالشحيح الملحد * والخبيبين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب ويروى بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله ومن على رأيه والشاهد في الثاني حذف نونه مع اضافته للياء بقرينة سابقه فاحتمال كون الكسر على لغة أو لاجل الروي والياء اشباع لا للمتكلم مرجوح ومن الحذف أيضا ما في صحيح البخاري مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط ويروي بعضها الى بعض يروي بسكون الطاء وكسرها بلا ياء وبها وقطني بالنون وقط بالتنوين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلي عليها بقهره وكبريائه وقيل ما قدمه لها لما وردانه يخلق لها خلقا اذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم

قدني من نصر الخبيبين
قدي (ص)

﴿العلم﴾

اسم يعين المسمي مطلقا
علمه كجعفر وخرنقا
وقرن وعدن ولاحق
وشدقم وهيلة وواشق

(ش) العلم هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقا أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة فالاسم جنس يشمل النكرة والمعرفة ويعين مسماه فصل أخرج النكرة وبلا قيد أخرج بقية المعارف كالمضمر فانه يعين مسماه بقيد التكلم كانا أو الخطاب كانت أو الغيبة كهو ثم مثل الشيخ باعلام الاناسي وغيرها تنبيها على ان مسميات الاعلام للعقلاء وغيرهم من المألوفات كجعفر اسم رجل وخرنق اسم امرأة من شعراء العرب وهي

﴿العلم﴾

يطلق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالاعلام وقول الخنساء

وان صخرا لتأتم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار

وعلى الراية والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتي والظاهر ان النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه فيصلح للنكرة أيضا بحسب أصله لكن خص بما سيأتي (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حد ملء عين حبيبها فان عاد الى الاسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمي وهو الظاهر فبمعنى اللام الاختصاصية ومطلقا حال من فاعل يعين أو صفة مصدر محذوف أي تعيينا مطلقا (قوله وخرنقا) بكسر المعجمة والنون علم المرأة الاتية منقول من ولد الارنب كما في قوله * لينة المس كمس الخرنق * فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا لفظه وانما منعه لحكاية أصله أو للملاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشق) فيه تلميح لقوله تعالى وثامنهم كلبهم حيث ذكر سبعة أعلام وثمنهم بالكلب (قوله يعين مسماه) أي يدل على تعينه لا انه يحصله له لان المسمي لا يكون الا معينا والمراد ما يعم التعيين الخارجي والذهني معا كغالب علم الشخص أو الذهني فقط كعلم الجنس لما سيأتي وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهنا وكعلم القبيلة الموضوع لمجموع من وجد وسيوجد فان هذا المجموع لا يوجد الا ذهنا فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي أفاده الصبان عن يس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أي بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ لان تعيين العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعة لتعيين مسماها لكن بواسطة قرينة اما معنوية كالتكلم وأخويه للضمير والتوجه والاقبال للمنادي أو لفظية كالصلة في الموصول وأل في مدخولها والظاهر أن منها الاضافة في غلام زيد أو حسية وهي الاشارة بنحو الاصبع في اسم الاشارة فتعيين المدلول انما هو بهذه القرائن لا من الوضع ولا يرد ان العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد الوضع اما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أي كرجل وشمس فانه موضوع لكل كوكب نهاري وان انحصر في الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لا من الوضع (قوله أو الغيبة) اي معرفة مرجعها بذكر أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حينئذ ذلك الشيء المتقدم بعينه وان أبهمت ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبر أن والاوضح حذف المسميات وفي نسخ العقلاء بال وهي ظاهرة (قوله من المألوفات) هذا في العلم الشخصي أما الجنسي فانما يكون غالبا لغير المألوف كالسباع والحشرات الآتية وقد يكون مألوفا كأبي المضاء للفرس وأبي الدغفاء بفتح المهملة وسكون المعجمة وبالفاء ممدودا للاحمق وهيان ابن بيان بشد الياء فيهما للانسان المجهول وهو من الاضداد لان المجهول صعب خفي لاهين بين وفي المحكم يقال ما أدري أي هي ابن بي هو أي أي الناس هو قال ابن هشام

وكانهم جعلوه لعدم الشعور به كالا يؤلف وكذا أبو الدغفاء لنفرتهم عنه أفاده المصرح (قوله أخت طرفة) بفتح المهملة والراء كما فى القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء واليها ينسب أويس القرني رضى الله تعالى عنه (قوله وعدن) بفتحتين بلد بساحل اليمن (قوله فرس) أي لمعاوية رضى الله تعالى عنه (قوله وشذقم) قيل بالذال المعجمة وقيل بالمهملة جمل للنعمان بن المنذر (قوله واسما أتي الخ) أى أتي العلم حال كونه اسما الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم فى التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفى نحو وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان فى أوله) أى علم مركب تركيب اضافة فى أوله أب الخ لانحو أبو زيد قائم مسمي به لانه تركيب اسناد أولان المركب الاضافى فيه جزء علم (قوله أب أو أم) أى أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة سم (قوله ما أشعر بمدح الخ) أى باعتبار مفهومه الاصلى فان ذلك قد يقصد تبعا قاله السيد وفى التصريح عن الابهرى ان الاسم يقصد به الذات فقط واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الاهانة اه ومقتضاه ان اشعاره مقصود فيه وضعه العلمي من جهة ان له مفهوما آخر يلاحظ تبعا ويلتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات فلا يرد ان نحو زيد اذا اشتهر بصفة كمال كان فيه اشعار بها ويبعد كونه لقبا نعم اذا سمي به شخص آخر بعد ذلك الاشتهار كان لقبا أفاده يس * واعلم ان المفهوم من كلام الاقدمين كما فى الروداني أن الاسم ما وضع للذات ابتداء كائنا ما كان ثم ما وضع بعده فان كان مصدرا بأب مثلا فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع كونه مشعرا فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفى السجاعي عن سم ان الكنية واللقب يجتمعان فى نحو أبي الفضل وتنفرد الكنية فى أبي بكر واللقب فى مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر فى اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميرا فريقية فى تكنيته بأبي القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمى ولا تكنوا بكنيتي فأجاب بأنه اسمه لا كنيته أى لانه يعتبر تأخر وضع الكنية عن الاسم لكن فيه أن ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجا عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الا ان يجعل اسما ثانيا وقيل لا فرق بين الثلاثة الا بالحيثية فقط كابي الخير من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر قول المحدثين وغيرهم فى أم كلثوم اسمها كنيتها دون ما قبله لمباينة الاسم والكنية عليهما الا أن يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب على بن الحسين بن على بن أبي طالب رضى الله عنه وأمه بنت كسري سبيت مع أختها فى فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهدا وعلما وكانوا يرغبون عن التسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كانف الناقة) لقب جعفر بن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فجاء ليا خذ قسم أمه ولم يبق الا الرأس فجرها من أنفها فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى قال الحطيئة

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوى بانف الناقة الذنبا

فصار مدحا والنسبة اليه أنفى اه تصريح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أى حملا على النعت لانه يشبهه بالاشعار بالصفة ولئلا يتوهم ارادة مسماه الاول فى نحو بطة وأنف الناقة وحمل الباقي عليه ولتأخره عن الاسم وضعا فكذا لفظا (قوله الا قليلا) أى مالم يشتهر اللقب والاجاز بكثرة لانتفاء الايهام كقوله تعالى انما المسيح عيسى ابن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بان ذا الكلب) متعلق بابلغ فى قولها

ابلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها * عني حديثا وبعض القول تكذيب

بان الخ قالته أخت عمرو فى مرثية له أولها كل امرئ بمحال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

أخت طرفة بن العبد
لامه وقرن اسم قبيلة
وعدن اسم مكان ولاحق
اسم فرس وشذقم
اسم جمل وهيلة اسم شاة
ووشق اسم كلب (ص)
واسما أتي وكنية ولقبا
وأخرن ذا ان سواه صحبا
(ش) ينقسم العلم الى ثلاثة
أقسام الى اسم وكنية
ولقب والمراد بالاسم هنا
ما ليس بكنية ولا لقب
كزيد وعمرو وبالكنية
ما كان فى أوله أب أو أم
كابي عبد الله وأم الخير
وباللقب ما أشعر بمدح
كزين العابدين أو ذم
كانف الناقة وأشار بقوله
وأخرن ذا الخ الى أن
اللقب اذا صحب الاسم
وجب تأخيره كزيد
أنف الناقة ولا يجوز تقديم
اللقب على الاسم فلا
تقول أنف الناقة زيد الا
قليلا ومنه قوله
بان ذا الكلب عمرا خيرهم
حسبا
ببطن شريان يعوي
حوله الذيب
وظاهر كلام المصنف انه
يجب تأخير اللقب اذا
صحب سواه ويدخل
تحت قوله سواه الاسم
والكنية وهو انما يجب
تأخيره مع الاسم

فاما مع الكنية فانت بالخيار بين ان تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله زين العابدين أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله ويوجد في بعض النسخ بدل قوله وأخر ذا ان سواه صحبا * وذا اجعل آخرا اذا اسما صحبا وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا فانه نص في انه انما يجب تاخير اللقب اذا صحب الاسم ومفهومه انه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم ولو قال

وأخر ذا ان سواها صحبا لما ورد عليه شئ اذ يصير التقدير وأخر اللقب اذا صحب سوى الكنية وهو الاسم فكانه قال وأخر اللقب اذا صحب الاسم والله أعلم (ص)

وان يكونا مفردين فاضف حتما والا أتبع الذي ردف (ش) اذا اجتمع الاسم واللقب فاما ان يكونا مفردين أو مركبين أو الاسم مركبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا واللقب مركبا فان كانا مفردين وجب عند البصريين الاضافة نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيد كرز ومررت بسعيد كرز وأجاز الكوفيون الاتباع فتقول سعيد كرز وسعيدا كرزا وسعيد كرز ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب وان لم يكونا مفردين بان كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو مركبا ومفردا نحو عبد الله كرز وسعيد أنف الناقة وجب الاتباع فتتبع الثاني الاول في اعرابه ويجوز القطع الى الرفع أو النصب نحو مررت بزيد أنف الناقة و نف الناقة فالرفع على اضمار مبتدا التقدير هو أنف الناقة والنصب على اضمار فعل التقدير اعني أنف الناقة فيقطع مع المرفوع الى النصب ومع المنصوب الى الرفع ومع المجرور الى النصب أو الرفع نحو هذا زيد أنف الناقة ورأيت زيدا أنف الناقة ومررت بزيد أنف الناقة وأنف الناقة (ص) ومنه منقول كفضل وأسد * وذو ارتجال كسعاد وأدد وجملة وما بمزج ركبا

وذا بمعنى صاحب وعمرا بدل منه و ببطن شريان اسم موضع خبر ان وجملة يعوى الخ حال أو عكسه وشريان بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقديمه أيضا قول أوس بن الصامت

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي * أبوه منذر ماء السماء

كان عمرو المذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما غيره فلقب مزيقياء (قوله فاما مع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تاخيره عنها أيضا لما مر في الاسم فابقي المتن على عمومه ولا ترتيب بين الاسم والكنية فمن تقديمها أقسم بالله أبو حفص عمر ومن تأخيرها قول حسان

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا لسعد أبي عمرو

ولم أر في ذلك خلافا (قوله وذا اجعل آخرا) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله لسلامته مما ورد) أجيب بان قوله وان يكونا اي اللقب وسواه مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في السوى لانها لا تكون مفردة ورده سم بان كون السوى مفردا يتحقق ببعض أفراده فقط وان كان البعض الآخر مركبا فتدبر (قوله ولو قال الخ) في شرح السيوطي أنه وجد كذلك في نسخ (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا كباب الكلمة ما قابل المركب بخلافه في باب الاعراب والمبتدا والمنادى كما لا يخفى وأما ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي (قوله فاضف) قال في التصريح الا لمانع ككون الاسم او اللقب بال كالحرث كرز وهرون الرشيد فتمنع الاضافة كما نص عليه ابن خروف اه وفيه ان أل في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل وعبد الامير فتامل * بقي ان قوله هنا فاضف حتما يقتضي اطراد الاضافة في المتحدين معنى وقوله في الاضافة * ولا يضاف اسم لما به اتحد * يقتضي منعها لتاويله وقد ذكروا هناك من جملة ما ورد ويجب تاويله اضافة الاسم الى اللقب فبين الكلامين تناف قطعا كما في الحفني * وأجاب بعضهم بان المراد هنا باضف أبق الاضافة الواردة مع تاويلها الآتي فيرجع الى ما هنا من قصره على السماع لكن ربما يفيد فحوى الكلام هنا قياسيته فتامل (قوله والا أتبع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحا و بردف التبعية لغة أي اجعل الذي جاء آخرا بدلا أو عطف بيان (قوله الاضافة) أي على تاويل الاول بالمسمي لانه المعرض للاسناد اليه والثاني بالاسم غالبا وقد يعكس اذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعيد كرز و بهذا يندفع اتحاد معني المتضايفين لاختلافه بهذا التاويل وجعل الزمخشري اضافة الاسم الى اللقب لفظية لتقدير انفكاكها كاضافة الوصف الى معموله اذا المعني على البدلية أو البيان فلا تحتاج للتاويل بخلاف المعنوية اسقاطي (قوله كرز) هو في الاصل خرج الراعي و يطلق على اللئيم والحاذق (قوله وأجاز الكوفيون) أي و بعض البصريين الاتباع أي بدلا أو بيانا وهذا هو الحق لعدم احواجه للتاويل فجوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وانما اقتصر سيبويه على الاضافة لانها خلاف الاصل فبين انها مسموعة واما الاتباع والقطع فعلي الاصل مع اعتضادهما بالسماع (قوله وجب الاتباع) اي بالنسبة لامتناع الاضافة فلا ينافي جواز القطع الآتي هذا والمختار جواز الاضافة في الصورة الثالثة كسعيد أنف الناقة كما صرح به الرضي لانه كغلام عبد الله فالاضافة في صورتي كون الاول مفردا والاتباع في صورتي كونه مركبا (قوله وجملة الخ) عطف على منقول

أي ومنه جملة ومنه ماركب الخ ومقتضاه أنهما قسيمان للمنقول مع أنه شامل لهما وللمضاف الا أن يجعل من عطف الخاص اهتماما به أو يخص المنقول المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجملة هي المركب الاسنادي بضم الكلمة الى الاخري على وجه يفيد وأما المزجي فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلا ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها في أن الاعراب على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة كبعلبك و معدي كرب والمراد بالاعراب المذكور مايشمل المحلي ليدخل نحو خمسة عشر وسيبويه على لغة بنائه وماركب من الظروف والاحوال كصباح مساء وشغر بغر بفتح الحرأين للبناء فكل ذلك من المزجي والاضافي كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها في ان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد ماركب من حرفين كانما أو حرف واسم كيازيد أو حرف وفعل كقد قام لانها تحكى كالجملة وأما المركب التوصيفي كزيد القائم فملحق بالمفرد اه (قوله ذا) أي المزجي مبتدأ و بغيرويه متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره المذكور واعرب جواب الشرط لاخبر لصلوحه لمباشرة الاداة والشرط وجوابه خبر (قوله مرتجل) من ارتجل الخطبة والشعر اذا ابتدأهما بلا تهيؤ فكانه مأخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى اه تصريح (قوله والى منقول) منه العلم بالغلبة لان غلبته كالوضع الجديد خلافا لمن جعله واسطة قاله في الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لان أصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم في نحو سعاد وقيل كلها مرتجلة (قوله مالم يسبق له استعمال) أي للفظه المخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كفقعس فان مادة الاول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته والثاني لم يستعمل هو ولا مادته قالوا ولم يجيء من ذلك غيره أفاده المصرح ولو أبدل الاستعمال بالوضع لخرج مانقل بعد وضعه فقط فانه من المنقول كما في شرح الجامع (قوله قبل العلمية) أي قبل نوعها الحاضر فخرج أسامة علما لشخص فانه منقول كما قاله الشنواني وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة غير الاولى فانه مرتجل لاتحاده (قوله وأدد) نوزع في ارتجاله بانه منقول من جمع أدة وهي المرة من الود كغرف وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كما في أقتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عند سيبويه من الود فهمزته بدل من واو وعند غيره من الاد بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية اه ولعل ارتجاله مبني على هذا (قوله كفضل) أي وزيد فانه مصدر زاد يزيد (قوله أو من جملة) أي فعلية أو اسمية كما مثله قال في التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كاطرقا لمفازة أو مستتر كقوله * نبئت أخوالي بني يزيد * بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من المبني أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كشمر بشد الميم لفرس و بذر بشد المعجمة لماء بقرب مكة أو مضارعا كيشكر لسيدنا نوح صلوات الله عليه أو أمرا كاصمت بكسر الهمزة والميم لمفازة لان سالكها يقول لصاحبه اصمت من الفزع قال الرضي وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصيرورته اسما فعومل معاملة الاسماء ولم تجعل هذه كيزيد لسماع منعها من الصرف كقوله

أشلى سلوقية باتت وبات بها * بوحش اصمت في أصلابها أود

فجر اصمت بالفتحة ولم يحك سكونه ومعني أشلى الخ أغري الصائد كلابا سلوقية في أصلابها أود اى عوج بوحش تلك المفازة بخلاف يزيد فان جره مقدر لضمة الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وحدي يا حجاج فارس شمرا * حمل على الثاني لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار

ذا ان بغيرويه تم أعربا وشاع في الاعلام ذو الاضافه كعبد شمس وأبي قحافه

(ش) ينقسم العلم الى مرتجل والى منقول فالمرتجل هو مالم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها كسعاد وأدد والمنقول ماسبق له استعمال في غير العلمية والنقل اما من صفة كحرث أو مصدر كفضل أو من اسم جنس كاسد وهذه تكون معربة أو من جملة كقام زيد وزيد قائم وحكمها أنها تحكى فتقول جاءني زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم وهذه من الاعلام المركبة ومنها أيضا ماركب تركيب مزج نحو

بعلبك ومعدي كرب وسيبويه وذكر المصنف ان المركب تركيب مزج ان ختم بغير ويه اعرب ومفهومه أنه ان ختم بويه لا يعرب بل يبني وهو كما ذكره فتقول جاءني بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك فتعربه اعراب مالا ينصرف ويجوز فيه أيضا البناء على الفتح فتقول جاءني بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلك ويجوز ايضا ان يعرب اعراب متضايفين فتقول جاءني حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت وتقول فيما ختم بويه (٦٦) جاءني سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه فتبنيه على الكسر وأجاز بعضهم اعرابه اعراب مالا ينصرف نحو جاءني سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه ومنها ماركب تركيب اضافة كعبد شمس وابي قحافة وهو معرب فتقول جاءني عبد شمس وابو قحافة ورايت عبد شمس وابا قحافة ومررت بعبد شمس وابي قحافة ونبه بالمثالين على ان الجزء الاول يكون معربا بالحركات كعبد وبالحروف كابي وان الجزء الثاني يكون منصرفا كشمس وغير منصرف كقحافة (ص)

ووضعوا البعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب ومثله برة للمبره كذا فجار علم للفجره

(ش) العلم على قسمين علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص له حكمان معنوى وهو ان يراد به واحد بعينه كزيد وأحمد ولفظى وهو صحة مجيء الحال متاخرة عنه نحو جاءني زيد ضاحكا ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية نحو هذا احمد ومنع دخول الالف واللام عليه فلا تقول جاء العمر وعلم الجنس كعلم الشخص فى حكمه اللفظى فتقول هذا اسامة بتشخصه مقبلا فتمنعه من الصرف وتاتي الحال بعده ولا تدخل عليه الالف واللام فلا تقول هذا الاسامة وحكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكرة من جهة انه لا يخص واحدا بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة وعلم الجنس

اليه الا بدليل كضم يزيد المار (قوله بعلبك) بعل اسم صنم وبك رجل يعبده فمزجا وجعلا علما للبلدة (قوله ومعدي كرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعي قاله المصرح هنا وقال فى باب النداء معنى معدي كرب عداه الكرب أي تجاوزه اهوقضيته انه اسم مفعول اعل اعلال مرضى فلا شذوذ لأنه مفعل فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ولا يضر تخفيف يائه وان كان القياس شدها كمرضى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل (قوله اعراب مالا ينصرف) أي على الجزء الثاني أما الاول فيلزم الفتح أو السكون وكذا نحو سيبويه اذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيها بخمسة عشر بجامع المزج فى كل لان موجب البناء انما وجد فى الثاني وهو تضمنه معنى العطف كما مر واذا سمي بالمركب العددي حكى بناؤه على الاشهر كما سيذكره المصنف فى بابه فمراده بالمزجى هنا غير العددى (قوله اعراب متضايفين) أي فيخفض العجز أبدا وتجري على الصدر وجوه الاعراب الا أن الفتحة كغيرها لا تظهر فى نحو معدي كرب وان كانت تظهر على الياء فى غيرها لثقله بالتركيب (قوله فتبنيه على الكسر) أي تغليبا لجزئه الثاني لانه اسم صوت مبني لعدم تأثره بالعوامل وكسر على أصل التخلص (قوله أبو قحافة) اسمه عثمان والد الصديق صحابي مثله رضى الله تعالى عنهما ولا يعرف اربعة متناسلون كلهم صحابة الا ابو قحافة وابنه ابو بكر وبنته اسماء وابنها عبد الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله ووضعوا) اى العرب لكونه ظهر على ألسنتهم والا فالواضع هو الله تعالى وفيه اشارة الى ان علم الجنس سماعي (قوله كعلم الاشخاص) صفة لعلم لا حال منه لتنكيره ولفظا تمييز لمعنى الكاف أي مثله من جهة اللفظ أو نصب بنزع الخافض (قوله وهو عم) فعل ماض لا أفعل تفضيل حذفت همزته للضرورة لاقتضائه العموم فى علم الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التحتية كنية العقرب واسمها شبوة ومما جرب للدغتها وضع خنفساء مشقوقة عليها أو دهنها بما فى جوف العقرب (قوله ثعالة) بالتنوين للوزن وكنيته أبو الحصين (قوله برة) بفتح الموحدة غير مصروف للعلمية والتانيث والمبرة بفتحتين البر (قوله فجار) مبتدأ مبني على الكسر كحذام وعلم خبره وكذا حال والفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور والتاء لتانيث الحقيقة لا للوحدة (قوله وتاتي الحال بعده) قيد بالبعدية لان تقديمها يسوغ مجيئها من النكرة وكذا يبتدأ به بلا مسوغ (قوله كحكم النكرة) أي فهو نكرة معنى كما هو ظاهر المتن ونص عليه المصنف فى شرح التسهيل لكن تعقبه المرادي بان تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق فى المعنى والا لزم التحكم والتحقيق فى بيانه كما أشار له سيبويه ان علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها فى الذهن بمعنى انه جزء من الموضوع له أو شرط قيل هو الصحيح واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلا من حضور أو غيره وان لزم الحضور الذهني أيضا لتعذر الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كالاول وان شئت فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهنا وخارجا كما قاله ابن الصائغ فالتشخص الذهني يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارجي يفرقهما وكعلم الجنس المعرف بلام الحقيقة وكعلم الشخص المعرف بلام العهد الا أن العلم يدل على التعيين بجوهره وذا اللام بقرينتها اه ملخصا من النكت وغيرها وما ذكر فى علم الشخص مبني على وجود الماهية خارجا فى ضمن الفرد فتشخص

بتشخصه أما على التحقيق من انها لا توجد فى الخارج أصلا فهو للفرد المعين خارجا وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجيا أغلبي لما مر أول الباب فتدبر وعلي ماذكر فاسم الجنس يغاير النكرة مفهوما لوضعها للفرد المنتشر أى للحقيقة باعتبار وجودها فى فرد ما وان وافقها فى الماصدق فكل من أسد ورجل ان اعتبر دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا عند الاصوليين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند الآمدى وابن الحاجب أنهما شئ واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حينئذ ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره فى المعنى اذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الافراد بلا فرق فتأمل (قوله يكون للشخص) فى نسخ للعين وهي أوضح (قوله للمعنى) منه كيسان للغدر وسبحان للتنزيه ويسار للميسرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام

﴿ اسم الاشارة ﴾

هو ما وضع لمشار اليه أى حسا بالاصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضرا محسوسا بالبصر فاستعماله فى المعقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية أو التبعية على الخلاف فى ذلك فخرج ضمير الغائب وأل لان اشارتهما ذهنية قيل والاشارة فى التعريف لغوية وفى المعرف اصطلاحية فلا دور وفيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فهي لغوية أيضا فالاحسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء المعرف فى التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر (قوله بذا) قدم المعمول للحصر بالنسبة لما ذكره هنا والا فمثلها اذاء بهمزة مكسورة وذائه بهاء بعدها كذلك وذاؤه بضمهما مع المد فى الكل ويروى بالاخيرين قوله

هذاؤه الدفتر خير دفتر * فى يد قرم ماجد مصدر

وآلك بهمزة ممدودة فلام كما فى التسهيل قال الدماميني وليست بدلا من الذال لتباعد مخرجيهما فصارت الهمزة اسمها هنا كما هي حرف فى النداء وفعل أمر من الوأي كامر فجملة اشارات المفرد خمسة (قوله لمفرد) متعلق باشر واللام بمعنى الى كقوله تعالى اني لما أنزلت الى من خير فقير ان لم يضمن معنى سائل لان الاشارة لا تتعدى باللام كما يفيده صنيع القاموس والمفرد اما حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذاك الفريق ونحو عوان بين ذلك أي المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل فى الجمع كقول لبيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

(قوله مذكر) أى ولو تنزيلا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي وقيل ذكره مراعاة للخبر أولان لغة ابراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث (قوله بذى) متعلق باقتصر لتضمينه معنى خصص والحصر اضافى أيضا لما سيأتي (قوله من نفس الكلمة) أى وهو ثلاثي الوضع لا كالموصولة خلافا للسيرافى لغلبة أحكام الثلاثي عليه كالوصفية والتصغير وأصله ذي غير منون للبناء حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لانها محركة وقيل حذفت العين لانها ساكنة وردبان الحذف بالاواخر أليق وحكاية سيبويه امالة ألفه تعين أن أصلها ياء اذ لا سبب لها سواه وان كان باب طويت أكثر من باب حييت (قوله زائدة) أى فهو أحادى الوضع لان الالف والياء فى ذان وذين للتثنية وردبان ألفه حذفت للساكنين ولذا شددت النون عوضا عنها على أن التحقيق أنهما ليسا مثنيين حقيقة كما سيأتي (قوله بذى الخ) جملة ماذكره لها عشرة خمسة بالذال وخمسة بالتاء وأفاد الرودانى ان أصل الجميع ذا قلبت الفاء ياء والذال تاء فى ذى وتي ثم الياء هاء فى ذه وته وقس الباقي (قوله وذات) بالضم هي أغربها والاسم ذو التاء للتأنيث (قوله للمثنى) أي صورة المرتفع محلا لان التحقيق

يكون للشخص كما تقدم ويكون للمعني كما مثل بقوله برة للمبرة وفجار للفجرة (ص)

﴿ اسم الاشارة ﴾

بذا لمفرد مذكر أشر
بذى وذه تي تا على الانثى اقتصر

(ش) يشار الى المفرد المذكر بذا ومذهب البصريين ان الالف من نفس الكلمة ومذهب الكوفيين انها زائدة ويشار الى المؤنثة بذى وذه بسكون الهاء وتي وتا وذه بكسر الهاء باختلاس وباشباع وته بسكون الهاء وكسرها باختلاس واشباع وذات (ص) وذان تان للمثنى المرتفع

وضعهما كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث لامثنيان اذلا يثنى المبنى كما مر والظاهر بناؤهما على الالف والياء مراعاة لصورة التثنية كيار جلان ولا رجلين (قوله وفى سواه) أي وفى حال ارادة سوى المرتفع وأما ان هذان لساحران فقد مر تأويله (قوله للمثنى المذكر) اى ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذانك برهانان كما فى المغنى (قوله مطلقا) اى مذكرا عاقلا أولا وهو حال من جمع مع تنكيره لورود الحال من النكرة قليلا (قوله والمد أولى) جرى على عرف اللغويين والقراء ان المد والقصر لا يخص الاسم المعرب وتنوين الممدود لغة وجعله المصنف كنون ضيفن كثر به اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع الهمزة أوله وابدالها هاء مضمومة وكذا مفتوحة تليها واو ساكنة كما فى التسهيل وشرحه وتكتب ألف المقصورة ياء وكذا الممدودة فى أولئك ويفرق بينهما وبين الى الجارة بواو بين الهمزة واللام وبهذين مع اشارات المفرد والمفردة وذين وتين تكمل أدوات الاشارة تسعة عشر وبلغات أولاء الممدودة أربعة وعشرين وهي بالنظر للمشار اليه ستة أقسام فقط باعتبار الافراد والتذكير وضدهما (قوله انطقا) ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنعة وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه على مامر فى قوله * والامر ان لم يك للنون محل * الخ فلا تغفل وهابالقصر مفعول قدمت وتكتب مفصولة منه لان المقصود اللفظ الموضوع لتنبيه المخاطب المركب من الهاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه لكنه ينكر ويضاف للتنبيه ليتضح المراد به من اضافة الدال للمدلول ولا يقال هاء التنبيه بالمد لئلا يقتضى أن الدال عليه هوهاء بالمد ان قصد لفظها أو مسماها وهو هاالمفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع ان العامل مسماها وهو ب فتدبر (قوله وغيرهم) منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا (قوله ذم المنازل) بفتح الميم للخفة وكسرها على أصل التخلص وضمها اتباعا للذال وهى على هذا الترتيب فى الحسن على مايظهر والمراد بالعيش المعيشة اه صبان وفى الاسقاطي الراجح الكسر لانه الواجب لوفك الادغام (قوله أتي بالكاف وحدها) لكنها لا تدخل فى اشارات المؤنث الامع تي وتا وكذا ذى بخلف بخلاف غيرها كما نقل عن الهمع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذاؤه بالضم والكسر من اشارات المذكر (قوله أوالكاف واللام) لكن لا تدخل اللام فى المثنى ولا أولاء الممدود بل فى المفرد مطلقا وأولى المقصور والظاهر منعها أيضا فيما لا تدخله الكاف من اشارات المفردة والمفرد وتميم لا يدخلونها أصلا وأصل هذه اللام السكون لكنها تكسر للتخلص فى نحو ذلك وتالك وتيلك ولئلا يتوهم أنها لام الجر مع الضمير وقد يبقى سكونها ويحذف ماقبلها من ياء أو ألف كتلك بكسر التاء وفتحها (قوله حرف خطاب) اى لا ضمير ولا اسم اضيف اسم الاشارة اليها اذ لا يتصل الضمير الا بعامله ولو أضيف لحذفت النون من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الاشارة الحسية وتتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب على الافصح كالكاف الاسمية وقد تفرد اما مفتوحة فى الاحوال كلها أو مفتوحة فى المذكر ومكسورة فى المؤنث جمعا أوغيره ففيها ثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل فى نحو هاك ها كما وللضمير فى اياك اياكما الخ ولا أرأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو أرأيتك هذا الذى كرمت علي فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم افراده استغناء بتصرف الكاف وليست هي الفاعل والتاء حرف خلافا للفراء لانها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر بهذا التركيب الا عن حالة عجيبة فلا بد بعده من استفهام يبينها اما ظاهر كارأيت زيدا اما صنع أو مقدر كالآية أى لم كرمته وقوله لئن أخرتن كلام آخر والمنصوب بعده اما بنزع الخافض أى أخبرني عن زيد وعن الذى لان هذا من مورد السماع اومفعول به على حذف مضاف اي أخبرني خبر زيد كما اختاره الدماميني وقد يحذف نحو أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام

وفى سواه ذين تين اذ كر تطع بتان فى الرفع وتين فى الجر والنصب (ص) وباولى أشر لجمع مطلقا والمد أولى ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام أومعه واللام ان قدمت ها ممتنعه

(ش) يشار الى الجمع مؤنثا كان أو مذكرا باولى ولهذا قال المصنف أشر لجمع مطلقا ومقتضى هذا انه يشار به الى العقلاء وغيرهم وهو كذلك لكن الاكثر استعمالها فى العاقل ومن ورودها فى غيره قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الايام

وفيها لغتان المد وهي لغة أهل الحجاز وهى الواردة فى القرآن العزيز والقصر وهي لغة تميم وأشار بقوله ولدي البعد انطقا بالكاف الى آخر البيت الى ان المشار اليه له رتبتان القرب والبعد فجميع ماتقدم يشار به الى القريب فاذا أريد الاشارة الى البعيد اتي بالكاف وحدها فتقول ذاك والكاف واللام نحو ذلك وهذه الكاف حرف خطاب فلا موضع لها من الاعراب وهذا لا خلاف فيه

لانها مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضى بناء على أن أصله بمعنى أأبصرت أو أعرفت فيطلب مفعولا واحدا مع أنه انسلخ عن معنى الرؤية أصلا الى طلب الاخبار (قوله فان تقدم حرف التنبيه أتيت بالكاف) لكن يقل جمعهما حتى فى المثنى والجمع كما اختاره أبو حيان وان منعه المصنف فيهما كقوله

ياما اميلح غزلانا شدن لنا * من هؤليائكن الضال والسمر

وهو تصغير هؤلاء الا أن يحكم المصنف بشذوذ ذلك وتمتنع الكاف ان فصل بينها التنبيه واسم الاشارة لان جمعهما بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كما فى التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها أنا ذا وهو كثير وقد تعادها توكيدا نحوها أنتم هؤلاء أو بغيره وهو قليل كقوله

هاان ذى عذرة الا تمكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

والعذرة بالكسر المعذرة والاخبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام فى حاشية التسهيل وان وقع فى ديباجة المغني حيث قال وها أنا بائح بما أسررته (قوله بنى غبراء) هي الارض بنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو فى ينكرونني للفصل بالمفعول والطراف وبكسر المهملة البيت من الادم واراد باهله الاغنياء والبيت لطرفة بن العبد فى معلقته (قوله فلا تقول هذلك) أى كراهة كثرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضعفه أن اللام تمتنع فى المثنى وأولاء الممدودة فبماذا يدل على البعد حينئذ وتشديد النون والمدلا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضا مع أن لغة تميم تركها مطلقا * واعلم أن المشار اليه اما مفرد أو مثنى أو جمع مذكر أو مؤنث فتلك ستة تضرب فى ستة المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة فى المراتب الثلاثة بمائة وثمانية يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه فيها لا يتعدد لفظها باعتبار المخاطب لعدم لحوقها الكاف وهي ثابتة بانفسها مع كل مخاطب فتقول كيف هذا الرجل وذى المرأة مثلا يا رجل ويا رجلان الخ ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهي جمع الكاف واللام فى ستة المخاطب مع مثنى المشار اليه مذكرا ومؤنثا نحو ذانك لكما تان لك تان لكما الخ تبقى صورا لجواز ستة وستين وهي رتبة التوسط بتمامها وستة من القرب وأربعة وعشرون فى البعد وهذا العدد باعتبار المعني والا فيشار للجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد وخطاب المثنى مذكرا أو مؤنثا كذلك فباعتبار اللفظ تضرب خمسة فى خمسة بخمسة وعشرين فى الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون ويمتنع عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة لكل مشار اليه تكاثرت الصور وهذا الا يضاح يغنيك عن الجدول (قوله داني المكان) أي المكان الداني أو الداني منه فهى خاصة بالمكان لكن فى التسهيل ان هنالك وهنالك وهنا لتشديد قد يشار بها للزمان نحو هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت أى فى يوم نحشرهم وقوله

واذا الامور تشابهت وتعاظمت * فهناك يعترفون أين المفزع أى فى وقت

تشابه الامور وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أى ولات فى هذا الوقت حنين فلات مهملة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدا وهو حنت المؤول بحنين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير ولات الوقت وقت حنين لان هنا لا تخرج عن الظرفية ولات لا تعمل فى معرفة واعلم أن المكان والزمان لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الادوات فهى فى محل نصب على الظرفية اما من غير تلك الحيثية فلا يشار بها بل بغيرها نحو هذا مكان طيب وذاك زمان الربيع (قوله وبه الكاف صلا) أي مفتوحة مفردة دائما سم (قوله أو بثم) بفتح المثلثة وشد الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة كربت وهاء السكت وقفا وقد يجري الوصل مجراه لا الكاف ولاها التنبيه وهي هنا ملازمان للظرفية أو شبهها وهو الجر بمن أو الى كما فى

فان تقدم حرف التنبيه الذي هو ها على اسم الاشارة أتيت بالكاف وحدها فتقول هذاك وعليه قول طرفة

رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطراف الممدد

ولا يجوز الاتيان بالكاف واللام فلا تقول هذلك وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار اليه الا رتبتان قربي وبعدي كما قررناه والجمهور على أن له ثلاث مراتب قربي ووسطى وبعدى فيشار الى من فى القربي بما ليس فيه كاف ولا لام وكذا وذي والى من فى الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك والى من فى البعدي بما فيه كاف ولام نحو ذلك (ص)

وبهنا أو ههنا أشر الى داني المكان وبه الكاف صلا

فى البعد أو بثم

أين لا خصوص من كما قاله الدماميني ولذا غلط من زعم أن ثم مفعول رأيت في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت بل الصواب ان الفعل اما منزل منزلة اللازم أي واذا وقعت رؤيتك ثم أي في ذلك المكان أو حذف مفعوله أي واذا رأيت الموعود به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه اذا نطق (قوله أوهنا) بالفتح والتشديد والاخيرة بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزيادة تاء ساكنة على هنا المفتوحة المشددة وحذفت ألفها للساكنين وقد تكسر هاؤها اه تصريح والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿الموصول﴾

هو اسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة (قوله موصول الاسماء) مبتدأ أول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الاول والاثني مبتدأ خبره التي أي ومؤنثه أي الذي هو التي فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه أو التي مبتدأ ثان حذف خبره والجملة خبر الاثني أي الاثني لها التي (قوله لا تثبت) بضم أوله مجزوم بلا الناهية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن الياء أي لا تثبتها أنت وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو الياء مفعوله مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط لجواز أن اذا المجرد الظرفية (قوله بل ما تليه) أي الحرف الذي تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وهذا تصريح بما علم فلفظ بل انتقال لا اضراب وكون ما مفعولا لمحذوف يفسره أوله من باب الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبره أول كما ستعرفه (قوله ان تشدد) اما بضم التاء مع كسر الدال مبنيا للفاعل أو مع فتحها للمفعول من أشد الرباعي أو بفتح التاء مع ضم الدال مبنيا للفاعل أو بعكسه للمفعول من شده يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره الجملة الشرطية والرابط على بنائه للفاعل محذوف أي تشددها وللمفعول مستتر فيه ﴿فائدة﴾ قال الفراء كل مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعففت أعف ولا يضم الا سماعا او متعديا ضم كردد ت اردو مددت امد الا ثلاثة أحرف من المتعدي كسرت ايضا ندورا وهي شده يشده و يشده وعله اذا سقاه ثانيا يعله و يعله ونم الحديث ينمه و ينمه فان جاء مثل هذا مما لم نسمعه فهو قليل والضم اصله وجاء منه حرف واحد بالكسر فقط شذوذا وهو حبه يحبه اه صحاح (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى الحصر على حد شيء جاء بك اي ما قصد بذلك التشديد الا التعويض عن ياء المفرد خلافا لمن جعله لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب والمبني وان حصل اصل الفرق بحذف الياء (قوله الى اسمي) هو كما في التسهيل ما افتقر ابدا الى جملة ولو تأويلا كالظرف والوصف والى عائد من ضمير او خلفه كما سيأتي فخرج بابدا النكرة الموصوفة بجملة فانما تفتقر اليها حال وصفها بها لا ابدا و بالعائد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر ولم يحتج لعائد (قوله وهي خمسة) نظمها السندوبي فقال

وهاك حروفا بالمصادر اولت * وذكري لها خمسا اصح كما رووا

وهاهي ان بالفتح ان مشددا * وزيد عليها كي فخذها وما ولو

وزيد عليها الذي في بعض احواله نحو وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم قالوا وال فيه زائدة دخلت على الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته وحذف عائده وموصوفه اي كالخوض الذي خاضوه او اصله الذين حذفت نونه على لغة او المراد كالفريق الذي خاضوا فجمع العائد نظرا للمعنى (قوله ماضيا الخ) لكن لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر في معناه شيئا بخلاف إن الشرطية لما قلبته الى الاستقبال ناسب عملها في محله فالموصولة بالماضي وكذا بالامر هي الناصبة للمضارع عند الجمهور لا غيرها وان كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره لانها ام الباب فتوسع فيها ووصلها بالماضي اتفاق و بالامر عند سيبويه بدليل دخول الجار عليها في نحو كتبت اليه بان قم اولا تقعد اذ لا يدخل الا على الاسم فتؤول بمصدر طلبي اي كتبت

(ش) يشار الى المكان القريب بهنا و يتقدمها ها التنبيه فيقال ههنا و يشار الى البعيد على رأي المصنف بهناك وهنالك وهنا بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون و بثم وهنت وعلى مذهب غيره هناك للمتوسط وما بعده للبعيد (ص)

﴿الموصول﴾

موصول الاسماء الذي الاثني التي

واليا اذا ما ثنيا لا تثبت

بل ما تليه أوله العلامه

والنون ان تشدد فلا ملامه

والنون من ذين وتين شددا

أيضا وتعويض بذاك قصدا

(ش) ينقسم الموصول الى اسمي وحرفي ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية وهي خمسة أحرف أحدها أن وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا مثل عجبت من أن قام زيد ومضارعا نحو عجبت من ان يقوم زيد وأمرا نحو أشرت اليه بان قم فان وقع بعدها فعل غير متصرف نحو قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب أجلهم فهي مخففة من الثقيلة

ومنها ان وتوصل باسمها وخبرها مثل عجبت من ان زيدا قائم ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن المخففة كالثقيلة وتوصل باسمها وخبرها لكن اسمها يكون محذوفا واسم الثقيلة يكون مذكورا ومنها كى وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكي تكرم زيدا ومنها ما وتكون ظرفية مصدرية نحو لا أصحبك ما دمت منطلقا أى مدة دوامك منطلقا وغير ظرفية نحو عجبت مما ضربت زيدا وتوصل بالماضى كما مثل والمضارع نحو لا أصحبك ما يقوم زيد وعجبت مما تضرب زيدا ومنه بما نسوا يوم الحساب وبالجملة الاسمية نحو عجبت مما زيد قائم ولا أصحبك ما زيد قائم وهو قليل وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضى أو بالمضارع المنفى بلم نحو لا أصحبك ما لم تضرب زيدا ويقل وصلها أعني المصدرية الظرفية بالفعل المضارع الذي ليس بمنفى بلم نحو لا أصحبك ما يقوم زيد ومنه قوله

أطوف ما أطوف ثم آوي ... الى بيت قعيدته لكاع

ومنها لو وتوصل بالماضى نحو وددت لو قام زيد وبالمضارع نحو وددت لو يقوم زيد فقول المصنف موصول الاسماء احتراز من الموصول الحرفى وهو ان وأن وكى وما ولو وعلامته صحة وقوع المصدر موقعه نحو وددت لو تقوم أي قيامك وعجبت مما تصنع وجئت لكي أقرأ أو يعجبني انك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمى فالذى

اليه بالامر بالقيام كما قدر الزمخشرى فى قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أى بالامر بالانذار فلا يفوت معنى الطلب ورده الدماميني بأن كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أى كهذه الاية ونحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك واذ أوحيت الى الحواريين أن آمنوا بي وانطلق الملأ منهم ان امشوا أى انطلقت ألسنتهم فكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالمثال أى كتبت اليه بقم أى بهذا اللفظ زيدت ان كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا وان كان فى الواقع اسما لقصد لفظه (قوله ومنها أن) بالفتح والتشديد والمناسب للامر أن يقول ثانيها (قوله وتوصل الخ) أى وتؤول بمصدر خبرها مضافا لاسمها ان كان مشتقا وبالكون وان كان جامدا أو ظرفا كبلغنى أنك أو فى الدار أى بلغني كونك زيدا الى آخره أو يقال فى الجامد بلغني زيديتك لان ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية أفاده الاسقاطي وكذا يقال فى المخففة الا أن اسمها ضمير الشأن محذوف خبره الجملة والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل الجامد ويضاف لما يناسبه كان يقال فى الآية الاولى وعدم كون شئ للانسان الا سعيه وفى الثانية وكون أجلهم متوقع القرب فتأمل (قوله كى) أى المجرورة باللام لفظا أو تقديرا (قوله ظرفية) الاولى زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه أى كل وقت اضاءة اذ الزمن المخفوض لا يسمي ظرفا (قوله بالماضى والمضارع) أى المتصرفين ولو تصرفا ناقصا كدام ويندر وصلها بالجامد تخلا وعدا ويمتنع بالامر (قوله وبالجملة الاسمية) أى اذا لم تصدر بحرف مصدرى نحو ما ان نجما فى السماء لانها حينئذ فاعل بمحذوف هو صلة ما أى ما ثبت أن نجما الخ وقيل ان وصلتها مبتدأ حذف خبره أى ثابت (قوله أطوف) بشد الواو للتكثير ما أطوف أى مدة تطوفى ولكاع كحذام ذم للمؤنث أى لئيمة أو وسخة ويقال للمذكر لكع كعمر (قوله بالماضي والمضارع) أي المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو أنهم بادون فى الاعراب فالمشهور ان تقديره لو ثبت انهم الخ وبحث الدماميني أنه يقدر لو انهم بادون ثابت كما قدره جمع بعد لو الشرطية فى ولو انهم صبروا كما سيأتي هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمله اه والغالب انها لا تقع الا بعد مفهم التمني كود وأحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق

(قوله احترازا الخ) أي فى بادئ الرأى والا فالحرفى لم يدخل أصلا لان الكلام فى المعارف فذكر الاسماء لبيان الواقع (قوله فالذى) يكتب هو وجمعه والتى بلام واحدة لكثرة استعمالها واللذين واللتين مثني بلامين على الاصل فى كل ما أوله لام حلى بال وللفرق بينه وبين الجمع نصبا وجرا وحمل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق المثنى فاستحق الاصل وأل فى الجميع زائدة لا معرفة لان تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف نون الجمع وخرج عليها كالذى خاضوا فى قول ونون المثني لبنى الحرث كقوله

أبنى كليب ان عمى اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

وقوله هما اللتان ولدت تميم * لقيل فخر لهم صميم

*والحاصل ان الذين الجمع اما بالنون مع أل أو حذفها أو بحذف النون مع أل والرابعة رفعه بالواو والمثني اما بتخفيف النون مع أل وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع أل ففيه أربع أيضا وأما الذي والتي فتحذف ياؤهما مع أل مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع أل وبدونها وتشد مكسورة ومضمومة مع أل

للمفرد المذكر والتى للمفردة المؤنثة فاذا ثنيت اسقطت الياء وأتيت مكانها بالالف فى حالة الرفع نحو اللذان واللتان وبالياء فى حالتى النصب والجر فتقول اللذين واللتين وان شئت شددت النون عوضا عن الياء المحذوفة فتقول اللذان واللتان وقد قرىء واللذان يأتيانها منكم ويجوز التشديد أيضا مع الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول اللذين واللتين وقد قرىء ربنا أرنا اللذين بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضا فى تثنية ذا وتا اسمى الاشارة فتقول ذان وتان وكذلك مع الياء فتقول ذين وتين وهذا مذهب الكوفيين والمقصود بالتشديد ان يكون عوضا عن الالف المحذوفة كما تقدم فى الذى والتى (ص) جمع الذي الأولى الذين مطلقا و بعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللاء التى قد جمعا واللاء كالذين نزرا وقعا (ش) يقال فى جمع المذكر الاولى مطلقا عاقلا كان أو غيره نحو جاءني الاولى فعلوا وقد تستعمل فى جمع المؤنث وقد اجتمع الامران فى قوله

وتبلى الالى يستلئمون على الالى
تراهن يوم الروع كالحدإ القبل

فقال يستلئمون ثم قال تراهن ويقال للمذكر العاقل فى الجمع الذين مطلقا أى رفعا ونصبا وجرا فتقول جاءني الذين أكرموا زيدا ورأيت الذين أكرموه ومررت بالذين أكرموه

وبعض العرب يقول اللذون فى الرفع والذين فى النصب والجر وهم بنو هذيل ومنه قوله

ففيهما ست لغات (قوله للمفرد) أي حقيقه أو حكما كالفريق (قوله أسقطت الياء) أى ياء المفرد لسكونها مع العلامة ولم يقل اللذيان بتحريك ياء المفرد لسكونها مع العلامة كالشجيان لانها لاحظ لها فى الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك انها تثنية حقيقة فلا يشترط فيها اعراب المفرد كما قيل به والاصح اشتراطه وانهما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى لا تثنية حقيقة وحينئذ فالظاهر بناؤهما كالمفرد لان التثنية التى هي من خواص الاسماء لم توجد حتى تعارض شبههما الافتقاري وانما اختلفا مع العامل نظر الصورة التثنية فبنيا على ما يشاكل اعرابها من ألف أو ياء ومثلهما اذان وتان وكذا يقال فى اللذون على رفعه بالواو وفتدبر (قوله عوضا عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لرجوع يائه قاله سم ولم يعوضوا فى يدين ودمين لان الحذف فيهما قبل التثنية لاجلها (قوله وقد قرىء واللذان) هي لابن كثير وكذا أرنا اللذين ويسكن راء أرنا (قوله جمع الذى) مبتدا خبره الأولى والذين بحذف العاطف ومطلقا حال من الذين اى بالياء فى الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوى وهو مطلق التعدد لانهما اسما جمع لا جمعان لان شرط الجمع اعراب المفرد كالتثنية ولان الالى لا واحد له من لفظه والذين أخص من المفرد لاختصاصه بالعقلاء فلم يجر على سنن الجموع كذا قيل وفيه أن عموم الذي للعقلاء وغيرهم بدلى فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل ليعمهم شمولا كجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائمين لخصوص العقلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه اسم جمع ايضا كما مر فى عالم وعالمين فالاسلم التعليل الاول وان احتمل عليه أنه جمع لم يستوف الشروط فيكون فى كلام المصنف تغليب فتامل ويكتب الأولى بلا واو للزومه أل فلا يشتبه بالى الجارة كما فى التصريح بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلهم يرفعونه بها فى التصغير نحو اللذيون (قوله باللات) متعلق بجمع خبر عن التى والباء بمعنى على (قوله كالذين نزرا) حالان من فاعل وقع أو صفتان لمصدره أو مختلفان أي وقع اللائي فى كلامهم وقوعا نزرا حال كونه كالذين فى كونه للمذكر كما قاله الشارح أو فى أنه يستعمل بالياء والنون كقوله

ونأمن اللائين ان قدروا عفوا * وان أتربوا جادوا وان تربوا عفوا

وسمع اللاؤن رفعا كاللذون وأترب بالهمزة بمعني استغني كان ماله عدد التراب وترب ضده كانه لصق بالتراب اه صحاح (قوله عاقلا كان أو غيره) لكن يقل فى غيره كما فى التوضيح كقوله

تهيجني للوصل أيامنا الالى * مررن علينا والزمان وريق

وقصره كما ذكر أشهر من مده كقوله

أبي الله للشم الألاء كانهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها

أي أبي الله ضرر الشم بالضم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف والقين بفتح القاف الحداد (قوله وتبلى الأولى الخ) ضميره للمنون فى قوله قبله فتلك خطوب قد تملت شبابنا * قديما فتبلينا المنون وما تبلى

أى وما تبليها ويستلئمون أي يلبسون اللامة وهي الدرع حال كونهم على الخيول الالى تراهن الخ والروع بالفتح الخوف والحدا جمع حدأة كعنب وعنبة طائر معروف والقبل جمع قبلاء كحمر وحمراء من القبل كالحول فى العين وزنا ومعني فالاول للمذكر بدليل يستلئمون والثاني للمؤنث بدليل تراهن ومنه قول مجنون ليلى

محاجبها حب الالى كن قبلها * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(قوله اللذون رفعا) والصحيح أنه مبني جىء به على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء لما مر قريبا ويكتب حينئذ بلامين لمشابهة المعرب الذى تظهر فيه أل ولفوات الثقل الحاصل على اللغة الاولى بلزومه حالة واحدة والظاهر عليها أنه مبني على فتح النون لا على الياء فتأمل (قوله هذيل)

نحن الذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا و يقال فى جمع المؤنث اللات واللاء بلا ياء فتقول جاءنى اللات فعلن واللاء فعلن و يجوز اثبات الياء فتقول جاءنى اللاتى فعلن واللائى فعلن وقد ورد اللائى بمعنى الذين قال الشاعر فما آباؤنا بأمن منه *

علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
كما قد تجيء الالى بمعنى اللائي كقوله
فاما الالى يسكن سور تهامة
فكل فتاة تترك الحجل أقسما (ص)
ومن وماوأل تساوي ماذكر وهكذا ذو عند طيء شهر وكالتى أيضاً لديهم ذات وموضع اللاتي أتي ذوات (ش) أشار بقوله تساوي ماذكر الى أن من وما والالف واللام تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمثنى والمجموع فتقول جاءني من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وأعجبني ماركب وماركبت وماركبا وما ركبتا وما ركبوا وما ركبن وجاءني القائم والقائمة والقائمان والقائمتان والقائمون والقائمات وأكثر ما تستعمل فى غير العاقل وقد تستعمل فى العاقل ومنه قوله تعالى فانكحوا ماطاب لكم من النساء وقولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما يسبح الرعد بحمده ومن بالعكس فاكثر ما تستعمل فى العاقل وقد تستعمل فى غيره كقوله تعالى ومنهم من يمشى على فقلت ومثلى بالبكاء جدير

فى التوضيح أو عقيل بالتصغير فيهما (قوله صبحوا الصباحا) ظرف تأكيدى أى صبحوهم وقت الصباح والنخيل بالمعجمة مصغرا موضع بالشام والغارة اسم مصدر لاغار على العدو مفعول لاجله أو حال أى مغيرين وملحاحا بكسر الميم من ألح المطر دام واشتد (قوله ورد اللائي بمعنى الذين) أي للمذكر كما ان الالى ورد للمؤنث فيتقارضان الا أن الثاني أكثر من الاول (قوله فما آباؤنا الخ) أي ليس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم مهدا لنا باكثر امتنانا علينا من الممدوح فاوقع اللائى للمذكر بدليل مهدوا وفصل بين الموصوف وصفته باجنبي هو الخبر وتجويزه قول (قوله تساوي الخ) لما بين المختص بالمفرد وغيره من الموصول وهو الثمانية المتقدمة الذي والتى ومثناها والذين والالى واللات واللاء شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره وهو ستة من وماوأل وأي وذو وذات فكل واحد منها يساوي الثمانية فى الاستعمال (قوله وهكذا الخ) أي ذو شهر عند طيء حال كونه كهذا المذكور فى المساواة (قوله طيء) بشد الياء وهمز آخره على المشهور من الطاءة كالطاعة وهي الابعاد فى المرعى كما فى الصحاح و يقال بلا همز أيضاً كما فى شرح مسلم و يتعين الاول للوزن وقال السيوطي سمى به جدهم جلهمة لانه أول من طوى المنازل (قوله وموضع) ظرف لاتى وذوات فاعله (قوله وأكثر ما تستعمل الخ) ظاهره انها للعقلاء وغيرهم كما نقله فى التلويح عن أكثر اللغويين والقول بانها لغيرهم فقط للبعض وفى شرح الجامع عن كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعري لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا أليس قد عبد المسيح والملائكة فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أجهلك بلغة قومك مالما لا يعقل اه وهذا ان صح كان نصا فى محل الخلاف (قوله فى العاقل) الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد اذن فى وصفه تعالى بالعقل (قوله فانكحوا ماطاب الخ) وقيل انها فى ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته الملحوظات مع الذات وهي من غير العالم فلم تخرج عن أصلها قال السعد فى حواشى الكشاف التفرقة بين ما ومن انما هي عند ارادة الذات وحدها أما اذا لوحظ معها صفة نحو أكرم ماشئت من هؤلاء القائم والقاعد وما زيد أفاضل أم كريم فما كمن يحكم الوضع على ماذكره الزمخشري والسكاكى وغيرهما وان أنكره بعضهم والمعنى انكحوا الموصوفة باي صفة أردتم من البكارة والثيوبة ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلة اذ هذه فى كل موصول ولعل المعني فى المثال الثاني سبحان القادر الذى سخركن مثلا فتدبر و تستعمل فى العاقل اذا اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح لله مافى السموات ومافى الارض وفى المبهم أمره كقول من رأي شبحا من بعد انظر ماظهر لى وأما نحو قوله تعالى اني نذرت لك مافى بطنى فانما استعملت فيه مالان الحمل فى حكم الجماد مالم ينفصل لا لابهام ذكورته وانوثته كما نقله الشيخ خالد عن المصنف لان ذلك لا يخرجه عن العقلاء فتدبر (قوله وقد تستعمل فى غيره) أي اما لاقترانه به فى عموم فصل بمن الجارة نحو فمنهم من يمشى الخ فتكون من مجاز المجاورة أو لتشبيهه به نحو أسرب القطا الخ فتكون استعارة أو لاختلاطه به نحو ولله يسجد مافى السموات فتكون تغليبا وقد بيناه فى بحث التثنية (قوله بكيت الخ) قيل انهما للعباس بن الاحنف وهو مولد لا يحتج بشعره ولذا سقط فى نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجماعة والقطا جمع قطاة نوع من الطير وهويت بكسر الواو وأي أحببت والشاهد قوله هل من يعير نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب منه الاعارة فاستعمل فيه من و بعد البيتين

فجاوبنى من فوق غصن أراكة * ألا كلنا يا مستعير نعير

أربع وقوله بكيت على سرب القطا اذ مررن بي * اسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلي الى من قد هويت أطير وأما الالف واللام فتكون للعاقل وغيره نحو جاءنى القائم والمركوب

وأى قطاة لم تعرك جناحها * تعيش بذل والجناح كسير

﴿ فائدة ﴾ تأتى من وما لمعان جمعتها بقولى

محامل من خمس فشرط تفهم * وموصولة تنكير نقص وتما
وهذي لما مع نفى كف تعجب * تغير معني مع تهوًّا علما
وزائدة تأتى كذا مصدرية * مع الظرف أولا فافهمن لتغنما

أي ياتي كل منهما شرطا واستفهاما وموصولا ونكرة موصوفة أو تامة فالموصوفة اما بمفرد كقوله

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن * لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا

ونحو مررت بما معجب لك و بمن معجب لك فنافع ومعجب بالجر صفتان أو بجملة كقوله

رب من أنضجت غيظا قلبه * قد تمنى لى موتا لم يطع

وقوله ربما تكره النفوس من الامـــر له فرجة كحل العقال

فجملة انضجت وتكره صفتان لا صلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لما وله فرجة خبرها واما جعل ما كافة وله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول تكره ومن الامر بيان له أي قد تكره النفوس حالا من الامر له فرجة الخ فيرده ان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى نحو مناظعن ومنا أقام وفينا سلم وفينا هلك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحجاج قارئا يقرأ الامن اغترف غرفة بالفتح فانكرها وتوعده بالقتل ان لم يأته بشاهد على وقوع فعلة فى الكلام فخرج الرجل هائما يطلب شاهدا فبعد أيام سمع رجلا ينشد لامية بن أبي الصلت

صبر النفس عند كل ملم * ان فى الصبر حيلة المحتال
لا تضق بالامور ذرعا فقد يكـــشف غماؤها بغير احتيال

ربما تكره وسمع عقب ذلك نعى الحجاج فقال ما أدري انا بايهما أكثر سرورا أو النكرة التامة لا تحتاج لوصف كما التعجبية عند البصريين ونحو غسلته غسلا نعما وقوله * فنعم من هو فى سر واعلان * أي نعم شيأ و نعم شخصا فما ومن تميز لفاعل نعم المستتر ولفظ هو مخصوص بالمدح وفى سر حال أي نعم من أي شخصا هو الممدوح حال كونه فى سرائح كما قدره الفارسى وتزيد ما عن من بكونها تعجبية وزائدة ونافية وكافة نحو انما الهكم الله ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كربما ودهيأت رب للفعل ومغيرة كلوما ضربت غيرت لو من الشرط الى التحضيض و بقي الابهامية نحو أعط شيأ ما ولا مر ما جدع قصير أنفه وجعلها المصنف زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وليست هي وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة الا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أى رجل وطعمنا شاة أى شاة اه (قوله واختلف فيها) محل الخلاف حيث لا عهد والا فمعرفة اتفاقا كجاءني محسن فاكرمت المحسن قاله الرضى (قوله وهو الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كما سياتى ولعود الضمير عليها فى أفلح المتقي ربه وهو لا يعود الا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازنى لان الموصوف لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو بفى كما مر أو كان النعت صالحا للمباشرة العامل نحو أن اعمل سابغات أي دروعا سابغات وليس هذا واحدا منها وقد يقال هو من الثالث كما فى الصبان (قوله حرف موصول) قائله المازني وردبانه لم يوجد موصول حرفى الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف) قائله الاخفش ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وان الوصف معها يعمل ولو كان بمعنى المضى مع انها حينئذ من خواص الاسماء فكان ينبغى ابطالها عمله كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه الفعل وأجاب الاخفش عن هذا بالتزامه (قوله بلفظ واحد) أى مبنى على سكون الواو فى الاحوال كلها وهي مراد المتن بقوله وهكذا ذو أى تساوي ماذكر

واختلف فيها فذهب قوم الى انها اسم موصول وهو الصحيح وقيل انها حرف موصول وقيل انها حرف تعريف وليست من الموصولية فى شيء وأما من وما غير المصدرية فاسمان اتفاقا وأما ما المصدرية فالصحيح انها حرف وذهب الاخفش الى انها اسم ولغة طيىء استعمال ذو موصولة وتكون للعاقل وغيره وأشهر لغاتهم فيها انها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى ومجموعا فتقول جاءنى ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن ومنهم من يقول فى المفرد المؤنث جاءنى ذات قامت وفى جمع المؤنث جاءني ذوات قمن

وهو المشار اليه بقوله وكالتي أيضا لديهم البيت ومنهم من يثنيها ويجمعها فيقول ذواوذووفى الرفع وذوي وذوي فى النصب والجر وذواتا فى الرفع وذواتي فى الجر والنصب وذوات فى الجمع وهى مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين بن النحاس أن اعرابها كاعراب جمع المؤنث السالم والاشهر فى ذو هذه أعني الموصولة أن تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا فيقول جاءني ذو قام ورأيت ذا قام ومررت بذي قام فتكون مثل ذي بمعنى صاحب وقد روي قوله

فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

بالياء على الاعراب وبالواو على البناء وأما ذات فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصبا وجرا مثل ذوات ومنهم من يعربها اعراب مسلمات فيرفعها بالضمة وينصبها ويجرها بالكسرة (ص) ومثل ماذا بعد ما استفهام أو من اذا لم تلغ فى الكلام (ش) يعني أن ذا اختصت من بين سائر اسماء الاشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل ما فى أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى او مجموعا فتقول من ذا عندك وما ذا عندك سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بما أو من الاستفهاميتين نحو من ذا جاءك وماذا فعلت فمن اسم استفهام وهو مبتدأ وذا موصول بمعنى الذي وهو خبر من وجاءك صلة الموصول التقدير من الذي جاءك وكذلك ما مبتدأ وذا موصول بمعنى الذي وهو خبر ما وفعلت صلته والعائد محذوف تقديره ماذا فعلته أي ما الذي فعلته واحترز بقوله اذا لم تلغ فى الكلام من أن تجعل ما مع ذا أو من مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي أي شيء عندك وكذلك من ذا عندك

(قوله وهو المشار اليه بقوله وكالتي الخ) أي فهو اشارة الى لغة ثانية كما يفيده قوله أيضا وحاصلها أن ذات وذوات بضمهما للمؤنثة وجمعها وذو للباقي وهو مفرد المذكر ومثناه وجمعه وكذا مثني المؤنث كما هو ظاهر المتن والشارح لكن فى الرضى أن له ذات على هذه اللغة كمفرده فقول المتن وكالتي أى واللتين لديهم ذات (قوله ومنهم من يثنيها الخ) أى فيصرفها تصريف ذي بمعني صاحب مع اعراب جمع تصاريفها حملا عليها كذا فى الرضى ومقتضاه ان ذات تعرب بالحركات الثلاث وان يقال فى تثنيتها ذواتا وذواتي بواو بعد الذال كما فى التي بمعنى صاحبة وان ذوات تعرب كجمع المؤنث كالتي بمعني صواحبات على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلم أولا على ذو من حيث افرادها وعدمه فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث الاعراب والبناء فهذا كلام مستأنف بين به أن من يقول ذات بعضهم يبنيها وهي اللغة الثانية فى كلامه وبعضهم يعربها وهي الثالثة وليس مرتبطا بقوله ومنهم من يثنيها لئلا يخالف كلام الرضى المار ثم بين أن بناء ذو المفردة أي فى اللغة الاولى والثانية اشهر من اعرابها بالحروف وهي اللغة الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فيما مر واشهر لغاتهم الخ لان ذلك من حيث لزومها لفظا واحدا بقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والاعراب نعم كان يكفيه ان يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالفصيح الخ وبهذا التقرير يعلم أنه لا تكرار فى كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص اعرابها بلغة تصريفها وبنائها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفى بمصر سنة سبع أو ثمان وثلاثين وثلثمائة كما فى السجاعي وقوله هذا هو مامر عن الرضى فى لغة تصريفها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم فى الاسماء الستة (قوله ومنهم من يعربها اعراب مسلمات) صريحه أن هذا لذات المفردة وهو أيضا فى الهمع على أن الشارح ثقة فليس لنا أن نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساده نعم يوهم كلامه أن ذات لا تنصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكاه أبو حيان فى الارتشاف كما فى التصريح ومر عن الرضى ﴿تنبيه﴾ اذا أعرب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم الاضافة بخلاف ما بمعني صاحب نحو جاءتني ذات قامت وذوات قمن وهكذا كما فى التصريح وقياسه ثبوت النون فى تثنية ذو وذات وجمع ذو فيقال ذوان قاما وذوون قاموا وذواتان قامتا لعدم الاضافة لكنها فى جميع النسخ محذوفة ولم ار من نبه عليه فلينظر ما وجهه والله أعلم (قوله ومثل ما) خبر مقدم عن ذا وهو اما مرفوع لفظا أو مبني على الفتح فى محل رفع لان الاضافة الى المبني تجوز البناء كما سيأتي وقرىء بهما فى السبع قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون وقوله ما استفهام من اضافة الدال للمدلول فهى على معني لام الاختصاص لا بيانية ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلمه منه (قوله فى أنها تستعمل الخ) أي لا فى كونها لغير العاقل بل هي للعاقل وغيره كما صرحوا به (قوله أن تكون مسبوقة بما) أى وأن لا تكون مشارا بها نحو ماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تلغى كما فى المتن ولم يشترط الكوفيون الاول عملا بقوله

عدس ما لعباد عليك إمارة * نجوت وهذا تحملين طليق أي والذي تحمليه ورد بجعل ذا اشارية وتحملين حال اي وهذا طليق حال كونه محمولا لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان ذلك فى غير الاستفهام نعم الاولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) اي اواسما موصولا أو نكرة موصوفة كقوله

دعى ماذا علمت سأتقيه * ولكن بالمغيب خبريني

فماذا كلها اسم موصول بجملة علمت عند السيرافي ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال لان التركيب انما ثبت في أسماء الاجناس لا في الموصولات أي اتركي الذي علمته أنا وخبريني بما تغيب عني لاجتنبه وهذا أي جعلها جزء كلمة الغاء حكمي أما الحقيقي فجعل ما استفهامية وذا زائدة على رأي من يجوز زيادة الاسماء كالناظم ويظهر أثر الالغاء ين في نحو سألته عماذا فتثبت ألف ما في الالغاء الحكمي لصيرورتها جزأ من المركب وتحذف للجار في الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان (قوله فماذا مبتدأ) ويحتمل أيضا عدم الالغاء فذا موصول بالظرف خبر عن ما ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي جوابه فتقول في الالغاء ماذا صنعت أخيرا أم شرا بالنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقدم وعند عدمه بالرفع بدلا من ما لانها مبتدأ ومنه قوله

ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وكذلك يفعل في الجواب نحو ماذا ينفقون قل العفو بالرفع لابي عمرو على جعل ذا موصولا وبالنصب للباقين على الالغاء كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا قيل ويتعين الالغاء اذا وقع بعد ذا موصول نحو من ذا الذي يشفع فمن ذا مبتدأ أو من فقط وذا زائدة على ما مر والذي خبر لكن قال الدماميني بل يترجح فقط لاحتمال ان الذي تأكيد لذا أو خبر لمحذوف والجملة صلة ذا اه (قوله يلزم بعده صلة) ويجوز حذفها لدليل اما لفظي كأن يدل بصلة الموصول على صلة آخر نحو أعط الذي والتي وصلتك أو معنوي كقوله

نحن الالى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا

أي الالى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقولهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخصلة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايهاما لقصر العبارة عن تصويرشدتها اه تصريح واللتيا بفتح اللام وتضم تصغير التي وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسان

أمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء

(قوله حرفية) هذا زائد على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتمالها على الضمير (قوله أن يقع بعدها صلة) أي متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية كقوله

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا * والحق يدفع ترهات الباطل

أو الندائية كقول الفرزدق لذئب رمى اليه من زاده

تعش فان عاهدتني لا تخونني * نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

وكذا الاعتراضية كما في الهمع وسيأتي مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول لانها كالجزء المتمم له وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فمتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة أل أي وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فالظرف الثاني اما خبر ثان أو صفة للخبر المحذوف للتأكيد كعالم من العلماء أو للتأسيس على معنى ممن بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا من الزاهدين (قوله تبين معناها) أي لان تعريف الموصول انما هو بصلته الرافعة لابهامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بمضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لان وضعها على الابهام وتخصيصها بها عارض فلم تتعرف بها (قوله على ضمير) ويسمى عائدا وقد يخلفه الظاهر سماعا كقوله

* وأنت الذي في رحمة الله أطمع * (قوله ان مفردا الخ) بنصب الاول ورفع الثاني أي ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتي في باب كان (قوله مراعاة اللفظ) هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثاني ومنهم من يستمعون ويجري الوجهان في كل ما خالف لفظه

فماذا مبتدأ وعندك خبره فذا في هذين الموضعين ملغاة لانها جزء كلمة لان المجموع اسم استفهام (ص)

وكلها يلزم بعده صله على ضمير لائق مشتمله (ش) الموصولات كلها حرفية كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها ويشترط في صلة الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير يليق بالموصول ان مفردا فمفرد وان مذكرا فمذكر وان غيرهما ففيهما نحو جاءني الذي ضربته وكذلك المثنى والمجموع نحو جاءني اللذان ضربتهما والذين ضربتهم وكذلك المؤنث فتقول جاءت التي ضربتها واللتان ضربتهما واللاتي ضربتهن وقد يكون الموصول لفظه مفردا مذكرا ومعناه مثنى أو مجموعا أو غيرهما وذلك نحو من وما اذا قصد بهما غير المفرد المذكر فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فتقول أعجبني من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن علي حسب ما يعني بهما (ص)

وجملة أوشبهها الذى وصل * به كمن عندي الذي ابنه كفل (ش) صلة الموصول لا تكون الا جملة أوشبه جملة ونعني بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور وهذا فى غير صلة الالف واللام وسياتى حكمها ويشترط فى الجملة الموصول (٧٧) بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون

معناه كاسماء الشرط والاستفهام الا أل الموصولة فيراعى معناها فقط لخفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذا لم تقع خبرا ولا نعتا كجاء الضارب للواحد وغيره وتجب مراعاة المعني اذا حصل باللفظ لبس كاعط من سألتك لا من سألك أوقبح كجاء من هي حمراء ولا تقل هو لان الخبر مؤنث ويترجح اذا عضده سابق كقوله * وان من النسوان من هي روضة * كما فى التصريح أى فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لا للتأنيث كما لا قبح فى زيد علامة فتدبر (قوله وجملة الخ) خبر مقدم عن الذى أى الشيء الذى يوصل به جملة الخ وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هي (قوله الظرف والجار والمجرور) لم يجعلهما جملة باعتبار متعلقهما الفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) بقي أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه الا عند ارادة الاستغراق وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول قال فى التوضيح الا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فاوحي الى عبده ما أوحى ويلزم من عهدها خبر يتها دون العكس لان الخبر قد يجهله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محتملة للصدق والكذب فى ذاتها وان قطع باحدهما بالنظر لقائلها ومنها الجملة القسمية نحو وان منكم لمن ليبطئن وان كان القسم انشاء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجملة الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذى ان قام قمت والمراد خبرية اصالة اذ هي الا ن لا حكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كلاما فضلا عن كونها خبرا وكذا جملة الصفة والحال والخبر (قوله جاء الذي اضربه) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية ضمنا وبقي جاء الذى رحمه الله مما هو انشاء معنى فقط اذ لا فرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف المازني فى الاخير والكسائى فى الكل كما فى الاشموني فقول الشارح خلافا لهشام أي والكسائى ولا حجة لهما فى قوله

واني لراج نظرة قبل التى * لعلى وان شطت نواها أزورها

لان تقديره التى أقول فيها لعلى الخ او أن أزورها صفة دالة على خبر لعلي وهى معترضة بين الصلة والموصول ولا فى قوله

وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا * سوى أن يقولوا انني لك عاشق

لامكان ان ذا ملغاة لا موصولة وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانشاء الترجي لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبر الان نحو اني عسيت صائما دليل على أنه فعل خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أى اصالة لانها الآن انشائية اتفاقا ولذا منعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه ففيه ابهام والمقصود من الصلة التعريف (قوله فائدة) أى بان يكون متعلقه عاما أو خاصا بقرينة كان يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد فتقول بل زيد الذي فى المسجد فهذا تام كما قاله الدماميني أما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح هذا هو التحقيق فى تفسير التام والناقص وسيأتي فى الابتداء اللغو والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جملة ولا يقدر اسما خبرا لمحذوف كجاء الذي هو كائن عندك لان شرط الحذف من الصلة ان لا يصلح الباقى للوصل به كما سيأتي والظرف هنا صالح لذلك دماميني (قوله صريحة) أى خالصة الوصفية لكونها فى تاويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية (قوله وكونها) أي أل بمعرب الافعال أي موصولة به أو الضمير لصلة أل والباء بمعنى من (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أي المراد بهما التجدد لا الدوام والا كانا من الصفة المشبهة كالمؤمن والصائغ فيجري

خبرية الثاني ان تكون خالية من معني التعجب الثالث ان تكون غير مفتقرة الى كلام قبلها فاحترز بالخبرية من غيرها وهى الطلبية والانشائية فلا يجوز جاء الذى اضربه خلافا للكسائي ولا جاءني الذي ليته قائم خلافا لهشام واحترز بخالية من معنى التعجب من جملة التعجب فلا يجوز جاءني الذى ما أحسنه وان قلنا انها خبرية واحترز بغير مفتقرة الى كلام قبلها من نحو جاء الذي لكنه قائم فان هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخري نحو ماقعد زيد لكنه قائم ويشترط فى الظرف والجار والمجرور ان يكونا تامين ونعنى بالتام ان يكون فى الوصل به فائدة نحو جاء الذي عندك أو الذي فى الدار والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا والتقدير جاء الذى استقر عندك أو الذى استقر فى الدار فان لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما فلا تقول جاء الذى بك ولا جاء الذى اليوم (ص)

وصفة صريحة صلة أل

* وكونها بمعرب الافعال قل (ش) الالف واللام لا توصل الا بالصفة الصريحة قال المصنف فى بعض كتبه وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب والصفة المشبهة نحو الحسن الوجه فخرج

فيهما الخلاف وكذا أمثله المبالغة (قوله نحو القرشي) أي لانه جامد مؤول بالمشتق أي المنسوب الى كذا لا صفة صريحة وأما الافضل فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعدا عن الفعل من جهة كونهما للثبوت لا للتجدد فلا يؤولان به ويزيد الافضل بكونه لا يطرد رفعه الظاهر الا في مسئلة الكحل فلذا اتفق على ان أل فيه معرفة واختلف فيها فمن نظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالمصنف ومن نظر الى كونها للثبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تاويلها بالفعل كافعل التفضيل وخرج أيضا ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم لصاحب الملك والابطح للمكان المنبطح أي المتسع والاجرع للمكان المستوي فيه الرمل لا ينبت شيئا فأل فيه معرفة لانسلاخها عن الوصفية اذ لا تجري على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا كما قاله الشاطبي (قوله واليه أشار) أي الى الوصل بالمضارع لا مع وصفه بالشذوذ لقوله بجوازه اختيار بناء على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة أي بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلق ما وقع في الشعر وان سهل تغييره كما قاله الجمهور والشاعر هنا يمكنه بسهولة أن يقول المرضى حكومته فعدوله الى المضارع يدل على الجواز ولا يرد أنه كان يجب تأنيث المرضى فينكسر الوزن لانه على تاويل الحكومة بالحكم وفي التصريح ما يفيد أن بعض الكوفيين يجيزه بكثرة فتكون المذاهب ثلاثة واستبعده الصبان وخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلالا لكن يحسن عطفه كالمضارع على صلتها لكونها مؤولة بالفعل نحو فالمغيرات صبحا فاثرن أي فالخيول التي أغرن صبحا فاثرن به نقعا أي غبارا ونحو يعجبني الصائم ويعتكف (قوله الترضى) بادغام أل في التاء وفكها بخلاف أل الحرفية يجب ادغامها فيها لكثرة استعمالها كما نص عليه شيخ الاسلام وغيره اه سجاعي (قوله الرسول الله) أي الذين رسول الله كائن منهم ودانت أي خضعت وبنو معد هم قريش (قوله على المعه) أي الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسما بخلافه في صلة غير أل كامر وسعة بفتح السين وتكسر * واعلم ان صلة أل ان كانت وصفا فهو مع مرفوعه شبيه بالجملة كما في التوضيح وما في المطول وغيره من انه جملة فلعل المراد في معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل انما يتسلط على أل ولكن ينتقل اليه اعرابها عارية كما انتقل اعراب الاول بمعنى غير لما بعدها لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ولو كان فيهما آلهة الا الله لكن ما بعد هذين مجرور تقديرا باضافتهما اليه بخلاف ذلك فان وصلت بجملة فبحث الدماميني انه يثبت لمحلها اعراب المفرد التي هي في موضعه كالجر في البيت أي ينتقل اعراب العارية لمحلها قال فهذه جملة يثبت لها أنواع الاعراب وليست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غريب ورده الشمني بان المفرد الذي هي في موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل في معنى الجملة مع أن اعرابه ليس أصليا بل عارية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لال نفسها كباقي الموصولات لا للجملة هذا وطالما توقفت في قولهم ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فانه يقتضي انها معربة مع قيام موجب البناء بها وهو الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وان كان الى مفرد لكنه في معنى الجملة كامر فيؤثر البناء وكذا الا والا اللتان بمعنى غير قام بهما سبب البناء وهو الشبه اللفظي فيهما والوضعي في لا لكن يمكن في هذين ان اضافتهما عارضت شبه الحرف مع أن الشبه اللفظي مجوز لا موجب فاعربا على ما بعدهما لما مر بخلاف أل فان موجب بنائها لم يعارضه شيء الا أن يراد بقولهم ظهر اعرابها أي الذي حقه ان يكون لمحلها كسائر الموصولات لا للفظها فلا ينافي أنها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف أي الذي هو جزء مما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذا ما هو بصورته فتدبر والله أعلم (قوله ما لم تضف) ما مصدرية ظرفية وجملة وصدر وصلها الخ حال من ضمير تضف فتقيد الاضافة المنفية بحذف

الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسئلة فمرة قال انها موصولة ومرة منع ذلك وقد شذ وصل الالف واللام بالفعل المضارع واليه أشار بقوله

وكونها بمعرب الافعال قل ومنه قوله

ما أنت بالحكم الترضي حكومته

ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر وزعم المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يختص به بل قد يجوز في الاختيار وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية وبالظرف شذوذا فمن الاول قوله

من القوم الرسول الله منهم

لهم دانت رقاب بني معد

ومن الثاني قوله

من لا يزال شاكرا على المعه

فهو حر بعيشة ذات سعه

(ص)

أي كما وأعربت ما لم يضف

وصدر وصلها ضمير انحذف

(ش) يعني ان أيا مثل ما

فى انها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا نحو يعجبني أيهم هو قائم ثم ان أيا لها أربعة أحوال أحدها أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبنى أيهم هو قائم الثانى أن لا تضاف ولا يذكر صدر (٧٩) صلتها نحو يعجبنى أى قائم الثالث أن لا تضاف ويذكر صدر الصلة نحو يعجبنى أى هو قائم وفى هذه الاحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث نحو يعجبنى أيهم هو قائم ورأيت أيهم هو قائم ومررت بايهم هو قائم وكذلك أى قائم وأيا قائم وأى قائم وكذا أى هو قائم وأيا هو قائم وأى هو قائم الرابع أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو يعجبنى أيهم قائم وفى هذه الحالة تبنى على الضم فتقول يعجبنى أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بايهم قائم وعليه قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا وقول الشاعر اذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل وهذا مستفاد من قوله وأعربت مالم تضف الى آخر البيت أى وأعربت أى اذا لم تضف فى حالة حذف صدر الصلة فدخل فى هذه الاحوال الثلاثة السابقة وهي ما اذا أضيفت وذكر صدر الصلة أو لم تضف ولم يذكر صدر الصلة أو لم تضف وذكر صدر الصلة وخرجت الحالة الرابعة وهي ما اذا أضيفت وحذف صدر الصلة فانها لا تعرب حينئذ (ص) و بعضهم أعرب مطلقا وفى * ذا الحذف أيا غير أى يقتفى ان يستطل وصل وان لم يستطل * فالحذف نزر وأيوا أن يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل * والحذف عندهم

صدر الصلة اى مدة عدم اضافتها المقيدة بالحذف والنفى اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بنفيهما معا بان لا تضاف ولا يحذف الصدر نحو أي هو قائم و بانتفاء المقيد فقط بان لا تضاف و يحذف الصدر نحو أي قائم و بانتفاء القيد فقط بان تضاف ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهوم مها صورة ثبوت الاضافة والحذف معا نحو أيهم أشد فتبنى حينئذ ولو قال * أى كما و بنيت اذ ما تضف * الخ لكان أوضح ومحل هذه الصور اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو فرض كلامه فلو وصلت بفعل أو ظرف أعربت اجماعا كما نقل عن أبي حيان نحو أيهم قام أو عندك اذ لا حذف فى الاول والمحذوف فى الثاني ليس ضميرا بل جملة فعلية اه (قوله فى أنها تكون الخ) أى وفى الموصولية كما يعلم من المقام وتخالفها فى الاعراب وكونها للعاقل وغيره ولزومها الاضافة لفظا أو تقديرا لتعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه ففيها معرفان لكن بجهتين فلا اشكال ولا تضاف لنكرة أصلا بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوزه ابن عصفور وابن الصائغ وجعلا منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون على معنى سيعرفون المنقلب الذى ينقلبونه وجعلها الجمهور استفهامية لا موصولة وهي مفعول مطلق لينقلبون علقت يعلم عن العمل فى الجملة أي سيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب (قوله معربة) أى لان شبهها الحرف فى الافتقار عورض بما يختص بالاسم وهو اضافتها لفظا أو تقديرا فرجعت الى الاصل فى الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائما و بنيت فى الحالة الرابعة لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة لشبهه به فى الصورة فكانها لا اضافة حتي تعارض شبه الحرف ومن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم تبن فى أي قائم مع عدم الاضافة لفظا لقيام التنوين مقامها كما فى كل و بعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدا لكونه لا يشبهه ولانه لم يعهد هذا ما عللوا به وفيه أنه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة المبتدا المحذوف فى نحو أيهم قائم لاختلافهما جمعا وافرادا وان أمكن فى أيهم أشد لان أفعل التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا أن يقال حمل الاول على الثانى طردا للباب فليتأمل هذا و بنيت على حركة دفعا للساكنين أولان لها أصلا فى الاعراب وكانت ضمة جبرا لفوات اعرابها باقوى الحركات أو تشبيها بقبل و بعد فى حذف بعض ما يوضحها (قوله ورأيت أيهم الخ) جري على رأي المصنف والبصريين من صحة عمل الماضى فيها قال فى التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين اه * وسئل الكسائي فى حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني أيهم قام فقال أى كذا خلقت فصار مثلا (قوله اذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد فى أيهم حيث بنى على الضم مع اضافته وحذف صدر صلته أى على أيهم هو أفضل أى الذي هو أفضل وكذا فى الاية (قوله مطلقا) حال من المفعول المحذوف أي اعرب أيا حال كونه مطلقا عن التقييد بما مر أو المراد أعربها اعرابا مطلقا (قوله ايا) مفعول يقتفى الذى هو خبر عن غير أي غير أى من الموصولات يقتفى أيا أى يتبعها فى حذف صدر الصلة فقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا والاصح جوازه كما مر (قوله ان يستطل) السين والتاء اما للعد أى ان يعد طويلا كاستحسنت العدل عددته حسنا أو زائدتان أى ان يطل أى يطله المتكلم فهو مجهول على كل و يصح على الثاني بناؤه للفاعل أى ان يطل بفتح الياء أصله يستطل وحذف جواب الشرط ضرورة لعلمه مما قبله أى جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يختزل) أى يحذف وضميره لصدر الصلة الذى هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم الثانية أى كامل بان يكون جملة

كثير منجلي في عائد متصل ان انتصب * بفعل اووصف كمن نرجويهب (ش) يعني ان بعض العرب اعرب ايا مطلقا اي وان أضيفت وحذف صدر صلتها فتقول يعجبني أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم وقد قري ء ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب وروي فسلم على أيهم أفضل بالجر وأشار بقوله وفي ذا الحذف أيا الخ الى المواضع التي يحذف فيها العائد على الموصول وهو اما ان يكون مرفوعا أوغيره فان كان مرفوعا لم يحذف الا اذا كان مبتدا وخبره مفردنحو وهو الذي في السماء إله وأيهم أشد فلا تقول جاء اللذان قام ولا اللذان ضرب لرفع الاول بالفاعلية والثاني بالنيابة بل يقال قاما وضربا واما المبتدأ فيحذف مع أي وان لم تطل الصلة كما تقدم من قولك يعجبني أيهم قائم ونحوه ولا يحذف صدر الصلة مع غير أي الا اذا طالت الصلة نحو جاء الذي هو ضارب زيدا فيجوز حذف هو فتقول جاء الذي ضارب زيدا ومنه قوله ما أنا بالذي قائل لك سوأ التقدير بالذي هو قائل فان لم تطل الصلة فالحذف قليل واجازه الكوفيون قياسا نحو جاء الذي قائم التقدير هو قائم ومنه قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب ويقرأ بالرفع على تقدير هو أشد ومنه قوله

لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * خليل اذا ما الزاد قل قليل

أي هو خليل ومنه قوله

ما الله موليك فضل فاحمدن له * فحمده بالغ منك ما بلغا

أي هو فضل ومنه قوله

ليس من الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد

أي هو واحد ومنه قوله

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل

أي هو الاصيل وقوله

ما أنت بالسيد الذي قد ترى * يمشي الرويدى وتارات يهرول

أي هو الذي وقوله

ما أنت بالملك الذي ظفرت يداه بل * ظفرت بملك ان يديك يداه

أي هو الذي وقوله

ما أنت بالرجل

وجوبا وهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أى وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وأشار بقوله وأبوا أن يختزل * ان صلح الباقى لوصل مكمل * الى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا لان يكون صلة كما اذا وقع بعده جملة نحو جاء الذى هو أبوه منطلق أو هو ينطلق أو ظرف أو جار ومجرور تاما من نحو جاء الذى هو عندك أو هو فى الدار فانه لا يجوز فى هذه المواضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذى أبوه منطلق تعنى الذى أبوه منطلق لان الكلام يتم دونه فلا يدرى أحذف منه شىء أم لا وكذلك بقية الامثلة المذكورة ولا فرق فى ذلك بين أى وغيرها فلا تقول فى يعجبنى أيهم هو يقوم يعجبنى ايهم يقوم لانه لا يعلم الحذف ولا يختص هذا الحكم بالضمير اذا كان مبتدأ بل الضابط انه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يجز حذف العائد وذلك كما اذا كان فى الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده على الموصول نحو جاء الذى ضربته فى داره فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فلا تقول جاء الذى ضربت فى داره لانه لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الابهام فانه لم يبين انه متى صلح ما بعد الضمير لان يكون صلة لا يحذف سواء كان الضمير مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا وسواء كان الموصول أيا او غيرها بل ربما يشعر ظاهر كلامه بان الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وبغير اى من الموصولات لان كلامه فى ذلك والامر ليس كذلك بل لا يحذف مع اى ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لان يكون صلة

بمعنى لا يتعرف باضافته لما الموصولة لتوغله فى الابهام فصح كونه اسم لا ولك جعل ما نكرة موصوفة بالجملة أى لا سى رجل هو زيد أو زائدة وسى مضاف الى زيد فان كان بدله نكرة كقوله

الا رب يوم صالح لك منهما * ولا سيما يوم بدارة جلجل

فلك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تمييز السى كما تميز مثل نحو ولوجئنا بمثله مددا وما حينئذ كافة عن الاضافة وفتحة سى بناء على هذا الافرادها واعراب فى سواه لاضافتها لما أوتا ليها والبيت مروى بالاوجه الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أى لا مثل كذا موجود ولا محل للجملة وقد تخفف يأؤها وقد تحذف منها الواو اما وحدها أو مع لا كما حكاه الرضى وتعقبه الدمامينى هذا وقد يرد بمعنى خصوصا فيكون فى محل نصب مفعولا مطلقا لا خص محذوفا وحينئذ يؤ ، بعده بالحال كاحب زيدا ولا سيما راكبا أو وهو راكب فهى حال من مفعول أخص المحذوف أى أخصه بزيادة المحبة خصوصا فى حال ركوبه وكذا بالجملة الشرطية نحو ولا سيما ان ركب أى أخصه بذلك فقول المصنفين لا سيما والامر كذا تركيب عربى أفاده الدمامينى وغيره (قوله وجوبا) أى لجريانه مجرى المثل وليكون ما بعد لا سيما مفردا صورة لانها كالاستثنائية فى مخالفة ما بعدها لما قبلها وهى لا يقع بعدها جملة ولذا جرت عادتهم بذكرها فى الاستثناء وان لم تكن من أدواته لان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لا خارج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقيس) أى فهو مستثنى من شرط الطول للامر فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار (قوله جملة) هذا محترز قوله وخبره مفرد متى كان خبر العائد جملة أو ظرفا فلا بد من اشتماله على ما يربطه بالمبتدا وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعا فهو أبدا صالح للوصل به والكاف فى قوله كما اذا وقع استقصائية فتأمل (قوله فلا يدرى الخ) فيه ان هذا الجمال لا يعاب مع ان الحاصل اللبس فلو قال لتبادر عدم الحذف لاستقام هذا اذ الوحظ المحذوف فان جعل الباقى صلة مستقلة جاز فى كل ما ذكره (قوله بل ربما يشعر الخ) أى لانقضاء الكلام على أى وهو الآن فى غيرها ولرجوع ضمير يختزل لقوله وصدر وصلها وهو لا يكون الا مرفوعا اللهم الا أن يرجع لقوله ضمير انحذف بلا قيد الصدرية فيعم المرفوع وغيره فى أى وغيرها فتدبر (قوله وشرط جواز حذفه) أى زيادة على عدم صلوح الباقى للوصل لوجوب هذا فى كل عائد كما قدمه (قوله تام) أخذه من مثال المصنف ولم يذكره فى الوصف لعلمه من هذا (قوله ومن خلقت) اما معطوف على الياء من ذرنى أو مفعول معه ووحيدا حال أى خلقته حال كونه منفردا بلا أهل ولا مال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما الله الخ) الله مبتدأ خبره موليك أى معطيك والجملة صلة ما حذف عائدها وهو المفعول الثانى لموليك وفضل خبر ما وفاء فاحمدنه سببية وفا فما للتعليل (قوله موليكه)

(١١ - خضرى - اول) كما تقدم نحو جاء الذى هو أبوه منطلق ويعجبنى أيهم هو أبوه منطلق وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذى ضربته فى داره ومررت بالذى مررت به فى داره ويعجبنى أيهم ضربته فى داره ومررت بايهم مررت به فى داره وأشار بقوله * والحذف عندهم كثير منجلى * الى آخره الى العائد المنصوب وشرط جواز حذفه أن يكون متصلا منصوبا بفعل تام أو بوصف نحو جاء الذى ضربته والذى أنا معطيكه درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذى ضربت ومنه قوله تعالى ذرنى ومن خلقت وحيدا وقوله تعالى أهذا الذى بعث الله رسولا التقدير خلقته وبعثه وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيكه فتقول الذى انا معطيك درهم ومنه قوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فما لدى غيره نفع ولا ضرر

تقديره الذى الله موليكه فضل فحذف الهاء

وكلام المصنف يقتضي انه كثير وليس كذلك بل الكثير حذفه من الفعل المذكور واما الوصف فالحذف منه قليل فان كان الضمير منفصلا لم يجز الحذف نحو جاء الذى اياه ضربت فلا يجوز حذف اياه وكذلك يمتنع الحذف اذا كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف وهو الحرف نحو جاء الذى انه منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يمتنع الحذف اذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذى كانه منطلق فلا يجوز حذف الهاء (ص) كذاك حذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد أمر من قضى

كذا الذي جر بما الموصول جر

كمر بالذي مررت فهو بر

(ش) لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع فى الكلام على المجرور وهو اما ان يكون مجرورا بالاضافة أو بالحرف فان كان مجرورا بالاضافة لم يحذف الا اذا كان مجرورا باضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو جاء الذي أنا ضارب به الآن أو غدا فتقول جاء الذي انا ضارب بحذف الهاء وان كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف نحو جاء الذي انا غلامه أو أنا مضروب به أو أنا ضارب به أمس وأشار بقوله كانت قاض الى قوله تعالى فاقض ما أنت قاض التقدير ما أنت قاضيه فحذفت الهاء وكان المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيد الوصف بكونه المجرور اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال وان كان مجرورا بالحرف فلا يحذف الا ان دخل على الموصول حرف مثله لفظا ومعنى واتفق العامل فيهما مادة نحو مررت بالذى مررت به أو أنت مار به فيجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

قدره متصلا مع أن عامله اسم يترجح معه الانفصال كما مر لان الكلام فى المتصل قاله الرودانى وبه يعلم ان المراد المتصل ولو جوازا كما سيتضح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بانه أرشد الى ذلك بتقديم الفعل واتكل على اشتهار اصالته فى العمل والتصرف الذى من جملته حذف المعمول وفرعية الوصف فيهما (قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف أنه لا فرق بين صلة أل وغيره ومذهب الجمهور أن منصوب صلتها لا يحذف أصلا ان عاد عليها لانه يدل على اسميتها الخفية وأما قوله

ما المستفز الهوي محمود عاقبة * ولو أتيح له صفو بلا كدر

أي المستفزه فشاذ فان عاد الى موصول قبلها جاز كجاء الذى أنا الضارب أى الضارب به (قوله منفصلا) أى وجوبا اما لتقديمه كمثاله أو لحصره كجاء الذى ماضربت الا اياه لان حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جوازا فيحذف كالبيت المار ونحو فاكهين بما آتاهم ربهم أى آتاهم اياه ولا يقدر متصلا لان اتحاد رتبة الضميرين فى الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحمل عليه القرآن ومثله وممارزقناهم ينفقون ويرضين بما آتيتهن كلهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل فى ذلك انما هو عند التلفظ أما مع الحذف فلا ضعف لعدم النطق كما فى اعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء) أى لانها عمدة والحرف لا يستقل بدونها نعم قد تحذف تبعا للحرف نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمون انهم شركائي ورب شيء يجوز تبعا لا استقلالا فان قدر تزعمونهم فلا اشكال (قوله بفعل ناقص) أى لانه كالحرف فى أن منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالعوض عن مصدره لاسيما على قول البصريين انه لمجرد الزمان لا حدث له أصلا (قوله بعد امر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أى حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر قضى أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذى جر) بضم الجيم صلة الذى وجر الثاني بفتحها صلة ما (قوله بمعنى الحال) أى مع كونه معتمدا ليكون عاملا فى محل الضمير النصب وان جره بالاضافة ايضا وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) اى بغير وصف اصلا أو باسم مفعول او باسم فاعل لا بمعني الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله ومحله فى اسم المفعول المتعدى لواحد كمثاله لان الضمير حينئذ فاعله فى المعني أما المتعدي لاثنين كخذ الدرهم الذى أنا معطاه فلا منع فيه لانه حينئذ فضلة منصوب المحل أفاده الاسقاطي (قوله ما أنت قاض) قيل لا شاهد فيه لاحتمال ان ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية أى اقض قضاءك أو مصدرية ظرفية أى مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا (قوله الا ان دخل على الموصول الخ) أى ليكون فى الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير فى المعنى ومثله الموصوف به كقوله

لا تركنن الى الامر الذى ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أي ركنت اليه وكذا المضاف للموصول أو للموصوف به كمررت بغلام الذى مررت أو بغلام الرجل الذى مررت أى به (قوله مادة) اى لفظا وكذا معني فلا يكفى اتفاق اللفظ فقط كوقفت على الذى ووقفت عليه من الوقف والوقوف ولا المعني فقط كسررت بالذي فرحت به لكن استوجه شيخ الاسلام الاكتفاء بالثاني وخرج عليه فاصدع بما تؤمر أى اؤمر بما تؤمر به بل نقل السجاعى فى الندبة عن الشاطبي أن المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق اصلا وخرج عليه قوله * ويندب الموصول بالذى اشتهر * اى به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعا كما مثله من الفعل مع الوصف وجملة ما ذكر لحذف

المجرور بالحرف خمسة شروط جر الموصول وكون جاره كجار العائد لفظا ومعني واتفاق العامل لفظا ومعني ويزاد أن لا يكون الضمير عمدة ولا محصورا ولا موقعا حذفه في لبس فلا حذف في مررت بالذى مر به أو بالذى مامررت الا به أورغبت في الذى رغبت فيه وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالحاصل أنه يزاد على هذا الشرط في المجرور بالحرف ماسمعته وفي المجرور بالاسم كون جاره اسم فاعل عاملا أواسم مفعول متعديا لاثنين على مامر وفي المنصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أو وصفا وكونه تاما ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفي المرفوع أن يكون مبتدأ وان لا يكون معطوفا الى آخر مامر فتدبر (قوله أي منه) لم يقدره تشربونه لمشاكلة ماقبله ولان ماكان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وتصحيحه بان المعنى تشربون جنسه تكلف (قوله حب سمراء) كحمراء اسم امرأة وحقبة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فموحدة أي مدة طويلة وتخفى من الخفاء ضد الظهور وقوله فبح بضم الباء أي أظهر جواب شرط مقدر أى اذا كان كذلك فبح وقوله لان أصله الا ن حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام فاستغنى عن همزة الوصل (قوله فان اختلف الحرفان) أي لفظا ومعنى أومعنى فقط كمثله أو لفظا لا معنى كحللت في الذي حللت به وقيل بجوازا لحذف حينئذ وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف اه تصريح (قوله للسببية) أو المصاحبة وهي أظهر فان حذف على زيد كانت بمعني الاول فتامل (قوله وان اختلف العاملان) أي عند غير المصنف كما مر وشذ قوله

وان لسانى شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم

لتعلق على المذكورة بعلقم أي شاق والمحذوفة بصبه أى على من صبه عليه كما شذ الحذف عند عدم جر الموصول في قول حاتم

ومن حسد يجور على قومي * وأى الدهر ذو لم يحسدونى

أى فيه فذو بمعنى الذى خبر أى الاستفهامية وحذف عائدها المجرور بفى لكن قيل لا شذوذ في البيتين لان محل الشروط المذكورة اذا لم يتعين الحرف المحذوف والا جاز الحذف مطلقا كما فيهما وهذا ظاهر في الثانى لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو اذا كان الزمان ظرفا لا يجر الا بفى نحو أعجبني اليوم الذى جئت أى فيه فالمحذوف متعين بخلاف الاول اذ يحتمل ان صب بمعنى سلط فيتعدي بعلي و بمعني أطلق فيتعدى بفى فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده أي به فقيل الحذف فيه سماعى أيضا لعدم جر الموصول وقيل على مذهب الكسائي من أن الحذف تدريجى فحذف الجار أولا فانتصب الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب لا مجرور فهو قياسى وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لتأتيه في كل حذف اه لكن أنت خبير بان المبشر به لا يجر الا بالباء فالمحذوف فيها متعين جزما وتقديره يبشر فيه يأباه أن مساق الآية لبيان المبشر به لا لمكان البشارة كما لا يخفى فتخريج الآية على هذا أولى فتامل والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ المعرف باداة التعريف ﴾

هذا أولى من التعبير بال لجريانه على كل الاقوال الآتية ولصدقه بام عند حمير لكن لا حاجة لاضافتها للتعريف لان أداة الشئ ما يحصله والانسب بباقي المعارف حيث لم يقل فيهن المعرف بالعلمية مثلا أن يقول ذو الاداة والمقام يعينها قيل ان كانت الباء سببية فقوله أل حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة أو بمعني مع فلا زيادة (قوله أو اللام) أو لتنويع الخلاف لا للشك واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ماقبله أى حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم وعمرو فان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من المعطوفين فللاول أو الثانى أو مخير فيه أقوال فان صلح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهند قائم أو قائمة وهذا كله في أو التنويعية لانها يجب معها المطابقة كالواو كما في المغنى أما التي للشك ونحوه فلا حذف معها لانها

أى منه وتقول مررت بالذى أنت مار أى به ومنه قوله

لقد كنت تخفى حب سمراء حقبة
فبح لان منها بالذى أنت بائح

أى أنت بائح به فان اختلف الحرفان لم يجز الحذف نحو مررت بالذى غضبت عليه فلا يجوز حذف عليه وكذلك مررت بالذى مررت به على زيد فلا يجوز حذف به منه لاختلاف معنى الحرفين لان الباء الداخلة على الموصول للالصاق والداخلة على الضمير للسببية وان اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضا نحو مررت بالذى فرحت به فلا يجوز حذف به وهذا كله هو المشار اليه بقوله * كذا الذى جر أى كذلك يحذف الضمير الذى جر بمثل ماجر به الموصول نحو مر بالذى مررت فهو برأى بالذى مررت به فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التى سبق ذكرها والله أعلم (ص)

﴿ المعرف باداة التعريف ﴾

أل حرف تعريف أو اللام

للاحد الدائر كما أفاده يس (قوله فقط) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب حال من اللام أي حال كونها حسبك أي كافيتك عن طلب غيرها وقيل الفاء في جواب شرط مقدر وقط خبر لمحذوف أو اسم فعل بمعني انته أي اذا عرفت ذلك فهي حسبك أو فانته عن طلب غيرها (قوله فنمط عرفت) أي أردت تعريفه مبتدأ أو صفة وقل فيه خبر والنمط مفعول قل لقصد لفظه (قوله همزة قطع) أي أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الا لعارض ولثبوتها مع تحرك اللام في نحو الاحمر بنقل حركة همزة أحمر الى اللام الا أنها وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أي زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن ولا مدخل لها في التعريف وانما لم تحرك اللام ويستغني عنها لان كسرها مع ثقله يلبسها بلام الجر وفتحها بلام الابتداء وضمها لا نظير له ونقل في التسهيل عن سيبويه ان المعرف أل بجملتها كالاول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى انها جزء الاداة وان كانت زائدة فيها كاحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتي تنافي الاعتداد بها في الوضع وتظهر ثمرة الخلاف في نحو من القوم فعلى الثاني لا همزة فيه أصلا للاستغناء عنها وعلى غيره موجودة الا انها حذفت لكثرة الاستعمال وعن المبرد ان المعرف الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فالاقوال اربعة اثنان أحاديان واثنان ثنائيان (قوله للعهد) فيه حذف مضافين أي لتعريف ذي العهد أي الشيء المعهود واحدا كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام ذكري وعلمي وحضوري فالاول ما تقدم ذكره صريحا كما مثل أو كناية نحو وليس الذكر كالانثى لتقدم الذكر مكنيا عنه بما في قولها ما في بطني محررا لان التحرير أي الوقف لخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصا بالذكور والثاني ما حصل في علم المخاطب بغير الذكر المار والحس الآتي نحو بالوادي المقدس اذ هما في الغار تحت الشجرة والثالث ما حضر في الحس والمشاهدة كقولك لمن فوق سهما أي رفعه القرطاس أي أصب القرطاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرمي اليه ومنه اليوم أكملت لكم دينكم أي هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذي نزلت فيه الآية ومن جعلها للعهد العلمي نظرا الى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد في الثلاثة خارجي عند البيانيين والنحاة يجعلون الثاني ذهنيا كما في يس وهو في الجميع كعلم الشخص في الدلالة على الفرد المعين الا أنه بقرينة أل والعلم بجوهره ولذا كان أعرف من المحلى مطلقا (قوله ولاستغراق الجنس) أي استغراق أفراده ولو كان مدخولها جمعا كما حققه في المطول ان خلفها كل حقيقة كما مثل ولذا صح الاستثناء بعده ولاستغراق خصائص الجنس وأوصافه ان خلفها كل مجازا كانت الرجل وزيد الرجل علما أي الجامع لاوصاف كل الرجال ولخصائص العلم المتفرقة فيهم اذ يصح أنت كل رجل علي استعارة ما للكل للبعض لاستجماعه صفاتهم وقد تخلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الامير الصاغة أي صاغة بلده لا صاغة الدنيا وليست أل في الصاغة موصولة لان المراد بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها في كل ذلك كنكرة مسورة بكل (قوله ولتعريف الحقيقة) أي الماهية باعتبار حضورها الذهني بقطع النظر عن الافراد فمدخولها كعلم الجنس في الدلالة علي ذلك الا أنه بقرينتها والعلم بجوهره كما مر وتسمي لام الحقيقة والطبيعة والماهية وهي الداخلة على المعرفات كالانسان حيوان ناطق والكليات كالانسان نوع وبقي من أقسام أل ما أشير بها لبعض مبهم واحد أو أكثر كادخل السوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لانها كلام الجنس في وضعها للحقيقة الحاضرة باعتبار فرد وانما حملت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالدخول والاكل فيما ذكر لا من الوضع فهي داخلة في لام الجنس عند النحاة وأما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهني لعهدية الحقيقة التي لذلك البعض

فقط
فنمط عرفت قل فيه النمط

(ش) اختلف النحويون في حرف التعريف في الرجل ونحوه فقال الخليل المعرف هو أل وقال سيبويه هو اللام وحدها فالهمزة عند الخليل همزة قطع وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن والالف واللام المعرفة تكون للعهد كقولك لقيت رجلا فاكرمت الرجل وقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ولاستغراق الجنس نحو ان الانسان لفي خسر وعلامتها أن يصلح موضعها كل ولتعريف الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة

في الذهن وان كان هو مبهما ومدخول هذه وان كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجري عليه أحكام المعارف كمجيئة مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة الا أنه في المعنى كالنكرة نظر القرينة ذلك البعض المبهم ولذا نعت بالجملة في قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني * فمضيت ثمة قلت لا يعنيني

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهم أو للحقيقة في ضمنه وهذا للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد أصلا كما علمت فالمجرد وذو اللام بالنظر للقرينة سواء في الابهام وبالنظر لا نفسهما مختلفان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كلقيت اسامة كما أفاده السعد في شرح التلخيص * والحاصل ان أل عند النحاة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للمفرد وعند اليانيين أربعة لكنها ترجع الى خمسة أو ستة لان العهدية ثلاثة أقسام ورجح السيد الصفوي انها قسمان فقط لانها اما الحصة معهودة خارجا باقسامها الثلاثة أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام العهد الذهني أو في جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على الكلية وان لم توجد قرينتها كالاستثناء لكن لا بد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام الحقيقة حملت عليه بالقرينة كالتي للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعها للافراد لا الحقيقة وأما العهدية خارجا فللفرد عليها وبقي قول ثالث وهي أنها للحقيقة من حيث هي مطلقا ثم يتشعب منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمله (قوله أي هذه الحقيقة خير الخ) التفاضل بينهما من حيث تغايرهما بالذكورة والانوثة وان اتحدتا في الانسانية ولكون الحكم على الحقيقة لا ينافي تخلف الخيرية في بعض الافراد لخصوصيات عرضت له (قوله وقد تزاد) أي لفظة أل المتقدمة في قوله أل حرف تعريف فالجملة عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أل من حيث هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير وأنث الفعل هنا باعتبار انها كلمة وذكره في قوله الآتي دخلا باعتبار انها حرف أو لفظ اشارة الى جواز الامرين (قوله لازما) صفة لمصدر محذوف أي زيدا لازما ولا اضطرار عطف عليه أي وزيدا لاضطرار (قوله كاللات) هذا اسم صنم والثاني موصول جمع التي وفيها جناس تام لاتفاقهما لفظا لا معنى (قوله ياقيس) منادى مضموم والسرى بفتح فكسر أي الشريف نعته فيجوز رفعه تبعا للفظه ونصبه مراعاة لمحله كما سيأتي في النداء (قوله تأتي زائدة) أي غير معرفة بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أو على واجب التنكير كالحال والتمييز لا صالحة للسقوط لانها قد تكون جزء علم كالبسع (قوله لازمة) هي ما قارنت وضع الكلمة وغير اللازمة ما عرضت بعده (قوله باللات) مثال كل علم قارنت أل وضعه للعلمية مرتجلا كان كالسموأل اسم شاعر يهودي أو منقولا كاللات فاز أصله بشد التاء وصف من لت يلت وكان رجلا يلت السويق بالطائف فلما مات اتخذوه صنما وسموه به فخففت تاؤه وكالعزى تأنيث الاعز نقلت لصنم أو شجرة تعبدها غطفان وكالبسع بناء على انه عربي منقول من مضارع وسع وقولهم لاعربي من الانبياء الا شعيب وهود وصالح ومحمد معناه لا عربي مصروفا أو اتفاقا الا هؤلاء قيل هو أعجمي قارنت أل ارتجاله (قوله وهو ظرف زمان) أي للزمن الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازا * واعلم أن الجمهور على أنه علم جنس للزمان مبني لقولهم من الآن بالفتح ثم اختلفوا في سبب بنائه فقيل تضمنه معنى أل الحضورية مع زيادة التي فيه كما بني الامس على الكسر في قوله * وانى وقفت اليوم والامس قبله * لذلك عند الصنف وفيه غرابة حيث الغى اللفظ الموجود وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فان بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجمودي اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غيرا لجمهور من جعله اسم اشارة للزمان كهنالك

أي هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة والنمط ضرب من البسط والجمع أنماط مثل سبب وأسباب والنمط أيضا الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد كذا قاله الجوهري (ص)

وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم اللات ولاضطرار كبنات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري

(ش) ذكر المصنف في هذين البيتين أن الالف واللام تأتي زائدة وهي في زيادتها على قسمين لازمة وغير لازمة ثم مثل للزائدة اللازمة باللات وهو اسم صنم كان بمكة وبالآن وهو ظرف زمان مبني على الفتح واختلف في الالف واللام الداخلة عليه فذهب قوم الى أنها

لتعريف الحضور كما في قولك مررت بهذا الرجل لان قولك الآن بمعنى هذا الوقت وعلى هذا لا تكون زائدة وذهب قوم منهم المصنف الى انها زائدة وهو مبنى لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور ومثل أيضا بالذين واللات والمراد بهما ما دخل عليه أل من الموصولات وهو مبني على ان تعريف الموصول بالصلة فتكون الالف واللام زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه فبنيتها نحو من وما الا أيا فانها تتعرف بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون الالف واللام زائدة وأما حذفها في قراءة من قرأ صراط الذين أنعمت عليهم فلا يدل على أنها زائدة اذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وان كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين يريدون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطرارا على العلم كقولهم في بنات أوبر علم لضرب من الكمأة بنات الاوبر ومنه قوله

ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا
ولقد نهيتك عن بنات الاوبر

والاصل بنات أوبر فزيدت الالف واللام وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الداخلة اضطرارا على التمييز كقوله

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا
* صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

والاصل وطبت نفسا فزاد الالف واللام وهذا بناء على ان التمييز لا يكون الا نكرة وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز كونه معرفة فالالف واللام عندهم غير زائدة والى هذين البيتين اللذين انشدناهما أشار المصنف بقوله كبنات الاوبر وقوله وطبت النفس الخ (ص) وبعض الاعلام عليه دخلا * للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان (ش) ذكر المصنف فيما تقدم ان الالف واللام تكون معرفة وتكون زائدة وتقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذين البيتين انها تكون للمح الصفة والمراد بها الداخلة على ما سمي به من الاعلام المنقولة مما يصلح دخول أل عليه كقولك في حسن الحسن وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك في حارث الحرث وقد تدخل على

الموضح فعلة بنائه كاسماء الاشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله لتعريف الحضور) أي للعهد الحضوري كهي في قولك هذا الرجل اي الحاضر فهي معرفة لا زائدة وفتحته حينئذ اعراب وهو ملازم النصب على الظرفية وقد يجر بمن كما روي من الآن بالجر قال في النكت وهذا قول لا يمكن القدح فيه وهو الراجح عندي والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة اه (قوله فبنيتها) شامل لأل الموصولة فتعريفها بنية أل ولا مانع منه اه صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة اي لو كانت معرفة لنكر الموصول بعد حذفها مع انه باق على تعريفه اذ لم يختلف معناه ويحتمل أنه اراد على لزومها في الموصول أي لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك وحاصل الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لكن يعين الاول قول الشارح فلا يدل على أنها زائدة وقوله وان كانت معرفة في التسهيل ان حذفها من الذين واللاتي لغة لا شاذ وكذا الذي والتي كما مر فالاحسن أن يقال انها لازمة في اللغة الفصحى عند أكثر العرب (قوله بنات الاوبر) هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لا انه يقال نثرا الان الكلام في الضرورة (قوله ولقد جنيتك) أي جنيت لك على الحذف والايصال ليوازن نهيتك والاكمؤ بهمز آخره جمع كمء كافلس وفلس والكمء واحد الكمأة لانها اسم جنس جمعي له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد وهي نبت في البادية له ثمر يجني والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع منها وهي الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله عساقيل كعصافير حذفت ياؤه للضرورة و بنات الاوبر كمأة صغيرة مزغبة على لون التراب رديئة الطعم وهي أول الكمأة وقيل مثلها وليست منها تصريح بزيادة (قوله ليس بعلم) أي بل جمع ابن أو بر كبنات آوى و بنات عرس جمع ابن آوى وابن عرس وانما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة) اى بل معرفة لانه نكرة حينئذ وعليه فمنعه من الصرف اذا جرد من أل للوزن والوصفية الاصلية كادهم واسود لان أصل اوبر بمعنى كثير الوبر وعلى الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم في حكمه (قوله على التمييز) وكذا الداخلة شذوذا على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق عطف عليه زيد فيهما أل شذوذا لوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول فاول وأتي بالفاء لتدل على الترتيب أي ادخلوا مرتبين (قوله وجوهنا) أي ذواتنا أو أكابرنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أو هي متعلقة بصددت (قوله طبت نفسا) قيل لا يتعين ذلك لجواز ان تكون النفس مفعول صددت وحذف تمييز طبت أولا تمييزه (قوله و بعض الاعلام عليه دخلا) فيه ايماء الى أنه سماعي فلا تدخل على غير ما ورد كمحمد وصالح ومعروف (قوله للمح) أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كان نقل هو أي ذلك البعض عنه أي عن ما فالصلة جرت على غير ما هي له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أي الحدث بالمطابقة لكونه مصدرا والحرث مشتق يدل عليه بالتضمن وأخر النعمان لان دلالته على وصف الحمرة التزامية لكونه في الاصل اسما للدم أو انه رتبها على الترقي بزيادة الحروف وكون أل في النعمان عارضة للمح ينافي تمثيله به في التسهيل لما قارنت أل وضعه الا ان يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه أل و بنعمان فتدخله للمح قال الشمني ومن الاول النعمان ابن المنذر ملك العرب لانه لم يسمع بغير أل (قوله المنقولة مما يصلح الخ) خرج المرتجلة كسعاد والمنقولة مما لا يصلح

المنقول من مصدر كقولك في فضل الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في نعمان النعمان وهو في الاصل من اسماء الدم فيجوز دخول أل في هذه الثلاثة نظرا الى الاصل وحذفها نظرا الى الحال وأشار بقوله * للمح ماقد كان عنه نقلا * الى ان فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات الى ما نقلت عنه من صفة اوما في معناها وحاصله (٨٧) انك اذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه انه

لا يصلح لها كيزيد و يشكر فلا تدخلها أل وأما قوله * رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * فضرورة سهلها مشاكلة الوليد والتقييد بالنقل و بما يصلح لها ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماعي بل لبيان مورد السماع باطراد سم (قوله في الجملة) اي في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلا في الفضل وبالاحمر في الدم بخلاف مالا يوصف به أصلا ولا بالتأويل (قوله فليستا بزائدتين) أجيب بان المراد بالزائدة ما ليست للتعريف وان لم تصلح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سيان أي في عدم افادة التعريف لا مطلقا (قوله بالغلبة) هي ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة اطلاقه على شيء بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ماغلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة تحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالاله بال فتقديرية واما الله فعلم بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضعا ولا استعمالا واما اله بغير ال فليس علما بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية أما الآن فلا يبعد أنه علم بالغلبة التحقيقية اذ لا يفهم منه اذا أطلق غيره تعالى و بهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذكر ذلك في باب العلم فينوعه الى وضعي وغلبي ليكون ذكر المضاف في مركزه فانه هنا استطرادي وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علما و يلغى تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم يصير مؤخر وعلما خبرها مقدم (قوله كالعقبة) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبة مني التي يقال فيها جمرة العقبة قال الشاطبي وقيل بعقبة أيلة عند مصر (قوله وحذف أل) مفعول مقدم لاوجب وقوله ذي أي التي في الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالذكر مع ان المعرفة كذلك احترازا عن المقارنة للوضع نقلا كالنضر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال في الكافية

وقد تقارن الاداة التسميه * فتستدام كاصول الابنيه

قال في شرحها أي لانها جزء علم كهمزة أحمد وجيم جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى والنابغة فانها وان كانت لازمة الا أنها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم ألغي تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اه و يحتمل ان قوله ذي اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف أيضا كما نقل عن الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروداني كقول خالد بن الوليد ياعز كفرانك لا سبحانك * اني رأيت الله قد اهانك ففائدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما لكونها زائدة لئلا يلزم عليها جمع معرفين او ان فائدته التنبيه على تعين حذفها فلا يتوصل لندائها باي ولا بذا كالمعرفة فلا يقال يا أيها السموأل ولا ياذا الاعشى أو الحرث لان التوصل بذلك انما هو في أل الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله في الصعق) بكسر العين هو خويلد ابن نفيل كان يطعم الناس بتهامة فسفت الريح التراب في جفانه أي أوعية طعامه فسبها فرمى بصاعقة فسمي الصعق وهو في الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عيوق) فعيول بمعنى فاعل كقيوم

انما سمي به تفاؤلا بمعناه
اتيت بالالف واللام للدلالة
على ذلك كقولك الحرث
نظرا الى أنه انما سمي به
للتفاؤل وهو انه يعيش
و يحرث وكذا كل مادل
على معنى وهو مما يوصف
به في الجملة كفضل ونحوه
وان لم تنظر الى هذا
ونظرت الى كونه علما لم
تدخل عليه الالف واللام
بل تقول فضل وحارث
ونعمان فدخول الالف
واللام أفاد معنى لا يستفاد
بدونهما فليستا بزائدتين
خلافا لمن زعم ذلك وكذلك
أيضا ليس حذفهما
واثباتهما على السواء كما هو
ظاهر كلام المصنف بل
الحذف والاثبات ينزل على
الحالتين اللتين سبق ذكرهما
وهو أنه اذا لمح الاصل
جيء بالالف واللام وان
لم يلمح لم يؤت بهما (ص)
وقد يصير علما بالغلبه
مضاف اومصحوب أل
كالعقبه
وحذف أل ذى ان تناد
او تصف
اوجب وفى غيرها قد
تنحذف

(ش) من أقسام الالف واللام أنها تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب فان حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب لكن غلبت المدينة على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى حتى أنهما اذا اطلقا لم يتبادر الى الفهم غيرهما وحكم هذه الالف واللام أنها لا تحذف الا في النداء او الاضافة نحو ياصعق في الصعق وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تحذف في غيرهما شذوذا سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا والاصل العيوق وهو اسم نجم و يكون العلم بالغلبة ايضا مضافا كابن عمر وابن عباس

بمعني قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والدبران سمي بذلك لزعمهم ان الدبران يطلب الثريا وهو يعوقه عنها والثريا تصغير ثروى من الثروة وهي الكثرة لكثرة كواكبها فأصلها ثريوي اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قيل الصواب ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل اطلاق العبادلة لانه من الطبقة الاولى من الصحابة ويرده أن الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد أن كان جمع عبد الله وانما قال غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمر الخ على العبادلة أي على الاشخاص المسمي كل منهم بعبد الله مع أن ابن عمر مثلا يصدق بعبد الله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبدل بزيادة اللام كما يقال في زيد زيدل وهي زيادة شائعة في مثله من الاسماء أو ان عبدل مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمي نحتا لا اشتقاقا لانه لا يكون من كلمتين في قياس التصريف اه اسقاطي والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ الابتداء ﴾

لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع في الاحكام التركيبية والتراكيب المفيدة ترجع الى جملتين فعلية ومنها جملة النداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفى بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهرا في قوة المفرد فمخصوص بغير هذا وبغير صلة أل فانها في قوة جملة فعلية كما مر وقدم المصنف باب المبتدا في سائر كتبه لانه أصل المرفوعات عند سيبويه لانه مبدوء به وقيل أصلها الفاعل لان عامله لفظي ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبرا أو ما يسد مسده كان في الترجمة به توفية بالمقصود مع الاختصار واشارة من أول الامر الى انه العامل والى عدم ملازمة المبتدا للخبر فتأمل (قوله مبتدأ زيد الخ) خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدا آخر سوغه قصد لفظه ولفظ خبر خبره وجواب الشرط محذوف أي ان قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ خبر عن أول وسوغ الابتداء به كونه قرينا للمعرفة أعني قوله والثاني وجملة أغني صفة فاعل أي أغني عن الخبر وسار اسم فاعل من سرى يسري اذا مشى ليلا (قوله ان المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالمثال وأحسن مما هنا قول الكافية

المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغني بمرفوع ظهر

لانه مع اختصاره صرح بجد نوعي المبتدا وبين بقوله مرفوع معنى أن عامله معنوي فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البروز فيشمل الضمير المنفصل فهو بمعني قولهم هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه مخبرا عنه أو وصفا مكتفيا بمرفوعه والمراد الاسم ولو تأويلا ليدخل نحو وأن تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظي من فعل أو حرف مثلا ودخل بغير الزائدة ما سيأتي في الشرح وخرج بكونه مخبرا عنه الخ أسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فانها عارية عن العوامل لكنها ليست مبتدآت لانها ليست مخبرا عنها ولا وصفا الخ ولا يرد على حصره في القسمين قولهم أقل رجل يقول ذلك حيث انه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتفي به بل الجملة صفة للنكرة أغنت عن الخبر في الافادة لان افتقارها الى الصفة أشد من افتقار الخبر لان هذا سماعي والكلام في القياسي على أنه أجاز في التسهيل جعل الجملة خبرا وقيل ان أقل فعل في المعني لا مبتدأ لانه بمعني قل رجل يقول ذلك أي صغر وحقر فلذا لم يخبر عنه (قوله له فاعل) أي أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله سد مسد الخبر) ليس المراد أن له خبرا محذوفا وهذا قام مقامه لانه لا يستحق حينئذ خبرا بل انه أغني عن أن يكون له خبرا كتفاء به لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثني ولا يجمع في الفصيح كما في التسهيل (قوله كل وصف) أي اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو افعل تفضيل فانه يرفع الظاهر باطراد في مسئلة الكحل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل

وابن مسعود رضي الله عنهم فانه غلب على العبادلة دون غيرهم من أولادهم وان كان حقه الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا اطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الاضافة لا تفارقه لا في نداء ولا في غيره نحو يا ابن عمر والله أعلم (ص)

﴿ الابتداء ﴾

مبتدأ زيد وعاذر خبر ان قلت زيد عاذر من اعتذر

وأول مبتدأ والثاني فاعل اغني في أسار ذان وقس وكاستفهام النفي وقد

يجوز نحو فائز أو لو الرشد

(ش) ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر فمثال الاول زيد عاذر من اعتذر والمراد به ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما يذكر في القسم الثاني فزيد مبتدأ وعاذر خبره ومن اعتذر مفعول لعاذر ومثال الثاني أسار ذان فالهمزة للاستفهام وسار مبتدأ وذان فاعل سد مسد الخبر ويقاس على هذا ما كان مثله وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان فان لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ وهذا مذهب

البصريين الا الاخفش ورفع فاعلا ظاهرا كمثل أو ضميرا منفصلا نحو ما قائم أنا وتم الكلام به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو أقائم أبواه زيد فزيد مبتدأ مؤخر وقائم خبره مقدم وأبواه فاعل بقائم ولا يجوز أن يكون أقائم مبتدأ لأنه لا يستغني (٨٩) بفاعله حينئذ اذ لا يقال أقائم أبواه فيتم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ اذا رفع ضميرا مستترا فلا يقال في ما زيد قائم ولا قاعد ان قاعد مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لانه ليس بمنفصل على ان في المسئلة خلافا ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كامثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كامثل أو بالفعل كقولك ليس قائم الزيدان فليس فعل ماض وقائم اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس وتقول غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مخفوض بالاضافة والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم ومنه قوله

غير لاه عداك فاطرح اللهـ ـو ولا تغترر بعارض سلم

فغير مبتدأ ولاه مخفوض بالاضافة وعداك فاعل بلاه وقد سد مسد خبر غير ومثله قوله * غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

فغير مبتدأ وماسوف مخفوض بالاضافة وعلى زمن جار

أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره فالكحل فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضيا او غيره بخلاف عمله النصب ملفوظا ومقدرا نحو أفي الله شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلا بمبتدأ متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدا أي أكائن في الله شك والجملة حينئذ اسمية كما اذا جعل الظرف خبرا مقدما عما بعده فان جعل فاعلا باستقر محذوفا كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما في المغني وسواء كان وصفا حقيقة أو تأويلا نحو أعدل ابواك لتأوله بعادل وكالمنسوب ونحوه كما يأتي في الخبر (قوله ورفع فاعلا) عطف على اعتمد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشروطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقائم) في نسخ وأبوه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتعينه في الاولى بل يجوز كون قائم خبرا عن أبوه والجملة خبر زيد (قوله لا يستغني الخ) أي لافتقاره لمرجع الضمير فان علم كان جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبواه لم يمتنع أفاده الاسقاطي وقيل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالمرفوع انما هو عن الخبر لا مطلقا (قوله فلا يقال في ما زيد قائم الخ) أي بل قاعد معطوف على قائم الواقع خبرا * فان قلت أقائم أخواك وأردت العطف فالقياس أم قاعدهما بابراز الضمير وحكى أم قاعدان بالضمير المستتر لان الالف حرف قال ابن هشام فقاعدان مبتدأ لعطفه بام المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعهم في الثواني أي فهو مبتدأ اكتفى بفاعله المستتر توسعا فتقييدهم بالبارز جري على الاصل والغالب أو أرادوا البارز ولو حكما كهذا فانه في حكم البارز لمكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم هما قاعدان بحذف المبتدأ فالمعطوف الجملة أفاده الاسقاطي ومثل ذلك سواء يجري في نحو ما قائم زيد ولا قاعد بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكتف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أي ومن ضارب الزيدان ومتى ذاهب أخواك وكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف ومتي ظرفه وقس (قوله وقائم اسمه الخ) مثله في شرح التسهيل وادخال ذلك هنا لكونه مبتدأ في الاصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وخبرها لكن فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظير له وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهه بالفعل والناسخ يبعده عنه لاختصاصه بالمبتدا والخبر أفاده الاسقاطي (قوله سد مسد خبر ليس) ظاهره انه في محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن أن يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبرا بل فاعل اسمها نظير ما مر (قوله مخفوض بالاضافة) لا يرد انه حينئذ ليس مبتدأ لان المتضايفين كالشيء الواحد على أنه وان خفض لفظا فهو في قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكانه قيل ما قائم كما أشار له الشارح (قوله غير لاه) من لها يلهو والمراد لازمه أي غير غافل واطرح بشد المهملة وكسر الراء أي اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أي بسلم عارض (قوله في موضع رفع بمأسوف) أي والاصل غير آسف الشخص على زمن الخ أي لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده انما يرجو الحياة فتي * عاش في أمن من الاحن فحول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن بالمهملة جمع إحنة كقرب بالكسر وقربة وهي الحقد والعداوة والمراد بها هنا مكايد الدهر والبيتان لابي نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله أبا الفتح) في نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتحن ولده مثلا فليحرر وقد كان ولده مثله حذقا وأدبا جيد الضبط حسن الخط واسمه غالي وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان وأربعمائة (قوله فارتبك) في القاموس ربكه ألقاه في وحل فارتبك فيه فهو استعارة تبعية للتحير (قوله على نفي) أي ولو معنى كما تما قائم الزيدان أو منقوضا كما قائم الا الزيدان (قوله أو استفهام) أي ولو مقدرا نحو قائم الزيدان أم

(١٢ ـ خضري ـ اول) ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل وهو قد سد مسد خبر غير وقد سأل أبا الفتح ابن جني ولده عن اعراب هذا البيت فارتبك في اعرابه ومذهب البصريين الا الاخفش ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد على نفي أو استفهام

وذهب الاخفش والكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فاجازوا قائم الزيدان فقائم مبتدا والزيدان فاعل سد مسد الخبر والى هذا اشار بقوله وقد * يجوز نحو فائز اولو الرشد * أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف ومما ورد منه قوله (٩٠) فخير نحن عند الناس منكم * اذا الداعي المثوب قالا يا لا فخبر مبتدأ ونحن فاعل سد مسد الخبر

قاعدان والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترطان للاكتفاء بالمرفوع وأما العمل فشرطه مطلق اعتماد ولو على الموصوف مثلا كما سيأتي في بابه (قوله وذهب الاخفش الخ) اعلم أن المذاهب ثلاثة مذهب البصريين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما لا جوازه بقبح كما قيل ومذهب الكوفيين والاخفش جوازه بلا قبح ومذهب المصنف جوازه بقبح كما صرح به في التسهيل وذكره الشارح بقوله وزعم المصنف الخ فكان الاولى حمل المتن عليه بجعل قد كناية عن القبح والمسوغ للابتداء حينئذ عمله في المرفوع ولا يرد أن شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهذا كاف في العمل لان اعتماده أعم من اعتماد الابتداء كما مر وأما الاخفش والكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا أصلا كما في التصريح (قوله المثوب) أي المرجع صوته والمكرر له ليستغيث من ثاب الرجل يثوب ثوبا وثوبانا رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يالا أصله يا لفلان فوقف على اللام (قوله فخير مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبرا مقدما عن نحن لئلا يفصل بين أفعل ومن باجنبي وهو المبتدأ فهو شاذ من حيث اكتفاؤه بالمرفوع بلا اعتماد ولرفع الضمير المنفصل بافعل التفضيل في غير مسئلة الكحل الا أن يؤول بان خير خبر عن نحن محذوفة والمذكورة تاكيد للضمير في خير فلا شاهد فيه (قوله بنو لهب) بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطير وعيافته بالفاء وهي أن يعتبر الطير باسمائه ومساقطه وأنوائه فيتسعد أو يتشاءم (قوله فخبير مبتدأ) أي لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو بنو ورده البصريون بان فعيلا بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالمصدر فانه يوازنه كصهيل ونعيق نحو والملائكة بعد ذلك ظهير وقوله * هن صديق للذي لم يشب * (قوله طبقا) اسم بمعنى المطابق كالشبه بمعنى المشابه حال من فاعل استقر العائد لذا أو مصدر بمعنى المطابقة تميز محول عن الفاعل أي ان استقرت مطابقته في سوى الخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل المني * وداعي المنون ينادي جهارا

كما في المغرب ومقتضاه ان استقر المذكور هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للمحذوف بعد ان فتدبر ولولا كتابته بالالف لامكن جعله على حد وان احد من المشركين استجارك (قوله وهو قسمان) أي غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افرادا الخ) هذا مفهوم المتن ومثله في جواز الامرين كما في الهمع والنكت كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع كجنب وجريح نحو أجنب زيد أو الزيدان او الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لا مع مفرد لما يأتي نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجملة ست صور لكن في التصريح عن الشاطبي أن جمع التكسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان) أرجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الا لمانع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أراغب الخ لما في الشرح وفي نحو أحاضر القاضي امرأة لئلا يخبر بمذكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز لعدم تأنيثه كالفعل وتمتنع الفاعلية في نحو أفي داره زيد لئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا جعل زيد فاعلا بالوصف المحذوف أي أكائن زيد في داره كان مقدم الرتبة عن المجرور كما لا يخفى الا ان يجعل فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل الخ) أي بقطع النظر عن المانع الآتي وقوله أولى أي واجب (قوله فيلزم فيه الفصل) اى ان لم يقدر

قاعدة ان ولم يسبق خبر نفي ولا استفهام وجعل من هذا قوله
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا
مقالة لهبي اذا الطير مرت
فخبير مبتدأ و بنو لهب
فاعل سد مسد الخبر (ص)
والثاني مبتدا وذا
الوصف خبر
ان في سوي الافراد طبقا
استقر
(ش) الوصف مع الفاعل
اما ان يتطابقا افرادا او
تثنية أو جمعا اولا يتطابقا
وهو قسمان جائز وممنوع
فان تطابقا افرادا نحو
أقائم زيد جاز فيه وجهان
احدهما ان يكون الوصف
مبتدأ وما بعده فاعل سد
مسد الخبر والثاني ان
يكون ما بعده مبتدأ
مؤخرا و يكون الوصف
خبرا مقدما ومنه قوله
تعالى أراغب أنت عن
آلهتي يا ابراهيم فيجوز ان
يكون اراغب مبتدأ
وانت فاعل سد مسد الخبر
و يحتمل ان يكون أنت
مبتدأ مؤخرا وأراغب
خبرا مقدما والاول في هذه
الآية أولى لان قوله عن آلهتي
معمول لراغب فلا يلزم

في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لان أنت على هذا التقدير فاعل لراغب فليس باجنبي للجار
منه واما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لان أنت أجنبي من راغب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس لراغب عمل فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في المبتدا على الصحيح وان تطابقا تثنية نحو أقائمان الزيدان او جمعا نحو أقائمون الزيدون فما بعد الوصف مبتدأ

والوصف خبر مقدم وهذا معني قول المصنف والثاني مبتدأ الى آخر البيت أي والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقا في غير الافراد وهو التثنية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة أكلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغني عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسمان ممتنع وجائز كما تقدم فمثال الممتنع (٩١) أقائمان زيد وأقائمون زيد فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقائم الزيدان وأقائم الزيدون وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدا وما بعده فاعل سد مسد الخبر (ص) ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا (ش) مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وان الخبر مرفوع بالمبتدا والعامل في المبتدا معنوى وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها واحترز بغير الزائدة عن مثل بحسبك درهم فحسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يتجرد عن الزائدة فان الباء الداخلة عليه زائدة واحترز بشبهها من مثل رب رجل قائم فرجل مبتدأ وقائم خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو رب رجل قائم وامرأة والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله وذهب قوم الى أن العامل في المبتدا والخبر الابتداء فالعامل فيهما معنوي وقيل المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع

للجار متعلق بعد أنت أي أراغب أنت راغب عن آلهتي فيجوز حينئذ لعدم المانع (قوله على المشهور) أي من وجوب تجريد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع (قوله ان لم يتطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أي فحكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالواو تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتمتنع الخبرية لئلا يخبر بالمفرد عن غيره والحاصل أن الصور (٢) خمسة عشر ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثني والمجموع لما ذكروا امتناع الفاعلية في تطابقهما تثنية وجمع تصحيح نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون الاعلى لغة أكلوني البراغيث وامتناع الامرين في عكس هذه الاربعة نحو أقائمان زيد وأقائمون زيد وأقائمان الزيدون وأقائمون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذا نحو أقيام زيد وجواز الامرين في الصور الست المتقدمة الا لمانع كما مر فتأمل والله أعلم (قوله ورفعوا) أي جمهور البصريين أي حكموا بذلك (قوله المبتدا) خبر عن رفع وكذاك حال من المستكن في الخبر أو هو خبر وبالمبتدا متعلق برفع أي رفع الخبر بالمبتدا كائن كذلك في النسبة لمن ذكر ولا يرد أنه عين المبتدا في المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ ولفظهما مختلف بل ومفهوم منهما أيضا لان مفهوم المبتدا مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحدا ماصدقا (قوله والعامل في المبتدا) الاولى تفريعه بالفاء كما في نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحا وقيل هو كون الاسم أولا ليخبر عنه بثان ولو في الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فمن فسره بالاهتمام بالشيء وجعله أولا لثان أراد لازم المعني معه لان الاهتمام لازم للغوي والاصطلاحي (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد فالباء زائدة في المبتدا على احتمال أي زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله فحسبك مبتدأ) أي ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتها واختار الكافيجي عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافي بانه درهم اه وكون القصد هذا دائما ممنوع بل لكل مقام مقال فلا ينبغي اطلاق أحدهما ثم ينظر ما المسوغ للابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كما سيبين ولا قصد الحقيقة لان الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف درهم واحد فتامل فان وليها معرفة كبحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لانها بمعني كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفعل التفضيل كمن أبوك وخير منك زيد والا في النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقا لان الباء لا تزاد في الخبر وا كتفى في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم ان حسب ان استعمل بحرف الجر الاصلي كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أي بقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فرجل مبتدأ) هو كحسب رفعه مقدر لحركة الجار الزائد أو شبهه ولا ضرر في اجتماع اعرابين لفظي وتقديري لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحلي بالمبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أي لان الابتداء يستلزمهما معا فعمل فيهما كالفعل والمفعول ورده أنه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوي الضعيف ولا يرد المبتدأ في نحو القائم أبوه ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهه الفعل لا بكونه مبتدأ فلم تتحد جهتهما وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو هذا

(٢) (قوله خمسة عشر) اي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره في أربعة المرفوع المفرد والمثنى والجمع والصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوى فيه المذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثني والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثني والجمع صحيحا ومكسرا وكونه يستوى فيه الواحد وغيره في أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها اه منه

بالابتداء والمبتدا وقيل ترافعا ومعناه ان الخبر رفع المبتدأ وان المبتدأ رفع الخبر وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو

حلو حامض فجمعوا عهما الخبر لكن ظهر الرفع فى أجزائه لتعذره فيه ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أي متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدا) أى لضعف الابتداء فيقوى بالمبتدا فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد (قوله ترافعا) أى لا فتقار كل الى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فعله فى نحو أياما تدعوا وهو قياس مع الفارق لاختلاف جهة العمل فى هذين (قوله لا طائل تحته) فيه أنه يترتب عليه صحة عطف المفردات فى نحو زيد قائم وعمرو جالس اذا قلنا العامل فى الجزأين الابتداء دون باقي الاقوال لئلا يعطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرفه دون المبتدا اهتماما بمحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه الى مفرد وغيره (قوله المتم الفائدة) أى المحصل لفائدة تامة اذا لم تحصل قبله أصلا وأما الحاصلة فى زيد يضرب أبوه مع حذف الاب فهي غير المقصودة ولا يرد قائم فى زيد أبوه قائم لانه محصل لها وضعا وتوقفها على المرجع ليس من حيث الاسناد ولا شعرى شعرى لحصولها بالتأويل أى شعرى الآن هو شعري المعروف سابقا (قوله كالله بر) أى محسن والايادي أى النعم جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أى فاعل الفعل وفاعل الوصف المكتفى به ويجاب بانه حذف قيد كونه مع مبتدا غير الوصف المذكور للعلم به من قوله مبتدأ زيد الخ لدلالته على أن الخبر لا يكون الا مع المبتدا وأن ذلك الوصف لا خبر له وأكد ذلك بتمثيله بالله بر الخ (قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدئه جملة كما مر فلا بد فى هذا أيضا من استثناء ذلك الوصف (قوله بما يوجد الخ) أى فهو تعريف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمل المثنى والجمع والمركب باقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله ويأتي جملة) أى غير ندائية ولا مصدرة بلكن أو بل أو حتى بالاجماع كذا فى النكت لكن فى الشهاب على البيضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبرا فى نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وروده فى كلامهم وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمية خلافا لثعلب وانشائية خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم فى النعت خلافا لابن السراج لان القصد من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر فى كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمنشئ لا بالمبتدا بل باعتبار تعلقها بالمبتدا فطلب الضرب فى زيد اضربه وان قام بالمتكلم الا أنه متعلق بزيد فكانه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وبهذا صح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدماميني عن بعضهم وقال انه فى غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أي مشتملة على اسم بمعنى المبتدا الذى سيقت خبرا له وهو الرابط (قوله معني) سيشير الشارح فى حله الى نصبه بنزع الخافض أى فى المعنى والاحسن كونه تميزا (قوله اكتفى) أى المبتدأ بها عن الرابط (قوله وكفى) أصله وكفى به حسيبا لان الكثير جر فاعل كفى بالباء الزائدة فحذف الجار فاتصل الضمير واستتر (قوله يربطها من بابي ضرب وقتل كما فى المصباح (قوله اما ضمير الخ) اى ولو فى جملة أخرى مرتبطة بالاولى اما بشرط كزيد يقوم عمرو ان قام أو بعطف بالفاء كقوله

وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق

أو بالواو أو ثم كما قاله الرضى كزيد ماتت هند وورثها أو ثم ورثها فيكتفى فى الجملتين بضمير واحد لارتباطهما وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدرا) أى ان علم ونصب بفعل كقراءة ابن عامر فى الحديد وكلا وعد الله الحسنى بالرفع أى وعده أو بوصف كالدرهم انا معطيك أو جر باسم فاعل كزيد أنا ضارب أو بحرف دال على التبعيض كمثال الشارح أو الظرفية نحو

* فيوم نساء ويوم نسر * أى فيه أو مسبوق بمثل المحذوف كقوله * أصح فالذى توصى به أنت مفلح *

الاول وهذا الخلاف لا طائل تحته (ص) والخبر الجزء المتم الفائدة كالله بر والايادى شاهده (ش) عرف المصنف الخبر بانه الجزء المكمل للفائدة ويرد عليه الفاعل نحو قام زيد فانه يصدق على زيد أنه الجزء المتم الفائدة وقيل فى تعريفه انه الجزء المنتظم منه مع المبتدا جملة ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لانه لا ينتظم منه مع المبتدا جملة بل ينتظم منه مع الفعل جملة وخلاصة هذا أنه عرف الخبر بما يوجد فيه وفى غيره والتعريف ينبغى أن يكون مختصا بالمعرف دون غيره (ص) ومفردا يأتى ويأتي جمله حاوية معنى الذى سيقت له وان تكن اياه معنى اكتفى بها كنطقي الله حسبي وكفى (ش) ينقسم الخبر الى مفرد وجملة وسيأتي الكلام على المفرد فأما الجملة فاما أن تكون هي المبتدأ فى المعنى أولا فان لم تكن هي المبتدأ فى المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدا وهذا معني قوله * حاوية معنى الذى سيقت له * والرابط اما ضمير يرجع الى المبتدا نحو زيد قام ابوه وقد يكون الضمير مقدرا نحو السمن

منوان بدرهم التقدير منوان منه بدرهم أو اشارة الى المبتدا كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير في قراءة من رفع اللباس أو

اى به كذا في التسهيل ولم يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكت و بقي نحو قوله تعالى فان الجنة هي المأوى أى له وزوجي المس مس أي المس له أو منه فهذا رابط مقدر عند البصريين وليس واحدا مما ذكر فلعله ليس مراد التسهيل الحصر (قوله منوان) تثنية منا كعصا مكيال أو ميزان و يقال منيان كما في القاموس وهو مبتدأ ثان سوغه الوصف المقدر أى كائنان منه (قوله رفع اللباس) أى ان جعل ذلك مبتدأ ثانيا خبره خير فان جعل بدلا من لباس أو نعتا له على تجويز الفارسي كون النعت اعرف من المنعوت وخير خبر لباس فالخبر مفرد لا يحتاج لرابط وكذا على نصب لباس عطفا على لباس الاول وهما سبعيتان (قوله وأكثر ما يكون الخ) أفاد أن وضع الظاهر موضع الضمير قياسي في التفخيم وغيره وان كان فيه أكثر قال الاخفش وان لم يكن بلفظه الاول فعنده يكفي اعادة المبتدا بمعناه فقط وجعل منه آية والذين يمسكون بالكتاب الخ فالرابط اعادة الذين يمسكون الخ بلفظ المصلحين بمعناه ورد بان الذين مجرور عطفا على الذين يتقون لا مبتدأ ولئن سلم فالرابط عموم المصلحين أو محذوف أي منهم أو الخبر محذوف أى مأجورون بدليل لا نضيع الخ كما في المغني واشترط سيبويه كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفخيم و بنحو أما العبيد فذو عبيد وفي غير ذلك خاص بالشعر اه تصريح بزيادة (قوله ما الحاقة) ما استفهامية مبتدأ ثان سوغه العموم لانها نكرة عند الجمهور وأما عند ابن كيسان فمعرفة والحاقة بعدها خبرها والجملة خبر الاول والرابط إعادة المبتدا بلفظه (قوله زيد نعم الرجل) اى لان الاصح ان أل في فاعل نعم استغراقية فتشمل زيدا أما على كونها عهدية فالرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على ما قاله الاخفش ومن الربط بالعموم قوله

ألا ليت شعري هل الى أم مالك * سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدأ وجملة لا صبر ولا قتال خبر ربطت بعموم النكرة المنفية ويحتمل اعادة المبتدإ بلفظه ويرد على الربط بالعموم أنه يستلزم جواز زيد مات الناس وعمرو لا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذا من هذا الكلام الا أن يوجد نص بخلافه (قوله هي المبتدأ في المعني) لا يرد أن كل خبر كذلك كما مر لان المراد هنا كون المبتدا مفردا في معني الجملة كحديث وكلام كما مثله وكضمير الشأن فان المراد بنطقي منطوقي وكقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله ان جعلت ان صلة لا مخففة وكون الخبر في هذا جملة انما هو في الظاهر والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها في لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر في ضمير الشان نحو قل هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بلا رابط لانها عينه أى مفسرة له أى الحال والشان الله أحد و يصح كون هو ضمير المسؤل عنه بناء على أنها نزلت جوابا لقول المشركين صف لنا ربك فالله خبر وأحد بدل أو خبر ثان (قوله نطقي الخ) أى منطوقي وكذا قوله الآتي قولي لا اله الا الله أى مقولي (قوله والمفرد الخ) مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أى الجامد منه وليس الجامد صفة للمفرد لئلا ينافي عود الضمير في يشتق عليه وعوده اليه بدون صفته خطأ عند الشاطبي لقول سيبويه انهما كالشيء الواحد لكن الاصح جوازه عند القرينة الا انه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط كثير (قوله وان يشتق) اى يصغ من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين أما عند الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وان لم تتصف به فيشمل اسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة هنا (قوله الى انه يتحمل) اى وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم و بين البصريين أما المؤول فيتحمله اتفاقا كما هو مفاد الشارح وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضا كما لا يخفى (قوله أسد) أى أو تميمي أو ذو مال

تكرار المبتدا بلفظه وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة والقارعة ما القارعة وقد يستعمل في غيرها كقولك زيد ما زيدا وعموم يدخل تحته المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وان كانت الجملة الواقعة خبرا هي المبتدأ في المعنى لم تحتج الى رابط وهذا معني قوله وان تكن الى آخر البيت أى وان تكن الجملة اياه أي المبتدا في المعني اكتفى بها عن الرابط كقولك نطقي الله حسبي فنطقي مبتدأ والاسم الكريم مبتدأ ثان وحسبي خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الاول واستغنى عن الرابط لان قولك الله حسبي هو معني نطقي وكذلك قولي لا اله الا الله (ص) والمفرد الجامد فارغ وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن (ش) تقدم الكلام في الخبر اذا كان جملة وأما المفرد فاما ان يكون جامدا أو مشتقا فان كان جامدا فذكر المصنف أنه يكون فارغا من الضمير نحو زيد أخوك وذهب الكسائي والرماني وجماعة الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد أخوك هو وأما البصريون ففصلوا

بين ان يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا فان تضمن معناه نحو زيد أسد أى شجاع تحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وان كان مشتقا فذكر المصنف انه يتحمل الضمير نحو زيد قائم أي هو هذا اذا لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم انما هو للمشتق

الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل فاما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كاسماء الآلة نحو مفتاح فانه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضميرا فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعل وقصد به الزمان أو المكان كمرمى فانه مشتق من الرمي ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا مرمي زيد تريد مكان رميه اوزمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجاري مجري الفعل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا فان رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحو زيد قائم غلاماه فغلاماه (٩٤) مرفوع بقائم فلا يتحمل ضميرا وحاصل ماذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا يتحمل ضميرا عند البصريين الا ان أول بمشتق وان المشتق انما يتحمل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحو زيد منطلق اي هو فان لم يكن جاريا مجري الفعل لم يتحمل شيأ نحو هذا مفتاح وهذا مرمى زيد (ص) وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا (ش) اذا جري الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو زيد قائم اي هو فلو أتيت بعد المشتق بهو ونحوه وابرزته فقلت زيد قائم هو فقد جوز سيبويه فيه وجهين أحدهما أن يكون هو توكيدا للضمير المستتر في قائم والثاني ان يكون فاعلا بقائم هذا اذا جرى على من هو له فان جرى على غير من هو له وهو المراد بهذا البيت وجب ابراز الضمير سواء أمن اللبس أولم يؤمن فمثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضار بها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير زيد عمرو ضار به هو فيجب ابراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معني قوله وأبرزنه مطلقا أي سواء أمن اللبس أولم يؤمن واما الكوفيون فقالوا ان أمن اللبس جاز الامران كالمثال الاول وهو زيد هند ضار بها هو فان شئت أتيت بهو وان شئت لم تات وان خيف اللبس وجب الابراز كالمثال الثاني فانك لو لم تات بالضمير فقلت زيد عمرو ضار به لاحتمل ان يكون فاعل الضرب زيدا وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت زيد عمرو ضار به هو تعين ان يكون زيد هو الفاعل واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ولهذا قال وأبرزنه مطلقا يعني سواء خيف اللبس أولم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم فمن ذلك قوله

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بانيها

أو رجيل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات لتأولها بالمنسوب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز منفصلا كان كزيد قائم أنت اليه أو متصلا مجرورا كالكافر مغضوب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل في محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الا مرفوع واحد (قوله وأبرزنه) أي ضمير الخبر المشتق مطلقا اي أمن اللبس أولا أي وابرز الضمير مطلقا ان تلا الخبر المشتق ما أي مبتدأ ليس معني ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدا ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشتيت الضمائر وأكمل منه قول الكافية

وان تلا غير الذى تعلقا * به فابرز الضمير مطلقا

في المذهب الكوفي شرط ذاك أن * لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعت والصلة ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن والشارح بل مثله الفعل والظرف اذا جريا على غير صاحبهما كزيد عمرو ضربه هو أو في داره هو فيجب فيهما الابراز مطلقا عند البصريين وبشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المحذور في الجميع كما في الهمع وقال بعضهم محل الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الابراز عند الامن اتفاقا ولعل سره أصالته في العمل وتحمل الضمير (قوله فقد جوز سيبويه الخ) مقتضى الوجه الثاني ان المستتر يمكن ابرازه والنطق به ويلزمه أن يجوز زيد قام هو على الفاعلية والا فما الفرق وغير سيبويه يوجب الوجه الاول لما مر ان المستتر واجبا كان أو جائزا لا يتيسر النطق به وانما يستعيرون له لفظ المنفصل تقريبا وتدريبا فالوصف الجاري على صاحبه كالفعل في امتناع بروز ضميره وان سمي مستترا جوازا لانه يخلفه الظاهر فتدبر (قوله وجب ابراز الضمير) ويخلفه الظاهر كزيد عمر وضار به زيد كما قاله أبو حيان (قوله ضار بها) خبر هند وهو قائم بغيرها وهو زيد لانه هو الضارب ولا لبس فيه لتذكيره فيعلم أنه لزيد ومثله هند زيد ضاربته (قوله اتيت بهو) اي على أنه فاعل نظرا لجريانه على غير صاحبه فيمنع استتاره أو تاكيد نظرا لامن التباسه المجوز استتاره وأما عند الخوف ففاعل لاغير والبصريون يجعلونه فاعلا مطلقا فيقال في التثنية على الفاعلية الهند ان الزيدان ضاربتيهما هما وعلى التاكيد ضاربتاهما هما وكذا في الجمع قال الدماميني والمسموع من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الا على لغة أكلوني البراغيث اى فيؤيد مذهب البصريين (قوله ذري المجد) جمع ذروة بتثليث المعجمة وهي أعلى الشيء ويكتب بالألف عند البصريين لانقلابها عن واو وبالياء عند الكوفيين لضم أوله كما في الصبان وهو مبتدأ ثان خبره بانوها جمع بان من بني يبني وفيه ضمير مستتر عائد لقومي لجريانه عليه وأما الواو فحرف جمع ولم يبرزه مع جريانه على غير مبتدئه وهو الذري للعلم بانها مبنية لا بانية ولدلالة الواو على اسناده لقومي والا لقيل بانيها ولو أبرز لقال على الفصحى

بانيها هم وعلى غيرها بانوها هم وتكلف البصريون باحتمال كون ذرى معمولا لوصف محذوف خبر عن قومي يفسره المذكور فلا شاهد فيه أي قومي بانون ذرى المجد بانوها ويراد من الوصف الدوام لا المضى بقرينة المدح فيعمل ويفسره العامل (قوله بانوها هم) الاصح بانيها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو هم لا غير (قوله بظرف) أى مكاني أو زماني مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكاني وانما يخبر به وبالمجرور اذا كانا تامين بان يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاما أو خاصا بقرينته كما مر في الصلة عن الدماميني ومثاله هنا على قياس مامر أن تقول بل زيد اليوم وعمرو وأمس في جواب زيد قائم أمس وعمر واليوم وفي المغني ان من الحذف الخاص لقرينة قوله تعالى الحر بالحر اى مقتول أو يقتل لان تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتكلف حذف المضاف من المبتدا والخبر أى قتل الحر كائن بقتله (قوله أو بحرف جر) أي مع مجروره لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فاطلق الجزء على الكل وماقيل انه أراد بالحرف المجرور مجاز العلاقة المجاورة أخذا من قول الرضى محل العامل للمجرور وحده لان الحرف لتوصيل معاني الافعال وشبهها الى الاسماء لا يصح لان مراد الرضى المحل الذى يقتضيه المتعلق بدليل تعليله لا محل الخبرية فالحاصل ان محل العامل في الظرف اللغو للمجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعا كمر بزيد مجهولا فزيد وحده نائب الفاعل ولا يكون جرا وكذا في المستقر من حيث تعلقه بعامله الا أن محله نصب أبدا وأما من حيث قيامه مقام عامله فالمحل للمجموع رفعا في الخبر ونصبا في الحال وجرا في الصفة المجرورة ولا محل له في الصلة كعامله (قوله متعلق بمحذوف) أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو مذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا مجموعهما كما اختاره الرضى لكن لا بد منهما عند الجميع الا أن الاول نظر الى ان العامل أولى بالاعتبار وان كان معموله قيدا لا بد منه والثاني الى الملفوظ به وهو معمول العامل فلا بد من ملاحظته معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف في الحال والصفة والصلة أما عمل الرفع في نحو أفي الله شك وتحمل الضمير فيجري فيه القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف في المتعلق العام أما الخاص فهو الخبر أو الحال مثلا اتفاقا ذكر أو حذف (قوله واجب الحذف) أى عند الجمهور لانه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمي الظرف حينئذ مستقرا لاستقرار معنى عامله فيه أى فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه اذا قلنا بانه الخبر أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة وأما معها فتارة يجوز كزيد في جواب بمن مررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمي الظرف في كل ذلك لغوا لخلوه عن الضمير فمدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغني وعليه اقتصر الدماميني لكن قد يقدر المتعلق خاصا كزيد على الفرس أو من العلماء أو في البصرة أي راكب ومعدود ومقيم ولا يخرجه ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه بمعونة المقام لا يقتضى لغويته كما صرح به الدماميني في أول شرح التسهيل وفي بسملة الشنواني عن السيد نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمثال الجواب والاشتغال لا مطلقا هذا ومقتضى ذلك مع مامر في تفسير التام انه أعم من المستقر لانفراده في نحو الحر بالحر أما على القول بان مدار المستقر على حذف العامل عاما كان أو خاصا واللغو على ذكره ولا يكون الا خاصا فملازم له وما اشتهر من أن المستقر هو ماوقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا لا يتمشى على اطلاقه الا على هذا دون الاول لان الخبر مثلا عليه قد يكون غير مستقر كما علمت فتدبر (قوله كائن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدر لغو متعلق به لا من الناقصة والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كائن

بكنه ذلك عدنان وقحطان التقدير بانوها هم فحذف الضمير لا من اللبس (ص) وأخبروا بظرف او بحرف جر

ناوين معنى كائن أو استقر (ش) تقدم أن الخبر يكون مفردا ويكون جملة وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفا أو جارا ومجرورا نحو زيد عندك وزيد في الدار فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف وأجاز قوم منهم المصنف أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو كائن أو استقر فان قدرت كائنا كان من قبيل الخبر بالمفرد وان قدرت استقر كان من قبيل الخبر بالجملة واختلف النحويون في هذا فذهب الاخفش الى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وان كلا منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل التقدير زيد كائن عندك أو مستقر عندك أو في الدار

وقد نسب هذا السيبويه وقيل انهما من قبيل الجمل وان كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل التقدير زيدا استقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا الى جمهور البصريين والى سيبويه أيضا وقيل يجوز ان يجعلا من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرا ونحوه وأن يجعلا من قبيل الجملة فيكون المقدر استقر ونحوه وهذا ظاهر قول المصنف * تاوين معنى كائن أو استقر * وذهب أبو بكر بن السراج الى ان كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من (٩٦) قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب تلميذه ابو علي الفارسي في الشيرازيات والحق خلاف هذا المذهب وانه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذا كقوله

لك العزان مولاك عز وان يهن
فانت لدي بحبوحة الهون كائن

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا كذلك يجب حذفه اذا وقعا صفة نحو مررت برجل عندك أو في الدار أو حالا نحو مررت بزيد عندك أو في الدار أو صلة نحو جاء الذي عندك أو في الدار لكن يجب في الصلة ان يكون المحذوف فعلا التقدير جاء الذي استقر عندك أو في الدار وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم (ص)

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فأخبرا

(ش) ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة نحو زيد عندك وعن المعني نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعني منصوبا أو مجرورا بفي نحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا بعدم عن الجثة قال المصنف الا ان أفاد كقولهم الليلة الهلال والرطب شهري ربيع فان لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو زيد اليوم والى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير هؤلاء الى المنع مطلقا فان جاء شيء من ذلك يؤول نحو قولهم الليلة الهلال والرطب شهري ربيع فان التقدير طلوع الهلال الليلة ووجود الرطب شهري ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط ان يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا والى هذا أشار بقوله وان يفد فاخبرا فان لم يفد امتنع نحو زيد يوم الجمعة

آخر ويتسلسل أفاده السعد (قوله وقد نسب هذا السيبويه) أيده في شرح الكافية بانه يتعين تقديره اسما بعد أما واذا الفجائية نحو اما في الدار فزيد اذا لهم مكر لان الفعل لا يليهما فحمل الباقي عليهما لكن رده ابن هشام بامكان تقدير الفعل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المغني (قوله في الشيرازيات) اسم كتاب أملاه بشيراز قال السيوطي لم أر ذلك فيه ولا في الخلبيات (قوله وان يهن) نائب فاعله يعود لمولاك المراد به الناصر والحليف وبحبوحة بضم الموحدتين وبمهملتين وسط الدار وغيرها والهون بضم الهاء الذل والهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك اذا قدر كونا عاما كما هو فرض كلام المتن فان قدر خاصا جاز ذكره في الكل كما علمت وجوز ابن جني اظهار العام أيضا تمسكا بنحو فلما رآه مستقرا عنده وردبانه استقرار خاص بمعني عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حالا منها لامع الفائدة لانها كالخبر في المعني وانما قيد بالزمان والجثة لان الغالب أن الاخبار به عن المعني وبالمكان عن الجثة وللمعني مفيد لان كل معني من فعل أو حركة مثلا لا بد له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للمكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلاف مع الزمان المطلق لانه يعم جميع الاجسام اذ لا بد لها من زمان تحصل فيه وذلك معلوم فلا فائدة في الاخبار به فلو كان الزمان مع المعني أو المكان معهما عاما امتنع أيضا نحو القتال زمانا وزيد أو القتال مكانا لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدا ثم استظهر جواز الاخبار مطلقا عند من لا يشترط تجدد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هي الجسم قاعدا والقامة الجسم قائما فكان الاولى عن جسم ليعمهما لكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة ألفاظ متقاربة المراد بها ما يقابل المعني (قوله عن المعني) أي غير الدائم كما مثله فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة اسقاطي (قوله الا ان أفاد) أي وذلك باحد أمور ثلاثة اما بتخصيص الزمان بوصف أو باضافة مع جره بفي وكذا بعلمية على الظاهر كنحن في يوم طيب أو في شهر ربيع أو في رمضان واما بتقدير مضاف هو معنى كاليوم خمر وغدا أمر أي اليوم شرب خمر ولا يحتاج لتقدير في أمر لان المراد به القتال المترقب وهو معنى واما بشبه الذات للمعني في تجددها وقتا فوقتا كالرطب شهري ربيع والليلة الهلال والورد ايار بفتح الهمزة وشد المثناة التحتية كما في التصريح اسم شهر رومي غير مصروف للعلمية والعجمة يوافق أوله سادس بشنس القبطي والنوع الاول يجب جره بفي فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث يجوز كالورد في ايار فيكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله ويؤول) أي بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ يشبه المعني كما مثله أولا كنحن في يوم طيب اي وجودنا واليوم خمر اي شربه ومذهب الناظم ان الاولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق (قوله الليلة الهلال) بنصب الليلة ظرفا لمحذوف خبرا عن الهلال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) اعاد ذلك توطئة للتمثيل بنوع ثان مما يفيد وللتصريح

بعدم شذوذه فكان الاخصر ذكر ذلك مع ما تقدم (قوله نمره) بفتح فكسر كساء مخطط تلبسه الاعراب والجمع نمار كما فى المصباح (قوله فما خل لنا) يتعين جعل ما تميمية لان الكلام فى المبتدا غير المنسوخ ومنه ما أحد أغير من الله (قوله ورجل من الكرام) قيل أراد به الامام النووى لانه تلميذ المصنف رضى الله تعالى عنهما (قوله يزين) بالفتح كيبيع (قوله وليقس ما لم يقل) أي من بقية أنواع المسوغات وأما الكاف فى كعندز يد الخ فلا دخال بقية أمثلة الانواع المذكورة فلا تكرار سم (قوله ان يكون معرفة الخ) أى لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ لان الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحير السامع فيه فينفر عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما لم يشترط ذلك فى الفاعل مع انه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو الفعل أبدا فيتقرر مضمونه فى الذهن أولا ويعلم أنه صفة لما بعده وان كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول فائدة ما وبهذا التقرير يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع ان تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا فيشابه الصفة فى تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقولوا به لامكان الفرق بان تقديم الخبر خلاف الاصل فلم يكف مسوغا بمجرده بخلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدا فتدبروا اختار الرضى جعله كالمبتدإ ومن لا يشترط تجدد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ماذكر فى المبتدأ المخبر عنه أما المكتفى بمرفوعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان أصل الخبر التنكير وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما جردناه عما يطرأ ويحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) ألحق فى شرح التسهيل بهما الجملة كقصدك غلامه رجل ويشترط فى الثلاثة الاختصاص بان يكون كل من المجرور وما أضيف اليه الظرف والمسند اليه فى الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا نسان ثوب وولده ولد رجل لعدم الفائدة قال فى المغنى ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم فى التسويغ والاجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا دخل له لجواز كونه جزء علة هنا وان كان علة تامة فى الفاعل لاختصاص كل باب باحكام ولما مر من الفرق فتدبر (قوله استفهام) اي سواء كان بغير الهمزة مع أم كما مثله أم بها نحو أرجل فى الدار أم امرأة خلافا لابن الحاجب فى قصره على الثاني وانما كان مسوغا لان الانكاري منه بمعنى النفى فتحصل به فائدة العموم والحقيقي سؤال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب فكان السؤال عم جميع الافراد فاشبه العموم الحقيقي فى حصول الفائدة أفاده المصرح (قوله ان توصف) أي بوصف مخصص كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف اما لفظى كما مثل أو تقديري بان يقدر فى نظم الكلام نحو وطائفة قد أهمتهم أي من غيركم بدليل ما قبله أو معنوى بان لا يقدر فى الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية كالتصغير فى رجيل جاءنا فى معنى رجل صغير أو حالية كالتعجب فى ما أحسن زيدا أي شيء عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضى صحة حيوان ناطق هنا دون انسان هنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال ونقل سم عن شيخه الصفوى ان اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب يظهر أثرها فى بعض المواضع فاناطوا الحكم به وان لم يظهر أثره فى بعض آخر طردا للباب (قوله رغبة فى الخير) قيل ليس الظرف معمولا لرغبة بل وصف لها فهو مما قبله والصواب خلافه لانها مصدر رغب فى الشيء أى أحبه فتتعدى بفى والمجرور فى محل نصب بها قطعا (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لان كونها عاملة يشمل عمل الجر كخمس صلوات كتبهن الله وعمل بر

(ص)
ولا يجوز الابتدا بالنكره
مالم تفد كعندز يد نمره
وهل فتي فيكم فما خل لنا
ورجل من الكرام عندنا
ورغبة فى الخير خير وعمل
بر يزين وليقس مالم يقل

(ش) الاصل فى المبتدا أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة باحد أمور ذكر المصنف منها ستة أحدها أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو فى الدار رجل وعندز يد نمرة فان تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو قائم رجل الثاني أن يتقدم على النكرة استفهام نحو هل فتي فيكم الثالث أن يتقدم عليها نفى نحو ما خل لنا الرابع ان توصف نحو رجل من الكرام عندنا الخامس ان تكون عاملة نحو رغبة فى الخير خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل بر يزين هذا ما ذكره المصنف فى هذا الكتاب * وقد أنهاها غير المصنف

جوابا نحو ان يقال من عندك فتقول رجل التقدير رجل عندي التاسع ان تكون عامة نحو كل بيوت العاشر أن يقصد بها التنويع كقوله فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب لبست وثوب أجر فقوله ثوب مبتدأ ولبست خبره وكذلك أجر الحادي عشر أن تكون دعاء نحو سلام على آل ياسين الثاني عشر ان تكون فيها معنى التعجب نحو ما أحسن زيدا الثالث عشر أن تكون خلفا عن موصوف نحو مؤمن خير من كافر الرابع عشر ان تكون مصغرة نحو رجيل عندنا لان التصغير فيه فائدة معنى الوصف تقديره رجل حقير عندنا الخامس عشر ان تكون في معنى المحصور نحو شر أهر ذا ناب وشيء جاء بك التقدير ما اهر ذا ناب الا شر وما جاء بك الا شيء علي أحد القولين والقول الآخر ان التقدير شر عظيم أهر ذا ناب وشيء عظيم جاء بك فيكون داخلا في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا لان الوصف أعم من أن يكون ظاهرا أو مقدرا وهو هنا مقدر السادس عشر أن يقع قبلها واو الحال كقول الشاعر

سرينا ونجم قد أضاء فمذبدا * محياك اخفى ضوؤه كل شارق

السابع عشر ان تكون معطوفة على معرفة نحو زيد ورجل قائم الثامن عشر ان تكون معطوفة على وصف نحو تميمي ورجل في الدار التاسع عشر ان يعطف عليها موصوف نحو رجل وامرأة

عطف

يزين ومثلك لا يبخل والنصب كامر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة ورغبة في الخير خير وأفضل منك عندنا فان المجرور في محل نصب بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عند من جوزه كذا في الاشموني وغيره وفي الاخير نظر لان المبتدأ المكتفى بمرفوعه شرطه التنكير كامر فليس مما نحن فيه فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن بتنوين ضرب كما قاله الدماميني (قوله الى نيف) في نسخ الى اكثر من ذلك وهي الصواب لانه سيذكر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندي) أي لا عندي رجل لان الجواب يسلك به مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما في شرح التسهيل فلو قيل أعندك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب عندي رجل موافقة له فيكون فيه مسوغان فتأمل (قوله عامة) أي بنفسها كما مثله وكاسماء الشرط والاستفهام أو بغيرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في المغني والشرح عدها أربعة ولو ذكر اسم الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخلا في هل فتى فيكم لان هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لا انه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولي كما هو في هذه المذكورات وأما البدلي فليس مسوغا لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل قصدا الحقيقة الآتي داخلا في العموم لوجودها في كل فرد والاظهر عده مسوغا مستقلا كما سيأتي عن المغني (قوله التنويع) هو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفا) اما مصدر لا قبلت من معناه أو حال من التاء أي زاحفا وقوله لبست الذي في المغني نسيت من النسيان بدله قال وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجر الآخر ليخفي أثره ولهذا زحف على الركبتين والبيت لامرىء القيس ثم ضعف الاستشهاد بان نسيت وأجر محتملان للوصفية والخبر محذوف أي فمن أثوابي ثوب نسيت الخ وان كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أي فثوب لي نسيت الخ اه (قوله دعاء) عبر عنه في المغني بكون النكرة في معنى الفعل وجعله شاملا للدعاء لشخص كمثال الشارح وعليه كويل للمطففين ولما يراد به التعجب كعجب لزيد والشارح جعل التعجب مستقلا وأراد به ما أحسن زيدا وقد مر أنه داخل في الوصف المعنوي كالتصغير الآتي فتدبر (قوله خلفا عن موصوف) يعبر أيضا عن هذا بكونها صفة لمحذوف فهما مسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضح في الوصف لانه يشمل ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو ولعبد مؤمن خير أو لموصوف فقط نحو وطائفة قد أهمتهم أو الصفة فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ في الحقيقة سوغه الوصف أي امرأة سوداء الا أنه حذف وأقيم الوصف مقامه اه وصرح في المغني بان عده مسوغا مستقلا خلاف الصواب ويظهر ان منه قول الشاعر ثلاث كلهن قتلت عمدا * أي أشخاص ثلاث ونحو تميمي عندي أي رجل تميمي (قوله في معنى المحصور) يعلم منه تسويغ المحصور بالاولى فالمسوغ هو الحصر الا انه تارة يكون معنويا كمثاله وتارة لفظيا نحو انما رجل في الدار وتنظير المغني فيه انما هو من حيث تمثيله بانما في الدار رجل لان فيه مسوغا آخر فتدبر (شر أهر الخ) أي شر جعل ذا الناب وهو الكلب مهرا أي مصوتا وهذا مثل لظهور أمارات الشر (قوله واو الحال) المدار على وقوعها في بدء الحال وان لم تكن بواو كقوله

تركت ضأني تود الذئب راعيها * وانها لا تراني آخر الابد
الذئب يطرقها في الدهر واحدة * وكل يوم تراني مدية بيدي

فمدية مبتدأ سوغه كونه بدء جملة حالية من ياء تراني ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي (قوله ونجم قد أضاء) فيه الشاهد ومحياك وجهك والشارق الكوكب الطالع من الافق من شرق يشرق كطلع يطلع وزنا ومعنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعده ترجع الى مسوغ واحد وهو العطف بان يكون أحد المتعاطفين يصلح للابتداء اما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لان العاطف يشرك في الحكم فالصور أربعة ترك الشارح منها

عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله مبهمة) أي مقصودا ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يرد أن ابهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس فى أبيات خطابا لاخته هي

أياهند لا تنحكي بوهة * عليه عقيقته أحسبا * مرسعة بين أرساغه

به عسم يبتغي أرنبا * ليجعل فى رجله كعبها * حذار المنية أن يعطبا

والبوهة الاحمق وعقيقته شعره الذى ولد به لكونه لا يتنظف والاحسب الاحمر فى سواد والمرسعة بمهملات على زنة اسم المفعول تميمة تعلق مخافة العطب على الرسغ وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع وفى القاموس رسغ الصبى كمنعه شد فى يده أو رجله حرز الدفع العين والعسم بفتح المهملتين يبس فى مفصل الرسغ تعوج منه اليد وانما طلب الارنب لزعمهم ان الجن تجتنبها لحيضها فمن علق كعبها لم يصبه جن ولا سحر بخلاف الثعالب والظباء والقنافذ يقول لها لا تنكحى شخصا من أولئك الحمقاء والشاهد فى مرسعة حيث قصد ابهامها تحقيرا للموصوف حيث يحتمى بادني تميمة و بين ارساغه خبرها فتدبر (قوله لولا اصطبار) خبره محذوف وجوبا أى موجود وانما سوغ بلولا لافادتها تعليق الجواب على الجملة التى فيها النكرة وأودى أي هلك والمقة كعدة من ومقه يمقه كوعده يعده اذا أحبه واستقلت أي مضت والظعن بفتح المعجمة فالمهملة السير (قوله ان ذهب عير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو ما دون العشرة من الرجال خاصة أى ان ذهب من القوم سيد ففيهم غيره و يروى فعير فى الرباط فالمراد به الحمار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل فى المغني المسوغ فى ذلك الوصف المقدر أى فعير آخر (قوله كم عمة الخ) أى على رواية رفع عمة مبتدأ خبره قد حلبت ولك صفته ففيه مسوغان وخالة مبتدأ حذف خبره لدلالة الاول عليه وفدعاء بفاء فمهملتين صفتها وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال فى النهاية الفدع بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق وكذلك فى اليد فهو زوال المفاصل عن أماكنها رجل أفدع وامرأة فدعاء كاحمر وحمراء وقد حذف نظيره من عمة كما حذف لك من خالة ففيه احتباك والعشار جمع عشراء وهي الناقة الحامل وأتي بعلى اشارة الى أنه كان مكرها فى حلب مثل هذين عشاره لحقارتهما وكم على هذا خبرية للتكثير وهي اما ظرف أو مصدر لحلبت حذف مميزها أي حلبت كم وقت أو كم حلبة بالجر أما على رواية جر عمة وخالة تمييزا لكم الخبرية ورواية نصبهما تمييزا لها استفهامية فلا شاهد فيه لان كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على الاول والعموم على الثاني وقد حلبت خبرها والاستفهام للتهكم أى أخبرني بعدد عمامتك اللاتى حلبن لى فقد نسيته والظاهر جواز استفهاميتها على الاول أيضا فيقدر تميزها منصوبا لا عند الفراء فيجوز جره كما سيأتي فتدبر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين ابن النحاس ومن جملة ما ذكره كما فى النكت أن يراد بالنكرة واحد مخصوص كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر رجل اختار لنفسه أمرا فما تريدون ولا يظهر دخول هذا فى شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبر المحذوف والباقي مستغنى عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشد الياء وقد تخفف من ناف ينوف اذا ارتفع وهو كل ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله وما لم أذكره الخ) أرجع بعضهم جميع المسوغات الي العموم والخصوص كما قاله أبو حيان فى منظومته نهاية الاعراب

وكل ما ذكرت فى التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه فى الشذور وغيره وقال فى المغني لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون انه ليس كل أحد يهتدى الى مواطنها فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو معدد لامور

طويلة فى الدار العشرون أن تكون مبهمة كقول امرىء القيس

مرسعة بين أرساغه

به عسم يبتغى أرنبا

الحادي والعشرون أن تقع بعد لولا كقوله

لولا اصطبار لاودى كل ذى مقة

لما استقلت مطاياهن للظعن

الثاني والعشرون أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم ان ذهب عير فعير فى الرباط الثالث والعشرون أن تدخل على النكرة لام الابتداء نحو لرجل قائم الرابع والعشرون أن تكون بعد كم الخبرية نحو قوله

كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت علي عشاري

وقد أنهى بعض المتاخرين ذلك الى نيف وثلاثين موضعا وما لم أذكره منها أسقطته لرجوعه الى ما ذكرته أولا نه غير صحيح

(ص)

وصف فى المعنى للمبتدا فاستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه اذا لم يحصل بتقديمه ضرر أي لبس أو نحوه على ماسيبين فتقول قائم زيد وقام أبوه زيد وأبوه منطلق زيد وفى الدار زيد وعندك عمرو وقد وقع فى كلام بعضهم ان مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير عند البصريين وفيه نظر فان بعضهم نقل الاجماع من البصريين والكوفيين على جواز فى داره زيد فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح هكذا قال بعضهم وفيه بحث نعم منع الكوفيون التقديم فى مثل زيد قائم وزيد قام أبوه وزيد أبوه منطلق والحق الجواز اذ لا مانع من ذلك واليه أشار بقوله وجوزوا التقديم الى آخر البيت فتقول قائم زيد ومنه قولهم مشنوء من يشنؤك فمن مبتدأ ومشنوء خبر مقدم وقام أبو زيد ومنه قوله

قد ثكلت أمه من كنت واجده
وبات منتشبا فى برثن الاسد

فمن كنت واجداه مبتدأ مؤخر وقد ثكلت أمه خبر مقدم وأبوه منطلق زيد ومنه قوله

الى ملك ما امه من محارب * ابوه ولا كانت كليب تصاهره ومحارب

متداخلة والذي يظهر لى انحصارها فى عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها فى معنى الفعل وفى أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوغان التاسع كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد اذا الفجائية كخرجت فاذا رجل بالباب وزاد الاشموني خمسة وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها جوابا أو مبهمة فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر والتنويع وباقى ماذكره متداخل ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلا أو نائبه فى المعنى نحو كريم يوفى بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها فى معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله فى معنى الفعل أو يوتي بها للمناقضة كرجل قائم لمن زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد نظمتها فقلت

مسوغات ابتدا منكورهم صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل
حصر وخرق وتنويع حقيقته * أو بدء حال جواب للسؤال بلى
أو بعد لولا وكم لام ابتدا واذا * تقديم أخباره الابهام فانتهل
كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

والله أعلم (قوله والاصل فى الاخبار الخ) أى الارجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع ثم فصل ذلك مقدما للجواز لان الاصل عدم غيره واتبعه بوجوب التاخر بقوله فامنعه لجريانه على أصل التأخر دون أصل الجواز وأخر وجوب التقدم بقوله ونحو عندي درهم الخ لمخالفته الاصلين معا (قوله وجوزوا التقديم) أى لم يمنعوه فلا ينافى مامر من اصالة التاخير أي أرجحيته (قوله اذ لا ضررا) الاحسن والانسب بقوله فامنعه حين الخ ان ظرفية كما يشير اليه قول الشارح اذا لم يحصل الخ لا تعليلية (قوله فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى فى التعريف والتنكير والاعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه فى التبعية وكان له نوع استقلال (قوله فتقول قائم الخ) عد الامثال للخبر المفرد والجملتين والظرفين ومحل تقديم الفعل اذا لم يرفع ضمير المبتدا كما مثله والا امتنع كما سيأتى (قوله وفيه بحث) أى فى الاعتراض على نقل المنع بتجويز هذه الصورة بحث قيل وجهه أن ناقل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو ناقل المنع وهو كلام ركيك وقيل وجهه أن تجويز هذه الصورة لا يقدح فى نقل المنع عنهم لامكان تسامحهم فى الظرف وفيه أن هذا هو عين كلام المعترض اذ معناه ينبغى لناقل المنع ان لا يطلقه بل يقيده بغير الظرف وهو المفرد والجملتان ولعل الاحسن ان يقال تجويزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل أن قوله وفيه بحث ظاهر فى تأييد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الا أن يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار لقوله المار وفيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على مايوهمه اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا ولعل هذا هو الموافق فليحرر (قوله مشنوء) بهمز آخره كمبغوض وزنا ومعنى وللكوفيين أن يقولوا ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم (قوله قد ثكلت) من باب تعب اي عدمت ولدها وواجده بالجيم خبر أنت أو كنت كما فى نسخ وهو من وجد بمعنى لقى فيتعدي لواحد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ ومنتشبا بالشين المعجمة أي متعلقا والبرثن بموحدة ثم مثلثة مضمومتين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو للفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك

فابوه مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الاجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين (ص) فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا عادمي بيان كذا اذا ما الفعل كان الخبرا * أو قصدا استعماله منحصرا أو كان مسند الذي لام ابتدا * أو لازم الصدر كمن لي منجدا

(ش) ينقسم الخبر بالنظر الى تقديمه على المبتدا وتأخيره عنه ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه التقديم والتأخير وقد سبق ذكره (١٠١)

وقسم يجب فيه تأخير الخبر وقسم يجب فيه تقديم الخبر فاشار بهذه الابيات الى الخبر الواجب التاخير فذكر منه خمسة مواضع الاول أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ولا مبين للمبتدأ من الخبر نحو زيد أخوك وأفضل من زيد أفضل من عمرو فلا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه لانك لو قدمته فقلت أخوك زيد وافضل من عمرو أفضل من زيد لكان المقدم مبتدأ وانت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل علي أن المقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو ابو حنيفة لانه معلوم ان المراد تشبيه أبي يوسف بابي حنيفة لا تشبيه أبي حنيفة بابي يوسف ومنه قوله

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الاباعد

فقوله بنونا خبر مقدم و بنو أبنائنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على بني ابنائهم بانهم كبنيهم وليس المراد الحكم على بنيهم بانهم كبني ابنائهم الثاني أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا نحو زيد قام فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد ولا يجوز التقديم فلا يقال قام زيد على أن يكون زيد مبتدأ مؤخرا والفعل خبرا مقدما بل يكون زيد فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدا والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر نحو زيد قام أبوه جاز التقديم فتقول قام أبوه زيد وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك يجوز التقديم اذا رفع الفعل ضميرا بارزا نحو الزيدان قاما فيجوز ان تقدم الخبر فتقول قاما الزيدان فيكون الزيدان مبتدأ مؤخرا وقاما خبرا مقدما ومنع ذلك قوم اذا عرفت هذا

ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فابوه مبتدأ مؤخر الخ) أي والجملة صفة ملك أي ملك موصوف بان أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للاب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضمير أبوه للملك وهو رابط الصفة هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أي خلاف الكوفيين للبصريين لا أن بين الكوفيين خلافا (قوله عرفا ونكرا) اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بنزع الخافض أي في العرف والنكر لتوسع المؤلفين فيه أو ضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوي (قوله عادمي) حال من الجزآن و بيان بمعنى المبين وهو القرينة المبينة للمسند من المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لدليل ولغيره وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكذا والثاني حذف نعت الفعل وأما الثالث فلان المحدث عنه الخبر والاصل كذا اذا كان الخبر فعلا مسندا لضمير المبتدإ المستتر فامنع تقديمه بخلاف غير المستتر كما سيبينه الشارح ولذلك جعل اذا لمجرد الظرف متعلقة بالمنع المفهوم من كذا فلا تحتاج لجواب (قوله منحصرا) بالفتح أي منحصرا فيه على الحذف والايصال وان قيل انه سماعي فقد يمنع ويروي بالكسر على تقدير مضاف أي منحصرا مبتدؤه فيه فان المنحصر هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله أو لازم الصدر) بالجر عطفا على ذي أي أو مسندا للازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة المسوغة بعمل النصب في المجرور أو بكونها صفة لمحذوف ولا يشترط اتحاد المسوغ (قوله لكان المتقدم مبتدأ) أي لانه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من المعرفتين أو النكرتين وان تفاوتا تعريفا كما هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق أن المبتدأ هو الاعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساويا وعلم أحدهما فهو المبتدأ أو علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ انظر المغني وحواشيه (قوله فان وجد دليل) أي لفظي نحو حاضر رجل صالح لتسويغ الثاني بالوصف دون الاول أو معنوي كمثال الشارح فان القرينة الحالية وهي كون أبي يوسف تابعا لابي حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الاول بالثاني لا العكس اللهم الا أن يكون المقام للمبالغة في مدح أبي يوسف (قوله و بناتنا) مبتدأ خبره جملة بنوهن الخ أي أولاد بناتنا ليس نفعهم لنا بل لابائهم الاجانب منا لعدم نسبتهم الينا بخلاف أولاد بنينا فانهم ينسبون الينا (قوله فلا يقال قام زيد) أي لئلا يتوهم أن زيدا فاعل لا مبتدأ فيفوت الدوام الحاصل بالاسمية وكذا تقوي الحكم بتكرار اسناد الجملة الى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لكن نقل الدماميني عن السيد أن الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت الا تقوي الحكم والاصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدإ وهو الاصح كعمرا زيد ضرب اذ لا ابهام فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم المعمول أفاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أي والالتباس في النطق بحذف الالف يدفعه الوقف والخط وتقديم

تأخيره اذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا كما تقدم الثالث ان يكون الخبر محصورا بانما نحو انما زيد قائم أو بالا نحو ما زيد الا قائم وهو المراد بقوله أو قصدا استعماله منحصرا فلا يجوز تقديم الخبر على زيد في المثالين وقد جاء التقديم مع الا شذوذا كقول الشاعر

فيارب هل الا بك النصر يرتجي

عليهم وهل الا عليك المعول

الاصل وهل المعول الا عليك فقدم الخبر الرابع أن يكون خبر المبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء نحو لزيد قائم وهو المشار اليه بقوله أو كان مسند الذي لام ابتدا فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم لزيد لان لام الابتداء لها صدر الكلام وقد جاء التقديم شذوذا كقول الشاعر

خالي لانت ومن جرير خاله

ينل العلاء و يكرم الاخوالا

فلانت مبتدأ مؤخر وخالي خبر مقدم الخامس ان يكون المبتدأ له صدر الكلام كاسماء الاستفهام نحو من لي منجدا فمن مبتدأ ولي خبر ومنجدا حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا تقول لي من منجدا (ص)

الخبر أكثر من لغة أكلوني البراغيث فلا يحمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا خلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله فقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بأن أل في الفعل للعهد العلمي بين النحاة العارفين وأما المبتدى فلا بد له من موقف (قوله محصورا) أي فيه كما علم مما مر (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أي لئلا ينعكس المعني فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف وانتفاءه عن غيره مع ان المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة غيره واما كون غيره قائما أو لا فشيء آخر * فان قلت ينتفي اللبس في الا بتقديمها مع الخبر كما في البيت فلم حكم بشذوذه قلت حملوا الا على انما طردا للباب (قوله فيارب الخ) الشاهد في عجزه كما أشار له الشارح وكذا في صدره ان جعل الخبر بك ويرتجي حال لا ان جعل الخبر يرتجي وبك متعلقا به لان المقدم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكاري بمعني النفي (قوله فقدم الخبر) أي وهو عليك ولا يجوز كون المعمول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الا قام زيد اذ الظرف العامل كالفعل ولان الا تمنع اعتماده على الاستفهام (قوله شذوذا) أوله بعضهم بان اللام ليست للابتداء بل زائدة أو انها داخلة على مبتدإ محذوف أي لهو انت فهي مصدرة في جملتها أو ان اصله لخالي انت زحلقت اللام للضرورة (قوله ومن جرير الخ) قيل من شرطية لجزم ينل جوابا لها وكسر للساكنين وفعل الشرط كان الشانية محذوفة وجملة جرير الخ خبرها ورده ان حذف فعل الشرط بعد غير ال شاذ فالاحسن جعلها موصولة و ينل خبرها وجزم لاجرائها مجري الشرطية والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو و بالضم والقصر جمع علياء كذلك و يكرم عطف على ينل أو مرفوع استئنافا أي وهو يكرم والاخوال مفعوله ان بني للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بني للمفعول أي للاخوال (قوله له صدر الكلام) أي اما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام وما التعجبية وكم الخبرية أو بغيره كالمضاف لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقم اضرب به ومال كم رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه و يكون الشرط والجواب حينئذ للمضاف لا لمن لانها خلعته عليه كما قاله الناصر الطبلاوي ومقتضى ذلك أن الجازم حينئذ المضاف لا من لكن استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشان ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كنطق الله حسبي كما في التسهيل وكذا كل ما يغير معنى الكلام كالعرض والتمني والنفي والنهي وغير ذلك كما في الرضي اذ لو أخر ذلك لتحير السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيرد و يتشوش ذهنه بتغير المعني بعد استقراره فيه فقدم لينبني عليه الكلام من أول الامر ﴿تنبيه﴾ ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها الخبر المقرون بالفاء كالذي يأتيني فله درهم لشبهه بجواب الشرط وبالباء الزائدة كما زيد بقائم والطلبي كزيد اضرب به والمخبر به عن مذ ومنذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان اذا جعلا مبتدأين لتعريفهما معني اذ المعني أمد انقطاع الرؤية يومان فقول يس لنا نكرة لا تحتاج لمسوغ وهي مذ ومنذ مراده انهما نكرة لفظا ﴿فائدة﴾ لا يقترن الخبر بالفاء الا اذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم والاستقبال وترتب ما بعده عليه وذلك لكونه موصولا بفعل صالح للشرطية بان يخلو من علم الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما النافية أو بظرف أو مجرور كالذي يأتيني أو هنا أو في الدار فله درهم أو نكرة موصوفة بذلك كرجل يأتيني أو هنا أو في الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كما قاله السيد البليدي كغلام الذي يأتيني أو كل رجل يأتيني الخ أو موصوفا بالموصول المذكور كالرجل الذي يأتيني الخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتيني الخ فتلك ثمان عشرة صورة يكثر اقتران خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتيب الدرهم على الاتيان مثلا فلو عدم العموم كالسعي الذي تسعاه في الخير ستلقاه أو الاستقبال كالذي زارني أمس له كذا أو اقترن الفعل بشيء مما مر

ونحو عندي درهم ولي وطر * ملتزم فيه تقدم الخبر كذا اذا عاد عليه مضمر * مما به عنه مبينا يخبر كذا اذا يستوجب التصدرا
كاين من علمته نصيرا وخبرا لمحصور قدم أبدا * كما لنا الا اتباع أحمدا (ش) أشار بهذه الابيات الى القسم الثالث وهو وجوب تقديم
الخبر فذكر أنه يجب في أربعة مواضع الاول أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ الا تقدم الخبر والخبر ظرف أو جار مجرور

كالذي سيأتيني أو ان يأتني أكرمه أو قد أتاني أو ما أتاني له كذا امتنعت الفاء لفوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو الصلة غير ماذكر كالذي أبوه محسن مكرم والقائم زيد ولا يجوز فمكرم ولا فزيد خلافا للمصنف في الثاني وأما آية السرقة والزنا فخبرهما محذوف أي مما يتلى عليكم حكم السارق والزاني الخ وقوله فاقطعوا وفاجلدوا بيان للحكم وتدخل الفاء بقلة في خبر كل اذا أضيف لغير ما مر بان أضيف لغير موصوف أصلا ككل نعمة فمن الله أو لموصوف بغير ماذكر كقوله

كل أمر مباعد أو مدان * فمنوط بحكمة المتعال

ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على أن العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ كان من الكثير لصلوحه للشرط كما في الصبان والظاهر أن مثل ذلك اضافتها لموصول بغير ما مر ككل الذي أبوه قائم فله درهم فجملة ما تدخل الفاء في خبره أحد وعشرون صورة ما لم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء باجماع المحققين الا ان وان ولكن على الصحيح كآية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا انما غنمتم الخ وذلك كثير والله أعلم (قوله ونحو عندي الخ) أعاد ذلك بعد قوله كعندز يد نمرة لان ذلك بيان التسويغ ولا يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرار (قوله كذا اذا عاد الخ) أي يلتزم التقدم التزاما كذا أي كالتزامه فيما مر اذا عاد عليه أي الخبر مضمر مما أي مبتدا يخبر به أي بالخبر عنه أي المبتدا حال كونه أي الخبر مبينا لذلك الضمير العائد اليه قال ابن غازي وهذا البيت مع تعقيده وتشتيت ضمائره كان يغني عنه وعما بعده ان يقول

كذا اذا عاد عليه مضمر * من مبتدا وماله التصدر اه

(قوله التصدرا) أي في جملته فلا يرد زيد أين مسكنه (قوله وخبرا لمحصور) الاولى والخبر المحصور لانه هو المحصور في المبتدا هنا لا العكس الا أن يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف وايصال كما مر أي خبر المبتدا المحصور فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أي أو جملة كقصدك غلامه رجل وانما وجب ذلك لئلا يتوهم كون المؤخر نعتا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها أقوى من الخبر وكذا كل ما أوقع في لبس كعندي انك فاضل اذ لو أخر الخبر وهو عندي لا لتبست ان المؤكدة بالتي بمعني لعل وأما قوله

عندي اصطبار وأماني جزع * يوم النوى فلو جد كان يبريني

فانما أخر الخبر وهو لو جد لعدم اللبس اذ المكسورة والتي بمعني لعل لا يقعان بعد اما (قوله فاجمعت النحاة) قال الاسقاطي بل اجازه الجزولي والواحدي بل الكوفيون قاطبة (قوله ان يقدر مضاف) اي بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شيء في الخبر لا عليه نفسه فلا بد من ذلك التقدير (قوله على التمرة الخ) خبر مقدم عن مثلها وز بدا تمييز لمثل أو حال منه ويجوز رفعه بيانا أو بدلا من مثل او هو المبتدا ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من المسألة الاولى لا من هذه وعلى كل فمثل اما معرب رفعا او نصبا أو مبني على الفتح لاضافته للمبني كما قرئ بهما مثل ما أنكم تنطقون وبحث الدماميني في الشاهد بان الخبر المتعلق العام المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما يذكر الخاص مؤخرا نحو على الله عبده متوكل

نحو عندك رجل وفي الدار امرأة فيجب تقديم الخبر هنا فلا تقول رجل عندك ولا امرأة في الدار فأجمع النحاة والعرب على منع ذلك والى هذا أشار بقوله

ونحو عندي درهم ولي وطر

البيت فان كان للنكرة مسوغ جاز الامران نحو رجل ظريف عندي وعندي رجل ظريف الثاني ان يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها مبتدأ والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا مراد المصنف بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر * البيت أي كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدا فكأنه قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة لان الضمير في قولك في الدار صاحبها انما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر فينبغي ان تقدر مضافا محذوفا في قول المصنف عاد عليه التقدير كذا اذا عاد على ملابسه ثم حذف المضاف الذي هو ملابس واقيم المضاف اليه وهو الهاء مقامه فصار اللفظ كذا اذا عاد عليه ومثل قولك في الدار صاحبها قولهم على التمرة مثلها زبدا ومنه قول الشاعر

أهابك اجلالا ومابك قدرة * على ولكن مل ء عين حبيبها فحبيبها مبتدأ مؤخر ومل ء عين خبر مقدم ولا يجوز تاخيره لان الضمير المتصل بالمبتد أوهوها عائد على عين وهو متصل بالخبر فلو قلت حبيبها مل ء عين عاد الضمير علي متأخر لفظا ورتبة وقد جري الخلاف فى جواز ضرب غلامه زيدا مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظا ورتبة ولم يجر خلاف فيما أعلم فى منع صاحبها فى الدار فما الفرق بينهما وهو ظاهر فليتأمل والفرق بينهما ان ماعاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا فى العامل فى مسئلة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسئلة فى الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وماعاد عليه الضمير مختلف الثالث أن يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله * كذا اذا يستوجب التصديرا * نحو أين زيد فزيد مبتد أمؤخر وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد أين لان الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من علمته نصيرا فاين خبر مقدم ومن مبتد أمؤخر وعلمته نصيرا صلة من الرابع ان يكون المبتدأ محصورا نحو انما فى الدار زيد وما فى الدار الا زيد ومثله ما لنا الا اتباع أحمدا (ص) وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عند كما وفى جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى اذ عرف (ش) يحذف كل من المبتدا والخبر اذا دل عليه دليل جوازا أو وجوبا فذكر فى هذين البيتين الحذف جوازا فمثال حذف الخبر أن يقال من عند كما فتقول زيد التقدير زيد عندنا ومثله فى رأي خرجت ونصفه فاذا السبع التقدير فاذا السبع حاضر وقوله نحن بما عندنا وأنت بما عند * ـدك راض والرأي مختلف التقدير نحن بما عندنا راضون ومثال حذف المبتدا ان يقال كيف زيد فتقول صحيح أى هو صحيح وان شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت زيد عندنا وهو صحيح ومثله قوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها أى من عمل صالحا فعمله لنفسه ومن أساء فاساءته عليها

ويمكن الجواب بانه مبني على كون الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهابك) بكسر الكاف ﴿فائدة﴾ سئل بعضهم عما قرئ شاذا فى قوله تعالي انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الجلالة ونصب العلماء ما معني ذلك فاجاب بهذا البيت أهابك الخ أي ان الخوف مستعمل فى لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كل ما عاد فيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أى الاشكال المعلوم فى قوله فما الفرق بدليل أمره بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تامله بدليل ذكره بعد ومما فرق به أن المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكان كالمتقدم بخلاف هذا فان المبتد أوان أشعر بالخبر لا يشعر بملابسه الذى هو المرجع أصلا (قوله ما يعلم) أى تفصيلا لا اجمالا بان يعلم أن هناك حذفا ما بلا تعيين له فلا يكفى اسقاطي (قوله جائز) أي غير ممتنع فيصدق بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقولان ليطابق عند كما لاحتمال أن يجيب أحد المسئولين فقط ويصح نقول بالنون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما فى القاموس وهذا الجواب مبني على قول السيرافى والاخفش أنه يستفهم بكيف عن الاحوال والصفات وليست ظرفا وضابط اعرابها حينئذ أنها ان لم يستغن عنها ما بعدها فمحلها بحسبه رفعا فى كيف أنت بالخبرية ونصبا فى كيف كنت كذلك وكذا فى ظننت زيدا على أنها مفعول ثان وان استغني عنها فمحلها النصب أبدا اما على الحال ككيف جاء زيد أو المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك أى أي فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد أى أي صنع يصنعون اذا جئنا الخ فحذف عاملها ولا يصح كونها حالا من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية المجيء بل عن حالهم وقته تعجيبا منها لفظاعتها هذا هو المشهور وأما قول سيبويه انها ظرف فاوله المصنف بانه ليس معناه أنها فى محل نصب دائما على الظرفية المجازية كما توهم بل انها فى تأويل ما يسمي ظرفا وهو الجار والمجرور لانها تفسر بقولك علي أي حال لكونها سؤالا عن الاحوال اه واستحسنه فى المغني وأيده وحينئذ فتكون فى محل رفع عند سيبويه أيضا ويكون تفسيرها المطابق للفظها فى كيف أنت أصحيح أنت وفى كيف جاء زيد را كبا جاء زيد مثلا وحق الجواب صحيح أو سقيم ورا كبا أو ماشيا ويكون تفسيرها بقولهم على أي حال أو فى أي حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سيبويه كما توهم لما علمت من رجوعه الى الاولى بل هو تفسير لمعناها قولا واحدا اذ هي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال الزمخشري انها سؤال تفويض كانك فوضت للمخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف الهمزة فسؤال حصر أي عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه هذا وقد تسلب الاستفهام وتخلص لمعنى الحال والكيفية كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أى الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله الدمامينى (قوله من المبتدا والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولو لمبتدا اكتفى بهما فلا يحذفان ولا ذلك المبتدأ كما نقله يس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتدأ أو خبرا فالاولى المبتدأ وقيل الخبر (قوله زيد عندنا) أي بتقديم المبتدأ ليطابق السؤال كامر (قوله فى رأي) هو أن اذا الفجائية حرف أما على كونها ظرف زمان أو مكان فهي الخبر ولا حذف اى ففى الوقت أو الحضرة الاسد (قوله نحن بما عندنا الخ) من المنسرح

قبل وقد يحذف الجزآن أعني المبتدأ والخبر للدلالة عليهما كقوله تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ والخبر وهو فعدتهن ثلاثة أشهر لدلالة ماقبله عليه وانما حذفا لوقوعهما موقع مفرد والظاهر أن المحذوف مفرد التقدير واللائي لم يحضن كذلك وقوله واللائي لم يحضن معطوف على واللائي يئسن والاولى أن يمثل بنحو قولك نعم فى جواب أزيد قائم اذ التقدير نعم زيد قائم (ص)

(٢) ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه حذف من الاول لدلالة الثانى والقياس العكس ولا يصح جعل راض خبر نحن على أنه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم يسمع نحن قائم بل تجب المطابقة لفظا نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الخ) قيل هذا تعليل غير صحيح لحذفهما بسد نعم ولم يحلا محل المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان الا لذلك حتى يرد عليه ما بعد نعم بل يعلل حذفهما فى خصوص الآية وهما كذلك فيها على أن هذا التعليل يمكن بناؤه على أن الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعدها لكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله كذلك) أى الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الاولى التعبير باولان هذا احتمال ثالث فى الآية لا من تتمة ماقبله وحاصله أن اللائى يئسن مبتدأ والثانى عطف عليه وقوله فعدتهن خبر عنهما ولا حذف أصلا كما فى المغنى أي وليس هذا من باب زيد قائمان وعمرو حتى يمتنع للقبح اللفظى بل من باب زيد فى الدار وعمرو وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدأ المعطوف وهو واجب التأخير كما مر الا أن يقال يغتفر فى التابع أفاده الصبان وفى كون فعدتهن خبرا نظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر فتأمل ومعنى ان ارتبتم شككتم فى عدتهن ماهي (قوله وبعد لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده وهو حتم أو بحتم نفسه ولا يرد تقديم معمول المصدر لتوسعهم فى الظرف كما مر وكذا يقال فى وبعد واو وقبل حال لانهما معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناعية لان التحضيضية لا يليها الا الفعل كما سيأتي نحو لولا أرسلت الينا رسولا (قوله غالبا) هو نصب بنزع الخافض أى فى الغالب (قوله وفى نص يمين) من اضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقر الواقع خبرا عن ذا وأظهره مع أنه كون عام للضرورة كما مر ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا كما قيل به فى قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده لان عدم التحرك لا يعقل فى المعاني فتدبر (قوله كمثل الخ) الكاف زائدة وما مصدرية لتكون الواو نصا فى المعية أى كل صانع وصنعته اذ هي التى تلازم الصانع لا ماصنعه (قوله لا يكون الخ) الجملة صفة لحال أى لا يحذف الخبر قبل الحال الا اذا لم تصلح تلك الحال للخبرية عن ذلك المبتدا وان صلحت لغيره (قوله منوطا) من ناط الشيء بالشيء ينوطه اذا ربطه وعلقه به (قوله واحترز بغالبا الخ) دفع لتوهم منافاة الغلبة للتحتم وحاصله أن المراد بالغالب الكلام الفصيح فيتحتم فيه الحذف مطلقا عاما كان الخبر أو خاصا وأما ذكره فشاذ ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معد) هو ابن عدنان أبو العرب وأنث فعله لارادة القبيلة والمقاليد المفاتيح جمع اقليد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه اقاليد وقيل لا واحد له من لفظه كما فى العيني وهو مفعول ألقت بزيادة الباء وكني بذلك عن الطاعة والامتثال أي لولا ظلم ابيك يزيد بن هبيرة وجدك عمر قبله لاطاعتك جميع العرب (قوله هي طريقة الخ) وانما حمل المتن عليها لانها المتبادرة من التعبير بغالبا ولكن الاولى حمله على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه فى غير هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب اكثر أحوالها وهو كون الخبر عاما فيتحتم الحذف فيه أما كونه خاصا فقليل ولا يتحتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال لا على الكلام الفصيح والتحتم على الحذف فى تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أى فى كل تركيب لان الخبر لا يكون الا كونا مطلقا فان أريد الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا الى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسالمة زيد ماسلم ولا يجوز لولا زيد سالمنا ماسلم لا فى شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يوهمه أول بما سيأتي ولا يحمل على انه شاذ كما فى الاولى فحصل الفرق بين الطريقتين خلافا للمحشى

وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم وفى نص يمين ذا استقر وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع وقبل حال لا يكون خبرا عن الذى خبره قد أضمرا كضربى العبد مسيئا وأتم تبييني الحق منوطا بالحكم

(ش) حاصل ما فى هذه الابيات ان الخبر يجب حذفه فى أربعة مواضع الاول أن يكون خبرا لمبتدأ بعد لولا نحو لولا زيد لاتيتك التقدير لولا زيد موجود لاتيتك واحترز بقوله غالبا مما ورد ذكره فيه شذوذا كقول الشاعر

لولا أبوك ولولا قبله عمر ألقت اليك معد بالمقاليد

فعمر مبتدأ وقبله خبره وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب الا قليلا هي طريقة لبعض النحويين والطريقة الثانية ان الحذف واجب دائما وان ماورد

من ذلك بغير حذف فى الظاهر (٢) قوله ونصفه نون عندك لا يخفى ان النصف ما من بما كما هو ظاهر اه

كذا أي لولا زيد موجود وان كان كونا مقيدا فاما أن يدل عليه دليل اولا فان لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد محسن الى ما اتيت وان دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه نحو ان يقال هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت اى لولا زيد محسن الى فان شئت حذفت الخبر وان شئت اثبته ومنه قول أبي العلاء المعرى

يذيب الرعب منه كل عضب ❊
فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقد اختار المصنف هذه الطريقة فى غير هذا الكتاب ❊ الموضع الثانى أن يكون المبتدأ نصا فى اليمين نحو لعمرك لافعلن التقدير لعمرك قسمي فعمرك مبتدأ وقسمي خبره ولا يجوز التصريح به قيل ومثله يمين الله لافعلن التقدير يمين الله قسمي وهو لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا لجواز كونه مبتدأ والتقدير قسمي يمين الله بخلاف لعمرك فان المحذوف معه يتعين ان يكون خبرا لان لام الابتداء قد دخلت عليه وحقها الدخول على المبتدا فان لم يكن المبتدأ نصا فى اليمين لم يجب حذف الخبر نحو عهد الله لافعلن التقدير عهد الله على فعهد الله مبتدأ وعلى خبره ولك اثباته وحذفه ❊ الموضع الثالث أن يقع بعد المبتدا واو هي نص فى المعية نحو كل رجل فالمعية

(قوله مؤول) أي كما أول قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا قومك حديثي عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم بانه مروي بالمعنى والمشهور فى الروايات لولا حدثان عهد قومك لولا حداثة عهد قومك لولا ذلك أن قومك حديثو عهد الخ ولحنوا المعري فى بيته الآتي وردعليهم بان رفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بها مع أن الاصل عدم التبديل لتحريهم فى نقلها باعيانها وتشديدهم فى ضبطها ومن جوز الرواية بالمعني معترف بانه خلاف الاولى وغلبة الظن كافية فى الاحكام الشرعية فضلا عن النحوية على أن الاحاديث دونت فى الصدر الاول قبل فساد اللغة فغايته ابدال لفظ يحتج به بآخر كذلك وبعد تدوينها لا يجوز تبديلها بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح فبقي الحديث حجة فى بابه وكيف يلحنون المعرى مع ورود مثله فى الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله

❊ لولا زهير جفاني كنت معتذرا ❊ ❊ ولولا الشعر بالعلماء يزرى ❊

وكان يغنيهم عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الاصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع الفعل والخبر محذوف أى موجود ويمكن هذا التأويل فى هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل يمسكه حالا من الخبر المحذوف لامتناع ذكر الحال أيضا عند هؤلاء لكونه خبرا فى المعني كما نقله فى المغني عن الاخفش وبهذا يبطل جعل قبله فى بيت الشارح حالا فتدبر (قوله وجب حذفه) أما الحذف فللعلم به واما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا يجمع بينهما (قوله دليل) أى من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد حموه ماسلم لان شأن الغمد الامساك والناصر الحماية أو خارج عنه كالمثال الاول (قوله يذيب الخ) يصف سيفا معلوما بان السيوف القاطعة تذوب فى أغمادها لرعبها وفزعها منه فلولا أن اغمادها تمسكها لسالت على الارض فضمير يمسكه لكل عضب والمنفى بمقتضى لولا سيلانها على الارض والمثبت بقوله يذيب سيلانها فى نفسها فلا تنافى (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرماني وابن الشجري والشلوبين وهو الحق وشواهدها كفلق الصبح اه سندوبى وقد علمت حمل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لعمرك) أى لحياتك من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمرا بالفتح والضم على غير قياس لان قياسه كالفرح والتزموا المفتوح فى القسم خاصة تخفيفا لكثرته وقيل أصله تعمير الخ حذفت زوائده (قوله يمين الله) فى نسخ أيمن بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة وكل صحيح (قوله ولا يتعين الخ) رد لذلك القيل وأجاب سم بانهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم ولعل الحذف حينئذ غير واجب اذ لم يسد جواب القسم مسده أي لعدم حلوله محله لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب حذف المبتدا على سد شيء مسده بخلاف الخبر لانه محط الفائدة (قوله على المبتدا) أى المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدا محذوف أى لقسمي عمرك لانه خلاف الظاهر (قوله عهد الله) انما لم يكن نصا فى القسم لاستعماله فى غيره كثيرا كعهد الله يجب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه بخلاف عمرك فانه غلب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره الا بقرينة فمرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا الصريح والكناية فلا ينافى تسوية الفقهاء بين العمر والعهد فى انهما كناية يمين لان مرادهم اليمين الشرعى الموجب للاثم وهو لا يكون الا باسماء الله وصفاته لا اللغوى الاعم ولا يعتد بهما شرعا الا اذا نوى بالعمر بقاء الله أو حياته وبالعهد استحقاقه لما أوجبه علينا من العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو نوي بهما نفس العبادة لانهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتدبر (قوله نص فى المعية) أى مع كونها للعطف والمراد انها ظاهرة فيها لان الواو فيما ذكره تحتمل مجرد العطف أيضا كان يقال كل رجل وضيعته مخلوقان لكنها ظاهرة فى المعية بسبب أن الصنعة تلازم الصانع

وضيعته فكل مبتدا وقوله وضيعته معطوف على كل والخبر محذوف والتقدير كل رجل وضيعته مقترنان و يقدر الخبر بعد واو المعية وقيل لا يحتاج الى تقدير الخبر لان معنى كل رجل وضيعته كل رجل مع ضيعته وهذا كلام تام لا يحتاج الى تقدير خبر واختاره هذا المذهب ابن عصفور فى شرح الايضاح فان لم تكن الواو نصا فى المعية لم يحذف الخبر وجوبا نحو زيد وعمرو قائمان * الموضع الرابع أن يكون المبتدأ مصدرا و بعده حال سدت مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبرا فيحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسد ه وذلك نحو ضربي العبد مسيئا فضربي مبتدأ والعبد معمول له ومسيئا حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجوبا والتقدير ضربي العبد اذا كان مسيئا ان أردت الاستقبال وان أردت المضى فالتقدير ضربي العبد اذا كان مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر فى كان المفسر بالعبد واذا كان أو اذ كان ظرف زمان نائب عن الخبر ونبه المصنف بقوله وقبل حال لا يكون خبرا على ان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدت مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التى تصلح ان تكون خبرا عن المبتدا المذكور نحو ما حكي الاخفش رحمه الله من قولهم زيد قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا فتقول زيد قائم فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف ضربي العبد مسيئا فان الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدا الذي قبلها فلا تقول ضربي العبد

فالمعية ليست من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضيعته) بفتح المعجمة وسكون التحتية أى حرفته سميت به لان تركها يضيعها وصاحبها وتطلق على الثوب والعقار أيضا وههنا اشكال مشهور وهو أنه لا يصح عود الضمير الى كل لافادته ان كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا الى رجل لافادته أن كل رجل يقارن ضيعة رجل واحد وهما فاسدان * والجواب ان كل لما كانت فى قوة افراد متعددة كان الضمير العائد عليها أو على مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا كركب القوم دوابهم فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو كذلك الخ (قوله بعد واو المعية) أى بعد معطوفها لكونه خبرا عن المتعاطفين واعترض بانه لا شيء بعد الواو يسد مسد الخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بان المعطوف يسد مسده من حيث كونه خبرا عن الاول لحلوله حينئذ فى محله وان لم يسد مسده من حيث كونه خبرا عنه هو (قوله وقيل لا يحتاج الخ) ردبان الواو وان كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للاخبار بها لكونها ليست ظرفا بخلاف مع (قوله فان لم تكن الخ) أى بان لم تكن للمعية أصلا بل لمجرد التشريك فى الحكم كزيد وعمرو متباعدان أو لها لا نصا كمثال الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أى بل جوازا ان علم بدليل والا امتنع فلو قلت زيد وعمرو وأردت مقترنان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين يفيد معنى الاصطحاب وجاز ذكره لان الواو ليست نصا فيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

تمنوا لى الموت الذي يشعب الفتي * وكل امرئ والموت يلتقيان

و يشعب كيعلم أى يفرق فذكر الخبر وهو يلتقيان لان الواو لم تنص على المعية ولو حذفه لفهم أفاده المصرح وفيه أن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التى فى كل رجل وضيعته بل ان اللقى يحصل ولو بعد حين كما هو الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلو أريد كل امرىء وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر الخبر شاذا للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أى صريحا عند جمهور البصريين وقيل ولو مؤولا كان ضربت العبد مسيئا ولا بد من عمله فى اسم يرجع اليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح (قوله و بعده حال) أي مفردة كمثاله أو ظرف كضربي العبد مع عصيانه أو جملة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خيرا قترابي من المولى حليف رضا * وشر بعدى عنه وهو غضبان

ولو مضارعية عند سيبويه خلافا للفراء كضربي العبد يسيء ومنه قوله

ورأى عيني الفتى أباك * يعطي الجزيل فعليك ذاك

(قوله حال من الضمير) انما لم يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا يكون الحال من معمولات المبتدا فيتقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها فى محله فيفتقر الى تقدير خبر كما هو رأى الكوفيين أى ضربي العبد مسيئا موجود فيفوت المقصود من حصر الضرب مثلا فى حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد شيء مسده وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لا حالا مع أن حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو وموقعه كالحديث والبيت المارين وهي لا تكون خبرا لها فتدبر (قوله نائب) بالرفع صفة لحال (قوله فلا يكون الخبر الخ) أى بل يجب ذكره وما حكاه الاخفش شاذ كقولهم حكمك مسمطا كمحمد أي حكمك لك حال كونه نافذا وخرجت فاذا زيد جالسا بناء على أن اذا حرف أما على انها ظرف فهى الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على

مسيء لان الضرب لا يوصف بانه مسيء والمضاف الى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو أنم * تبيني الحق منوطا بالحكم * فانم مبتدأ وتبيني مضاف اليه والحق مفعول لتبيني ومنوطا حال سدت مسد خبر أنم والتقدير أنم تبيني الحق اذا كان أواذ كان منوطا بالحكم ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدا وجوبا وقد عدها في غير هذا الكتاب اربعة الاول النعت المقطوع الى الرفع في مدح نحو مررت بزيد الكريم أوذم نحو مررت بزيد الخبيث أو ترحم نحو مررت بزيد المسكين فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوبا والتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين الموضع الثاني أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر وفزيد وعمرو خبران لمبتدا محذوف وجوبا والتقدير هو زيد أي الممدوح زيد وهو عمرو أي المذموم عمرو * الموضع الثالث ماحكي الفارسي من كلامهم في ذمتي لافعلن ففي ذمتي خبر لمبتدا محذوف واجب الحذف والتقدير في ذمتي يمين وكذا ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم * الموضع الرابع ان يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو صبر جميل التقدير فصبري صبر جميل فصبري مبتدا وصبر جميل خبره ثم حذف المبتدا

ذلك ضربي العبد شديدا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضربي العبد اذا كان شديدا أوالخبرية ووجب الرفع (قوله لا يوصف بانه مسيء) أي بحسب قصد المتكلم كون المسيء هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بها مجازا عن فاعله ولا حجر في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال في مثال المتن الثاني لان منوطا يصلح لجريانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجريانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منهما ضربي العبد قائما وأكثر شربي السويق ملتوتا لان الحال فيهما لا تصلح للخبرية لا بحسب ذاتها ولا في القصد فتدبر (قوله والمضاف الى هذا المصدر الخ) أي صريحا كان كمثله أو مؤولا كاخطب ما يكون الامير قائما أي اخطب كون الامير أي أكوانه اذا كان قائما (قوله أربعة) زاد في الهمع وغيره مواضع منها الاسماز يد بالرفع كما مر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر نحو سقيا ورعيا لك فلك خبر مبتدا محذوف وجوبا لدلالة المصدر فاعله أو مفعوله كما يدلان الفعل أي اسق يا الله هذا الدعاء لك يا زيد مثلا فالكلام جملتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لامتناع خطابين لاثنين في جملة واحدة ومحل ذلك كما تري اذا كان المصدر نائبا عن فعل الامر وكان المجرور ضمير المخاطب فان ناب عن غير الامر كشكرا لك أي شكرت لك شكرا أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيا لزيد فالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أي اسق يا الله زيدا وارعه فاحفظ هذا التحقيق اه صبان واللام في ذلك مبينة للمفعول ومثال الفاعل كما في الرضي نحو بؤسا لك وسحقا و بعدا أي بئست وسحقت و بعدت ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنا أن التعدي باللام انما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضي وكذا يجب حذف المبتدا قبل من المبينة للمعارف نحو وما بكم من نعمة اذا جعلت ما موصولة أما المبينة للنكرات فهي صفة لها كما اذا جعلت ما في الآية نكرة اه (قوله النعت المقطوع) سمي نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمنعوت أو للاشعار بانشاء المدح كما فعلوا في النداء (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع الذي للتخصيص أو الايضاح فان الحذف فيه جائز كما في التصريح وغيره (قوله محذوف وجوبا) أي لصيرورة الكلام لانشاء المدح مثلا فجرى مجري الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أي المؤخر عنها كما مثله أما المقدم كزيد نعم الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة ورابطها العموم كما مر ومثل نعم فيما ذكر ماشاكلها في المدح أو الذم كحبذا وساء (قوله في ذمتي يمين) أي أو عهد أو ميثاق أي متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في الذمة لا اليمين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسده مسده لكونه واجب التأخير والجواب في محله (قوله صريحا في القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لا صراحة فيه قطعا اه اسقاطي (قوله نائبا مناب الفعل) أي أتي به بدلا عن اللفظ بفعله اذ أصله اصبر صبرا فحذف الفعل وعوض عنه المصدر اكتفاء بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع ليفيد الدوام وأوجبوا حذف المبتدا استصحابا لحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية (قوله صبر جميل) أي في قول الراجز

شكا الى جملي طول السرى * صبر جميل فكلانا مبتلى

أي أمرنا صبر جميل ومثله سمع وطاعة أي أمرنا ذلك ﴿ فائدة ﴾ الصبر الجميل هو الذي لا شكاية معه والصفح الجميل هو الذي لا عتاب معه والهجر الجميل هو الذي لا اذية معه (قوله سراة) بفتح المهملة وقد تضم أصله سرية قلبت ياؤه الفا كقضاة جمع سري أي شريف على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل

بالذي هو صبري وجوبا (ص) وأخبروا باثنين أو باكثرا * عن واحد كهم سراة شعرا (ش) اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدا الواحد بغير حرف عطف نحو زيد قائم ضاحك فذهب قوم منهم المصنف الى جوازذلك

بالام أفعلاء كنبي وأنبياء وتقي وأتقياء كما سيأتي فى قوله * وناب عنه أفعلاء فى المعل * لاما الخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه فى شرح الكافية لانه اما فى اللفظ والمعني كمثال المتن والآية والبيتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وغيرها أو فى اللفظ فقط وضابطه ان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا نحو حلو حامض أى مز وهذا أعسر يسر أي اضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه الصرف لانهما شيء واحد فى المعني ولا يتوسط المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الاصح فيهما وزاد ولده نوعا يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة كقوله

يداك يد خيرها يرتجي * وأخرى لاعدائها غائظه

أو حكما لكونه ذا اجزاء كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو الخ والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقين الا مجازا أفاده الدماميني (قوله مز) بضم الميم كما فى القاموس أي متوسط بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليسا مجتمعين فيه لانهما ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لذاتهما فكل منهما خبر مستقل (قوله من يك الخ) من شرطية لحذف نون يكن وقوله فهذا بتي قائم مقام جوابها من اقامة السبب مقام المسبب أي فانا مثله لان هذا بتي والبت كساء غليظ مربع ومقيظ ومابعده بصيغ اسم الفاعل أى كاف لى فى القيظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينام الخ) المروي فهو يقظان هاجع بدل نائم لان قبله

وبت كنوم الذئب فى ذى حفيظة * أكلت طعاما دونه وهو جائع

ينام الخ والعرب تزعم أن الذئب ينام بعين ويحرس باخرى ثم يتناوبان فى الحرس فهو نائم من جهة يقظان من جهة أخري فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الخ) رد لذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذا لم يجعل خبرا كونه صفة لحية لانها نكرة لا مسوغ لمجيء الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

استعار الاخوات للنظائر فى العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذكر لانها أم الباب اذ حدثها وهو الكون يعم جميع أخواتها ولذا اختصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر فى الخطبة (قوله اسما) الظاهر انه معمول لمحذوف كما يشير له حل الشارح أي ويسمي اسمها وقد يجعل حالا أى حال كونه اسمها أي مسمي بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه بحذف العاطف فى غالبه (قوله زال) أي ماضي يزال لا ماضي يزيل بفتح أوله فانه تام متعد بمعنى ماز تقول زل ضأنك من معزك أى ميزها ومصدرها الزيل ولا ماضي يزول فانه تام قاصر بمعني ذهب كقوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة ووزنها فعل بالكسر وغيرها بالفتح كما فى التصريح وغيره (قوله فتيء) بتثليث التاء ويقال افتأ كما فى الهمع (قوله وهذى الاربعة) أى موادها فلا يرد انها أفعال ماضية لا تلى النهي الذي من جملة شبه النفى (قوله لشبه نفى) قدمه على النفى جبرا لضعفه (قوله ومثل كان الخ) خبر مقدم عن دام لقصد لفظها ومسبوقا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كاعط الخ) درهما اما مفعول ثان لاعط وحذف الاول كمفعول مصيبا أي واجدا أي أعط المحتاج درهما مادمت واجدا له ففيه تقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيبا وحذف مفعولا اعط وأصل دام دوم بالفتح وينقل الى المضموم عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى الدال لتدل بعد حذف عينه للساكنين على انها واو وانظر لم جعل مفتوحا مع أنه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالحمل على التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو قليل فى المضموم والمكسور كما مر ويأتى (قوله نواسخ الابتداء) من النسخ وهو الازالة

لا يتعدد الخبر الا اذا كان الخبران فى معني خبر واحد فان لم يكونا كذلك تعين العطف فان جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد وقول الشاعر

من يك ذا بت فهذا بتي
مقيظ مصيف مشتي * وقوله

ينام باحدى مقلتيه ويتقي
باخرى المنايا فهو يقظان نائم

وزعم بعضهم انه لا يتعدد الخبر الا اذا كان من جنس واحد كان يكون الخبران مثلا مفردين نحو زيد قائم ضاحك أو جملتين نحو زيد قام ضحك فاما اذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل ويقع فى كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا ومنه قوله تعالى فاذا هي حية تسعي جوزوا كون تسعى خبرا ثانيا ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا (ص)

﴿ كان واخواتها ﴾

ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه ككان سيدا عمر
ككان ظل بات أضحى أصبحا
أمسى وصار ليس زال برحا

فتيء وأنفك وهذى الاربعة * لشبه نفى أو لنفى متبعه ومثل كان دام مسبوقا بما * كاعط مادمت مصيبا درهما (ش) لما فرغ من الكلام على المبتدا والخبر شرع فى ذكر نواسخ الابتداء وهي قسمان افعال وحروف فالافعال كان واخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها والحروف ما

واخواتها ولا التي لنفي الجنس وان واخواتها فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها وكلها أفعال اتفاقا الا ليس فذهب الجمهور الى انها فعل وذهب الفارسي في أحد قوليه وأبو بكر بن شقير في أحد قوليه الى انها حرف وهي ترفع المبتدا وتنصب خبره ويسمى المرفوع بها اسما لها والمنصوب بها خبرا لها وهذه الافعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها مالا يعمل هذا العمل الا بشرط وهو قسمان القسم الاول مايشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظا أو تقديرا أوشبه نفي وهو أربعة زال وبرح وفتيء وانفك فمثال النفي لفظا مازال زيد قائما ومثاله تقديرا قوله تعالى قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ ولا يحذف النافي معها قياسا الا في القسم كالآية الكريمة وقد شذ الحذف بدون القسم كقول الشاعر

وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتطقا مجيدا

أي لا أبرح منتطقا مجيدا أي صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي وعنى بذلك أنه لا يزال مستغنيا ما بقي له قومه وهذا أحسن ما حمل عليه البيت ومثال شبه النفي والمراد به النهي كقولك لا تزل قائما ومنه قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

والدعاء كقولك لا يزال الله محسنا اليك وقول الآخر

ألا يا اسلمي يادار مي على البلى ✻ ولا زال منهلا بجرعائك القطر الصبان

وهذا هو الذي أشار اليه المصنف بقوله وهذي الاربعة الى آخر البيت القسم الثاني مايشترط في عمله أن يسبقه

لازالتها حكم المبتدا والخبر (قوله الى انها فعل) أي لقبول التاءين (قوله ترفع المبتدأ) أي تجدد له رفعا غير رفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل الا بعامله استقراء ولانها لو لم تعمل الا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبتدأ انما هو باعتبار ما كان وأل في المبتدا كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فان منه مالا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الاضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر واللازم لصفة واحدة كطوبى للمؤمن وويل للكافر وكايمن في القسم واللازم للابتداء بنفسه كاقل رجل يقول ذلك ولله درك وما التعجبية فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت أو بغيره كمصحوب لولا واذا الفجائية فانهما لا يصاحبان غير المبتدا (قوله وتنصب خبره) أي غير الطلبي في الجميع وشذ قوله

✻ وكوني بالمكارم ذكريني ✻ أوهو بمعني تذكر بني وغير الفعل الماضي في صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام في دام وليس والمنفي بما فلا يقال لا أكلمك كيف مادام زيد ولا أين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليهما ولا أين مازال زيد لان ما النافية تلزم الصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفي بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفي ككيف كان زيد ✻ واعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر في هذا الباب اقتصارا أي بلا دليل ولا اختصارا أي به عند الجمهور الا ضرورة لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها اذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والعوض لا يحذف أي وأما حذفهما في ان خيرا فخير كما سيأتي فتبع لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقا والمصنف في ليس فقط حكى سيبويه ليس أحد أي هنا أفاده في الهمع مع زيادة (قوله ويسمي المرفوع الخ) هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لان زيدا مثلا اسم للذات لا لكان والافعال لا يخبر عنها وقد يسميان فاعلا ومفعولا مجازا لان الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافا لاسمها فمعني كان زيد قائما كان قيام زيد (قوله أن يسبقه نفي) أي لان القصد بالجملة الاثبات وهذه الافعال معناها نفي فاذا نفيت انقلبت اثباتا (قوله الا في القسم) أي مع المضارع وكون النافي لا كما قال الدنوشري ويحذف ناف مع شروط ثلاثة ✻ اذا كان لا قبل المضارع في قسم (قوله بحمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أبرح المنفي ومجيدا بضم الميم خبر ثان ان قلنا بتعدد الخبر في هذا الباب والا فنعت (قوله نطاق) هو مايشد به الوسط جمعه نطق ككتاب وكتب (قوله وجواد) بتخفيف الواو يطلق على الفرس ذكرا أو أنثى كما في المصباح (قوله هذا أحسن) الاشارة اما الى الاعراب فمقابله أن أبرح غير منفي بل تام بمعني أزول عن كوني منتطقا مجيدا أي أترك ذلك مادامت قومي لانهم يكفونيه فلا شاهد فيه أو الى المعني فمقابله ان منتطقا معناه ناطق ومجيدا أي محسنا في الثناء على قومي أفاده العيني (قوله النهي والدعاء) أي لان المطلوب بهما ترك الفعل وهو نفي فخرج غيرهما كالاستفهام وقيل الا الانكاري لانه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا أو بلن كقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ ـن لكم خالدا خلودا الجبال

ان قلنا بانها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها ثم فرارا من عطف الانشاء على الخبر (قوله صاح) منادى مرخم صاحب على غير قياس لكونه ليس بعلم وشمر أي اجتهد في الاستعداد للموت ولا تنسه (قوله ألا يا اسلمي الخ) ألا حرف استفتاح وتنبيه ويا مؤكدة لها أو المنادي محذوف أي ياهذه وهي اسم امرأة غير مية لا ترخيمها كما في التصريح أي فلا يرد أن ترخيم غير المنادى شاذ لكن قال

ما المصدرية الظرفية وهو دام كقولك اعط مادمت مصيبا درهما أي أعط مدة دوامك مصيبا درهما ومنه قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا أي مدة دوامي حيا ومعني ظل اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا ومعني بات اتصافه به ليلا وأضحى اتصافه به في الضحى وأصبح اتصافه به في الصباح وأمسى اتصافه به في المساء ومعني صار التحول من صفة الى صفة أخرى ومعنى ليس النفي وهي عند الاطلاق لنفي الحال نحو ليس زيد قائما أي الآن وعند التقييد بزمن على حسبه نحو ليس زيد قائما غدا ومعنى مازال وأخواتها ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب مايقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا ومازال عمرو أزرق العينين ومعني دام بقي واستمر (ص)

وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماض منه استعملا

(ش) هذه الافعال قسمان أحدهما مايتصرف وهو ما عدا ليس ودام والثاني مالا يتصرف وهو ليس ودام فنبه المصنف بهذا البيت على أن مايتصرف من هذه الافعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائما قال الله تعالى و يكون الرسول عليكم شهيدا والامر نحو كونوا قائمين

الصبان من تتبع كلام ذي الرمة نظما ونثرا وجده يسمي محبوبته بهما وعلى البلى أي منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقا والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيأ ومنهلا كمنصبا وزنا ومعنى والمراد انصباب غير مضر بدليل اسلمي (قوله المصدرية الظرفية) أخذهما من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نيابتها عن الظرف وهو المدة وهما شرطان لصحة العمل لان دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه بدليل عدم عملها في مادامت السموات والارض مع استيفائها الشرطين بل هي تامة أي مدة بقائهما فخرج غير المصدرية كالنافية في نحو مادام شيء وغير الظرفية كيعجني مادمت صحيحا أي دوامك فدام فيهما تامة بمعني بقي والمنصوب حال وكذا عند حذف ما كلو دام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله ومعني ظل) أي مع معمولها لان معناها وحدها مطلق حدث في زمن ماض نهاري وقوله بالخبر أي بمدلوله التضمني وهو الحدث وقوله نهارا أي ماضيا وكذا يقال في الباقي (قوله ومعني صار التحول) أي موضوعة له وأما التحول المفهوم من كل فعل فانما لزم من دلالته على التجدد والحدوث لا من الوضع فحصل الفرق بينهما أفاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعني ما جمعته بقولي

بمعني صار في الافعال عشر * تحول آض عاد ارجع لتغنم
وراح غدا استحال ارتد فاقعد * وحار فها كها والله أعلم

وحكى سيبويه ماجاءت حاجتك بالنصب أي أي حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير ما الاستفهامية وبالرفع أي صارت حاجتك أي حاجة فما خبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا زاد الزمخشري بات قال في شرح الكافية ولا حجة له عليها (قوله لنفي الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال وانما لم تدل على المضي كسائر الافعال الماضية لان شبهها الحرف في الجمود والمعنى جردها عن الزمان أصلا لكن حدث خبرها لا بد له من زمن فحمل على الحال لانه الاقرب (قوله وعند التقييد بزمن) أي صريحا كما مثله أو ضمنا كليس خلق الله مثله أي في الماضي واسمها ضمير الشان ألا يوم يأتيهم مصروفا أي في المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفا ولم تقلب ألفا لجمودها (قوله على حسب مايقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو مازال الله محسنا ولا يزال زيد أزرق العينين أم لا نحو مازال زيد ضاحكا أو عالما أي مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقا (قوله مثله) اما حال من فاعل عمل أو نعت لمصدره محذوفا أي عمل عملا مثل عمله وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بقد عليه وهو ممنوع فلعل فيه خلافا أو للضرورة (قوله وهو ليس ودام) حصره غير المتصرف فيهما يقتضي أن مراده بالمتصرف مايعم التصرف التام والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فانه ليس لها الا الماضي والمضارع واسم الفاعل دون غيرها كالمصدر والامر وأما ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح في دام وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن دام التامة لكن رجح الصبان أن الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدرية وادعاء ان هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد جور وسوء ظن والباقي تصرفه تام كما بينه الشارح لكن اختلف في اسم المفعول فمنعه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللمحة ان تلميذه أبا الفتح بن جني سأله عن قول سيبويه مكون فيه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب وأجازه آخرون وعليه فالنائب عن الاسم اما الظرف كما مثل أو ضمير مصدره المفهوم منه نحو مكون قائما فتلخص انها ثلاثة أقسام (قوله أخاك) خبر كائنا واسمه ضمير يعود على من وكائنا خبر ما الحجازية وتلفه أي

قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديدا واسم الفاعل نحو زيد كائن أخاك قال الشاعر

وما كل من يبدي البشاشة كائنا * أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

والمصدر كذلك واختلف في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا

تجده (قوله والصحيح ان لها مصدرا) أى فلكان الكون والكينونة ولصار الصير والصيرورة ولبات البيات والبيتوتة ولظل الظلول ولاصبح وأمسى وأضحى الاصباح والامساء والاضحاء (قوله ببذل) الباء سببية متعلقة بساد أى شرف وكونك مبتدأ والكاف فى محل جر بالاضافة ورفع من حيث انها اسم الكون واياه خبره من حيث النقصان ويسير أى سهل خبره من حيث الابتداء وعليك متعلق به (قوله ومالا يتصرف منها الخ) هذه العبارة فى غاية القلاقة لما فيها من التكرار والمناقضة للامر كما لا يخفى (قوله وفى جميعها) متعلق باجزو توسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أى منع وسبقه مفعول حظر وهو مصدر مضاف لفاعله ودام مفعوله أى وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله كان فى الدار صاحبها) تمثيل صحيح لان تقديم الخبر يصدق بتقديمه على الاسم وحده كهذا وعلى الفعل أيضا كفى الدار كان صاحبها وليس كلامه الآن فى وجوب التوسط حتى يعترض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل * والحاصل أن للخبر ستة أحوال وجوب التأخر ككان صاحبى عدوى لما ذكره الشارح وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء أى تصفيرا بالفاء وتصدية أى تصفيقا لحصره وجوب التوسط كيعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها فيمتنع تأخير فى الدار لمكان الضمير وتقديمه على الفعل لئلا يفصل بين أن وصلتها وعلى أن لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كاين كان زيد وجوب التأخر أو التوسط كهل كان زيد قائما فيمتنع تقديمه على هل لان لها الصدر وعلى كان لئلا يفصل بينهما وجوب التوسط أو التقدم ككان فى الدار صاحبها وكان غلام هند بعلها بنصف غلام ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر على كان لا على ما لان لها الصدر السادس جواز الثلاثة ككان زيد قائما وكان غلام هند مبغضها بنصب مبغض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم يجب تقديمها الخ أى بشرط أن تخلو من موجب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم (قوله والصواب جوازه) منه قراءة حمزة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة للسموأل اليهودى يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فمالت للآخر وأولها

اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل
وان هو لم يحمل على النفس ضيمها * فليس الى حسن الثناء سبيل
تعيرنا أنا قليل عديدنا * فقلت لها ان الكرام قليل
وما قل من كانت بقاياه مثلنا * شبابا تسامي للعلا وكهول
وما ضرنا أنا قليل وجارنا * عزيز وجار الاكثرين ذليل
وانا أناس لا نرى القتل سبة * اذا ما رأته عامر وسلول
يقرب حب الموت آجالنا لنا * وتكرهه آجالهم فتطول
وما مات منا سيد فى فراشه * ولا طل منا حيث كان قتيل
اذا سيد منا خلا قام سيد * قؤل بما قال الكرام فعول
ونشكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول
وأيامنا مشهودة فى عدونا * لها غرر مشهورة وحجول
وأسيافنا فى كل شرق ومغرب * بها من قراع الدارعين فلول
معودة أن لا تسل نصالها * فتغمد حتى يستباح قتيل

سلى الخ (قوله لا طيب للعيش) أى العيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته قال شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بادكار باجنبى وهو لذاته فالاولى احتمال

وليس وما كان النفى أو شبهه شرط فيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر (ص) وفى جميعها توسط الخبر أجز وكل سبقه دام حظر (ش) مراده ان أخبار هذه الافعال ان لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم والفعل فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك كان فى الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ومثال وجوب تأخيرا لخبر عن الاسم قولك كان أخى رفيقى فلا يجوز تقديم رفيقى على أنه خبر لانه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الاعراب ومثال ما توسط فيه الخبر قولك كان قائما زيد قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره يجوز توسط اخبارها بالشرط المذكور ونقل صاحب الارشاد خلافا فى جواز تقديم خبر ليس على اسمها والصواب جوازه قال الشاعر

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سواء عالم وجهول

وذكر ابن معطى ان خبر دام لا يتقدم على اسمها فلا تقول لا أصحبك مادام قائما زيد والصواب جوازه قال الشاعر لا طيب للعيش مادامت منغصة ان

لذاته بادكار الموت والهرم وأشار بقوله * وكل سبقه دام خطر * الى أن كل العرب أو كل النحاة منع سبق خبر دام عليها وهذا ان أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام المتصلة بها نحو لا أصحبك قائما مادام زيد فمسلم وان أرادانهم منعوا تقديمه على دام وحدها نحو لا أصحبك ماقائما مادام زيد وعلى ذلك حمله ولده في شرحه ففيه نظر والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها فتقول لا اصحبك ماقائما دام زيد كما تقول لا أصحبك مازيدا كلمت (ص) كذاك سبق خبر ما النافيه * فجيء بها متلوة لا تاليه (ش) يعني أنه لا يجوز ان يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطا في عمله نحو مازال وأخواتها فلا تقول قائما مازال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني مالم يكن النفي شرطا في عمله نحو ما كان زيد قائما فلا تقول قائما ما كان زيد وأجازه بعضهم ومفهوم كلامه انه اذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائما لم يزل زيد ومنطلقا لم يكن عمرو ومنعهما بعضهم ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده اذا كان النفي بما نحو ما قائما زال زيد وما قائما كان زيد ومنعه بعضهم (ص) ومنع سبق خبر ليس اصطفى وذو اتمام ما برفع يكتفى وما سواه ناقص والنقص في فتى ليس زال دائما قفى (ش) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف الى المنع وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان الى الجواز فتقول

أن دامت ومنغضة تنازعا في لذاته فاعمل الثاني وأضمر في دامت ضميرا مستترا هو اسمها فلا شاهد فيه وأصل ادكارا ذتكار قلبت تاء الافتعال دالا وادغمت فيها الذال المعجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتي (قوله فمسلم) أي الاجماع على ذلك مسلم لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب الى كلامه ليوافق ماشبهه به بقوله كذاك سبق الخ في ان الخبر في كل سابق على ما فتأمل (قوله ففيه نظر) أي في ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل بين الحرف المصدري وصلته لانه غير عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا ينفصل منها لشدة تعلقه بها لانه يطلبها للوصل بها وللعمل فيها وغير العامل يطلبها للوصل فقط فتدبر (قوله كذاك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبرا لتنوين ومامفعوله أي سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على ما المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع لما سيأتي (قوله فجيء بها الخ) فيه مع توكيد ماقبله الاشارة الى أن ما تلزم صدر جملتها أبدا (قوله وأجازه بعضهم) أجاز الكوفيون الصورتين لان ما لا تلزم الصدر عندهم ووافقهم ابن كيسان في الاولى لان نفيها ايجاب فكانه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعهما بعضهم) حكاه في التسهيل عن الفراء وكذا جميع حروف النفي لكن قال في شرح الكافية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهده الصريحة مه عاذلي فهائما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى (قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفى خبره أي ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر بالتنوين فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه يفسد الوزن والمعنى لافادته منع سبقه مطلقا ولو على الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والمنفي بما لسكوته عنه وهو كذلك ولو كان جملة على الاصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبره قفى بضم القاف أي تبع ودائما حال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف في غير الاستثناء أما فيه فلا يتقدم خبرها اجماعا ومثلها لا يكون (قوله وتقريره) براءين أي بيان وجه دلالته وقد أجاب عنه المانعون بانه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول المعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر اذا كان ظرفا أو ان يوم معمول لمحذوف أي ألا يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا حال منه مؤسسة أو انه مبتدأ بني على الفتح لاضافته الى جملة ياتيهم وليس مصروفا خبره والضمير في ليس يعود له لا للعذاب (قوله الا حيث يتقدم العامل) أي الاصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الاصل كما أجازوا تقديم معمول خبر ان على اسمها دون الخبر كان في الدار زيدا جالس وقدموا معمول الفعل المنفي بلم أو لن

قائما ليس زيد واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم اليه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقدم خبر ليس عليها وانما ورد من لسانهم ماظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى ألا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها وتقريره ان يوم ياتيهم معمول الخبر الذي هو مصروفا وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم المعمول الا حيث يتقدم العامل وقوله وذو تمام الخ معناه ان هذه الافعال انقسمت الى قسمين الاول ما يكون تاما وناقصا والثاني ما لا يكون الا ناقصا والمراد بالتام ما يكتفي بمرفوعه وبالناقص ما لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه الى منصوب وكل هذه الافعال يجوز ان يستعمل تامة الا فتيء وزال التي مضارعها يزال لا التي مضارعها يزول فانها تامة نحو زالت الشمس وليس فانها لا تستعمل الا ناقصة ومثال التام قوله تعالى

وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أى وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص) ولا يلى العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أني أو حرف جر (ش) يعني أنه لا يلى كان واخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين احدهما ان يتقدم المعمول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخرا عن الاسم نحو كان طعامك زيد آكلا وهذه ممتنعة عند البصريين وأجازها الكوفيون الثاني أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر نحو كان طعامك آكلا زيد وهي ممتنعة عند سيبويه وأجازها بعض البصريين ويخرج من كلامه انه اذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسئلة لانه لم يل كان معمول خبرها فتقول كان آكلا طعامك زيد ولا يمنعها البصريون فان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا جازا بلا وه كان عند البصريين والكوفيين نحو كان عندك زيد مقيما وكان فيك زيد راغبا (ص) ومضمر الشان اسما انوان وقع موهم ما استبان انه امتنع (ش) يعني انه اذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه ولى كان واخواتها معمول خبرها فأوله على أن فى كان ضميرا مستترا هو الاسم ضمير الشان وذلك نحو قول الشاعر قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان ايام عطية عودا فهذا ظاهره أنه مثل كان طعامك زيد آكلا ويتخرج على أن فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان ومما ظاهره انه مثل كان طعامك آكلا زيد قول الشاعر

دونه كز يد الم أضرب أولن أضرب ومعمول الخبر الفعلي على المبتدا عند البصريين دونه كعمرا زيد ضرب ومعمول الفعل بعد أما دونه فاما اليتيم فلا تقهر وكل ذلك لنكات تعلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جوز الكوفى نقصها على حذف الخبر أى من غرمائكم ويرده أن الخبر لا يحذف فى هذا الباب كما مر ويوجد فى نسخ بعد الآية قال الشاعر اذا كان الشتاء فادفئوني * فان الشيخ يهرمه الشتاء

والاكثر عدمه (قوله مادامت السموات) أى بقيت (قوله حين تمسون الخ) أى تدخلون فى المساء والصباح وكذا بات وأضحى التامان معناها دخل فى البيات والضحى وظل اما بمعنى دام كلوظل الظلم هلك الناس أو طال كظل البيت أو الليل وتقول برح الخفاء أى ذهب وانفك الشيء خلص وصرت الى زيد تحولت ورجعت اليه ومنه ألا الى الله تصير الامور وصار فلان الشيء يصيره ويصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصرهن اليك أى ضمهن وبهذا ينحل قوله

انى رأيت غزالا * أورث قلبي خبالا
قد صار كلبا وقردا * وصار بعد غزالا
ولى بذاك دليل * فى قول ربي تعالى

﴿تنبيه﴾ نحو كان زيد قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيد أخاك لامتناع كون الحال معرفة الا أن تجعل كان بمعنى كقل فاخاك مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك اياه لما ذكر الا أن يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ) أي لامتناع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول لغير ذلك المعمول لانه أجنبي بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير معمولا لذلك العامل فلا يجوز جاء عمرا زيد يضرب بخلاف زيد جاء عمرا يضرب وزيد كان طعامك آكلا لان مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسى لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فيتبعه بخلاف تقديمه وحده وجمهور البصريين على المنع مطلقا والكوفيون على الجواز مطلقا (قوله جازت المسئلة) أى باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (قوله ومضمر الشأن) أي المضمر الدال على الشأن وهو مفعول انوا واسما حال منه أى حال كونه اسما لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الاصح كما مر فى آخر المعرب وموهم فاعل وقع أى ورد (قوله فاوله الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله

باتت فؤادي ذات الخال سالبة * فالعيش ان حم لى عيش من العجب

وقوله لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا * لقد هون السلوان عنها التحلم

فقدم فؤادي وسلمى مع نصبهما بسالبة ومغريا ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى ما استدل به الكوفيون * وأجيب بانه ضرورة أو ان فؤادي وسلمي منادي ومعمول سالبة ومغريا محذوف أي لك وقوله لقد هون الخ التفات عن خطابها اعراضا وطرحا لها (قوله قنافذ الخ) جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها آخره معجمة وهداجون من الهدجان وهي مشية الشيخ الضعيف يهجو الفرزدق قوم جرير بالفجور والخيانة أى هم كالقنافذ فى مشيهم ليلا للسرقة وعطية أبو جرير أو عمه والشاهد تلو اياهم لكان مع أنه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى فى أن المعمول مقدم على

فاصبحوا والنوى عالى معرسهم * وليس كل النوى تلقى المساكين اذا قرىء بالتاء المثناة من فوق فيخرج البيتان على ان فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشأن والتقدير فى الاول بما كان هو أي الشأن فضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعودا خبره وايا هم معمول عودوا الجملة من المبتدا والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول الخبر لان اسمها مضمر قبل المعمول والتقدير فى البيت الثاني وليس هو أى الشان فضمير الشان اسم ليس وكل النوى معمول لتلقى وتلقى المساكين فعل وفاعل والمجموع خبر ليس هذا بعض ماقيل فى البيتين (ص)

الاسم والخبر مؤخر عنه وأما فى البيت الثاني فالمعمول والخبر معا مقدمان على الاسم (قوله فاصبحوا الخ) المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراد هنا النزول ليلا مطلقا وقائله حميد بن ثور أحد البخلاء المشهورين بهجو أضيافا له بكثرة الاكل حتى ان نوى التمر الذى أكلوه أصبح عاليا على محل نزولهم مع أنهم لا يلقونه كله بل يبتلعونه بنواه وأول القصيدة

لا مرحبا بوجوه القوم اذ نزلوا * كانهم اذ أتاخوها الشياطين

(قوله اذا قرئ بالتاء) أما اذا قرئ بالياء وهي الاصح فيتعين كون المساكين فاعله والجملة خبر ليس واسمها ضمير الشأن اجماعا اذ لو كان اسمها المساكين ويلقى خبرها لوجب أن يقال يلقون ليطابقه فى الجمعية والتاء تغنى عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله فضمير الشأن اسم كان) أى وجملتها صلة ما والعائد محذوف أى عودهم به ويحتمل أن اسمها ضمير يعود على ما وجملة عطية عودا خبرها ورابطها بالمبتدا محذوف أى عودهم به وقيل كان زائدة (قوله فضمير الشأن اسم ليس) أى لا المساكين لئلا يلزم الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فى مايظهر كالمبتدا والخبر ولم أر من ذكره هنا لكن سيأتي فى أفعال المقاربة مايؤيده (قوله وقد تزاد) التقليل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا ينافى كثرتها فى ذاتها ومعنى زيادتها أنها لا تعمل شيئا فلا مرفوع لها على الاصح لانها قسم غير الناقصة والتامة كما فى الشارح وقيل تامة ومرفوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فمعنى زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضى على المشهور وقيل لا بل لمجرد التوكيد ولا تدل على الحدث اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بان لها مرفوعا لانها حينئذ مسندة اليه ولا يسند من الفعل الا حدثه (قوله فى حشو) خرج الاول لانه محل الاعتناء والآخر لانه محط الفائدة (قوله وانما تنقاس الخ) الذى فى التوضيح وغيره انها تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لكنها فى فعل التعجب أكثر وقال فى الكافية

وزيد كان بين جز أى جمله * وشذ حيث حرف جر قبله

(قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المعجمتين وسكون الراء آخره موحدة والانمارية بالرفع صفتها نسبة الى أنمار قبيلة من العرب والكملة بفتحات جمع كامل مفعول ولدت وهمر بيع الكامل وقيس الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أى بنيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها حكاه الزمخشرى فى المستقصى (قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لجيران والواو فاعل كان بناء على أن الزائدة تامة ولا يمنع عملها من زيادتها كما تسند ظن الملغاة الى الفاعل الا أن يفرق بان الزيادة أضعف من الالغاء فتنافى العمل وأما على أنها قسم ثالث فقيل الاصل وجيران كائنين لناهم على أنهم تاكيد للمستكن فى الظرف فلما زيدت كان بعد لنا وصل بها هذا المؤكد بالكسر فانقلب واوا أصلا حا للفظ لئلا يقع الضمير المنفصل بجانب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل الا بعامله فالواو حينئذ تاكيد للضمير فى لنا وقيل غير ذلك وفر بعضهم من هذا التكلف فجعلها فى البيت ناقصة لا زائدة والواو اسمها ولنا خبرها وجملتها معترضة بين الصفة والموصوف (قوله سراة الخ) بفتح المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس كما مر وتسامي أصله تتسامي حذفت احدى التاءين تخفيفا والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بالضم أى علامة لتترك فى المرعي والعراب العربية

(ص)

وقد تزاد كان فى حشو كما
كان أصح علم من تقدما

(ش) كان على ثلاثة أقسام أحدها الناقصة والثانى التامة وقد تقدم ذكرهما والثالث الزائدة وهي المقصودة بهذا البيت وقد ذكر ابن عصفور انها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدا والخبر نحو زيد كان قائم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والصلة والموصول نحو جاء الذي كان أكرمته والصفة والموصوف نحو مررت برجل كان قائم وهذا يفهم أيضا من اطلاق قول المصنف

وقد تزاد كان فى حشو * وانما تنقاس زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أصح علم من تقدما ولا تزاد فى غيره الا سماعا وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الانمارية الكملة من بنى عبس لم يوجد كان أفضل منهم وقد سمع أيضا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله

فكيف اذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا كرام

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله

سراة بني أبي بكر تسامى * على كان المسومة العراب

وأكثر ما تزاد بلفظ الماضى وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع

ويروي المطهمة الصلاب أى المتناسقة الاعضاء الشديدة (قوله عقيل) بوزن وكيل كما فى السجاعى أخو الامام علي كرم الله وجهه والماجد الكريم والنبيل كشريف من النبل بالضم وهو الفضل وشمأل كجعفر ريح الشمال كسحاب ويقال شأمل بتقديم الهمزة وشمل بسكون الميم وفتحها وبليل أي مبلولة من الندى أو بالة لما تمر عليه لرطوبتها وقولها اذا تهب الخ كناية عن الدوام ﴿تنبيه﴾ أفهم تخصيص الحكم بكان أن غيرها من أخواتها لا يزاد وهو كذلك الا ما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها وروى ذلك الكوفيون وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى فى قوله

عدو عينيك وشانيهما * أصبح مشغول بمشغول

وقوله أعاذل قولى ما هويت فاوبي * كثيرا أرى أمسى لديك ذنوبي

وأجاز بعضهم زيادة سائرها اذا لم ينتقض المعني (قوله وبعد أن ولو) أى الشرطيتين لانهما يطلبان فعلين فيطول الكلام فخففا بالحذف واختص ذلك بهما لان أم الادوات الجازمة ولو أم غير الجازمة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون فى الامهات والغالب كون ان تنويعية كما مثل ومن غير الغالب انطق بحق وان مستخرجا احنا أى وان كنت مستخرجا وأما لو فقال أبو حيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لا أعلى منه ولا أهم كمثال الشارح ونحوه ألا طعام ولو تمرا ورد بقولهم ألا حشف ولو تمر وقوله

لا يامن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف اه تصريح (قوله والتقدير ان كان الخ) أى فحذفت كان مع اسمها وبقي خبرها وقد تحذف وحدها ويبقي الاسم والخبر كقوله

أزمان قومى والجماعة كالذي * لزم الرحال أن تميل مميلا

قال سيبويه أراد أزمان كان قومى مع الجماعة الخ فقومى اسمها والجماعة مفعول معه وكالذي خبرها وانما قدر كان لان المفعول معه لا يقع الا بعد جملة فيها لفظ الفعل أو معناه وحروفه كما سيأتى قال الشنوانى ومراد الشاعر وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل عثمان رضى الله تعالى عنه أي فمثل حال قومه فى لزوم بعضهم بعضا وعدم تنافرهم بحال راكب لزم الرحل خوف أن يميل مميلا بفتح الميم الاولي أي ميلا فهو مفعول مطلق كما فى التصريح وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم نحو ألا طعام ولو تمر بالرفع أي ولو يكون عندكم تمر كما قدره سيبويه فلا يختص حذفها بالماضى بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزي بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر برفعهما أي ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير الخ وفى هذه المسئلة أربعة أوجه * ثانيها نصبهما على تقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا * الثالث نصب الاول ورفع الثاني أى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير * الرابع عكسه وهو أضعفها لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر والثالث أرجحها لسلامته منهما والاولان متوسطان وقد حذفت مع معمولها بعد ان الشرطية فى قولهم افعل هذا اما لا أي ان كنت لا تفعل غيره فاعوض عن كان ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لان لا جزء من الخبر فكانه لم يحذف وقال اللقاني ما زائدة لتاكيد الشرط نحو فاما ترين ولا داخلة على فعل الشرط بلا تقدير لكان اي ان لا تفعل غيره * والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الرودانى بان مالا تزاد قبل الشرط المنفى بلا وبان جواب الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا وهو على زعمه مستقبل (قوله من لدا لخ) بضم الدال لغة فى لدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو ومنونا جمع شائلة على غير قياس اذ قياسها شوائل وهي الناقة التي جف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية أما الشائل بلا هاء فالتى

فى قول أم عقيل بن أبي طالب رضى الله عنه أنت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل (ص) ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا اذا اشتهر (ش) تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا بعد ان قال الشاعر قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا فما اعتذارك من قول اذا قيلا التقدير ان كان المقول صدقا وان كان المقول كذبا وبعد لو كقولك ائتنى بدابة ولو حمارا أى ولو كان المأتى به حمارا وقد شذ حذفها بعد لدن كقوله من لدشولا فالى اتلائها التقدير

من لدان كانت شولا (ص) وبعد أن تعويض ماعنها ارتكب * كمثل أما انت برا فاقترب (ش) ذكر في هذا البيت ان كان تحذف بعد ان المصدرية ويعوض عنها ما ويبقى اسمها وخبرها نحو أما أنت برا فاقترب والاصل ان كنت برا فاقترب فحذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصار ان أنت برا ثم أتي بما عوضا عن كان فصار أن ما أنت برا ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت برا ومثله قول الشاعر

أباخراشة أما أنت ذا نفر * فان قومي لم تأكلهم الضبع فان مصدرية وما زائدة عوضا عن كان وأنت اسم كان المحذوفة وذا نفر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما لكون ما عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض وأجاز ذلك المبرد فيقول اما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ما عنها وابقاء اسمها وخبرها الا اذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو أما أنا منطلقا انطلقت والاصل ان كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو أما زيد ذاهبا انطلقت والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب والاصل ان كان زيد ذاهبا انطلقت وقد مثل سيبويه رحمه الله في كتابه بأما زيد ذاهبا (ص) ومن مضارع لكان منجزم

تحذف نون وهو حذف ما التزم

(ش) اذا جزم الفعل المضارع من كان قيل لم يكن والاصل يكون فحذف الجازم الضمة التي على النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فقالوا لم يك وهو حذف جائز لا لازم ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن فلا تقول لم يك الرجل قائما وأجاز ذلك يونس وقد قرئ شاذا لم يك الذين كفروا ومثل الآية قوله فان لم تك المرآة ابدت وسامة * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم وأما اذا لاقت متحركا فلا يخلو اما أن يكون ذلك المتحرك ضميرا متصلا أولا فان كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله تعالى عنه في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول ان يكه وان لا يكه وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما ولم يك زيد قائما وظاهر كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص) ﴿فصل في ماولا ولات وان المشبهات بليس﴾ اعمال ليس أعملت مادون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن

تشول بذنبها أي ترفعه لطلب اللقاح وجمعها شول كراكع وركع والفاء زائدة والاتلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها أي تبعها (قوله من لدان كانت الخ) أي من زمن كونها شولا وهذا تقدير سيبويه وفيه حذف الموصول الحرفي وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها اه صبان وفي الاسقاطي بل نص سيبويه على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه الا أن يقال انه حل معنى أتي فيه بان فرارا من قلة اضافة لدن الى الجمل وحل الاعراب من لد كانت بحذف أن وقدرها بعضهم من لد شالت شولا فيكون مصدرا لاجمعا وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتي ما فيه (قوله ارتكب) مثل هذه العبارة لا يقال الا فيما خرج عن القياس مع ان هذا الحكم ليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أي وحدها ولا يحذف الاسم معها كما في الشارح وصرح به الفارضي (قوله والاصل ان كنت برا) أصله الاول اقترب لان كنت برا قدمت العلة على المعلول للحصر ثم حذفت اللام لاطراد حذفها مع أن وزيدت الفاء في المعلول تشبيها بجواب الشرط في ترتبه على ما قبله ثم حذفت كان فانفصل الضمير لان صلة الحرف المصدري قد تحذف نحو لا أصحبك ما ان حراء مكانه أي ما ثبت الخ (قوله أباخراشة) بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها صحابي وهو منادى وأما انت الخ علة أولى وفان قومي الخ علة ثانية حذف معلولاها لدلالة المقام أي لان كنت ذا نفر افتخرت على لا تفتخر فان قومي الخ والمراد بالضبع اما السنة المجدبة بالاستعارة التصريحية والاكل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها أو هو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله وأجاز ذلك المبرد) أي على زيادة ما لا أنها عوض (قوله ما التزم) أي لم تلزمه العرب (قوله غير ضمير الخ) اي بان لم يكن ضميرا أصلا كما مثله أو ضميرا منفصلا كالصديق لم تك اياه * والحاصل ان شروط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده ساكن ولا ضمير متصل ذكر المصنف الاولين والشارح الاخيرين وتركا الوسطين فلا حذف في الجزم بغير السكون نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين ولا في حالة الوقف بل ترد النون لان جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كلم يع والظاهر أنها لا ترد في القرآن لان الوقف فيه على مرسوم الخط ولانه لا يجتلب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو اقتده فكذا النون فليحرر والله أعلم

﴿فصل في ماولا ولات وان المشبهات﴾

(قوله اعمال ليس) مفعول مطلق لاعملت وما نائب فاعله ودون مع حالان من ما (قوله وترتيب) أي وبقاء

وسبق حرف جر او ظرف كما * بي أنت معنيا أجاز العلما (ش) تقدم في أول باب كان واخواتها ان نواسخ الابتداء تنقسم الى افعال وحروف وسبق الكلام على كان وأخواتها وهي من الافعال الناسخة وسيأتي الكلام على الباقي وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسما يعمل عمل كان وهو ما ولا ولات وان أما فلغة تميم انها لا تعمل شيئا فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل لها في شيء منهما وذلك لان ما حرف لا (١١٨) يختص لدخوله على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز اعمالها كعمل ليس لشبهها بها في انها لنفي الحال عند الاطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائما قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

أبناؤها متكنفو آبائهم ... حنقو الصدور وما هم أولادها

لكن لا تعمل عندهم الا بشروط ستة ذكر المصنف منها أربعة الاول أن لا تزاد بعدها أن فان زيدت بطل عملها نحو ما ان زيد قائم برفع قائم ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك بعضهم الثاني ان لا ينتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم فلا يجوز نصب قائم كقوله تعالى ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنا الا نذير خلافا لمن أجازه الثالث ان لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فان تقدم وجب رفعه نحو ما قائم زيد فلا تقول ما قائم زيد وفي ذلك خلاف فان كان ظرفا أو مجرورا وقدمته فقلت ما في الدار زيد وما عندك عمرو فاختلف الناس في ما حينئذ هل هي عاملة أم لا فمن جعلها عاملة قال ان قول الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انهما في موضع رفع على انهما خبران للمبتدا الذي بعدهما وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف فانه شرط في اعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعدها على الترتيب الذي زكن وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن أي علم ويعني به أن يكون المبتدأ مقدما والخبر مؤخرا ومقتضاه انه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شيئا سواء كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو غير ذلك

ترتيب ركن أي علم من قوله فيما مر * والاصل في الاخبار أن تؤخرا * لانه يصدق بالمنسوخ (قوله وسبق) مفعول به لاجاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أي أجاز العلماء ان الحرف والظرف المعمولين لخبرها كما يفيده المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها هي لان لها الصدر ومفهوم ذلك ان معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) انما قدم هذه الحروف على بقية الافعال لانها أظهر شبها بباب كان لموافقتها ليس معنى وعملا ولكثرة مجيء خبرها مفردا فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلغة تميم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما هذا بشر ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهي القياس لما قاله الشارح وقد أهملوا ليس حملا على ما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع مغني (قوله كعمل ليس) أي عند البصريين اما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئا ولعل الخافض هو الباء التي تزاد بعد النفي فالمنصوب مرفوع محلا أو تقديرا كحالة وجود الباء فتامل (قوله أبناؤها الخ) قبله

وأنا النذير بحرة مسودة * تصل الجيوش اليكم أقوادها

والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سود أراد بها هنا الكتيبة السوداء لكثرة رجالها اما الحرة بالكسر فالعطش كما قيل اشد العطش حرة على قرة اي عطش مع برد والاقواد جمع قود كضرب جماعة الخيل والمراد بابنائها رجالها وبآبائهم ساداتها ومتكنفو بلا نون لاضافته لما بعده أي أبناء تلك القبيلة محدقون برؤسائهم ومحيطون بهم وفي نسخ بالنون فآباءهم مفعول به وتقصر همزته الاولى للوزن وحنقو الصدور جمع حنق بفتح فكسر من الحنق بفتحتين وهو الغيظ وهو خبر ثان لا بناؤها وقوله وما هم أولادها أي حقيقة بل مجازا كقولهم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم أن الرابع مذكور ضمنا لا صريحا (قوله بطل عملها) أي لان ان تبعد شبهها بليس لكونها لا تليها أصلا ولضعف ما عن تخطيها أما ان النافية فلا تضر بل تكون مؤكدة لما تأكيدا لفظيا بالمرادف بخلاف الزائدة فتأكيدها معنوي كسائر الحروف المزادة (قوله ان لا ينتقض النفي) أي عن خبرها كما في الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجماعا لانه ليس معمولا لها نحو ما زيد قائما الا في الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصريين كما زيد غير قائم (قوله خلافا لمن أجازه) هو يونس والشلوبين وتبعهما المصنف في التسهيل وسبك المنظوم لوروده في قوله

وما الدهر الا منجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

وقوله

وما حق الذي يعثو نهارا * ويسرق ليله الا نكالا

* وأجيب بانه شاذ أو مؤول بانه مفعول مطلق للخبر المحذوف أي يدور دوران منجنون وهو دولاب الماء ويعذب معذبا أي تعذيبا وينكل نكالا على حد ما زيد الا سيرا (قوله وفي ذلك خلاف) اختار في التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسيبويه وهو مذهب الفراء وقال الجرمي أنه لغة سمع ما مسيأ من أعتب أي من اعتذر من اساءته وخرج على انه شاذ أو حال والخبر محذوف أي موجود وكذا

وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور فان تقدم بطل عملها نحو ما طعامك زيد آكل فلا يجوز نصب آكل ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الاولى لتاخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الاعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عملها نحو ما عندك زيد مقيما وما بي أنت معنيا الان (١١٩) الظروف والمجرورات يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما اذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا الشرط الخامس أن لا تتكرر ما فان تكررت بطل عملها نحو ما مازيد قائم فالاولى نافية والثانية نفت النفي فبقي اثباتا فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبرها موجب فان أبدل بطل عملها نحو ما مازيد بشيء الا شيء لا يعبأ به فشيء في موضع رفع خبر عن المبتدا الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن ما وأجازه قوم وكلام سيبويه رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعني القول باشتراط أن لا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك فانه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ما زيد بشيء الخ

قول الفرزدق فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشر

بنصب مثل أو أنه مبني لاضافته للمبني على حد مثل ما أنكم تنطقون فهو مبتدأ و بشر خبره وما مهملة لانه تميمي (قوله وقد صرح بهذا الخ) ردبان تقديم الظرف اذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه وقد منعوا تقديم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكان هنا بالاولى لان الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الاول وصححه الأعلم وابن عصفور كما قاله ابن هشام أفاده في النكت (قوله بطل عملها) منه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من مني * وما كل من وافى منى أنا عارف

بنصب كل مفعول عارف الذي هو خبر أنا وما مهملة ومعنى تعرفها طلب معرفتها في المنازل وانما أهملت لضعفها عن أن يتصرف فيها واغتفروا الظرف لتوسعهم فيه وكذا يمتنع تقديم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لئلا يفصل بينها و بين معمولها باجنبي فلا يقال ما زيدا طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما وان تردد فيهما سم كذا في يس لكن الظاهر جواز الاولى لانها لم تفصل من معمولها معا (قوله لم يبطل عملها) منه قوله

بأهبة حزم لذوان كنت آمنا * فما كل حين من توالى موالیا

(قوله أن لا تتكرر) أي مع كون الثانية نافية لنفي الاولى كما صرح به الشارح لصيرورة الكلام ايجابا وهي لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياسا على أن الزائدة اما ان كانت نافية مؤكدة للاولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في شرح التسهيل واعتمده الدماميني وغيره كقوله

لا ينسك الاسى تأسيا فما * ما من حمام أحد معتصما

(قوله فالاولى نافية والثانية نفت النفي فبقي اثباتا) الاظهر في المعنى ان الاولى هي التي نفت نفي الثانية عن الخبر أي انتفى عدم قيام زيد فتأمل وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ ومحلها بعد قوله ما مازيد قائم (قوله فان أبدل بطل عملها) لان ايجاب البدل ايجاب للمبدل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أي بناء على أن الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات أو رفعه مقدر لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لوجود محرزه وهو كونه خبر المبتدا ولا يعبا به صفته (قوله وأجازه قوم) وحينئذ فشيء الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز أما على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدا محذوف أي الا هو شيء الخ والا حينئذ بمعنى لكن ﴿تنبيه﴾ يجوز نصب شيء الثاني على الاستثناء مطلقا وكذا على البدل من محل الاول ان أعملتها على القول الثاني ويمتنع على الاول لان البدل عليه يمنع عملها ولا يجوز جره تبعا لجر الاول مطلقا لان الباء لا تعمل في موجب فتدبر (قوله في أنه مرفوع) أي محلا أو تقديرا على ما مر لانه خبر المبتدا وما مهملة (قوله سواء جعلت الخ) وعلى كونها حجازية فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله وترجيح المختار) أي بيان وجه ترجيحه والحاصل أن استوت اللغتان يعني لغة الحجاز ولغة تميم واختلف شراح الكتاب فيما يرجع اليه قوله استوت اللغتان فقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع قبل الا والمراد أنه لا عمل لما فيه فاستوت اللغتان في أنه مرفوع وهؤلاء هم الذين شرطوا في اعمال ما ان لا يبدل من خبرها موجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الا والمراد أنه يكون مرفوعا سواء جعلت ما حجازية أم تميمية وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في اعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر (ص)

ورفع معطوف بلكن او ببل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل (ش) اذا وقع بعد خبر ما عاطف فلا يخلو اما ان يكون مقتضيا للايجاب أولا فان كان مقتضيا للايجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فتقول ماز يد قائما لكن قاعد أو بل فيجب رفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف والتقدير لكن هو قاعد وبل هو قاعد ولا يجوز نصب قاعد عطفا على خبر مالان مالا تعمل فى الموجب وان كان الحرف العاطف غير مقتض للايجاب كالواو ونحوها جاز الرفع والنصب والمختار النصب نحو ماز يد قائما ولا قاعدا ويجوز الرفع فتقول ولا قاعد وهو خبر مبتدا محذوف التقدير (١٢٠) ولا هو قاعد ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما اذا وقع الاسم بعد بل ولكن انه لا يجب الرفع بعد غيرهما (ص) وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفى كان قد يجر (ش) تزاد الباء كثيرا فى الخبر المنفى بليس وما نحو قوله تعالى أليس الله بكاف عبده وأليس الله بعزيز ذى انتقام وما ربك بغافل عما يعملون وما ربك بظلام للعبيد ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية خلافا لقوم بل تزاد بعدها وبعد التميمية وقد نقل سيبويه والفراء رحمهما الله تعالى زيادة الباء بعد ما عن بني تميم فلا التفات الى من منع ذلك وهو موجود فى أشعارهم وقد اضطرب رأى الفارسى فى ذلك فمرة قال لا تزاد الباء الا بعد الحجازية ومرة قال تزاد فى الخبر المنفى وقد وردت زيادة الباء قليلا فى خبر لا كقوله

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وفى خبر مضارع كان المنفى بلم كقوله

وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن * باعجلهم اذ أجشع القوم أعجل (ص) فكذلك فى النكرات أعملت كليس لا * وقد تلى لات وان ذا العملا وما للات فى سوى حين عمل * وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل (ش) تقدم ان الحروف العاملة عمل ليس أربعة وتقدم الكلام على ما وذكرنا الاولات وان أما لا فمذهب الحجازيين اعمالها عمل ليس ومذهب تميم اهمالها ولا تعمل عند الحجازيين الا بشروط ثلاثة أحدها ان يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لا رجل أفضل منك ومنه قوله

الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا تركهما المتن ويفرض صحة السادس يغني عنه شرط بقاء النفى لما مر (قوله ورفع الخ) مفعول الزم ومن بعد متعلق برفع (قوله منصوب بما) مثله المجرور بالباء الزائدة فيتعين الرفع بعده أيضا ويمتنع الجر لان الباء لا تزاد فى الاثبات والنصب لما سيأتي (قوله خبر مبتدا الخ) أى وبل ولكن حينئذ حرفا ابتداء لا عاطفان اذ لا يعطفان الا المفرد فاطلاق العطف مجاز للشبه الصورى (قوله وهو خبر مبتدا محذوف) أي لا عطف على المحل على التحقيق لانه منسوخ (قوله جر البا الخبر) البا بالقصر فاعل جر والخبر مفعوله (قوله ونفى كان) أى وبعد نفى مادتها وان لم تكن ماضيا وأعم منه قول التسهيل وبعد نفى فعل ناسخ قال فى شرحه كقوله

دعانى أخى والخيل بيني وبينه * فلما دعاني لم يجدنى بقعدد

فزاد الباء فى المفعول الثاني ليجد لكونه ناسخا منفيا والقعدد بضم القاف والدال الاولى الضعيف (قوله فى الخبر المنفى) أي اذا كان قابلا للايجاب ولم ينتقض نفيه وفى غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك باحد وليس زيد الا بقائم وقاموا ليس بزيد وهذه الباء لتأكيد النفى على الصحيح والمجرور بها على الاعمال منصوب محلا أو تقديرا وعلى الاهمال مرفوع كذلك على ما مر ولم يقع خبرها فى القرآن مجردا عن الباء الا وهو منصوب فليحمل عليه المقرون بها ﴿تنبيه﴾ الاسم اذا اذا وقع فى محل الخبر كالخبر على قلة كقراءة ليس البربان تولوا بنصب البر وقوله

أليس عجيبا بان الفتي * يصاب ببعض الذى فى يديه

(قوله فكن لى) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل خيط فى شق النواة وهو مفعول مطلق أى ليس بمغن اغناء قليلا وسواد بن قارب صحابى جليل هو قائل البيت ففيه التفات (قوله أجشع القوم) أى أشدهم حرصا على الاكل وأعجل الاول بمعنى عجل بقرينة المدح والثانى على بابه او مثله واذ تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله فى النكرات) متعلق باعملت ولا نائب فاعله وكليس حال من لا أو مفعول مطلق أى عملا كليس (قوله وقد تلى) من ولى الشيء يليه ولاية أى تولاه ولات وان فاعله وذا العملا مفعوله والاشارة لاعمال ليس فى البيت الاول لا لقوله فى النكرات الخ لان التنكير لا يشترط فى ان كما وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل فى ان استعمالا للمشترك فى معنييه فلا ينافى قول التوضيح وعمل لات اجماع من العرب على أن هذا الاجماع لا ينافى قلة الوقوع والمراد ان العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافى قول الاخفش الآتى (قوله بشروط ثلاثة) اعلم أن شروط اعمال ما الاربعة تشترط كلها فى هذه الثلاثة أحرف الاعدم الاقتران بان فانها لا تزاد بعدها أصلا فلا حاجة اليه لكن يظهر قياسا على ما سبق فى ما ان تأكيدان بمثلها لا يضر ثم لا يشترط غير ذلك فى ان وأما ولات فتزيدان بتنكير معموليها وتختص لا بان لا تنفى الجنس نصا والا عملت كان وتختص لات بكون معموليها اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما فشروط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله تعز) أى تسل وتصبر والوزر الملجأ والشاهد فى الثاني صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقيا

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضي الله واقيا وقوله نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل * فبوئت حصنا بالكماة حصينا

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة وأنشد للنابغة بدت فعل ذي ود فلما تبعتها * تولت وبقت حاجتي في فؤاديا

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا واختلف كلام المصنف في هذا البيت فمرة قال انه مؤول ومرة قال ان القياس عليه سائغ الشرط الثاني أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول لا قائما رجل الشرط الثالث أن لا ينتقض النفي بالا فلا تقول لا رجل الا أفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين وأما ان (١٢١) النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء انها لا تعمل شيأ ومذهب الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر ابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني واختاره المصنف وزعم أن في كلام سيبويه رحمه الله تعالى اشارة الى ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين

وقال آخر

ان المرء ميتا بانقضاء حياته * ولكن بان يبغى عليه فيخذلا

وذكر ابن جني في المحتسب أن سعيد بن جبير رضي الله عنه قرأ ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بنصب العباد ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة فتقول ان رجل قائما وان زيد القائم وان زيد قائما

فكذلك أو على الارض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقرينة الثاني اذ يبعده التلفيق (قوله اذ لا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك و بوئت ماض مجهول من بوأه الله منزلا أسكنه اياه والكماة جمع كمي وهو الشجاع المتكمي بسلاحه أي المتغطي به وهو متعلق بحصينا (قوله للنابغة) أي الجعدي وهو قيس بن عبد الله الصحابي لا الذبياني ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمعه قصيدته التي أولها

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا * وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا

فقال له الى أين قال الى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل الى قوله فيها

فلا خير في حلم اذا لم يكن له * بوادر تحمي صفوه أن يكدرا

ولا خير في جهل اذا لم يكن له * حليم اذا ما أورد الأمر أصدرا

قال له صلى الله عليه وسلم لا يفضض الله فاك فلم ينكسر له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أي ظهرت على حذف مضاف وفعل نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بدا لازم أي بدا فعلها كفعل الخ و بقت بتشديد القاف أي تركت وسواد القلب وسويداؤه وسوداؤه حبته و باغيا أي طالبا (قوله مؤول) أي بان أنا نائب فاعل لمحذوف أي لا أرى باغيا من رأي البصرية فباغيا حال فلما حذف الفعل برز الضمير أو ان ذلك الفعل خبره أي لا انا أرى الخ فان قيل قد وقع في أمثلة سيبويه ما زيد قائما ولا أخوه قاعدا فاعمل لا في المعرفة أجيب بان لا زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما اه تصريح (قوله أن لا يتقدم خبرها) أي ولا معموله غير الظرف كما مر في ما (قوله فمذهب أكثر البصريين الخ) يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشد النون فاصله ان أنا قائم أي لست قائما حذفت همزة أنا اعتباطا وادغم ثم حذفت الالف الاخيرة للوصل ومثل هذا في لكنا هو الله ربي فاصله لكن أنا فعل به ما مر وسمع ان قائما على الاعمال أفاده في المغني فلكن في الآية حرف استدراك مهمل لتخفيفها وانا مبتدأ أول وهو ضمير الشان مبتدأ ثان خبره جملة الله ربي والجملة خبر انا قال الدماميني وأثبت ابن عامر ألف لكنا وصلا ووقفا تعويضا بها عن الهمزة وأثبتها غيره وقفا فقط على الاصل في ألف انا (قوله الا على الخ) يؤخذ منه أن نقض النفي في معمول الخبر لا يضر كما في ما (قوله ان الذين الخ) أي ليس الاصنام الذين تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها (قوله زيدت عليها تاء التأنيث) أي لتقوي شبهها بليس اذ تصيرها بوزنها وهي لتأنيث لفظها كتاء ربت وثمت وحركت للساكنين ولفرقها من تاء الفعل (قوله ولات الحين) قدره معرفة لان المنفي حين خاص وهو الذي ينوصون فيه أي يهربون أي ليس حين مناصهم حين فرار أي ليس صاحبه ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير معمولها لان محله في الظاهر دون

وأمالات فهي لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بانها لا يذكر معها الاسم والخبر معا بل انما يذكر معها أحدهما والكثير في لسان العرب حذف اسمها وابقاء خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الحين فحذف الاسم و بقي الخبر والتقدير ولات الحين حين مناص فالحين اسمها وحين مناص خبرها وقد قرىء شذوذا ولات حين مناص برفع الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي ولات حين مناص

كائنالهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذي الرفع الى آخر البيت وأشار بقوله * ومالات فى سوى حين عمل * الى ماذكره سيبويه من أن لات لاتعمل الا فى الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد أنها لاتعمل الا فى لفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد أنها لاتعمل الا فى أسماء الزمان فتعمل فى لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم
والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وكلام المصنف محتمل للقولين وجزم بالثانى فى التسهيل ومذهب الاخفش أنها لاتعمل شيأ وأنه ان وجد الاسم بعدها منصوبا فناصبه فعل مضمر والتقدير لات أرى حين مناص وان وجد مرفوعا فهو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لات حين مناص كائن لهم والله أعلم (ص)

﴿ أفعال المقاربة ﴾

ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

(ش) هذا هو القسم الثانى من الافعال الناسخة للابتداء وهو كاد وأخواتها وذكر المصنف منها أحد عشر فعلا ولا خلاف فى أنها أفعال الا عسى فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف ونسب أيضا الى ابن السراج والصحيح أنها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل واخواتها بها نحو عسيت وعسيتم وعسيتن وهذه الافعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هى على ثلاثة أقسام فتغليب

أحدها مادل على المقاربة وهى كاد وكرب وأوشك والثانى مادل على الرجاء وهى عسى وحرى واخلولق والثالث مادل على الانشاء وهى جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ فتسميتها بافعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض وكلها تدخل على المبتدا والخبر فترفع المبتدأ اسما لها ويكون خبره خبرا لها فى موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ككان كاد وعسى لكن الخبر فى هذا الباب لايكون

المقدر (قوله كائنالهم) أى حينا كائنالهم (قوله ولات ساعة مندم) أى ندم والجملة حال أى وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أى لاتصلح له والمرتع مكان الرتع أى الرعى ومبتغيه طالبه ووخيم كثقيل وزنا ومعنى خبر مرتع والجملة خبر البغى (قوله محتمل للقولين) فعلى الاول يكون المعنى فى سوى لفظ حين وعلى الثانى فى سوى اسم حين فيعم لفظ الحين وغيره فتحصل أنها لاتعمل فى غير اسم زمان اتفاقا وأما قوله

لهفى عليك للهفة من خائف * يبغى جوارك حين لات مجير

فتقديره حين لات يوجد مجير أو لات مجير له فهو اما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ أفعال المقاربة ﴾

لم يقل كاد وأخواتها لانه لادليل على أنها أم بابها بخلاف كان لما مر قيل والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة لانه للخبر فقط وقد يقال يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كودبالواو لحكاية سيبويه كدت بالضم وكان قياسها أكود كطلت أطول لكنهم قالوا أكاد شذوذا وجعله المصنف من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لايدل على أن عينها ياء لاحتمال أنه لبيان حركة العين كخفت فتحصل أنه لايقال كاد يكود ولا يكيد هذا فى التي بمعنى قارب أما التي بمعنى المكر فكاد يكيد (قوله ككان كاد) أى فى العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع لا مطلقا كما يفيده قوله لكن ندر الخ أى فتخالفها فى ذلك وكذا فى كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتى ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بان كما صححه ابن عصفور والدماميني ويجوز حذفه ان علم كحديث من تأني أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد وفى أنها لا تزاد بخلاف كان فى الجميع ولذا أفردت عنها بباب (قوله تاء الفاعل) أى الواحد وأخواتها أى تاء المثنى والجمع ونون النسوة والمتكلم مع غيره كما مثل بعضهم (قوله وهى كاد وكرب الخ) زاد فى التسهيل أدلى وفى بعض نسخه وألم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع فى الامر المحبوب لكن المراد هنا مايعم الطمع فى الخير محبوبا والاشفاق أى الخوف منه مكروها ففيه تغليب كما فى يس وقد اجتمعا فى آية وعسى أن تكرهوا شيأ الخ فالاولى للترجى والثانية للاشفاق كما قاله الدماميني نظر اللواقع ونفس الامر وعكس الشمنى نظرا الى حال المخاطبين وما عندهم وعسى فى الآية تامة وان والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أى الشروع فى العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهى جعل وطفق الخ) زاد المصنف فى غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هببت ألوم القلب فى طاعة الهوى * فلج كأنى كنت باللوم مغريا

وينبغى عد شرع وزاد الرضى أقبل وقرب وفى الشذور هلهل كقوله

وطئنا ديار المعتدين فهلهلت * نفوسهم قبل الاماتة تزهق

قال فى النكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم فى التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا فى الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله فى التوضيح واعترض بان شرط هذه التسمية أن يكون الكل مركبا حقيقة كتسمية المركب من كلمتين فاكثر كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة بلا تركيب باسم بعضها

فتغليب كالقمرين فكان الانسب أن يقول فغلب البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للمقاربة اذا الشروع في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا مجاز ولا تغليب (قوله الا مضارعا) أي ولا يرفع الا ضمير اسمها الا الظاهر ولو سببيا في غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقوله

وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمني أحجاره وملاعبه

وقوله

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني * ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر
وكنت أمشي على رجلين معتدلا * فصرت أمشي على أخرى من الشجر

وأولا بان ثوبي واحجاره بدلا اشتمال من اسم جعلت وهو التاء واسم كاد وهو ضمير يرجع لربيعة قبله وفاعل يثقلني وتكلمني ضمير البدل لتقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعلان خبران لعامل البدل المقدر فاغنيا عن خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببي بلا قلة خلافا لابي حيان في النكت الحسان والمراد بالسببي هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد

برفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد فيه أي يبلغ الحجاج جهده به (قوله وندر مجيئه اسما) أي شذ كما في التوضيح وليس من ذلك فطفق مسحا بل الخبر محذوف أي فطفق يمسح السيف مسحا بسوق الخيل أي أرجلها وأعناقها فمسحا مصدر مبين للنوع لتعلق ما بعده به لا مؤكد حتى يمتنع حذف عامله (قوله ملحا) اسم فاعل من ألح في القول داوم تكراره وصائما أي ممسكا عن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير أبؤسا تصغير غار اسم ماء لكلب وأبؤس أي شدائد جمع بؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب في المغني أنه مما حذف منه كان أي يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الاصلي اه وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت اكون آيبا ومثله يقال في عسيت أكون صائما أفاده المصرح (قوله فابت) أي رجعت وفهم قبلة وآيبا أي راجعا محل الشاهد وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ ومثلها بالجر تمييز لها وفارقتها خبر وتصفر بالفاء مضارع صفر كتعب يتعب أي خلا أو مضارع أصفر كاكرم يكرم بمعناه (قوله لكن في قوله الخ) أشار الاشموني لجوابه بان فيه تقدير العطف أي لهذين وأخواتهما لانه ورد في غيرها كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والا فالاولى الجواب بان الحكم بالندور على غير المضارع يكفي في صدقه ثبوته لبعض أفراده وان لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بني زياد * من الاكوار مرتعها قريب

والقلوص الناقة الشابة والاكوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كما في الصبان أي جعلت ترعى قرب المنازل لضعفها والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بناء على أن اذا ظرف لارسل مجرد عن الشرط والا فالخبر جملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضا باعتبار أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لا سيما مع كون أرسل عاملا في اذا فهو أول الجملة في الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لان المترجى مستقبل فيناسبه أن لا ستقبالها ومن ثم خص الجمهور عدمها بالشعر كما في الشارح ويحتاج في صحة الاخبار بها عن الذات الى تاويل كالمصدر الصريح أي عسى زيد ذا أن يقوم أو عسى حال زيد أن يقوم لكن قال السيد المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا تأويل

الا مضارعا نحو كاد زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم وندر مجيئه اسما بعد عسى وكاد كقوله

أكثرت في العذل ملحا دائما
لا تكثرن اني عسيت صائما

وقوله

فابت الى فهم وما كدت آيبا
وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وهذا هو مراد المصنف بقوله لكن ندر الى آخره لكن في قوله غير مضارع ايهام فانه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع ولم يندر مجيء هذه كلها خبرا عن عسى وكاد بل الذي ندر مجيء الخبر اسما وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرا عن هذين (ص) وكونه بدون أن بعد عسى نزر وكاد الامر فيه عكسا (ش) أي اقتران خبر عسى بان كثير وتجريده من أن قليل وهذا مذهب سيبويه ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من أن الا في الشعر ولم يرد في القرآن الا مقترنا بان قال الله تعالى فعسى الله أن يأتي بالفتح وقال عز وجل عسى ربكم أن يرحمكم ومن وروده بدون أن قوله

كزيدا ما أن يقول خيرا أو يسكت لاشتماله على الفعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عمى الكرب الخ) بعده

فيأمن خائف ويفك عان * ويأتي أهله النائي الغريب

وأمسيت فيه بضم التاء ويروى بفتحها على أنه جرد من نفسه شخصا يخاطبه واسم يكون ضمير الكرب وجملة وراءه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها الان خبر عمى لا يرفع الاضمير اسمها أو سببيه المضاف لضميره وفرج أجنبي منه كذا في التصريح والدماميني وغيرهما وانظر ما تصنع في قوله عمى فرج يأتي به الله فان فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وانما حصل الربط بينهما بالهاء من به فمقتضى ذلك أنه لا يشترط السببي بالمعني المذكور بل يكفي ملابسته للضمير باي وجه كالهاء من وراءه ويؤيد ذلك تجويز ابن إياز كما في التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لا ضمير الاسم لان القصد الحكم بوجود الفرج عقب كربه لا بوجود الكرب لانه حاصل فتأمل برأي سديد ولا تكن أسير التقليد (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر

ولا تشكون الا الى الله وحده * فمن عنده تأتي الفوائد والبشر

عسى فرج الخ وبعده

اذا لاح عسر فارج يسرا فانه * قضي الله أن العسر يعقبه يسر

وضمير أنه وله للجلالة وليس الاول للشان لتقدم مرجعه مع احتياج الثاني الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر وفي خليقته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرد الخ) أي لدلالتها وضعا على قرب الخبر فكانه مشروع فيه حالا مستقبلا وقرن بها قليلا نظرا لاصلها من استقبال خبرها وان كان قريبا ومثلها في ذلك كرب (قوله فذبحوها الخ) لا يناقضه وما كادوا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقاربته لعدم اتحاد زمنهما الذي هو شرط التناقض اذ المعني فذبحوها بعد ان امتنعوا حتي لا يقربوا منه ولا تناقض في ذلك وأما الجواب بان كاد نفيها اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط النفي على معناها وهو مقاربة الخبر ويلزمه نفي الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكد يراها أبلغ من لم يرها لان نفي الرؤية لا ينفي مقاربتها بخلاف عكسه وكذا قول ذي الرمة

اذا غير النأي المحبين لم يكد * رسيس الهوي من حب مية يبرح

أبلغ من لم يبرح أي لم يذهب كما لا يخفى (قوله من بعد ما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير القلوب لتقدم مرتبة كما مر في تكلمني أحجاره لا القلوب نفسها لئلا يخلوا الخبر عن ضمير الاسم أما على قراءته بالتحتية فلا يصح كون القلوب فاعله لما ذكر ولا ضميرها لوجوب تانيث الفعل المسند لضمير المؤنث قال الدماميني بل هو على اضمار الشان اه أي فاسم كاد ضمير الشان لا أنه فاعل يزيغ اذ ليس بعده جملة تفسره ولانه لا يرفعه الا الابتداء أو نواسخه لكن حينئذ يخلوا الخبر عن ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشان لان جملة المضارع لكونها مفسرة له كانها عينه وذلك أبلغ في الربط من اشتمالها على الضمير فتامل (قوله أن تفيض الخ) يقال فاض الرجل يفيض فيضا وفيوضا وفيضانا بالضاد أو الظاء بدلها اذا مات وكذلك فاضت نفسه وفاظت أي خرجت روحه عن أبي عبيدة والفراء قالا والضاد لتميم والظاء لقيس ومنع الاصمعي فاظت نفسه بالظاء وفاض مع النفس وغيرها لان الفيض للدمع والماء وانما يقال فاظ اذا مات كذا في الصحاح بزيادة وبه يعلم ما في السجاعي والريطة بفتح الراء وسكون التحتية وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة وقد تطلق على كل ثوب رقيق وجمعها رياط

عمي الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وقوله عسى فرج يأتي به الله انه له كل يوم في خليقته أمر وأما كاد فذكر المصنف أنها عكس عمي فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من أن ويقل اقترانه بها وهذا بخلاف ما نص عليه الاندلسيون من أن اقتران خبرها بأن مخصوص بالشعر فمن تجرده من أن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقال من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ومن اقترانه بان قوله صلى الله عليه وسلم ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب وقوله كادت النفس أن تفيض عليه اذا غدا حشو ريطة وبرود (ص)

وكعسى حري ولكن جعلا * خبرها حتما بان متصلا وألزموا اخلولق ان مثل حري * وبعد أوشك انتفا ان ترا (ش) يعني ان حري مثل عسى في الدلالة على رجاء الفعل لكن يجب اقتران خبرها بان نحو حرى زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من أن لا في الشعر ولا في غيره وكذلك اخلولق تلزم أن في خبرها نحو اخلولقت السماء أن تمطر وهو من أمثلة سيبويه وأما أوشك فالكثير اقتران خبرها بان ويقل حذفها منه فمن اقترانه بها قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا ومن تجرده منها قوله يوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها (ص) ومثل كاد في الاصح كربا * وترك أن مع ذي الشروع وجبا كانشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق (ش) لم يذكر سيبويه في (١٢٥) كرب الا تجرد خبرها من أن وزعم المصنف ان الاصح خلافه وهو انها مثل كاد فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من ان ويقل اقترانه بها فمن تجريده قوله

كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند غضوب

وسمع من اقترانه بها قوله

سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما
وقد كربت أعناقها ان تقطعا

والمشهور في كرب فتح الراء ونقل كسرها ايضا ومعني قوله وترك أن مع ذي الشروع وجبا ان ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بان لما بينه وبين أن من المنافاة لان المقصود به الحال وأن للاستقبال وذلك نحو أنشأ السائق يحدو وطفق زيد يدعو وجعل يتكلم وأخذ ينظم وعلق يفعل كذا (ص) واستعملوا مضارعا لاوشكا

ككلبة وكلاب والبرود جمع برد نوع من الثياب والمراد أنه صار حشوا كفانه (قوله وكعسى) خبر عن حري بفتح المهملة والراء وحتما صفة لمصدر محذوف أي اتصالا حتما (قوله وألزموا الخ) يصح في كل من اخلولق وأن كونه مفعولا أولا أو ثانيا لان اللزوم من الجانبين ومثل حري حال من اخلولق (قوله وبعد الخ) متعلق بنزرا الذي هو خبر عن انتفا بالقصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من كلمتين لا يجوز حذف احداهما اختيارا الا اذا اتفقا في الحركة (قوله لكن يجب الخ) انما وجبت فيهما دون عسى مع أن الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لان عسى هي الاصل والشهيرة فيه فاغتنت عن لزوم أن بخلافهما (قوله وأما أوشك الخ) انما خالفت كاد وكرب مع أن الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح للتجرد لان أصل وضعها للسرعة كأوشك فلان يوشك ايشاكا أي اسرع السير ووشك البين سرعة الفراق ثم عرض استعمالها في القرب لترتبه على الاسراع فلذلك خالفتهما أما على ما ذكره الشاطبي عن الشلوبين وغيره من أنها للرجاء كعسى فالامر ظاهر لكن كان حقها لزوم أن كحري واخلولق اذ لم تشتهر في الرجاء اشتهار عسى فتأمل (قوله غراته) بكسر المعجمة وشد الراء أي غفلاته والبيت من المنسرح (قوله وترك أن الخ) استفيد من النظم ان خبر هذه الافعال أربعة أقسام ما يجب اقترانه بان وهو حري واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله يحدو) بمهملتين بعد التحتية أي يغني للابل لتسرع والسائق هو الذي يسوقها (قوله وطفق) بالفاء والموحدة بدلها كفرح فيهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل الطبلاوي عن شرح مسلم للنووي أن سيبويه كثيرا ما يريد بالزعم النسبة الى القائل لا التمريض فليحمل كلام الشارح عليه (قوله من جواه) أي شدة وجده وحزنه (قوله سقاها) أي العروق المذكورة في قوله * مدحت عروقا للندى مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعني الفرس الخفيفة لحم العارضين اذ لا يناسبه الجمع في أعناقها ولان الشاعر يهجو جماعة بانهم حديثون في الغني وأصلهم الفاقة كما في العيني والاحلام العقول والسجل بالفتح الدلو العظيمة ممتلئة كما في القاموس أو التي فيها ماء وان قل وتقطعا أصله تتقطعا صبان (قوله لا غير) لا عاطفة لغير على أوشك فهو مبني على الضم في محل جر اي لا لغير هما مكودي (قوله فموشكة الخ) خبر عن أرضنا وفيه ضمير هو اسمه وأن تعود خبره وخلاف بمعني بعد كقوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ووحوشا خبر تعود أي تصير وهو بفتح الواو أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش ويبابا بفتح التحتية بعدها موحدتان أي خرابا (قوله أموت أسي) أي حزنا والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن أي

وكادلا غير وزادوا موشكا (ش) أفعال هذا الباب لا تتصرف الا كاد وأوشك فانه استعمل منها المضارع نحو قوله تعالى يكادون يسطون وقول الشاعر * يوشك من فر من منيته * وزعم الاصمعي انه لم يستعمل يوشك الا بلفظ المضارع ولم تستعمل أوشك بلفظ الماضي وليس بجيد بل قد حكى الخليل استعمال الماضي وقد ورد في الشعر كقوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا * اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا نعم الكثير فيها استعمال المضارع وقل استعمال الماضي وقول المصنف وزادوا موشكا معناه انه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك كقوله فموشكة أرضنا أن تعودا * خلاف الانيس وحوشا يبابا وقد يشعر تخصيصه أوشك بالذكر انه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله أموت أسي يوم الرجام وانني * يقينا لرهن بالذي أنا كائد وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب وأفهم كلام المصنف ان غير كاد وأوشك من افعال هذا الباب لم يرد منه المضارع

وقد اسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك وحكى صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى قالوا عسى يعسى فهو عاس وحكي الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع جعل (ص) بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد * غني بان يفعل عن ثان فقد (ش) اختصت عسى وأخلولق وأوشك بانها تستعمل ناقصة وتامة فاما الناقصة فقد سبق ذكرها وأما التامة فهي المسندة الى أن والفعل نحو عسى أن يقوم واخلولق أن يأتي (١٢٦) وأوشك أن يفعل فان والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخلولق وأوشك واستغنت به عن

مرهون وكائد بالهمز التي ترسم ياء بلا نقط لما سيأتي في الابدال وخبره محذوف أي كائد آتيه كما في شرح الكافية وتصويب الموضح أنه بالموحدة من المكابدة على غير قياس اذ قياسه مكابد كمقاتل فلا شاهد فيه رجع عنه في شرح الشواهد الكبرى فقال ظهر لي ان الحق مع الناظم اه تصريح وقد يقال لا شاهد فيه على الاول أيضا لاحتمال انه من كاد التامة بلا تقدير خبر أي بالذي أنا قريب من فعله كما قالوا ان قوله

أبني ان أباك كارب يومه * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

لا يدل على مجيء اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال انه من التامة كقولهم كرب الشتاء أي قرب والاصل كارب يومه بالرفع أي قريب يوم وفاته ولا يرد أنه لم يات من أفعال الباب تاما غير ما في البيت الآتي لان المراد به المكتفى بان يفعل لا مطلقا فتدبر (قوله عسى يعسى) وقيل عسى يعسو أيضا فهو واوي ويائي (قوله مضارع طفق) أي ومصدره أيضا كمصدر جلس وفرح (قوله مضارع جعل) كقولهم ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء يجه وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما مر في أرسل رسولا فتلخص من الشرح ان ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضح كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة لطفق كما مر ولاوشك ايشاكا ولكاد كودا ومكادا ومكادة وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه (قوله أوشك قد) بسكون الكاف للوزن فتدغم في القاف فتصير قافا مشددة (قوله غني بان يفعل عن ثان) أي عن أن يكون لها ثان تمامها فلا خبر لها أصلا كما هو مذهب الجمهور وما عند الناظم فهي ناقصة وان يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في أحسب الناس أن يتركوا ولا يضر كونه في محل نصب ورفع لانه باعتبارين كما في أعجبني كونك مسافرا وكان المناسب للشارح حمله على مذهبه بان يقول غني عن ثان أي وعن الاول أيضا وانما سكت المصنف عن هذا لوقوع ان يفعل في محله فاغناؤه عنه واضح (قوله الشلوبين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاء والموحدة لانه لفظ أعجمي كما ذكره الدماميني (قوله وتجويز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا تقديم الخبر الفعلي على المبتدا لئلا يلتبس بالفاعل وقد يجاب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لان الجملة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فان الجملة تخرج عن الاسمية الى الفعلية اه ويرده جواز كونه حينئذ مبتدأ مؤخرا وجملة عسى خبره وفيها ضميره فتنتقل الى الاسمية كما ذكره الاشموني في شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر في وليس كل النوى (قوله مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك اذا لم يقترن الفعل بان كعسى يقوم زيد اه واستظهر الصبان الجواز ان قدرت ان مع الفعل والا وجب لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى حينئذ غيره ﴿تنبيه﴾ يمتنع كون الظاهر اسم عسى في عسى أن يضرب زيد عمرا لئلا يفصل بين صلة ان وهي يضرب ومعمولها وهو عمرا باجنبي وهو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ان نصب مقاما بيبعثك على الظرفية أو غيرها فان جعل مصدرا لمحذوف أي فتقوم مقاما جاز الامران (قوله لغة

المنصوب الذي هو خبرها وهذا اذا لم يل الفعل الذي بعد أن اسم ظاهر ويصح رفعه به فان وليه نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الاستاذ أبو علي الشلوبين الى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعا بالفعل الذي بعد أن وأن وما بعدها فاعل بعسى وهي تامة ولا خبر لها وذهب المبرد والسيرافي والفارسي الى تجويز ما ذكره الشلوبين وتجويز وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد أن مرفوعا بعسى اسما لها وان والفعل في موضع نصب بعسى وتقدم على الاسم والفعل الذي بعد أن فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تأخر لانه مقدم في الرتبة وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على مذهب غير الشلوبين عسى أن يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات فتاتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا به بل هو مرفوع بعسى وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن تقوم الهندات فلا تاتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص) وجرد من عسى أو ارفع مضمرا * بها اذا اسم قبلها قد ذكرا (ش) اختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بانها اذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم وجاز تجريدها عن الضمير وهذه لغة الحجاز)

الحجاز وذلك نحو زيد عسي ان يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد وأن يقوم في موضع نصب بعسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وأن يقوم في موضع رفع بعسى وتظهر فائدة ذلك في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم هند عست أن تقوم والزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا والهندات عسين أن يقمن وتقول على لغة الحجاز هند عسى أن تقوم والزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزيدان جعلا ينظمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزيدان جعل ينظمان كما تقول الزيدان عسى أن يقوما (ص) والفتح والكسر أجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(ش) اذا اتصل بعسى ضمير مرفوع وهو لمتكلم نحو عسيت أو مخاطب نحو عسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن أو لغائبات نحو عسين جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيتم ان توليتم بكسر للسين وقرأ الباقون بفتحها (ص)

﴿ ان وأخواتها ﴾

لان أن ليت لكن لعل كان عكس ما لكان من عمل

كان زيدا عالما بأني كفء ولكن ابنه ذو ضغن

الحجاز) عليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله وأما غير عسى الخ) صريح في أن اخلولق وأوشك يجب فيهما الاضمار ولكن نص المرادي والاشموني وغيرهما على أنهما كعسى (قوله وانتقا) بكسر التاء الفوقية فقاف مصدرا نتقاه أي اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وزكن أي علم لكونه الاصل والمشتهر والله أعلم

﴿ ان وأخواتها ﴾

(قوله وهي ستة أحرف) زاد الموضح عسى في لغة حملا على لعل لكونها بمعناها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله * فقلت عساها نار كاس وعلها * وهي حينئذ حرف كلعل وفاقا للسيرافي وخلافا للجمهور في اطلاق فعليتها ولابن السراج وثعلب في اطلاق حرفيتها اه والحاصل أن نحو عساك وعساه فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه أنها حرف كلعل ومذهب المبرد انها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الاسناد فما كان مبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدما وجعل خبره اسمها مؤخرا فالضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انها على أصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرده رفع الخبر في البيت المار وأن النيابة انما سمعت في المنفصل نحو ما أنا كانت لا في المتصل وأما قوله * يا ابن الزبير طالما عصيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا نيابة (قوله فاسقط أن الخ) وانما لم يسقط كان مع أن أصلها ان المكسورة والكاف لا تنساخ هذا الاصل بصيرورتهما كلمة واحدة بدليل أن الكاف لا تتعلق بشيء ولا تجر ما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أي منسوب له من نسبة الجزئي لكليه لان توكيدها جزئي من مطلق توكيد أو اللام زائدة أي معناها التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيدا لنسبة وتقريرها في ذهن السامع ايجابية كان زيدا قائم أولا نحو ان الله لا يظلم الناس شيأ فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع انها بمعنى المصدر فمعنى علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فعله قلت كونها بمعناه لا يوجب مساواتها له من كل وجه سم (قوله للتشبيه) أي المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل ان زيدا كاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار ثم صارا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه وأما الكاف ومثل فيليهما المشبه به قال في المغني أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا أو ظرفا أو فعلا كانت للظن قال الكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فاصبح بطن مكة مقشعرا * كان الارض ليس بها هشام

أي لان الارض الخ وللتقريب نحو كانك بالفرج آت وبالشتاء مقبل وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كان على حذف مضاف في الاولين وما بعدا الجار خبرها أي كان زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الاخيران فاحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضي ان الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو كقولهم كاني بالليل وقد أقيل وبالشمس وقد طلعت والاصل كانك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكاني أبصر الليل الخ فحذف الفعل وزيدت الباء اه ولولا وروده بالواو لامكن جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى في متعلقة به وقيل الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كزيد شجاع لكنه ليس بكريم أو باثبات ما يتوهم نفيه كما زيد شجاع لكنه كريم وما قام

(ش) هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء وهي ستة أحرف ان وأن وكان ولكن وليت ولعل وعدها سيبويه خمسة فاسقط ان المفتوحة لان أصلها ان المكسورة كما سيأتي ومعنى ان وان للتوكيد ومعنى كان للتشبيه ولكن للاستدراك وليت للتمني ولعل للترجي والاشفاق والفرق بين الترجي والتمني ان التمني يكون في الممكن نحو ليت زيدا قائما

زيد لكن عمرو اذا كان بينهما ملابسة كملابسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف السالم من التكلف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أو نفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفا على ثبوته أو بالجر عطفا على الهاء اذ المعني على الاول أو برفع مايتوهم نفيه وعلى الثاني أو برفع مايتوهم ثبوت نفيه واذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهما لشئ فأى حاجة لنفي ذلك الشئ بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أي أو برفع نفي مايتوهم نفيه ورفع النفي اثبات كما ان المراد في الاول برفع ثبوت مايتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالبي اذ قد ترد لمجرد التوكيد كلو جاء زيد لاكرمته لكنه لم يجئ اكدت لوفي نفي المجيء وكذا ما زيد ساكن لكنه متحرك وقيل لاتخرج عنه أصلا وهو المشهور لكن فسروه بمخالفة حكم ما بعدها لما قبلها وان لم يندفع به توهم فلا تقع الا بين متغايرين اما بالتناقض كما ذكر أو التضاد كما زيد أبيض لكنه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضى كما في زيد قائم لكنه ضاحك وقيل بمنع هذا أفاده في المغني مع زيادة (قوله وفي غير الممكن) أى الممتنع وهو الاكثر فيه ولا يكون في الواجب كليت غدا يجئ وأما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا تعجيله وهو مستحيل (قوله الا في الممكن) أى المتوقع أما الممكن في التمني فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون لعلى أبلغ الاسباب الخ لانه ممكن متوقع في زعمه الباطل (قوله والاشفاق في المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو في مثاله وأما التمثيل له بلعل العدو هالك فباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من كون المكروه ممكنا كالمحبوب ولا يرد قوله تعالى فلعلك تارك بعض مايوحى الخ لان الترك والضيق ممكنان في ذاتهما وان استحالا عقلا بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلي ﴿فائدة﴾ اختلف في لعل وعسى في كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير الموثوق به اذ علمه محيط فقيل للتحقيق والوقوع ويرد عليه فلعلك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالشك في أو ويؤخذ من التصريح ان معناهما في القرآن أمر بالترجي أو الاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت رفعا ونصبا كالافعال لانها أشبهت كان في لزومه المبتدا والخبر والاستغناء بهما وأشبهت مطلق الماضي لفظا في البناء على الفتح وكونها ثلاثية فاكثر ومعنى لكونها بمعني اكدت وتمنيت مثلا وعملت على عكس الفعل تنبيها على الفرعية ولم ينبه عليها في ما واخواتها مع حملها على ليس لظهور فرعيتها بعدم اتفاق العرب على إعمالها (قوله فتنصب الاسم) أى اتفاقا بخلاف الخبر قال في التسهيل مالا تدخل عليه دام من المبتدا والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف أى فلا تدخل على مبتدا لازم الحذف او الابتداء أو التصدير الا ضمير الشان الى آخر ما مر في كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

فاسم ان ضمير الشان محذوف لا من الشرطية للزومها الصدر وقد كثر فيها حذف ضمير الشان ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وليست من زائدة في اسم ان خلافا للكسائي ولا تدخل على خبر طلبي ولا انشائي وأما نحو ان الله نعما يعظكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو اما على تقدير القول كقوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

أو على استعمال نعم وشبهها خبرا لانشاء واستثنى في المغني أن المفتوحة المخففة فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة أن غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرح وكقولهم أما ان جزاك الله خيرا (قوله وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده ان بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا أسدا

وفي غير الممكن نحو ليت الشباب يعود يوما وان الترجي لا يكون الا في الممكن فلا تقول لعل الشباب يعود والفرق بين الترجي والاشفاق ان الترجي يكون في المحبوب نحو لعل الله يرحمنا والاشفاق في المكروه نحو لعل العدو يقدم وهذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو ان زيدا قائم فهي عاملة في الجزأين هذا مذهب البصريين

وذهب الكوفيون الى أنها لا عمل لها فى الخبر وانما هو باق على رفعه الذى كان له قبل دخول أن وهو خبر المبتدا (ص)

وقوله كان أذنيه اذا تشوفا * قادمة أوقلما محرفا وقوله * ويا ليت أيام الصبا رواجعا

ولعل أباك قائما وأوله الجمهور بحذف الخبر والمنصوب الثاني اما حال أي تلقاهم أسدا وأقبلن رواجعا ويوجد قائما أومفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدم أجنحته بل الحذف فى هذا متعين لئلا يخبر بالمفرد عن غيره (قوله وذهب الكوفيون الخ) سيأتي ما يترتب عليه قوله وجائز رفعك الخ (قوله وهو خبر المبتدا) الواو للحال أى باق على رفعه فى حال كونه خبر المبتدا فهو مرفوع بالمبتدا قبل النسخ وبعده بدليل أنه لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان معمولها لجاز ومذهب البصريين أصح لما مر من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سيذكر قريبا (قوله وراع ذا الترتيب) أي المعلوم من الامثلة السابقة من تاخير الخبر عن الاسم ولم يراع فى كان لضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما وأخواتها وما أحسن قول ابن عنين

كاني من أخبار ان ولم يجز * له أحد فى النحو أن يتقدما
عسى حرف جر من نداك يجرني * فاضحى فى علاك مقدما

(قوله الا فى الذي) استثناء من مقدر أي فى كل تركيب الا فى التركيب الذى استقر كليت الخ فى كون خبره ظرفا أى فيقدم الخبر على الاسم لتوسعهم فى الظروف لا على الاحرف نفسها لان لها الصدر وأن المفتوحة وان لم تقع صدرا لما سيأتي لكنها حملت على المكسورة وانما قدم الخبر الظرفى هنا دون ما لقوة هذه بشبهها الفعل فيما مر ولانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب أن يقدر متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف فى نحو ان مالا وان ولدا فجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والا ففى الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله لا يلزم تاخيره) أى الا لمانع كان زيدا لفى الدار لامتناع تقديم الخبر مع اللام فاقسام الخبر الظرفى ثلاثة (قوله أى الوقح) بفتح الواو وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبذي وهو الفاحش فى نطقه بلازمه (قوله على الاسم) أى لئلا يفصلها عن معمولها معا بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفصول منها فى الجملة (قوله وأجازه بعضهم) هو الظاهر لانه يقدم فى ما وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك (قوله فلا تلحني) بفتح التاء والحاء المهملة مضارع مجزوم بلا من لحيت الرجل ألحاه بفتح الحاء فيهما أى لمته وأخاك اسم ان ومصاب خبرها وبحبها متعلق به وفيه الشاهد وجم أي كثير خبرثان وبلابله أى وساوسه وهمومه فاعله (قوله اذا قدرت بمصدر) أى اذا وجب سد المصدر مسدها ومسد معموليها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز جاز كما سيأتي والمصدر الذي تقدر به هو مصدر خبرها وان كان مشتقا والكون المضاف لاسمها ان كان جامدا أو ظرفا وكذا يجب الفتح اذا سدت مسد مفعولى علم وان لم يصح تأويلها مع المصدر لان المدار على أحد أمرين اما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولى علم مع عدم التعليق كعلمت أنك قائم كذا فى الجمل على التفسير (قوله مرفوع فعل) أى فاعلا كان كما مثل أو نائبه نحو قل أوحى الى أنه استمع ظاهرا كان الفعل كما ذكر أو مقدرا كاجلس ما ان زيدا جالس أى ما ثبت جلوسه بناء على أن ما المصدرية لا توصل بجملة اسمية مصدرة بحرف وهو الاصح كما مر أول الموصول ونحو ولو أنهم صبروا أى ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي فى باب لو وكوقوعها مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الارض الخ أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها كاعتقادى انك فاضل على معني معتقدي فضلك فان قدر اعتقادى فضلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولى انك فاضل واعتقادى أنه حق فيجب كسره كما سيأتي (قوله أو منصوبه) بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولا به لفعل غير قول ولا ناسخ

اذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فانه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان أحدهما أنه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو ليت فيها غير البذي أو ليت هنا غير البذي أي الوقح فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرهما عنها والثاني أنه يجب تقديمه نحو ليت فى الدار صاحبها فلا يجوز تأخير فى الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيدا آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيدا آكل وكذا ان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان زيدا واثق بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيدا واثق أو ان عندك زيدا جالس واجازه بعضهم وجعل منه قوله

فلا تلحني فيها فان بحبها
أخاك مصاب القلب جم بلا بله (ص)

وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها وفى سوى ذاك اكسر

 (ش) ان لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح ووجوب الكسر وجواز الامرين فيجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت فى موضع مرفوع فعل نحو يعجبني أنك قائم أي قيامك أو منصوبه نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو فى موضع

مجرور حرف نحو عجبت من أنك قائم أي من قيامك وانما قال لسد مصدر مسدها ولم يقل لسد مفرد مسدها لانه قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم فهذه يجب كسرها وان سدت مسد مفرد لانها في موضع المفعول الثاني ولكن لا تقدر بالمصدر اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه فان لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوبا أو جوازا على ماسيبين وتحت هذا

قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر فاشار الى وجوب الكسر بقوله (ص) فاكسر في الابتدا وفي بدء صله

وحيث ان يمين مكملة أو حكيت بالقول أو حلت محل

حال كزرته وانى ذو أمل وكسروا من بعد فعل علقا باللام كاعلم انه لذو تقى (ش) فذكر أنه يجب الكسر في ستة مواضع الاول اذا وقعت ان ابتداء أي في أول الكلام نحو ان زيدا قائم ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء فلا تقول انك فاضل عندي بل يجب التأخير فتقول عندي أنك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء بها الثاني أن تقع أن صدر صلة نحو جاء الذي انه قائم ومنه قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الثالث أن تقع جوابا للقسم وفي خبرها اللام نحو والله ان زيدا لقائم وسيأتي الكلام على ذلك الرابع أن تقع في جملة محكية بالقول نحو قلت ان زيدا قائم فان لم تحك به بل

كما مثل بخلاف المحكية بالقول والمفعول الثاني لنحو ظننت كما سيأتي في الشرح أو مفعولا له كجئتك اني أحبك أو معه كيعجبني جلوسك عندنا وانك تحدثنا وتقع مستثنى كتعجبني أمورك الا أنك تشتم الناس لا مفعولا مطلقا ولا ظرفا ولا حالا ولا تمييزا كما في الدماميني وغيره (قوله مجرور حرف) أي أو اضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون فما صلة ومثل مضاف الى أن وصلتها ومحل تعين الفتح في الاضافة اذا كان المضاف مما لا يضاف الا الى المفرد فان كان لا يضاف الا الى الجملة كحيث واذا تعين الكسر على ماسيأتي أو يضاف لهما كحين ووقت جاز الامران ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم أو أبدل منها نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم (قوله وحيث ان الخ) عطف على في الابتداء فهو متعلق باكسر على أنه ظرف مكان اعتباري له أي واكسر في تركيب تكون ان فيه مكملة ليمين (قوله أو حكيت الخ) عطف على مدخول حيث (قوله لذو تقى) اللام للابتداء دخلت في خبران وقد علقت اعلم عن العمل في لفظ الجملة فهي في محل نصب به ولولاها لفتحت الهمزة وكان عاملا في لفظ المصدر المؤول منها (قوله ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء) أي لئلا تلتبس بالمكسورة خطا وبالتي هي لغة في لعل لفظا وخطا (قوله صدر صلة) مثلها الصفة كما اذا جعلت ما في الآية نكرة موصوفة وخرج حشوها كجاء الذي أو رجل عندي انه فاضل ولا أفعله ما أن في السماء نجما فتفتح لانها في الاول مبتدأ مؤخر فهي حشو لفظا وفي الثاني فاعل لثبت محذوفا فهي حشو رتبة (قوله لتنوء) أي تثقل خبران وجملتها صلة ما الواقعة مفعولا ثانيا لآتيناه أي أعطيناه من الكنوز القدر الذي ان مفاتحه الخ (قوله وفي خبرها اللام) اخذ هذا من قول المصنف الآتي لا لام بعده وذلك شامل لذكر فعل القسم واللام نحو ويحلفون بالله انهم لمنكم أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم انهم لمعكم ولحذفه دونها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر فيتعين الكسر في هاتين كما هو منطوق الشارح وان لم يمثل للثانية ومفهومه لا يجب الكسر بلا اللام سواء ذكر فعل القسم كحلفت بالله ان زيدا قائم أولا كوالله ان زيدا قائم وهو أيضا ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده وصرح به الشارح هناك مع أنه يجب الكسر في الاخيرة كالاولين نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه قال في شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لانه لم يسمع ونقل في التوضيح اجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي أن يقيد المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحمل على مذهب الكوفيين لما علمت خلافا لما سيأتي في الشرح بقي ما اذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعمرك ان زيدا القائم أو قائم وسيصرح الشارح بالثاني فتدبر (قوله فان لم تحك به) أي مع كونها معمولة له كما مثل أو لغيره كاخصك بالقول انك فاضل أي لانك فيجب الفتح (قوله موضع الحال) أي في صدرها كما مر في الصلة والصفة فتفتح في جاء زيد وعندي انه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو إلا انهم ليأكلون الطعام فكسرت لانها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية فان قلت لم تفتح في الحال مع أن أصله الافراد قلت لان مصدرها معرفة لاضافته للمسند اليه ولان مجيء المصدر حالا مع كونه لا ينقاس لم يسمع الا في الصريح لا المؤول (قوله

ما

أجري القول مجرى الظن فتحت نحو أتقول ان زيدا قائم أي أتظن الخامس أن تقع في جملة في موضع الحال كقولك زرته وانى ذو أمل ومنه قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون وقول الشاعر

ما أعطياني ولا سألتهما * الا واني لحاجزي كرمي السادس أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو علمت ان زيدا لقائم وسنبين هذا في باب ظن فان لم يكن في خبرها اللام فتحت نحو علمت أن زيدا قائم هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه انه نقص مواضع يجب كسر ان فيها الاول اذا وقعت بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا ان زيدا قائم ومنه قوله تعالى ألا انهم هم السفهاء الثاني اذا وقعت بعد حيث نحو اجلس حيث ان زيدا جالس الثالث اذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم اه ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع لدخوله تحت قوله فاكسر في الابتدا لان هذه انما كسرت لكونها أول جملة مبتدا بها (ص) بعد اذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نمى مع تلو فالجزا وذا يطرد في نحو خير القول اني أحمد

(ش) يعني انه يجوز فتح ان وكسرها اذا وقعت بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا أن زيدا قائم فمن كسرها جعلها جملة والتقدير خرجت فاذا زيد قائم ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا وهو مبتدأ خبره اذا الفجائية والتقدير فاذا قيام زيد أي ففي الحضرة قيام زيد ويجوز أن يكون الخبر محذوفا والتقدير خرجت فاذا قيام زيد موجود ومما جاء بالوجهين قول الشاعر

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا

ما أعطياني) أي الخليلان في قوله دع عنك سلمى اذ عز مطلبها * واذكر خليليك من بني الحكم وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) اي التي يستفتح بها الكلام قال في المغني وقول المعربين ألا حرف استفتاح بيان لمكانها واهمال لمعناها وهي حرف للتنبيه على تاكيد مضمون الكلام عند المتكلم ومثلها في وجوب الكسر بعدها كلا التي بمعناها وهي التي لم يتقدمها ما يزجر عنه كما قاله أبو حاتم والزجاج نحو كلا ان الانسان فكلا حرف استفتاح وتنبيه لا بمعنى حقا كما قاله الكسائي والا لوجب بعدها الفتح مثله وهو خلاف المسموع أما التي للزجر فالكسر بعدها ظاهر لانها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز الوقف أبدا على كلا والابتداء بما بعدها والجمهور على أنها في القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه اذا لم يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلا فاعلم أن السورة مكية أي لان أكثر التهديد نزل بها لكونها دار العتو (قوله بعد حيث) أي واذ لوجوب اضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا لابي حيان كما جاز بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجمل فان وصلتها اما فاعل لثبت محذوفا أو مبتدأ خبره محذوف وقيل يكفي اضافتهما لصورة الجملة وعلى قول الكسائي بجواز اضافة حيث للمفرد فلا اشكال في الفتح (قوله عن اسم عين) أي لان المصدر لا يخبر به عن الذات الا بتأويل وهو ممتنع مع ان اه تصريح وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخولها الخ) أي فالمراد بالابتداء ابتداء جملتها اما حقيقة كما مر أو حكما بان يسبقها ما له تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذكورات ومثلها بعد حتى الابتدائية كمرض زيد حتى أنهم لا يرجونه (قوله بعد اذا فجاءة) بضم الفاء والمد من اضافة الدال للمدلول أي اذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة وبعد ظرف لنمى أي نسب ونائب فاعله ضمير عائد لهمزان فيما مر لكن لا بقيد فتحه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله لا لام بعده) بهذا غاير ما مر ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشارح (قوله مع تلو) عطف على بعد باسقاط العاطف فهو متعلق بنمي أيضا (قوله فمن كسرها الخ) هذا كالقول بان الخبر محذوف مبنيان على ان اذا حرف مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهي الخبر وما بعدها مبتدأ أو يجب حينئذ فتح ان والتقدير ففي الحضرة أو ففي الوقت قيام زيد (قوله وكنت أرى) أي أظن والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم همزته كما قاله يس وقد تفتح ويتعدى لمفعولين فقط فتح أوضم فزيدا مفعول أول وسيدا ثان ولا يرد أن المضموم مضارع أرى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن قصره عن الثالث وحينئذ فضميره المستتر فاعل لا نائبه وفي المرادي على التسهيل والمتن ما يفيد تعديه لثلاثة أولها الضمير لانه نائب فاعل والثاني والثالث ما بعده والكثير كونه للمتكلم كارى ونرى وأريت بالبناء للمجهول وقد يكون لمخاطب كقراءة وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أي تظنهم والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الحاصلين للعبد وقوله كما قيل أي ظنا موافقا لما قيل (قوله لتقعدن الخ) اللام للقسم والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال

اذا أنه عبد القفا واللهازم روى بفتح ان وكسرها فمن كسرها جعلها جملة والتقدير اذا هو عبد القفا واللهازم ومن فتحها جعلها مصدرا مبتدأ وفي خبره الوجهان السابقان والتقدير على الاول فاذا عبوديته أي ففي الحضرة عبوديته وعلى الثاني فاذا عبوديته موجودة وكذلك يجوز فتح ان وكسرها اذا وقعت في جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو حلفت ان زيدا قائم بالفتح والكسر وقد روي بالوجهين قول الشاعر

لتقعدن مقعد القصي * مني ذي القاذورة المقلي أو تحلفي بربك العلي * اني أبو ذيالك الصبي

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح ان وكسرها بعد القسم اذا لم يكن فى خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو حلفت أن زيدا قائم أو غير ملفوظ به نحو والله ان زيدا قائم أو اسمية نحو لعمرك ان زيدا قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد فاء الجزاء نحو من يأتني فانه مكرم فالكسر على جعل ان ومعمولها جملة أجيب بها الشرط فكانه قال من يأتني فهو مكرم والفتح على جعل ان وصلتها مصدرا مبتدأ والخبر (١٣٢) محذوف والتقدير من يأتني فاكرامه موجود ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوفا والتقدير فجزاؤه الاكرام ومما جاء بالوجهين قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوأ بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم قرئ فانه بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن والفتح على جعلها مصدرا مبتدأ خبره محذوف والتقدير فالغفران جزاؤه أو على جعلها خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير فجزاؤه الغفران وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد مبتدا هو فى المعني قول وخبر ان قول والقائل واحد نحو خير القول انى أحمد الله فمن فتح جعل ان وصلتها مصدرا خبرا عن خير والتقدير خير القول حمد الله فخير مبتدأ وحمد الله خبره ومن كسر جعلها جملة خبرا عن خير كما تقول أول قراءتى سبح اسم ربك الاعلى فاول مبتدأ وسبح اسم ربك الاعلى جملة خبر عن

وحذفت ياء الفاعلة لسكونها مع نون التوكيد وكسر الدال دليل عليها ومقعد طرف مكان ومني حال من ياء الفاعلة أى بعيدة مني أو متعلق بالقصى أى البعيد وذى القاذورة صفة القصى وكذا المقلي أى المبغوض وتحلفى منصوب بان مضمرة بعد أو التي بمعني الا وذيالك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد فى أنى أو الخ فالكسر على أن جملتها جواب القسم والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب أى على أني الخ لا أنها هي الجواب لانه لا يكون الا جملة فجواز الوجهين موزع على الاحتمالين (قوله أو غير ملفوظ) تقدم أن هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر كما علمت (قوله أو اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعد فاء الجزاء) قال المصنف والكسر أحسن قياسا لعدم احواجه لتقدير ولذا لم يجئ الفتح فى القرآن الا مسبوقا بمثله نحو ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فان له كتب عليه أنه من تولاه فانه يضله والا كان واجب الكسر أى قراءة نحو انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولذا لم يفتح فانه غفور رحيم الا من فتح أنه من عمل منكم سوأ وينبغى أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله بالفتح والكسر فما موصولة لاشرطية لانها لا تدخل عليها النواسخ كما مر وعائدها محذوف أى غنمتموه ودخلت الفاء فى خبرها لشبهها بالشرط فعلى كسر ان جملتها هي الخبر وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف أي فكون خمسه لله ثابت أو خبر لمحذوف أي فالواجب كون خمسه لله والجملة خبران الاولى (قوله ويجوز أن يكون خبرا الخ) هذا أولى لان حذف المبتدا فى جملة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤس قنوط أى فهو يؤس (قوله هو فى المعني قول) أي وان كان من غير مادته وكذا ما بعده وترك شرطا ثالثا وهو اتحاد القائل فان انتفى القول الاول تعين الفتح كعملى أنى أحمد الله ما لم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق والا كان من الاول أو القول الثاني أو لم يتحد القائل تعين الكسر كقولى اني مؤمن وقولى ان زيدا يحمد الله فقولى مبتدأ فان جعل بمعني مقولى كان خبره الجملة بعده بلا رابط لانها عينه فى المعني لقصد لفظها كنطقى الله حسبي وان بقى على مصدريته فجملة أن محكية به وخبره محذوف أى قولي هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على أن المصدر المنسبك منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بإيمانه ولا بحمد غيره لاختلاف موردهما (قوله نحو خير القول) انما كان هذا قولا لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فمن فتح الخ) أى والقول حينئذ باق على مصدريته للاخبار عنه بمصدر ان وصلتها أما على الكسر فبمعني المقول وجملة ان خبره لقصد لفظها أى مقولى هذا اللفظ كاول قراءتي أى مقروئى بلفظ سبح وتجويز كونه حينئذ مصدرا وجملة ان محكية به والخبر محذوف ردبا مور منها انه لا يطرد فى نحو أول قولى انى احمد الله اذ التقدير حينئذ أول قولى هذا اللفظ ثابت فيكون غير أوله ليس بثابت وليس مرادا * والحاصل أن المخبر عنه بأن ان كان اسم ذات وجب الكسر لما مر او اسم معنى فلا يخلو اما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل خبران اما قول أو غيره وعلى كل اما أن يصدق على المبتدا أولا فيجب الفتح اذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبران قولا أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدا كعملى اني أحمد الله واعتقادى انك فاضل ويجب الكسر فى الثاني ان صدق أول وكذلك خير القول مبتدأ وانى أحمد الله خبره ولا تحتاج هذه الجملة الى رابط لانها نفس المبتدأ فى المعني فهي مثل نطقى الله حسبي وسيبويه مثل هذه المسئلة بقوله أول ما أقول اني أحمد الله وخرج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره وهو أنه من باب الاخبار بالجمل وعليه جري جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالمبرد والزجاج والسيرافى وأبى بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين (ص)

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحواني لوزر (ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وهذه اللام حقها أن تدخل علي أول الكلام لان لها صدر الكلام فحقها ان تدخل على ان نحو لان زيدا لقائم لكن لما كانت اللام

صدق عليه كاعتقادي انه حق وأما كون خبرها قولا مع صدقه على ذلك المبتدى فمعتذر اذ القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدأ قولا وخبر ان غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولي انه حق وقولي انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولا غير صادق عليه لكونه لم يتحد القائل كقولي ان زيدا يحمد الله فان اتحد جاز الامران فتأمل (قوله وبعد ذات الكسر) متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لاخواتها لا مطلقا فلا ينافي أنها تصحب المقدم من المبتدأ وخبره على الاصح في الثاني نحو لقائم زيد ولزيد قائم كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها ومعموله المتوسط وضمير الفصل لا غير ذلك وأما نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فالمشهور أنها لام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل الا في باب ان كما في المغني وسميت بذلك لان أصلها الدخول على المبتدأ (قوله تصحب الخبر) أي بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافا لابن المصنف بدليل ان ربهم بهم يومئذ لخبير وبشرط كونه مثبتا وغير ماض متصرف خال من قد كما سيذكره المصنف وغير جملة شرطية بان يكون مفردا نحو أن ربي لسميع الدعاء أو مضارعا ولو مع التنفيس كان زيدا ليقوم أو ماضيا جامدا كانه لعسى أن يقوم أو متصرفا مع قد كانه لقد قام أو ظرفا أو مجرورا أو جملة اسمية وأول جزأيها أولى باللام كان زيدا لوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل في البسيط ان هذا شاذ (قوله لوزر) بزاي فراء أي ملجا (قوله فحقها ان تدخل على ان) أي ولا تزاحمها في الصدارة لجواز كونها كالاستفتاحية وواو العطف في عدم تفويت صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أي باقيين على صورتهما فخرج لهنك قائم بابدال همزة ان هاء لزوال صورة ان لا يقال هلا كانا هنا من التأكيد اللفظي بالمرادف كنعم جير لانا نمنع المرادفة اذ اللام لا تعمل ولا تخص الاسم وان بمعنى الفعل وهو يؤكد بخلاف اللام فتأمل (قوله فاخروا اللام) أي لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لا سيما مع ضعف عملها بالحرفية (قوله لعميد) من عمده العشق بالكسر اذا هده وأوله الزمخشري بان الاصل لكن انني فحذفت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم ادغم فلم تدخل اللام الا في خبر ان (قوله من سئلوا) مرسوم في النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للمفعول وعليه فالواو عائد الموصول باعتبار معناه لكن قيل الرواية بناؤه للفاعل فحقه الرسم بالالف والعائد حينئذ محذوف يقدر مفردا لان الاكثر مراعاة لفظ من أي سألوه ولجهودا خبر أمسى من جهده الامر بلغ منه المشقة (قوله أم الحليس) بالضم مصغرا والعجوز بلاهاء عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن الانباري تحقيقا للتأنيث وهي المرأة المسنة والشهربة الفانية الضعيفة ويقال شهبرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا لصحة القافية ومن تبعيضية ان قدر مضاف بعد الباء أي بلحم عظم الرقبة والا فبمعنى بدل وانما شذ دخولها في هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخلة على مبتدأ محذوف أي لهي عجوز يرد عليه ان الحذف ينافي التأكيد وفيه ما مر (قوله ويتخرج على زيادة اللام) أي ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيد كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يحكي عن الخبيث الروح الحجاج أنه سبق لسانه ففتح همزة ان ربهم بهم يومئذ لخبير فحذف اللام لئلا ينسب اليه لحن وهو من جراءته على الله ورسوله (قوله ذي اللام) بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول يلي وما قد نفيا فاعله (قوله ولا من الافعال) بيان لما مقدم عليها أو لمحذوف أي ولا شيء من الافعال وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد تضم جمع عدو كما في المصباح ومستحوذا أي مستولى حال (قوله لم تدخل عليه اللام) أي فرارا من توالى لامين في نحو لاولم وطردا للباب في باقي النواسخ ولان اللام لتأكيد الاثبات وهو ضد النفي (قوله واعلم ان الخ) بكسر ان لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعليق شاذ

للتوكيد وان للتوكيد
كرهوا الجمع بين حرفين
بمعني واحد فاخروا اللام
الى الخبر ولا تدخل هذه
اللام على خبر باقي أخوات
ان فلا تقول لعل زيدا
لقائم وأجاز الكوفيون
دخولها في خبر لكن وأنشدوا
يلومونني في حب ليلى
عواذلي
ولكنني من حبها لعميد
وخرج على ان اللام زائدة
كما شذ زيادتها في خبر أمسى
نحو قول الشاعر
مروا عجالى فقالوا كيف
سيدكم
فقال من سئلوا أمسى لجهودا
أي أمسى مجهودا وكما
زيدت في خبر المبتدأ
شذوذا كقول الشاعر
أم الحليس لعجوز شهربه
ترضى من اللحم بعظم الرقبه
وأجاز المبرد دخولها على
خبر ان المفتوحة وقد قرئ
شاذا الا أنهم ليأكلون
الطعام بفتح ان ويتخرج
أيضا على زيادة اللام
(ص)
ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا
ولا من الافعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا
لقد سما على العدا مستحوذا
(ش) اذا كان خبر ان

منفيا لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيدا لما يقوم وقد ورد في الشعر كقوله * واعلم ان تسليما وتركا * للامتشابهان ولا سواء
وأشار بقوله * ولا من الافعال ما كرضيا * الى انه اذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام

فلا تقول ان زيدا الرضى وأجاز ذلك الكسائي وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك بين المتصرف نحو ان زيدا ليرضي وغير المتصرف نحو ان زيدا ليذر الشر هذا اذا لم تقترن به السين أو سوف فان اقترنت نحو ان زيدا سوف يقوم أو سيقوم ففي جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيدا لنعم الرجل وان عمرا لبئس الرجل وهذا مذهب الاخفش والفراء والمنقول ان سيبويه لا يجيز ذلك فان قرن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان (١٣٤) زيدا لقد قام (ص) وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل واسما حل قبله الخبر

(ش) تدخل لام الابتداء على معمول الخبر اذا توسط بين الاسم والخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل وينبغي ان يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا فان كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على المعمول كما اذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقد لم يصح دخول اللام على المعمول فلا تقول ان زيدا لطعامك أكل وأجاز ذلك بعضهم وانما قال المصنف وتصحب الواسط أي المتوسط تنبيها على انها لا تدخل على المعمول اذا تأخر فلا تقول ان زيدا آكل لطعامك وأشعر قوله بان اللام اذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر فلا تقول ان زيدا لطعامك لآكل وذلك من جهة أنه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قليلا حكى من كلامهم اني لبحمد الله المفلحون لصالح وأشار بقوله والفصل الى ان لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيدا لهو القائم قال الله تعالى ان هذا لهو القصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبر ان وسمي ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو قائم فلو لم تأت بهو لاحتمل ان يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما أتيت بهو تعين ان يكون القائم خبرا عن زيد وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدأ والخبر نحو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدأ والخبر نحو ان زيدا لهو القائم وأشار بقوله واسما حل قبله الخبر الى ان لام الابتداء تدخل على الاسم

لبنائه على شاذ وتسليما أي على الناس أو تسليما للامر وتركا أي لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم على متشابهان لان نفي التشابه ينفي الاستواء بالاولى بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول ان زيدا الرضى) أي على أن اللام للابتداء ويجوز على انها للقسم وحينئذ تفتح أن في نحو علمت ان زيدا الرضى لان الفعل لا يعلق على أن الا بلام الابتداء خاصة وانما امتنعت في ذلك لان أصلها الدخول على الاسم والماضي المتصرف لا يشبهه فان قرن بقد قربته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالته على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي على تقدير قد كما في المغني (قوله ليذر الشر) أي يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفا تاما والا فله الامر نحو فذرهم وقد يأتي منه ماض ومصدر كوذرته وذراوها قليلان كما في المصباح ولذا قيل ان العرب أماتتهما لعدم اعتبار ذلك لقلته أو شذوذه (قوله ٧ فيجوز ان كان سوف الخ) يرد عليه ان المضارع مع اللام يتعين للحال ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه وحينئذ فتنافي التنفيس لا سيما سوف وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم (قوله ماضيا غير متصرف) يشمل ليس مع امتناع اللام معها ولا تخرج بقوله ما قد نفيا لانها نافية لا منفية اللهم الا أن يراد ما لابسه النفي سواء كان واقعا عليه أو به (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط القوم كوعد أي توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل وفي البيت الايطاء لان شطري البيت المقفى كالبيتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثاني وعليه فلا ايطاء (قوله اذا توسط الخ) أي سواء تقدم الاسم كمثاله أو الخبر كان عندي لفي الدار زيدا وكذا تقدم غيرهما كان عندي لفي الدار زيدا جالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان لشمل ذلك (قوله مما يصح) أي لان المعمول فرع العامل فلا تدخله الا حيث تدخل أصله ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل أل في الخبر للعهد أي الخبر الذي سبق دخول اللام عليه ففي المتن شرطان وسيأتي اشعاره بثالث وهو عدم دخولها على الخبر وسيذكر الشارح رابعا وهو أن لا يكون المعمول حالا لعدم سماعه قيل وكذا التمييز فلا يقال ان زيدا لراكبا منطلق أو لنفسا طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيدا الضرب أو لتأديبا ضارب خلافا لابي حيان والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) سماه البصريون بذلك لما في الشارح وقد يسمي فصلا فقط كما في المتن وسماه الكوفيون عمادا للاعتماد عليه في تادية المعنى وانما سمي ضميرا مع أنه حرف لا محل له عند الاكثر لانه بصورته وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدا والخبر) أي بشرط كونهما معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كافعل من نحو زيد هو أفضل من عمرو ولا يكون الا بصيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وافرادا وغيرهما كاولئك هم

(٧) ليس موجودا في نسخ الشارح المتداولة

اذا تأخر عن الخبر نحو ان فى الدار لزيدا قال الله تعالى وان لك لاجرا غير ممنون وكلامه يشعر أيضا بانه اذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول أن زيدا لهو لقائم ولا ان لفى الدار لزيدا ومقتضى اطلاقه فى قوله ان لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر ان كل معمول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان زيدا لضاحكا راكب (ص) ووصل ما بذى الحروف مبطل* اعمالها وقد يبقى العمل (ش) اذا اتصلت ما غير الموصولة بان وأخواتها كفتها عن العمل الا ليت فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكان ولكن ولعل فتقول ليتما زيد قائم وان شئت نصبت زيدا فتقول ليتما زيدا قائم وظاهر كلام المصنف ان ما اذا اتصلت بهذه الاحرف كفتها عن العمل وقد تعمل قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكى الاخفش والكسائي انما زيد قائم والصحيح المذهب الاول وهو أنه لا يعمل منها مع ما الا ليت وأما ما حكاه الاخفش والكسائى فشاذ واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة فانها لا تكفها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التى بمعنى الذى نحو انما عندك حسن أى ان الذى عندك حسن والتي هي مقدرة بالمصدر نحو انما فعلت حسن أى ان فعلك حسن (ص)

المفلحون كنت انت الرقيب وانا لنحن الصافون وفى بعض ذلك خلاف بسطه فى المغني (قوله اذا تاخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط ان قلنا بتقديمه على الاسم كما مر كان فى الدار لزيدا جالس (قوله غير ممنون) أى غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فانه تعالى يعطيك بلا توسط بيضاوى (قوله غير الموصولة) أى وغير الموصوفة والمصدرية كان ما فعلت حسن أى ان فعلك فالكافة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها فى الرسم دون غيرها (قوله كفتها) أى لازالتها اختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قل انما يوحى كانما يساقون فوجب اهمالها (قوله فانه يجوز فيها الاعمال) أى لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجوب اعمالها لكن حكى فى شرح التسهيل الاجماع على خلافه ولعله لم يعتبر ذلك القيل لشدة ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاهمال كافة (قوله قليلا) أى فى غير ليت لكثرته فيها (قوله وحكى الاخفش الخ) أي فالاعمال مسموع فى غير ليت أيضا لا مقيس عليها كما قيل قال الزجاج فى الجمل ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا جالس وكذلك اخواتها ينصب بها وتلغى ما ومشى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الاول) هو مذهب سيبويه لزوال اختصاصها كما مر والثاني يكتفى بالاختصاص الاصلى (قوله وجائز) أى اجماعا وهو خبر عن رفعك و بعد متعلق بمعطوفا كعلى ومفعول تستكملا محذوف أى خبرها (قوله على منصوب ان) أي المكسورة وسيذكر المفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيده بالواو لان لا مثلها كان زيدا قائم لا عمرا ولا عمرو واستظهر الصبان أن الفاء وثم واو وحتى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كما فى الهمع وأجازه الجرمى والفراء والزجاج فى النعت والتوكيد وعطف البيان قال سم والظاهر بناؤه على أن الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أى بناء على أنه لا يشترط فى تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لان الطالب للرفع هنا الابتداء وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين و بعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فمنعوا تبعية المحل فى مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو ما عندى من رجل ولا امرأة بالرفع عطفا على محل رجل لان طالبه وهو الابتداء باق لم ينسخ وان جر لفظه (قوله يشعر به) أي لجعله معطوفا على منصوب ان الا أن يراد معطوفا صورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن فى الخبر ان وجد فاصل كان زيدا آكل طعامك وعمرو فهو عطف مفرد فان لم يفصل تعين الاول عند الجمهور لما سيأتي فى العطف (قوله تعين النصب) أى لان المرفوع ان عطف على الضمير فى الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لان المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل فى الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لان ان لم تعمل فى الخبر كما مر ولذا أجازه بعضهم كما سيأتى وقد يقال على الاول ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلا كما قالوه فى ان زيدا وان عمرا قائمان الا أن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتى فى باب لا وان قدر له خبر وعطفت جملته على جملة ان لزم

وجائز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد أن تستكملا (ش) أى اذا أتي بعد اسم ان وخبرها بعاطف جاز فى الاسم الذى بعده وجهان الاول النصب عطفا على محل اسم ان نحو ان زيدا قائم وعمرا والثاني الرفع نحو ان زيدا قائم وعمرو واختلف فيه فالمشهور أنه معطوف على محل اسم ان لانه فى الاصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى أنه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمرو كذلك وهو الصحيح فان كان العطف قبل أن تستكمل ان أي قبل أن تاخذ خبرها تعين النصب عند جمهور النحويين فتقول ان زيدا وعمرا قائمان وانك وزيدا ذاهبان

وأجاز بعضهم الرفع (ص) وألحقت بان لكن وأن * من دون ليت ولعل وكان (ش) حكم ان المفتوحة ولكن في العطف على اسمها حكم ان المكسورة فتقول بلغني أن زيدا قائم وعمرو برفع عمرو ونصبه وتقول علمت ان زيدا وعمرا قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك تقول ما زيد قائما لكن عمرا منطلق وخالدا بنصب خالدا ورفعه وما زيد قائما لكن خالدا وعمرا منطلقان بالنصب فقط وأما ليت ولعل وكان فلا يجوز معها الا النصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر فتقول ليت زيدا وعمرا قائمان وليت زيدا قائم وعمرا بنصب عمرو في المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كان ولعل وأجاز الفراء الرفع فيه متقدما ومتأخرا مع الاحرف الثلاثة (ص)

وخففت ان فقل العمل وتلزم اللام اذا ما تهمل وربما استغني عنها ان بدا ما ناطق أراده معتمدا

(ش) اذا خففت ان فالاكثر في لسان العرب اهمالها فتقول ان زيد لقائم واذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين ان النافية ويقل اعمالها فتقول ان زيدا قائم وحكى الاعمال سيبويه والاخفش رحمهما الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لانها لا تلتبس والحالة هذه بان النافية لان النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر وانما تلتبس بالنافية وليوفينهم

العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة (قوله وأجاز بعضهم الرفع) أجازه الكسائي مطلقا والفراء فيما خفي فيه اعراب المعطوف عليه نحو انك وزيد ذاهبان فرارا من قبح اللفظ استدل الكسائي بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصاري من آمن الخ وقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي برفع ملائكته وقول الشاعر

فمن يك أمسى بالمدينة رحله * فاني وقيارها لغريب

وخرج ذلك على أنه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر ان عليه مع ملاحظة تقديمه أي ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك فحذف من الثاني لدلالة الاول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة ان في النية بملاحظة تقديم خبرها أو ان الخبر المذكور خبر عن المرفوع وخبر ان محذوف وان كان الحذف من الاول لدلالة الثاني قليلا ويتعين الاول في البيت لمكان لام الابتداء في خبر ان الا أن تقدر زائدة ويتعين الثاني في يصلون فلا يصح خبرا عن الجملة كقوله خليلي هل طب فاني وانتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهي في رب ارجعون لانه لا بد في الاسناد من المطابقة اللفظية نحو ونحن الوارثون اذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة في الآية بمعني الاستغفار فكيف تدل على المحذوفة التي بمعني الرحمة فالجواب ما اختاره في المغني من أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بحسب من ينسب اليه فهي من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي (قوله حكم ان المفتوحة الخ) أي بشرط كونها في موضع الجملة بان تسد مسد مفعولي العلم اللذين أصلهما الجملة فتكون في حكم المكسورة كما أشار له الشارح بالمثال وكذا ما في معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله الى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا (قوله وأما ليت الخ) أي لان هذه الثلاثة تغير الجملة الى الانشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشاء لكن هذا لا يتم على ان العطف على ضمير الخبر لانه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذا قال في متن الجامع يرفع مطلقا تالي العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعد ان وأن ولكن ان قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكر أن كان لانشاء التشبيه وهو قول نقله الدماميني وصرح في المغني بانها للاخبار (قوله وأجاز الفراء) أي بشرط خفاء الاعراب نظير ما مر (قوله وخففت ان) أي بشرط كون اسمها ظاهرا لا ضميرا مع صلوح خبرها للام بان لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرفا ولا جملة شرطية الا الخبر المنفي فانها تخفف معه وان لم يصلح للام لعدم التباسها معه بان النافية (قوله اذا ما تهمل) ما زائدة (قوله وربما استغني الخ) اعترض بانه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل والاحتياج حينئذ اليها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبدا وأجيب بان المراد بالاستغناء الترك لاعدم الحاجة ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة اكثر من تركها أو ان أن التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة الى عدمها فتأمل (قوله ما ناطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعدها صلتها وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلا في المعنى ومعتمدا حال من فاعل أراد أي معتمدا على قرينة معنوية كمثال الشارح أو لفظية كقوله * ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة * اذ وجود لا يمنع من كون ان نافية لان نفي النفي يفسد المعنى والتأكيد خلاف الظاهر فتأمل (قوله لزمتها اللام) أي في خبر المبتدا بعدها (قوله ويقل اعمالها) أي ان وليها اسم فان وليها فعل كالامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشان محذوفا كما قاله زكريا (قوله وحكى الاعمال سيبويه) منه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم على قراءة تخفيف الميم فكلا اسم ان واللام الاولي للابتداء أكدت بالثانية كما في البيضاوي وما زائدة للفصل بين اللامين وليوفينهم خبر ان أو ما موصول خبرها قرن باللام أي لام الابتداء

وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما وان كان القسم انشاء لانه لمجرد التاكيد والصلة في الحقيقة جوابه كما في المغني والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وكذا الاعراب على تخفيف الميم مع شد ان أما على عكسه فان نافية ولما بمعني الا وكلا مفعول لمحذوف أى ما أرى كلا الا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه واما على شدهما فاحسن ما قيل فيه ان لما جازمة لمحذوف قدره ابن الحاجب لما يهملوا وفى المغني لما يوفوا أعمالهم وهو الاولى لدلالة ما بعده عليه وجملة القسم مستانفة والظاهر صحة هذا الاعراب على الثالث أيضا (قوله اذا اهملت) أي أو أعملت وكان اسمها خفى الاعراب نحو ان هذا الذاهب فتلزم اللام حينئذ أيضا (قوله أنا ابن أباة) جمع آب كقضاة وقاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك الاول اسم أبي القبيلة والثانى نفس القبيلة ولذا أنث فعله وصرفه للضرورة أو على مراعاة الحى ومن آل مالك حال من ابن أو من أباة لان المضاف بعض منه (قوله فحذفت اللام) أى لدلالة مقام المدح على الاثبات ولو دخلت فى البيت لدخلت على كرام لا كانت خلافا لما قدره الشارح لما مر من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فان هذا عام فى أن العاملة وغيرها كما فى الارتشاف أفاده الصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لا ما فارقة لما سيأتي عن الفارسى (قوله أوجب كسران) أي لتعليق العامل باللام عن العمل فى لفظ الجملة (قوله فتح ان) أي لطلب العامل لها ولا معلق لان الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسى) قال الدماميني حجته دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بانهم توسعوا فى المخففة لضعفها بالتخفيف اه صبان وكيف هذا الجواب مع مامر عن الارتشاف وفى التصريح وحجته انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا فى الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول فى نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل مع فاعله لكونهما كالشيء الواحد حلا محل الجزء الاول مما بعدان والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفى أي انتفى فى غالب الازمنة أو التراكيب اتصال الفعل غير الناسخ بان ومفهومه ان اتصال الناسخ بها لم ينتف فى غالب التراكيب فيصدق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولو علق بالمنفى لافهم ان اتصال الناسخ بها غالب مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة وبينهما فرق أفاده سم (قوله موصلا) بفتح الصاد اسم مفعول من اوصل الرباعى وهو المفعول الثاني لتلفيه وذى اشارة لان فيها وصفة لها (قوله فلا يليها الخ) أى اذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين كونه ناسخا لانها لما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالمبتدا والخبر عوضوها الدخول على فعل يختص بهما مراعاة لحقها الاصلى فى الجملة وشرطه كونه غير ناف ولا منفى كليس ومازال ولا صلة كادام (قوله وقد يليها غير الناسخ) أى عند غير من ذكر واعلم أن الاقسام أربعة كثير وهو مضارع الناسخ وأكثر وهو ماضيه ويقاس عليهما اتفاقا ونادر وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير الاخفش القياس عليه وأندر وهو مضارعه ولا يقاس عليه اتفاقا ثم ان اللام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبرا فى الاصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد غيره على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وأمثلة الجميع فى الشارح فان اجتمع الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضميرا متصلا أفاده فى التصريح (قوله ان يزينك) بفتح الياء وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون اى ضربته سوطا على رأسه

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

التقدير وان مالك لكانت فحذفت اللام لانها لا تلتبس بالنافية لان المعنى على الاثبات وهذا هو مراد المصنف بقوله ور بما استغني عنها ان بدا الى آخر البيت واختلف النحويون فى هذه اللام هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين ان النافية وان المخففة من الثقيلة ام هي لام اخرى اجتلبت للفرق وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء أدخلت للفرق وتظهر فائدة الخلاف فى مسئلة جرت بين ابن أبي العافية وابن الاخضر وهي قوله صلى الله عليه وسلم قد علمنا أن كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء اوجب كسران ومن جعلها لاما أخرى احتلبت للفرق فتح ان وجرى الخلاف قبلها فى هذه المسالة بين أبي الحسن على بن سليمان البغدادي الاخفش الصغير وبين أبي على الفارسى فقال الفارسي هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وبه قال ابن أبي العافية وقال الاخفش الصغير انما هي لام الابتداء ادخلت للفرق وبه قال ابن الاخضر (ص)

والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذى موصلا (ش) اذا خففت ان فلا

يليها من الافعال الا الافعال الناسخة للابتداء نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها قال الله تعالى وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وقال الله تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وقال الله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وقد يليها غير الناسخ واليه أشار بقوله غالبا ومنه قول بعض العرب ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه وقولهم ان قنعت كاتبك لسوطا

وأجاز الاخفش ان قام لا ناومنه قول الشاعر شلت يمينك ان قتلت لمسلما * حلت عليك عقوبة المتعمد (ص)
وان تخفف أن فاسمها استكن* والخبر اجعل جملة من بعد أن (ش) اذا خففت ان بقيت على ما كان لها من العمل لكن

لا يكون اسمها الا ضمير الشأن محذوفا وخبرها لا يكون الا جملة وذلك نحو علمت ان زيد قائم فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وهو محذوف والتقدير علمت انه زيد قائم وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن كقول الشاعر فلو أنك في يوم الرخاء سألتني * طلاقك لم أبخل وأنت صديق (ص)
وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد أو نفي او * تنفيس اولو وقليل ذكر لو (ش) اذا وقع خبران المخففة جملة اسمية لم تحتج الى فاصل فتقول علمت ان زيد قائم من غير حرف فاصل بين ان وخبرها الا اذا قصد النفي فيفصل بينهما بحرف النفي كقوله تعالى وأن لا اله الا هو فهل أنتم مسلمون وان وقع خبرها جملة فعلية فلا يخلو اما أن يكون الفعل متصرفا أو غير متصرف فان كان غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم وان كان متصرفا فلا يخلو اما أن يكون دعاء أو لا فان كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى والخامسة أن غضب من الله عليها في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وان لم يكن دعاء فقال قوم يجب أن يفصل بينهما الا قليلا وقالت فرقة منهم المصنف

وجعلته له كالقناع وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار (قوله شلت) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت أو نزلت (قوله استكن) أي حذف وجوبا لأنها تحملته لانها حرف ولان ضمير النصب لا يستكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوبا بخلاف المكسورة وان كانت فرعها لانها أشبه بالفعل منها اذ لفظها كلفظ عض ماضيا وأمرا والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد ولا عبرة بشبهها بحوقيل لانه مغير عن أصله ولان طلبها المعمول من جهتين الاختصاص والوصل به والمكسورة من الاولى فقط وانما عملت في ضمير محذوف لتكون كلا عاملة اظهارا لضعفها بالتخفيف لئلا تظهر مزية الفرع على أصله (قوله الا ضمير الشان) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما أمكن غيره ولذا قدر سيبويه في أنه يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك وكان المناسب للشارح حمل كلامه على مذهبه (قوله الا جملة) أي ان حذف الاسم كما هو الواجب سواء كان ضمير الشأن أو غيره محافظة على المسند والمسند اليه فان ذكر شذوذا أو ضرورة جاز كون الخبر جملة ومفردا وقد اجتمعا في قوله

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبر أفق وهبت شمالا
بانك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون الثمالا

فربيع خبر الاولى مفرد وجملة تكون الثمالا خبر الثانية والمرمل الفقير وشمالا حال من فاعل هبت أي هبت الريح شمالا والثمال بكسر المثلثة الغياث وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلو أنك) بالكسر وكذا سألتني لانه خطاب لزوجته وصديق فعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث أو أنه من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لأجابه كراهة رد السائل فجملة وأنت صديق حال من تاء سألت وخص يوم الرخاء لان الانسان ربما يهون عليه مفارقة احبابه في الشدة (قوله وان يكن) أي الخبر (قوله فيفصل بينهما) أي بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزأ منه (قوله وان عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية أن ان مخففة واسمها ضمير الشان محذوف وجملة عسى الخ خبرها ويظهر ان عسى تامة فاعلها أن يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها أو انه تنازع يكون واقترب في أجلهم فاعمل فيه الثاني واستتر ضميره في الاول كما جوز بعضهم الوجهين في قوله تعالى وأنه كان يقول سفيهنا بناء على أنه لا يشترط وجوب توجه العاملين للمتنازع فيه كما سيأتي أو ان اجلهم اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كما في المغني وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجلهم اسمها وأن يكون خبرها واسم يكون ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياسا على مامر عن المبرد في عسى أن يقوم زيد أو يفرق بطول الفصل هنا بالفعلين (قوله أن غضب) أي بتخفيف أن وهي قراءة نافع (قوله يجب أن يفصل) أي للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولم يحتج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لان الناصبة لا تدخل عليها واعترض بان المخففة لا تقع الا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين وهي بعد العلم لا تحتاج لفارق لعدم وقوع الناصبة بعده لما سيأتي في بابها وأما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيهما وأجيب بان هذا الفرق أغلبي ولذا قال المصرح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضا

يجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل والفاصل أحد أربعة أشياء الاول قد كقوله تعالى ونعلم أن قد صدقتنا الثاني حرف التنفيس وهو السين أو سوف فمثال السين قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثال سوف قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتي كل ماقدرا الثالث النفي كقوله تعالى أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا وقوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه وقوله تعالى أيحسب أن لم يره أحد الرابع لو وقل من ذكر كونها صلة من النحويين ومنه قوله تعالى وأن لو استقاموا على الطريقة وقوله تعالى أولم يهد للذين يرثون الارض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ومما جاء بدون فاصل قول الشاعر

علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسئلوا فاعظم سؤل

وقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة في قراءة من رفع يتم في قول والقول الثاني أن أن ليست مخففة من الثقيلة بل هي الناصبة للفعل المضارع وارتفع يتم بعده شذوذا (ص) وخففت كان أيضا فنوى منصوبها وثابتا أيضا روي (ش) اذا خففت كان نوي اسمها وأخبر عنها بجملة اسمية نحو كان زيد قائم أو جملة فعلية مصدرة بلم كقوله تعالى كان لم تغن بالامس أو مصدرة بقد كقول الشاعر

أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن

أي وكان قد زالت واسم كان في هذه الامثلة محذوف وهو ضمير الشان والتقدير كانه زيد قائم وكانه لم تغن بالامس وكانه قد زالت

من المحذوف وهو اسمها مع احدى النونين أو لئلا تلتبس بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اه (قوله يجوز الفصل وتركه الخ) صريحه أن تركه حسن على هذه الطريقة فافعل التفضيل في قول المصنف فاحسن على بابه بالنسبة لمذهبه أما على الاولى وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح للبسها بالمصدرية قال الرودانى وينبغي أن محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر أن من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اه أي مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة حينئذ عند جمهور البصريين ولذا حملوا أن يتم الرضاعة بالرفع على اهمال ان المصدرية وسيأتي لذلك مزيد في اعراب الفعل (قوله أحد أربعة أشياء) فالتنفيس ولن ولم للمضارع فقط وقد للماضي فقط كما في التصريح ولوولا لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله ان قد صدقتنا) اسمها اما ضمير الشأن أو ضمير المخاطب على مذهب المصنف أي أنك وقد صدقتنا خبروا الجملة سدت مسد مفعولي نعلم وقس باقي الامثلة لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول وبعضها يقدر فيه ضمير المخاطب أو الغائب أو المتكلم بحسب ما يناسب (قوله الثالث النفي) أي بلا أولن أولم وينبغي منع لما وماحتى يسمع فيهما سم (قوله ان لا يرجع) أي بالرفع مضارع رجع الثلاثي وهو يستعمل متعديا كما هنا ولازما كرجع زيد وهذا يل يعدونه بالهمزة واسم ان اما ضمير الشان او ضمير العجل ومن الفصل بلا قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة في قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤملون) اسم ان اما ضمير الشان أو ضمير القوم المحدث عنهم والسؤال بمعنى المسؤل كقوله تعالى قد أوتيت سؤلك ومما ورد بغير فصل قوله

اني زعيم يانويقه ان أمنت من الزراح
ونجوت من عرض المنو * ن من العشى الى الصباح
ان تهبطين بلاد قو * م يرتعون من الطلاح

والزراح بضم الراء وكسرها فزاى هو الهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله في قول) أي قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله بجملة اسمية) لا تحتاج لفاصل كالخبر المفرد أما الفعلية فتنفصل بلم أو قد كما في شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشان) لا يتعين عند المصنف كما في أن فيحتمل في الآية أن اسمها ضمير الارض المذكورة قبل أي كانها وفي البيت ضمير الركاب اما في المثال الاول فيتعين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة الا مع ضمير الشأن ويجوز افراده مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتي أو حذف كقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كان ظبية تعطو الى وارق السلم

أي كانها ظبية والمقسم من القسام وهو الحسن وتعطو أي تأخذ من عطوت الى الشيء تناولته باليد وضمنه معنى تميل فعداه بالى والسلم بفتحتين كما في الشمني شجر معروف (قوله مشرق النحر) أي مضيء العنق وثدييه أي الصدر أي الثديان فيه وتشبيههما بالحقين في الاستدارة (قوله وهو ضمير الشان) لا يتعين بل يحتمل والجملة التي بعدها خبر عنها وهذا معنى قوله فنوى منصوبها وأشار بقوله وثابتا أيضا روي الى أنه قد روي اثبات منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله وصدر مشرق النحر * كان ثدييه حقان فثدييه اسم كان وهو منصوب بالياء لانه مثنى وحقان خبر كان وروى كان ثدياه حقان فيكون اسم كان محذوفا وهو ضمير الشان والتقدير كانه ثدياه حقان فثدياه وحقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان ويحتمل أن يكون ثدياه اسم كان وجاء بالالف على لغة من يجعل المثنى بالالف في الاحوال كلها (ص)

﴿لا التي لنفي الجنس﴾ عمل ان جعل للافي نكره * مفردة جاءتك اومكررة (ش) هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء وهي لا التي لنفي الجنس والمراد بها لا التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله وانما قلت التنصيص احترازا من التي يقع الاسم بعدها مرفوعا نحو لا رجل قائما فانها ليست نصا في نفي الجنس اذ يحتمل نفي الوحدة ونفي الجنس فبتقدير

ارادة نفي الجنس لا يجوز لا رجل قائما بل رجلان وبتقدير نفي الوحدة نحو لا رجل وأما لا هذه فهي لنفي الجنس ليس الا فلا يجوز لا رجل قائم بل رجلان وهي تعمل عمل ان فتنصب المبتدا اسما لها وترفع وتخبر خبرا لها ولا فرق في هذا العمل بين المفردة وهي التي لم تتكرر نحو لا غلام رجل قائم وبين المكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله ولا يكون اسمها وخبرها الا نكرة فلا تعمل في المعرفة وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا أبا حسن لها والتقدير ولا مسمي بهذا الاسم لها ويدل على أنه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا أبا حسن حنانا لها ولا يفصل بينها وبين اسمها فان فصل بينهما ألغيت كقوله تعالى لا فيها غول (ص) فانصب بها مضافا او مضارعه

وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

وركب المفرد فتحا كلا * حول ولا قوة والثان اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا *

وان رفعت أولا لا تنصبا (ش) لا يخلو الاسم من ثلاثة أحوال الحال الاول أن يكون مضافا نحو لا غلام رجل حاضر الثاني أن يكون مضارعا للمضاف أي مشابها له والمراد به كل اسم له تعلق بما بعده اما بعمل نحو لا طالعا جبلا ظاهرا ولا خيرا من زيد راكب واما بعطف

ضمير الصدر دامين ﴿خاتمة﴾ لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها وأما لكن فتخفف وتهمل وجوبا نحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاخفش اعمالها والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿لا التي لنفي الجنس﴾ أي لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النفي انما يتعلق بالاحكام لا الذوات فهو مجاز عقلي في النسبة الايقاعية وتسمي لا التبرئة باضافة الدال للمدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر (قوله ليست نصا) أي بل ظاهرة فيه ضرورة أن النكرة في سياق النفي للعموم فاحتمالها لنفي الوحدة أي لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته مرجوح يحتاج لقرينة كقولك بعدها بل رجلان وقد تنص على نفي الجنس بقرينة خارجية كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

(قوله لنفي الجنس ليس الا) أي عند افراد اسمها بني أو نصب خلافا للتاج السبكي حيث خصه بحالة البناء فان ثني أو جمع احتملت ذلك ونفي قيد الاثنينية أو الجمعية كما في المهملة والتي كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم في الجميع كما أوضحه في المطول وقال ابن الهمام لا تفيد النص كالعاملة كليس (قوله عمل ان) أي لشبهها بها في توكيد النفي كما هي في الاثبات وفي التصدر وتساوي لفظها اذا خففت (قوله الا نكرة) الحاصل أن شروط اعمالها ستة أربعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا وعدم جار لها وواحد لمعمولها وهو تنكيرهما وواحد لاسمها وهو اتصاله بها ويلزمه تاخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطا مستقلا وأما قول المصنف وبعد ذاك الخبر اذكر فلا يغني عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل في نحو لا في الدار رجل قائم فلو لم تكن نافية فهي زائدة لا عاملة أو كانت لنفي الوحدة أو الجنس لا نصا عملت كليس وان دخل عليها جار ألغيت وكانت معترضة بينه وبين مجروره كجئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وجعلها الكوفيون حينئذ بمعنى غير مضافة للنكرة والحرف جارها وسيذكر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم ويقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) أي هذه قضية ولا أباحسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله عنهما كما في شرح الجامع لاشطر بيت من الكامل دخله الوقص كما قيل ثم صار مثلا للامر المتعسر (قوله ولا مسمي بهذا الاسم) فيه أن هذا كذب لكثرة المسمي به وأيضا ليس كل مسمي توجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بانه على تقدير لا مثل أبي حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة ففيه أن مقصود المتكلم نفي مسمي العلم نفسه لا نفي مثله فالاحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أي قضية ولا فيصل لها أي لا قاضي يفصلها كقولهم لكل فرعون موسى بتنوينها أي لكل جبار قهار (قوله حنانا) بمهملة فنونين أي رحمة أي راحما وفي نسخ حيا من الحياة وفيه ان عليا مات الا بعد عمر القائل لذلك الا أن يجعل الوصف ليس من كلامه كما يرشد اليه قول الشارح كقولك (قوله ألغيت) أي لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كمثاله تنبيها على نفي الجنس اذ هو تكرار للنفي كما يجب مع المعرفة جبرا لما فاتها من نفي الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما (قوله غول) أي شيء يغتال عقولهم ويذهبها (قوله وركب الخ) أشار به الى علة البناء الآتية في الشرح وفي قوله فاتحا قصور سيشير اليه الشارح (قوله والثاني) مفعول أول لاجعلا حذفت ياؤه للضرورة ومرفوعا مفعوله الثاني والف اجعلا مبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة (قوله مضافا) منه قولهم لا

لا أبالك ولا يدى لك عند سيبويه والجمهور فا بامضاف للكاف منصوب بالالف بلا تنوين والخبر محذوف أى لا أباك موجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهى فى مثلك لانه لم يقصد نفى أب معين بل هو ومن يشبهه اذ هو دعاء بعدم الناصر وانما زيدت اللام بينهما كراهة لادخال لا على صورة المعرفة وقال الفارسى وابن الطراوة أبا مفرد مبني جاء على لغة القصر اي ففتحه مقدر على الالف كاعرابه على تلك اللغة لا مبنى عليها ولان شرط نصبه بها كونه مضافا وهو حينئذ غير مضاف كما مر فى المبني فحذف تنوينه للبناء وحذفت نون يدي للتخفيف شذوذا ولك خبر وقيل هو شبيه بالمضاف لوصفه بلك والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها به (قوله لا ثلاثة و ثلاثين) أى غير علم بان أريد مطلق جماعة بهذا العدد أما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر ما اذا أريد جماعة معينة هذه عدتهم لانه حينئذ يجب تعريفهما بال فتهمل لا وتكرر مع شيء آخر معطوف فان أريد بالثلاثة جماعة معينة وبالثلاثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت فى الثانى فيقال لا الثلاثة ولا الثلاثون هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمله واعلم أن مشبه المضاف يلزم اعرابه منونا عند البصريين وجوز ابن كيسان بناءه أيضا فلا ينون اجراء له مجرى المفرد لعدم الاعتداد بالمعمول لصحة الكلام بدونه وأجاز الناظم اعرابه غير منون بقلة تشبيها بالمضاف وعلى أحد هذين يخرج حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت وقوله تعالى لا جدال فى الحج ويمكن تخريجه على الاول بجعل الظرف خبرا متعلقا بمحذوف لا باسم لا فهو مفرد مبني لا شبيه بالمضاف أي لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية ولا جدال حاصل فى الحج واجاز البغداديون بناءه ان عمل فى ظرف كالآية اه اسقاطى بزيادة (قوله لتركبه معها) هكذا علل سيبويه وكثير البناء مستدلين باعرابه عند فصله منها وفيه ان التركيب انما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا لاصل البناء والا لبني بعلبك وحضرموت وأما بناء خمسة عشر وسيبويه فليس للتركيب كما مر فالاوجه انه بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لان النص على استغراق الجنس يستدعى وجود من الدالة عليه لفظا أو معنى ولذا صرح بها فى قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا لا من سبيل الى هند

ولان قولنا لا رجل فى الدار مبني على سؤال محقق أو مقدر كانه قيل هل من رجل فى الدار فاجيب بالنفى على وجه الاستغراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن أعرب المضاف وحمل عليه شبهه لا يقال التضمن المقتضى البناء ما كان باصل الوضع وهذا عارض بدخول لا لانا نقول ذلك فى البناء الاصلي لا العارض ولا يرد أن هذا التضمن كتضمن الحال معني فى حيث انهما مقدرة فى نظم الكلام بدليل ذكرها فى البيت فلا يقتضى البناء كما مر لان ذكرها ضرورة وبني على حركة ايذانا بعروض البناء وكانت فتحة للخفة (قوله فتحة اعراب) أي وحذف تنوينه للخفة ورد بانه لم يعهد حذف التنوين الا لمنع صرف أو اضافة أو وصف العلم بابن أو ملاقاة ساكن أو وقف أو بناء وليس هذا من غير البناء (قوله وذهب المبرد الخ) أى لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فيعارضان علة البناء ورد بانها واردة عليهما والوارد له قوة فلم يقويا على معارضتها بخلاف اللذين على القول باعرابه ولو سلمنا ذلك لكان يعرب نحو يا زيدان ولا قائل به وتظهر ثمرة الخلاف فى لا بنين كرامة فتبني الصفة على الفتح عند الجمهور دونه (قوله بكسر التاء) أى بلا تنوين لانه وان كان للمقابلة مشبه لتنوين التمكين الذي لا يجامع البناء وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لاسماعا نظرا الى انه للمقابلة (قوله ان الشباب) يروى أودي الشباب بفتح الهمزة وسكون الواو فدال مهملة أي فني وذهب ومجد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لكونه مصدرا والجملة صلة الذى وجملة فيه تلذ بفتح اللام مضارع لذ من باب تعب خبر ان على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب اما بكسر الشين جمع أشيب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أي

كما مثل والحال الثالث ان يكون مفردا والمراد به هنا ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع وحكمه البناء على ما كان ينصب به لتركبه مع لا وصيرورته معها كالشيء الواحد فهو معها كخمسة عشر ولكن محله النصب بلا لانه اسم لها فالمفرد الذى ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح لان نصبه بالفتحة نحو لا حول ولا قوة والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به وهو الياء نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لزيد فمسلمين ومسلمين مبنيان لتركبهما مع لا كما بنى رجل لتركبه معها وذهب الكوفيون والزجاج الى ان رجل فى قولك لا رجل معرب وان فتحته فتحة اعراب لا فتحة بناء وذهب المبرد الى ان مسلمين ومسلمين معربان واما جمع المؤنث السالم فقال قوم يبني على ما كان ينصب به وهو الكسر فتقول لا مسلمات لك بكسر التاء ومنه قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه

فيه نلذ ولا لذات للشيب

وأجاز بعضهم الفتح نحو لا مسلمات لك وقول المصنف * وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه * معناه انه يذكر الخبر بعد اسم لا مرفوعا

لذي الشيب أو اللام بمعنى فى أى فى زمن الشيب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية ويروى بفتحها بلا تنوين (قوله والرافع له لا عند المصنف وجماعة) أى سواء ركبت مع الاسم أولا وهذا هو مذهب الاخفش الآتى ومخالفة سيبويه انما هي فى حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه انه لا خلاف فى عملها فى الخبر حالة عدم التركيب وصرح به الشلوبين وينبغي ان يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان فى الخبر فلا بالاولى أفاده الدماميني (قوله ان لا واسمها المفرد الخ) صريحه ان المبتدأ مجموع لا مع اسمها ويرد عليه أن الخبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفى ويكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات القيام لغير الرجل وان نفيه عنه سكوت عنه وليس مرادا وأيضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير سابك * وأجيب بان فى نحو هذه العبارة تسمحا كما أشار اليه سم وان المبتدأ فى الحقيقة هو الاسم فقط وهو الذى عمل فى الخبر كحاله قبل دخول لا لكن لما كانت كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك قال الاشمونى مذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل لا الا فى الاسم فينبغى ارجاع ما خالف هذه العبارة اليها ولا يرد أن لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل فى الخبر لما فى شرح الكافية والتسهيل أن لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء الا لفظا وهو باق تقديرا ولذلك يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف ان فتنسخه لفظا ومحلا لقوتها أفاد جميع ذلك الصبان (قوله الا فى الاسم) أى لقربه منها ولم تعمل فى الخبر لضعف شبهها بان حيث صارت جزء كلمة وقال فى المغني الذى عندى ان سيبويه يرى عدم عمل المركبة فى الاسم أيضا لان جزء الشيء لا يعمل واما الرجل ظريفا بالنصب فمثل يا زيد الفاضل بالرفع أي ان نصب ظريف بتبعية اللفظ لا المحل كما أن رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش الخ) يظهر أثر الخلاف فى نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لان العامل فى الخبر مجموع المبتدأين المتعاطفين وعند الاخفش يمتنع لئلا يتوارد على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيذكر لكل خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر فى نحو لا حول ولا قوة اما عند سيبويه فيجوز تقديره مثني عنهما ويكون جملة واحدة كذا قيل وردبانهما وان كانتا عاملتين فى الخبر الا أنهما متماثلتان لفظا ومعنى فيجوز عملهما فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان أفاده المصرح والدماميني قال الرودانى والحق المتجه ان رفع الخبر فى ذلك انما هو بمجموع الحرفين لا بكل على حدته اذ لا يعقل معمول لعاملين تماثلا أولا لاستحالة أثر بين مؤثرين ولان قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاثنين بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا نحو يزد وعمرو قائمان وعلى هذا فلا خلف بين سيبويه والاخفش فى جواز ذلك بل فى أن العامل عند سيبويه مجموع المبتدأين المعطوفين مثل زيد وعمرو قائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا) سيأتي محترزه فى المتن (قوله يجوز فيه) أى فى التركيب المشتمل على ذلك لا فى الاسم الثاني وحده فان أوجهه ثلاثة فقط وهي البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتي يقتضى انها ثمانية لانه ان بني الاول أو نصب ففى الثانى ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر انها خمسة كالاشمونى اقتصر على كون الاول مفردا كالثانى كمثال المصنف وحينئذ فليس فى الاول الا البناء بثلاثة فى الثانى أو الرفع بوجهيه وان كان قول المصنف * وان رفعت أولا لا تنصبا * بقطع النظر عن مثاله يفيد اكثر لانه علق منع نصب الثانى على رفع الاول أى مع فتحه أو نصبه لكونه مضافا أو شبهه يكون فى الثانى ثلاثة ومع رفعه سواء كان مفردا أو مضافا أو شبهه وجهان فالجملة خمسة عشر وأما الثانى فمقيد فى كلامه بالمفرد بدليل أنه خير فيه بين التركيب وغيره فتدبر (قوله والثاني النصب) هذا أضعف الاوجه لان القياس مع وجود لا بناؤه

والرافع له لا عند المصنف وجماعة وعند سيبويه الرافع له لا ان كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف وان كان الاسم مفردا فاختلف فى رافع الخبر فذهب سيبويه الى انه ليس مرفوعا بلا وانما هو مرفوع على أنه خبر مبتدا لان مذهبه ان لا واسمها المفرد فى موضع رفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدها خبر عن ذلك المبتدأ ولم تعمل لا عنده فى هذه الصورة الا فى الاسم وذهب الاخفش الى أن الخبر مرفوع بلا فتكون لا عاملة فى الجزأين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به وأشار بقوله والثان اجعلا الى انه اذا أتي بعد لا والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت لا نحو لا حول ولا قوة الا بالله يجوز فيه خمسة أوجه وذلك لان المعطوف عليه اما أن يبنى مع لا على الفتح أو ينصب أو يرفع فان بني مع لا على الفتح جاز فى الثانى ثلاثة أوجه الاول البناء على الفتح لتركبه مع لا الثانية وتكون لا الثانية عاملة عمل ان نحو لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم الثاني النصب عطفا

لا نسب اليوم ولا خلة
اتسع الخرق على الراقع

لا نصبه وأيضا لا الاولى لا تعمل النصب فى لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمله فى لفظ تابعه المفرد (قوله على محل اسم لا) أي عند الناظم أما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبنيا لشبهه بحركة الاعراب فى العروض وعلى هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر اه صبان وجوز الزمخشري نصبه بمحذوف أى لا أرى قوة وقال يونس وجماعة تنوين الثاني فى البيت للضرورة كتنوين المنادي المفرد كذا فى التوضيح أي فهو مركب مع لا وهي غير زائدة لكنه نون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الاولى وخبر الثانية محذوف لدلالة الاول عليه أى ولا خلة اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفى والخبر محذوف اما خبر واحدلها أي لا نسب ولا خلة بيننا أو الكل خبر ويتعين هذا عند سيبويه ان نصب الثانى على محل الاول لان خبر الاول حينئذ مرفوع بالمبتدا وخبر الثاني بلا لان لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لزم ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممتنع أفاده المصرح وفيه نظر أما أولا فان لا الثانية عند نصب ما بعدها زائدة لا تحتاج لخبر بل الثاني معطوف على الاول عطف مفرد لا جملة فيجب كون الخبر من المتعاطفين والكلام جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكر واما ثانيا فكونه يتعين لكل خبر عند سيبويه الى آخر ما قاله بعيد كما بينه الصبان فانظره وقوله اتسع الخرق على الراقع يروى اتسع الفتق على الراتق وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لان القافية قافية (قوله على محل لا واسمها) أى عند سيبويه على التسامح المار فلا يرد أن لا الاولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تتسلط على الخبر فكيف تكون الثانية زائدة لان العطف فى الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة) أى بين المتعاطفين والخبر المحذوف مثنى عنهما فهو جملة واحدة (قوله وليس للاعمل فيه) أي لوجود شرط الغائها وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كما فى الزائدة فيجب لكل خبر ويكون من عطف الجمل كما اذا عملت كليس (قوله هذا لعمركم الخ) بفتح العين مبتدأ خبره محذوف وجوبا أي لعمركم قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة ففين معجمة الذل والهوان (قوله وان نصب المعطوف عليه) أي لكونه مضافا أو شبهه مع كون الثاني مفردا (قوله أعنى البناء) أى لتركبه مع الثانية والنصب أي عطفا على لفظ الاول والرفع أى لا لغائها أو اعمالها كليس أو زيادتها مع عطفه على محل اسم لا عند سيبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره فى كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني ويؤيده ما مر عن شرح الكافية من أن لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الا لفظا مع بقائه تقديرا لكن فيه أن لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت مع اسمها فى محل المبتدا لزم ان هذا المبتدا لا يعمل فى شيء الا أن يقال النافى والمنفى كالشيء الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه فى غير قائم الزيدان فتامل صبان (قوله الاول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت الاولى كليس أو أهملت لئلا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر ويلزم على الاول كون الخبر منصوبا مرفوعا (قوله فلا لغو الخ) اللغو الباطل والتأثيم اللوم من قولك للشخص أثمت والضمير للجنة وما فاهوا أى نطقوا به وهذا من قصيدة لامية ابن أبى الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها وهو ملفق من بيتين وأصله

فلا لغو ولا تأثيم فيها * ولا حين ولا فيها مليم

وفيها لحم ساهرة وبحر * وما فاهوا الخ والحين بالفتح الهلاك والمليم اللائم والساهرة أرض يجددها الله تعالى يوم القيامة فالمعني فيها لحم بر وبحر (قوله والثانى الرفع) أى على عمل الثانية كليس أو اهمالها وما بعدها مبتدأ مستقل أو زيادتها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كليس أو اهملت وتقدير خبر واحد أو اثنين يعلم مما مر (قوله ولا يجوز النصب) أى عطفا على المحل أو تبعا للفظ لانتفائهما أما النصب بمحذوف كما مر عن الزمخشرى فيجوز * والحاصل أن الاسمين ان كانا مفردين جاز فى الاول

والثالث الرفع وفيه ثلاثة أوجه الاول أن يكون معطوفا على محل لا واسمها لانهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا زائدة الثانى أن تكون لا الثانية عملت عمل ليس الثالث أن يكون مرفوعا بالابتداء وليس للاعمل فيه وذلك نحو لا حول ولا قوة الا بالله ومنه قوله

هذا لعمركم الصغار بعينه
لا أم لى ان كان ذاك ولا أب

وان نصب المعطوف عليه جاز فى المعطوف الاوجه الثلاثة المذكورة أعني البناء والنصب والرفع نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وان رفع المعطوف عليه جاز فى الثاني وجهان الاول البناء على الفتح نحو لا رجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ومنه قوله

فلا لغو ولا تأثيم فيها
وما فاهوا به ابدا مقيم

والثانى الرفع نحو لا رجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثانى لانه انما جاز فيما تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا ليست بناصبة

فيسقط النصب ولهذا قال المصنف * وان رفعت أولا لا تنصبا * (ص)

ومفردا نعتا للمبني يلي * فافتح أوانصبن أوارفع تعدل (ش) اذا كان اسم لا مبنيا ونعت بمفرد يليه أي لم يفصل بينه وبينه بفاصل جاز في النعت ثلاثة أوجه الاول البناء على الفتح لتركبه مع اسم لا نحو لا رجل ظريف الثاني النصب مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفا الثالث الرفع مراعاة لمحل لا واسمها لانهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم نحو لا رجل ظريف (ص) وغير مايلي وغير المفرد * لاتبن وانصبه أوالرفع اقصد

(ش) تقدم في البيت الذي قبل هذا انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت مفردا ووليه النعت جاز في النعت ثلاثة أوجه وذكر في هذا البيت انه اذا لم يل النعت المفرد المنعوت المفرد بل فصل بينهما بفاصل لم يجز بناء النعت فلا تقول لا رجل فيها ظريف ببناء ظريف بل يتعين رفعه نحو لا رجل فيها ظريف أو نصبه نحو لا رجل فيها ظريفا وانما سقط البناء على الفتح لانه انما جاز عند عدم الفصل لتركب النعت مع الاسم ومع الفصل لا يمكن التركيب كما لا يمكن التركيب اذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا طالعا جبلا ظريفا ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى انه اذا كان النعت غير مفرد كالمضاف والمشبه بالمضاف يتعين رفعه أو نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أولا يفصل وذلك نحو لا رجل لاغني صاحب برفها ولا غلام رجل فيها صاحب بر * وحاصل ما في البيتين انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت مفردا ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريف وان لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء (ص)

والعطف ان لم تتكرر لا احكما * له بما للنعت ذي الفصل انتمى (ش) تقدم انه اذا عطف على اسم لا نكرة مفردة

البناء والرفع الغاء أوعملا كليس فتلك ثلاثة وفي الثاني سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف ورفعه على الغاء الثانية أو زيادتها أو عملها كليس فتلك أحد وعشرون وجها يمتنع منها أربعة وهي رفع الاول الغاء وعملا كليس مع نصب الثاني على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثاني تأتي في كونه مضافا أوشبهه مع ابدال البناء بنصبه بلا الثانية فتلك أربعة عشر في ثلاثة الاول باثنين وأربعين يمتنع منها الاربعة السابقة مع كونه مضافا أوشبهه بثمانية وان أفرد الثاني فقط فثلاثة الاول تأتي في كونه مضافا أوشبهه مع ابدال البناء بالنصب فتكون ستة في سبعة الثاني باثنين وأربعين يمتنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب الاول سواء كان مضافا أوشبهه مع نصب الثاني على محله اذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي وان كانا غير مفردين ففي الثاني اربعة عشر في ستة الاول باربعة وثمانين يمتنع منها ضعف ما قبله فجملة الصور مائة وتسعة وثمانون يمتنع منها اثنان واربعون كما هو ظاهر للمتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وفاؤه للتحسين فلا تمنع عمله في المقدم عليه ونعتا بدل منه او بيان كذا قيل والاظهر اجراؤه على قاعدة نعت النكرة اذا تقدم يعرب حالا وتعرب هي بحسب العوامل وللمبني ويلي صفتان لنعتا والاول متعلق بالثاني وحذف مفعول انصبن وارفع لدلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه في المتقدم (قوله لتركبه مع اسم لا) أي قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لا مثل لا خمسة عشر كذا في التوضيح والاشموني وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا لئلا يلزم تركيب ثلاثة اشياء كما في الصبان هذا وصريح ذلك أن اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما اسما واحدا قبل دخولها كخمسة عشر وبعلبك لا ان كلا منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بني لتركبه مع لا والنعت بني لتركبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت الا أن يكون من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه كان كأنهما معا تضمنا هاهنا وفرق سم بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تبن بان صفة المنادى ليست مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هي المنفية في المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة ليست مبنية بل فتحها اعراب على المحل ولم تنون للتشاكل وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر ان من جعل الموصوف في النداء من الشبيه بالمضاف يقول بمثله هنا حيث يجعل من نفي الموصوف لا من وصف المنفي فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثاني لانه تابع للموصوف كما ذكروه في النداء لكن لم أر من ذكره هنا الا ما مر عن بعضهم في لا أبالك فليتأمل (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أي أو اتباعا للفظه واعرابه مقدر كما مر نظيره (قوله لمحل لا واسمها) فيه التسامح المار (قوله وغير مايلي) مفعول لتبن المجزوم بلا الناهية وغير المفرد عطف عليه أي غير ه من النعت والمنعوت كما سيشير اليه الشارح فهو محترز قول المصنف ومفردا مع قوله المبني قال ابن غازي ولو قال

وارفع أوانصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زد ان أفردا واتصلا

وتكررت لا يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لا رجل ولا امرأة ولا امرأة وذكر في هذا البيت انه اذا لم تتكرر لا يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وقد تقدم في البيت الذي قبله أنه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لا رجل وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكى الاخفش لا رجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فكانه قال لا رجل ولا امرأة ثم حذفت لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الا الرفع والنصب سواء تكررت لا نحو لا رجل ولا غلام امرأة أو لم تتكرر نحو لا رجل وغلام امرأة هذا كله اذا كان المعطوف نكرة فان كان معرفة لا يجوز فيه الا الرفع على كل حال نحو لا رجل ولا زيد فيها أولا رجل وزيد فيها (ص) وأعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام (ش) اذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بقيت على ما كان فيها من العمل وسائر الاحكام التي سبق ذكرها فتقول ألا رجل قائم وألا غلام رجل قائم وألا طالعا جبلا ظاهر وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمهما قبل دخولها هكذا أطلق المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي كل تفصيل وهو أنه اذا قصد بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام عن النفي فالحكم كما ذكر من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف أو الصفة وجواز الالغاء

لاغني عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل ويجوز جواب اذا لا منفي بلا فالاولى حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أي فحذفت ونويت وليس الفتح بالتركيب مع الاول للفصل بالواو ﴿تنبيه﴾ البدل النكرة كالنعت المفصول نحو لا أحد رجل ولا امرأة فيها بالنصب والرفع ولا يبنى على تركبه مع المبدل منه لانه على نية تكرار العامل فبينهما فاصل مقدر وجوزه بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضي الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا أحد زيد ولا بكر فيها وكذا يقال في عطف البيان وأما التوكيد فالاولى في اللفظي منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجوز رفعه ونصبه وأما المعنوي فيمتنع بناء على أنه لا يتبع نكرة لان ألفاظه معارف أما على أنه يتبعها فيتعين رفعه لعدم تسلط لا على المعرفة (قوله وأعط لا) قال سم يمكن شموله للعاملة عمل ان وليس (قوله دون الاستفهام) ليس فيه مع الاول ايطاء لتخالفهما تعريفا وتنكيرا (قوله فالحكم كما ذكر) لكن مع التوبيخ كثير ومع الاستفهام عن النفي قليل حتى توهم الشلوبين عدم وقوعه (قوله ألا ارعواء) أي انكفافا عن القبيح وهو اسم لا وخبرها محذوف أي موجود والهمزة للتوبيخ والانكار والشيبة الشباب وآذنت أي أعلمت والهرم بفتحتين الكبر وقد هرم هرما كتعب تعبا فهو هرم اذا كبر وضعف كذا في المصباح (قوله ألا اصطبار) الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا ولسلمى خبرها أو صفته والخبر محذوف أي موجود والذي لاقاه أمثاله كناية عن الموت والمعني اذا مت هل ينتفي اصطبار سلمي زوجتي أم تتجلد وأم امامتصلة فالمطلوب بها مع الهمزة تعيين أحدهما أو منقطعة فتكون اضرابا عن الاستفهام الاول الى الاستفهام عن التجلد دماميني (قوله الا عملها في الاسم) أي ولا خبرها لانها بمنزلة أتمني فتقول ألا ماء كلام تام حملا على معناه وهو أتمني ماء فلا خبرها لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازني يكون الخبر مقدرا (قوله ولا يجوز الغاؤها) أي لانها كليت وهي لا تلغى (قوله بالرفع) مقتضى اقتصاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليحرر (قوله الا ماء ماء باردا) ماء الثاني نعت للاول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق كمررت برجل رجل صالح ويسمي نعتا موطئا فهو مبني على الفتح لتركبه مع الاول ويمتنع رفعه عند سيبويه ويجوز عند المازني ويتعين تنوين بارد الان العرب لم تركب أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثاني توكيدا ولا بدلا كما في التوضيح لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مرادفا له حتى يؤكده ولا مساويه حتى يبدل منه لكن جوز بعضهم التوكيد في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة فكذا هنا وجوز في النكت كونه عطف بيان لجواز كونه أوضح من متبوعه (قوله فيرأب) بفتح التحتية والهمزة وسكون الراء آخره موحدة أي يصلح وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التأنيث أي أفسدت ويد الغفلات فاعله وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكتسب وأثبت من لوازمه اليد تخييلا واحتج المازني بالبيت على سيبويه فقال مستطاع اما خبر لا فيبطل قوله لا خبرها أو صفة لاسمها مراعاة للابتداء فيبطل قوله بعدم ذلك وأيا كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز

فمثال التوبيخ قولك ألا رجوع وقد شبت ومنه قوله ألا ارعواء لمن ولت شبيبته * وآذنت بمشيب بعده هرم ومثال الاستفهام عن النفي قولك ألا رجل قائم ومنه ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد * اذا ألاقى الذي لاقاه أمثالي وان قصد بالا التمني فذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الاحكام وعليه يتمشى اطلاق المصنف ومذهب سيبويه أنه لم يبق لها الا عملها في الاسم ولا يجوز الغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء ومن استعمالها للتمني قولهم الا ماء ماء باردا وقول الشاعر ألا عمر ولى مستطاع رجوعه * فيرأب ما أثأث يد الغفلات (ص)

كونه خبرا مقدما عن رجوعه والجملة صفة ثانية لعمر بعد وصفه بولى ولا خبر للاقال الرودانى وتجويز الوصفية مكابرة اذلا يشك عاقل فى أن المتمنى انما هو استطاعة رجوع العمر لا العمر المدبر المستطاع رجوعه فمستطاع هو الخبر بلاشك ﴿تنبيه﴾ ترد ألا للتنبيه وهي الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله الخ ألا يوم يأتيهم وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما الخ (قوله اذا المراد الخ) اذا شرطية كما يشير اليه صنيع الشارح فالذال مفتوحة وليست هي اذا التعليلية لان المراد لا يظهر فى كل تركيب كما لا يخفى (قوله اذا دل دليل) أى مقالى كوقوعها جوابا لسؤال أو حالي بان دل عليه السياق نحو فلا فوت أى لهم قالوا لا ضير أى علينا واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله فيرفع ما بعد الا على البدلية من ضمير الخبر أو من محل لا مع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعني قول بعضهم من محل الاسم قبل الناسخ وليس هذا مبنيا على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح الكافية فتأمل (قوله أغير من الله) المراد بالغيرة لازمها وغايتها وهو مقت من تعرض لمحارمه لا انفعال النفس من فعل ما يستكره لاستحالته على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته كخاف يخاف غضب من فعلها والمصدر غيرا كخوفا وغيرة كضربة ولا يكسر أولها كما قاله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كريم الخ) قيل انه لحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة تسمي ماوية خاطبين لها فقدمت حاتما فقال النبيتي

هلا سالت النبيتين ماحسبي * عند الشتاء اذا ما هبت الريح
ورد جازرهم حرفا مصرمة * فى الرأس منها وفى الاصلاء تمليح
اذا اللقاح غدت ملقى اصرتها * ولا كريم من الولدان مصبوح

والحرف الناقة المهزولة أو المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتمليح الشحم لشبهه الملح فى البياض واللقاح جمع لقوح وهي الناقة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشد به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها وانما تلقي وتترك عند عدم اللبن والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبحته سقيته الصبوح والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ ظن وأخواتها ﴾

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم (قوله جزأى ابتدا) الاضافة لادنى ملابسة أي جزأى جملة ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق بالبعض لان أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدا يلزم الحذف أو الصدر أو غيره مما يمتنع فى كان الا اسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا مقدما على أنه مفعول أول كما يهم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها واما الخبر فيكون استفهاما فى البابين كاين كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول أبي الدرداء وجدت الناس أخبر تقله فعلى اضمار القول أى مقولا فى كل واحد منهم اختبره تبغضه ومرمثله فى كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدا والخبر الا بعد استيفاء فاعلها أى وجوده وذكره وان تأخر عنها * فان قلت نحو حسبت زيدا عمرا وصيرت الطين خزفا ليس أصلها المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد عمرو ولا الطين خزف لعدم صحة الاخبار * أجيب بانه يصح فى الاول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفى الثانى باعتبار الاول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق باعنى أو حال من مفعوله (قوله الذ) بسكون الذال لغة فى الذى وكاعتقد صلته احترز به عن جعل التي من أفعال المقاربة وقدمرت والتى بمعني صير وستأتى (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لا من الهبة واستعماله مع أن وصلتها قليل حتي زعم الحريري انه من لحن الخواص ويرده قصة هب ان أبانا كان حمارا كذا فى شرح الجامع (قوله والتى)

عند التميميين والطائيين وكثر حذفه عند الحجازيين ومثاله ان يقال هل من رجل قائم فتقول لا رجل وتحذف الخبر وهو قائم وجوبا عند التميميين والطائيين وجوازا عند الحجازيين ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مثل أو ظرفا أو مجرورا نحو ان يقال هل عندك رجل أو هل فى الدار رجل فتقول لا رجل فان لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا أحد أغير من الله وقول الشاعر

ولا كريم من الولدان مصبوح

والى هنا أشار المصنف بقوله

اذا المراد مع سقوطه ظهر

واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه فانه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم (ص)

﴿ ظن وأخواتها ﴾

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا
أعنى رأى خال علمت وجدا
ظن حسبت وزعمت مع عد
حجا درى وجعل الذ كاعتقد
وهب تعلم والتي كصيرا * ايضا بها انصب مبتدا وخبرا

مبتدأ وكصيرا صلته وبها انصب خبره أي والافعال التي بمعني صيرا انصب بها أيضا مبتدأ وخبرا كما تنصبهما بافعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناظم تبعا للاخفش وغيره سمع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دال على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول والثاني يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تتعدي مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الحواس فان كان مما يسمع فذاك والا ففيه حذف مضاف والفعل بعده حال أي سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى قسمين) قسمها غيره الى أربعة فوجد وتعلم ودرى لليقين فقط وجعل وحجا وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأي وعلم لليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث فى الاول والرابع فى الثاني نظرا للغالب فيهما وتقليلا للاقسام ثم نبه عند ذكر كل واحد على مجيئه لغير ذلك (قوله فمثال رأي) أي اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لا بمعني أبصر أو أصاب رئته والا تعدت لواحد وأما بمعني الرأي والاعتقاد فمحصل كلام الرضى تعديتها تارة لاثنين كرأى الشافعى كذا حلالا ومنه قوله

رأى الناس الامن رأي مثل رأيه * خوارج تراكين قصد المخارج

وتارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافا لا ولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك اه وصريح هذا عدم الاحتياج حينئذ لتقدير المفعول الثاني لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه وان كان فى الدماميني ما يخالفه (قوله محاولة) أى قدرة وهو تمييز لا كبر بالباء الموحدة كما أن جنودا تمييز لا كثرهم بالمثلثة (قوله انهم يرونه الخ) أي يظنون البعث بعيدا أي ممتنعا ونراه أي نعلمه قريبا أى واقعا لان العرب تستعمل البعد فى النفى والقرب فى الوقوع ففى الا ية الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتأتى للظن قليلا نحو فان علمتموهن مؤمنات وكان عليه ذكره كرأي اما التى بمعني عرف فستأتي فى المتن والتي من علم يعلم علما كفرح يفرح فرحا فهو أعلم والمرأة علماء اذا انشقت شفته العليا فلازم ويقال علمه يعلمه ككسره يكسره اذا شق شفته ومشقوق الشفة السفلى يسمي أفلح بالفاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو بالجر باضافته اليه وانبعثت أي انطلقت وواجفات الشوق بالجيم والفاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لا بمعني أصاب الشيء أى لقيه والا تعدت لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضا ولا بمعني استغني أو حزن أو حقد للزوم الثلاثة ومصدر الثالثة موجدة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجدا بفتح الواو والاولى بتثليثها كما فى القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهي المفعول الاول والثاني الوفى وهو صفة مشبهة فالعهد اما فاعله أو مضاف اليه أو نصب على التشبيه بالمفعول به وعرو مرخم بحذف التاء والاغتباط بالغين المعجمة من الغبطة وهي تمني مثل حال المغبوط من غير ان يزول عنه والظاهر أن المعنى فليغبطك غيرك أو أنه دعاء له بدوام اغتباط الغير له كناية عن دوام أوصافه الحميدة قال أبو حيان ولم يعد أصحابنا درى فيما يتعدى لمفعولين ولعله ضمنها فى البيت معني علمت والتضمين لا ينقاس اه لكن فى التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعديه لواحد بالباء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدراكم به قيل الامع الاستفهام فيتعدي لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسد الجملة مسد المفعولين والاوجه ما فى الهمع والمغني انها سدت مسد المعمول بالباء فتط فهي فى محل نصب باسقاط الجار كما فى فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله وهي التى بمعنى اعلم) أي لا التى فى نحو تعلم الفقه مثلا والا تعدت لواحد والفرق بينهما أن هذه أمر بتحصيل العلم فى المستقبل بتعاطى أسبابه والاولى أمر بتحصيله فى الحال بما يذكر من المتعلقات والكثير المشهور دخولها على أن

(ش) هذا هو القسم الثالث من الافعال الناسخة للابتداء وهو ظن وأخواتها وتنقسم الى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتنقسم الى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذكر المصنف منها خمسة رأي وعلم ووجد ودرى وتعلم والثاني منهما ما يدل على الرجحان وذكر المصنف منها ثمانية خال وظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب فمثال رأى قول الشاعر

رأيت الله أكبر كل شيء
محاولة وأكثرهم جنودا

فاستعمل رأي فيه لليقين وقد تستعمل رأي بمعني ظن كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا أي يظنونه ومثال علم علمت زيدا أخاك وقول الشاعر

علمتك الباذل المعروف فانبعثت
اليك بي واجفات الشوق والامل

ومثال وجد قوله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومثال دري قوله

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط
فان اغتباطا بالوفاء حميد

ومثال تعلم وهي التي بمعني اعلم قوله

وصلتها فتسد مسد مفعوليها كقوله

فقلت تعلم أن للصيد غرة * والا تضيعها فانك خاتله

وفى حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثانى قهر (قوله خلت زيدا الخ) ومضارعها أخال والكثير فيه كسر الهمزة على غير قياس كقوله

إخالك ان لم تغمض الطرف ذاهوى * يسومك مالا يستطاع من الوجد

فان كانت خال بمعني تكبر أو ظلع فى مشيه أي عرج أو اعوج فلازمة (قوله دعاني) أى سماني الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والياء من خلتنى مفعول أول والثانى جملة لى اسم وقوله فلا أدعى به يظهر أنه على تقدير الانكار أى أفلا أدعى به والحال أنه أول اسم لى وقد عمل خال فى ضميرين لشئ واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بافعال القلوب (قوله حسب) أي بكسر السين بمعني ظن والاكثر فى مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وان كان القياس فى مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والحسبة بفتح السين وكسرها فان كانت بمعني صار أحسب أى ذا شقرة وبياض وحمرة فلازمة أو بمعنى عد تعدت لواحد وفتحت سينها فى الماضي وضمت فى المضارع ومصدرها حسبا كنصرا وحسبانا بالضم والكسر وحسابا وحسابة وحسبة بكسرهن قاموس (قوله رباحا) تمييز لخير وثاقلا كناية عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أي لا بمعني كفل أو رأس أى شرف وساد والا تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من الهزال والا فلازمة أما الهزل ضد الجد فيبنى للفاعل (قوله فان تزعميني الخ) الياء مفعول أول وجملة كنت الخ ثان وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لا أفعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسب لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل والاكثر تعدي زعم الى أن وصلتها كتعلم نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت أنى تغيرت بعدها * ومن ذا الذي يا عزلا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتى على قول السيرافى الزعم قول مع اعتقاد صحة أولا فاذا قلت زعم فلان كذا فمعناه قاله معتقدا له وان كان اعتقاده غير صحيح أما على قول الجرجاني انه قول مع علم فمن أفعال اليقين وقال ابن الانبارى انه يستعمل فى القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أى مطية لنسبة الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكانك قلت كذب أى قال قولا غير صحيح فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقدا لما قاله ويحتمل أن المعني مطية الكاذب أي هو يتوصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبرئ نفسه من اختلافه ومن هذا المعني حديث بئس مطية القوم زعموا اذ هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للمحكي لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر أنه ليس مراد السيرافى ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله فى العلم وغيره قطعا فمن العلم قول أبي طالب * ودعوتنى وزعمت أنك ناصح * أي قلت ذلك عالما به لدليل قوله بعد * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أي قالوا ذلك معتقدين له لا عن دليل ولذلك قال الفاكهي انه يستعمل فى الحق والباطل وأكثر استعماله فيما يشك فيه أي فاذا قلت زعم فلان فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كما فى الآية وقد تكون شاكا فيه فتامل (قوله عد) أي لا بمعني حسب المال والا تعدت لواحد (قوله فلا تعدد المولى) هو للنعمان بن بشير الصحابي وقبله

واني لاعطى المال من كان سائلا * واغفر للمولى المجاهر للظلم

وانى متى ما تلفني جازما له * فما بيننا عند الشدائد من صرم

تعلم شفاء النفس قهر عدوها

فبالغ بلطف فى التحيل والمكر

وهذه مثل الافعال الدالة على اليقين ومثال الدالة على الرجحان قولك خلت زيدا أخاك وقد تستعمل خال لليقين كقوله

دعاني الغوانى عمهن وخلتني لى اسم فلا أدعى به وهو أول

وظننت زيدا صاحبك وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه

وحسبت زيدا صاحبك وقد تستعمل لليقين كقوله

حسبت التقى والجود خير تجارة

رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

ومثال زعم قوله

فان تزعميني كنت أجهل فيكمو

فانى شريت الحلم بعدك بالجهل

ومثال عد قوله

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى

ولكنما المولى شريكك فى العدم

ومثال حجا قوله قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة * حتى ألمت بنا يوما ملمات ومثال جعل قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقيد المصنف جعل بكونها بمعني اعتقد احترازا من جعل التي بمعني صير فانها من أفعال التحويل لا من أفعال القلوب ومثال هب قوله فقلت أجرني أبا مالك * والا فهبني امرأ هالكا ونبه المصنف بقوله اعني رأى على ان افعال القلوب منها ما ينصب

أي قطع والمراد بالمولى الحليف أي أو الصاحب أي لا تحسب الصاحب هو من يخالطك في الغني بل في العدم بضم فسكون أي الفقر لان كل الناس تتملق للغني كما قال الشاعر ابن دريد في مقصورته

والناس كلا ان بحثت عنهم * في كل أقطار البلاد والقري
عبيد ذي المال وان لم يطمعوا * من غمره في جرعة تشفي الصدا
وهم لمن أملق اعداء وان * شاركهم فيما أفاد وحوي

وقال آخر

حتى الكلاب اذا رأت ذا أثرة * حنت اليه وحركت أذنابها
واذا رأت يوما فقيرا معدما * هرت عليه وكشرت أنيابها

(قوله حجا) أي بمعني ظن لا بمعني قصد أو رد أو ساق أو حفظ أو كتم أو غلب في الحاجة من حاجيته فحجوته أي فاطنته فغلبته والا تعدت لواحد في الكل ولا بمعني اقام أو بخل والا فلازمة (قوله أخا ثقة) بتنوين أخ لعدم اضافته وثقة صفته أي موثوقا به او بالاضافة أي اخا وثوق والملمات الحوادث (قوله والا فهبني) أي ظنني هالكا (قوله أي صيرني) هو بهذا المعنى لازم المضى لجريانه كالمثل والفداء بالكسر يمد ويقصر وبالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتخذت عليه أجرا) مقتضى الشارح أنه بمعني صيرت فمفعوله الاول أجرا والثاني عليه لكن فسرها البيضاوي بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى اذا ما تركته) حتى ابتدائية ومازائدة وجواب اذا قوله بعده تغمد حتى ظالما ولوى يدي * لوى يده الله الذي هو غالبه

قاله فرعان في ابن عاق له وقوله واستغني الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج الى من يزيل القذر عن فمه وأنفه وتغمد بالغين المعجمة أي ستر وجحد واصل ترك كونها بمعني طرح وخلى فلها مفعول واحد فضمن معني صير فتعدى لاثنين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا يبصرون (قوله رمى الحدثان الخ) حدثان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفي السجاعي بفتحتين تجدد مصائبه فهو مرفوع بضم النون وفسره العيني بالليل والنهار ومقتضاه أنه مثني حدث بفتحتين بمعني حادث فنونه مكسورة وعليه فضمير رد للمقدار أي مقدار من المصائب وسمدن بفتح الميم من باب دخل كما في المختار أي حزن ويطلق على السرور أيضا كما في القاموس فهو من الاضداد ﴿تنبيه﴾ عد بعضهم من أفعال التصيير ضرب العامل في مثل كضرب الله مثلا عبدا واضرب لهم مثلا أصحاب القرية فمثلا مفعول أول وما بعده ثان او عكسه ونبذ كنبذ فريق من الذين الخ فكتاب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبذ لان الظرف يجب احتواؤه على فاعل عامله ورد الرودانى هذا الوجوب بانه لا شك في صحة قولك أبصرت الهلال بين السحاب على ان بين ظرف لابصرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالحق ان نبذ بمعني طرح ووراء ظرف له لا بمعني صير واما ضرب فاختار في التسهيل انه بمعني ذكر ومثلا مفعول له والمنصوب الثاني بدل أو بيان (قوله وخص) اما ماض مجهول ويرجحه آخر البيت أو امر ويؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانو ضمير الشأن ومن قبل هب صلة ما أي ما ذكر من قبله (قوله والامر) مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره ألزما والجملة خبر الامر رابطها محذوف أي الزمه أو ان الامر مفعول ثان مقدم لالزم لجواز تقديم مفعول الخبر الفعلي على الاصح (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل والاول كل المضاف لما الموصولة او الموصوفة بجملة زكن أي علم ومن

مفعولين وهو رأى وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب ومنها ما ليس كذلك وهو قسمان لازم نحو جبن زيد ومتعد الى واحد نحو كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالقسم الاول من أفعال هذا الباب وهو أفعال القلوب وأما أفعال التحويل وهي المرادة بقوله والتي كصيرا الى آخره فتتعدى ايضا الى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وعدها بعضهم سبعة صير نحو صيرت الطين ابريقا وجعل نحو قوله تعالى وقدمنا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا ووهب كقولهم وهبني الله فداك أي صيرني وتخذ كقوله تعالى لتخذت عليه أجرا واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وترك كقوله وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض وقوله ورب بيته حتى اذا ما تركته أخا القوم واستغني عن المسح شاربه
ورد كقوله
رمى الحدثان نسوة آل حرب
بمقدار سمدن له سمودا

فرد شعورهن السود بيضا * ورد وجوههن البيض سودا (ص) وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب والامر هب قد ألزما كذا تعلم ولغير الماض من * سواهما اجعل كل ماله زكن (ش) تقدم ان هذه الافعال قسمان احدهما افعال القلوب والثاني افعال التحويل فأما أفعال القلوب فتنقسم الى متصرفة وغير متصرفة فالمتصرفة ما عدا هب وتعلم فيستعمل منها الماضي نحو ظننت زيدا قائما وغير الماضي

وهو المضارع نحو اظن زيدا قائما والامر نحو ظن زيدا قائما واسم الفاعل نحو أناظان زيدا قائما واسم المفعول نحو زيد مظنون أبوه قائما فابوه هو المفعول الاول وارتفع لقيامه مقام الفاعل وقائما المفعول الثاني والمصدر نحو عجبت من ظنك زيدا قائما ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي وغير المتصرف اثنان وهما هب وتعلم بمعنى اعلم فلا تستعمل منهما الا صيغة الامر كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها * فبالغ بلطف في التحيل والمكر وقوله

فقلت أجرني ابا مالك

والا فهبني امرأها لكا

واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والالغاء فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لمانع نحو ظننت لزيد قائم فقولك لزيد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لاجل المانع لها من ذلك وهو اللام لكنه في موضع نصب بدليل انك لو عطفت عليه لنصبت نحو ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا فهي عاملة في لزيد قائم في المعنى دون اللفظ والالغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع نحو زيد ظننت قائم فليس لظننت عمل في زيد قائم لا في المعنى ولا في اللفظ ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي نحو أظن لزيد قائم وزيد أظن قائم وأخواتها وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا الغاء وكذلك افعال التحويل نحو صير واخواتها (ص) ومنع

سواهما حال من غير أي اجعل كل الاحكام التي علمت للماضي ثابتة لغيره حال كون ذلك الغير من سوي هب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالحصر على خروج الصفة المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم وأفعل التفضيل والتعجب لان الاول لا ينصب المفعول أصلا والثاني لا ينصب مفعولين وان صح صوغهما من القلبي كزيد أعلم من عمرو وما أعلمه صبان (قوله اناظان) أي أنا رجل ظان فالضمير في ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر أنا لان اسم الفاعل لا يعود ضميره الا على الغائب كما قاله بعض المحققين اه سجاعي (قوله الا صيغة الامر) اما هب فاتفاق واما تعلم فعند الاعلم وقال غيره بتصرفها * حكي ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج أي علمت قال سم وقياس تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختصت القلبية المتصرفة الخ) واختصت أيضا بان يسد مسد مفعوليها أن وأن وصلتهما وان كانتا في تقدير المفرد لتضمنها المسند والمسند اليه صريحا وهي حينئذ عاملة في لفظ المصدر المتصيد من الصلة لا في محل الجملة لانها ليست معلقة عنها والا لكسرت ان ويجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمسمي واحد كظنتني قائما وخلتني لي اسم أن رآه استغني وألحق بها في ذلك رأي الحلمية والبصرية بكثرة نحو اني أرى أعصر خمرا وقوله

ولقد أراني للرماح دريئة * من عن يميني تارة وشمالي

وعدم وفقد ووجد بمعني لقي بقلة دون باقي الافعال فلا يقال ضربتني اتفاقا لئلا يكون الفاعل مفعولا بل ضربت نفسي وظلمت نفسي ليتغاير اللفظان فان ورد ما يوهمه قدر فيه النفس نحو وهزي اليك واضمم اليك جناحك أمسك عليك زوجك أي الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر في اتحاده مع الفاعل ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال ظننت نفسي عالمة وجوزه ابن كيسان فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا اياي (قوله بالتعليق والالغاء) أي بمجموعهما أو أن التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفة منها فلا ينافي أنه يشاركهن في الالغاء كان كزيد كان قائم ذهب بعضهم الى انها فيه ملغاة لا زائدة وفي شرح الكافية ما يساعده كذا في النكت ويشاركهن في التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فلينظر أيها أزكى طعاما فستبصر ويبصرون بايكم المفتون يسئلون أيان يوم الدين ويستنبئونك أحق هو عرفت من أنت ونسيت أيهم زيد واعلم أن الجملة مع المعلق سادة مسد المفعولين ان لم ينصب الاول والا فمسد الثاني كعلمت زيدا أبو من هو قال بعض المغاربة فالعامل حينئذ معلق عن العمل في لفظ الجملة عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لان حكم الجملة في مثل هذا ان تكون في محل نصب ولا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق كعلمت زيدا أبوه قائم ويؤيد الاول ما سيأتي في الشرح عند تمثيله بان لبئتم فان كان الفعل يتعدي لواحد فقط بحرف الجر فالجملة في محل نصب باسقاطه كفكرت أهذا صحيح أي في ذلك أو بنفسه فالجملة سادة مسده ان لم يذكر كعرفت أيهم زيد والا فالراجح أنها بدل منه كعرفت زيدا أبو من هو لا حال لانها انشائية فقيل بدل كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتمال بلا تقدير والظاهر جريان الخلاف المتقدم في التعليق وعدمه هنا أيضا (قوله فالتعليق ترك العمل الخ) سمي بذلك لعمل العامل في المحل دون اللفظ فكانه لم يعمل كالمرأة المعلقة لا متزوجة ولا مطلقة لاساءة الزوج عشرتها (قوله لمانع) هو اعتراض ماله صدر الكلام وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لئلا تزول صدارتها بسبب عمله فيها أو فيما بعدها فتكون حشوا وهو باطل (قوله لا لمانع) أي لفظي بل معنوي وهو ضعف العامل بتوسطه أو تاخره (قوله وكذلك أفعال التحويل) أي لقوتها لانها تؤثر في الذوات بقلبها وتحويلها والقلبية لا تقوى على التأثير فيها لضعفها انما تؤثر في الاحداث الماخوذة من مفاعيلها الثانية فعلقت وألغيت

وجوز الالغاء لا في الابتدا * وانو ضمير الشان أو لام ابتدا — في موهم إلغاء ما تقدما * والتزم التعليق قبل نفي ما
وان لا لام ابتداء او قسم * كذا والاستفهام ذا له انحتم — (ش) يجوز الغاء هذه الافعال المتصرفة اذا وقعت في

غير الابتداء كما اذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت قائم أو آخرا نحو زيد قائم ظننت واذا توسطت فقيل الاعمال والالغاء سيان وقيل الاعمال أحسن من الالغاء وان تأخرت فالالغاء أحسن وان تقدمت امتنع الالغاء عند البصريين فلا تقول ظننت زيد قائم بل يجب الاعمال فتقول ظننت زيدا قائما فان جاء من لسان العرب ما يوهم الغاءها متقدمة أول على اضمار ضمير الشان كقوله

ارجو وآمل أن تدنو مودتها
وما أخال لدينا منك تنويل

فالتقدير ما أخاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشان وهي المفعول الاول ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا الغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله

كذاك أدبت حتى صار من خلقي
انى وجدت ملاك الشيمة الادب

والتقدير انى وجدت لملاك الشيمة الادب فهو من باب التعليق وليس من باب الالغاء في شيء وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره الى جواز الغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تاويل البيتين وانما قال المصنف وجوز

ومنع من ذلك في هب وتعلم لزوم لفظهما حالة واحدة فناسب كون عملهما كذلك وهل المراد بعدم الغاء ما ذكر أنه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلا و بعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلا أو أنه يدخل و يلغى والظاهر فيهما الاول فليحرر (قوله في الابتدا) عطف على محذوف أي في حال توسط العامل أو تأخره لا في حال الابتداء به أي جعله قبلهما فهنا ابتداء لغوي وفي آخر البيت اصطلاحي ففيه الجناس التام لاختلاف معناهما مع اتفاق لفظهما ولا تضر ألف الاول لكونها في نية الانفصال كما ذكره علماء البديع (قوله يجوز الغاء هذه الخ) أي بشرط عدم انتفاء الفعل والا تعين الاعمال كزيد اقائما لم أظن لان الغاءه حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعني الى المفعولين وأما قوله وما أخال لدينا الخ فمؤول بما سيأتي لا ملغى ولو سلم فلا تناقض فيه لا بتنائه على النفي من أوله فتأمل ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والا وجب الالغاء كزيد قائم ظني غالب لامتناع عمل المصدر مؤخرا ونحو لزيد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقيل الفعل معلق بها لا ملغى ومثلها باقي المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله سيان) أي لان الفعل لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن أي لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا تأخر فانه يضعف فقدم عليه المعنوي (قوله فالالغاء أحسن) أي اذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب كزيد قائما ظننت ظنا والا قبح الالغاء اذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فبينهما شبه التنافي فان أكد بضمير المصدر أو باشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتهما في المصدرية وكذا يقال في المتوسط (قوله وان تقدمت) أي على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليها شيء مما يتعلق بالجملة غيرهما كمتى ظننت زيدا قائما فقيل يرجح الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتاويل البيتين الآتيين لتقدم ما في الاول وانى في الثاني الا للحمل على الارجح (قوله وآمل) عطف مرادف وهو لا يكون الا بالواو وتدنو منصوب تقديرا للضرورة على حد * أبى الله ان اسمو بام ولا أب * واخال بكسر الهمزة أفصح من فتحها والتنويل العطاء (قوله كذاك) أي مثل الادب المذكور في قوله قبله اكنيه حين أناديه لاكرمه * ولا ألقبه والسوءة اللقب وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به و يتوقف عليه والشيمة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله والتقدير انى وجدت الخ) قيل يجوز في كل من البيتين تقدير ضمير الشان أو اللام كما قدره غير واحد كالاشموني خلافا لما يوهمه صنيع الشرح اه والظاهر امتناع اللام في الاول لانها لتاكيد الاثبات فتنافي النفي فتامل (قوله بل هو جائز) أي الا مع المصدر واللام فيجب كما مر (قوله فانه لازم) أي الا اذا كان المعلق في المفعول الثاني كعلمت زيدا من هو فانه يجوز نصب زيد لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول أول والجملة في محل الثاني ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما في قولهم ان أحدا لا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي وهو لا يقع الا

الالغاء لينبه على أن الالغاء ليس بلازم بل هو جائز فحيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فانه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل ما النافية نحو ظننت ما زيد قائم أو ان النافية نحو علمت ان زيد قائم ومثلوا له بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا وقال بعضهم ليس هذا من باب التعليق في شيء لان شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذفت ما لقلت ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لا يتاتى فيها ذلك لانك لو حذفت المعلق وهو ان لم يتسلط تظنون على لبثتم اذ لا يقال وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل

ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من انه لا يشترط فى التعليق هذا الشرط الذى ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك وكذلك يعلق الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لا زيد قائم ولا عمرو أولام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم أولام القسم نحو علمت ليقومن زيد ولم يعدها أحد (١٥٢) من النحويين من المعلقات والاستفهام وله صور ثلاثة الاولى ان يكون احد المفعولين اسم استفهام نحو علمت ايهم أبوك الثانية أن يكون مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلام أيهم أبوك الثالثة أن تدخل عليه اداة الاستفهام نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وعلمت هل زيد قائم أم عمرو (ص)

لعلم عرفان وظن تهمه

تعدية لواحد ملتزمه

(ش) اذا كانت علم بمعني عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أى عرفته ومنه قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيأ وكذلك اذا كانت ظن بمعني اتهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أي اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين أي بمتهم (ص)

ولرأي الرؤيا انم ما لعلما

طالب مفعولين من قبل انتمى

(ش) اذا كانت رأى حلمية أي للرؤيا فى المنام تعدت الى المفعولين كما تتعدى اليهما علم المذكورة من قبل والى هذا اشار بقوله ولرأي الرؤيا انم أى انسب لرأى التى مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعدية الى اثنين فعبر عن الحلمية بما ذكر لان الرؤيا وان كانت تقع مصدر الغير رأى الحلمية

محقق

فالمشهور كونها مصدرا لها ومثال استعمال رأي الحلمية متعدية الى اثنين قوله تعالى انى أرانى أعصر خمرا فالياء مفعول أول وأعصر خمرا جملة فى موضع المفعول الثانى وكذلك قوله ابو حنش يؤرقنى وطلق * وعمارو آونة أثالا أراهم رفقتى حتى اذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا أنا كالذي يجرى لورد * الى آل فلم يدرك بلالا فالهاء والميم فى اراهم المفعول الاول ورفقتى هو المفعول الثانى (ص)

بعده لكونه هو والضمير فى يقول شيأ واحدا فى المعني (قوله ولعله مخالف الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) قيدها هي وان فى الشذور والجامع بالواقعين فى جواب القسم لانهما لا يلزمان الصدر الا حينئذ كما نقله فى المغنى عن سيبويه فى لا وان مثلها قال فى التوضيح والقسم اما ملفوظ كعلمت والله ان زيد قائم أولا زيد قائم ولا عمرو أو مقدر كمثالى الشرح اذا قدر فيهما القسم فالعامل فى ذلك معلق عن العمل فى جملة جواب القسم فهي فى محل نصب لتسلط العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن فى النكت ان التقييد بذلك مذهب الكوفيين والبصريون على خلافه قال ولذا أطلقه فى القطر وقد بسطته فى حاشية التوضيح اه (قوله ولا عمرو) كرر لا لوجوبه مع المعرفة لالغاء لا معها لكن لا فرق هنا بين الملغاة والعاملة كليس أوان (قوله اسم استفهام) أي لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن أخذت وعمن تسأل (قوله لعلم عرفان الخ) انما نبه على هذين دون باقى الافعال مما مر التنبيه عليه لانهما أصل أفعال اليقين والظن ولم يخرجا حينئذ عن كونهما قلبيين وغيرهما اذا تعدي لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله اذا كانت علم بمعنى عرف الخ) صريح فى ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فمعنى علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعني وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظي (قوله ولرأى) متعلق بانم بمعني انسب ثم ان أريد بالرؤيا لفظها وهو المصدر الاصطلاحى فاضافة رأى اليها لامية لنسبتها اليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناها وهو الحلم فمن اضافة الدال للمدلول وما مفعول انم وانتمي أي انتسب صلتها ولعلما متعلق به وطالب حال من علم احترز به عن العرفانية ومن قبل اما متعلق بانتمي لمجرد الايضاح أي من قبل ذكر العرفانية كما يشير اليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أي حال كونها من قبل المفعولين وهو أولى لينص على أن الحلمية لا تلغى كما أفهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذ المتبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز الغاؤها ولا تعليقها خلافا للشاطبى (قوله حلمية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كقفل وعنق مصدر حلم يحلم كقتل يقتل اذا رأى فى منامه شيئا (قوله بما ذكر) أى برأى الرؤيا وقوله لان الرؤيا الخ جواب عما يقال ليس فى كلامه نص على المراد اذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأى مطلقا حلمية أو غيرها فاجاب بما ذكر ومذهب الحريرى والمصنف أنها لا تأتي لغيرها فلا اشكال عليه وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها للبصرية والعلمية (قوله أبو حنش) اسم شخص وكذا طلق وعمارو أثالا مرخم اثالة فى غير النداء للضرورة ويؤرقنى أى يسهرني خبر الاول وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه وآونة جمع أوان ظرف للخبر المحذوف أي يؤرقوني آونة وحتى ابتدائية واذا الاولى شرطية وتجافى الليل وانخزل بمعني ذهب واذا الثانية فجائية دخلت فى جواب الاولى والورد المنهل أي الماء العذب والآل بالمد السراب الذى يري وسط النهار كانه ماء وبلالا بكسر الموحدة ما يبل به الحلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر رفقة له فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما (قوله ورفقتي هو المفعول الثاني) بحث فيه الدماميني بان القصد انه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لانه

ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول (ش) لا يجوز في هذا الباب سقوط مفعولين ولا سقوط أحدهما الا اذا دل دليل على ذلك فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال هل ظننت زيدا قائما فتقول ظننت التقدير ظننت زيدا قائما فحذفت

محقق قبل ذلك قال فرفقتي حال لانه بمعنى مرافق اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة وقد يقال المحقق كونهم رفقته يقظة لا مناما كما هو فرض كلام الشاعر على أن المراد هنا بالمرافقة الاجتماع الجسمي لا الصداقة المحققة كما يعطيه النظر السديد أي أراهم مجتمعين بي فهو مفعول ثان جزما ولا اشكال أصلا فتدبر (قوله بلا دليل) والحذف حينئذ يسمى اقتصارا والذي لدليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثاني فاتفاق لان المفعول في الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فحذف أحدهما فقط بلا دليل كحذف جزء الكلمة وهو ممتنع بخلاف حذفهما معا فمختلف فيه لانه كحذف الكلمة بتمامها وهو سائغ وجوزه الاكثرون مطلقا والأعلم في أفعال الظن دون العلم ومنعه سيبويه والاخفش مطلقا كما هو ظاهر المصنف وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أي ما يعتقده حقا وظننتم ظن السوء أي ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين منتفيا ونحو من يسمع يخل أي يظن مسموعه حقا فالحذف في كلها لدليل لان أعنده علم الغيب يشعر بهما في الاول وبل ظننتم ان لن ينقلب الرسول الخ أوضح دليل عليهما في الثاني ويسمع في الثالث يشعر بالاول وحال المخاطب بالثاني (قوله في هذا الباب) أي لانعدام الفائدة فيه بالحذف اذ يكون اخبارا بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم اذ لا يخلو أحد عن ذلك بخلاف غير هذه الافعال كاعطيت وكسوت وضربت فالاخبار بمجرد الفعل مفيد وان لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد الفائدة فافهم ثم محل المنع اذا أريد مطلق علم أو ظن فان أريد ظننت ظنا عجيبا أو أريد تجدد الظن مثلا وأيهم المظنون لنكتة فينبغي الجواز كما في الروداني وكذا اذا قيد بظرف كظننت في الدار أو عند لحصول الفائدة حينئذ كما في التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى كما في الروداني والضمير في حبهم لآل البيت وهو للكميت (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أي والله لقد نزلت وقوله فلا تظني غيره مفرع على ذلك القسم وهاء غيره للنزول المفهوم من نزلت ومني متعلق بنزلت وكذا بمنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول وواقعا هو المفعول الثاني المحذوف ويحتمل أنه مني أي فلا تظني غيره كائنا مني ومتعلق نزلت محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل والاول تقول (قوله أو عمل) أي معمول كما سيشير اليه الشارح (قوله وان ببعض ذي) قال سم أو بكلها لان أصل ضم الجائز الى الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو اذ لم تزد على ما قبلها وقال يس الظاهر انها احتراز عن الفصل بالكل ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات اه وقد يفرق بان النهي انما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا في مذهب واحد كما هنا وهو محمل حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه فتأمل (قوله أن تحكى) أي بلفظها الاصلي بلا تغيير اعرابه سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع كقال زيد عمرو منطلق أم لا كقول أو قل عمرو منطلق وتجوز حكاية معناها اجماعا فلك أن تقول زيدا نطلق عمرو ولو حكيت قول زيد انا قائم أو قولك له أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو بخيل كما في الرضي وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجر فصحح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب الرفع اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر أن محل الخلاف اذا لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع أحدا منعه (قوله على المفعولية) أي المفعول به عند الجمهور لا المطلق وكالجملة مفرد في معناها كقلت شعرا أو قصد لفظه كقال له ابراهيم أو مدلوله لفظ كقلت كلمة أي لفظ زيد مثلا فكل ذلك مفعول به للقول الا أن هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمن

المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ومنه قوله

بأي كتاب أم بأية سنة
ترى حبهم عارا علي وتحسب

أي وتحسب حبهم عارا على حذف المفعولين وهما حبهم وعارا على لدلالة ما قبلهما عليهما ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال هل ظننت أحدا قائما فتقول ظننت زيدا أي ظننت زيدا قائما فتحذف الثاني للدلالة عليه ومنه قوله

ولقد نزلت فلا تظني غيره
مني بمنزلة المحب المكرم

أي فلا تظني غيره واقعا فغيره هو المفعول الاول وواقعا هو المفعول الثاني وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين فان لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا في أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما تريد ظننت زيدا قائما (ص) وكتظن اجعل تقول ان ولي

مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل

وان ببعض ذي فصلت يحتمل (ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جملة أن تحكى نحو قال زيد عمرو منطلق وأتقول زيد منطلق لكن الجملة بعده في موضع نصب على المفعولية ويجوز اجراؤه مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبهما ظن والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين أحدهما وهو مذهب عامة العرب انه لا يجري القول

مجري الظن الا بشروط ذكر المصنف منها أربعة وهي التي ذكرها عامة النحويين الاول أن يكون الفعل مضارعا الثاني أن يكون للمخاطب واليهما أشار بقوله اجعل تقول فان تقول مضارع وهو للمخاطب الشرط الثالث أن يكون مسبوقا باستفهام واليه أشار بقوله ان ولي مستفهما به الشرط الرابع أن لا يفصل بينهما أي بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل فان فصل باحدها لم يضر وهذا هو المراد بقوله ولم ينفصل بغير طرف الى آخره فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك أتقول عمرا منطقا فعمرا مفعول أول ومنطلقا مفعول ثان ومنه قوله

متي تقول القلص الرواسما
يحملن أم قاسم وقاسما

فلو كان الفعل غير مضارع نحو قال زيد عمر ومنطلق لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء وكذا ان كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمر ومنطلق لم ينصب أو لم يكن مسبوقا باستفهام نحو أنت تقول عمرو منطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول له نحو أأنت تقول زيد منطلق فان فصل باحدها لم يضر نحو أعندك تقول زيدا منطلقا وأفي الدار تقول زيدا منطلقا وأعمرا تقول منطلقا ومنه قوله

أجهالا تقول بني لؤي
لعمر أبيك أم متجاهلينا

فبني مفعول أول وجهالا مفعول ان واذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدا والخبر مفعولين لتقول نحو أتقول زيدا منطلقا وجاز رفعهما على الحكاية نحو أتقول زيد منطلق (ص) واجرى القول كظن مطلقا * عند سليم نحو قل ذا مشفقا في

منع الثاني منها وجعل ابراهيم منادى أو خبرا لمحذوف (قوله مجرى الظن) أي اذا كان بعده جملة اسمية اما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا في المفرد الا النصب اجماعا وهل المراد مجراه في العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه تبيين الشرح بقوله فينصب الخ أو في العمل والمعني معا فيجب كونه بمعني الظن حتى يعمل عمله الجمهور على الثاني حتى عند سليم وعليه فالظاهر صحة تعليقه والغائه وكون فاعله ومفعوله ضميرين لمسمي واحد كالظن الذي هو بمعناه كما بحثه المصرح (قوله أربعة) زاد السهيلي ان لا يتعدى بلام الجر والاوجب الرفع على الحكاية نحو أتقول لزيد عمرو منطلق لانها تبعده من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكروه وزاد في التسهيل كون القول حاليا ورده الاكثر بقوله

أما الرحيل فدون بعد غد * فمتى تقول الدار تجمعنا

بنصب الدار مع أن متي ظرف للقول فتجعله مستقبلا وأجاب الموضح والدماميني بانها ظرف لتجمعنا فالمستقبل هو الجمع والقول حالي ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقه بالاستفهام ولو عن غيره كما في الدماميني خلافا للمصرح كقوله على م تقول الرمح يثقل عاتقي * اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها مما يخلص المضارع للاستقبال أما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله القلص) بضمتين مخفف اللام جمع قلوص وهي الناقة الشابة مفعول أول والرواسم صفته جمع راسمة من الرسم وهو التأثير في الارض لشدة الوطء أو من الرسيم وهو ضرب من سير الابل ويحملن مفعوله الثاني ويروى يدنين بدله ومتي ظرف له أي أتظن النياق يدنينهما في أي وقت (قوله ولا معمول له) قال أبو حيان مثله معمول المعمول فيجوز أهندا تقول زيدا ضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والاخفش (قوله نحو أأنت تقول الخ) محله ما لم يجعل أنت فاعلا بتقول محذوفا ناصبا للمفعولين والا جاز اتفاقا لعدم الفصل كذا في التوضيح فاستشكله شارحه لما نقله الموضح في حواشي الالفية من ان المحذوف لا تعلق له بسوى المشتغل عنه وباقي المعمولات انما هي للمذكور المفصول من الاستفهام ويجاب بانه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بان الحكم للمضمر مطلقا والمذكور لمجرد التفسير (قوله جاز نصب المبتدا الخ) أي بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر وأما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ فالجواز عندهم موزع على الحالتين (قوله هذا لعمر الله) الاشارة الى ضب صاده الشاعر لاعتقاد العرب ان الضباب من مسخ بني اسرائيل ففيه حذف مضافين أي هذا ممسوخ بني اسرائين بالنون بدل اللام لغة ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الاعلم وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سليم تضمين القول معني الظن لان قصد الشاعر حكاية لفظ المرأة لا انها ظنت ذلك كما هو ظاهر واحتمال ان اسرائين باق على جره بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا لا مفعول القول بعيد فلا يصلح ردا للاحتجاج المبني على الظاهر والله اعلم ﴿ أعلم وأري ﴾

قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله اسرائينا فهذا مفعول أول لقالت واسرائينا مفعول ثان (ص) ﴿ أعلم وأري ﴾

(ش) أشار الى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب سليم فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقا أي سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قل ذا مشفقا فذا مفعول أول ومشفقا ثان ومن ذلك قوله

الى ثلاثة رأى وعلما * عدوا اذا صارا أرى وأعلما (ش) أشار بهذا الفصل الي ما يتعدي من الافعال الى ثلاثة مفاعيل فذكر سبعة أفعال منها أعلم وأرى فذكر أن أصلهما علم ورأى وانهما بالهمزة يتعديان الى ثلاثة مفاعيل لانهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان الى مفعولين نحو علم زيد عمرا منطلقا ورأي خالد بكرا أخاك فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولا ثالثا وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة وذلك نحو أعلمت زيدا عمرا منطلقا وأريت خالدا بكرا أخاك فزيدا وخالدا مفعول أول وهو الذي كان فاعلا حين قلت علم زيد ورأي خالد وهذا هو شان الهمزة وهو أنها تصير ما كان فاعلا مفعولا فان كان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعديا الى واحد نحو خرج زيد وأخرجت زيدا وان كان متعديا الى واحد صار بعد دخولها متعديا الى اثنين نحو لبس زيد جبة فتقول البست زيدا جبة وسيأتي بيان ما يتعلق به من هذا الباب وان كان متعديا الى اثنين صار متعديا الى ثلاثة كما تقدم فى أعلم وأرى (ص) والمفعولى علمت مطلقا * للثان والثالث أيضا حققا

(ش) أي يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى ما ثبت لمفعولى علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبرا فى الاصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما ومن جواز حذفهما أو حذف احدهما اذا دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيدا عمرا قائما فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدا والخبر وهو عمرو قائم ويجوز إلغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو أعلمت زيدا قائم ومنه قولهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فنا مفعول أول والبركة مبتدأ ومع الاكابر ظرف فى موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والاصل اعلمنا الله البركة مع الاكابر وكذلك يجوز التعليق عنهما فتقول أعلمت زيدا العمرو قائم ومثال حذفهما للدلالة ان يقال هل اعلمت احدا عمرا قائما فتقول اعلمت زيدا ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أى قائما وأعلمت زيدا قائما أى عمرا قائما (ص)

في نسخ أرى واعلم ولكل وجه لموافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيبا والاولى يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل فى محله اذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتي يقدم مطلقا (قوله الى ثلاثة) متعلق بعدوا بفتح الدال مشددة ورأى وعلما مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميها يقينية وحلمية نحو اذ يريكهم الله الآية (قوله وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكنها لا تدخل على غير الثلاثى وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافا للاخفش فى ادخالها على الجميع قياسا عليهما لخروجهما عن القياس اذ ليس فى الافعال ما يتعدى الى ثلاثة بدونها حتى تحمل عليه فيجب الوقوف عند المسموع (قوله صار بعد دخولها متعديا) مثلها فى ذلك التضعيف ويقابلهما البناء للمفعول والمطاوعة فانهما يجعلان المتعدى لواحد لازما والمتعدى لاكثر ينقص واحدا (قوله وسيأتى الخ) أي فى باب تعدي الفعل ولزومه (قوله مطلقا) حال من ضمير حققا الواقع خبرا عن ما أى والذى ثبت لمفعولى علمت حقق للثاني والثالث حال كونه مطلقا عن التقييد بحكم أو حال خلافا لمن اشترط فى جواز التعليق والالغاء هنا بناءهما للمفعول اما المفعول الاول فليس له شىء من هذه الاحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلا) اما ماض معلوم فالفه للتثنية عائدة على علم ورأى فى البيت الاول كالف تعديا أو أمر فالفه بدل من النون الخفيفة ويؤيد هذا وجود الفاء فى جواب الشرط بلا احتياج الى تقدير قد لاماض مجهول لانه لا يبنى من اللازم وعلى القول بجوازه يحتاج الى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا الالف لانها ليست مفعولا به بل تكون للاطلاق ولا الجار قبله لتقدمه (قوله فهو به الخ) أتي بذلك لدفع توهم ان التشبيه فى بعض الاحكام لكنه يقتضي منع التعليق هنا كباب كسا وليس كذلك فلو قال بدله * ومن يعلق هنا فما أسا * لوفى بالمراد وانما جاز التعليق لان اعلم العرفانية قلبية وأرى البصرية ملحقة بها ومن تعليقها قوله تعالى رب أرني كيف تحيى الموتي فجملة كيف الخ فى محل المفعول

وان تعديا لواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثاني اثني كسا * فهو به فى كل حكم ذو ائتسا (ش) تقدم أن رأي وعلم اذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا الى ثلاثة مفاعيل وأشار فى هذين البيتين الى انه انما يثبت لهما هذا الحكم اذا كانا قبل الهمزة يتعديان الى مفعولين واما اذا كانا قبل الهمزة يتعديان الى واحد كما اذا كانت رأى بمعني أبصر نحو رأى زيد عمرا وعلم بمعنى عرف نحو علم زيد الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة الى مفعولين نحو أرأيت زيدا عمرا وأعلمت زيدا الحق والثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولى كسا واعطى نحو كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا درهما فى كونه لا يصح الاخبار به عن الاول فلا تقول زيد الحق كما لا تقول زيد درهم وفى كونه يجوز حذفه مع الاول وحذف الثاني وابقاء الاول وحذف الاول وابقاء الثانى وان لم يدل على ذلك دليل فمثال حذفهما أعلمت واعطيت ومنه قوله تعالى فامامن أعطى واتقى ومثال حذف الثانى وابقاء الاول اعلمت زيدا واعطيت زيدا ومنه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ومثال حذف الاول وابقاء الثاني نحو اعلمت الحق واعطيت درهما ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهذا معنى قوله والثاني منهما الى آخر البيت (ص)

وكارى السابق نبا اخبرا * حدث أنبأ كذاك خبرا (ش) تقدم أن المصنف عد الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكر اعلم وارى وذكر فى هذا البيت الخمسة الباقية وهي نبا كقوله نبات زيدا عمرا قائما ومنه قوله * نبئت زرعة والسفاهة كاسمها *

يهدى الى غرائب الاشعار

وأخبر كقولك اخبرت زيدا أخاك منطلقا ومنه قوله

وما عليك اذا أخبرتنى دنفا
وغاب بعلك يوما ان تعوديني

وحدث كقولك حدثت زيدا بكرا مقيما ومنه قوله

أو منعتم ما تسئلون فمن
حدثتموه له علينا الولاء

وأنبا كقولك انبات عبد الله زيدا مسافرا ومنه قوله

وأنبئت قيسا ولم أبله
كما زعموا خير أهل اليمن

وخبر كقولك خبرت زيدا عمرا غائبا ومنه قوله

وخبرت سوداء الغميم مريضة
فاقبلت من أهلى بمصر أعودها

وانما قال المصنف وكارى السابق لانه تقدم فى هذا الباب أن أرى تارة تتعدى الي ثلاثة مفاعيل وتارة تتعدى الى اثنين وكان قد ذكر اولا أري المتعدية الى ثلاثة فنبه على أن هذه الافعال الخمسة مثل أرى السابقة وهي المتعدية الى ثلاثة لا مثل أرى المتاخرة وهي المتعدية الى اثنين (ص)

الثاني علق عنها أرى وقد يقال يصح كون كيف اسما معربا مجردا عن الاستفهام هي المفعول الثانى بمعني الكيفية مضافة الى الفعل بعدها على حد يوم ينفع أى أرنى كيفية احيائك كما قيل به فى ألم تر كيف فعل ربك (قوله نبا) هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كارى والسابق بالجر صفته أى السابق قبل قوله وان تعديا لواحد قال الدماميني وتعدية هذه الافعال الى ثلاثة انما هو بتضمينها معني اعلم لا بالهمزة والتضعيف اذ ليس فى كلامهم ما يدخلان عليه اه ولم يسمع تعديها الى ثلاثة صريحة الا وهي مبنية للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد لان جملة انكم سدت مسد الثانى والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة (قوله نبئت زرعة الخ) التاء مفعول أول نابت عن الفعل وزرعة ثان وجملة يهدي ثالث وقوله والسفاعة كاسمها أى فى القبح جملة معترضة قصد بها التعريض بذم زرعة لسفهه عليه فى اشعاره (قوله وما عليك الخ) استفهام انكارى اى أى شئ ثبت عليك فى عيادتي اذا أخبرتني بكسر التاء خطابا لانثي وهي المفعول الاول نابت عن الفاعل والياء ثان ودنفا ثالث وأن تعودي على حذف فى متعلق يثبت المقدر كما قدرناه (قوله أو منعتم الخ) عطف على أبيات قبله ومنعتم ماض معلوم وتسئلون مجهول ومن استفهام انكارى والشاهد فى حدثتموه فالفاء مفعول أول والهاء ثان وجملة له علينا الولاء ثالث والولاء بفتح الواو بمعنى العلاء بالعين كما فى نسخ (قوله ولم ابله) من بلاه يبلوه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لدلالة ضم اللام عليها وقوله كما زعموا أي لم أجربه تجربة موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثاني والثالث والتاء هي الاول (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعا من بلاد غطفان يسمي الغميم بفتح الغين المعجمة فعرفت به واسمها ليلي وقوله بمصر صفة لاهلي أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال مقدرة من تاء أقبلت والله سبحانه وتعالي أعلم

﴿الفاعل﴾

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ما فى الشرح (قوله التام) أى ولو ناسخا كظننت فخرج الناقص ككان وكاد (قوله المسند اليه) أى المرتبط به والمنسوب اليه فعل على جهة الاثبات أو النفى أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب وان ضرب وهل ضرب زيد وخرجت المفاعيل لانها لا تسمي اصطلاحا مسندا اليها ولا منسوبا اليها بل متعلقا بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البدل والنسق فان الاسناد فيهما تبعى وأما باقي التوابع فلا اسناد فيها أصلا والمراد الفعل الاصطلاحى لا الحقيقى الذى هو الحدث لئلا يتكرر قوله أو شبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام لخروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تسند اليه أصلا أما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقيود للمسند وهو الخبر فظاهر وأما على ان لها حدثا مطلقا هو الحصول والثبوت فلانه لم يسند للاسم بل لمضمون الجملة وهو مصدر خبرها مضافا لاسمها فمعني كان زيد قائما حصل قيام زيد وكذا يقال فى أفعال المقاربة ولم يقيد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لاخراج المبتدأ فى زيد قام وزيد قائم وقائم زيد فانه أسند اليه فعل وشبهه لكنه مؤخر لفظا فى الاولين ورتبة فى الاخير لان هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله و بعد فعل الخ لا قيد فى تعريفه واستغنى فى اخراج ذلك المبتدأ بقوله أسند اليه فعل كما سيبينه (قوله على طريقة فعل) أي بفتحتين وطريقته هي كونه مبنيا للفاعل ثلاثيا كان أو غيره مفتوح العين أو غيره وكذا يقال فى قوله الآتى على طريقة فعل أي بضم فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلى الصيغة لانه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون تخفيفا وان أجيب عنه بان

﴿الفاعل﴾ الفاعل الذى كمرفوعى أتى * زيد منيرا وجهه نعم الفتي المراد

(ش) لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع فى ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع وهو الفاعل أو نائبه وسيأتى الكلام على نائبه فى الباب الذي يلى هذا الباب فاما الفاعل فهو الاسم المسند اليه فعل على طريقة فعل

المراد باصالتها عدم بنائها للمجهول لا عدم التصرف فيها (قوله أو شبهه) بالرفع عطفا على فعل (قوله وحكمه الرفع) أى لانه عمدة والرفع اعراب العمد وأشار بذلك الى أن الرفع المأخوذ من قوله كمرفوعى أتي ليس من تتمة التعريف بل حكم من احكام الفاعل السبعة المذكورة فى المتن ورافعه عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذا عند أمن اللبس كما قال فى الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رووا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر

برفع نجران وهجر ونصب سوآت وقاسه ابن الطراوة عملا بقراءة فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات وردبامكان حمله على الاصل من أن المرفوع هو الفاعل لان التلقي نسبة من الجانبين وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أواسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء أو بمن والباء الزائدتين نحو أن تقولوا ماجاءنا من بشير كفى بالله شهيدا أى ماجاءنا بشير وكفى الله وهو حينئذ مرفوع تقديرا وقيل محلا ويجوز فى تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو المصدر قيل وقد يراد من الفعل جزء معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسما بلا تأويل بمصدر فيصح أن يسند اليه كتسمع بالمعيدي خير و يضاف اليه كيوم ينفع ويجر فاعله باضافته اليه حتي ألغز فيه الدمامينى بقوله

أيا علماء الهند اني سائل * فمنوا بتحقيق به يظهر السر
أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر
وليس بمحكى ولا بمجاور * لذي الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم أستفيده * فمن بحركم لا زال يستخرج الدر

أو شبهه وحكمه الرفع والمراد بالاسم مايشمل

قال الشمني على المغني وسبقه الى الالغاز بذلك ابو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الاندلسى فقال فى منظومته النونية فى الالغاز النحوية

مافاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان

وجوابه ماأنشده ابن جني فى الخصائص لطرفة بن العبد قال

بجفان نعترى نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أريد منه الحدث أضيف الى فاعله فخفضه ولكون الروي فى البيوت قبله ساكنا نقل كسر الراء الى الباء التي أصلها السكون والجفان جمع جفنة وهي القصعة والنادي المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز مافيه وعلى ذلك فهاج فى محل جر باضافة حين اليه كما قيل فى يوم ينفع فيقال فى الالغاز أي فعل فى محل جر بالاضافة وفاعله مجرور ساكن مرفوع أي مجرور بالكسرة المنقولة ساكن للضرورة مرفوع محلا هذا وفى الصحاح مانصه وصنابر الشتاء شدة برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بجفان نعتري مجلسنا * وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام العجوز ويحتمل أن يكونا بمعني وانما حركت الباء للضرورة اه وعلى هذا فاللغز من أصله باطل لان كسر الباء اما أصلى ينطق به فى غير البيت أيضا واما ضرورة للتخلص من سكونها مع الروى على أصل التخلص وفرارا من اختلاف حركة ماقبل الروي المقيد لا أنه منقول عن الراء بل هي مرفوعة تقديرا ولولا الروى للفظ برفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه مافيه وقدمر أول الكتاب عن الشنواني رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالفاء هو السنام وأيام العجوز

عند العرب خمسة أو سبعة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير في نحو قاما بقرينة المقابلة (قوله والمؤول) أي لوجود سابك ولو تقديرا والسابك هنا أن وأن ومادون كي ولو نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أى ألم يحن خشوعها * يسر المرء ماذهب الليالى * أي ذهابها ولا يقدر منها الا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو وماراعني الا يسير الخ أى الا أن يسير أي سيره وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سابك من الثلاثة قال الدماميني الا في باب التسوية كسواء عليهم أأنذرتهم بناء على أن سواء بمعنى مستو خبر ان وما بعده فاعله ولا تقع الجملة فاعلا بلا تاويل أصلا فلا يقال يعجبني يقوم زيد وظهر لى أقام زيد خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال ان جملة ليسجننه ليست هي الفاعل بل مفسرة له وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي ثم بدا لهم بداء كما صرح به في قوله * بدا لى من تلك القلوص بداء * وأما كيف فسيأتي انها بمعني كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي باى معلق وقال الدماميني تبعا للمغني بخصوص الاستفهام كالآية لان الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لان نفس الجملة اذا لمعنى تبين لكم جواب كيف فعلنا فالاقوال أربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ) الظاهر أنه سقط منه التعميم بقوله سواء كان مفردا ليصح عطف قوله أو جملة عليه أو أن قوله غيره صفة لمحذوف أي مفرد غيره و يعلم من كلام الشرح ان قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد تقديمه كما مر (قوله والمصدر) مثله اسمه كعجبت من عطاء الدنانير زيد وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتنوين ضرب ورفع زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام في الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل عمرو هو الفاعل لكتابته بالالف على أن اضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

* قرع القوارير أفواه الابارين * برفع أفواه (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) اشار بذلك الى دفع ما ورد على المصنف من أنه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط وحاصل الجواب ان المراد مرفوعي الفعل وشبهه الكائنين في قولك أتي الخ ثم عمم في الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله و بعد فعل الخ) اشارة لثاني أحكام الفاعل وهو وجوب تاخره وفاعل مبتدأ سوغه تقديم خبره وهو الظرف المختص ووجه اختصاصه ان فعل المضاف اليه يصلح للابتداء معني لكون المراد به العموم كما في علمت نفس أى و بعد كل فعل فاعل فيفيد أنه لا بد لكل فعل من فاعل وانه لا يكون الا بعده وهذه هي المقصودة هنا أما الاولى فتستفاد من قوله فان ظهر الخ كما سنبينه لكن يرد علي عمومه أن بعض الافعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد في نحو أتاك أتاك اللاحقون والمبني للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكفوف بما كقلما وطالما وكثرما وقيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل وقال الشاطبي ان قلما ترد لاثبات الشيء القليل وقد ترد للنفي المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كالا فعلا بلا فاعل اه ولا يقع بعد هذه الالفاظ الا جملة فعلية فعلها مذكور وأما قوله

صددت فاطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

حيث جعل وصال فاعلا بمحذوف يفسره يدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا في المغني (قوله فان ظهر) أى الفاعل المذكور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أي الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لانه لا يظهر و يستتر و يكون بعد الفعل الا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لاهي كما هو ظاهر وقوله فهو أى الظاهر المفهوم من ظهر وخبره محذوف أى فالظاهر المطلوب أو فهو أى الحكم واضح والا فيحكم باستتاره و بهذا التقرير ينتفي اتحاد الشرط والجزاء بلا تكلف وهذا اشارة الى حكم ثالث وهو انه لا بد منه لفظا أو تقديرا ولا يجوز حذفه

الصريح نحو قام زيد والمؤول به نحو يعجبني أن تقوم أى قيامك فخرج بالمسند اليه فعل ما أسند اليه غيره نحو زيد أخوك أو جملة نحو زيد قام أبوه أو زيد قام او ما هو في قوة الجملة نحو زيد قائم غلامه او زيد قائم اي هو وخرج بقولنا علي طريقة فعل ما اسند اليه فعل على طريقة فعل وهو النائب عن الفاعل نحو ضرب زيد والمراد بشبه الفعل المذكور اسم الفاعل نحو أقائم الزيدان والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك غلامه او في الدار غلاماه وأفعل التفضيل نحو مررت بالافضل ابوه فأبوه مرفوع بالافضل والى ما ذكر اشار المصنف بقوله كمرفوعي اتي الى آخره والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعا بالفعل او بشبه الفعل كما تقدم ذكره ومثل للمرفوع بالفعل بمثالين احدهما مارفع بفعل متصرف نحو اتي زيد والثاني مارفع بفعل غير متصرف نحو نعم الفتي ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله منيرا وجهه (ص)

و بعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والا فضمير استتر (ش) حكم الفاعل التاخر عن رافعه وهو الفعل أوشبهه نحو قام الزيدان وزيد قائم غلاماه وقام زيد ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام على أن يكون زيد فاعلا مقدما بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر التقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فاجازوا التقديم فى ذلك كله وتظهر فائدة الخلاف فى غير الصورة الاخيرة وهي صورة الافراد نحو زيد قام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والزيدون قاموا فتأتى بالف وواو فى الفعل ويكونان هما الفاعلين وهذا معني قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله فان ظهر الى آخره الى ان الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع فان ظهر فلا اضمار نحو قام زيدوان لم يظهر فهو مضمر نحو زيد قام أي هو (ص) وجرد الفعل اذا ما اسندا لاثنين أوجمع كفاز الشهدا وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند (ش) مذهب جمهور العرب انه اذا اسند الفعل الى ظاهر مثني أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل علي التثنية أو الجمع فيكون كحاله اذا اسند الى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن الهندات فتاتى بعلامة الفعل الرافع للظاهر على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حروف تدل على

لانه عمدة (قوله والا فضمير) اعترض بانه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفا ويجاب بان حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها فى التقسيم وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكد بالنون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصدنك لا تضربن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو ما قام الا زيد أى ما قام أحد والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجموده كضرب زيدا أو اطعام فى يوم والتعجب كأسمع بهم وأبصر أى بهم فحذف فاعل الثانى لدلالة الاول عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام فى تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصد بهما التفصيل نحو فتلقفها رجل رجل فان أصله فتلقفها الناس رجلا رجلا أى متناوبين كما فى ادخلوا الاول فالاول أى مرتبين فحذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كانهما شيء واحد لا تعدد الا فى أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذى لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع من حيث هو مجموع جعل فى أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما يمتنع فى حلو حامض وزاد يس واحدا وهو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا التنازع لان الاضمار فى احدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه وانما هو منفى عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمر فى أحدهما مع الاتيان بالأخرى فلا يرد ما قاله وقد ينازع فى الباقي بامكان جعل ما فى التعجب من الحذف والايصال بان يجعل فاعل ابصر مستترا فيه بعد حذف الجار لا محذوفا وأما المصدر فصحح السيوطي تحمله للضمير لتاوله بالمشتق فضرب بمعنى اضرب واطعام بمعنى أن يطعم ففاعله مستتر لا محذوف وأما فى الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحا ما بعد الا وكون الاصل ما قام أحد منظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ والفعل المؤكد حذف فاعله لعلة تصريفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فانما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال فى رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهرى وفى الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائى حذفه مطلقا تمسكا بحديث لا يزنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ونحو كلا اذا بلغت التراقي وقولهم اذا كان غدا فأتني وردبان الفاعل فى كلها مستتر لا محذوف ففى يشرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل وفى بلغت ضمير الروح المعلومة من السياق والتراقي أعالى الصدر وفى الاخير ضمير يعود لما دلت عليه الحال المشاهدة أى اذا كان هو أى ما نحن عليه من السلامة غدا فائتنى (قوله ولا يجوز تقديمه) أى الا فى الضرورة كما نص عليه الاعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل يمتنع مطلقا لان الفعل وفاعله كجزأي كلمة فلا يقدم عجزها على صدرها فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميرا مستترا والمقدم اما مبتدأ كزيد ضرب أو فاعل بمحذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله فأجازوا التقديم) أى تمسكا بقول الزباء بفتح الزاى وشد الموحدة

ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا * أم الرجال جثما قعودا

برفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبر له لنصب وئيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لوئيدا مقدما وهو بفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهي التانى وهو عند البصريين ضرورة كما مر فى قوله وقلما وصال الخ ومن يمنعه مطلقا يجعل الخبر محذوفا لسد الحال مسده أى يظهر وئيدا أو غير ذلك ويروى مشيها بالنصب على المصدر أي تمشى مشيها وبالجر بدل اشتمال من الجمال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أو أراد الفعل اللغوى على حذف مضاف أي مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما مر من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجردوه من علامة التأنيث للحاجة اليها

تثنية الفاعل او جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا والفعل المتقدم وما اتصل به اسما فى موضع رفع به والجملة فى موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجها آخر وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المضمرة أعني الالف والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحرث بن كعب كما نقل الصفار فى شرح الكتاب أن الفعل اذا أسند الى ظاهر مثنى أو مجموع أتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء فى قامت هند حرفا تدل على التأنيث عند جميع العرب والاسم الذى بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بقامت ومن ذلك قوله

تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله

يلومونني فى اشتراء النخيل أهلى فكلهمو يعذل وقوله رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى * فاعرضن عني بالخدود النواضر

فمبعد وحميم مرفوعان بقوله اسلماه (١٦٠) والالف فى اسلماه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلى مرفوع بقوله يلومونني والواو حرف يدل على الجمع والغوانى مرفوع برأين والنون حرف يدل علي جمع المؤنث والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه أنه قد يؤتى فى الفعل المسند الى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فاشعر قوله وقد يقال بان ذلك قليل والامر كذلك وانما قال والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على أن مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذى بعده فاما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف والواو والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمر فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة أكلوني البراغيث وعبر عنها المصنف فى كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل أكلوني وملائكة فاعل يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص)

ويرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد فى جواب من قرا

(ش) اذا دل دليل علي الفعل جاز حذفه وابقاء فاعله كما اذا قيل لك من قرأ فتقول زيد التقدير قرأ زيد وقد يحذف الفعل وجوبا كقوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف وجوبا والتقدير وان استجارك أحد استجارك وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد ان أو اذا فانه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ومثال ذلك فى اذا قوله تعالى اذا السماء انشقت فالسماء فاعل بفعل محذوف والتقدير اذا انشقت السماء انشقت وهذا مذهب جمهور النحويين وسيأتى الكلام على هذه المسئلة فى باب الاشتغال ان شاء الله تعالى (ص)

وتاء تانيث تلى الماضي

لان الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد الا بالتاء وعدمها بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تغنى عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضمير لمصعب بن الزبير والمارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلماه أى خذلاه وفيه الشاهد اذ قياسه أسلمه والمعبد بكسر العين أو فتحها الاجنبى والحميم القريب أو الصديق (قوله يلومونني) قياسه يلومني ويعذل بالضم من باب نصر كما فى المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز حمل جميع ما ورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان أئمة العربية اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كتاء التأنيث ولئلا يكون الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله أكلونى البراغيث) حقه على الافصح أكلني أو أكلتنى بالتاء وعلى هذه اللغة أكلتني بنون النسوة كما هو الشان فى جمع غير العاقل وانما أتى بواو العقلاء لتنزيلهم منزلتهم فى الجور والتعدي المعبر عنه بالاكل مجازا (قوله يتعاقبون) أى تاتي طائفة عقب أخرى (قوله هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى أنه مردود بانه حديث مختصر حذف الراوي صدره ولفظه ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة لملائكة السابق والواو ضمير يرجع اليها وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما اجمل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائد على ملائكة المحذوفة كاصلها لكن قال سم يبعد كون الراوى يختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا دليل فيتعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اه (قوله ويرفع الفاعل الخ) هذا خامس الاحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل حذفا * كمثل زيد فى جواب من وفى

لسلم من التجوز بالاضمار عن الحذف لان الفعل لا يسمي مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرأ زيد) انما لم يقدر زيد القارئ ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية فى هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى تصريح (قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضى) مثله الوصف نحو أقائمة هند لا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعني مفعول وفعول

بمعني فاعل فلا تلحقه تاء (قوله اذا كان لانثى) أى مسندا اليها ولو على وجه النفي والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ماله فرج كالمرأة والنعجة أو مجازا وهو مالا فرج له كالشمس والارض أو تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة أو حكما وهو المضاف لمؤنث كصدر القناة (قوله تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث والا فمثله نائبه واسم كان ولو عبر بمرفوع الفعل لشملهما ولما كان المرفوع المؤنث قد يخلو عن التاء وقد توجد فى المذكر وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداء ألحقوا علامته بالفعل لكونه كجزء منه كما وصلوا علامة الرفع فى الافعال الخمسة بمرفوعها (قوله فعل مضمر) أى فعل فاعل مضمر ولو مجازى التأنيث مستترا كان كامثله أو بارزا وهو خصوص الالف فى نحو قامتا بخلاف قمت للمؤنثة وقمتما لمثناها وقمتن وقمن لجمعها فلا تلحقه التاء فضلا عن لزومها للاستغناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر يعود على امرأة بعده لكن لا تلزم التاء فى فعله لما سيأتى فى نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان عطف عليه مذكر كهند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير فى عكسه كزيد قام هو وهند ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم أو أخر اذا جمعهما ضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفهم) عطف على مضمر أي أو فعل اسم ظاهر مفهم الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيده البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثاني لذكره فى الاول فيه أن معنى الاتصال فى الضمير غير معناه المراد هنا كما لا يخفى وان كان لازماله فالاولى ما سمعته (قوله تلزم تاء التأنيث الخ) مثلها فى اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند لمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقى التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا أو مثنى وأما الجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كتقوم الهندات كما سيأتى فى تاء الماضى أو ضميرا استغني عنها بالنون كيتربصن الا أن يعفون يبايعنك فهل تمتنع حينئذ لذلك كتاء الماضى أولا فليحرر (قوله ما قام الا هي) مثله انما قام هي (قوله حقيقي التأنيث) أى سواء كان بالتاء كفاطمة أولا كزينب ويستثني من المجرد مالا يتميز مذكره من مؤنثه كبرغوث فلا يؤنث فعله وان أريد به مؤنث كما ان ذا التاء الذى لا يتميز يجب تأنيث فعله وان أريد به مذكر بلا خلاف كنملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما فى النكت فمتى لم يعرف حال المعني فى الواقع يراعى اللفظ فعلم أن الاستدلال على أن نملة سليمان كانت أنثى بقوله تعالى قالت نملة وهم لعدم تميزها وكل ذلك فى الحقيقى أما المجازى فذو التاء مؤنث جوازا والمجرد مذكر وجوبا الا أن يسمع تأنيثه كشمس وارض وسماء وقد نظمت ذلك فقلت

اذا سقط التميز بين مذكر * وأنثى ففعل الكل أنثه مطلقا
لذى التاء وذكر فى المجرد يا فتي * كنملة مع برغوث فاعلم وحققا
وان ميزا أنث لانثى ولو خلا * من التا وذكر فى سواه لتنتقى
وذا فى الحقيقى لا المجازى فانه * مع التاء بالوجهين فى الحكم قدرقي
ومع حذفها ذكر وجوبا سوى الذى * بنقل كشمس فهو بالنقل علقا

﴿ تنبيه ﴾ حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر وكل ذلك فيما اذا أريد معني الاسم فان قصد لفظه جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذكر الا فى الشعر (قوله حرح) أى بدليل تصغيره على حريح وجمعه على احراح فحذفت لامه وهي الحاء اعتباطا فبقي كيد ودم وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر الحاء فرج المرأة كما فى المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولو دبرا كالطير (قوله الفصل) أي بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لبعده عن الفعل ويصير الفصل كالعوض من التاء (قوله والاجود الاثبات) أي كما يفهم من تعبيره بقد وفرض

فرق فى ذلك بين الحقيقى والمجازي نحو قامت هند وطلعت الشمس لكن لها حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسيأتى الكلام على ذلك (ص)

وانما تلزم فعل مضمر متصل أو مفهم ذات حر (ش) تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضى فى موضعين أحدهما أن يسند الفعل الى ضمير مؤنث متصل ولا فرق فى ذلك بين المؤنث الحقيقى والمجازي فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع فان كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند ما قام الا هي الثانى ان يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث نحو قامت هند وهو المراد بقوله أو مفهم ذات حر وأصل حر حرح فحذفت لام الكلمة وفهم من كلامه أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين فلا تلزم فى المؤنث المجازي الظاهر فتقول طلع الشمس وطلعت الشمس ولا فى الجمع على ما سيأتي تفصيله (ص)

وقد يبيح الفصل ترك التاء فى نحو أتي القاضى بنت الواقف

(ش) اذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى بغير الا جاز اثبات التاء وحذفها والاجود الاثبات فتقول أتي

القاضي بنت الواقف والاجود أتت وتقول قام اليوم هند والاجود قامت (ص) والحذف مع فصل بالا فضلا * كما زكا الافتاة ابن العلا
(ش) اذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بالا لم يجز اثبات التاء عند الجمهور فتقول ما قام الا هند وما طلع الا الشمس ولا يجوز ما قامت الا هند وما طلعت الا الشمس (١٦٢) وقد جاء في الشعر كقوله * فما بقيت الا الضلوع الجراشع * فقول المصنف ان الحذف مفضل على الاثبات يشعر بان الاثبات أيضا جائز وليس كذلك لانه ان أراد به أنه مفضل عليه باعتبار انه ثابت في النثر والنظم وان الاثبات انما جاء في الشعر فصحيح وان اراد ان الحذف أكثر من الاثبات فغير صحيح لان الاثبات قليل جدا (ص)

والحذف قد يأتي بلا فصل ومع ضمير ذي المجازي في شعر وقع

(ش) قد تحذف التاء من الفعل المسند الى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جدا حكي سيبويه قال فلانة وقد تحذف التاء من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر كقوله

فلا مزنة ودقت ودقها
ولا أرض أبقل ابقالها

(ص)

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدي اللتين والحذف في نعم الفتاة استحسنوا

لان قصد الجنس فيه بين

(ش) اذا اسند الفعل الى جمع فاما ان يكون جمع سلامة لمذكر اولا فان كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون وان لم يكن جمع سلامة لمذكر بان كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أو لمؤنث كالهنود أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات جاز اثبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقام الهندات وقامت الهندات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وأشار بقوله

اي

الكلام في ظاهر حقيقي التأنيث أما المجازي فنقل الدماميني ان الاجود فيه ترك التاء اظهار الفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها كثر جدا في القرآن على حذفها (قوله لم يجز الخ) اي لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف اذ المعنى ما قام أحد الا هند وانما جوز المصنف اثباتها نظرا للظاهر الملفوظ به ومثل الا سوى وغير ففيهما الخلاف وان كانا مذكرين لاكتسابهما التأنيث من المضاف اليه (قوله فما بقيت الخ) صدره لذي الرمة * طوى النحز والاجراز ما في غروضها * فما بقيت الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحز بحاء مهملة فزاي هو النخس والركض وهو فاعل طوي أي أذهب والاجراز جمع جرز بجيم فراء فزاي أرض لا نبات بها والغروض بمعجمتين بينهما راء جمع غرض كفلوس وفلس كما في الصحاح وهو حزام الناقة والجراشع جمع جرشع كقنافذ وقنفذ أي الضلوع المنتفخة الغليظة وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه الشاهد منه أنه اذا جاز اثبات التاء في الفصل بالا مع الضلوع وهي جمع تكسير يجوز فيها الاثبات وعدمه عند عدم الفصل فلان يجز فيما يجب فيه الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به هنا (قوله وليس كذلك) أي ليس جائزا في النثر بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف في غير هذا الكتاب ان الصحيح جوازه نثرا أيضا خلافا للجمهور وقد قرئ فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الا صيحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثاني من الترديد هو المراد (قوله الى مؤنث حقيقي أي ظاهر أما ضميره فالظاهر انه لم يسمع فيه الحذف (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان في النثر أيضا فيقال الشمس طلع كطلع الشمس (قوله فلا مزنة) بالتنوين على اعمال لا كليس أو اهمالها وأما الثانية فعاملة كان والمزنة السحابة البيضاء وودقت ودقها أي أمطرت كامطارها وأبقل أي أنبت البقل كانباتها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفاد بهذا ان ما مر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقي التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعدد سالما كان كزيدون وفاطمات وطلحات أو مكسرا كهنود وزيود أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجر وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق مثلا واثباتها ولو مذكرا سالما لتأوله بالجماعة وهي من المؤنث المجازي والفرج في نساء وفاطمات ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لآحاده هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات وتمرات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لان سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكور بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي * والناظرون الى ثم تصدعوا

وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل أما ما تغير كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبي وأما التذكير في جاءك فللفصل بالكاف وبهذا تعلم ان ما ذكره المصنف وجاراه عليه الشارح من جواز الامرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل لسالم المؤنث ليس مذهبا بصريا ولا كوفيا لكنه مذهب الفارسي من البصريين كما في التصريح وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشري

ان قومي تجمعوا * وبقتلي تحدثوا لا أبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث

كالتاء مع احدى اللبن الى ان التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازى التأنيث كلبنة كما تقول كسر اللبنة وكسرت اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذا باقي ماتقدم وأشار بقوله والحذف فى نعم الفتاة الى آخر البيت الى انه يجوز فى نعم وأخواتها اذا كان فاعلها مؤنثا اثبات التاء وحذفها وان كان مفردا مؤنثا حقيقيا فتقول نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند وانما جاز ذلك لان فاعلها مقصود به استغراق الجنس فعومل معاملة جمع التكسير فى جواز اثبات التاء وحذفها

أى جوازا وليس عندهم جمع يجب تأنيثه أوتذكيره وأما لغز من قال

أيا فاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده علم العويص يراد
أين جمع تصحيح يجيء مذكرا * وفى فعله تاء الاناث تزاد

فانما يصح على مذهب البصريين أو المصنف من وجوب ترك التاء فى سالم المذكر ويجاب عنه بما تغير فيه بناء الواحد كأمنت به بنو اسرائيل فتأمل وسكت المصنف والشارح عن حكم المثني وهو كالمفرد حقيقيا أو غيره (قوله كالتاء مع احدى اللبن) أى فى اصل الجواز والا فالتاء مع نحو لبنة ارجح والحذف فى جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ماللدماميني والذي للسيوطى استواء الامرين (قوله مقصود به استغراق الجنس) اي بناء على ان أل فى فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين فى كل مؤنث قصد به الجنس ولا بعد فيه كصار المرأة خير امن الرجل ومن ذلك ماقام من امرأة فيخبر فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ماقامت امرأة لكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من النفى قاله الشاطبي وقد يقال جواز الامرين فى الاول للفصل بمن لا للجنس ونقل ابن هشام أن التأنيث فى المقرون بمن الزائدة اكثر قال ويتعين التذكير فى كفى بهند لالتزامه من العرب * بقي ان الحكم لا يختص باسناد نعم الى الظاهر كما يوهمه المتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنعم امرأة هند كما صرح به السيوطي (قوله والاصل) أي الراجح والغالب وهذا سابع الاحكام التي فى المتن ومن هنا الى الآخر من تعلقاته وبقي منها اغناؤه عن الخبر فى نحو أقائم الزيدان وكونه لا يتعدد اجماعا كما فى تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد وعمرو فالفاعل المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد الا فى اجزائه وأما * فتلقفها رجل رجل * فمن حذف الفاعل كما مر ايضاحه (قوله والاصل فى المفعول الخ) قال سم لا يغني عنه ماقبله لاحتمال ان الاتصال أصل فى كل كلمة كما نقل عن الاخفش أي ان الاصل اتصال أحدهما لا بعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله وقد يجي) بالقصر فى لغة من قال جايجي وشايشى (قوله كراهة توالى الخ) تقدم فى المعرب والمبني نقضه بنحو شجرة فانظره (قوله مايجب تقديمه) أى على الفعل ذكر الشارح من ذلك مسئلتين الاولى كون المفعول مما له الصدر كالشرط والاستفهام أى وكم الخبرية نحو كم عبيد ملكت والمضاف الى ذلك كغلام من تضرب أضرب وغلام من ضربت ومال كم رجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أى فى غير باب سلنيه وخلتنيه وكذا يجب تقديمه اذا وقع عامله فى جواب أما ليفصلها من الفعل اذا لم تفصل بغيره ظاهرة كانت نحو فاما اليتيم فلا تقهر أو مقدرة نحو وربك فكبر بخلاف اما اليوم فاضرب زيدا للفصل بالظرف ولا يرد أن مابعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله فى غير أما لكون الفاء معها مزحلقة عن موضعها كما سيتضح فى بابها (قوله مايجوز تقديمه) أى على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذا خلا من موجب التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ماسيأتي مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسيطه وكذا يمتنع تقديمه على الفعل اذا كان

لشبهه به فى ان المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا أن الحذف فى هذا ونحوه حسن ولكن الاثبات أحسن منه (ص) والاصل فى الفاعل ان يتصلا والاصل فى المفعول أن ينفصلا وقد يجاء بخلاف الاصل وقد يجي المفعول قبل الفعل (ش) الاصل ان يلى الفاعل الفعل من غير ان يفصل بينه وبين الفعل فاصل لانه كالجزء منه ولذلك يسكن له آخر الفعل ان كان ضمير متكلم أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة توالى أربع متحركات وهم انما يكرهون ذلك فى الكلمة الواحدة فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة والاصل فى المفعول ان ينفصل من الفعل بان يتأخر عن الفاعل ويجوز تقديمه على الفاعل ان خلا مما سيذكره فتقول ضرب زيدا عمرو وهذا معني قوله

وقد يجاء بخلاف الاصل * وأشار بقوله * وقد يجي المفعول قبل الفعل * الى ان المفعول قد يتقدم على الفعل وتحت هذا قسمان أحدهما مايجب تقديمه وذلك كما اذا كان المفعول اسم شرط نحو أيا تضرب أضرب أو اسم استفهام نحو أى رجل ضربت أو ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله نحو اياك نعبد فلو أخرت المفعول للزم الاتصال وكان يقال نعبدك فيجب التقديم بخلاف قولك الدرهم اياه أعطيتك فانه لا يجب تقديم اياه لانك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله على ماتقدم فى باب المضمرات فكنت تقول الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه والثانى مايجوز تقديمه وتأخيره نحو ضرب زيد عمرا فتقول عمرا اضرب زيد (ص) وأخر المفعول ان لبس حذر * أو أضمر الفاعل

غير منحصر (ش) يجب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما اذا خفي الاعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه واحتج بان العرب لها غرض في الالباس كما لها غرض في التبيين فاذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول اكل موسى الكمثري وأكل الكمثرى موسى وهذا معني قوله * وأخر المفعول ان لبس حذر * ومعني قوله أو اضمر الفاعل غير منحصر أنه يجب (١٦٤) أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول اذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا

فان كان ضميرا محصورا وجب تأخيره نحو ما ضرب زيدا الا أنا (ص) وما بالا أو بانما انحصر أخر وقد يسبق ان قصد ظهر (ش) يقول اذا انحصر الفاعل أو المفعول بالا أو بانما وجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور اذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما اذا كان الحصر بالا فاما اذا كان الحصر بانما فانه لا يجوز تقديم المحصور اذ لا يظهر كونه محصورا الا بتأخيره بخلاف المحصور بالا فانه يعرف بكونه واقعا بعد الا فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر فمثال الفاعل المحصور بانما قولك انما ضرب عمرا زيد ومثال المفعول المحصور بانما انما ضرب زيد عمرا ومثال الفاعل المحصور بالا ما ضرب عمرا الا زيد ومثال المفعول المحصور بالا ما ضرب زيدا لا عمرا ومثال تقدم الفاعل المحصور بالا قولك

ان المشددة أو المخففة منها ومعمولها فلا يقال انك فاضل عرفت الا مع أما نحو أما انك فاضل فعرفت أو كان معمول فعل تعجبي أو معمول صلة حرف مصدري ناصب كان وكي فلا يقال جئت ان زيدا أضرب أو كي زيدا أضرب بخلاف غير الناصب فيجوز كيعجبني ما زيدا تضرب ووددت لو زيدا تضرب وقيل يمتنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قدم على الجازم ولن أيضا فيجوز وكذا المنصوب باذن عند الكسائي أو معمولا لعامل مقرون بلام ابتداء لم تسبق بان أو بلام قسم أو بقد أو بسوف أو بقلما أو ربما أو نون توكيد فكل ذلك يمتنع تقديم معموله عليه كما في الهمع وغيره وأما تقديم ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على ما في البيتين الآتيين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أي غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الآتي غير محصور أي فيه غيره ولا يجوز فتح الصاد لان انحصر لازم لا يبني منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب السناد (قوله كما اذا خفي الاعراب فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب اربعة المقصور واسم الاشارة والموصول والمضاف للياء في نفسها (قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور (قوله لها غرض في الالباس) أي بدليل تصغير عمرو وعمرو على عمير وتجويز ضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وأجيب بان هذا مبني على أنه لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق بينهما فان اللبس تبادر خلاف المراد كالذي هنا وهو ممنوع لا يقاعه في الخطا والاجمال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك للاعور ليت عينيه سواء وهذا هو الذي من مقاصد البلغاء دون الاول (قوله قرينة) أي معنوية كما ذكره أو لفظية كظهور الاعراب في تابع أحدهما كضرب موسى الظريف عيسى أو اتصال ضمير الثاني بالاول كضرب فتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولو رتبة أو تأنيث الفعل كضربت موسى سلمى (قوله الكمثرى) بفتح الميم مشددة في الاكثر ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحده كمثراة فيصرف كاسماء الاجناس كذا نقل عن المصباح وانظر ما وجه صرفه مع ألف التأنيث المقصورة الا ان يكون مراده المفرد لا الجمع (قوله وتاخير المفعول) أي عن الفاعل والوجوب اضافي أي بالنسبة لامتناع توسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما بان كانا ضميرين متصلين كضربته وبجواز تقديمه على الفعل كمثال الشارح فان قدر في المتن حذف المعطوف أي أضمر الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الامر حقيقيا ولا يمكن مثله في الشرح لان مثاله اياه (قوله وما بالا) مفعول مقدم لقوله أخر وقوله انحصر أي غيره فيه (قوله وقد يسبق) أي ما انحصر بالا أو انما بشرط ظهور القصد وهو لا يظهر في انما فتعين قصره على الا اذا قدمت معه لان القصد لا يظهر الا حينئذ فلا ابهام في المتن (قوله ما هيجت لنا) مفعول يدر وقد تقدم عليه الفاعل المحصور مع الا وعشية ظرف لهيجت والاثناء كالا بعاد وزنا ومعني ووشامها بكسر الواو فاعل هيجت جمع وشيمة وهي كلام الشر والعداوة وأنث فعله لانه جمع ويظهر أن ضميره لعاذلته (قوله الاضعف) مفعول زاد

ما ضرب الا زيد عمرا ومنه قوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا * عشية انثاء الديار وشامها ومثال تقديم المفعول المحصور تقدم بالا قولك ما ضرب الا عمرا زيد ومنه قوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فما زاد الاضعف ما بي كلامها هذا معني كلام المصنف واعلم أن المحصور بانما لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه وأما المحصور بالا ففيه ثلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الانباري أنه لا يخلو اما ان يكون المحصور بها فاعلا أو مفعولا فان كان فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز ما ضرب الا زيد عمرا وأما قوله * فلم يدر الا الله ما هيجت لنا * فاول على ان ما هيجت مفعول بفعل محذوف والتقدير دري ما هيجت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على

المفعول لان هذا ليس مفعولا للفعل المذكور وان كان المحصور مفعولا جاز تقديمه فتقول ماضرب الا عمرا زيد الثاني وهو مذهب الكسائي أنه يجوز تقديم المحصور بالا فاعلا كان أو مفعولا الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي والشلوبين أنه لا يجوز تقديم المحصور بالا فاعلا كان أو مفعولا (ص) وشاع نحو خاف ربه عمر * وشذ نحو زان نوره الشجر (ش) أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف ربه عمر فربه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع الى عمر وهو الفاعل وانما جاز ذلك وان كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا لان الفاعل منوى التقديم على المفعول لان الاصل في الفاعل ان يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع الى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل في ذلك خلاف وذلك نحو ضرب غلامها جار هند فمن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز بانه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم لان المتصل بالمتقدم متقدم وقوله وشذ الى آخره أي وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو زان نوره الشجر فالهاء المتصلة بنور الذي هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظا والاصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح بن جني وتابعهما المصنف ومما ورد من ذلك قوله

تقدم وهو محصور بالا على الفاعل وهو كلامها والبيت لمجنون ليلى (قوله مذهب الكسائي) هو الذي في المتن والثالث هو الاصح اجراء لالا مجرى انما فيقدر للمتأخر عاملا كما ذكر في الاول (قوله شاع في لسان العرب) أي والاصل في كثرة الاستعمال كونه قياسيا وقوله شذ اي قياسا وان سمع كثيرا أيضا (قوله فمن أجازها الخ) أي ومن منعها نظر الى تأخر مفسر الضمير لفظا ورتبة مع عدم تعلق الفعل به بخلاف زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعورا به (قوله ممنوعة) أي شعرا ونثرا وقوله وأجازها أي فيهما أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني بسكون الياء لان أصله كني فعرب بابدال الكاف جيما وليس منسوبا للجن كما قد يتوهم وبقي قول ثالث هو الحق وهو جواز ها شعرا لا نثرا (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طالبوه الى المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضي الله تعالى عنه وذعروا مبني للمجهول أي خافوا جواب لما وهي ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله ورقى) بشد القاف أي أعلى ورفع والندي العطاء والذرى بالضم جمع ذروة بالضم والكسر كما في القاموس وهي أعلى الشيء والشاهد في شطريه ظاهر (قوله ولو ان مجدا الخ) لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه يرثي به المطعم بن عدي أحد رؤساء المشركين بمكة لانه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وأبقى جواب لو فعاد الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعما وهو مفعول مؤخر (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابنة لانها انما تتعاوى عند طلب السفاد وعدي بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا الهجاء (قوله أبا الغيلان) بكسر المعجمة وعن بمعنى بعد وعبر بالمضارع في يجزي استحضارا للحال الماضية وسنمار بكسر المهملة والنون وشد الميم رجل رومي بنى القصر المسمى بالخورنق بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ القاه من أعلاه لئلا يبني لغيره مثله فضرب به المثل في سوء المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام والله اعلم

﴿ النائب عن الفاعل ﴾

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهي أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف اذ المفعول به هو المراد عند الاطلاق ولانه يشمل المفعول الثاني في نحو أعطي زيد دينارا وليس مرادا وان أجيب بان تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل ايا كان دون غيره (قوله خير نائل) في الصحاح النوال العطاء والنائل مثله لكن المراد هنا الشيء المعطي لانه تمثيل لانابة المفعول به لا المصدر (قوله بحذف الفاعل) أي لغرض اما لفظي كالايجاز في نحو بمثل ما

لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا * وكاد لو ساعد المقدور ينتصر وقوله كساحلمه ذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداه ذا الندي في ذرى المجد وقوله ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا * من الناس أبقى مجده الدهر مطعما وقوله جزي ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسئلة وذلك نحو ضرب بعلها صاحب هند وقد نقل بعضهم في هذه المسئلة أيضا خلافا والحق فيها المنع (ص) ﴿ النائب عن الفاعل ﴾ ينوب مفعول به عن فاعل * فيما له كنيل خير نائل (ش) يحذف الفاعل ويقام المفعول به

مقامه فيعطي ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخير عن رافعه وعدم جواز حذفه وذلك نحو نيل خير نائل فخير نائل مفعول قائم مقام الفاعل والاصل نال زيد خير نائل فحذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل على أن يكون مفعولا مقدما بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل (ص)

فاول الفعل اضممن والمتصل بالآخر اكسر في مضى كوصل

واجعله من مضارع منفتحا كينتحى المقول فيه ينتحي (ش) يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقا أي سواء كان ماضيا أو مضارعا ويكسر ما قبل آخر الماضي ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال ذلك في الماضي قولك في وصل وصل وفي المضارع قولك في ينتحي ينتحى (ص)

والثاني التالي تا المطاوعه كالاول اجعله بلا منازعه وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلى (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول مفتتحا بتاء المطاوعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك في تدحرج تدحرج وفي تكسر تكسر وفي تغافل تغوفل وذلك كقولك في استحلى استحلي وفي اقتدر أقتدر وفي انطلق أنطلق (ص)

عوقبتم والسجع نحو من طابت سريرته حمدت سيرته وتصحيح النظم كقوله

علقتها عرضا وعلقت رجلا * غيري وعلق أخري ذلك الرجل

أي علقنيها الله أي جعلني أحبها عرضا بلا قصد أو معنوي كالعلم به في وخلق الانسان ضعيفا وجهله كسرق المتاع وابهامه كتصدق على مسكين وتعظيمه بصون اسمه عن لسانك أو عن قرنه بالمفعول كخلق الخنزير وتحقيره كطعن عمر وكراهة سماعه والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم الميم لانه من أقام الرباعي (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل اتصاله بعامله وصيرورته كالجزء منه واغناؤه عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه وتجريده من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصيرورته مبتدأ اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة في الظرف والمجرور لان الكلام الآن في النائب المفعول به لا مطلق نائب (قوله فاول الفعل الخ) كالاستدراك على قوله فيما له أي في كل شيء لا في صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصلي واسمي الفعل والفاعل والظرف وأمثلة المبالغة والجامد المؤول بمشتق ولا يرتفع نائبه الا بالفعل المغير واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بان والفعل أقوال ثالثها الاصح جوازه حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام أي من أن آكل بخلاف عجبت من ضرب عمرو اذا كان عمرو مضروبا فيتعين اضافته له على أنه في محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضممن) أي ولو تقديرا كنيل وكذا قوله اكسر كرد فان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فاما أن يقدر مجيء غير الاولين أو يراد بقوله اضمم واكسر اذا لم يكن وكذا يقال في قوله منفتحا (قوله اكسر في مضى) أي في لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقا كقوله

* لوعصر منها البان والمسك انعصر * ومنهم من يفتحه في معتل اللام فتقلب الياء ألفا فيقول في رؤى زيد رأى بفتح الهمز ففي المعتل ثلاث لغات أفاده في التصريح (قوله كينتحي) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة كذا أي اعتمدتها في السير ومللت اليها وانتحيت لفلان عرضت له وانتحيت السكين على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة لينتحى الاول بفتح الياء والثاني بضمها نائب فاعل المقول لقصد لفظها (قوله تا المطاوعة) هي قبول التأثير وحصوله من الاول في الثاني كعلمته فتعلم وكسرته فتكسر وانما قيد تاليها بكونه ثانيا لينبه على اختصاص هذا الحكم بالماضي فان تاليها في المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولا أول لمحذوف يفسره اجعلنه وكالاول مفعوله الثاني ويرد عليه ما مر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعلنه بقي الاشكال في قوله كالاول لتقدمه عليه وقدمر أن المصنف ارتكب ذلك كثيرا للضرورة (قوله وفي تغافل الخ) أشار بذلك الى أن مثل تاء المطاوعة ما أشبهها من كل تاء معتاد زيادتها وان لم تكن للمطاوعة كتبختر وتواني وتغافل بخلاف ترمس الشيء أي رمسه أي دفنه فلا يضم تاليها لعدم اعتياد زيادتها اذ الاصل التوصل للساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفي انطلق الخ) صريحه بناء اللازم للمجهول وقد منعه أكثرهم مطلقا ولا يرد عليهم قراءة وأما الذين سعدوا بضم السين لحكاية الكسائي سعد متعديا ومنعه أبو البقاء فيما لا يتعدي بحرف كقام وجلس اذ لو بني لبقي الفعل خبرا بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدي به فيجوز كمر به وقيل يجوز مطلقا وينوب المصدر المعرف عن الفاعل كجلس الجلوس وأما الفعل الجامد فلا يبني اتفاقا واما بناء كان وكادوا خواتهما فاجازه سيبويه والجمهور ومنعه أبو حيان تبعا للفارسي

واكسر أواشمم فائلائي أعل * عينا وضم جاكبوع فاحتمل (ش) اذا كان الفعل المبنى للمفعول ثلاثيا معتل العين فقد سمع فى فائه ثلاثة أوجه اخلاص الكسر نحو قيل و بيع ومنه قوله حيكت على نيرين اذ تحاك * تخبط الشوك ولا تشاك واخلاص الضم نحو قول و بوع ومنه قوله ليت وهل ينفع شيئا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت (١٦٧) وهى لغة بني دبير و بنى فقعس وهما من فصحاء بني أسد والاشمام وهو الاتيان بالفاء محركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك الا فى اللفظ ولا يظهر فى الخط وقد قرىء فى السبعة قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعى وغيض الماء بالاشمام فى قيل وغيض (ص) وان بشكل خيف لبس يجتنب وما لباع قدير لنحو حب (ش) اذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين بعد بنائه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فاما أن يكون واويا أو يائيا فان كان واويا نحو سام من السوم وجب عند المصنف كسر الفاء أو الاشمام فتقول سمت ولا يجوز الضم فلا تقول سمت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالضم ليس الا نحو سُمت العبد وان كان يائيا نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضا ضمها أو الاشمام فتقول بُعتَ ياعبد ولا يجوز الكسر فلا تقول بعتَ لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالكسر فقط نحو بعت الثوب وهذا معنى قوله * وان بشكل خيف لبس يجتنب * أي وان خيف اللبس فى شكل من الاشكال السابقة أعنى الضم والكسر والاشمام عدل عنه الى شكل غيره لا لبس معه هذا ماذكره المصنف والذى ذكره غيره ان الكسر فى الواوى والضم فى اليائي والاشمام هو المختار ولكن لا يجب ذلك بل يجوز الضم فى الواوي والكسر فى اليائى وقوله وما لباع قدير لنحو حب * معناه ان الذى ثبت لفاء باع من جواز الضم والكسر والاشمام يثبت لفاء المضاعف نحو حب فتقول حُب

كافى النكت (قوله واكسر الخ) تقييد لقوله المار فاول الفعل اضممن (قوله أواشمم) بنقل فتح الهمزة الى الواو وليست مكسورة لانه من أشم الرباعي ومصدره الاشمام وفابا لقصر تنازعه كل من اكسر واشمم فاعمل فيه الثانى وحذف من الاول ضميره لكونه فضلة وعينا تمييز محول عن نائب الفاعل أى أعلت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجابا لقصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفى لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتى معل بلا تاء ليساوي عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كعور وصيد واعتور فاذا بني للمفعول سلك به مسلك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر أعلاها والضم أرداها (قوله حيكت) بالياء وروي بالواو فاورده الاشموني شاهد اللضم وضمير ها الرداء يصفه بالقوة والمتانة وهو يؤنث ويذكر أى نسجت تلك الرداء على نيرين أي طاقتين واذ تحاك أى اذ حيكت وتخبط الشوك أى تضر به من اختبط الشجرة ضربها بعصا ونحوها ولا تشاك أي لا يخرقها الشوك لصفاقتها (قوله شبابا) اسم ليت الاولى و بوع خبرها والثانيه فاعل ينفع لقصد لفظها فهى مرفوعة بالضمة الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى وما بينهما اعتراض والاستفهام انكاري وشيئا مفعول مطلق لينفع أى لا تنفع ليت نفعا ما لا مفعول به خلافا للعيني وروى بما بدل هل (قوله بنى دبير) بمهملة فموحدة مصغرا (قوله بالفاء محركة) بالميم فهو حال من الفاء وفى نسخ الاتيان بحركة بين الخ ولا غبار على هذين وفى نسخ الاتيان بالفاء بحركة الخ وفيها تعلق حرفى جر بمعني واحد بعامل واحد وهو ممنوع الا أن تجعل الباء الاولى لمجرد التعدية والثانية للملابسة او الثانية للتعدية والاولى بمعني على (قوله بين الضم والكسر) أي بان يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبينية على جهة الافراز لا الشيوع والقراء يسمون ذلك روما والاشمام عندهم يطلق على الاشارة بالشفتين فى الرفع والضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي فى الصراط وأصدق (قوله فى السبعة) أى الكسائي وهشام (قوله الى ضمير متكلم) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكور وغيره نحو بعنا و بعتما و بعتن الا أن الغائب لا يلتبس الا عند اسناده لنون النسوة فما قيل ان الصواب اسقاط قوله أوغائب خلاف الصواب نعم الاولى بدله أوغائبات كما فى نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أي اذا لم يكن مكسور العين كخفت والا امتنع فيه الكسر كاليائي للضم لان المبنى للفاعل ليس الا بالكسر (قوله من الاشكال السابقة الخ) صريح فى ان الاشمام شكل وهو كذلك ان أريد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المسموعة لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجملة شرطية لا تستلزم الوقوع فان أريد بالشكل التحرك بحركة خاصة كان اطلاقه على الاشمام بالتغليب (قوله هذا ماذكره المصنف) أى فان قوله يجتنب ظاهر فى المنع وان احتمل الكراهة (قوله بل يجوز الخ) أى ولا يضر الالباس كما لم يبالوا به فى نحو مختار وتضار فانهما يحتملان المجهول والمعلوم وردبان هذا اجمال لا لبس كما هنا لكن فى النكت عن أبى حيان ان اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جوازها سيبويه (قوله الذى ثبت لفاء باع الخ) لكن الافصح فى المضاعف الضم فالاشمام فالكسر

لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو انفعل وهو معتل العين الذي ثبت لفاء باع من جواز الكسر والضم والاشمام وذلك نحو اختار وانقاد وشبههما فيجوز فى التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختور وانقود والكسر نحو اختير وانقيد والاشمام وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف (ص)

وقابل من ظرف او من مصدر

أو حرف جر بنيابة حر (ش) تقدم ان الفعل اذا بنى لما لم يسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل وأشار فى هذا البيت الى انه اذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط فى كل واحد منها ان يكون قابلا للنيابة أى صالحا لها واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة كالظرف الذي لا يتصرف والمراد به ما لزم النصب على الظرفية نحو سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه ونحو عندك فلا تقول جلس عندك ولا ركب سحر لئلا تخرجهما عما استقر لهما فى لسان العرب من لزوم النصب وكالمصادر التى لا تتصرف نحو معاذ الله فلا يجوز رفع معاذ لما تقدم فى الظرف وكذلك مالا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور سؤال

وفى باع بالعكس حتى قيل لا يجوز فيه غير الضم والاصح الجواز قرأ علقمة ردت الينا ولوردوا العادوا بالكسر وقرأ الجماعة بالضم الخالص والتباس الثانى بامر الجماعة مدفوع بلو لان الامر لا يقع بعدها على أن اللازم بدون لو اجمال لا التباس (قوله وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تمثيله باختار وانقاد وليس بلازم بل مثله المضاعف كاشتد وانهل ففيه اللغات الثلاث كما قاله الشاطبي (قوله بمثل حركة التاء) أى من ضم أو كسر أو اشمام (قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفا لمحذوف أى ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفة له أو عمله فيه ان جعل حالا من ضميره المستتر فيه وحر أى حقيق خبره و بنيابة متعلق به (قوله أو حرف جر) أى مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعا لظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن النائب هو المجموع ونقل ترجيحه عن ابن هشام لكن قال فى الارتشاف لم يذهب الى ذلك أحد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو فى محل رفع كما أنه بعد المبني للفاعل فى محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عنه اذا الحرف لا حظ له فى الاعراب أصلا اه وعلى الثاني ففى المتن مضاف مقدر أي أو مجرور حرف جر وذهب السهيلي وابن درستويه الى عدم نيابة الجار والمجرور أصلا وما أوهم ذلك يقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو ضمير مبهم يعود لما دل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين احدها والمختار مذهب البصريين (قوله مالزم النصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها أصلا كقط وعوض واذا وسحر ومثله مالزم الظرفية أو شبهها وهو الجر بمن كعندوثم بالفتح فكل ذلك لا تجوز نائبته لعدم تصرفه اذ لا يستعمل مرفوعا اصلا ولا منصوبا أو مجرورا بغير ماذكر فلا يقال ما جرى قط ولا يجاء اذا جاء زيد على انائبتهما وأجازه الاخفش فيقال جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه فى محل رفع بالنيابة وقد أجاز فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك كون الظرف فى محل رفع فاعلا ومبتدأ مع نصبه على الظرفية لكن المشهور ان فتحته حينئذ بناء لاضافته الى المبنى لا اعراب أفاده فى التصريح (قوله ونحو عندك) عطف على قوله مالزم لا على سحر لئلا يقتضى انه يلزم النصب أبدا وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهه وهو الجر بمن (قوله من لزوم النصب) أى أو شبهه (قوله معاذ الله) مصدر ميمى نائب عن اللفظ بفعله أي أعوذ بالله معاذا وانما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحان (قوله وكذلك مالا فائدة فيه الخ) استفيد منه انه لا ينوب من الظروف والمصادر الا المتصرف المختص فالمتصرف من الظروف مايفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر مايفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ماخصص بشيء من أنواع المخصصات ومن المصادر ماليس لمجرد التأكيد بان يكون مبينا للعدد كضرب ثلاثون ضربة أو لنوع مخصوص كضرب ضرب اليم أو لنوع مقصود ابهامه كقوله تعالى فمن عفى له من أخيه شيء أى نوع ما من أنواع العفو سواء صدر من كل الورثة او بعضهم وانما جعل شيء مصدرا لا مفعولا به لان عفا لازم وجعله بمعنى ترك ضعيف اذ لم يثبت عفا الشيء بمعنى تركه بل أعفاه كما فى البيضاوي وأما النائب من المجرور فشرطه أيضا الاختصاص كما يفيده قول الشارح ولا جلس فى دار وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كذو منذ الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للمقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت له وأما قوله

يغضي حياء ويغضي من مهابته * فلا يكلم الا حين يبتسم

فنائب فاعل يغضي ضمير المصدر أى ويغضي هو أي الاغضاء المعهود وهو اغضاء الحياء أو اغضاء كائن من مهابته أو التقدير ويغضي هو أى الطرف أى تطبق العين من مهابته كما استقر به الرودانى لان الاغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل لانه لكون جاره للتعليل مبني على

سؤال مقدر فكانه من جملة أخرى ولهذا امتنع انابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما منع المفعول معه والمستثنى فللفصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمدح به زين العابدين بن الحسين بن على رضى الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك فى حياة أبيه وجهد أن يستلم الحجر فمنعه الزحام فجلس بعيدا على كرسي ينتظر الفضو فجاء زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجها وأطيبهم أرجا فلما انتهى للحجر تنحى له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذى هابته الناس هذه الهيبة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن تميل اليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا أعرفه

هذا ابن خير عباد الله كلهم * هذا التقي النقي الطاهر العلم
هذا الذى تعرف البطحاء وطأته * والبيت يعرفه والركن والحرم
تكاد تمسكه عرفان راحته * ركن الحطيم اذا ما جاء يستلم
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بجده أنبياء الله قد ختموا

يغضى حياء الخ الى أن قال

من معشر حبهم دين وبغضهم * كفر وقربهم ملجا ومعتصم
ان عد أهل التقى كانوا أئمتهم * أوقيل من خير أهل الارض قيل هم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم * ولا يدانيهم قوم وان كرموا
من يعرف الله يعرف أولوية ذا * الدين من بيت هذا ناله الامم

فغضب عليه هشام حتى سجنه فارسل اليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها وقال مدحت الله لا للعطاء فارسل يقول له انا أهل البيت اذا وهبنا شيئا لا نستعيده والله يعلم نيتك ويثيبك عليها فقبلها (قوله ولا ضرب ضرب) أى لانه لا فائدة فى اسناد الفعل الى المبهم من المصدر أو الزمان أو المكان لانفهام الاولين منه وضعا والثالث التزاما فلا بد من تخصيصها بشئ من المخصصات ولا عبرة بافادة المصدر توكيد الفعل لان هذه غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بالمنع ضرب على اضمار ضمير الضرب المبهم لان الضمير أشد ابهاما من الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة لدليل جاز كما مر فى يغضى حياء الخ ومثله قوله تعالى

وحيل بينهم وقوله * وقالت متى يبخل عليك ويعتلل * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب
وقوله * فيالك من ذى حاجة حيل دونها * وما كل ما يهوى امرؤ هو طائله

أي حيل هو أى الحول المعهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدر فى أحد التفاسير ويعتلل هو أي الاعتلال المعهود الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا فى التوضيح وغيره أي ولا يصح جعل بين فى الآية ودون فى البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كما فى التصريح نعم يجوز ذلك عند الاخفش فيكونان منصوبين على الظرفية فى محل رفع بالنيابة كما مر فى عند وكذا عند من يجوز تصرفهما كما فى قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر وقوله

ألم تريا اني حميت حقيبتى * وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما للبناء ولا يصح جعل النائب فى البيت الاخير ضمير ذى حاجة لان الفعل لازم لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر (قوله فى اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب مفعولا به لكن لم يذكر فلا يمتنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) أى ولو منصوبا بنزع الخافض فتمتنع انابة غيره مع وجوده كانابته مع وجود منصوب بنفس الفعل كاخترت زيدا الرجال عند الجمهور خلافا للفراء والتسهيل (قوله وقديرد) اى شذوذا أو ضرورة (قوله أبي جعفر) هو من العشرة (قوله ليجزي قوما الخ) أي ببناء يجزي للمجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذا لم يعن للمجهول وبالعلياء نائبه مع وجود المفعول به

وضرب ضرب شديد ومر بزيد (ص)
ولا ينوب بعض هذى ان وجد
فى اللفظ مفعول به وقديرد
(ش) مذهب البصريين الا الاخفش أنه اذا وجد بعد الفعل المبنى لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين اقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول ضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الامير فى داره ولا يجوز اقامة غيره مقامه مع وجوده وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول ومذهب الكوفيين أنه يجوز اقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر فتقول ضرب ضرب شديد زيدا وضرب زيدا ضرب شديد وكذلك الباقي واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقول الشاعر
لم يعن بالعلياء الا سيدا
ولا شفى ذا النى الا ذو هدى
ومذهب الاخفش انه اذا تقدم غير المفعول به عليه جاز اقامة كل واحد منهما فتقول ضرب فى الدار زيدا وضرب فى الدار زيد وان لم يتقدم تعين اقامة المفعول به نحو ضرب زيد فى الدار ولا يجوز ضرب زيدا فى الدار (ص)

وباتفاق قد ينوب الثان من * باب كسا فيما التباسه أمن (ش) اذا بني الفعل المتعدى الى مفعولين لم يسم فاعله فاما ان يكون من باب اعطى أو من باب ظن فان كان من باب اعطى وهو المراد بهذا البيت فذكر المصنف أنه يجوز اقامة الاول منهما وكذلك الثانى بالاتفاق فتقول كسي زيد جبة وأعطى عمرو درهما وان شئت أقمت الثانى فتقول أعطي عمرا درهم وكسي زيدا جبة هذا ان لم يحصل لبس باقامة الثاني فان حصل لبس وجب اقامة الاول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا فيتعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد عمرا ولا يجوز اقامة الثانى حينئذ لئلا يحصل لبس لان كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذا بخلاف الاول ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز اقامته عند أمن اللبس فان عني به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد لان مذهب الكوفيين أنه اذا كان الاول معرفة والثاني نكرة تعين اقامة الاول فتقول أعطي زيد درهما ولا يجوز عندهم اقامة الثاني فلا تقول أعطى درهم زيدا (ص)

في باب ظن وأرى المنع اشتهر
* ولا أرى منعا اذا القصد ظهر

(ش) يعنى انه اذا كان الفعل متعديا الى مفعولين الثانى منهما خبر في الاصل كظن وأخواتها أو كان متعديا الى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها فالاشهر عند النحويين أنه يجب اقامة الاول ويمتنع اقامة الثاني في باب ظن والثاني والثالث في باب أعلم فتقول ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيدا قائم وتقول أعلم زيد فرسك مسرجا ولا يجوز اقامة الثاني فلا تقول اعلم زيدا فرسك مسرجا ولا اقامة الثالث فلا تقول اعلم زيدا فرسك مسرج ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع اقامة الثالث ونقل الاتفاق أيضا ابن المصنف وذهب قوم منهم المصنف الى أنه وهو لا يتعين اقامة الاول لا في باب ظن ولا في باب اعلم لكن لا يشترط ان لا يحصل لبس فتقول ظن زيدا قائم واعلم زيدا فرسك مسرجا واما اقامة الثالث من باب اعلم فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه وليس كما زعما فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول اعلم زيدا فرسك مسرج فلو حصل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن واعلم فلا تقول ظن زيدا عمرو على ان عمرا هو المفعول الثانى واعلم زيدا خالد منطلقا (ص) وماسوي النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا (ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل فكما أنه لا يرفع الفعل الا فاعلا واحدا فكذلك لا يرفع الفعل الا مفعولا واحدا فلو كان للفعل معمولان فاكثر أقمت واحدا منها مقام الفاعل ونصبت الباقي فتقول اعطي زيد درهما واعلم زيدا عمرا قائما وضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الامير في داره (ص)

﴿ اشتغال العامل عن المعمول ﴾

ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

وهو سيدا أي لم يعن الله أى لم يجعل أحدا يعتنى بالعلياء الا سيدا وأوله البصريون بانه ضرورة والنائب في الآية ضمير الغفران المفهوم من يغفروا وغاية ما فيه انابة المفعول الثاني وهو جائز هذا وحقق في شرح الجامع أن الاحق بالنيابة ما يكون أهم في الكلام مثلا لو كان القصد ايقاع ضرب زيد أمام الامير أنيب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثانى مفعوليه غير خبر في الاصل ولا أحدهما منصوبا بنزع الخافض كاخترت الرجال زيدا (قوله لئلا يحصل لبس الخ) أي ولا يدفعه تأخير النائب لان كون الاصل تأخير الثاني عارضه كون الاصل انابة الفاعل معني فلا يدل على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يفيده كون المؤنث هو النائب وأما كونه آخذا أو مأخوذا فشيء آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجاب عنه بانه لم يصح عنده حكاية الخلاف أو مراده باتفاق جمهور البصريين (قوله ولا يجوز عندهم الخ) أى وان لم يحصل لبس لان المعرفة أحق بالاسناد وقيل بالمنع مطلقا طردا للباب (قوله اذا القصد ظهر) أى بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذ التعليلية (قوله فقد نقل غيرها الخلاف) أى أجازه بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنا لانه ثاني مفعولى ظن فنقل الاتفاق غلط قاله ابن هشام ﴿ تنبيه ﴾ شرط انابة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة والا امتنع اتفاقا كما يمتنع في غير الثاني الا اذا حكيت بالقول لانها حينئذ كالمفرد لقصد لفظها نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فان كان الثاني ظرفا مع وجود الاول ففيه الخلاف المار في الظرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب متعلقه لانه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافا لسم لانه معمول للمتعلق لا للفعل بخلاف مر بزيد كامر (قوله فلا تقول ظن الخ) أى لان كلا منهما يصلح أن يكون ظانا ومظنونا (قوله ونصبت الباقي) أي لفظا في غير المجرور ومحلا فيه والله أعلم

﴿ اشتغال العامل عن المعمول ﴾

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى اه صبان وفيه أن أول المنصوبات المفعول به في باب تعدي الفعل ولزومه وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع أنه يرفع وينصب فكان ينبغي على هذا توسيطه أيضا (قوله ان مضمر اسم الخ) مضمر فاعل بمحذوف يفسره شغل وفعلا مفعول لذلك المحذوف وضمير عنه ولفظه للاسم السابق والباء في بنصب بمعني عن

فالسابق انصبه بفعل اضمرا * حتما موافق لما قد ظهرا (ش) الاشتغال ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير

وهو بدل اشتمال من عنه باعادة العامل بمعناه وأل في المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فعلا عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيدا ضربته أو محله كهذا ضربته فالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق لا للمضمر لان نصبه محلي أبدا هذا ما أشار اليه الموضح والاشموني وهو التحقيق وأشار الشارح كغيره الى ان اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل اليه بنفسه وبمحله تعديه بالحرف كزيدا مررت به مجازا من اطلاق الملزوم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدي بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير في لفظه للمضمر والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتي وفصل مشغول بحرف جر تعميما بعد تخصيص لان فصل المشغول اما من ضمير الاسم السابق كما ذكر أو من سببيه كزيدا مررت بغلامه فلا تكرار (قوله فالسابق) نصب بمحذوف يفسره انصبه وأفاد بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله اضمرا) اي حذف حتما اي اضمارا حتما كما سيذكره الشارح لا نصبا حتما لان في النصب التفصيل الآتي (قوله ان يتقدم اسم) أي واحدا لانه نكرة في الاثبات فيفيد أن المشغول عنه لا يتعدد مع اتحاد العامل المقدر لانه لم يسمع وأما زيدا وعمرا ضربتهما فكالاسم الواحد بسبب العطف وأجازه الاخفش ان عمل المقدر في متعدد كزيدا درهما أعطيته اياه فان تعدد العامل المقدر جاز كما في الرضي كزيدا أخاه غلامه ضربته أي لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه وأفاد أيضا اشتراط تقدمه وأما ضربته زيدا فليس اشتغالا بل ان نصب زيد فبدل من الهاء أو رفع فمبتدأ مؤخر ويشترط فيه أيضا قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور ما يختص بالظاهر كحتي كذا في الصبان لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين الا ان يكون فيه خلاف وكونه مفتقرا لما بعده فلا اشتغال في جاءك زيد فاكرمه وكونه مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغني (قوله ويتأخر عنه فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي يذكر وشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي وصلوحه للعمل فيما قبله سواء كان فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لانه لا يفسر في هذا الباب الا ما يعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم معمول الاولين وخبر الثالث كزيدا لست مثله أي بينت زيدا لست مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل وشرطه كونه ضمير الاسم السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة اه صبان ومراد الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقي كلامه ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه وقوله فالسابق انصبه الخ ان العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان أحد من المشركين استجارك لا يكون اشتغالا والمنقول عن شارح التسهيل وأبي حيان أنه منه وكذا في التوضيح وهو المتجه ففي الضابط قصور فاحد فاعل بمحذوف يفسره استجارك لاشتغاله بضميره ولا يرد أنه لو تفرغ له لم يعمل فيه لان ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدماميني خلافه لحكاية الاخفش عن العرب زيدا جلست عنده مع ان زيدا مفعول به وعنده ظرف والتقدير لابست زيدا جلست عنده (قوله مضمر وجوبا) أي لان المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثاني تأكيد وساجدين مفعول ثان لرأيت الاول أو مفعوله الثاني محذوف أي ساجدين لي وقوله والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره رأيتهم والجمع حينئذ للتعظيم

ذلك الاسم السابق أو في سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير زيدا ضربته وزيدا مررت به ومثال المشتغل بالسببي زيدا ضربت غلامه وهذا هو المراد بقوله ان مضمر اسم الخ والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم بنصب المضمر لفظا نحو زيدا ضربته أو بنصبه محلا نحو زيدا مررت به فكل واحد من ضربت ومررت قد اشتغل بضمير زيد لكن ضربت وصل الى الضمير بنفسه ومررت وصل اليه بحرف جر فهو مجرور لفظا منصوب محلا وكل من ضربت ومررت لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على زيد كما تسلط على الضمير فكنت تقول زيدا ضربت فتنصب زيدا ويصل اليه الفعل بنفسه كما وصل الى ضميره وتقول بزيد مررت فيصل الفعل الى زيد بالباء كما وصل الى ضميره ويكون منصوبا محلا كما كان الضمير وقوله فالسابق انصبه الى آخره معناه انه اذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق واختلف النحويون في ناصبه فذهب الجمهور الى ان ناصبه فعل مضمر وجوبا ويكون الفعل المضمر موافقا في المعنى لذلك المظهر وهذا يشمل

ماوافق لفظا ومعنى نحو قولك فى زيدا ضربته أن التقدير ضربت زيدا ضربته وماوافق معنى دون لفظ كقولك فى زيدا مررت به ان التقدير جاوزت زيدا مررت به وهذا هو الذى ذكره المصنف والمذهب الثاني انه منصوب بالفعل المذكور بعده وهو مذهب كوفى

(قوله وماوافق معنى دون لفظ) أى سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدى بالباء والمجاوزة بخلاف المتعدى بعلى فمعناه المحاذاة أو باللزوم ولو عرفا كزيدا ضربت أخاه أو قتلت عدوه أى أهنت زيدا أو سررته لان ذلك لازم عرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيدا مررت بغلامه أى لابست زيدا لاجاوزت لان المجاوزة ليست له واعلم انه لامحل لجملة العامل المظهر على الصحيح لانها مفسرة خلافا للشلوبين فى جعله المفسرة بحسب ما تفسره أى فلا محل لها فى زيدا ضربته ومحلها الرفع فى انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيدا لخبز يأكله لانها مفسرة للخبر والنصب فى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة اذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم مغفرة كان منصوبا هذا وكون المفسر جملة انما هو فى اشتغال النصب الذى كلامنا فيه أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله اعراب ما يفسره لفظا أو محلا ولذا جزم فى قوله * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * (قوله بانه لا يعمل الخ) وبانه لا يلزم كون المتعدي لواحد متعديا لاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تلغى الخ) وبان الضمير قد لا يتعدي اليه الفعل الا بالحرف فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدى وأيضا لا يمكن الالغاء فى السببى لانه مطلوب الفعل فى الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه (قوله كادوات الشرط) أي والتحضيض والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقا وأدوات الاستفهام الا الهمزة لاختصاصها به اذا رأته فى حيزها بخلاف ما اذا لم تره كاين زيد وهل زيد قائم وانما ذكر ذلك فى خصوص هل لعروض استفهامها بالتطفل كما مر وأما الهمزة فلا تختص به مطلقا لانها أم الباب وهم يتوسعون فى الامهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحيثما زيدا تلقاه الخ) أي وهلا زيدا أكرمته ومتى زيدا تكرمه وأين زيدا فارقته فيجب النصب فى كل ذلك وقوله تلقاه ليس مجزوما لانه مع فاعله مفسر للجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوما كمفسره وفى نسخ تلقه بالجزم اجراء له مجرى المحذوف * (تنبيه) * تسوية الناظم بين ان وحيثما انما هي فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدها أعم من كونه فى شعر أو نثرا من جميع الوجوه فلا يرد ان جميع الادوات المذكورة لا يليها فى النثر الا صريح الفعل فالاشتغال بعدها خاص بالشعر الا ان مع الماضى لفظا أو معنى واذا مطلقا فلا يقبح تلو غير الفعل ظاهرا لها فى النثر لضعف طلبها له لان أن لا يظهر عملها حينئذ مع أنها أم بابها واذا لا تعمل أصلا قال الرودانى ومثلها كل شرط لا يجزم نحو لو ذات سوار لطمتني لو غيرك قالها يا أبا عبيدة بخلاف أن مع المضارع لما ظهر أثرها فيه قوي طلبها له فقبح تلو غيره لها فى النثر كما فى الادوات ويستثنى من أدوات الشرط أما فان الاشتغال يقع بعدها نظما ونثرا لكن لا يجب النصب لان الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو وأما ثمود فهديناهم قرئ بالرفع على الابتداء وبالنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد المنصوب لان اما لا يليها الا الاسم وبعد الفاء لانه لا يفصلها من أما الا اسم واحد اى وأما ثمود فهدينا هديناهم (قوله ولا يجوز الرفع) أى على الابتداء كما ذكره أما على الفاعلية لفعل مطاوع للمذكور فيجوز كقوله لا تجزعى ان منفس أهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى أي ان هلك منفس أهلكته والظاهر ان مثل المطاوع المبنى للمجهول كان زيد أكرمته اكرمك على أن زيدا نائب فاعل بمحذوف أى ان أكرم زيدا اكرمته فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم) أى المبتدأ بعدها أى ادوات الشرط وكذا التحضيض والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله

واختلف هؤلاء فقال قوم انه عامل فى الضمير وفى الاسم معا فاذا قلت زيدا ضربته كان ضربت ناصبا لزيد وللهاء ورد هذا المذهب بانه لا يعمل عامل واحد فى ضمير اسم ومظهره وقال قوم هو عامل فى الظاهر والضمير ملغى ورد بان الاسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل (ص)

والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما (ش) ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام أحدها ما يجب فيه النصب والثاني ما يجب فيه الرفع والثالث ما يجوز فيه الامران والنصب أرجح والرابع ما يجوز فيه الامران والرفع أرجح والخامس ما يجوز فيه الامران على السواء فاشار المصنف الى القسم الاول بقوله والنصب حتم الخ ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق اذا وقع بعد اداة لا يليها الا الفعل كادوات الشرط نحو ان وحيثما فتقول ان زيدا أكرمته أكرمك وحيثما زيدا تلقاه فاكرمه فيجب نصب زيد فى المثالين وفيما أشبههما ولا يجوز الرفع على انه مبتدأ اذ لا يقع بعد هذه الادوات وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء كقول الشاعر

لا تجزعى ان منفس أهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

تقديره ان هلك منفس والله أعلم (ص)

السابق) بالرفع فاعل تلا وما بالابتداء الخ مفعوله أى ما يختص بذى الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق لمحذوف وفاعل تلا ضمير الفعل وما لم يرد مفعوله وما قبل بالضم اي قبله فاعل يرد ومعمولا حال منه اى اذا تلا الفعل شيئا لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده بان كان له صدر الكلام فالتزم الرفع التزاما مثل ذلك (قوله فيجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ) مقتضى ذلك ان هذا القسم من باب الاشتغال مع ان ابن الحاجب لم يذكره وصوبه ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال فى شىء ولم يدخل تحت ضابطه لان العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل فى الاسم السابق والمتجه ما اقتضاه المتن والشارح من عده منه لان العامل صالح فى ذاته للعمل فيه وانما امتنع لعارض وقوعه فى هذه الاماكن فقول المصنف فى الضابط بنصب لفظه أو المحل على الاعراب الاول يعني باعتبار حالته الذاتية وان منعه مانع عارض ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كالفعل الجامد افاده سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أي مطلقا لفرقها من اذا الشرطية وقيل يقع ان اقترن بقد لانها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول أصح ومثلها لما فلا يجوز النصب فى لما بشرارته على الاشتغال لان ما لم تزل اختصاص ليت بالاسم خلافا لابن أبي الربيع نعم يجوز النصب على اعمالها ومما يلزم الابتداء واو الحال مع المضارع المثبت فلا نصب فى نحو خرجت وزيد يضربه عمرو لما سياتى فى قوله * وذات بدء بمضارع ثبت * الخ وكذا لام الابتداء فلا نصب فى انى لزيد ضربته (قوله اذا ولى الفعل الخ) وكذا اذا فصل بين الاسم والفعل باجنبي نحو زيد أنت تضربه وهند عمر ويضرب بها فلا نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول باجنبي فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل فى قوله كذا اذا الفعل تلا الخ (قوله كادوات الشرط) أى والتحضيض والعرض ولام الابتداء وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصب فى زيد هلا ضربته أو الا تضربه أولا ناضاربه أوكم اوانى ضربته أو زيد الذي تضربه أو رجل ضربته أوما زيد الا يضربه عمرو بخلاف حرف التنفيس كزيد اسأضربه فيجوز نصبه على الراجح (قوله وما النافية) مثلها لا فى جواب القسم لان لها الصدر أيضا ولذا قال سيبويه فى قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله فى القرية السوس

ان نصب حب بنزع الخافض وهو على لا بمحذوف يفسره أطعمه على الاشتغال لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما قبله أى حلفت على حب العراق لا أطعمه فى الدهر بخلاف زيدا لا أضربه أولم أضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لانه من القسم الخامس الآتى (قوله ولا يجوز نصبه) أي على الاشتغال وقوله لا يصلح ان يفسر عاملا أي على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شان الاشتغال فلو نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالملفوظ دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم صلاحية الملفوظ حينئذ للعمل فيما قبله ولذا صرح المصنف فى قول الشاعر * يا أيها المائح دلوى دونك * بان دلوي مفعول لمحذوف يدل عليه دونك أى خذ دلوى مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله وبعدما يلاؤه الخ) اى وبعد شئ يغلب فى لسان العرب جعل الفعل تاليه فايلاؤه مصدر مضاف لمفعوله الثانى والفعل مفعول أول لانه الفاعل معنى وفاعله محذوف أي ايلاء العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أي على جملة معمول فعل أي الجملة التى هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية بتمامها (قوله كالامر) أى ولو بالام نحو زيد لتضربه لانها كلا الناهية لا يلزمان الصدر فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تاخرهما عن العمل كما فى لم ولما ولن (قوله والدعاء) أي بخير أو شر بصيغة الطلب كزيدا اللهم ارحمه أو

بهذين البيتين الى القسم الثانى وهو ما يجب فيه الرفع فيجب رفع الاسم المشتغل عنه اذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء كاذا التى للمفاجاة فتقول خرجت فاذا زيد يضربه عمرو برفع زيد ولا يجوز نصبه لان اذا هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا ولا مقدرا وكذلك يجب رفع الاسم السابق اذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كادوات الشرط والاستفهام وما النافية نحو زيدا ان لقيته فاكرمه وزيد هل ضربته وزيد ما لقيته فيجب رفع زيد فى هذه الامثلة ونحوها ولا يجوز نصبه لان ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملا فيما قبله والى هذا أشار بقوله كذا اذا الفعل الخ أي كذلك يجب رفع الاسم السابق اذا تلا الفعل شيئا لا يرد ما قبله معمولا لما بعده ومن أجاز عمل ما بعد هذه الادوات فيما قبلها فقال زيدا ما لقيت أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر فيقول زيدا ما لقيته (ص)

واختير نصب قبل فعل ذي طلب
و بعد ما ايلاؤه الفعل غلب

و بعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا (ش) هذا هو القسم الثالث وهو ما يختار فيه النصب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وزيدا رحمه الله فيجوز رفع زيد ونصبه

والمختار النصب وكذلك يختار ضربته بالنصب والرفع والمختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمرا أكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار الرفع كما سيأتي وتقول قام زيد واما عمرا فاكرمه فيختار نصب عمرو كما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب (ص) وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا (ش) أشار بقوله فاعطفن مخيرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذي تقدم انه القسم الخامس وضبط النحويون ذلك بانه اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بانها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو أكرمته في داره فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز (ص)

الخبر كما مثله (قوله والمختار النصب) أي لان الاخبار بالطلب عن المبتدا قليل وخلاف القياس لعدم احتماله الصدق والكذب الا بتاويل كما مر في بابه بل قيل بمنعه وانما اتفقت السبعة على الرفع في آية السرقة والزنا لانه ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم السارق الخ والزانية الخ فخبره محذوف والفعل بعده مستانف لبيان الحكم فالكلام جملتان لان هذا ليس من مواضع دخول الفاء في الخبر عنده كما مر وعند المبرد الجملة الفاعلية خبر ودخلته الفاء لما في المبتدا من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعد فاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها على أنه لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح قياسا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر حيث لم يؤنث الفعل مع أنه المختار في المؤنث غير الحقيقي وان عطف عليه مذكر كما مر وقال ابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كالآية والنصب في الخصوص كزيدا اضربه (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها النفي بما أولا أوان وكذا حيث المجردة من ما لان دخول الجميع على الفعل أكثر فيترجح النصب بعدها كما زيدا رأيته ولا عمرا كلمته وان بكرا رأيته واجلس حيث زيدا اضربته بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الا ضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بغير ظرف نحو أأنت زيدا تضرب به ترجح الرفع أما الظرف فلا أثر له نحو أكل يوم زيدا تضرب به والظاهر ان مثل الهمزة في ذلك ما ذكر معها (قوله بعد عاطف) أي أو شبهه كضربت القوم حتى زيدا اضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا اضربته فيترجح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبها العاطفين في كون ما بعد حتى بعضا مما قبلها وفي كون لكن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كما كرمت زيدا حتى عمرو أكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته ترجح الرفع لعدم شبههما بالعاطف ولا وجه لتعينه كما قيل اذ غايته أنهما مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله لتعطف جملة الخ) ان قلت كما يرجح النصب بذلك يرجح الرفع بكون الاصل عدم التقدير * أجيب بان التقدير في العربية كثير جدا وتخالف المتعاطفين قليل جدا بل نقل في المغني قبحه عن الرازي فلا يصلح للترجيح ومحل قلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون فان المقتضي للتخالف ان دعاء الاصنام متجددمنهم فناسبه الفعلية وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء مساو للصمت الدائم في عدم الافادة فكانهم لم يدعوا اصلا ولو عبر بالفعلية لفات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد واما عمرو الخ) انما اختير رفعه لان ما بعد أما مستانف ومنقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرأيت عبد الله فاذا زيد يضربه عمرو لكن الرفع في هذه واجب لما مر ولا أثر للفصل بغيرها كقام زيد وفي الدار عمرا اضربته (قوله فيختار نصب عمرو الخ) افاد ان محل ترجح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتض آخر غير العطف كالطلب والا ترجح النصب لتعدد مقتضيه واعلم ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة أو مع اما لكونها معها مزحلقة عن مكانها كما سيأتي بيانه ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها وبين اما با كثر من جزء واحد فالتقدير واما عمرا فاكرم أكرمه (قوله بعد عاطف) أي غير مفصول باما لما مر وشبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كانا ضربت القوم حتى عمرا ضربته والثاني كهذا ضارب زيدا وعمرا يكرمه (قوله جملة ذات وجهين) أي غير تعجبية لجريان فعل التعجب مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغروه (قوله لجاز الرفع والنصب) أي بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمرو أكرمته في داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولى قال ابن هشام أو بالواو لافادتها الجمعية كما في الفاء السببية ورد بان جمعيتها في المفردات لا في الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسيرافي لان المعطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه وجوزه الناظم وجماعة ومنه مثال الشرح للتوسع في الثواني وقد

والرفع فى غير الذي مر رجح * فما أبيح افعل ودع مالم يبح (ش) هذا هو الذي تقدم انه القسم الرابع وهو مايجوز فيه الامران ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد معه مايوجب نصبه ولا مايوجب رفعه ولا مايرجح نصبه ولا مايجوز فيه الامرين على السواء وذلك نحو زيد ضربته فيجوز رفع زيد ونصبه والمختار رفعه لان عدم الاضمار أرجح من الاضمار وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الاضمار وليس بشيء فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية عن العرب وهو كثير وأنشد أبو السعادات ابن الشجري فى أماليه على النصب قوله

فارسا ما غادروه ملحما * غير زميل ولا نكس وكل ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها بكسر جنات (ص)

وفصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل يجرى (ش) يعني أنه لا فرق فى الاحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو زيد ضربته أو ينفصل منه بحرف جر نحو زيد مررت به أو باضافة نحو زيد ضربت غلامه أو غلام صاحبه ومررت بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب النصب فى نحو ان زيدا مررت به أكرمك كما يجب فى ان زيدا أكرمته أكرمك وكذلك يجب الرفع فى خرجت فاذا زيد مر به عمرو ويختار النصب فى أزيدا مررت به ويختار الرفع فى زيد مررت به ويجوز الامران على السواء فى زيد قام وعمرو مررت به وكذلك الحكم فى زيد ضربت غلامه أو مررت بغلامه والله أعلم (ص)

أجمعت القراء على نصب السماء فى قوله والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطفت على الكبرى ترجع الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حد زيدا ضربته ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الاسقاطي وللاخفش أن يدعى مثل ذلك فى الآية فتدبر (قوله فما أبيح الخ) فائدته دفع توهم أن ماخالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه نقله سم عن الشاطبي (قوله فارسا ماغادروه) أي تركوه وما زائدة وملحما بفتح الحاء المهملة أى غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاي وشد الميم الجبان والنكس بكسر فسكون الضعيف والوكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره الى غيره لعجزه أو بفتح الكاف فعل ماض ولا يرد أن شرط المشغول عنه كونه مختصا وفارسا نكرة محضة لان ماقائمة مقام الوصف وان كانت زائدة أى فارسا أي فارس (قوله بكسر جنات) هي شاذة (قوله أو باضافة) أي بذى اضافة أو بمضاف ولو تعدد كزيدا ضربت غلام صاحب أخيه وأومانعة خلو فتجوز الجمع كما أشار له الشارح بقوله مررت بغلامه لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيدا ضربت من اكرمه أو رجلا يحبه كما سيأتى فى قوله * وعلقة حاصلة بتابع * الخ وحينئذ فليست أو لمنع الجمع ولا الخلو * واعلم أن الفعل المقدر فى اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفى فصله منه من معناه أو لازمه كما مرت الاشارة اليه ولذا كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أى فى الجملة اذ لا يتأتى فيه وجوب النصب لانه لا يكون الا بعد ما يختص بالفعل (قوله اسم الفاعل الخ) أي وأمثلة المبالغة لا الصفة المشبهة ولا أفعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أي بل يجب رفعه مبتدأ خبره اسم الفعل وفاعله فالمحل للجملة أما هو وحده فلا محل له على الراجح وكذا يجب الرفع فى نحو زيد ضربا اياه لان المصدر لا يعمل فيما قبله فزيد مبتدأ خبره الفعل الذى ناب عنه المصدر نعم يجوز الاشتغال فيهما عند الكسائى المجوز تقديم معمول اسم الفعل والسير افى المجوز تقديم معمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله أما ما ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ماذكر مالم يمنع منه مانع كالفاء فى والذين كفروا فتعسا لهم فيتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعسا مصدر لمحذوف هو الخبر أي تعسهم تعسا ودخلته الفاء مع أن فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية ان الذين فتنوا المؤمنين الخ (قوله زيدا أناضاربه الآن) أي بنصب زيدا بفعل مضمر يفسره جملة أناضاربه أو اسم فاعل مضمر خبر عن أنا مقدم أو مبتدأ وأنا فاعله ان اعتمد على نحو استفهام نحو أزيدا أناضاربه والوصف المذكور على هذين خبر مبتدا محذوف كما قاله الدماميني أو هو مفسر للمحذوف وقائم مقامه بلا تقدير مبتدا له كما قاله سم فان قيل قد مر فى الابتداء

وسو فى ذا الباب وصفا ذا عمل

بالفعل ان لم يك مانع حصل

(ش) يعني أن الوصف العامل فى هذا الباب يجرى مجرى الفعل فيما تقدم والمراد بالوصف العامل اسم الفاعل واسم المفعول واحترز بالوصف عما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل نحو زيد دراكه فلا يجوز نصب زيد لان اسماء الافعال لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فيه واحترز بقوله وصفا ذا عمل من الوصف الذى لا يفعل كاسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى نحو زيد أنا ضاربه أمس فلا يجوز نصب زيد لان مالا يعمل لا يفسر عاملا ومثال الوصف العامل زيدا أنا ضاربه الآن أو غدا والدرهم أنت معطاه فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل واحترز بقوله * ان لم يك مانع حصل * عما اذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله كما اذا دخلت عليه الالف واللام نحو زيد أنا الضاربه فلا يجوز نصب زيد لان مابعد الالف واللام لا يعمل فيما قبلهما فلا يفسر عاملا فيه والله أعلم

(ص) وعلقة حاصلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع (ش) تقدم انه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو زيدا ضربته و بين ما فصل بحرف جر نحو زيد امررت به أو باضافة نحو زيدا ضربت غلامه وذكر في هذا البيت ان الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببي ومعناه انه اذا عمل الفعل في اجنبي واتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحو زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف بيان نحو زيدا ضربت عمرا أباه أو معطوف بالواو خاصة نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه حصلت الملابسة بذلك كما تحصل بنفس السببي فينزل زيدا ضربت رجلا يحبه منزلة زيدا ضربت غلامه وكذلك الباقي وحاصله أن الاجنبي اذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله أعلم (ص)

﴿ تعدي الفعل ولزومه ﴾

علامة الفعل المعدي أن تصل ها غير مصدر به نحو عمل (ش) ينقسم الفعل الى متعد ولازم فالمتعدى هو الذي يصل الى مفعوله بغير حرف جر نحو ضربت زيدا واللازم ما ليس كذلك وهو ما لا يصل الى مفعوله الا بحرف جر نحو مررت بزيد اولا مفعول له نحو قام زيد ويسمى ما يصل الى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا ومجاوزا وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعديا بحرف جر وعلامة الفعل المتعدى ان تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو الباب أغلقته واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدى واللازم فلا تدل على تعدي الفعل فمثال المتصلة بالمتعدى (قوله الضرب ضربته زيدا أي ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قمته أي قمت القيام (ص) فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب (ش) شأن الفعل المتعدي ان ينصب مفعوله ان لم ينب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقد يرفع المفعول به و ينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدى الى مفعولين وهي قسمان احدهما ما أصل المفعولين

ان الوصف لا يفصل من معموله باجنبي وحينئذ فلا يصلح ضاربه لان يفسر عاملا في زيد لانه لو تفرغ له لم يتسلط عليه لفصله بما نقلنا هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو ان محل امتناع الفصل عند تاخر الاجنبي والمعمول عن الوصف كما في آية أراغب أنت عن آلهتي أخذا من كلامهم أفاده الصبان ولا برد أنهم صرحوا بامتناع زيدا أنت تضرب به للفصل كما مر مع تقدمهما لانهم اغتفروا ذلك في الوصف لاحتياجه الى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل (قوله وعلقة الخ) يعني ان الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل موجها اليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الاجنبي اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلقة بمعني الارتباط والملابسة والباء في بتابع وبالاسم سببية كما يشير اليه صنيع الشارح فان كلا منهما سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو يانه أو نسق عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البدل والتوكيد ويحتمل ان المراد بالعلقة الضمير والباء في بتابع وبالاسم بمعنى في والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوصي السببي فتامل والله أعلم ﴿ تعدي الفعل ولزومه ﴾

لزومه عطف على تعدي فهو تابع له في اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للموصوف أي الفعل المتعدى والفعل اللازم لانهما المذكوران صراحة لا نفس التعدى واللزوم وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الاولى تاخيره عن التنازع كما مر في الاشتغال (قوله علامة الفعل المعدي) أي بنفسه وضعا لانه المراد عند الاطلاق لا المعدى بالحرف ولا بنزع الخافض (قوله ان تصل) أي صحة أن تصل الخ وله علامة ثانية وهي صحة صوغ اسم مفعول منه تام أي غير مفتقر الى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول تصل وغير بالجر مضاف اليه أي هاء هي ضمير غير مصدر أي وغير ظرف أيضا فان ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو الليلة قمتها والنهار صمته وانما لم يذكره المصنف لانه لا يتصل به الا توسعا بحذف الجار والاصل قمت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم غير المعدى صريح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على أن كان وأخواتها واسطة قيل ولعل المصنف أدخلها في المتعدى لشبهها به في عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها هاء غير المصدر والظاهر أن موضوع كلامه الافعال التامة بدليل قوله فانصب به مفعوله والا لقال أو خبره ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفي التسهيل ان ما يتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسعا ولا متعد والحرف زائد كما قيل بكل وأما ما تعدي ولزم مع اختلاف المعنى كفغر فاه بفاه فغين معجمة أي فتحه وفغر فوه أي انفتح وكزاد ونقص فلا يخرج عن القسمين (قوله فانصب به مفعوله) أي المفعول به لانه المراد عند الاطلاق أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضا

(قوله كنهم) في القاموس النهم محركة وكسحابة افراط الشهوة في الطعام وان لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وعني أي بضم فكسر فهو نهم ونهيم ومنهوم اه وفيه أيضا نهم كفرح وضرب ونخم وعلى هذا الثاني فهو عرض لا سجية وتمثيله بنهم المكسور يفيد ان أفعال السجايا لا يلزم ضم عينها وفي التصريح خلافه (قوله والمضاهي) بكسر الهاء أي المشابه واقعنسسا اما مفعوله أي والذي شابه اقعنسسا في كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كاحرنجم أي اجتمع أو احدهما زائد للتضعيف كاقعنسس أو لغيره كاسلنقي أي نام على ظهره واحرنبي الديك اذا انتفش للقتال واما فاعله ومفعوله محذوف بناء على مذهب المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة أي والذي ضاهاه اقعنسس لالحاقه به وهو وزن افعنلل أصلي اللامين كاحرنجم فان السين الثانية في اقعنسس زائدة لالحاقه باحرنجم لا أصلية بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد اقعنسس وما شابهه لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل ويضعف الاول انه لا يفيد الالحاق المذكور فالتشبيه عليه مقلوب لما علمت من الحاقه باحرنجم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلنقي فان اقعنسس لم يلحق به بل هو أيضا ملحق باحرنجم فالاولى حمل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة والحاصل أن كلا من افعنلل المضاعف كاقعنسس ومن افعنلى كاسلنقي ملحق بافعنلل أصلي اللامين وكلها لازمة واما قوله

قد جعل النعاس يسرندني * أدفعه عني ويغرندني

فشاذ ومعني اسرندى واغرندى علا وركب (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعني الملازم للفاعل أي الذي لا يفارقه غالبا أو بشرط عدم المعارض فلا يرد ان نحو الظرف يزول لعارض كالمرض ولك التزام عدم زواله بذلك وانما يستتر (قوله كطهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدنس ووسخ) كلاهما كفرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلازم الفاعل فخرجت الحركة فانها لازم كمشى ومتعد كمد أما ما يلازم فمن السجايا كمامر ودخل في العرض نظف ودنس فعطفه عليها عام وشمل أيضا فهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلا ثابتين أو كالثابت أشكلا على أفعال السجايا (قوله مطاوعا الخ) المطاوعة قبول الاثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا فان حصل الاثر بلا ملاقاة فليس مطاوعا كضربته فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فانعلمت ولا ظننت كذا فانظن لعدم العلاج المحسوس واما نحو قولهم انقطعت الى الله وانكشفت حقيقة المسئلة مما كان معنويا فمجاز لا حقيقة أو أنه ليس مطاوعا لفعلت بل مستقل كذهب ومضي ويجوز قلت هذا الكلام فانقال اذا عنيت الالفاظ المسموعة لاحساس علاجها بتحريك اللسان والشفتين فان أردت المعني المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع أفاده الدماميني ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معا الى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معا بل المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقصر عن واحد وأما استعطيته درهما فاعطاني درهما واستنصحته فنصحني فمن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة وأما قوله

وكم موطن لولاي طحت كما هوى * باجرامه من قنة النيق منهوى

فضرورة أو ان منهوى مطاوع أهويته المتعدى لا هوي اللازم لكن مطاوعة انفعل لافعل شاذة والنيق بكسر النون وسكون التحتية وبالقاف الجبل وقنته أعلاه (قوله وعدلازما الخ) مثله المتعدى لواحد أو أكثر فانه يتعدي لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كاذهبت زيدا وانما تنقاس في اللازم عند سيبويه قيل وفي المتعدى لواحد أيضا وقيل سماعية مطلقا وبتضعيف العين ما لم تكن همزة كنأى والا امتنع ويقل في غيرها من حروف الحلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدي لواحد وفي قياسيته فيهما خلاف وبغير ذلك

كاعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدى الى مفعول واحد كضرب ونحوه (ص) ولازم غير المعدى وحتم لزوم أفعال السجايا كنهم كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا

وما اقتضى نظافة أو دنسا أو عرضا أو طاوع المعدى لواحد كمده فامتدا

(ش) اللازم هو ما ليس بمتعد وهو مالا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ويتحتم اللزوم لكل فعل دال على سجية وهي الطبيعة نحو شرف وكرم وظرف ونهم وكذا كل فعل على وزن افعلل نحو اقشعر واطمان أو على وزن افعنلل نحو اقعنسس واحرنجم أو دل على نظافة كطهر الثوب ونظف أو على دنس كدنس الثوب ووسخ أو دل على عرض نحو مرض زيد واحمر أو كان مطاوعا لما تعدى الى مفعول واحد نحو مددت الحديد فامتد ودحرجت زيدا فتدحرج واحترز بقوله لواحد مما طاوع المتعدي الى اثنين فانه لا يكون لازما بل يكون متعديا الى مفعول واحد نحو فهمت زيدا المسئلة ففهمها وعلمته النحو فتعلمه (ص) وعد لازما بحرف جر * وان حذف فالنصب للمنجر

نقلا وفى أن وأن يطرد * مع امن لبس كعجبت أن يدوا (ش) تقدم أن الفعل المتعدي يصل الي مفعوله بنفسه وذكرهنا أن الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف جر نحو مررت بزيد وقد يحذف حرف الجر فيصل الى مفعوله بنفسه نحو مررت زيدا قال الشاعر

تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلاما مكموا على اذا حرام

أى تمرون بالديار ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير ان وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن على بن سليمان البغدادى وهو الاخفش الصغير الى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا بشرط تعين الحرف ومكان الحذف نحو بريت القلم بالسكين فيجوز عنده حذف الباء فتقول بريت القلم السكين فان لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو رغبت فى زيد فلا يجوز حذف فى اذ لا يدرى حينئذ هل التقدير رغبت عن زيد أو فى زيد وكذلك ان لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو اخترت القوم من بنى تميم فلا يجوز الحذف فلا تقول اخترت القوم بني تميم اذ لا يدرى هل الاصل اخترت القوم من بني تميم أو اخترت من القوم بنى تميم واما ان وأن فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس كقولك عجبت أن يدوا والاصل عجبت من أن يدوا أى من أن يعطوا الدية ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت (قوله من أنك قائم فيجوز حذف من فتقول عجبت انك قائم فان حصل لبس لم يجز الحذف نحو رغبت فى أن تقوم أو فى أنك قائم فلا يجوز حذف فى لاحتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس واختلف فى محل أن وأن عند حذف حرف الجر فذهب الاخفش الى انهما

(قوله نقلا) راجع فى المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقرينة قول المصنف وفى أن وان يطرد فهو متعلق بمحذوف من مادته أى ويحذف نقلا كما قدره الاشمونى وليس راجعا للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف فى السماع فلا يوصف به استقلالا ولئلا يقتضى ان عدم النصب مع الحذف ليس سماعيا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معا وان استوجهه شيخ الاسلام أفاده الصبان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أى فينصب وجوبا وناصبه عند البصريين الفعل فقولهم منصوب بنزع الخافض أي عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب فالباء للآلة وشذ بقاء الجر فى قوله

اذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالاكف الاصابع

أى أشارت الاصابع مع الاكف الى كليب (قوله ولم تعوجوا) أى تميلوا وتدخلوا (قوله مع غير أن وان) مثلهما كى المصدرية فيطرد تقدير اللام قبلها كجئت كى تكرمني أى لكى وفى التسهيل ان ما ورد فيه الحذف كثيرا من غير ذلك قيل وقيس عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليهما دخلت البلد والبيت وان لم يكثر كتوجهت مكة وذهبت الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلا لانه لم يسمع فى غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا مطرنا السهل والجبل وضربته الظهر والبطن أى عليهما وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذا لان ظرف المكان شرطه الابهام وهذا مختص خلاف لكن القول الثالث لا يأتي فى ذهبت وتوجهت لانه على معني الى لا فى فتنبه لذلك وسيأتي فى حروف الجر اطراد الحذف فى غير ذلك ثم من السماعى ما ورد فى السعة كما مثل وكشكرته ونصحته بناء على حذف الجار منهما ومنه ما لم يرد الا ضرورة فلا يجوز لنا نثرا ولو فى التركيب الذى سمع فيه كقوله

لدن بهز الكهف يعسل متنه * فيه كما عسل الطريق الثعلب

وقوله

* آليت حب العراق الدهر أطعمه *

أى حلفت على حب العراق وكما عسل الثعلب اي اضطرب فى الطريق ولدن بفتح فسكون أي رمح ومتنه صدره قال حفيد الموضح والحكم بقياسية الحذف مع أن وان دون نصحته وشكرته غير ظاهر لان المراد بالقياس جوازه فى أى تركيب وان لم يسمع وهذا بعينه فى نصح وشكر اه (قوله الاخفش الصغير) الاولى الاصغر لان الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد والاكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه وجملة من لقب بالاخفش أحد عشر نحويا وسيبويه أربعة كما فى التصريح (قوله بريت القلم) من باب رمي ويقال بروته بالواو ولا يسمي قلما الا بعد البراية وقبلها بوصة وقصبة ففى قولهم بريت القلم مجاز الاول كاعصر خمرا أي عنبا يؤل للخمر أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف فى لاحتمال الخ) هذا مبني على مذهب المصنف من عدم الفرق بين الاجمال واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم فى المثال انما هو الاجمال لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلغاء الا اذا اقتضى المقام التعيين فيمنع كاللبس فينبغى أن يحمل المثال عليه بخلاف وترغبون أن تنكحوهن فان الاجمال فيه مقصود ليرتدع من يرغب فى النساء لجمالهن وما لهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن اشارة الى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف فى الآية لقرينة كانت وقت النزول لانها نزلت فى فرقة ترغب فيهن لجمالهن وقيل فى فرقة ترغب عنهن لفقرهن وقيل فى الفرقتين فالقرينة فى كل فرقة حالها فلا اجمال فيه بالنسبة لذلك

فى محل جر وذهب الكسائى الى أنهما فى محل نصب وذهب سيبويه الى تجويز الوجهين وحاصله ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف الجر ثم ان كان المجرور غير أن وأن لم يجز حذف حرف الجر الا سماعا وان كان أن وان جاز ذلك قياسا عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح (ص) والاصل سبق فاعل معنى كمن * من ألبسن من زاركم نسج اليمن (ش) اذا تعدي الفعل الى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا فى الاصل فالاصل تقديم ماهو فاعل فى المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالاصل تقديم زيد على درهم لانه فاعل فى المعنى لانه الآخذ للدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبسن من زاركم نسج اليمن فمن مفعول أول و نسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج اليمن لانه اللابس ويجوز تقديم ماليس فاعلا معنى لكنه خلاف الاصل (ص) و يلزم الاصل لموجب عرا * وترك ذاك الاصل حتما قدير

(ش) أى يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل فى المعنى اذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا فيجب تقديم الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره لاجل اللبس اذ يحتمل أن يكون هو الفاعل وقد يجب تقديم ما ليس فاعلا فى المعنى وتاخير ماهو فاعل فى المعنى وذلك نحو أعطيت الدرهم صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وان كان فاعلا فى المعنى فلا تقول أعطيت صاحبه الدرهم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع والله أعلم (ص)
وحذف فضلة أجزان لم يضر
كحذف ماسيق جوابا أوحصر
(ش) الفضلة خلاف العمدة والعمدة مالا يستغني عنه كالفاعل والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة ان لم يضر كقولك فى ضربت زيدا ضربت بحذف المفعول به وكقولك فى أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطي واتقي وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير والله أعلم حتى يعطوكم الجزية فان ضر حذف الفضلة لم يجز حذفها كما اذا وقع المفعول به فى جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ماضربت الا زيدا فلا يجوز حذف زيد فى الموضعين اذ لا يحصل فى الاول الجواب و يبقى الكلام فى الثاني دالا على نفى الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه

(قوله فى محل جر) أي تمسكا بقوله
ومازرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولا دين بها أنا طالبه
بجر دين عطفا على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخر لان الاول أظهر ولا رد فقد الطالب لذلك المحل لان المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر اذ هذا الجر لفظى أى مستحق للفظ المصدر المقدر لا محلى بمعني استحقاقه للموضع حتي يشترط بقاء طالبه (قوله وذهب الكسائي) أي والخليل وهذا هو الاقيس لضعف الجار عن العمل محذوفا ولذا وجب النصب فى غيرهما فكذا معهما غايته انهما لما طالا بالصلة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضى بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الخ) أى فانه قال بعد ان ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضع جر لكان قويا ولذلك نظائر كقولهم لاه أبوك أى لله أبوه ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الامرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما فى الاشموني تبعا للتسهيل وكذا فى البيضاوي عند ان الله لا يستحى فسهو (قوله من ألبسن) اما بضم السين مسندا لجماعة الذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو أنه للتعظيم ونسج اليمن اى منسوجه (قوله الثانى منهما ليس خبرا) قيد بذلك لقول المصنف فاعل معني والا فالخبر والمبتدأ فى الاصل كالمفعول والفاعل معني فى الاحكام الآتية فيجوز التقديم فى ظننت زيدا قائما لا فى ظننت زيدا عمرا ويجب فى ظننت فى الدار صاحبها (قوله فالاصل تقديم الخ) أى وتقديم ما لا يجر على ما قد يجر كما خترت زيدا الرجال و يجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرى) أى نزل ووجد ومضارعه يعرو كغزا يغزو وأما عري يعرى كتعب يتعب فبمعني خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلا فمثله كون الثانى محصورا فيه كما أعطيت زيدا الا درهما وكونه ظاهرا والاول ضميرا متصلا كاعطيتك درهما فلا يقدم على الاول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب) أى لمانع من التاخير كالحصر فى الاول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضميرا متصلا كالدرهم أعطيته زيدا وكالضمير فى مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الاول فى الثانى كاعطيت زيدا ماله جاز وجاز لما عرف فى باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كبعد مضارع ضار يضير ضيرا بمعني ضر قال تعالى لا يضركم كيدهم شيأ أي لا يضركم (قوله كحذف ماسيق الخ) مثال للمنفى وهو الحذف المضر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أى لدليل ويسمي اختصارا ولغيره و يسمي اقتصارا الا فى باب ظن فيمنع الاقتصار والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب فى ضربت وضربني زيد لما سيأتى فى التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفى وهو الحذف غير المضر

(قوله الناصبها) نائب يحذف وهامفعول الناصب لانه صلة أل فلا يحتاج فى عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لال أى ويحذف العامل الذى نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا الى هالان الوصف المحلى بال لا يضاف للخالى منها ولا لضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سيأتى فى الاضافة (قوله فى باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المنادى أدعو محذوفا نابت عنه يا ولا يجمع بين العوض والمعوض وكذا يجب الحذف فى التحذير بشرطه الآتي وفى المثل كالكلاب على البقر أي ارسل وماجرى مجراه كانتهوا خيرا لكم أي انتهوا وائتوا خيرا والله أعلم

﴿ التنازع فى العمل ﴾

هو لغة التجاذب واصطلاحا ماسيذكره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا وعمل مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفى اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة أوللتوسع فى الظرف والمراد باقتضائهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له فى المعني امامع التوافق فى الفاعلية أوالمفعولية أوالتخالف فيهما كما سيمثل (قوله قبل) حال من عاملان أي حال كونهما قبل الاسم (قوله ذا أسرة) فى القاموس الاسرة بضم الهمزة الدرع الحصينة واسرة الرجل رهطه الادنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الموضح أى فعلين متصرفين كآتوني أفرغ عليه قطرا أواسمين يشبهانهما كقوله

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته * فلم أتخذ الا فناءك موئلا

أواسم وفعل كذلك نحو هاؤم اقرأوا كتابيه اه وقوله يشبهانهما أي فى العمل لا فى التصرف كما قاله شارحه لئلا ينافيه تمثيله بهاؤم اقرؤا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو واقرؤا فى كتابيه فاعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضله والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمل اسم الفاعل كالبيت والمفعول كقوله * وعزة ممطول معني غريمها * واسم الفعل كالآية والمصدر كقوله * لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا * فلقيت والضرب تنازعا مسمعا وانكل أى أعجز من باب دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كان يقال من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء ولم أر من ذكر الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كزيد أضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر وكريم أبوه فليحرر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا فلم جزمت الفعل وهما فى محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أوفعل جامد وغيره لان الجامد لضعفه لا يفصل من معموله والفصل لازم فى التنازع عند اعمال الاول فاذا بطل اعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما ومن هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو لانه لا يفصل بين أفعل ومن باجنبي قال الرودانى مالم يتأخر الجامد عن غيره والا جاز لعدم فصله سواء أعمل الاول أم الثانى كاعجبني ولست مثل زيد وأجازه المبرد فى فعلى التعجب مطلقا واغتفر فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لامتزاج الجملتين بالعاطف واتحاد مطلوبهما وقيده فى شرح التسهيل باعمال الثاني حذرا من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين اما بعطف مطلقا كما مثل أو بعمل أولهما فى ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا فظنوا وظننتم تنازعا أن لن يبعث والثاني معمول للاول لانه صفة لمصدره المحذوف أى ظنوا ظنا كظنكم أو يكون الثانى جوابا للاول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة أوالشرط كآتوني أفرغ عليه قطرا ومنه كما فى الاسقاطى هاؤم اقرؤا كتابيه أوغير ذلك من أوجه الارتباط كما فى المغني فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله الى معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أومتصلا مجرورا نحو

(ص)
ويحذف الناصبها ان علما
وقد يكون حذفه ملتزما
(ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه دليل نحو ان يقال من ضربت فتقول زيدا التقدير ضربت زيدا فحذف ضربت لدلالة ماقبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجبا كما تقدم فى باب الاشتغال نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته فحذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم (ص)

﴿التنازع فى العمل﴾
ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل
قبل فللواحد منهما العمل والثان أولى عند أهل البصره
واختار عكسا غيرهم ذا أسره
(ش) التنازع عبارة عن توجه عاملين الى معمول

زيدا نما قام وقعد هو وماضربت وأكرمت الا اياه ووثقت وتقويت بك على خلاف فى الاخير واشترط قوم وجوب توجه العاملين الى المعمول فخرج قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا لاحتمال ان اسم كان ضمير الشأن فلا تتوجه الى سفيهنا والاظهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع فى الآية كما يجوز عدمه وخرج بتوجه العاملين أتاك أتاك اللاحقون فليس تنازعا والافسد اللفظ لوجوب أن يقال أتاك أتوك أو أتوك أتاك بل الثاني لمجرد التوكيد كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلا ومثله هيهات هيهات العقيق وخرج أيضا قول امرئ القيس

ولو أن ما أسعى لادني معيشة * كفاني ولم أطلب قليل من المال

فقليل فاعل كفاني ولم يتوجه اليه أطلب والافسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أى لو سعيت للادني كفاني القليل ولم أطلب الملك بدليل قوله

ولكنما أسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالى

انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنين أو ثلاثة وهو رأي وصحح فى التسهيل والجامع الجواز وقد يتعدد المعمول لغيره كما يزيد العامل عن اثنين وقد اجتمعا فى حديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع الثلاثة فى الظرف وهو دبر والمصدر وهو ثلاثا الخ فاعمل الاخير وحذف الضميرين من الاولين لكونهما فضلتين اى تسبحون فيه اياها وتكبرون فيه اياها ولو اعمل غير الاخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لان الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك قوله

طلبت فلم أدرك بوجهى وليتني * قعدت ولم ابغ الندى عند سائب

فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافا لمن وهم فيه وهي طلبت وأدرك وأبغ فى الندى وعند فاعمل الاخير كما مر ومن تنازعهما مع اعمال الاول قوله

كساك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ونقل الاجماع على جواز اعمال أى الثلاثة لكن قيل لا يحفظ اعمال الثانى (قوله لم تكن المسئلة من باب التنازع) أى لان السابق ان رفع كزيد قام وقعد فكل من الفعلين مستوف لمعموله وهو ضميره فلم يطلباه ليعملا فيه وان نصب كزيدا ضربت وأكرمت فهو معمول للاول بمجرد وقوعه عقبه فلا يطلبه الثانى كما قاله بعضهم ولئلا يلزم تقدم ما فى حيز العاطف عليه وهو ممتنع الا فى نحو أفلم يسيروا عند الزمخشرى حيث قدر فيه تأخير الهمزة لانها داخلة على محذوف أي أقعدوا فلم يسيروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكنه فضلة يجوز ذكره وحذفه وكذا يمتنع التنازع فى المتوسط كضربت زيدا وأكرمت فزيدا معمول الاول وحذف معمول الثانى كما قاله ابن هشام وتعقبه بان غاية ما فيه كون الاول أولى بالعمل لان معمول العامل يجوز تقدمه برده منع تقدم ما فى حيز العاطف عليه وأجازه جماعة منهم الرضى فى المتقدم المنصوب والفارسى فى المتوسط أما المتقدم المرفوع فيبعد جوازه للامر (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفقا فى عمل الرفع كجاء وقام زيد لما سيأتي عن الفراء (قوله الى أن الثانى أولى) أي وان كان أضعف عملا من الاول بدليل استدلالهم على اعمال المصدر المحلى بال بقوله لقيت فلم انكل الخ وعلى اعمال المجموع بقوله

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة الا المجد والفنعا

ولم يحملوه على ان العامل لقيت وزادت (قوله لقربه) أى ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وان اغتفر هنا للضرورة على ان الرضى نص على جواز الفصل بالاجنبي عند قوة العامل فى بحث اسم التفضيل اسقاطى (قوله لتقدمه) أى ولسلامته من الاضمار قبل الذكر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائى ومحل الخلاف مالم

واحد نحو ضربت وأكرمت زيدا فكل واحد من ضربت وأكرمت يطلب زيدا بالمفعولية وهذا معنى قوله ان عاملان الى آخره وقوله قبل معناه ان العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا ومقتضاه أنه لو تأخر العاملان لم تكن المسئلة من باب التنازع وقوله

* فلواحد منهما العمل * معناه ان احد العاملين يعمل فى ذلك الاسم الظاهر والآخر يهمل عنه ويعمل فى ضميره على ما سيذكره ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز اعمال كل واحد من العاملين فى ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا فى الاولى منهما فذهب البصريون الى ان الثانى أولى به لقربه منه وذهب الكوفيون الى أن الاول أولى به لتقدمه (ص)

وأعمل المهمل فى ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما كيحسنان ويسيء ابناكا * وقد بغي واعتديا عبداكا (ش) أي اذا أعملت أحد العاملين فى الظاهر وأهملت الآخر عنه فاعمل المهمل فى ضمير الظاهر والتزم الاضمار ان كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه كالفاعل وذلك كقولك يحسن ويسيء ابناك فكل واحد من يحسن ويسيء يطلب ابناك بالفاعلية فان اعملت الثاني وجب ان تضمر فى الاول فاعله فتقول يحسنان ويسيء ابناك وكذلك ان أعملت الاول وجب الاضمار فى الثانى فتقول يحسن ويسيئان ابناك ومثله بغى واعتديا عبداك وان أعملت الثاني فى هذا المثال قلت بغيا واعتدى عبداك ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول يحسن ويسيء ابناك ولا بغى واعتدي عبداك لان تركه يؤدى الى حذف الفاعل والفاعل ملتزم الذكر وأجاز الكسائى ذلك على الحذف بناء على مذهبه فى جواز حذف الفاعل وأجازه الفراء على توجه العاملين معا الى الاسم الظاهر وهذا بناء منهما على منع الاضمار فى الاول عند اعمال الثانى فلا تقول يحسنان ويسيء ابناك وهذا الذى ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما فى هذه المسئلة (ص)

ولا تجيء مع اول قد أهملا بمضمر لغير رفع أو هلا بل حذفه الزم ان يكن غير خبر

وأخره ان يكن هو الخبر

(ش) تقدم انه اذا أعمل أحد العاملين فى الظاهر وأهمل الآخر عنه اعمل فى ضميره ويلزم الاضمار ان كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه ولا فرق فى وجوب الاضمار حينئذ بين ان يكون المهمل الاول أو الثانى فتقول يحسنان ويسيء ابناك ويحسن ويسيآن ابناك وذكرهنا بعكاظ انه اذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخلو اما أن يكون عمدة فى الاصل وهو مفعول ظن وأخواتها لانه مبتدأ فى الاصل أو خبر وهو المراد بقوله ان يكن هو الخبر أولا فان لم يكن كذلك فاما أن يكون الطالب له هو الاول أو الثانى فان كان الاول لم يجز الاضمار فتقول ضربت وضربنى زيد ومررت ومربي زيد ولا تضمر فلا تقول ضربته وضربنى زيد ولا مررت به ومربى زيد وقد جاء فى الشعر كقوله

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن فى الغيب أحفظ للعهد وألغ أحاديث الوشاة فقلما * يحاول واش غير هجران ذى ود

وان كان الطالب له هو الثانى وجب الاضمار فتقول ضربني وضربته زيد ومربى ومررت به زيد ولا يجوز الحذف فلا تقول ضربني وضربت زيد ولا مربى ومررت زيد وقد جاء فى الشعر كقوله

يكن لاحدهما مرجح والا فيجب اعمال الثاني فى نحو ضربت بل أكرمت زيدا والاول فى ضربت لا اكرمت زيدا كما فى النكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتزم ما التزما) أى من وجوب اضمار العمدة ومطابقته للظاهر افرادا وغيره الا اذا صلح العامل للكل فيضمر مفردا مذكرا لاغير نحو أجريح وقتيل هند أو الزيدون مثلا لكن فى التسهيل ان تلك المطابقة أغلبية فقد جوز سيبويه الافراد فى الاحوال كلها كضربنى وضربت قومك بالنصب أي ضربنى هو أى من ذكر لكنه قبيح كما نقله الدماميني فالمراد التزم ذلك فى الفصيح (قوله لان تركه الخ) هذا الدليل لا يعين الاضمار لامكان وجوب اظهاره أو جوازه الا أن يقال اقتصر على جزء العلة لكفايته فى الرد على الكسائي أي ولان اظهاره يؤدى الى التكرار فتعين الاضمار اما فى الثانى وهو اتفاق أو فى الاول عند البصريين واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل الذكر مردود بوقوعه فى غير هذا الباب كربه رجلا وبسماعه فيه نظما ونثرا * حكى سيبويه ضربونى وضربت قومك وكقوله جفوني ولم أجف الاخلاء انني * لغير جميل من خليلي مهمل

وغير ذلك (قوله وفى جواز حذف الفاعل) أي فى باب التنازع عند اعمال الثاني فرارا من الاضمار قبل الذكر لكن حذف العمدة أشنع مما فر منه الا أن يقال انه عهد حذف الفاعل فى المواضع المتقدمة فى بابه فليقس عليها هذا لكن قال فى شرح الايضاح ما اشتهر عنه من حذف الفاعل فى ذلك باطل بل هو عنده مستتر فى الفعل مفردا فى الاحوال كلها كما مر عن سيبويه أفاده يس (قوله على توجه العاملين معا) أي ان عطفا بالواو واتفقا فى طلب الرفع قال الصبان وكذا فى النصب كما يقتضيه قول الهمع فى الاعراب المطلوب اه وينبغي تقييده بنصب العمد لعدم جواز حذفها دون غيره فان اختلفا أضمر مؤخرا كضربني وضربت زيدا هو فرار من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل ويرده لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل الا أن يدعي ان العامل مجموعهما (قوله أوهلا) ماض مجهول من أوهله الله لكذا أى أهله بشد الهاء أى جعله اهلا له (قوله ولا تضمر) أي بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجأ فيه للاضمار قبل الذكر الا اذا أوقع حذفه فى لبس فيضمر مؤخرا كرغبت ورغب فى الزيدان عنهما هما معا وفى شرح الكافية ميل الى اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله اذا كنت الخ) الشاهد فى ترضيه ويرضيك فالاول يطلب صاحب مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فاعمل فيه الثانى ولم يحذف من الاول ضميره مع أنه فضلة وتقدم الكلام علي قلما فى الفاعل (قوله

بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه الاصل لمحوه فحذف الضمير ضرورة وهو شاذ كما شذ عمل المهمل الاول فى المفعول المضمر الذي ليس بعمدة فى الاصل هذا كله اذا كان غير المرفوع ليس بعمدة فى الاصل فان كان عمدة فى الاصل فلا يخلو اما أن يكون الطالب له هو الاول أو الثاني فان كان الطالب له هو الاول وجب اضماره مؤخرا فتقول ظنني وظننت زيدا قائما اياه وان كان الطالب له هو الثانى أضمرته متصلا ومنفصلا فتقول ظننت وظننيه زيدا قائما وظننت وظنني اياه زيدا قائما ومعني البيتين انك اذا أهملت الاول لم تأت معه بضمير غير مرفوع وهو المنصوب والمجرور فلا تقول ضربته وضربني زيد ولا مررت به ومربي زيد بل يلزم الحذف فتقول ضربت وضربني زيد ومررت ومربي زيد الا اذا كان المفعول خبرا فى الاصل فانه لا يجوز حذفه بل يجب الاتيان به مؤخرا فتقول ظنني وظننت زيدا قائما اياه ومفهومه أن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقا مرفوعا كان أو مجرورا أو منصوبا عمدة فى الاصل أو غير عمدة (ص) وأظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا نحو أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين فى الرخا (ش) أى يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرا اذا لزم من اضماره عدم مطابقته لما يفسره لكونه خبرا فى الاصل عما لا يطابق المفسر كما اذا كان فى الاصل خبرا عن مفرد ومفسره مثنى نحو أظن ويظنانى زيدا وعمرا أخوين فزيدا مفعول أول لاظن وعمرا معطوف عليه وأخوين مفعول ثان لاظن والياء مفعول أول ليظنان فيحتاج الى مفعول ثان فلو أتيت به ضميرا فقلت أظن ويظناني اياه زيدا وعمرا أخوين لكان اياه مطابقا لليا فى أنهما مفردان ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو أخوين لانه مفرد وأخوين مثني فتفوت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لا يجوز وان قلت أظن ويظنان اياهما زيدا وعمرا أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون اياهما مثني وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثانى الذى هو خبر فى الاصل للمفعول الاول الذى هو مبتدأ فى الاصل لكون المفعول الاول مفردا وهو الياء والمفعول الثانى مثنى وهو اياهما ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدا فلما تعذرت المطابقة مع الاضمار وجب الاظهار فتقول أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين فزيدا وعمرا أخوين مفعولا أظن والياء مفعول أول ليظن وأخا مفعوله الثاني فلا تكون المسئلة حينئذ من باب

بعكاظ) بضم العين المهملة وتخفيف الكاف ثم ظاء مشالة سوق كانت تقام فى الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم ويعشى من الاعشاء بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا والمراد عدمه مطلقا ولمحوا من اللمح وهو سرعة البصر فيعشى يطلب شعاعه أي السلاح فاعلا ولمحوا يطلبه مفعولا فاعمل فيه الاول فهو فاعله وحذف ضميره من الثاني مع أن حقه الذكر وان كان فضلة (قوله وهو شاذ) أي خلافا لما يقتضيه مفهوم قوله والتزم ما التزما من جواز حذف الفضلة من الثانى المهمل لعدم التزام ذكره فى غير ذلك وانما شذ حذفه هنا لان فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتض بخلاف حذفه من الاول فانه للفرار من الاضمار قبل الذكر مع كونه فضلة (قوله فان كان عمدة الخ) اشارة الى أن المراد بالخبر فى قول المصنف غير خبر العمدة من ذكر الملزوم وارادة اللازم فيشمل المفعول الاول لظننت فانه لا فرق بين المفعولين فى وجوب التأخير كظننت منطلقة وظنني منطلقا هند اياها فاياها مفعول أول لظننت فاندفع ما يوهمه المتن من القصور نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير فى الفضلة عند خوف اللبس كما مر مثاله فلو قال كما فى المكودى

واحذفه لكن مع لبس أو خبر * أو مبتدا أخره فهو المعتبر

لسلم من ذلك ودخل فى كلامه خبر كان ككنت وكان زيد قائما اياه فاياه خبر كنت عائد على قائما (قوله وجب اضماره الخ) أى لانه عمدة لا يحذف وقوله مؤخرا أى خلافا لما فى التسهيل تبعا لابن عصفور من تقديمه لما فيه من الاضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفضلة وان لزم فصله من عامله باجنبي كذا قيل وفيه أنهم صرحوا بجواز حذف مفعولى ظن وخبر كان فى قوله لدليل فكيف يمتنع حذفه ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه اقوي لسلامته من الفصل والاضمار قبل الذكر (قوله ظنني وظننت الخ) الاول يطلب زيدا فاعلا وقائما مفعولا ثانيا والثانى يطلبهما مفعولين فاعمل فيهما فهما منصوبان به وأضمر فى الاول فاعله مستتر يعود لزيد المؤخر لفظا ورتبة والياء مفعوله الاول والثاني اياه المؤخر العائد لقائم (قوله ظننت وظنني الخ) الاول يطلب زيدا وقائما مفعولين فاعمله فيهما والثانى يطلب زيدا فاعلا فاعمله فى ضميره مستترا فيه وهو هنا يعود على مقدم فى الرتبة لكونه معمول الاول ويطلب قائما مفعولا ثانيا فاعمله فى الهاء العائدة عليه فهي مفعوله الثانى والياء مفعوله الاول (قوله واظهر) أي ضمير المتنازع فيه أى ائت به اسما ظاهرا بدل الضمير (قوله لغير ما يطابق) أى لمبتدا فى الاصل غير مطابق للمفسر كاليا فى يظنانى فى مثاله (قوله فتفوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين للمفسر بفتحها وهو اياه (قوله وجب الاظهار الخ) أي وحيث كان أخا اسما ظاهرا فلا يحتاج لشئ يفسره كما تقدم فلا تضر مخالفته للاخوين لعدم افتقاره اليهما بل انما يطابق مبتدأه الاصلى (قوله فلا تكون المسئلة حينئذ من باب

التنازع) أى بالنسبة للمفعول الثانى لان أخوين معمول لاظن ولم يتوجه اليه يظنانى لعدم مطابقته لمفعوله الاول وهو لا يطلب الا ما يطابقه فلم يتنازعا فيه كذا قال الموضح وتبعه الشرح وأجاب سم بما محصله ان كلا من العاملين متوجه له فى المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية فكلاهما يطلبه مفعولا ثانيا مطابقا لمفعوله الاول فلما أعملنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الاول تعذر علينا الاضمار فى الثانى لما مر فانقطع طلبه له فعدلنا الى الاظهار وقلنا أخا موافقة للمخبر عنه وان خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه اليه ألا ترى صحة التنازع فى ضربني وضربت زيدا لتوجههما اليه بقطع النظر عن نوع العمل مع أنه اذا رفع انقطع طلب الناصب له وبالعكس فكذا ما هنا اه وتقول عند اعمال الثانى أظن و يظنني الزيدان أخا اياهما أخوين أو يظناني وأظن الزيدين أخوين أخا (قوله وأجاز الكوفيون الخ) أى كما يجوزون الاظهار والحذف أيضا لدلالة معمول الآخر عليه كما جوزوه عند عدم التخالف فى المسئلة السابقة لوجود دليله كذا فى التوضيح والاشموني وغيرهما لكن يعكر عليه ما نقله المصرح فى المسئلة السابقة عن أبي حيان فى النكت الحسان ان شرط الحذف عندهم مطابقة المحذوف للمثبت افرادا وغيره والا امتنع نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن تقول اياه ولا يجوز حذفه اه (قوله مراعى فيه جانب المخبر عنه) أي وان خالف المفسر و يضمر مقدما عن معمول الاول كما مثله الشرح وليس اضمارا قبل الذكر لتقدم مفسره رتبة لكونه معمول الاول فان اعمل الثانى اضمر مؤخرا كما فى التصريح عن المرادى فيقال أظن و يظنني الزيدان أخا اياهما أو يظنني وأظن الزيدين اخوين هما اياه فهما فاعل يظنني واياه مفعوله الثاني وتقول على الاظهار أظن و يظنني الزيدان أخا اياهما أخوين و يظنني وأظن الزيدين أخوين هما أخا وتقول على الحذف أظن و يظنني الزيدان أخا اياهما فاياهما عائد على الزيدين وحذفنا العائد على أخا و يظنني وأظن الزيدين أخوين هما وتحذف عائد الاخوين فتأمل والله أعلم

﴿المفعول المطلق﴾

(قوله يدل على شيئين) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة الى الفاعل المعين فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام اما عند من يقول بدخولها كالسيد فتضمن كدلالته على أحدهما فقط و يدل على كل من الفاعل والمكان التزاما (قوله وهو المصدر) أى مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره (قوله المصدر اسم الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كاغتسل غسلا وتوضأ وضوأ وأعطي عطاء لان مدلوله لفظ المصدر لا الحدث كما نقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد الدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لاخراجه من قيد ملحوظ أى الجاري على فعله واسم المصدر لا يجرى عليه بل ينقص عن حروفه أو المراد الدال على الحدث بالاصالة واسم المصدر نائب عنه وسيأتي ذكر يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أى الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا والمنتصب يخرج المرفوع ولو نائب فاعل فلا يسمي مفعولا فى الاصطلاح خلافا لظاهر الاشموني واعلم ان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وجهيا يجتمعان فى ضربت ضربا و ينفرد المصدر فى ضربك ضرب أليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سيأتي فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر المقدر نظرا للاصل فالمصدر أعم مطلقا (قوله توكيدا لعامله) أى لنفس عامله ان كان مصدرا مثله والا فيؤكد مصدر عامله ليتحد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا احدثت ضربا ضربا كما افاده الدماميني والرضى فان قلت كيف يكون لفظيا مع قول النحاس أجمع النحاة أن توكيد المصدر يدفع المجاز كالمعنوى نحو وكلم الله موسى تكليما أى بذاته لا يترجمان أجيب بان ذلك ليس خاصا بالمعنوى بل يكون فى اللفظي أيضا كما فى المطول نحو قطع

التنازع لان كلا من العاملين عمل فى الظاهر وهذا مذهب البصريين وأجاز الكوفيون الاضمار مراعى فيه جانب المخبر عنه فتقول أظن و يظنانى اياه زيدا وعمرا أخوين وأجازوا أيضا الحذف فتقول أظن و يظنانى زيدا وعمرا أخوين (ص)

﴿المفعول المطلق﴾

المصدر اسم ماسوى الزمان من مدلولى الفعل كامن من أمن

(ش) الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان فقام يدل على قيام فى زمن ماض و يقوم يدل على قيام فى الحال أو الاستقبال وقم يدل على قيام فى الاستقبال فالقيام هو الحدث وهو احد مدلولى الفعل وهو المصدر وهذا معني قوله ماسوى الزمان من * مدلولى الفعل فكانه قال المصدر اسم الحدث كامن فانه أحد مدلولى أمن والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيد العامله

أو بيانا لنوعه أوعدده نحوضربت ضربا وسرت سير زيد وضربت ضربتين وسمي مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات فانه لا يقع عليه اسم المفعول الا مقيدا كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له (ص) بمثله أو فعل اووصف نصب وكونه اصلا لهذين انتخب (ش) ينتصب المصدر بمثله أي بالمصدر نحو عجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا أو بالفعل نحوضربت زيدا ضربا أو بالوصف نحو أنا ضارب زيدا ضربا ومذهب البصريين ان المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه وهذا معنى قوله وكونه أصلا لهذين انتخب أى المختار ان المصدر أصل لهذين أى الفعل والوصف ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه وذهب قوم الى ان المصدر أصل والفعل مشتق منه والوصف مشتق من الفعل وذهب ابن طلحة الى ان كلا من المصدر والفعل أصل برأسه وليس احدهما مشتقا من الآخر والصحيح المذهب الاول لان كل فرع يتضمن الاصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة الى المصدر كذلك لان كلا منهما يدل على المصدر وزيادة فالفعل يدل على المصدر والزمان والوصف يدل على المصدر والفاعل

اللص الامير الامير (قوله أو بيانا الخ) أي مع كونه مؤكدا أيضا فالنوعي والعددي مؤكدان وان كان القصد منهما بالذات البيان واما القسم الاول فللتوكيد لا غير فهو لا يجامع غيره وأما الباقيان فيجتمعان في ضربت ضربتي الامير (قوله غير مقيد بحرف) أي لانه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل اذا لم يوجد من الفاعل الا ذلك الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجدها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها أو وقوعه لاجلها أومعها فلذلك لا تسمي به الا مقيدة بما ذكر فالاحق بالذكر أولا هو المفعول المطلق وانما قدم المفعول به في باب تعدي الفعل استطرادا لا قصدا وعند اجتماعها ترتبت على ما في قوله

مفاعيلهم رتب فصدر بمطلق * وثن به فيه له معه قد كمل

تقول ضربت الضرب زيدا بسوطه * نهارا هنا تأديبه وامرأ نكل

(قوله بمثله) أي المصدر من حيث هو المذكور في قوله المصدر اسم الخ وكذا الضمير في قوله كونه وأما ضمير نصب فراجع له بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظا واما يعجبني ايمانك تصديقا وقعدت جلوسا على ما صححه الناظم من أنه منصوب بالمذكور فمن باب النيابة وستأتي في افرح الجذل أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أي متصرف تام غير ملغى عن العمل فخرج فعل التعجب وكان وأخواتها وباب ظن عند الغائه فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (قوله أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو مفعول أو بناء مبالغة لا اسم تفضيل ولا صفة مشبهة قاله الشاطبي وأما قوله

أما الملوك فانت اليوم ألأمهم * لؤما وأبيضهم سربال طباخ

فناصب لؤما محذوف أي تلؤم لؤما وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأراني طربا في أثرهم * طرب الواله أوكالمختبل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما في المعنى ولو مجازيا مع اتفاقهما في الحروف الاصول فان اتفقا في كلها على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازا وان اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاق كبير كما في جبذ وجذب وان اختلف فيهما بعض الاصول فاشتقاق أكبر كثلب من الثلم فعلم ان مناسبة المعنيين شرط في الجميع (قوله ان الفعل أصل) أي لانه يعمل في المصدر ويؤثر فيه فكان أصلا لقوته ورد بان الحرف يؤثر في الاسم مع أنه ليس أصلا له والمراد الفعل المضارع على الاصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعده ماضيا وقيل الماضي هو الاصل لسبقه بمضي زمنه ويرجح الاول أنه فرض الاوصاف الثلاثة في زمن واحد وهذا في زمنين مختلفين والظاهر ان غير الاصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر وكذا الوصف وأما الامر عندهم فقطعة من المضارع لاقسم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أي فهو فرع الفرع (قوله وذهب ابن طلحة) هو شيخ الزمخشري وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله يبين) أى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا أو الضمير للمفعول المطلق في الترجمة (قوله مبينا للنوع) أي لكونه مضافا أو موصوفا كما مثله أو محلى بال العهدية كسرت السير أى المعهود بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة أقسام ويسمي المختص أيضا لاختصاصه بما ذكر والتحقيق ان المعدود مختص أيضا لتحديده بالعدد المخصوص ولذا جعل في التسهيل المفعول المطلق قسمين مبهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان معدود ونوعي واعلم أن النوعي ان كان مضافا كان من باب النيابة على التحقيق لاستحالة

(ش) المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم احدها ان يكون مؤكدا نحوضربت ضربا الثاني ان يكون مبينا للنوع نحو سرت سير ذي رشد وسرت

(ص) توكيدا او نوعا يبين أوعدد * كسرت سيرتين سير ذي رشد

ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثله فالاصل سيرا مثل سير ذي رشد فحذف المصدر ثم صفته وأنيب المضاف اليه منابها كما حققه الدماميني ولا يرد ذلك على المصنف لان مراده تمثيل النوعي بقطع النظر عن كونه أصلا أو نائبا وأما ذوأل فالظاهر أنه قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أومن غيرك وقد يكون أصليا كان قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه استحضارا لصورته فتدبر (قوله وقد ينوب عنه) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية وهو ما كان من لفظ عامله لا عن مطلق المصدر حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد ان الجذل في مثاله بفتح الجيم والذال المعجمة مصدر جذل كفرح وزنا ومعنى وظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والسيرافي والمبرد واختاره المصنف لاطراده وأما مذهب سيبويه والجمهور من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه أي فرحت وجذلت جذلا فلا يطرد في نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له مع أن الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة قاله الرضي (قوله قد ينوب الخ) جملة ماذكره الشرح من ذلك سبعة الكلية والبعضية والمرادف والاشارة والضمير والعدد والآلة أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح وكذا الاشارة والضمير كما في الرواني والباقي عن المبين فقط وبقي مما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كاغتسلت غسلا وتوضأت وضوء العلماء والملاقى للمصدر في الاشتقاق بان يشاركه في مادته اما مع كونه مصدر فعل آخر كتبتل اليه تبتيلا فانه مصدر لبتل كقدس وقد ناب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل أومع كونه اسم عين كانبتكم من الارض نباتا وأنبتها نباتا حسنا فنباتا اسم للنابت من زرع أوغيره وقد ناب عن انباتا وقال سيبويه انه مصدر جار على غير فعله أي فيكون من الاول لانه في الاصل مصدر لنبت سمي به النابت كما نص عليه غير واحد فيصح فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتباره أيضا اسم مصدر لانبت كغسلا ووضوألاغتسل وتوضأ مع أنهما مصدران لغسل ووضو وأما تبتيلا فلا يمكن جعله اسم مصدر لتبتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما هو شان اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقي في الاشتقاق شاملا للاقسام الثلاثة أي فيكفي في النيابة ملاحظة الملاقاة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أوغيره وبقي مما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقرى وصفته كسرت أحسن السير وهيئته كيموت الكافر ميتة سوء ووقته كقوله * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمد * أي اغتماض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو ما ضربت زيدا أي أي ضرب ضربته وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس أي أي جلوس شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة عنها وعشرة عن المبين لكن لم أر نصا في انابة مصدر فعل آخر عن المبين الظاهر جوازه كتبتل اليه تبتل الخائفين (قوله ذلك الضرب) أي المعهود للمخاطب كان علم الضرب وجهل فاعله فاخبرته بانه أنت فيكون مثالا للمبين وظننت ذاك مثال للمؤكد لعوده للمصدر المبهم المفهوم من الفعل وقد ينوب عن النائب كان يقال ضرب الامير زيدا فتقول ضربت اللص ذلك الضرب أي ضربا مثل ذلك لان فعل الامير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأنيب عنه الصفة ثم الصفة وأنيب عنها الاشارة (قوله نحو ضربته زيدا) ان رجع الضمير الى مصدر الفعل المبهم فمؤكد لانه لو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد وان رجع الى مصدر معهود لدلالة المقام فنوعي فقول الشرح أي الضرب يحتمل جعل أل فيه للجنس وللعهد ومحل ذلك مالم يجعل زيدا بدلا مفسرا للضمير والا كان مفعولا به لا مطلقا وهكذا قوله * من كل ما نال الفتى قد نلته * وقوله * هذا سراقة للقرآن يدرسه * أي نلت النيل ويدرس الدرس فيحتمل المؤكد والنوعي بالطريق المذكور وأما لا أعذبه أحدا من العالمين فنوعي لا غير لرجوعه لعذابا قبله بمعنى تعذيبا عظيما لان تنوينه للتعظيم والاصل أعذبه أي من يكفر تعذيبا عظيما لا أعذب تعذيبا مثله أي

سيرا حسنا الثالث أن يكون مبينا للعدد نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات (ص) وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد وافرح الجذل (ش) قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه ككل وبعض مضافين الى المصدر نحو جد كل الجد وكقوله تعالى فلا تميلوا كل الميل وضربته بعض الضرب وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو قعدت جلوسا وافرح الجذل فالجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له والجذل نائب مناب الفرح لمرادفته له وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الاشارة نحو ضربته ذلك الضرب وزعم بعضهم أنه اذا ناب اسم الاشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا وفيه نظر فمن أمثلة سيبويه ظننت ذاك أي ظننت ذاك الظن فذاك اشارة الى الظن ولم يوصف به وينوب عن المصدر أيضا ضميره نحو ضربته زيدا أي ضربت الضرب ومنه قوله تعالى لا أعذبه أحدا من العالمين أي لا أعذب العذاب وعدده نحو ضربته عشرين ضربة ومنه قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة

التعذيب

والآلة نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضرب سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والله تعالى أعلم
وما لتوكيد فوحد أبدا * وثن واجمع غيره وأفردا (ش) لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه بل يجب افراده فتقول ضربت ضربا وذلك لانه بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه فاما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت ضربتين وضربات وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه اذا اختلفت انواعه نحو سرت سيري زيد الحسن والقبيح وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشلوبين (ص) وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع (ش) المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لانه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازا أو وجوبا فالمحذوف جوازا كقولك سير زيد لمن قال أي سير سرت وضربتين لمن قال كم ضربت زيدا والتقدير سرت سير زيد وضربته ضربتين وقول ابن المصنف ان قوله وحذف عامل المؤكد امتنع سهو منه لان قوله ضرب زيد امصدر مؤكد وعامله محذوف وجوبا كما سيأتي ليس بصحيح وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه وذلك لان ضرب زيدا ليس من التأكيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة اضرب زيدا

التعذيب المذكور أحدا لان تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف وأناب عنه صفته وهي مثله ثم حذفها وأناب المضاف اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفه وأناب عنه ضميره أفاده في التصريح وغيره فتأمله (قوله والآلة) أي اذا كانت في العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة (قوله مقامه) أي في اعرابه وافراده وتثنيته وجمعه كضربته سوطين واسواطا (قوله غيره) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة وحذف مفعول افرد لدلالة ما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من الامرين قبله ولا يغني عنه قوله فوحد أبدا من حيث ان مفهومه أن غير المؤكد لا يوحد أبدا لان هذا المفهوم كما يحتمل نفي التابيد أي لا تدم توحيد غير المؤكد يحتمل تأبيد النفي أي لا توحده في وقت أبدا فاندفع الاعتراض بان الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره سم (قوله بمثابة تكرير الفعل) فيه أنه ليس مؤكدا للفعل نفسه بل للمصدر المفهوم منه كما مر فالاولى ان يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليلا أو كثيرا كما أن المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك (قوله فالمشهور الخ) أي بدليل قوله وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافي تصريح (قوله متسع) أي اتساع مبتدأ أخبره في سواه أي وفي حذف عامل سواه اتساع أو المعني والحذف في سواه متسع فيه فيكون خبرا لمحذوف دل عليه ما قبله (قوله ولا يجوز حذف عامله) أي ولا تأخيره بخلاف النوعي والعددي فيهما (قوله لتقرير عامله) أي دفع المجاز عنه لكون المجاز لا يؤكد وقوله وتقويته أي تثبيت معناه في النفس بواسطة تكرره ولا يرد قوله تعالى ومكروا مكرا ومكرنا مكرا وقوله

بكي الخزمن عوف وأنكر جلده * وعجت عجيجا من جذام المطارف

حيث أكد المكر والعجيج أي التصويت بالمصدر مع أنهما مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هي الثياب الرقيقة لان محل عدم تأكيد المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضا كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز قطعا كما في القسطلاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كالآية والبيت وما يحتملهما لا يؤكد الا اذا استعمل في حقيقته لان تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليما (قوله فيحذف عامله) أي لدلالته على معنى زائد على العامل فاشبه المفعول به وهو يحذف عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره الآتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وسهو خبر ان والضمير في منه للناظم (قوله لان قوله ضرب زيد الخ) هذا أحد دليلين لابن المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازا في نحو أنت سيرا ووجوبا في نحو أنت سيرا سيرا وما أنت الا سيرا وضرب زيدا وغير ذلك مما سيأتي فمنعه من حذفه هنا اما سهو عن ورود هذا واما للبناء على أن ذلك من المصدر المختص لا المؤكد وهي دعوى بلا دليل الثاني ان تعليل المصنف بان القصد به التقرير والتقوية المنافي للحذف ان أراد ان المقصود منه ذلك دائما فممنوع ولا دليل عليه وان أراد أنه قد يقصد به ذلك وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز أن يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالاولى اه وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بان الحذف مناف للتأكيد مطلقا لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معتنى به وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيتنافيان اه فالاولوية ممنوعة لكن قد تقدم ان الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد فلا ينهض ذلك جوابا عنهما وقد اعترف الشاطبي بان نحو أنت سير اللتأكيد مع ما فيه من الحذف فمنازعة ابن

لانه واقع موقعه فكما أن اضرب زيدا لا تاكيد فيه كذلك ضربا زيدا وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها الناظم قوية فالاولى التزام ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع الحذف لنكات تاتي ويدل على الاستثناء قوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناظم لا يقال لا دليل على استثناء أنت سيرا لانه لم يذكره لانا نقول يشير اليه مفهوم قوله كذا مكرر (قوله لانه واقع موقعه) أي ففائدته النيابة عن فعله واعطاؤه معناه لا تاكيده والا كان مؤكدا لنفسه وهو باطل (قوله ليست من باب التاكيد) أي بل هي قسم برأسه فالمصدر اما مؤكد أو نوعي أو عددي أو بدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله توكيدا او نوعا الخ أو ان المراد ليست منه الآن بعد النيابة وان كانت منه اصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض نيابتها لا بالنظر لذاتها وأيضا لا يأتي في نحو أنت سيرا لان الحذف فيه غير واجب فالاولى الجواب بما مر (قوله ومما يدل الخ) فيه ان من قال يعمل النائب يحتمل انه يراه من المؤكد ولكن اختص بمزية اقتضت عمله وهي نيابته عن فعله فتامل (قوله بدلا من فعله) أي عوضا عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذي لا فعل له كبله بمعني تركا في قوله يصف السيوف

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كانها لم تخلق

أي ترك الاكف في رواية خفض الاكف بالاضافة قبله اما منصوب بفعله المهمل وان لم يصح النطق به أو بفعل أمر مرادف لفعله المهمل وهو اترك عند الجمهور أي اترك ذكر الاكف بله أي تركا أما على رواية نصب الاكف فبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ماذكر يقال في ويحه وويله وويسه وويبه وهي بحسب الاصل كنايات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ويبغض وقيل ان ويح وويس كلمتا رحمة وويل وويب للعذاب فهي مفاعيل مطلقة لفعل مهمل أو لفعل من معناها أي أحزنه الله أو اهلكه أو رحمه مثلا وقيل منصوبة على المفعول به والتقدير ألزمه الله ويله وفي الايضاح ان المصدر في نحو ضربا زيدا وقياما لا قعودا مفعول به أيضا عند سيبويه أي الزم ضربا الخ أي فكونه بدلا من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل بانه مفعول مطلق (قوله في الامر والنهي) أي سواء تكرر كقوله

فصبرا في مجال الموت صبرا * فما نيل الخلود بمستطاع

أم لا كامثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله أي قم قياما لا تقعد الخ) اعترض بان حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى في التخلص عن ذلك ان يجعل قياما مفعولا به لفعل محذوف ولا قعودا عطف عليه أي افعل قياما لا قعودا وأما جعل أبي حيان لا نافية للجنس وقعودا اسمها نون شذوذا فتكلف مع انه يحتاج كما قاله الدماميني الى جعله خبرا بمعنى النهي أفاده الصبان وعلى هذا فليس المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد أن يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكروه هنا فتأمل (قوله نحو سقيا لك) الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي سقيا لزيد وبعدا له لبيان فاعله فهو متعلق باعني محذوفا أي لك أعني أو خبر لمحذوف وجوبا أي ارادتي أو دعائي لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم لذلك مزيد في الابتداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده ويكون المسوغ له معني الفعل كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبر له وأما ذو أل فرفعه أحسن كالويل له والخيبة لكن ادخال أل سماعي عند سيبويه فلا يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه الفراء والجرمي كما في الهمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضا وهو الاوجه اذ لا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع أيضا في المكرر والمحصور والمؤكد نفسه

ليست من باب التاكيد في شيء لان المصدر فيها نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد ومما يدل أيضا على ان ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله أن المصدر المؤكد لا خلاف في انه لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أو لا والصحيح أنه يعمل فزيدا في قولك ضربا زيدا منصوب بضربا على الاصح وقيل انه منصوب بالفعل المحذوف وهو اضرب فعلى القول الاول ناب ضربا عن اضرب في الدلالة على معناه وفي العمل وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعني دون العمل (ص) والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كند لا اللذ كاندلا

(ش) يحذف عامل المصدر وجوبا في مواضع منها اذا وقع المصدر بدلا من فعله وهو مقيس في الامر والنهي نحو قياما لا قعودا أي قم قياما لا تقعد قعودا والدعاء نحو سقيا لك أي سقاك الله وغيره

وغيره لكن على الخبرية كما فى التسهيل نحو له على ألف اعتراف وزيد قائم حق أى هذا اعتراف وحق وكذا فى المفيد خبرا سواء كان انشائيا كعجب لتلك قضية وقول الاعرابى حمدا لله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أى أمري عجب وشأني حمد الله أو غير انشائي كافعل وكرامة أى ولك كرامة اه قال الصبان والظاهر ان ما للتفصيل كذلك والاوجه اطراد الرفع فيما ذكر كما يفيده كلام ابن عصفور (قوله وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه أن الواقع بعد الاستفهام وفى الخبر ليسا من الآتي بدلا عن فعله وقوله الآتى والمصدر نائب منابه الخ نص فى انهما منه ففى عبارته قلاقة والثاني هو الصواب فالآتي بدلا نوعان طلبي وخبرى فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا أو دعاء أو توبيخا وهذا النوع مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وان يكون مفردا منكرا والا كان سماعيا كويله والخبرى اما مسموع ولم يتعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله افعل وكرامة واما مقيس وهو ماذكره بقوله واما لتفصيل الى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله فى الفعل المقصود به الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلبي كقولهم عند تذكر النعمة حمدا وشكرا لا كفرا وعند تذكر الشدة صبرا لا جزعا وعند ظهور معجب عجبا وعند الامتثال سمعا وطاعة أى حمدت حمدا وشكرت شكرا وصبرت صبرا الخ فالمقصود فى ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظرا للفظ العامل وعن ابن عصفور انها أخبار لفظا ومعني والمراد بقلة الحذف فى ذلك قصره على السماع فان المصدر الخبرى خمسة أنواع أربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله وما لتفصيل الخ وواحد سماعى وهو هذا وضابطه ان يدل على عامله دليل ويكثر استعماله فى كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل فى جميعها محذوف وجوبا لكثرة دورانها فى كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كالامثال ولا يتجاوز مورد السماع وانما يجب الحذف فى حمدا وشكرا لا كفرا عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال حمدت حمدا وشكرت شكرا على أن الكلام بذكر الفعل يكون خبرا وكلاما عند قصد الانشاء وحينئذ يكون المصدر والفعل متعاقبين فلا يجمع بينهما كذا قال الدماميني نقلا عن الشلوبين والظاهر ان صبرا لا جزعا وسمعا وطاعة كذلك فوجوب الحذف خاص باجتماعهما أو عند قصد الانشاء هذا وللرضى تفصيل آخر حيث قال الذي أرى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلقت به من مجرور بحرف أو باضافه المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحمدت حمدا وشكرت شكرا وسقاك الله سقيا وأما ما بين فاعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وصبغة الله وحنانيك ودواليك أو بحرف جر كسحقا لك أى بعدا و بؤسا لك أى شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله أو بحرف كحمدا لك وشكرا وعجبا منك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع احترازا من نحو ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها ثم علل ذلك فانظره (قوله على حين الخ) قبله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء موضعان والضمير فى يمرون للصوص وكذا فى يرجعن وأنثه تحقيرا لهم وعيابهم جمع عيبة بفتح المهملة وهي كالحقائب أوعية الثياب والزاد ونحوها وبجر بضم الموحدة وسكون الجيم جمع بجراء كحمر وحمراء أى ممتلئة حقابهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على البناء لاضافته لجملة الهي وبالجر على الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف أى فيقولون ندلا حين الهي الخ والمال مفعول به لندل أو لفعله المحذوف أى اختطف المال (قوله وزريق

وكذلك يحذف عامل المصدر وجوبا اذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو أتوانيا وقد علاك المشيب أى أتتواني وقد علاك ويقل حذف عامل المصدر واقامة المصدر مقامه فى الفعل المقصود به الخبر نحو افعل وكرامة أى واكرمك فالمصدر فى هذه الامثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا والمصدر نائب منابه فى الدلالة على معناه وأشار بقوله كندلا الى ما أنشده سيبويه وهو قول الشاعر

على حين ألهى الناس جل أمورهم
فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا نائب مناب فعل الامر وهو اندل والندل خطف الشيء بسرعة وزريق منادى والتقدير ندلا يا زريق المال وزريق

اسم رجل وأجاز المصنف أن يكون مرفوعا بندلا وفيه نظر لانه ان جعل نائبا مناب فعل الامر للمخاطب والتقدير اندل لم يصح أن يكون مرفوعا به لان فعل الامر اذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا فكذلك ما ناب منا به وان جعل نائبا مناب فعل الامر للغائب والتقدير ليندل صح ان يكون مرفوعا به لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الامر للغائب وانما ينوب مناب فعل الامر للمخاطب نحو ضربا زيدا أى اضرب زيدا والله أعلم (ص) ومالتفصيل كامامنا * عامله يحذف حيث عنا (ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجوبا اذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى اذا (١٩٠) أثخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير والله أعلم فاما تمنون منا واما تفدون فداء وهذا معني قوله ومما لتفصيل الخ أي يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عن أى عرض (ص) كذا مكرر وذو حصر ورد

نائب فعل لاسم عين استند (ش) أى كذا يحذف عامل المصدر وجوبا اذا ناب المصدر عن فعل أسند لاسم عين أى أخبر به عنه وكان المصدر مكررا أو محصورا فمثال المكرر زيد سيرا سيرا والتقدير زيد يسير سيرا فحذف يسير وجوبا لقيام التكرير مقامه ومثال المحصور ما زيد الا سيرا وانما زيد سيرا والتقدير ما زيد الا يسير سيرا وانما زيد يسير سيرا فحذف يسير وجوبا لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير فان لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف نحو زيد سيرا والتقدير زيد يسير سيرا فان شئت حذفت يسير وان شئت صرحت به والله أعلم (ص) المؤكد ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره فالمبتدا نحوله على ألف عرفا * والثاني كابني أنت حقا صرفا (ش) أى من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمي المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره فالمؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره نحو له على ألف عرفا أي اعترافا فاعترافا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير اعترف اعترافا ويسمي مؤكدا لنفسه لانه مؤكد للجملة قبله وهي نفس المصدر بمعني أنها لا تحتمل سواه وهذا هو المراد بقوله فالمبتدأ أي فالاول من القسمين المذكورين في البيت الاول والمؤكد لغيره هو الواقع

اسم رجل) لا ينافي قول العيني اسم قبيلة لاحتمال تسميتها باسم أبيها (قوله وما لتفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان للآتي بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله يحذف تأكيد لفاد عطفه على المثال ولبست ما مبتدأ خبرها ما بعدها لئلا يوهم انه قسيم للآتي بدلا من فعله مع انه منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أى الفائدة المرتبة عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كالآية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه ما فصله بالمصادر بعده أو خبر كقوله لاجهدن فما رد واقعة * تخشي واما بلوغ السؤل والامل

فلاجهدن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه واحترز بالقبلية عن نحو اما اهلا كا أو تاديبا فاضرب زيدا فيجوز اظهار فعله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كلزيد سفرا فما صحة أو اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها (قوله اذا أثخنتموهم) أي أكثرتم فيهم القتل فشدوا الوثاق أى فامسكوا عن القتل وأسروهم وشدوا وثاقهم أى ما يقيدون به (قوله كذا مكرر) أى مرتين فاكثر (قوله ورد) أى المذكور من المكرر والمحصور لان الجملة نعت لهما ونائب حال من فاعله ولاسم عين متعلق باستند وهو صفة لفعل كما استظهره المعرب وجعلها المكودى نعتا ثانيا للمكرر وما عطف عليه (قوله أسند الخ) يستفاد منه ان شروط وجوب الحذف ثلاثة كون عامله خبرا أى ولو منسوخا كان زيدا سيرا سيرا او كون المبتدا اسم عين وتكرار المصدر أو حصره ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدا نحو أنت سيرا والعطف عليه كانت أكلا وشربا كما في التصريح ويشترط أيضا استمراره الى الحال كما نصوا عليه لا منقطعا ولا مستقبلا وانما اشترط اسم العين ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر اذ لا يخبر به عنها الا بتاويل فيحتاج للفعل بخلاف اسم المعني فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بلا تاويل كامرك سير ومقتضى ذلك ان اسم المعني اذا لم يصح المصدر خبرا عنه الا بالتاويل كاملك نقصان وشغلك زيادة يصح فيه النصب ويجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير أملك ينقص نقصانا وتزيد زيادة وحينئذ ففي مفهوم قوله لاسم عين تفصيل يس (قوله صرفا) نعت لحقا وهو صالح لتوكيد الجملة بانفراده فكانهما مثالان في مثال واحد (قوله لا تحتمل غيره) ان أراد انها لا تفيد معنى حقيقيا غير معني المصدر فما بعده كذلك او أنها لا تفيد معني غيره ولو مجازيا فممنوع سم أي لاحتمال كونها للتهكم مجازا الا أن يراد لا تحتمل غيره احتمالا قريبا والتهكم بعيد صبان والاصح منع تقديم هذا المصدر كالذى بعده على الجملة وتوسطه بين جزأيها لانها دليل العامل فلا يفهم الا بتمامها وأما قولهم أحقا زيد منطلق فحقا ظرف لا مصدر كما نص عليه (قوله وهي نفس المصدر) فيه تسمح والمراد ان التكلم بها هو نفس الاعتراف ونص فيه فالمصدر مؤكد للاعتراف الذي تضمنته الجملة فصار مؤكدا لنفسه كما في ضربت ضربا ولا يشكل ذلك علي قوله وحذف عامل

المؤكد امتنع لما مر ان هذا مستثنى منه أو يقال لما دلت الجملة على العامل كان كانه مذكور لقيامها مقامه (قوله أنت ابني حقا) مثله لا أفعله ألبتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا والتاء للوحدة والبت القطع أي أقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا أتردد ثم اجزم مرة أخرى وكان اللام للعهد أي القطعة المعلومة التي لا تردد معها ولا يجوز حذف أل على المشهور ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها تصريح وانما كان مثله لان البتة محقق لاستمرار النفى قبله بعد احتماله الانقطاع (قوله يحتمل أن يكون حقيقة) مقتضاه ان حقا هنا بمعنى حقيقة فيكون رافعا لاحتمال المجاز أما اذا كان بمعني ضد الباطل فلا يرفعه بل يصح معه ان يراد بنوة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجملة قبله للصدق والكذب فتصير به نصا فى الثبوت وسمى مؤكدا لغيره لان الجملة مغايرة له لفظا ومعني قاله الدمامينى قال الرضى وهو مؤكد لنفسه أيضا لان الجملة تدل عليه نصا من حيث انه مدلول لفظها واما احتمالها للكذب أو المجاز فأمر عقلى لا مدلول للفظ بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد الا ثبوت مدلولها فى الواقع حقيقة واما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحينئذ فانما سمى هذا مؤكدا لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكد بمثله اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة فى نفس الامر وغلب عنده كذب مدلولها فكان الجملة محتملة له ولنقيضه فقيل مؤكد لغيره واما الاول فلا يؤتي به لمثل هذا الغرض (قوله كلى بكا) ينبغى جعله صفة لجملة أى بعد جملة كائنة كهذه ليكون مشيرا لما بقي الشروط والبكا بالقصر اسالة الدمع وبالمد رفع الصوت وقيل لغتان فى كل كما فى المصباح وعلى الاول يحتاج لارتكاب الضرورة فى قصر الاول أو مد الثانى والاورد أن الجملة لم تحو معني المصدر لكن يرد أنها لم تحو فاعل المصدر المنصوب اذ فاعله ذات عضلة أى ممنوعة من النكاح وهي غير الياء فى لى ويدفعه ان المعني لى بكاء مثل بكائها أو صاحب المثل هو المتكلم والعضلة أيضا الداهية يقال انه لعضلة من العضل أى داهية من الدواهي (قوله اذا قصد به التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة كونه مصدرا ومشعرا بالحدوث وقصد به التشبيه وبعد جملة ومشتملة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح منها ثلاثة وترك الباقي وستعلم محترزها (قوله الثكلى) بفتح المثلثة مقصورا أى الحزينة لفقدها ولدها يقال ثكلت ولدها اذا فقدته (قوله تشبيهى) أي لكون المعني مثل صوت حمار ولذا كان فى الجملة قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل هو زيد وهو أيضا مشعر بالحدوث لكونه مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعني التصويت أى اخراج ما يسمع واحدا ه لا بمعني المسموع خلافا للمرادى وليس فى الجملة قبله ما يصلح لعمله لما سيأتى فاستوفى الشروط ومثله مثال المصنف ونحوله ضرب ضرب الملوك * واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذا نصب ويجوز معها رفعه بدلا مما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبرا لمحذوف وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أى لا بالمصدر الذى فى الجملة لان المصدر لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقدرا بالحرف المصدري وليس هذا كذلك اما الاول فظاهر وأما الثانى فلانه مبتدا والاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعلل المرادي مثال الصوت بان الاول فيه بمعني ما يسمع فليس مصدرا حتي يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال فى الشذور لان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى فى قولك مررت فاذا له صوت صوت حمار انك مررت به وهو فى حال تصويته فلذا قدروا للثاني ناصبا اه أي واشتراط الاشعار بالحدوث انما هو فى الثاني المنصوب فلا تنافى فليتأمل هذا وقال الناظم اشتراط ذلك فى عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز النصب بالمصدر الذى فى الجملة بلا تقدير فعل وهو ظاهر كلام سيبويه فى

بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره فتصير بذكره نصا فيه نحو أنت ابني حقا فحقا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير احقه حقا ويسمي مؤكدا لغيره لان الجملة قبله تصلح له ولغيره لان قولك انت ابني يحتمل ان يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معني أنت عندى فى الحنو بمنزلة ابني فلما قال حقا صارت الجملة نصا على أن المراد البنوة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لانها صارت به نصا فكان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه (ص) كذا الكذ والتشبيه بعد جمله كلى بكا بكاء ذات عضله (ش) أي كذلك يجب حذف عامل المصدر اذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر فى المعني نحو لزيد صوت صوت حمار وله بكا بكاء الثكلي فصوت حمار مصدر تشبيهى وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يصوت صوت حمار وقبله جملة وهي لزيد صوت وهي مشتملة على الفاعل فى المعنى وهو زيد وكذلك بكاء الثكلى منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يبكى بكاء الثكلى فلو لم يكن قبل هذا المصدر

هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب الرفع) أى خبر الما قبله (قوله وكذا) أي يجب الرفع لكن ليس خبر الما قبله بل بدل منه أو نعت بتقدير مثل أو خبر لمحذوف أى هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتي لانه حال من المستكن فى الظرف ومما لم يشتمل على الفاعل قولهم عليه نوح نوح الحمام لان ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كله يد يد أسد أو لم يشعر بالحدوث كله ذكاء ذكاء الحكماء لان الذكاء من الملكات الراسخة لا من الافعال المتجددة بالعلاج كالضرب والتصويت أو لم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن أو لم يكن فى الجملة قبله معناه كله ضرب صوت حمار أما اذا كان فى الجملة ما يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوك فيتعين نصبه به ﴿تنبيه﴾ المراد باشتمالها على معناه ما هو أعم من أن يكون فيها لفظه أيضا كما مر أو معناه فقط كقوله يمدح فرسا بالضمور

ما ان يمس الارض الا منكب * منه وحرف الساق طي المحمل

أى بلغ فى الضمور الى حيث لو اضطجع لم تمس بطنه الارض بل منكبه وحرف ساقه فالمعنى أنه مدمج الخلق مدكوك بعضه فى بعض ومطوى كطى المحمل وهو علاقة السيف أى كدمجه فى بعضه بالضفر والله أعلم

﴿المفعول له﴾

ويسمي المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لان احتياج الفعل الى الظرف أشد من العلة (قوله ودن) أمر من الدين بفتح الدال أى اقرض غيرك أو من الدين بالكسر بمعني المجازاة أو الخضوع وحذف علته لدلالة علة الاول أى دن شكرا لانه يجوز حذف المفعول له لدليل او أن شكرا المذكور علة لهما معا (قوله وقتا) تمييز محول عن الفاعل أى متحد وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كلزهدا الخ) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جر كمثاله أو نصب كقوله * طربت وما شوقا الى البيض أطرب * وفيه تقديم معمول الخبر الفعلى (قوله فى الوقت) أى بان يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كهربت جبنا أو يقع اول العامل آخر زمن المصدر كحبستك خوفا من فرارك أو عكسه كجئتك اصلاحا لحالك تصريح (قوله والفاعل) أي بان يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث ان فاعل الاراءة هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له وردبانه متحد بتأويل الخوف والطمع بالاخافة والاطماع او هما حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشري واما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التي تضمنها يريكم لا للاراءة التي هي فعل الله تعالى فيرده ان العامل الذي تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التى فى ضمنه وأيضا لا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية لانهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريهم لاجل ذلك فتدبر (قوله ضربت ابني تأديبا) قيل فيه تعليل الشيء بنفسه لان التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي ولا يصح تقدير ارادة تأديب لصيرورة المعنى ادبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركاكة لانخفى اذ ارادة الشيء مسببة عن الباعث عليه لا أنها هي الباعث وأجيب بان المراد بالتأديب أثره وهو التأدب أى ضربته لارادة أن يتأدب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل ان يتأدب بناء على عدمه ولا شك ان التأدب يحصل اثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتا على حد جئتك اصلاحا لحالك فلا حاجة لبنائه على عدم اتحاد الوقت أيضا لكن يرد عليه أن الضرب هو سبب التأدب وعلته فكيف يجعل التأدب علة للضرب ويجاب بانفكاك الجهة فوجود الضرب علة فى وجود التأدب وتصور التأدب علة فى ايجاد الضرب كحفر البئر

جملة وجب الرفع نحو صوته صوت حمار وبكاؤه بكاء الثكلى وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل فى المعنى نحو هذا بكا بكاء الثكلى وهذا صوت صوت حمار ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ولكنه مفهوم من تمثيله (ص)

﴿المفعول له﴾

ينصب مفعولا له المصدران أبان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وان شرط فقد فاجر رره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كلزهد ذا قنع (ش) المفعول له هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله فى الوقت والفاعل نحو جد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لان المعنى جد لاجل الشكر وهو مشارك لعامله وهو جد فى الوقت لان زمن الشكر هو زمن الجود والفاعل لان فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابنى تأديبا فتأديبا مصدر وهو مفهم للتعليل اذ يصح ان يقع فى جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضربت فى الوقت والفاعل

لاجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أي بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أي جئتك أكرمك اكراما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور لملاقاته له في المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهره كالنظم ان هذه شروط لنصبه لا لتسميته مفعولا له فيسمي بذلك عند جره والجمهور على أن المجرور ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذي في المتن أي مفهما العلة الفعل والباعث عليه لانه رتب على فقدها الجر بحرف التعليل وذلك ممتنع عند فقد العلية وليس تركه اشارة للاعتراض على المتن لان العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لان محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما مر لا العلية بل هي شرط يخرج به نحو أحسنت اليك انعاما عليك لان الشيء لا يعلل بنفسه وهي تغني عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وان شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقي من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد خلافا للفارسي لان الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورده الرضي بانه ان أراد ان الباعث يتقدم وجودا فممنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا فمسلم ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني تأديبا وجئتك اصلاحا لحالك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا متقدم الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما لك غدا بل جئتك سمنا وعسلا على تقدير ارادة ذلك فظهر أن المفعول له هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر وانه على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جبنا أو تصوره فقط لكونه غرضا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كضربته تأديبا (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعليل وما بعدها نائب عنها نحو فبظلم من الذين هادوا وحرمنا لاختلاف الفاعل ودخلت امرأة النار في هرة لعدم المصدرية ولا تقتلوا أولادكم من املاق أحلنا دار المقامة من فضله لعدم القلبي ان قلنا باشتراطه والا فما جر مع استيفاء الشروط وبقي مما يفهم التعليل نحو واذكروه كما هداكم أي لهدايتكم وأسلم حتى تدخل الجنة وجئتك كي تكرمني ولتكبروا الله على ما هداكم وفي شرح اللمحة لابن هشام ان الكاف وحتى وكي لا تجر المفعول له لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل وسابكه اه وينبغي ان على كذلك ومقتضاه ان المصدر المؤول لا يقع مفعولا له وان أفاد التعليل (قوله جئتك للسمن) مثله والارض وضعها للانام أي المخلوقات (قوله جئتني اليوم الخ) مثله قوله امرىء القيس

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى الستر الا لبسة المتفضل

ونضت بتخفيف الضاد المعجمة أي خلعت وزمنه قبل النوم (قوله لاكرام عمرو له) مثله

وانى لتعروني لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى المتكلم (قوله ولا يشترط اتحاده الخ) هو مذهب سيبويه والمتقدمين كما في الهمع ومر عن الرضي ترجيح كونه غير قلبي وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو اما العبيد فذو عبيد بالنصب أي مهما تذكر أحدا لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد فلم يبق له شرط الا العلية لكن قال سيبويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا به أي مهما تذكر العبيد الخ (قوله أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجرره بالحرف وأنثه لتأويله بالكلمة وفي نسخ أن يصحبه بالتذكير وفي أخرى فاجرره باللام فالتأنيث ظاهر (قوله وانشدوا) أي النحاة شاهدا لجوازه قول بعض العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الاكثر فيما تجرد الخ) أي لانه اشبه الحال والتمييز في التنكير والتبيين (قوله لا يجوز جره) رد بقوله

والفاعل فان فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل وهو اللام أو من أو في أو الباء فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك جئتك للسمن ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتني اليوم للاكرام غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاء زيد لاكرام عمرو له ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط نحو هذا قنع لزهد وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب اكراما في المثالين السابقين والله أعلم (ص)

وقل أن يصحبها المجرد والعكس في مصحوب أل وأنشدوا

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء

(ش) المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال أحدها أن يكون مجردا عن الالف واللام والاضافة والثاني أن يكون محلى بالالف واللام والثالث أن يكون مضافا وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل لكن الاكثر فيما تجرد عن الالف واللام والاضافة

وهو خلاف ما صرح به النحويون وما صحب الالف واللام بعكس المجرد فالاكثر جره ويجوز النصب فضربت ابى للتأديب أكثر من ضربت ابى التأديب ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف * لا أقعد الجبن عن الهيجاء * البيت فالجبن مفعول له أى لا أقعد لاجل الجبن ومثله قوله فليت لى بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا وأما المضاف فيجوز فيه الامران النصب والجر على السواء فتقول ضربت ابى تاديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما ذكر أنه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للالف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه واحد منهما بل يكثر فيه الامران ومما جاء منصوبا قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت ومنه قول الشاعر

وأغفر عوراء الكريم ادخاره
وأعرض عن شتم اللئيم تكرما (ص)

﴿ المفعول فيه وهو المسمي ظرفا ﴾

الظرف وقت أو مكان ضمنا

فى باطراد كهنا امكث أزمنا (ش) عرف المصنف الظرف بانه زمان أو مكان ضمن معني فى باطراد نحو امكث هنا أزمنا فهنا ظرف مكان وأزمنا ظرف زمان وكل منهما تضمن معني فى لان المعني امكث فى هذا الموضع فى أزمن واحترز بقوله ضمن معني فى مما لم يضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى فى كما اذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرا نحو يوم الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة يوم مبارك وترغبون والدار لزيد فانه لا يسمي ظرفا والحالة هذه وكذلك ما وقع منهما مجرورا نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى الدار على ان فى هذا ونحوه خلافا فى تسميته ظرفا فى الاصطلاح وكذلك ما نصب منهما مفعولا به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل واحترز بقوله باطراد

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

(قوله فليت لى بهم) الباء للبدلية أى بدلهم وشنوا من شن اذا فرق حذف مفعوله أى فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة أو هو بمعني تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون ليأتوهم من كل الجهات (قوله عوراء الكريم) بفتح العين المهملة ممدودا أى كلمته القبيحة وكل ما يستحى منه فهو عورة ومنه عورة الانسان أي اذا فلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لاجل ادخاره ومثله قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ومن جره لما يهبط من خشية الله قيل وكذا الايلاف قريش فانه علة ليعبدوا ودخلته الفاء لما فى الكلام من معنى الشرط اذ المعني فان لم يعبدوا رب هذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف أى السفر فيهما الى اليمن والشام مع أمنهم من القطاع والمنتهبين واحترامهم لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجر هنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لان العبادة مستقبلة والايلاف حالى وقيل اللام متعلقة باعجبوا مقدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول لان السورتين سورة واحدة تصريح ﴿تنبيه﴾ لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جر ومن ثم منع فى قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له أى بل هو متعلق بضرارا وانما يتعلق به ان جعل حالا أى مضارين هم والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ المفعول فيه وهو المسمي ظرفا ﴾

أي تسمية مجازية اصطلح عليها البصريون ولا مشاحة فى الاصطلاح فلا يرد أن الظرف هو الوعاء المتناهي الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلا والكسائى وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه اه صبان وقدمه على المفعول معه لتربه من المصدر باستلزامه له ولوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ (قوله وقت) أى اسم وقت أو اسم مكان لان الظرف اصطلاحا من صفات الالفاظ وألف ضمنا اما للاطلاق ان جعلت أو للاحد الدائر على التخيير ويرجحه أن المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة فى أحدهما أو ضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعني الواو وهو أظهر لان كلا منهما ظرف لاحدهما فقط (قوله أزمنا) بضم الميم جمع زمن كجبل وأجبل وجمعه مع أن الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت وأفاد بالمثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه أما المتفق فلا يتعدد الا مع اتباع الثانى للاول بدلا كسرت يوم الجمعة سحر أو مع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم أحسن منه أمس وفى عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشاف منعه حيث قدر فى قوله تعالى ويوم حنين وموطن يوم حنين او فى ايام مواطن كثيرة ويوم حنين ووجه بعدم سماعه وبان الفعل مقتض لكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يعطف الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولا اختلافهما باشتراط الابهام فى المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك فى الظرفية أفاده المغني (قوله معني فى) هو الظرفية ومعنى تضمنه له اشارته اليه لكون الحرف مقدرا فى نظم الكلام وان لم يصح التصريح به فى الظروف التي لا تتصرف ولذلك أعرب لان الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفا لا أن معناه انتقل للظرف وصار الحرف غير منظور اليه كتضمن الاسم معني الهمزة مثلا حتى يقتضي بناءه فتدبر (قوله باطراد) أى بان يتعدى اليه سائر الافعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما سيشير له الشرح فخرج

من نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام فان كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معني في ولكن تضمنه معني في ليس مطردا لان أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف في معها فليس البيت والدار والشام في المثل منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الظرف هو ما تضمن معنى في باطراد وهذه متضمنة معني في لا باطراد هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى في لان المفعول به غير متضمن معني في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج الى قوله باطراد ليخرجها فانها خرجت بقوله ماضمن معني في والله تعالى أعلم (ص) فانصبه بالواقع فيه مظهرا كان والا فانوه مقدرا (ش) حكم ما تضمن معني في من أسماء الزمان والمكان النصب والناصب له ما وقع فيه وهو المصدر نحو عجبت من ضربك زيدا يوم الجمعة عند الامير أو الفعل نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الامير أو الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه الا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والناصب له اما مذكور كما مثل أو محذوف جوازا نحو أن يقال متي جئت فتقول يوم الجمعة وكم سرت فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين او وجوبا كما اذا وقع الظرف صفة نحو مررت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي عندك أو حالا نحو مررت بزيد عندك أو خبرا في الحال أو في الاصل نحو زيد عندك وظننت زيدا عندك فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلة استقر أو مستقر وفي الصلة استقر لان الصلة لا تكون الا جملة والفعل مع فاعله جملة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم (ص)

وكل وقت قابل ذاك وما * يقبله المكان الا مبهما نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من

وترغبون ان تنكحوهن لانه وان تضمن معنى في على قول لكن لا يطرد في غير هذا الفعل على ان النكاح ليس زمانا ولا مكانا فلا حاجة لاخراجه بذلك الا أن يجعل مكانا اعتباريا للرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما صيغ من الفعل اذ لا ينصب الا بما دته لانه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي وكذا أسماء المقادير لا تنصب الا بافعال السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه لا ينصب الا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزلت فلا يقال نمت البيت مثلا لكن في ذكره ذهبت الشام نظر لانه على معني الى لا في فهو مما نصب بحذف الخافض توسعا لان الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها اليها وكذا توجهت مكة فلا يأتي فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس مما نحن فيه فتأمل (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لاجراء القاصر مجرى المتعدي قاله الاسقاطي فيما سيأتي وهذا غير القول بانها مفعول به على التوسع باسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فيما سيأتي (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيد الاطراد لان الفعل أجري مجرى المتعدي بنفسه فنصبها بلا ملاحظة حرف أصلا كما لا يحتاج اليه على أنها مفعول به حقيقة وأما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانها لم تتضمن معنى في بل لفظها لان المراد بالتضمن اللفظي ما يعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعا وأما المعنوي فهو الاشارة الى معناها من غير توسع بحذفها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور أن المراد باللفظي وجود لفظها في الكلام وبالمعنوي خلافه فقيد الاطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشموني وأما على أنها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد فتدبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ وأيضا الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحا وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان ففي المتن حذف مضافين أي فانصبه بدال الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح الآتي أو فيه استخدام بجعل ضميرا نصبه للظرف الاصطلاحي وضمير فيه لمدلوله فيستغني عن المضاف الثاني فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل ما صمت اليوم (قوله متى جئت الخ) هي لطلب تعيين الزمان خاصة كاين في المكان وكم لطلب تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أعم وقوعا (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صمت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كما في التصريح لكن قال الشاطبي قد ينصب توسعا بحذفها وفي المسموع بالحذف كقولك لمن ذكر أمرا تقادم حينئذ الآن أي وجد ما تقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولي فهما من جملتين والمقصود نهيه عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له * واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كما في التصريح قال يس ومحله اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ والا وقع (قوله وكل وقت) أي داله وقوله ذاك أي النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر لما مر في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مرادا به الزمان كقعدت مقعد زيد أي زمن قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكانا (قوله وما صيغ من

الفعل) أى من مصدوه أومادته ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على مبهما كما يفصح به صنيع الشارح الآتى لا على الجهات لئلا يفيد انه مبهم مع انه من المختص اتفاقا نصب تشبيها بالمبهم كما فى النكت (قوله مبهما كان) المراد بالمبهم مادل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة وبالمختص مادل على مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كرمضان أوبالاضافة كزمن الشتاء أوبأل كسرت اليوم أوغير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما أويومين أوالموصوفة كسرت زمنا طويلا كذا فى الاشمونى فقول الشارح كلحظة وساعة ينبغى تقييدهما بما اذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطرفة العين والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة والا كانا من المختص وانتصاب المبهم على جهة التأكيد اللفظى لزمن الفعل اذلا يزيد عليه كليلا من أسرى بعبده ليلا اذ السرى لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمصدر الا ان تأكيده لزمن عامله (قوله باضافة) لم تضف العرب لفظ شهر الا لرمضان والربيعين مع جواز تركها والراجح جواز اضافته الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الا نوعان) أي لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان لكونها بالالتزام فلم يتعد الى جميع أسمائه بل الى المبهم لدلالته عليه فى الجملة والى ماهو من مادته لقوة دلالته عليه حينئذ ولما قويت دلالته على الزمان بالتضمن تعدى الى جميع أسمائه (قوله أحدهما المبهم) المراد بالمبهم هنا ما ليس له صورة أى هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة أى نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه كالدار وان شئت قلت المبهم مالا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه وهو معنى قول الموضح تبعا لابن المصنف ما افتقر الى غيره فى بيان صورة مسماه أى صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقته الا بالمضاف اليه كمكان زيد وكالجهات وما ألحق بها من عند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل الدماميني عن المصنف ان نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها بفى قال لان فيها اختصاصا ما اذ لا تصلح لكل بقعة وكذا استثناها الحفيد نقلا عن الرضى وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف ثم قال فقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن اه لكن ذكر الموضح مما يشبه الجهات فى الشياع جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بانه يجب جره بفى فمقتضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيده الهمع فيهما وفى جانب أيضا ونحوها كجهة ووجه ولعل هذا هو الاوجه فتدبر (قوله ويمين وشمال) مثلهما ذات اليمين وذات الشمال أى البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب ستأتي (قوله غلوة) بفتح المعجمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو ألف باع والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ وفى المصباح الغلوة الغاية وهى رمية سهم أبعد ما يقدر عليه ويقال ثلثمائة ذراع الي أربعمائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات (قوله من لفظه) انما لم يكتفوا بالتوافق المعنوى كما اكتفوا به فى قعدت جلوسا الان نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به السماع بخلاف قعدت جلوسا (قوله أى كائن مقعد القابلة) أي فى مقعدها ومني متعلق بذلك المحذوف أيضا ومن بمعنى الى أي هو مستقر مني اى بالنسبة الى فى مكان قريب كقرب مقعد القابلة أى محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله هو منى معقد الازار أي هو مستقر مني فى مكان قريب كقرب مكان عقد الازار وهو وسط الشخص (قوله ومزجر الكلب) أى هو مستقر منى أي بالنسبة الى فى مكان بعيد كبعد مكان زجز الكلب من زاجره فهو ذم ومناط الثريا مدح أى هو بالنسبة الى فى مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا أى تعلقها من الشخص الرائى أي لا ادركه فى الشرف كالا يدرك محل الثريا (قوله ولكن نصب شذوذا) أى على تقدير المتعلق كائن أو مستقر فلو قدر قعد منى أى بالنسبة الى وزجر مني وناط مني لم يكن شاذا (قوله لما فى أصله الخ) المراد بالاصل المادة

اما باضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوما طويلا أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه الا نوعان أحدهما المبهم والثانى ما صيغ من المصدر بشرطه الذى سيذكره والمبهم كالجهات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ وبريد تقول جلست فوق الدار وسرت غلوة فتنصبهما على الظرفية وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعده فشرط نصبه قياسا ان يكون عامله من لفظه نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلس عمرو فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بفى نحو جلست فى مرمى زيد فلا تقول جلست مرمى زيد الا شذوذا ومما ورد من ذلك قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا أى كائن مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا والقياس هو منى فى مقعد القابلة وفى مزجر الكلب وفى مناط الثريا ولكن نصب شذوذا ولا يقاس عليه خلافا للكسائى والى هذا أشار بقوله (ص)

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع * ظرفا لما فى أصله معه اجتمع

(ش) أى وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيسا أن يقع ظرفا لما اجتمع معه فى أصله أي ان ينتصب بما جامعه فى الاشتقاق من أصل واحد كجامعة جلست بمجلس فى الاشتقاق من الجلوس فأصلهما واحد وهو الجلوس وظاهر كلام المصنف ان المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان أما المقادير فذهب الجمهور الى انها من الظروف المبهمة لانها وان كانت معلومة المقدار فهى مجهولة الصفة وذهب الاستاذ أبو على الشلوبين الى انها ليست من المبهمة لانها معلومة المقدار وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهما نحو جلست مجلسا ومختصا نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضا ان مرمى مشتق من رمى وليس هذا على مذهب البصريين فان مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل فاذا تقرر أن المكان المختص وهو ما له أقطار نحو يه لا ينتصب ظرفا فاعلم انه سمع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن ونصب الشام مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلف الناس فى ذلك فقيل هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت فى الدار فحذف حرف الجر فانتصب الدار نحو مررت زيدا وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به (ص)

وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف فى العرف وغير ذى التصرف الذى لزم ظرفية أو شبهها من الكلم

(ش) ينقسم اسم الزمان واسم المكان الى متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظروف الزمان أو المكان ما استعمل ظرفا وغير ظرف كيوم ومكان فان كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو سرت يوما وجلست مكانا ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفا أو شبهه نحو سحر اذا أردته من يوم بعينه فان لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى الا آل لوط نجيناهم بسحر وفوق نحو جلست فوق الدار فكل واحد من سحر وفوق لا يكون الا ظرفا والذى لزم الظرفية أو شبهها

لا المصدر فلا يرد أنه فى أعجبني جلوسك مجلس زيد ظرف لاصله لا لما اجتمع معه فيه (قوله مبهمان) أي لان المتبادر عطفهما على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر الى أن ما صيغ عطف على مبهما فيفيد أنه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلا (قوله مجهولة الصفة) أى لعدم تعين محلها (قوله ليست من المبهمة) أي فتكون مستثناة من المختص وبقى قول ثالث صححه أبو حيان وهو انها مبهمة حكما أي تشبه المبهم فى عدم التعين فى الواقع لان الميل مثلا يختلف بدأ ونهاية وجهة بالاعتبار ويحتمل جرى المصنف على هذا بان أراد المبهم حقيقة أو حكما (قوله من رمى الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كما فى الرضى (قوله ونصب الشام) أي فقط وكذا مكة مع توجه (قوله على الظرفية شذوذا) قيل هو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشلوبين للجمهور تشبيها بالمبهم لكن لا يظهر فى ذهبت الشام لمامر (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسى والناظم ونسب لسيبويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى لاجراء القاصر مجرى المتعدى وبقى قول رابع انها مفعول به حقيقة لان نحو دخل يتعدي بنفسه وبالحرف وكثرة الامرين فيه تدل على انهما أصلان اه اسقاطى (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أى لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصباب اللزوم على الاحد الدائر بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة فى المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تنويعية مع انه ليس كذلك أو ان غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال فى قول الشارح الا ظرفا أو شبهه * والحاصل ان غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والمتن لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور (قوله نحو سحر) مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا اذا كان معينا واعتراضه بانه متصرف بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظاهر لان هذا غير معين كما هو صريح الشرح والكلام فى المعين ومما لزم الظرفية أيضا قط وعوض ظرفين للماضى والمستقبل ولا يستعملان الا بعد نفى أو شبهه وبدل بمعني مكان كخذ هذا بدل هذا الا بمعنى بديل فانه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعني بدل اما بمعناه الاصلى فظرف متصرف والظروف المركبة كصباح مساء وبين بين وبيناوبينما ومذ ومنذ عند من جعلها خبرين فكل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لجره بمن فى قوله تعالى من فوقهم ومن تحتهم فهما من القسم الثاني كعند بل أجاز بعضهم تصرفهما فى نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك قلنسوتك وتحتك نعلك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع نصبهما فى ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخارى وفوقه عرش الرحمن ويتوقد تحته نارا بالرفع وانما يتخرج على التصرف دماميني * واعلم ان الظروف أربعة أقسام ما يمتنع تصرفه أصلا كمامر ومنه عند ونحوها وما يتصرف كثيرا كيوم وشهر ويمين وشمال وذات الشمال وما تصرفه متوسط كاسماء الجهات الافوق وتحت فيمتنع للمر والايمن وشمال وذات الشمال فمن الكثير وكبين المجردة من التركيب

ومن ماوالا لف ومن تصرفها مودة بينكم بالجر لقد تقطع بينكم بالرفع ومن قرأهذا منصوبا على أنه مرفوع المحل على الفاعلية فحملا له على أغلب احواله من كونه ظرفا كما قيل بمثله فى ومنادون ذلك أما بين المركبة والمقرونة بما اوالا لف فغير متصرفة وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعني ردي، ووسط بسكون السين اما بفتحها فيتصرف كثيرا ولهذا اذا صرح بفى فتحت السين انظر الصبان (قوله عند) مثلث العين والكسر أكثر وهى اسم لمكان شيء حاضر أوقريب فالاول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثانى ولقد رآه نزلة أخري عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوي وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقال الذي عنده علم من الكتاب رب ابن لى عندك بيتا وقد تكون للزمان كعند الليل كما فى تحرير النووى ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله الدماميني (قوله بمن) أى فقط لكثرة زيادتها فى الظروف فلم يعتد بدخولها على مالا يتصرف وقد شذ قياسا قولهم حتي متى والى متي والى أين (قوله ينوب المصدر الخ) ومما ينوب عن الظرف مطلقا صفته وعدده وكليته وجزئيته كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار وسرت عشرين يوما ثلاثين بريدا ومشيت كل اليوم كل البريد أو بعض ذلك وينوب عن ظرف الزمان ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازى لتضمنها معنى فى نحو أحقا أنك ذاهب أى أفى حق ذهابك وقد نطقوا بفى فى قوله * أفى الحق انى مغرم بك هائم * ولنيابته عن الزمان لايخبر به الا عن المعنى لا الجثة ومثله غير شك اوظنا منى انك قائم أي فى غير شك وفى ظن مني قيامك هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب المبرد وتبعه المصنف الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ومعمولاها فاعله أى أحق وثبت قيامك ورده أبوحيان تصريح (قوله ويكثر الخ) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كامر وشرطه افهام تعيين وقت كما مثله أو بيان مقداره وان لم يعين كانتظرته نحر جزور وحلب ناقة أي مقدار ذلك فحذف المضاف وأقيم المصدر مقامه وقد يضاف ذلك المصدر الى اسم عين فتقوم مقامه كلا آتية الفرقدين أى مدة بقائهما ولا أكلمه القارظين أي مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذى يصبغ به فلم يعلم خبرهما فضرب بهما المثل والله أعلم

﴿ المفعول معه ﴾

قال الجلال أخره عن المفاعيل لاختلافهم فى قياسيته ولوصول العامل اليه بالحرف دون باقيها (قوله تالى الواو) فيه اشارة الى أنه لا يفصل منها أى ولا بالظرف وان فصل به بين الواو والعاطفة ومعطوفها لتنزيل واو المعية من المفعول معه منزلة الجار والمجرور يس (قوله فى نحو سيرى) فعل أمر للمؤنثة والطريق مفعول معه ومسرعة حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها اومن ضميرها فى سبق الذى هو صلتها (قوله هو الاسم) أي الفضلة وقوله بعد واو الخ أى وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أواسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ فخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كلا تأكل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولا معه وان كانت واوهما للمعية قاله الموضح وقال حفيده ينبغي أن يكون ذلك فى غير نصب تشرب والا فهو اسم تأويلا فينبغى أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشترك زيد وعمرو ويكونه بعد الواو بقية المفاعيل ونحو جئت مع عمرو وبعت العبد بثيابه مما يفيد المعية بغير واو هو وان خرج بقول الشارح المنتصب لكنه حكم من أحكامه لا ينبغي جعله قيدا فى التعريف والمراد بكونها للمعية انها للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق فى زمان تعلقه به سواء صاحبه فى حكم العامل أيضا كجئت وزيدا فان العدول عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية أم لا كاستوى الماء والخشبة على ماسيبين عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة فى الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها لمطلق الجمع فخرج بذلك المراد مما لم تنص على ماذكر لصحة تسلط العامل نصا على ما بعدها

بمن فلا يقال خرجت الى عنده وقول العامة خرجت الى عنده خطا (ص) وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك فى ظرف الزمان يكثر

(ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقولك جلست قرب زيد أى مكان قرب زيد فحذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف اليه مقامه فاعرب باعرابه وهو النصب على الظرفية ولا ينقاس ذلك فلا تقول آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه ويكثر اقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو آتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيد والاصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت خروج زيد فحذف المضاف وأعرب المضاف اليه باعرابه وهو مقيس فى كل مصدر (ص)

﴿ المفعول معه ﴾

ينصب تالى الواو مفعولا معه

فى نحو سيري والطريق مسرعه

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق

(ش) المفعول معه وهو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع والناصب له ما تقدمه من الفعل

أو شبهه فمثال الفعل سيري والطريق مسرعة أي سيري مع الطريق فالطريق منصوب بسيري ومثال شبه الفعل زيد سائر والطريق واعجبني سيرك والطريق فالطريق منصوب بسائر وسيرك وزعم قوم ان الناصب للمفعول معه الواو وهو غير صحيح لان كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل الا الجر كحروف الجر وانما قيل ولم يكن كالجزء منه احترازا من الالف واللام فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيأ لكونها كالجزء منه بدليل نحطي العامل لها نحو مررت بالغلام ويستفاد من قول المصنف * في نحو سيري والطريق مسرعه * أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه وهذا هو الصحيح من قول النحويين وكذلك يفهم من قوله بما من الفعل وشبه سبق أن عامله لا بد أن يتقدم عليه فلا تقول والنيل سرت وهذا باتفاق وأما تقدمه على مصاحبه نحو سار والنيل زيد ففيه خلاف والصحيح منعه (ص)

و بعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب

(ش) حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم تمثيله وسمع من لسان العرب نصبه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد فخرجه النحويون على انه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون والتقدير ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة من ثريد فزيدا وقصعة منصوبان بتكون المضمرة (ص) والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * والنصب مختار لدى ضعف النسق والنصب ان لم يجز العطف يجب * أو اعتقدا اضمار عامل نصب (ش) الاسم الواقع بعد هذه الواو اما ان يمكن عطفه على ما قبله أولا فان أمكن عطفه فاما أن يكون بضعف أو بلا ضعف فان أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحق من النصب نحو كنت أنا وزيد

كضربت زيدا وعمرا فالعطف اتفاقا وكذا أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير لان المعية فيه من العامل وخرج بتلوها الجملة كل رجل وضيعته ان قدر الخبر مقترنان مثلا فيجب رفع ضيعته فان قدر مفردا قبل الواو جاز نصبها لانها حينئذ من قبيل جئت وزيدا أي كل رجل موجود هو وضيعته و بكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافا لابي علي بل يجب جر أبيك لعدم اشتمال الجملة على حروف الفعل (قوله أو شبهه) أي في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المغني فخرج الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدأ ودرهم خبره فزيدا مفعول به لمحذوف أي ويحسب زيدا المفعول معه (قوله مقيس فيما كان مثل ذلك) أي فيما يمتنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جني في اشتراطه صحته وانما امتنع فيما ذكر لان الطريق لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أوجدت السير حال كوني مصاحبا للطريق ومثله استوى الماء والخشبة أي ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو صح العطف بل الظاهر حينئذ وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا باثنين كاشتراك زيد وعمرو فتأمل واما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف لفظا لما يأتي والمعنى على النصب سرت مصاحبا في سيري للنيل بلا نظر لكون النيل سائرا أولا وعلى العطف سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطحبين زمنا أم لا (قوله وهذا هو الصحيح) قد علمت مقابله لابن جني (قوله والصحيح منعه) أي خلافا لابن جني ولا حجة في قوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

لانه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا المفعول معه (قوله من لسان العرب) أي بعضهم واكثرهم على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمر) أي جوازا لا وجوبا خلافا للاشموني ولذلك اكتفوا بتقديره هنا دون هذا لك وأباك لتنزيل جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان اظهار الفعل فيه ممتنع ولا يرد جواز النصب في مالك وزيدا مع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام الذي هو أولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضيا واحدا وهو الظرف * والحاصل ان المسوغ للنصب هو الاستفهام وجد ظرف أم لا لانه يشتد طلبه للفعل فقدروه بعده عاملا هذا ولقائل أن يقول قد جوز سيبويه اضمار الفعل في قوله * أزمان قومي والجماعة كالذي * الخ أي أزمان أن كان قومي مع الجماعة مع أنه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضي تقديره فكان النصب في هذا لك وأباك أولى لوجود مقتضي الفعل الا ان يقال انه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك فيكون مقصورا على السماع بخلاف المثال وانما يصح هذا الجواب باثبات أن أبا علي أجازه قياسا ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت في كان (قوله مشتق من الكون) لكن بجوز تقدير غيره كتصنع اذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى (قوله ما تكون الخ) هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير المخاطب مستتر فيها فلما حذفت برز وانفصل قال يس عن الدماميني ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اه وسوى بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أي أي وجود توجد مع زيد

(قوله كالاخوين) مقتضاه جواز النصب فى هذا المثال وهو مبني على قول الاخفش ان ما بعد المفعول معه يطابقهما معا قياسا على العطف وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو وفقط فالعطف فى المثال متعين ولذا مثل النصب فى القطر بكنت انا وزيدا كالاخ (قوله للفصل) أى بين الضمير المتصل والمعطوف عليه كما سيأتي فى قوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

وقوله والتشريك أى فى الحكم لصحة توجه العامل الى المعطوف أولى من عدمه لئلا تصير العمدة فضلة ولان الاصل فى الواو العطف ولم يختلف فى قياسيته وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه للظاهر لانه يغتفر فى التابع فجعله فاعلا بمحذوف أى وليسكن زوجك والمعطوف الجملة لاداعى اليه على ان حذف الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب فى ذلك عربية أى اسكن الجنة مصاحبا لزوجك لكنه ضعيف للامر * واعلم أن المعني يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص فى المعية والرفع لمطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعني فالوجه أن يقال ان قصدت المعية نصا فالنصب أو بقاء الاحتمال والابهام فالرفع أو لم يقصد شئ جاز الامران ولعل هذا الاخير محمل كلامهم دماميني (قوله بضعف) أى من جهة اللفظ كما مثل أو المعني كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان المعني لا يصح مع العطف الا بتكلف كأن يقدر لو تركت الناقة تراً م فصيلها أى تعطف عليه وتركت فصيلها يرضعها أى يتمكن منه لرضعها لان رضاعه لا يتسبب عن مجرد تركهما لاحتمال نفرتها منه وكذلك قوله

اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره والليالي

فيحتاج العطف الى تقدير واكل أمره لليالى والليالى لامره وفى النصب سلامة من ذلك أى لو تركت الناقة مع فصيلها أى حسا ومعنى وواكل أمره مع الليالى قيل ومن الضعف المعنوى نحو كن أنت وزيدا كالاخ وقوله

فكونوا أنتم وبني أبيكم * مكان الكليتين من الطحال

فان العطف يقتضى توجه الامر الى ما بعد الواو وأنت لا تريد الا أمر المخاطب بان يكون معه كذلك لكن هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء وتبعه المصرح لا ترجحه لفساد المراد بدونه وأيضا يمنع العطف فى المثال عدم مطابقة الخبر للمعطوفين اذ لو كان المأمور كلا منهما لقال كالاخوين ففيه مانع لفظى ومعنوى وليس فى البيت الا الثانى فان قيل كالاخوين تعين العطف كامر (قوله وان لم يمكن عطفه) أى لعدم صحة توجه العامل اليه اما لفساد المعني ولو فى القصد أو للزوم محذور لفظى كامر فى مثال الاخ ونحو مالك وزيدا الامتناع العطف على ضمير الجر بلا اعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضمار فعل) صريحه أن ما امتنع فيه العطف يخير فيه بين المعية واضمار العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف فى علفتها الخ ونحوه * زججن الحواجب والعيونا * اذ الماء لا يشارك التبن فى معني العلف ولا زمانه والعيون لا تصاحب الحواجب فى معني الترجيح وهو تدقيقها وتطويلها ومصاحبتهما فى الزمان أمر معلوم لا فائدة فى قصده فيجب فيهما تقدير العامل أى وسقيتها ماء وكحلن العيون فينبغى جعل أو فى المتن تنويعية كما فى الاشموني أى ان ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل كما ذكر وما يجب فيه المعية كسرت والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير فى ذلك غير مسلم اذ لا مانع من تقدير سرت ولابست النيل فالمخلص جعلها تنويعية مع ملاحظة ان ضميرا يجب يعود للنصب لا بقيد المعية فيصدق بجواز الاضمار وقوله أو اعتقدا الخ أى أوجب ذلك فالنوع الاول يجوز فيه الامران والثانى يجب فيه الاضمار وتقدم

كالاخوين فرفع زيد عطفا على الضمير المتصل أولى من نصبه مفعولا معه لان العطف ممكن للفصل والتشريك أولى من عدم التشريك ومثله قام زيد وعمرو فرفع عمرو أولى من نصبه وان أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك لسلامته من الضعف نحو سرت وزيدا فنصب زيدا اولى من رفعه لضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل وان لم يمكن عطفه تعين النصب على المعية أو على اضمار فعل يليق به كقوله

* علفتها تبنا وماء باردا * فماء منصوب على المعية أو على اضمار فعل يليق به التقدير وسقيتها ماء باردا وكقوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم فقوله وشركاءكم لا يجوز عطفه على أمركم لان العطف على نية تكرار العامل

نوعان ترجح النصب وترجح العطف وبقي خامس وهو تعين العطف ككل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كن أنت وزيد كالاخوين لما مر فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجمعت الخ) أي لان أجمع بالهمزة انما يتعلق بالمعاني لا بالذوات يقال أجمع أمره وأجمع عليه أي عزم وأما جمع فمشترك بينهما بدليل فجمع كيده جمع مالا فنصب شركاءكم اما لكونه مفعولا معه أو لكون الواو لعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف أي وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير وأجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم أمرا من جمع وقيل ان أجمع يستعمل في الذوات أيضا وعليه فلا اشكال في العطف وكذا على قراءة فاجمعوا بوصل الهمزة ويقرأ برفع شركاء عطفا على الواو في اجمعوا ومما يمتنع فيه العطف والذين تبوؤا الدار والايمان لان الايمان لا يتبوأ فهو اما مفعول معه أو لمحذوف أي وأخلصوا الايمان ولك تأويل العامل المذكور بفعل يتعدى لهما كنا ولتها تينا الخ وحسن الجواب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله أعلم

﴿ الاستثناء ﴾

هو لغة استفعال من الثني بمعنى العطف لان المستثني معطوف عليه باخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثني منه وحقيقته اصطلاحا الاخراج بالا أو احدى أخواتها لما كان داخلا أو كالداخل لكن المراد به في الترجمة المستثني بدليل ذكره في المنصوبات وقد يقال يمكن ارادة المعنى المصدري وذكره فيها باعتبار متعلقه كما في تعدي الفعل ولزومه فالاخراج جنس وبالاخير التخصيص بالوصف أو الاضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان داخلا أي في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا في النية من أول الامر أو المراد باخراجه اظهاره لانه يجب ملاحظة خروج المستثني من أول الكلام بحيث يكون المستثنى منه عاما مستعملا في خاص وهو ما عداه بقرينة الاستثناء لئلا يلزم التناقض بادخال الشيء ثم اخراجه والكفر ثم الايمان في لا اله الا الله أو كالداخل لادخال المنقطع على ما سيراه وأما المفرغ فداخل في المستثني منه المقدر حقيقة فالدخول الحقيقي اما لفظي أو تقديري سم (قوله ما استثنت الخ) الافاعل استثنت والجملة صلة ما حذف عائدها أي استثنته وينتصب خبرها والمراد الاستثنائية وستعلم الوصفية وانما بدأ بها لانها أصل الادوات وغيرها يقدر بها والمقصود هنا عملها النصب وذكر المرفوع استطرادي لتتميم القسمة فلا يقال كان الاولى تقديم ما ينصب أبدا كليس ولا يكون (قوله مع تمام) أي للكلام السابق بان يذكر المستثني منه ولو بالضمير المستتر أي ومع ايجابه أيضا بقرينة قوله وبعد نفي الخ فانه مقيد بالتمام أيضا كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) الاظهر ان الظرفين متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ الابتداء به التنويع لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تميم فتدبر (قوله النصب ان وقع الخ) قيل هو حينئذ واجب اتفاقا ويرده جواز الاتباع في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع بدلا من الواو وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالآية أم لا وقيل ان الآية نفي لا ايجاب لان شربوا في تأويل لم يكونوا مني بدليل فمن شرب منه فليس مني فالمختار فيه الابدال وجعل الفراء قليل مبتدأ خبره محذوف أي لم يشربوا والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد فلا ينافي جواز الرفع مبتدأ خبر محذوف أو مذكور ويكون المستثنى حينئذ جملة كما في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدأ أو يعذبه خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من الجمل التي لها محل من الاعراب كما عدها صاحب المغني ومتى كان ما بعد الا جملة فهي بمعنى لكن ولو كان متصلا لكن ان نصب تالي الا فلكن المشددة كما سيأتي أو رفع فكالمخففة أفاده

فلا يصح أن يقال أجمعت شركائي وانما يقال أجمعت أمري وجمعت شركائي فشركائي منصوب على المعية والتقدير والله أعلم فاجمعوا أمركم مع شركائكم أو منصوب بفعل يليق به والتقدير فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم (ص)

﴿ الاستثناء ﴾

ما استثنت الا مع تمام ينتصب
وبعد نفي أو كنفي انتخب
اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع
وعن تميم فيه ابدال وقع

(ش) حكم المستثنى بالا النصب ان وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متصلا أو منقطعا نحو قام القوم الا زيدا ومررت بالقوم الا زيدا وضربت القوم الا زيدا وقام القوم الا حمارا وضربت القوم الا حمارا ومررت بالقوم الا حمارا فزيدا في هذه المثل منصوب على الاستثناء وكذلك حمارا والصحيح من مذاهب النحويين ان الناصب له ما قبله

الصبان عن الدماميني (قوله بواسطة الا) أى فتكون معدية له الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه فى العمل فقط لا فى المعنى وهذا رأي السيرافى وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسى وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل ان الناصب ماقبلها مستقلا لا بواسطتها وقيل أستثني محذوفا وقيل غير ذلك وعلى الاولين فلو لم يكن قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الا زيدا أول به كتأويل اخوتك بالمنتسبين لك (قوله فى غير هذا الكتاب) أى ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنت الا الخ ثم قال وألغ الا فان ظاهره ألغاها عن النصب المذكور قبل وانما عملت لنيابتها عن استثني كحرف النداء عن ادعو وظاهر الشرح جريان الخلاف فى المنقطع أيضا فيكون منصوبا على الاستثناء والعامل فيه الا عند المصنف وهو المختار عند المتأخرين لكونها فيه بمعني لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالبا نحو جاء القوم الا حمارا أى لكن حمارا لم يجئ وقد يذكر نحو الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وعند سيبويه نصبه بما قبل الا كالمتصل فما بعد الا عنده مفرد فى المتصل وغيره وهي كلكن العاطفة فى وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب فتح ان بعدها كزيد غني الا أنه شقي أفاده الرضى (قوله على النفى) أى لفظا ومعنى كما سيمثله أو لفظا فقط نحو لا يمسه الا المطهرون فانه نهى فى المعني وقد يراد بالنهى الآتي ما يشمل المعنوى فيدخل فيه هذا أو معني فقط كقراءة فشربوا منه الا قليل كامر ونحو أقل رجل يقول ذلك الا زيد أى لا رجل يقول الخ وقوله

وبالصريمة منهم منزل خلق * عاف تغير الا النؤى والوتد

فتغير بمعني لم يبق على حاله والصريمة رملة منصرمة أى منقطعة عن معظم الرمل والنؤى بضم النون وسكون الهمزة حفيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر ومن النفى المعنوى ويأبى الله الا أن يتم نوره أى لا يريد الا ذلك وانها لكبيرة الا على الخاشعين أى لا تسهل الا عليهم لكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه وأما نحو لو جاء القوم الا زيدا لاكرمتهم فيتعين فيه النصب لان نفى لو ضمني لا قصدي وأما الرفع فى لو كان فيهما آلهة الا الله فلما سيأتى (قوله والاستفهام) أى المؤول بالنفى انكاريا كان وهو ما متعلقه غير واقع ومدعيه كاذب ويسمي ابطاليا أيضا نحو ومن أضل ممن دعا من دون الله حديثا أو توبيخيا وهو ما متعلقه واقع ومدعيه صادق لكنه ملوم عليه نحو أئفكا آلهة الخ فهو بمعنى نفى الانبغاء واللياقة ومثال الشرح يصلح لهما (قوله بعضا مما قبله) عدل عن قول غيره من جنسه لئلا يدخل فى المتصل جاء القوم الا حمارا وجاء بنوك الا ابن زيد لاتفاقهما فى الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع فى الثاني وان صح فى الاول ولئلا يخرج منه نحو أحرقت زيدا الا يده مما كان المستثني فيه جزأ مما قبله لانه لا يصدق عليه أنه من جنس كله مع أنه متصل فقوله بعضا المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالاول نحو لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة فان المستثني بعض مما قبله ومن جنسه مع أنه منقطع فينبغى أن يقال المتصل ما كان بعضا محكوما عليه بنقيض ما قبله لا مطلق بعض والمنقطع بخلافه اما لفقد القيد الاول كقام بنوك الا حمارا أو الا ابن زيد أو الثانى كالآيتين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بذوقهم لها فى الجنة الذى هو نقيض عدم ذوق الموت فيها ولا على التجارة بجواز أكلها بالباطل الذى هو نقيض منع أكلها بالباطل قاله القرافى والاسهل ان يقال المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الا مثلا اه صبان واعلم أن كلا من المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كما فى التلويح وأما ما اشتهر من أنه حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع فالمراد به أدواته لا تسميته (قوله وهو المختار) أي ان لم يتقدم المستثني لما يأتى فى المتن ولم يطل الفصل والا اختير النصب كما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا

بواسطة الا واختار المصنف فى غير هذا الكتاب أن الناصب له الا وزعم أنه مذهب سيبويه وهذا معنى قوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب
أى انه ينتصب الذى استثنته الا مع تمام الكلام اذا كان موجبا فان وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجب وهو المشتمل على النفى أو شبهه والمراد بشبه النفى النهي والاستفهام فاما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا والمراد بالمتصل أن يكون المستثني بعضا مما قبله وبالمنقطع أن لا يكون بعضا مما قبله فان كان متصلا جاز نصبه على الاستثناء وجاز اتباعه لما قبله فى الاعراب وهو المختار والمشهور أنه

زيدا ومنه الحديث القدسي ما لعبدي جزاء اذا قبضت صفيه من الدنيا ثم احتسبه الا الجنة بالنصب لان الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع الطول وكذا يختار النصب في نحو ما قاموا الا زيدا ردا لمن قال قاموا الا زيدا ليحصل التشاكل ودعوى تعين النصب في هذه مردودة بل نازع أبو حيان في اختياره فيها وفي التي قبلها وكل ذلك مالم ينتقض النفي بالا والا كان اثباتا فينصب ما بعد الا الثانية وجوبا كما شرب أحد الا الماء الا زيدا لانه بمنزلة شربوا الماء الا زيدا (قوله بدل من متبوعه) أي بدل بعض عند البصريين ولا بد احتياجه للرابط وهو مفقود لحصول الربط بالا لدلالتها على اخراج الثاني من الاول فتفيد أنه كان بعضا منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه * أجيب بمنع ذلك لان سبيل البدل جعل الاول كأنه لم يذكر والثاني حالا في موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا نظر للنفي والاثبات وهو هنا كذلك فقولهم البدل هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما قد يتخالف المعطوف فان في زيد قائم لا قاعد والصفة والموصوف في مررت برجل لا قصير ولا طويل وهذا الاشكال انما يرد على من يجعل البدل هو المستثنى وحده فيجاب بما ذكر أما على قول المحققين انه المستثنى مع الا فلا يرد أصلا لصحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولو بالتأويل في نحو كلمة الشهادة اذ هي في تأويل ما في الوجود اله الا الله ويصح فيها الاحلال حينئذ وعند الكوفيين أن الاحرف عطف في الاستثناء خاصة فما بعدها عطف على ما قبلها لا بدل وهي كلا العاطفة في مخالفة ما بعدها لما قبلها ويرد عليه أنها تباشر العامل باطراد في مقام الا زيد والعاطف لا يباشره ويجاب بانها مفصوله تقديرا اذ الاصل ما قام أحد الا زيد ويرده أن حذف المعطوف عليه لا يطرد مع أن هذا مطرد (قوله وهذا هو المختار) مثله في المغني قال الدماميني ومقتضى تعليل الاتباع بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي النصب على البدلية والاستثناء في هذه الصورة وفيه أنه لا يحصل التشاكل في نوع النصب وان حصل في لفظه * واعلم أنه اذا تعذر الابدال على اللفظ أبدل على الموضع كما جاءني من أحد الا زيد ولا أحد فيها الا زيد وما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به وليس زيد بشيء الا شيأ حقيرا فيجب نصب ما بعد الا في الاخير ورفعه في الباقي باعتبار المحل لان من والباء لا يزادان في الاثبات وما ولا لا يعملان بعده فالمستثنى في الاول والاخير بدل من محل المجرور بمن والباء الزائدتين وهو الرفع في الاول والنصب في الاخير وفي الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود المحرز او خبر لمحذوف ان قلنا به أي الا هو شيء وتكون الا بمعنى لكن وأما في الثاني فبدل من محل لا مع اسمها لان محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه أو من محل الاسم قبل دخول لا أو من الضمير في الخبر والاقوال الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد ومر في باب لا مزيد لذلك (قوله وأجازه بنو تميم) أي على أن حمار بدل غلط كما صرح به الرضي وقيل بدل كل بملاحظة معنى الا اذ المعنى غير حمار وهو وان صدق على الاحد وغيره لكن يراد به غير مخصوص وانما يبدلون في المنقطع اذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده ولو في مادة أخرى كما هو شأن البدل والاوجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا النقص وما نفع زيد الا الضر اذ لا يقال زاد النقص ونفع الضر ومثل ذلك لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم فمن رحم في محل نصب على الاستثناء المنقطع ويمتنع الابدال لعدم صحة تسلط العامل عليه وقيل الاستثناء متصل أي الا الراحم وهو الله أو الا مكان من رحم وهو السفينة ومن الابدال في المنقطع قوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

وقوله وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن * لنا خاطب الا السنان وعامله

بدل من متبوعه وذلك نحو ما قام أحد الا زيد والا زيدا ولا يقم أحد الا زيد والا زيدا وهل قام أحد الا زيد والا زيدا وما ضربت أحدا الا زيدا ولا تضرب أحدا الا زيدا وهل ضربت أحدا الا زيدا فيجوز في زيدا أن يكون منصوبا على الاستثناء وان يكون منصوبا على البدلية من أحد وهذا هو المختار وتقول ما مررت باحد الا زيد والا زيدا ولا تمرر باحد الا زيد والا زيدا وهل مررت باحد الا زيد والا زيدا وهذا معنى قوله وبعد نفي أو كنفي انتخب اتباع ما اتصل أي اختير اتباع الاستثناء المتصل ان وقع بعد نفي أو شبهه نفي وان كان الاستثناء منقطعا تعين النصب عند جمهور العرب فتقول ما قام القوم الا حمارا ولا يجوز الاتباع وأجازه بنو تميم فتقول ما قام القوم الا حمار وما ضربت القوم الا حمارا وما مررت بالقوم الا حمار وهذا هو المراد بقوله وانصب ما انقطع أي انصب الاستثناء المنقطع اذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجيزون اتباعه فمعنى البيتين ان الذي استثنى بالا ينتصب ان كان الكلام موجبا ووقع بعد

تمامه وقد نبه على هذا القيد بذكره حكم النفي بعد ذلك فاطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب سواء كان متصلا أو منفصلا وان كان غير موجب وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي انتخب أي اختير اتباع ما اتصل ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجوزون اتباع المنقطع (ص) وغير نصب سابق في النفي قد * يأتي ولكن نصبه اختران ورد (ش) اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فاما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فان كان موجبا وجب نصب المستثني نحو قام الا زيدا القوم وان كان غير موجب فالمختار نصبه فتقول ما قام الا زيدا القوم ومنه قوله فما لي الا آل أحمد شيعة * ومالي الا مذهب الحق مذهب

وقد روي رفعه فتقول ما قام الا زيد القوم قال سيبويه حدثني يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالي الا أخوك ناصر وأعربوا الثاني بدلا من الاول على القلب ومنه قوله

فانهمو يرجون منه شفاعة * اذا لم يكن الا النبيون شافع

فمعني البيت أنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب وهو الرفع وذلك اذا كان الكلام غير موجب نحو ما قام الا زيد القوم ولكن المختار نصبه وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب نحو قام الا زيدا القوم (ص) وان يفرغ سابق الالما بعد يكن كالو الا عدما (ش) اذا تفرغ سابق الا لما بعدها أي لم يشتغل بما

وعليه قراءة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منه الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فاعرب الجلالة بدلا من من الذي هو فاعل يعلم والاستثناء منقطع وفيه تخريج قراءة السبعة على لغة مرجوحة فان النصب هو المختار عندهم ولذا جعله المصنف متصلا بتقدير متعلق الظرف من يذكر في السموات الخ لا استقر وقيل من مفعول يعلم والغيب بدل اشتمال منه والله فاعل هذا والمسموع من بني تميم انما هو مجرد رفع ما بعد الا في تلك الشواهد ونحوها وكونه بدلا أو غيره من تخريج النحاة فلم اختاروا البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره مع أنه مقيس عند الجميع كما مر نظيره الا ان يكون قد سمع منهم جرما بعد الا تبعا لمجرور قبلها (قوله وغير نصب سابق) أي مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد غير نصبه على الاستثناء فيدخل فيه نصبه على الاتباع الآتي في المرفوع وهذا البيت تقييد لقوله و بعد نفي الخ (قوله قد يأتي) أي قليلا وفي القياس عليه خلاف (قوله ان ورد) أي السابق والرواية كسر ان أي ان اردت ورود السابق أي النطق به فاختر نصبه أو ان ورد السابق عن العرب فاختر نصبه أي احكم باختياره والا فالوارد متبع نصبا أو غيره (قوله على المستثني منه) أي بدون عامله كما مثله لامتناع تقديمه عليها معا عند المصنف خلافا للكسائي وأما قوله

خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالي شعبة من عيالكا

فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الا زيدا ضربت (قوله بدلا) أي بدل كل من كل لان العامل فرغ لما بعد الا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أريد به الخصوص فصح ابداله من المستثني وقد كان المستثني قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعا كما في نحو ما مررت بمثلك أحد (قوله وان يفرغ سابق) بالتنوين والا مفعوله واضافته لها تخل الوزن (قوله يكن) أي السابق أو ما بعده وقوله كالو الخ لزائدة وما مصدرية أو عكسه والا فاعل بمحذوف يفسره عدم ان بني للمجهول فان بني للفاعل كانت الا مفعوله وفاعله ضمير السابق أو ما بعد أي يكن السابق أي حكمه كحكم انعدام الا أو كحكم عدمه الا في تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند غير الكسائي أما هو فيجوز النصب في نحو ما قام الا زيد لتجويزه حذف الفاعل (قوله المفرغ) سمي به لتفرغ العامل لما بعد الا في الظاهر وان كان معموله في الحقيقة وهو المستثنى منه مقدرا ويجوز التفريغ لجميع المعمولات لا المفعول معه والمصدر والحال المؤكدين فلا يقال ما سرت الا والنيل وما ضربت الا ضربا ولا تعث الا مفسد التناقضه بالنفي والاثبات واما ان نظن الا ظنا فتقديره الا ظنا عظيما فهو نوعي لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الا زيدا) أي لاستحالة ضرب كل جميع الناس غيره ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادر فاطلق المنع طردا للباب الا اذا أمكن تأويله بالنفي نحو ويأبى الله الا أن يتم نوره كما مر هذا مذهب المصنف وجوز ابن الحاجب التفريغ في الموجب بشرط كونه فضلة وان تحصل به فائدة كقرأت الا يوم كذا الا مكان أن تقرأ في غيره من الايام ورد بانه نادر فمنع طرد الباب كما اتفقا على الجواز في النفي وان لم يستقم المعنى كما مات الا زيد لذلك (قوله الا العلا) بفتح العين ممدودا بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع علياء كذلك وعلى كل

ففيه

يطلبه كان الاسم الواقع بعد الا معربا باعراب ما يقتضيه ما قبل الا قبل دخولها وذلك نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد فزيد فاعل مرفوع بقام وزيدا منصوب بضربت وبزيد متعلق بمررت كما لو لم تذكر الا وهذا هو الاستثناء المفرغ ولا يقع في كلام موجب فلا تقول ضربت الا زيدا (ص) وألغ الا ذات توكيد كلا * تمرر بهم الا الفتى الا العلا

(ش) اذا كررت الا لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيأ ولم تفد غير توكيد الاولى وهذا معني الغائها وذلك في البدل والعطف نحو مامررت باحد الا زيد الا أخيك فأخيك بدل من زيد ولم تؤثر فيه الا شيأ أي لم تفد فيه استثناء مستقلا فكانك قلت مامررت باحد الا زيد أخيك ومثله لا تمر بهم الا الفتي الا العلا والاصل لا تمر بهم الا القى العلا فالعلا بدل من الفتى وكررت الا توكيدا

ومثال العطف قام القوم الا زيدا والا عمرا والاصل الا زيدا وعمرا ثم كررت الا توكيدا ومنه قوله

هل الدهر الا ليلة ونهارها
والا طلوع الشمس ثم غيارها

والاصل وطلوع الشمس وكررت الا توكيدا وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله

مالك من شيخك الا عمله
الا رسيمه والا رمله

والاصل الا عمله رسيمه ورمله فرسيمه بدل من عمله ورمله معطوف على رسيمه وكررت الا فيهما توكيدا (ص) وان تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التأثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثنى وليس عن نصب سواه مغني (ش) اذا كررت الا لغير التوكيد وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ولو اسقطت لما فهم ذلك فلا يخلو اما ان يكون الاستثناء مفرغا أو غير مفرغ فان كان مفرغا شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا ولا يتعين واحد منها لشغل العامل بل أيها شئت شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معني قوله فمع تفريغ الخ أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تاثير العامل في واحد مما استثنيته بالا وانصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله (ص) ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم وانصب لتأخير وجئ بواحد * منها كما لو كان دون زائد كلم يفوا الا مرؤ الا على * وحكمها في القصد حكم الاول (ش) فلا يخلو اما ان تتقدم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخر فان

ففيه حذف مضاف أو نحوه كما في زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أي في الايجاب أو النفي كما يفهمه الاطلاق هنا والتقييد بعده (قوله وهذا معني الغائها) أي فالمراد ألغاها عن افادة معني الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه بناء على الخلاف المار (قوله في البدل) أي بدل الكل كما مثل وكذا البعض والاشتمال والاضراب كما أعجبني أحد الا زيد الا وجهه أو علمه أو عمرو (قوله والعطف) أي بخصوص الواو (قوله فالعلا بدل من الفتى) أي ان نصب الفتى على الاستثناء لا ان جعل بدلا من الضمير في بهم لان الجمهور يمنعون الابدال من البدل ويرد على الاول ان العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه فالا الثانية محتاج اليها لتعمل في البدل لا مؤكدة ملغاة فاللائق جعله عطف بيان لا بدلا اه سم لكن هذا لا يظهر الا في بدل الكل فيبقى الاشكال في بدل البعض والاشتمال والغلط وقد يقال العامل في البدل منوي لا ملفوظ فيستغني عن الثانية بالمنوية فكانت لمحض التوكيد لا عاملة فتدبر (قوله ثم غيارها) بالغين المعجمة من غارت الشمس أي غابت وفي نسخ ثم غيابها بالموحدة بدل الراء (قوله فقوله مالك من شيخك) أي جملك والرسيم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) اي بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق السير (قوله وان تكرر) بالبناء للمجهول ونائب فاعله يعود على الا وقوله لا لتوكيد عطف على محذوف أي لتأسيس لا لتوكيد وفي نسخ دون توكيد وعلى كل فالظرف المحذوف أو المذكور متعلق بتكرر أو حال من مرفوعه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الا وقوله دع في واحدا الخ أي اترك تأثير العامل الذي قبل الا باقيا في واحد وانصب سواه بالا كما قدره الاشموني وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان لحاصل المعني لا انه تفسير لدع باجعل لانه غير معهود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد وابقه فيما سواه كما يوهمه ظاهر المتن لفساده نعم ان اريد بالعامل الاصح أي اترك التأثير بها في واحد وانصب بها ما سواه فيكون قوله مما بالا اظهارا في محل الاضمار للضرورة ويؤيد هذا عدم التقدير في قوله دع ويؤيد الاول خلوه من الاظهار وتصريحه بحكم الواحد المتروك وأما على الثاني فسكوت عنه وان كان يعلم من قوله سابقا وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ مغني اسم ليس وعن نصب متعلق به والخبر محذوف أي موجودا أو الاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد أو التأثير ومغني خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله ونصبت الباقي) أي وجوبا لامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء لان الا حينئذ تكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفريغ الخ) دون ومع متعلقان باحكم وحذف نظيرهما من التزم لدلالتهما أو الفعلان تنازعاهما بناء على جوازه في المتقدم ونصب مفعول لمحذوف يفسره احكم أي امض نصب الجميع لا باحكم لا لا يتعدي بنفسه ولا تحذه معموله ولا بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كما لو كان الخ) قال المكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها ومازائدة ولو مصدرية أو عكسه وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه اه وفيه تسمح لان واحد يكون مشبها بحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا لمحذوف والجملة حال من واحد

تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب نحو قام الازيدا الاعمرا الا بكرا القوم وماقام الا زيدا الاعمرا الا بكرا القوم وهذا معنى قوله ودون تفريغ البيت وان تأخرت فلا يخلو اما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فان كان موجبا وجب نصب الجميع فتقول قام القوم الازيدا الاعمرا الا بكرا وان كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء فيبدل مما قبله وهو المختار أو ينصب وهو قليل كما تقدم وأما باقيها فيجب نصبه وذلك نحو ماقام أحد الازيدا الا عمرا الا بكرا فزيد بدل من أحد وان شئت ابدلت غيره من الباقين ومثله قول المصنف * لم يفو الا امرؤ الاعلى * فامرؤ بدل من الواو في يفو اوهذا معنى قوله وانصب لتاخير الى آخره أى وانصب المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثني منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب فجيء بواحد منها معربا بما كان يعرب به لو لم تتكرر المستثنيات وانصب الباقي فمعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول * ان ماتكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثني الاول فيثبت له مايثبت للاول من الدخول والخروج ففي قولك قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا الجميع مخرجون وفي قولك ماقام القوم الازيدا الاعمرا الا بكرا الجميع داخلون وكذا في قولك ماقام أحد الازيدا الا عمرا فالا بكرا (ص) واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثني بالانسبا (ش) استعمل بمعني الا في الدلالة على الاستثناء ألفاظ منها ماهو اسم وهو غير وسوى وسوى وسواء ومنها ماهو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها مايكون فعلا وحرفا وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكرها المصنف كلها فاما غير وسوى وسوي وسواء فحكم المستثني بها الجر لاضافتها اليه ويعرب غير بما كان يعرب به المستثني

أو صفة له أي وجيء بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في الحكم ويصح جعل ما اسما واقعا على الواحد وجملة كان الخ صفتها أو صلتها أفاده الصبان (قوله سواء كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما مر وغير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تكرر المستثنى (قوله وهو المختار) أى في المتصل أما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ماقام أحد الا حمارا الا جملا الا فرسا ويجوز الابدال في واحد على لغة تميم (قوله فامرؤ بدل من الواو) أى وعلى منصوب سكن ووقفا على لغة ربيعة ولك عكسه اذ لا يتعين واحد للابدال (قوله حكم المستثني الاول) أى اذا لم يكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك نحو على عشرة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين فقيل الحكم كذلك وان الكل خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرا بواحد لكن الصحيح ان كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته ان تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الوترية وهي الاولى والثالثة والخامسة وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب الشفعية وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلا أو تسقط آخر الاعداد مما قبله ثم باقيه مما قبله وهكذا فما بقي فيهما فهو المراد (قوله من الدخول) أى ان كان الكلام منفيا والخروج ان كان موجبا لان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه والمراد الدخول في النسبة الثبوتية والخروج منها فلا ينافي ان الاستثناء اخراج دائما لان المراد به الخروج مما قبله اثباتا أو نفيا (قوله بغير) بالتنوين تنازعه كل من استثن ومجرورا ومعربا حال من غير لقصد لفظه (قوله ويعرب غير الخ) أى لفظا وقد يبنى على الفتح جوازا في الاحوال كلها اذا أضيف لمبني كما في التسهيل نحو ماقام غير هذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات ارقال

بفتح غير لاضافتها الى أن وصلتها وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقا لتضمنها معني الا واعلم ان أصل غير كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة ولتوغلها في الابهام لا تتعرف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذي كنا نعمل أو مشبه لها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لاقوم باعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فتتعرف بهما فلذا وصف بها المعرفة في الآية وأما الا فاصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا فلما اتفقا في مطلق المغايرة حملت غير على الا في الاستثناء بها أي في المغايرة نفيا واثباتا بلا نظر لمغايرة ذات اوصفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثني لكنه مشغول بجر الاضافة فحمل حقه من الاعراب على غير بطريق العارية ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو ماقام غير زيد وعمرو بالرفع اذ المعني ماقام الا زيد وعمرو وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أى محل مجرور غير الذي كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالا أو في الاصل وعند الشلوبين على توهم وجود الا ويمتنع في تابع ما بعد الا الجر على مراعاة كونها بمعني غير لعدم استحقاقه له أصلا وكما حملوا غيرا على الا حملوا الا عليها في الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتا أو صفة بلا نظر للنفي والاثبات لكن حمل غير على الا أكثر لان التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك تقع في جميع مواقع الا ولا تقع الا في موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعا نكرة أو شبهيهما كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وقوله لو كان غيري سليمي الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالاصفة لغيري لانه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الاحيث يصح الاستثناء ويرده الآية لامتناعه فيها معنى ولفظا أما الاول فلانه يصير التقدير لوكان فيهما آلهة أخرح منهم الله لفسدتا فيقتضى عدم الفساد مع التعدد اذا لم يخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكدا صالحا للسقوط اذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد وأما الثاني فلان آلهة جمع منكر في الاثبات فعمومه بدلي وشرط الاستثناء العموم الشمولي كذا في المغني * فان قلت قد جوز الزمخشري في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطعا من قوم وهو نكرة في الاثبات به قلت أجاب الدماميني بان العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الاخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة أفاده الصبان ومن أمثلة سيبويه لوكان معنا رجل الا زيد لغلبنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وأيضا فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ماقاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان

لصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثنى الالف وقال الرضي مذهب سيبويه جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني احد الا زيد بالرفع بدلا أو صفة وعليه أكثر المتاخرين تمسكا بهذا البيت اه ومامر عن المغني من أن عموم آلهة بدلي الخ كلام اقناعي للنظر فيه مجال لان عموم الجمع انما يكون بدليا بالنظر لكل جملة يصدق عليها الجمع أما بالنظر لافراد الداخل تحته فشمولي قطعا فيصح استثناء المفرد منه كلفظ الجلالة لشموله له بخلاف الجمع وليس المستثني هنا جمعا حتى يتجه ماذكره كذا قيل وهو مردود اذ كل جملة يصدق عليها أنها جمع لم يتحقق دخول المستثني فيها فآلهة في الآية يصدق بكل جمع من الآلهة بدلا عن الآخر وان لم يكن منهم الذات الاقدس فكيف يصح استثناؤه منهم فكلام المغني هو الحق وما جوزه الزمخشري في آل لوط لا يرد لان العموم الشمولي انما يشترط للمتصل لا المنقطع كما يفهم من كلام الصبان قبل ذلك وهو مقتضي مامر في تعريف المنقطع فتدبر وهل اذا وصف بها تبقى على حرفيتها فيكون الوصف بمجموعها مع ما بعدها وظهر اعراب هذا المجموع في آخره أو تكون اسما بمعنى غير مضافة الى ما بعدها وظهر اعرابها عليه بطريق العارية كما في زيد لا قائم ولا قاعد قولان وعلى الثاني فما بعدها مجرور تقديرا لحركة العارية باضافتها اليه (قوله بنصب غير) أي على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور وقياسا على نصب ما بعد الا وان كان العامل فيه الا على الصحيح وفي غير ما قبلها من فعل أو شبهه وقيل على التشبيه بظرف المكان لابهام كل وجعلها الفارسي حالا فتؤول بمشتق أي قام القوم مغايرين لزيد وكذا يقال في سوى (قوله فالمشهور فيها كسر السين الخ) ظاهره أنه يستثنى بها في جميع لغاتها ومحل ذلك مالم تكن الاولى بمعنى مستو نحو مكانا سوى أي مستوطريقنا وطريقك اليه كما قاله المفسرون ولا الثانية بمعنى وسط نحو فالقوه في سواء الجحيم أو تام نحو هذا درهم سواء أو مستو نحوفهم فيه سواء أي مستوون فلا يستثني بشيء من ذلك (قوله الفاسي) نسبة الى فاس مدينة بالمغرب وحكاها أيضا ابن هشام في الجامع وأبو حيان وابن الخباز (قوله الاظرفا) أي مكانيا ملازما للنصب على الظرفية بدليل أنه يوصل بها الموصول فمعنى جاء الذي سواك في الاصل جاء الذي استقر في مكانك عوضا عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك ومكانك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتهما مجازية ومن ثم أشعرت بالاستثناء وفيه أنه لا مانع من جعلها في ذلك خبر المحذوف والجملة صلة الموصول حذف صدرها لطولها بالاضافة أو حالا من فاعل ثبت مقدرا مع أن وقوعها صلة لا يدل على ملازمتها للظرفية (قوله الا في ضرورة الشعر) أي فلا ترد الابيات الآتية لكن يرد عليه الحديثان الآتيان أما الاول فلانها خرجت فيه عن الظرفية الى شبهها وأما الثاني فخرجت فيه عنهما ولا ضرورة فيهما وحمل ذلك على الشذوذ كما حمل عليه قول

مع الا فتقول قام القوم غير زيد بنصب غير كما تقول قام القوم الا زيدا بنصب زيد وتقول ما قام احد غير زيد وغير زيد بالاتباع والنصب والمختار الاتباع كما تقول ما قام أحد الا زيد والا زيدا وتقول ما قام غير زيد فترفع غير وجوبا كما تقول ما قام الا زيد برفعه وجوبا وتقول ما قام أحد غير حمار بنصب غير عند غير بني تميم وبالاتباع عند بني تميم كما تفعل في قولك ما قام القوم الا حمارا والا حمار وأما سوى فالمشهور فيها كسر السين والقصر ومن العرب من فتح سينها ويمد ومنهم من يضم سينها ويقصر ومنهم من يكسر سينها ويمد وهذه اللغة لم يذكرها المصنف وقل من ذكرها وممن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما انها لا تكون الا ظرفا فاذا قلت قام القوم سوي زيد فسوى عندهم منصوبة على الظرفية وهي مشعرة بالاستثناء لا تخرج عندهم عن الظرفية الا في ضرورة الشعر واختار المصنف انها كغير فتعامل

بما تعامل به غير من الرفع والنصب والجر والى هذا أشار بقوله (ص) ولسوي سوي سواء اجعلا * على الاصح ما لغير جعلا
(ش) فمن استعمالها مجرورة قوله صلى الله عليه وسلم دعوت ربي ان لا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم في سواكم من الامم الا كالشعرة البيضاء في الثور الاسود أو كالشعرة السوداء في الثور الابيض وقوله ولا ينطق الفحشاء من كان منهمو *
اذا جلسوا منا ولا من سوائنا (٢٠٨) ومن استعمالها مرفوعة قوله واذا تباع كريمة أو تشترى * فسواك بائعها وأنت المشترى

وقوله

ولم يبق سوى العدوا
ن دناهم كما دانوا

فسواك مرفوع بالابتداء وسوى العدوان مرفوع بالفاعلية ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله

لديك كفيل بالمني لمؤمل
وان سواك من يؤمله يشقى

فسواك اسم ان هذا تقرير كلام المصنف ومذهب سيبويه والجمهور انها لا تخرج عن الظرفية الا في ضرورة الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل (ص)

واستثن ناصبا بليس وخلا وبعدا وبيكون بعدلا

(ش) أي واستثن بليس وما بعدها ناصبا المستثني فتقول قام القوم ليس زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ولا يكون زيد افزيدا في قولك ليس زيدا ولا يكون زيدا منصوب على أنه خبر ليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر والمشهور انه عائد على البعض المفهوم من القوم والتقدير وليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وهو مستتر وجوبا وفي قولك خلا زيدا وعدا زيدا ظاهر منصوب على المفعولية وخلا وعدا فعلان فاعلهما في المشهور ضمير عائد على البعض المفهوم من القوم كما تقدم وهو مستتر وجوبا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا ونبه بقوله وبيكون بعدلا وهو قيد في يكون فقط على انه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير يكون وانها لا تستعمل فيه الا بعدلا فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي نحو لم ولن ولما وان وما (ص)

بعض العرب أتاني سواك لا يليق وأما قول أبي حيان لا يحتج بالاحاديث على اثبات القواعد فقد مر رده في الابتداء (قوله بما تعامل به غير) أي من وقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وجر ما بعدها بالاضافة وجواز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل (قوله ولا ينطق الفحشاء) نصب بنزع الخافض أي بالفحشاء أو مفعول مطلق على حذف مضاف أي نطق الفحشاء أو مفعول به بتضمين ينطق معنى يذكر ومن في قوله مناولا من سوائنا بمعنى في متعلقة بينطق (قوله واذا تباع كريمة) أي خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما في العيني وقيل على بابها فقوله فسواك بائعها راجع للاول وما بعده للثاني أي اذا وجد بيع فليس الا من غيرك أو شراء فليس الا منك (قوله دناهم كما دانوا) أي جزيناهم كجزائهم والجملة جواب لما في قوله

فلما أصبح الشر * فامسى وهو عريان

ولم يبق الخ (قوله لديك كفيل) أي عندك جود كفيل الخ أو هو تجريد والمراد أنت كفيل (قوله محتمل للتأويل) أي بانه ضرورة أو شاذ وبعضهم لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر بمن ومذهب الرماني والعكبري انها تكون ظرفا لبا وكغير قليلا وهذا أعدل المذاهب لعدم تكلفه في بعض المواضع (قوله بليس الخ) تنازعه استثن وناصبا نظير ما مر وقوله بعد لا حال من يكون لقصد لفظه والاستثناء بهذه الافعال الخمسة لا يكون الا مع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أي لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة بين استقباله ومضي قاموا سم (قوله عائد على البعض الخ) أي نظير قوله تعالى فان كن نساء فان النون عائدة على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والاناث والنون للاناث فقط وقيل الضمير للاولاد وأنثه باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لاطراده في جمع المواد بخلاف عوده الى الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل أي ليس هو أي القائم زيدا أو ليس هو أي قيامهم قيام زيد فلا يطردان في نحو القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقد يقال يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال ليس هو أي المنتسب اليك بالاخوة زيدا او ليس نسب أخوتهم نسب زيد نعم المصدر لا يؤدي مقصود الاستثناء من اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وكذا يقال في فاعلي خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أي لان هذه الافعال محمولة على الا في تلو المستثني لها ليكون ما بعدها في صورة المستثني بالا وظهور الفاعل يفصل بينهما فيفوت الحمل (قوله وخلا وعد افعلان) أي جامدان لوقوعهما موقع الا ونصب الاسم بعدهما على انه مفعول به لانهما متعديان بمعنى جاوز أما عدا فتعد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أي جاوزه وفي القاموس انه يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك وأما خلا فاصله لازم نحو خلا المنزل من أهله وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه والتزم ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالذي بعد الا وحسن ذلك ان كلا من خلا عن شيء فقد جاوزه (قوله عائد على البعض الخ) أي لا على الوصف أو المصدر على ما مر لكن اعترض الرضي هنا بانه لا يلزم من مجاوزة البعض لزيد في القيام مثلا مجاوزة الكل له الذي هو المقصود * وأجيب بان مرجع الضمير بعض مبهم فلا تتحقق مجاوزته الا بمجاوزة الكل وفيه نظر

واجرر بسابقي يكون ان ترد * و بعدما انصب وانجرار قد يرد (ش) أي اذا لم تتقدم ما على خلا وعدا فاجرر بهما ان شئت فتقول قام القوم خلا زيد وعدا زيد فخلا وعدا حرفا جر ولم يحفظ عن سيبويه الجر بهما وانما حكاه الاخفش فمن الجر بخلا قوله

خلا الله لا أرجو سواك وانما
اعد عيالي شعبة من عيالكا

ومن الجر بعدا قوله

تركنا في الحضيض بنات عوج
عواكف قد خضعن الى النسور
أبحنا حيهم قتلا وأسرا
عدا الشمطاء والطفل الصغير

فان تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فتقول قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا فما مصدرية وخلا وعدا صلتها وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره وزيدا مفعول وهذا معنى قوله وبعد ما انصب هذا هو المشهور وأجاز الكسائي الجر بهما بعد ما على جعل ما زائدة وجعل خلا وعدا حرفي جر فتقول قام القوم ما خلا زيد وما عدا زيد وهذا معنى قوله وانجرار قد يرد وقد حكي الجرمي في الشرح الجر بعدما عن بعض العرب (ص)

وحيث جرا فهما حرفان كما هما ان نصبا فعلان (ش) أي ان جررت بخلا وعدا فهما حرفا جر وان

ظاهر أو أن المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق البعض على الاكثر قليلا وبحث الصبان عوده فيما عدا ليس ولا يكون للاسم السابق لكن الزم فيه التذكير والافراد ليكون كالاستثناء بالا ولجريانه كالمثل مثل حبذا الزيدان فلا يرد تنظير الرضي كما لا يرد على عوده للوصف أو المصدر مما الجملة من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أي قام القوم حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضي بقد لانه في غير الاستثناء كما قاله أبو حيان وقيل مستأنفة أي لم تتعلق بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به معنى فلا محل لها وصححه ابن عصفور تصريح (قوله بسابقي يكون) أي باللذين سبقاها في الذكر وهما خلا وعدا (قوله حرفا جر) أي يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه فموضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلقا بشيء تشبيها بالزائد وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أي الجملة قبله فهي الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب تمييز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول في نحو القوم اخوتك خلا زيد ولانهما لا يعديان معنى الافعال الى الاسماء بل يزيلانه عنها فاشبها في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانهما بمنزلة الا وهي لا تتعلق بشيء ورد الاول بما مر من تصيد الفعل من الكلام والثاني بان التعدية ايصال معنى الفعل الى الاسم على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى ان انتفاء الفعل في نحو لم أضرب زيدا لا يخرجه عن كونه مفعولا به والثالث بأنه لا يلزم مساواتها لالا في جميع الوجوه ألا ترى أنهما يجران وهي لا تجر (قوله ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا (قوله تركنا الخ) ذكر البيت الاول ليدل على أن القافية مجرورة فيتم الشاهد من الثاني والحضيض بمعجمتين موضع وبنات عوج أي بنات خيل عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب وعواكف أي مقيمين خاضعين تأكل منها النسور لابطال منعتها وحيهم مفعول أبحنا فقتلا تمييز محول عنه أو هو المفعول وحيهم نصب بنزع الخافض أي في حيهم والشمطاء هي المرأة التي يخالط سواد شعرها بياض الشيب لكبرها والرجل اشمط (قوله وجب النصب) أي لتعينهما بها للفعلية لان ما المصدرية لا يليها حرف لكن يشكل عليه انها لا توصل بفعل جامد كما في التسهيل وأجيب باستثناء هذين أو ان المنع في الجامد أصالة وهذان بالعروض وموضع ما وصلتها نصب اتفاقا فقيل على الظرفية وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت أي قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وهو المعتمد ولانه كثيرا ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينتصب غير في قاموا غير زيد وقال السيرافي على الحال وفيها معنى الاستثناء اي قاموا مجاوزتهم زيدا أي مجاوزين له وفيه أنهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حالا لتعرفه بالضمير المشتمل عليه (قوله على جعل ما زائدة) ان قاله قياسا على زيادتها مع بعض حروف الجر ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فيما رحمة أو سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (قوله وحيث جرا) متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله فهما حرفان أي تثبت حرفيتهما حيث جرا وأدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حد واذ لم يهتدوا به فسيقولون أو انه جرى على اجازة الفراء شرطية حيث مجردة من ما (قوله كما هما) الظاهر أن ما مصدرية وصلت بجملة هما فعلان والكاف متعلقة بنسبة الجملة قبلها على أنها صفة لمصدر متصيد منها أي تثبت حرفيتهما حيث جرا ثبوتا كثبوت فعليتهما ان نصبا فتأمل (قوله تستعمل فعلا) و يأتي في فاعلها ومحل جملتها ما مر على المشهور وقال الفراء هي فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك في خلا

نصبت بهما فهما فعلان وهذا مما لا خلاف فيه (ص) وكخلا حاشا ولا تصحب ما * وقيل حاش وحشا فاحفظهما (ش) المشهور ان حاشا لا تكون الا حرف جر فتقول قام القوم حاشا زيد بجر زيد وذهب الاخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة منهم المصنف الى انها مثل خلا تستعمل فعلا فتنصب ما بعدها

وعدا مع امكانه فيهما (قوله وحرفا فتجر) وفى متعلقها مامر (قوله حاشا الشيطان) ليس بنظم كما قد يتوهم وأبا الاصبغ بفتح الهمزة فهملة ثم معجمة وانما أتى بحاشا تهكما لانها انما تستعمل فى تنزيه المستثنى عن نقص كضربت القوم حاشا زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشا زيدا الا اذا أريد المبالغة فى خسته كما هنا فكانها تنزه المغفرة عن الشيطان لخسته وعما بعده لا لتحاقه به (قوله ماحاشا فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف فى جعل ما فى الحديث مصدرية وحاشا استثنائية جامدة بناء على أنها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه يقال قام القوم ماحاشا زيدا وليس كذلك بل ما نافية وحاشا فعل ماض متصرف متعد من قولك حاشيته أحاشيه اذا استثنيته على حد قوله

ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه * ولا أحاشى من الاقوام من أحد

فهي من كلام الراوى أى أنه صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما فى معجم الطبرانى ماحاشا فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذ (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت الثانى محذوف أى دونا كما قاله الدمامينى فالفاء تعليلية لهذا المحذوف أو تفريع عليه أو أن جملة فانا الخ هي المفعول الثانى بزيادة الفاء على رأي الاخفش فى نحو زيد فقائم وقد روى فاما الناس فالفاء فى جوابها وان بالكسر على كل حال وما قيل انها تفتح اذا كانت هي المفعول الثاني لطلب العامل لها ولا معلق له سهو ظاهر لان كونها مفعولا ثانيا فى باب ظننت مما يوجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم لانها فى الاصل خبر عن اسم ذات كما مر فكذا هذا وفعالا بفتح الفاء أي كرما أما بكسرها فجمع فعل (قوله حاش وحشا) ظاهره كالمتن وشرح الكافية انهما لغتان فى حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل أنهما فى التنزيهية وهو الاقرب لانها لا تكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم ان حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية وكونها فعلا متصرفا بمعني استثنى وقدمر او الثالث التنزيهية أى الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص كحاش لله والصحيح أنها اسم لا فعل خلافا للكوفيين بدليل تنوينها فى قراءة ابن السماك حاشا لله وأضافتها فى قراءة ابن مسعود حاش الله كما عاذ الله وسبحان الله وهل هى مصدر او اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال ومعني حاش الله برىء الله فاللام زائدة فى الفاعل كهيهات هيهات لما توعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة وفسرها الزمخشرى ببراءة الله فتكون مصدرا مرادفا للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أى تنزيها لله كما يقال رعيا لزيد والعامل فيه فعل من معناه كويح وويل والوجه انها عند ترك تنوينها وأضافتها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعني وقدمر أن الشبه اللفظى مما يجوز البناء ولا يوجبه والله أعلم

﴿الحال﴾

الافصح فى ضميره ووصفه التانيث وفى لفظه التذكير بان يجرد من التاء فيقال حال حسنة ومنه قوله * اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * والفها بدل عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله فى حال) بلا تنوين لان المضاف اليه منوي الثبوت أي فى حال كذا وهو فى محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف اى مفهم معنى فى حال أى ان قولك جاء زيد راكبا يفيد المعني الذي فى قولك جاء زيد فى حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما سيذكره الشارح (قوله بانه الوصف) المراد به مادل على معني وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل والمراد الوصف ولو تأويلا لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتاويل كل بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس ركنا فى الاسناد وان توقف صحة المعني عليه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أي اصالة وقد يجر لفظه بالباء

الزائدة

وخرفا فتجر ما بعدها فتقول قام القوم حاشا زيدا وحاشا زيد وحكى جماعة منهم الفراء وأبو زيد الانصاري والشيبانى النصب بها ومنه اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصبغ وقوله حاشا قريشا فان الله فضلهم على البرية بالاسلام والدين وقول المصنف ولا تصحب ما معناه ان حاشا مثل خلا فى انها تنصب ما بعدها أو تجره ولكن لا تتقدم عليها ما كما تتقدم على خلا فلا تقول قام القوم ماحاشا زيدا وهذا الذى ذكره هو الكثير وقد صحبتها ما قليلا ففى مسند أبي أمية الطرسوسى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ماحاشا فاطمة وقوله رأيت الناس ماحاشا قريشا فانا نحن أفضلهم فعالا ويقال فى حاشا حاش وحشا (ص)

﴿الحال﴾

الحال وصف فضلة منتصب مفهم فى حال كفردا أذهب

(ش) عرف الحال بانه الوصف الفضلة المنتصب

للدلالة على هيئة نحو فردا أذهب ففردا حال لوجود القيود المذكورة فيه وخرج بقوله فضلة الوصف الواقع عمدة نحو زيد قائم وبقوله للدلالة على الهيئة التمييز المشتق نحو لله دره فارسا فانه تمييز لا حال على الصحيح اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته وكذلك رأيت رجلا راكبا فان راكبا لم يسق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل وقول

الزائدة بعد النفي كقوله فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

ولا يردان النصب حكم من أحكام الحال فاخذه في تعريفه يؤدي للدور لتوقفه على التصور والتصور على التعريف لانه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد أو ان قوله المنتصب خبر لمحذوف والجملة معترضة لا قيد في التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج به شيأ (قوله للدلالة على الهيئة) أي هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان المتعجب منه) أي لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية لا في (قوله بل لتخصيص الرجل) أي المقصود منه ذلك وان كان فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم في حال أي قصدا ليخرج هذا (قوله لكن ليس مستحقا) فائدته مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما للكون فمستحقا بفتح الحاء أو للحال فبكسرها ومتعلقه حينئذ محذوف أي ليس مستحقا له (قوله ان يكون منتقلا) أي لانه مأخوذ من التحول وهو التنقل ومشتقا لانه صفة لصاحبه في المعنى وهي لا تكون الا مشتقة (قوله وقد تجيء الحال غير منتقلة) أي في ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بتجدد صاحبها كما بعد مثاله الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية أن تكون مؤكدة اما لعاملها كابعث حيا أو لصاحبها نحو لا آمن من في الارض كلهم جميعا أو لمضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوفا الثالثة ان يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كمثال الشارح الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفصلا (قوله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف في الكلام زاد كذا في القاموس وقيل لانها في صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل وجلدها كالنمر وقرنها وقوائمها واظلافها كالبقر وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كما في المصباح ويديها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما في شرح الشذور وقيل من يديها ويروي يداها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة أو صفة لها لكون أل فيها جنسية قال الغزالي لما كانت الزرافة ترعى الشجر وتقتات به جعل يداها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أي ولدته أمه سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن في غير البيت أي ممتد القامة حسنها واللواء الراية الصغيرة أي ان عمامته كاللواء في الارتفاع والعلو على الرؤس (قوله اذ المعنى مسعرا الخ) أي بفتح العين ان جعل مدا حالا من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسرها ان جعل حالا من الفاعل وبكذا صفة لمدا أي كائنا بكذا والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته ويصح كون مد مبتدأ سوغه الوصف المقدر أي مد منه وبكذا خبر والجملة حال وكذا يقال في يدا بيد اى يدا كائنة مع يداويد منه مع يد منك ومن هذا يعلم ان قول المصنف وفي مبدي تأول عام بعد خاص لان السعر من المؤول (قوله أي مناجزه) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لضمير المشترى المعلوم من السياق أي مقابضة ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التأنيث على أنه مصدر فيؤول باسم الفاعل (قوله أي مشبها لاسد) الاسد على هذا مستعمل في حقيقته والتجوز انما هو بحذف الكاف اما على قول التوضيح كرزيد اسدا أي شجاعا فمجاز لغوي بناء على مذهب السعد من تجويز الاستعارة في مثله (قوله لظهورتأويلهما بمشتق) مثلهما ما دل على ترتيب

* وكرزيد أسدا أي كاسد (ش) يكثر مجيء الحال جامدة ان دلت على سعر نحو بعه مدا بدرهم فمدا حال جامدة وهي في معنى المشتق اذ المعنى بعه مسعرا كل مد بدرهم ويكثر جمودها أيضا فيما دل على تفاعل نحو بعه يدا بيد اى مناجزة أو على تشبيه نحو كرزيد اسدا أى مشبها لاسد فيدا وأسدا جامدان وصح وقوعهما حالا لظهور تأويلهما بمشتق كما تقدم والى هذا أشار بقوله وفي مبدي تاول أي يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأولها بمشتق وعلم بهذا وما قبله ان قول النحويين ان الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه ان ذلك هو الغالب

المصنف مفهم في حال هو معنى قولنا للدلالة على الهيئة (ص) وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا (ش) الاكثر في الحال ان يكون منتقلا مشتقا ومعنى الانتقال ان لا تكون ملازمة للمتصف بها نحو جاء زيد راكبا فراكبا وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بان يجيء ماشيا وقد تجيء الحال غير منتقلة أي وصفا لازما نحو دعوت الله سميعا وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله وجاءت به سبط العظام كانما

عمامته بين الرجال لواء فسميعا وأطول وسبط احوال وهي أوصاف لازمة وقد تاتي الحال جامدة ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله (ص) ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تأول بلا تكلف كبعه مدا بكذا يدا بيد

كادخلوا رجلا رجلا أو رجلين رجلين أى مرتبين وضابطه أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل ببعضه مكررا والمختار أن كلا منهما نصب على الحال وان كانت الحال هي مجموعهما لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل فى أجزائه كما مر فى حلوا حامض وجعل ابن جني الثانى صفة بتقدير مضاف أي رجلا ذا رجل أو مفارق رجل واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضى وقد يعطف بثم اه ومن العطف لفظا ادخلوا الاول فالاول أي مرتبين الا أن هذا فاته الاشتقاق والتنكير أيضا لتأوله بهما فهذه مع ما فى المتن أربع مسائل تقع فيها الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تكلف وبقى ست مسائل لا يظهر تأويلها الا بتكلف وهي كونها موصوفة نحو قرآنا عربيا فتمثل لها بشرا سويا بناء على ان تمثل بمعني تشخص أما على أنه بمعنى تصور فنصب بشرا باسقاط الباء لا الحال لان التصور فى حال الملكية لا البشرية قاله اللقاني والفرق بين هذه وبين مدا بكذا ويدا بيد مع أن الكل موصوف أن المقصود هنا الصفة وحدها وذكر ما قبلها تمهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمي حالا موطئة كالخبر الموطيء فى بل أنتم قوم تجهلون والحال فى مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونها دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة أو على طور فيه تفضيل بالضاد المعجمة كهذا بسرا أطيب منه رطبا أو نوعا لصاحبها كهذا مالك ذهبا أو فرعاله كهذا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا أو اصلاله كهذا خاتمك حديدا أأسجد لمن خلقت طينا فهذه لا تؤول أصلا لما فيها من التكلف والخفاء بخلاف الاربعة الاولى ولهذا كثر وقوعها دون هذه وقال ابن الناظم تبعا لشرح الكافية يجب تأويل الجميع أي مقرو أعربيا ومتصفا بصفات البشر من استواء الخلقة ونحوها ومعدودا ومطورا بطور البشر والرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا وفيه تكلف وجعل الموضح السعر من القسم الثاني ليكون المصنف متعرضا للقسمين فقوله وفى مبدي تأول عطف مغاير لا عام لكن فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكلف فالاولى مامر (قوله الا نكرة) أى لان الغالب تعريف صاحبها فلو عرفت مع كونها مشتقة لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الاعراب وحمل غير الغالب عليه (قوله وان ماورد) أى عن العرب لان تعريفها سماعى كما قاله الشاطبى (قوله الجماء) بفتح الجيم وشد الميم ممدودا كحمراء من الجموم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حبا جما أى كثيرا وأنثه لانه صفة المؤنث أي الجماعة الجماء أى الكثيرة والغفير من الغفر وهو الستر أى الساترين لكثرتهم وجه الارض وحذف التاء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل تجب فيه المطابقة لانه قد يحمل علي فعيل بمعني مفعول فى استواء المذكر والمؤنث فيه أو باعتبار معني الجمع ويقال أيضا جاؤا جماء غفيرا بالتنكير والمد وجماء الغفير وجم الغفير بالاضافة والجم الغفير كما فى الصحاح والقاموس فلا نظر لما قيل لا يذكر الغفير الا مع الجماء بالمد لا الجم (قوله وأرسلها العراك) أى فى قول الشاعر

فارسلها العراك ولم يزدها * ولم يشفق على نغص الدخال

والضمير فى ارسلها للابل أو الخيل أو الاتن أي ارسلها للشرب معتركة ولم يذدها أى لم يمنعها عن ذلك ونغص الدخال أى تنغصها من مداخلتها فى بعضها وازدحامها على الماء فيتكدر وينغص عليها فلا تتم الشرب (قوله واجتهد وحدك) هو مصدر وحد يحد وحدا كوعد يعد وعدا اذا انفرد فلذلك أول بمنفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو فى ذلك حال من الفاعل قطعا وكذا فى نحو رأيت زيدا وحده عند سيبويه لان المصادر انما تجيء أحوالا من الفاعل غالبا فالهاء مفعوله بحذف الجار أي حال كونى منفردا به أي برؤيته ولك جعله اسم مصدر لا وحده بالهمز أى أفرده مؤولا باسم الفاعل فالهاء مفعوله بلا حذف أى حال كونى موحده أى مفرده بالرؤية وأجاز المبرد كونه حالا من المفعول

لا أنه لازم وهذا معني قوله فيما تقدم لكن ليس مستحقا (ص)

والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكير معنى كوحدك اجتهد

(ش) مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون الا نكرة وان ماورد منها معرفا لفظا فهو منكر معني كقولهم جاؤا الجماء الغفير وأرسلها العراك واجتهد وحدك وكلمته

فاه الى فى فالجماء والعراك ووحدك وفاه أحوال وهى معرفة لفظا لكنها مؤولة بنكرة والتقدير جاؤا جميعا وأرسلها معتركة واجتهد منفردا وكلمته مشافهة وزعم البغداديون ويونس انه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل فاجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها والا فلا فمثال ما تضمن معني الشرط زيد الراكب أحسن منه الماشي فالراكب والماشى حالان وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط اذ التقدير زيد اذا ركب أحسن منه اذا مشى فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها فلا تقول جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب (ص) ومصدر منكر حالا يقع *

بكثرة كبغتة زيد طلع

(ش) حق الحال أن يكون وصفا وهو ما دل على معنى وصاحبه كقائم وحسن ومضروب فوقوعها مصدرا على خلاف الاصل اذ لا دلالة فيه على صاحب المعني وقد كثر مجيء الحال مصدرا نكرة ولكنه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الاصل ومنه زيد طلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع باغتا هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الاخفش والمبرد الى أنه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة فيبغت عندهما هو الحال لا بغتة وذهب الكوفيون الى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو طلع لتأوله بفعل من لفظ المصدر والتقدير فى قولك زيد طلع بغتة زيد بغت بغتة فيؤولون طلع يبغت وينصبون به بغتة

(ص) ولم ينكر غالبا ذو الحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو بين من بعد تي أو مضاهيه كلا * يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

(ش) حق صاحب الحال ان يكون معرفة ولا ينكر فى الغالب الا عند وجود مسوغ وهو أحد أمور منها أن يتقدم الحال على النكرة نحو فيها قائما رجل وقول الشاعر وأنشده سيبويه وبالجسم مني بينا لو علمته * شحوب وان تستشهدى العين تشهد وقوله

ومالام نفسي مثلها لى لائم * ولا سد فقرى مثل ما ملكت يدى فقائما حال من رجل وبينا حال من شحوب ومثلها حال من لائم ومنها ان تخصص النكرة بوصف او باضافة فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى

وأوجبه ابن طلحة وضعف (قوله فاه الى فى) ماذكره الشارح من أن فاه حال أحد أقوال والى للتبيين كهى فى سقيا لك فلا تتعلق بشىء كما قاله الدمامينى واستظهر الصبان انها صفة لفاه كما فى مدا بكذا أى الكائن الى فى أي الموجه اليه اه صبان وهذا من الجامد المؤول بالمشتق والمؤول به مجموع فاه الى فى لدلالته على التفاعل كما فى يدا بيد أى مشافهة لكن انتفى فيه الاشتقاق والتنكير كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال اى جاعلا فاه فناب عنه فى الحالية وقيل غير ذلك ويروى فوه الى فى فالحال الجملة قال فى التسهيل ولا يقال قياسا على ذلك جاورته منزله الى منزلى وناضلته قوسه الى قوسى خلافا لهشام لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا وينبغى جوازه عند بقية الكوفيين لانه عندهم مفعول لمحذوف اعتمادا على فهم المعني وذلك مقيس اه دمامينى (قوله معتركة) الاولى معاركة لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق والحال عامله المحذوف أي تعارك العراك أو عامله أرسلها على حذف مضاف ولا حال أي أرسلها ارسال العراك (قوله مشافهة) اما مصدر أو اسم فاعل كما مر فى مناجزة (قوله مطلقا) أى تضمن معني الشرط أولا قياسا على الخبر وعلى ماسمع منه (قوله يقع بكثرة الخ) كلامه يشعر بان وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل بداد بوزن حذام فبداد علم جنس على التفرق ومعرف بال الجنسية كارسلها العراك والصحيح أنه مؤول بنكرة مشتقة كما فى المنكر أى متبددة ومعتركة (قوله ليس بمقيس) أي عند سيبويه والجمهور لان الحال نعت فى المعني والنعت بالمصدر لا يطرد فكذا ما بمعناه وقد يقال غاية ما فى ذلك اطلاق المصدر على الوصف مجازا ويكفى فى صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد وردهنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا حجر فيه اللهم الا أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص المجاز أو ان هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيانيين لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا كاطراده خبرا فان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها لتنكيرها وتعريفه ولا كذلك النعت ولكثرة ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أى لانه مبتدأ فى المعنى وهو لا يكون فى الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها أن يتقدم الحال) أى فالتقديم هو المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدا اذا قدم خبره بناء على أن المسوغ هو التقديم (قوله شحوب) كقعود بمعجمة فمهملة مصدر شحب جسمه من باب قعد اذا تغير ويقال شحب شحوبة كسهل سهولة وهو مبتدأ خبره بالجسم ومنى صفة للجسم وبينا حال من شحوب على مذهب سيبويه من مجيء الحال من المبتدا وفيه حينئذ الشاهد أما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن فى الخبر

فيها يفرق كل أمر حكيم أمر امن عندنا وقول الشاعر نجيت يارب نوحا واستجبت له * فى فلك ماخر فى اليم مشحونا

وعاش يدعو با آيات مبينة * فى قومه ألف عام غير خمسينا ومثال ماتخصص بالاضافة قوله تعالى فى أربعة أيام سواء للسائلين ومنها ان تقع النكرة بعد نفى أوشبهه وشبه النفى (٢١٤) هو الاستفهام والنهى وهو المراد بقوله أو بين من بعد نفى أومضاهيه فمثال ماوقع بعد النفى قوله

ماحم من موت حمى واقيا
ولا ترى من أحد باقيا

ومنه قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلها كتاب جملة فى موضع الحال من قرية وصح مجىء الحال من النكرة لتقدم النفى عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلافا للزمخشري لان الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود الامانع من ذلك اذ لا يتعرض بالا بين الصفة والموصوف وممن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش فى مسائل وأبو على الفارسي فى التذكرة ومثال ماوقع بعد الاستفهام قوله

ياصاح هل حم عيش باقيا
فترى

لنفسك العذر فى ابعادها الاملا * ومثال ماوقع بعد النهي قول المصنف

لا يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا
وقول قطرى بن الفجاءة
لا يركنن أحد الى الاحجام
يوم الوغى متخوفا لحمام

واحترز بقوله غالبا مما قل مجىء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من

ولا شاهد فيه اذن وكذا المثال قبله وجملة لو علمته بكسر التاء خطابا للمؤنث معترضة وجواب لو محذوف أى لرحمتني (قوله فيها يفرق الخ) أى فامرا حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أى محكم والامر الاول واحد الامور والثاني واحد الاوامر ضد النهى أى حال كونه مامورا به من عندنا كذا أعربه الناظم وابنه مع قولهما بامتناع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفقود هنا فالاولى كما قاله ابن هشام أنه حال من كل أو من الضمير فى حكيم أو من فاعل أنزلناه أى حال كوننا آمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به لمنذرين أو مصدر معنوى ليفرق أي يؤمر أو مفعول لاجله اه وقد يجاب عن الناظم بان المضاف هنا كالجزء فى صحة الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الامر لانها بحسب ما تضاف اليه فيسوغ مجىء الحال منه افاده الفارضى وزكريا (قوله فى فلك) بضمتين وماخر بكسر المعجمة صفة له وهو الذى يشق البحر بسيره ومنه وتري الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد فى مشحونا أى مملوأ حيث وقع حالا من فلك مع أنه نكرة لتخصيصه بالوصف (قوله ماحم) بضم المهملة أى ماقدر وحمى بمعني حماية نائب فاعله وواقيا حال منه ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتقدم النفى) وفيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو الحالية لانها من المسوغات كقوله تعالى أوكالذى مر على قرية وهي خاوية (قوله خلافا للزمخشري) أى فى جعله الجملة صفة لقرية فى نحو ذلك والواو بينهما لتاكيد التصاق الصفة بالموصوف فى المعنى وان فصلت بينهما لفظا (قوله بعد الاستفهام) أي انكاريا أوغيره على الاظهر (قوله ياصاح) مرخم صاحب على غير قياس لكونه غير علم وباقيا حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكاري أى فلا ترى (قوله مستسهلا) أي للبغى (قوله قطرى) بفتح القاف والطاء المهملة نسبة الى موضع يدعي قطرا بين البحرين وعمان والفجاءة بضم الفاء ممدودا وقطرى هذا خارجى مكث عشرين سنة يقاتل الحجاج وغيره وسلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما فى العينى وصرح الشارح باسمه ردا على ابن المصنف حيث نسب البيت للطرماح بكسرتين وشد الميم آخره مهملة (قوله الى الاحجام) بتقديم الحاء المهملة على الجيم وعكسه مصدر أحجم كذلك اذا تاخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من أحد وبقى من المسوغات كون الحال جملة مع الواو كما مر لانها ترفع توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الاصل لجمودها نحو هذا خاتم حديد أو كون النكرة مشتركة مع معرفة أو نكرة مخصصة فى الحال نحو هذا زيد ورجل أو رجل صالح وامرأة منطلقين (قوله بلا مسوغ) هو مقيس عند سيبويه لان الحال انما دخلت لتقيد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ فى صاحبها وقصره الخليل ويونس على السماع (قوله قعدة) بكسر القاف أى مقدار قعدته (قوله مائة بيضا) بكسر الباء حال من مائة لا تمييز لان تمييز المائة يجب كونه مفردا مجرورا باضافتها اليه تصريح (قوله وسبق حال) مفعول مقدم لأبوا وهو مصدر مضاف لفاعله وما مفعوله وجملة جر صلتها أى منعوا أن يسبق الحال على صاحبها المجرور بالحرف وكذا بالاضافة لكن هذا مجمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا فى عرفت قيام زيد مسرعا اجماعا وكذا يمتنع تقديمها اذا كانت محصورا فيها نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين أوكان صاحبها منصوبا بكان أوليت أولعل أوفعل تعجب أوكان ضميرا متصلا بصلة أل كالقاصدك صائلا زيد أو بصلة حرف مصدري كاعجبني أن ضربت

المسوغات المذكورة ومنه قولهم مررت بماء قعدة رجل وقولهم عليه مائة بيضا وأجاز سيبويه فيها رجلا قائما وفى الحديث زيدا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما (ص) وسبق حال مابحرف جر قد * أبوا ولا أمنعه فقد ورد (ش) مذهب جمهور النحويين انه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا تقول فى مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند

وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان الى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ومنه قوله

لئن كان برد الماء هيمان صاديا * الى حبيبا انها لحبيب فهيمان وصاديا حالان من الضمير المجرور بالى وهو الياء وقوله

فان تك اذواد أصبن ونسوة * فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال ففرغا حال من قتل وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز نحو جاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا (ص) ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا (ش) لا يجوز مجيء الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وأعجبني قيام زيد مسرعا ومنه قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا ومنه قول الشاعر

تقول ابنتي ان انطلاقك واحدا
الى الروع يوما تاركي لا أباليا

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه فمثال ما هو جزء من المضاف اليه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف اليه ومثال ما هو كجزء من المضاف اليه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا حنيفا حال من ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها فلو قيل في غير القرآن ان اتبع ابراهيم حنيفا لصح فان لم يكن المضاف مما يصح ان يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يجز مجيء الحال منه فلا تقول جاء غلام هند ضاحكة خلافا للفارسي وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى ان هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف ليس بجيد فان مذهب الفارسي جوازها كما تقدم وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات بن الشجري في أماليه (ص)

والحال ان ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا فجائز تقديمه كسرعا *

زيدا مؤدبا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاء راكبا الا زيد والمضاف الى ضمير ملابسها كجاء زائر هندا أخوها (قوله وذهب الفارسي الخ) محل الخلاف اذا كان حرف الجر أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كما جاء راكبا من رجل (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وقوله حالان أي مترادفان لان صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالا من الضمير في هيمان فتكون متداخلة (قوله فان تك أذواد) بالذال المعجمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره معجمة من قولهم ذهب دمه فرغا اي هدرا لم يطلب بثاره وحبال اسم ابن أخي الشاعر (قوله عمله) أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بان كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف اليه أي اذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه كالفعل لا من حيث الاضافة وانما اشترط أحد الامور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال الا اذا أشبه الفعل بان كان مصدرا أو صفة وحينئذ فالقاعدة موفاة فان كان المضاف جزأ أو كالجزء للمضاف اليه صار هو كأنه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكله فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه الى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لانه أشبه بالخبر من النعت وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ على الصحيح ومقتضي ذلك صحة مجيئه من المضاف اليه مطلقا فليحرر ثم رأيت في الصبان التصريح به (قوله اليه مرجعكم) مصدر ميمي بمعني الرجوع والقياس فتح جيمه لان مضارعه مكسور العين مع صحة لامه فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابنتي الخ) واحدا حال من الكاف المضاف اليها المصدر والروع بفتح الراء الخوف والمراد سببه وهو الحرب وتاركي خبر ان مضاف لمفعوله الاول وجملة لا أباليا مفعوله الثاني لانه بمعني مصيري وخبر لا محذوف أي موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ) وأيضا فالملة لا تفارق الشخص كما لا يفارقه جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لابيه في شرح التسهيل (قوله صرفا) بشد الراء صفة لفعل أي بان يتغير من الماضي مثلا الى غيره (قوله أشبهت المصرفا) أي الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو مقترنا بالواو عند الجمهور خلافا للمغاربة (قوله أو صفة الخ) مثلها المصدر النائب عن فعله كمجرد اضرباز يدا وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كاقترانه بلام ابتداء أو قسم كان زيد اليقوم طائعا ولا صبرن محتسبا أو كونه صلة لحرف مصدري نحو لك أن تنتقل قاعدا أو صلة لال كانت المصلى فذا فلا يتقدم الحال في شيء من ذلك لان اللام لها الصدر ومعمول الصلة لا يتقدم (قوله وقبل التأنيث الخ) أي قبولا غير مقيد بشيء ليصح اخراج افعل التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع أل أو الاضافة لا مطلقا وفيه ان فعيلا بمعني مفعول انما يقبل ماذكر اذا لم يجر على موصوف لا مطلقا مع جواز تقديم

ذا راحل ومخلصا زيد دعا (ش) يجوز تقديم الحال على ناصبها ان كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل التأنيث والتثنية والجمع كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فمثال تقديمها على الفعل المتصرف مخلصا زيد دعا فقد دعا فعل متصرف وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له مسرعا ذا راحل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا ما أحسن زيدا لان فعل التعجب غير متصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله فلا تقول زيد ضاحكا أحسن من عمرو بل يجب تأخير الحال فتقول زيد احسن من عمرو ضاحكا (ص) وعامل ضمن معنى الفعل لا جروفه مؤخرا لن يعملا كتلك ليت وكان وندر نحو سعيد مستقرا فى هجر (ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كاسماء الاشارة وأحرف التمنى والتشبيه والظرف والجار والمجرور نحو تلك هند مجردة وليت زيدا أميرا أخوك وكان زيدا راكبا أسد وزيد فى الدار أو عندك قائما فلا يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى صبان (قوله ومخلصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا (قوله كأفعل التفضيل) مثله اسم الفعل كنزال مسرعا (قوله مستقرا) حال مؤكدة لعاملها وهو فى هجر كما قاله ابن قاسم وهو صريح فى أن المراد به الاستقرار العام اذ هو المفهوم من الظرف وقيل خاص أى غير متحرك فهو حال مؤسسة على حد فلما رآه مستقرا عنده لان العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام اذا كان له معمول يقوم مقامه والا جاز ظهوره وهذا هو المتعين اذ لا شك فى صحة هذا اثابت هذا حاصل مثلا أفاده الصبان أى وما هنا كذلك لان الظرف فى المثال معمول للخبر المحذوف لا المستقر وفى الآية لرآه (قوله وهو ما تضمن الخ) أى لفظ تضمن فليس المراد بالمعنوي هنا ما قابل اللفظى كالابتداء والتجرد فان ذلك لا يعمل فى الحال أصلا اذ لا يعمل الا الرفع وما ذكره المتن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكره خمسة الظرف والمجرور والاشارة وحرفا التمنى والتشبيه وبقي حرف الترجي كلعل زيدا أمير اقادم والتنبيه كها أنت زيدا كبا فرا كبا حال من زيد أو من أنت على رأى سيبويه والعامل فيه ها لتضمنها معنى أنبه والاستفهام المقصود به التعظيم كياجارتا ما أنت جارة بناء على أن جارة حال لا تمييز والنداء نحو يا أيها الرجل قائما وعاشرها امانحو اما علما فعالم بناء على تقديره مهما يذكر أحد فى حال علم فالمذكور عالم فعلما حال من مرفوع فعل الشرط الذى نابت عنه اما فلا تقدم الحال فى شيء من ذلك على عاملها لضعفه قال الصبان ويظهر أن من ذلك ان وأن ولكن اه وفى الكرخى على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يؤيده هذا وفى المغني المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها فى العامل وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له اعجبني وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفى قوله * لمية موحشا طلل * عمل فيها الظرف وفى صاحبها الابتداء وفى ان هذه أمتكم أمة واحدة وأن هذا صراطي مستقيما عمل فيه حرف التنبيه أو الاشارة وفى صاحبها ان وفى قوله * ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له * عمل فيها التنبيه وفى صاحبها غيره ولك أن تمنع ان موحشا حال من طلل بل من ضميره فى الظرف ليكون حالا من المعرفة وأما البواقى فلا تحاد موجود فيها تقديرا اذ المعني أشير الى أمتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح أى فالعامل فى الحقيقة الفعل الذى أشير اليه بهذه الادوات كاتمني وأترجى وفعل الشرط فى اما فاسناد العمل اليها ظاهري فقط واما مثالا الاضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كانه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور الاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتدا الان الابتداء لا يصلح عاملا فى الحال لضعفه فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضى وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجىء اليه (قوله وأحرف التمني والتشبيه) جمع الاحرف لان التشبيه كان والكاف فذكر الجار عام بعد خاص (قوله وقد ندر الخ) أي فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وقاسه الفراء والاخفش مطلقا ورجحه فى الجامع والكوفيون ان كان صاحبها ضميرا كانت قائما فى الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوى تقديمها والا ضعف ورجحه فى التسهيل وضابط المسئلة ان يكون الظرف خبرا مؤخرا والحال بينه وبين المبتدا كما رأيت أما تقدم الحال على الجملة كقائما زيد فى الدار فممتنع اجماعا كما فى شرح الكافية ومحله الحال على عاملها المعنوي فى هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كان زيدا اسد وقد ندر تقديمها على عاملها الظرفى نحو زيد قائما عندك والجار والمجرور نحو سعيد مستقرا فى هجر ومنه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه

في قراءة من كسر التاء وأجازه الاخفش قياسا (ص) ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معانا مستجازان بهن (ش) تقدم ان أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى من ذلك هذه المسئلة وهي ما اذا فضل شئ في حال على نفسه أو غيره في حال أخري فانه يعمل في حالين احداهما متقدمة عليه والاخري متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وزيد مفردا أنفع من عمرو معانا فقائما ومفردا منصوبان باحسن وأنفع وهما حالان وكذا قاعدا ومعانا وهذا مذهب الجمهور وزعم السيرافي انهما خبران منصوبان بكان المحذوفة والتقدير زيد اذا كان قائما أحسن منه اذا كان قاعدا وزيد اذا كان مفردا أنفع من عمرو اذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيد أحسن منه قائما قاعدا (ص)

والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد

(ش) يجوز تعدد الحال وصاحبها مفردا ومتعددا فمثال الاول جاء زيد راكبا ضاحكا فراكبا وضاحكا حالان من زيد والعامل فيهما جاء ومثال الثاني لقيت هندا مصعدا منحدرة فمصعدا حال من التاء ومنحدرة حال من هند والعامل فيهما لقيت ومنه قوله

لقي ابني أخويه خائفا * منجديه فاصابوا مغنما فخائفا حال من ابني ومنجديه حال من أخويه والعامل فيهما لقي فعند ظهور المعني تردكل حال

ومحله اذا تأخرا لخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كقولك أبي وأمي جاز عند الاخفش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة لكونها ظرفا (قوله في قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصري وهي شاذة فمطويات حال متوسطة بين عاملها الظرف في الواقع خبرا وهو بيمينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات كائنة بيمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر وردا لمانعون ذلك بان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعني مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له هي والسموات حال كونها مطويات بيمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة (قوله ونحو زيد الخ) مبتدأ خبره مستجاز وبهن بالكسر أي بضعف وأصله بوهن حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة ونحو مضاف وجملة زيد مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله * أو صفة أشبهت المصرفا * كما بينه الشرح (قوله وهما حالان) فقائما حال من الضمير في أحسن وقاعدا حال من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما أحسن (قوله منصوبان بكان الخ) صريح في ان كان ناقصة والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويرده أن فيه تكلف اضمار ستة أشياء اذا وكان واسمها أو فاعلها أولا وثانيا ويلزم عليه اعمال افعل النصب في اذا مع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه الا أن يجاب بالتوسع في الظرف دون الحال (قوله زيد اذا كان الخ) أي يؤتى باذا للاستقبال وباذ للماضي (قوله فاعلم) جملة معترضة تعريضا برد قول ابن عصفور الآتي (قوله يجوز تعدد الحال) أي لشبهه بالخبر في كونه محكوما به في المعنى على صاحبها وبالنعت في افهام الاتصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع لما هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه ويجب تعدده مع امانحو اماشاكرا واما كفورا ومع لا كجاء زيد لا خائفا ولا آسفا وأما قوله

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة * ولكن بانواع الخدائع والمكر

فضرورة (قوله حالان من زيد) أي فهي حال مترادفة فان جعلت الثانية حالا من الضمير في الاولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فأكثر على شئ واحد لزعمهم ان العامل الواحد لا ينصب اكثر من حال قياسا على الظرف فالمنصوب الثاني اما نعت للاول أو حال متداخلة واستثنوا أفعل التفضيل فانه يعمل في حالين كما مر لانه باعتبار ما تضمنه من معني المفاضلة بين شيئين في قوة عاملين اذ المعني زيد يزيد حسنه في حال قيامه على حسنه قاعدا ورد بان القياس على الظرف مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث بقيدين مختلفين فجائز كالوصفين (قوله ومثال الثاني) أي تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا القسم ان اختلف فيه لفظ الحالين أو معناهما وجب تفريقهما امامع تأخيرهما كما مثله أو مع ايلاء كل حال صاحبها كلقيت مصعدا زيدا منحدرا وان اتحدا لفظا ومعني وجب جمعهما لانه أخصر سواء اتحد معني العامل وعمله في صاحب الحال نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كجاء زيد وذهب عمرو مسرعين أو عمله كضربت عمرا قائمين وجاء زيد وضربت عمرا راكبين ونقل عن الرضي انه لا مانع من التفريق حينئذ كلقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا ويظهر ان العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل

الى مايليق به وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثانى الاسمين وثانيهما لاول الاسمين ففى قولك لقيت زيدا مصعدا منحدرا يكون مصعدا حالا من زيدا ومنحدرا حالا من التاء (ص) وعامل الحال بها قد أكدا *

فى نحولا تعث فى الارض مفسدا

(ش) تنقسم الحال الى مؤكدة وغير مؤكدة فالمؤكدة على قسمين وغير المؤكدة ماسوى القسمين فالقسم الاول من المؤكدة ما اكدت عاملها وهى المرادة بهذا البيت وهى كل وصف دل على معنى عامله وخالفه لفظا وهو الاكثر أو وافقه لفظا وهو دون الاول فى الكثرة فمثال الاول لاتعث فى الارض مفسدا ومنه قوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقوله ولا تعثوا فى الارض مفسدين ومن الثانى قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره (ص) وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر

(ش) هذا هو القسم الثانى من الحال المؤكدة وهى ما أكدت مضمون الجملة وشرط الجملة أن تكون اسمية جزآها معرفتان جامدان نحو زيد أخوك عطوفا وأنا زيد معروفا ومنه قوله

أنا ابن دارة معروفا بها نسبى * وهل بدارة يالناس من عار فعطوفا ومعروفا حالان وهما الى

مستقلا لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد أفاده الصبان فان قلت حيث ان تعدد الحال بالحمل على تعدد النعت فينبغى أنه لا يجمع الا حيث يجوز جمع النعت وذلك بان يتحد العامل معنى وعملا والا وجب التفريق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا العاقلين ولا جاء زيد وذهب عمرو العاقلان بل يجعل كل نعت بجنب صاحبه لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون مرفوعا منصوبا فالجواب ان الحال لكونه منصوبا أبدا لا يضره اختلاف عمل العاملين فى صاحبه فيمكن ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لاتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوته فى العمل فيلزم كونه مرفوعا منصوبا بامثلا وحمل عليه اختلاف المعنى فقط طرد اللباب فتدبر (قوله الى مايليق به) أي تقدم أو تاخر (قوله يجعل أول الحالين لثانى الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يعكس عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة فان جعل كل حال بجنب صاحبها فلا كلام فى جوازه (قوله الى مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفراء والسهيلى أن الحال لا تكون مؤكدة بل هى مبينة ابدا لان الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة (قوله وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبينة لانها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهى الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهى المؤكدة لصاحبها نحو لا من من فى الارض كلهم جميعا (قوله لاتعث) يقال عثا يعثو عثوا من باب قعد وعثى يعثى عثيا من باب فرح وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فان كان بفتح المثلثة كلا تخش فكذلك أو بضمها كلا تدع فمن الاول (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسندها مضافا للمسند اليه ان كان المسند مشتقا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون المضاف للمسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان جامدا ككون زيد أخاك فى زيد أخوك عطوفا وهذا هو الممكن هنا لما سيأتى من اشتراط جمود جزأي الجملة والتأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا وهو العطف والحنو كما قاله الشنوانى ففى كلامه حذف مضاف أى ما أكدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يمكن أخذ هذه الشروط من المتن فتعريف جزأيها من كونها مؤكدة بالحال اذ لا يؤكد الا ما عرف عند البصريين والاسمية والجمود من اضمار عامل الحال أو من كونها مؤكدة للجملة اذ لو كان فى الجملة فعل أو مشتق لكان عاملا فى الحال فلا يضمر عاملها وتكون هى مؤكدة له لا لمضمون الجملة والمراد الجمود المحض ليخرج نحو أنا الاسد مقدما فانها مؤكدة لعاملها وهو الاسد لتأويله بالشجاع لا للجملة لانه ليس جامدا محضا وكذا زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا كما فى التسهيل بتأويل الاب بالعاطف والحق بالواضح فجمودهما ليس محضا ولما كان عطف الاخ وحنوه قليلا بالنسبة للاب وغير لازم له لزومه للاب لم يؤول به بل جعل جامدا محضا بخلاف الاب (قوله أنا ابن دارة) هي اسم أمه ويا للاستغاثة وانما كان معروفا مؤكدا للجملة لاشتهار نسبه بذلك حتى لا يجهل (قوله محذوف وجوبا) أي لان الجملة كالعوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله فى الاول) يعني به زيد أخوك الخ ويعني بالثاني الاثنين بعده ومراده أن المبتدأ اذا كان غير أنا يقدر الفعل مبنيا للفاعل ومع أنا للمفعول أو يقدر حقني فعل أمر (قوله أحقه) بفتح فضم من حققت الامر بالتخفيف أى تحققته أو بضم فكسر من أحققته بمعني أثبته وأحق الثانى بضم ففتح لاغير (قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى لضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف المؤكدة لعاملها فانها كالمصدر المؤكد يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف مكان لتجيء شاذ لعدم اجتماعه معه فى المادة والمراد موضع الحال المفردة أو الاصلية فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة لا نائبة عنها بدليل تقسيمه الحال

منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير فى الاول أحقه عطوفا وفى الثانى أحق معروفا ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة فلا تقول عطوفا زيد أخوك ولا معروفا أنا زيد ولا توسطها بين المبتدا والخبر فلا تقول زيد عطوفا أخوك (ص) وموضع الحال تجيء جمله

كجاء زيد وهو ناو رحله (ش) الاصل فى الحال والخبر والصفة الافراد وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة لا بد فيها من رابط وهو فى الحالية اما ضمير نحو جاء زيد يده على رأسه أو واو وتسمي واو الحال وواو الابتداء وعلامتها صحة وقوع اذ موقعها نحو جاء زيد وعمرو قائم التقدير اذ عمرو قائم أو الضمير والواو معا نحو جاء زيد وهو ناو رحلة (ص) وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت وذات واو بعدها انو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا (ش) الجملة الواقعة حالا ان صدرت بمضارع مثبت لم يجز ان تقترن بالواو بل لا تربط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك وجاء عمرو تقادا الجنائب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاء زيد ويضحك فان جاء من لسان العرب ماظاهره ذلك أول على اضمار مبتدا بعد الواو ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدا وذلك نحو قولهم قمت وأصك عينه وقوله

فلما خشيت أظافيرهم
نجوت وأرهنهم مالكا

فاصك وأرهنهم خبران لمبتدا محذوف التقدير وأنا اصك عينه وأنا أرهنهم مالكا (ص)

وجملة الحال سوى ماقدما
بواو او بمضمر أو بهما

(ش) الجملة الحالية اما ان تكون اسمية أو فعلية والفعل اما مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية اما مثبتة أو منفية وقد تقدم انه اذا صدرت الجملة بمضارع مثبت لم تصحبها الواو بل لا تربط الا بالضمير فقط وقد ذكر فى هذا البيت أن ماعدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل فى ذلك الجملة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى فتقول جاء زيد وعمرو قائم وجاء زيد يده على رأسه وجاء زيد ويده على رأسه وكذلك المنفى فتقول جاء زيد لم يضحك أو ولم يضحك أو ولم يقم عمرو ووجاء زيد وقد قام عمرو ووجاء زيد قد قام أبوه وجاء زيد وقد قام أبوه وكذلك المنفى نحو جاء زيد وماقام عمرو وجاء زيد ماقام أبوه أو وماقام أبوه ويدخل تحت هذا أيضا المضارع المنفى بلا فعلى هذا تقول جاء زيد ولا يضرب عمرا بالواو وقد ذكر المصنف فى غير هذا الكتاب انه لا يجوز اقترانه بالواو وكالمضارع المثبت وأن ماورد مما ظاهره ذلك مؤول على اضمار مبتدا كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون التقدير وانتما لا تتبعان فلا تتبعان خبر لمبتدا محذوف (ص)

الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا بد فيها من رابط) لا بد أيضا من كونها خبرية غير تعجبية ولا مصدرة بعلم استقبال كسوف ولن واداة الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسال يعط لاستقبالها كما قاله المطرزى فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسال الخ فتكون جملة اسمية دمامينى وصحح بعضهم وقوعها حالا فى نحو لاضربنه ان ذهب أو مكث لانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ المعنى لاضربنه على كل حال وجعل منه فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث الخ أى يلهث على كل حال لكن يبعد الانسلاخ فى الآية وجود جواب الشرط فتامل (قوله وواو الابتداء) أى لدخولها كثيرا على المبتدا وان لم تلزمه أو لوقوعها فى ابتداء الحال (قوله صحة وقوع اذ موقعها) أى لانها تشبه اذ فى كونها هى ومابعدها قيدا للعامل السابق كما أن اذ كذلك وليس المراد انها بمعناها اذ الحرف لا يرادف الاسم (قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدرة بمعموله فتربط بالواو ولذا جوز البيضاوى جعل واياك نستعين حالا من فاعل نعبد وقوله مثبت أى غير مقترن بقد والا لزمته الواو نحو وقد تعلمون أنى رسول الله وكما تمتنع فى المثبت تمتنع فى المنفى بلا كما فى الشارح نحو وما لنا لا نؤمن مالى لا أري الهدهد والمنفى بما كقوله

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة * فمالك بعد الشيب صبا متيما

بخلاف المنفى بلم أو لما فان مضيه يقربه من الماضى الجائز الاقتران بها وكذا تمتنع فى الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو فجاءها باسنا بياتا أوهم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كهو الحق لا شك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه والجملة التالية الاسمية كانت كما ضربت أحدا الا زيد خير منه أو ماضوية كما تكلم زيد الا قال حقا وما يأتيهم من رسول الا كانوا الخ وشذ قوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

وقيل غير شاذ وجملة الماضى المتلو بالواو نحو لاضربنه ذهب أو مكث ومنه قوله

كن للخليل نصيرا جار أو عدلا * ولا تشح عليه جاد أو بخلا

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو وغير المضارع المثبت (قوله تقادا الجنائب) جمع جنيبة وهى الفرس تساق بين يدي الامير بلا ركوب (قوله أظافيرهم) أي اسلحتهم (قوله أما ان تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو فى واحدة وتجوز فى الخمسة الباقية وليس على اطلاقه فى بعضها كما مر وسنبه عليه (قوله الجملة الاسمية) أى غير المؤكدة لمضمون جملة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الا كامر (قوله والمضارع المنفى) أى بغير لا وما (قوله والماضى المثبت) أى غير التالى لا لا والمتلو باو واشترط البصريون اقترانه بقد مطلقا ظاهرة أو مقدرة والمختار لا تلزمه الا مع الواو كجاء زيد وقد قام أبوه فان قيل وقام أبوه وجب تقدير قد ويجوز اثباتها وعدمه فى غير ذلك الا ما يمتنع قرنه بالواو فتمتنع فيه

والحال قد يحذف ما فيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل (ش) يحذف عامل الحال جوازا ووجوبا فمثال ما حذف جوازا ان يقال كيف جئت فتقول راكبا تقديره جئت راكبا وكقولك بلى مسرعا لمن قال لك لم تسر والتقدير بلى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوى بنانه التقدير والله أعلم بلى نجمعها قادرين ومثال ما حذف وجوبا قولك زيد أخوك عطوفا ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة وقد تقدم ذلك وكالحال النائبة مناب الخبر نحو ضربي زيدا قائما التقدير اذا كان قائما وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدا والخبر ومما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم اشتريته بدرهم فصاعدا وتصدقت بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان عاملهما محذوف وجوبا والتقدير فذهب الثمن صاعدا وذهب المتصدق به سافلا وهذا معنى قوله * وبعض ما يحذف ذكره حظل * أي بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (ص)

﴿ التمييز ﴾

اسم بمعنى من مبين نكره ينصب تمييزا بما قد فسره كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا

(ش) تقدم من الفضلات المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه والمستثنى والحال وبقي التمييز وهو المذكور في هذا الباب ويسمي مفسرا وتفسيرا ومبينا وتبيينا ومميزا وتمييزا وهو كل اسم نكرة

قد أيضا (قوله حظل) بمهملة فمعجمة أي منع (قوله يحذف عامل الحال) أي غير المعنوي أما هو كالظرف واسم الاشارة فلا يحذف علم أولا اما الحال نفسها فالاصل جواز حذفها لانها فضلة وقد يمتنع ككونه محصورا فيه نحو ما ضربت زيدا الا قائما أو نائبا عن عامله كهنيئا مريئا أي كله هنيئا أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جوابا أو نائبا عن خبر كان ومثالهما في الشرح فلا تحذف الحال في شيء من ذلك (قوله اشتريته الخ) أي من كل حال تفهم ازديادا ونقصا بتدريج ويجب اقترانها بالفاء أو بثم كما يجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره الشارح بقوله فذهب الثمن فالمعطوف بالفاء جملة خبرية محذوفة فان قدر فاذهب بالعدد صاعدا كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيخا نحو أقائما وقد قعد الناس أي أتثبت قائما وحذف العامل في كل ذلك قياسي اما في نحو هنيئا فسماعي والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ التمييز ﴾

هو لغة تخليص شيء من شيء ومنه وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم الآتي مجازا من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جملة ومبين صفة لاسم ولا يصح جره صفة لمن لانها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالنكرة ولا نصبه حالا منها اذ لا يساعده الرسم الاعندر بيعة (قوله بما قد فسره) الضمير المستتر في فسره يعود للتمييز والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس كما مر واعترضه الموضح بانه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به مفردا كان أو نسبة مع أن تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجملة أو ما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف الآتي لا بالنسبة المفسرة وأجاب الاشموني بان كلا من الجملة والفعل يوصف بالابهام من حيث نسبته فيصح كون التمييز مفسرا لهذا أو لهذا باعتبار نسبتهما فيصدق انه نصب بمفسره فالمتن على عمومه ويجري على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصبن بافعلا فانه يدل على ان أفعل ليس مفسرا به والا كان محض تكرار فيقاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة أو انه مقيد بقوله كشبر ارضا بان يجعل حالا من ما أي ينصب بالذي فسره حال كونه كشبر ارضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فانما خص المفرد بالذكر لانه جامد غالبا فربما يتوهم أنه لا يعمل (قوله وقفيز برا) مقدار القفيز من الارض مائة وأربعة وأربعون ذراعا ومن الكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كما في الصبان وفي السجاعي صاعان ونصف وفي الصحاح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبع أثمان منا والمنا عصا أفصح من المن بالتشديد رطلان وتثنيته منوان وجمعه أمناء اه وهذا أقرب الى الثاني فالقفيز مقدار مساحي وكيلي والمراد هنا الثاني لذكر المساحي في شبر ارضا والوزني في منوين كما يؤخذ عن صنيع الشارح وجمعه اقفزة وقفزان كركبان وهو للعراق كالاردب لمصر والمربد للحجاز والرستاق لخراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ في التعريف كونه ضابطا فادخل فيه كل التي للافراد وليس حدا حقيقيا واردا على الماهية حتى تنافيه كل لكن اعترض بانه يشمل نحو عندي عشرة دراهم بتنوين عشرة واثنتي عشرة اسباطا لانه على معنى من مع أنه ليس تمييزا بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز العدد المركب لا يجمع ويجاب بانه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثنتي عشرة هي اسباط أما المجرور في نحو رطل زيت وقفيز برا بالاضافة فلا يرد لانه يسمي تمييزا كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سيأتي وغيرهما وعلى منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لاخراجه من الضابط بملاحظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكما (قوله نكرة) خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فانه مشبه بالمفعول به لا تمييز عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لان أل فيه زائدة

(قوله

(قوله تضمن معني من) ليس المراد انها مقدرة فى الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل انه مفيد لمعناها وهو بيان ماقبله أى بيان جنسه ولو بالتأويل كما أن من البيانية كذلك فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فانه يبين جنس المعدود مثلا وتمييز النسبة فانه يبين جنس الشيء المقصود نسبة العامل اليه فمثلا طاب زيد نفسا فى تأويل طاب شيء زيد أى شيء يتعلق به وجنس هذا الشيء مبهم ففسر بنفسا (قوله كاسم لا) مقتضي صنيعه أنه أراد بمعني من مايعم البيان وغيره من معانيها حتي يدخل فيه اسم لا ويحتاج لاخراجه بقيد البيان لكن يرد عليه حينئذ ان الحال لاتخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة بل بمبين مع ملاحظة قيد آخر أى مبين للذوات لا للهيآت وقد يجاب بان المراد معاني من المشهورة لها كالابتداء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تشع فيها فمبين على هذا مخرج لاسم لا فقط أو انه أراد بمعني من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد لا للاخراج والاول اكثر فائدة (قوله اجمال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الذوات مطلقا غاية الامر انها مقدرة فى تمييز النسبة اذ لا ابهام فى تعلق الطيب بزيد مثلا الذي هو النسبة بل فى متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو علمه مثلا فالتمييز فى الحقيقة لامر مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه وانما سمي تمييز نسبة نظرا للظاهر (قوله بعد المقادير) أى ونحوها مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها فى مطلق المقدار وان لم يكن معينا كذنوب ماء ونحى سمنا لشبهه بالكيل وعلى التمرة مثلها زبدا لشبهه بالوزن أو المساحة * والحاصل ان تمييز المفرد يكون فى أربعة أنواع كما فى التوضيح المقادير ومايشبهها والعدد والرابع ما كان فرعا للتمييز كخاتم حديدا وليس هذا حالا عند المبرد والمصنف لجموده وتنكير صاحبه ولزومه والغالب فى الحال خلاف ذلك اما نحو خاتمك حديدا فيتعين حالا لتعريف صاحبه وأوجب سيبويه فيهما الحالية لانه ليس مقدارا ولا شبهه دمامينى وأما تمييز التعجب فسيأتى مافيه (قوله والاعداد) ظاهره ان العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسيما لا قسما منها لعدم صحة اضافة المقدار اليه فلا يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطي أى فالمراد بالمقدار مايقدر به غيره كالرطل للزيت مثلا وأما العدد فهو نفس المعدود اذ العشرة هي نفس الرجال وعلى هذا فيعطف قوله والاعداد على المقادير لا على المسموحات (قوله بما فسره) أى بلا خلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جموده لشبهه اسم الفاعل فى الاسمية وطلب معموله فى المعني ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين والنون فعشرون درهما شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا بضارب زيدا وقيل لشبهه بافعل من ورجحه المصرح (قوله لبيان ماتعلق به العامل الخ) صريح فى أن المبهم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كما مر عن ابن الحاجب فالتقسيم المار انما هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما واقتصاره عليهما يقتضى ان تمييز النسبة لا ينقل عن غيرهما وسيأتى مافى افعل التفضيل ثم انه قد يكون غير محول أصلا كتمييز التعجب فى لله دره فارسا ونحوه بناء على أنه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلا أو ضيفا ان كان هو الضيف فانه غير محول عن شيء ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير ان الاصل كرمت رجولية زيد او ضيافته لان هذا المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محولا عن الفاعل ومنه امتلأ الاناء ماء بناء على ان المحول عن الفاعل لابد من صحة كونه فاعلا للفعل المذكور أما على الاكتفاء بصحة كونه فاعلا ولو للازم المذكور وهو التحقيق فمحول عن الفاعل والاصل ملأ الماء الاناء والضابط أنه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهرا نفس التمييز فى المعني كان غير محول أصلا كنعم رجلا زيد وما أحسن

تضمن معني من لبيان ماقبله من اجمال نحو طاب زيد نفسا وعندي شبر أرضا فاحترز بقوله تضمن معني من عن الحال فانها متضمنة معني فى وقوله لبيان ماقبله احترازا مما تضمن معني من وليس فيه بيان لما قبله كاسم لا التى لنفى الجنس نحو لا رجل قائم فان التقدير لا من رجل قائم وقوله لبيان ماقبله من اجمال يشمل نوعى التمييز وهما المبين اجمال ذات والمبين اجمال نسبة فالمبين اجمال الذات هو الواقع بعد المقادير وهي المسموحات نحو له شبر أرضا والمكيلات نحوله قفيز برا والموزونات نحوله منوان عسلا وتمرا والاعداد نحو عندى عشرون درهما وهو منصوب بما فسره وهو شبر وقفيز ومنوان وعشرون والمبين اجمال النسبة هو المسوق لبيان ماتعلق به العامل من فاعل أو مفعول

الفاعل والاصل طابت نفس زيد وشجرا منقول من المفعول والاصل غرست شجر الارض فبين نفس الفاعل الذى تعلق به الفعل وبين شجر المفعول الذى تعلق به الفعل والناصب له فى هذا النوع هو العامل الذى قبله (ص)

وبعد ذي وشبهها اجرره اذا أضفتها كمد حنطة غذا

والنصب بعد ما أضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا

(ش) أشار بذى الى ما تقدم ذكره فى البيت من المقدرات وهو مادل على مساحة أو كيل أو وزن فيجوز جر التمييز بعد هذه بالاضافة ان لم تضف الى غيره نحو عندي شبر أرض وفقيز بر ومنوا عسل وتمر فان أضيف الدال على المقدار الى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو ما فى السماء قدر راحة سحابا ومنه قوله تعالى فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهبا وأما تمييز العدد فسيأتى حكمه فى باب العدد (ص)

والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا كانت أعلى منزلا

(ش) التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل ان كان فاعلا فى المعنى وجب نصبه وان لم يكن كذلك وجب جره

زيدا رجلا وان كان فى المعنى فاعلا فى الاول ومفعولا فى الثاني بخلاف ما أحسن زيدا أدبا فانه محول عن المفعول أى ما أحسن أدب زيد لانه غير المنسوب اليه الحسن فى المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفسا) أي ونحو عجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا فهو محول عن فاعل المصدر أو الوصف والاصل عجبت من طيب نفس زيد وزيد طيبة نفسه فالنسبة المميزة لا يلزم كونها فى جملة بل تكون فى غيرها كما مثل (قوله ومثله اشتعل الخ) أي فى انه محول عن الفاعل اذ الاصل اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع بدله وحصل فى الاسناد اليه ابهام فجيء بذلك المضاف الذى كان فاعلا وجعل تمييزا لان التفصيل بعد الاجمال أوقع فى النفس وكذا يقال فى الباقي وقد شبه سريان الشيب فى جميع الرأس باشتعال النار فى الحطب بجامع العموم أو البياض أو استعقاب الفناء فى كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلأ أو شبه الشيب بالنار استعارة بالكناية واشتعل تخييل والجامع مامر (قوله هو العامل الذى قبله) أى من فعل أو شبهه كما مر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمي التمييز المنتصب عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة لانها هي الناصبة له واختاره ابن عصفور وقد مر صحة حمل المتن على المذهبين (قوله وبعد ذى) أى المقدرات ونحوها أي مما يشبهها كيلا أو وزنا أو مساحة وقوله اذا اضفتها أي الى التمييز بقرينة البيت بعده لانه تقييد لهذا أي فتمييز المقدرات اذا أضيفت له جر أو لغيره نصب (قوله كمد حنطة) مبتدأ وغذا خبر كما فى المكودى أو الخبر محذوف أى عندي وغذا بدل أو حال والكاف جارة للجملة لقصد لفظها (قوله ان كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف ومثل خبرها أي ان كان المقدار الذى أضيف مثل المضاف فى ملء الارض ذهبا فى انه مضاف لغير التمييز وجب النصب بعده هذا ما يفيده حل الشارح وقال الاشمونى والمرادي ان كان أى المضاف مثل ملء الخ أى فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه ومثله راحة سحابا اذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجر بالاضافة بعد حذف المضاف اليه الاول كاشجع الناس رجلا وأشجع رجل اه وفيه ان الذي يغنى عن المضاف اليه فى أشجع الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الهمع لانه الذى يحل فى محله فالاولى على هذا أن يعود اسم كان الي التمييز المعلوم من المقام أي ان كان التمييز مثل ملء الخ فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه وجب نصبه وينبغى ان يراد بقوله بعد ما أضيف أي لغير التمييز مما يعم المقدرات وغيرها ليكون للتقييد بقوله ان كان الخ فائدة اذ محترزه وهو ما يغنى عن المضاف اليه لا يكون فى المقدرات وشبهها فلا حاجة لاخراجه منها ولان مما يجب فيه النصب لاضافته لغير التمييز مع عدم اغنائه نحو لله دره فارسا ووي يحه رجلا كما فى الهمع لكن يرد على هذا أن التمييز ليس للمضاف الذي هو در ووي بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سيأتي فالاوجه ان وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتى اضافة المميز اليه فتأمل (قوله فيجوز جر التمييز الخ) ظاهره كالمتن انه يسمي تمييزا عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر اذا أريد بالشبر ونحوه نفس الشيء المقدر من البر والارض مثلا فان أريد به الآلة التى يقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزا أصلا لانه على معني اللام لا من ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح (قوله فان أضيف الدال على المقدار) قيد به لان الكلام فى المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا اطلقه المرادى والاشموني لكن الشارح جعل قوله وان كان الخ لبيان الواقع وبيان المراد من أضيف لا للاحتراز كما مر فلا يضره التقييد بها (قوله وجب نصب التمييز) أى بالنسبة الى عدم الاضافة فلا ينافى جواز جره بمن أخذا مما سيأتي (قوله والفاعل المعنى) مفعول لانصبن قدمه مع تأكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بنزع الخافض كما فى السندوبي أو هو مفعول للفاعل اما منصوب أو مجرور باضافته اليه من اضافة الوصف لمعموله أى الفاعل الذي

فعل المعني أى قام به لان فاعل العلو مثلا فى الحقيقة أي القائم به العلو هو المنزل (قوله اذ يصح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كالمتن أن هذا التمييز محول عن الفاعل الاصطلاحى كما ذهب اليه بعضهم ويؤيده حصره فيما مر تمييز النسبة فى الفاعل والمفعول وفيه أنه يفوت التفضيل المستفاد من أفعل اذ لم تبن العرب فعلا يؤدى معناه حتي يوضع مكانه ولذا حقق ابن هشام انه محول عن مبتدا مضاف والاصل منزلك أعلى فجعل المبتدأ تمييزا والضمير المضاف اليه مبتدأ فانفصل وارتفع وعلى هذا فراده بقوله والفاعل المعني ان هذا التمييز هو المنسوب اليه المعني أي المتصف به فى الحقيقة لا أنه محول عنه اه وقد يجاب بامكان ان يراد علا علوا زائدا وكثر كثرة زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بان فواته غير ضار اذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع مكان افعل فى غير هذا الباب فكذا فيه تدبر (قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه ان يكون افعل بعضا من جنس التمييز بان يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول فى مثاله زيد بعض الرجال وهند بعض النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة افعل لما هو بعضه وانما نصب فى أكرم النساء رجلا مع أنه بعضه لتعذر اضافة افعل مرتين * فالحاصل أن تمييز افعل ينصب فى صورتين ويجر فى صورة (قوله وبعد كل الخ) قيل لا فائدة فى هذا البيت اذ الاتيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له * وأجيب بان المراد بقوله ميز أى بالنصب وجوبا كما يشعر به المثال فيمتنع جره بالاضافة (قوله ما دل على تعجب) أي بالوضع وهو ما أفعله وأفعل به أو بالعرض نحو لله دره فارسا وما بعده والتمييز فى كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح لكن نقل سم عن شرح التسهيل ان التمييز فى نحو لله دره فارسا لا يكون من تمييز النسبة الا اذا علم مرجع الضمير كزيد لله دره فارسا وياله رجلا وحسبك به ناصرا ولله درك عالما أو كان بدل الضمير ظاهر كلله در زيد رجلا فان جهل المرجع كان من تمييز المفرد لان افتقار الضمير المبهم الى بيان عينه أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير المعلوم بالعكس اه وهو فى الرضى أيضا ثم قال ما ملخصه فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كهذه الامثلة اذ المعني لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد الخ وهو فى ذلك غير محول كما مر وقد يكون متعلقه كما فى طبت علما اه والظاهر جريان هذا التفصيل فى ضمير ما أفعله وأفعل به وأما الضمير فى نعم وبئس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد وان علم مرجعه لانه لا يعود الا على التمييز ونقل عن المصنف أنه من تمييز الجملة ومثله ربه رجلا وأما تمييزكم فمن تمييز العدد لانها كناية عنه (قوله ولله درك عالما) الدر بفتح الدال اللبن فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو يراد به لبن ارتضاعه أى ما أعجب هذا اللبن الذى نشأ به مثل هذا المولود الكامل فى هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله للتعظيم لانه منشىء العجائب (قوله ياجارتا) مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفا كيا غلاما وما للاستفهام التعظيمي مبتدأ وأنت خبره وجارة تمييز للنسبة لان الضمير معلوم المرجع بالخطاب أي لبيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لا أنه واجب وقوله غير ذى العدد أى الصريح فلا ينافى أن تمييز كم يجر بمن وهو من ذى العدد لانها غير صريحة فيه (قوله والفاعل) بالجر عطف على ذى أى وغير الفاعل والمعني منصوب أو مجرور على مامر (قوله ان لم يكن فاعلا) أى محولا عنه فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحى ومنه أفعل التفضيل على مامر وكذا عن المفعول لان المحول عنهما مفسر للنسبة أو لذات مقدرة على مامر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله وذلك شرط فى مجرور من البيانية وكذا التمييز فى عشرون رجلا لا يصلح للحمل لانه مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من فى هذه الثلاثة بخلاف غيرها من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول اصلا وان كان فاعلا او مفعولا فى المعني كلله درك فارسا وابرحت جارا وما أحسن زيدا رجلا فيجوز جره بمن وان كان فى الاولين فاعلا فى المعنى لان مدلول الظاهر والضمير شىء واحد اذ المعني عظمت فارسا وعظمت جارا وفى الثالث مفعولا معنى لكنه غير محول لانه

بالاضافة وعلامة ما هو فاعل فى المعنى أن يصلح لجعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلا نحو أنت أعلى منزلا وأكثر مالا فمنزلا وما لا يجب نصبهما اذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلا فتقول أنت علا منزلك وكثر مالك ومثال ما ليس بفاعل فى المعني زيد أفضل رجل وهند أفضل امرأة فيجب جره بالاضافة الا اذا اضيف افعل الى غيره فانه ينصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلا (ص) وبعد كل ما اقتضى تعجبا

ميز كاكرم بابي بكر أبا

(ش) يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو ما أحسن زيدا رجلا وأكرم بابي بكر أبا ولله درك عالما وحسبك بزيد رجلا وكفى به عالما وياجارتا ما أنت جارة (ص)

واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد

والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

(ص) يجوز جر التمييز بمن ان لم يكن فاعلا فى المعني ولا مميزا لعدد فتقول عندي شبر من أرض وفقيز من بر ومنوان من عسل وتمر

وغرست الارض من شجر ولا تقول طاب زيد من نفس ولا عندى عشرون من درهم (ص) وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا (ش) مذهب سيبويه رحمه الله تعالى انه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفا أو غير متصرف فلا تقول نفسا طاب زيد ولا عندي درهما عشرون وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول نفسا طاب زيد وشيبا اشتعل رأسي ومنه قوله

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها (٢٢٤) وما كان نفسا بالفراق تطيب وقوله ضيعت حزمي فى ابعادى الاملا *

وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا

ووافقهم المصنف فى غير هذا الكتاب على ذلك وجعله فى هذا الكتاب قليلا فان كان العامل غير متصرف منعوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيدا رجلا أو غيره نحو عندى عشرون درهما وقد يكون العامل متصرفا ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى بزيد رجلا فانه لا يجوز تقديم رجلا على كفى وان كان فعلا متصرفا لانه بمعني فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فمعني قولك كفى بزيد رجلا ما أكفاه رجلا (ص)

﴿ حروف الجر ﴾

هاك حروف الجر وهي من الى حتي خلا حاشا عدا فى عن على مذ منذ رب اللام كى واو وتا والكاف والبا ولعل ومتى

عين ما قبله ومن الجر قوله ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب الذراع

وكذا بجر فى نعم رجلا زيد لانه غير محول كما مر كقوله * فنعم المرء من رجل تهامي * (قوله وغرست الارض الخ) مثال غير صحيح لانه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبقا) ماض مجهول ونائب فاعله يعود للفعل ونزرا صفة مصدر محذوف أى سبق سبقا نزرا الحال من ضمير سبق كما قيل لان القصد اسناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أى لانه كالنعت فى الايضاح فلا يتقدم مثله (قوله ووافقهم المصنف) أي قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكا بما سمع منه كقوله انفسا تطيب بنيل المني * وداعي المنون ينادي جهارا

وليس من التقديم قوله اذا المرء عنا قربا لعيش مثريا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما

لان المرء فاعل بمحذوف يفسره قرو المحذوف هو العامل فى التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ حروف الجر ﴾

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك أولانها تجر معانى الافعال الى الاسماء أى تضيفها وتوصلها اليها ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدا فى الاستثناء من حيث انهما للاخراج لا للتوصيل لان المراد انها تربط معني الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفى والمراد بالجر على هذا معناه المصدري وعلى الاول الاعراب المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدر بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر فى الاضافة بالحرف المقدر (قوله هاك) اسم فعل بمعنى خذ وحروف مفعول والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من تذكير وغيره كالكاف فى رويدك وذلك وإياك وأرأيتك بمعني أخبرنى وقد تبدل فى هاك همزة متصرفة كذلك فيقال هاء هاؤم الخ (قوله فى موضعين) زيد عليهما ثالث وهو ما المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتي كيما يضر وينفع

أى للضر والنفع لمن يستحقها قاله الاخفش وقيل ما كافة لكى عن العمل كما تكف رب (قوله ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وجىء بالهاء) اي وقفا لتحفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا يفعل بها مع سائر حروف الجر كما سيأتي فى قوله

وما فى الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الهاء ان تقف

(قوله بان مضمرة) اعلم ان كى ان ذكرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعا أو ذكرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعا وان خلت عنهما كمثاله احتملت الجارة بتقدير أن بعدها والمصدرية بتقدير اللام قبلها والثانى أولي لان ظهور أن معها ضرورة وظهور اللام كثير فالاولى الحمل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فما جرى عليه الشرح احتمال مرجوح (قوله

(ش) هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالاسماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا وحاشا عقيل

وعدا فى الاستثناء وقل من ذكر كى ولعل ومتى فى حروف الجر فاما كى فتكون حرف جر فى موضعين احدهما اذا دخلت على ما الاستفهامية نحو كيمه أى لمه فما استفهامية مجرورة بكى وحذف ألفها لدخول حرف الجر عليها وجىء بالهاء للسكت الثاني قولك جئت كي اكرم زيدا فاكرم فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد كى وان والفعل مقدران بمصدر مجرور بكي والتقدير جئت كى اكرام زيد اى

لا كرام زيد وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ومنه قوله * لعل أبي المغوار منك قريب * وقوله لعل الله فضلكم علينا * بشيء ان أمكم شريم * فابي المغوار والاسم الكريم مبتدآن وقريب وفضلكم خبران ولعل حرف زائد دخل على المبتدا فهو كالباء في بحسبك درهم وقد روى على لغة هؤلاء في لامها الاخيرة الكسر والفتح وروى أيضا حذف اللام الاولى فتقول عل بفتح اللام وكسرها وأمامتى فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجها متى كمه يريدون من كمه ومنه قوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

وسيأتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره ومذهب سيبويه أنها من حروف الجر لكن لا تجر الا المضمر فتقول لولاي ولولاك ولولاه فالياء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بلولا وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيأ كما لا تعمل في الظاهر نحو لولا زيد لأتيتك وزعم المبرد ان هذا التركيب أعني لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله

أتطمع فينا من أراق دماءنا * ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن

وقول الآخر

وكم موطن لولاي طحت كما هوى * باجرامه من قنة النيق منهوي

(ص)

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتا واخصص بمذ ومنذ وقتا وبرب *

عقيل بالتصغير) وكذا هذيل الآتي (قوله أبي المغوار) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل ويروى أبا على عملها عمل كان وأول البيت * فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل الخ (قوله شريم) بالشين المعجمة أي مشرومة أي مفضاة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلي أو مقدر للجار الشبيه بالزائد على مامر (قوله حرف جر زائد) صوابه شبيه بالزائد ومثلها لولا ورب لان الزائد لا يفيد شيئا غير التوكيد وهذه تفيد الترجي والامتناع والتقليل وانما اشبهت الزائد في انها لا تتعلق بشيء كما في المغني وكذا أحرف الاستثناء في قول مر ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعلق فقط لا من كل وجه (قوله وروى أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الاربعة من لغات لعل تصريح (قوله يريدون من كمه) أي فهي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شربن الخ) ضمنه معنى روين فعداه بالباء أو هي بمعنى من التبعيضية واللجج جمع لجة بالضم وهي معظم الماء ونئيج بنون فهمزة فياء فجيم كصهيل أي صوت عال وجملة لهن نئيج حال من نون شربن العائدة للسحاب لزعم العرب والحكماء انها تدنو من البحر الملح في أماكن مخصوصة فتمتد منها خراطيم عظيمة كخراطيم الابل فتشرب من مائه بصوت مزعج ثم تصعد في الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم تمطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف لولا) كذا لم يعدها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا عوضتا عن باء القسم فانه يقال آلله بالمد مع وصل الهمزة وها ألله لافعلن بقطع همزة الله ووصلها مدا وقصرا وأضعفها القطع مع القصر بل أنكرها ابن هشام ويقال الله بالقطع والقصر بلا تعويض شيء عن الباء لما في التسهيل ان الجر بالباء المعوض عنها لا بهما خلافا للاخفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش ان الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو (قوله انها من حروف الجر) أي الشبيهة بالزائدة فلا تتعلق بشيء كرب ولعل الجارة كما مر (قوله مجرورة بلولا) أي مع كونها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلها محلان على رأي سيبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجماعا لانها لا تجر الظاهر فقوله وزعم الاخفش انها في محل رفع أي فقط (قوله ووضع ضمير الجر الخ) أي كما عكسوا في قولهم ما أنا كانت ولا أنت كانا ولا يرد أن النيابة انما عهدت في الضمائر المنفصلة لوجودها في المتصلة أيضا في عساك وعساه على قول تقدم في باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير مبتدأ لان معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافي انها تكون في محل رفع وجر كعجبت من ضربك زيدا (قوله أتطمع) بالضم من الاطماع والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت تحريض لمعاوية على قتاله (قوله وكم موطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف لطحت أو مبتدأ خبره جملة لولاي طحت أي طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطيح أي هلك وتاؤه للخطاب ومامصدرية وهوي أي سقط وفاعله منهوى أي ساقط والاجرام جمع جرم أي جثة والقنه بضم القاف وشد النون أعلى الجبل كالقلة وزنا ومعنى وكذا النيق بكسر النون وسكون التحتية آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه عكس قوله الآتي واخصص بمذ الخ وكذا يختص به كي ولعل ومتي فالجملة عشرة لا تجر الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت أو المنكر أو الاخر والمتصل به أو بكونه عوضا من باء القسم لا أصلا فيه أو بغرابة

منكرا والتاء لله ورب ومارووا من نحو ربه فتي * نزر كذا كها ونحوه أتى (ش) من حروف الجر ما لا يجر الا الظاهر وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الاول فلا (٢٢٦) تقول منذه ولا مذه وكذا الباقي ولا تجر منذ ومذ من الاسماء الظاهرة الا أسماء الزمان فان كان الزمان حاضرا كانت بمعنى في نحو ما رأيته منذ يومنا أي في يومنا وان كان الزمان ماضيا كانت بمعني من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة وسيذكر المصنف هذا في آخر الباب وهذا معني قوله واخصص بمذ ومنذ وقتا وأما حتى فسيأتي الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له وقد شذ جرها الضمير كقوله

فلا والله لا يلقى أناس فتى حتاك يا ابن أبي زياد

ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم ولغة هذيل ابدال حائها عينا وقرأ ابن مسعود فتربصوا به عتي حين وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذكر فعل القسم معها فلا تقول اقسم والله ولا أقسم تالله ولا تجر التاء الا لفظ الله فتقول تالله لافعلن وقد سمع جرها لرب مضافا الى الكعبة فقالوا ترب الكعبة وهذا معني قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تالرحمن وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا تحياتك وهذا غريب ولا تجر رب الا نكرة نحو رب رجل عالم لقيت وهذا معني قوله و برب منكرا أي واخصص برب النكرة وقد شذ جرها ضمير الغيبة وضمير كقوله واه رأبت وشيكا صدع أعظمه * ور به عطبا أنقذت من عطبه كما شذ جر الكاف له كقوله وأم أوعال كها أو أقربا *

الجر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين في نحو كك فطرد المنع وما عداها يجرها (قوله والتاء لله ورب) بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها قليلة مع رب الا أن تؤخذ القلة من تأخيره عن الجلالة (قوله الا أسماء الزمان) أي لانهما اذا كانا اسمين يكون مدلولها الزمان فخصا به حرفين طلبا للمناسبة بين معنييهما ولا يرد قولهم ما رأيته منذ ان الله خلقه لان الزمن مقدر فيه أي منذ زمن ان الله الخ وأما الداخلة على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كما سيأتي وشروط الزمان المجرور بهما كونه متعينا لا مبهما كمنذ زمن وماضيا أو حالا لا مستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لا غير كمنذ سحر تريد به معينا وشرط عاملهما كونه ماضيا اما منفيا يصح تكرره كما رأيته منذ يوم الجمعة أو مثبتا متطاولا كسرت مذ يوم الخميس بخلاف قتلته أو ما قتلته مذ كذا فان قلت ما قتلت مذ كذا بالهاء صح لان القتل المتعلق بمعين لا يكرر بخلاف غيره مما لم يتجوز بالقتل عن الضرب فتدبر ومن أسماء الزمان الظروف الاستفهامية كمذ كم أو منذ من أو مذ أي وقت سرت (قوله وقد شذ جرها الضمير) قال ابن هشام الخضراوي وكذا لا تعطفه أيضا فهي مختصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى اياك (قوله لا يلفى) بضم الياء وكسر الفاء أي لا يجد أناس فتي حتى يجدوك فحينئذ يجدون الفتي (قوله تحياتك) أي وحياتك فالتاء بدل عن واو القسم (قوله ولا تجر رب الا نكرة) أي موصوفة غالبا ان لم تكن هي وصفا لازما خلافا للمبرد كما في التسهيل ولا تتعلق بشيء وانما تدخل لافادة التكثير غالبا كحديث يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلا كقوله

ألا رب مولود وليس له أب * وذي ولد لم يلده أبوان

فمجرورها اما مبتدأ كما ذكروا خبره في الحديث عارية وفي البيت اما جملة ليس له أب وواو هاز ائدة كهي في آية وفتحت أبوابها أو هو محذوف أو ثابت والواو حالية وذلك المولود هو عيسى وذي ولد الخ هو آدم عليهما السلام أو مفعول به كمثال الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لقيته بالهاء * واعلم أن كونها حرف جر مذهب البصريين وذهب الكوفيون والاخفش الى اسميتها وأيده الرضى بانها مثل كم التكثيرية وهي اسم اتفاقا فكما أن معني كم رجل عندى كثير من جنس الرجال عندى كذلك معني رب رجل عندى كثير أو قليل من هذا الجنس عندى وجنح اليه الدماميني قال وعلة بنائها حينئذ تضمنها معني الانشاء كما قيل في كم أو شبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها وحمل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور باضافتها اليه ومحل العامل لها نفسها مثل كم لا لمجرورها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو معها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمتين وكل من هذه السبعة اما مع تخفيف الباء أو تشديدها وربتا بضم ففتح مشددة ورب بضم الراء وفتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الهمع وفي السجاعي ثمانية عشر هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الاربعة مع ما فقط أو مع ما والتاء فالجملة خمسة وعشرون (قوله وقد شذ جرها ضمير الغيبة) أي شذ قياسا لا استعمالا لكثرته ويلزم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو ربه رجلا أو امرأة أو رجالا أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهى أي ضعف مجرور برب محذوفة أي ورب واه ورأبت براء فهمزة فموحدة أي أصلحت ووشيكا أي سريعا صفة لمصدر محذوف أي رأبا وشيكا وهن أعظمه مفعول رأبت وعطبا بكسر الطاء أي مشرفا على العطب وهو الهلاك بدليل أنقذت أي أبعدته منه (قوله وأم أوعال الخ) صدره * خلى الذنابات شمالا كثبا *

وضمير خلى لحمار وحشى والذنابات بالذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف اي ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة أي قريبا منه والمفعول الثاني لخلي اماشمالا وكثبا حال أوبالعكس وأم أوعال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات أومبتدأ خبره كها أى كالذنابات وأقرب على الاولى عطف على محل كها وعلى الثانى عطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا) أى زوجا ولا حلائلا أى زوجات كه أى كالحمار الوحشى ولا كهن أي الاتن الاحاظلا أى الا بعلا ما نعا اتاه من التزوج بغيره كالعاضل * واعلم ان جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيون لايخصونه بها وجرها لغيره من الضمائر شاذ نثرا ونظما كقول الحسن انا كك وأنت كي وقولهم ما أنا كانت وما أنت كانا وما أنا كاياك وما أنت كاياى (قوله فى الامكنة) متعلق بابتدئ وبمن تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه فضلة * واعلم أن ماذكر لهذه الحروف من المعانى المتعددة ان تبادرت كلها من الحروف كالابتداء والبيان والتبعيض فى من والاستعانة والمصاحبة والسببية فى الباء كان حقيقة فى جميعها بطريق الاشتراك اللفظي فرارا من التحكم اذ التبادر علامة الحقيقة ولا يرد أن المجاز أولى من الاشتراك كما فى جمع الجوامع وغيره لان محله عند تيقن حقيقة أحد المعانى وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم تتبادر منها كالابتداء والانتهاء فى الباء نحو شربن بماء البحر وأحسن بي فمذهب البصريين منع استعمالها فى ذلك قياسا فلا ينوب بعضها عن بعض كالا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها وما أوهم ذلك فهو اما مؤول بما يقبله اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدي بذلك الحرف كتضمين شربن معني روين وأحسن معني لطف أوحمل على المجاز كالظرفية المجازية فى جذوع النخل لتشبيهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن وفى تخييل واما من باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذا فلا تجوز عندهم فى غير الحرف أوفيه مع الشذوذ وهذا الثانى محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين بلا شذوذ قال فى المغني وهو أقل تعسفا (قوله للتبعيض) علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ماتحبون وعلامة البيانية صحة الاخبار بما بعدها عما قبلها والابتدائية ان يحسن فى مقابلتها الى أوما يفيد فائدتها كأعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان معنى أعوذ به ألتجيء اليه منه فالباء أفادت الانتهاء والغالب فيها الابتداء حتي قيل ان سائر معانيها ترجع اليه فكان ينبغى تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء وبهذا يظهر معني قولهم الى لانتهاء الغاية (قوله فى غير الزمان) اشارة الى ان المراد بالامكنة فى المتن ما ليس زمنا فيشمل نحو من فلان الي فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص أماكن بالتأويل للملازمة المكان لها (قوله ومن الناس من يقول) المتبادر أن من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر وممن صرح بان التبعيضية اسم الامام الطيبي وقال السعد بعد كلام قرره فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وماقبل التبعيضية يكون أقل مما بعدها دائما فمن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقديرا والبيانية بالعكس فالرجس أكثر من الاوثان وقد يكون أقل كخاتم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فمن بمعني فى كما قاله الرضى قال ومن فى الظروف كثيرا ماتقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب اه صبان (قوله تخيرن) ماض مجهول ونون النسوة للسيوف ويوم حليمة من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبى شمر ملك غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطيبتهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له صاحبنا يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا

وقوله
ولا ترى بعلا ولا حلائلا
كه ولا كهن الا حاظلا
وهذا معنى قوله وما رووا
البيت أى والذى روي
من جر رب المضمر نحو ربه
فتي قليل وكذلك جر الكاف
المضمر نحو كها (ص)
بعض وبين وابتدئ
فى الامكنه
بمن وقد تأتي لبدء الازمنه
وزيد فى نفي وشبهه فجر
نكرة كما لباغ من مفر)
(ش) تجيء من للتبعيض
ولبيان الجنس ولابتداء الغاية
فى غير الزمان كثيرا وفى الزمان
قليلا وزائدة فمثالها
للتبعيض قولك اخذت
من الدراهم ومنه قوله تعالى
ومن الناس من يقول آمنا
بالله ومثالها لبيان الجنس
قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان ومثالها لابتداء
الغاية فى المكان قوله تعالى
سبحان الذي أسري بعبده
ليلا من المسجد الحرام الى
المسجد الاقصي ومثالها
لابتداء الغاية فى الزمان قوله
تعالى لمسجد أسس على
التقوى من أول يوم أحق
أن تقوم فيه وقول الشاعر
تخيرن من أزمان يوم حليمة
الى اليوم قد جربن كل
التجارب
ومثال الزائدة ماجاءنى
من أحد ولا تزاد

عند جمهور البصريين الا بشرطين أحدهما أن يكون المجرور بها نكرة الثاني أن يسبقها نفي او شبهه والمراد بشبه النفي النهي نحو لا تضرب من أحد والاستفهام نحو هل جاءك من أحد ولا تزاد في الايجاب ولا يؤتى بها جارة لمعرفة فلا تقول جاءني من زيد خلافا للاخفش وجعل منه قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وأجاز الكوفيون زيادتها في الايجاب بشرط تنكير مجرورها ومنه عندهم قد كان من مطر أي قد كان مطر (ص) للانتهاء حتى ولام والى ومن وباء يفهمان بدلا (ش) يدل على انتهاء الغاية بالى وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجر الاخر وغيره نحو سرت البارحة الى آخر الليل او الى نصفه ولا تجر حتى الا ما كان آخرا أو متصلا بالآخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا تقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام للانتهاء قليل ومنه قوله تعالى كل يجري لاجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة وقوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون أي بدلكم وقول الشاعر

وجارية لم تأكل المرققا ولم تذق من البقول الفستقا

أي بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث ما يسرني بها حمر النعم أي بدلها وقول الشاعر فليت لي بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا اي بدلهم (ص) وللتعدية واللام للملك وشبهه وفي * تعدية ايضا وتعليل قفى وزيد والظرفية استبن بيا * وفي وقد بينا ان السببا (ش) تقدم أن اللام تكون للانتهاء وذكرنا هنا انها تكون للملك نحو لله ما في السموات وما في الارض والمال لزيد ولشبه الملك نحو الجل للفرس والباب للدار

المنذر ويقال انه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج أي الغبار ما غطى عين الشمس والتجارب كمساجد جمع تجربة كما في المصباح (قوله الا بشرطين) بقي ثالث وهو كون مجرورها فاعلا كما يأتيهم من ذكر أو مفعولا كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ أو لو منسوخا كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائما أو مفعولا مطلقا على ما قاله ابن هشام نحو ما فرطنا في الكتاب من شيء أي من تفريط فلا تزاد مع غير الاربعة عند الجمهور وفائدتها التنصيص على العموم ان لم تختص النكرة بالنفي كما مثل أو تأكيد النص عليه ان اختصت به كما قام من أحد ومعنى زيادتها أن مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقحمة بين الطالب ومطلوبه لأنها لا تفيد شيأ اذ سقوطها يخل بالمراد منها (قوله ان يسبقها نفي) فلا تزاد في الاثبات الا في تمييز كم الخبرية اذا فصل منها بفعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أي بهل وكذا الهمزة على الاوجه ولم تسمع مع غيرها لانه لا يطلب به الا التصور بخلاف هل فللتصديق والهمزة له وللتصور (قوله خلافا للاخفش) أي في عدم الشرطين معا (قوله يغفر لكم الخ) أجاب عنه الجمهور بان من فيه تبعيضية لا زائدة فهي بمعنى بعض مفعول به وذنوبكم مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان هذا لنا معشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام على ان الموجبة الجزئية لا ينقضها الا السالبة الكلية لا الموجبة وفي الاتقان عن بعضهم ان يغفر لكم حيث كانت للمؤمنين تجرد عن مخالفها للكفار تفرقة بينهما (قوله قد كان من مطر) أجيب بانها تبعيضية كما مر أو بيانية لمحذوف أي قد كان شيء من مطر أو ان زيادتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كانه قيل هل كان من مطر فاجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية أيضا وجملة ما ذكره هنا لمن أربعة معان وستأتي البدلية وبقي الظرفية كاذا نودي للصلاة من يوم الجمعة والتعليل مما خطاياهم اغرقوا والمجاوزة كعن قد كنا في غفلة من هذا حتى يميز الخبيث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفي والاستعلاء كعلى ونصرناه من القوم الذين كذبوا فالجملة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة في الزمان والمكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال للثاني وهي متعلقة بتنزل لا بسلام كما نقله يس عن ابن هشام أي تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي ومثال الاخرا كلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل واعلم ان حتى الجارة قسمان جارة للمفرد ولا تكون الا غائية وهي التي لا تجر الا الآخر والمتصل به والثانية جارة لان والمضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستئنافية كما سيأتي ثم ان دلت قرينة على دخول الغاية في الى وحتى أو عدم دخولها عمل بها والا فالصحيح دخولها في حتى لا في الى حملا على الغالب فيهما عند القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه في التسهيل (قوله لم تأكل المرققا) أي الرغيف الرقيق والبقول خضراوات الارض (قوله شنوا الاغارة) أي فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة والاغارة مفعول له ومفعول شنوا محذوف (قوله للملك) هي الواقعة بين ذاتين ثانيهما يملك كما مثله وشبه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا يملك بفتح الياء كما مثله أيضا أو أولهما لا يملك بضمها كانت لي وأنا لك ولزيد أخ فان وقعت بين معني وذات كالحمد لله وللكافرين النار أي عذابها كانت للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للدابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله

وللتعدية نحو وهبت لزيد مالا ومنه قوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب وللتعليل نحو جئتك لاكرامك وقوله وانى لتعروني لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر وزائدة قياسا نحو لزيد (٢٢٩) ضربت ومنه قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وسماعا نحو ضربت لزيد وأشار بقوله والظرفية استبن الى آخره الى معنى الباء وفى فذكر أنهما اشتركا فى افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل أى وفى الليل ومثالها للسببية قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ومثال فى للظرفية قولك زيد فى المسجد وهو الكثير فيها ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار فى هرة حبستها فلا هى أطعمتها ولا هى تركتها تأكل من خشاش الارض (ص) بالباء استعن وعد عوض ألصق ومثل مع ومن وعن بها انطق (ش) تقدم أن الباء تكون للظرفية وللسببية وذكر هنا أنها تكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين وللتعدية نحو ذهبت بزيد ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وللتعويض نحو اشتريت الفرس بالف درهم ومنه قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالاخرة وللالصاق نحو مررت بزيد وبمعنى مع نحو بعتك الثوب بطرازه أى مع طرازه وبمعنى من كقوله شربن بماء البحر أى من ماء البحر

وللتعدية) اى المجردة عن افادة معنى فلا ينافى أنها فى بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرورها (قوله فهب لى الخ) جعلها فى شرح التسهيل لشبه التمليك فتكون فى وهبت لزيد مالا للتمليك قال فى المغنى والاولى ان تمثل التعدية المجردة بما أحب زيد العمرو وما أضربه لبكر أى لان ما بعدها مفعول حقيقى للفعل لكونه متعديا له أصالة فلما بنى للتعجب صار لازما بالنسبة اليه عند البصريين تعدى له بالام وأما الهمزة فتعديه لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديته الاصلية فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل لضعفه باستعماله فى التعجب (قوله وزائدة) أى اما لتقوية عامل ضعف بالتأخير عن معموله كمثالى الشارح أو بكونه فرعا فى العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد واما لمجرد التأكيد وهى الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضايفين كلا أبالك فى قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشىء أصلا لكونها زائدة بمحضة واما الاولى فلا تتعلق بالعامل الذى قوته وان لم تكن معدية لتعديه بنفسه فهى واسطة بين المعدية والزائدة كما فى التوضيح وشرحه (قوله خشاش) مثلث الخاء والفتح أشهر وهو هوام الارض وحشراتها وقيل غير ذلك (قوله للاستعانة) هى الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى باء الآلة وباء السببية هى الداخلة على سبب الفعل وعلته فلا تندرج احداهما فى الاخرى (قوله وللتعدية) أى الخاصة وهى تعدية الفعل الى مفعول كان قاصرا عنه بأن كان قبلها فاعلا فتصيره مفعولا فهى كالهمزة فى ذلك وأكثر ما تعديه الفعل القاصر كذهبت بزيد أى أذهبته ولذا قرئ أذهب الله نورهم أما تعدية معنى العامل الى المجرور فعامة فى كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى باء المقابلة وهى الداخلة على الاعواض والاثمان ففيها مقابلة شىء بشىء أى دفع شىء وأخذ آخر فى مقابلته أما باء البدل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشيئين على الآخر واستظهر فى الهمع أن باء البدل تدل على اختيار الشىء أعم من كونه مقابلا بشىء آخر أم لا فهى أعم مطلقا (قوله اشتروا الحياة الخ) أى حيث بدلوا ما فى التوراة مما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم فكانهم جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب الكتمان وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو ثمن معنوى لا حسى كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه باء التعويض أيضا لدخولها على الثمن المعنوى وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليست باء السببية خلافا للمعتزلة بناء على زعمهم بوجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث لن يدخل أحدكم الجنة بعمله فان المنفى فيه التسبب الذى لا يمكن تخلفه والمثبت فى الآية التعويض والمجازاة (قوله وللالصاق) هذا المعنى لا يفارقها ولذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغى تقديمه ثم هو اما حقيقى كامسكت بزيد اذا قبضت على جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو غيره أو مجازى كمثال الشارح فان فيه الصاق المرور بمكان يقرب من زيد لا بزيد نفسه واستظهر الدمامينى أنه فى قبض الثوب مجازى كالمرور فقال الشمنى لا يليق باللغة هذا التدقيق فما سك ثوب زيد يقال له فى اللغة ماسك زيد بخلاف المرور (قوله وبمعنى مع) أى المصاحبة فذكره لها بعد مكرر وعلامتها أن يصلح فى موضعها مع ويغنى عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام أى معه أو مسلما وقد دخلوا بالكفر كذلك قال فى المغنى وقد اختلف فى الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف للمفعول أى سبحه حامدا له أى نزهه عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف للفاعل أى سبحه

بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود ألا ترى أن تسبيح المعتزلة عطل كثيرا من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن الشجري في قوله فتسبحون بحمده واختلف في سبحانك اللهم و بحمدك فقيل جملة واحدة على زيادة الواو وفيأتي في الباء ماذكر وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي و بحمدك سبحتك فيأتي ما مر وقال الخطابي المعنى و بمعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحولي يريد أنه من اقامة المسبب وهو الحمد مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة اه بتصرف (قوله و بمعنى عن) أى المجاوزة قيل وتختص حينئذ بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم وقيل لا بدليل يسعى نورهم بين أيديهم وبايمانهم أي وعن أيمانهم (قوله بعن الخ) متعلق بعني ومن قد فطن فاعله وتجاوزا بضم الواو مفعوله مقدم (قوله كما على الخ) ما مصدرية وعلى مبتدأ خبره جعلا والفه للاطلاق وموضع من ظرف لجعل غير قياسي الا أنه من غير مادته والجملة الاسمية صلة ما وان كان الغالب وصلها بالفعلية أى كجعل على الخ (قوله للاستعلاء) أى العلو فالسين والتاء زائدتان لا للطلب وهو حقيقي ان كان العلو على نفس المجرور حسا كمثاله أو معنى كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ومجازي ان كان العلو على ما يقرب من المجرور نحو أوأجد على النار هدى أى هاديا دماميني قال الفارضي وأما نحو توكلت على الله فمن باب الاضافة والاسناد أى أضفت توكلي واسندته الى الله اذ لا يعلو عليه تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازا (قوله للمجاوزة) هي بعد شيء مذكور أوغيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالاول رميت السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمي والثاني رضي الله عنك أى جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ثم المجاوزة اما حقيقة كما ذكر أو مجازا كاخذت العلم عن زيد كانه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ أفاده سم وكذا سألته عن كذا كانه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوزه بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أجيب عما سأل بخلاف ما اذا لم يجب فالاولى أن يقال كانك لما سألته جاوزتك المسئلة بسبب السؤال و يلزم من مجاوزتها لك مجاوزتك اياها فيصدق انه بعد شيء وهو السائل عن المجرور فتامل (قوله طبقا على طبق) أى حالا بعد حال ولم يذكرها البصريون غير المجاوزة وتأولوا غيرها ففي الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباعدا في الشدة عن طبق فكل حال أعظم مما قبله (قوله لاه ابن عمك) أى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من الجلالة شذوذا فيهما وحذف المضاف وهو در وأناب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف وأفضلت أي زدت وديانى بشد التحتية أي مالكي والقائم بامري فتخزوني أى تسوسني وتقهرني وهو بسكون الواو تخفيفا وللقافية وان كان منصوبا بعد فاء السببية أو هو مرفوع عطفا على الجملة الاسمية قبله أى ما أنت دياني فما أنت تخزوني (قوله اذا رضيت على) يحتمل انه ضمن رضى معنى عطف فعلي على بابها وقشير بالتصغير (قوله قد يعنى) التقليل بالنسبة الى التشبيه والا فتعليلها كثير كما في شرح الكافية (قوله أى لهدايته) أى فما مصدرية (قوله ليس كمثله شيء) أي للزوم المحال على عدم زيادتها وهو اثبات المثل له تعالى لان النفي يعود الى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ شيء فيكونان مثبتين ألا ترى ان قولك ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن لزيد ابنا وان احتمل ان نفي المشابهة للابن لعدمه وانما زيدت الكاف في الآية لتوكيد نفي المثل لان زيادتها كاعادة الجملة كذا قال الاكثرون ومنع آخرون زيادتها فمنهم من قال المثل بمعنى الصفة أو الذات أي ليس كصفته أو كذاته شيء والمحققون منهم على انها باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للمبالغة في التنزيه كما في قولهم مثلك لا يبخل حيث نفوا البخل

حمد ربك (ص) (على للاستعلا ومعنى في وعن بعن تجاوزا عني من قد فطن وقد تجي موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جعلا (ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا نحو زيد على السطح و بمعنى في نحو قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أى في حين غفلة وتستعمل عن للمجاوزة كثيرا نحو رميت السهم عن القوس و بمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق و بمعنى على نحو قوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت ديانى فتخزوني اى لا افضلت في حسب على كما استعملت على بمعنى عن في قوله اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اى اذا رضيت عني (ص) شبه بكاف و بها التعليل قد يعنى وزائدا لتوكيد ورد (ش) تأتي الكاف للتشبيه كثيرا كقولك زيد كالاسد وقد تأتي للتعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم اي لهدايته اياكم وتأتي زائدة للتوكيد وجعل منه قوله تعالى ليس كمثله شيء أي ليس مثله شيء ومما زيدت فيه قول رؤبة

عن مثله والمراد لازمه أى أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك تنزيها عن تعلق البخل به ولو على سبيل النفى فكذا فى الآية المراد لازمها وهو نفى المثل اذ لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله لان المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفى مثل مثله أما حقيقتها المقتضية لاثبات المثل فليست مرادة أصلا وقد صرحوا بانه لا يضر فى الكناية استحالة المعنى الحقيقى فضلا عن استحالة لازمه هذا ما ذكروه وطالما كنت أجد فى نفسى منه شيأ لان محصل هذا الوجه أن نفى المثل لازم لحقيقة الآية وقد تقرر سابقا أنها تقتضى اثباته ولذا أولوها بهذه الاوجه فكيف يعقل أن اثبات الشيء ونفيه يلزمان معا لشيء واحد مع تصريحهم بان تنافى اللوازم يقتضى تنافى الملزومات وبفرض صحة أن كلا منهما لازم لها فقصرها على هذا دون ذاك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكفى فيه قولنا انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر ان اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتمل نفيه وان كان الاول أقرب نظير ما مر فى ليس كابن زيد احد لكن عرضه فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل فى نفى المثل على هذه المقدمة القطعية وهى قرينة الكناية بخلاف المثال فتفهم ذلك فانه مما تحير فيه الافهام وقد أوضحناه ولله الحمد (قوله لواحق الاقراب) جمع لاحق بمعنى ضامر والاقراب جمع قرب كعنق وقفل هى الخاصرة أو من الشاكلة الى مراق البطن والمقق بفتح الميم والقاف الاولى الطول الفاحش مع رقة وهو مبتدأ خبره فيها أى الخيل كما فى العينى يصفها بضمور البطن والطول وقيل الضمير لحمر الوحش (قوله اسما قليلا) خصه سيبويه والمحققون بالضرورة كقوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * أى عن سن مثل البرد الذائب وقوله

بكالقوة الشعواء جلت فلم اكن * لا ولع الا بالكمي المقنع

وأجازه كثيرون منهم الفارسى اختيارا فهى فى زيد كالاسد اما خبر مضافة للاسد كما فى المغنى أو متعلقة بمحذوف هو الخبر (قوله أتنتهون الخ) الهمزة للانكار والشطط الظلم والجور وجملة ولن ينهى حال من واو تنتهون وجملة يذهب حال من الطعن * فان قلت يحتمل فى هذه الشواهد انها حرف وهى ومجرورها صفة لمحذوف أى شيء كالطعن وبفرس كالقوة * أجيب بان حذف الموصوف بالظرف كالجملة له مواضع ليس هذا منها (قوله عند دخول من) ظاهره قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من تعينا للاسمية وكذا غير من فان عن جرت بعلى نادرا ولذا جعل المتن دخولها شاهدا للاسمية لا ضابطا فكان الاولى للشارح موافقته ومما يرد اسما الى بمعنى المنتهى وترد منونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزمخشرى والطيبى وترد علا فعلا ماضيا من العلو ومن أمرا من المين وهو الكذب فاستكملا أقسام الكلمة (قوله غدت الخ) أى سارت القطاة من عليه أى الفرخ والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم مهموزا مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب قال الدماميني يستعمل فى الابل لكن استعاره للقطاة ويروى خمسها بكسر الخاء وهو الشرب فى كل خمسة أيام وهذا أيضا للابل لا للطير لانها لا تصبر كذلك لكن ضربه مثلا وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أى تصوت احشاؤها من العطش وعن قيض عطف على من عليه وهو بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة قشر البيض الاعلى وزيزاء بزاءين معجمتين مكسورة أولاهما وقد تفتح كما قاله السيوطى وبينهما تحتية ارض غليظة ومجهل كمقعد القفر الذى لا يهتدى فيه لعدم علاماته لا يثنى ولا يجمع كما فى القاموس وهو مجرور باضافة زيزاء اليه لا نعت لها لان اسم المكان لا ينعت به عند البصريين فزيزاء مجرور بالكسرة لان الاضافة تبطل منع صرفه بالالف الممدودة الا أن يجعل بدلا فيجر بالفتحة (قوله دريئة) بهمزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لارى وهى الحلقة التى يتعلم عليها الرمى والطعن وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى جواز باء موحدة بدل الهمزة

لواحق الاقراب فيها كالمعتق
أى فيها المقق أي الطول وماحكاه الفراء انه قيل لبعض العرب كيف تصنعون الاقط فقال كهين أي هينا (ص) واستعمل اسما وكذا عن وعلى
من أجل ذا عليهما من دخلا
(ش) استعملت الكاف اسما قليلا كقوله
اتنتهون ولن ينهي ذوي شطط
كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل
فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية والعامل فيه ينهى والتقدير ولن ينهى ذوي شطط مثل الطعن واستعملت على وعن اسمين عند دخول من عليهما وتكون على بمعنى فوق وعن بمعنى جانب ومنه قوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
تصل وعن قيض بزيزاء مجهل
أى غدت من فوقه وقوله
ولقد أرانى للرماح دريئة
من عن يميني تارة وأمامي
أي من جانب يميني

(قوله حيث رفعا) بالبناء للفاعل وقوله أو أوليا الفعل ماض مجهول والالف نائب فاعله وهى مفعوله الثانى والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل معني أي جعل الفعل واليا لهما والمراد الفعل الماضي فلا يقال مذ يقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولو قال او أوليا الجملة نحو مذ دعا لشمل الجملة الاسمية أيضا كقوله

فما زلت أبغى الخير مذ أنا يافع * وليداو كهلا حين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد (قوله اسم) مبتدأ وسوغه كونها معرفة فى المعنى لانها ان كان الزمان ماضيا كالمثال الاول فمعناها أول مدة عدم الرؤية كذا وان كان حاضرا كالمثال الثاني أو معدودا كما رأيته مذ يومان فمعناها نفس المدة أي مدة عدم الرؤية شهر أو يومان (قوله وكذلك منذ) أي تكون مبتدأ ومعناها ماذكروا لخبر ما بعدها كمذ وهو واجب التأخير فيهما اجراء لهما اسمين مجراهما حرفين فى التقدم على الزمان الا أن اسمية مذ أغلب من الحرفية ومنذ بالعكس (قوله خبرين) أى ظرفين بمعني بين و بين متعلقين بمحذوف هو الخبر عما بعدها فمعني ما لقيته مذ يومان بينى و بين لقائه يومان واعترض بان فيه ظرفية الشيء وهو يومان فى نفسه وهو مذ لانها حينئذ زمانية بمعنى بين * وأجيب بان هذا يرد على قولهم بيني و بين لقائه يومان وهو جائز بلا نكير فما كان جوابا عنه فهو الجواب عن هذا دماميني * وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفا للحقيقى كما فى قولهم أمس قبل اليوم أى فى زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقي أن هذا التفسير لا يطرد فيما اذا قلت فى يوم الاحد ما رأيته مذ يوم الجمعة لان بينك و بين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط * وأجيب بانه على حذف العاطف اى الجمعة وما بعده الى الآن وجملة مذ وما بعدها على هذا القول وما قبله مستانفة استئنافا بيانيا لا مرتبطة بالجملة الاولى وقيل انهما ظرفان مضافان لجملة فعلية لان المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف أى مذ كان أو مضى يومان وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره الى آن التكلم فمعني ما رأيته مذ يوم الجمعة انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة أو مضيه واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم حتي ينافى المقصود وكذا يقال فى سرت مذ كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) اي فهو ظرف لمضمون ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت المار و يأتى فيه ما مر من ملاحظة الاستمرار الى آن التكلم ليوافق المقصود وقيل انهما حينئذ مبتدآن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن مضاف اليها والتقدير فى جئت مذ دعا وقت المجيء هو زمن دعائه وفى البيت المار أول وقت طلبي الخير هو وقت كونى يافعا أى مقاربا للبلوغ فجملة مذ الخ مستانفة كما مر (قوله بمعني من) أي البيانية هذا ان كان مجرورهما معرفة كمثاله فان كان نكرة فهما بمعني من والى معا ولا تكون النكرة الا معدودة لفظا كمذ يومين أو معني كمذ شهر لما مر من أنهما لا يجران المبهم أى ما رأيته من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله ان كان حاضرا) ولا يجوز فى الحاضر بعدهما الا الجر عند أكثر العرب أما الماضى فبعد منذ يترجح جره و بعد مذ رفعه والراجح أن أصل مذ منذ حذفت النون تخفيفا بدليل ضمها لملاقاة ساكن كمذ اليوم والا لكسرت على أصل التخلص و بعضهم يضمها بلا ساكن أصلا وقيل هما أصلان مطلقا وقيل عند كونهما اسمين فقط (قوله و بعد من) متعلق بزيد بكسر الزاي ماض مجهول وما نائب فاعله والضمير فى يعق عائد على ما أي فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن العمل لانها لا تزيل اختصاصها بالاسماء وانما حكم بزيادتها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهى موصول حرفى نحو بما نسوا يوم الحساب أى بنسيانهم (قوله مما خطاياهم) الاولى التمثيل بقراءة مما خطيآتهم كما فى المغني لظهور جرها لا يقال يحتمل فى جميع ما ذكر ان ما اسم بمعنى شيء والذي بعدها بدل منها

(ص) ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا وان يجرا فمضي فكمن هما وفى الحضور معني فى استبن

(ش) تستعمل مذ ومنذ اسمين اذا وقع بعدهما الاسم مرفوعا أو وقع بعدهما فعل فمثال الاول ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ شهر نا فمذ اسم مبتدأ وما بعده خبره وكذلك منذ وجوز بعضهم ان يكونا خبرين لما بعدهما ومثال الثاني جئت مذ دعا فمذ اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه جئت وان وقع ما بعدهما مجرورا فهما حرفا جر بمعني من ان كان المجرور ماضيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة و بمعني فى ان كان حاضرا نحو ما رأيته مذ يومنا أى فى يومنا

(ص) و بعد من وعن و باء زيدما فلم يعق عن عمل قد علما

(ش) أى تزاد ما بعد من وعن والباء فلا تكفها عن العمل كقوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وقوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين وقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم (ص)

وزيد بعد رب والكاف فكف

فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كنائب فاعل زيد وذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية لرب والكاف (قوله فتكفهما) أى غالبا وحينئذ يدخلان على الجمل كما مثله (قوله فان الخمر) جمع خمار وسكنت ميمه للضرورة أو تخفيفا من الضم والحبطات مبتدأ خبره شر وهم جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح المهملة وكسر الموحدة أو بفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو سمى به لانه أكل نباتا بالبادية يسمي الزرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه يسمي الحبط بفتح فكسر وجعل أبو حيان ماموصولا حرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية لا كافة لانها لا تكف الكاف عنده أى ككون الحبطات شر الخ (قوله ربما الجامل) بالجيم وهو قطيع الابل مع رعاته والمؤبل بشد الموحدة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العناجيج لعلمه منه ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتي قال الفارسي يجب أن تجعل ما اسما بمعنى شيء والجامل خبر المحذوف والجملة صفة ما وفيهم حال أى رب شيء هو الجامل حال كونه فيهم ولم تجعل جملة الجامل فيهم صفة لما لعدم الرابط فيها والغالب دخولها على الماضى نحو

ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات

أو المضارع المنزل منزلته لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا كما أن الغالب على غير المكفوفة كون العامل فيما بعدها ماضيا نحو رب رجل كريم لقيته بل أوجبه بعضهم (قوله كالناس) ما زائدة والناس مجرور بالكاف وقوله مجزوم عليه الخ من الجرم وهو الظلم وروى مظلوم عليه وظالم (قوله ماوى الخ) منادي مرخم ماوية و يا للتنبيه والشاهد فى ربتما غارة حيث زيد فيها ما ولم تكفها عن جر غارة والشعواء بالعين المهملة أى الغاشية المتفرقة وكالذعة خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم أى الكي بالحديد (قوله وحذفت رب فجرت الخ) صريحه كالشارح أن الجر بعد المذكورات برب المحذوفة لا بها وهو الصحيح عند البصريين فى الواو وحكي فى التسهيل الاتفاق عليه فى بل والفاء ولعله لم يعتبر ما نقل عن بعضهم من ان الجر بهما لنيابتهما مناب رب كما قال الكوفيون فى الواو (قوله قليلا) أخذه من تقييد المصنف الشيوع بالواو لكنه بعد بل أقل من الفاء ومع التجرد أقل منهما (قوله فمثلك الخ) مجرور برب المحذوفة وهو مفعول طرقت اى اتيتها ليلا وحبلى بدل منه ومرضع عطف عليه وألهيتها شغلتها عن ذى تمائم أى عن ولد ذى تمائم أى تعاويذ معلقة عليه لخوف العين والمحول بضم الميم أي عمره حول و يروى مغيل بضم الميم وسكون المعجمة وفتح الياء التحتية وهو الذي تؤتي أمه وهى ترضع وانما خص الحبلي والمرضع لانهما أزهد النساء فى الرجال ومع ذلك تعلقتا به وما لتا اليه (قوله بل بلد) أى رب بلد والفجاج بكسر الفاء جمع فج بفتحها وهو الطريق والقتم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار كالقتام والقتم بفتح وسكون وجهرمه بفتح الجيم أصله جهرميه بياء النسبة وهى بسط تنسب الى جهرمة قرية بفارس فحذفت ياء النسبة للضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطعت فى بيت بعده (قوله رسم دار) بالجر أى رب رسم دار وهو ما بقى من آثارها لاصقا بالارض كالرماد والطلل ما شخص أى ارتفع من آثارها كالوتد والاثافى وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى أى من أجله أو عظم شانه لان الجلل يطلق بمعنى من أجل و بمعني عظيم وحقير أيضا وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم (قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج وهو من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من أمضغ العرب للشيح والقصوم يريد بذلك تحقيق كونه

شر بني تميم وقوله
ربما الجامل المؤبل فيهم
وعناجيج بينهن المهار
وقد تزاد بعدهما فلا تكفهما
عن العمل وهو قليل كقوله
ماوي يا رب بتما غارة
شعواء كالذعة بالميسم * وقوله
وننصر مولانا ونعلم أنه
كما الناس مجروم عليه وجارم
(ص)
وحذفت رب فجرت بعد
بل * والفا و بعد الواو شاع
ذا العمل (ش)
لا يجوز حذف حرف الجر
وابقاء عمله الا فى رب بعد
الواو فيما سنذكره وقد
ورد حذفها بعد الفاء و بل
قليلا فمثاله بعد الواو قوله
وقاتم الاعماق خاوى المخترق
ومثاله بعد الفاء
فمثلك حبلى قد طرقت
ومرضع
فالهيتها عن ذى تمائم محول
ومثاله بعد بل قوله
بل بلد ملء الفجاج قتمه
لا يشتري كتانه وجهرمه
والشائع من ذلك حذفها
بعد الواو وقد شذ الجر برب
محذوفة من غير أن يتقدمها
شيء كقوله
رسم دار وقفت فى طلله
كدت أقضى الحياة من جلله
(ص)
وقد يجر يسوى رب لدى
حذف و بعضه يرى مطردا
(ش) الجر بغير رب محذوفا

بدو يالا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يمضغهما الآدميون تصريح (قوله على خير) أى أو بخير (قوله أشارت كليب) بالجر مصغرا اسم قبيلة والاصابع فاعل أشارت أي أشارت الاصابع بالاكف الى كليب والباء اما بمعني مع أى مع الاكف أو هو مقلوب أى اشارت الاكف بالاصابع (قوله وكريمة) أي ورب رجل كريمة والتاء للمبالغة على غير قياس لان أمثلتها فعالة كنسابة وفعولة كفروقة ومفعالة كمهذارة وليس منها فعيلة كما فى العيني أوان المعني ورب نفس كريمة وذكر فى ألفته على تاويلها بالشخص وقيس بمنع الصرف للعلمية والتانيث على معنى القبيلة وألفته بفتح اللام من باب ضرب أى أعطيته الفا واما الفته بالكسر فبمعنى أحببته وتبذخ بمثناة فوقية فموحدة فمعجمتين بمعني تكبر وارتفع من البذخ بفتحتين وهو الكبر والاعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جره بالى محذوفة (قوله والمطرد الخ) منه لفظ الجلالة فى القسم بدون تعويض عن الياء نحو الله لافعلن وكى المصدرية حيث يقدر قبلها اللام جارة لها مع صلتها وان وان مع صلتهما لانهما فى محل جر بالحرف المقدر عند الخليل والكسائى أما عند سيبويه فمحلهما نصب بنزع الخافض وكذا الحذف بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استفهام نحو زيد بالجر جوابا لمن قال بمن مررت ونحو أزيد بن عمرو جوابا لمررت بزيد أو بعد تحضيض كهلا دينارا لمن قال جئت بدرهم أو شرط كامرر بايهم شئت ان زيد وان عمرو بالجر أو عطف نحو وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف أى وفى اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرورا بالعطف على خلقكم لئلا يعطف على معمولى عاملين مختلفين العاملان فى والابتداء والمعمولان خلقكم وآيات ونحو قوله

ما لحب جلدان هجرا * ولا حبيب رأفة فيجبرا

أى ولا لحبيب ونحو ذلك وكذا يطرد الحذف فى المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله

بدالى أنى لست مدرك مامضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

بجر سابق على توهم الباء فى مدرك ﴿خاتمة﴾ لا بد لكل من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق يتعلق به لان الظرف لا بد له من شئ يقع فيه والجار موصل معني الفعل الى الاسم فالواقع فى الظرف والموصل معناه الى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو اما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تاويلا نحو وهو الله فى السموات وفى الارض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتاوله بالمعبود او المسمى بهذا الاسم واما مشير الى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فبنعمة متعلق بما لانها تشير الى معني الفعل وهو النفى بناء على جواز التعلق بحروف المعاني ومذهب الجمهور منعه فالمتعلق هو الفعل الذي تشير اليه أي انتفي جنونك بنعمة ربك والله أعلم

﴿تم الجزء الاول من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل * و يليه الجزء الثاني وأوله الاضافة﴾

على خير وقول الشاعر اذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كليب بالاكف الاصابع اى أشارت الي كليب وقوله وكريمة من آل قيس ألفته حتي تبذخ فارتقي الاعلام أى فارتقي الى الاعلام والمطرد كقولك بكم درهم اشتريت هذا فدرهم مجرور بمن محذوفة عند سيبويه والخليل وبالاضافة عند الزجاج فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف وأبقي عمله وهذا مطرد عندهما فى مميز كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر

﴿ فهرست الجزء الاول ﴾

﴿ من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل ﴾

٢ خطبة الكتاب
١٣ الكلام وما يتألف منه
٢٦ المعرب والمبنى
٥٢ النكرة والمعرفة
٦٢ العلم
٦٧ اسم الاشارة
٧٠ الموصول
٨٣ المعرف باداة التعريف
٨٨ الابتداء
١٠٩ كان وأخواتها
١١٧ فصل فى ماولا ولات وان المشبهات بليس
١٢٢ أفعال المقاربة
١٢٧ ان وأخواتها
١٤٠ لا التى لنفى الجنس
١٤٦ ظن وأخواتها
١٥٤ أعلم وارى
١٥٦ الفاعل
١٦٥ النائب عن الفاعل
١٧٠ اشتغال العامل عن المعمول
١٧٦ تعدى الفعل ولزومه
١٨٠ التنازع فى العمل
١٨٤ المفعول المطلق
١٩٢ المفعول له
١٩٤ المفعول فيه وهو المسمي ظرفا
١٩٨ المفعول معه
٢٠١ الاستثناء
٢١٠ الحال
٢٢٠ التمييز
٢٢٤ حروف الجر

﴿ تمت ﴾

١٠٧ الكتب
١٠٧ الكتب
١٠٧ الكتب

الجزء الثاني

من حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف جميل
حرى مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى أفاض
الله عليه سحائب رحماته وأعاد علينا وعلى المسلمين من
صالح دعواته على شرح المحقق الجليل
العلامة الهمام ابن عقيل على
ألفية الامام ابن مالك
رحمهم الرحيم
المالك آمين

م

﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

طبع بالمطبعة الازهرية المصرية

﴿ بشارع رقعة القمح بجوار الازهر الشريف ﴾

﴿ على نفقة ﴾

﴿ مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ﴾

(الطبعة السادسة سنة ١٣٤٥ هـ ١٩٢٦ م)

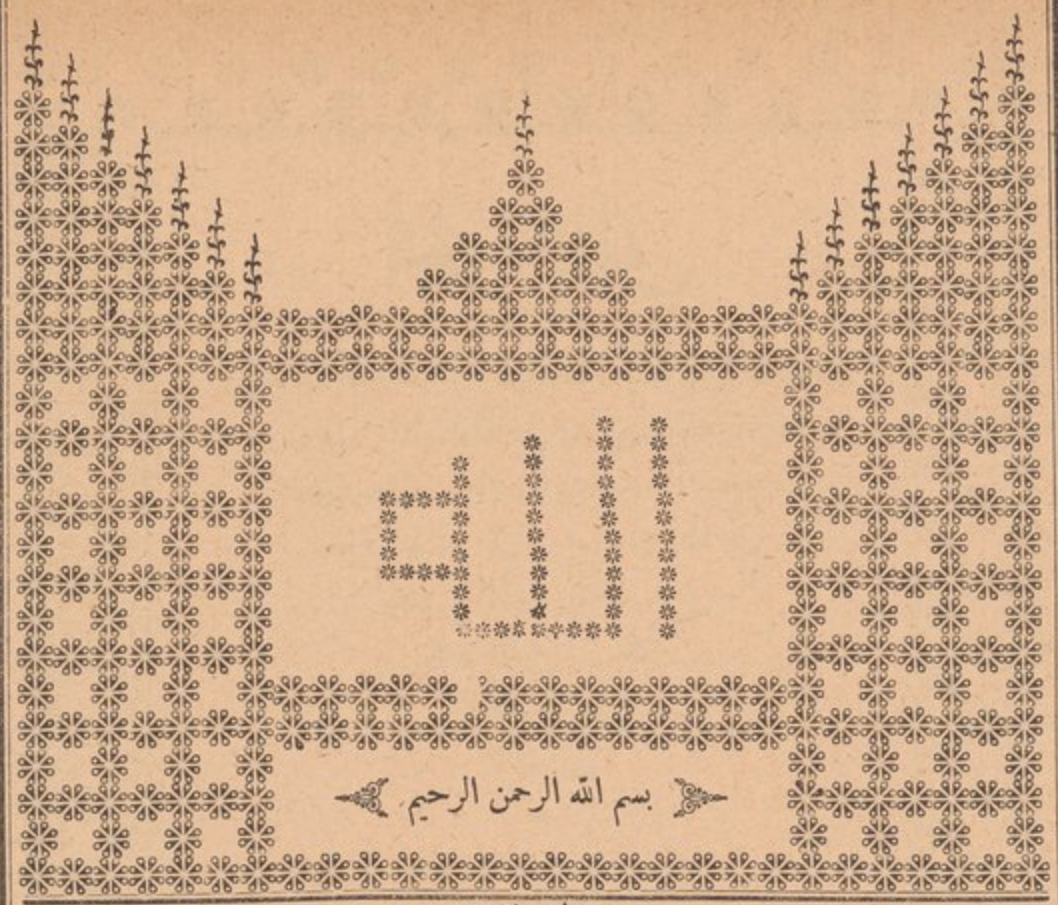

بسم الله الرحمن الرحيم

الاضافة

(ص)

﴿ الاضافة ﴾

نونا تلى الاعراب أو تنوينا مما نضيف احذف كطورسينا والثانى اجرر وانومن أوفى

هي لغة مطلق اسناد شيء لشيء أى اماله له أو نسبته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الجر أبدا وان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلا الثانى من الاول منزلة التنوين أوما يقوم مقامه كنون الجمع فى لزومه لحالة واحدة وهي الجر أبدا و يسمي الاول مضافا والثاني مضافا اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لكل منهما قال يس وعينها ياء لاخذها من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه أى فاصلها اضياف كاكرام فعل بها مافعل باقامة واجازة وسيأتى فى ابنية المصادر (قوله نونا تلى الاعراب) أى حرف الاعراب وهي نون المثنى والجمع وما الحق بهما بخلاف نون بساتين وشياطين فلا تحذف للاضافة لانها لا تلي الاعراب بل علامته هي التى تليها بمعني انها تابعة لها فى الرتبة تبعية الحال للمحل وان كان الاصح أن الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجودا لا متأخرا عنها انتهي وظاهر أن المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالاعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معربة ولا مبنية فوصف الحركة بكونها اعرابا أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أي تريد اضافته وقوله احذف أي ان كان ماذكر موجودا والا فلا حذف فى نحو لبيك وذوى مال لعدم النطق بالنون ولا فى نحو أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشابهة الفعل فى الاول والحرف فى الثانى ولوجود أل فى الثالث الا ان يراد الحذف لفظا أو تقديرا وانما وجب حذفهما لدلالتهما على تمام الكلمة وانقصالها عما بعدها والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطورسينا) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جبل بالشام و يقال طور سينين وهو مثال لحذف التنوين (قوله وانو من أوفى) أي معناها وهو بيان الجنس المشوب

اذا * لم يصلح الاذاك واللام خذا لماسوى ذينك واخصص اولا * أو أعطه التعريف بالذى تلا (ش) اذا أردت اضافة اسم الى آخر حذفت مافى المضاف من نون تلى الاعراب وهي نون التثنية أو الجمع وكذا ما الحق بهما أو تنوين (٣) وجر المضاف اليه فتقول هذان

بتبعيض والظرفية وليس المنوى لفظهما اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره (قوله اذا لم يصلح) أى بحسب القصد بان أريد الظرفية فى بيع البلد وحصر المسجد والتبعيض فى مصارع مصر وقوله لماسوي ذينك أي مما لم يرد فيه ذلك بان أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة فهي على معني اللام لان المظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكله أفاده يس و بهذا يعلم أن نحو مكر الليل يجوز كونه بمعني فى أو اللام بحسب الارادة وعلى الثانى لا يلزم كونه مجازا عقليا كما أطلقوه بل ان أريد اختصاص الظرفية فلا مجاز أصلا أو اختصاص الفاعلية بجعل الليل ماكرا كان فيه مجاز عقلى فى النسبة الاضافية كما يكون فى الاسنادية كهزم الامير الجند وفى الايقاعية كنومت الليلة أى أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين حيث أوقع الاطاعة على الامر وهي للآمر فتأمل (قوله بالمضاف) هو مذهب سيبويه والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله ولانه يقتضى المضاف اليه و يطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معني الحرف الجار فلا يرد أن الاسماء المحضة لاحظ لها فى العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر (قوله عند جميع النحويين) فيه نظر فقد قال أبوحيان تبعا لابن درستويه ان الاضافة ليست على تقدير حرف أصلا والا لزم أن غلام زيد يساوى غلام لزيد وليس كذلك فان معني المعرفة غير النكرة * وأجيب بان قولنا غلام لزيد ليس تفسيرا مطابقيا من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط و يمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف) اختاره ولده والرضى وغيرهما مذهب سيبويه والجمهور أنها بمعني اللام أو من فقط وما أوهم معنى فى محمول على اللام توسعا فمعني ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه وكذا مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر فى الظرف وانما لم ترد التي بمعني من الى اللام كما قال به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحقت أن تجعل قسما مستقلا بخلافها بمعني فى فقليلة فردت الى اللام تقليلا للاقسام فتحصل أن الاقوال أربعة (قوله جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثاني عن الاول فلا حاجة لجعله شرطا ثانيا بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزئي وصحة الاخبار تخرج الاول فنحو يد زيد و بعض القوم على معني اللام لا من لعدم صحة الاخبار أما على ما نقله فى الهمع عن ابن كيسان والسيرافى من الاكتفاء بالبعضية فعلى معني من ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف اضافة الاعداد الى المعدودات كثلاثة دراهم والمقادير الى المقدرات كشبر أرض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسى على معني اللام وأما اضافة عدد الى عدد كثلثمائة فقد اتفقا على انها بمعنى من ولا يضر فى صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة بمئات (قوله ظرفا) أى زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا كمكر الليل ياصاحبي السجن ألدا الخصام (قوله بمعنى اللام) أى وان لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه فيكفى افادة مدلولها وهو الاختصاص وبهذا يرتفع الاشكال عن موادالاضافة اللامية كما فى الجامى وقد يصح اظهارها عند ابدال اللفظ بمرادفه أو مقاربه كذى مال وعند زيد ومع بكر وكل رجل لانه بمعني صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وأفراد الرجل ومن اللامية الاضافة اللفظية كما صرح به ابن جنى والشلوبين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب أنها ليست على معني حرف ولا يدل للاول ظهورها فى فعال لما يريد حافظات للغيب لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص (قوله تخصيصا) ليس المراد به ما يشمل التعريف بل قلة الاشتراك فقط فلا يرد أن التعريف داخل فيه فكيف يجعل

غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه واختلف فى الجار للمضاف اليه فقيل هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أوفى وقيل هو مجرور بالمضاف وهو الصحيح من هذه الاقوال ثم الاضافة تكون على معني اللام عند جميع النحويين وزعم بعضهم أنها تكون أيضا بمعنى من أوفى وهو اختيار المصنف والى هذا أشار بقوله وانو من أوفى الخ وضابط ذلك أنه اذا لم يصلح الا تقدير من أوفى فالاضافة بمعني ما تعين تقديره والا فالاضافة بمعني اللام فيتعين تقدير من ان كان المضاف اليه جنس المضاف نحو هذا ثوب خز وخاتم حديد التقدير هذا ثوب من خز وخاتم من حديد ويتعين تقدير فى ان كان المضاف اليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو أعجبني ضرب اليوم زيدا أي ضرب زيد فى اليوم ومنه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار فان لم يتعين تقدير من أوفى فالاضافة بمعني اللام نحو هذا غلام زيد وهذه

يد عمرو أى غلام لزيد ويد لعمرو وأشار بقوله واخصص اولا الخ الى أن الاضافة على قسمين محضة وغير محضة فغير المحضة هي اضافة الوصف المشابه للفعل المضارع الى مفعوله كما سيذكره بعده وهذه لا تفيد الاسم الاول تخصيصا ولا تعريفا على ما سيبين والمحضة ما ليست كذلك وهذه تفيد الاسم الاول تخصيصا ان كان المضاف اليه

قسيمه (قوله وتعريفا) أي نوعامن أنواعه المقررة فى أل فان الاضافة تاتي لما تأتى له اللام من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلا له بخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا يتعرف لتوغله فى الابهام وكذا نحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده لان رب وكم لا يجران المعارف فهما فى تأويل أخ له وفصيل لها وقيل معرفتان للتسامح فى التابع وأما وحده فحال وهو واجب التنكير وهل الاضافة الى الجمل تفيد التعريف لانها فى تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مصدر مبتدئها أو التخصيص لان الجمل نكرات استظهر الرودانى الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن التاويل وظاهر أن محل ذلك اذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التعليل والا كانت للتخصيص (قوله وان يشابه الخ) هذا كالاستثناء من قوله واخصص أولا الخ وكني بيفعل عن المضارع مطلقا (قوله وصفا) حال من المضاف لازمة لانه لا يشابه يفعل الا حينئذ (قوله كرب راجينا) استشكل بان رب تصرف ما بعدها للمضى واضافة الوصف الماضى محضة وفيه نظر لان الذي يجب مضيه عند الاكثر هو العامل فى محل المجرور لا المجرور نفسه وقال فى التسهيل لا يلزم مضى عاملها ولا وصف مجرورها فتدبر (قوله وذي الاضافة الخ) ذى اسم اشارة مبتدأ والاضافة نعته أو بدل منه والمراد اضافة الوصف لمعموله وجملة اسمها لفظية خبره وكما تسمي بذلك لرجوع فائدتها للفظ بتخفيف أو تحسين تسمي غير محضة لانها فى تقدير الانفصال بالضمير المستتر فى الوصف ومجازية لانها لغير الغرض الاصلى من الاضافة وهو التخصيص أو التعريف (قوله محضة ومعنوية) أى وحقيقية لنظير ما قبله وظاهره انحصارها فى النوعين لكن زاد فى التسهيل ثالثا وهي الشبيهة بالمحضة وحصره فى سبعة أنواع منها اضافة الموصوف لصفته والمسمي الى اسمه وعكسهما كما بينه الاشمونى (قوله كل اسم فاعل) منه أمثلة المبالغة كشراب العسل (قوله بمعنى الحال الخ) أى لانه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل فى محل المفعول به والفعل لا يتعرف فكذا ما هو بمعناه فاضافته لمعموله لا تفيد الا التخفيف بخلاف الماضى أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل فى محل المفعول به لبعده عن المضارع فهو مضاف لغير معموله فيتعرف به فان كان بمعني الاستمرار فقال الرضي هو كالحالى وقال السعد فى شرح الكشاف دافعا للتنافى بين كلاميه فى مالك يوم الدين وجاعل الليل سكنا الاستمرار يحتوى على الازمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضى فلا يعمل ويتعرف بالاضافة كمالك يوم الدين بدليل وصف المعرفة به وتارة يعتبر جانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاعل الليل سكنا وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بمحذوف أى يجعله سكنا والتعويل على القرائن والمقامات اه وفى الدماميني وغيره ما يوافقه واختار السيد فى دفع التنافى أن الاستمرار فى مالك يوم الدين ثبوتي وفى جاعل الليل تجددى بتعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفى حواشى السعد انما وصف بمالك المعرفة لان اضافة الوصف الى الظرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله فى جاعل الليل سكنا مع قولهم بانها لفظية لان الليل مفعول جاعل لا ظرفه بخلاف يوم فانه ظرف لمالك اذ المعني مالك الامر والنهي فى يوم الدين بدليل قراءة ملك فتدبر (قوله أو صفة مشبهة) هى ما دل على فاعل الحدث وأفاد الدوام سواء وازنت المضارع أم لا واسم الفاعل هو ما وازن المضارع وأفاد الحدوث فان أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقية على ما فى التوضيح وغيره وقال الزمخشري وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع أصلا وما أريد به الدوام مما وازنه كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة فاسماء فاعلين ألحقت بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم يقيدها الشارح بغير الماضي كسابقها لانها للدوام أبدا ولا تكون للماضى وحده أصلا ومقتضاه أن

نكرة نحو هذا غلام امرأة وتعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو هذا غلام زيد (ص)

وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل كرب راجينا عظيم الامل مروع القلب قليل الحيل وذي الاضافة اسمها لفظيه وتلك محضة ومعنويه

(ش) هذا هو القسم الثانى من قسمي الاضافة وهو غير المحضة وضبطها المصنف بما كان المضاف فيه وصفا يشبه يفعل أى الفعل المضارع وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة ولا تكون الا بمعنى الحال فمثال اسم الفاعل هذا ضارب زيد الآن أو غدا وهذا راجينا ومثال اسم المفعول هذا مضروب الاب وهذا مروع القلب ومثال الصفة المشبهة هذا حسن الوجه وقليل الحيل وعظيم الامل فان كان المضاف غير وصف أو وصفا غير عامل فالاضافة

محضة كالمصدر نحو عجبت ضرب زيد واسم الفاعل بمعني الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس وأشار بقوله فعن تنكيره لا يعزل الى ان هذا القسم من الاضافة أعني غير المحضة لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل رب عليه (٥) وان كان مضافا للمعرفة نحو رب راجينا

اضافتها لفظية أبدا وهو ما في الرضى والتصريح قيل لانها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك اذا أفاد الاستمرار وقال الرضي لانها جائزة العمل أبدا مارفعا أو نصبا وأما أسماء الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع جائز مطلقا لان أدنى رائحة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى مرفوعهما معنى لفظية أبدا كضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملهما النصب فيحتاج الى شرط الحال أو الاستقبال أو الاستمرار ليشبها المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقويا على عمل النصب واضافتهما حينئذ لفظية دون الماضي ليعده عنه فلا يقوي على العمل فاذا أضيف لمنصوب معنى كان مضافا لغير معموله فتعرف به وهذا ظاهر ان قلنا ان الوصف الاستمراري اضافته لفظية بلا تفصيل كما هو ظاهر اطلاق الرضي أما على ما مر عن السعد من ان فيه اعتبارين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنه منها حقيقة أو ملحقة بها على القولين ودفعه في حواشي السعد بان اسم الفاعل قد يتمحض للماضي في بعض أحواله فتكون اضافته معنوية فلذا اعتبر جانبه في الاستمراري والصفة لا تتمحض له أصلا فلا يحسن اعتباره وحده فيها ومقتضى ما مر عن السيد من ان الاستمرار الثبوتي لا يعمل واضافته معنوية أن الصفة كذلك دائما لان استمرارها ثبوتي أبدا والا أشكل الفرق بينهما فتأمل فان في المقام دقة (قوله كالمصدر) مثال لغير الوصف وقيل اضافته لفظية لانه عامل في محل مجروره رفعا أو نصبا فأشبه الصفة ورد بنعته بالمعرفة في قوله

ان وجدي بك الشديد أراني * عاذرا فيك من عهدت عذولا

وبان تقدير الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال للوصف غير العامل ومنه أفعل التفضيل لانه لا يعمل في المفعول به فاضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل نعته بالمعرفة (قوله لا يفيد تخصيصا) أي لحصوله بالمعمول قبل أن يضاف اليه (قوله التخفيف) أي بحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وأصله ضارب زيدا أو المقدر نحو حواج بيت الله أو حذف نون المثني والجمع وحصر فائدتها في التخفيف انما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والا فتفيد رفع القبح أيضا كما في الحسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفي نصبه تشبيها بالمفعول به قبح اجراء وصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر لعدم فائدته بل الاول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تمييز لانه نكرة (قوله على تقدير الانفصال) أي بالضمير المستتر في الوصف كما مر (قوله بذا المضاف) أي المشابه يفعل فالمضاف بدل من اسم الاشارة أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أي لان المقصود الاصلي من الاضافة التعريف فيلزم من دخول أل تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفين على شيء واحد (قوله من أنهما) أي الاضافة وأل (قوله بشرط الخ) اعترض بانه لا فائدة للاضافة حينئذ لا تخفيفا لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لان الوصف متعد فلا قبح في نصبه المفعول به فكان القياس منع الاضافة كما منعت في الحسن وجه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما مر وأجيب بان هذا الشرط بحسب الاصالة انما هو لجواز اضافة الصفة المشبهة المحلاة بأل كالحسن الوجه لان رفع القبح فيها لا يكون الا بذلك الشرط كما مر فحمل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لاشتراكهما في تعريف الجزأين كما حملوها عليه في جواز النصب وان كان قبيحا فيها وأيضا ليكون دخول أل على المضاف الذي هو خلاف الاصل كالمشاكلة (قوله أو على ما أضيف اليه) أي لان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلذلك لا يجوز ان يكون بين الوصف

وتوصف به النكرة نحو قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وانما تفيد التخفيف ففائدته ترجع الى اللفظ فلذلك سميت الاضافة فيه لفظية وأما القسم الاول فيفيد تخصيصا أو تعريفا كما تقدم فلذلك سميت الاضافة فيه معنوية وسميت محضة أيضا لانها خالصة من نية الانفصال بخلاف غير المحضة فانها على تقدير الانفصال تقول هذا ضارب زيد الآن على تقدير هذا ضارب زيدا ومعناهما متحد وانما أضيف طلبا للتخفيف (ص) ووصل أل بذا المضاف مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر أو بالذي له أضيف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني (ش) لا يجوز دخول الالف واللام على المضاف الذي اضافته محضة فلا تقول هذا الغلام رجل لان الاضافة معاقبة للالف واللام فلا يجمع بينهما وأما ما كانت اضافته غير محضة وهو المراد بقوله بذا المضاف أي بهذا المضاف الذي تقدم

الكلام فيه قبل هذا البيت فكان القياس أيضا يقتضي أن لا تدخل الالف واللام على المضاف فيه لما تقدم من أنهما متعاقبان لكن لما كانت الاضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الالف واللام على المضاف اليه كالجعد الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف اليه المضاف اليه كزيد الضارب رأس الجاني فان لم تدخل الالف واللام على المضاف اليه ولا على ما أضيف اليه المضاف اليه

امتنعت المسئلة فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا اذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر ويدخل في هذا المفرد (٦) كامثل وجمع التكسير نحو الضوارب أو الضراب الرجل أو غلام الرجل وجمع السلامة المؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام الرجل فان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر كفى وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف اليه وهو المراد بقوله (ص) وكونها في الوصف كاف ان وقع مثني اوجمعا سبيله اتبع (ش) أي وجود الالف واللام في الوصف المضاف اذا كان مثنى أو جمع سلامة اتبع سبيل المثني اي على حد المثني وهو جمع المذكر السالم مغن عن وجودها في المضاف اليه فتقول هذان الضارا زيد وهؤلاء الضارو زيد وتحذف للاضافة النون (ص) ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما اذا ورد (ش) المضاف يتخصص بالمضاف اليه او يتعرف به فلا بد من كونه غيره اذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اسم لما اتحد به في المعني كالمترادفين وكالموصوف وصفته فلا يقال قمح بر ولا رجل قائم وماورد موهما لذلك مؤول كقولهم سعيد كرز فظاهر هذا انه من اضافة الشيء الى نفسه لان المراد بسعيد وكرز فيه واحد المسمي فيؤول الاول بالمسمي والثاني بالاسم فكانه قال جاءني مسمي كرز أي مسمي هذا الاسم وعلى ذلك يؤول ما اشبه هذا من اضافة المترادفين

ومافيه أل أكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبدا لجاني ويبقى من صور الجواز الاضافة الى مضاف لضمير مافيه أل كقوله * ألود أنت المستحقة صفوه * وأوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسماع والافصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله امتنعت المسئلة) أي مسئلة الاضافة ووجب النصب وأجاز الفراء الاضافة للمعارف مطلقا كالضارب زيد والضارب هذا والضارب به فيجوز نصب الثلاثة أوجرها بالاضافة بخلاف الضارب رجل فيتعين فيه النصب لامتناع اضافة المعرفة للنكرة ووافقه المبرد والرماني في الضمير دون غيره لكن أوجبا فيه الجر ومذهب سيبويه ان الضمير كالظاهر الخالي من أل يتعين فيه المفعولية ان كان الوصف محلي بها كالضاربك لفقد شرط الاضافة ويتعين فيه الجر ان كان مجردا كضاربه لفقد التنوين وأما الضاربك والضاربوه فالجر فيه جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف مثني أوجمعا وكذا النصب أيضا ولا يمنع منه حذف النون لانها قد تحذف مع نصب الظاهر تخفيفا كما تحذف في الاضافة كقوله

الفارقوا الحق للمدل به * والمستقلو كثير ماوهبوا

بنصب الحق وكثير وردذلك جماعة بان الاصل ان لا تسقط النون الا للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هذا وظاهر مذهب سيبويه تعين النصب في نحو الرجل أنت الضاربه وان عاد الضمير لما فيه أل ولينظر الفرق بينه وبين * الود أنت المستحقة صفوه * فان هذا أولى منها لقربه من المضاف فتامل (قوله فلا تقول هذا الضارب رجل) أي لانتفاء فائدة الاضافة وليس له مايحمل عليه بخلاف مامر فيجب نصب رجل مفعولا للوصف وكذا زيد عند غير الفراء (قوله وكونها في الوصف الخ) الجار يتعلق بالكون ان كان تاما وخبره من حيث النقصان ان كان ناقصا وكان خبره من حيث الابتداء وان وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقه محذوف أي وجود أل في المضاف يكفي في اغتفاره وقوعه مثني الخ وقيل ان وقع مبتدا ثان خبره كاف والجملة خبر الكون حذف رابطها أي في اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه وعليه حل الشارح أي ان وقع الوصف مثني أوجمعا فوجود أل فيه مغن عن وجودها في المضاف اليه لكن فيه ان الكافي عن وجودها في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف بل وقوعه مثنى الخ لان وجودها في المضاف خلاف الاصل فيحتاج لمسوغ وهو مشاكلة كونها في المضاف اليه كامر أو وقوعه مثني أوجمعا لانه لما طال بالتثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتج لاتصالها بالمضاف اليه أفاده الصبان (قوله ولا يضاف اسم الخ) في نسخ تاخير هذا البيت مع شرحه عما بعده وعليها شرح الاشموني (قوله لما به اتحد معنى) أي فقط كقمح بر أو معني ولفظا كزيد زيد مرادا بهما ذات واحدة فيجب فيهما الاتباع على التوكيد اللفظي وخرج عنه المشترك المتحد اللفظ دون المعني لفظيا كان كعين العين وزيد زيد مرادا بهما ذاتان أو معنويا كاب الاب وابن الابن فان ذلك صحيح سائغ (قوله وماورد الخ) مقتضاه كالمتن انه يقتصر في ذلك على المسموع وان التاويل المذكور انما هو تخريج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ لارتكابنا مثله ولا ينافي ذلك ماتقدم في باب العلم من قوله * وان يكونا مفردين فاضف * لان معناه ابق الاضافة الواردة مؤولا لها بما هنا كما اسلفناه هناك (قوله مؤولا) أجازه الكوفيون بلا تاويل بشرط اختلاف اللفظين (قوله فيؤول الاول بالمسمى الخ) أي اذا كان الحكم مناسبا للمسمي فان ناسب الاسم كـكتبت سعيد كرز عكس التاويل أي كتبت اسم هذا

كيوم الخميس واما ما ظاهره اضافة الموصوف الى صفته فمؤول على حذف مضاف اليه موصوف بتلك الصفة كقولهم حبة الحمقاء وصلاة الاولى والاصل حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الاولى فالحمقاء صفة للبقلة لا للحبة والاولى صفة للساعة لا للصلاة ثم حذف المضاف اليه وهي البقلة والساعة وأقيمت صفته مقامه فصارت حبة الحمقاء وصلاة الاولى فلم يضف الموصوف الى صفته

المسمي (قوله كيوم الخميس) فيه انه ليس من المترادفين بل من اضافة الاعم للاخص وهي جائزة لافادتها تخصيص الاعم وأما عكسها فممتنع (قوله حبة الحمقاء) بالمد هي الرجلة وصفت بالحمق لانها تنبت في مجاري الماء فتمر بها السيول فتقطعها وتطؤها الاقدام وفي القاموس بقلة الحمقاء بدل حبة وتاويلها أن يقال بقلة الحبة الحمقاء ولا شك ان الحبة التي هي بزر الرجلة توصف بالحمق كما توصف به نفس الرجلة لانها من جملة ما ينبت في المجاري فكل من العبارتين موهم لاضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلها من اضافة الاعم للاخص فلا تحتاج لتاويل باعتبار ان الحمقاء صار كالعلم على تلك البقلة وان كان خلاف الظاهر واعلم ان التاويل في هذه المذكورات يصير الاضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص (قوله موهلا) بفتح الهاء من أوهله لكذا بمعنى أهله له أي جعله أهلا له والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلا في نفسه للحذف فهو من اطلاق المسبب وهو التاهيل وارادة سببه وهو كونه أهلا (قوله واقامة المضاف اليه الخ) هذا مع ما بعده تفسير لصلاحيته للحذف وليس شرطا مستقلا أي معنى كونه صالحا للحذف انه يستغني عنه في افادة المعنى المراد بالمضاف اليه ويشترط أيضا كونه بعضا من المضاف اليه أو كبعضه فالاول نحو قطعت بعض أصابعه يلتقطه بعض السيارة * كما شرقت صدر القناة من الدم * والثاني كمر الرياح الاتي وكقوله

أتي الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجميل جميل

زاد الدماميني أو كونه كل المضاف اليه نحو يوم تجد كل نفس فلا يقال أعجبتني يوم العروبة لان المضاف ليس كلا ولا بعضا ولا كبعض وان كان صالحا للحذف (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت اى مشيا كاهتزاز رماح تسفهت اى أمالت ومر الرياح أي مرورها فاعله وفيه الشاهد (قوله فاكتسب التذكير) أي بالشروط المذكورة ففي كلام المتن اكتفاء ومما يكتسبه المضاف أيضا مر من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصدر كغلام من عندك والجمع كقوله

فما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

أو البناء بالاضافة الى مبني كما سياتي قيل والاعراب كهذه خمسة عشر زيد برفع عشر لاضافته للمعرب وفيه ان اعرابه انما هو لمعارضة الاضافة شبه الحرف لانه اكتسابه من المضاف اليه بدليل ان من يعربه لا يخصه باضافة المعرب بل مع المبني أيضا كهذه خمسة عشرك كما قاله الدماميني (قوله واكتسب التذكير الخ) اي بدليل قوله قريب والا لقال قريبة ويرد عليه لعل الساعة قريب حيث ذكره بلا اضافة فالاوجه ان التذكير في الآيتين لاجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول في انه يستوي فيه المذكر والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أي مقربة وقيل انهم التزموا تذكير قريب في غير النسب للفرق بينهما وقيل الرحمة بمعنى الغفران أو المطر بقي ان في كلام الشرح اطلاق التذكير عليه تعالى وهو سوء أدب والجواب ان التذكير هنا وصف للفظ الجلالة لا لمعناه فلا ضرر فيه صبان ولك ان تقول المراد اكتسب حكم التذكير الثابت له تعالى لانه اذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون الا كالمذكر وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التذكير نفسه اذ الاضافة لا تصير المؤنث مذكرا حقيقة بل باعتبار ان يصير الحكم عليه كالحكم على المذكر فتدبر (قوله وبعض الاسماء الخ) يشعر بان الاصل والغالب في الاسماء صلاحيتها للاضافة وعدمها وقوله وبعض ذا

بل الى صفة غيره (ص) وربما أكسب ثانيا أولا ثانيا ان كان لحذف موهلا (ش) قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف اليه التانيث بشرط ان يكون المضاف صالحا للحذف واقامة المضاف اليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض اصابعه فصح تانيث بعض لاضافته الى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء باصابع عنه فتقول قطعت اصابعه ومنه قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفهت
اعاليها مر الرياح النواسم

فانث المر لاضافته الى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفهت الرياح وربما كان المضاف مؤنثا فاكتسب التذكير من المذكر المضاف اليه بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين فالرحمة مؤنثة واكتسبت التذكير باضافتها الى الله تعالى

فان لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف اليه عنه لم يجز التانيث فلا تقول خرجت غلام هند اذ لا يقال خرجت هند ويفهم منه خروج الغلام (ص) وبعض الاسماء يضاف أبدا * وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا (ش) من الاسماء ما يلزم الاضافة وهو قسمان أحدهما ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى فلا يستعمل مفردا أي بلا اضافة وهو المراد بشطر البيت وذلك نحو عند ولدى وسوى

وقصاري الشيء وحماداه بمعني اضافة وهو المراد بقوله وبعض ذا قد يات أي وبعض مالزم الاضافة قد يستعمل مفردا لفظا وسيأتي كل من القسمين (ص)

وبعض مايضاف حتما امتنع

ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

كوحدلبي ودوالي سعدي

وشذا ايلاء يدي للبي

(ش) من اللازم للاضافة لفظا مالا يضاف الا الى المضمر وهو المراد هنا نحو وحدك أي منفردا ولبيك أي اقامة على اجابتك بعد اقامة ودواليك أي ادالة بعد ادالة وسعديك أي اسعادا بعد اسعاد وشذ اضافة لبي الى ضمير الغيبة ومنه قوله

انك لو دعوتني ودوني
زوراء ذات مترع يوني
لقلت لبيه لمن يدعوني

وشذ اضافة لبي الى ظاهر أنشد سيبويه

دعوت لما نابني مسورا
فلبى فلبى يدى مسور

كذا ذكره المصنف ويفهم من كلام سيبويه ان ذلك غير شاذ في لبي وسعدي ومذهب سيبويه ان لبيك وماذكر بعده مثني وانه منصوب على المصدرية بفعل محذوف وان تثنيته المقصود بها التكثير فهو على هذا ملحق بالمثنى كقوله تعالى

الخ يشعر بان الاصل في ملازم الاضافة ان لا يقطع عنها * واعلم ان أقسام الاسم بالنسبة للاضافة وعدمها عشرة ما تجوز اضافته وهو الغالب وما تمنع كالمضمرات والاشارات وغير أي من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام وما تجب اضافته للجملة فاما الخصوص الفعلية وهو اذا ولما الحينية عند من جعلها اسما أو لمطلق الجملة ولا يقطع عنها لفظا وهو حيث أو يقطع وهو اذ وما تجب اضافته للمفرد مطلقا فاما لفظا أو نية وهو غير ومع والجهات ونحوها ككل اذا لم يقع توكيدا ولا نعتا أو لفظا فقط ككلا وكلتا وعند وما عطف عليه في الشرح أو للمفرد الظاهر وهو أولو واولات وذو وذات وفروعها كذوا وذواتا وكل المنعوت بها فيما يظهر كزيد الرجل كل الرجل أو للمضمر مطلقا كوحدك وكل في التوكيد أو الخصوص ضمير المخاطب كلبيك واخواته (قوله وقصارى) بضم القاف مقصورا وحماداه بحاء مهملة بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما ويقال في الاول قصيرا كالمصغر (قوله حتما) أي اضافة حتما أي واجبة (قوله ايلاؤه) مصدر أولى المتعدى بالهمزة بمعنى اتباعه له أي امتنع ان يجعل الاسم الظاهر تابعاله فالهاء مفعوله الثاني واسما مفعوله الاول لانه هو الذي كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الآتي وشذ ايلاء يدى مصدر مضاف لمفعوله الاول وللبي مفعوله الثاني ولامه للتقوية هذا هو الصواب (قوله وحذك) هو مصدر ملازم للافراد والتذكير والنصب فقيل على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والخؤلة وقيل لفظ به حكى الاصمعي وحد يحد وحدا كوعد يعد وعدا اذا انفرد وقيل أصله ايحاد مصدر أوحده بمعني افرده حذفت زوائده وقيل على الحال لتأوله بموحدا أي منفردا على ما مر في بابه وقد يجر بعلى كجلس على وحده أو باضافة كنسيج وحده بوزن كريم أي لا نظير له في الخير وكذا قريع وحده بالقاف والراء والعين المهملة وهو السيد ويقال جحيش وحده وعير وحده مصغر جحش وعير وهو الحمار أي لا نظير له في الشر (قوله لبيك) أصله ألب لك البابين أي أقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من ألب بالمكان اذا أقام به فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك ثم حذفت زوائده وحذف الجار وأضيف للضمير كل ذلك ليسرع المجيب الى سماع خطاب مناديه ويقال في الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعني ألب أي أقام فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضي (قوله ادالة) الانسب تداولا بعد تداول أو مداولة بعد مداولة لان الادالة هي الغلبة ولا تناسب هنا بخلاف التداول فانه التناوب أي تداولا لطاعتك ومناوبة فيها (قوله وسعديك) لا تستعمل الا بعد لبيك لانها توكيد لها (قوله ودوني زوراء) بالزاي ثم الراء هي الارض البعيدة والجملة حال من ياء دعوتني والمترع البحر من قولهم حوض ترع بفتح التاء الفوقية والراء أي ممتلئ ويون بفتح الموحدة وضم المثناة التحتية أي واسعة بعيدة الاطراف وفي قوله لبيه التفات من الخطاب الى الغيبة على حد اذا كنتم في الفلك وجرين بهم (قوله دعوت الخ) قائلة لزمته دية فدعا مسورا لحملها فلباه أي أجابه بقوله لبيك فقوله فلبى فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف علي دعوت والفاء الثانية سببية أي فأجيبه اجابة بعد اجابة اذا سألني في أمر نابه وخص يديه لانه أعطاه بهما ففيه اشارة الى أنه أجاب بالفعل كالقول (قوله مثني) أي بحسب الاصل ثم قصد به التكرار وانسلخ عن التثنية وألحق بها في الاعراب نظرا لاصله (قوله على المصدرية) أي المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادر محذوفة الزوائد لا أسماء مصادر وقوله بفعل محذوف أي من الفاظها الا لبيك وهذا ذيك بذالين معجمتين فمن معناهما فيقدر في سعديك اسعد أي أعاون وفي دواليك ادوال وفي حنانيك أتحنن أو أحن وفي هذا ذيك أسرع لان معناه الاسراع وفي لبيك أقيم لانه لا فعل لهما من لفظهما كذا قيل وفيه ان لبيك ماخوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من لب بمعناه كما مر فله فعل من لفظه ولا ضرر في كونه محذوف الزوائد علي الاول لانه مثل سعديك ودواليك في ذلك نعم ذكر جماعة ان

ثم ارجع البصر كرتين اى كرات فكرتين ليس المراد به مرتين فقط لقوله تعالى ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير اى مزدجرو هو كليل ولا ينقلب البصر مزدجرا كليلا من كرتين فقط فيتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير لا اثنين فقط وكذا ليك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم فليس المراد الاثنين فقط وكذا باقي أخواتها على ما تقدم فى تفسيرها ومذهب يونس أنه ليس بمثني وأن أصله لبى وأنه مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير كما قلبت ألف لدي وعلى مع الضمير فقيل لديه وعليه وردعليه سيبويه بانه (٩) لوكان الامر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كما لا تنقلب ألف لدي وعلى فكما تقول على زيد ولدي زيد فكذلك كان ينبغى أن يقال لبى زيد لكنهم لما أضافوه الى الظاهر قلبوا الالف ياء فقالوا فلبى يدى مسور فدل ذلك على أنه مثني وليس بمقصور كما زعم يونس (ص)

معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب وألب ليسا بمعنى أجيب اه صبان لا يقال قد وجد له فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لبى كما فى البيت المار فان معناه أجاب كما مر لانا نقول مدلول لبى انه قال لبيك فلا يصح ان يشتق منه لبيك للزوم الدور فتأمل (قوله ثم ارجع البصر) أى رده فى نواحي السماء كرتين أي مرتين وقوله فى الآية هل ترى من فطور أي من خلل بصدع او غيره (قوله انه ليس بمثني) أي لبيك فخلاف يونس فى خصوصه وغلط ابن الناظم فى أجرائه فى أخواته أيضا (قوله وان ينون) نائب فاعله ضمير يعود على اذ ونائب فاعل يحتمل هو قوله افرادا إذ ولم يقل افرادها ايضاحا لئلا يتوهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذ (قوله وما كاذ) مبتدأ خبره كاذ الثاني ومعنى منصوب على نزع الخافض أي والذى مثل اذ فى المعنى من حيث كونه ظرفا مبهما ماضيا مثله فى الاضافة الى الجمل وقوله أضف جوازا كالاستدراك على قوله كاذ بين به انه مثله فى مطلق الاضافة لا فى وجوبها ويحتمل ان الخبر قوله أضف والرابط محذوف وكاذ صفة لمصدر محذوف على حذف مضاف أي والذى مثل اذ أضفه اضافة كاضافة اذ فى كونها للجمل حال كونها جائزة (قوله وهو حيث واذ) الاول ظرف مكان لا يخرج عن الظرفية الا نادرا وقد يراد بها الزمان وثاؤها مثلثة وقد تبدل ياؤها واوا وقيل وألفا وبنو فقعس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من أسماء المكان غيرها والثاني ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال فى الاصح بدليل فسوف يعلمون اذ الاغلال فى أعناقهم وتلزم النصب محلا على الظرفية مالم يضف اليها زمان كيوم مثذ والا كانت فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بدلا منه عند الجمهور وأما نحو واذكروا اذ أنتم قليل واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت فمؤول بانها ظرف لمحذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم اذ أنتم واذكر قصة مريم اذ انتبذت وترد للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم الخ أي لاجل ظلمكم وهل هي حينئذ حرف كاللام أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وترد للمفاجأة بعد بينا أو بينما كقوله

* فبينما العسر اذ دارت مياسير * وهل هي حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة أو زائدة أقوال (قوله الى الجملة الاسمية) قال فى التصريح شرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلا وبعد اذ أن لا يكون خبرها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه اه ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز لما فى المغني ان نصب زيد فى جلست حيث زيدا أراه أرجح من رفعه على ابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر اه وفى الهمع يقبح اضافة اذا الى اسمية عجزها فعل ماض كجئت اذ زيد قام دون اذ زيد يقوم لان اذ للماضي فيقبح أن تفصل منه (قوله أما ترى الخ) تمامه * نجما يضيء كالشهاب لامعا * وترى بصرية مفعولها طالعا وحيث ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل مفعولها حيث وطالعا حال منها أى ترى مكان سهيل حال كونه طالعا فيه أو من سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هي حينئذ مبنية على أصلها أو معربة لزوال سبب البناء وهو الاضافة للجملة قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف خبره أى حيث سهيل مستقر طالعا فلا شاهد فيه (قوله اذ قام زيد) يشعر باشتراط مضي الفعل لفظا كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد لاغيرها (قوله ويجوز حذف الجملة الخ مثل اذ فى ذلك

(ش) من اللازم للاضافة مالا يضاف الا الى جملة وهو حيث واذ واذا فاما حيث فتضاف الى الجملة الاسمية نحو اجلس حيث زيد جالس والى الجملة الفعلية نحو اجلس حيث جلس زيد أو حيث يجلس زيد وشذ اضافتها الى مفرد كقوله أما ترى حيث سهيل طالعا وأما اذ فتضاف أيضا الى الجملة الاسمية نحو جئتك

(٢ - خضرى - ثانى) اذ زيد قائم والى الجملة الفعلية نحو جئتك اذ قام زيد ويجوز حذف الجملة المضاف اليها ويؤتى بالتنوين عوضا عنها كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون وهذا معنى قوله وان ينون يحتمل افرادا أى وان ينون اذ يحتمل افرادها أى عدم اضافتها لفظا لوقوع التنوين عوضا عن الجملة المضاف اليها وأما اذا فلا تضاف الا الى جملة فعلية فتقول آتيك اذا قام زيد ولا يجوز اضافتها الى جملة اسمية فلا تقول آتيك اذا زيد قائم خلافا لقوم وسيذكرها المصنف وأشار بقوله وما كاذ معني كاذا الى ان ما كان مثل اذ فى كونه ظرفا ماضيا

اذا كقوله تعالى ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا لخاسرون وقد يحذف جزء الجملة بعد اذ كقوله

* والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا * أى اذ ذاك كذلك وليست مضافة لمفرد كما توهم (قوله غير محدود) أي ليس له اختصاص أصلا كما مثله ومنه يوم لانه لا يختص بالنهار الا بقرينة كان يقال ما رأيته يوما وليلة والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل ولا نهار أو له اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف للجملة بخلاف المحدود وهو ما دل على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كامس وغد (قوله بل الى الفعلية) هذا مذهب سيبويه من أن مشبه اذ واذا يعامل معاملتهما فيضاف الاول الى الجملتين والثانى الى الفعلية فقط مثلهما ووافقه الناظم فى مشبه اذ ولذلك اقتصر عليه دون مشبه اذا فجوز اضافته للاسمية بدليل يوم هم على النار يفتنون وقوله

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

فان يوم فيهما مستقبل كاذا وأجيب بانه نزل المستقبل منزلة الماضى لتحقق وقوعه فيوم فيهما مشبه لاذ لا اذا وقد صرح الشاطبي بان مشبه اذا يجوز اعرابه وبناؤه على التفصيل فى مشبه اذ اه (قوله نحو شهر وحول) أي وسنة وعام كما قاله السيوطي والدماميني وقيل يضافان للجملة كسنة أو عام كان كذا انظر الصبان (قوله أو اعرب) بنقل فتحة الهمزة الى الواو للوزن (قوله ما كاذ) تنازعه الفعلان قبله (قوله متلو فعل) أي الذى تلاه فعل مبني (قوله يجوز فيه الاعراب والبناء) قيده فى الكافية بما اذا لم يكن مثنى فقال

وما كاذ اجرى ثم ثني * فليس عن اعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المذكور مع الجملة يجوز بناؤه عند اضافته لمفرد مبني كيومئذ وحينئذ وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه ونحوها مما هو شديد الابهام اذا أضيفت لمفرد مبنى جاز ان تكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة التعريف من المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له شدة تعلق بما بعده لان معناه لا يتضح الا بما أضيف اليه فهو أهل لاكتسابه منه البناء نحو مثل ما انكم تنطقون لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي فى محل رفع الاول صفة لحق والثانى فاعل تقطع والثالث مبتدأ فتحصل أن الاضافة تجوز البناء فى ثلاثة أنواع اضافة الظرف المبهم الى الجملة واضافته الى مفرد مبني واضافة المبهم غير الظرف الى مبني ومنع ابن الناظم الاخيرين قائلا لا يجوز أن تكون الاضافة الى المفرد المبني سببا للبناء لا فى الظرف ولا غيره لانها تكف سبب البناء لاختصاصها بالاسماء فكيف تكون سببا فيه والفتحات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير فى حق و بينكم حال من فاعل تقطع وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدا محذوف أى مناقوم دون ذلك اه أى وأما يومئذ فنصب على الظرفية لا مبني ﴿تنبيه﴾ عد فى الشذور هذا البناء بانواعه الثلاثة مما يبني على الفتح لا غير الا أنه جعله نوعين فقط أحدهما الزمان المبهم المضاف للجملة والثاني الاسم المبهم زمنا أو غيره المضاف لمبني فبناء الاول لاضافته للجملة ولما كانت جائزة كان جائزا بخلاف حيث وأما الثاني فلاكتسابه من المضاف اليه كامر و بنيا على حركة اشعارا بعروض البناء فى الجميع مع التقاء الساكنين فى البعض كيوم وخصا بالفتح تخفيفا لثقل الاضافة للجملة والمبني حتى آثروه على اتباع الكسرتين بعده فى يومئذ لذلك فعلم أنه لا يجوز بناء المذكورات على غير الفتح لا قياسا ولا سماعا لانه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما بني على الفتح لا غير وقد صرح الصبان فى على الآتية بان البناء الجائز بالاضافة الى المبني هو الفتح لا الضم فكذا الاضافة الى الجملة لانهما من واد واحد وهذا مما لا يخفى على من له ادنى المام بالعلم وأهله لكنه

ووقت وزمان ويوم فتقول جئتك حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكر ويوم خرج خالد وكذلك تقول جئتك حين زيد قائم وكذلك الباقي وانما قال أضف جوازا ليعلم أن هذا النوع أعنى ما كان مثل اذ فى المعني يضاف الى ما يضاف اليه اذ وهو الجملة جوازا لا وجوبا فان كان الظرف غير ماض أو محدودا لم يجر مجري اذ بل يعامل غير الماضى وهو المستقبل معاملة اذا فلا يضاف الى الجملة الاسمية بل الى الفعلية فتقول أجيئك حين يجيء زيد ولا يضاف المحدود الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى مفرد نحو شهر كذا وحول كذا (ص) وابن أو أعرب ما كاذ قد اجريا

واختر بنا متلو فعل بنيا وقبل فعل معرب أو مبتدا اعرب ومن بني فلن يفندا

(ش) تقدم أن الاسماء المضافة الى الجملة على قسمين أحدهما ما يضاف الى الجملة لزوما والثاني ما يضاف اليها جوازا وأشار فى هذين البيتين الى أن ما يضاف الى الجملة جوازا يجوز فيه الاعراب والبناء سواء أضيف الى جملة فعلية صدرت

بفعل ماض أو جملة فعلية صدرت بمضارع أو جملة اسمية نحو هذا يوم جاءز يد ويوم يقوم بكر ويوم عمر قائم وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي والمصنف لكن المختار فيما أضيف الى جملة فعلية صدرت بماض البناء وقد روي بالبناء والاعراب قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا

بفتح نون حين على البناء وكسرها على الاعراب وما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الاعراب ويجوز البناء وهذا معني قوله ومن بنى فلن يفندا أي فلن يغلط وقد قرئ في السبعة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف ومذهب البصريين انه لا يجوز فيما أضيف الى جملة فعلية صدرت بمضارع أو الى جملة اسمية الا الاعراب ولا يجوز البناء الا فيما أضيف الى جملة فعلية صدرت بماض هذا حكم ما يضاف الى الجملة جوازا واما ما يضاف اليها وجوبا فلازم للبناء لشبهه بالحرف في الافتقار الى الجملة كحيث واذ واذا (ص)

وألزموا اذا اضافة الى جمل الافعال كهن اذا اعتلى

خفي على متعصبي زمننا حتي جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره (قوله بفعل ماض) الاولى مبني كعبارة المصنف لشموله المضارع مع احدى النونين (قوله على حين الخ) أي في حين وكذا ما ياتي للامران على الجارة للظروف بمعنى في وتمامه * فقلت ألما أصح والشيب وازع * بالزاي والعين المهملة أي مانع من اللهو (قوله ومذهب البصريين الخ) علاوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل المعرب وأجابوا عن الآية بان اسم الاشارة عائد للمذكور قبله ويوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه انه يلزم عليه مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وأيضا فالمشاكلة انما تطلب بين المضاف والمضاف اليه وهو الجملة بتمامها وهي مبنية مطلقا لا الفعل وحده الا ان يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلته وان كانت الاضافة الى مجموع الجملة وعلله المصنف بان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط في جعل الجملة بعده مفتقرة اليه والى غيره بعد ان كانت كلاما تاما وذلك عام في كل جملة (قوله جمل الافعال) بنقل حركة الهمزة الى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان يهون اذا سهل أي تواضع اذا اعتلى أي تكبر غيرك (قوله الى الجمل الفعلية) أي الماضوية غالبا ويقل للمضارعية وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب

والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع

وانما لزمتها لتضمنها معني الشرط غالبا وان خالفت الشرط في أنها لا تجزم اختيارا وفي اختصاصها بالمتيقن والمظنون بخلاف باقي الادوات فانها للمشكوك والمستحيل كان كان للرحمن ولد وامان نحو أفان مت فلتنزيله منزلة المشكوك لابهام زمن الموت وقد تجرد عن الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو جملة هم يغفرون من الفاء ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوي وهي ظرف للمستقبل وقد تجيء للماضي كآية واذا رأوا تجارة للحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على ان عاملها فعل القسم وهو حالي ولا تخرج عن الظرفية أصلا عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لأعلم اذا كنت عني راضية فهي فيه ظرف للمفعول المحذوف لا مفعول كما توهم أي لأعلم شانك اذا كنت الخ وقوله تعالى حتى اذا جاؤها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لاذا وهي منصوبة بجوابها عند الاكثر لا بشرطها لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واقتران جوابها بالفاء واذا الفجائية لا يمنع عمله فيها لتوسعهم في الظروف وان لم تستحق التصدير فما ظنك بما يستحقه أو يقال محل عمل جوابها فيها اذا لم يقترن بهما والا كان عاملها محذوفا يدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها غير مضافة اليه مثلها كما يقول الجميع فيها اذا جزمت كما في المغني وحينئذ فالفرق بينها وبين اذ وحيث انها يحصل الربط فيها بين جملتي الجواب والشرط بكونها شرطا كما في أين ومتي وأما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند تجردها عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بلا خلاف فيما يظهر ليحصل بها الربط فتدبر ومثل اذا الما الحينية وتسمي الوجودية وهي الرابطة لوجود شيء بوجود غيره بناء على قول المصنف انها ظرف فيه معنى الشرط فتضاف لشرطها وتنصب بجوابها كما في القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي فلا يكون شرطها وجوابها الا ماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المغني كونها بمعنى اذ لا بمعني حين كما قيل وأما نحو فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وفلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فالجواب فيهما محذوف أي انقسموا قسمين وأقبل يجادلنا ولا تضاف الا الى الجمل الفعلية كاذا وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهي شم

فعلى حد وان أحد من المشركين استجارك لان سقاؤنا فاعل بمحذوف يفسره وهي أي سقط وشم

(ش) أشار في هذا البيت الى ما تقدم ذكره من ان اذا تلزم الاضافة الى الجمل الفعلية ولا تضاف الى الجملة الاسمية خلافا للاخفش والكوفيين فلا تقول أجيئك اذا زيد قائم وأما أجيئك اذا زيد قام فزيد مرفوع

بفعل محذوف وليس مرفوعا على الابتداء هذا مذهب سيبويه وخالفه الاخفش فجوز كونه مبتدأ خبره الفعل الذى بعده وزعم السيرافى انه لا خلاف بين سيبويه والاخفش فى جواز وقوع المبتدأ بعد اذا وانما الخلاف بينهما فى خبره فسيبويه يوجب ان يكون فعلا والاخفش يجوز أن يكون اسما فيجوز فى أجيئك اذا زيد قام جعل زيد مبتدأ عند سيبويه والاخفش ويجوز أجيئك اذا زيد قائم عند الاخفش فقط

(ص) لمفهم اثنين معرف بلا * (١٢) تفرق أضيف كلتا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كلتا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاءنى كلا الرجلين وكلتا المرأتين أو معنى دون لفظ نحو جاءنى كلاهما وكلتاهما ومنه قوله

ان للخير وللشر مدى
وكلا ذلك وجه وقبل * وهذا

هو المراد بقوله لمفهم اثنين معرف واحترز بقوله بلا تفرق من معرف أفهم اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه كلا وكلتا فلا تقول كلا زيد وعمرو جاء وقد جاء شاذا كقوله كلا أخى وخليلى واجدى عضدا فى النائبات والمام الملمات

(ص) ولا تضف لمفرد معرف أيا وان كررتها فأضف او تنو الاجزا واخصصن بالمعرفه موصولة أيا وبالعكس الصفه وان تكن شرطا أو استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما

(ش) من الاسماء الملازمة للاضافة معنى أى ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

ألا تسالون الناس أى وأيكم

* عداة التقينا كان خيرا وأكرما أوقصدت الاجزاء كقولك اى زيد أحسن أى أي أجزاء زيد الاول أحسن ولذلك يجاب بالاجزاء فيقال عينه أو أنفه وهذا انما يكون فيما اذا قصد بها الاستفهام وأى تكون استفهامية وشرطية وموصولة وصفة فاما الموصولة فذكر المصنف انها لا تضاف الا الى المعرفة فتقول يعجبنى أيهم قائم وذكر غيره أنها تضاف أيضا الى نكرة لكنه قليل نحو يعجبنى أى رجلين قاما وأما الصفة فالمراد بها ما كان صفة لنكرة أو حالا من معرفة فلا تضاف الا الى نكرة

فعل أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب س أنها حرف وجود لوجود فلا محل لها (قوله بفعل محذوف أى يفسره المذكور ومثله اذا السماء انشقت وأما قوله

اذا باهلى تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المذرع

فعلى اضمار كان أي اذا كان باهلى نسبة الى باهلة أرذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة أكرم قبيلة من تميم والمذرع بذال معجمة من امه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أى تبعا للكوفيين كما اجازوا دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بلا تفرق) أي بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانهما موضوعان لتاكيد المثنى فالشروط ثلاثة التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق (قوله ان للخير الخ) المدى الغاية والوجه والقبل بفتحتين الجهة اى وكلا ذلك المذكور من الخير والشر ذو جهة يصرف اليها فذلك مفرد لفظا مثنى معنى على حد عوان بين ذلك أى المذكور من الفارض أى المسنة والبكر أى الشابة والعوان النصف (قوله واجدى) بكسر الدال خبر عن كلا باعتبار لفظها ولو راعى المعنى لقال واجداى بالالف لانه خبر مرفوع والياء مفعوله الاول وعضدا مفعوله الثانى (قوله أيا) أى شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية أو وصفية وضمير كررتها الاى لا بالعموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الاجزاء (قوله أو تنو الاجزا) مجزوم بحذف الياء لعطفه على كررتها وفصل بينهما بجواب الشرط لكونه ليس أجنبيا ولا يرد أن تقديم الجواب على الشرط وهو تنو ممتنع لانه يغتفر فى الثوانى أفاده يس (قوله واخصصن بالمعرفة) أى غير ما سبق منعه وهو المفرد المعرف غير المنوى به الاجزاء والباء داخلة على المقصور عليه وأيا مفعول اخصصن وموصولة حال منه مقدمة (قوله وبالعكس) عطف على المعرفة فهو متعلق باخصص والصفة عطف على أيا فهى مفعوله أى واخصص أيا الصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالضد لان العكس لغة تبديل أول الشىء آخره وليس مرادا هنا ويحتمل ان الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس أى والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أي خلافه فان العكس قد يطلق على مطلق التغير (قوله فمطلقا) اما صفة لمصدر محذوف أي تكميلا مطلقا أو حال من الهاء فى بها أى سواء أضيفت لنكرة أو معرفة غير ما سبق منعه لكن يرد على هذا ان الحال لم تطابق صاحبها فى التانيث الا ان يجعل مصدرا ميميا أي ذات اطلاق لا اسم مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منهما لضمير المتكلم خلافا لبعضهم (قوله أو قصدت الاجزاء) مثله قصد الجنس كاى الدينار دينارك وأى الكسب أطيب وكذا العطف بالواو كاى زيد وعمرو قام (قوله اذا قصد بها الاستفهام) الحصر ممنوع فان التكرار وقصد الاجزاء يأتيان فى الموصولة والشرطية أيضا دون الحالية والوصفية وهما وان شملهما عموم قول المصنف وان كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة انهما لا يضافان لمعرفة أصلا افاده سم فالشرطية المكررة كاى وايك جاء يكرم وذات الاجزاء أى زيد أعجبك أعجبنى والموصولة اضرب أيهم زيد وأى عمرو وهو قائم واقطع أيهم زيد هو قبيح أي الجزء الذي هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) أي غير ما سبق منعه (قوله الا الى نكرة) أي مماثلة للموصوف لفظا ومعنى كالمثال

نحو مررت برجل أي رجل ومررت بزيد أى فتي ومنه قول الشاعر فاومات ايماء خفيا لحبتر * فلله عينا حبتر أيما فتى وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان الى المعرفة والى النكرة مطلقا أى سواء كانا مثنيين أو مجموعين أو مفردين الا المفرد المعرفة فانهما لا يضافان اليه الا الاستفهامية فانها تضاف اليه كما تقدم ذكره واعلم أن أيا ان كانت صفة أو حالا فهي ملازمة للاضافة لفظا ومعنى نحو مررت برجل أى رجل و بزيد أى فتى وان كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة للاضافة معني لا لفظا نحو أى رجل عندك وأي عندك وأى رجل تضرب أضرب وأيا تضرب أضرب و يعجبني أيهم عندك وأى عندك ونحو أي الرجلين تضرب أضرب وأي رجلين تضرب أضرب وأى الرجال تضرب أضرب وأي رجال تضرب أضرب وأى الرجلين عندك وأي الرجال عندك وأى رجل وأي رجلين وأي رجال

(ص)

والزموا اضافة لدن فجر ونصب غدوة بها عنهم ندر ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل

(ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لدن ومع فاما لدن فلابتداء غاية زمان أو مكان وهي مبنية عند أكثر العرب لشبهها بالحرف فى لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم جواز الاخبار بها ولا تخرج عن الظرفية الا بجرها بمن وهو الكثير فيها ولذلك لم ترد فى القرآن الكريم الا بمن كقوله تعالى وعلمناه من لدنا علما وقوله تعالى لينذر باسا شديدا من لدنه وقيس تعربها ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم لينذر باسا شديدا من لدنه لكنه أسكن الدال وأشمها الضم قال المصنف ويحتمل أن يكون منه قوله

تنتهض الرعدة فى ظهيري * من لدن الظهر الى العصيري ويجر ما ولى لدن بالاضافة الا غدوة فانهم نصبوها بعد لدن كقوله

الاول أو معني فقط كالذى بعده وكمررت برجل أي فتي وهي حينئذ دالة على الكمال أى رجل كامل (قوله حبتر) هو اسم رجل وأيما فتي بنصب أى حال منه ومازائدة وفتى مضاف اليه (قوله فانهما لا يضافان اليه الخ) قد علمت ما فيه (قوله لدن) كعضد على الاشهر و يقال لدن كجير ولدن كبيد ولدن كقلت بكسر التاء ولد كهل ولد كقل ولد بفتح فضم وغير ذلك واذا أضيفت المنقوصة النون الى مضمر وجب رد النون فلا يقال لده سم (قوله فجر) فائدته بيان ان عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر لانه يصرح بذلك فى هذا الكتاب اكتفاء باستفادته من ذلك ومن قوله فى اعمال المصدر * و بعد جره الذي أضيف له * وفى اسم الفاعل * وانصب بذا الاعمال تلوا واخفض * وفى الصفة المشبهة * فارفع بها وانصب وجر * وفى أسماء الافعال * و يعملان الخفض مصدرين * (قوله ومع مع الخ) الاولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول الزموا كما أشار له الشارح * والثانية بالسكون مبتدأ خبره قليل والجملة مستأنفة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الاولى لانه لا يفيد لزومها الاضافة مع أنه المقصود (قوله الملازمة للاضافة) اي لفظا فقط لظاهر أو ضمير (قوله ومع) أى الظرفية فهى الملازمة للاضافة بخلاف المفردة فى نحو جاؤا معا فلا زمة للحالية على ما سيأتى (قوله فلابتداء الخ) عبارة غيره لمبدا غاية زمان الخ قال الدماميني فسماها نفس المبدإ لا الابتداء ومن ثم كانت اسما بخلاف من ومذ (قوله وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم الخ) أى ان الثلاثة مجموعة فيها فى وقت واحد بخلاف عند فانها وان لزمت الظرفية أو شبهها كلدن لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز جئت من عنده ومن لدنه وجلست عنده لا لدنه لعدم الابتداء فيه وأيضا فيجوز وقوع عند فضلة كما مثل وعمدة كزيد عندك والسفر من عند البصرة لانها جزء خبر ولا يجوز فى لدن الا كونها فضلة فبنيت لشبهها الحرف فى الجمود حيث لزمت ما ذكر بخلاف عند وليس جمودها بلزوم الظرفية أو شبهها كما قيل لان عند كذلك وقيل بنيت لشبهها وضع الحرف فى بعض لغاتها وحمل الباقي عليه ومر لها فى أسباب البناء علة أخرى عن أبي حيان وكذا الجواب عن بنائها مع اضافتها فانظره واعلم أن لدن تخالف عند فى بنائها عند الاكثر ولزومها ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كما ذكر وكذا فى ان الغالب جرها بمن و يجوز افرادها قبل غدوة كما سيأتي وتضاف الى الجمل كقوله * وتذكر نعماه لدن أنت يافع * وقوله

صريع غوان راقهن ورقنه * لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وهي حينئذ تتمحض للزمان كما صرح به الرضى اذ لا يضاف الى الجملة من ظروف المكان غير حيث كما قاله ابن برهان وهو الحق فتلك ستة أمور وأما لدى فمثل عند مطلقا حتى فى الاعراب كما صرح به فى المغني الا انها يمتنع جرها بالحرف وقد مر الكلام على عند فى باب الظرف (قوله وهو الكثير) من غيره ما مر من قوله لدن شب ولدن أنت يافع (قوله وقيس تعربها) أي تشبيها بعند واعرابها عندهم مخصوص بلغتها المشهورة وهي كعضد فتحرك النون بالاعراب كما فى التسهيل والهمع (قوله لكنه أسكن الدال الخ) أى وكسر النون للاعراب ولا ينافيه ان اعرابها عندهم مخصوص بضم الدال لان هذا السكون عارض للتخفيف بدليل اشمامها الضم كما صرح به فى الهمع ونقل عن الفارسى ان كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال لا للاعراب (قوله و يحتمل الخ) أي كما يحتمل ان الكسر

وما زال مهري مزجر الكلب منهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب وهي منصوبة على التمييز وهو اختيار المصنف ولهذا قال
* ونصب غدوة بها عنهم ندر * وقيل هي خبر لكان المحذوفة والتقدير لدن كانت الساعة غدوة ويجوز في غدوة الجر وهو القياس

للساكنين (قوله مزجر الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كمزجورا كان قياسيا والا فسماعي كما مر (قوله على التمييز) أي للدن لانها اسم لاول زمن مبهم ففسر بغدوة فهو تمييز لمفرد ولدن على هذا منقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى (قوله ولهذا قال الخ) فان المتبادر منه أن الباء للآلة فيفيد انها هي الناصبة لغدوة وفيه انه يصدق بنصبها على التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى ويضعفه سماع النصب بها محذوفة النون واسم الفاعل لا ينصب بلا تنوين الا مع أل فان جعلت الباء للمصاحبة صدق باضمار كان (قوله لدن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلا والدال على تقدير ذلك كلمة لدن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الاضافة للجملة (قوله الجر) أي باضافة لدن اليها (قوله للاصل) أي الغالب في تالي لدن من الجر فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا في مكان مجرور غالبا كنصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء والا فغدوة ليس في محل جر أصلا فهو من العطف على التوهم (قوله مرفوع بكان) أي التامة (قوله لمكان الاصطحاب) أي فقط كزيد مع عمرو والله معكم ولذا صح الاخبار به عن الذات أو وقته فقط كجئت مع العصر وقد تحتملهما كاكل أو جلس زيد مع عمرو فانه محتمل لزمان الاجتماع في الاكل أو الجلوس ولمكانه ولذا مثل به الشارح للمكان وقد تاتي لزمان يقرب من آخر نحو ان مع العسر يسرا ان مع اليوم اخاه غدا وهي حينئذ ملازمة للنصب على الظرفية وللاضافة وقد ترادف عند فتجر بمن حكي سيبويه ذهبت من معه ومنه قراءة هذا ذكر من معي بتنوين ذكر أي من عندي وقد تفرد عن الاضافة فترد لا مها وتنصب على الحال دائما كجاء الزيدان أو الزيدون معا وقيل كثيرا ويقل كونها ظرفا مخبرا به كالزيدان او الزيدون معا فاصله معي فعل به كفتي واعرابه مقدر على الالف المحذوفة عند المصنف ومذهب الخليل ان فتحته اعراب وليس مقصورا واختاره أبو حيان وعلى الاول فهي ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس أب وأخ وأما يدفنا قصة فيهما وغالب الاسماء تام فيهما فالاقسام أربعة وما ذكر من أن معا بمعني جميعا هو ما قاله المصنف ومال اليه في المغني وفرق بينهما ثعلب بان معا تدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعا ويرد عليه قول امرئ القيس * مكر مفر مقبل مدبر معا * اذ وقت الكر والاقبال غير وقت الفر والادبار الا ان يخص ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح اعراب) أي لشبهها بعند في وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالة على حضور نحو نجني ومن معي أو على قرب كما مر نقله سم عن المصنف اه صبان ولينظر ما هذا التعليل مع ان اعراب الاسماء لا يحتاج لعلة ولو سلم فالتعليل بلزوم الاضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى فتامل (قوله فريشي الخ) المراد به اللباس الفاخر او المال ولما بكسر اللام أي وقتا بعد وقت والبيت لجرير يمدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبنية على السكون) قيل لجمودها بلزوم الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وان لم يوضع له حرف (قوله فالذي ينصبها الخ) ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيه ان الوجهين للساكنة فالفتح طلبا للخفة والكسر على أصل التخلص وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا في الساكنة ولان فتح الاعراب مر ذكره في قوله ومع مع فذكره ثانيا تكرار (قوله واضمم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء أو حال من المفعول وهو غير أو من فاعل اضمم وعليه فيتنازع هو واضمم في غير لانه بمعني بانيا وكذا يقال في قوله واعربوا نصبا الخ ولو قال وغير واضممها اذا عدمت ما الخ لافاد لزومها للاضافة لعطفها على لدن الا ان يقال راعى جواز قطعها لفظا ومعني

وما زال مهري مزجر الكلب منهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب
* ونصب غدوة بها عنهم ندر *

وقيل هي خبر لكان المحذوفة والتقدير لدن كانت الساعة غدوة ويجوز في غدوة الجر وهو القياس ونصبها نادر في القياس فلو عطفت على غدوة المنصوبة بعد لدن جاز النصب عطفا على اللفظ والجر مراعاة للاصل فتقول لدن غدوة وعشية ذكر ذلك الاخفش وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن وهو مرفوع بكان المحذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وكان تامة وأما مع فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو جلس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي معربة وفتحها فتح اعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله

فريشي منكم وهواي معكم * وان كانت زيارتكم لماما

وزعم سيبويه ان تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة وهي عندهم مبنية على السكون وزعم بعضهم ان الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع على ذلك وهو فاسد فان سيبويه زعم ان الساكنة العين اسم هذا حكمها ان وليها متحرك أعني انها تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة فان وليها ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقي فتحها فيقول مع ابنك والذي يبنيها على السكون يكسرها لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنك (ص)

بقلة

واضمم بناء غير ان عدمت ما * له اضيف نويا ما عدما

بقلة (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيهما وفى حسب حكاية لحال نية المضاف اليه والاعراب مع التنوين لقصد لفظها وليس فيها مايوجب تركه وأما الباقي فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها أو بنائها وهي اما عطف على قبل بحذف العاطف فى بعضها أو مبتدآت حذف خبرها لدلالة ماقبلها (قوله وأعربوا نصبا) أي أوجرابمن واقتصر على النصب لانه أصل الظروف (قوله ومامن بعده قدذكرا) دخل فيه غير لذكرها بعد قبل فى قوله قبل كغير فيجوز اعرابها نصبا كما سيأتى لكنها ليست ظرفا فينبغى ان يراد بقوله نصبا مايعم نصب الظرف وغيره (قوله وهي غير) أى اذا وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه فجواز الاحوال الاربعة مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير بالبناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لانها كقبل فى الابهام كما قاله المبرد وجعله الاخفش ضم اعراب ولم تنون لنية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وعلى كل فهى اسم ليس والخبر محذوف أى ليس غيرها مقبوضا أوهي الخبر على الاول فى محل نصب والاسم محذوف أى ليس المقبوض غيرها ويجوز قليلا نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الاضافة وبلا تنوين لنية اللفظ كما فى التوضيح لانها حينئذ فتحة بناء لاضافتها للمبنى لان حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضا بعد لا كما حققه فى القاموس وردعلى من جعله لحنا بسماعه فى قوله

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لاغير تسئل

وحينئذ فتبنى على الضم فى محل نصب على انها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لا رجل وان نوي لفظ المضاف اليه ففتحة اعراب لاضافتها تقديرا فان قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسما لها فان نوى معني المضاف اليه كان ضم بناء أو لفظه فاعراب كما اذا نويت لقطعها عن الاضافة رأسا فتدبر (قوله وحسب) اعلم أن لها استعمالين كما فى التوضيح وغيره أحدهما اضافتها لفظا فتكون معربة بمعني كاف اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة فتارة تعطى حكم المشتقات نظرا لمعناها فتكون وصفا لنكرة وحالا من معرفة كمررت برجل حسبك من رجل أو بزيد حسبك من رجل وتارة تعطي حكم الجوامد نظرا للفظها فتقع مبتدأ وخبرا فى الحال أو فى الاصل نحو حسبهم جهنم يحسبك درهم فان حسبك الله وبهذين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفى لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال اتفاقا الثاني قطعها عن الاضافة لفظا فتشرب معني النفى زيادة على معناها الاصلى فتكون بمعني لاغير وتبنى على الضم أبدا وتلزم الوصفية كرأيت رجلا حسب أو الحالية كهذا زيد حسب أى حسبى أو حسبك أي كافيك عن طلب غيره أو الابتداء كقبضت عشرة فحسب فالفاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره اى فحسبى ذلك وعكسه اى فذلك حسبى وهذا أولى لانها نكرة كما مر فيخبر بها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ فكلام المصنف والشارح منتقد لان قوله وأعربوا نصبا الخ يقتضى أن يقال فيها حسبا بالتنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعني كما هو المراد بقوله اذا ما نكرا مع انه لم يسمع ولا وجه له فى القياس وأيضا قوله نكرا يقتضى بمفهومه انها عند اضافتها لفظا أو معنى معرفة كغيرها مع انها نكرة دائما لما علمت الا أن يحمل قوله ومامن بعده قدذكرا على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الآتية أفاده المصرح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أوأل بواو بين همزتين بدليل جمعه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واوا وأدغم وقيل أصله ووأل بهمزة بعد واوين قلبت الهمزة واوا والواو الاولي همزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على ووائل لكنهم استثقلوا واوين أول الكلمة وله استعمالات فتارة يراد اسما بمعني مبدأ الشيء نحو ما له أول ولا آخر وتارة يرد وصفا بمعني سابق نحو لقيته عاما أولا بالتنوين لانه قد يؤنث بالتاء ووزن افعل لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه

قبل كغير بعد حسب أول
ودون والجهات أيضا وعل
وأعربوا نصبا اذا ما نكرا
قبلا ومامن بعده قدذكرا
(ش) هذه الاسماء المذكورة وهي غير وقبل وبعد وحسب وأول

التاء كما سيأتي وتارة بمعنى اسبق فتليه من ويمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعل تفضيل لافعل له من لفظه أو جار مجراه في تجرده من التاء وتلو من له خلاف وتارة يرد ظرفا كرأيت الهلال أول الناس أو قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي يبني على الضم لقطعه عن الاضافة قاله يس اه صبان بزيادة (قوله ودون) هو اسم للمكان الادني أي الاقرب من مكان المضاف اليه كجلست دون زيد أي قريبا من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم في مطلق تجاوز شيء لشيء كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وأكرمت زيدا دون عمرو (قوله ويمينك وشمالك) مثله في التوضيح والهمع وغيرهما وخالف الرضي فمنع قطعهما عن الاضافه مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين (قوله وعل) اعلم انها بمعني فوق وتوافقها في البناء على الضم لنية معني المضاف اليه كمثال الشارح وفي الاعراب منونة لقطعها عن الاضافة أصلا بان أريد بها علو مجهول كقوله * كجمود صخر حطه السيل من عل * بكسر اللام أي من شيء عال فحقها التنوين لكنه ترك للروي لا لنية ثبوت لفظ المضاف اليه كما قيل لان المضاف اليه لا يحذف وينوي لفظه أو معناه الا اذا علم كما مر وهنا ليس كذلك اذ المراد من أي شيء عال لا علو شيء بخصوصه وتخالفها في انها لا تستعمل الا مجرورة بمن ولو معربة ولا يجوز نصبها وفي أنها لا تضاف لفظا أصلا وأما قوله

يارب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت واضحى من عله

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم اذ لا وجه له لو كان مضافا ولا يقال بني لاضافته الى الضمير المبني لانه كان يجب فتحه كما مر وهذا مضموم وحينئذ فما يقتضيه جعلها في عداد هذه الاسماء من انها تضاف لفظا وانه يجوز نصبها قال الموضح ما أظن شيأ منهما واقعا وأما قول الصحاح يقال أتيته من عل الديار بالاضافة فسهو كما في شرح الشذور ويجاب بما مر عن المصرح (قوله ومن قبل نادى الخ) بجر قبل بلا تنوين أي ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى فمولى بالتنوين أو مجرور باضافة مولى اليه والمفعول محذوف أي نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثاني مفعول عطفت والعواطف فاعله والمراد بها الامور المقتضية للعطف من المروءة والصداقة ونحوهما (قوله من قبل ومن بعد) بالتنوين قراءة شاذة (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة مضارع غص من باب فرح اذا وقف في حلقه الماء ونحوه وجاء في لغة بضم الغين من باب قتل ويقال أغصصته متعديا بالهمزة فعلى هذا يكون أغص بضم فتح مبنيا للمفعول والفرات العذب ويروى بدله الحميم أي البارد ويطلق أيضا على الحار فهو من الاضداد (قوله وينوي معناه) اشتهر أن المراد بذلك ان ينوي معنى الاضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلا وذلك المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد وأما نية اللفظ فهي ان يكون لفظ المضاف اليه ملحوظا ومقدرا في نظم الكلام كما ثابت واعترض بان معنى الاضافة لا يتحقق الا بمجموع المتضايفين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف اليه قال الامير في حواشي الشذور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو المراد ثم يقال ما الدليل على أن المنوي لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ والذي يخطر بالبال أنه عند الحذف لا ينوي الا اللفظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حد نحو يوم اذا أضيف للجملة ويقويه أنه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع أن بعد مثلا لم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سيأتي هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى ان يلاحظ المضاف اليه معبرا عنه باي عبارة كانت فخصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية اللفظ فانه يكون ملاحظا بعينه ومقدرا كما ثابت وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف اليه اه

ودون والجهات الست وهي خلفك وأمامك وتحتك وفوقك ويمينك وشمالك وعل لها أربعة أحوال تبني في حالة منها وتعرب في بقيتها فتعرب اذا أضيفت لفظا نحو قبضت درهما لا غيره وجئت من قبل زيد أو حذف ما تضاف اليه ونوى اللفظ كقوله ومن قبل نادي كل مولى قرابة

فما عطفت مولى عليه العواطف

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظا ولا تنون الا اذا حذف ما تضاف اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فتكون حينئذ نكرة ومنه قراءة من قرأ لله الامر من قبل ومن بعد بجر قبل وبعد وتنوينهما كقوله

فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد أغص بالماء الفرات

وهذه الاحوال الثلاثة التي تعرب فيها وأما الحالة الرابعة التي تبني فيها فهي اذا حذف ما تضاف اليه ونوى معناه دون لفظه

فانها تبني حينئذ على الضم نحو لله الامر من قبل ومن بعد وقوله * أقب من تحت عريض من عل *

وفيه ان ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضى البناء الذي هو المراد والاعراب أصل فى الاسماء فلا يحتاج لمقتض ولا نزال عنها الا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجبا للبناء وليس له نظير يحمل عليه بخلاف الاوجه الآتية فتأمل * والجواب عن الاول ان الاضافة وان كانت نسبة بين المتضايفين لكن خص بها الثاني لانه العمدة فى افادتها لانك اذا قلت و بعد وسكت كانت البعدية كلية تشمل بعدية زيد وغيره فما جاءت البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية الا من المضاف اليه فقولهم و ينوي معناه أي المعني المتحصل والمتعين به فاضافة المعني له لادنى ملابسة وانما خص بناؤه بهذه الحالة لانه معنى جزئي لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدى بالحرف وقد أدي هنا بالمضاف وحده فصار مشبها للحرف فى المعني وهذا معني قولهم لتضمنه معني الاضافة أى لافادته معناها أو دلالته عليها فى الجملة وان كانت بعد مثلا لم تستعمل فيها كاستعمال من فى الشرط لان البناء العارض يكفيه أدني سبب أولانه لما أدى بالمضاف وحده واستغني به عن المضاف اليه صار مشبها لاحرف الجواب فى الاستغناء به عما بعده فمن ثم يسمونها الغايات لانها صارت غاية أى آخرا فى النطق بعد الحذف وأما فى نية اللفظ فلم يؤد معني الاضافة بالمضاف وحده بل الثانى ملاحظ فى نظم الكلام ومقدر فلم يبن و يقال الدليل على نية المعني فى تلك الحالة سماعه مبنيا بلا موجب فاحتيج الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه الحرف تصحيحا للقواعد كما قالوا فى نحو عمر ان الدليل على عدله سماعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى ان فى ذلك مقنعا يكفى فى التفرقة بين حالتى البناء والاعراب وأما الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها الاعراب والبناء فهو وان كان خاليا عن التكلف لكنه مخالف لاجماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين وان حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب و بالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبنى) أي لما مر من تضمنها معني الاضافة أو شبهها باحرف الجواب أو لشبهها الحرف فى الجمود بلزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية غالبا وعدم التثنية والجمع أولافتقارها للمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض يكفيه أدنى شيء بخلاف البناء الاصلى فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما أعربت عند ذكر المضاف اليه أو نية لفظه مع افتقارها اليه لمعارضته بالاضافة لفظا أو تقديرا وحركت للدلالة على طرو البناء وكانت ضمة جبرا لفوات اعرابها باقوى الحركات أو لتستوفى باقي الحركات اذ فى حالة اعرابها لا تضم بل تنصب أو تجر من فقط لكن نقل المصرى على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء فى بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان كذا والمسوغ للابتداء بالنكرة حينئذ الوصف المعنوى والرابط محذوف أى امازمن تال للزمن السابق فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جريه مع عدم القطع أيضا (قوله أقب) من القبب وهو دقة الخصر يصف فرسا بانه ضامر البطن عريض الظهر فقوله من عل أي من علوه وهو ظهره (قوله من أول) أى من أول غيره أى من قبله (قوله اعراب مالا ينصرف) لا ينافيه ان الكلام فى أول التى هي ظرف بمعني قبل لا فى التى هي وصف بمعني أسبق لانه ذكر الفتح استطرادا لتتميم ما حكاه الفارسى ولعل المعني حينئذ ابدأ بذلك فى وقت أسبق من غيره (قوله يأتى خلفا الخ) أي غالبا بدليل قوله ورب ما جروا الخ (قوله لقيام قرينة) أي تدفع اللبس فلا يجوز جاءني زيد تريد غلام زيد لحصول اللبس بخلاف أمثلة الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم المذكور ولا بد من صلاحية الثاني لاعراب الاول فلا يحذف المضاف للجملة لانها لا تصلح لاعرابه ﴿تنبيه﴾ قد يحذف مضافان فاكثر فيقوم الاخير مقام الاول نحو وتجعلون رزقكم انكم تكذبون أى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين أى فكان مقدار مسافة قربه قاب قوسين كما قدره الزمخشرى بناء على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج الى مضاف آخر فى الخبر أي مثل قاب قوسين وعليه قيل فى الآية قلب أى مثل قابى قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول فخلفه الثاني ثم الثاني فخلفه الثالث وهكذا

وحكى الفارسى ابدأ بذا من أول بضم اللام وفتحها وكسرها فالضم على البناء لنية المضاف اليه معني والفتح على الاعراب لعدم نية المضاف اليه لفظا ومعني واعرابها اعراب مالا ينصرف للصفة ووزن الفعل والكسر على نية المضاف اليه لفظا فقول المصنف واضمم بناء البيت اشارة الى الحالة التي تبني فيها وهى الرابعة وقوله ناويا ماعدا مراده انك تبنيها على الضم اذا حذفت ما تضاف اليه ونويته معني لا لفظا وأشار بقوله وأعربوا نصبا الى الحالة الثالثة وهي ما اذا حذف المضاف اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فانها تكون حينئذ معربة وقوله نصبا معناه فانها تنصب اذا لم يدخل عليها جار فان دخل عليها جرت نحو من قبل ومن بعد ولم يتعرض للحالتين الباقيتين أعنى الاولى والثانية لان حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب وهو الاعراب وسقوط التنوين كما تقدم (ص) وما يلى المضاف يأتى خلفا عنه فى الاعراب اذا ما حذفا

(ش) يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه ويقام المضاف اليه مقامه فيعرب

باعرابه كقوله تعالى وأشربوا فى قلوبهم العجل بكفرهم أى حب العجل وكقوله تعالى وجاء ربك أى امر ربك فحذف المضاف وهو حب وأمر وأعرب المضاف اليه وهو العجل وربك باعرابه (ص) وربما جروا الذى أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف (ش) قد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عطف كقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا والتقدير وكل نار فحذف كل وبقي المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكرها والشرط موجود وهو العطف على مماثل المحذوف وهو كل فى قوله أكل امرئ وقد يحذف (١٨) المضاف ويبقى المضاف اليه على جره والمحذوف ليس مماثلا للملفوظ بل مقابل له كقوله

تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة فى قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يريد باقى الآخرة ومنهم من يقدره والله يريد عرض الآخرة فيكون المحذوف على هذا مماثلا للملفوظ به والاول أولى ولذا قدره ابن أبي الربيع فى شرحه للايضاح (ص) ويحذف الثانى فيبقى الاول كحالة اذا به يتصل بشرط عطف واضافة الى مثل الذى له أضفت الاولا (ش) يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا فيحذف تنوينه أكثر وما يكون ذلك اذا عطف على المضاف اسم مضاف الى مثل المحذوف من الاسم الاول كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها التقدير قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف اليه رجل عليه ومنه قوله

محيصن
سقى الارضين الغيث سهل وحزنها * فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع

التقدير سهلها وحزنها فحذف ما أضيف اليه سهل لدلالة ما أضيف اليه حزن عليه هذا تقرير كلام المصنف وقد يفعل ذلك وان لم يعطف مضاف الى مثل المحذوف الى الاول كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فما عطفت مولى عليه العواطف

فحذف ما أضيف اليه قبل وأبقاه على حاله لو كان مضافا ولم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذاك ومثله قراءة من قرأ شذوذا فلا خوف عليهم أى فلا خوف شىء عليهم وهذا الذى ذكره المصنف من أن الحذف من الاول وأن الثانى هو المضاف الى المذكور هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه أن الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه رجل فصار قطع الله يد من قالها ورجل ثم

(قوله باعرابه) مثله باقى أحكامه لانه يخلفه أيضا فى التذكير والتانيث والافراد والتنكير وغير ذلك كما بينه الاشمونى (قوله وربما جروا) أى استدام واجره (قوله كما قد كان) أى كالجر الذى قد كان والمغايرة بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتي التركيب لا بالذات أو بناء على أن العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل من الجزأين أثرا للمضاف ودفع بذلك توهم انه جر جديد بغير المضاف (قوله لكن بشرط الخ) أى ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله توقد) مضارع أصله تتوقد (قوله فحذف كل الخ) وانما لم يعطف نار الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثانى على الثانى العامل فيه تحسبين لان العطف على معمولى عاملين مختلفين ممنوع عند س اما على حذف كل فالعطف على معمولى عامل واحد وهو تحسبين (قوله فى قراءة من جر الآخرة) هى مخالفة للقياس من جهة ان المضاف بعض المعطوف وهو الجملة لا معطوف وحده قيل ومن جهة فصل العاطف من المجرور بغير لا مع ان شرط الحذف اتصاله به كالبيت أو فصله منه بلا كقوله

ولم أر مثل الخير يترك الفتى * ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

أى ولا مثل الشر ونحو ما كل سوداء خمة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء لكن نقل سم عن الاكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والاول أولى) أى تقدير باقى فيكون مقابلا للمعطوف عليه والشىء كثيرا ما يحمل على مقابله (قوله كحاله) حال من الاول واذا ظرف لحاله أى فيبقى الاول كائنا كحاله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطف الخ) أى ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف الى مثل المحذوف) أى أو عامل فى مثله بغير الاضافة كقوله

مه عاذلى فهائما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبي برزة غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثماني بفتح الياء بلا تنوين أى ثماني غزوات (قوله سهل وحزنها) بدلان من الارضين والحزن بفتح المهملة وسكون الزاي ضد السهل ونيطت أي تعلقت وفى عرى الآمال استعارة بالكناية وتخييل ونيطت ترشيح (قوله ومن قبل ذلك) وقيل الاصل ومن قبلى فحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم جائز كثيرا بدون ذلك الشرط (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم بلا تنوين مع كسر الهاء وهى قراءة ابن

أقحم قوله ورجل بين المضاف الذى هو يد والمضاف اليه الذى هو من قالها فصار قطع الله يد ورجل من قالها فعلى هذا يكون المحذوف من الثاني لا من الاول وعلى مذهب المبرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء يكون الاسمان مضافين الى من قالها ولا حذف فى الكلام لا من الاول ولا من الثانى (ص) فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا أجز ولم يعب فصل يمين واضطرارا وجدا باجنبي أو بنعت أو ندا (ش) أجاز المصنف ان يفصل فى الاختيار بين المضاف الذى هو شبه الفعل والمراد به المصدر واسم الفاعل والمضاف اليه مما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول للمضاف قوله تعالى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم فى قراءة ابن عامر بنصب أولاد وجر الشركاء ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكى عن بعض من يوثق بعربيته ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بمفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده

محيصن ولا مهملة أو عاملة كليس وقرأ يعقوب بالفتح بلا تنوين على عملها عمل كان مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة اعرابا كان فيه الشاهد أيضا أو بناء فلا (قوله وعند الفراء الخ) خصه الفراء بما يكثر اصطحابهما فى الذكر كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد فكان العامل فى المضاف اليه شيء واحد فلا يرد توارد عاملين على معمول واحد بخلاف نحو رأيت دار وغلام زيد فيمتنع لعدم الاصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول باجز وهو مصدر مضاف لمفعوله وشبه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب فى موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أى نصبه ومفعولا الخ حال من ما أو من ضميرها المحذوف أى أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفا له (قوله فصل يمين) نائب فاعل يعب (قوله باجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفصولا باجنبي للضرورة ولا يصح تعلقه بضمير وجد على رجوعه للفصل لان ضمير المصدر لا يعمل عند من قال به الا بارزا وهذا مستتر (قوله اجاز المصنف) أى تبعا للكوفيين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا ولما تبعهم الزمخشري رد قراءة ابن عامر الآتية مع تواترها وشرط الفصل مطلقا أن لا يكون المضاف اليه ضميرا لانه لا يفصل من عامله (قوله من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز أعجبني قول زيد منطلق عمر وبجر عمرو ورفع زيد وتردد سم فى جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منعه للطول مع ان المتضايفين كالشيء الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى شركاء من اضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضايفين وحسن ذلك كونه فضلة غير أجنبي من المضاف ورتبته التأخير عن المضاف اليه الفاعل فلا يعتد به لكونه فى غير مركزه ولذا يستكره الفصل بالمرفوع اختيارا لتمكنه فى موضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس بنظم ويوم ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أى ترك نفسك شأنها مع هواها يوما ويحتمل انه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثانى لمخلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رسله (قوله تاركو لى صاحبى) أي فتاركو مضاف لصاحبى بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والمجرور قال الدماميني ويحتمل أن حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضارى به من أحد لا للاضافة (قوله بالقسم) زاد فى الكافية مما يفصل به اختيارا ما كقوله

هما خطتا اما اسار ومنة * واما دم والقتل بالحر أجدر

أى الخطتان المعلومتان من السياق هما خطتا اسر أو قتل والخطة بالضم الخصلة لكن المضاف فى هذا كالقسم ليس مشبها للفعل فمقتضاه عدم اشتراط ذلك فيهما فتأمل (قوله باجنبي) المراد معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كما مثله أو مفعولا كقول جرير

تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها * كما تضمن ماء المزنة الرصف

أي تسقى المسواك ندى ريقتها والامتياح الاستياك فهو اما ظرف أى وقت امتياح أو حال أي ممتاحة والرصف حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيره أو فاعلا لغيره كقوله

أنجب ايام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا

أى انجب والداه به أيام اذ نجلاه ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف للامر لانه اسهل

وجر رسله ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث أبى الدرداء هل أنتم تاركو لى صاحبى وهذا معنى قوله فصل مضاف الخ وجاء الفصل أيضا فى الاختيار بالقسم حكي الكسائى هذا غلام والله زيد ولهذا قال المصنف ولم يعب فصل يمين وأشار بقوله واضطرارا وجدا الى انه قد وجد الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى الضرورة باجنبي من المضاف وبنعت المضاف وبالنداء فمثال الاجنبي قوله

كما خط الكتاب بكف يوما * يهودي يقارب أو يزيل ففصل بيوما بين كف ويهودي وهو أجنبي من كف لانه معمول من الفاعل الاجنبي كقوله

نري أسهما للموت تصمى ولا تنمى * ولا ترعوي عن نقض اهواؤنا العزم

وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدمنا قهر وجد صب

برفع أهواؤنا ووجد وجر العزم وصب ومنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هي وصلتها خبر عن محذوف أي رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ ويقارب أي يبين حروف الكتابة ويزيل بفتح الياء أي يباعد بينها والجملة صفة يهودي فالضمير في الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتله وقتل علي وعمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا السبع عشرة ليلة من رمضان فلما خرج علي كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضربه عبد الرحمن بن ملجم المرادي نسبة الى مراد بضم الميم قبيلة باليمن على صلعه ثم حمل على الناس بسيفه فافرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها عليه وضرب به الارض فحبسوه حتى مات الامام علي بعد يومين فقتلوه واما معاوية فضربه صاحبه فاصاب أوراكه وكان سمينا فقطع منه عرق النكاح فلم يولد له بعد ذلك وأما عمرو فاشتكى تلك الليلة فلم يخرج للصلاة وأناب رجلا من بني سهم يقال له خارجة فضربه الرجل فقتله فلما أخذ وسمعهم يخاطبون عمرا بالامارة قال أوما قتلت عمرا قالوا بل خارجة قال أردت عمرا وأراد الله خارجة فقتله عمرو وفي ذلك يقول الشاعر

وليتها اذ فدت عمرا بخارجة * فدت عليا بمن شاءت من البشر

(قوله الاصل الخ) أي ففصل فيه بين المضاف وهو أبي والمضاف اليه وهو طالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح وفيه انه ليس نعتا لنفس المضاف بل لمجموع المتضايفين لان العلم مركب منهما لكن لما كانت تبعيته في الاعراب انما هي للجزء الاول جعل نعتا له (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجير بالجيم مصغرا أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد يحرض به كعبا على الاسلام لانه أسلم قبله (قوله كان برذون الخ) قال ابن هشام يحتمل أن أبا مضاف اليه على لغة من يلزمه الالف ويزيد بدل منه فلا شاهد فيه والله أعلم

﴿المضاف الى ياء المتكلم﴾

افرده بالذكر لان له احكاما ليست في الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص والمقصور بقرينة تمثيله لانحو ظبي فانه كالصحيح هنا وان كان المعتل بشمله (قوله أويك كابنين) في حيز النفي كالذي قبله اي اذا لم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله فذي) مبتدأ أول وجميعها ثان والياء ثالث وفتحها رابع وبعدا بالضم حال من الياء أي بعد هذه المذكورات أو متعلق باحتذى بضم التاء ماض مجهول أي اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء ربطت بالياء من فتحها والجملة خبر عن جميعها والرابط محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذي فان جعل جميعها تاكيدا فالمبتدآت ثلاثة فقط وحق المقابلة ان يقول فذي جميعها سكون آخرها احتذى لان كلامه أولا في آخر المضاف لا في حال الياء لكنه اكتفى بقوله وتدغم الياء وقوله وألف اسلم لاستلزام ذلك السكون (قوله وتدغم الياء) أي التي في آخر الاسم المضاف وقوله فيه أي في ياء المتكلم المذكورة بقوله الياء وذكره هنا لتأولها باللفظ (قوله والواو) أي بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون في المثلين وللاشعار به من قوله وان ماقبل واو ضم فاكسره (قوله يهن) بضم الهاء أي يسهل في النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال يلن لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر المضاف الخ) أي مع سكون الياء أو فتحها كما سيذكره فهذان وجهان ويجوز حذف الياء اكتفاء بالكسرة قبلها وقلبها ألفا بعد فتح ماقبلها كغلاما وقد تحذف الالف اكتفاء بالفتحة

نلحظ ومثال النعت قوله

نجوت وقد بل المرادي سيفه

من ابن أبي شيخ الاباطح طالب

الاصل من ابن أبي طالب شيخ الاباطح وقوله

ولئن حلفت على يديك لاحلفن

يمين أصدق من يمينك مقسم

الاصل يمين مقسم أصدق من يمينك ومثال النداء قوله

وفاق كعب بجير منقذ لك من

تعجيل تهلكة والخلد في سقرا

وقوله

كان برذون أبا عصام

زيد حمار دق باللجام

الاصل وفاق بجير يا كعب وكان برذون زيد يا أبا عصام (ص)

﴿المضاف الى ياء المتكلم﴾ آخر ما أضيف لليا اكسر اذا

لم يك معتلا كرام وقذا

أويك كابنين وزيدين فذي

جميعها اليا بعد فتحها احتذي

وتدغم اليا فيه والواو وان

ماقبل واوضم فاكسره يهن

وألف اسلم وفي المقصور عن

هذيل انقلابها ياء حسن (ش) يكسر آخر المضاف الى ياء المتكلم ان لم يكن مقصورا ولا منقوصا ولا مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر

كالمفرد وجمعي التكسير الصحيحين وجمع السلامة للمؤنث والمعتل الجاري مجري الصحيح نحو غلامي وغلماني وفتياني وظبي ودلوي وان كان معتلا فاما أن يكون مقصورا أو منقوصا فان كان منقوصا أدغمت ياؤه في ياء المتكلم وفتحت ياء المتكلم فتقول قاضي رفعا ونصبا وجرا وكذلك تفعل بالمثني وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب فتقول رأيت غلامي وزيدي ومررت بغلامي وزيدي والاصل بغلامين لي وزيدين لي فحذفت اللام والنون للاضافة ثم أدغمت الياء وفتحت ياء المتكلم وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضا جاء زيدي كما تقول في حالة الجر والنصب والاصل زيدوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدي وأما المثني في حالة الرفع فتسلم ألفه وتفتح ياء المتكلم بعده فتقول زيداي وغلاماي عند جميع العرب وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع فتقول عصاي وفتاي وهذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم بعده فتقول عصي ومنه قوله

سبتوا هوي وأعنقوا لهواهمو

فتخرموا ولكل جنب مصرع

فالحاصل أن ياء المتكلم تفتح مع المنقوص كقاضي والمقصور كعصا والمثنى كغلاماي رفعا وغلامي جرا ونصبا وجمع المذكر السالم كزيدي رفعا ونصبا وجرا وهذا معني قوله * فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذى * وأشار بقوله وتدغم الياء الى ان الواو في جمع المذكر السالم والياء في المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى تدغم في ياء المتكلم وأشار بقوله وان ماقبل واوضم الى أن ماقبل واو الجمع ان انضم عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لتسلم الياء فان لم ينضم بل انفتح بقي على فتحه نحو مصطفون فتقول مصطفي وأشار بقوله وألف سلم الى ان ما كان آخره الفا كالمثني والمقصور لا تقلب ألفه ياء بل تسلم فتقول غلاماي وعصاي وأشار بقوله وفي المقصور الى ان هذيلا تقلب ألف المقصور خاصة فتقول عصي وأما ماعدا هذه الاربعة فيجوز في الياء معه الفتح والتسكين فتقول غلامي وغلامي (ص) ﴿اعمال المصدر﴾ بفعله المصدر ألحق في العمل * مضافا ومجردا ومع أل

فالجملة خمسة أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة بالنداء خلافا للتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة اما في غيرها كمكرمي فلا حذف ولا قلب لانها في نية الانفصال فلم تكن الياء كجزء الكلمة (قوله كالمفرد الخ) ذكر أربعة أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما يسكن في أربعة (قوله فتقول قاضي) اعرابه مقدر على ماقبل ياء المتكلم لتعذره مع سكون الادغام وان كان قبل ذلك ثقيلا فقط (قوله رأيت غلامي) بفتح الميم وزيدي بكسر الدال وكذا ما بعده (قوله فحذفت اللام والنون للاضافة) قال الصبان هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر ان حذف اللام للخفة والنون للاضافة فليس في الشارح تسمح خلافا لمن توهمه اهو لعل وجه ما اشتهر ان اللام لا تنافي الاضافة للجمع بينهما في نحو لا أبالك عند سيبويه كما مر في باب لا (قوله لتصح الياء) أي المنقلبة عن الواو (قوله زيدي) هو مرفوع بواو مقدرة لتعذرها مع الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما مر في باب الاعراب (قوله تقلب ألفه ياء) أي جوازا عوضا عن الكسرة التي يستحقها ماقبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة في غير باب الاعراب ومثله لارجلين اه يس قال الموضح واتفق الجميع على قلب الالف ياء في على ولدى مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولديا اه ومثلهما الى (قوله سبتوا هوي) قاله أبو ذؤيب في قصيدة يرثي بها بنيه الخمسة هلكوا جميعا في طاعون واعنقوا أي اسرعوا من العنق بفتحتين نوع من السير وتخرموا ماض مجهول أي خرمتهم المنية أي أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم تفتح الخ) أي في الكثير الشائع وتكسر قليلا اذا كانت مشددة بان ادغم فيها كمسلمي وقاضي وبها قرأ حمزة بمصرخي وكسر الحسن والاعمش ياء عصاي وهو أضعف من الكسر مع التشديد لكنه مطرد في لغة بني يربوع وأما تسكين محياي لورش فمن اجراء الوصل مجري الوقف (قوله وأما ماعدا هذه الاربعة) هو المفرد وجمع التكسير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فكل هذه يجوز فيها التسكين كما هو الاصل في كل مبني والفتح لانه الاصل فيما كان على حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر ﴿تنبيه﴾ اذا كان آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبني تصغير ابن وكرسي وحواري فهو من المعتل المشبه للصحيح لكن اذا أضيف للياء وجب حذفها لتوالي الامثال مع أنه كان يختار حذفها بدون توال كما مر وليس بعد الاختيار الا الوجوب واذا حذفت فاما ان يبقى كسر ماقبلها أو يفتح على حذفها بعد قلبها ألفا لانها بدل ثقيل أو تحذف احدى الياءين الاوليين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فتفتح على الاصل فيها والله اعلم ﴿اعمال المصدر﴾ (قوله بفعله المصدر الخ) اعترض بانه يقتضي ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك بل لانه أصل للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه أصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعني ما أشبهه وهو المضارع وقد يجاب بانه من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبه به بالمشبه فعلة الالحاق مسكوت عنها (قوله في العمل) أي لا في غيره لانه يخالف الفعل في أنه لا يعمل الا

بالشروط الآتية وفى جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف الا اذا كان نائبا عن فعله وفى رفعه نائب الفاعل خلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كعجبت من قراءة فى الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل فى الجميع (قوله ان كان الخ) فعل اسم كان ومع أن أوما صفته وجملة يحل خبرها (قوله نائبا مناب الفعل) قيل عمله سماعى وقيل ينقاس فى الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو حمدا لله والوعد نحو * قالت نعم وبلوغا بغية ومنى * والتوبيخ كقوله * وفاقا بني الاهواء والغى والهوي * اه صبان وأما فى نفس المصدر فقدمر فى المفعول المطلق الخلف فى ناصبه (قوله أن يكون مقدرا الخ) فى التسهيل ان ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع أذنى أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف لفاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سدت مسد الخبر على حد ضربي العبد مسيئا أى سمع أذنى أخاك حاصل اذ كان يقول ذلك ونحو ان ضربك زيدا قبيح وكان اكرامك بكرا حسنا ولا اعراض عن أحد فهذه المصادر عاملة مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل لالتزام العرب عدم وقوعه فى هذه المواضع لانهم كما فى الدماميني لا يقولون أن اضرب العبد مسيئا ولا يوقعون ان وصلتها بعدان وكان الا مفصولة بالخبر نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة اه وعلل بعضهم الاول بانه لا يصح تقديره بما ولا بان المخففة لاشتراط أن يسبقهما طالب يعمل فيهما ولا بان المصدرية لانها تخلص المضارع للاستقبال والقصد الاخبار بان السمع حاصل لا سيحصل اه ونظر فيه بانه يصح تقدير أن مع الماضى فالاول أولى لكن أجاب عنه من جعل ذلك شرطا بان التقدير سائغ بحسب الاصل وان امتنع لهذا العارض وهو الوقوع فى تلك المواضع وبانه لا يلزم من كون اللفظ مقدرا بآخر صحة النطق به مكانه فالحاصل أن الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وان لم يصح حلوله محله ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث كما مر عن الشذور فى مررت فاذا له صوت صوت حمار من أن العامل فى صوت الثانى محذوف لان الاول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل و يعمل بل انك مررت به وهو فى حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معني كان يراد بالصوت الاول فى هذا المثال الشيء المسموع فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لان تأويل الثانى يفوت العدد وتأويل الاول يجعله نوعيا باسناد الفعل الى فاعله والقصد انه لمجرد التوكيد أما النوعى فيعمل ولو فى حالة كونه مفعولا مطلقا كضربت زيدا اضرب عمرو بكرا أى مثل ضرب عمرو بكرا فتأمل وفى الاسقاطي قال ابن هشام قد يرد على هذا الشرط أن المحلى بأل لا يحل محله فعل مع أنه يعمل والجواب أنه يحل وأل كالجزء منه اه ﴿تنبيه﴾ يشترط أيضا أن لا يكون مضمرا خلافا للكوفيين ولا مصغرا ولا بتاء الوحدة كضربة أما التى فى أصل بنيته كرحمة فلا تضر ولا مفصولا من معموله بتابع أو غيره فلا يجوز أعجبنى ضربك المبرح زيدا بخلاف ضربك زيدا المبرح لان معموله كالصلة من الموصول فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول لمحذوف أي يرجعه لا لرجعه للفصل بينهما بخبران ولا محذوفا ولهذا ضعف تقدير متعلق بالبسملة اسما كابتدائي كما مر مع جوابه هناك ولا مؤخرا عن معموله لكن جوز الرضى تقديم معموله الظرفى واختاره السعد وغيره لتوسعهم فيه ومنه فلما بلغ معه السعى ولا تأخذكم بهما رأفة لا يبغون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعل الظرف متعلقا بمحذوف حالا من المصدر تكلف وأن يكون مفردا وشذ إعمال غيره كقوله

قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة الا المجد والفنعا

بالفاء والنون والعين المهملة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط لاغناء ماذكره عنها اذ المضمر لا يقدر بالفعل بل لا يسمي مصدرا أصلا وتأويل المصغر وذي التاء والمجموع يفوت المقصود

ان كان فعل مع أن أوما يحل محله ولاسم مصدر عمل (ش) يعمل المصدر عمل فعله فى موضعين أحدهما أن يكون نائبا مناب الفعل نحو ضربا زيدا فزيدا منصوب بضربا لنيابته مناب اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما فى اضرب وقد تقدم ذلك فى باب المصدر والموضع الثانى أن يكون المصدر مقدرا بان والفعل أو بما والفعل وهو المراد بهذا الفصل فيقدر بان اذا أريد المضى أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضرب زيدا غدا

ويقدر بما اذا أريد به الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن التقدير بما تضرب زيدا الآن وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة أحوال مضافا نحو عجبت من ضربك زيدا ومجردا عن الاضافة وأل وهو المنون نحو عجبت من ضرب زيدا ومحلى بالالف واللام نحو عجبت من الضرب زيدا واعمال المضاف أكثر من اعمال المنون واعمال المنون أكثر من اعمال المحلى بال ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف ثم المجرد ثم المحلى ومن اعمال المنون قوله تعالى أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فيتيما منصوب باطعام وقول الشاعر

بضرب بالسيوف رؤس قوم * أزلنا هامهن عن المقيل

ضعيف النكاية أعداءه * فرؤس منصوب بضرب ومن اعماله وهو محلى بال قوله

منها وأما المفصول والمؤخر فلان معمول الصلة لا يفصل باجنبي ولا يتقدم على الموصول وانما أطلنا في ذلك للاحتياج اليه فتدبره والله أعلم (قوله ويقدر بما الخ) مقتضاه ان مالا تقدر مع الماضي ولا المستقبل وليس كذلك بل هي صالحة للازمنة الثلاثة الا ان يقال انما خصوها بذكر الحال لتعذره مع أن ولان دلالة ان مع الماضي على المضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما (قوله أكثر من المنون) أي في الاستعمال والا فالمنون أقيس لشبهه الفعل في التنكير ويليه المضاف لانه كثيرا ما ينوى فيه الانفصال (قوله بضرب) متعلق بازلنا والهام جمع هامة وهي الرأس كلها وتطلق على جمجمة الدماغ وحدها فاضافته لضمير الرؤس للتاكيد على الاول وسهله اختلاف اللفظين ومن اضافة الجزء للكل على الثاني وأراد بالمقيل العنق لانه محل اقالة الرأس أي استقرارها (قوله يخال الفرار الخ) أي يظن الهرب من الحرب يمنع الموت (قوله فانك والتابين) هو مصدر أبنت الرجل بشد الموحدة واسكان النون اذا بكيته أو أثنيت عليه بعد الموت ومن معانيه أن يعاب الانسان في وجهه أو يذكر بقبيح وكلها مناسبة هنا وفي بعض نسخ العيني والتأنيب بنون فتحتية فموحدة وفسره بالتعنيف وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطفا على اسم ان وعروة مفعوله وخبران في بيت بعده ودعاك أي طلبك لنصرته ويروى رعاك أي حفظك وشوارع أي ممتدة لقتله (قوله أولى المغيرة) أي أوائل الخيل المغيرة على العدو وأنكل أي أعجز مثلث الكاف وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كما في القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب (قوله في الدلالة على معناه) أي على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذي صوبه بعضهم ان مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهذا فرق معنوي وماذكره الشارح لفظي وخرج بهذا القيد نحو الكحل والدهن بضم أولهما فانه وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم (قوله من بعض ما في فعله) أي من الحروف الاصلية أو الزائدة فان حق المصدر أن يتضمن حروف فعله اما بمساواة له كتكلم أو بزيادة كاكرم اكراما فان نقص دون تعويض كان اسم مصدر كتوضأ وضوأ وتكلم كلاما (قوله دون تعويض) متعلق بخلوه (قوله ولكن عوض عنه) أي سواء كان العوض في آخره كاذكره أولا كعلم تعليما وسلم تسليما فانه نقص عن فعله احدى اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء في أوله لا المدة قبل آخره لوجودها لغير تعويض في نحو اكراما (قوله وزعم ابن المصنف الخ) لم ينفرد به بل تبع والده وجرى عليه الدماميني في شرح التسهيل فقال ينبغي ان يقيد البعض الناقص بكونه اكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر لبعد ما بينها وبين أفعالها أي توضأ واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر وأما نحو العطاء والثواب فمصدران لقربهما من الفعل اذ الاصل اعطاء واثوابا فحذف زائدها وهو الهمزة وحرك ما بعدها ليصح الابتداء به اه (قوله و بعد عطائك) اسم

يخال الفرار يراخى الاجل

وقوله

فانك والتابين عروة ما دعاك وأيدينا اليه شوارع

وقوله

لقد علمت أولى المغيرة اني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

فاعداءه منصوب بالكناية وعروة منصوب بالتابين ومسمعا منصوب بالضرب وأشار بقوله ولاسم مصدر عمل الى ان اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل والمراد باسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من بعض ما في فعله دون تعويض كعطاء فانه مساو لاعطاء معنى ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله وهو حال منها لفظا وتقديرا أو لم يعوض عنها شيء واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظا ولم يخل منه تقديرا فانه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدرا وذلك نحو قتال فانه مصدر قاتل وقد خلا من الالف التي قبل التاء في الفعل لكن خلا منها لفظا ولم يخل منها تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قاتل قيتالا وضارب ضيرابا لكن انقلبت الالف ياء لكسر ما قبلها واحترز بقوله دون تعويض مما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا أو لكن عوض عنه شيء فانه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر وذلك نحو عدة فانه مصدر وعد وقد خلا من الواو التي في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنها التاء وزعم ابن المصنف ان عطاء مصدر وان همزته حذفت تخفيفا وهو خلاف ما صرح به غيره من النحويين ومن اعمال اسم المصدر قوله

أكفرا بعد رد الموت عني * و بعد عطائك المائة الرتاعا

فالمائة منصوب بعطائك

ومنه حديث الموطا من قبلة الرجل امرأته الوضوء فامرأته منصوب بقبلة وقوله اذا صح عون الخالق المرء لم يجد * عسيرا من الامال الاميسرا وقوله بعشرتك الكرام تعد منهم * فلا ترين لغيرهم ألوفا واعمال اسم المصدر قليل ومن ادعى الاجماع على جواز اعماله فقد وهم فان الخلاف فيه مشهور (٢٤) وقال الصيمري اعماله شاذ وانشد أكفرا البيت وقال ضياء الدين بن العلج في البسيط ولا يبعد ان ماقام مقام المصدر يعمل عمله ونقل عن بعضهم انه أجاز ذلك قياسا (ص) وبعد جر الذي أضيف له كمل بنصب او برفع عمله (ش) يضاف المصدر الى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو عجبت من شرب زيد العسل والى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجبت من شرب العسل زيد ومنه قوله

تنفي يداها الحصا في كل هاجرة
نفي الدراهيم تنقاد الصيارف

وليس هذا الثاني مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وجعل منه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فاعرب من فاعلا بحج وردبانه يصير المعني ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك فمن بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت وقيل من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك ويضاف المصدر أيضا الى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو عجبت من ضرب جلوسا اليوم زيد عمرا (ص) وجر ما يتبع ماجر ومن * راعى في الاتباع المحل فحسن (ش) اذا أضيف المصدر الى الفاعل ففاعله يكون مجرورا لفظا مرفوعا محلا فيجوز في تابعه من الصفة والعطف وغيرهما مراعاة اللفظ فيجر ومراعاة المحل فيرفع فتقول عجبت من شرب زيد الظريف أو الظريف ومن اتباعه المحل قوله

حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظلوم

مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله أي المائة من الابل والرتاع بالفوقية جمع راتعة (قوله من قبلة الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء (قوله اذا صح عون الخالق الخ) هو بمعني قوله

اذا كان عون الله للعبد مسعفا * تهيأ له في كل أمر مراده
وان لم يكن عون من الله للفتى * فاول مايجني عليه اجتهاده

(قوله فلا ترين) مضارع مجهول وألوفا بفتح الهمزة وضم اللام أي محبا مفعوله الثاني (قوله فان الخلاف فيه مشهور) محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بميم زائدة لغير مفاعلة أما العلم فلا يحمل اتفاقا كيسار وفجار وبرة ان كان من أفجروا برأي صيره ذا فجور وبر والا فهما مصدران لفجر وبر ولا يرد ذلك على قوله ولا اسم مصدر عمل لانه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تاويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالمضربة والمحمدة ومنه قوله

أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم

فالهمزة للنداء ومصابكم اسم مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدي السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لاهدى كقعدت جلوسا أو حال من الفاعل وظلم خبر ان واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح واتبعه الاشموني هنا وذكر غيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا وجرى عليه في الشذور (قوله الصيمري) بفتح الميم نسبة الى صيمرة بلدة بالعجم (قوله وبعد جره الخ) فيه افادة أن جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كمل أي ان أردته والا فهو غير لازم فيزاد على صور الشارح الثلاثة صورتان اضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم أي ربه وعكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير (قوله تنفي يداها) أي الناقة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار ونفي الدراهيم مفعول مطلق أي نفيا كنفيها وهو جمع درهام لغة في درهم فالياء منقلبة عن ألف المفرد لا للاشباع بخلاف ياء صيارف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعني النقد فاعل نفي وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الا تلقاء وتبيان فبالكسر (قوله وليس كذلك) أي لان حج المستطيع ليس الا على نفسه لا غيره والا لزم تاثيم جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الرد مبني على ان أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذكري صح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة لان رتبة المبتدا وهو حج مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا (قوله فمن بدل من الناس) أي بدل بعض والرابط محذوف أي منهم كما أشار اليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهي اما شرطية أو موصولة (قوله وجر ما يتبع الخ) ما الاولى مفعول جر والثانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر لمحذوف أي فرأيه حسن وانما يجر التابع اذا عدم المانع لا في نحو أعجبني اكرامك وزيد الامتناع العطف بلا اعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تهجر الخ) أي سار ذلك الحمار الوحشي في الهاجرة اي شدة الحر والرواح من الزوال الى الليل وهاجها أي أثار أنثاه المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب مصدر لهاج على حد قعدت

فرفع المظلوم لكونه نعتا للمعقب على المحل واذا أضيف الى المفعول فهو مجرور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا فى تابعه مراعاة اللفظ والمحل ومن مراعاة المحل قوله قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص)

جلوسا مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أى الغريم الطالب لغريمه من عقب فى الامر طلبه بجد وحقه مفعول طلب والمظلوم صفة لمعقب على محله أي هاجها هيجانا كطلب المظلوم حقه (قوله قد كنت داينت) بتقديم التحتية على النون أى أخذت تلك الجارية المعلومة فى دين لى عليه والليان بفتح اللام أكثر من كسرها المماطلة والله أعلم

﴿ اعمال اسم الفاعل ﴾

عرفه فى التسهيل بانه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية فى مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها فى حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضى فخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بمعناه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضى كفرح وغير الجارية على فعل ككريم وبالتأنيث نحو أهيف فانه لا يجرى على المضارع الا فى التذكير لان مؤنثه هيفاء ولمعناه أو معنى الماضى لاخراج نحو ضامر الكشح مما دل على الاستمرار ويخرج به أيضا افعل التفضيل لانه للدوام كما خرج بما قبله فهذه المخرجات ماعدا الاول والاخير صفات مشبهة لا اسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سيأتى فى أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز كما سيأتي وان شئت فقل اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل فى افادة الحدوث فخرج بالاول اسم المفعول وبالثاني الصفة بجميع أوزانها وأفعل التفضيل (قوله فى العمل) أى لا فى غيره فانه يضاف لمعموله ويطرد جر معموله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدي ان تعدى فعله واللزوم ان لزم والجار متعلق بما تعلقت به الكاف أو بها نفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل (قوله بمعزل) بكسر الزاى كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضيه متعلق به لا كتفاء الظرف برائحة الفعل وان كان اسم المكان لا يعمل فى غيره والمعنى ان كان فى مكان عزل أى ابعاد عن مضى حدثه والمكان هنا مجازى وهو التركيب ولا يصح جعله بمعني الحدث والباء للملابسة أي ان كان ملتبسا بانعزال لانه كان يجب فتح زايه كما هو قياس مفعل للحدث من مكسور عين المضارع كما سيأتي (قوله ان كان مستقبلا أو حالا) مثله الدال على الاستمرار على ما مر فى الاضافة ويشترط أيضا أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل عمله كالمصدر لانهما من خواص الاسماء فيبعدانه عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانهما لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتهما تلحق الفعل وانما ابطلا عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالته على الزمان جدا الان لزومه له غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعني الماضى لم يعمل) أى الا اذا صح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضارب اعمرا أمس لصحة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا ضارب زيدا أمس لعدم صحة يضرب بدله (قوله فهو مشبه له) أى للماضى معني لكونه بمعناه لا لفظا لانه لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائى الخ) محل الخلاف فى نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فان كان ضميرا رفعه اتفاقا أو ظاهرا فكذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور قال السيوطى وهو الاصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكروه اه ومقتضاه أنه يرفع الضمير وان لم يعتمد فى نحو ضارب أنت أمس (قوله حكاية حال) أي بدليل ونقلبهم دون وقلبناهم والمعني يبسط ذراعيه والمشهور فى حكاية الحال أن يقدر الماضي واقعا زمن التكلم وقيل أن يقدر المتكلم نفسه موجودا فى زمن وقوع الفعل ويعبر عن كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا فان الدنيا عنده كاللحظة الواحدة وقيل لا حاجة الى الحكاية لان حال أهل الكهف مستمرا الى الآن فيجوز أن يلاحظ فى باسط جانب الحال فيعمل وفى كلامهم ما يؤيده (قوله الا اذا اعتمد على شيء) أى ليقربه من الفعل وأشار

(ص)
﴿ اعمال اسم الفاعل ﴾
كفعله اسم فاعل فى العمل ان كان عن مضيه بمعزل (ش) لا يخلو اسم الفاعل من ان يكون مقرونا بال أو مجردا فان كان مجردا عمل عمل فعله من الرفع والنصب ان كان مستقبلا أو حالا نحو هذا ضارب زيدا الآن أو غدا وانما عمل لجريانه على الفعل الذى هو بمعناه وهو المضارع ومعني جريانه عليه أنه موافق له فى الحركات والسكنات لموافقة ضارب يضرب فهو مشبه للفعل الذى هو بمعناه لفظا ومعني وان كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه فهو مشبه له معنى لا لفظا فلا تقول هذا ضارب زيدا أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيد أمس وأجاز الكسائي اعماله وجعل منه قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فذراعيه منصوب بباسط وهو ماض وخرجه غيره على انه حكاية حال ماضية (ص)
وولى استفهما او حرف ندا أو نفيا او جا صفة أو مسندا (ش) أشار بهذا البيت الى أن اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد على شيء

قبله كان يقع بعد الاستفهام نحو أضارب زيد عمرا أو حرف نداء نحو يا طالعا جبلا أو النفي نحو ما ضارب زيد عمرا أو يقع نعتا نحو مررت برجل ضارب زيدا او حالا نحو جاء زيد راكبا فرسا و يشمل هذين النوعين قوله أو جامد صفة وقوله أو مسند امعناه أنه يعمل اذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدا نحو زيد ضارب عمرا وخبر ناسخه أو مفعوله نحو كان زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا وأعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا

(ص) وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف

(ش) قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكور ومنه قوله

وكم مالىء عينيه من شيء غيره اذا راح نحوا الجمرة البيض كالدمى

فعينيه منصوب بمالىء ومالىء صفة لموصوف محذوف تقديره وكم شخص مالىء ومثله قوله

كناطح صخرة يوما ليوهيها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

التقدير كوعل ناطح صخرة (ص)

وان يكن صلة أل ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضى

(ش) اذا وقع اسم الفاعل صلة للالف واللام عمل ماضيا ومستقبلا وحالا لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الصلة أن تكون جملة فتقول هذا الضارب زيدا الآن أو غدا أو أمس هذا هو المشهور من قول النحويين وزعم جماعة من النحويين منهم الرماني أنه اذا وقع صلة لال لا يعمل الا ماضيا ولا يعمل مستقبلا ولا حالا وزعم بعضهم انه لا يعمل مطلقا وان المنصوب بعده منصوب باضمار فعل والعجب ان هذين المذهبين ذكرهما المصنف في التسهيل وزعم ابنه بدر الدين في شرحه ان اسم الفاعل اذا وقع صلة للالف واللام عمل ماضيا ومستقبلا وحالا باتفاق وقال بعد هذا أيضا ارتضى جميع النحويين اعماله يعني اذا كان صلة لال (ص)

فعال او مفعال او فعول * في كثرة عن فاعل بديل فيستحق ماله من عمل * وفي فعيل قل ذا وفعل

(ش) يصاغ لكثرة فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل فتعمل عمل الفعل

الاخيرين

الشارح الى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فان لم يعتمد لم يعمل خلافا للاخفش والكوفيين وهذا شرط لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر وعدم المضي شرط لعمله في المفعول فقط فقول المغني ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعني به مجموع الامرين والا فالاعتماد شرط لعمل الرفع في الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدماميني والشمني افاده الصبان (قوله أو حرف نداء) الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر اذ التقدير يا رجلا طالعا جبلا لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقربه من الفعل وقد يقال لم ندع أن حرف النداء مسوغ بل اذا وليه الوصف عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ الموصوف المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله في قوله وقد يكون الخ لدفع توهم ان النداء يبعده من الفعل فلا يعمل (قوله أو النفي) أي ولو تأويلا نحو انما ضارب زيد عمرا وغير مضيع نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أي مفعول ناسخه (قوله محذوف عرف) أي بقرينة حالية كاختصاص الصفة به نحو مررت بعاقل أو مقالية كبيتي الشارح بدليل بقيتهما وكالنداء لانه ظاهر في العاقل بخلاف مررت بقائم (قوله وكم مالىء الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أي لا يفيده نظره شيئا ومالىء اسم فاعل من ملا يملأ تميز لكم مجرور باضافتها اليه وعينيه مفعوله ومن شيء غيره أي ملك غيره متعلق به وراح تامة بمعنى ذهب والبيض أي النساء الحسان فاعلها وكالدمي حال منه وهو بضم الدال جمع دمية كذلك وهي الصورة من العاج شبه بها النساء لحسنها وبياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها نحوا الجمرة أي صار البيض كائنة نحوا الجمرة وكالدمي حال أيضا والمعنى على تمامها أظهر فتدبر (قوله ليوهيها) بالياء التحتية بعد الهاء يقال أوهى الشيء يوهيه أي أضعفه ويروى بالنون بدل الياء بمعناه والوعل ككتف وذهب التيس الجبلي (قوله قد ارتضى) أي بلا شرط اعتماد كما في التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما في ألفية ابن معطي والسيوطي (قوله لا يعمل مطلقا) أي وأل فيه معرفة لا موصولة (قوله وزعم ابنه الخ) هو ما في شرح الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه (قوله بديل) خبر عن المذكورات قبله على حد والملائكة بعد ذلك ظهير أو لان العطف بأو التي للاحد الدائر أي كل واحد منها على حدته بديل وسوغ الابتداء بها كونها اعلاما على أوزان خاصة وقوله في كثرة أي في التنصيص عليها كما أوكيفا وأما فاعل فمحتمل لها وللقلة (قوله يصاغ للكثرة) في نسخ من الثلاثي وأخذه من قول المصنف عن فاعل لانه انما يجيء من الثلاثي فلا تبنى هذه الامثلة من غيره الا ما شذ من قولهم دراك وساآ رمن أدرك وأسار أي أبقى في الكأس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وسميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهق (قوله فتعمل عمل الفعل) أي كلها على الصحيح حملا على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون اعمالها لزيادتها بالمبالغة على معاني أفعالها ولزوال الشبه الصوري والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هي وأنكر أكثر البصريين

على حد اسم الفاعل واعمال الثلاثة الاول أكثر من اعمال فعيل وفعل واعمال فعيل أكثر من اعمال فعل فمن اعمال فعال ماسمعه سيبويه من قول بعضهم اما العسل فأنا شراب وقول الشاعر أخا الحرب لباسا اليها جلا لها * وليس بولاج الخوالف أعقلا

الاخيرين والجرمى فعلا فقط (قوله على حد اسم الفاعل) أى بشروطه وفاقا وخلافا (قوله أما العسل فانا شراب) فيه رد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها انما هو مع غير أما كما مر وسيأتى (قوله أخا الحرب) كناية عن ملازمته لها والى بمعنى اللام وأراد بالجلال بكسر الجيم جمع جل بضمها مايلبس فى الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي فى الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بمهملة فقاف من أعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع وهو حال أو خبر ثان لليس (قوله لمنحار بوائكها) جمع بائكة وهي الناقة السمينة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره الجملة الشرطية أي لو تراءت الخ والجملة فى محل جر باضافة عشية اليها على مافى الصبان فهي ظرف لشىء غير مذكور فى البيت أى كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو تراءت الخ ويحتمل أنها ظرف لتراءت فلا تكون مضافة ولم تنون حينئذ للضرورة أو لمنع صرفها بان أرادبها عشية معينة أي لو تراءت سعدي لراهب وقت العشية قلا الخ وبدومة صفة لراهب وهي بضم الدال قرية بين الشام والعراق تسمي دومة الجندل وتجر وحجيج مرفوعان بالابتداء ودونه خبر والجملة صفة ثانية لراهب وهما اسما جمع لتاجر وحاج لا جمعان لان الصحيح ان فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجموع قيل والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه أنه لا يسوغ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغا ولا مسوغ هنا فان اعتبر فى احدهما كونه وصفا لمحذوف أى قوم تجر مثلا على حد مؤمن خير من كافر أو الوصف المقدر أى تجر كثير لان المقام للمبالغة فالثاني مثله فى ذلك ولا حاجة للعطف وقلي بالقاف أي أبغض جواب لو واهتاج أى ثار واخوان العزاء أي الملازمين للتصبر مفعول مقدم لهيوج لانه من هاج المتعدى لا اللازم يقال هاج الشىء بنفسه وهجته أنا أى أثرته (قوله أتانى انهم الخ) ان ومعمولاها فاعل أتي ومزقون بفتح فكسر جمع مزق كذلك من مزقت الثوب قطعته والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام ماء فى جبل طيء تشرب منه الجحاش والفديد بفاء ودالين مهملتين التصويت أى هم مثل جحاش الخ (قوله فامورا منصوب بحذر) أي لاعتماده على المبتدا المقدر أى هو حذر وكذا ما ليس ينجيه منصوب بآمن (قوله وماسوى المفرد) مبتدأ خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له ومازائدة وجملة عمل مضاف اليها حيث أو ان حيثما شرطية وعمل فعل الشرط وجوابه محذوف أي جعل مثله (قوله وهو المثني والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد (قوله أوالفا) جمع آلفة من الألفة وهي المحبة وهو حال من القاطنات فى قوله * القاطنات البيت غير الريم بضم الراء وشد التحتية جمع رائمة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أوالفا والورق جمع ورقاء وهي الحمامة التى يضرب بياضها الى سواد والحمى بفتح فكسر أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة وقلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى (قوله ثم زادوا انهم الخ) بفتح الهمزة على تقدير الباء أى زادوا على غيرهم بانهم الخ أو بكسرها على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف معمول زادوا للعموم وكذا عند تقدير اللام مع الفتح وغفر وفخر بضمتين جمع غفور وفخور بالخاء المعجمة أى غير مفتخرين أو بالجيم من الفجور وهو الكذب وذنبهم مفعول غفر واضافته لادنى ملابسة أي ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ) افاد بتقديم النصب انه اولى لانه الاصل وقيل الخفض للخفة وقيل سواء وأفاد أيضا ان العامل لا يضاف للفاعل

فالعسل منصوب بشراب وجلا لها منصوب بلباس ومن اعمال مفعال قول بعض العرب انه لمنحار بوائكها فبوائكها منصوب بمنحار ومن اعمال فعول قول الشاعر عشية سعدى لو تراءت لراهب

بدومة تجر دونه وحجيج قلا دينه واهتاج للشوق انها على الشوق اخوان العزاء هيوج

فاخوان منصوب بهيوج ومن اعمال فعيل قول بعض العرب ان الله سميع دعاء من دعاه فدعاء منصوب بسميع ومن اعمال فعل ما أنشده سيبويه

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس ينجيه من الاقدار

وقوله

أتانى أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد

فامورا منصوب بحذر وعرضي منصوب بمزق

(ص) وماسوى المفرد مثله جعل فى الحكم والشروط حيثما عمل

(ش) ماسوى المفرد وهو المثنى والمجموع نحو الضاربين والضاربتين والضاربين والضراب والضوارب والضاربات حكمها حكم المفرد فى العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط فتقول هذان الضاربان زيدا وهؤلاء القاتلون بكرا وكذلك الباقي ومنه قوله * أوالفا مكة من ورق الحمى * أصله الحمام وقوله ثم زادوا انهم فى قومهم * غفر ذنبهم غير فخر (ص) وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض

وهو لنصب ماسواه مقتضي (ش) يجوز في اسم الفاعل العامل اضافته الى ما وليه من مفعول ونصبه له فتقول هذا ضارب زيد وضارب زيدا فان كان له مفعولان وأضفته الى احدهما وجب نصب الآخر فتقول هذا معطى زيد درهما ومعطى درهم زيدا (ص)

واجرر أو انصب تابع الذى انخفض
كمبتغى جاه ومالا من نهض

(ش) يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالاضافة الجر والنصب نحو هذا ضارب زيد وعمرو وعمرا فالجر مراعاة للفظ والنصب على اضمار فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عمرا او مراعاة لمحل المخفوض وهو المشهور وقد روي بالوجهين قوله

الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجى بينها أطفالها

ينصب عبد وجره وقال الآخر

هل أنت باعث دينار لحاجتنا
او عبدرب أخاعون ابن مخراق

بنصب عبد عطفا على محل دينار أو على اضمار فعل التقدير او تبعث عبدرب (ص)

وكل ماقرر لاسم فاعل
يعطى اسم مفعول بلا تفاضل
فهو كفعل صيغ للمفعول فى
معناه كالمعطي كفافا يكتفى

(ش) جميع ماتقدم في اسم الفاعل من أنه ان كان مجردا عمل ان كان بمعني الحال أوالاستقبال بشرط الاعتماد وان كان بالالف واللام عمل مطلقا يثبت لاسم المفعول فتقول أمضروب الزيدان الآن اوغدا أوجاء المضروب ابوهما الآن اوغدا أوامس وحكمه في المعني والعمل حكم الفعل

لانه لا ينصب وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول وحكي اضافته للخبر في انا كائن أخيك لشبهه به واما قائم الاب فاضيف الى فاعله لعدم عمله النصب ومحل جواز الوجهين في الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين جره بالاضافة لعدم التنوين كهذا مكرمك وجعله الاخفش وهشام في محل نصب كالهاء في الدرهم زيد معطيكه كما مر في الاضافة (قوله وهو لنصب ماسواه) أي ماسوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفاصل ولو غير مضاف اليه نحو اني جاعل في الارض خليفة وانما ينصب ماسواه اذا لم يكن فاعلا والا وجب رفعه كهذا ضارب زيد أبوه ولم يكن التلو مما يفصل به بين المتضايفين والا جاز جره كهذا معطى درهما زيد ومخلف وعده رسله ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فتجب اضافته لتاليه ونصب ماسواه ولو أكثر من واحد لامتناع الاضافة لشيئين كهذا معطي زيد أمس درهما ومعلم بكر أمس عمرا قائما ونصبه بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافي بالوصف وان كان ماضيا لشبهه المحلى بال في عدم التنوين بسبب الاضافة ولطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولما تعذرت الاضافة تعين النصب للضرورة وعليه بخرج وجاعل الليل سكنا بلا احتياج الى اعتبار الاستمرار فتامل (قوله فتقول الخ) وبالوجهين قرىء ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره (قوله وجب نصب الآخر) أي بالوصف لانه عامل (قوله تابع الذى الخ) شمل جمع التوابع لانه مفرد مضاف فيعم والمثال لا يخصص وقوله انخفض مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز جره خلافا للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل كونه اصليا والاصل في الوصف المستوفي للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر الى أرجحيته ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو الضارب الرجل وزيد لئلا يلزم اضافة الوصف المحلى بال الى الخالى منها وجوزه سيبويه لانه يغتفر في التابع (قوله على اضمار فعل) الارجح اضمار وصف منون ليطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجملة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكنا والشمس أي ويجعل الشمس (قوله وهو الصحيح) أي عند سيبويه لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان منونا أو محلي بال أو مضافا الى أحد مفاعيله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب الخ) الهجان ككتاب الابل البيض الكرام يستوي فيه المفرد المذكر وغيره وهو بالجر صفة للمائة وعوذا بضم المهملة وآخره معجمة حال منها وهو جمع عائذ أي الناقة الحديثة النتاج بعشرة أيام أو خمسة ثم هي مطفل وتزجى بزاى فجيم مضارع مجهول أي تساق بينها أطفالها ويلزم على جر عبد اضافة الوصف المحلى بال للخالى منها وهو جائز عند سيبويه لاغتفارهم في التابع كما مر أو يخرج على مذهب المبرد من أنه يضاف الى مضاف ضمير ما فيه أل (قوله دينار) اسم رجل وكذا عبدرب وأخاعون بدل من عبدرب وابن مخراق صفة لاخا (قوله وكل ماقرر الخ) جعله مفعولا ثانيا ليعطى واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالابتداء خبره جملة يعطى لسلامته من حذف الرابط ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل أي يعطاه ومن انابة المفعول الثاني مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعولا ثانيا (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطي أي لانه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد من قوله وكل ما الخ حتي يكون تاكيدا كما قيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعل) الاظهر كون الفاء فصيحة أي اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفي للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها تفريعية لان ما بعدها لم يعلم من الكلية السابقة (قوله فى معناه) أي في جزئه وهو الحدث والمراد في عمله من اطلاق السبب وارادة المسبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعني (قوله كالمعطى الخ) أل فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها الى صلتها

وان كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو المعطى كفافا يكتفى فالمفعول الاول ضمير مستتر عائد على الالف واللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل وكفافا المفعول الثانى (ص) وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع

(ش) يجوز فى اسم المفعول ان يضاف الى ما كان مرفوعا به فتقول فى قولك زيد مضروب عبده زيد مضروب العبد فتضيف اسم المفعول الى ما كان مرفوعا به ومثله الورع محمود المقاصد والاصل الورع محمود مقاصده ولا يجوز ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول مررت برجل ضارب الاب زيدا تريد ضارب ابوه زيدا (ص)

﴿ابنية المصادر﴾

فعل قياس مصدر المعدي من ذي ثلاثة كرد ردا (ش) الفعل الثلاثى المتعدى يجيء مصدره على فعل قياسا مطردا نص على ذلك سيبويه فى مواضع فتقول رد ردا وضرب ضربا وفهم فهما وزعم بعضهم انه لا ينقاس وهو غير سديد (ص) وفعل اللازم بابه فعل كفرح وكجوي وكشلل وفعل اللازم مثل قعدا

وهو معطى لكونها بصورة الحرف وفى معطى ضمير يعود الى أل هو نائب فاعله وكفافا كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكفى الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقتير و يكتفى خبر المبتدا (قوله وقد يضاف ذا) اى اسم المفعول اجراء له مجرى الصفة المشبهة فى جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصلى بان يكون من الثلاثى كمفعول ومن غيره كمضارعه المجهول فان حول الى فعيل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل عينه وقتيل أبيه بالجر خلافا لابن عصفور ﴿تنبيه﴾ قال الموضح فى الحواشى اذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلا كما هو شان الصفة لا نائبه لانسلاخه عما كان له قيل فاعطي حكم الصفة (قوله فتضيف اسم المفعول الخ) ظاهره انه ينتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعه معني اذ مدلول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشيء الى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع كالعبد والمقاصد و يجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف مبالغة بجعله هو المضروب والمحمود مثلا لا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلة والوصف منون فينصبه تمييزا أو تشبيها بالمفعول ثم يجر بالاضافة رفعا لقبح اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنين فالجر فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينبه المصنف على جواز النصب فيه أيضا كالصفة للزومه للاضافة لما علمت انها فرعه ولانها أكثر منه وتحويل الاسناد مجاز عقلى لاسناد الشيء الى غير من هو له (قوله ولا يجوز ذلك فى اسم الفاعل الخ) أى المتعدى لاكثر من واحد اتفاقا فان تعدى لواحد جاز عند المصنف ان لم يلتبس فاعله بمفعوله كمثال الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا واختاره ابن عصفور وغيره والجمهور على المنع مطلقا و يشهد للجواز قوله

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما

أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان أريد به الدوام كضامر البطن لانه يصير صفة مشبهة حقيقة أو ملحقا بها على ما مر فى الاضافة والله أعلم

﴿أبنية المصادر﴾

قدم اعمال الابنية على صيغهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف فذكرها هنا استطرادى فلا يرد ان معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أي موازنه ومن ذي ثلاثة حال ومن للتبعيض أى حال كون ذلك المعدي بعض الافعال الثلاثية (قوله على فعل قياسا) يستثني منه ما دل على صناعة فقياسه فعالة كحاكه حياكة وخاطه خياطة وحجمه حجامة قيل وعبر الرؤيا عبارة والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع السماع خلافا للفراء (قوله فتقول الخ) عدد المثال اشارة الى انه لا فرق فى المتعدى بين كونه مضاعفا أو مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها فخاص باللازم ولا فرق أيضا بين كونه صحيحا كضرب ضربا أو معتل الفاء كوعد وعدا ووطىء وطأ أو العين كباع بيعا وخاف خوفا أو اللام كرمي رميا ورقي بالكسر أى صعد السلم رقيا وورد فيه أيضا رقيا بضم فكسر على فعول كما فى الصحاح أو مهموزا كاكل أكلا وأمن أمنا (قوله لا ينقاس) أى لان مصادر الافعال الثلاثة لا تدرك الا بالسماع فاذا عدم لا يقاس على شيء منها (قوله وفعل اللازم) أى المكسور العين أما مفتوحها فمنى البيت بعده والمكسور المتعدى سبق (قوله بابه فعل) أى قاعدة مصدره موازن فعل بفتحتين الا اذا دل على لون فالغالب فيه فعلة بالضم كسمر سمرة وشهب شهبة ودهم دهمة (قوله كفرح الخ) مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللام ومنه عمي عمي و بقي بقي والجوى حرقة العشق ونحوه و بقي معتل الفاء كوجع وجعا والعين كعور عورا والمهموز كاسف أسفا (قوله وشلت يده) أي فسدت عروقها و بطل عملها وأصله شللت بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير فى اللازم وقوله كغدا

(ش) اي يجيء مصدر فعل اللازم على فعل قياسا كفرح فرحا وجوى جوى وشلت يده شللا (ص)

له فعول باطراد كغدا مالم يكن مستوجبا فعالا * أو فعلانا فادر أو فعالا فاول لذى امتناع كابى * والثان للذى اقتضى تقلبا
للدا فعال أو لصوت وشمل * سيرا وصوتا الفعيل كصهل (ش) يأتى مصدر فعل اللازم على فعول قياسا فتقول قعد قعودا

وغداغدوا وبكر بكورا وأشار بقوله ما لم يكن مستوجبا فعالا الخ الى أنه انما يأتى مصدره على فعول اذا لم يستحق أن يكون مصدره على فعال أو فعلان أو فعال فالذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على امتناع كابي اباء ونفر نفارا وشرد شرادا وهو المراد بقوله فاول لذى امتناع والذى استحق أن يكون مصدره على فعلان هو كل فعل دل على تقلب نحو طاف طوفانا وجال جولانا ونزا نزوانا وهذا معنى قوله والثانى للذى اقتضى تقلبا والذى استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على داء أو صوت فمثال الاول سعل سعالا وزكم زكاما ومشى بطنه مشاء ومثال الثاني نعب الغراب نعابا ونعق الراعى نعاقا وازت القدر ازازا وهذا هو المقصود بقوله للدا فعال أو لصوت وأشار بقوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل الى ان فعيلا يأتي مصدرا الدال على سير ولما دل على صوت فمثال الاول ذمل ذميلا ورحل رحيلا ومثال الثانى نعب نعيبا ونعق نعيقا وأزت القدر أزيزا وصهلت الخيل صهيلا (ص) فعولة فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد جزلا

عطف على مثل قعدا باسقاط العاطف اذ لا وجه لعدم العطف مع أنه مثال ثان الا أن يجعل قعدا مثالا للازم من حيث فتح العين وغدا مثالا له من حيث المصدر وأشار به الى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل وبقي المضاعف كمر مرورا والمعتل اما با للام كغدا غدوا وعتا عتوا وعلا علوا أو الفاء كوصل وصولا أما معتل العين فالغالب فيه فعل كصام صوما ونام نوما أو فعال كصام صياما وقام قياما أو فعالة كناح نياحة ويقل فيه فعول كغابت الشمس غيوبا (قوله باطراد) حال من المستكن فى له (قوله مستوجبا) أي مستحقا فعالا بكسر الفاء أو فعلانا بفتحات أو فعالا بالضم أى أو فعيلا كما يؤخذ من قوله وشمل الخ (قوله كابى) أى اللازم كما هو فرض الكلام بمعني امتنع وجاء أيضا للمتعدي بمعني كره ففى القاموس أبي الشيء يابا ويأبيه اباء واباءة بكسرهما كرهه اه (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله أو لصوت) هو مع قوله وشمل الخ يفيد ان الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعيل فاذا سمعا فيه فذاك كنعق نعيقا ونعاقا أو أحدهما فقط اقتصر عليه عند سيبويه والاخفش كبغم الظبي بغاما وصهل الفرس صهيلا وان لم يرد احدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب لسماعهما فى غيره وكذا يقال فى قوله الآتي فعولة فعالة الخ فلا يرد اعتراض سم بانه ان اراد التخيير فبعيد والا لزم الوقوف على السماع وقد لا يحصل (قوله وشمل) يتعين فتح ميمه للروي وان جاز كسرها (قوله كصهل) من بابى ضرب ومنع كما فى القاموس (قوله اذا لم يستحق الخ) الحاصل ان فعل بالفتح القاصر يطرد فى مصدره فعول الا فى الخمسة التى ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرفة أو ولاية فمصدره فعالة بالكسر كتجر تجارة وسفر سفارة وأمر امارة ونقب نقابة أى صار نقيبا أى عريف القوم فتحصل من هذا مع ما مر أن فعالة ينقاس فى الحرفة والولاية من فعل المفتوح لازما كان كما هنا أو متعديا كما مر ومنه نحو نجر نجارة بالنون والجيم وكتب كتابة وأما اتيانها لفعل بالكسر اللازم فى الحرفة والولاية فنادر كولى عليهم ولاية (قوله وشرد الخ) بمعني نفر ومن الامتناع أيضا جمح جماحا وابق اباقا (قوله تقلب) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب لا مطلق تحرك فلا يرد قام قياما وقعد قعودا ومشي مشيا (قوله جال) بالجيم بمعني طاف ونزا بالنون والزاى يقال نزا الفحل على انثاه أى وثب وهو خاص بذي الحافر والظلف والسباع (قوله وزكم) هو من الافعال اللازمة للبناء للمجهول فالتمثيل به لفعل المفتوح بالنظر لاصله المقدر وجعلوه من المفتوح ايثارا للاخف وحملا على النظائر وما فى القاموس من انه يقال زكم كعنى وأزكمه فهو مزكوم لا يدل على أنهم نطقوا باصله لان كلامنا فى زكم بلا همز لا المهموز لكن فى نسخ منه زكمه وأزكمه فهو مزكوم لا يقال اصله متعد بدليل بنائه للمفعول والكلام فى اللازم لانا نقول اللازم يبني للمجهول سماعا كجن فيجعل هذا منه أو يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان فى حكم اللازم على ان بناءه لذلك صوري فقط وفى الحقيقة مبنى للفاعل فمرفوعه فاعل لا نائبه ومثله نتجت الشاة وعنى بحاجتك أى اعتني وزهي علينا أي تكبر وسقط فى يديه أي ندم فهذه الخمسة أفعال مبنية للمفعول صورة (قوله نعب) بنون فمهملة فموحدة أي صوت (قوله وأزت القدر) بشد الزاى أى غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالمعجمة أي سار بلين ورفق (قوله نعب نعيبا الخ) أفاد بهذا مع ما مر انه قد يجتمع فى الصوت فعيل وفعال ومنه صرخ صراخا وصريخا وقد ينفرد فعيل كصهل صهيلا وصخد الطائر صخيدا بمهملة فمعجمة ولم يمثل لانفراد فعال كبغم الظبي بغاما بالموحدة فمعجمة وضبح الثعلب ضباحا بمعجمة فموحدة فمهملة كل ذلك بمعني صوت أما الداء فيختص به فعال وبالسير فعيل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما مر فلا تغفل

(ش) اذا كان الفعل على فعل ولا يكون الا لازما يكون مصدره على فعولة أو على فعالة فمثال الاول سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة ومثال الثاني جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) وما أتي مخالفا لما مضى * فبابه النقل كسخط ورضى (ش) يعني أن ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف ذلك فليس (٣١) بمقيس بل يقتصر فيه على السماع

وقد ذكر ابن الناظم ضابطا لكل منهما فقال في شرح اللامية اذا كان الوصف من فعل المضموم على فعيل كمليح وظريف وشجيع فقياسه فعالة كملاحة وظرافة وشجاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اه وهو أغلبي فان ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح أي صار ملاحا مصدره ملوحة وليس وصفه على فعل ولا فعيل (قوله فبابه النقل) أي السماع (قوله كسخط ورضا) قال الاشموني بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتحتين فاعترض بانه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كفرح وردبان تعديهما توسع بحذف الجار والاصل سخط عليه ورضي عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف أصلا لانه لم يتعرض لمصدرهما القياسي وليس في كلامه ما يدل على أنهما مثالان للازم أو المتعدي كما لا يخفى خلافا لمن توهمه ومثلهما في أن قياسه كفرح حزن وبخل بالضم مصدرا حزن وبخل بالكسر (قوله ذهابا) قياسه ذهيبا لدلالته على السير لا ذهوبا كما قيل (قوله وشكر شكرانا) قياسه كضرب لتعديه (قوله وعظم عظمة) قياسه عظامة وعظومة أو الاول فقط على الضابط المار ومثلة قبح قبحا وحسن حسنا والله أعلم (قوله وغير ذي ثلاثة الخ) الاحسن في اعرابه ان غير مبتدا أول ومقيس بمعنى قياس ثان ومصدره مضاف اليه وكقدس خبر الثاني والجملة خبر الاول والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أو كقدس حال من هاء مصدره والتقديس هو الخبر أي غير الثلاثي قياس مصدره كائن كقدس الخ أو قياسه حال كونه كقدس هو التقديس وأما جعل مقيس اسم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبر لمحذوف أي وذلك كقدس الخ كما في المغرب فيقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقيس دائما وليس كذلك بدليل قوله وغير ما مر السماع عادله الا أن يقال مراده ان كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس كما فسره الاشموني بذلك (قوله اجمال من الخ) من موصولة مضاف اليه وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلتها أي اجمال من تجمل تجملا وقوله الآتي وضم ما يربع الخ يعم ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالبا الخ) ذا مبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله مقدم أو هي مبتدأ أو ثان خبره لزم والجملة خبره اذا حذف رابطها اي هذا المذكور من استعاذة واقامة التاء لزمته غالبا أي صحبته لئلا ينافي الغلبة ولم ترجع ذا الى اقامة فقط ليكون لذكر استعاذة هنا فائدة لزومها التاء والا فهي داخلة في البيت بعده (قوله وما يلي الخ) الآخر فاعل يلي ومفعوله محذوف أي ومد الحرف الذي يليه الآخر وافتحه (قوله مع كسر) متعلق بمد وما افتتحا حال من تلو (قوله ما يربع) من ربعت القوم من باب منع صرت رابعهم (قوله في امثال الخ) متعلق بضم والمراد المماثلة في الحركات والسكنات وعدد الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من بابه وذلك عشرة أبنية تفعل كتجمل تجملا وتفاعل كتغافل تغافلا وتفعلل كتسلسل تسلسلا وتدحرج تدحرجا وتفعيل كتبيطر تبيطرا وتمفعل كتمسكن تمسكنا وتفوعل كتجورب تجوربا وتفعنل كتقلنس تقلنسا وتفعول كترهول ترهولا وتفعلت كتعفرت تعفرتا والعاشر تفعلى كتدلى تدليا وتدنى تدنيا وتسلقى تسلقيا فكل ذلك يضم رابعه لكن تقلب ضمة الاخير كسرة لمناسبة الياء (قوله ويأتي على فعال) ويأتي أيضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة (قوله بانت تنزي) بضم التاء وفتح النون وشد الزاي مكسورة أي تحرك والشهلة العجوز (قوله وتفعلة) هو أغلب

نحو سخط سخطا ورضي رضا وذهب ذهابا وشكر شكرانا وعظم عظمة (ص) وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس وزكه تزكية وأجملا اجمال من تجملا تجملا واستعذ استعاذة ثم أقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وما يلي الآخر مدوا فتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا بهمز وصل كاصطفى وضم ما يربع في أمثال قد تاملما (ش) ذكر في هذه الابيات مصادر غير الثلاثي وهي مقيسة كلها فما كان على وزن فعل فاما أن يكون صحيحا أو معتلا فان كان صحيحا فمصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا ومنه قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما ويأتي أيضا على وزن فعال كقوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذابا ويأتي على فعال بتخفيف العين وقد قرىء وكذبوا بآياتنا كذابا بتخفيف الذال وان كان معتلا فمصدره كذلك لكن تحذف ياء التفعيل ويعوض عنها التاء فيصير مصدره

على تفعلة نحو زكى تزكية وندر مجيئه على تفعيل كقوله باتت تنزي دلوها تنزيا * كما تنزى شهلة صبيا وان كان مهموزا ولم يذكره المصنف هنا فمصدره على تفعيل وعلى تفعلة نحو خطأ تخطيأ وتخطئة وجزأ تجزيأ وتجزئة ونبأ تنبيأ وتنبئة وان كان على أفعل فقياس مصدره على افعال نحو أكرم اكراما وأجمل اجمالا واعطي اعطاء هذا ان لم يكن معتل العين فان كان معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة

وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث غالبا نحو أقام اقامة الاصل اقوما فنقلت حركة الواو الى القاف وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث فصار اقامة وهذا هو المراد بقوله ثم أقم اقامة وأشار بقوله وغالبا ذا التالزم الى ماذكرناه من أن تعويض التاء غالب وقد جاء حذفها كقوله تعالى واقام الصلاة وان كان على وزن تفعل فقياس مصدره على تفعل بضم العين نحو تجمل تجملا وتعلم تعلما وتكرم تكرما وان كان فى أوله همزة وصل كسر ثالثه وزيد الف

قبل آخره سواء كان على وزن انفعل أو افتعل أو استفعل نحو انطلق انطلاقا واصطفى اصطفاء واستخرج استخراجا وهذا معنى قوله ومايلى الآخر مد وافتحا فان كان استفعل معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث لزوما نحو استعاذ استعاذة والاصل استعواذا فنقلت حركة الواو الى العين وهي فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها التاء فصار استعاذة وهذا معنى قوله واستعذ استعاذة ومعنى قوله وضم ما * يربع فى أمثال قد تلملما * ان ما كان على وزن تفعلل فان مصدره يكون على تفعلل بضم رابعه نحو تلملم تلملما وتدحرج تدحرجا (ص) فعلال او فعلة لفعللا واجعل مقيسا ثنيا لا أولا (ش يأتي مصدر فعلل على فعلال كدحرج دحراجا وسرهف سرهافا وعلى فعلة وهو المقيس فيه نحو دحرج دحرجة وبرهم برهمة ومرهف سرهفة (ص) لفاعل الفعال والمفاعله وغير ما مر السماع عادله (ش) كل فعل على وزن فاعل فمصدره الفعال والمفاعلة نحو ضارب ضرابا ومضاربة وشر وقاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة وأشار بقوله وغير ما مر الى ان ماورد من مصادر غير الثلاثى على خلاف ما مر يحفظ ولا يقاس عليه ومعنى قوله عادله كان السماع له عديلا فلا يقدم عليه الا بثبت كقولهم فى مصدر فعل المعتل تفعيلا نحو * باتت تنزي دلوها تنزيا * والقياس تنزيه وقولهم فى مصدر حوقل حيقالا وقياسه حوقلة نحو دحرج دحرجة ومن ورود حيقال قوله يا قوم قد حوقلت أو دنوت

من تفعيل (قوله وحذفت) أى العين بعد قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ماقبلها الآن فلما التقت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين قبله وأيضا فشرط قلب الواو والياء ألفا تحرك ما بعدهما كما سيأتى فى قول المصنف * ان حرك التالى وان سكن كف * اعلال غير اللام الخ ولذا صحت العين فى نحو بيان وطويل وخورنق لسكون ما بعدها قلت أجاب سم بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر فبالحمل عليه وهو جواب سديد بخلاف الجواب بان هذا الشرط انما هو فى معتل اللام ليخرج غزوا ورميا مسندا الاثنين فلا يخفى خلله على من فهم قوله ان حرك التالى الخ هذا وصريح الشارح أن المحذوف العين من اقامة ونحوها كاقادة واجازة واعادة فوزنها اقالة وهو مذهب الفراء والاخفش والراجح مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف الالف الزائدة فوزنها أفعلة (قوله وقد جاء حذفها) هو مقصور على السماع (قوله وان كان فى أوله همزة وصل) أي ثابتة اصالة فخرج ما أصله تفاعل أو تفعل فلا يكسر ثالث مصدره ولا يزاد قبل آخره ألف كاطاير واطير بشد الطاء فان أصلهما تطاير وتطير أدغمت التاء فى الطاء وأتى بهمزة الوصل فيقال اطاير يطاير اطايرا واطير يطير اطيرا (قوله فعلال) بكسر الفاء وجوبا الا فى المضاعف وهو ما فاؤه ولامه الاولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس فيجوز فيه الفتح كزلزال ووسواس وقلقال لكن الاكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو من شر الوسواس أي الموسوس وليس فى العربية فعلال بالفتح غيره والاصل كسره كما أنه ليس فيها تفعال بالكسر الا تلقاء وتبيان وماعداهما بالفتح كتذكار وتعداد وتنفاد ورجح المصنف أن التفعال مصدر لفعل المشدد لا المخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالتفعيل كذكر تذكيرا وتذكارا أو سماعى قولان (قوله وسرهف) يقال سرهفت الصبى أحسنت غذاءه (قوله وهو المقيس فيه) أى الفعللة هو المقيس فى فعلل كما مثله وكذا فيما ألحق به كجلبب جلببة اذا صوت وبيطر بيطرة اذا عالج الخيل وقلنس قلنسة وأما الفعلال فسماعى كسرهاف قال فى التوضيح وشرحه الا فى المضاعف كزلزال فقياسى ولم يسمع فى دحرج دحراجا كما قاله الصيمري وغيره ولا فى الملحق بفعلل الا فى حوقل حوقلة وحيقالا اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يقيد قول الناظم فعلال وفعلة لفعللا اه فقول الشارح دحراجا مجرد مثال وليس مسموعا وقيل انه قياسى مطلقا (قوله وبرهم) بالميم أي نظر مع سكون طرفه وفى نسخ ببرج بالجيم أى أتى بالباطل والردى من الشيء (قوله لفاعل الفعال الخ) قال الدمامينى والمطرد دائما عند سيبويه المفاعلة وأما الفعال فقد يترك كجالسه مجالسة ولم يقولوا جلاسا وتتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء كياسره مياسرة ويامنه ميامنة لثقل الابتداء بالياء المكسورة وشذ ياومه يواما لا مياومة (قوله عادله) فعل ماض من المعادلة كما يشير اليه الشارح وفاعله ضمير السماع أو ان عادل فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضا وضمير له يعود لغير ففيه قلب وعكس الضميرين وان أغنى عن القلب لكن فيه جريان الخبر على غير ماهو له فكان يجب الابراز (قوله بثبت) بفتح الباء أى بدليل ونقل عن العرب وأما بسكونها فهو الرجل الثابت القلب (قوله

وشرحيقال) الذى فى الشواهد و بعض حيقال وتقدم معناه (قوله تملاقا) بكسر التاء والميم وشد اللام يقال تملقه وتملق له تملقا وتملاقا تود اليه وتلطف له قال

ثلاثة أحباب فحب علاقة * وحب تملاق وحب هو القتل

صحاح (قوله وفعلة لمرة) أى من مصدر الثلاثي بقرينة ما بعده ولا فرق فيه بين ان يكون مصدره الاصلى على فعل كضربة من الضرب أولا كجلسة من الجلوس ثم فعلة التي للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كامثلة الشارح لا لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف (قوله لهيئة) أى لهيئة الحدث وكيفيته (قوله فان بني عليها) أى مع الفتح لا مع الضم ككدرة ولا الكسر كنشدة فانهما يفتحان للمرة (قوله بكسر الفاء) أى مالم يبن المصدر المطلق عليها كنشدة وذربة وهي الحدة فى الشيء والادل على الهيئة بالصفة أو غيرها كنشدة عظيمة ودخل فى ذلك فعلة بالضم أو الفتح فيكسران للهيئة (قوله بالتاء المرة) أى فى غير ما بنى عليها كاقامة والادل عليها بالوصف (قوله كالخمرة) بكسر الخاء المعجمة من اختمرت المرأة غطت رأسها ﴿خاتمة﴾ يصاغ من الثلاثي مفعل بفتح العين للزمان والمكان والحدث اذا اعتلت لامه مطلقا أو صحت ولم تكسر عين مضارعه كمقتل ومذهب فان صحت مع كسر العين كيضرب فتحت فى المصدر وكسرت فى الزمان والمكان ولا فرق فى صحيح اللام بتفصيله المذكور بين كونه واوي القاء كوعد أولا عند طيء وأما غيرهم فيكسرون واويها للثلاثة مطلقا كسرت عين مضارعه أولا عند أكثر العرب وأما من غير الثلاثى فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثي مفعل * بفتح اذا ما اعتل بالام مطلقا
بمعنى زمان أو مكان ومصدر * كمغزي ومرماه ومرقاه من رقي
كذاك صحيح اللام حيث مضارع * أتاك بغير الكسر فاعلم وحققا
* والا ففتح للمراد لمصدر * وفى غيره كسر فقل فيه منطقا
وواوى فاء صح بالكسر مطلقا * لدي غير طى جاء فاجعله موثقا
وان رمت من غير الثلاثى هذه * فجيء باسم مفعول كمجرى ومرتقى
وماجاء من لفظ على غير هذه * فذلك اضحى بالسماع معلقا

والله أعلم ﴿أبنية اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

اضافة ابنية لاسماء للبيان واضافة اسماء لما بعده لامية والصفات عطف على أسماء لا على الفاعلين لان اللامية لا تصح فيها أي ابنية هي اسماء للذوات الفاعلين الخ وغلب العاقل من تلك الذوات على غيره فجمعه بالياء والنون فما قيل ان اسماء الفاعلين ألفاظ وهي لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل غفلة عجيبة لان الفاعلين ليس وصفا للالفاظ بل للذوات وقوله بها أى باسماء الفاعلين كظاهر القلب أو المفعولين كمحمود المقاصد كما هو المتبادر من الترجمة ويؤيده مامر من ان اسم المفعول اذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة ومرفوعه فاعل لا نائبه لكن الموافق لقوله الآتي الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للاول فقط وهو المشهور وانما ذكر الصفة هنا لانه باب الابنية وجميع مافيه يصلح لكونه صفة مشبهة اذا أريد به الدوام وأما الترجمة الآتية فلاحكامها كما أفرد عمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) اما حال من اسم فاعل أى صغ اسم فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثي أما من غيره فلا يوازن فاعل أو صفة لمصدر محذوف أى صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف جوابها العامل فيها لدلالة صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ماقبله (قوله كغذا) بمعجمتين يستعمل لازما كغذا الماء أي سال

وفعلة لمرة كجلسه وفعلة لهيئة كجلسه اذا أريد بيان مرة من مصدر الفعل الثلاثى قيل فعلة بفتح الفاء نحو ضربته ضربة وقتلته قتلة هذا اذا لم يبن المصدر على تاء التأنيث فان بني عليها وصف بما يدل على الوحدة نحو نعمة ورحمة فاذا أريد المرة وصف بواحدة وان أريد بيان الهيئة منه قيل فعله بكسر الفاء نحو جلس جلسة حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص) فى غير ذى الثلاث بالتا المره وشذ فيه هيئة كالخمره (ش) اذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف زيد على المصدر تاء التأنيث نحو اكرمته اكرامة ودحرجته دحراجة وشذ بناء فعلة للهيئة من غير الثلاثى كقولك هي حسنة الخمرة فبنوا فعلة من اختمر وهو حسن العمة فبنوا فعلة من تعمم (ص)

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا (ش) اذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثى جيء به على مثال فاعل وذلك مقيس فى كل فعل كان على وزن فعل بفتح العين متعديا كان أولازما نحو ضرب فهو ضارب

وذهب فهو ذاهب وغدا فهو غاد فان كان الفعل على وزن فعل بكسر العين فاما ان يكون متعديا أو لازما فان كان متعديا فقياسه أيضا أن يأتي اسم فاعله على فاعل نحو ركب فهو راكب وعلم فهو عالم وان كان لازما أو كان الثلاثي على فعل بضم العين فلا يقال في اسم الفاعل منهما فاعل الا سماعا وهذا هو المراد بقوله (ص) وهو قليل في فعلت وفعل * غير معدى بل قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر * ونحو صديان ونحو الاجهر (ش) أي اتيان اسم الفاعل على فاعل قليل في فعل بضم العين كقولهم حمض فهو حامض وفي فعل بكسر العين غير متعد نحو أمن فهو آمن وسلم فهو سالم وعقرت المرأة فهي عاقر بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين اذا كان لازما أن يكون على فعل بكسر العين نحو نضر فهو نضر و بطر فهو بطر وأشر فهو أشر (٣٤) أو على فعلان نحو عطش فهو عطشان وصدى فهو صديان أو على أفعل نحو سود فهو أسود وجهر فهو أجهر (ص) وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل وأفعل فيه قليل وفعل و يسوى الفاعل قد يغني فعل

(ش) اذا كان الفعل على وزن فعل بضم العين كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن فعل كضخم فهو ضخم وشهم فهو شهم وعلى فعيل نحو جمل فهو جميل وشرف فهو شريف و يقل مجيء اسم الفاعل على افعل نحو خضب فهو أخضب وعلى فعل نحو بطل فهو بطل وتقدم ان قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين أن يكون على فاعل وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلا نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وهذا معنى قوله * وبسوي الفاعل قد يغني فعل * (ص)

ومتعديا كغذوت الصبي باللبن أي ربيته وكلاهما صحيح ففي تمثيله به اشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به أيضا التقييد فيما بعده بقوله غير معدى لانه حال من فعل المكسور (قوله بل قياسه فعل) أي ان دل على معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشر و بطر فهو أشر و بطر أي لا يحمد النعمة وشذ مرض وكهل اذ قياسهما كفرح لانهما عرضان وقوله وأفعل أي ان دل على لون كحمر فهو أحمر أو خلقة أي حال ظاهرة في البدن كعور وحور وجهر فهو أعور وأحور وأجهر أي لا يبصر في الشمس وقوله فعلان أي ان دل على الامتلاء كروى فهو ريان أو حرارة الباطن كصدى فهو صديان أي عطشان (قوله نحو أمن) أي اللازم كامن البلد أي اطمأن أهله وقد يتعدي كامنت العدو (قوله وفعل أولى الخ) لعله لم يصرح بالقياس لانهما لم يكثرا في المضموم كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبي وغير المصنف يرى قياسية فعيل لا فعل (قوله والفعل جمل) ليس حشوا بل يخرج به جميل من جملت الشحم بالفتح أي أذبته فجمل هو بالبناء للمجهول فهو جميل أي مجمول قاله الشاطبي و يرده أن كون الفعل جمل بالضم معمول من كون الكلام في فعل المضموم فالاولى انه مستأنف لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله قد يغنى) مضارع غنى يغني كفرح يفرح أي يستغني (قوله ضخم) هو الغليظ والشهم الجلد ذكي الفؤاد (قوله خضب) بالخاء والضاد المعجمتين أي احمر الى الكدرة ﴿تنبيه﴾ جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل صفات مشبهة ان قصد بها الثبوت وان لم تضف لمرفوعها واطلاق اسم الفاعل عليها حينئذ مجاز في الاصطلاح الشائع فان قصد بها الحدوث كانت اسماء فاعلين و نقل الاسقاطي انه اذا أريد بها النص على الحدوث حولت الى فاعل فيقال حاسن لاحسن وأما موازن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل الا اذا دل على الثبوت وأضيف لمرفوعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقا بها على مامر و بقية الاوصاف الآتية وهي اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول من الثلاثي وغيره كفاعل في هذا التفصيل (قوله بعد زيادة ميم) أي بدل حرف المضارعة لا معه كما بينه المثال (قوله و يكسر ما قبل آخره) أي ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذ منتن بضم التاء اتباعا للميم اسم فاعل من أنتن كما شذ الفتح في ألفاظ كاحصن فهو محصن وألفج بالفاء والجاء المهملة فهو ملفج أي فقير مفلس وأسهب فهو مسهب اذا تكلم بما لا يعقل اما في المعقول فيكسر على القياس (قوله ولكن تفتح منه) أي ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح (قوله كآت من قصد) أي وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزنه أيضا مبيع ومقول ومرعى الا انها غيرت اذ أصلها مبيوع

وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا وان فتحت ومقول منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر (ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة ميم في أوله مضمومة و يكسر ما قبل آخره مطلقا أي سواء كان مكسورا من المضارع أو مفتوحا فتقول قاتل يقاتل فهو مقاتل ودحرج يدحرج فهو مدحرج وواصل يواصل فهو مواصل وتدحرج يتدحرج فهو متدحرج وتعلم يتعلم فهو متعلم فان أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على زنة اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسورا وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومنتظر (ص) وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد * زنة مفعول كآت من قصد (ش) اذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنة مفعول

قياسا مطردا نحو قصدته فهو مقصود وضربته فهو مضروب ومررت به فهو ممرور به (ص) وناب نقلا عنه ذو فعيل * نحو فتاة أوفتى كحيل (ش) ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه نحو مررت برجل جريح وامرأة جريح وبفتاة كحيل وفتى كحيل وبامرأة قتيل ورجل قتيل فناب جريح وكحيل وقتيل عن مجروح ومكحول ومقتول ولا ينقاس ذلك في كل شيء بل يقتصر فيه على السماع وهذا معنى قوله * وناب نقلا عنه ذو فعيل * وزعم ابن المصنف ان نيابة فعيل عن مفعول كثيرة وليست مقيسة باجماع وفي دعواه الاجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول وليس مقيسا خلافا لبعضهم وقال في شرحه زعم بعضهم انه مقيس في كل فعل فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح فان كان للفعل فعيل بمعني فاعل لم ينب قياسا كعليم وقال في باب التذكير والتأنيث وصوغ فعيل بمعني مفعول مع كثرته غير مقيس فجزم باصح القولين كما جزم به هنا وهذا لا يقتضي نفي الخلاف وقد يعتذر عن ابن المصنف بانه ادعى الاجماع على ان فعيلا لا ينوب عن مفعول ويعني نيابة مطلقة أي في كل فعل وهو كذلك بناء على ماذكره والده في شرح التسهيل من ان القائل بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له فعيل بمعني فاعل ونبه المصنف بقوله نحو فتاة أو فتى كحيل على ان فعيلا بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وستأتي هذه المسئلة مبينة في باب التأنيث ان شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل أن فعيلا ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لا في العمل فعلى هذا لا تقول مررت برجل جريح عبده فترفع عبده بجريح وقد صرح غيره بجواز هذه المسئلة (ص) ﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾ صفة استحسن جر فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل (ش) قد سبق أن المراد بالصفة ما دل على معني وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل والصفة المشبهة وذكر المصنف ان علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها نحو حسن الوجه ومنطق اللسان وطاهر القلب والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وطاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقول زيد ضارب الاب عمرا تريد ضارب أبوه عمرا ولا زيد قائم الاب غدا تريد قائم أبوه غدا وقد تقدم

ومقوول ومرموي نقلت حركة الياء والواو في الاولين الى الساكن قبلهما فحذفت واو ومفعول للساكنين وقلبت ضمة الاول كسرة لتسلم الياء وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها ﴿تنبيه﴾ مراده بالثلاثي فيما مر المتصرف أما الجامد فلا يبني منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلا) أي سماعا وهو مصدر بمعني اسم المفعول حال من ذو فعيل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولا عن العرب (قوله وليست مقيسة) فلا يقال ضريب وعليم بمعني مضروب ومعلوم (قوله خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فعيل الخ) أي لانه لا لبس فيه بخلاف ماله ذلك فيلبس بالفاعل (قوله كعليم) أي وقدير ورحيم فالحاصل ان كل فعل سمع له فعيل بمعني فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول وما لم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مفاده (قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفي فهو منفي لان العمل المنفي شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالمعني أنه لا يعمل في الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما بمعناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجهول والله تعالى أعلم

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

أي في دلالتها على حدث ومن قام به وقبولها الافراد والتذكير وغيرهما غالبا فعملت النصب كالمتعدى لواحد لكن عملها أحط منه لانها لم تفد الحدوث مثله وأما اسم التفضيل فيخالفه مطلقا للزومه الافراد والتذكير وافادته الدوام فلم يعمل النصب أصلا (قوله صفة استحسن الخ) خبر مقدم عن المشبهة ومعني تميز أو نصب بنزع الخافض وقيد به لان الصفة لا تضاف للفاعل الا لعدم تحويل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا الا في المعني والمراد استحسان الجر بنوعها لا بشخصها لئلا يرد صور امتناع الجر وضعفه الآتية قيل استحسان الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتتوقف معرفتها عليه وهو دور ورد بمعني توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول الاسناد عنه يقبح ولم يلبس فيستحسن حينئذ الجر وان لم يعلم بانها تسمي ذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره ان الجر فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم مما مر (قوله فلا تقول زيد ضارب الاب الخ) أي لان اسم الفاعل المتعدى لواحد تمتنع اضافته لفاعله عند الجمهور وان قصد ثبوته لا لباسه بالاضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الاب فانما تمتنع اضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدوام

ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقول زيد مضروب الاب وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص)
وصوغها من لازم لحاضر * كطاهر القلب جميل الظاهر (ش) يعني ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد فلا تقول زيد قاتل الاب
بكرا تريد قاتل أبوه بكرا بل لا تصاغ الا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجميل الظاهر ولا تكون الا للحال وهو المراد
بقوله لحاضر فلا تقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس ونبه بقوله * كطاهر القلب جميل الظاهر * على أن الصفة المشبهة اذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين أحدهما وازن المضارع نحو طاهر القلب وهذا قليل فيها والثاني مالم يوازنه وهو الكثير نحو جميل الظاهر وحسن الوجه وكريم الاب فان كانت من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو منطلق اللسان (ص)
وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد الذي قد حدا (ش) أي يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدى وهو الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه ففي حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لان حسنا شبيه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحد الذي قد حدا الى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو انه لا بد من اعتمادها كما أنه لا بد من اعتماده (ص)
وسبق ما تعمل فيه مجتنب * وكونه ذا سببية وجب (ش) لما كانت الصفة المشبهة فرعا في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا تقول زيد الوجه حسن كما تقول زيد عمرا ضارب ولا تعمل الا في سببي نحو زيد حسن وجهه ولا تعمل في أجنبي فلا تقول زيد حسن عمرا واسم الفاعل يعمل في السببي والاجنبي

كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أي بشرط قصد الدوام (قوله وصوغها) عطف على جر أي واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبر فيفيد الحصر أي انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعد) أي ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول الى فعل بالضم كما قيل به في العليم والرحمن والرحيم (قوله الا للحال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الازمنة الثلاثة لا خصوص الحال أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلا عن الآخر وافادتها الدوام عقلية كما نقله يس لا وضعية لانها لما انتفى عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلا لان الاصل في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فانه يلزم موازنته المضارع واطلاقه على غير موازنه مجاز كما في تعريفه ومذهب الزمخشري وابن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلا ونحو طاهر القلب ومنطلق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فاعطي حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه (قوله المعدي) أي لواحد والمراد العمل صورة والا فمنصوبه مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيه به أو تمييز (قوله على الحد) حال من المستكن في لها الواقع خبرا عن عمل (قوله وهو أنه لا بد الخ) لم يذكر كونها للحال أو للاستقبال للزومه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وانما يشترط الاعتماد لعملها النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار اليه بقوله المعدي اما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما ان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثني والظرفين والمفعول له ومعه والمشبه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر اهـ يس (قوله وسبق الخ) هذان مما تخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذا سببية أي ذا تعلق وارتباط بموصوفها لاشتماله على ضميره كما سيبين وتقدم منه تصريحا وتلويحا أربعة هي استحسان الجر بها وصوغها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جريها على المضارع ويؤخذ واحد من قوله الآتي وما اتصلت بها الخ وهو أنه لا يفصل معمولها منها منصوبا كان أو مرفوعا بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمرا وبقي أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يجز تقديم معمولها) أي الشبيه بالمفعول به لانه الذي يفترقان فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقا لانه فاعل أو مضاف اليه وأما المنصوب على وجه آخر فيقدر مطلقا كزيد بك واثق أو فرح (قوله كما جاز في اسم الفاعل) أي لانه يجوز تقديم مفعوله الا اذا كان هو بال أو مجرورا باضافة أو حرف أصلي كهذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيد افيمتنع تقديم زيدا الا في نحو لست بضارب زيدا الزيادة الجار (قوله فلا تقول زيدا الخ) أي بنصب الوجه على التشبيه بالمفعول أما رفعه مبتدأ ثانيا على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه (قوله الا في سببي) أي اذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجر لانه فرعه فلا بد من كون معمولها سببيا أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيهما ذلك لان عملها فيهما بالحمل على الفعل لا بشبه اسم الفاعل فيجوز كونهما أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيد بك فرح نعم يجب ذلك في مرفوعها اذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجه كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما الا في التشبيه بالمفعول كما مر والمراد بالسببي ما ليس

ليس اجنبيا من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقديرا كحسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن الضمير و يشمل الضمير نفسه فيجوز كما في التسهيل كون معمولها ضميرا بارزا متصلا وصوره ثلاثة لانه اما متصل بالصفة كان مع أل كالحسن الوجه الجميله أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر

فاعمل طلق في الهاء المضاف اليها وأصلها النصب لانها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل واما مفصول منها بضمير آخر مع خلوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها ومحل الضمير جر في الثانية لخلو الصفة من أل مع مباشرتها له ونصب على التشبيه بالمفعول به في الباقين وأما انفصال الضمير منها مع قرنها بال فلم يذكره أحد لعدم جوازه (قوله مع أل) حال من الضمير المجرور بالباء ودون أل عطف عليه ومصحوب أل بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف ضميره مما قبله لكونه فضلة (قوله من أحوال ستة) بقي ستة أخرى وهي كون المعمول موصولا كحسن ما تحت نقابه أو موصوفا يشبهه في كون صفته جملة كحسن نوال أعطاه أو مضافا الى أحدهما كحسن كل ما تحت نقابه وكل نوال اعطاه أو مضافا الى ضمير يعود على مضاف لمضاف لضمير الموصوف كمررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه فهاء انفه راجعة للوجه المضاف للجارية المضافة لضمير الموصوف أو مضافا الى ضمير معمول صفة أخرى كمررت برجل حسن الوجنة جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها انه لا يشترط في الاولى كون مرجع الضمير معمولا لصفة أخرى كزيد عبدا بنه حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببي اثنى عشر وكلها تدخل في كلام المصنف لان قوله مصحوب أل واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الشارح منها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحدا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه الاثنا عشر في كون الصفة بال أولا يحصل أربعة وعشرون في أحوال اعراب المعمول الثلاثة تبلغ اثنين وسبعين ضعف ما ذكره الشارح وهي التي جدولها الاشموني و يزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضميرا تبلغ خمسة وسبعين ثم ان الصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة بسلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فتلك ثمانية ومعمولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال اعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنان وتسعون في الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر ألفا وأربعمائة يتعذر منها مائة وأربعة وأربعون لان الصور الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميرا لا تتعدد في جمعي التصحيح والتكسير بل مطلق جمع فقط فيسقط منها ثلاثة جمع التصحيح مثلا مذكرا ومؤنثا بستة في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ بثمانية وأربعين في أحوال اعراب الصفة بمائة واربعة وأربعين فهي المتعذرة والباقي منه الجائز والممتنع وستعلم ضابطه هذا ما ذكره المصرح وغيره وعند التأمل تزيد الصور على ذلك كثيرا لان أنواع السببي الاثني عشر منها ستة في كونه مضافا للضمير أو لما هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير اما بال أولا و يختلف الحكم في بعضها كما يعلم مما يأتي فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال اعرابه بار بعة وخمسين في كون الصفة بال أولا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا اما مرجعه بال أولا بستة فالجملة مائة وأربعة عشر تضرب في المائة والاثنين والتسعين المارة تبلغ احدى وعشرين ألفا وثمانمائة وثمانية وثمانين يتعذر منها ضعف ما مر لانه يضرب في كون المرجع بال أولا فتأمل والله اعلم (قوله اما ان يرفع) أي على الفاعلية للصفة وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (قوله أو ينصب) اي تشبيها بالمفعول به ان كان معرفة وعليه او على التمييز ان كان نكرة (قوله او مجردا) تحته

اما أن تكون بالالف واللام نحو الحسن او مجردة عنهما نحو حسن وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة الاول ان يكون المعمول بال نحو الحسن الوجه وحسن الوجه الثاني أن يكون مضافا لما فيه أل نحو الحسن وجه الاب وحسن وجه الاب الثالث ان يكون مضافا الى ضمير الموصوف نحو مررت بالرجل الحسن وجهه و برجل حسن وجهه الرابع أن يكون مضافا الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بالرجل الحسن وجه غلامه و برجل حسن وجه غلامه الخامس أن يكون المعمول مضافا الى مجرد من أل دون الاضافة نحو الحسن وجه أب وحسن وجه أب السادسة أن يكون المعمول مجردا من أل والاضافة نحو الحسن وجها وحسن وجها فهذه ثنتا عشرة مسئلة والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة اما ان يرفع او ينصب أو يجر فيحصل حينئذ ست وثلاثون صورة والى هذا أشار بقوله فارفع بها أي بالصفة المشبهة وانصب وجر مع ال أي اذا كانت الصفة بال نحو الحسن ودون ال أي اذا كانت بغير أل نحو حسن مصحوب ال اى المعمول المصاحب لال نحو حسن الوجه وما اتصل بها مضافا أو مجردا أي والمعمول المتصل بها أي بالصفة اذا كان المعمول مضافا او مجردا من الالف واللام والاضافة

ثلاث صور الموصول والموصوف وغيرهما كامر (قوله ويدخل تحت قوله مضافا الخ) كذا يدخل تحته المضاف للموصول أو للموصوف أو لضمير عائد على مضاف لمضاف لضمير الموصوف أو لضمير معمول صفة أخرى فتحته ثمان صور كامر (قوله أربع مسائل) أى من العدد الذي ذكره وهو وهي تسعة من الاثنين والسبعين المارة عن الاشموني وضابطها كل مالزم عليه اضافة الصفة المحلاة بال الى الخالى منها ومن الاضافة لتاليها ولضمير تاليها كما صرح بهذا فى التسهيل وانما يكون هذا من الانواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير معمول صفة أخري فهذه مثلاثة تسقط من أنواع السبعى الاثنى عشر يبقى ماذكر ثم تزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المنع لزوم اضافة المعرفة للنكرة فى نحو الحسن وجه ووجه أب لان أل فى الصفة المشبهة معرفة على الاصح ولان هذه الاضافة لاتفيد تخفيفا فى نحو الحسن وجهه أو وجه غلامه أو ماتحت نقابه أو نوال اعطائه كامر فى بابها وظاهر ان محل المنع حيث لم تكن الصفة مثناة ولا مجموعة والاجاز لحصول التخفيف بحذف النون كامر وماسوي ذلك جائز كما يفيده قوله ومالم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ أى ومالم يخل من أل ولا من الاضافة لتاليها ولو بواسطة ضميره فهو بجواز الجر وسما فهذه ثلاث صور تضم للرفع والنصب فى صور السبعى الاثنى عشر بسبعة وعشرين تضم للستة والثلاثين التى فى خلو الصفة من أل فالجملة ثلاث وستون كلها جائزة لكن فيها الضعيف وغيره ثم تزيد (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل منعها اذا كان الموصوف بغير أل كزيد والاجاز الجر كمررت بالرجل الحسن وجهه لان معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير مافيه أل كما مر عن التسهيل ومنه قوله

سبتني الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه وماخلت أن أسبى

بجر كشحه لاضافته لضمير مافيه أل وهو المتجرد أى البدن اذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئته والكشح مابين الخاصرة والضلع ومر فى الاضافة ان المبرد يمنع هذه الصورة وفى الصبان عن سم أن مثل ذلك فى هذا التفصيل نحو الحسن وجه أبيه الحسن كل ماتحت نقابه الحسن وجه جاريتها الجميلة أنفه فحل منع جرها اذا كان الموصوف خاليا من أل كزيد وهند والاجاز اه وفيه نظر ظاهر لما مر فى الاضافة من اشتراط ان لا يكون بين الوصف وذى أل أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع الضارب رأس عبدا لجانى فضمير المحلى بها فى نحو الرجل الحسن وجه أبيه أولى بذلك وكذا مابعده فتامل (قوله يجوز جره كما يجوز الخ) لكن منه القبيح وضابطه ان ترفع الصفة بال اولا نكرة وذلك أربعة الحسن وجهه اووجه أب وحسن وجهه اووجه أب لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وانما جازت لتقدير الضمير فيها ودونها فى القبح رفع المعمول بال أومضافا للماهي فيه وهو أربعة أيضا الحسن الوجه او وجه الاب أوحسن الوجه أووجه الاب لان أل خلف عن الضمير فتقوم مقامه فى رفع بعض القبح ومنه الضعيف وضابطه ان تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وهي ثمانية من صور السبعى كحسن الوجه او وجه الاب اووجهه اووجه أبيه أوماتحت نقابه أوتجرها سوى المعرف بال والمضاف لتاليها كحسن وجهه اوماتحت نقابه ووجه الضعف فى الاولى أنها لاتقوي قوة المصوغ من المتعدى وفى الثانية مافيها من شبه اضافة الشيء لنفسه فتامل والله أعلم

﴿ التعجب ﴾

هو انفعال فى النفس عند شعورها بما يخفى سببه ولذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لانه لايخفى عليه شيء وماورد منه فى الشرع فاما مصروف الى المخاطبين نحو فما أصبرهم على النار أى يجب أن يتعجب من ذلك واما مراد لازمه وهو الرضا والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم يقادون الى الجنة فى السلاسل اي وهم أساري المشركين يؤل أمرهم الى الاسلام فيدخلون الجنة (قوله تعجبا) مفعول لاجله كما يشير له قول الشارح بعد ما للتعجب أو حال من فاعل انطق

ويدخل تحت قوله مضافا الى ما فيه أل نحو وجه الاب والمضاف الى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف الى ما أضيف الى ضمير الموصوف نحو وجه غلامه والمضاف الى المجرد من ال دون الاضافة نحو وجه اب وأشار بقوله ولا تجرر بها مع ال الخ الى ان هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل يمتنع منها اذا كانت الصفة بال اربع مسائل الاول جر المعمول المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه الثانية جر المعمول المضاف الى ما اضيف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجه غلامه الثالثة جر المعمول المضاف الى المجرد من أل دون الاضافة نحو الحسن وجه أب الرابعة جر المعمول المجرد من أل والاضافة نحو الحسن وجه فمعني كلامه ولا تجرر بها اي الصفة المشبهة اذا كانت الصفة مع أل اسما خلا من أل أو خلا من الاضافة لما فيه أل وذلك كالمسائل الاربع ومالم يخل من ذلك يجوز جره كما يجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجه والحسن وجه الاب وكما يجوز جر المعمول ونصبه ورفعه اذا كانت الصفة بغير أل على كل حال (ص)

﴿ التعجب ﴾

بافعل انطق بعدما تعجبا * أوجيء بافعل قبل مجرور ببا وتلو أفعل انصبنه كما * أوفى خليليناوأصدق بهما أى

(ش) للتعجب صيغتان احداهما ما افعله والثانية ما افعل به واليهما أشار المصنف بالبيت الاول اى انطق بافعل بعد ما للتعجب نحو ما أحسن زيدا وما أوفى خليلينا أو جيء بافعل قبل مجرور بباء نحو أحسن بالزيدين وأصدق بهما فما مبتدا وهي نكرة تامة عند سيبويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على ما وزيدا مفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شيء أحسن زيدا أي جعله حسنا وكذلك ما أوفى خليلينا وأما أفعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الامر وفاعله المجرور بالباء والباء زائدة واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له اذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما افقرني الى عفو الله وعلى فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه في قوله ومستبدل من بعد غضبي صريمة فاحربه من طول فقر وأحربا أرادوأحرين بنون التوكيد الخفيفة فابدلها ألفا في الوقف وأشار بقوله وتلو افعل الى ان تالي أفعل ينصب لكونه مفعولا نحو ما أوفى خليلينا ثم مثل بقوله وأصدق بهما للصيغة الثانية وما قدمناه من ان ما نكرة تامة هو الصحيح والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير شيء أحسن زيدا أي جعله حسنا وذهب الاخفش الى انها موصولة والجملة التي بعدها صلتها والخبر محذوف والتقدير الذي أحسن زيدا شيء عظيم وذهب بعضهم الى أنها استفهامية والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير أي شيء أحسن زيدا وذهب بعضهم الى أنها نكرة موصوفة والجملة التي بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير شيء أحسن زيدا عظيم (ص)

وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عندا لحذف معناه يضح

أي ذا تعجب أو متعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أي المبوب لهما عند النحاة والا فله صيغ كثيرة لم يبوب لها نحو كيف تكفرون بالله سبحان الله ان المؤمن لا ينجس لله دره فارسا وغير ذلك وسيأتي في باب نعم وبئس صيغة وهي فعل بالضم كشرف وظرف (قوله فما مبتدا) ويجب تقديمه اجماعا لجريانه مجرى المثل فلا يغير (قوله نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدها لان التعجب انما يكون فيما يجهل سببه فيناسبه التنكير والمسوغ للابتداء قصد الابهام كما في التسهيل (قوله ضمير مستتر) أي وجوبا عائد على ما ولذا اجمعوا على اسميتها ويجب افراده مفردا مذكرا غائبا لا يتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الاصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب بما يستحيل كونه مجعولا كصفاته تعالى وفاقا للسبكي وجماعة نحو ما أقدر الله وما اعظمه لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب سواء كان مجعولا وله سبب أولا كما قاله الرضي فلا يرد انه تعالى عظيم لا بجعل جاعل لانمحاء هذا المعنى فلم ينظر اليه أصلا على أنه لو كان منظورا اليه لقلنا معنى شيء أعظم الله شيء وصفه بالعظمة أي دل عليها وهو مصنوعاته أو ذاته أي انه تعالى عظيم لذاته لا لشيء جعله عظيما والتعجب على هذا حقيقة كما نقل عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الاول وكونه منقولا الى انشاء التعجب كما مر عن الرضي لا يقتضي كونه مجازا الان ذلك التقدير بيان لما حق التركيب أن يكون مفيدا له والا فالعرب لم تقصد هنه هذا المعنى كما قالوا في أصل قال قول أي ما حق التركيب ان يكون عليه وان لم ينطق به فاستعماله في التعجب حقيقة لغوية في صفاته تعالى وغيرها فتأمل اما اذا أريد به في جانبه تعالى الاخبار بانه في غاية العظمة وان عظمته مما تحار فيها العقول لقصد الثناء عليه بذلك فمجاز (قوله ففعل أمر) أي صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد بهمزة الصيرورة أي صار ذا حسن فهو في الاصل خبر ثم نقل الى انشاء التعجب فغيروا لفظه من الماضي الى الامر ليكون الامر بصورة الانشاء فقبح اسناد صيغة الامر الى الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليكون بصورة المفعول به كما مر بزيد رفعا للقبح فلزمت الا اذا كان الفاعل أن وصلتها كقوله * وأحبب الينا أن تكون المقدما * أي بان تكون لاطراد الحذف معها وصار في حكم الفضلة فلم يؤنث الفعل له وجاز حذفه للقرينة كما سيأتي وأما الباء في فاعل كفى فلا تلزم كقوله * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا * فلذا لا تصيره كالفضلة الا في عدم التأنيث له دون الحذف (قوله بلزوم نون الوقاية) أي لانها لا تلزم الا الفعل كما مر أول الكتاب وأما وروده مصغرا في قوله * ياما أميلح غزلانا شدن لنا * فشاذ لا يدل للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بواو رب والغضبي بمعجمتين فموحدة بوزن سلمى المائة من الابل كما في الصحاح وتعقبه في القاموس بانه تصحيف والصواب أنه بالمثناة التحتية بدل الموحدة وصريمة تصغير صرمة وهي نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحريا بالمثناة التحتية أي به فحذف فاعله لدلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أي ما أحرى ذلك المستبدل وما أحقه بطول الفقر (قوله لكونه مفعولا) لكنه خالف المفاعيل في عدم حذفه الا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما الا بالظرف ويجب كونه معرفة أو نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة وكذا فاعل افعل (قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضا وله قول ثالث كقول سيبويه وهو الصحيح المار (قوله يصح) بكسر المعجمة أي يتضح والمراد به مطلق الظهور لانه

(ش) يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد أفعل والمجرور بالباء بعد افعل اذا دل عليه دليل فمثال الاول قوله

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا التقدير وما كان أصبرها فحذف الضمير وهو مفعول افعل للدلالة عليه بما تقدم ومثال الثاني قوله تعالى أسمع بهم وأبصر التقدير والله أعلم وأبصر بهم فحذف بهم لدلالة ما قبله عليه وقول الشاعر

فذلك ان يلق المنية يلقها * حميدا وان يستغن يوما فاجدر أي فاجدر به فحذف المتعجب منه بعد العمل وان لم يكن معطوفا على افعل مثله وهو شاذ (ص) وفي كلا الفعلين قد ما لزما (٤٠) * منع تصرف بحكم حتما (ش) لا يتصرف فعلا التعجب بل يلزم كل منهما طريقة واحدة فلا يستعمل من أفعل غير الماضي ولا من أفعل غير الامر قال المصنف وهذا مما لا خلاف فيه (ص) وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي أشهلا

وغير سالك سبيل فعلا

(ش) يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط أحدها أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان مما زاد عليه نحو دحرج وانطلق واستخرج الثاني أن يكون متصرفا فلا يبنيان من فعل غير متصرف كنعم وبئس وعسي وليس الثالث أن يكون معناه قابلا للمفاضلة فلا يبنيان من مات وفني ونحوهما اذ لا مزية فيها لشيء على شيء الرابع ان يكون تاما واحترز بذلك من الافعال الناقصة نحو كان وأخواتها فلا تقول ما أكون زيدا قائما وأجازه الكوفيون الخامس أن لا يكون منفيا واحترز بذلك من المنفي لزوما نحو ما عاج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جوازا نحو ما ضربت زيدا السادس أن لا يكون الوصف منه على افعل واحترز بذلك من الافعال الدالة على الالوان كسود فهو أسود وحمر فهو أحمر والعيوب كحول فهو أحول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أحمره ولا ما أحوله ولا ما أعوره ولا أعور به ولا أحول به السابع أن لا يكون مبنيا للمفعول نحو ضرب زيد فلا تقول ما أضرب زيدا تريد التعجب من ضرب أوقع به لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه (ص) واشدد أو أشد أو شبههما

لا يشترط الوضوح الحقيقي قيل ولا يبعد قراءته بالمهملة (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أي من وصفه أو فعله لان التعجب انما هو من ذلك لا من ذاته سم وانما يحذف اذا كان ضميرا الا في نحو ما أحسن زيدا وأحسن بزيد لعدم الدليل عليه ولا في نحو زيدا ما أحسن زيدا لئلا تفوت نكتة الاظهار في مقام الاضمار وهي التفخيم (قوله فحذف بهم) أي لان لزوم جره كساه صورة الفضلة وان كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء (قوله فذلك ان يلق الخ) التمثيل به لجواز الحذف في أفعل به يقتضي ان الشرط وجود مطلق دليل على المحذوف وهو الاوجه وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كالآية فهذا البيت شاذ (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي ثلاث وقابل صفة لفعل المقدر أو حال (قوله سبعة شروط) لم يعد الفعل شرطا لانه جعله موضوع الشروط فلا يصاغان مما لا فعل له كالحمار قيل والجلف فلا يقال ما أحمره وما أجلفه لكن في القاموس جلف جلفا كفرح فرحا وجلافة صار جافيا غليظا فاثبت له الفعل فيجوز ما أجلفه (قوله مما زاد عليه) وشذ ما أتقاه وما أملأ القربة من أتقى وامتلأ واختلف في أفعل كاكرم وأظلم فأجازه سيبويه مطلقا واختاره في التسهيل وقيل ان كانت همزته لغير النقل نحو ما أظلم الليل وقيل بالمنع مطلقا (قوله متصرفا) أي تصرفا تاما ليخرج نحو يدع ويذر (قوله للمفاضلة) أي الزيادة والنقص ويظهر ذلك في أوصافه تعالى من حيث ان مطلق العلم والقدرة مثلا قابل لذلك وان كانت في جانبه تعالى لا تقبله (قوله منفيا) أي لا لتباسه بالمثبت (قوله ما عاج الخ) مضارعه يعيج أي ينتفع أما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيجيء في الاثبات أيضا وبجيء الاول في الاثبات نادر كقوله

ولم أر شيأ بعد ليلى ألذه * ولا مشربا أروى به فأعيج

أي فانتفع (قوله ان لا يكون الوصف منه على أفعل) أي لالتباس أفعل التفضيل بوصفه فمنعوه هو والتعجب لاشتراكهما في أمور كثيرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عمرا وما أصفر هذا الطائر وما أبيض هذه الحمامة وما أحمر هذا الفرس ان أردت اللون في كل ذلك فان أردت السيادة والسمر أي الحديث ليلا وصفير الطائر وبيض الحمامة ونتن فم الفرس جاز اسقاطي أي لانه يقال حمر البرذون بالكسر يحمر حمرا كفرح يفرح فرحا اذا أنتن فوه من أكل الشعير واذا عير أحد بالبخر يقال له يا فافرس حمر أفاده في الصحاح (قوله لئلا يلتبس) فان أمن اللبس جاز كما في التسهيل بان كان الفعل ملازما للبناء للمجهول فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وكذا ان قامت قرينة على أنه من فعل المفعول (قوله واشدد) بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهمزة والشين وفعلهما شد الثلاثي كما ذكره الناظم في شرح العمدة لا اشتد حتى يرد انهما شاذان فكيف يتوصل بهما الى القياس وأما أشد الرباعي فلم يسمع الا ما قاله في الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة ويبعد

يخلف ما بعض الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد أفعل جره بالبا يجب (ش) يعني أنه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط باشدد ونحوه وباشد ونحوه وينصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد افعل مفعولا ويجر بعد افعل بالباء فتقول ما اشدد حرجته واستخراجه واشدد بد حرجته واستخراجه وما أقبح عوره وأقبح بعوره وما أشد حمرته وأشده بحمرته (ص) وبالندور احكم لغير ماذكر * ولا تقس على الذى منه اثر (ش) يعني أنه اذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الافعال التي سبق أنه لا يبني منها حكم بندوره ولا يقاس على ما سمع منه كقولهم ما اخصره من اختصر فبنوا فعل (٤١) من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول وكقولهم ما احمقه فبنوا افعل من فعل الوصف منه على افعل نحو حمق فهو أحمق وقولهم ما أعساه وأعس به فبنوا أفعل وافعل من عسى وهو فعل غير متصرف (ص)

وفعل هذا الباب لن يقدما معموله ووصله به الزما وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف فى ذاك استقر

(ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زيدا ما احسن ولا ماز يدا احسن ولا بزيد احسن ويجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما باجنبي فلا تقول فى ما أحسن معطيك الدراهم ما احسن الدراهم معطيك ولا فرق فى ذلك بين المجرور وغيره تقول ما أحسن بزيد مارا تريد ما احسن مارا بزيد ولا ما احسن عندك جالسا تريد ما أحسن جالسا عندك فان كان الظرف

ان يبني منه نحو ما أشد استخراجه (قوله يخلف ما الخ) وكذا يخلف ما استكمل الشروط كما أشد ضربه ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يخلف وجوبا (قوله ومصدر العادم) أى مصدر الفعل الفاقد بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل للمنفى والمجهول الا أن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا كما أكثر ان لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد وأشد ضربهما وأما الجامد والذي لا يتفاوت فلا يتعجب منهما البتة اه لكن الاولى فى المنفى المصدر الصريح نحو ما اكثر عدم قيامه واعلم ان أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما اكثرا بله وما أشد عبده فلا يؤتى بالمصدر بعده (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام الدماميني خلافه اه صبان (قوله باجنبي) المراد به غير المفعول فى ما أحسن زيدا وغير الفاعل فى أفعل به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما أحسن جالسا زيدا ولا أحسن جالسا بزيد (قوله ولا فرق فى ذلك بين المجرور) أى المعمول لغير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن بزيد مارا فان الجار متعلق بمار الا باحسن ومثله أحسن عندك بجالس أما المعمول له ففيه الخلاف الآتى (قوله والمشهور الخ) محل الخلاف مالم يكن فى المعمول ضمير يعود على المجرور والا تعين الفصل كما أحسن بالرجل ان يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله خليلى ما أحرى البيت نقله فى النكت عن أبي حيان ففى تمثيل الشارح بذلك لمحل الخلاف نظر الا ان يقال هو تمثيل لمجرد الفصل بلا نظر للخلاف (قوله عمرو بن معديكرب) صحابى من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى وعشرين من الهجرة (قوله فى الهيجاء) بالمد والقصر أى الحرب واللزبات بفتح اللام وسكون الزاى جمع لزبة وهي الشدة والقحط والمكرمات جمع مكرمة بضم الراء فيهما أى الكرم (قوله أعزز على) تمثيل للفصل بالمجرور وهو على لان الاصل أعزز بأن أراك كذا على أي ما أعز ذلك وأشده على وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه (قوله خليلى ما أحرى الخ) الاصل ما أحرى أن يرى ذو اللب صبورا أى ما أحق الرؤية صبورا بصاحب العقل فان يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذي اللب وهو فصل واجب لمكان الضمير فى يرى كامر ومثله قوله

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومدمن القرع للابواب أن يلجا

فان يحظى فاعل باخلق حذفت منه الباء وفصل بينهما بذي الصبر وجوبا والاصل أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته أي ما أحق الفوز بالمطلوب بالصابر وما أحق الولوج أى الدخول لمدمن قرع الابواب أي الملازم له والله تعالى أعلم

﴿ نعم وبئس وما جرى مجراهما ﴾

أي فى افادة المدح والذم كحبذا وساء ويجري بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثي ولو قال وما أجرى بالهمز

او المجرور معمولا لفعل التعجب ففى جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشهور المنصور جوازه خلافا للاخفش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصيمري المنع الى سيبويه ومما ورد فيه الفصل فى النثر قول عمرو بن معديكرب لله در بنى سليم ما احسن فى الهيجا لقاءها واكرم فى اللزبات عطاءها واثبت فى المكرمات بقاءها وقول على كرم الله وجهه وقد مر بعمار فمسح التراب عن وجهه أعزز على أبا اليقظان * أن أراك صريعا مجندلا ومما ورد منه فى النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم وقال نبي المسلمين تقدموا * وأحببنا ان يكون المقدما وقوله خليلى ما أحرى بذى اللب ان يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر (ص) ﴿ نعم وبئس وما جري مجراهما ﴾

فعلان غير متصرفين * نعم و بئس رافعان اسمين مقارنى أل أو مضافين لما * قارنها كنعم عقبى الكرما و يرفعان مضمرا يفسره
* مميزا كنعم قوما معشره (ش) مذهب جمهور النحويين ان نعم و بئس فعلان بدليل دخول تاء التانيث

الساكنة عليهما نحو نعمت المرأة هند و بئست المرأة دعد وذهب جماعة من الكوفيين منهم الفراء الى انهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما فى قول بعضهم نعم السير على بئس العير وقول الآخر والله ماهي بنعم الولد نصرها بكاء و برها سرقة وخرج على جعل نعم و بئس معمولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لا نعم و بئس والتقدير نعم السير على عير مقول فيه بئس العير وماهي بولد مقول فيه نعم الولد فحذف الموصوف والصفة واقيم المعمول مقامهما مع بقاء نعم و بئس على فعليتهما وهذان الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما غير الماضى ولا بد لهما من مرفوع هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام الاول أن يكون محلى بالالف واللام نحو نعم الرجل زيد ومنه قوله تعالى نعم المولى ونعم النصير واختلف فى هذه اللام فقال قوم هى للجنس حقيقة

لوجب ضمها واعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الافعال تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم و بئس زيد يبأس فهو بائس وأخرى لانشاء المدح والذم فلا يتصرفان لما سياتى وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم على نعم و بئس وغير صفته ورافعان خبر لمحذوف أى هما رافعان لانعت ثان لفعلان لان المبتدا فاصل بينهما وهو أجنبي من المنعوت ومقارني أل صفة لاسمين أي أل المعرفة لانها المرادة عند الاطلاق فخرج لفظ الجلالة والذى (قوله و يرفعان) عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبه له (قوله الى انهما اسمان) أي بمعني الممدوح والمذموم و بنيا على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف ولا يردان المفيد له الجملة بتمامها لانهما العمدة فى افادته فهما مبتدآن وما كان فاعلا على القول الاول بدل على هذا أو عطف بيان والخبر هو المخصوص و يحتمل العكس والمعني الممدوح الرجل زيد أفاده فى البسيط قال سم و يبقى النظر فى نحو نعم رجلا زيد فيحتمل أن رجلا تمييز للنسبة التى فى ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية أو هو حال ثم قياس ماذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به لانه تابع للمجرور أى ماهي بالممدوح الولد فان كان مرويا بالرفع فلعله مقطوع عما قبله (قوله على بئس العير) بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحمار وجمعه أعيار كبيت وأبيات والانثى عيرة (قوله ماهى بنعم الولد الخ) قاله حين بشر ببنت (قوله نصرها بكاء) أي انها اذا أرادت ان تنصر أباها مثلا على أعدائه لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ لتستغيث بالناس و برها بكسر الباء و بالراء أي اذا أرادت أن تبر أحدا سرقت له من زوجها أو غيره ويحتمل أنه بفتح الياء وبالزاي بمعني السلب والاخذ قهرا ومنه قولهم من عز بزاى من غلب أخذ السلب أي لانها لا تقدر على الاخذ قهرا جهارا كالرجل بل سرقة خفية (قوله لا يتصرفان) أى لخروجهما عن أصل الافعال من افادة الحدث والزمان ولزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة والانشاء من معاني الحروف وهى لا تتصرف فكذا شبهها (قوله للجنس) أى فى ضمن جميع الافراد فهى أل الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله انه حقيقة أى انه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أى فالجنس كله ممدوح تبعا لزيد والمقصود بالمدح زيد فقط فكانه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق القصد حتى لا يتوهم كون ذلك المدح طارئا على زيد وان جنسه ناقص بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة فى قولك نعم الرجل زيد و بئس الرجل عمرو لان الجنس الواحد صار ممدوحا ومذموما معا وأجيب باختلاف جهتي المدح والذم ولا تناقض مع اختلاف الجهة (قوله مجازا) أى مرسلا من اطلاق العام على الخاص لان وضع الاستغراقية العموم وقد أريد بها فرد معين بادعاء أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكمالات أو بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجامع الاحاطة فى كل فغير هذا الفرد ليس ممدوحا لا قصدا ولا تبعا (قوله للعهد) أي الذهني لان مدخولها فرد مبهم كادخل السوق واشتر اللحم ثم فسر ذلك الفرد بعد ابهامه بزيد مثلا تفخيما للمدح والذم وقيل للعهد الخارجي والمعهود هو المخصوص فكانك قلت زيد نعم هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقرير والتفخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص كما ذكر وكذا ان أخر وأعرب مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدمه رتبة لا ان أعرب خبرا لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا تنافى بين العهد والانشاء لتعلق الانشاء بالمدح وهو فعل الشخص المادح والعهد بالممدوح (قوله مضافا الى ما فيه أل) أي أو مضافا للمضاف لما فيه أل كقوله

* فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * وأما كونه

فمدحت الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيدا بالذكر فتكون قد مدحته مرتين وقيل مضافا
هي للجنس مجازا وكانك جعلت زيدا الجنس كله مبالغة وقيل هى للعهد الثاني ان يكون مضافا الى ما فيه أل كقوله نعم عقبى الكرما

ومنه قوله تعالى ولنعم دار المتقين الثالث ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو نعم قوما معشره ففي نعم ضمير مستتر يفسره قوما ومعشره مبتدا وزعم بعضهم ان معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها وقال بعض هؤلاء ان قوما حال وبعضهم انه تمييز ومثل نعم قوما معشره قوله تعالى بئس للظالمين بدلا وقول الشاعر

لنعم موئلا المولى اذا حذرت ... باساء ذي البغى واستيلاء ذى الاحن

وقول الآخر

تقول عرسى وهي لى فى عومره ... بئس امرأوانى بئس المره

(ص) وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم وقد اشتهر

(ش) اختلف النحويون فى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى نعم واخواتها فقال قوم لا يجوز ذلك وهو المنقول عن سيبويه فلا تقول نعم الرجل رجلا زيد وذهب قوم الى الجواز واستدلوا بقوله

والتغلبيون بئس الفحل فحلهمو ... فحلا وأمهمو زلاء منطيق

وقول الآخر

تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وفصل بعضهم فقال ان أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو نعم الرجل فارسا زيد والا فلا نحو نعم الرجل رجلا زيد فان كان الفاعل مضمرا جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقا نحو نعم رجلا زيد (ص)

ومميز وقبل فاعل * فى نحو نعم ما يقول الفاضل

(ش) تقع ما بعد نعم و بئس

مضافا لضمير ماهي فيه كقوله * فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها * فالصحيح لا يقاس عليه واضافته للنكرة ضرورة عند الجمهور كقوله * فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * (قوله أن يكون مضمرا) أى مستترا لازما للافراد فلا يبرز فى تثنية ولا جمع استغناء بجمع تمييزه وشذ قول بعضهم نعموا قوما كما شذ جره بالباء الزائدة فى نعم بهم قوما كما حكاه الفارضى ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو مما يعود على متاخر لفظا ورتبة كما مر ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتضحان الا بشىء منتظر بعد وشذ تأكيده فى نعم هم قوما أتم ومثله فى كل ذلك ضمير الشان وهل اذا فسر بمؤنث تلحقه التاء وجوبا كنعمت امرأة هند أو جوازا أو تمتنع اقوال (قوله مفسرا بنكرة) أى عامة متكثرة الافراد فلا يجوز نعم شمسا هذه الشمس اذ لا ثانى لها أما نعم شمسا شمس هذا اليوم فيجوز لتعددها بتعدد الايام ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيره عن العامل وتقديمه على المخصوص وشذ نعم زيدا رجلا ومطابقته للمخصوص افرادا وتذكيرا وغيرهما وقبوله أل المعرفة لانه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل فاعتبر صلاحيته لها فخرج مثل وغير وافعل من وجوز المصنف حذفه اذا فهم المعنى كقوله صلى الله عليه وسلم فبها ونعمت أي فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك الفعلة وهى الوضوء يوم الجمعة (قوله ومعشره مبتدا) أى خبره الجملة قبله على ما سيأتى والرابط اعادة المبتدا بمعناه ان أريد بالمستتر معهود معين هو المخصوص وعمومه للمبتدا وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو الفاعل) أى واغنى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أي محول عن الفاعل والاصل نعم القوم معشره فحول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزا بعد تنكيره وكذا نعم رجلا زيد (قوله بئس للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعلمه مما قبله أي ابليس وذريته (قوله لنعم موئلا) أي ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع احنة بكسر فسكون وهي الحقد (قوله تقول عرسى) أى زوجتي والعومرة بالعين المهملة الصياح والصخب ولى بمعنى معى والشاهد فى بئس امرأ وأما المره بفتح الميم والراء لغة فى المرأة ففاعل بئس الثانية لانها بال وحذف المخصوص من كل منهما للاشعار به أى بئس امرأ أنت و بئس المرأة أنا (قوله وفاعل) بالجر عطف على تمييز وجملة ظهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أي لعدم ابهام الظاهر حتى يميز وتأولوا ما ورد بجعل المنصوب حالا مؤكدة أو ضرورة وردبان رفع الابهام غير لازم للتمييز فقد يرد لمجرد التاكيد كقوله

ولقد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية دينا

فكذا ما ورد من هذا (قوله والتغلبيون) نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب لكن تفتح لامه فى المنسوب لثقل كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر كما قاله الجوهري وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وقد هجاه جرير بهذا البيت وأراد بالفحل الاب وهو فاعل بئس وفحلا تمييز مؤكد له وفحلهم هو المخصوص و يؤخذ منه أنه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف تمييز الضمير كما مر والزلاء بفتح الزاى وشد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الالية والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوي فيه المذكر وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التي تعظم عجيزتها بازارها قاله العيني وفى القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتازرة بحشية تعظم بها عجيزتها اه وكان الثاني ماخوذ من النطاق وهو شقة تحتزم عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزود الخ) الشاهد فى زاد آخر البيت فانه تمييز لفاعل نعم الظاهر وزاد أبيك هو المخصوص وقيل زادا مفعول

فتقول نعم ما أو نعما و بئس ما ومنه قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي وقوله تعالى بئسما اشتروا به أنفسهم واختلف في ما هذه فقال قوم هي نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر وقيل هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه الى سيبويه (ص) ويذكر المخصوص بعد مبتدا * (٤٤) اوخبر اسم ليس يبدو أبدا (ش) يذكر بعد نعم وفاعلها اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم

وعلامته ان يصلح لجعله مبتدأ وجعل الفعل والفاعل خبرا عنه نحو نعم الرجل زيد و بئس الرجل عمرو ونعم غلام القوم زيد و بئس علام القوم عمرو ونعم رجلا زيد و بئس رجلا عمرو وفي اعرابه وجهان مشهوران احدهما أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه والثاني انه خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير هو زيد وهو عمرو أي الممدوح زيد والمذموم عمرو ومنع بعضهم الوجه الثاني واوجب الاول وقيل هو مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد الممدوح (ص)

وان يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتني والمقتفى (ش) اذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم اغني عن ذكره آخرا كقوله تعالى في ايوب عليه السلام انا وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب أي نعم العبد ايوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ايوب لدلالة ما قبله عليه (ص)

واجعل كبئس ساء واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا

تزود ومثل حال منه وان كان نكرة لتأخره فلا شاهد فيه (قوله فتقول نعم ما) أي بلا ادغام ونعما أي بادغام الميمين (قوله هي نكرة منصوبة الخ) وهي اما ناقصة والفعل بعدها صفتها والمخصوص محذوف أي نعم هو شيأ يقوله الفاضل ذلك الشيء أو تامة لا تحتاج لصفة والجملة بعدها اما صفة لمخصوص محذوف أي نعم هو شيأ شيء يقوله الخ أو صلة لما أخرى محذوفة هي المخصوص أي نعم شيء الذي يقوله الخ ولا يرد ان التامة تساوي الضمير ابهاما فكيف تميزه لانه يراد بها شيء له عظمة أو حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على أن التمييز قد يكون للتأكيد (قوله هي الفاعل) أي فهي مستثناة من وجوب قرنها بأل (قوله وهي اسم معرفة) أي اما تامة لا تحتاج لصلة والجملة صفة لمخصوص محذوف أي نعم الشيء شيء يقوله الخ واما موصولة بالجملة والمخصوص محذوف أي نعم الذي يقوله الفاضل ذلك القول أو أغنت هي وصلتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هي نكرة تامة أو موصوفة بالجملة على قياس ما مر وقيل غير ذلك فان وليها مفرد نحو فنعما هي فهي اما نكرة تامة تميز للفاعل المستتر أو معرفة تامة هي الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها أو هي مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب كحبذا وما بعدها فاعل فان لم يلها مفرد ولا جملة كدقته دقا نعما فهي اما معرفة تامة فاعل أو نكرة تامة تميز والمخصوص على كل محذوف أي نعم الشيء أو شيا ذلك الدق (قوله يذكر بعد نعم الخ) أي وجوبا على ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وغالبا على ما في التسهيل وهو الارجح ويجب أيضا كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر (قوله هو المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل معنى ولو بالتاويل كبئس مثل القوم الذين أي مثل الذين وكونه معرفة أو قريبا منها وأخص من الفاعل لا مساويا له ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الاجمال فيكون أوقع في النفس ولذا وجب تأخيره (قوله والجملة قبله خبر عنه) هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والرابط عموم الفاعل أو تكرير المبتدا بمعناه كما مر (قوله وقيل هو مبتدأ الخ) لم يحملوا المتن على هذا مع احتماله له لعدم صحته كما في شرح التسهيل لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بما يسد مسده وبقي قول رابع أنه بدل من الفاعل ويرده ان البدل لا يلزم وهذا لازم وانه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد يقال يغتفر في التابع كما في انك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صلوحه لمباشرة ان ولا ضرر في لزومه لكونه المقصود بالحكم وان كان تابعا كما لزم تابع مجرور رب (قوله وان يقدم مشعر الخ) عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم المخصوص وان المتقدم مشعر به فقط وان صلح له حيث قال اولا ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم الخ مثل بمثال يصلح المقدم فيه لكونه مخصوصا اذا أخر لان العلم مبتدأ خبره الجملة بعده وهو خلاف ما صرح به في التسهيل من جواز تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير ولذا اعترض مثال المتن بانه من تقديم المخصوص لا المشعر به الا أن يجعل العلم مفعولا بمحذوف أي الزم العلم اوخبرا لمحذوف أي الممدوح العلم اوعكسه وجملة نعم المقتني مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخر لكونه من جملة أخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبا وقوله وان يقدم مشعر به أي بمعناه كفى عن ذكره مؤخرا أعم من كون المتقدم مخصوصا ان صلح اوغيره ان لم يصلح واذا قدم المخصوص كان مبتدأ خبره الجملة بعده قولا واحدا ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم (قوله مسجلا)

(ش) تستعمل ساء في الذم استعمال بئس فلا يكون فاعلها الا ما يكون فاعلا لبئس وهو المحلى بالالف واللام نحو اي ساء الرجل زيد والمضاف الى ما فيه الالف واللام نحو ساء غلام القوم زيد والضمير المفسر بنكرة بعده نحو ساء رجلا زيد ومنه قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما سيذكر بعد بئس واعرابه كما تقدم وأشار بقوله واجعل فعلا

الى أن كل فعل ثلاثي يجوز ان يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم و يعامل معاملة نعم و بئس فى جميع ما تقدم لهما من الاحكام فتقول شرف الرجل زيدا ولؤم الرجل بكرا وشرف غلام الرجل زيدا وشرف رجلا زيدا ومقتضي هذا الاطلاق انه يجوز فى علم ان يقال علم الرجل زيد بضم عين الكلمة وقد مثل هو وابنه به وصرح غيره انه لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لان العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها ولم تحولها الى الضم فلا يجوز لنا تحويلها بل نبقيها على حالها كما أبقوها فتقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عمرو وسمع الرجل بكر (ص) ومثل نعم حبذا الفاعل ذا (٤٥) وان تردد ما فقل لا حبذا (ش)

أى مطلقا عن التقييد بحكم دون آخر (قوله الى ان كل فعل ثلاثي الخ) من ذلك ساء فان أصلها سوأ بالفتح فحول الى فعل بالضم ليلتحق بافعال الغرائز أي الطبائع وليصير قاصرا كبئس وانما أفردها بالذكر لكثرتها ولانها للذم العام فهي أشبه ببئس من نحو حمق ولؤم لانه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون فعل (قوله يجوز ان يبنى منه الخ) لكن بشرط صلوحه لبناء التعجب منه لكونه متصرفا تاما الخ لتضمنه معناه (قوله معاملة نعم الخ) لكن فعل يخالفها فى ستة أمور اثنان فى معناه اشرابه التعجب وكونه للمدح الخاص واثنان فى فاعله الظاهر جوازخلوه من أل نحو وحسن أولئك رفيقا وكثرة جره بالباء الزائدة تشبيها باسمع بهم كقولهم

حب بالزور الذى لا يري * منه الا صفحة أو لمام

واثنان فى فاعله المضمر جواز عوده ومطابقته لما قبله ففى زيد كرم رجلا يحتمل عود الضمير الي رجلا كما فى نعم والى زيد كما فى فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول الزيدون كرم رجالا على الاول وكرموا رجالا على الثاني فقول المصنف كنعم مسجلا ليس على سبيل الوجوب فى كل الاحكام والكلام فى غير ساء أما هي فتلازم أحكام بئس كما يشير له الشرح واستظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجها آخر لافرادها بالذكر (قوله لان العرب الخ) فى كلام السيوطى ان الذي شذ فى هذه الثلاثة بعض العرب ومنهم من يحولها فيصح التمثيل بعلم (قوله ومثل نعم حبذا) أي حب من حبذا مثل نعم فى كونها نقلت لانشاء المدح العام وفى الفعلية علي الاصح والمضى والجمود وتزيد باشعارها بان المحمود محبوب للنفس فلذا جعل فاعله ذا ليدل على الحضور فى القلب وتفارقها فى جواز دخول لا عليها وفى لزومها هيئة واحدة وفى غير ذلك (قوله الفاعل ذا) وهو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم كحبذا الرجل فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة (قوله أخطأ عليه) ضمنه معنى جار فعداه بعلى (قوله وجعلتا اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب وغلب جانب الاسمية علي الفعلية مع تركبه منهما لشرفها (قوله وأول ذا الخ) فعل أمر من أولى الشيء بالشيء اذا أتبعه به لا بمعني أعط كما قيل وذا مفعول الثانى والمخصوص الاول اى اجعل المخصوص واليا ذا أى تابعاله أو ايا اسم شرط منصوب خبرا لكان وهي فعل الشرط واسمها ضمير المخصوص والجواب قوله لا تعدل بذا حذفت فاؤه للضرورة (قوله بعد ذا) فلا يجوز تقديمه على حبذا وان قدم على التمييز كحبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد أما مخصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز الضمير كما مر (قوله الصيف الخ) مثل لمن يطلب الشيء بعد تفريطه فيه والصيف بالنصب ظرف لضيعت بكسر التاء خطابا لمؤنث وأصله ان امرأة طلقت زوجا غنيا لكبره وأخذت شابا فقيرا فلما جاء الشتاء أرسلت للاول تطلب منه لبنا فقال ما ذكر أى ضيعت اللبن فى زمن الصيف فكيف تطلبينه الآن فقالت هذا ومذقه خير أى هذا الشاب ولبنه المخلوط بالماء خير من ذلك الشيخ الغني (قوله أوفجر) الفاء زائدة لا عاطفة لان العاطف لا يدخل على مثله أو هي فى جواب شرط مقدر أى وان شئت فجر (قوله ودون ذا) حال من

يقال فى المدح حبذا زيد وفى الذم لا حبذا زيد كقوله ألا حبذا أهل الملا غير انه اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا * واختلف فى اعرابها فذهب أبو على الفارسى فى البغداديات وابن برهان وابن خروف وزعم انه مذهب سيبويه وأن من قال عنه غيره فقد أخطأ عليه واختاره المصنف الى ان حب فعل ماض وذا فاعله واما المخصوص فيجوز ان يكون مبتدأ والجملة التى قبله خبره و يجوز ان يكون خبرا لمبتدا محذوف والتقدير هو زيد أى الممدوح أو المذموم زيد وذهب المبرد فى المقتضب وابن السراج فى الاصول وابن هشام اللخمى واختاره ابن عصفور الى ان حبذا اسم وهو مبتدا والمخصوص خبره او خبر مقدم والمخصوص مبتدا مؤخر فركبت حب مع ذا وجعلتا اسما واحدا وذهب قوم منهم ابن درستويه الى ان حبذا فعل ماض وزيد فاعله فركبت مع ذا وجعلتا فعلا وهذا أضعف المذاهب (ص) وأول ذا المخصوص ايا كان لا * تعدل بذا فهو يضاهي المثلا (ش) أي اذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد ذا علي أى حال كان من الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع فلا يغير ذا التغيير المخصوص بل يلزم الافراد والتذكير وذلك لانها أشبهت المثل والمثل لا يغير فكما تقول الصيف ضيعت اللبن للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع بهذا اللفظ ولا تغيره تقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان والهندان والزيدون والهندات فلا تخرج ذا عن الافراد والتذكير ولو خرجت لقيل حبذى هند وحبذان الزيدان وحبتان الهندان وحب أولئك الزيدون والهندات (ص) وماسوى ذا ارفع بحب أوفجر * بالباودون ذا انضمام الحا كثر (ش) يعني اذا وقع بعد

حب غير ذا من الاسماء جاز في حب وجهان الرفع بحب نحو حب زيد والجر بباء زائدة نحو حب بزيد وأصل حب حبب ثم أدغمت الباء في الباء فصارت حب ثم ان وقع بعد حب ذا وجب فتح الحاء فتقول حبذا وان وقع بعدها غير ذا جاز ضم الحاء وفتحها فتقول حب زيد وحب زيد وروي بالوجهين قوله فقلت اقتلوها عنكموا بمزاجها * وحب بها مقتولة حين تقتل (ص)

﴿ أفعل التفضيل ﴾

صغ من مصوغ منه للتعجب * (٤٦) أفعل للتفضيل وأب اللذا بي (ش) يصاغ من الافعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعل فتقول زيد أفضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما افضل زيدا وما أكرم خالدا وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء افعل التفضيل منه فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة احرف كدحرج واستخرج ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس ولا من فعل لا يقبل المفاضلة كمات وفنى ولا من فعل ناقص ككان واخواتها ولا من فعل منفى نحو ماعاج بالدواء وما ضرب ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل نحو حمر وعور ولا من فعل مبني للمفعول نحو ضرب وجن وشذ منه قولهم هو أخصر من كذا فبنوا أفعل التفضيل من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبنى للمفعول وقالوا أسود من حلك الغراب وأبيض من اللبن فبنوا أفعل التفضيل شذوذا من فعل الوصف منه على أفعل (ص)

محذوف للعلم به أي وانضمام الحاء من حب حال كونها دون ذا كثر (قوله وجره بباء زائدة) كما في فاعل فعل بالضم لان حب عند تجردها من ذا تكون من بابه بخلاف فاعل نعم كما مر (قوله وجب فتح الحاء) أي ان جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فان بقيا على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كما في التصريح (قوله جاز ضم الحاء) أي بنقل ضمة العين اليها لان أصله حبب بالضم أي صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بلا نقل وهذا النقل والحذف جائزان في كل ماحول الى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان حلق الفاء كحب أولا كضرب فتقول ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كما في التوضيح (قوله فقلت اقتلوها الخ) أي اخلطوا الخمر بمزاجها وهو الماء من قتلت الشراب اذا مزجته به لانه يكسر حدته والشاهد في وحب بها مقتولة اي ممزوجة فالهاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز والله أعلم

﴿ افعل التفضيل ﴾

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن أو تنقيصا كاقبح وان لم يكن على وزن أفعل كخير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو اسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفعل التفضيل بانه الوصف الموازن لافعل أي ولو تقديرا الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لافعل مخرج لغيره من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك وقولنا ولو تقديرا لادخال خير وشر فاصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من الكذاب الاشر وقوله * بلال خير الناس وابن الاخير * حذفت همزتهما لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لا فعل لهما وقد يحمل عليهما في الحذف أحب كقوله * وحب شيء الى الانسان مامنعا * وهو قليل (قوله من فعل زائدا الخ) وفي بنائه من أفعل الخلاف المار في التعجب ومما سمع منه هو أعطاهم للدراهم وأولاهم بالمعروف وهما شاذان عند من يمنعه مطلقا أو ان كانت الهمزة للنقل لان همزتهما كذلك وهذا المكان أقفر من غيره وهو شاذ على الاول فقط لان همزته ليست للنقل (قوله مبني للمفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بان كان مجهولا لزوما فيجوز كانت أزهى من ديك وأعنى بحاجتك وكذا مع القرينة كهو اشغل من ذات النحيين أي أكثر مشغولية وليس هذا من المجهول لزوما خلافا لابن الناظم بدليل شغلتنا أموالنا (قوله حلك الغراب) بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حنك الغراب بالنون بدلها وهو منقاره يقال أسود حالك وحانك أي شديد السواد اه صحاح (قوله وما به الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختيارا لان علة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان وقوله لمانع متعلق بوصل والحرفان بعده بوصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله يتوصل الخ) لكن أشد ونحوه في التعجب فعل وهنا اسم ويستثني المجهول والمنفى فلا يتوصل اليهما هنا بذلك لان مصدرهما

وما به الى تعجب وصل * لمانع به الى التفضيل صل (ش) تقدم في باب التعجب انه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط باشد ونحوها وأشار هنا الى انه يتوصل الى التفضيل من الافعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب فكما تقول ما أشد استخراجه تقول هو أشد استخراجا من زيد وكما تقول ما أشد حمرته تقول هو أشد حمرة من زيد لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد أشد مفعولا وههنا ينتصب تمييزا (ص) وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرا أو لفظا بمن ان جردا (ش) لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال الاول ان يكون مجردا الثاني ان يكون مضافا الثالث ان يكون بالالف واللام فان كان مجردا

فلا بد أن تتصل به من لفظا أو تقدبرا جارة للمفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومررت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ومجرورها للدلالة عليها كقوله تعالى أنا اكثر منك مالا وأعز نفرا أى واعز نفرا منك وفهم من كلامه ان أفعل التفضيل اذا كان بال او مضافا لا تصحبه من فلا تقول زيد الافضل من عمرو ولا زيد أفضل الناس من عمرو واكثر ما يكون ذلك اذا كان أفعل التفضيل خبرا كالآية الكريمة ونحوها وهو كثير فى القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا (٤٧) *فظل فؤادى فى هواك مضللا

فاجمل أفعل تفضيل وهو منصوب على الحال من التاء فى دنوت وحذفت منه من والتقدير دنوت اجمل من البدر وقد خلناك كالبدر ويلزم افعل التفضيل المجرد الافراد والتذكير وكذلك المضاف الى نكرة والى هذا أشار بقوله (ص) وان لمنكور يضف أو جردا الزم تذكيرا وأن يوحدا (ش) فتقول زيد أفضل من عمرو وأفضل رجل وهند أفضل من عمرو وأفضل امرأة والزيدان أفضل من عمرو وأفضل رجلين والهندان افضل من عمرو وأفضل امرأتين والزيدون أفضل من عمرو وأفضل رجال والهندات أفضل من عمرو وأفضل نساء فيكون افعل فى هاتين الحالتين مذكرا مفردا ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع (ص)

وتلو أل طبق وما لمعرفه أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه

يجب كونه مؤولا كما مر فيكون معرفة بالمسند اليه فلا يصح نصبه تمييزا لاشد بخلاف التعجب كذا قيل وفى ذكر المنفى نظر لما مر من صحة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو هو أكثر عدم قيام أما المجهول بلا قرينة فمصدره الصريح ملتبس بالمعلوم فتأمل (قوله فلا بد أن تتصل به من) ولا يفصل بينهما الا بمعمول افعل نحو النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو بلو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خمر

والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد وكذا بالنداء كما صرح به الدمامينى لا بغير ذلك قال المبرد ومن هذه لابتداء الغاية فى الارتفاع فى الخير أو الانحطاط فى الشر وقال المصنف للمجاوزة فمعنى زيد أفضل من عمرو انه جاوز عمرا فى الفضل لا للابتداء والاجاز أن يقع بعدها الى للانتهاء اه وأجيب بان الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصده وذلك أبلغ فى التفضيل اذ المعنى ابتداء زيد فى الارتفاع من عمرو الى ما لا نهاية له واذا بني افعل مما يتعدى بمن جاز تقديمها على من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خير من عمرو أقرب من عمرو ومن كل خير (قوله للدلالة عليها) أى فيمتنع حذفها بلا دليل (قوله لا تصحبه من) أي التى الكلام فيها وهي الجارة للمفضول لانها انما تذكر توصلا لمعرفته مع المجرد وهو مذكور فى المضاف صريحا وفى المحلى بال حكما لانها عهدية لتقدم ذكر مدخولها لفظا أو حكما وذلك يشعر بالمفضول (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى حذف من ومجرورها من المجرد للقرينة (قوله خبرا) أي ولو منسوخا (قوله دنوت أجمل الخ) اشارة الى أن كالبدر مفعول ثان لخلناك أى ظننناك (قوله ألزم تذكيرا الخ) أى لان المجرد يشبه أفعل التعجب وزنا واشتقاقا ودلالة على المزية فلزم لفظا واحدا مثله ومن ثم لحنوا أبا نواس فى قوله

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها * حصباء در على أرض من الذهب

لان حقه أصغر وأكبر لتجرده وسيأتى الجواب عنه والمضاف لنكرة كالمجرد فى التنكير فاعطى حكمه من امتناع مطابقته للموصوف لكنها تجب فى المضاف اليه كامثلة الشارح الآتية وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر والفريق جمع معنى فطابق الواو ومن تكونوا واعلم ان أفعل التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد أفضل امرأة لانه بعض ما يضاف اليه (قوله وتلو أل طبق) أى وتالى أل مطابق لما قبله لان قرنه بها أضعف شبهه بافعل التعجب (قوله عن ذي معرفه) تعريض بردقول ابن السراج الآتى (قوله معني من) أى الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معني لها بل لافعل وظاهره أن قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرد لكن فيه خلاف كما سيأتى (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلى بضم فسكون والفضليات جمع تصحيح لها (قوله ولا يجوز ان تقترن به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو محترز قوله أولا ان جردا فتفطن (قوله ولست بالاكثر الخ) بتاء الخطاب وحصى اى هددا تمييز لاكثر والكاثر يذكر هنا كما فى نسخ

وهذا ان نويت معنى من وان * لم تنو فهو طبق ما به قرن (ش) اذا كان افعل التفضيل بال لزمت مطابقته لما قبله فى الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضل او الفضليات ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله فلا تقول الزيدون الافضل ولا الزيدان الافضل ولا هند الافضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات الافضل ولا يجوز أن تقترن به من فلا تقول زيد الافضل من عمرو فاما قوله ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكاثر فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل ولست باكثر منهم أو جعل منهم متعلقا بمحذوف مجرد عن الالف واللام لا بما دخلت عليه

الالف واللام والتقدير ولست بالاكثر أكثرمنهم واشار بقوله ومالمعرفه اضيف الى ان أفعل التفضيل اذا أضيف الى معرفة وقصد به التفضيل جازفيه وجهان احدهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ماقبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهند أفضل النساء والهندان افضل النساء والهندات أفضل النساء والثاني استعماله كالمقرون بالالف واللام فتجب مطابقته لماقبله فتقول الزيدان أفضلا القوم والزيدون أفضلوا (٤٨) القوم وأفاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضلى النساء أوفضليات النساء ولا يتعين الاستعمال الاول خلافا لابن السراج وقد ورد الاستعمالان فى القرآن فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن استعماله مطابقا قوله تعالى وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم ألا اخبركم باحبكم الى واقربكم منى منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطؤن اكنافا الذين يالفون ويؤلفون فالذين اجازوا الوجهين قالوا الافصح المطابقة ولهذا عيب على صاحب الفصيح فى قوله فاخترنا افصحهن قالوا وكان ينبغى ان ياتي بالفصحى فيقول فصحاهن فان لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقولهم الناقص والاشج أعدلا بني مروان اي عادلا بنى مروان والى ماذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده اشار المصنف بقوله

بالمثلثة الغالب فى الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصد به التفضيل) أي على المضاف اليه خاصة (قوله أحرص الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتجدوهم مفعول أول ولوطابقه لكسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذفت نونه للاضافة وياؤه للساكنين وبقيت الكسرة قبلها (قوله وكذلك جعلنا الخ) الاولى تفسير الجعل بالتمكين كما فى البيضاوى فاكابر مجرميها مفعوله وفى كل قرية ظرف لغو متعلق به وأما كونها بمعنى صيرنا وأكابر مجرميها مفعوله الاول وفى كل قرية الثانى ففيه ركة وتوهين للمعني والشاهد اضافة أكابر لمجرميها مع مطابقته لموصوفه المقدر أى قوما أكابر الخ وهذا مما يرد قول ابن سراج ردا واضحا فان أجاب بان أكابر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعول أول لزمه المطابقة فى المجرد من أل والاضافة وهي ممنوعة فان قال ان أكابر منوى اضافته للمعرفة أى أكابرها وقع فيما فرمنه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وقال الزمخشرى انما جمع أحسن لانه قصد به الزيادة المطلقة وأفرد أحب وأقرب لقصد التفضيل الخاص (قوله الموطؤن) بصيغة المفعول من وطأه بشد الطاء المهملة اذا مهده وسهله والاكناف الجوانب أى الذين سهلت أخلاقهم ولانت جوانبهم فلا يتأذى منهم أحد (قوله فان لم يقصد التفضيل) أي على المضاف اليه وحده بان قصد تفضيل مطلق أي عليه وعلى غيره أولم يقصد تفضيل أصلا بان أول باسم فاعل أوصفة مشبهة فتجب المطابقة فيهما لشبهه بالمعرف بال فى التعريف وخلوه من لفظ من ومعناها وفى هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف اليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كمحمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أي أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوسف أحسن اخوته أى أحسن الناس من بينهم أوحسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بان يراد أحسن منهم لان اضافة الاخوة للضمير تمنع ان يراد بهم مايشمل يوسف لئلا يضاف الى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف اليه فلو قيل أحسن الاخوة أو أحسن أبناء يعقوب أى أحسن منهم لجاز فتأمل والمراد بكونه بعضه أن موصوفه داخل فى المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الاضافة وان كان خارجا عنه بعدها بحسب الارادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه (قوله الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق الجند والاشج بالجيم هو عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه سمي به لشجة كانت فى وجهه أضيفا الى بني مروان ليعرف انهما منهم لا للتفضيل عليهم اذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله بقيل لان ماتقدم فى المضاف الى معرفة ولا خلاف فى جوازه عروه عن التفضيل مع وجوب مطابقته حينئذ وأما هذا ففى المجرد عن أل والاضافة ومن وفيه الخلاف الآتى واذا عرى المجرد عن التفضيل فالاكثر فيه عدم المطابقة حملا على اغلب احواله وقد يطابق لخلوه عن لفظا ومعنى وعلى هذا يخرج بيت ابى نواس المار وقول العروضيين فاصلة صغرى وكبرى خلافا لمن جعله لحنا (قوله اي هين) اي لان جميع الاشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشيء الواحد فلا يكون بعضها اهون من بعض (قوله اذ أجشع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص على الاكل (قوله بعجلهم) اي فالمنفى اصل العجلة لا زيادتها فقط بقرينة مدح نفسه واما أعجل الثاني

هذا اذا نويت معنى من البيت اى جواز الوجهين اعنى المطابقة وعدمها مشروط بما اذا نوى بالاضافة معنى من اي فلا اذا نوى التفضيل وأما اذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به قبل ومن استعمال صيغة أفعل التفضيل لغير التفضيل قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أى وهو هين عليه وربكم عالم بكم وقول الشاعر

وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن * باعجلهم اذ أجشع القوم أعجل أي لم أكن بعجلهم وقوله

ان الذي سمك السماء بني لنا * بيتا دعائمه أعز وأطول أي عزيزة طويلة وهل ينقاس ذلك أولا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يرون ذلك وأن أبا عبيدة قال في قوله تعالى وهو أهون عليه انه بمعني هين وفي بيت الفرزدق وهو الثاني أن المعنى عزيزة طويلة وان النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك وقالوا لا حجة في ذلك له (ص) وان تكن بتلو من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما كمثل ممن أنت خير ولدي * اخبار التقديم نزرا وردا (٤٩) (ش) تقدم ان أفعل التفضيل اذا

فلا مانع من كونه على بابه كما يشير له اقتصاره على الاول لكن فيه أن الاول مضاف لمعرفة لا بمجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذي سمك) يستعمل متعديا بمعني رفع كما هنا ومصدره سمكا كضرب ولازما بمعني ارتفع ومصدره سموكا كقعودا وأراد بالبيت الكعبة والدعائم جمع دعامة بالكسر وهي الاسطوانة أي العمود (قوله عزيزة طويلة) لم يحمل على معني أعز من بيوتكم لان قصده نفي المشاركة بالاصالة مع أن النزاع ليس في ذلك يس (قوله وهل ينقاس ذلك) أي عروا المجرد عن التفضيل * وحاصله ثلاثة أقوال أشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أي يمتنع قياسا وسماعا قال في شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم المطابقة (قوله لا حجة في ذلك) أي لتأويله فأهون وارد على ما يعرفه المخاطبون من أن الاعادة أهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد وأما أعلم بكم فتفضيل على من يعلم بعض الوجود من الناس وان كان لا مشارك له تعالى في علمه وأما أعجل وأعز وأطول فلا مانع من حملها على التفضيل خصوصا اذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من ومجرورها) أي على أفعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه الشارح لان صدارة الاستفهام انما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا ويلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو ممن باجنبي لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت ممن خير لكان حسنا وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منصوبان بمحذوف أي أتيتم أهلا ووجدتم مكانا سهلا وقوله جني النحل أي شبيه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على أن منه متعلق باطيب لا بزودت (قوله غير ان الخ) من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطا (قوله ظعينة) هي في الاصل الهودج فيه امرأة أولا ثم سميت به المرأة مادامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا وأملح أي أحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل وعبارة الشذور ويعمل أفعل في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا لا في مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا في فاعل ملفوظ به الا في مسئلة الكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قلب أي عاقبه فعل أي صح أن يعقبه ويقع في مكانه فعل (قوله الا في لغة ضعيفة) أي فتجعل أفضل نعتا لرجل مجرورا بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدما عن أبوه والجملة نعت لرجل (قوله بعد نفي) أي ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها ويبقى مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعني انتفت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في عين زيد فيبقى اصل الحسن وذلك صادق بمساواته لحسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح يعين الثاني فاذا وضع الفعل المثبت مكانه بان قيل حسن الكحل في عين رجل كحسنه في عين زيد أفاد المساواة الصادق بها افعل ثم يتوجه النفي الى ذلك الفعل فتنفي المساواة كالزيادة ويثبت النقص المراد كالاول فيكون أفعل مع النفي كالفعل المثبت انما هو في الجملة والا فلا بد من توجه النفي الى ذلك

كان مجردا جيء بعده بمن جارة للمفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومن ومجرورها معه بمنزلة المضاف اليه من المضاف فلا يجوز تقديمها عليه كما لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف اذا كان المجرور بها اسم استفهام او مضافا الى اسم استفهام فانه يجب حينئذ تقديم من ومجرورها نحو ممن انت خير ومن ايهم انت افضل ومن غلام أيهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام واليه اشار بقوله

ولدى * اخبار التقديم نزرا وردا * ومن ذلك قوله

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت
جني النحل بل مازودت منه أطيب

التقدير بل مازودت أطيب منه وقول ذي الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل ولا عيب فيها غير أن سريعها قطوف وان لا شيء منهن أكسل

(٧ - خضري - ثاني) التقدير او أن لا شيء أكسل منهن وقوله اذا سايرت أسماء يوما ظعينة * فاسماء من تلك الظعينة أملح التقدير فاسماء أملح من تلك الظعينة (ص) ورفعه الظاهر نزر ومتى * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا كان ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق (ش) لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه أولا فان لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهرا وانما يرفع ضميرا مستترا نحو زيد أفضل من عمرو ففي أفضل ضمير مستتر عائد على زيد فلا تقول مررت برجل أفضل منه أبوه فترفع ابوه بافضل الا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه فان صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح ان يرفع ظاهرا قياسا مطردا وذلك في كل موضع وقع فيه افعل بعد نفي

الفعل ليفيد المعنى المراد فتأمل (قوله أو شبهه) هو النهي كلا يكن أحد أحب اليه الخير منه اليك والاستفهام الانكاري كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن قال في شرح التسهيل ولم يرد بهذين سماع لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبيا) أي لم يتصل بضمير الموصوف ليخرج ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وان خرج أيضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالمتأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أي باعتبار محلين كعين زيد والعين الاخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر وهذا القيد يغني عما قبله لان غير الاجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر ذلك ليضعف افعل بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفي على اخراجه أيضا الى معنى الفعل حتى يعمل عمله بخلاف ما اذا جري على أصله كما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة افعل حينئذ وبقي قيدا عتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون افعل صفة لاسم جنس ليعتمد عليه ويقوي على رفع الظاهر ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) ان جعلت بصرية فاحسن صفة رجلا أو علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن وفي عينه حال منه أو ظرف لغو متعلق باحسن كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والاصل في هذا المرفوع الظاهر أن يقع بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما المجرور بمن للمرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثاني فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتحذف مضافا أو اثنين وقد تدخل من على ملابس ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما أحد أحسن به الجميل من زيد فاصله من الجميل في زيد فاضيف الجميل لزيد لملابسته له ثم حذف ودخلت من على ملابسه وهو زيد ومثله مثال المتن اذ أصله لن ترى رفيقا أولى به الفضل من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل به ما ذكر وليس الاصل من ولاية الفضل بالصديق ومن حسن الجميل بزيد كما قيل لان المفاضلة انما هي بين الفضل ونفسه باعتبارين لا بينه وبين ولايته أو حسنه وقد لا يؤتي بشيء بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل * فالحاصل ان الضميرين قد يذكران معا وقد يحذفان معا وقد يذكر أحدهما دون الآخر (قوله ما من أيام الخ) من زائدة وأيام اسم ما الحجازية وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر والى الله متعلق باحب وفيها حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل أحب لانه بمعنى محبوب من حب الثلاثي ففيه شذوذ لبنائه من المجهول الا عند من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه وفي رواية أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر فهو كمثال الناظم (قوله مررت الخ) جملة ولا أرى حالية ووديا مفعول أول لارى وكوادي مفعوله الثاني ان جعلت علمية والا فهو حال من وديا مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة وديا وركب فاعل أقل وفيه الشاهد وجملة أتوه صفة ركب وتئية بمثناة فوقية فهمزة مكسورة فتحتية مشددة أي مكثا وهو تمييز لاقل فيما يظهر لا صفة لمصدر محذوف ولا حال كما قيل لان المعنى لا يظهر عليهما أي ولا أري وديا أقل به ركب أتوه من جهة المكث منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أر ركبا يقل مكثه في واد كقلته في وادي السباع وأخوف عطف على أقل وفاعله ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ أي في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى فتأمل والله اعلم

﴿ النعت ﴾

يرادفه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصريين (قوله الاسماء) خصها بالذكر لانها الاصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يردان التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم وفي قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في

أو شبهه وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فالكحل مرفوع باحسن لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه نحو ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كزيد ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وقول الشاعر أنشده سيبويه

مررت على وادي السباع ولا أرى
كوادي السباع حين يظلم واديا
أقل به ركب أتوه تئية
وأخوف الا ما وقي الله سارية

فركب مرفوع باقل فقول المصنف ورفعه الظاهر نزر اشارة الى الحالة الاولى وقوله ومتي عاقب فعلا اشارة الى الحالة الثانية

(ص) ﴿النعت﴾ يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل

(ش) التابع هو الاسم المشارك لما قبله في اعرابه مطلقا فيدخل في قولك الاسم المشارك لما قبله

في اعرابه سائر التوابع وخبر المبتدا نحو زيد قائم وحال المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا ويخرج بقوله مطلقا الخبر وحال المنصوب فانهما لا يشاركان ماقبلهما في اعرابه مطلقا بل في بعض احواله بخلاف التابع فانه يشارك ماقبله في سائر أحواله من الاعراب نحو مررت بزيد الكريم ورأيت زيدا الكريم وجاءني زيد الكريم والتابع على خمسة أنواع النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل (ص) فالنعت تابع متم ماسبق بوسمه او وسم ما به اعتلق (ش) عرف النعت بانه التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو مررت برجل كريم أو من صفات ما تعلق به وهو سببيه نحو مررت برجل كريم أبوه فقوله التابع يشمل التوابع كلها وقوله المكمل الى آخره مخرج لما عدا النعت من التوابع والنعت يكون للتخصيص نحو مررت بزيد الخياط وللمدح نحو مررت بزيد الكريم ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وللذم نحو مررت بزيد الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وللترحم نحو مررت بزيد المسكين وللتأكيد نحو أمس الدابر لا يعود وقوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة (ص)

النعت قوله الآتي متم ماسبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت لمتعدد تقدم بعضه كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامة * أبى ذاك عماى الاكرمان وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تأتي واعلم أنه يمتنع فصل التابع من متبوعه باجنبي محض عن كل منهما كمررت برجل على فرس عاقل ابيض بخلاف ماليس كذلك كمعمول التابع نحو حشر علينا يسير أو المتبوع كيعجبني ضربك زيدا الشديد وكعامل المتبوع نحو زيدا ضربت القائم ومنه أغير الله اتخذ وليا فاطر السموات ومعمول عامله نحو وسبحان الله عما يصفون عالم الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والقسم نحو زيد والله العاقل وجوابه نحو بلى وربي لتاتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو قم الليل الا قليلا نصفه وغير ذلك مما نقله الصبان عن الهمع (قوله في اعرابه) قيل أي وجودا وعدما ليدخل نحو قام قام ولا لا مما ليس معربا لكن هذا خارج بقوله الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقدر الاعتذار عن التقييد به والمراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يا زيد الفاضل بالضم مما اتبع فيه المنادى على لفظه فانه مشارك في شبه الاعراب وكذا في نفس الاعراب لكنه محلي في زيد ومقدر في الفاضل لان ضمته لمجردا تباع لفظ زيد لا بناء ولا اعراب لعدم مقتضيهما فتدبر (قوله مطلقا) أي الحاصل في ذلك التركيب والمتجدد في غيره وزاد ابن الناظم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حلو حامض فانه مشارك في الاعراب الحاصل والمتجدد بالنسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيها عند الجمهور هو العامل في متبوعها الا البدل فعامله مقدر خلافا للمبرد وقيل العامل في الجميع مقدر وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره واذا اجتمعت التوابع فاعمل فيها بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فاكد * ثم أبدل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء فيه وفي به عائدة لما سبق وهو المتبوع والباء سببية والوسم اما اسم بمعنى العلامة ففيه حذف مضاف أي متم متبوعه لسبب بيان علامته أي صفته وعلى هذا حل الشارح أو مصدر بمعنى التعليم بها من وسمته بالسمة وسما علمته بالعلامة أي متم متبوعه بسبب تعليمه أي دلالته على معنى فيه ان كان نعتا حقيقيا وفيما تعلق به ان كان سببيا (قوله المكمل متبوعه الخ) أي أصل وضعه التكميل ببيان الصفة للايضاح بها أو التخصيص وأما كونه للمدح ونحوه فمجاز كما في الصبان أو المراد بالمكمل المفيد ما يطلبه المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلا فيشمل جميع أقسامه وهذا أقرب لصنيع الشارح فتدبر (قوله لما عدا النعت) أي لانه ليس شئ من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به سوى النعت ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليدل على الذات والمعنى القائم بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد بهما وضمها التكميل بايضاح ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كملا بالايضاح ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل يكون لفظهما أصرح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البدل اذا عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يعم رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وهو المسمى بالايضاح كمثاله وتقليل الاشتراك المعنوي في النكرات وهو المشهور باسم التخصيص كجاءني رجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لا شك أن واحدة للتأكيد لان المرة مستفادة من تحويل المصدر الاصلي وهو نفخا الى فعلة وليس هذا كرحمة وبغتة مما بني على التاء حتى يكون قوله واحدة تأسيسا لا تأكيدا كما قيل

وليعط فى التعريف والتنكير ما * لما تلا كامرر بقوم كرما (ش) النعت يجب فيه ان يتبع ماقبله فى اعرابه وتعريفه وتنكيره نحو مررت بقوم كرماء ومررت بزيد الكريم فلا تنعت المعرفة بالنكرة فلا تقول مررت بزيد كريم ولا تنعت النكرة بالمعرفة فلا تقول مررت برجل الكريم (ص) وهو لدي التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل فاقف ما قفوا (ش) تقدم أن النعت لا بد من مطابقته للمنعوت فى الاعراب والتعريف أو التنكير وأما مطابقته للمنعوت فى التوحيد وغيره وهو التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو التأنيث فحكمه فيها حكم الفعل فان رفع ضميرا مستترا طابق المنعوت مطلقا نحو زيد رجل حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون وهند امرأة حسنة والهندان امرأتان حسنتان والهندات نساء حسنات فيطابق فى التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال حسنوا وامرأة حسنت وامرأتان حسنتا ونساء حسن وان رفع ظاهرا كان بالنسبة الى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر واما فى التثنية والجمع فيكون مفردا فيجري مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا فتقول مررت برجل حسنة أمه كما تقول حسنت أمه وبامرأتين حسن أبواهما وبرجال حسن آباؤهم كما تقول حسن أبواهما وحسن آباؤهم * فالحاصل ان النعت اذا رفع ضميرا طابق المنعوت فى أربعة من عشرة واحد من ألقاب الاعراب وهي الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتانيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع واذا رفع ظاهرا طابقه فى اثنين من خمسة واحد من القاب الاعراب وواحد من التعريف والتنكير واما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع فحكمه فيها حكم الفعل اذا رفع ظاهرا سائر فان أسند الى مؤنث أنث وان كان المنعوت مذكرا وان أسند الى مذكر ذكر وان كان المنعوت مؤنثا وان أسند الى مفرد أو مثنى أو مجموع أفرد وان كان المنعوت بخلاف ذلك (ص) وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذى والمنتسب (ش) لا ينعت الا بمشتق لفظا أو تاويلا والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معني وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل والمؤول بالمشتق كاسماء الاشارة نحو مررت بزيد هذا أى المشار اليه وكذا ذو بمعني صاحب والموصولة نحو مررت برجل ذي مال أى صاحب مال وبزيد ذو قام أى القائم والمنسوب نحو مررت برجل قرشى أي منتسب الى قريش (ص) ونعتوا بجملة منكرا * فاعطيت ما أعطيته خبرا (ش) تقع الجملة نعتا كما تقع خبرا وحالا

فتامل (قوله فى التعريف والتنكير) فى بمعني من البيانية لما الاولى لا الثانية لانها واقعة على المنعوت والواو بمعني أولان الثابت للمنعوت أحدهما وقوله تلا صلة أو صفة للثانية جرت على غير ماهي له ولم يبرز لامن اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما الاولى مفعوله الثانى أي وليعط النعت مانبت للمنعوت الذى تلاه هو من التعريف أو التنكير (قوله مجري الفعل اذا رفع ظاهرا) أى فى وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مرفوعه وتجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى سواء كان منعوته مفردا مؤنثا أم لا نعم يجوز على هذه اللغة تكسير الوصف اذا كان مرفوعه جمعا كمررت برجل كرام آباؤه بل هو الافصح لانه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجر مجراه ومقتضى كونه كالفعل جواز تثنيته وجمعه تصحيحا على لغة أكلوني البراغيث كالفعل فيقال مررت برجل كريمين أبواه وحسنين غلمانه وهو كذلك ومقتضاه أيضا جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تانيث للفصل وبامرأة حسن نغمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنعوت فى أربعة الخ) أى مالم يمنع مانع ككون الوصف يستوي فيه المفرد وغيره كصبور وجريح وكونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لنكرة فانه يلزم التذكير والافراد (قوله وذرب) بالذال المعجمة هو الحاد اللسان مطلقا أو فى الشر فقط أو الحاد من كل شيء أو بالمهملة الخبير بالاشياء المعتاد لها (قوله الا بمشتق الخ) أى عند الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى أنه لا يشترط فى النعت كونه مشتقا بل الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال علي الرجولية دماميني وعلى هذا فيجوز فى اسم الجنس المحلى بال بعد اسم الاشارة كونه نعتا ككونه بدلا أو بيانا نحو هذا الرجل قائم أما علي الاول فلا يجوز كونه نعتا الا المشتق كهذا القائم رجل (قوله وهو اسم الفاعل الخ) أفاد بالحصر ان أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل فى المشتق بهذا المعني اذ لا تدل على صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آلته وهو اصطلاح النحاة أما تفسير الصرفيين له بما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل فى اسم الفاعل ما بمعناه من أمثلة المبالغة وفى اسم المفعول ما بمعناه من نحو قتيل وصبور (قوله كاسماء الاشارة) أى غير المكانية أما هي فظرف يتعلق بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هناك أى كائن (قوله ذو) أي وفروعها (قوله والموصولة) لا يشملها قول المتن وذى بالياء الاعلي لغة اعرابها لان المبنية تلزمها الواو ومثلها فى الوصف بها

وهي مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعت بها الا النكرة نحو مررت برجل قام ابوه أو ابوه قائم ولا ينعت بها المعرفة فلا تقول مررت بزيد قام ابوه أو أبوه قائم وزعم بعضهم انه يجوز نعت المعرف بالالف واللام الجنسية بالجملة وجعل منه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقول الشاعر ولقد أمر على اللئيم يسبني * فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فنسلخ صفة لليل و يسبني صفة للئيم ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ و يسبني حالين وأشار بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا الى انه لا بد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف وقد تحذف للدلالة عليه كقوله وما ادرى أغيرهم تناء * وطول الدهر أم مال اصابوا التقدير ام مال اصابوه فحذف الهاء كقوله عز وجل واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ اى لا تجزى فيه فحذف فيه وفى كيفية حذفه قولان احدهما انه حذف بجملته دفعة واحدة والثانى انه حذف على التدريج فحذفت فى أولا فاتصل الضمير بالفعل فصار تجزيه ثم حذف هذا الضمير المتصل فصار تجزى (٥٣) (ص) وامنع هنا ايقاع ذات الطلب وان أتت فالقول اضمر تصب

(ش) لا تقع الجملة الطلبية صفة فلا تقول مررت برجل اضربه وتقع خبرا خلافا لابن الانبارى فتقول زيد اضربه ولما كان قوله فاعطيت ما اعطيته خبرا يوهم ان كل جملة وقعت خبرا يجوز ان تقع صفة قال وامنع هنا ايقاع ذات الطلب أى امنع وقوع الجملة الطلبية فى باب النعت وان كان لا يمتنع فى باب الخبر ثم قال فان جاء ما ظاهره انه نعت فيه بالجملة الطلبية فيتخرج على اضمار القول و يكون المضمر صفة والجملة الطلبية معمول القول المضمر وذلك كقوله

حتي اذا جن الظلام واختلط * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

فظاهر هذا ان قوله هل رأيت الذئب قط صفة لمذق وهي جملة طلبية ولكن ليس هو على ظاهره بل هل رأيت الذئب قط معمول لقول مضمر وهو صفة لمذق والتقدير بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط فان قلت هل يلزم هذا التقدير فى الجملة الطلبية اذا وقعت فى باب الخبر فيكون تقدير قولك زيد اضربه زيد مقول فيه اضربه فالجواب ان فيه خلافا فمذهب ابن السراج والفارسى التزام ذلك ومذهب الاكثرين عدم التزامه (ص) ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الافراد والتذكيرا (ش) يكثر استعمال المصدر نعتا نحو مررت برجل عدل و يلزم حينئذ الافراد والتذكير فتقول مررت برجل عدل و برجلين عدل و برجال عدل و بامرأة عدل و بامرأتين عدل و بنساء عدل والنعت به على خلاف الاصل لانه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول اما على وضع عدل موضع عادل أو على حذف مضاف والاصل مررت برجل ذى عدل ثم حذف ذى وأقيم عدل مقامه وأما على المبالغة بجعل العين نفس المعني

سائر الموصولات المبدوءة بال وأل نفسها بخلاف من وما وأي (قوله مؤولة بالنكرة) أى لا نكرة حقيقة وان جرى على الالسنة قال الرضى لان التعريف والتنكير من خواص الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وان أولت به فنحو جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم فى تاويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه زيد فى تأويل كائن أبوه زيد (قوله الجنسية) هي لام الحقيقة فى ضمن فرد مبهم ولذا كان مدخولها فى معني النكرة وتسميها اليانيون لام العهد الذهني لعهد الحقيقة فى الذهن (قوله وآية لهم الليل) أى حقيقته فى ضمن أى فرد من الليالى لان السلخ من الافراد لا الحقيقة (قوله حالين) أى نظرا لصورة التعريف لا يقال الحالية تفيد تقييد السب بحال المرور مع ان المراد انه دأبه وعادته أبدا وان لم يمر عليه لانه لا مانع من ارادة التقييد بل قوله فمضيت الخ يدل على انه مر عليه حال السب وتغافل عنه ولئن سلم فجعل الحال لازمة مفيد لذلك (قوله من ضمير يربطها) أى فهي كالخبر فى أصل الربط وان لم يتعين فيه الضمير حينئذ كما مر لان طلب المبتدا له أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكتفى فيه بادني ربط بخلاف النعت ولم يقل ما اعطيته حالا للاشارة الى ان جملة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا الاتربط بالواو خلافا للزمخشري (قوله وما ادرى الخ) قبله

كتبت اليهم كتبا مرارا * فلم يرجع الى لها جواب

وما أدرى الخ (قوله وامنع هنا الخ) فى قوة الاستثناء من قوله فاعطيت الخ كما أشار له الشارح ففى البيت الاول شرطان وهذا ثالث وبقى وجوب ذكر منعوتها كما سيأتي آخر الباب (قوله لا تقع الخ) اى لان النعت يعين منعوته و يخصصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ما ذكروا لانشائية ليست كذلك لانه لا خارج لمدلولها اذ لا يحصل الا بالتلفظ بها ولما لم يكن الخبر معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائيا (قوله) جاؤا بمذق) أى بلبن مخلوط بالماء كثيرا حتي قل بياضه وأشبه لون الذئب فى زرقته (قوله فان قلت الخ حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبرا هل يحتاج لاضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه فى المبتدا (قوله كثيرا) ومع كثرته مقصور على السماع كوقوعه حالا وان كان أكثر من النعت به وقد يشير اليه قوله ونعتوا وشرط المصدر كونه مفردا مذكرا كما فى المتن ومنكرا وصريحا لا مؤولا وثلاثيا أو بزنته وان لا يبدأ بميم زائدة كمزار ومسير قيل والا امتنع النعت به رأسا وفائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها (قوله فالتزموا الخ) أي لان

المصدر من حيث هو مصدر لا يثني ولا يجمع فاجروه على أصله تنبيها على أن حقه ان لا ينعت به لجموده وانهم توسعوا بحذف المضاف أو قصدا للمبالغة (قوله مجازا) أي مرسلا من اطلاق المعني على محله وهو الذات واما على الاول فمن اطلاق اللازم وهو المصدر على الملزوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالحذف وقوله أو ادعاء أي بان يدعي ان الذات هي نفس المعني لا غيره مبالغة في اتصافها به بلا احتياج الى تأويل أصلا كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة اذا اختلف الخ لا نصب بمحذوف يفسره فرقه لان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى كان أو جمعا كما مثله الشارح أو اسم جمع كقوله

فوافيناهم منا بجمع * كاسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعي كعندي غنم بيض وسود قيل أو أسماء متعاطفة كجاء زيد وعمرو الطويل والقصير لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله اذا اختلف) أي النعت لفظا ومعني كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الارض أي السير فيها أو لفظا فقط كالذاهب والمنطلق فكل ذلك تفريقه واجب (قوله بالعطف) أي بخصوص الواو اجماعا ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك قيل الا نعت اسم الاشارة فلا يفرق كمررت بهذين الطويل والقصير لان نعته لا يكون الا طبقه لفظا وفي الحقيقة لا استثناء لانه لا يجوز نعته بمختلف حتى يفرق نعم جوز بعضهم ذلك المثال على البدل لا النعت ومما اختص به نعت اسم الاشارة كونه محلى بال فلا ينعت بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغير أجنبي وأما كونه جنسا لا مشتقا فغالب دماميني (قوله كريمين) ولا يجوز كريم وكريم نعم يجوز مررت بانسانين كريم وكريمة لاختلافهما تانيثا ويجوز كريمين نظر اللتغليب ومحل وجوب الجمع في المتفق اذا عدم مانعه والا فيمتنع أعطيت زيدا أخاه الكريمين لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا وثانيا بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل في المنعوتين نص على ذلك الرضي (قوله ونعت معمولي الخ) نعت مفعول مقدم لاتبع ووحيدي صفة لمحذوف أي ونعت معمولي عاملين وحيدي الخ ومعني وعمل بالجر لاضافة وحيدي اليهما وقوله بغير استثناء أي اتبع مطلقا سواء كان المعمولان مرفوعي فعلين أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين خلافا لمن خص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله لا اذا ائتلف حيث أفاد أن نعوت غير الواحد اذا كانت متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجمع في لفظ واحد فكان قائلا قال وهل اذا جمعت تكون نعتا تابعا أو مقطوعا فأفاد أنه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عاملا المنعوتين معني وعملا كما مثله الشارح والقطع في ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله أتبع أي ان أردته وسكت عن نعت معمولي عامل واحد وحكمه أنه اذا اتحد عمله ونسبته اليهما في المعني كقام زيد وعمرو العاقلان جاز الاتباع والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد عمرا العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت النسبة دون العمل كاعطيت زيدا أباه العاقلان كما مر عن الرضي وان اختلف العمل دون النسبة كخاصم زيد عمرا وجب القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والاتباع عند غيرهم فقيل يتبع بالرفع تغليبا له وقيل بايهما شئت لان كلا هما مخاصم ومخاصم (قوله متحدي المعني والعمل) زاد بعضهم شرطا ثانيا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا وتنكيرا لتعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثا وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم اشارة كجاء هذا وجاء عمرو فلا يجوز العاقلان بالاتباع لان نعت اسم الاشارة لا يفصل منه فان أخرجاز لعدم الفصل لكن مر أن نعته لا يكون الا طبقه في اللفظ فتامل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أي ولو بالخبرية

مجازا أو ادعاء (ص) ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف

(ش) اذا نعت غير الواحد فاما أن يختلف النعت أو يتفق فان اختلف وجب التفريق بالعطف فتقول مررت بالزيدين الكريم والبخيل وبرجال ففيه وكاتب وشاعر وان اتفق جيء به مثني او مجموعا نحو مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء (ص) ونعت معمولي وحيدي معني وعمل أتبع بغير استثنا

(ش) اذا نعت معمولا ن لعاملين متحدي المعني والعمل اتبع النعت المنعوت رفعا ونصبا وجرا نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وحدثت زيدا وكلمت عمرا الكريمين ومررت بزيد وجزت على عمرو الصالحين فان اختلف معني العاملين او عملهما

وجب القطع وامتنع الاتباع فتقول جاء زيد وذهب عمر والعاقلين بالنصب على اضمار فعل أى أعني العاقلين وبالرفع على اضمار مبتدا أي اوهما العاقلان وتقول انطلق زيد وكلمت عمرا الظريفين أى أعني الظريفين أو الظريفان أى (٥٥) هما الظريفان ومررت بزيد

والانشائية فلا اتباع فى قام زيد وهل قام عمر والعاقلان لاختلافهما خبرا وانشاء وان اتحد معناهما أما نحو هذا أبوك ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا وانشاء مع كون أحد المنعوتين مجهولا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضي اذ المعلوم لا يخلط بالمجهول ويجعلان كشيء واحد (قوله وجب القطع) أي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافى جواز التفريق وايلاء كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان فى شيء واحد اذ العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ولا يمكن ان يجعل العامل مجموعهما لان الشيء الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا فى آن واحد أما اتحادهما معنى وعملا فيجعلها كالشيء الواحد وفى ذلك بحث قدمناه فى باب الحال * والحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلف لفظها أو معناها وجب تفريقها اما بعطف أو بايلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أولا وان اتحدت لفظا ومعنى فان اتحد عاملا المنعوتين معنى وعملا أو كان العامل واحدا واتحد عمله ونسبته اليهما واتحد المنعوتان تعريفا وتنكيرا وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان انتفى شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها فتامل (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا للزجاج فشرط القطع تعين المنعوت بدون النعت واحدا أو أكثر واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملته مستانفة لا محل لها كما قاله الشاطبي (قوله وجب اتباعها) اعترض بأن القطع لا يزيد على تركها بالكلية فكيف منعوه مع جواز الترك وأجيب بانها محتاج اليها بمقتضى الغرض والقطع يشعر بالاستغناء فبينهما تناف (قوله او اتبع) بنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من اتبع الرباعي فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله فى البيت الآتى أو انصب فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لانه من نصب الثلاثى فهمزته للوصل (قوله أو بعضها اقطع) مقتضي حل الشارح أن بعضها بالجر عطفا على دونها أي وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء فى دونها على مذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا اعادة الخافض أى وان يكن معينا بدون بعضها وعليهما فمفعول اقطع محذوف أى اقطع ماسواه على الاول أو اقطعه وحده على الثانى ويكون المتن مصرحا بمسئلتي الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله المعرب والتقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها أو اتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها فى النظم معلومة بالمقايسة (قوله الاتباع والقطع) أى بشرط تقديم المتبع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الاشارة والنعت المؤكد نحو هذين اثنين والملتزم الذكر نحو الشعري والعبور فلا يجوز قطعها ﴿تنبيه﴾ محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت معرفة أما النكرة فيتعين اتباع الاول من نعوتها ولا يجوز فى الباقي القطع سواء افتقر الى جميعها أم لا لان القصد من نعتها تخصيصها وقد حصل بالاول فان كان نعتها واحدا فقط امتنع قطعه على المشهور الا فى الشعر (قوله مضمرا) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر للدلالة عليه ولا تنازع لان الحال لا تضمر ومبتدأ مفعول مضمرا وناصبا عطف عليه والالف فى لن يظهرا للتثنية كما حل عليه الشارح لان أو التنويعية لا يفرد الضمير بعدها (قوله وهذا صحيح الخ) أي ليكون حذفه الملتزم امارة على قصد الانشاء للمدح ونحوه ولو صرح بذكره لخفى ذلك القصد وتوهم كونه خبرا مستأنفا (قوله فاما اذا كان التخصيص)

وجاوزت خالدا الكاتبين أو الكاتبان (ص)

وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن أتبعت

(ش) اذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح الا بها جميعها وجب اتباعها كلها فتقول مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب (ص)

واقطع أو اتبع ان يكن معينا بدونها أو بعضها اقطع معلنا

(ش) اذا كان المنعوت متضحا بدونها كلها جاز فيها جميعها الاتباع والقطع وان كان معينا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين الا به الاتباع وجاز فيما يتعين بدونه الاتباع والقطع (ص)

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

(ش) أى اذا قطع النعت عن المنعوت رفع على اضمار مبتدا أو نصب على اضمار فعل نحو مررت بزيد الكريم أو الكريم أى هو الكريم أو أعني الكريم وقول المصنف لن يظهرا معناه أنه يجب

اضمار الرافع أو الناصب ولا يجوز اظهاره وهذا صحيح اذا كان النعت لمدح نحو مررت بزيد الكريم أو ذم نحو مررت بعمرو الخبيث او ترحم نحو مررت بخالد المسكين فاما اذا كان للتخصيص فلا يجب الاضمار نحو مررت بزيد الخياط والخياط وان شئت اظهرت فتقول هو الخياط أو أعني الخياط والمراد بالرافع والناصب لفظة هو وأعني (ص)

مرادا به مايشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفى ذلك بحث طالما توقفت فيه وهو ان شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت كما مر فكيف يتأتى فى نعت التخصيص مع أن المنعوت يفتقر اليه فى تخصيصه وتعينه به ثم ظهر لى جوابه من التنبيه المتقدم وهو ان نعت التخصيص ليس على اطلاقه بل المراد به خصوص غير الاول من النعوت المتعددة لنكرة والشرط موجود فيه لتعين النكرة تعينا ما بنعتها الاول فيصدق أنها متعينة بدون النعت المقطوع مع انه للتخصيص لكونه نعت نكرة وأما التعين فى نعت التوضيح فى المعارف فظاهر واعلم ان النعت المقطوع الى النصب لا يقدر باعني الا فى نعت التخصيص أما فى نعت المدح ونحوه فيقدر باذكر أو امدح مثلا كما نقله الدمامينى عن المحققين والله اعلم (قوله ومامن المنعوت الخ) يشمل حذفهما معا نحو لا يموت فيها ولا يحيا أى حياة نافعة (قوله واقامة النعت مقامه) أى بشرط صلوحه لمباشرة العامل بان لا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ اذ الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بهما فى غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا سلم وفينا هلك أى فريق ظعن الخ ومنه قوله

لو قلت ما فى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم

أى لو قلت ما فى قومها أحد يفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه فى غير ذلك ضرورة كقوله * يرمى بكفى كان من أرمى البشر * أي بكفى رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل) اما بمصاحبة ما يبينه نحو أعمل سابغات بعد وألنا له الحديد واما باختصاص الصفة به كمررت بكاتب وصاهل أو غير ذلك والله أعلم

﴿ التوكيد ﴾

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال اكد ووكد تاكيدا وتوكيدا أطلق على التابع الآتى من اطلاق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أى مرادا بهما جملة الشىء وحقيقته وان لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فان أريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة كسفكت زيدا نفسه وفقأت زيدا عينه لم يكونا توكيدا فهما فى المثال بدل بعض وأولمنع الخلو فتجوز الجمع واذا جمعا وجب تقديم النفس لانها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز جرهما بباء زائدة كجاء زيد بنفسه وعمرو بعينه بخلاف باقى الفاظ التوكيد وأما جاؤا باجمعهم فبضم الميم مفرده جمع كفلس وافلس أى بجماعتهم فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيدي والاوجب تجريده من الضمير كما هو حكمها وحكم أخواتها كذا فى المغني لكن نقل الدمامينى وغيره فتح الميم (قوله طابق المؤكدا) أى افرادا وتذكيرا أو غيرهما (قوله بافعل) أي جمعا ملتبسا بوزن افعل أو على افعل وهذه العبارة أحسن من قوله فى التسهيل جمع قلة لان عينا تجمع فى القلة على أعيان ولا يؤكد به على المختار (قوله ما ليس واحدا) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الاشمونى وغيره جواز غيره فى المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفساهما والمختار أنفسهما لان المثنى جمع فى المعنى ولكراهة اجتماع مثنيين وكذا كل مثنى فى المعنى أضيف الى ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأسى الكبشين والمختار رؤسهما (قوله جاء زيد نفسه) اضافتها للضمير من اضافة العام للخاص لا الشىء الى نفسه لان النفس أعم من زيد (قوله توهم أن يكون الخ) أى فهو رافع لتوهم المجاز بالحذف أو هو رافع لاحتمال المجاز العقلي باسناد المجيء لغير من هو له لتعلقه به كضرب الامير أي جنده وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل باطلاق الكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلي باسناد ما للبعض لكله ورفع الحذف ويعم القسمين ما يرفع توهم غير الظاهر وأما رفع السهو

ومامن المنعوت والنعت عقل
يجوز حذفه وفى النعت يقل

(ش) أي يجوز حذف المنعوت واقامة النعت مقامه اذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى أن اعمل سابغات أى دروعا سابغات وكذلك يحذف النعت اذا دل عليه دليل لكنه قليل ومنه قوله تعالى قالوا الآن جئت بالحق أى البين وقوله تعالى انه ليس من أهلك أى الناجين (ص)

﴿ التوكيد ﴾

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا
مع ضمير طابق المؤكدا
واجمعهما بافعل ان تبعا
ماليس واحدا تكن متبعا

(ش) التوكيد قسمان أحدهما التوكيد اللفظي وسياتي والثاني التوكيد المعنوى وهو على ضربين احدهما مايرفع توهم مضاف الى المؤكد وهو المراد بهذين البيتين وله لفظان النفس والعين وذلك نحو جاء زيد نفسه فنفسه توكيد لزيد وهو يرفع توهم ان يكون

والغلط

التقدير جاء خبر زيد أو رسوله وكذلك جاء زيد عينه ولا بد من اضافة النفس أو العين الى ضمير يطابق المؤكد نحو جاء زيد نفسه أو عينه وهند نفسها أو عينها ثم ان كان المؤكد بهما مثني أو مجموعا جمعتهما على مثال أفعل فتقول جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما أو الهندان أنفسهما أو أعينهما والزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندات أنفسهن أو أعينهن (ص) وكلا اذكر في الشمول وكلا * كلتا جميعا بالضمير موصلا (ش) هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم عدم ارادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكلتا وجميع فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه نحو جاء الركب كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم او جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن ولا تقول جاء زيد كله ويؤكد بكلا المثني المذكر نحو جاء الزيدان كلاهما وبكلتا المثنى المؤنث نحو جاء الهندان كلتاهما ولا بد من اضافتها كلها الى ضمير يطابق المؤكد كما مثل (ص)

واستعملوا ايضا ككل فاعله من عم في التوكيد مثل النافله

(ش) اي استعمل العرب للدلالة على الشمول ككل عامة مضافا الى ضمير المؤكد نحو جاء القوم عامتهم وقل من عدها من النحويين في الفاظ التوكيد وقد عدها سيبويه وانما قال مثل النافلة لان عدها من الفاظ التوكيد يشبه النافلة اي الزيادة لان أكثر النحويين لم يذكرها (ص)

و بعد كل أكدوا باجمعا جمعاء اجمعين ثم جمعا

(ش) اي يجاء بعد كل باجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول فيؤتى باجمع

والغلط فانما يكون باللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع في ذلك الابعاد لا الرفع بالكلية كما استظهره ابن هشام بدليل الاتيان بالفاظ متعددة ولو صار نصا بالاول لم يؤكد ثانيا (قوله جاء خبر زيد) مثله جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسولهم لا توهم جاء بعضهم لانه ليس للشمول فتدبر (قوله ذا أجزاء) أي ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله ورأيته جميعا لصحة اشتريت نصفه ورأيت بعضه بخلاف جاء زيد كله لان المجيء لا يتعلق بالبعض (قوله يؤكد بكلا وكلتا المثني) أي الدال على اثنين ولو بالعطف بشرط اتحاد المسند اليهما لا نحو جاء زيد وذهب عمر وكلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافا للاخفش والفراء فيجوز اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصام للواحد لان التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله ولا بد من اضافتهما الخ) أي لفظا كما يفيده قول المصنف بالضمير موصلا فلا يكتفى بنيتها خلافا للزمخشري ولا حجة له في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا ولا في قراءة انا كلا فيها على ان المعنى جميعه وكلنا لان جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تاكيد وفرض الكلام فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد وكل في فلك يسبحون (قوله فاعله) أي موازنها حال كونه مأخوذا من عم ولم يقل عامة لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتاتى في الشعر وقوله مثل النافلة حال من فاعلة (قوله مضافا الى الضمير) أي لفظا ككل ولا يؤكد به الا ذو أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لان أكثر النحويين لم يذكرها) فيه ان سيبويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا فجميع لم يذكره الجمهور ولم ينبه عليه فلعله أراد مثل النافلة في لزوم التاء لها مع المذكر وغيره كاشتريت العبد عامته كما قال تعالى و يعقوب نافلة أي زائدا على ما طلبه ابراهيم (قوله باجمع) وقد يجاء بعد اجمع باكتع ثم بابصع زاد الكوفيون ثم بابتع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقدمت كل لنصها على الاحاطة ثم أجمع لصراحته في الجمعية على الباقي ثم أكتع لانه من تكتع الجلد اذا انقبض واجتمع ثم ابصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أبتع لانه من البتع وهو الشدة أو طول العنق ولا يخلو عن اجتماع فكل واحد أضعف مما قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الالفاظ يمتنع اضافتها للضمير لانها معارف اما بنيتها أو بالعلمية الجنسية لمعنى الاحاطة والشمول وعلى هذا فاجمع ونحوه غير مصروف للعلمية والوزن وجمع لها وللعدل لانه جمع جمعاء فحقه جمع بسكون الميم كحمراء وحمر وعلى الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال الدماميني يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعاء فلا لف التانيث الممدودة مطلقا (قوله الذلفاء) بالذال المعجمة والفاء اسم امرأة وتطلق على المرأة الحسناء

(٨ - خضري - ثاني) بعد كله نحو جاء الركب كله اجمع و بجمعاء بعد كلها نحو جاءت القبيلة كلها جمعاء وباجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم اجمعون و بجمع بعد كلهن نحو جاء الهندات كلهن جمع (ص) ودون كل قد يجيء اجمع * جمعاء اجمعون ثم جمع

(ش) اي قد ورد استعمال العرب اجمع في التوكيد غير مسبوقة بكلهم نحو جاء الجيش اجمع واستعمال جمعاء غير مسبوقة بكلها نحو جاءت القبيلة جمعاء واستعمال اجمعين غير مسبوقة بكلهم نحو جاء القوم اجمعون واستعمال جمع غير مسبوقة بكلهن نحو جاء النساء جمع

وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله

يا ليتني كنت صبيا مرضعا * تحملني الذلفاء حولا اكتعا

اذا بكيت قبلتني أربعا * اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا (ص) وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل

(ش) مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وزمن وحين ومذهب الكوفيين واختاره المصنف جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهرا كله ومنه قوله تحملني الذلفاء حولا أكتعا وقوله * قد صرت البكرة يوما أجمعا (ص) واغن بكلتا في مثني وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا (ش) قد تقدم ان المثني يؤكد بالنفس أو العين و بكلا وكلتا ومذهب البصريين انه لا يؤكد بغير ذلك فلا تقول جاء الجيشان اجمعان ولا جاء القبيلتان جمعاء وان استغناء بكلا وكلتا عنهما واجاز ذلك الكوفيون (ص) وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما

(ش) لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين الا بعد تاكيده بضمير منفصل فتقول قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ولا تقل قوموا أنفسكم فاذا أكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك فتقول قوموا كلكم أو قوموا انتم كلكم وكذا اذا كان المؤكد غير ضمير رفع بان كان ضمير نصب أو جر فتقول مررت بك نفسك أو عينك ومررت بكم كلكم ورأيتك نفسك أو عينك ورأيتكم كلكم (ص)

ومامن التوكيد لفظي يجي مكررا كقولك ادرجي ادرجي

والشاهد في أجمع حيث أكد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضا الفصل بين المؤكد والمؤكد بجملة أبكى ومثله في التنزيل و يرضين بما آتيتهن كلهن (قوله لا يجوز توكيد النكرة) أي لان ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره فيلزم تخالفهما تعريفا وتنكيرا وهو ممنوع عندهم (قوله المحدودة) أي الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع شمولية التوكيد ككل واجمع وعامة لا المطابقة تعريفا وتنكيرا ولم يشترط الرضي والشاطبي سوى حصول الفائدة ومثلا بهذا أسد نفسه وعندي درهم عينه (قوله حولا أكتعا) أي فحولا نكرة محدودة البدء والنهاية وتاكيده من ألفاظ الشمول من قولهم حول كتيع أي تام وفيه شاهد أيضا لافراد أكتع عن اجمع (قوله قد صرت) من الصرير وهو التصويت والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغة والمراد بكرة البئر أي لم ينقطع الاستقاء من البئر طول اليوم (قوله واغن) أمر من غنى كفرح بمعنى استغني (قوله في مثني) أي في تاكيد ما دل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح مثنى كجاء زيد وعمرو وكلاهما (قوله عن وزن فعلاء) أي عن تثنية موازن فعلاء من الالفاظ المارة في قوله و بعد كل أكدوا باجمعا الخ وكان الاولى ذكر هذا بعدها لانه من تعلقاتها وأشد مناسبة بها من توكيد النكرة (قوله وأجاز ذلك الكوفيون) اي مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مذهبهم جوازه في توابع أجمع كاكيتعان وكتعاوان (قوله فبعد المنفصل) أي فاكده بهما بعد المنفصل لئلا يقع اللبس في نحو هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها لتبادر انهما فاعل لا توكيد فاذا قيل ذهبت هي نفسها اندفع ذلك وطرد الباب في غير ذلك وانما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كعلمت ما في نفسك بخلاف باقي الالفاظ (قوله المرفوع المتصل) أي بارزا كان كما مثله او مستترا كزيد قام هو نفسه (قوله بضمير منفصل) الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا في الدار أنفسكم كلكم كما يقتضيه كلام التسهيل (قوله ومامن التوكيد الخ) ما موصول مبتدا ولفظي خبر لمحذوف والجملة صلة ما ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي لانه في تاويل المشتق وجملة يجيء خبر ما أي والذي هو لفظي حال كونه من التوكيد يجيء مكررا وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف (قوله وهو تكرار اللفظ الاول) أي اما بعينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فمهل الكافرين أمهلهم كما قاله السيوطي أو بمرادفه كقوله * أنت بالخير حقيق قمن * ومنه تاكيد الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره الى ثلاث فقط لاتفاق الادباء على انتفاء أكثر منها في كلام العرب وأما ما في سورة الرحمن والمرسلات فليس بتاكيد لانها لم تتعدد على معني واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التكذيب بما ذكر فيها (قوله دكا دكا) منع بعضهم كونه تاكيدا لان الثاني غير الاول اذ المراد دكا بعد دك وانما هو حال لتاويله بمكررا دكها كما أول ادخلوا رجلا رجلا بمتنا و بين وعلمته الحساب بابا بابا بمجموعا أبوابه ومثله صفا صفا أي صفوفا مختلفة والحال في ذلك مجموع الكلمتين ولما لم يمكن اعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهر اعرابه في كل من جزأيه دفعا للتحكم كذا قيل ورده الفارضي بان الدك في القيامة مرة واحدة بدليل فدكتا دكة واحدة فيتعين كون الثاني تاكيدا وكذا صفا صفا ان قلنا ان الملائكة تكون يوم القيامة صفا واحدا لا يعلم طوله الا الله تعالى (قوله كذا الحروف) وكذا الموصولات

(ش) هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد وهو التوكيد اللفظي وهو تكرار اللفظ الاول بعينه لا نحو ادرجي ادرجي وقوله فاين الى اين النجاة يبغلتي * اتاك أتاك اللاحقون احبس احبس وقوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا (ص) ولا تعد لفظ ضمير متصل * الا مع اللفظ الذي به وصل (ش) اي اذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك الا بشرط اتصال المؤكد بما اتصل بالمؤكد نحو مررت بك بك ورغبت فيه فيه ولا تقول مررت بكك (ص) كذا الحروف غير ما

تحصلا * به جواب كنعم وكبلى (ش) أى كذلك اذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكد ما اتصل بالمؤكد نحو ان زيدا ان زيدا قائم وفى الدار فى الدار زيد ولا يجوز ان ان زيدا قائم ولا فى الدار زيد (٥٩) فان كان الحرف جوابا كنعم وبلى وجير واجل واى والا جاز اعادته وحده فيقال لك أقام زيد فتقول نعم نعم أولا لا وألم يقم زيد نتقول بلى بلى (ص) ومضمر الرفع الذى قد انفصل

أكد به كل ضمير اتصل

(ش) أى يجوز أن يؤكد بضمني الرفع المنفصل كل ضمير متصل مرفوعا كان نحو قمت أنت أو منصوبا نحو أكرمني أنا أو مجرورا نحو مررت به هو والله أعلم

(ص) ﴿العطف﴾

العطف اما ذو بيان او نسق

والغرض الآن بيان ما سبق فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفه

(ش) العطف كما ذكر ضربان أحدهما عطف النسق وسيأتي والثاني عطف البيان وهو المقصود بهذا الباب وعطف البيان هو التابع الجامد المشبه للصفة فى ايضاح متبوعه وعدم استقلاله نحو أقسم بالله أبو حفص عمر فعمر عطف بيان لانه

لا تؤكد الا باعادة الصله (قوله نعم) حرف جواب يصدق المخبر ويعلم المستخبر ويوعد الطالب ومثلها فى ذلك جير بفتح الجيم وسكون التحتية مبنيا على كسر الراء وأجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام واى بكسر الهمزة كما فى المغني فكل ذلك يقرر ما قبله من ايجاب أو نفى وأما لا فلا بطال الايجاب خاصة فلا يجاب بها نفيا أصلا عكس بلى فانها لا يجاب بها الا النفى لتبطله وهو اما مجرد كزعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى أو مع استفهام حقيقى كبلى فى جواب أليس زيد قائما أي لم ينتف قيامه أو توبيخى نحو أم يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقريرى كآية ألست بربكم قالوا بلى وكان القياس أن لا يجاب بها هذا لانه اثبات معنى لان همزة التقرير للنفى ونفى النفي ايجاب ولهذا يمتنع ادخال أحد بعده لملازمته للنفى لكنهم راعوا لفظ النفي وحده فردوه ببلى فى الاكثر لتقرر ابطاله المستفاد من الهمزة وتؤكده ويجوز اجابته بنعم نظر المعني الايجاب بشرط أمن اللبس بان لا يتوهم بقاء النفى وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة كالسهيلى فيما نقل عن ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا لعدم صراحته فى الكفر اذ يحتمل ان نعم تصديق للايجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفى أى أنا ربكم كما يحتمل أنها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن الهمزة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف فى الاقرار لاحتماله غير المراد ولذا لا يدخل فى الاسلام بلا اله الا الله برفع اله لاحتماله نفى الوحدة أفاده فى المغنى والله أعلم

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لان المتكلم رجع الى الاول فاوضحه بالثاني أو شركه معه فى الحكم (قوله الجامد) قال فى التسهيل أو بمنزلته بان كان صفة فصار علما بالغلبة كالصعق والرحمن الرحيم (قوله فى ايضاح متبوعه) أى ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وقد يكون للمدح ففى الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح وللتأكيد كما قاله بعضهم فى قوله * يا نصر نصر نصرا * لكن اختار المصنف جعل هذا تأكيدا لفظيا (قوله فخرج بقوله الجامد الصفة) وتخرج أيضا بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وقوله حقيقة القصد به منكشفة يصلح كونه بيانا لوجه الشبه ان نظرنا الى مطلق انكشاف وكونه بيانا لوجه الفرق بينه وبين الصفة ان نظرنا لقوله به أى ان عطف البيان يفارق النعت فى أنه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه بيان معنى فيه كما يفارقه فى أنه جامد لا يؤول بالمشتق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله اذا ورد جامدا (قوله لا يوضحان) أى الاصل فيهما ذلك وقد يعرض لهما الايضاح (قوله لانه مستقل) ظاهره ان البدل خرج بعدم الاستقلال دون ما قبله وليس كذلك لانه يخرج بقيد الايضاح أيضا فلا حاجة لذكر الاستقلال ولا يرد على اخراجه ان كل عطف بيان يصح بدلا الا ما استثني كما سيأتي لان جواز الامرين منزل على مقصدي الايضاح والاستقلال (قوله فاولينه) تفريع على قوله شبه الصفة لان المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت فى أربعة من عشرة فما أشبهها كذلك وأول بمعني أعط والهاء مفعوله الاول وقوله أولا من وفاق بيان لمحذوف مضاف الى ما هو المفعول الثانى وما بعده بيان لما ولا تكرار فيه لان التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو المبين مثل ما تولاه النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لان المعطى لعطف البيان ليس هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعريفه) أى فلا يجوز تخالفهما تعريفا وتنكيرا وأما قول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فمخالف لاجماعهم ولا يصح تخريجه على مختار الرضى من جواز تخالفهما فى التعريف لتخالفهما موضح لابي حفص فخرج بقوله الجامد الصفة لانها مشتقة أو مؤولة به وخرج بما بعد ذلك التوكيد وعطف النسق لانهما لا يوضحان متبوعهما والبدل الجامد لانه مستقل (ص) فاولينه من وفاق الاول * ما من وفاق يلا ول النعت ولى (ش) لما كان عطف البيان مشبها للصفة لزم فيه موافقة المتبوع كالنعت فيوافقه فى اعرابه وتعريفه أو تنكيره وتذكيره أو تأنيثه وافراده أو تثنيته وجمعه (ص)

فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين (ش) ذهب أكثر النحويين الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين قيل ومن تنكيرهما قوله تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة وقوله تعالى ويسقى من ماء صديد فزيتونة عطف بيان لشجرة وصديد عطف بيان لماء (ص) وصالحا لبدلية يرى * في غير نحو ياغلام يعمرا ونحو بشر تابع البكرى * (٦٠) وليس أن يبدل بالمرضى (ش) كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا نحو ضربت أبا عبد الله زيدا واستثنى المصنف من ذلك مسئلتين يتعين فيهما أن يكون التابع عطف بيان الاولى أن يكون التابع مفردا معرفة معربا والمتبوع منادى نحو ياغلام يعمر فيتعين أن يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمر على الضم لانه لو لفظ بيا معه لكان كذلك الثانية أن يكون التابع خاليا من أل والمتبوع بال وقد أضيف اليه صفة بال نحو أنا الضارب الرجل زيد فيتعين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا من الرجل لان البدل على نية تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الاضافة من ان الصفة اذا كانت بال لا تضاف الا الى ما فيه أل أو ما أضيف الى ما فيه أل ومثل أنا الضارب الرجل زيد قوله أنا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان ولا بفتح يجوز كونه بدلا اذ لا يصح أن يكون التقدير أنا ابن التارك بشر وأشار بقوله وليس أن يبدل بالمرضى الى أن تجويز كون بشر بدلا غير مرضي وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفارسي (ص) ﴿عطف النسق﴾ (٢) (قوله تعين قطعه) أي ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابط لانه حينئذ يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافيا بجميع افراد المجمل اه منه

لتخالفهما افرادا وتذكيرا أيضا وهو ممتنع وكذا لا يصح اعتذار المغني عنه بان مراده انه بدل وعبر عنه بالبيان لتآخيهما في كثير من الاحكام لتصهم على أن المبدل منه اذا تعدد ولم يف البدل بالعدة ٢ تعين قطعه فيخرج على البدلية فالاولى جعله مبتدأ حذف خبره أي مقام ابراهيم منها (قوله فقد يكونان) تفريع على قوله فاولينه لا على شبه الصفة والاوجب عطفه بالواو على فاولينه أي اذا ثبت ان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته فقد يكونان الخ وأتى به مع علمه مما قبله ردا على المخالف (قوله ذهب أكثر النحويين الخ) أي محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها وردبان بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره وكما يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط بالقيح والمخالف يجعل ذلك كله بدلا (قوله وصالحا لبدلية) أي لبدل الكل دون غيره (قوله ياغلام) منادى مبني و يعمر بضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر يعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مسئلتين الخ) ضبط ابن هشام ما يمتنع فيه البدل دون البيان بما لا يستغني عنه التركيب أولا يصح حلوله محل الاول اه والشق الاول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن افراده أن تفتقر جملة الخبر الى رابط وهو في التابع كهند قام زيد أخوها فلو أعرب أخوها بدلا خلت جملة الخبر عن الرابط لانه من جملة أخرى تقديرا وكذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أو رجل قام زيد أخوه والحال كهذا زيد قام رجل أخوه وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسئلتا المتن لان المنع فيهما لعدم صحة احلاله محل الاول كما بينه الشارح ومن افراده أيضا كون تابع المنادي اسم اشارة أو محلى بأل كيا زيد هذا أو الحرث وان يتبع وصف أي في النداء ووصف اسم الاشارة بالخالي من أل كيا أيها الرجل زيد و ياذا الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل عمرو وان يتبع ما أضيف اليه كلا وكلتا بمفرق كجاء كلا أخويك زيد وعمرو وذهبت كلتا اختيك هند ودعد فيمتنع البدل في كل ذلك لامتناع احلاله محل الاول اذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بأل ولا ينادى اسم الاشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الاشارة بالخالي من أل ولا تضاف كلا وكلتا لمفرق كما يعلم من أبوابها ومن افراده أيضا أن يضاف أفعل التفضيل الى عام أتبع بقسميه كزيد أفضل الناس الرجال والنساء لان أفعل بعض ما يضاف اليه فيلزم كون زيد بعض النساء والمنع في هذه الصور كصورتي المتن مبني على أن البدل لا بد من صحة حلوله محل الاول ومنعه بعضهم لانه يغتفر في الثواني وقد جوزوا في أنك أنت زيد كون أنت بدلا مع امتناع ان أنت وغير ذلك مما هو كثير (قوله التارك البكرى) وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكري وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا ابن الذي ترك البكرى بشرا حال كون الطير كائنة عليه ترقبه لاجل وقوعها عليه فتعلق وقوعا محذوف لانه هو عليه المذكور وخبر الطير جملة ترقبه لئلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه أفاده الصبان والمعني أنه ترك بشرا المذكور مثخنا بالجراح يعالج طلوع الروح فالطير واقفة عليه ترقب موته لتنزل تأكل منه لانها لا تقع عليه مادام حيا والله أعلم ﴿عطف النسق﴾

تال بحرف متبع عطف النسق * كاخصص بودوثناء من صدق (ش) عطف النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي ستذكر كاخصص بودوثناء من صدق فخرج بقوله المتوسط الى آخره بقية التوابع (ص) فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم او كفيك صدق ووفا (ش) حروف العطف على قسمين أحدهما مايشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أى لفظا وحكما وهي الواو نحو جاء زيد وعمرو وثم نحو جاء زيد ثم عمرو والفاء نحو جاء زيد فعمرو وحتي نحو قدم الحجاج حتي المشاة وأم نحو أزيد عندك أم عمرو وأو نحو جاء زيد أو عمرو والثاني مايشرك لفظا فقط وهو المراد بقوله (ص) واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا (ش) هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الاول فى اعرابه لا فى حكمه نحو ماقام زيد بل عمرو وجاء زيد لا عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (ص) فاعطف بواو لاحقا أو سابقا فى الحكم أو مصاحبا موافقا (ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع فى ذكر معانيها فالواو لمطلق الجمع عند البصريين فاذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما فى نسبة المجيء اليهما واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد او جاء قبله أو جاء مصاحبا له وانما يتبين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو بعده وجاء زيد وعمرو قبله وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب ومذهب الكوفيين انها للترتيب وردبقوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا (ص) واخصص بها عطف الذى لا يغني * متبوعه كاصطف هذا وابني (ش) اختصت الواو من بين حروف العطف بانها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه نحو اختصم زيد وعمرو ولو قلت اختصم زيد لم يجز ومثله اصطف هذا وابني وتشارك زيد وعمرو ولا يجوز أن يعطف فى هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اختصم زيد فعمرو ولا ثم عمرو (ص)

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام انسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر نسقا بالسكون قيل وبالفتح أيضا ويقال نسقت الدر نظمته ونسقت الشيء بالشيء اذا اتبعته اياه والمراد هنا المنسوق اطلاقا للمصدر على المفعول والمعني هذا باب العطف الواقع فى الكلام المنسوق بعضه على بعض (قوله تال بحرف الخ) أى معطوف النسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تقديرا لان حذف العاطف جائز عند المصنف ولو فى غير سرد الاعداد وقوله متبع أي مشرك للثاني بالاول فى الحكم مخرج لاى التفسيرية فى رأيت غضنفرا أي أسدا فان أسدا عطف بيان بالاجلى لا نسق وان كان تابعا بحرف لانه غير مشرك خلافا للكوفيين وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا تصريح ودخل فى التعريف النعوت المعطوفه فان اعرابها بالعطف ولا تسمي نعوتا فى الاصطلاح (قوله مطلقا) أى لفظا ومعنى كما بفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدا على رأي سيبويه أو من ضميره فى الخبر على مذهب الاخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفى (قوله ام أو) بنقل فتح الهمزة للميم (قوله أحدهما مايشرك الخ) قال الناظم هذا هو الصحيح فى أم وأو وان قال الاكثر بعدم تشريكهما فى المعني لان ما بعدهما مشارك لما قبلهما فى المعني المراد منهما من مساواة أوشك مثلا نعم اذا اقتضيا اضرابا شركا لفظا فقط كبل ولم ينبه عليه هنا لقلته والخلاف لفظى لان نظر الاكثر الى عدم تشريكهما فى المعني العامل اذ القيام مثلا لم يثبت الا لاحد المتعاطفين لا لهما معا والثاني نظر الى معناها المفاد بهما من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما له (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف او هي خبر لمحذوف أي فحسبك ذلك أو فذلك حسبك أى كافيك عن طلب غيره (قوله طلا) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الظبية أول مايولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد ذوات الظلف مطلقا والجمع اطلاء كسبب وأسباب وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كما فى القاموس (قوله لمطلق الجمع) اى الاجتماع فى الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أى عن التقييد بمعية أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء فى خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أى لان مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم له * واعلم ان استعمالها عند عدم القرينة فى المعية ارجح وأكثر وفى سبق ماقبلها راجح وكثير وفى تأخره مرجوح وقليل (قوله لا يغني متبوعه) أي لكون الحكم لا يقوم الا بمتعدد كالاختصام ونحوه وانما اختصت بذلك الواو لترجيح المعية فيها قال فى التصريح ذكر المصنف مما اختصت به ثلاثة احكام هذا وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله كما سيأتى آخر الباب ثم أوصلها الي أحد وعشرين وفى بعضها انتقاد كما بينه الصبان فان حتي تشاركها فى الثانى على الصحيح كمات كل أب لى حتي آدم والفاء فى الثالث كاشتريته بدرهم فصاعدا ﴿تنبيه﴾ زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها كخروجها وجعلوا منه قوله تعالى حتي اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وقوله فلما أسلما وتله للجبين وناديناه فالاولى فيهما أو الثانية زائدة

وما بعدها جواب اذا ولما وقيل هما عاطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أى كان كيت وكيت والزيادة ظاهرة فى قوله

فما بال من اسعى لاجبر عظمه * حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

وقوله ولقد رمقتك فى المجالس كلها * فاذا وأنت تعين من يبغيني

فان ما بعد اذا الفجائية لا يقترن بالواو وجملة ينوى حال من من وهو مضارع مثبت لا يقترن بالواو الا ان يقدر له مبتدأ أى وهو ينوي أفاده المغنى (قوله باتصال) المراد به التعقيب وهو فى كل شئ بحسبه كتزوج زيد فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى أهلكناها فجاءها باسنا من حيث ان الهلاك بعد الباس لا قبله لان المعني أردنا اهلاكها فجاءها وكذا يقال فى حديث توضأ فغسل وجهه الخ ولا يرد على الثانى قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاء ولا قوله فتصبح الارض مخضرة من حيث ان جعله غثاء أحوى أي أسود من شدة اليبس لا يعقب اخراجه واخضرار الارض لا يعقب انزال الماء لان التقدير فمضت مدة فجعلة غثاء أو فتصبح الارض لا يقال مضي المدة بتمامها لا يعقب الاخراج والانزال لانه يكفى تعقيب أولها وقيل الفاء فيهما نائبة عن ثم أو هو من باب تزوج فولد له (قوله أي تدل الفاء الخ) والغالب اذا وليها جملة أو صفة ان تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو فوكزه موسى فقضى عليه لا كلون منها فمالئون ومن غير الغالب عدم السببية نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه لقد كنت فى غفلة من هذا فكشفنا فاقبلت امرأته فى صرة فصكت فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا ولا يرد على كون السببية تفيد التعقيب نحو ان يسلم فهو يدخل لجنة لان عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب اذ السبب التام للجنة وحدها هو الاسلام واستمراره الى الموت بلا موجب لتطهيره بالنار أولا قاله الدماميني (قوله وثم على تأخيره الخ) اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فان خلق بني آدم متاخر عن خلق زوجته حواء * وأجيب بانها عاطفة على محذوف صفة للنفس أي من نفس أنشأها ثم جعل الخ وان ثم بمعنى الواو وزعم الاخفش والكوفيون انها تزاد كما فى قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب اذا قبله وردبان الجواب محذوف أي حتى اذا ضاقت عليهم الارض الخ كان كيت وكيت ثم تاب الخ (قوله اختصت الفاء بانها الخ) اقتصر على ذلك مراعاة للمتن والا فتختص بعكسه أيضا وهو عطف الصلة على ما ليس صلة كجاء الذي تقوم هند فيغضب هو وكذا تختص بعطف جملة لا تصلح للخبر أو الوصف او الحال على ما تصلح له وعكسه كزيد يقوم فيقعد عمرو ومررت برجل او بزيد يقوم فيقعد عمرو وعكس ذلك فلو قال وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة او خبرا وحال لكان أولى وفى التسهيل تختص أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معني نحو ونادي نوح ربه فقال الخ والترتيب فى مثله ذكري لا معنوى لاتحاد معناهما ويمكن ان يجعل من ذلك توضا فغسل وجهه الخ (قوله الذى يطير الخ) جملة يطير صلة الذى وعائدها الضمير المستتر فى يطير وجملة يغضب زيد عطف عليها خلت من العائد لعطفها بالفاء السببية والذباب خبر الذى (قوله بعضا) أى جزأ كاكلت السمكة حتى رأسها أو فردا كاكرمت القوم حتى زيدا أو نوعا كما مثله وكذا ما هو مثل البعض فى شدة الاتصال كاعجبتني الجارية حتى حديثها بخلاف حتى ولدها وأما قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

بنصب نعل فعلى تأويله بالقى ما يثقله والنعل بعضه فصح عطفه وألقاها على هذا تاكيد أو أن حتى ابتدائية ونعله نصب بمحذوف يفسره ألقاها كما اذا رفع على الابتداء والخبر ويروي بالجر على جعلها جارة فيكون القاء النعل آخرا (قوله فى زيادة أو نقص) أى معنويين كما مثله ويعبر عنهما بالشرف

والفاء للترتيب باتصال * المعطوف عليه متصلا به وثم على تاخيره عنه منفصلا أي متراخيا نحو جاء زيد فعمرو ومنه قوله تعالى الذي خلق فسوى وجاء زيد ثم عمرو ومنه قوله تعالى والله خلقكم من تراب ثم من نطفة (ص)

واخصص بفاء عطف ماليس صله

على الذى استقر أنه الصله

(ش) اختصت الفاء بانها تعطف ما لا يصلح ان يكون صلة لخلوه عن ضمير الموصول على ما يصلح ان يكون صلة لاشتماله على الضمير نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب ولو قلت ويغضب زيد أو ثم يغضب زيد لم يجز لان الفاء تدل على السببية فاستغني بها عن الرابط ولو قلت الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب جاز لانك اتيت بالضمير الرابط (ص)

بعضا بحتي اعطف على كل ولا

يكون الا غاية الذي تلا

(ش) يشترط فى المعطوف بحتى أن يكون بعضا مما قبله وغاية له فى زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة (ص)

والخمسة أو حسين كوهبت الاعداد الكثيرة حتى الالوف المؤمن يجزى بالحسنة حتى مثقال الذرة ويشترط أيضا كونه مفردا لا جملة صريحا لا مؤولا قيل وظاهر الاضمير اكما هو شرط مجرورها والحق عدم هذا فيجوز قام الناس حتي أنا فشروط معطوفها أربعة فقط سواء كان آخرا أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفردا وظاهرا وآخرا أو متصلا به سواء كان صريحا كحتى مطلع الفجر أو مؤولا كحتى يرجع الينا موسى وسواء كان غاية في خسة أو شرف أم لا فلكل منهما عموم وخصوص ففي أكلت السمكة الخ تصلح للعطف والجر لان الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستقذارها غالبا وفي حتى يرجع تتعين للجر لاتصال الرجوع بآخر العكوف مع كونه ليس صريحا ولا بعضا ولا غاية في زيادة أو نقص وفي أمثلة الشارح تتعين للعطف لان ما بعدها ليس آخرا أما ان وقع بعدها جملة اسمية كحتى ماء دجلة أشكل أو ماضوية كحتي عفوا أو مضارع مرفوع لكونه حالا أو ماضيا كحتى يقول الرسول فهي ابتدائية لانها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها وسيأتي لذلك مزيد ﴿ تنبيه ﴾ حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو لا للترتيب في الحكم فيجوز مات كل أب لي حتي آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر حتي العجز والكيس اذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر نعم هي تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا أي تدريجا من الاضعف الى الاقوي وعكسه واذا كان معطوفها آخرا مجرورا وجب كما في التسهيل اعادة الجار لئلا تلتبس بالجارة كاعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كعجبت من القوم حتى بنيهم (قوله اثر همز التسوية) أي بعدها وهي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء وما أبالي كما اقتصر عليه الرضي وأما الواقعة بعد ما أدري ونحوه كلا أعلم وليت شعري فلطلب التعيين كما قاله الدماميني لا التسوية أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافا لما في المغني بل مال بعضهم الى انها بعد ما أبالي كذلك بدليل تعليقها الفعل عن لفظ جزء أي الجملة بعده مع أنه متعد بنفسه ويقل بالباء فمعني ما أبالي أزيد قائم أم عمرو لا اكترث جواب هذا الاستفهام أي لا اعتنيه ولا أفكر فيه ازدراء به وربما يؤيد ذلك أن أي الاستفهامية تخلفها كقوله

ولست أبالي حين أقتل مسلما * على أي حال كان في الله مصرعي

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفى باحدهما لان التسوية في النوع الاول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان الا بين متعدد وتسمي أم المعادلة أيضا لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام وهي منحصرة في النوعين ويجب فيهما كما في الهمع تأخر المنفي فيمتنع سواء على ألم يقم زيد أم قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهور سواء خبرا مقدما عن الجملة بعده لتأولها بمصدر أي جزعنا وصبرنا سواء علينا أو عكسه لان الجار متعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعلوه من مواضع سبك الجملة بلا سابك كهذا يوم ينفع مما أضيف فيه الظرف الى الجملة وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير أن ولا يرد أن سواء لاقتضائها التعدد تنافي أم التي لاحد الشيئين لا نسلاخ أم عن ذلك وتجردها للعطف والتشريك كما انسلخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الامرين في الحكم بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام معها خبر لا يطلب جوابا ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها فجاز كونه مبتدأ مؤخرا وعلى هذا فيمتنع بعدها العطف بأو لعدم انسلاخها عن الاحدكأم ولذا لحن في المغني قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم لكن نقل الدماميني عن السيرافي ان أو لا تمتنع في ذلك الا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء وأما التنافي المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضي من ان سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامران سواء والهمزة بمعنى ان الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها لبيان الامرين أي ان قمت أو قعدت فالامران سواء قام للاحد كا ووالجملة غير

وأم بها اعطف اثر همز التسويه
أو همزة عن لفظ أي مغنيه
(ش) أم على قسمين منقطعة وستأتي ومتصلة وهي التي تقع بعد همزة التسوية نحو سواء علي أقمت أم قعدت ومنه قوله تعالى سواء علينا أجزعنا أم صبرنا والتي تقع بعد همزة

مسبوكة ونقل عن السيرافي في مثله اه واذا تأملت ذلك علمت انه على اعراب الجمهور لا تصح أو مطلقا لمنافاتها التسوية الا أن يدعى انسلاخها عن الاحدكام وعلى اعراب الرضي تصح مطلقا فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة اذا المقدر كالثابت على ان التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة وانما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها وحينئذ فلا اشكال في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف (قوله مغنية الخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الدماميني وتخالف همزة التسوية بامرين الاول انها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك فتطلب جوابا بتعيين أحد الشيئين لا بنعم أو لا لانك اذا قلت أزيد قام أم عمر وكنت عالما بثبوت القيام لاحدهما دون من ثبت له فيجاب بتعيينه وقد يجاب بلا تخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كما في قصة ذي اليدين وقياسه جواز نعم لاثباتهما معا تخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط اه صبان وفيه ان تعميم النفي في حديث ذي اليدين ليس بمجرد لا بل بقوله كل ذلك لم يكن فقياسه في الاثبات ان لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كان يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فان أتى باو بدلها كان السؤال عن الثبوت للاحد أو عن النفي أصلا كانك قلت اثبت القيام لاحدهما أولا فيجاب بنعم أولا ويجوز بالتعيين لانه جواب وزيادة * الثاني ان الغالب دخولها على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يسئل عنه نحو أ أنتم أشد خلقا أم السماء أو يتأخر نحو وان أدري أقريب أم بعيد ما توعدون وقد تدخل على فعليتين كقوله

فقمت للطيف مرتاعا فأرقني * فقلت أهي سرت أم عادني حلم

اذا الارجح ان هي فاعل بمحذوف يفسره سرت واسميتين نحو ما أدري أزيد قائم أم هو قاعد ومفرد وجملة نحو قل ان أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالبا الا على جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما مر وتقل على مفرد وجملة كقوله

سواء عليك النفر أم بت ليلة * باهل القباب من عمير بن عامر

(قوله بمعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وقت وقيدت وخلت لام في قوله وأم بها اعطف فالمقصود لفظها هنا وهناك وسميت منقطعة لانقطاع الجمل بعدها عما قبلها فلا تعلق لاحداهما بالاخرى (قوله ان تك مما قيدت به خلت) أي بان لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلا بل بالخبر المحض نحو لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه او تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار والنفي في ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد وكالتقرير أي جعل الشيء مقررا ثابتا نحو أفي قلوبهم مرض ام ارتابوا فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كما في الدماميني لانه يكفي في صحة الكلام احد المذكورين معها لانقطاع كل عن الآخرين وكذا تكون مع الهمزة اذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كازيد عندك أم لا لانه لو اقتصر على الاول لاجيب بنعم أو لا فلم يفتقر السؤال الى الثاني وانما يذكر لبيان انه عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ضاربا عن الثبوت ولولا ذلك لضاع قوله أم لا بلا فائدة كما نص عليه سيبويه وأما اذا لم يكن نقيضه كازيد قام أم عمرو فتحتملهما فان كان السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام احدهما فمتصلة وان كان السائل عرض له ظن ان القائم عمرو بعد ظنه زيدا فاستفهم عن الثاني ضاربا عن الاول فمنقطعة كما نص على ذلك سيبويه (قوله وتفيد الاضراب) أي لزوما لا تفارقه وكثيرا ما تفيد معه استفهاما حقيقيا كانها لا بل أم شاء أي بل أهي شاء فاضرب عن الاخبار بكونها ابلا الى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقتضيه أصلا نحو ام هل تستوى الظلمات والنور أم من هذا الذي هو جند لكم اذ لا يدخل استفهام على استفهام وكذا أم يقولون

مغنية عن أي نحو أعندك زيد أم عمر وأي ايهما عندك (ص)

وربما اسقطت الهمزة ان كان خفا المعني بحذفها أمن (ش) أي قد تحذف الهمزة يعني همزة التسوية والهمزة المغنية عن أي عند أمن اللبس وتكون أم متصلة كما كانت والهمزة موجودة ومنه قراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم باسقاط الهمزة من أنذرتهم وقول الشاعر لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان أي أبسبع (ص)

وبانقطاع وبمعني بل وقت ان تك مما قيدت به خلت (ش) أي اذا لم تتقدم علي أم همزة التسوية ولا همزة مغنية عن أي فهي منقطعة وتفيد الاضراب كبل كقوله تعالى لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه أي بل يقولون افتراه ومثله انها لابل أم شاء أي

بل أهي شاء (ص) خير أبح قسم باو وأبهم * واشكك واضراب بها أيضا نمي (ش) أى تستعمل أو للتخيير نحو خذ من مالى درهما أو دينارا أو للاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بين الاباحة والتخيير ان الاباحة

افتراه كما يفيده تقدير الشارح لعدم احتياج المقام الى الاستفهام وجعل الدماميني هذه للاستفهام التوبيخى (قوله بل أهي شاء) انما قدرهي لان أم المنقطعة ليست عاطفة كما نص عليه الرضي وابن جني بل بمعني بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص بالجمل وعلى هذا فذكرها هنا استطرادي لتتميم أقسام أم وقيل تعطف الجمل فقط وقال المصنف وكذا المفرد بقلة سمع ان هناك لا بلا أم شاء وأول بان شاء نصب بارى محذوفا (قوله للتخيير وللاباحة) قال الشمني أى بحسب العقل أو العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا الا الشرعيين لان الكلام في المعني اللغوى قبل ظهور الشرع أى فالمراد ما يعم الشرعيين كتزوج هندا او أختها وغيرهما كمثال الشارح فان امتناع الجمع واباحته فيهما انما يؤخذان من قرائن الحال قال في المغني ومن العجب انهم ذكروا الاباحة والتخيير لصيغة افعل ومثلوهما بهذين المثالين ثم ذكروهما لا وومثلوهما بذلك لكن في ابن يعقوب على التلخيص ان المستفاد من الصيغة مطلق الاذن ومن أو الاذن في الاحد الدائر وما وراء ذلك من جواز الجمع وعدمه فمن القرائن فالفرق الذي في الشارح ليس راجعا للفظ أو بل للقرائن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخيير والاباحة انما يكونان بعد الطلب وبقية المعاني بعد الخبر كما في التوضيح لكن صرح الشاطبي بان المختص بالخبر هو الشك والابهام فقط واما الباقي كالتقسيم والاضراب ففي الموضعين وكلام المغني يشعر به (قوله وللاضراب) أى بشرط تقدم نفي أو نهي واعادة العامل عند سيبويه كما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ولم يشترط الكوفيون وأبو علي ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبي السمال أو كلما عاهدوا بسكون الواو ولكن يحتمل انها فيهما بمعنى الواو (قوله ماذا ترى الخ) قاله جرير لعبد الملك بن مروان وقوله قد بليت يروى قد برمت بفتح الموحدة وكسر الراء أي ضجرت وسئمت (قوله عاقبت الواو) أي جاءت بمعناها وهو مطلق الجمع (قوله جاء الخلافة) قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ويروى اذا كانت بدل أو ولا شاهد فيه حينئذ ﴿تنبيه﴾ أو بعد النفي أو النهي لنفي الجميع كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا لا الاحد فقط (قوله في القصد) أى المعني لا في العطف ففيه اشارة لرد القول بانها عاطفة (قوله اما الثانية) أى ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر ما يغني عنها كما أن تتكلم بخير والا فاسكت وقوله

فاما أن تكون أخي بصدق * فاعرف منك غثي من سميني
والا فاطرحني واتخذني * عدوا أتقيك وتتقيني

(قوله ما تفيده أو) أي من المعاني المشهورة المتفق عليها فخرج الاضراب ومعنى الواو فلا تأتي لهما اما ولم ينبه عليهما لقلتهما والخلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أى الثانية ولا خلاف في ان الاولى غير عاطفة لانها تعترض بين العامل ومعموله كقام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ) أي اجعلها والية أى تابعة لذلك فلا تعطف في الاثبات خلافا للكوفيين في العطف بها فيه فتنقل الحكم الى ما بعدها وتصير الاول مسكوتا عنه كبل في الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجمل كقام زيد لكن عمرو لم يقم ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدر له خبر جاز ويشترط أيضا ان لا تقترن بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله وليس رسول معطوفا بالواو على أبا لاختلافهما ايجابا وسلبا وذلك ممتنع في عطف المفرد بالواو بل المعطوف بها الجملة ولكن حرف استدراك وان يكون معطوفها مفردا فلا تعطف الجمل سواء كانت بعد نفي أو نهي أو أمر أو اثبات بل تتمحض للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشروط عطفها ثلاثة

لا تمنع الجمع والتخيير يمنعه وللتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف وللابهام على السامع نحو جاءني زيد أو عمرو واذا كنت عالما بالجاني منهما وقصدت الابهام على السامع ومنه قوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدي أو في ضلال مبين وللشك نحو جاءني زيد أو عمرو واذا كنت شاكا في الجاني منهما وللاضراب كقوله

ماذا ترى في عيال قد بليت بهم * لم أحص عدتهم الا بعداد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * لولا رجاؤك قد قتلت اولادي

أى بل زادوا (ص) وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا

(ش) قد تستعمل او بمعني الواو عند أمن اللبس كقوله

جاء الخلافة أو كانت له قدرا
كما أتى ربه موسى على قدر

أى وكانت له قدرا (ص) ومثل أو في القصد اما الثانية في نحو اما ذي واما النائيه (ش) يعني ان اما المسبوقة بمثلها تفيد ما تفيده او من التخيير نحو خذ من مالي اما درهما واما دينارا والاباحة نحو جالس اما

الحسن واما ابن سيرين والتقسيم والكلمة اما اسم واما فعل واما حرف والابهام والشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليست اما هذه عاطفة خلافا لبعضهم وذلك لدخول الواو عليها وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف (ص) واول لكن نفيا او

نهيا ولا * نداء او أمرا او اثباتا تلا (ش) أي انما يعطف بلكن بعد النفي نحو ماضربت زيدا لكن عمرا و بعد النهي نحو لا تضرب زيدا لكن عمرا و يعطف بلا بعد النداء نحو يا زيد لا عمرو و بعد الامر نحو اضرب زيدا لا عمرا و بعد الاثبات نحو جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بلا بعد النفي نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بلكن في الاثبات نحو جاء زيد لكن عمرو (ص) و بل كلكن بعد مصحوبيها * كلم اكن في مربع بل تيها وانقل بها للثان حكم الاول * في الخبر المثبت والامر الجلي (ش) يعطف ببل في النفي والنهي فتكون كلكن في انها تقرر حكم ماقبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو ماقام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فقررت النفي والنهي السابقين وأثبت القيام لعمرو والامر بضربه و يعطف بها في الخبر المثبت والامر فتفيد الاضراب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني حتى يصير الاول كانه مسكوت عنه

نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا (ص) وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل أوفاصل ماو بلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

(ش) أي اذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب ان تفصل بينه و بين ماعطف عليه بشئ و يقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم انتم وآباؤكم في ضلال مبين فقوله وآباؤكم معطوف على الضمير في كنتم وقد فصل بانتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير واليه أشار بقوله أو فاصل ماوذلك كالمفعول به نحوا كرمتك وزيدا ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها ومن صلح فمن معطوف على الواو في يدخلونها وصح ذلك للفصل بالمفعول به وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصل بلا النافية كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا

(قوله ولا الخ) لا مبتدأ خبره جملة تلا و نداء الخ مفعول تلا أي شرط العطف بلا أن تتلو نداء أو أمرا أو اثباتا وكذا الدعاء والتحضيض و يشترط أيضا أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد وعكسه كما في التسهيل بخلاف لا امرأة وان يكون ما بعدها مفردا ليس صفة لما قبلها ولا خبرا ولا حالا والا خرجت عن العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيدا لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا وان لا تقترن بعاطف والا كان العطف به و تمحضت هي للنفي تاسيسا كجاء زيد لا بل عمرو اوتاكيدا كما جاء زيد ولا عمرو كما في المغني (قوله و بل كلكن) أي في المعنى و بعد حال من بل أي اذا تلت بل نفيا أو نهيا كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ماقبله و يثبت نقيضه لما بعده كما ذكره الشارح فهي لقصر القلب لا غير ومثلها في هذا المعنى وان لم يذكره المصنف لكن الا أنه مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول فان تلت ايجابا أو أمرا نقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف فيصير ماقبلها كالمسكوت عنه ثبوتا و نفيا وهي حينئذ حرف عطف واضراب انتقالي كما في المغني فلا تعطف الا بعد هذه الاربعة لكن يختلف معناها كما رأيت و يشترط أيضا افراد معطوفها على الصحيح والا كانت حرف ابتداء للاضراب الابطالي نحو بل عباد مكرمون أي بل هم عباد أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق أو الانتقالي من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون (قوله في مربع) كمقعد منزل القوم في الربيع خاصة والتيهاء بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعني لكن قصرت للوقف سميت بذلك لتوهان الماشي فيها (قوله الجلي) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض والتمني لان الامر قد يراد به ما فيه معنى الطلب فيشملها فليس حشوا (قوله أوفاصل ما) بالجر عطفا على ماقبله وما نكرة صفة لفاصل لقصد التعميم أي أي فاصل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي سواء كان مستترا أو بارزا وانما اشترط الفصل لانه كالجزء من عامله لفظا ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وألحق به مطلق فصل لحصول الطول به (قوله فزوجك معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو ممنوع ولذا قيل انه فاعل بمحذوف والمعطوف الجملة أي وليسكن زوجك كما سياتي لانه يغتفر في الثواني ورب شيء يصح تبعا لا استقلالا (قوله قلت اذ أقبلت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحمراء وتهادي أصله تتهادى أي تتبختر

فآباؤنا معطوف علي نا وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بلا والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل نحو اضرب انت وزيد ومنه قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار بقوله و بلا فصل يرد الى انه قد ورد في النظم كثيرا العطف علي الضمير المذكور بلا فصل كقوله

قلت اذا أقبلت وزهر تهادي * كنعاج الفلا تعسفن رملا فقوله وزهر معطوف على الضمير المستتر في اقبلت وقد ورد ذلك في النثر قليلا حكى سيبويه رحمه الله مررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفا على الضمير

بالمستتر في سواء وعلم من كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد ما قام الا هو وعمرو وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو زيد ضربته وعمرا وما أكرمت الا اياك وعمرا وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه الا باعادة الجار له نحو مررت بك وبزيد ولا يجوز مررت بك وزيد هذا مذهب الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون واختاره المصنف وأشار اليه بقوله (ص) وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا وليس عندي لازما اذ قد أتي * (٦٧) في النثر والنظم الصحيح مثبتا

تتبخثر حذفت احدي التاءين والمراد بالنعاج بقر الوحش والفلا بالفاء اسم جنس جمعي للفلاة أي الصحراء وتعسفن جملة حالية أي ملن عن الطريق المسلوك ورملا نصب بنزع الخافض أي في رمل وقيد بتعسفن الخ لانه أقوى في التبختر لبعدها حينئذ عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي لتأويله بمستو هو والعدم ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض حرفا أو اسما لئلا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لتعذر الانفصال في الجر الا بالاستعارة فجعل اعادة الجار عوضا عن الفصل واعلم أن المعطوف هو المجرور وحده وهل جره بالعامل الاول لان الثاني كالعدم معني وعملا بدليل قولهم بيني وبينك مع أن بين لا تضاف الا لمتعدد أو بالثاني وهو المجرد التأكيد كالباء في كفى بالله وكالاسم الزائد في قوله ثم اسم السلام عليكما قولان أصحهما الثاني (قوله بجر الارحام) أي وتخفيف تساءلون وجعل الجمهور الواو للقسم على عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجملة ان الله جوابه وأجابوا عن البيت بشذوذه (قوله والفاء قد تحذف الخ) قال ابن هشام هذا والبيتان بعده تتعلق بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها على قوله وان على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون بعد قوله واخصص بفاء الخ قال سم وقد يقال هذه ايضا تتعلق بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله (قوله والواو) عطف على الضمير في تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك واذ ظرف متعلق بتحذف مضاف الى جملة لابس أي تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بان يدل عليهما دليل (قوله وهي) أي الواو ومزال بضم الميم نعت لعامل أي محذوف وجملة قد بقي معموله نعت ثان له ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعا كاسكن أنت وزوجك أو منصوبا كتبوؤا الدار والايمان وكبيت الشارح أو مجرورا كما كل بيضاء شحمة ولا سوداء فحمة فالمعطوف في كل ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك وألفوا الايمان ولا كل سوداء وقوله دفعا تعليل لمحذوف أي وانما لم يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لاجل دفع الوهم أي المحذور من تسلط فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوأ أي مسكونا في الثاني وانما يتبوأ المنزل والعطف على معمولي عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله وكذا الواو) وتشاركهما أم كقوله * فما أدري ارشد طلابها أي أم غي وسكت عنه لندوره (قوله طليحان) بفتح الظاء المهملة أي ضعيفان مهزولان وتثنية هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون منصوب بمحذوف) أي لان التزجيج هو ترقيق الحواجب باخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على انه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معني يناسب المتعاطفين فضمن زججن معني زين وتبوؤا معني استحسنوا أو آثروا (قوله وحذف متبوع) هو المعطوف عليه وقوله هنا أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما لكن الحذف مع الفاء قليل كما في التسهيل (قوله أفلم تسكن الخ) مثله

(ش) أي جعل جمهور النحاة اعادة الخافض اذا عطف على ضمير الخفض لازمة ولا أقول به لورود السماع نثرا ونظما بالعطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض فمن النثر قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بجر الارحام عطفا على الهاء المجرورة بالباء ومن النظم ما أنشده سيبويه رحمه الله تعالى

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب

بجر الايام عطفا على الكاف المجرورة بالباء (ص) والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وهي انفردت

بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي

(ش) قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة عليهما ومنه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر أي فافطر فعليه عدة من ايام اخر فحذف فافطر والفاء الداخلة عليه وكذلك الواو ومنه قولهم راكب الناقة طليحان أي راكب الناقة والناقة طليحان وانفردت الواو من بين حروف العطف بانها تعطف عاملا محذوفا وابقى معموله ومنه قوله

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

فالعيون مفعول بفعل محذوف والتقدير وكحلن العيون فالفعل المحذوف معطوف على زججن (ص) وحذف متبوع بدا هنا استبح * وعطفك الفعل على الفعل يصح (ش) قد يحذف المعطوف عليه للدلالة عليه وجعل منه قوله تعالى أفلم تكن آياتي تتلى عليكم قال الزمخشري التقدير ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم فحذف المعطوف عليه وهو ألم تأتكم وأشار بقوله

أفنضرب عنكم الذكر صفحا أو لم يسيروا ونحو ذلك فالهمزة فى ذلك كله بمحلها الاصلى والفاء والواو عطفا الجملة بعدهما على جملة مقدرة بينهما وبين الهمزة أي أنهملكم فنضرب عنكم وأعجزوا ولم يسيروا او يضعفه أنه تكلف ولا يطرد فى نحو أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت مع أن الزمخشري جزم فى مواضع بمذهب الجمهور من أن الهمزة قدمت من تأخير تنبيها على تصدرها والاصل فان لم تكن فالمعطوف جملة الاستفهام بتمامها (قوله وفى الافعال) أي بشرط اتحادها زمنا سواء اتحد نوعها أم لا كماض مستقبل المعني على مضارع نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار وعكسه نحو تبارك الذى ان شاء جعل لك الآية على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لانه مستقبل بسبب الشرط والدليل على ان المعطوف الفعل وحده لا جملة الفعل والفاعل ظهور النصب والجر فى نحو يعجبنى أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج (قوله فالمغيرات) أى فالخيل اللاتى أغرن صبحا على العدو فاثرن به أي بذلك الوقت أو بمكان الاغارة نقعا أى غبارا بشدة حركتهن فظهر ان أثرن لا محل له لعطفه على صلة أل وهي كذلك وأما جرها فبالعارية من أل (قوله فألفيته) أى وجدته و يبير بضم التحتية وكسر الموحدة آخره راء أي يهلك والشاهد فى قوله وبجر اسم فاعل من الاجراء حيث عطفه على جملة يبير لانها فى تأويل الاسم اذ هي مفعول ثان لالفيته فجر نصب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة للضرورة وعطاء مفعوله والمعابر جمع معبر وهو المركب (قوله بات يعشيها الخ) يصف الشاعر رجلا بات يعاقب امرأته بالعضب الباتر أى السيف القاطع وتسمية العقاب عشاء استعارة ويقصد من القصد ضد الجور فى محل جر صفة ثانية لعضب فى تأويل قاصد لان الاصل فى الوصف الافراد لا حال بدليل جر المعطوف عليه والاسوق كافلس جمع ساق والله اعلم

﴿البدل﴾

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ماذكره المصنف (قوله هو المسمي بدلا) أى عند البصريين أما الكوفيون فقيل يسمونه ترجمة وتبيينا وقيل تكريرا (قوله المقصود بالنسبة) أي الحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا أو نفيا (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف خاصة والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا (قوله مكمل للمقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو ايضاحه (قوله المعطوف ببل) أي بعد الاثبات كما مثله وكذا المعطوف بلكن بعده بناء على قول الكوفيين به فان كلا منهما هو المقصود بالحكم السابق وهو الاثبات دون ماقبلهما لانه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن أما المعطوف بهما بعد النفى فليس مقصودا به أصلا كما ان المعطوف بلا ليس مقصودا بما قبلها بل يثبت له نقيض الاول

*والحاصل ان عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصودا أصلا بالحكم الاول وهو هذه الثلاثة فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ماقبله وهو معطوف بل ولكن فى الاثبات فيخرج بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ماقبله وهو ما عدا ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظرا لكونه مقصودا والموضح بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصودا أصلا وهو معنى قولهم فى نية الطرح لكنه انما يظهر فى بدل الغلط لا فى غيره فانه لا يصح حذف زيد من قطعت زيدا يده لعدم ما يعود اليه الضمير الا أن يقال معني كونه فى نية الطرح انه لم يقصد بحكم العامل ومعناه فلا ينافى قصده فى اللفظ لشيء آخر كعود الضمير فى المثال وكتأنيث الخبر فى قوله

ان السيوف غدوها ورواحها * تركت هوازن مثل قرن الاعضب

أو المراد ان عامله مطروح ليس عاملا فى البدل وقال الزمخشري معنى طرحه ان البدل مستقل بنفسه

واضرب زيدا وقم (ص) واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا

(ش) يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه ويجوز أيضا عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم فمن الاول قوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا وجعل منه قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ومن الثاني قوله

فالفيته يوما يبير عدوه * وبجر عطاء يستحق المعابرا

وقوله

بات يعشيها بعضب باتر * يقصد فى أسوقها وجائر

فجر عطاء معطوف على يبير وجائر معطوف على يقصد (ص)

﴿البدل﴾

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمي بدلا (ش) البدل هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة فالتابع جنس والمقصود بالنسبة فصل اخرج النعت والتوكيد وعطف البيان لان كل واحد منها مكمل للمقصود بالنسبة لا مقصود بها وبلا واسطة أخرج المعطوف

ببل نحو جاء زيد بل عمرو فان عمرا هو المقصود بالنسبة ولكن بواسطة وهي بل واخرج المعطوف بالواو ونحوها فان كل واحد منهما

لا متمم له (قوله مطابقا) مفعول ثان ليلفى مقدم عليه ونائب فاعله يعود الى بدلا فى البيت قبله (قوله أوما يشتمل) ما واقعة على بدل ويشتمل مبني للفاعل وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه للمبدل منه المشعور به من لفظ البدل أى أو بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله فى التسهيل ان المشتمل هو البدل اما على أنه المبدل منه كما أشار اليه الشارح بقوله الدال على معني فى متبوعه فيعكس الضمير ان لكن يلزم عليها عيب السناد وعلى الثانى جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغى على الثاني بناء يشتمل للمجهول وعليه نائب فاعله ليسلم منهما ثم يرد على القولين ان الثانى لا يطرد فى سرق زيد ثوبه لعدم اشتمال زيد على الثوب ولا الاول فى نفعني زيد علمه لعدم اشتمال العلم على زيد بل العكس فيهما الا أن يراد بالاشتمال مطلق الملابسة والتعلق بغير الكلية والجزئية لا الاحتواء الظرفى حقيقة أو مجازا واختار الموضح أن المشتمل هو العامل قيل وهو التحقيق فانه يشتمل على معني البدل أى يدل عليه اجمالا لكونه لا يناسب المبدل منه فيفهم أنه مرتبط بشئ آخر كاعجبني زيد علمه أو حسنه اذ الاعجاب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعني فيها كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه انما يفيد تعلق السرقة بشئ منسوب لزيد لا بذاته وكذا يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع فى الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم فقد دل العامل على معنى البدل اجمالا وهو معنى اشتماله عليه وفيه أنه لا يطرد فى نحو زيد ماله كثير مما عامله الابتداء فانه يتعلق بالاول حقيقة فلا يدل على البدل ولا يحسن تخريجه على أن الخبر هو العامل فى المبتدا لضعفه وأيضا يرد عليه قتل أصحاب الاخدود النار فان أصحاب ينسب للاخدود حقيقة فلا يدل على البدل ولا يشتمل عليه ولذا قال ابن غازي معنى اشتمال العامل تعلق معناه بالبدل وان تعلق فى اللفظ بغيره ولا يردان بدل البعض والكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها * والحاصل أنه يراد بالاشتمال فى كل من الاقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكلية والجزئية والا لم يطرد فى شئ منها (قوله وذا) أى الذى كالمعطوف ببل اعز بضم الزاى أي انسبه للاضراب بان تقول هو بدل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله ودون قصد ظرف لمحذوف يدل عليه صحب أى وان وقع دون قصد للمتبوع أى قصد صحيح بان لا يقصد المتبوع أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساده كما قاله سم وهو المسمي ببدل النسيان وغلط خبر مبتدا محذوف على حذف مضاف أي هو بدل غلط وجملة به سلب صفته ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السياق أى سلب ببدل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثانى فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب المرادى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعني الخطا بعد رجوع هاء به له بمعني بدل الغلط على الاستخدام أي وان وقع دون قصد فهو بدل غلط موصوف بكونه سلب به الخطا فى نسبة الحكم الى الاول (قوله على أربعة أقسام) زيد خامس وهو بدل كل من بعض كلقيته غدوة يوم الجمعة بنصب يوم اذ لا يصح جعله ظرفا ثانيا لان ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال السيوطى ووجدت له شاهدا فى التنزيل قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيا جنات عدن وفيه أنه يصح كونه بدل كل من كل بجعل أل فى الجنة للجنس (قوله بدل الكل) سماه المصنف بدل مطابق لوقوعه فى أسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وانما يطلق الكل على ذي أجزاء تعالى الله عن ذلك (قوله المساوي له فى المعني) أى بحسب القصد بان يقع اللفظان على ذات واحدة فيتفقان ماصدقا وان اختلفا مفهوما كزيد أخوك (قوله بدل البعض) أي قليلا كان أو مساويا أو أكثر كاكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفى بدل الاشتمال من ضمير يعود للمبدل منه عند الجمهور خلافا لما فى شرح الكافية وهو اما مذكور كما مثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلا ان جعل بدلا من الناس أى منهم وكمثال المصنف فان تقديره قبله اليد منه أو أل

مقصود بالنسبة ولكن بواسطة (ص)
مطابقا أو بعضا او ما يشتمل
عليه يلفى أو كمعطوف يبل
وذا للاضراب اعزان قصد اصحب
ودون قصد غلط به سلب كزره خالدا وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ نبلا مدى
(ش) البدل على أربعة أقسام الاول بدل الكل من الكل وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوى له فى المعني نحو مررت باخيك زيد وزره خالدا الثاني بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه وقبله اليد الثالث بدل الاشتمال

وهو الدال على معنى فى متبوعه نحو أعجبني زيد علمه واعرفه حقه الرابع البدل المباين للمبدل منه وهو المراد بقوله أو كمعطوف ببل وهو على قسمين أحدهما يقصد متبوعه كما يقصد هو ويسمي بدل الاضراب و بدل البداء نحو أكلت خبزا لحما قصدت أولا الاخبار بانك أكلت خبزا ثم بدالك انك تخبر أنك أكلت لحما أيضا وهو المراد بقوله *وذا للاضراب اعزان قصدا صحب* أى البدل الذي هو كمعطوف ببل أنسبه للاضراب ان قصد متبوعه كما يقصد هو الثاني مالا يقصد متبوعه بل يكون المقصود البدل فقط وانما غلط المتكلم فذكر المبدل منه ويسمى بدل الغلط والنسيان نحو رأيت رجلا حمارا أردت انك تخبر أولا انك رأيت حمارا فغلطت بذكر الرجل وهو المراد بقوله * ودون قصد غلط به سلب* أى اذا لم يكن المبدل منه مقصودا فيسمى البدل بدل الغلط لانه مزيل للغلط الذى سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وقوله وخذ نبلا مدى يصح ان يكون مثالا لكل من القسمين لانه ان قصد النبل والمدي فهو بدل الاضراب وان قصد المدي فقط وهو جمع مدية وهى الشفرة فهو بدل الغلط (ص) ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا كانك ابتهاجك استمالا (ش) اى لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا ان كان البدل بدل كل من كل واقتضى الاحاطة والشمول او كان بدل اشتمال او بدل بعض من كل فالاول كقوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا فاولنا بدل من الضمير المجرور باللام وهو نا فان لم يدل على الاحاطة امتنع نحو رأيتك زيدا والثانى كقوله ذريني ان أمرك لن يطاعا * وما ألفيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل اشتمال من الياء فى ألفيتني والثالث كقوله اوعدني بالسجن والاداهم *رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلى بدل بعض من الياء فى أوعدني وفهم من كلامه انه يبدل الظاهر من الظاهر مطلقا كما تقدم تمثيله و بان ضمير الغيبة يبدل منه الظاهر مطلقا

عوض عن الضمير أما بدل الكل فلا يحتاج لرابط لانه عين المبدل منه فى المعنى كجملة الخبر اذا كانت عين المبتدا قيل وادخال أل على كل و بعض خطا لملازمتهما الاضافه لفظا أو نية كقبل و بعد وأى لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أصلا (قوله وهو الدال الخ) أى فمتبوعه مشتمل عليه كما مر (قوله الاضراب) أى الانتقالى لا الابطالى (قوله و بدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أى الظهور لان المتكلم بعد ذكره الاول قصدا بدا أي ظهر له ذكر الثاني و بعضهم نقاه وجعل التابع معطوفا بحذف الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها (قوله بدل الغلط والنسيان) أى بدل شىء ذكر غلطا بان سبق اللسان اليه أو نسيانا بان قصد أولا ثم تبين فساد قصده لا أن البدل نفسه هو الغلط أو النسيان بل هو لدفعهما فتبين ان الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح لكن الشارح تبعا للمصنف وكثير لم يفرقوه من الغلط (قوله لكل من القسمين) أي وللثالث أيضا ان كان أراد أولا الامر باخذ النبل نسيانا وهو اسم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الارادة وان الصواب أخذ المدى فذكره (قوله وهى الشفرة) بفتح الشين المعجمة السكين العريضة والجمع شفار ككلبة وكلاب وشفرات كسجدة وسجدات والمدى بضم الميم فى المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أى متكلما كان أو مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وغير الضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلا أى الا ما أى بدلا جلا احاطة أي أظهرها بان كان بدل كل دالا على الشمول أو بدلا اقتضى بعضا الخ وسكوته عن بدل الاضراب يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامي بجوازه (قوله كانك الخ) بكسر الهمزة أى كهذه الجملة وابتهاجك أي فرحك بدل اشتمال من الكاف وجملة استمالا بالسين المهملة خبران والسين والتاء زائدتان أو للصيرورة أي ان ابتهاجك أمال القلوب أو صيرها مائلة اليك ولكون المبدل منه فى نية الطرح راعى فى الخبر ضمير الابتهاج والا لقال استملت (قوله لا ولنا الخ) أى لجريهنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وارادة الجميع كسبحان الله بكرة وأصيلا أى كل وقت وفى اعادة اللام دليل على أن البدل على نية تكرار العامل كما هو قول الاكثر (قوله امتنع) أى عند جمهور البصريين وأجازه الاخفش (قوله والاداهم) جمع أدهم وهو قيد الحديد وشثنة بشين معجمة فمثلثة فنون أى غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة أصله خف البعير استعير لقدم الانسان بجامع الغلظ (قوله فرجلى) أي الاولى بدل من الياء وقيل منادى استهزاء بالموعد (قوله مطلقا) أى بدل كل أو غيره (قوله وان ضمير الغيبة الخ) قال الصبان أي البارز وان لم يحضرنى الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز هند اعجبتنى جمالها كما لا يجوز تعجبني جمالك اه وهو غير مسلم لتصريحهم فى كلمة الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن فى الخبر ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لان أعجبتنى ماض مؤنث فلا يسند للمذكر بناء على وجوب صحة حلول البدل محل الاول وتعجبني مضارع مبدوء بتاء الخطاب فلا يسند للظاهر وامافى نحو زيد أعجبنى جماله فلا مانع من جعل جماله بدلا من الفاعل المستتر على انه مرفوع عطف البيان عن الدمامينى ان صحة الاحلان غير لازمة لانه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع فتامل بانصاف واعلم انه لا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر مطلقا الا اذا أفاد اضرابا وأما نحو قمت أنت ومررت بك أنت فتوكيد

فتوكيدا تفاقا وكذا رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا اياه غير مسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله وبدل المضمن الهمز) أي وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام يلي الخ وكذا بدل المضمن معني الشرط يلي ان الشرطية كمن يقم ان زيد وان عمرو أقم معه وما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به ومتى تسافر ان ليلا وان نهارا أتبعك وخرج بالمضمن ما صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلي بدله ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وان تضرب أحدا زيدا أو عمرا أضربه سم ويرد على الشرط قوله صلى الله عليه وسلم ايما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أى مع انه لم يل حرف الشرط والجواب ان ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب ففي الكشاف ان يومئذ بدل من اذا زلزلت وكذا قال أبو البقاء ولذا لم يذكره هنا ولا في التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بان البدل انما يلي حرف الشرط اذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضروه مع انه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو أن المفهوم من امثلتهم ان حرف الشرط انما يذكر في بدل التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلا فتأمل (قوله كمن ذا الخ) من اسم استفهام مبتدأ خبره ذا وسعيد بدل من من والجملة في محل جر بالكاف لقصد لفظها (قوله ويبدل الفعل الخ) أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز ان جئتني تمش الى أكرمك قاله ابن هشام ثم ألحق كما قاله الشاطبي مجيء الاقسام كلها فيه فبدل الكل كهذا المثال فان المجيء هو نفس المشي وبدل الاشتمال كالآية والبيت اللذين في الشارح فان لقي الآثام يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هي هو فهو بدل كل والمبايعة تستلزم الاخذ كرها أو طوعا ومنه مثال المتن فان وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها أو يقال ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين اليهم بنفسه أو رسوله بناء على أن البدل هو المشتمل وانما رتب قوله يعن على الاستعانة مع أنه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم انه من الكرام فلا يخيب قاصده وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك ومن جعل هذا بدل اشتمال لان الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعد لما مر من ان المراد الاشتمال بغير الكلية والجزئية والا كان كل بدل بعض كذلك أفاده الصبان وبدل الغلط جوزه سيبويه وجماعة والقياس يقتضيه كان تطعم زيدا تكسه جبة يشكرك اه (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مبايعة الملك أي الانقياد اليه وعلي بشد الياء خبر ان مقدما والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وان تبايعا بكسر الياء اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف أى أخذ كره أو حال أى كارها وهو أنسب بقوله طائعا ﴿تنبيه﴾ الدليل على ان البدل في هذه الامثلة هو الفعل وحده لا جملة الفعل والفاعل ظهور اعراب الاول من نصب أو جزم على الثاني فهو بدل مفرد من مفرد أما بدل الجملة من الجملة فكقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين لان الاولى صلة الذي والثانية بدل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿النداء﴾

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمد فيها أكثر من القصر فلغاته أربع لكن المكسور الممدود مصدر قياسي لان قياس فاعل كنادى الفعال وغيره سماعي لكن وجه الضم مع المد أنه لما انتفت المشاركة في نادى كان بمنزلة الثلاثي الدال على صوت وقياسه فعال بالضم ككسر خ صراخا فمن راعى اللفظ كسر ومد ومن راعى المعني ضم ومد ثم قصر كل منهما تخفيفا وقيل المضموم اسم لا مصدر والهمزة منقلبة عن واو ككساء كما في الغزى * وهو لغة الدعاء باى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال بيا او

نحو زره خالدا (ص)
وبدل المضمن الهمز يلي همزا كن ذا أسعيد أم على
(ش) اذا ابدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل نحو من ذا أسعيد أم على وما تفعل أخيرا أم شرا ومتى تأتينا غدا أم بعد غد (ص)
ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل الينا يستعن بنا يعن
(ش) كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل فيستعن بنا بدل من يصل ومثله قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب فيضاعف بدل من يلق فاعرب باعرابه وهو الجزم وكذا قوله ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا
فتأخذ بدل من تبايع ولذلك نصب (ص)
﴿النداء﴾

لايخلو المنادي من ان يكون مندوبا اوغيره فان كان غير مندوب فاما أن يكون بعيدا او فى حكم البعيد كالنائم والساهي أو قريبا فان كان بعيدا أو فى حكمه فله من حروف النداء ياوأى وآوأياوهياوان كان قريبا فله الهمزة نحوأزيد أقبل وان كان مندوبا وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه فله وا نحو واز يداه وواظهراه ويا أيضا عند عدم التباسه بغير المندوب فان التبس تعينت وا وامتنعت يا (ص)

وغير مندوب ومضمر وما جامستغاثا قد يعرى فاعلما وذاك فى اسم الجنس والمشارله

قل ومن يمنعه فانصر عاذله (ش) لايجوز حذف حرف النداء مع المندوب نحو واز يداه ولامع الضمير نحو يا اياك قد كفيتك ولامع المستغاث نحو يالزيد وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازا فتقول فى يازيد أقبل زيد أقبل وفى ياعبدالله اركب عبد الله اركب لكن الحذف مع اسم الاشارة قليل وكذامع اسم الجنس حتي ان اكثر النحويين منعوه ولكن أجازه طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا قال ومن يمنعه فانصر عاذله اى انصر من يعذله على منعه لورود السماع به فماورد منه مع اسم الاشارة قوله تعالى الا

احدى اخواتها والمراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل ياالله ولا تناقض فى يازيد لان يا لطلب اقباله ليسمع الهى فلم يتوجه له النهى الا بعد اقباله ولا ينادي حقيقة الا المميز لانه الذي تتأتى اجابته وأما غيره كياجبال ويا أرض فاستعارة مكنية حيث شبهه بالمميز فى النفس ويا تخييل (قوله وللمنادى) الاظهر فتح داله وان صح الكسر أيضا والناء صفته من النأى وهو البعد والكاف فى كالنائي بمعنى مثل أى مماثل معطوفة على مدخول أل الموصولة ويا وهما محذوفة للضرورة أي وللمنادى الذى هو ناء أو مماثله يا الخ وانما قدمها لانها أعم الادوات اذ تدخل كل نداء ولا يقدر عند الحذف غيرها وتتعين فى الجلالة والمستغاث وأيها وأيتها لعدم سماعها بغيرها لا لبعدها حقيقة أو تنزيلا فانه غير لازم فى يا (قوله وأي) بفتح الهمزة مقصورة وقد تمد كما فى التسهيل فتكمل الادوات ثمانية (قوله وآ) هو همزة ممدودة (قوله والهمز) أي المقصور للداني أى القريب ﴿فائدة﴾ ذهب بعضهم الي ان حروف النداء اسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهى حرف للاستفهام وفعل أمر من الوأى وهو الوعد واسم فعل بمعنى ادعو لكنها فى الثاني مكسورة ولها فى ذلك نظائر مرت كعلى ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج لمد الصوت ليسمع وهذه الادوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر فى غير أى بالقصر ومذهب المبرد أن أيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب ويا للجميع وكذا ابن برهان الا أنه جعل أى للمتوسط واجمعوا علي جواز نداء القريب بما للبعيد لتنزيله منزلته كما أشار اليه الشارح بقوله أو فى حكمه وكذا لمجرد التأكيد اهتماما بما يتلو النداء وعلى منع عكسه للتأكيد لعدم تأتيه ولا مانع منه للتنزيل سم (قوله واز يداه) واحرف نداء وندبة وزيداه منادى مضموم تقديرا لمناسبة ألف الندبة والهاء للسكت (قوله قد يعرى) بضم الياء وشد الراء أى يجرد من حرف النداء لفظا (قوله وذاك) أى النعري المفهوم من يعرى (قوله والمشارله) حقه أن يقول والمشار به أى اسم الاشارة لانه الذي تدخل عليه يا لكنه عطفه على الجنس أى فى اسم الجنس واسم المشارله أى الاسم الدال عليه من حيث انه مشارله وهو اسم الاشارة وظاهر كلامه أنه ينادي مطلقا وقيده الشاطبي بغير المتصل بكاف الخطاب فلا يقال ياهذاك (قوله لايجوز حذف الخ) أى لان الحذف ينافى مد الصوت المطلوب فى المندوب والمستغاث ويفوت الدلالة على نداء المضمر لكونه شاذا قليلا لا يقاس عليه على الصحيح بل منعه بعضهم مطلقا وأول ماسمع منه كياايك قد كفيتك وقوله

يا أبجر بن أبجر يا أنت * أنت الذى طلقت عام جعت

بان يافيه للتنبيه وايا ك مفعول لمحذوف يفسره كفيتك وأنت مبتدأ مؤكد بانت الثانية والذى خبره ومحل الخلاف ضمير المخاطب اما غيره فلا ينادي اتفاقا واما حديث ياهو يامن لاهو الا هو فلفظ هو فى مثله اسم الذات العلية لا ضمير وقولك ياانا لحن (قوله وكذا مع اسم الجنس) قيده فى التسهيل بالمبني للنداء وهو النكرة المقصودة اما غير المقصودة كيا رجلا خذ بيدي فيلزمه الحرف كما فى شرح الكافية وظاهر الاشموني بلا خلاف لكن صرح المرادى بان بعضهم أجاز الحذف معه ايضا ولعله لم يعتبره لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعرى ويزاد لفظ الجلالة لئلا تفوت الدلالة على النداء لكونه بال والمنادى البعيد لاحتياجه لمد الصوت المنافى للحذف والمتعجب منه لانه كالمستغاث لفظا وحكما كيا للماء والعشب تعجبا من كثرتهما فالجملة سبعة وفى الاشارة واسم الجنس المعين الخلاف الذي فى الشارح (قوله حتي ان اكثر النحويين منعوه) أي الحذف فيهما وهو مذهب البصريين وحملوا المسموع على ضرورة أوشذوذ ولحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد

الا فى الشعر وقد قال فى شرح الكافية وقول الكوفيين فى اسم الجنس أصح (قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصريون بان هؤلاء بمعنى الذين خبرا نتم وتقتلون صلته أوهو اسم اشارة خبرا نتم أوعكسه وتقتلون حال (قوله ذا ارعواء) مصدر نائب عن فعله أى ياهذا انكف عن دواعى الصبا انكفافا (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشىء أي ائت بالصبح ياليل وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يافتى فلم يلتفت لقولها فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه ليخلصها مما هي فيه بمجيء الصبح (قوله أطرق كرا) أى يا كروان فرخم بحذف النون على لغة من لا ينتظر فتبعتها الالف لكونها لينا زائدا ساكنا رابعا كما سيأتي ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وأكله حلال اجماعا كما فى حياة الحيوان وهذا مثل نمامه ان النعام فى القرى يضرب لمن تكبر وقد تواضع أشرف منه (قوله وابن المعرف) أى سواء سبق تعريفه النداء كالعلم أوحصل به وهو النكرة المقصودة فان تعريفها انما هو بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على تعريف العلمية ويزيد بالنداء وضوحا لانه ينكر قبل النداء اذ المنادي قد لا يقبل التنكير كالجلالة واسم الاشارة وانما نكر عند اضافته لان مقصودها الاصلى التعريف أو التخصيص فلو بقيت العلمية لغت الاضافة وأما النداء فمقصوده الاصلى طلب الاصغاء لا التعريف فلا حاجة للتنكير سم وانما لم يجتمع النداء مع أل لئلا يجمع بين أداتي التعريف ظاهرتين بخلاف العلمية فانها بغير اداة ظاهرة فتدبر (قوله بني الخ) قيل علة بنائه شبهه بكاف ذلك خطابا وافرادا عن الاضافة وردبان النكرة غير المقصودة كذلك مع اعرابها وانما هي شبهه بكاف الضمير فى نحو أدعوك خطابا وافرادا وتعريفا وهي مشابهة لكاف ذلك لفظا ومعني فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه وبالتعريف النكرة وبنى على حركة ايذانا بعروض البناء وكانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها اذ الكسر يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها والفتح يلبس به عند قلبها ألفا وحذفها وأما ضمه بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به (قوله بالضمة) أى ظاهرة أومقدرة فيجب تقديرها فى ياموسى وياقاضى ويحذف تنوين قاض اتفاقا لبنائه وتثبت ياؤه عند الخليل اذ لم يبق موجب لحذفها وتستمر محذوفة عند المبرد لانه نودي منونا محذوف الياء فحذف تنوينه للبناء وبقي حذف يائه أفاده الصبان والظاهر جريان ذلك الخلاف فى يافتى (قوله ياز يدان) الظاهر أنه من النكرة المقصودة اذ لا يثني العلم ولا يجمع الا بعد تنكيره ولذا تلزمه أل فى غير النداء عوضا عن العلمية فكذا يعوض عنها تعريف النداء وما يفيده صنيع الشارح من انه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للنكرة المقصودة فانما ذلك باعتبار انه قبل التثنية كان علما (قوله يارجيلون) صغره ليسوغ جمعه بالواو والنون (قوله فعل مضمر) أي عند سيبويه وقال المبرد نصب بحرف النداء لسده مسد الفعل فعلى المذهبين يازيد جملة الا أن جزأيها مقدران عند سيبويه وهما الفعل والفاعل وعند المبرد سد حرف النداء مسد الفعل وحده واستتر الفاعل فيه لانه لما عمل عمله تحمل الضمير مثله وأما المنادى ففضلة مفعول به الا انه واجب الذكر لئلا يفوت النداء (قوله فحذف أدعو) أي لزوما لكثرة الاستعمال ولسد الحرف مسده فى طلب الاقبال ولا يرد ان أدعو خبر فلا يكون أصلا للانشاء وهو النداء لجواز أن يقصد بالفعل الانشاء أيضا ولذا كان الاولى تقديره ماضيا لانه الغالب فى الانشاء (قوله فى انه يتبع بالرفع الخ) أى ولا يجوز اتباع حركته الاصلية فى نحو ياسيبويه ويا هؤلاء لبعدها باصالتها عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه بعروضه أشبه الاعراب العارض بالعامل وبهذا ينحل اللغز المشهور فى هؤلاء وكذا المحكى فيبني على ضم مقدر للحكاية كاعرابه فى غير النداء ويرفع تابعه أو ينصب كيا تابط شرا المقدام والمقدام ولا يجوز اتباع حركته الاصلية وفى قوله بالرفع تسامح يعلم من

ومما ورد منه مع اسم الجنس قولهم أصبح ليل أي ياليل وأطرق كرا أي ياكرا (ص) وابن المعرف المنادى المفردا على الذى فى رفعه قد عهدا (ش) لا يخلو المنادي من أن يكون مفردا أومضافا أومشبها به فان كان مفردا فاما أن يكون معرفة أونكرة مقصودة أونكرة غير مقصودة فان كان مفردا أومعرفة أونكرة مقصودة بني على ما كان يرفع به فان كان يرفع بالضمة بنى عليها نحو ياز يد ويارجل وان كان يرفع بالالف أو بالواو فكذلك نحو يازيدان ويارجلان ويازيدون ويارجيلون ويكون فى محل نصب على المفعولية لان المنادى مفعول به فى المعنى وناصبه فعل مضمر نابت يامنابه فاصل يازيد ادعو زيدا فحذف ادعو ونابت يامنابه (ص) وانوا نضمام ما بنوا قبل الندا وليجر مجرى ذي بناء جددا (ش) أى اذا كان الاسم المنادى مبنيا قبل النداء قدر بعد النداء بناؤه على الضم نحو ياهذا ويجرى مجري ما تجدد بناؤه بالنداء كزيد فى أنه يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه وبالنصب مراعاة للمحل فتقول ياهذا العاقل والعاقل بالنصب والرفع كما تقول يازيد الظريف والظريف (ص)

الفصل الآتى (قوله والمضافا) أى لغير ضمير الخطاب والا فلا ينادي أصلا لئلا يلزم جمع خطابين لشخصين فى جملة واحدة اذ النداء خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو ممتنع (قوله عادما خلافا) أى فى الجملة والا فثعلب يجوز الضم فيما اضافته غير محضة كما قيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الا خلاف له حظ من النظر

(قوله أو مشبها به) هو ما اتصل به شيء من تمام معناه فيطول به كالمضاف اما بكونه عاملا فيه رفعا أو غيره كيا حسنا وجهه ويا طا لعا جبلا ويا رفيقا بالعباد وكذا يا غافلا والموت يطلبه ان جعلت الجملة حالا من الضمير فى غافلا أو بعطفه عليه فى التسمية قبل النداء كيا ثلاثة وثلاثين وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية الفراء يا رجلا كريما أقبل وكقوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده يا عظيما يرجي لكل عظيم ويا حليما لا يعجل وقول الشاعر * أدارا بحزوى هجت للعين عبرة * لان النداء لما ورد على الوصف صار كانه من تتمة المنادي كالمعمول من العامل ولا يلزم مثل ذلك فى المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لانها حينئذ مفردة مقصودة وان احتمل الامران جاز وجاز ولا يرد أن النكرة تتعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجملة لانه يغتفر فى المعرفة الطارئة وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليهما معا لا المنعوت وحده أفاده المصرح وفى التسهيل ان الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت فقوله هنا وابن المعرف المنادى المفردا أى وجوبا فى غير الموصوف وجوازا فيه قال سم وبحصر الشبيه بالمضاف فيما ذكر يعلم ان الموصول فى نحو يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما يقدر فى سيبويه (قوله أيارا كبا الخ) ان شرطية مدغمة فى ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن (قوله ويا ضارب عمرو) أشار به للرد على ثعلب فى الاضافة غير المحضة (قوله ويا ثلاثة وثلاثين) أي فيمن سميته بذلك فيجب نصبهما بلا خلاف الاول لشبهه المضاف فى الطول والثانى لعطفه على المنصوب ويمتنع حينئذ ادخال يا على الثاني لانه جزء علم كعبد شمس فان ناديت جماعة هذه عدتهم فان لم تتعين نصبتهما أيضا وان عينت فان أردت بهما جماعتين معينتين ضممت الاول لانه نكرة مقصودة وعرفت الثانى بال على المختار لانه نكرة أريد بها معين ولم يكتف بتعريف النداء لان يا لم تباشره ونصبته أو رفعته لانه تابع المضموم الا اذا أعيدت يا فيجب ضمه مجردا من أل وان أريد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كما فى التسمية سم (قوله ونحو زيد) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو الخ حال من زيد ولاتهن بفتح التاء من وهن يهن اذا ضعف أو بضمها من أهان غيره أذله (قوله اذا كان المنادى مفردا الخ) ذكر ستة شروط أفادها المتن بالمثال وسيأتي محترزها وبقي سابع كون المنادي ظاهر الاعراب فنحو يا عيسى ابن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا ثقل مع التقدير حتي يخفف بالفتح وثامن وهو كون ابن مفردا لا مثني ولا جمعا ولا يخفى أخذهما من صنيع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الاول بالحركات حتي يصح فتحه وضمه فالمثني والجمع على حده خارجان عن ذلك وانظر جمع التكسير كيا زيود ابن بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضي تعليلهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه فى ذلك اذ لا يكثر كالمفرد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج به المضاف فتامل وشرط النووى فى شرح مسلم كون البنوة حقيقية (قوله وصف بابن) أي أو ابنة بخلاف بنت لقلة استعمالها فى نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أي مذكر أو مؤنث وكذا العلم الاول كيا زيد بن فاطمة ويا هند ابنة زيد بالضم والنصب وغلطوا من اشترط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثانى مفردا أم لا صبان وحقه أن يقول مضافا بالنصب على انه

والمفرد المنكور والمضافا
وشبهه انصب عادما خلافا
(ش) تقدم أن المنادى اذا كان مفردا معرفة أو نكرة مقصودة يبني على ما كان يرفع به وذكرهنا انه اذا كان مفردا نكرة أى غير مقصودة أو مضافا أو مشبها به نصب فمثال الاول قول الاعمي يا رجلا خذ بيدى وقول الشاعر أيارا كبا اما عرضت فبلغا ندامای من نجران ان لا تلاقيا
ومثال الثاني قولك يا غلام زيد ويا ضارب عمرو ومثال الثالث قولك يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا ثلاثة وثلاثين (ص)
ونحو زيد ضم وافتحن من
نحو أزيد بن سعيد لا تهن
(ش) أى اذا كان المنادى مفردا علما ووصف بابن مضاف الى علم ولم يفصل بين المنادى وبين ابن جاز لك فى المنادى

حال من ابن لانه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنكرة (قوله وجهان) اما الضم فعلى الاصل وأما الفتح فاتباع لفتحة ابن لكون الحاجز بينهما ساكنا غير حصين أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف كخمسة عشر أو فتح اعراب على اقحام ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه لملابسته له وأما فتحة ابن فعلى الاول اعراب وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كما يقدر في خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كما في التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فتقول في اعرابه على الاول زيد منادى قدر ضمه لفتحة اتباعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيدا بن منادي ٣ وضمه مقدر على ابن لحركة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لاضافته الى سعيد ولفظ ابن مقحم بينهما لا محل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان لعدم تمام الاول الا بالمضاف اليه وهل يجوز كونه توكيدا لفظيا بالمرادف كما سيأتي في سعد سعد الاوس فتكون فتحته اعرابا تامل (قوله ويجب حذف ألف ابن خطا) أي بالشروط السابقة كما يصرح به قوله والحالة هذه ما لم يقع أول سطر أو تقطع همزته للشعر والاثبت وكذا ان عدم شرط كان لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر اوابن بكر على أو فصل منه أو لم يكن صفة له بل بدلا أو خبرا ولو منسوخا أو نصب باعني أو كان منادى كجاء زيد بن بكر أي يا ابن بكر أو كان مستفهما عنه كهل زيد ابن بكر أو ثني الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو جمع كامر مثاله أو لم يضف لاسم أبيه حقيقة بل لضمير أو لجده أو معلمه أو للفظ ابن أو اخ مثلا قال الدينوري في كتاب الرسم أو اللقب غلب على أبيه أو صناعة اشتهر بها كجاء زيد ابن الامير أو القاضي زاد الطبلاوي في نظمه أو لامه كعيسى ابن مريم فكل ذلك تثبت فيه الالف وهو مقتضى الشروط المارة لكن مر أنهم غلطوا من شرط تذكير العلمين في مسئلة جواز الفتح وقد قال في التسهيل كل ما جوز فتح المنادى المضموم أوجب حذف تنوينه في غير النداء الا لضرورة وحذف الف ابن خطا اه وفي الصبان ومثل ابن في ذلك ابنة نظير مامر ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسما أو كنية أو لقبا على ماصرح به ابن خروف وجزم الراعي بوجوب التنوين وثبوت الالف اذا كان العلم الاول مضافا كجاء أبو محمد بن زيد واختاره الصفدي بعد نقله الخلاف فيه وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء زيد بن عبد الله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قد حتما وان لم يل شرط ويلي الثاني عطف عليه والواو فيه بمعنى أو لان انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم والجواب محذوف لوجوب شرط حذفه اختيارا وهو مضى فعل الشرط في المعنى كما سيأتي في عوامل الجزم أي فالضم متحتم أو ان قد حتما جوابه حذفت فاؤه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدا ربط بالضمير في حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة كامر غير مرة (قوله أي اذا لم يقع الخ) دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول والفصل بينه وبين ابن كما ذكره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كزايد الفاضل اذ يصدق عليه انه لم يقع الابن بعد علم لان السالبة تصدق بنفي الموضوع وقوله أو لم يقع الخ هو مفاد عجز البيت وهو محترز شرط رابع أي عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلا منه أو عطف بيان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان ثني الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو جمع أو لم تكن البنوة حقيقية أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه (قوله يا غلام بن عمرو) اعترض وجوب ضمه بان النكرة الموصوفة يجب نصبها أو يجوز على مامر الا ان يقال لعله وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو التركيب فلا ينافي جواز النصب كشبيه المضاف أفاده الصبان (قوله واضمم الخ) في تعبيره بالضم والنصب اشارة الى أن المنون اضطرارا يكون مبنيا اذا ضم كحاله قبل الاضطرار ومعربا اذا نصب رجوعا لاصل الاسماء وحينئذ يتعين في تابعه النصب وفي الضم يجوز

وجهان البناء على الضم نحو يا زيد بن عمرو والفتح اتباعا نحو يا زيد ابن عمرو ويجب حذف ألف ابن والحالة هذه خطا (ص)

والضم ان لم يل الابن علما

أو يل الابن علم قد حتما (ش) أي اذا لم يقع ابن بعد علم أو لم يقع بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع فتحه فمثال الاول نحو يا غلام ابن عمرو ويا زيد الظريف ابن عمرو ومثال الثاني يا زيد ابن أخينا فيجب بناء زيد على الضم في هذه الامثلة ويجب اثبات ألف ابن والحالة هذه (ص)

واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا

(٣) قوله وضمه مقدر على ابن فيه تامل لاضافته الى سعيد فحقه أن يكون في محل نصب لانه على هذا الوجه يكون زيد ابن مضافا وسعيد مضاف اليه كما اذا قلت يا خمسة عشر زيد فتامل اه وسيأتي في نحو سعد سعد الاوس مايصرح بذلك اه منه

شاعر الى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم وكان له نصبه وقد ورد السماع بهما فمن الاول قوله

سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام

ومن الثانى قوله

ضربت صدرها الى وقالت
يا عديا لقد وقتك الاواقى

(ص) وباضطرار خص جمع يا وأل الا مع الله ومحكي الجمل والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم فى قريض

(ش) لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل فى غير اسم الله تعالى وما سمى به من الجمل الا فى ضرورة الشعر كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا
اياكما أن تعقبا ناشرا

وأما مع اسم الله تعالى ومحكى الجمل فيجوز فتقول يا أللهم بقطع الهمزة ووصلها وتقول فيمن اسمه الرجل منطلق يا الرجل منطلق أقبل والاكثر فى نداء اسم الله تعالى اللهم بميم مشددة معوضة من حرف النداء وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء فى قوله

انى اذا ما حدث ألما
أقول يا اللهم يا اللهما

(ص) ﴿فصل﴾ تابع ذي الضم المضاف دون أل الزمه نصبا كزيد ذا الحيل

(ش) أى اذا كان تابع المنادى المضموم مضافا غير مصاحب للالف واللام وجب نصبه نحو يا زيد صاحب عمرو (ص) ضم

معه النصب (قوله مما له الخ) بيان لما الاولى حال منها واستحقاق مبتدأ خبره بينا وله متعلق به بتضمينه معنى أثبت وجملة المبتدا والخبر صلة ما الثانية (قوله ضربت صدرها الى) أي متعجبة من نجاتى مع ما لاقيت من الحروب على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب فالى بمعنى متى متعلق بحال محذوفة كما ذكر أو بضربت لتضمينه معنى تعجبت وأصل أواقى وواقي جمع واقية أى حافظة فابدلت الواو الاولى همزة لما سيأتي فى قوله * وهمزا أول الواوين رد * الخ (قوله فى قريض) فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشيء قطعته سمي به الشعر لاقتطاعه من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى ان ذكر المصنف يا مثال لا قيد فمثلها باقى الادوات (قوله وأما مع اسم الله تعالى الخ) زاد فى التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبها به نحو يا الاسد شدة أقبل لان تقديره يا مثل الاسد فحذف مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل يا فى الحقيقة على أل ولا يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه فى الاول يدل على معنى المضاف المحذوف وهو المثلية بخلاف هذا اسم وزاد المبرد ما سمي به من الموصول الحلي بال مع صلته كيا الذى قام وصوبه الناظم وان منعه سيبويه فان سمي به بلا صلته منع نداؤه اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أي لانها لعدم مفارقتها له صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف فى النداء وحينئذ تثبت ألف يا وجوبا وقوله ووصلها أي نظرا لاصلها وحينئذ تثبت ألف يا أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع ثبوت ألف يا لان ما بدئ بهمزة الوصل فعلا كان أو غيره يجب قطعها فى التسمية به لصيرورتها جزأ من الاسم فتقطع فى النداء أيضا ولا يجوز وصلها نظرا لاصالتها كما فى الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم بميم الخ) أى فهو منادى مبني على ضم الهاء على المختار فى محل نصب والميم عوض عن يا فرارا من دخولها على أل وخصت الميم لمناسبتها لها فى انها للتعريف عند حمير وشددت لتكون على حرفين كيا وأخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى اذ لا يجب كون العوض فى محل المعوض منه كتاء عدة وألف ابن أما البدل فيجب فيه ذلك كما فى ماء وماه وثعالى وثعالب فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره مما يختص بالنداء وأجازه المبرد نحو قول اللهم فاطر السموات وحمله سيبويه على النداء المستأنف وقد تحذف منه أل فيصير لاهم وهو كثير فى الشعر (قوله انى اذا الخ) الحدث بفتحتين الامر الحادث من مكاره الدنيا وألما أي نزل ﴿تتمة﴾ تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانيها أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى ذهن السامع نحو اللهم نعم فى جواب أزيد قائم الثالث أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة الوقوع أو بعده نحو أنا أزورك اللهم اذا لم تدعنى اذا الزيارة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول المؤلف اللهم الا أن يقال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا معربة ولا مبنية لخروجها عن النداء فهي غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكن أو الندرة فتكون معربة كالاول ولو سلم فيقال انه منادي صورة فله حكمه والله أعلم

﴿فصل﴾ (قوله تابع ذى الضم) نصب بمحذوف يفسره الزمه والمضاف صفته ودون أل حال من تابع أو من ضميره فى المضاف قيل ولو قال ذى البناء لشمل المثنى والجمع وأنت خبير بان البناء عند المصنف لفظى هو نفس الحركات وما ناب عنها فالضم الذى هو أحد أنواعه يصدق بالضمة وما ناب عنها فتدبر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كيا سيبويه ذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبدل وهو النعت والبيان والتوكيد بقرينة ما بعده * واعلم ان تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظرا لكونه مخاطبا والغيبة نظرا لكونه اسما ظاهرا كيا زيد نفسك أو تفسه ويا تميم كلكم أو كلهم ويا الذى قمت أو قام (قوله وجب نصبه) أي مراعاة لمحل المنادى ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر

ضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة والا جاز لكونها في نية الانفصال كيا رجل ضارب زيد بالضم والنصب ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضى وان صرح السيوطي بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع أنه نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كما في الصبان وقدمر أنه يتسامح في المعرفة الطارئة وحينئذ فقول الشارح يازيد صاحب عمرو مشكل من وجهين كما لا يخفى الا ان يراد بصاحب الدوام أو أنه غلبت عليه الاسمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وماسوى المضاف المذكور) أي من تابع ذي الضم خاصة فخرج تابع المنصوب فيجب نصبه مضافا أو غيره محلى بال أو لا الا النسق والبدل فكمستقل لما يأتي (قوله والمفرد) أي عن الاضافة فقط كيا زيد الظريف أو عنها وعن أل كيا رجل زيد وكذا يا رجل ظريف بالرفع والنصب ولا يرد صف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا المضاف اضافة غير محضة مع خلوه من أل والمشبه به كما مر عن الرضى (قوله برفع الكريم) فيه تسمح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لا اعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من أل والاضافة لعدم بنائه واعلم أن محل ذلك في النعت اذا كان طارئا بعد النداء أما قبله فينصب منعوته لشبهه بالمضاف كما مر فينصب النعت تبعا له (قوله ففي حكم المنادى المستقل) أي لان البدل على نية تكرار العامل وهو يا والعاطف كالنائب عنه (قوله فيجب ضمه) أي ضم بناء فلا ينون كما يفيده ما بعده (قوله وان لم يكن الخ) اسمها ما نسق ومصحوب أل خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كمستقل الخ وخص التقييد بالنسق لان البدل لا يكون الا خاليا من أل اذ حرف النداء مقدر قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفع مبتدأ سوغه التقسيم (قوله وجهان) أي لامتناع تقدير حرف النداء قبله بسبب أل فاشبه النعت في ان العامل فيه هو العامل في الاول فجاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحله وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا كيا زيد والحسن الوجه قال الصبان ولا بعد فيه اه أي لان اضافته تكون غير محضة أبدا في نية الانفصال اذ ما اضافته محضة لا تدخله أل (قوله والمختار الرفع) أي تبعا للفظه لما فيه من مشاكلة الحركة ولكونه أكثر واختار أبو عمرو وغيره النصب لان ما فيه أل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتمسكا بظاهر الآية فقد اجمع فيها القراء سوى الاعرج علي نصب الطير عطفا على محل جبال وأجيب باحتمال انه بالعطف على فضلا قبله أو بسخرنا مقدرا (قوله وأيها الخ) مبتدأ خبره يلزم ومصحوب أل مفعوله مقدم عليه وبعد وصفة وبالرفع أحوال منه أي وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة له مرفوعا كائنا بعده أو مصحوب أل مبتدأ ثان خبره يلزم والجملة خبر أيها حذف رابطها أي يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل اما لتأويله بالمذكور من أيهذا وأيها الذي أو حذف خبر أحدهما لدلالة الآخر عليه أي ورد أيضا وقوله بسوى هذا أي المذكور من مصحوب أل وذا والذي (قوله فاي منادى مفرد) أي نكرة مقصودة وتكون بلفظ واحد وان ثنيت صفتها أو جمعت كيا أيها الرجلان أو الرجال لكن يختار تانيثها لتأنيث صفتها كيا أيتها النفس ولا يجب كما قاله الدماميني (قوله وها زائدة) أي حرف تنبيه زائد لا محل له لكنها تلزمها عوضا عما فاتها من الاضافة كما عوضوا عنها ما الزائدة في نحو أيا ما تدعوا وخصت ها بالنداء لانه محل تنبيه وما بالشرط لانه يناسبه الابهام والاغلب فتح هذه الهاء وقد تضم اذا لم يكن بعدها اسم اشارة (قوله ويجب رفعه) أي تبعا للفظها ففيه التسامح المار وكذا يجب رفع نعته اذا نعت كيا أيها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعا للمحل كما في الاشموني والظاهر أن المانع من ذلك عدم السماع والا فتابع أي في محل نصب مثلها كما اختاره الصبان ولم يوجد مانع من مراعاته في نعته كما وجد في أي (قوله لانه المقصود بالنداء) أي وأي وصلة لندائه

المذكور يجوز رفعه ونصبه وهو المضاف المصاحب لال والمفرد فتقول يا زيد الكريم الاب برفع الكريم ونصبه ويا زيد الظريف برفع الظريف ونصبه وحكم عطف البيان والتوكيد كحكم الصفة فتقول يا رجل زيد وزيدا بالرفع والنصب ويا تميم أجمعون وأجمعين وأما عطف النسق والبدل ففي حكم المنادى المستقل فيجب ضمه ان كان مفردا نحو يا رجل زيد ويا رجل وزيد كما يجب الضم لو قلت يا زيد ويجب نصبه ان كان مضافا نحو يا زيد أبا عبد الله ويا زيد وأبا عبد الله كما يجب نصبه لو قلت يا أبا عبد الله (ص)

وان يكن مصحوب أل ما نسقا
ففيه وجهان ورفع ينتقى

(ش) أي انما يجب بناء المنسوق علي الضم اذا كان مفردا معرفة بغير أل فان كان بال جاز فيه وجهان الرفع والنصب والمختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتقى أي يختار فتقول يا زيد والغلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى يا جبال أوبي معه والطير برفع الطير ونصبه (ص)

وأيها مصحوب أل بعد صفه * يلزم بالرفع لدي ذي المعرفه وأيهذا أيها الذي ورد * ووصف أي بسوي هذا يرد

(ش) أي يقال يا أيها الرجل ويا أيهذا ويا أيها الذي فعل كذا فاي منادى مفرد مبني على الضم وها زائدة والرجل صفة لاي ويجب رفعه عند الجمهور لانه المقصود

جنس محلى بال كالرجل أو باسم اشارة نحو يا أيهذا أقبل أو بموصول محلى بال نحو يا أيها الذى فعل كذا (ص)

وذو اشارة كاى فى الصفه ان كان تركها يفيت المعرفه (ش) يقال ياهذا الرجل فيجب رفع الرجل ان جعل هذا وصلة لندائه كما يجب رفع صفة أي والى هذا أشار بقوله ان كان تركها يفيت المعرفة فان لم يجعل اسم الاشارة وصلة لنداء مابعده لم يجب رفع صفته بل يجوز الرفع والنصب (ص) فى نحو سعد سعد الاوس ينتصب

ثان وضم وافتح أولا تصب (ش) يقال ياسعد سعد الاوس ويا تيم تيم عدى ويا زيد زيد اليعملات فيجب نصب الثانى ويجوز فى الاول الضم والنصب فان ضم الاول كان الثاني منصوبا على التوكيد أو على اضمار أعنى أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء وان نصب الاول فمذهب سيبويه أنه مضاف الى ما بعد الاسم والثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه ومذهب المبرد أنه مضاف الى محذوف مثل ما أضيف اليه الثاني وان الاصل يا تيم عدى تيم عدى فحذف عدى الاول لدلالة الثاني عليه (ص) ﴿المنادى المضاف الى ياء المتكلم﴾ (قوله

لامتناع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمه كما لو باشره الحرف تنبيها على أنه المنادى وخصت أى بالتوصل بها لوضعها على الابهام واحتياجها للمخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الاشارة فى ذلك قام مقامها (قوله محلى بال) أي الجنسية بحسب الاصل وان صارت الآن للحضور كما تصير كذلك بعد اسم الاشارة وخرج بها العهدية كالزيدين والزائدة سواء قارنت الوضع كاليسع والسموأل أو كانت للمح الاصل كالحرث أو فى العلم بالغلبة كالنجم فكل ذلك لا يتوصل لندائه باي ولا بذا بل ينادي هو مجردا من أل وأجاز فى شرح الكافية ادخال يا على أل الزائدة المقارنة للوضع كاليسع (قوله أو باسم الاشارة) أى بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يا أيها ذاك الرجل خلافا لابن كيسان ولا يشترط نعته حينئذ بذى أل كما مثله الشارح وفاقا لابن عصفور والناظم بدليل قوله

أيهذان كلازادكما * ودعاني واغلا فيمن وغل

بخلاف ما اذا نودي اسم الاشارة نفسه (قوله كاى فى الصفة) أى فى لزومها ولزوم رفعها وكونها بال من اسم جنس أو موصول دون اسم الاشارة ولم يستثنه لظهور أنه لا يوصف بمثله ويراعى فيه حال المشار اليه من جمع وغيره نحو يا هذان الرجلان بخلاف أي كما مر (قوله يفيت) بضم الياء مضارع أفات الرباعى ومفعوله الاول محذوف أى يفيت المخاطب معرفة المشار اليه (قوله ان جعل هذا وصلة لندائه) بان قصد نداء ما بعدها كقولك لقائم بين قوم جلوس ياذا القائم ويا ذا الذى قام فان قصد نداء اسم الاشارة وحده وقدر الوقف عليه بان عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحاله فى غير النداء (قوله فى نحو سعد الخ) أي من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا وكرر مضافا الى غيره علما كان كما مثل أو اسم جنس كيا رجل رجل القوم أو وصفا كيا صاحب صاحب زيد خلافا للكوفيين فان لم يضف الثاني كيا زيد زيد لم يجب نصبه (قوله يا تيم تيم عدى) احترز بالاضافة عن تيم مرة من قريش وتيم قيس وغيرهما (قوله اليعملات) جمع يعملة وهى الناقة القوية على العمل والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة واضافة زيد اليها لاشتهاره بالحداء أي الغناء لها فى السير (قوله فان ضم الاول) أي لكونه مفردا معرفة (قوله على التوكيد) أي للاول باعتبار محله قاله المصنف وتعقب بانه لا يصح توكيدا معنويا لانه ليس من ألفاظه ولا لفظيا لاتصاله بما لم يتصل به الاول ولاختلاف جهتى التعريف اذ تعريف الاول بالعلمية أو النداء والثانى بالاضافة لانه لا يضاف حتي يجرد من العلمية وللمصنف أن يكتفى فى التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شىء (قوله والثاني مقحم) أى زائد بناء على جواز زيادة الاسماء والفصل به بين المتضايفين كلا فصل لاتحاده بالاول لفظا ومعني وكان حقه أن ينون لعدم الاضافة لكنه ترك للمشاكلة وعليه ففتحته اتباع للاول فيما يظهر لانه غير مطلوب لعامل وصرح الاشموني بنصب الثانى توكيدا لفظيا ويوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتاكيد اللفظي ففتحته اعراب ويغتفر الفصل به وعدم تنوينه للامر ولا يصح جعله بدلا أو بيانا كما كان فى صورة الضم اذ لا يكونان الا بعد تمام الاول كما مر فى زيد بن سعيد (قوله انه مضاف الى محذوف الخ) أى ونصب الثانى حينئذ على أحد الاوجه الخمسة المذكورة عند ضم الاول وبقى مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين كخمسة عشر وجعل مجموعهما منادا مضافا الى ما بعد الثاني منصوبا بفتحة مقدرة (٢) لحركة البناء التركيبي علي الاسم الثانى وأما حركة الاول ففتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ المنادى المضاف الى ياء المتكلم ﴾

٢ (قوله منصوبا بفتحة مقدرة الخ) فيه نظر لان المبنى اعرابه محلي لا تقديري فحقه أن يكون فى محل نصب فتأمل اه منه

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الافصح فيما آخره ألف أوواو أو ياء غير مشددة كفتاى ومسلمي وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ماقبلها أوفتحه كما مر بيانه وتجويز العصام حذفها فى المثنى والجمع اكتفاء بيانهما برده التباس الجمع حينئذ بالمفرد المضاف للياء ساكنة (قوله وان كان صحيحا) أي أومعتلا يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أى بشرط أن لا يكون المضاف وصفا مفردا عاملا كياء مكرمى والا تعين اثبات يائه مفتوحة أوساكنة لشدة طلبه لها أما فى المثنى والجمع فتفتح فقط لانه من المعتل (قوله وهو دون الاول) ويليه فى الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفا ثم حذف الالف فهو أضعفها ولذا منعه الاكثرون لكن أجازه الاخفش والفارسى كقوله

ولست براجع ماقات منى * بلهف ولا بليت ولا لواني

أى بقولى يالهفا ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقدم أن سكون الياء أصل أول لانه أصل كل مبنى والفتح أصل ثان لانه أصل مابنى على حرف واحد وبقى وجه سادس وهو ضم الاسم بعد حذفها كالمفردا كتفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداؤه مضافا فالياء كالرب والابوين والقوم لانحو الغلام قرئ رب السجن أحب الى وحكى يارب اغفر لي ويا أم لا تفعلى بالضم فهو منصوب لاضافته تقديرا لكن منع ظهور نصبه مشاكلة المفرد فعلى هذا لا يجوز فى تابعه الا النصب لكن جوز أبو حيان رفعه اجراء له كالمفرد فى حكم التابع أيضا (قوله قلب الياء ألفا) أي لخفتها ويتوصل اليها بفتح ماقبل الياء أولا ليجرى على قاعدة القلب والظاهر أن هذه اسم فى محل جر بالاضافة كاصلها وان الفتحة قبلها لمناسبتها ونصب النداء مقدر سم (قوله وفتح) مبتدأ سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف الياء عطف على كسر والواو فيه بمعنى مع أى أوكسر مع حذف الياء واستمر أى اطرد خبرو أفرده على ارادة المذكور لان العطف باولان أوالتقسيمية كالواو (قوله الا فى ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا بنت كما فى التصريح (قوله فتحذف الياء منهما) أى وجوبا وأما اثباتها فى قوله * يا ابن أمي ويا شقيق نفسي * وقلبها ألفا فى قوله * يا ابنة عما لا تلومي واهجعى * فضرورة (قوله وتكسر الميم) أي لتدل على الياء المحذوفة وهو أجود من الفتح (قوله أوتفتح) هو عند الكسائى لمناسبة الالف المحذوفة المنقلبة عن الياء فاعرابه مقدر للمناسبة وعند البصريين فتح بناء لتركيب الاسمين كخمسة عشر وهو مضاف للياء تقديرا كما قاله الرضي فاعرابه مقدر لحركة البناء التركيبي ويحتمل قطعه عن الاضافة أصلا فيقدر فيه الضم كخمسة عشر (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبرا عن التاء (قوله يا أبت) أي زيادة على اللغات الست فى ياعبدى كما يفيده قول المصنف عرض فابت منادى منصوب لانه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها تاء التانيث فهي حرف اذا لم تنقلب الياء اليها كالالف ونصبه مقدر بفتحة مناسبة التاء اذهى تقتضى فتح ماقبلها أبدا وخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء فى انها تزاد آخر الاسم للتفخيم كعلامة وهو يناسب الاب والام وقد تبدل هاء وقفا وخطا وبهما قرئ فى السبع ورسمت فى المصحف بالتاء كما فى التسهيل فالاولى موافقته (قوله بفتح التاء) هو الاقيس تبعا لما هي عوض عنه والكسر أكثر وهو عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء وسمع ضمها وقد قرئ بهن فالجملة تسع لغات فى نداء الابوين (قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الالف المنقلبة عنها وأما قوله

أيا أبتى لازلت فينا فانما * لنا أمل فى العيش مادمت عائشا

وقوله * يا أبتا علك أوعساكا * فضرورة لكن الثانى أهون لذهاب صورة الياء المعوض عنها بل

يكون صحيحا أومعتلا فان كان معتلا فحكمه كحكمه غير منادى وقد سبق حكمه فى المضاف الى ياء المتكلم وان كان صحيحا جاز فيه خمسة أوجه أحدها حذف الياء والاستغناء بالكسرة نحو ياعبد وهذا هو الاكثر الثانى اثبات الياء ساكنة نحو ياعبدي وهو دون الاول فى الكثرة الثالث قلب الياء ألفا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة نحو ياعبدا الرابع قلبها ألفا وابقاؤها وقلب الكسرة فتحة نحو ياعبدا الخامس اثبات الياء محركة بالفتح نحو يا عبدى (ص)

وفتح وكسر وحذف اليا استمر

فى يا ابن أم وابن عم لا مفر

(ش) اذا أضيف المنادى الى مضاف الى ياء المتكلم وجب اثبات الياء الا فى ابن أم وابن عم فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال وتكسر الميم أوتفتح فتقول يا ابن أم أقبل ويا ابن عم لا مفر بفتح الميم أو كسرها (ص)

وفى الندا أبت أمت عوض واكسر أوافتح ومن اليا التا عوض

(ش) يقال فى النداء يا أبت ويا امت بفتح التاء وكسرها ولا يجوز اثبات الياء فلا تقول يا أبتي ويا أمتي لان التاء عوض من الياء ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه (ص)

قيل لاضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء بل هي التي تلحق المنادي البعيد والمندوب والمستغاث فتكون لغة عاشرة والله أعلم

﴿ أسماء لازمت النداء ﴾

لازمت فعل ماض كضاربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله وبقطع النظر عن الرسم يحتمل انه اسم فاعل كضاربة اما منون والنداء مفعوله أوهو مضاف له (قوله بعض مايخص) أفاد أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كابت وامت واللهم (قوله وزن باخباث) فاعل اطرد وفي سب متعلق به والامر عطف على وزن بحذف مضافين أي واطرد اسم فعل الامر حال كونه كخباث هذا في الوزن والبناء على الكسر وكذا في الشروط وقوله من الثلاثي متعلق باطرد فهو راجع لهما لانه شرط في كل منهما (قوله يافل) بضم الفاء واللام وللانثي فلة بضم الفاء فقط وأصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الالف والنون للترخيم وكلها كنايات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشلوبين والمصنف الا ان الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم والا لقيل للذكر فلا وللانثى فلان كما يعلم مما يأتي قال المصنف ولا ينقصان في غير النداء الا للضرورة وهو المراد بقوله هنا وجر في الشعر فل والصحيح عند البصريين ان فل وفلة كنايتان عن نكرتين من جنس الانسان كما أشار اليه الشارح بقوله أي يارجل وهما المختصان بالنداء لا يخرجان عنه أصلا وأما الآتي في الشعر فاصله فلان حذف للضرورة ومادتهما فل بالياء وأما فلان وفلانة فكنايتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتها فلن بالنون فهما غيرهما معنى ومادة وحكما (قوله ويا لؤمان) بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم اللؤم أي الشح ودناءة النفس وبمعناه وحكمه ياملئم ويا ملئمان ويا مخبثان وتومان بفتح النون والاكثر في بناء مفعلان كونه للذم كما ذكر وقد جاء في المدح كيا مطيبان ويا مكرمان ولا يخرج عن النداء وأما قولهم رجل مكرمان وامرأة ملئمانة فعلى اضمار القول أي مقول فيه يا مكرمان (قوله وهو مسموع) أي مقصور على السماع باجماع في جميع الاوصاف المذكورة كما يفيده تعبير المصنف باطرد فيما بعدها الا مفعلان ففي القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصفا للذم كما ذكر بخلاف العلم كقطام وأما قوله

أطوف ما أطوف ثم آوي * الى بيت قعيدته لكاع

فعلى تقدير مقول فيها يا لكاع أوهو ضرورة (قوله مبنيا على الكسر) اعلم أن فعال امرا كنزال مبني لشبهه الحرف في الجمود كسائر أسماء الافعال أو لتضمنه معنى لام الامر وفعال وصفا مبني لشبهه الامر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعله كما ان الامر معدول عن افعل فهو مشبه للحرف بالواسطة وبنيا على حركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل (قوله وبالكاع) أي ياخبيثة (قوله للدلالة على الامر) ذكره هنا استطرادي لمناسبة خباث في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه لان كلا منهما لا يبني الامن ثلاثي تام كامل التصرف فلا يبنيان من مزيد ونحو دراك من أدرك سماعي ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو يذر ويدع لعدم تمام تصرفهما (قوله يافسق الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فاسق وغادر وأما لكع فعن ألكع لانه من لكع لكاعة كظرف ظرافة فهو ألكع أي لئيم فعدل عنه الى لكع للمبالغة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبث معدولا عن خبيث (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله * تدافع الشيب ولم تقبل * والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وأمسك الخ صفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر ابلا اقبلت متزاحمة متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلانا عن

﴿أسماء لازمت النداء﴾ في سب الانثى وزن ياخباث والامر هكذا من الثلاثي وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس وجر في الشعر فل

(ش) من الاسماء مالا يستعمل الا في النداء نحو يافل أي يارجل ويا لؤمان للعظيم اللؤم ويا نومان للكثير النوم وهو مسموع وأشار بقوله واطردا في سب الانثى الى انه ينقاس في النداء استعمال فعال مبنيا على الكسر في ذم الانثى وسبها من كل فعل ثلاثي نحو ياخباث ويا فساق ويا لكاع وكذلك ينقاس استعمال فعال مبنيا على الكسر من كل فعل ثلاثي للدلالة على الامر نحو نزال وضراب وقتال أي انزل واضرب واقتل وكثرة استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكور نحو يافسق ويا غدر ويا لكع ولا ينقاس ذلك وأشار بقوله وجر في الشعر فل الى أن بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله في لجة امسك فلانا عن

فلان أى احجز بينهم والله أعلم

﴿ الاستغاثة ﴾

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء الا يا ويمتنع حذفها كما مر (قوله كيا للمرتضى) أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بال وهو اجماع لان يا لم تباشره بخلاف غيره من المناديات (قوله فيجر المستغاث بلام) أي فهو معرب وان كان منادي مفردا لان تركيبه مع اللام اعطاه شبها بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام والا فكغيره من المناديات كما سيأتي واذا كان معربا قبل النداء والا بقي على بنائه كيالهذا فاذا مبني على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبغي كونه في محل جر باللام ويجوز في تابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضى تعين الجر (قوله بلام مفتوحة) أي مع غير ياء المتكلم أما معها فتكسر كقوله

فيا شوقي ما أبقى ويا لي من النوي * ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى

أجاز أبو الفتح ان يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن الصحيح ان يا لي لا يقع الا مستغاثا لاجله والمستغاث به محذوف وفاقا لابن عصفور واعلم أنه اختلف في هذه اللام فقيل هي بقية آل والاصل يا آل زيد فحذف الهمزة تخفيفا فالتقت الالف بعدها بالف يا فحذفت احداهما للساكنين وبقيت اللام فهي اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهر فيها لا مقدر في زيد ونقله المصنف عن الكوفيين ومذهب الجمهور انها لام الجر وفتحت لما في الشارح وللفرق بين المستغاث به وله فقيل زائدة لا تتعلق بشيء والصحيح أنها أصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمينه معنى ما يتعدى باللام كالتجيء وقيل بحرف النداء لنيابته عن الفعل ولا بد من التضمين هنا أيضا (قوله ويجر المستغاث له) أى من أجله وهو اما منتصر له فتتعين اللام كقول عمر يا لله للمسلمين أو منتصر عليه فقد تخلفها من لانها تأتي للتعليل مثلها كقوله

يا للرجال ذوي الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردى لهم دينا

(قوله مكسورة) أي على اصل لام الجر مع المظهر أما مع الضمير فتفتح كيالزيدلك الا مع ياء المتكلم على ما مر واذا قلت يالك احتمل ان المخاطب مستغاث به وله وهي متعلقه بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوك لزيد فالكلام جملتان وقيل بفعل النداء أو بيا النائبة عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أي مدعوا لزيد فهو جملة واحدة (قوله وافتح) مفعوله ضمير اللام محذوفا وقوله مع المعطوف أى مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أى في سوى المستغاث الخ) أفاد ان اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الاول والثاني على تأويلهما بالمذكور فيفيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلا ياء وبالمستغاث له كررت يا ام لا ولا يصح ارجاعه للتكرار المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع تكرار لئلا يشمل المستغاث الاول فيناقض قوله باللام مفتوحا مع ان أولهما يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله ألف) مفعول عاقبت وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أو فاعله والمفعول محذوف أى عاقبتها الف أى ناوبتها من العقبة وهي النوبة فكل يجيء نوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما وقد يخلو منهما فيجعل كالمنادى في الحكم كقوله

* ألا يا قوم للعجب العجاب * فقوم باللكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدر ويصح ضمه مقدرا بقطعه عن الاضافة أصلا (قوله يا زيدا) الظاهر انه حينئذ مبني على ضم مقدر لمناسبة الالف في محل نصب على النداء قياسا على ما صرح به الشاطبي من ان المفرد مع الف الندبة ضمه مقدر أفاده سم ويس فيجوز في تابعه الرفع

﴿ الاستغاثة ﴾

اذا استغيث اسم منادى خفضا
بالام مفتوحا كيا للمرتضى
(ش) يقال يا لزيد لعمرو فيجر المستغاث بلام مفتوحة ويجر المستغاث له بلام مكسورة وانما فتحت مع المستغاث لان المنادي واقع موقع المضمر واللام تفتح مع المضمر نحو لك وله (ص)
وافتح مع المعطوف ان كررت يا
وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا
(ش) اذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فاما ان تتكرر معه يا أولا فان تكررت لزم الفتح نحو يا لزيد يا لعمرو ولبكر وان لم تتكرر لزم الكسر نحو يا لزيد ولعمرو ولبكر كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له والى هذا أشار بقوله * وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا * اي في سوى المستغاث والمعطوف عليه الذى تكررت معه يا اكسر اللام وجوبا فتكسر مع المعطوف الذى لم يتكرر معه يا ومع المستغاث له (ص)
ولام ما استغيث عاقبت الف
ومثله اسم ذو تعجب ألف
(ش) تحذف لام المستغاث ويؤتي بالف في آخره عوضا عنها نحو يا زيدا لعمرو ومثل المستغاث المتعجب منه

اتباعا لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضي والجامي من بنائه على الفتح ومنع الرفع في تابعه صبان فان لحقت الالف مضافا كيا غلام زيد اظهر نصبه في الاول وقدر الجر في الثاني للمناسبة أو مثنى أو جمعا فالظاهر أن تكون بعد نونهما وأنهما يبنيان على ما يرفعان به من ألف أو واو فيقال يا زيدانا و يا زيدونا فتامل (قوله نحو يا للداهية) أي تعجبا من عظمها وقولهم يا للماء والعشب تعجبا من كثرتهما وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب و يحتمل أنها باقية مع اشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثة حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضي بل تنزيلا فاذا قلت يا للماء فكانك تناديه وتقول احضر حتى يتعجب منك و يا للعجب احضر حتى يروك فهذا وقتك فاللام مفتوحة مثلها في يا لزيد ويجوز كسرها باعتبار أنه مستغاث له والمستغاث محذوف أي يا لقومي للعجب و للماء وللدواهي فان أتي بالالف تعين الاعتبار الاول ﴿خاتمة﴾ اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الالف جاز الحاقها هاء السكت كما سيأتي في الندبة والله أعلم

﴿ الندبة ﴾

هي بضم النون لغة مصدر ندب الميت اذا ناح عليه وعدد خصاله واكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفا نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه (قوله ما للمنادى اجعل لمندوب وما نكر لم يندب ولا ما أبهما و يندب الموصول بالذي اشتهر كبئر زمزم يلي وامن حفر (ش) المندوب هو المتفجع عليه نحو واز يداه والمتوجع منه نحو واظهراه ولا يندب الا المعرفة فلا تندب النكرة فلا يقال وارجلا ه ولا المبهم كاسم الاشارة نحو واهذا ه ولا الموصول الا ان كان خاليا من أل واشتهر بالصلة كقولهم وا من حفر بئر زمزماه (ص) ومنتهى المندوب صله بالالف متلوها ان كان مثلها حذف

آخر

كذلك تنوين الذى به كمل * من صلة أو غيرها نلت الامل (ش) تلحق آخر المنادى المندوب ألف نحو واز يدا لا تبعد و يحذف ماقبلها ان كان ألفا كقولك واموساه فحذفت ألف موسى وأتى بالالف للدلالة على الندبة أو كان تنوينا فى آخر صلة أو غيرها نحو وامن حفر بئر زمزماه ونحو ياغلام زيداه (ص) والشكل حتما أوله مجانسا * ان يكن الفتح بوهم لابسا (ش) اذا كان آخر ما تلحقه ألف الندبة فتحة لحقته ألف الندبة من غير تغيير لها فتقول واغلام أحمداه وان كان غير ذلك وجب فتحه الا ان أوقع فى لبس فمثال مالا يوقع فى لبس قولك فى غلام زيد واغلام زيداه وفى زيد وازيداه ومثال مايوقع فتحه فى لبس واغلامهوه واغلامكيه واصله واغلامك بكسر الكاف واغلامه بضم الهاء فيجب قلب ألف الندبة بعد الكسرة ياء و بعد الضمة واوا لانك لو لم تفعل ذلك وحذفت الضمة والكسرة وفتحت وأتيت بالف الندبة فقلت واغلامكاه واغلامهاه لالتبس المندوب المضاف الى ضمير المخاطبة بالمندوب المضاف الى ضمير المخاطب والتبس المندوب المضاف الى ضمير الغائب بالمندوب المضاف الى ضمير الغائبة والى هذا أشار بقوله والشكل حتما الى آخره أى اذا شكل آخر المندوب بفتح أو بضم أو بكسر فاوله مجانسا له من واو أو ياء ان كان الفتح موقعا فى لبس نحو واغلامهوه واغلامكيه

آخر المندوب لا ألف الندبة لانه أتي بها لغرض (قوله كذلك الخ) أى كحذف مثل الالف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذي تكمل به المندوب لاجلها أيضا فالصلة جرت على غير صاحبها لان فاعل كمل ضمير المندوب فى البيت الاول وهاء به للذى لا للتنوين وقوله من صلة الخ بيان للذى وسكت عن تنوين المندوب نفسه لانه ان كان مفردا فلا تنوين فيه والا فالتنوين فيما تكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي والاسنادى وكل ذلك داخل فى كلامه وأما الجزء الاول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلوالالف له فتقول واثلاثة وثلاثينا فيمن سميته بذلك (قوله ان كان ألفا) أي لينة سواء كانت جزء كلمة كالمقصور أو كلمة مستقلة كالالف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهمزة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة كواز كريا آه وأجاز الكوفيون حذفها فتحذف الالف قبلها أيضا لالتقائها مع ألف (قوله واموساه) مبني على ضم مقدر للتعذر كما كان قبل الندبة على الالف المحذوفة لالتقاء الالفين والالف الموجودة للندبة والهاء للسكت وأتي بها فى هذا دون ماقبله ليعرف أنها ألف الندبة لا الاصلية وأجاز الكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا يا موسياه (قوله تنوينا) اخرج نون المثنى والجمع فلا تحذف بل يقال وازيدانا ه واز يدونا ه و يبنيان على الالف والواو كالنداء المحض وألف الندبة لم تؤثر فيهما شيأ لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتامل (قوله والشكل الخ) المراد به حركة الحرف الذى تليه الالف أى ان كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الالف موقعا فى لبس وجب بقاؤها وتقلب الالف حرفا مجانسا لها لقوله أوله أي أتبعه والهاء مفعوله الثانى ومجانسا الاول أي اجعل المجانس تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لا تابع (قوله لابسا) من لبست الامر عليه خلطته (قوله هاء سكت) وتسمى هاء الاستراحة (قوله وان تشا الخ) تصريح بما علم من قوله ان ترد با لنسبة للهاء لا للمد لان قوله صله بالألف يوهم وجوبه فنبه هنا على عدم وجوبها مطلقا وقيل تجب ان ندب بيا لئلا يلتبس بالنداء المحض ثم ان ندب المفرد بلا ألف فكالمنادى فيظهر ضمه فى نحو واز يد وامعدي كرب و يقدر لحركة البناء الاصلى فى واسيبويه وللحكاية فى واقام زيدوان ندب بالف قدر ضمه فى الجميع لكن فى الاولين لمناسبة الالف وفى الاخيرين يحتمل انه كذلك وانه مقدر لحركتي البناء الاصلى والحكاية المحذوفين لاجل الالف كما كانا قبلها قال الصبان والاول أظهر لان اعتبار الملفوظ به أولى من المحذوف و يجوز فى تابع ذلك الرفع تبعا للضم المقدر مع الالف والنصب على المحل كما فى المستغاث وأما المضاف وشبهه كواغلام زيداه واطالعا جبلاه فجزؤه الاول منصوب مطلقا كالنداء المحض و يقدر اعراب الثاني مع الالف لمناسبتها وسيأتي المضاف لياء المتكلم (قوله الا ياعمرو عمراه) من الهزج وعمرو الاول مندوب مبني على الضم الظاهر والثاني تاكيده وليس فيه حرف ندبة لئلا ينكسر الوزن بل الواو بينهما هي واو عمرو الاول والشاهد فى عمراه لان العروض محل الوصل لا فى قوله وعمرو بن الزبيراه لان آخر البيت محل وقف وقد يقال لا شاهد فى الاول أيضا لان العروض المصرعة فى حكم الضرب (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدي صلته والياء مفعول أبدى وذا سكون حال منها (قوله واعبديا)

فان لم يكن الفتح موقعا فى لبس فافتح آخره وأوله ألف الندبة نحو وازيداه واغلام زيداه (ص) وواقفا زد هاء سكت ان ترد * وان تشا فالمد والهاء لا تزد (ش) أى اذا وقف على المندوب لحقه بعد الالف هاء السكت نحو واز يداه أو وقف على الالف نحو واز يدا ولا تثبت الهاء فى الوصل الا ضرورة كقوله الا ياعمر وعمراه * وعمرو بن الزبيراه (ص) وقائل واعبديا واعبدا * من فى النداء الياذا سكون أبدى (ش) أى اذا ندب المضاف الى ياء المتكلم على لغة من سكن الياء قيل فيه واعبديا بفتح الياء والحاق ألف

الندبة أو ياعبدا بحذف الياء
الياء ألفا والكسرة
فتحة أو يحذف الالف
و يستغنى بالفتحة أو يقلبها
ألفا و يبقيها قيل واعبدا
ليس الا واذا ندب على
لغة من يفتح الياء يقال
واعبديا ليس الا فالحاصل
أنه انما يجوز الوجهان
اعني واعبديا وواعبدا على
لغة من سكن الياء فقط
كما ذكره المصنف (ص)

﴿الترخيم﴾

ترخيما احذف آخر
المنادى
كياسعا فيمن دعا سعادا

(ش) الترخيم فى اللغة
ترقيق الصوت ومنه قوله
لها بشر مثل الحرير
ومنطق
رخيم الحواشى لاهراء
ولانزر
أى رقيق الحواشي وفى
الاصطلاح حذف أواخر
الكلم فى النداء نحو
ياسعا والاصل ياسعاد
(ص)
وجوزنه مطلقا فى كل ما
أنت بالها والذي قدرخما
بحذفها وفره بعد واحظلا
ترخيم مامن هذه الهاقد
خلا
الا الرباعي فما فوق العلم
دون اضافة واسناد متم
(ش) لايخلو المنادي من
ان يكون مؤنثا بالهاء أولا فان كان مؤنثا بالهاء جاز ترخيمه مطلقا أي سواء كان
علما كفاطمة أم غير علم كجارية زائدا على ثلاثة أحرف كما مثل أو على ثلاثة أحرف كشاة فتقول يافاطم و ياجارى و ياشا ومنه قولهم

بفتح الياء لاجل ألف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبنية على سكون مقدر لمناسبة الالف (قوله أو ياعبدا بحذف الياء) أي لالتقائها ساكنة مع الف الندبة فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الالف فهو مضاف تقديرا و نصبه مقدرا لمناسبة الالف الموجودة أو الياء المحذوفة نظير مامر (قوله واعبدا ليس الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الالف المنقلبة عن الياء على الثالث (قوله يقال واعبديا) ولا عمل فيه سوي مجيء الالف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿الترخيم﴾

اطلاقه على الحذف الآتى تسمية قديمة روي لما قرأ ابن مسعود وناداوا يامال قال ابن عباس ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم فاستبعد هذه القراءة لان الترخيم انما يكون فى مقام الانبساط ونحوه اذ هو تحسين للفظ وهم فى شغل عن ذلك بعقابهم لكن قد توجه بانه ليس تحسينا بل لشدة ضعفهم يعجزون عن اتمام الكلمة وبهذه القراءة رد على من أنكر ورود حذف بعض الكلمة المسمي بالاقتطاع فى القرآن وكذا بفواتح السور ان جعل كل حرف من اسم من اسمائه تعالى أفاده فى الاتقان (قوله ترخيما الخ) نصب على انه مفعول مطلق لاحذف على حد قعدت جلوسا لان الترخيم بمعني حذف آخر المنادي أو مصدر نائب عن اللفظ بفعله فى الطلب أى رخم ترخيما واحذف الخ تأكيد لفظى بالمساوى أو حال مؤكدة من فاعل احذف لا من المنادى لان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف أو ظرف لاحذف بحذف مضاف أى وقت ترخيم لكن يلزم على هذا وماقبله تحصيل الحاصل اذ المعني رخم حال كونك مرخما أو وقت الترخيم الا أن يقدر مريد الترخيم ووقت ارادته واما جعله مفعولا له ففيه تعليل الشيء بنفسه مع أنه ليس قلبيا فان قدر ارادة صار المعنى رخم لارادة الترخيم وفيه ركاكة بخلاف ماقبله (قوله لها بشر الخ) بعده

وعينان قال الله كونا فكانتا * فعولان بالالباب ماتفعل الخمر

قالها ذو الرمة فى قصيدة أولها ألا ياسلمي يادارمي على البلى * ولازال منهلا بجرعائك القطر

والحواشى جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كما فى القاموس والمراد هنا نواحى الكلام أى اطرافه وخصها بالذكر لان نشوق السامع لاول الكلام وآخره اكثر أو على عادة العرب من التعبير باطراف الشيء عن كله لانه يلزم عادة من الاحاطة بالاطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن رقته كله وهراء بضم الهاء وتخفيف الراء أى كثير ونزر ضده أى ان كلامها مع رقته ولطافته متوسط بين الكثرة المملة والقلة المخلة (قوله حذف أواخر الخ) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثانى ترخيم الضرورة وسيأتي هنا أيضا والثالث ترخيم التصغير الآتى فى بابه والتعريف العام لها حذف أواخر الكلم على وجه مخصوص (قوله مطلقا) سيأتي تفسيره وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم (قوله وفره بعد) أي لا تحذف منه شيأ بعد حذفها ولو كان قبلها لين زائد رابع كارطى فى أرطاة وأجاز سيبويه ترخيمه ثانيا ان بقى بعد الهاء أربعة فاكثر وجعل منه

* أحار بن بدر قد وليت ولاية * أي ياحارثة (قوله فافوق) بالضم أى فوقه (قوله العلم) بدل من الرباعي ودون اضافة حال من الرباعي (قوله متم) اسم مفعول نعت لاسناد أى ودون اسناد تام قال سم وكانه احترز به عن النسبة الاضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دون اضافة يفيدان الاضافة تمنع الترخيم كالاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجي والا فهو بيان للواقع (قوله أي سواء كان علما الخ) بيان لمراده بالاطلاق اشارة الى انه لم يرد الاطلاق الكلي بل عن بعض القيود المذكورة بقوله الا الرباعى الخ فان شرط الترخيم فى ذى الهاء

وغيره

ياشاادجني بحذف تاء التانيث للترخيم ولا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر والى هذا أشار بقوله وجوز نه الى قوله بعد وأشار بقوله واحظلا الى آخره الى القسم الثانى وهو ما ليس مؤ نثا بالهاء فذ كر أنه لا يرخم الا بشروط الاول أن يكون ر باعيا فا كثر الثاني أن

وغيره أن لا يكون مضافا كطلحة الخير وعبد الله وما اشبهه كطا لعة جبلا وثلاثة وثلاثين ولا اذا اسناد كقامت فاطمة و برق نحره ولا نكرة غير مقصودة كيا امرأة و يا رجلا خذا بيدى ولا مختصا بالنداء كفل وفلة ولا مبنيا قبله كخمسة عشر وحذام ولا مستغا ثا ولا مندو بافكل ذلك لا يرخم وان كان بالهاء وأما شرط كونه ر باعيا وعلما فمختص بالمجرد فمراد المصنف الاطلاق عن هذين فقط (قوله ياشاادجنى) أي اقيمى فى البيت من قولهم دجن يدجن دجونا اذا أقام وشاة داجن اذا ألفت البيوت ولم تسرح مع الغنم وشا بالقصر لانه مفرد أصله شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه ان لقيها ساكن كهذا المثال أما شاء بالمد فجمع شاة وأصلها شوهة لجمعها على شياه وتصغيرها على شويهة قلبت واوها ألفا ثم حذفت هاؤها وقصد تعويض التاء الموجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علمت أنه وما بعده لا يختصان بالمجرد (قوله وما كان غير علم) أى سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذ عند الاكثر قولهم ياصاح و ياغضنف وأطرق كرا فى صاحب وغضنفر وكروان وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة من التاء وعليه فلا شذوذ (قوله الذي تلا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذي محذوف أى احذف الحرف الذي تلاه الآخر فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز للعلم بان الآخر تال لا متلو (قوله ان زيدا الخ) يشمل المثني وجمعى التصحيح أعلاما فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله و يمتنع بقاء الالف فى هندات لان تاءه ليست للتأنيث حتى يوفر بعدها اه فارضي (قوله لينا) حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لين كما قاله المكودي فهو بفتح اللام ويجوز كسرها مصدرا أى ذا لين واعلم أن حروف واى ان سكنت بعد حركة تجانسها سميت حروف علة ولين ومد كقال و يقول و يبيع أو بعد حركة لا تجانسها سميت حروف علة ولين فقط كفرعون وغرنيق أو تحركت فعلة فقط فكل مد لين وكل لين علة ولا عكس فالالف حرف مد دائما لا نها دائما ساكنة بعد فتحة اذا علمت ذلك فقول المصنف ساكنا وصف كاشف للين والاولى مدا ابدل لينا ليفيد اشتراط ان يكون قبله حركة تجانسه لفظا كمنصور أو تقديرا كمصطفون و يخرج به نحو فرعون فان فيه الخلاف الذي ذكره (قوله بهما) متعلق بقفى بالبناء للمجهول أى اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنويع فيما يظهر لانه نوع غير ما تقدم والجملة صفة لواو و ياء أى اذا أتبع بالواو والياء فتح أي جعلا تابعين له مع سكونهما ففى جواز حذفهما مع الآخر خلف (قوله كمختار) أي لان ألفه منقلبة عن أصل اذا صله مختير بفتح الياء أو كسرها (قوله أوغير لين) كفرعون جعل اللين بمعني المد فاخرج به ما ذكر وفيه نظر يعلم مما مر وأما اللين بمعناه المتقدم فيخرج به نحو شمائل فان همزته زائدة وليست لينا كما يخرج به نحو قنور لتحرك واوه واللين لا يكون الا ساكنا (قوله كقنور) بفتح القاف والنون وشد الواو وآخره راء هو الصعب اليابس من كل شيء ومثله هيخ بفتح الهاء والموحدة وشد التحتية فخاء وهو الغلام السمين الممتلىء لحما (قوله كغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء (قوله ففيه خلاف) محله فى غير جمع المقصور بالواو أو الياء كمصطفون ومصطفين علمين فانه تحذف منه الواو والياء مع النون قولا واحدا لوجود الضم والكسر قبلهما تقديرا (قوله وقل) فعل ماض من القلة وترخيم جملة فاعله (قوله وذا عمرو الخ) ذا اشارة لترخيم الجملة وهو اما مفعول مقدم لنقل أو مبتدأ أخبره الجملة بعده حذف رابطها أى نقله (قوله ان المركب المزجى) يرخم شمل نحو سيبويه وخمسة عشر فتقول ياسيب و ياخمسة بحذف العجز ومنع الاول الكوفيون والثاني الفراء و يشكل

يكون علما الثالث ان لا يكون مركبا تركيب اضافة ولا اسناد وذلك كعثمان وجعفر فتقول ياعثم و ياجعف وخرج ما كان على ثلاثة أحرف كزيد وعمرو ما كان على أربعة أحرف غير علم كقائم وقاعد ومار كب تركيب اضافة كعبد شمس ومار كب تركيب اسناد نحو شاب قرناها فلا يرخم شيء من هذه واما ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف عجزه وهو مفهوم من كلام المصنف لانه لم يخرجه فتقول فيمن اسمه معدي كرب يامعدى (ص) ومع الآخر احذف الذى تلا ان زيدا لينا ساكنا مكملا أربعة فصاعدا والخلف فى واو و ياء بهما فتح ففى (ش) أى يجب ان يحذف مع الاخر ما قبله ان كان زائدا لينا أي حرف لين ساكنا رابعا فصاعدا وذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين فتقول ياعثم و يامنص و يامسك فان كان غير زائد كمختار أو غير لين كفرعون أو غير ساكن كقنور او غير رابع كجعيد لم يجز حذفه فتقول

ياختا و ياقنو و يامجى وأما فرعون ونحوه وهو ما كان قبل واوه فتحة أو قبل بائه فتحة كغرنيق ففيه خلاف فمذهب الفراء والجرمى انهما يعاملان معاملة مسكين ومنصور فتقول عندهما يافرع و ياغرن ومذهب غيرهما من النحو يين عدم جواز ذلك فتقول عندهم يافرعو و ياغرني (ص) والعجز احذف من مركب وقل * ترخيم جملة وذا عمرو نقل (ش) تقدم أن المركب تركيب مزج يرخم

وذكرهنا أن ترخيمه يكون بحذف (٨٦) عجزه فتقول فى معدي كرب يا معدي وتقدم أيضا أن المركب تركيب اسناد لا يرخم وذكرهنا أنه

على الجواز فيهما مامر من أن شرط المرخم عدم البناء الا أن يكون فيه خلاف أو يستثني منه بناء المركب المزجي ولم يسمع ترخيمه مطلقا ولو معربا وانما قاسه النحويون على مافيه تاء التأنيث لان عجزه يشبهها فى فتح ماقبله غالبا وفى حذفه للنسب وغير ذلك ﴿ تنبيه ﴾ اذا رخمت اثنى عشر واثنى عشرة علمين حذفت الالف مع العجز وكذا الياء فى اثني عشر فتقول يااثنو ويا اثنت كما تحذفهما مع النون فى اثنان واثنتين لانها لين زائد الخ والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين ولذلك لا يضافان وكانا معربين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله فى أبواب النسب) أى حيث قال فيها فتقول فى النسب الى تابط شرا تابطي لان من العرب من يقول ياتابط اه فافادان ترخيمه لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالتنوين ومامفعول نويت أي اذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقي ملتبسا بما أى بحاله الذي ألف فيه قبل الحذف من حركة أوسكون وصحة أواعلال * والحاصل أن المرخم اما أن يحذف منه حرف كسعاد أوحرفان كمروان والمثنى والجمع أوكلمة كمعدي كرب وخمسة عشر وتابط شرا أوكلمة وحرف كاثني عشر والباقي بعد الحذف اما مفتوح كمروان ومصطفون أومضموم كمنصور وقاضون أومكسور كحارث وقاضين أوساكن صحيح كقمطر اومعتل كشمود فكل ذلك على هذه اللغة يبني على ضم مقدر على آخر المحذوف الا اثنا عشر والمثنى والجمع فعلي الالف والواو المحذوفين ويستعمل الباقي فى جميعها بحاله قبل الحذف الا اذا كان سكونه عارضا للادغام بعد مدة كمضار ومحاج فيحرك بحركة أصله من كسر فى اسم الفاعل أوفتح فى المفعول والاجمع المعتل كمصطفون وقاضون فيرد اليه الحرف الذى كان حذف لالتقائه ساكنا مع واو الجمع أو يائه لزوال سبب الحذف فتقول يامصطفى ويا قاضى برد الالف والياء واختار فى التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقديرا أما على لغة من لا ينتظر فيتعين الرد قطعا لانتفاء السبب لفظا أوتقديرا لكن يلزم عليه التباس الجمع بالمفرد فقياس ماسيأتي من مراعاتهم عدم اللبس امتناع ترخيمه الا على اللغة الاولى بلا ردوعن الرضى مايؤيده فتقول يامصطف بالفتح مطلقا ويا قاض بالضم فى قاضون وبالكسر فى قاضين أفاده الصبان (قوله كما الخ) فى موضع المفعول الثانى لاجعله ومازائدة ولو مصدرية وهو أولى من عكسه لكثرة زيادة ما وجملة تمما بالبناء للمجهول خبر كان ووضعا نصب بنزع الخافض أى اجعله ككونه متمما بالآخر فى الوضع ان لم تنو الخ (قوله قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوي الضخم والرجل القصير كما فى القاموس وفسره فى الصحاح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما انت بالهاء فقيل قمطرة والجمع قماطر (قوله على الضم) أى الظاهر ان كان صحيحا والا قدرته فيه كما يقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الاصلى ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا على الاول كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت وقد أجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله احار بن عمرو الخ والمانع يجعله بدلا (قوله فتقلب الواو ياء) أي لتطرفها بعد ضمة كما تقلبها فى أجر وأدل جمع جرو ودلو لذلك اذا صلهما أجرو وأدلو كافلس فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فصار أجري وأدلى ثم أعل كقاض وتقول فى كروان على الاولى ياكرو بفتح الواو وعلى الثانية ياكرا بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وفى نحو سقاية وعلاوة على الاولى ياسقاي وعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانية ياسقاء وعلاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء (قوله ولا يوجد اسم الخ) أى لمزيد الثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدعو لوضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سمي به فامر عارض وبالمعرب المبنى كهو وذو الطائية وبضم ماقبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليخرج هذا أبوك وأما نحو سنبو

يرخم قليلا وان عمرا يعنى سيبويه وهذا اسمه وكنيته أبو بشر وسيبويه لقبه نقل ذلك عنهم والذي نص عليه سيبويه فى باب الترخيم ان ذلك لا يجوز وفهم المصنف عنه من كلامه فى بعض أبواب النسب جواز ذلك فتقول فى تابط شرا ياتابط (ص)

وان نويت بعد حذف ماحذف

فالباقي استعمل بما فيه الف واجعله ان لم تنو محذوفا كما لوكان بالآخر وضعا تمما

فقل على الاول فى ثمود يا ثمو ويا ثمى على الثاني بيا

(ش) يجوز فى المرخم لغتان احداهما أن ينوى المحذوف منه والثانية أن لا ينوى ويعبر عن الاولى بلغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف علي ما كان عليه من حركة أوسكون فتقول فى جعفر ياجعف وفى حارث ياحار وفى قمطر ياقمط واذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يعامل به لوكان هو آخر الكلمة وضعا فتبنيه على الضم وتعامله معاملة الاسم التام فتقول ياجعف وياحار وياقمط بضم الفاء والراء والطاء وتقول فى ثمود على لغة من ينتظر الحرف ياثمو بواو ساكنة وعلى لغة من لا ينتظر تقول ياثمى فتقلب الواو ياء والضمة كسرة لانك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة الا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة (ص)

اسم بلد بالصعيد فالظاهر انه غير عربي كسمند واسم طير (قوله فى كمسلمة) بضم الميم فى الاولى اسم فاعل مؤنث والثانى بفتحها مصدر ميمي من السلامة وانما لم يلتبس هذا القلة استعماله بلا تاء بخلاف الاول (قوله لئلا يلتبس) قياس ذلك امتناع الترخيم أصلا اذا لبس كل من الوجهين كيافتاة وأما نحو يزالمصنف ترخيم المثني والجمع بحذف زيادتيهما فانما هو على لغة من ينتظر حتي لا يلتبس بالمفرد فتقول فى نحو زيدان وزيدين علمين يازيداه بالفتح فى الاول والكسر فى الثانى وكذا فى المنسوب ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالمفرد وأما زيدون فيمتنع ترخيمه مطلقا لذلك وقد مر ما فى جمع المعتل (قوله صالحة للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطيء من جعل قوله * قواطنا مكة من ورق الحمى * مرخم الحمام للضرورة والصواب ان ذلك الحذف لا يسمي ترخيما لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والالف وكسر الميم الباقية للروى فى غاية الشذوذ ويشترط أيضا كون الاسم اما بالتاء أو أكثر من ثلاثة والا فلا يرخم الا للضرورة ولا تشترط العلمية بل ترخم النكرة كقوله * ليس حى على المنون بخال * أي بخالد (قوله تعشو) بناء الخطاب أي تسير فى العشاء أى الظلام والخصر بفتح المعجمة فالمهملة شدة البرد وضبطه بمهملتين سهوز كريا ﴿تنبيه﴾ ترخيم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز باجماع كهذا البيت فانه حذف الكاف ونون الباقي مع جره بالاضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون وأما على اللغة الثانية فاجازه سيبويه ومنعه المبرد ويشهد للجواز قوله

ألا أضحت حبالكم رماما * وأضحت منك شاسعة اماما

وقوله ان ابن حارث ان أشتق لمرؤ يته * أو أمتدحه فان الناس قد علموا

فرخم امامة وحارثة بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لانتظارها والا لضم الاول وكسر الثاني منونا والله أعلم

﴿الاختصاص﴾

هو لغة مصدر اختصصته بكذا قصرته عليه واصطلاحا قصر حكم أسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معمول لاخص محذوفا وجوبا والباعث عليه اما فخر كعلى أيها الكريم يعتمد أو تواضع كاني أيها العبد الفقير الى عفوربي أو بيان المقصود بالضمير كنحن العرب أقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء لا نورث (قوله باثرار جونيا) أى بعده بان يقال ارجوني أيها الفتي فارجو أمر للجماعة والواو فاعله والياء مفعوله وأيها مبني على الضم لمشابهة لفظها فى النداء فى محل نصب باخص محذوفا وجوبا وها للتنبيه لخفتها لما مر فى النداء والفتي صفة أي مرفوع تبعا للفظها بضمة مقدرة على الالف والمراد بالفتي هو مدلول الباء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء) أى فهذا خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الامر فى أحسن بزيد والامر بصورة الخبر فى والوالدات يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه) سنزيدك عليها (قوله لا يستعمل معه حرف نداء) أى لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى (قوله يسبقه شيء) اي يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شيء فيقع فى اثناء الجملة كنحن العرب الخ أو بعدها كارجونيا أيها الفتي والاكثر سبقه بضمير المتكلم كالامثلة المذكورة ويقل بعد الخطاب كسبحانك الله العظيم وبك الله نرجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى لضم ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر فالشيء السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفته النداء (قوله ان تصاحبه) اى المخصوص والالف واللام لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى ويخالفه أيضا فى انه يجب كون المخصوص معرفة غير اشارة ويقل كونه علما وينصب لفظا ولو كان مفردا الا اى فتضم ولا يصح وصف أى هنا باسم اشارة بخلاف النداء فى الكل * والحاصل انه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير يخصه كأرجونيا الخ أو يشارك فيه كنحن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الاول أيها وأيتها

ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف فتقول يامسلم بفتح الميم ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر فلا تقول يامسلم بضم الميم لئلا يلتبس بنداء المذكر واما ما كانت فيه التاء لا للفرق فيرخم على اللغتين فتقول فى مسلمة علما يامسلم بفتح الميم وضمها (ص)

ولاضطرار رخموا دن ندا * ماللندا يصلح نحو أحمدا

(ش) قد سبق أن الترخيم حذف أواخر الكلم فى النداء وقد يحذف للضرورة آخر الكلمة فى غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء كاحمد ومنه قوله

لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

أى طريف بن مالك (ص)

﴿الاختصاص﴾

الاختصاص كنداء دون يا * كأيها الفتى باثرار جونيا

وقد يرى ذا دون أى تلو أل * كمثل نحو العرب أسخى من بذل

(ش) الاختصاص يشبه النداء لفظا ويخالفه من ثلاثة أوجه أحدها انه لا يستعمل معه حرف نداء والثانى أنه لا بد ان يسبقه شيء والثالث ان تصاحبه

وحكمهما كالنداء فيلزمان الضم لما مر والوصف بذى أل مرفوعا تبعا للفظهما لا باسم اشارة الثاني والثالث المعرف بال أو الاضافة كنحن العرب أسخى الناس ونحن معاشر الانبياء لا نورث فاسخى ولا نورث خبر نحن والعرب ومعاشر نصب باخص محذوفا وجوبا الرابع العلم وهو قليل كقوله * بنا تميما يكشف الضباب ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم اشارة بخلاف النداء وجملة الاختصاص المحذوفة فى محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل بعد المعارف فالتقدير ارجو نيا حال كوني مخصوصا من بين الفتيان وفى نحو اللهم اغفر لنا أيتها العصابة اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضى اما فى مثل نحن العرب ونحن معاشر الانبياء فمعترضة كما فى المغني (قوله ماتركنا) مبتدأ خبره صدقة وقال الشيعة ما مفعول تورث وصدقة حال من مفعول تركنا أى لا نورث ماتركناه حال كونه صدقة أى بخلاف ماتركناه من غير الصدقة فنورثه وحملهم على هذا التحريف الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم الفاسد ليتوصلوا به الى الطعن فى امامة أبي بكر حيث منع فاطمة ارثها مستدلا بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ التحذير والاغراء ﴾

جمعهما لاستواء احكامهما وان اختلف معناهما لان التحذير هو التبعيد عن الشيء والاغراء التسليط عليه وقدم الاول لتقديم التخلية بالمعجمة على التحلية (قوله اياك الخ) تقديره البيت نصب الشخص المحذر لفظ اياك والشر بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أي الشر كاياك والاسد واياك والمراء أو نحو اياك كايا كما وايا كم وايا كن (قوله ودون عطف الخ) حال من ايا أو متعلق بانسب أى وانسب هذا الحكم وهو النصب بالعامل المستتر وجوبا الا ياك حال كونه دون عطف شيء عليه (قوله وماسواه) أي المذكور من اياك مع عطف ودونه بان يحذر بغير اياك (قوله كالضيغم) أي الاسد والسارى أى الماشى ليلا (قوله سواء وجد عطف) أي للمحذر منه كالشر على اياك أم لا بان ذكر المحذر منه مع اياك بلا عطف سواء كرر اياك حينئذ كقوله

فاياك اياك المراء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

أم لم يكرر كاياك أن تفعل كذا فيجب حذف عامل اياك فى كل ذلك لكثرته فى التحذير فجعل بدلا من اللفظ بالعامل ولذلك تحمل ضمير الفاعل فاياك ضمير منصوب متحمل لضمير مرفوع وهو فاعل الفعل المحذوف فانا كدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطفت عليه فلابد من الفصل كاياك أنت نفسك واياك أنت وزيد بالرفع ويقبح تركه بخلاف اياك فى ذلك (قوله والتقدير اياك احذر) اعلم انه اختلف فى تقدير العامل فى اياك والمعطوف عليه فقال السيرافى وكثير الاصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر ان يدنو منك أى امنع نفسك من دنوها من الشر الخ فحذفت ان والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من المعطوف والمعطوف عليه فصار اتق نفسك والشر ثم حذف الفعل والمضاف وأنيب عنه الضمير فانفصل وقيل التقدير باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا وقيل هو من عطف الجمل فلكل منهما عامل أى اياك ق أو باعد واحذر الشر أودعه واختار فى شرح التسهيل ان الاصل احذر تلافى نفسك والشر بجرهما فحذف الفعل ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثانى فصار نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنيب عنه الضمير فانتصب وانفصل فصار اياك والشر فنصبهما انما هو بطريق النيابة عن المضاف المحذوف الذى عمل فيه الفعل بالاصالة قال وهو أقل تكلفا اذا علمت ذلك فقول الشارح اياك احذر يقرأ بصيغة الامر ويكون اشارة للقول الاخير لا بصيغة المضارع لاقتضائه ان الشر محذر أيضا لعطفه على الضمير الا ان يبنى على ان العامل فى الشر مقدر أي احذرك ودع الشر كما مشى عليه الشارح فيما سيأتى حيث قدر ق رأسك واحذر السيف

الالف واللام وذلك كقولك أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن العرب اسخى الناس وقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث ماتركناه صدقة وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير أخص العرب وأخص معاشر الانبياء (ص)

﴿ التحذير والاغراء ﴾

اياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف ذا الا يا انسب وما

سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف أو التكرار كالضيغم الضيغم ياذا الساري

(ش) التحذير تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه فان كان باياك واخواته وهو اياك وايا كما وايا كم وايا كن وجب اضمار الناصب سواء وجد عطف أم لا فمثاله مع العطف اياك والشر فاياك منصوب بفعل مضمر وجوبا والتقدير اياك احذر

ومثاله بدون العطف اياك ان تفعل كذا أى اياك من ان تفعل كذا وان كان بغير اياك واخواته (٨٩) وهو المراد بقوله وماسواه فلا

لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفى نسخ اياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لانه بصدد تقدير عامل اياك لا الشر فتامل (قوله ومثاله بدون العطف) أى بان ذكر المحذر منه مع الضمير بلا عطف كمثاله وكقوله فاياك اياك المراء واختلف فى تقدير العامل حينئذ فقال الجمهور العامل فى اياك باعد محذوفا ويجب جر المحذر منه بمن لان باعد لا يتعدى الى اثنين بنفسه كاياك من الشر أي باعد نفسك منه ولا يجوز نصب الشر بنزع الخافض لانه سماعى وما فى البيت ضرورة وجوزه الناظم بتقدير عامل آخر كدع وابنه بتقدير عامل يتعدى للاثنين كاحذرك الشر أو جنب نفسك الاسد و يشهد لهما البيت و يجوز عندهما من الشر واما نحو اياك ان تفعل كذا فجائز عندا الجميع لصلاحيته لتقدير من قال الخفيد والاوجه انه لا يتعين تقدير باعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالحال كدع واتق وخل ونحو اذ المقدر ليس متعبدا به اه (قوله وان كان بغير اياك) اعلم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الاول باياك واخواته و يجب معه ذكر المحذر منه معطوفا أو بدون عطف و يجب ستر عامله مطلقا كرر أم لا عطف عليه أم لا كامر بخلاف الباقي الثانى باسم ظاهر مضاف لضمير المحذر كرأسك أو نفسك الثالث بذكر المحذر منه فقط كالضيغم وقد يكون بذكرهما معا كرأسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما الامع اياك (قوله الامع العطف) أى بالواو خاصة وتعطف محذرا على محذر كاياك وزيدا أن تفعل أو محذرا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي اتركوها وسقياها فلا تمنعوها عنه أو محذرا منه على محذر كرأسك والسيف واياك والشر وستر العامل فى الجميع واجب كما شمله اطلاق المصنف لانهم جعلوا العطف والتكرار الآتى كالبدل من الفعل و يجوز فى الاولين دون الثالث كون الواو للمعية فينصب ما بعدها على أنه مفعول معه و يظهر العامل (قوله ماز) بالزاي مرخم مازن اسم رجل (قوله ق رأسك واحذر السيف) جرى على أن عامل الثاني مقدر والظاهر جريان باقي الاقوال المارة هنا أيضا فيقدر احذر تلاقي رأسك والسيف أو باعد رأسك من السيف والسيف منها أو امنع رأسك ان تدنو من السيف والسيف ان يدنو منها لكنها لا يتأتى فى نحو ناقة الله وسقياها واياك وزيدا أن تفعل بل الظاهر ان العامل فيها واحد قولا واحدا وانما يتأتى الخلاف فى عطف المحذر منه على المحذر فتامل (قوله أو التكرار) أي للمحذر منه كمثاله أو لغيره كرأسك رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أى من قاس على ذلك انتبذ أى ارتمي وبعد عن سبيل العدل (قوله اياى وان يحذف الخ) هو أثر عن عمر رضى الله تعالى عنه أوله لتذك لكم الاسل والرماح والسهام واياى الخ يأمرهم بانهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحديد كالسيف والسكين والرماح أو السهام عند الرمي بها و ينهاهم عن حذف الارنب بنحو حجر لانه لا يحل به والاصل اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف الخ فهما تحذيران حذف من كل منهما نظير ما أثبته فى الآخر اذ المحذر منه وهو حذف الارنب ذكره فى الثانى دون الاول والمحذر وهو اياي بالعكس ففيه احتباك (قوله وايا الشواب) بشين معجمة ثم موحدة جمع شابة و يروى بسين مهملة ثم همزة فتاء فوقية جمع سوأة والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب وفيه شذوذات تحذير الغائب واضافة ايا للظاهر وحذف الفعل مع لام الامر ﴿فائدة﴾ ذكر الرضى ان المحذر منه المكرر يكون ظاهرا كسيفك سيفك ومضمرا كاياك اياك وايا ه وايا ه واياي اياى وفى الهمع ان المحذر منه قد يكون ضمير غائب معطوفا على المحذر كقوله * فلا تصحب أخا الجهل * وايا ك وايا ه فايا ه هنا حكم الاسد فى اياك والاسد فعلى هذا لا يكون التحذير بضميرى الغيبة والتكلم شاذا الا اذا جعل محذرا لا محذرا منه والله اعلم

﴿ أسماء الافعال والاصوات ﴾

أي وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست

يجب اضمار الناصب الامع العطف كقولك مازر أسك والسيف أى يامازن ق رأسك واحذر السيف أو التكرار نحو الضيغم الضيغم أى احذر الضيغم فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز اضمار الناصب واظهاره نحو الاسد أى احذر الاسد فان شئت اظهرت وان شئت اضمرت (ص)

وشذ اياى واياه أشذ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

(ش) حق التحذير ان يكون للمخاطب وشذ بجيئه للمتكلم فى قوله اياى وان يحذف احدكم الارنب وأشذ منه بجيئه للغائب فى قوله اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب فلا يقاس على شىء من ذلك (ص)

وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به فى كل ما قد فصلا

(ش) الاغراء أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به وهو مثل التحذير فى انه اذا وجد عطف أو تكرار وجب اضمار ناصبه والا فلا ولا تستعمل فيه اياه فامثال ما يجب معه اضمار الناصب قولك أخاك أخاك وقولك أخاك والاحسان اليه أي الزم أخاك ومثال

مالا يلزم معه الاضمار قولك اخاك أي الزم اخاك (ص) ﴿ أسماء الافعال والاصوات ﴾

أسماء بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير عاقل وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بوضعه معناه وهذه كذلك ولم يقل احد ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ما ناب عن فعل) أى ولم يتأثر بالعوامل وليس فضلة فخرج المصدر النائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فبان ان قوله كشتان تتميم للحد فيجعل حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كما فى الاشمونى وجعله ابن المصنف مثالا لا تتميما فيكون خبر المحذوف وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل فى افادة معناه وفى استعماله من كونه عاملا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معمولا للجوازم والنواصب فالنيابة عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد أن الفعل لا يكون معمولا لفعل ولا لاسم بطريق الاصالة ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق ما مر (قوله كشتان) بفتح النون وكان الفراء يكسرها (قوله وكذا أوه) بفتح الهمزة وشد الواو وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه بالضم والسكون فهما اسما فعل بمعنى أتوجع كما فى المرادى (قوله أسماء الافعال أسماء) أى حقيقة عند جمهور البصريين لا افعال حقيقة كما للكوفيين ولا أفعال استعملت كالاسماء فى التنوين وعدمه وفى أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يؤكد طلبيها بالنون كما لبعض البصريين واستظهر الصبان ان هذا عين ما قبله فان الكوفيين لا يمنعون استعمالها كالاسماء والا كان مكابرة فالخلاف بينهما فى العبارة وعلى الاول فالارجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل لكن من حيث دلالته على معناه لا من حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا وكذا على انها أفعال أما على انها أسماء لمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهي فى محل رفع بالابتداء أغني مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر النائب عن فعله فمحلها نصب بافعالها النائبة هى عنها كذا فى التصريح وانما بنيت حينئذ مع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقولهم اسماء الافعال أى اللغوية وهى المصادر فتأمل (قوله فى الدلالة على معناها) أى بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الارجح المتقدم (قوله بمعنى انكفف) فسره بذلك لان مه لازم بمعنى امتنع وفى نسخ بمعنى اكفف فينبغى جعله من اللازم ليوافق المفسر وان كان غير واجب لان كف يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشىء فكف أى منعته فامتنع كما فى الصحاح (قوله بمعنى افترق) كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بالافتراق فى المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم وتطلب فاعلا دالا على اثنين كشتان الزيدان وقد تزاد بعدها ما كقوله

شتان ما نومي على كورها * ونوم حسان أخي جابر

فما زائدة وما بعدها فاعل والمراد بكورها رحل الناقة وقد تزاد ما بين بعدها كقوله

* فشتان ما بين اليزيدين فى الندي * فاليزيدين فاعل مرفوع تقديرا وما بين زائدة وقيل ما موصولة ببين واقعة على المسافة وهي فاعل شتان بمعنى بعدا افترق أي بعدت المسافة التى بينهما أفاده الدماميني وأما قوله

جاز يتموني بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعي

فقال فى شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة ببين اه أى فتكون شتان بمعنى بعد وما بمعنى المسافة (قوله هيهات العقيق) اسم موضع بالحجاز فاعل هيهات وقد تزاد فيه اللام نحو هيهات هيهات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها تثليث تائها (قوله ووى الخ) أى كقوله تعالى

ما ناب عن فعل كشتان وصه
هو اسم فعل وكذا أوه ومه
وما بمعني افعل كآمين كثر
وغيره كوي وهيهات نزر

(ش) أسماء الافعال أسماء تقوم مقام الافعال فى الدلالة على معناها وفى عملها وتكون بمعنى الامر وهو الكثير فيها كمه بمعني انكفف وآمين بمعني استجب وتكون بمعنى الماضى كشتان بمعني افترق تقول شتان زيد وعمرو وهيهات بمعني بعد تقول هيهات العقيق و بمعني المضارع كأوه بمعني أتوجع ووى بمعنى أعجب

وى كانه لا يفلح الكافرون فوى بمعني أعجب والكاف اما للتعليل أى اعجب لعدم فلاح الكافرين أو حرف خطاب توصل بوي واللام مقدرة بعدها وقيل كان حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال فى وى كان الله يبسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقيس) أى الماضى والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثانى وجعل أوه ووى بمعني توجعت وتعجبت وهكذا (قوله والفعل الخ) أى فعل الامر مبتدأ أول وعليك مبتدأ ثان لقصد لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعني ان اسم فعل الامر قسمان مرتجل كما مر ومنقول اما عن أحد الظرفين كدونك وعليك أو عن مصدر كرويدو بله وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها عن الاصل وقاس الكسائي منها ما زاد على حرف لانحو بك ولك ومن المسموع أمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعني تاخر واليك أى تنح ومكانك أى اثبت فيكون لازما وحكي الكوفيون مكانك زيدا أى انتظره فهو متعد ولا تستعمل الا مع الكاف لان أمر غير المخاطب قليل وشذ قياسا واستعمالا عليه رجلا غيري أى ليلزمه وعلى الشيء أى لا تلزمه والى أى لا تنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب قبله فى يا معشر الشباب الخ فالهاء فاعل والصوم مفعول على ما سيأتى وقال ابن عصفور عليه خبر مقدم لا اسم فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه أمر للمخاطبين اى ألزموه الصوم أودلوه عليه وكذا قيل فى على الشيء أى ألزمونيه فالهاء مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر (قوله عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعني الزم وزيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالباء كعليك بذات الدين فيكون بمعني استمسك مثلا وصرح الرضى بانها زائدة لانها تزاد كثيرا فى مفعول اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف فهي ضمير عند الجمهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدونها ولان الياء والهاء فى قولهم على وعليه ضمير ان اتفاقا وهل هي فاعل باسم الفعل أو مفعوله والفاعل مستتر أي الزم أنت نفسك زيدا واليك بمعني نح نفسك وكذا الباقي أو مجرورة بالحرف فى نحو عليك وبالاضافة فى نحو دونك نظرا للاصل قبل النقل والفاعل مستتر أقوال أصحها ثالثها فاذا قلت عليكم كلكم زيدا جاز رفع كل توكيدا للمستكن وجره توكيدا للمجرور وبهذا يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من جار ومجرور فيه تسامح ولم تجعل الكاف مجرورة باضافته بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر ولا يضاف فتدبر (قوله رويد زيد) أصله أرود زيدا ارواد أى أمهله امهالا فصغروا الارواد بحذف زياديه وهما الهمزة والالف تصغير الترخيم واستعملوه مصدرا نائبا عن فعله وهو أرود واما بله فمصدر لا فعل له من لفظه بل من معناه وهو اترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما أن دع فعل لا مصدر له من لفظه بل من معناه وهو الترك ثم تارة ينونان فينصبان المفعول وهو الاصل كرويدا زيدا و بلها عمرا وتارة يضافان اليه كما تى الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان لمفعولهما وقيل بل اضافتهما للفاعل والمفعول محذوف ولا يرد أن فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استتاره لان محله فى المنون بدليل تمثيلهم ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر فقالوا رويد زيدا و بله عمرا بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمرو ولا موجب للبناء سوي ما ذكر فقول المتن ناصبين أى مع بنائهما لا مع تنوينهما لانهما حينئذ مصدران وقد يخرجان عن الطلب فيكون رويدا حالا أو نعتا على التأويل بالمشتق كسار ورويدا أي مرودين أو سيرا رويدا أى مرودا فيه ويكون بله بمعني كيف خبرا عما بعده كبله زيد بالرفع وقد تقع بمعني غير مجرورة بمن كالحديث القدسى أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بله ما اطلعتم عليه أي من غيره ويحتمل كما فى الشمني انها على أصلها مصدر بمعني الترك ومن تعليلية أي من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصى (قوله وما لما الخ) ما مبتدأ خبره لها ولما صلتها وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها ولم يبرز

وكلاهما غير مقيس وقد سبق فى الاسماء الملازمة للنداء أنه ينقاس استعمال فعال اسم فعل مبنيا على الكسر من كل فعل ثلاثي فتقول ضراب زيدا أى اضرب ونزال أى انزل وكتاب أى اكتب ولم يذكره المصنف هنا استغناء بذكره هناك (ص) والفعل من اسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين

(ش) من أسماء الافعال ما هو فى أصله ظرف وما هو مجرور بحرف نحو عليك زيدا أى الزمه واليك أي تنح ودونك زيدا أى خذه ومنها ما يستعمل مصدرا واسم فعل كرويد و بله فان انجر ما بعدهما فهما مصدران نحو رويد زيد أي ارواد زيد أي امهاله وهو منصوب بفعل مضمر و بله زيد أي تركه وان انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل نحو رويد زيدا أى امهل زيدا و بله عمرا أي اتركه (ص) وما لما تنوب عنه من عمل

لها وأخر ما الذى فيه العمل (ش) أى يثبت لاسماء الافعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الافعال فان كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك كصه بمعني اسكت (٩٢) ومه بمعني اكفف وهيهات زيد بمعني بعد زيد ففى صه ومه ضمير ان مستتران كما فى اسكت واكفف وزيد مرفوع بهيهات كما ارتفع ببعد وان كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك كدراك زيدا أى ادركه وضراب عمرا أى اضربه ففى دراك وضراب ضميران مستتران وزيدا وعمرا منصوبان بهما وأشار بقوله وأخر ما الذي فيه العمل الى ان معمول اسم الفعل يجب تاخيره عنه فتقول دراك زيدا ولا يجوز تقديمه عليه فلا تقول زيدا دراك وهذا بخلاف الفعل اذ يجوز زيدا أدرك (ص)

واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين

(ش) الدليل على ان ما سمى باسماء الافعال اسما لحاق التنوين لها فتقول فى صه صه وفى حيهل حيهلا فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير فما نون منها كان نكرة ومالم ينون كان معرفة (ص)

ومابه خوطب مالا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل

كذا الذى أجدى حكاية كقب

والزم بنا النوعين فهو قد وجب

(ش) اسماء الاصوات ألفاظ استعملت كاسماء الافعال فى الاكتفاء بها دالة على خطاب مالا يعقل أو على حكاية صوت من الاصوات فالاول كقولك هلا لزجر الخيل وعدس للبغل والثاني

وعدس

لا من اللبس وعنه متعلق بتنوب أي وما استقر للفعل الذى تنوب هي عنه كائن لها ومن عمل بيان لما الاولى حال منها أو من ضميرها فى الصلة لا فى الخبر لئلا تتقدم الحال على عاملها الظرفى أو من بمعني فى متعلقة بتنوب والاول أوقع (قوله وأخر ما الذي الخ) ما مفعول أخر ولذى أى أسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أى وأخر المعمول الذى العمل فيه كائن لهذه (قوله ما يثبت لما تنوب عنه) أي غالبا والا فآمين لم يحفظ له مفعول مع نيابته عن متعد وهو استجب (قوله بمعني اكفف) فيه مامر فلا تغفل (قوله ولا يجوز تقديمه) أجازه الكوفيون تمسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها المائح دلوي دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا

وأجيب بان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكد لمضمون حرمت عليكم أمهاتكم أى كتب ذلك الله عليكم كتابا فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله كصبغة الله ودل على ذلك المحذوف ان التحريم يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل وأما دلوى فمبتدأ لا مفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أي دونكه والجملة خبرية مقصود بها الطلب والمائح هو الذي ينزل البئر عند قلة مائها ليملأ منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) يخالفه أيضا فى أنه لا يعمل محذوفا على الاصح وأجازه المصنف بشرط تاخر دال على المحذوف وخرج عليه الآية والبيت المتقدمين وفى أنه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كما فى المختار لها أى لبعضها وتنوينها وعدمه سماعى كما أشعر به كلام المصنف * والحاصل ان ما سمع غير منون فقط كنزال وآمين وهيهات وأوه فهو لازم التعريف ولا يجوز تنوينه وما سمع منونا فقط كواها ووبها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وما سمع بهما كما مثله الشارح فيعرف وينكر (قوله وفى حيهل) أى بالبناء على الفتح حيهلا أي بالتنوين ويبدل فى الوقف ألفا وقد تثبت فى الوصل وهى مركبة من حى بمعني أقبل وهل التى للحث والعجلة لا الاستفهامية فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير اه فارضى ويكون بمعني أحضر فيتعدى بنفسه كحيهل الثريد وبمعني أقبل فيتعدى بعلى كحيهل على الخير وبمعني عجل فيتعدى بالباء نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وقد تفرد حى عن هل فتكون بمعنى أقبل أو ائت كما فى الدماميني (قوله فما نون منها الخ) قال الرضى ليس المراد بتنكير اسم الفعل وتعريفه تنكير الفعل الذى هو بمعناه وتعريفه لان الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع الى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فصه منونا بمعني اسكت سكوتا ما أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصه بلا تنوين بمعني اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره هكذا احقق المقام ودع الاوهام اه سندوبى وقد يؤخذ منه انها من قبيل المعرف بال العهدية وهو الظاهر ثم هذا الكلام يتمشى على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافا للمصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتا أى اسم صوت (قوله فى الاكتفاء بها) أي عدم احتياجها فى افادة المراد الى شيء آخر كما ان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان فى الحقيقة مركبا مع فاعله المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحترز بذلك من نحو ياظبيات القاع يادارمية مما خوطب به غير العاقل ولم يكتف به فى افادة المراد لان حرف النداء لا يفيد وحده بل لا بد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء (قوله لزجر الخيل) أى عن البطء وقوله للبغل أى لزجره كذلك وهلا بوزن ألا كما فى الهمع وقيل ينون

وعدس بمهملات مفتوح الاولين مبني على السكون (قوله كقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية صوت السيف على الدرقة (قوله الى ان أسماء الافعال) يحتمل أنه أراد نوعي الاصوات لتقدم الكلام على أسماء الافعال أول الكتاب (قوله فى النيابة عن الفعل الخ) أي فى كونها عاملة غير معمولة (قوله لشبهها باسماء الافعال) أي فهى مشبهة للحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لامكان الشبه مباشرة فالارجح ان بناءها لشبهها بالحروف المهملة فى انها لا عاملة ولا معمولة كلام الابتداء وحرف التنفيس فلا محل لها من الاعراب والله أعلم

﴿ نونا التوكيد ﴾

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لافادة الحصر (قوله بنونين) أى بكل منهما على انفراده وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبها ألفا وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الالف كما سيأتي وردبان ذلك لا يدل على الاصالة فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصارها منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهى أليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقيلة أشد على قاعدة زيادة المبني لزيادة المعنى غالبا ولذلك قالت زليخا ليسجنن وليكونا الخ لانها كانت أحرص على سجنه فى بيتها لتراه كل وقت من كونه صاغرا (قوله يؤكدان) أى جوازا أو وجوبا على ما سيبين (قوله افعل) أى فعل الامر ولو دعاء باي صيغة لا خصوص هذه فهو من اطلاق الخاص على العام وكذا قوله ويفعل وخرج بهما الماضى ولو لفظا فقط فلا يؤكدا نه أصلا لانهما يخلصان الفعل للاستقبال المنافى للمضى وكذا الاسم وأما قوله

دام من سعدك ان رحمت متيما * لولاك لم يك للصبابة جانحا

وقوله

أقائلن أحضروا الشهودا فضرورة شاذة لا يجوز ارتكابها لكن سهل الاول استقباله معنى لكونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وذا طلب حال من الضمير فى آتيا والمراد الطلب الحقيقى كالامر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازا كقولك للعاطس يرحمك الله فلا يؤكد (قوله أو شرطا) عطف على ذا طلب وتاليا صفته وإما بالكسر مفعول تاليا أى أو آتيا فعل شرط تاليا اما أو ان شرطا بمعني أداة شرط مفعول تاليا وإما بدل منه (قوله أو مثبتا) عطف على شرطا فهو حال أيضا من ضمير آتيا ومستقبلا اما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفا على مثبت بواو محذوفة وفى قسم متعلق بآتيا (قوله وبعدلا) أى النافية ولم يقيدها بذلك لما علم من اطراده بعد الطلب الذي من جملته لا الناهية (قوله وغير) بالجر عطفا على لا (قوله فعل الامر) أى بالصيغة كقوم أما الامر باللام فداخل فيما بعده (قوله والفعل المضارع) اعلم أن له خمس حالات الاولى وجوب توكيده وذكرها بقوله أو مثبتا الخ الثانية قربه من الواجب وذكرها بقوله أو شرطا اما تاليا الثالثة كثرته وهي قوله آتيا ذا طلب الرابعة قلته وهي قوله وقل بعدما الخ وفى هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعد ما الزائدة أو لا النافية وأقل وذلك بعد لم وبعد شرط غير إما كذا فى التوضيح وبقي سادسة وهي امتناع توكيده وذلك فى جواب قسم بواو منفى أو حال أو مفصول من لامه كما سيأتي (قوله وهل تضربن زيدا) أى الاستفهام بجميع أدواته اسمية كانت او حرفية ومثله التحضيض والعرض والتمنى كهلا تضربن زيدا وألا تنزلن عندنا وليتك تقيمن معنا فكل ذلك داخل فى الطلب وبقي من أقسامه التي لم يمثل لها الشارح الدعاء والترجي والاول داخل فى الامر والنهى والثانى لم أر من ذكره (قوله شرطا بعد ان الخ) مذهب سيبويه ان التوكيد حينئذ قريب من الواجب ولم يقع فى التنزيل غيره لان ان المؤكدة بما تشبه القسم المؤكد باللام وأوجبه المبرد والزجاج وحملوا عدمه على الضرورة (قوله مثبتا مستقبلا) أى غير مفصول من لامه وحينئذ يجب التوكيد

ومنه قوله تعالى فاما تثقفنهم فى الحرب فشرد بهم من خلفهم أو الواقع جواب قسم مثبتا مستقبلا نحو والله لتضربن زيدا فان لم يكن مثبتا

سبق فى باب المعرب والمبني ان اسماء الافعال مبنية لشبهها بالحرف فى النيابة عن الفعل وعدم التاثر حيث قال

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر

وأما أسماء الاصوات فهى مبنية لشبهها باسماء الافعال

(ص)

﴿ نونا التوكيد ﴾

للفعل توكيد بنونين هما كنوني اذهبن واقصدنهما

(ش) أى يلحق الفعل للتوكيد نونان احداهما ثقيلة كاذهبن والاخرى خفيفة كاقصدنهما وقد اجتمعا فى قوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين

(ص)

يؤكدان افعل ويفعل آتيا

ذا طلب أو شرطا اما تاليا أو مثبتا فى قسم مستقبلا وقل بعدما ولم وبعدلا وغير إما من طوالب الجزا

وآخر المؤكد افتح كابرزا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضربن زيدا والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضربن زيدا ولا تضربن زيدا وهل تضربن زيدا والواقع شرطا بعد ان المؤكدة بما نحو اما تضربن زيدا أضربه

بالام والنون معا عند البصريين وخلوه من أحدهما شاذ أو ضرورة فان خلا منهما معا نحو والله أقوم قد رقبله حرف النفي وكان المعني على نفي القيام ولذا حكم الحنفية على من قال والله أصوم بحنثه بالصوم وعند غيرهم يحنث بعدمه لابتناء الايمان على العرف وأجاز الكوفيون الاكتفاء حينئذ باحدهما وقد ورد في الشعر وحكى سيبويه والله لاضربه (قوله لم يؤكد بالنون) أي ولا باللام أيضا لامتناعها في المنفي وأما قوله

تالله لا يحمدن المرء مجتنبا * فعل الكرام ولوفاق الورى حسبا

فشاذ أو ضرورة ومن الجواب المنفي غير المؤكد تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ (قوله وكذا ان كان حالا) أي لا يؤكد بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فيتنافيان ومنه قراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقوله

يمينا لا بغض كل امرئ * يزخرف قولا ولا يفعل

فلم يؤكد بالنون لان البغض والاقسام أي الحلف موجودان حال التكلم لا مستقبلان وكذا تمتنع النون في الفعل المفصول من لام القسم نحو لالى الله تحشرون ولسوف يعطيك ربك فترضي (قوله وقل دخول النون الخ) تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة وليس كذلك لتصريح المصنف في غير هذا الكتاب بكثرته بعد ما بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة للمامر ومر عن التوضيح ان مثلها الا وأما بعد لم وبعد شرط غير اما فنادر سواء أكد الشرط أو الجزاء (قوله بعد ما الزائدة) شمل الواقعة بعد رب حكى سيبويه ربما يقولن ذلك ومنه قوله ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات

وظاهر التسهيل انه لا يختص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفى عنك أمرا أنت بصير به (قوله مالم يعلما) الشاهد فيه توكيده بالخفيفة المنقلبة ألفا والشاعر يصف جبلا عمه الخصب والنبات وقيل لبنا في القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ماقبله من الابيات (قوله لا تصيبن الخ) الجملة صفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح الكافية وانما أكده لان لا النافية كالناهية في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محول

الا ان توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو أشبه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقا وحملوا الآية على النهي فمنهم من جعل الجملة مستأنفة لنهي الظالمين والاصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة فحول النهي عن تعرضهم الى اصابة الفتنة لانه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير المخاطبين تنبيها على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة خاصة بالمتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول مع تحويل النهي المذكور أي فتنة مقولا في شأنها لا تصيبن الخ أي لا تجعلوها تصيبكم خاصة ولا يصح على هذا تنزيل الفتنة منزلة العاقل فيتوجه النهي اليها بلا تحويل لانه كان يجب كسر الباء من تصيبن لكونه خطابا للمؤنث وهو الفتنة الا أن تؤول بالافتتان أو بالعذاب مثلا فالاصابة حينئذ عامة (قوله من يثقفن) بالتحتية مبنيا للمفعول أو بالفوقية للفاعل يقال ثقفته من باب فهم أي وجدته والآيب الراجع (قوله يبني على الفتح) أي أمرا كان او مضارعا صحيحا أو معتلا كاغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ وبني لتركبه معها كخمسة عشر وحرك تخلصا من السكونين في الامر والمضارع المجزوم وحمل الباقي عليهما وكانت فتحة للخفة ومر مزيد لذلك أول الكتاب (قوله واشكله الخ) اعلم أن المصنف ذكر أصلين واستثنى من كل مسئلة الاول فتح آخر المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسه وهو المراد بقوله واشكله الخ الثاني ان ذلك الضمير يحذف ان كان ياء أو واوا وهو المراد بقوله والمضمر احذفنه الخ واستثنى منه أن يكون آخر الفعل

لم يؤكد بالنون نحو والله لا تفعل كذا وكذا ان كان حالا نحو والله ليقوم زيد الآن وقل دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد ما الزائدة التي لا تصحب ان نحو بعين ما أرينك ههنا والواقع بعد لم كقوله

يحسبه الجاهل مالم يعلما * شيخا على كرسيه معمما

والواقع بعد لا النافية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة والواقع بعد غير اما من أدوات الشرط كقوله

من يثقفن منهم فليس بآيب * أبدا وقتل بني قتيبة شافي

وأشار المصنف بقوله وآخر المؤكد افتح الى أن الفعل المؤكد بالنون يبنى على الفتح ان لم تله ألف الضمير أو ياؤه أو واوه نحو اضربن زيدا واقتلن عمرا (ص)

واشكله قبل مضمر

لين بما * جانس من تحرك قد علما والمضمر احذفته الا الالف * وان يكن في آخر الفعل ألف
فاجعله منه رافعا غير اليا * والواو ياء كاسعين سعيا واحذفه من رافع هاتين وفى * واو و ياشكل بجانس قفى

نحو اخسين يا هند بالكسر و يا * قوم اخشون واضمم وقس مسويا (ش) الفعل المؤكد بالنون ان اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة حرك ماقبل الالف بالفتح وماقبل الواو بالضم وماقبل الياء بالكسر و يحذف الضمير (٩٥) ان كان واوا أو ياء و يبقى ان كان ألفا كيخشى فتحذف هي و يبقي واو الضمير أو ياؤه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذفه من رافع هاتين الخ أفاده الموضح (قوله لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لمضمر أو بكسرها مصدر نعت به (قوله ألف) ليس فيه مع الالف الاولى ايطاء لاختلافهما تعريفا وتنكيرا (قوله فاجعله الخ) مفعوله الاول الهاء والثاني قوله ياء أى اجعل الالف الذى فى آخر الفعل ياء حال كون تلك الالف من الفعل حال كونه رافعا غير الياء وغير الواو بان رفع ألف اثنين أو ضميرا مستترا أو نون نسوة أو اسما ظاهرا كما سيأتى (قوله واحذفه) أى الالف الذي فى آخر الفعل من رافع هاتين أى الواو والياء (قوله فحذفت النون) أي نون الرفع لتوالى الامثال أي الزوائد فلا يرد النسوة جنن وهذا التوالى فى الثقيلة وحملت عليها الخفيفة طردا للباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لالتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما فى دابة لانه هنا ليس على حده اذ شرطه كون الاول حرف لين والثانى مدغما وهما من كلمة واحدة كالمثال والنون هنا ككلمة منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الاخير بدليل أنحاجونى وعلة الحذف حينئذ استثقال الكلمة واستطالتها لو بقى الضمير وانما لم تحذف الالف مع تاتي العلتين فيها لخفتها ولئلا يلتبس بفعل المفرد ولا يزول اللبس بكسر النون فى فعل الاثنين دون المفرد لان علة الكسر وقوعها بعد الالف كما سياتي فلو حذفت لم تكسر النون ولم تحذف الالف مع نون النسوة فى اضربنان لتفصل بين الامثال أفاده الصبان وقوله بدليل أنحاجونى مقتضاه ان الساكنين فيهما الواو ونون الرفع المدغمة فى نون الوقاية من كلمتين مع أن كلا منهما جزء من الفعل المسند للواو اذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فانها منفصلة طارئة على ذلك الفعل كما لا يخفى ثم ان بنينا على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف فى نحو تضربن لكون الالتقاء على غير حده فعدم الحذف فى تحاجونى ظاهر لانه على حده لما مر أو على عدم الاشتراط والالتقاء فى الجميع على حده فالحذف فى تضربن للثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لم يحذف فى تحاجونى لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما فى تضربان اللهم الا ان يقال الثقل مع نون التوكيد أشد منه مع نون الوقاية فليتامل (قوله هل تغزون) أي بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده وأصله تغزوون وترميون وتغزوين وترميين بضم الزاى وكسر الميم حذفت ضمة الواو والياء من الاولين وكسرتهما من الاخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل و ياؤه للساكنين فصار تغزون الخ (قوله فتحذف نون الرفع) أي لتوالى الامثال وواو الضمير و ياؤه لالتقائه ساكنا مع نون التوكيد أو للتخفيف أى وتبقى لام الفعل على حذفها وتجعل الحركة المجانسة للضمير المحذوف على ماقبلها * فان قلت كيف قول الشارح فعلت به ما فعلت بالصحيح مع أن الصحيح لا تحذف لامه * قلت المراد انه مثله فى التغيير لاجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ماقبله بما يجانسه أما حذف لامه فسابق على التوكيد عند اتيان الضمير لالاجله (قوله هل تغزن وهل ترمن) بضم الزاى والميم فى هذين وكسرهما فيما بعد (قوله فان أسند الى الالف لم يحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المفرد ولا نون النسوة كهل تغزن وترمين يازيد بالفتح وتغزوتان وترمينان يا نسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه (قوله كالالف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كاسعينان يا نسوة وهل يسعين زيد

فتقول يازيدان هل تضربان و يازيدون هل تضربن و ياهند هل تضربن والاصل هل تضربانن وهل تضربونن وهل تضربينن فحذفت النون لتوالى الامثال ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين فصار هل تضربن وهل تضربن ولم تحذف الالف لخفتها فصار هل تضربان وبقيت الضمة دالة على الواو والكسرة دالة على الياء هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلا فاما أن يكون آخره ألفا أو واوا أو ياء فان كان آخره واوا أو ياء حذفت لاجل واو الضمير أو يائه وضم ما بقي قبل واو الضمير وكسر ما بقي قبل ياء الضمير فتقول يازيدون هل تغزون وهل ترمون و ياهند هل تغزين وهل ترمين فاذا لحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه فتقول يازيدان هل تغزن وهل ترمن و ياهند هل تغزن وهل ترمن هذا اذا اسند الى الواو والياء فان اسند الى الالف لم يحذف آخره و بقيت الالف وشكل ماقبلها بحركة تجانس الالف وهي الفتحة فتقول هل تغزوان وهل ترميان وان كان آخر الفعل ألفا فان رفع الفعل غير الواو والياء كالالف والضمير المستتر انقلبت الالف التى فى آخر الفعل ياء وفتحت نحو اسعيان وهل تسعيان واسعين يازيدان رفع واوا أو ياء حذفت الالف و بقيت الفتحة التى كانت قبلها وضمت الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون

اخشون ويا هند اخشين هذا ان لحقته نون التوكيد وان لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما فتقول يا زيدون هل تخشون ويا هند هل تخشين ويا زيدون اخشوا ويا هند اخشى (ص) ولم تقع خفيفة بعد الالف * لكن شديدة وكسرها ألف (ش) لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الالف فلا تقول اضربان (٩٦) بنون مخففة بل يجب التشديد فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة خلافا ليونس فانه أجاز وقوع

النون الخفيفة بعد الالف ويجب عنده كسرها (ص)
وألفا زد قبلها مؤكدا
فعلا الى نون الاناث أسندا
(ش) اذا أكد الفعل المسند الى نون الاناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الاناث ونون التوكيد بالف كراهية توالى الامثال فتقول اضربنان بنون مشددة مكسورة قبلها ألف (ص)
واحذف خفيفة لساكن ردف
و بعد غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها فى الوقف ما
من أجلها فى الوصل كان عدما
وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفا كما تقول فى قفن قفا
(ش) اذا ولى الفعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لالتقاء الساكنين فتقول اضرب الرجل بفتح الباء والاصل اضربن فحذفت نون التوكيد لملاقاة الساكن وهو لام التعريف ومنه قوله

لاتهين الفقير علك ان تر * كع يوما والدهر قد رفعه

فتقلب الالف ياء فى الجميع لكونها لا تقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلا أمر مؤكدان بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل وأصلهما قبل التأكيد اخشيوا واخشي قلبت لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت للساكنين فصارا خشوا واخشى بفتح الشين فلما دخلت النون التقت ساكنة مع الضمير فلا جائز ان يحذف هو لعدم ما يدل عليه ولا النون لفوات المقصود منها فحرك الضمير بما يناسبه (قوله هل تخشون) بفتح الشين فيه وفيما بعده وأصله تخشيون فعل به ما مر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهذا للثقيلة وذكر الخفيفة بقوله واحذف الخ وخفيفة اما حال من فاعل تقع العائد للنون المعلومة من السياق أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه بلكن أيا كان (قوله بعد الالف) أي اسما كانت بان أسند اليها الفعل أو حرفا بان أسند للظاهر على لغة أكلوني البراغيث كيضربان الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضربان (قوله فلا تقول اضربان) أي ولو كان بعدها ما تدغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيبويه (قوله مكسورة) أي لشبهها بنون المثنى فى زيادتها آخرا بعد ألف ومثله اضربان الآتى و يجرى فيه خلاف يونس (قوله فى الوقف) تنازعه اردد وحذفتها وما مفعول اردد وكان عدما صلتها ومن أجلها متعلق بعدم (قوله وأبدلنها الخ) مقابل قوله و بعد غير فتحة الخ (قوله لاتهين) أصله قبل التوكيد لاتهن بحذف الياء وهى عين الفعل لالتقائها ساكنة مع لامه عند دخول الجازم فلما أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخولها قياسيا لكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ فيظهر أنه معرب تقديرا لاستيفاء الجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبنى معها فى محل جزم لا معرب قاله السيد البليدي لكن مر فى باب الاعراب وسيأتي فى اعراب الفعل انه اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون فى محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر وقوله علك لغة فى لعلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل فى مستفعلن أول جزء منه الخبن فصار متفعلن مركب من وتدين فدخله الخرم بالراء وهو حذف أول الوتد فصار فاعلن وذلك شاذ وبعده وصل حبال البعيد ان وصل الحبل واقص القريب ان قطعه

وارض من الدهر ما أتاك به * من قرعينا بعيشه نفعه
قد يجمع المال غير آكله * و يأكل المال غير من جمعه

(قوله وكذا تحذف الخ) أي فلها سببان فقط الساكن والوقف وندر حذفها بدونهما كقوله

اضرب عنك الهموم طارقها * ضربك بالسيف قونس الفرس

* وما قيل قبل اليوم خالف تذكرا * بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح (قوله فى الوقف) قال أبو حيان الظاهر أن دخول النون فى الوقف خطأ لانها تدخل للتأكيد ثم تحذف بلا دليل عليها اه و يرده أنه ليس المراد انها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا ورد فعل مؤكد بها وصل وأريد الوقف عليه حذفت ورد المحذوف لاجلها صبان (قوله وترد الخ) أى وجوبا لزوال علة الحذف وهى التقاء الساكنين وانما كان الاكثر فى الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضا

وكذلك تحذف نون التوكيد * لان

الخفيفة فى الوقف اذا وقعت بعد غير فتحة أي بعد ضمة أو كسرة و يرد حينئذ ما كان حذف لاجل نون التوكيد فتقول فى اضربن يازيدون اذا وقفت على الفعل اضربوا وفى اضربن يا هند اضربي فتحذف بون التوكيد الخفيفة للوقف وترد الواو التى حذفت لاجل نون التوكيد وكذلك الياء فان وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدلت النون فى الوقف ألفا فتقول فى اضربن يازيد اضربا (ص)

لان المحذوف منه جزء كلمة بخلاف ماهنا فانه كلمة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم

﴿مالا ينصرف﴾

ذكره عقب النون لان له تعلقا بالفعل بشبهه له كما أنها متعلقة به (قوله الصرف تنوين) أى فقط كما هو مذهب المحققين وأما الجر بالكسرة فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدما لتا خيهما فى الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لان التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم رجع عن شبه الفعل (قوله معني) مفعول مبينا وجملة به يكون الخ صفة معني (قوله أمكنا) أي زائد التمكن فى باب الاسمية فهو أفعل تفضيل من مكن بالضم مكانة اذا بلغ الغاية فى التمكن لا من تمكن لان بناءه من غير الثلاثي المجرد شاذ (قوله ومتمكنا غير أمكن) وعكسه متعذر وبه تتم القسمة العقلية رباعية (قوله وبدونهما) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المصروف وماقبله مشترك (قوله لغير مقابلة الخ) لو اقتصر كالاشموني على قوله الدال على معنى الخ لخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام فى المعربات اذ كل من الثلاثة لم يدل على ذلك المعني بل القصد بها مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تنكير الاسم (قوله عدم شبهه الفعل) أى والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن فى باب الاسمية ولا يخفى أنه ليس فى عبارة الشارح دور كما توهم وانما هو فى عبارة من قال بان لم يشبهه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وبيانه أنه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا أي غير مبنى ولا ممنوع من الصرف فاخذ المعرف وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دور لتوقف المعرف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه أن المعتبر فى التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لامر مرتب على الشبه ولو حذف منه كما فعل الشارح ماضر أفاده سم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أى من جمع المؤنث وهو ماسمي به انثي كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعيته كمسلمات وهندات وماقيل ان كلام الشارح صريح فى أن مسلمات غير منصرف سهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فافاد أن الباقى على جمعيته منصرف وهو ماصرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ماخلا عن التنوين الدال على الامكنية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفا مع أنه لم يقم به الصرف وهو التنوين المذكور أجيب باحتمال أن الصرف حالة قائمة بالاسم هي أمكنيته وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انعكاسها فمسلمات باق على أصله من الامكنية لكن لم يدل بتنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته لا المقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر (قوله كهذين المثالين) وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجر بالفتحة) الا ماسمي به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصله ولا يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك (قوله باحمدكم) الاولى بافضلكم وبالافضل لان العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى ينكر فيكون منصرفا قبلهما لزوال احدى العلتين ومر فى باب الاعراب مزيد لهذا المحل (قوله علتان) أى فرعيتان لفظية ومعنوية مختلفتان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم فى اللفظ لاشتقاقه منه وفى المعنى لاحتياجه فى ايجاد معناه الى الفاعل وهو لا يكون الا اسما فتوقف على وجود الاسم لفظا ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض الاسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفا لثقله بشبه الفعل الثقيل

غير متمكن وان لم يشبه الحرف سمي معربا ومتمكنا ثم المعرب علي قسمين أحدهما ماأشبه الفعل ويسمى غير منصرف ومتمكن غير أمكن والثاني مالم يشبه الفعل ويسمى منصرفا ومتمكنا أمكن وعلامة المنصرف ان يجر بالكسرة مع الالف واللام والاضافة وبدونهما وان يدخله الصرف وهو التنوين الذى لغير مقابلة أو تعويض الدال علي معني يستحق به الاسم ان يسمى أمكن وذلك المعني هو عدم شبه الفعل نحو مررت بغلام وغلام زيد والغلام واحترز بقوله لغير مقابلة من تنوين اذرعات ونحوه فانه تنوين جمع المؤنث السالم وهو يصحب غير المنصرف كاذرعات وهندات علم امرأة وقد سبق الكلام فى تسميته تنوين المقابلة واحترز بقوله أو تعويض من تنوين جوارى وغواش ونحوهما فانه عوض عن الياء والتقدير جوارى وغواشى وهو يصحب غير المنصرف كهذين المثالين وأما غير المنصرف فلا يدخل

عليه هذا التنوين ويجر بالفتحة ان لم يضف أو لم تدخل عليه أل نحو مررت باحمد فان أضيف أو دخلت عليه أل جر بالكسرة نحو مررت باحمدكم وبالاحمد وانما يمنع الاسم من الصرف اذا وجد فيه علتان من

علل تسع أو واحدة منها تقوم مقام علتين والعلل التسع يجمعها قوله

عدل و وصف وتأنيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف
ووزن فعل وهذا القول تقريب

وما يقوم مقام علتين منها اثنان أحدهما ألف التأنيث مقصورة كانت كحبلى أو ممدودة كحمراء والثانى الجمع المتناهى كمساجد ومصابيح وسيأتي الكلام عليها مفصلا (ص)

فالف التانيث مطلقا منع صرف الذى حواه كيفما وقع

(ش) قد سبق أن الف التانيث تقوم مقام علتين وهو المراد هنا فيمنع ما فيه الف التانيث من الصرف مطلقا أى سواء كانت الالف مقصورة كحبلى أو ممدودة كحمراء علما كان ماهي فيه كزكرياء أم غير علم كما مثل (ص)

وزائدا فعلان فى وصف سلم
من أن يرى بتاء تانيث ختم

(ش) أي يمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الالف والنون

فخرج ما ليس فيه فرعية أصلا كرجل وفرس لانه مفرد جامد نكرة مذكر وما فيه فرعية واحدة كزيد ففيه العلمية علة معنوية فرع التنكير وامرأة ففيها التأنيث فرع التذكير ومرجعه اللفظ وكذا ما فيه فرعيتان فى اللفظ فقط كاجمال ففيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التكبير أو فى المعنى فقط كحائض وطامث ففيهما الوصفية فرع الجمود ولزوم التأنيث فرع عدمه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهما فرعان عن عدمهما وكل منهما نشأ عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما مر بخلاف نحو أحمد كما سيبين (قوله علل تسع) ليس فيها معنوى سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظى حتى التانيث المعنوى لظهوره فى اللفظ بتانيث الضمير والفعل مثلا (قوله عدل) أى تحقيقى أو تقديرى وتانيث أى لفظي أو معنوى ومعرفة أى علمية ثم تركيب أى مزجى (قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها وجملة من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة لعلمه من الاول (قوله تقريب) أى لم يبن فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية وقد جمعها بعضهم على هذا الوجه بقوله

لمنتهي الجموع منع والالف * عرف مع العجمة تركيب الف
تانيث الحاق وعرف أوصف * مع وزن عدل وزيادة تفى

(قوله أحدهما ألف التانيث) انما استقلت بالمنع لان فى المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها وفرعية المعنى بلزومها بخلاف التاء لا تلزم بل فى تقدير الانفصال غالبا (قوله الجمع المتناهي) انما استقل بالمنع لان فيه فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظا اذ ليس فيها ما يوازنه وحكما لانه لا يصغر على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة أخرى تكسيرا ولذا سمي منتهي الجمع لانتهاء الجموع اليه بخلاف غيره من الجموع فانه يجمع ويصغر كانعام وأكلب يجمعان على انا عم وأكالب ويصغران على لفظهما كانيعام وأكيلب ويوازنان المفرد كصلصال ٤ وتنضب فعلم ان افعالا وافعلا لم يخرجا عن صيغ الآحاد كهذا الجمع خلافا لابن الحاجب (قوله كيفما وقع) كيفما اسم شرط على مذهب الكوفيين وقع فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه من منع أى كيفما وقع الذى حوى الالف منع الالف صرفه أى علما كان أولا كما مثله الشارح مفردا كما ذكر أو جمعا كجرحى وأصدقاء اسما كهذه او صفة كحبلى وحمراء هذا ما يقتضيه صنيع الشارح كالاشموني وأما جعل فاعل وقع ضمير الالف كما فى المغرب فيرد عليه أن التعميم فيها علم من قوله مطلقا (قوله أى سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علما تفسير لكيفما وقع (قوله أو ممدودة) اطلاق المدعليها لمجاورتها له والا فهى الهمزة الاخيرة فقط وأصلها الف لينة فاصل حمراء حمرى بالقصر فلما قصدوا المد زادوا قبلها الفا فقلبت الاخيرة همزة (قوله وزائدا فعلان) اما مبتدأ حذف خبره أى كذلك أو عطف على الضمير فى منع للفصل بالمفعول أي الالف منع الصرف هو وزائدا الخ وفعلان مجرور بالفتحة للعلمية على الوزن والزيادة وهو بفتح الفاء لا غير لما فى العصام على الجامي انه لا يوجد فى الصفة فعلان بالكسر مطلقا ولا بالضم الا ومؤنثه فعلانة بالهاء كخمصان وخمصانة وليس الكلام فيه لانه مصروف أما الاسم فعلى الاوزان الثلاثة (قوله فى وصف) حال من زائدا أو صفة له (قوله سلم الخ) هذا شرط وفى العمدة وشرحها شرط آخر وهو اصالة الوصفية ليخرج مررت برجل صفوان قلبه أى قاس فلا يمنع لعروض وصفيته لان أصله اسم للحجر الصلد أي اليابس ويمكن ان قوله الآتى وألغين عارض الوصفية أى من فعلان وأفعل وتمثيله بارمع لا يخصص الثاني لان المثال لا يخصص (قوله للصفة) هي العلة المعنوية فرع عن الجمود لاحتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجامد واللفظية هي زيادة الالف والنون المضارعتين لألفى حمراء فى أنهما فى بناء يخص

٤ (قوله وتنضب) بفوقية فنون فضاد معجمة مضمومة فموحدة شجر تعمل منه السهام اه مؤلف

المذكر ولا تلحقها التاء كما ان الفي حمراء في بناء يخص المؤنث ولا تلحقها التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة وانما لم يكتف بالصفة وحدها مع ان فيها فرعية اللفظ أيضا باشتقاقها من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لانها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح لذلك اجمالا كرجل عدل فكانت كالمفقودة ولذا صرف نحو عالم وشريف (قوله بشرط أن لا يكون الخ) أي بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل أولا مؤنث له أصلا كلحيان لكبير اللحية ورحمن والاول غير مصروف اتفاقا والثاني على الصحيح لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى لكثرته أولى به من فعلانة (قوله والمؤنث على فعلانة) لم يجيء من ذلك الا الفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله

اجز فعلى لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا * وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا
وزد فيهن خمصانا * على لغة وأليانا وذيله المرادي بقوله

فهذه أربعة عشر لفظا كلها بفتح الفاء ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلان بالفتح يجب في مؤنثه فعلى فقول المصنف أجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشارح الاندلسي مع تفسيرها فقال

كل فعلان فهو انثاه فعلى * غير وصف النديم بالندمان
ولذي البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا * ن لذي قوة على الحملان
ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذي قل لحما * ثم نصران جاء في النصراني
ولذي أية كبيرة أليا * ن وخمصان جاء في الخمصاني
ثم مصان للئيم وفي لحيان رحمن يفقد النوعان

والبيت الذي قبل الاخير نظمه الصبان لمازاده المرادي والخمصان ضامر البطن وفيه لغتان الضم والفتح وكل منهما يؤنث بالتاء والمصان بميم فصاد مهملة والقشوان بقاف وشين معجمة والعلان بعين مهملة والصوجان بالمهملة والجيم الجمل القوي وكل صلب من الدواب والناس وخرج بندمان بمعني النديم أي المنادم ندمان من الندم فلا يصرف لان مؤنثه فعلي (قوله صرف) أي لضعف زيادته بشبهها الاصول في لزومها للمذكر والمؤنث وقبولها علامة التأنيث فكانها لم توجد ويشهد لذلك ان بني أسد يصرفون كل صفة علي فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء مطلقا (قوله ووصف) عطف على الضمير في منع لا على زائدا لان الصحيح ان العطف بحرف غير مرتب على الاول أو مبتدأ حذف خبره كما مر وأصلي بنقل حركة همزته الى التنوين قبلها والواو في قوله ووزن بمعني مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن افعل أو من افعل نفسه لانه علم على الوزن وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف (قوله كاشهلا) الشهلة اختلاط سواد العين بزرقة (قوله ولم تقبل التاء) أي امالان مؤنثها فعلاء بالفتح والمد كاشهل واحمر أو فعلى بالضم والقصر كافعل التفضيل أولا مؤنث له أصلا كامر لكبير كمرة الذكر وآدر لكبير الادرة فهذه الثلاثة لا تصرف للوصف الاصلي وهو فرعية المعني ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن أصل في الفعل وهو به أولى لدلالة الهمزة على معني التكلم فيه دون الاسم وما كانت زيادته لمعني أصل لغيره فالوزن المانع مع الوصف هو ما كان الفعل أحق

بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختوما بتاء التأنيث وذلك نحو سكران وعطشان وغضبان فتقول هذا سكران ورأيت سكران ومررت بسكران فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الالف والنون والشرط موجود فيه لانك لا تقول للمؤنثة سكرانة وانما تقول سكرى وكذلك عطشان وغضبان فتقول امرأة عطشى وغضبى ولا تقول عطشانة ولا غضبانة فان كان المذكر على فعلان والمؤنث على فعلانة صرف فتقول هذا رجل سيفان أي طويل ورأيت رجلا سيفانا ومررت برجل سيفان فتصرفه لانك تقول للمؤنثة سيفانة أي طويلة (ص)
ووصف اصلي ووزن أفعلا
ممنوع تأنيث بتا كاشهلا
(ش) أي وتمنع الصفة أيضا بشرط كونها أصلية أي غير عارضة اذا انضم اليها كونها على وزن أفعل ولم تقبل التاء نحو احمر وأخضر

فان قبلت التاء صرفت نحو مررت برجل أرمل اى فقير فتصرفه لانك تقول للمؤنثة أرملة بخلاف أحمر واخضر فانهما لا يصرفان اذ يقال للمؤنثة حمراء وخضراء ولا يقال (١٠٠) أحمرة وأخضرة فمنعا للصفة ووزن الفعل وان كانت الصفة عارضة كاربع فانه ليس صفة فى الاصل بل اسم عدد ثم استعمل صفة فى قولهم مررت بنسوة أربع فلا يؤثر ذلك فى منعه من الصرف واليه أشار بقوله (ص) وألغين عارض الوصفيه كاربع وعارض الاسمية فالادهم القيد لكونه وضع فى الاصل وصفا انصرافه منع وأجدل وأخيل وأفعى مصروفة وقد ينلن المنعا (ش) أي اذا كان استعمال الاسم على وزن أفعل صفة ليس باصل وانما هو عارض كاربع فالغه أي لا تعتد به فى منع الصرف كما لا يعتد بعروض الاسمية فيما هو صفة فى الاصل كادهم للقيد فانه صفة فى الاصل لشىء فيه سواد ثم استعمل استعمال الاسماء فيطلق على كل قيد أدهم ومع هذا فيمنع نظرا الى الاصل وأشار بقوله وأجدل الى آخره الى ان هذه الالفاظ أعني اجدلا للصقر وأخيلا لطائر وأفعي للحية ليست بصفات فكان حقها ان لا تمنع من الصرف لكن منعها بعضهم لتخيل الوصف فيها فتخيل فى أجدل معنى القوة وفى أخيل معنى التخيل وفى أفعى معنى الخبث فمنعها

به لما ذكر فالاولى تعليق المنع عليه لا على وزن أفعل فقط لئلا يخرج نحو أحيمر وأفيضل من المصغر مع انه لا ينصرف لانه على وزن متاصل فى الفعل كابيطر مضارع بيطر اذا عالج الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشمل نحو بطل مع أنه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى به فظهر أن الوزن المعتبر هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة فى بعض صيغه دون غيره من باقي الافعال لعدم وجودها فى الاوصاف أو لانها مشتركة بخلافه مع العلمية كما سيأتي (قوله صرفت) أي عند غير الاخفش لضعف شبهها بلفظ المضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرمل) خرج قولهم عام أرمل أى قليل المطر فانه لا يصرف لان يعقوب حكى فيه سنة رملي فلا يقبل التاء (قوله وألغين الخ) تصريح بمفهوم قوله أصلي وعارض الوصفية من اضافة الصفة للموصوف أو بمعني من وكذا عارض الاسمية (قوله كاربع) بفتح الباء كمررت بنسوة أربع فانه فى الاصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا لاصله والتمثيل به لذلك لا ينافى ان فيه ملغيا آخر وهو قبوله التاء لكن الاولى التمثيل بارنب أى جبان فانه منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته (قوله القيد) عطف بيان بالاجلى مفسر للادهم كما تقول البر القمح والعقار الخمر اه سندوبى وفيه ان المراد من الادهم لفظه لانه هو الذي يوصف به ويمنع من الصرف لا معناه وهو قيد الحديد حتي يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدلا لانه لا يستقل بالحكم اذ لا يصح التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منظور فيه للمعني وان كان التمثيل بلفظه فالمراد لفظ الادهم الذى معناه القيد (قوله وأجدل) هو الصقر وفى المثل بيض القطا يحضنه الاجدل يضرب للوضيع يؤويه الشريف (قوله وأخيل) طائر أخضر على جناحه نقط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن والعرب تتشاءم به تقول أشام من أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثله أسود اسم للحية العظيمة وأرقم اسم لحية فيها نقط كالرقم (قوله لتخيل الوصف الخ) لكن المنع فى افعى أبعد منه فى الاولين لان أجدل من الجدل بالسكون وهو الشدة وأخيل من الخيول وهي كثرة الخيلان وأما افعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن عند ذكرها يتصور ضررها وخبثها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أى حرارته فاصلها أفوع قلبت العين موضع اللام وقيل من فوعة السم أي شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل) مصدر مضاف لفاعله ومفعوله محذوف أي منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر منع (قوله فى لفظ مثنى) مع قوله ووزن مثني يفيد اشتراط عدم تغير هذه الالفاظ لا بتصغير ولا غيره والا صرفت للاخلال بالعدل أفاده سم (قوله ووزن مثنى) أى موازنه والكاف من كهما بمعني مثل مضافة للضمير لا حرفية لان جرها الضمير شاذ كامر وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أي حال كون موازن مثني ماخوذا من واحد لا ربع لكن فيه تكرار بالنسبة لمثنى وثلاث فلو قال من واحد وأربع لسلم منه (قوله العدل) هو تحويل الاسم من حالة الى أخرى مع بقاء المعنى الاصلى لغير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد فخرج من المعدول نحو أيس مقلوب يئس وفخذ بالسكون مخفف المكسور وكوثر بزيادة الواو وفى كثر لالحاقه بجعفر ورجيل مصغر رجل لزيادة معني التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما فى المعارف وله فى المذكر فعل معدولا عن فاعل غالبا كعمر وفى المؤنث فعال عن فاعلة كحذام بشرطه الآتى والثانى فى الصفات وهو اما فى العدد وله صيغتان فعال ومفعل كاحاد وموحد او فى غيره وهو آخر وفائدته اما تخفيف اللفظ باختصاره كما فى مثني وأخر أو تخفيفه مع تمحضه للعلمية كما فى عمر وزفر عن عامر وزافر لاحتمالهما قبله للوصفية ثم هو تحقيقي ان دل عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصروفا لعلم كونه معدولا كما

لوزن الفعل والصفة المتخيلة والكثير فيها الصرف اذ لا وصفية فيها محققة (ص) ومنع عدل مع وصف معتبر * سيأتى فى لفظ مثني وثلاث وأخر ووزن مثني وثلاث كهما * من واحد لا ربع فليعلما (ش) مما يمنع صرف الاسم العدل والصفة وذلك فى أسماء

سيأتي في مثني وأخر وتقديري ان لم يدل عليه غيره وهذا خاص بالاعلام كما سيبين في عمر ونحوه (قوله على فعال) بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين (قوله فثلاث معدول الخ) أي فقولك جاؤا ثلاث أصله جاؤا ثلاثة ثلاثة بالتكرار فعدل عن هذا المكرر الى ثلاث اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعني المكرر وكذا يقال في أخواته ولا تستعمل هذه الالفاظ الا ملحوظا فيها معنى الوصف وان كان أصلها اسماء للعدد ولا يقال ان وصفيتها عارضة كاصلها فلا تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده الرضي فتكون نعوتا كاولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع وأحوالا كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثني الخ وأخبارا كصلاة الليل مثني مثني وكررهنا للتأكيد اذ لو اقتصر على واحد لوفى بالمقصود (قوله وزعم بعضهم الخ) هو الصحيح كما قاله أبو حيان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله أخر التي في قولك الخ) أي فهو جمع أخرى بمعني مغايرة في مقابلة آخرين بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير ومعني المقابلة أن أخر وصف لجمع المؤنث كما أن آخرين لجمع المذكر وكلها في الاصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تاخرا في صفة من الصفات ثم صارت لمعني المغايرة وصوب الموضح في الحواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما تعطى حكمه لشبهها به في الوصفية وزيادة الهمزة وقيام معناها باثنين مغاير ومغاير كما ان أفعل لا بد له من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك أخر جمع أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فانه مصروف لعدم عدله اذ ليس أفعل تفضيل ولا في حكمه واخرجه في الكافية بقوله

ومنع العدل ووصف آخرا * مقابلا لآخرين فاحصرا

(قوله وهو معدول عن الاخر) أي بضم ففتح معرفا بال بدليل أنه أفعل تفضيل أو في حكمه فحقه أن لا يجمع ولا يؤنث الا مقرونا بال أو مضافا للمعرفة فحيث وجد بدون ذلك حكمنا بعدله عما يستحقه من التعريف بال هذا قول أكثر النحويين وفيه أنه في نحو نسوة أخر وأيام أخر نكرة فكيف يعدل عن المعرفة مع أنه ليس بمعناه فالتحقيق أن عدله عن آخر بالفتح والمدمرادا به جمع المؤنث لان حق أفعل التفضيل أن يكون في حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا في جميع أحواله نحو ليوسف وأخوه أحب الى أبينا قل ان كان آباؤكم الى قوله أحب اليكم ونحو هند أو الهندات أحب اليك فكان قياس أخر كذلك لتجرده لكنه ورد بغير ذلك قال الله تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا آخران يقومان فعلمنا أن كلا من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمد وانما خصوا العدل باخر لان أثره لا يظهر في غيره اذ الاخري فيها ألف التأنيث أوضح من العدل وآخرون وآخران لا مدخل لهما هنا لاعرابهما بالحروف وآخر المفرد لا عدل فيه بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذا في التوضيح والاولى حذف الآية الاولى لان الاخري فيها ليست معدولة بل انما أنثت لقرنها بال فتدبر (قوله وكن لجمع الخ) خصه لغلبته وليس بقيد بدليل قوله الآتي ولسراويل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وان كان مفردا (قوله وضابطه الخ) فيه قصور وحقه أن يقال كل جمع فتح أوله وكان ثالثه ألفا ليست عوضا وبعدها حرفان وثلاثة أوسطها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضا كسر أصلي ولو مقدرا كدواب وعذارى اذ أصلهما دوابب وعذاري بكسر ما بعد الالف فادغم الاول وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة والياء ألفا فمتى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استقل بالمنع لخروجه عن صيغ الآحاد العربية اذ لا نجد مفردا عربيا بهذه الاوصاف وأما سراويل فاعجمي ومتى انتفى أحدها صرف لانه اما مفرد أو بزنته فخرج مضموم الاول كعذافر بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم للاسد وكذا ان كانت ألفه غير ثالثة كصلصال أو كانت عوضا عن احدى ياءي النسب كيمان وشآم

ثلاث أي ثلاثة ثلاثة ومثنى أي اثنين اثنين وسمع استعمال هذين الوزنين أعني فعال ومفعل من واحد واثنين وثلاثة وأربعة نحو أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وسمع أيضا في خمسة وعشرة نحو خماس ومخمس وعشار ومعشر وزعم بعضهم أنه سمع أيضا في ستة وسبعة وثمانية وتسعة نحو سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع ومما يمنع من الصرف للعدل والصفة أخر التي في قولك مررت بنسوة أخر وهو معدول عن الآخر وتلخص من كلام المصنف أن الصفة تمنع مع الالف والنون الزائدتين ومع وزن الفعل ومع العدل (ص)

وكن لجمع مشبه مفاعلا
أو المفاعيل بمنع كافلا

(ش) هذه العلة الثانية التي تستقل بالمنع وهي الجمع المتناهي وضابطه كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن نحو مساجد ومصابيح ونبه بقوله مشبه مفاعلا أو المفاعيل على أنه انما كان الجمع على هذا الوزن

منع وان لم يكن في أوله ميم فيدخل ضوارب وقناديل في ذلك فان تحرك الثالث صرف نحو صياقلة (ص)

أصلهما يمنى وشامي بشد الياء حذفوا احدى الياءين تخفيفا وعوضوا عنها الالف ففتحت همزة شامى بعد سكونها فصار يماني وشآمي ثم أعل كقاض فصار يمان وشآم ومثل ذلك ثمان فانه منسوب حقيقة الى الثمن بالضم وهو الجزء الذى صير السبعة ثمانية كما قاله الجوهرى فاصله ثمني فتحوا أوله لكثرة التغيير فى النسب ثم حذفت احدى الياءين الى آخر ما مر فهذه الثلاثة مصروفة ولا يتوهم انها كجوار حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف لفوات صيغة الجمع وما جاء فى الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول فى النصب رأيت ثمانيا وشآميا بالتنوين بخلاف جوار وفى الجر تقدر الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع وتعود الياء للاضافة كياء قاض فتقول ثمانية وحذفها لحن وخرج أيضا ما ليس بعد ألفه كسر كتدارك أو كان غير أصلى كتدان اذ أصله الضم كسر لمناسبة الياء أو تحرك وسط الثلاثة بعد الالف كطواعية وكراهيه ومن ثم صرف ملائكة وصيارفة أو كان ساكنا منويا انفصاله بان يكون ياء مشددة عرضت للنسب حقيقة بان تأخر وجودها عن الالف كرباحى وظفاري نسبه الى رباح وظفار بلد باليمن أو تقديرا بان بنيت الكلمة عليهما معا كحوالى للمحتال وحواري للناصر فكل ذلك مصروف لفوات الصيغة وانما قدروا النسب فى الآخرين لسماعهما مصروفين بخلاف ما اذا وجدت الياء المشددة فى بنية المفرد قبل وجود الالف كقمرى وبختي وكرسى فان جمعها وهو قمارى وبخاتى وكراسى يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فتأمل ذلك وقد ظهر أن صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون فى العربية الا لجمع أو منقول عنه لا لمفرد بالاصالة والله أعلم (قوله وذا اعتلال) مفعول لمحذوف يفسره أجره ومنه أي من الجمع المتقدم صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجوارى وخرج به المعتل الذى ليس مثله كالعذارى فلا يجرى كسار بل يقلب كسره الاصلي فتحا اتباعا لما قبل الالف فتقلب ياؤه الفا وقوله أجره كسارى أى فى حذف الياء وثبوت التنوين فقط لا من كل وجه فان جوار يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار فيهما (قوله وجره) أى فتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وانما لم تظهر كفتحة النصب لانها بدل ثقيل (قوله فحذفت الياء الخ) ظاهر الشرح أن أصله جواري بلا تنوين بناء على تقديم منع الصرف على الاعلال فتحذف الضمة وفتحة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء تخفيفا ويعوض عنها التنوين والارجح تقديم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لانه حال من أحوالها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فاصله جواري بتنوين الصرف حذفت الحركة لثقلها على الياء ثم الياء للساكنين ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا اذ المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال سبب حذفها فعوض عنها التنوين قطعا لطمع رجوعها هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد والزجاجى الى أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف فاصله جواري بلا تنوين حذفت الحركة لثقلها وعوض عنها التنوين فحذفت الياء للساكنين ويرده أن التعويض عن حركة المقصور كموسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه بالكلية فاحتياجه الى التعويض أشد من المنقوص الذى يظهر فيه النصب (قوله ولسراويل الخ) هو اسم جنس مفرد اعجمى نكرة مؤنث جاء على وزن مفاعيل فمنع الصرف لما عرفت أن هذا الوزن لا يكون الا لجمع أو منقول منه فحق ما وازنه بالشروط المارة المنع وان كان مفردا فيقال فيه غير مصروف لموازنته منتهي الجمع وليس جمع سروالة سمي به المفرد كما زعم لان سروالة لم يسمع وأما قوله

عليه من اللؤم سروالة * فليس يرق لمستعطف

فمولد ولو سلم فهي لغة فى سراويل لانها بمعناه فليس جمعا لها كما فى شرح الكافية (قوله وزعم بعضهم) هو ابن الحاجب وأشار المتن الى رده بقوله عموم المنع أي فى جميع الاستعمالات (قوله وان به سمى)

وذا اعتلال منه كالجوارى
رفعا وجرا أجره كساري

(ش) أى اذا كان هذا الجمع أعنى صيغة منتهي الجموع معتل الآخر أجريته فى الرفع والجر مجرى المنقوص كسارى فتنونه وتقدر رفعه وجره ويكون التنوين عوضا عن الياء المحذوفة وأما فى النصب فتثبت الياء وتحركها بالفتح بغير تنوين فتقول هؤلاء جوار وغواش ومررت بجوار وغواش ورأيت جوارى وغواشى والاصل فى الرفع والجر جوارى وغواشى وجوارى وغواشى فحذفت الياء وعوض عنها التنوين (ص)

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع

(ش) يعنى ان سراويل لما كانت صيغته كصيغة منتهى الجموع امتنع من الصرف لشبهه به وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه واختار المصنف أنه لا ينصرف ولهذا قال شبه اقتضى عموم المنع (ص)

وان به سمى أو بما لحق
به فالانصراف منعه يحق

(ش) أى اذا سمى بالجمع المتناهي أو بما ألحق به لكونه على زنته

نائب فاعله لفظ به وان تقدم عليه لما مر ان النائب الظرفي يصح تقدمه لعدم ايقاعه في لبس بخلاف غير الظرف (قوله كشراحيل) بالشين المعجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس (قوله للعلمية وشبه العجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العلمية كما هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه منعه مطلقا لشبهه باصله كما منعوا سراويل وهو نكرة لزنة مفاعيل والله أعلم (قوله والعلم الخ) اعلم ان مالا ينصرف نوعان احدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثاني لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وهو ما كانت احدى علتيه العلمية وهو السبعة الباقية وقد شرع يذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أي خلط خرج تركيب الاضافة فانه مصروف والاسناد فانه محكي كما مر في باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معدى كربا) يحتمل أنه للاحتراز عن نحو سيبويه فانه مبني تغليبا لجزئه الثاني كما مر وهو لمجرد التمثيل ليدخل ما ذكر عند من يعربه غير مصروف ولا ترد لغة بنائه لان الكلام في المعربات وكذا تركيب العدد فانه محتم البناء كما سيأتي في بابه واذا سمي به ففيه ثلاثة مذاهب اقراره على حاله واضافة صدره لعجزه واعرابه غير مصروف (قوله فتجعل اعرابه على الجزء الثاني) وأما الاول فملازم للفتح ان لم يكن معتلا وللسكون ان كان هذه هي اللغة المشهورة ومنهم اضافه من يضيف صدر المركب الى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستصحب سكون يائه في نحو معدي كرب فتقدر عليها الحركات حتي الفتحة تخفيفا لنقل التركيب ويخفض عجزه أبدا وهي اضافة لفظية لان كلا من الكلمتين كالزاي من زيد فلا فائدة لها الا التنبيه على شدة الامتزاج حتي صارا كالشيء الواحد ويعطي العجز من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالعجمة في هرمز من رام هرمز اسم موضع منع الصرف فيجر بالفتحة دائما اعطاء لجزء العلم حكم العلم والا صرف كموت من حضرموت فانه ليس فيه الا العلمية وكذا كرب فانه مصروف في اللغة المشهورة وبعضهم يمنعه حينئذ أي حال الاضافة بناء على أنه مؤنث تانيثا معنويا قال الخبيصي من قدر كربا اسما للكربة منعه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكا وقلا في بعلبك وقالي قلا اسما للبقعة منعه أو لموضع مكان صرفه اه دماميني وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع في نحو أبي هريرة وأبي زينب وأبي عمرو أبي عثمان وأبي يعقوب أعلاما لا في نحو عبد الله علما أما صدره فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السببان لانه مضاف ﴿فائدة﴾ وقع السؤال عن أم كلثوم هل يمنع عجزه للعلمية والتأنيث المعنوي كما منع في أبي هريرة وأبي بكرة للتانيث اللفظي * فاجبت قبل أن أرى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهي التانيث في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب ومنعته بخلاف كلثوم فان فيه جزء كل من العلمية والتانيث المعنوي لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للعجز وحده فالظاهر أن لا يمنع وهو الجاري على ألسنة المحدثين كما في الدماميني على المغني لتجزيء كل من العلتين فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصي هنا ومن قدر بكا الخ انه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع بعلبك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كلثوم وهو في الاصل كثير لحم الخدين والوجه من الكثمة وهي اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كربا اسما للكربة منعه أن عجز العلم المضاف يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤنثا نظر الاصله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتامل (قوله كذاك حاوى الخ) أي علم حاوى الخ أي وان لم يكن علي وزن فعلان كما أشار اليه بالتمثيل فشمل نحو نجران وعمران وعثمان بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلان بالفتح كما مر ونقل سم ان قوله كذاك حاوى الخ مفيد للعموم بجوهره بلا نظر للمثال اذ يصدق على نحو عمران انه حاوى زائدي فعلان بخلاف قوله فيما مر وزائدا فعلان في وصف فانه يفيد ان زائدي غير المفتوح لا يؤران

كشراحيل فانه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة لان هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل هذا مساجد ورأيت مساجد ومررت بمساجد وكذلك الباقي (ص)

والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معدى كربا

(ش) مما يمنع صرف الاسم العلمية والتركيب نحو معدى كرب وبعلبك فتقول هذا معدي كرب ورأيت معدي كرب ومررت بمعدى كرب فتجعل اعرابه على الجزء الثاني وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب وقد سبق الكلام في الاعلام المركبة في باب العلم (ص)

كذاك حاوى زائدى فعلانا

اه وهو تحكم محض اذ زائد نحو عمران ليس زائدي فعلان بالفتح كما لفظ به بل زائدا المكسور وبتسليم ذلك يلزم أن زائدي نحو خمصان بالضم من الاوصاف هما زائدا المفتوح فيكون مامر عاما كهذا بلا فرق وهو باطل فالاولى ماذكرناه من النظر للمثال فتامل (قوله وكاصبهان) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الموحدة عند المغاربة وتبدلها المشارقة فاء اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو اصبهان بن نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة زيادتهما هنا وفيما مر سقوطهما في بعض التصاريف كنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فان النون أصلية فيهما لانه نسبة للطحن وبيع التبن أما تبان بالكسر فنعت لتبع الحميري وبالضم سروال صغير يستر العورة فان كانا في غير متصرف فعلامتهما أن يكون قبلهما أكثر من اصلين كعثمان هذا في غير المضاعف أما هو فان قدرت أصالة تضعيفه فالزيادة والا فالنون أصلية كحسان وعفان وحيان فتمنعهما ان قدرتها من العفة والحياة والحس بالكسر أي الاحساس أو بالفتح وهو القتل كاذ تحسونهم باذنه لزيادتهما وان قدرتها من الحسن والعفن والحين بالفتح وهو الموت صرفتها لاصالة النون فوزنها حينئذ فعلال لا فعلان ومثل ذلك شيطان لانه من شاط اذا احترق أو من شطن اذا بعد ومحل ماذكر في حسان غير الصحابي أما هو فممنوع قولا واحدا لانه المسموع في شعره وعلى ألسنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه أن محل الوجهين في غير ما سمع فيه أحدهما فقط والا فلا يتعدى (قوله بهاء) الاولى بتاء كما عبر في باب التأنيث فان مذهب سيبويه ان الهاء بدل من التاء في الوقف وكانه انما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العلمية بل ان سمي بها مذكر صرف قطعا أو مؤنث كان ذا وجهين كهند لان تاءها ليست للتأنيث عند سيبويه بل بنيت الكلمة عليها وأسكن ماقبلها كتاء جبت وسحت أما على انها للتأنيث مع بناء الكلمة عليها فتمنع مع العلمية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ * ان قلت هو لا يصح على الاول أيضا لانه لا يصدق على بنت أنه مؤنث بالتاء لما مر فيه * قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم ان قوله مؤنث بتاء أي معها فيصدق على بنت قطعا فتدبر (قوله العار) أي الخالي من التاء مع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أي ذي الثلاث لان الاسم لا يرتقي فوق الاحرف نفسها بل فوق اسم آخر ذي أحرف شاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقي وقوله أو سقر أو زيد عطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم لانهما في مقابلة تحتم المنع وفي العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق صفته وعجمة عطف عليه وكان ينبغي أن يزيد او تحرك وسط لكن اكتفى عنه بتمثيله بهند (قوله للعلمية) هي فرعية المعني والتأنيث فرعية اللفظ لان تاءه ملفوظة في نحو فاطمة ومقدرة في زينب وسعاد فاقاموا تقديرها مقام ظهورها ولك أن تقول انما رجع تانيث زينب للفظ لظهوره في الوصف والضمير وانما اختص منع التانيث بالعلمية لان العلم المؤنث تلزمه التاء لفظا أو تقديرا كما ذكر فاشبهت تاؤه ألف حبلى في اللزوم فمنعته بخلاف تاء الصفة كقائمة وقاعدة ففي حكم الانفصال لذهابها في قائم وقاعد فلم تؤثر (قوله بالتعليق) أي بالوضع على مؤنث مع خلوه من التاء لفظا (قوله كزينب الخ) أي لتنزيل الرابع منزلة التاء (قوله كسقر) أي لقيام الحركة مقام الرابع القائم مقام التاء وليس ذا وجهين خلافا لابن الانباري (قوله كجور) بضم الجيم أي لان ثقل العجمة يقاوم تحرك الوسط وان كانت العجمة وحدها لا تمنع الثلاثي لانها هنا مقوية للتانيث لا مستقلة بالمنع ومثل جور حمص وماه اسما بلدين (قوله ومنقولا الخ) أي لان ثقل نقله للمؤنث يعادل خفة اللفظ ويصيرها كالعدم فيرجع الى تحتم المنع وانما جاز الوجهان في هند مع أنه مثله هيئة وحروفا ويزيد باصالة تانيثه لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلا اذ الشيء الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذاك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجعله الجرمي والمبرد ذا

كغطفان وكاصبهانا (ش) أي كذلك يمنع الاسم من الصرف اذا كان علما وفيه ألف ونون زائدتان كغطفان واصبهان بفتح الهمزة وكسرها فتقول هذا غطفان ورأيت غطفان ومررت بغطفان فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون (ص) كذا مؤنث بهاء مطلقا وشرط منع العار كونه ارتقي فوق الثلاث أو كجور أو سقر أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق (ش) ويمنع صرفه أيضا للعلمية والتانيث فان كان العلم مؤنثا بالهاء امتنع من الصرف مطلقا أى سواء كان علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة زائدا على ثلاثة أحرف كما مثل أم لم يكن كذلك كشبة وقلة

وجهين كهند (قوله وجهان) فالمنع لوجود السببين والصرف لمقاومة السكون احدهما ﴿فائدة﴾ يجوز فى اسماء القبائل والارضين والكلم الصرف على تاويلها باللفظ والمكان والحي أو الاب وعدمه على ارادة الكلمة والبقعة والقبيلة الا اذا سمع فيه أحدهما فقط فلا يتجاوز كما سمع الصرف فى كلب وثقيف ومعد باعتبار الحى وبدر وحنين على المكان وكمنعه فى يهود ومجوس علمين باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والا اذا تحقق مانع غير التانيث المعنوى فيمنع بكل حال كتغلب وباهلة وخولان وبغداد أفاده فى التسهيل وشرحه مع زيادة وقوله واسماء الكلم أى كاسماء حروف الهجاء وكذا أدوات المعانى كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا أعربت جاز فيها الصرف وعدمه باعتبار ماذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلى وأما نحو قولك قرأت هودفان جعلته اسما للسورة منعته لانه كجور أو للنبى عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أي سورة هود صرفته لما سيأتى وكذا يقاس ما أشبهه ويشكل على مامر قولهم جاءتني قريش بالتنوين وقوله تعالى كذبت ثمود المرسلين عند من نونه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكان حقه المنع وأجيب بان التأنيث على حذف مضاف أي أولاد قريش وثمود مثلا كما اعتبر المضاف فى قوله تعالى أو هم قائلون بعدوكم من قرية أهلكناها والا لقال أو هي قائلة او انه انث باعتبار القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه أفاده الرضى ﴿تنبيه﴾ مصر عند تاويله بالبقعة يتعين منعه وليس كهند لانه منقول من مذكر وهو مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمر وانما صرف فى اهبطوا مصرا التاويله بالمكان اولانه غير معين أى مصرا من الامصار (قوله والعجمي الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لمرفوعه اي العجمي وضعه وتعريفه وقوله مع زيد اما حال من الهاء فى صرفه وان لزم عليه عمل المصدر مؤخرا للتسامح فى الظرف اومن الضمير فى العجمي لتاويله بمشتق اى المنسوب للعجم فيحتمل الضمير لامن العجمي نفسه لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله العجمة) طريق معرفتها نقل الائمة أوخروج الاسم عن وزن الاسماء العربية كابراهيم وابريسم اوخلوا الخماسي من حروف مرتبة وهي المذلقة وكذا الرباعى الا ما فيه السين فقد يكون عربيا كعسجد اوان يجتمع فيه مالا يجتمع فى العربية كالجيم مع القاف ولو بفاصل كما أطلقه بعضهم كصنجق وجرموق أومع الصاد كصولجان وجص أومع الكاف كسكرجة وكتبعية الراء للنون أول الكلمة كنرجس والزاى للدال آخرها كهندز (قوله فى لسان الاعجمى) المراد به ماعدا العربي لاخصوص الفارسى (قوله بل فى لسان العرب) أى سواء استعملته اولا فى معناه الاصلى ثم نقلته للعلمية كلجام وفيروز مسمي بهما وهذا مصروف اتفاقا وجعلته علما من أول الامر كبندار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن وقالون بالرومى اسم جنس للجيد ولم تستعملها العرب كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصروف عند غير الثلوبين وابن عصفور (قوله محرك الوسط) أى لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر فى بعض التصاريف فله نوع قوة فى الثقل وتحرك الوسط يزيده فمنع (قوله كسقر) فى نسخ كشتر بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة بالعجم ومحل صرف ذلك مالم يرد به البقعة والا تحتم منعه للتانيث المقوى بحركة الوسط أو بالعجمة لا للعجمة وحدها ﴿فائدة﴾ أسماء الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كلها غير مصروفة للعلمية

علمين وان كان مؤنثا بالتعليق اى بكونه علم انثى فاما ان يكون على ثلاثة أحرف او على ازيد من ذلك فان كان على أزيد من ذلك امتنع من الصرف كزينب وسعاد علمين فتقول هذه زينب ورأيت زينب ومررت بزينب وان كان على ثلاثة أحرف فان كان محرك الوسط منع أيضا كسقر وان كان ساكن الوسط فان كان أعجميا كجور اسم بلد اومنقولا من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امرأة منع أيضا وان لم يكن كذلك بان كان ساكن الوسط وليس اعجميا ولا منقولا عن مذكر ففيه وجهان المنع والصرف والمنع أولى فتقول هذه هند ورأيت هندا ومررت بهند (ص) والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع (ش) ويمنع صرف الاسم أيضا العجمة والتعريف وشرطه ان يكون علما فى اللسان الاعجمى زائدا على ثلاثة أحرف كابراهيم

واسماعيل فتقول هذا ابراهيم ورأيت ابراهيم ومررت بابراهيم فتمنعه من الصرف للعلمية والعجمة فان لم يكن الاعجمي علما فى لسان العجم بل فى لسان العرب أوكان نكرة فيهما كلجام علما اوغير علم صرفته فتقول هذا لجام ورأيت لجاما ومررت بلجام وكذلك تصرف ما كان علما أعجميا على ثلاثة أحرف سواء كان محرك الوسط كسقر أوساكنه كنوح ولوط (ص)

والعجمة حتى موسى عليه السلام لانه معرب موشى وهو بالعبرانى معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركبا اسما عليه واما اختلافهم فى اشتقاقه فانما هو فى موسى الحديد فقيل من أوسيت رأسه اذا حلقته فهو موسى كاعطيته فهو معطى فيكون مصروفا وقيل هو فعلى من ماس يميس اذا تبختر فى مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلبت الياء واوا لضم ماقبلها كموقن من اليقين فيمنع للالف المقصورة كما فى السمين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه عربية لكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الانبياء سبعة محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فكلها مصروفة لفقد العجمة فى الاربعة الاول وفقد شرطها فى الباقي وقيل هود ليس عربيا بل هو كنوح لانه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ماورد ان اسمعيل تعلم أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه يدل على وجود العربية قبله وفى عزير وجهان قرئ بهما فالصرف على أنه عربي من التعزير وهو التعظيم وعدمه على أنه أعجمى أو أنه حذف تنوينه للساكنين تشبيها له بحرف المد وأما ابليس فقيل منعه للعجمة وقيل عربي مشتق من الابلاس وهو الابعاد وعلى هذا فمنعه لشبه العجمة لان العرب لم تسم به أصلا بل هو خاص بمن أطلقه الله عليه فكانه دخيل فى لسانها لا لانه لا نظير له فى الآحاد العربية كما قيل لانه كاحليل واكليل وغيرهما والله أعلم (قوله كذاك ذو وزن) أي علم ذو وزن وقوله أو غالب بالجر عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعناه والاحسن هنا تأويل الفعل بالاسم لانه وصف لوزن والاصل فيه الافراد أى ذو وزن خاص أو غالب وان جرى الشارح فى الحل على عكسه (قوله كاحمد) منقول من المضارع أو الماضى المعدي بالهمز أو اسم التفضيل سم (قوله كفعل) أي الماضي المجهول وفعل أي الماضي المعلوم المضعف العين ككلم بشد اللام وكذا المفتتح بتاء مطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله ومضارع وأمر غير الثلاثي كيدحرج وينطلق ويستخرج ودحرج الخ الا امر المفاعلة فكل هذه الاوزان مختصة بالفعل لانها لا توجد فى غيره الا نادرا كدئل بضم فكسر لدويبة كابن عرس وينجلب كينطلق لخرزة أو فى اسم أعجمي كبقم بوزن كلم للصبغ المعروف واستبرق كاستخرج للديباج الغليظ فاذا سمى بشيء منها مجردا عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو مستترا حكى لانه جملة أما مضارع الثلاثى وأمره فمن الغالب كما سيأتى وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرته فيه فلا يؤثر تصريح (قوله هذا ضرب وكلم) أى برفعهما لانه خبر وليس محكيا والثاني منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها (قوله والمراد بما يغلب الخ) أشار بذلك الى أن التعبير بغالب فيه قصور وأولى منه قول التسهيل أو ماهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثيرا فيه ومافيه الزيادة المذكورة وان لم يغلب كما سيأتى الا أن يراد الغالب حقيقة أو حكما بان يقتضى القياس كثرته فى الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله باحمد ويعلى فانه من الغالب حكما (قوله يوجد فى الفعل كثيرا) أورد عليه ان فاعل بالفتح كضارب يكثر فى الافعال مع أن موازنه من الاسماء كخاتم مصروف اتفاقا الا أن يقال كلامه مبني على الغالب أى ان اكثرية الوزن فى الفعل تقتضي المنع غالبا وقد لا تقتضيه (قوله أو يكون فيه زيادة) أي مع كثرته فى الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبدوء بغير الهمزة كيرمغ بمعجمة بوزن يضرب اسم الحجارة بيض وتنضب كتنصر لشجر أو يستوى فيهما وهو مضارع الثلاثى المبدوء بالهمزة كابيض وأسود بوزن اذهب واعلم وأوجه وأعين كانصر واقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط وماقبله للكثرة فقط وماقبله للكثرة والزيادة معا واعلم أن المراد بالاسم الذى يكثر فيه الوزن أولا يكثر اسم الجنس اما العلم فلا عبرة به لانه يكون منقولا من الفعل ﴿ تنبيه ﴾ شرط الوزن المانع لزومه للكلمة فيصرف امرؤ واسم علمين لانهما خرجا عن الافعال بكون عينهما لا تلزم حركة واحدة

كذاك ذو وزن يخص الفعلا
او غالب كاحمد ويعلي

(ش) أى كذلك يمنع صرف الاسم اذا كان علما وهو على وزن يخص الفعل أو يغلب فيه والمراد بالوزن الذي يخص الفعل مالا يوجد فى غيره الا ندورا وذلك كفعل وفعل فلو سميت رجلا بضرب أو كلم منعته من الصرف فتقول هذا ضرب أو كلم ورأيت ضرب أو كلم ومررت بضرب أو كلم والمراد بما يغلب فيه ان يكون الوزن يوجد فى الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم

فالاول كاثمد واصبع فان هاتين الصيغتين يكثران فى الفعل دون الاسم كاضرب واسمع ونحوهما من الامر المأخوذ من فعل ثلاثي فلو سميت باثمد واصبع منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل فتقول هذا اثمد ورأيت اثمد ومررت باثمد والثاني كاحمد ويزيد فان كلا من الهمزة والياء يدل على معنى فى الفعل وهو التكلم والغيبة ولا يدل على معنى فى الاسم فهذا الوزن وزن غالب فى الفعل بمعني انه به أولى فتقول هذا أحمد ويزيد ورأيت أحمد ويزيد ومررت باحمد ويزيد فيمنع للعلمية ووزن الفعل فان كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول فى رجل اسمه ضرب هذا ضرب ورأيت ضربا ومررت بضرب لانه يوجد فى الاسم كحجر وفى الفعل كضرب (ص) وما يصير علما من ذى الف زيدت لالحاق فليس بنصرف (ش) أى يمتنع صرف الاسم أيضا للعلمية والف الالحاق المقصورة كعلقى وارطي فتقول فيهما علمين هذا علقى ورأيت علقى ومررت بعلقي فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه الف الالحاق بالف التانيث من جهة ان ماهي فيه والحالة هذه أعنى حالة كونه علما لا يقبل تاء التانيث فلا تقول فيمن اسمه علقي علقاة كما لا تقول فى حبلى حبلاة فان كان ما فيه الف الالحاق غير علم كعلقي وارطي قبل التسمية بهما صرفته لانها والحالة هذه لا تشبه الف التانيث وكذا ان كانت ألف الالحاق ممدودة كعلباء فانك تصرف ماهي فيه علما كان أو نكرة (ص) والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر (ش) يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها وللعدل وذلك فى ثلاثة مواضع الاول ما كان على فعل من الفاظ التوكيد فانه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ومررت بالنساء جمع والاصل جمعاوات لان مفرده جمعاء فعدل عن جمعاوات الى جمع وهو معرف بالاضافة المقدرة

بل هما فى الجر كاضرب وفى النصب كاعلم وفى الرفع كاخرج وان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو ردو وقيل علمين لخروجهما بالاعلال الى وزن قفل وريم بخلاف نحو يزيد وان خرج الى وزن بريد لان زيادته تنبه على أصله (قوله كاثمد) بكسر الهمزة والميم كاضرب أمرا اواصبع بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة فى قوله

وهمز أنملة ثلث وثالثه * والتسع فى أصبع واختم باصبوع

وقوله ونحوهما أي كابلم بوزن انصر وهو خوص الدوم (قوله لالحاق) قال الشاطبي هو جعل الثلاثى بزنة الرباعي أو الخماسى الاصول ليلحق به فى تصاريفه فيزاد فيه حرف كالالف من ارطي وعلقي لجعلهما كجعفر وفى عزهي وذفري كدرهم وكاحدى الباءين فى جلبب جلبية وجلبابا لجعلهما كدحرج دحرجة ودحراجا أو حرفان كالياء والتاء فى حلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت لالحاقهما بقنديل وقناديل (قوله كعلقى) بعين مهملة ثم قاف بوزن سكرى اسم لنبت قضبانه دقاق تتخذ منه المكانس ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس (قوله وارطي) اسم لشجر وقيل ليست الفه للالحاق بل أصلية فوزنه افعل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبه ألف الخ) من اضافة الصفة للموصوف أى وألف الالحاق الشبيهة بالف التانيث المقصورة (قوله من جهة الخ) أى ومن جهة أن كلا منهما زيادة غير مبدلة من شىء وأنها لا تقع الا فى وزن صالح لالف التانيث كارطي بوزن سكرى وعزهي بوزن ذكرى فاوجه الشبه ثلاثة وتفارقها فى ان الف الالحاق فى غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقها الف التانيث مطلقا ولذلك قال الفارضى انما لم تجعل الف أرطى وعلقي للتانيث لقولهم ارطاة وعلقاة ولا يمكن اجتماع تانيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل الفه للالحاق وغير منون بجعلها للتانيث وبهما قرئ ﴿تترى﴾ فى السبع (قوله حالة كونه علما) ظاهره لمذكر أو مؤنث ولكن فى الثانى مانع آخر وهو التانيث المعنوي (قوله لا تشبه الف التانيث) أى شبها كاملا للحاقها التاء والتنوين كما مر وان اشبهتها فيما تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهل هي مستقلة بالمنع كالف التأنيث والعلمية مهيئة لها لا مانعة أو كل منهما مؤثر لان المشبه لغيره أحط رتبة منه احتمالان (قوله كعلباء) بكسر المهملة ثم موحدة اسم لقصبة العنق وانما كانت ألفه الممدودة للالحاق بقرطاس لا للتأنيث لانها تنون ولا تكون الا فى وزن لا يصلح لالف التانيث لكونه ليس من أوزانها ولان همزة التأنيث منقلبة عن الف فهي مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فاوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقرينة تمثيله بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال فى شرح الكافية لان العلم اما شخصى أو جنسي فيختص ببعض الاشخاص أو الاجناس ولا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اه أي بل هو مشبه للعلم كما فى الشرح لكن قيل انه علم جنس معنوى للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفى ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر فى منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصريح (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام او فى وثعل ابو قبيلة واصله علم جنس للثعلب (قوله لان مفرده)

جمعاء كحمراء والقياس فى موازن فعلاء اذا كان اسما لا صفة ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات وأيضا فان مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه الجمع بالالف والتاء فعدل عنه الى جمع هذا اختيار الناظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع أفعل فعلاء مذكره ومؤنثه كحمر جمع أحمر وحمراء وقيل معدول عن فعالى كصحراء وصحارى والاول أصح لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان صفة مذكرها افعل ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له وجمعاء ليس كذلك لانه ليس صفة وله مذكر (قوله أى جمعهن) فحذف الضمير للعلم به ونوي ولا يرد ان الاضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر تعريفها مانعا لان محل ابطالها له مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أما مع حذفه فلا مانع من اعتباره وكذا يقال فى أل الآتية (قوله العلم المعدول) أى عدلا تقديريا فان طريق العلم يعدل هذا النوع سماعه غير مصروف مع علة العلمية فقط فيقدر فيه العدل لئلا يترتب المنع على علة واحدة فلو سمع مصروفا لم يحكم بعدله كاددو وكذا غير العلم من اسم الجنس كنغر وصرد والصفة كحطم ولبد والمصدر كهدى وتقي والجمع كغرف وتخم فكل ذلك غير معدول وكذا الوصف له مع العلمية علة غير العدل كطوى فان منعه للتأنيث باعتبار البقعة لا العدل اذ لا حاجة لتكلف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل فى نحو جمع وسحر وأخر ومثنى فانه تحقيقي يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل علما ولم يعلم أصرفوه أم لا فمذهب سيبويه صرفه ومذهب غيره المنع وهذا من تعارض الاصل والغالب فى العربية أفاده الشنواني على القطر (قوله وزفر) اسم عالم حنفى (قوله والاصل عامر) أي فعمر منقول عن عامر العلم المنقول عن الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل علما لا عن الصفة لانها ليست بمعناه لتنكيرها وقيل ان ثعل معدول عن اثعل لا ثاعل لانه غير مستعمل يقال رجل اثعل اذا اختلفت منابت اسنانه وكان فيها زوائد وامرأة ثعلي صحاح وفائدة العدل فى هذا النوع تخفيفه مع تمحضه للعلمية اذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة (قوله سحر اذا أريد الخ) مثله أمس عند بعض تميم كما مر أول الكتاب (قوله يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد اطلاقيه وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد ان السحر آخر الليل فلا يصح ابداله منه على انه يمكن جعل السحر من النهار مجازا لمجاورته له (قوله ممنوع من الصرف) أي عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه لنية الاضافة أو أل وقيل مبني على الفتح لتضمنه معني حرف التعريف ومر فى أمس الفرق بين العدل والتضمين وقيل لا معرب ولا مبني فالاقوال أربعة وهي فى سحر المعين اذا كان ظرفا فلو نكر أو عرف بال مثلا صرف لفوات العدل نحو نجيناهم بسحر وجئتك يوم الجمعة السحر أو سحره ولو لم يكن ظرفا مع تعينه قرن بال أو أضيف وجوبا كطاب السحر أو سحرنا (قوله والاصل فى التعريف أن يكون بال) أى أو بالاضافة حيث أريد به معين مع خلوه عنهما حكمنا بعدله عن أحد لاشتماله على معناه فهو عدل تحقيقي لذلك وخص ذو أل دون المضاف اختصارا على ما يدفع الحاجة مع اختصاره (قوله وصار مشبها لتعريف العلمية) أي وليس بعلم حقيقة كما يشير اليه قول المصنف والتعريف لكن صرح فى التسهيل بانه علم شخصى أو جنسى فاستشكله أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعلمية وهو لا يجامع تعريف اللام فكيف يكون معدولا عنه مع عدم اشتماله على معناه اه وصريح ذلك أن العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذى أل المذكر فاحفظه ينفعك فى مواطن كثيرة فما نقل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر من الشهور اذا أريد بهما معين يمنع صرفهما للعلمية والعدل عن الرجب والصفر بال ينبغي حمله على العلمية الحكمية وهي المعبر عنها هنا بشبه العلمية لما سمعت ولان العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين والملجىء لاشتراطه سماعهما بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منعهما

أي جمعهن فاشبه تعريف العلمية من جهة انه معرفة وليس فى اللفظ ما يعرفه الثاني العلم المعدول الى فعل كعمر وزفر وثعل والاصل عامر وزافر وثاعل فمنعه من الصرف للعلمية والعدل الثالث سحر اذا أريد به يوم بعينه نحو جئتك يوم الجمعة سحر فسحر ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية وذلك انه معدول عن السحر لانه معرفة والاصل فى التعريف ان يكون بال فعدل به عن ذلك وصار تعريفه مشبها لتعريف العلمية من جهة انه لم يلفظ معه بمعرف (ص)

وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشما عند تميم واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا

(ش) اى اذا كان علم المؤنث على وزن فعال كحذام ورقاش فللعرب فيه مذهبان احدهما

وهو مذهب أهل الحجاز بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام والثانى وهو مذهب تميم اعرابه كاعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كما عدل عمر وجشم عن عامر وجاشم والى هذا أشار بقوله وهو نظير جشما عند تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكرا الى ان ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة (١٠٩) أخرى اذا زالت عنه العلمية بتنكيره

للعلمية الجنسية على الايام المخصوصة والتانيث المعنوى باعتبار تاويلهما بالمدة وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل وفى المصباح ان رجب الشهر مصروف وان أريد به معين وأما باقى الشهور فجمادي ممنوع لالف التانيث وشعبان ورمضان للعلمية والزيادة والباقي مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسر) أى مطلقا سواء كان آخره راء كوبار أم لا وانما بني لشبهه المبنى وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفا لانه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد فى وجه الشبه وتانيثا فلعله أول نزال بالكلمة أو بناء على مذهب المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزال بمعنى المنزلة ودراك بمعني الدركة وقيل بني حذام لتضمنه معني هاء التأنيث التى فى المعدول عنه وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين فلو سمي به مذكر زال موجب البناء لانه الآن ليس مؤنثا ولا معدولا فيعرب غير منصرف للعلمية والتانيث الاصلى كغيره قال سيبويه ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله كاعراب مالا ينصرف) أى عند كلهم اذا لم يكن آخره راء أما نحو وبار فاكثرهم يبنيه على الكسر كاهل الحجاز توصلا الى اماتله التى هي لغتهم وبعضهم يمنعه الصرف كالاول وقد لفق الاعشى بين اللغتين لان الاصح قدرة العربى على النطق بغير لغته اذا أراده فقال

ومر دهر علي وبار * فهلكت جهرة وبار

فكسر الاول على لغة أكثرهم ورفع الثانى غير منون كاقلهم وقيل لاتلفيق بل الثانى فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعني هلكوا فيكتب بالواو والالف كساروا (قوله للعلمية والعدل) هذا رأي سيبويه وقال المبرد للعلمية والتانيث وهو أقوى لتحقق التانيث والعدل انما يقدر اذا لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مرتجل وعلى الاول منقول عن فاعلة علما المنقولة عن الصفة كما مر فى عمر (قوله وجشم) بضم الجيم وفتح الشين المعجمة اسم رجل معدول عن جاشم أى عظيم سم (قوله لزوال أحد سببيها وهو العلمية) أما ما كان أحد سببيه الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة أو كان فيه سبب مستقل وهو الالف والجمع فغير مصروف سواء بقي على تنكيره أو سمي به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا أنظر الاشموني وحواشيه (قوله وتلخص من كلامه) الحاصل ان المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالمنع اثنان وقد علمت أحكامها (قوله ومايكون منه الخ) أي والذى يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضى نهج جوارای طريقه فى اعرابه سواء كان احدى علتيه العلمية أو الوصفية فمثاله فى العلمية قاض علم امرأة كما فى الشرح ويعيل تصغير يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمية ووزن يدحرج وينون رفعا وجرا عوضا عن الياء وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا لو سميت بيرمى ويقتضى أما لو سميت بيغزو ويدعو فتكسر ما قبل الواو وتقلبها ياء لانه ليس فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجريه كما ذكر ومثاله فى الوصفية أعيم تصغير أعمي فانه لا ينصرف للوصفية ووزن أدحرج فيجرى فيه ماذكر ويقال أصلها قاضي ويعيلى ويرمى ويغزي وأعيمى بتنوين الصرف فى الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتحذف حركة الياء للثقل ثم الياء للساكنين ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز فى الضرورة) هذا جواز فى مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز ويصدق بهما قول المصنف صرف (قوله من ظعائن) بالصرف للضرورة جمع ظعينة وهي المرأة فى الهودج

صرف لزوال احدى العلتين وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف وذلك نحو معدى كرب وغطفان وفاطمة وابراهيم واحمد وعلقي وعمر أعلاما فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر فاذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببيها وهو العلمية فتقول ربى معدي كرب رأيت وكذلك الباقى وتلخص من كلامه أن العلمية تمنع الصرف مع التركيب ومع زيادة الالف والنون ومع التانيث ومع العجمة ومع وزن الفعل ومع ألف الالحاق المقصورة ومع العدل (ص)

ومايكون منه منقوصا ففى اعرابه نهج جوار يقتفى (ش) كل منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعا من الصرف يعامل معاملة جوار فى أنه ينون فى الرفع والجر تنوين العوض وينصب بفتحة من غير تنوين وذلك نحو قاض علم امرأة فان نظيره من الصحيح ضارب علم امرأة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث فقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وهو مشبه بجوار من جهة ان فى آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملته فتقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضى كما تقول هؤلاء جوار ومررت بجوار ورأيت جواري (ص) ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف (ش) يجوز فى الضرورة صرف مالا ينصرف وذلك كقوله تبصر خليلى هل ترى من ظعائن *

مشتقة من الظعن وهو السفر وقد تطلق على المرأة وان لم تكن في هودج ولا مسافرة وتمام البيت
* سوالك نقبا بين حزني شعبعب * والسوالك جمع سالكة مفعول ثان لتري ومفعوله الاول ظعائن زيدت فيه من ونقبا مفعول سوالك أي طريقا في الجبل وحزني مثني حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الارض وشعبعب اسم ماء (قوله واجمع عليه الخ) أي في الجملة والا فقد قيل في ذي الالف المقصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذ يزيد بقدر ما ينقص وردبانه قد يلتقي بساكن فيحتاج الساكن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وأيضا سمع بدون ذلك كقوله

اني مقسم ما ملكت فجاعل * جزأ لآخرتي ودنيا تنفع

بتنوين دنيا وكذا منع الكوفيون في الضرورة صرف أفعل من قالوا لان تنوينه انما حذف لاجل من فلا يجمع بينهما وردّه البصريون بان حذفه انما هو لاجل منع الصرف لا لاجل من بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن مع وجود من وقد نون أمثل في قوله * وما الاصباح منك بامثل * مع وجود من المتقدمة عليه
﴿تنبيه﴾ أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختيارا وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكانها لغة الشعراء لاضطرارهم اليه في الشعر فجري على ألسنتهم (قوله للتناسب) هو نوعان تناسب الكلمات منصرفة انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسلا لمناسبة أغلالا وسعيرا وتنوين يغوث ويعوق في قراءة الاعمش لمناسبة نسرا والثاني لرؤس الآي كتنوين قواريرا الاول لانه رأس آية ليناسب بقية رؤس الآي في التنوين وصلا وفي الالف بدله وقفا وأما قواريرا الثاني فنون ليشاكل الاول لا لرؤس الآي هذا ما في التصريح فاحذر ما يخالفه (قوله فاجازه قوم الخ) وأجازه الكوفيون مطلقا وبعض المتأخرين في العلم لوجود احدى العلتين فيه دون غيره ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم واجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارا (قوله واستشهدوا لمنعه) أي لجواز منعه الصرف (قوله وممن ولدوا الخ) هو رثاء في قومه من الهزج المكفوف جميع اجزائه ما عدا الضرب والكف حذف نون مفاعيلن وآخر الشطر الاول ميم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره ممن والله اعلم

﴿اعراب الفعل﴾

(قوله كتسعد) اما بفتح التاء والعين مضارع سعد يسعد بالفتح فيهما أي أعانه أو مضارع سعد بالكسر اللازم من السعد وهو اليمن ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الاول أو من أسعد المتعدي بالهمز بمعناه أو مع كسرها مبنيا للفاعل من أسعد (قوله اذا جرد الفعل) أي في اللفظ والتقدير معا فلا يرد قوله محمد تفد نفسك كل نفس * بجزم تفد مع تجرده لفظا لان جازمه مقدر أي لتفد وقوله رفع أي لفظا كما مثله أو تقديرا كالمسكن للتخفيف نحو يامركم ويشعركم أو للوقف أو غيره فان رفعه مقدر قيل او محلا لان المضارع مع النونين يرفع محلا كما قاله يس تبعا لابن قاسم ولذا لم يقيده المصنف بالخلو منهما لكن صرح القليوبي وغيره بانه معهما ليس له محل رفع وله محل النصب والجزم قيل وانما لم يقيده حينئذ اكتفاء بقوله في باب الاعراب وأعربوا مضارعا ان عريا * الخ فان مفهومه انه مع النونين غير معرب وقد يقال المنفي عنه مع النونين الاعراب اللفظي والتقديري لا المحلي أيضا والا لم يثبت له محل النصب والجزم أيضا وهو خلاف المنصوص الآتي ان الاعراب المحلي ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معربة قطعا فتدبر (قوله موقع الاسم) اى اذا كان خبرا أو صفة أو حالا لان الاصل في هذه الثلاثة الاسم فحيث وقع المضارع فيها استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها والماضي وان كان يقع في ذلك لكنه مبني الاصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعا حيث لا يقع الاسم كهلا تفعل وستفعل وجعلت

وهو كثير واجمع عليه البصريون والكوفيون وورد أيضا صرفه للتناسب كقوله سلاسلا واغلالا وسعيرا فصرف سلاسلا لمناسبة ما بعده وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فاجازه قوم ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين واستشهدوا لمنعه بقوله وممن ولدوا عامر

ذو الطول وذو العرض فمنع عامر من الصرف وليس فيه سوى العلمية والى هذا أشار بقوله والمصروف قد لا ينصرف (ص)

﴿اعراب الفعل﴾

ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد (ش) اذا جرد الفعل المضارع من عامل النصب وعامل الجزم رفع واختلف في رافعه فذهب قوم الى انه ارتفع لوقوعه موقع الاسم فيضرب في قولك زيد يضرب واقع موقع ضارب فارتفع لذلك وقيل ارتفع

أفعل ورأيت الذى تفعل لاختصاص حرف التحضيض والتنفيس بالفعل والصلة وخبر أفعال الشروع بالجمل وأجيب بان المراد وقوعه موقعه فى الجملة وأيضا فالرفع استقر له قبل ان يعرض له ذلك فلم يغير اذا أثر العامل لا يغير الا بعمل آخر تصريح (قوله لتجرده) أى لدوران الرفع معه وجودا وعدما والدوران من مسالك العلة ولا يردان التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع الوجودى لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمى ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة للوجودى هو المطلق وأما الجواب بان التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهى يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصريح الرضى بان عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على أنه ان أريد به ان علامة الوجودى تكون عدما مطلقا فهو باطل أو مقيد رجع للاول فتدبر وقال الكسائى رفع باحرف المضارعة وردبان جزء الشىء لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا ثمرة لهذا الخلاف (قوله لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أي مفيده (قوله والتي) اما مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدا أو مفعول لمحذوف يفسره انصب والفاء عاطفة عليه أى ولا بس التي هي الخ فانصب بها (قوله واعتقد تخفيفها) أي حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو أي الرفع مع التخفيف مطرد أي لا ضعيف ولا شاذ (قوله وهو لن) هو حرف ينفى المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو ينفى المستقبل وحرف التنفيس يثبته ولا يفيد تابيد النفى خلافا للزمخشرى فى أنموذجه وأما قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا فالتأبيد فيه من خارج عن لن لا منها ولا تأكيده خلافا له فى كشافه لكن وافقه على التاكيد كثيرون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمهور كزيدا لن أضرب خلافا للاخفش ولا يرد أن النفى له صدر الكلام لان ذلك خاص بما ومنه قوله

مه عاذلى فهائما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحي

ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقوله

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا * ادع القتال وأشهد الهيجاء

أي لن أدع القتال مدة رؤيتى أبا يزيد مقاتلا وعند ارادة الالغاز تكتب لما كلمة واحدة فيقال أين جواب لما و بم نصب ادع وأشهد ليس معطوفا على أدع لئلا يتناقض بل على القتال فهو منصوب بان مضمرة لعطفه على اسم خالص أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء قيل والجزم بها لغة كقوله

* فلن يحل للعينين بعدك منظر * وقوله

لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه

لكن الاول يحتمل انه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الالف للضرورة (قوله وكى) أي المصدرية التى تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليلية فان النصب بعدها بان مضمرة واعلم أن كى اما مصدرية قطعا أو تعليلية قطعا أو محتملة لهما فالاولى هي الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو لكيلا تاسوا ولا يصح كونها تعليلية لان حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بلا ضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخله على ما الاستفهامية نحو كيمه بمعنى لمه أو المصدرية كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتى كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكي وما كفتها عن العمل فتقدر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله

كى لتقضينى رقية ما * وعدتني غير مختلس

أو قبل أن كقوله فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدع

لتجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف (ص)

و بلن انصبه وكى كذا بان لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من أن فهو مطرد (ش) ينصب المضارع اذا صحبه حرف ناصب وهو لن وكى

فكي فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضمرة واظهارها فى الاخير ضرورة عند البصريين وأجازه الكوفيون اختيارا كجئت كى ان تكرمنى ويؤيده ان اضمار ان بعد اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الاول فظاهر وأما مع اللام فلان لا يفصل بين الحرف المصدري وصلته أما مع أن أو ما المصدرية فلان الحرف المصدري لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحتملة لهما قسمان المنفردة عن اللام وان نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها ان فجارة والواقعة بينهما كقوله * أردت لكيما ان تطير بقربتى * فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة بان والاول ارجح لان لصوق ان بالفعل يرجح نصبها وأيضا هي ام بابها فلا تؤكد غيرها واغتفر هنا دخول حرف الجر أو المصدر على مثله للضرورة اذ لا يمكن غيره بخلاف مامر وأجمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا النافية أو ما الزائدة كما مر من الامثلة وبهما معا نحو كى مالا يكون كذا وفى غير ذلك خلاف وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كى تجنحون الى سلم وما ثئرت * قتلا كم ولظى الهيجاء تضطرم

أى كيف تجنحون (قوله وان) أي المصدرية وهي أم الباب ولذا لا يضمر غيرها وأنما أخرها لطول الكلام عليها وهي تنصب المضارع لفظا أو محلا مع النونين ولا تنصب محل الماضى اتفاقا لانها توصل به ولا تؤثر فى معناه شيأ بخلاف ان الشرطية لما قلبته مستقبلا ناسب عملها فى محله ويمتنع تقديم معمول الفعل عليها خلافا للفراء لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وخرج بالمصدرية ثلاثة اشياء المخففة وستعلم الفرق بينهما والزائدة وهي الواقعة بعد لما الحينية نحو فلما ان جاء البشير أو بين الكاف ومجرورها كقوله

* كان ظبية تعطو الى وارق السلم * أو غير ذلك والمفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه وتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار وهي تفسر مفعول الفعل الذى قبلها ظاهرا كان نحو اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه فما يوحي هو عين اقذفيه أو مقدرا نحو وأوحينا اليه أن اصنع الفلك أى أوحينا اليه شيأ هو أصنع وتحمل الزيادة على معنى أوحينا اليه لفظ اصنع فان قدر قبلها الجار كانت مصدرية لاختصاصه بالاسماء ولوتأويلا أى أوحينا اليه بصنع الفلك وان لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله لان الكلام لا يتم الا بمدخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التميم وان لم يتاخر عنها جملة امتنعت ان فلا يقال أرسلت اليه ما يليق ان مدحا بل تحذف أو يؤتي بدلها باي فتدبر (قوله مما يدل على اليقين) أي كرأي وتحقق وتبين وظن مستعملا فى العلم وانما وجب كونها فى ذلك مخففة لان المصدرية للرجاء والطمع فلا تدخل الا على ما ليس مستقرا ولا ثابتا والعلم انما يتعلق بالمحقق فلا يناسبه الا التوكيد المعاد بالمخففة والاكثر حينئذ الفصل بين ان والفعل بما سبق فى ان واخواتها وأجرى سيبويه والاخفش الخوف مجرى العلم عند تيقن المخوف كخشيت ان تفعل بالرفع ومنه قوله

اذا مت فادفنى الى جنب كرمة * تروى عظامي بعد موتى عروقها
ولا تدفنني فى الفلاة فانني * أخاف اذا مامت ان لا أذوقها

برفع أذوق كالقافية قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب فما شذ نعم ان أول العلم بغيره كالظن أو الرأى والاشارة مثلا جاز النصب كما علمت الا ان تفعل كذا أي ما أري ولا أشير الا بذلك قاله سيبويه وجوزه الفراء بلا تاويل (قوله أحدها النصب) أى لعدم تحقق المظنون فيناسبه الترجمة بان المصدرية وهو الارجح عند عدم الفصل بلا ولذا أجمع عليه فى أحسب الناس أن يتركوا مع الفصل بلا فالارجح الرفع كظننت ان لا تقوم لان فصل المخففة بها أكثر من

وان واذن نحو لن اضرب وجئت لكى اتعلم وأريد ان تقوم واذن أكرمك فى جواب من قال لك آتيك وأشار بقوله لا بعد علم الى أنه ان وقعت ان بعد علم ونحوه مما يدل على اليقين وجب رفع الفعل بعدها وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة نحو علمت ان يقوم التقدير انه يقوم فخففت وحذف اسمها وبقى خبرها وهذه هي غير الناصبة للمضارع لان هذه ثنائية لفظا ثلاثية وضعا وتلك ثنائية لفظا ووضعا وان وقعت بعد ظن ونحوه مما يدل على الرجحان جاز فى الفعل بعدها وجهان

المصدرية ويجب مع الفصل بغير لا كقد والسين ولن كظننت ان ستقوم لان المصدرية لا تفصل بذلك (قوله والثاني الرفع) أى لقرب الظن من العلم لكونه الطرف الراجح فكانه معلوم (قوله وبعضهم أهمل ان الخ) وبعضهم جزم بها كقوله اذا ماغدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب (قوله أختها) بالجر بدل من ما أو عطف بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتبارى لاهمل وضمير استحقت يرجع لان أى وبعضهم أهمل ان وقت استحقاقها العمل أو فى مكان استحقاقها له بان لم يتقدمها علم ولا ظن حملا على ما بجامع ان كلا حرف مصدرى ثنائي وكذلك بعضهم أعمل ما المصدرية حملا على أن كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم وقول الشاعر

وطرفك ان ماجئتنا فاحبسنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

والاصح ان حذف النون فيهما للتخفيف لثبوته نظما ونثرا فلا حاجة الى النصب بما والكاف فى البيت تعليلية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة من كى فهى الناصبة ومازائدة ففيه ثلاثة أوجه والمعنى احبس طرفك عن النظر الينا اذا جئتنا لاجل ظنهم ان هواك حيث تنظر سترا علينا (قوله فيرفع الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن ان يتم الرضاعة بالرفع وقوله

ان تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا أحدا

ولم يجعلوها مخففة كالكوفيين لعدم وقوعها بعد علم أو ظن أفاده الصبان (قوله ونصبوا) أى أكثر العرب لزوما عند استيفاء الشروط المذكورة لاجوازا كما قيل فان عدم بعضها لزم اهمالها وبعضهم يلتزم اهمالها مطلقا وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لانها حرف غير مختص فقياسه الاهمال فلا التفات لمن أنكرها دماميني والصحيح انها حرف بسيط وناصب بنفسه لا بان مضمرة بعده ومعناها عند سيبويه الجواب والجزاء غالبا لا دائما كما قيل لانها قد تتمحض للجواب نحو اذن أظنك صادقا جوابا لمن قال انى أحبك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حالى والجزاء لا يكون الا مستقبلا والصحيح ابدال نونها الفا فى الوقف كتنوين المنصوب لان الجمهور على كتابتها بالالف وكذا رسمت فى المصاحف وعن المبرد والزجاج يوقف بالنون كان ولن وتكتب بها وعن الفراء ان اهملت كتبت بالنون لتفرق من اذا الظرفية وان اعملت فبالالف لتميزها بالعمل والخلاف فى غير القرآن اما فيه فالوقف والرسم بالالف اجماعا كما فى الاتقان اتباعا للمصاحف (قوله والفعل بعد) جملة حالية من اذن أى والحال ان الفعل كائن بعدها وموصلا بفتح الصاد حال من المستكن فى الظرف وجملة قبله اليمين عطف على بعد أو على موصلا فهي خبر أو حال (قوله وانصب وارفعا) أى الفعل والثاني مؤكدا بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا وهذا كالاستثناء من مفهوم قوله ان صدرت وقوله اذا شرطية واذن فاعل بمحذوف يفسره وقع (قوله مستقبلا) أى لان سائر النواصب لا تعمل فى غيره لتحققه فى الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال دماميني (قوله اذا لم تتصدر) أى فى جملتها بان تاخرت كاكرمك اذن أو وقعت حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع الا فى ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والمخبر عنه كما مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه كان تأتني اذا أكرمك أو والله اذن أكرمك ويجب اهمالها فى الجميع وأما قوله

لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بالنصب فضرورة أو خبر ان محذوف أي لا استطيع ذاك واذا الخ مستأنف (قوله حرف عطف) هو الواو والفاء (قوله جاز فى الفعل الخ) التحقيق انها ان عطفت على ماله محل الغيت والا جاز الامران فاذا قيل ان تزرنى أزرك واذن احسن اليك ان قدر العطف على الجواب ألغيت وجوبا لوقوعها حشوا وجزم الفعل

وحذف اسمها وبقى خبرها وهو الفعل وفاعله (ص) وبعضهم اهمل ان حملا على ما أختها حيث استحقت عملا (ش) يعني ان من العرب من لم يعمل ان الناصبة للفعل المضارع وان وقعت بعد ما لا يدل على يقين ولا رجحان فيرفع الفعل بعدها حملا على أختها ما المصدرية لاشتراكهما فى أنهما يقدران بالمصدر فتقول أريد أن تقوم كما تقول عجبت مما تفعل (ص) ونصبوا باذن المستقبلا ان صدرت والفعل بعد موصلا أو قبله اليمين وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا (ش) تقدم ان من جملة نواصب المضارع اذن ولا ينصب بها الا بشروط أحدها ان يكون الفعل مستقبلا الثاني أن تكون مصدرة الثالث أن لا يفصل بينها وبين منصوبها وذلك نحو ان يقال انا آتيك فتقول اذن أكرمك فلو كان الفعل بعدها حالا لم ينتصب نحو ان يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا فيجب رفع أظن وكذلك يجب رفع الفعل بعدها اذا لم تتصدر نحو زيدا اذن يكرمك فان كان المتقدم عليها حرف عطف

أو على الجملة الشرطية بتمامها جاز النصب باعتبار تصدرها فى جملتها والرفع على ان ما بعد الواو من تمام ماقبلها لربطها بينهما وهو الارجح كما أشار اليه المتن بتاكيده لعدم تصدرها ظاهرا وقيل يتعين النصب لان العطف على الاول أولى أولانه مستأنف ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليك ان عطفت على الفعلية يتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان (قوله نصبت) أي لان القسم مؤكد للربط المستفاد منها ومثله لا النافية لانها لا تضر مع أن فكذا مع اذن واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور بالظرفين والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع شيء منه (قوله و بين لا) متعلق باظهار وناصبة حال من أن دفع به توهم اهمالها لفصلها بلا (قوله لا) نائب فاعل عدم وان مفعول مقدم لاعمل اما بفتح الميم أمر امن عمل يعمل كفرح يفرح فهمزته وصل وكسرت ان للساكنين أو بكسرها أمرا من أعمل المتعدى بالهمزة فهمزته للقطع فتنقل فتحتها للنون للوزن وهذا هو المناسب للمعني المراد أى اجعلها عاملة (قوله و بعد نفى كان) أي بعد كان المنفية وهو متعلق باضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان اعمل الخ والشرط مفروض مع وجود اللام لان قوله وان عدم لا معناه مع وجود اللام فكذا قوله وأضمر بعد نفى كان أى مع لام الجر (قوله كذلك الخ) ان مبتدأ خبره خفى و بعد أو متعلق به وكذلك مفعول مطلق لخفى أو حال من فاعله أى ان خفى بعد او خفاء مثل ذلك الذى بعد نفى كان أو حال كونه مماثلا له فى الوجوب (قوله ولا النافية) أى أو الزائدة للتوكيد نحو لئلا يعلم أهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل وان الا بلا لانها كلا فصل اذ تدخل بين الجار والمجرور كجئت بلا زاد (قوله بعد لام الجر) أى للتعليل كانت كما مثل أو للعاقبة نحو ليكون لهم عدوا أو زائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين ففى كل ذلك ان مضمرة جوازا وقد تظهر نحو أمرت لان أكون أول المسلمين (قوله كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص الماضى ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحا لام الجحود والمراد به مطلق الانكار من اطلاق الخاص على العام لان الجحد لغة انكار ما تعرفه فهو انكار الحق خاصة ولم يقيد كان بالناقصة لانها المرادة عند الاطلاق فاللام بعد التامة لام كى لا الجحود وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أي مادتها خلافا لمن اجازه فى أخواتها ومن اجازه فى ظننت واطلق النفى ومراده ما ينفى الماضى فقط وهو خصوص مامع الماضى ولم مع المضارع دون لن لاختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه ولما لاتصال منفيها بالحال واما ان فهي بمعني ما واطلاقه يشملها وقد زعم كثير فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بالنصب لغير الكسائى انها لام الجحود مع ان النافية ولكن يبعده ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الاضمير الاسم المسند اليه الكون بل الظاهر انها لام كى وان شرطية أى وعند الله مكرهم أى جزاؤهم بما هو أعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لزوال الجبال أى الامور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كما يقال أنا أشجع من فلان وان كان معدا للنوازل اه أشموني (قوله ما كان زيد ليفعل) زيد اسم كان وخبرها محذوف عند البصريين تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل أي ما كان زيد مريد الفعل كذا وجعل الكوفيون الخبر جملة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهي الناصبة بنفسها أى ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم المصنف الا انه جعل النصب بان مضمرة بعد اللام فهو قول مركب لكن يؤيد الاول التصريح بالخبر فى قوله

* سموت ولم تكن أهلا لتسمو * (قوله بحتى أو الا) أجود من قول التسهيل الواقعة موقع الى ان أو الا ان لان ان مقدرة بعد اولا أنها واقعة موقعها حتى يستغني عن تقديرها ولان لحتي معنيين كلاهما يصلح لا والغائية كما مثله والتعليل اذا كان ما بعدها علة لما قبلها نحو لارضين الله أو يغفر لى فهذا خارج عن عبارة التسهيل ولا تصح فيه الغاية لايهامه انقطاع الارضاء عند حصول الغفران وليس

بينها و بينه نحو اذن زيد يكرمك فان فصلت بالقسم نصبت نحو اذن والله أكرمك (ص)

و بين لا ولام جر التزم اظهار ان ناصبة وان عدم لا فان اعمل مظهرا أو مضمرا

و بعد نفى كان حتما أضمرا كذاك بعد أواذا يصلح فى موضعها حتى اوالا ان خفى

(ش) اختصت ان من بين بقية نواصب المضارع بانها تعمل مظهرة ومضمرة فتظهر وجوبا اذا وقعت بين لام الجر ولا النافية نحو جئتك لئلا تضرب زيدا وتظهر جوازا اذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية نحو جئتك لا قرأ ولان أقرأ هذا ان لم تسبقها كان المنفية فان سبقتها كان المنفية وجب اضمار ان نحو ما كان زيد ليفعل ولا تقول لان يفعل قال الله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ويجب اضمار ان بعد أو المقدرة بحتى أو الا فتقدر بحتي اذا كان الفعل الذى قبلها مما ينقضى شيأ فشيا وتقدر بالا ان لم يكن كذلك فالاول كقوله

لاستسهلن الصعب أو أدرك المني فما انقادت الآمال الا لصابر

مرادا وتتعين الغاية فيما يحصل شيئا فشيئا نحو لا تنظرنه أو يجيء والاستثناء فيما يحصل دفعة نحو لاقتلنه أو يسلم ويحتمل الثلاثة لازمنك أو تقتضيني حقي والمعنى على الاستثناء لازمنك في جميع الازمان الا زمن القضاء أي وقت انتهائه وخرجت أو التي لا تقدر بما ذكر بان تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل بعدها الا اذا عطفت على اسم خالص كما سيأتي (قوله لاستسهلن الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية بل يحتمل الاستثناء أيضا كما قاله أبو حيان (قوله فادرك منصوب بان) أي وهو مؤول بمصدر معطوف باو على مصدر متصيد من الكلام السابق أي ليكونن مني استسهال أو ادراك وكذا يقاس الباقي (قوله وكنت اذا عمزت) بالغين المعجمة والزاي أي عصرت وهززت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب هي النواشز في أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها الفساد الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها مما يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا اذا استقامت ويظهر صحة التعليل فيه (قوله وبعد حتى) متعلق باضمار الذي هو مبتدا وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أي اضمار ان بعد حتي حتم كهذا الاضمار السابق في التحتم وعلى هذا فقوله هكذا حشو فان جعل متعلقا باضمار أو خبرا عنه وحتم خبر ثان جيء به لبيان وجه الشبه لاحتمال أن التشبيه في مطلق النصب بها فليس حشوا (قوله حتي) أي الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل وتكون غائية ان كان ما بعدها غاية لما قبلها كمثاله وتعليلية ان كان ما قبلها علة لما بعدها كأسلم حتي تدخل الجنة وكمثال المتن ولا تصح فيه الغاية لايهامه ترك الجود عند حصول السرور وليس مرادا ويحتملها حتي تفيء الى أمر الله زاد في التسهيل كونها بمعني الا وهو ظاهر في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتي تجود وما لديك قليل

اذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا الغاية لايهامها انقطاع نفي ما قبلها عند ثبوت ما بعدها وليس كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أي شأنه ذلك سواء جاد مع الفقر أم لا فهي للاستثناء المنقطع أي ليست السماحة في الجود مع الغني لكن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن تنالوا البر حتي تنفقوا مما تحبون لكنها للاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتي الجارة للمفرد الصريح فيلزم كونها غائية لان مجرورها آخر أو متصل به كأكلت السمكة حتي رأسها وحتي مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقدم را في العطف (قوله نحو سرت الخ) أي اذا قلته قبل الدخول ليكون مستقبلا (قوله بان المقدرة بعد حتي) أي بدليل ظهورها في المعطوف كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * او ان تبين جميعا وهو مختار

وجعل الكوفيون النصب بحتى نفسها ورد بعملها الجر في الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل (قوله مستقبلا) أي لان النصب بان المقدرة وهي تخلص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا الماضي (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أي قدرت نفسك موجودا في وقت الدخول الماضي كما أشار له الشارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضي واقعا حال التكلم وعلى كل تعبر بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فان قدرت اتصافك وقت التكلم بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبل حينئذ تأويلا ولذلك قرىء قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب لغير نافع مع أن قول الرسول وهو اليسع أو شعياء ماض بالنسبة لزمن حكاية ذلك لنا واستقبال له بالنسبة للزلزال غير معتبر لكنه على تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلا تأويلا ورفعه نافع على فرض القول واقعا حال الحكاية استحضارا لصورته وحاصل مسئلة حتى أن الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنسبة للتكلم وجب نصبه كحتي يرجع الينا موسى أو حاضرا

أي لاستسهلن الصعب حتى أدرك المنى فأدرك منصوب بان المقدرة بعد أو التي بمعنى حتى وهي واجبة الاضمار والثاني كقوله

وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما

أي كسرت كعوبها الا ان تستقيم فتستقيم منصوب بان بعدا وواجبة الاضمار (ص)

و بعد حتي هكذا اضمار ان
حتم كجد حتي تسر ذا حزن

(ش) ومما يجب اضمار ان بعده حتي نحو سرت حتى أدخل البلد فحتى حرف جر وأدخل منصوب بان المقدرة بعد حتي هذا ان كان الفعل مستقبلا فان كان حالا أو مؤولا بالحال وجب رفعه واليه أشار بقوله (ص)

وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا

(ش) فتقول سرت حتي ادخل البلد بالرفع ان قلته وانت داخل وكذا ان كان الدخول قد وقع وقصدت به حكاية الحال الماضية نحو كنت سرت حتي أدخلها (ص)

وقته وجب رفعه كسرت حتي أدخلها اذا قلته وقت الدخول أو ماضيا جاز الامران باعتبار جواز التأويل فان قدرته حاضرا وقت التكلم على حكاية الحال وجب رفعه او مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التكلم وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضرا فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه واعلم ان شروط الرفع بعد حتي ثلاثة حالية الفعل كما ذكر وتسببه عما قبلها فلا رفع في سرت حتى تطلع الشمس لعدم تسببه عن السير وكونه فضلة أي ليس ركنا في الاسناد فلا رفع في كان سيري حتى أدخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول السير والدخول وبتسبب الثاني عن الاول والنصب يفيد الاخبار بحصول شيء واحد وهو السير وبان شيأ آخر مترقب الحصول وهو الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معلوما من شيء آخر وكذا يقال في الزلزال والقول (قوله وبعد فالخ) أن مبتدأ خبره نصب وبعد متعلق به وجملة وسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشار له الشارح في الحل أو معترضة بين المبتدا والخبر وذكر ضمير ان الذي في نصب لتأوله بالحرف وأنثه في سترها لتأويلها بالكلمة ومحضين صفة لنفي وطلب (قوله المجاب بها الخ) سمي ما بعد الفاء جوابا لان ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط اذ العدول عن عطف الفعل بالفاء الى النصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها والتقدير في المثال والآية ما يكون منك اتيان فتحديث ولا يكون قضاء عليهم فموتهم وفي نحو استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فدخول وفي ليت لي مالا فاحج ليت حصول مال لي فحج وهكذا وهذا من العطف على المعنى والتوهم كما في المغني فان لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بان كان جملة اسمية خبرها جامد كما أنت زيد فنكرمك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجملة كما يثبت كونك زيدا فاكرامك ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاسقاطي نقل ذلك عن أبي حيان وستأتي عبارته في الاستفهام (قوله نفي محض) أي سواء كان بالحرف كمثاله أو بالفعل كليس زيد حاضرا فيكلمك او بالاسم كانت غير آت فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقلما او قد مرادا بها كلها النفي نحو كانك وال علينا فتشتمنا وقلما تأتينا فتحدثنا وقد كنت في خير فتعرفه بالنصب أي ما كنت ولا تأتينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا يأتي في جميع أنواع الطلب بل في الامر والنهي والدعاء خاصة ومعني كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح (قوله نحو ما تأتينا فتحدثنا) نصبه اما على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفي الثاني بنفي الاول لتسببه عنه أو على معني ما تأتينا محدثا بجعل الثاني قيدا في الاول فينصب عليه النفي قصدا الى نفي اجتماعهما أي ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث ثم قد ينتفي الاتيان ايضا فيكون في الفاء معني التسبب وقد يثبت وحده وحينئذ فالفاء للمعية بلا تسبب اصلا وانما نصب الفعل بعدها تشبيها بتلك كما قاله الرضي قال في المغني وعلى المعنى الاول يحمل قوله تعالى لا يقضي عليهم فيموتوا دون الثاني اذ يمتنع ان يقضي عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان ويتعين الثاني في نحو ما يحكم الله حكما فيجور لانتفاء الجور وحده فان قصد بالفاء الاستئناف أو مجرد العطف بلا تسبب ولا معية تعين الرفع اما على معني ما تأتينا فانت تحدثنا باضمار مبتدا قصدا الى نفي الاول واثبات الثاني فهو مستأنف او من عطف الجمل وصورة التحديث بلا اتيان ان يكون بحائل بينهما او باختلاف زمنهما أي ما تأتينا في المستقبل فانت تحدثنا الآن واما على معنى ما تأتينا فما تحدثنا قصدا الى نفي الفعلين من مجرد العطف بلا تسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمر ولا يقضي عليهم

وبعد فاجواب نفي أو طلب محضين أن وسترها حتم نصب

(ش) يعني أن ان تنصب وهي واجبة الحذف الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفي محض أو طلب محض فمثال النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا وقال تعالى لا يقضي عليهم فيموتوا ومعني كون النفي محضا أن يكون خالصا من معني الاثبات

فيموتون والسبعة لا يؤذن لهم فيعتذرون ولو نصب هذا على السببية كالذي قبله جاز لكنه لم يرد لتناسب الفواصل (قوله فان لم يكن خالصا الخ) أي بان انتقض بالاقبل الفعل كما مثله أو كان نفيا بعد نفي كما تزال تأتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بالا بعد الفعل كما تأتينا فتحدثنا الا بخير ففيه الوجهان كما نص عليه سيبويه وروي بهما قوله

وماقام منا قائم في ندينا * فينطق الا بالتي هي أعرف

خلافا للمصنف وابنه حيث مثلا به لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه (قوله وهو يشمل الامر الخ) أي والترجي أيضا عند الكوفيين كما سيأتي في المتن فالجملة مع النفي المتقدم تسمي بالاجوبة التسعة وهي مجموعة في قوله

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا

(قوله ياناق) مرخم ناقة والعنق بفتحتين نوع من السير ونصبه على أنه صفة لمصدر محذوف أي سيرا عنقا (قوله سنن الساعين) بفتح السين أي طريقهم وفي خير متعلق بالساعين (قوله والاستفهام) شرط له في التسهيل ان لا يتضمن وقوع الفعل ولا يكون بجملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لم ضربت زيدا فيجازيك بالنصب لمضي الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولا هل زيد أخوك فنكرمه لعدم ما يتصيد منه المصدر قال أبو حيان وهذا لم يشرطه أحد من أصحابنا وقد حكى ابن كيسان أين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع مضي الفعل بل اذا تعذر تصيد مصدر مستقبل مما قبل الفاء يقدر مصدر من لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة منه وهل يثبت كون زيد أخاك فاكرام منا اه اسقاطي وهو نص فيما مر (قوله من شفعاء) اما فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام أو مبتدأ خبره الظرف ومن زائدة والتقدير هل يكون لنا حصول شفعاء فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين الحقيقي كما مثل والانكاري نحو من مثل زيد فيقاومه والتوبيخي فيما يظهر نحو أنخاصم زيدا فيغضب عليك وأما التقريري الذي بعد النفي فيجوز أن يراعي فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده نحو ألم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم أك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

وان يراعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ولرفع هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سببا في الاخضرار بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه مراعاة للفظه كما في المغني وقد يقال محط التقرير هو الانزال لا الرؤية فالسببية موجودة ما لا فتأمل (قوله لباناتي) جمع لبانة بضم اللام فيهما وهي الحاجة وانما قال بعض الروح لانه رتب الارتداد على الرجاء والراجي شيأ قد لا يجزم بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب الرجاء وهذا البيت ساقط في نسخ (قوله باسم فعل) أي سواء كان من لفظ الفعل كنزال فنحدثك بالرفع أولا كما مثله هذا مذهب الجمهور وأجاز ابن عصفور النصب بعد الاول قال في شرح الشذور وما أجدره بان يكون صوابا وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضربا زيدا فيتأدب (قوله وحسبك الحديث) مثال للطلب بالجملة الخبرية لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمته بناء تشبيها بقبل وبعد والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمته اعراب (قوله والواو كالفا) مثلهما ثم عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضا أفاده الشنواني (قوله ان تفد مفهوم مع) حذف جواب الشرط مع أن فعله ليس ماضيا للضرورة أي فهي كالفاء في نصب المضارع

والواو كالفا ان تفد مفهوم مع * كلا تكن جلدا وتظهر الجزع (ش) يعني ان المواضع التي ينصب فيها المضارع باضمار ان وجوبا بعد الفاء

والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني فالامر نحو ائتني فاكرمك ومنه ياناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا

والنهي نحو لا تضرب زيدا فيضربك ومنه قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي والدعاء نحو رب انصرني فلا أخذل ومنه رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

والاستفهام نحو هل تكرم زيدا فيكرمك ومنه قوله تعالى فهل لنا من شفاء فيشفعوا لنا

والعرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا ومنه قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

والتحضيض نحو لولا تأتينا فتحدثنا ومنه قوله تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فاصدق وأكن من الصالحين

والتمني نحو ليت لي مالا فاتصدق منه ومنه قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما ومعنى كون الطلب محضا ان لا يكون مدلولا عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر فان كان مدلولا عليه باحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء نحو صه فاحسن اليك وحسبك الحديث فينام الناس (ص)

ينصب فيها كلها بان مضمرة وجوبا بعد الواو اذا قصد بها المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم و يعلم الصابرين وقول الشاعر

فقلت ادعى وادعو ان اندي * لصوت ان ينادى داعيان وقوله لا تنه عن خلق وتاتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم وقوله

ألم أك جاركم و يكون بيني * و بينكم المودة والاخاء (١١٨) واحترز بقوله ان تفد مفهوم مع عما اذا لم تفد ذلك بل اردت التشريك بين

بعدها فى المواضع المذكورة بان مضمرة وفى أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرحوا به واستظهر الدماميني قول الرضى بانها ليست للعطف بل هى بمعني مع أو للحال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة الاستعمال فمعنى قم وأقوم قم وقيامي ثابت أو مع قيامي لان العطف يفوت النص على المعية أى ليكن قيام منك وقيام مني (قوله ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا فى خمسة النفى والامر والنهى والاستفهام والتمني وقاسه النحويون فى الباقى وقد مثل الشارح للاربعة الاول ومثال التمني يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون بنصبهما لحمزة وحفص (قوله ولما يعلم الله الخ) أى لم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم لعدم الصبر فلا يعلمه الله تعالى ومعنى تعلق علمه بالمعدوم انه يعلم عدمه لا وقوعه لان علم المعدوم واقعا جهل (قوله فقلت ادعي) أصله ادعو بضم الهمزة والعين وحذفت كسرة الواو للثقل ثم الواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها نظرا للاصل وكسرها نظرا للآن اه اسقاطي وقوله أندي اسم ان من الندى بفتح النون مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت وان ينادي خبرها أو عكسه (قوله عار عليك) خبر لمحذوف أي ذلك عار وعظيم صفته وجملة اذا فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أى فى النهي فكل منهما منهى عنه استقلالا وقال الدماميني الجزم ليس نصا فى النهي عن كل الا باعادة لا فان لم تعد احتمل النهي عن المصاحبة ورده الشمني بانه احتمال بعيد (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا أنه نهى عن الاول واباحة للثانى وهو المشهور فالواو استئنافية أى ولك شرب اللبن ولا يتعين حينئذ تقديره أنت بل هو لتحقيق معني الاستئناف كما جرت به عادة النحويين ويحتمل النهى عن المصاحبة على ان الواو للحال فيتعين تقدير المبتدا لان المضارع المثبت لا يقع حالا مع الواو ومغنى (قوله ان تسقط الفا) أي لم توجد الآن سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلا وخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها (قوله وقصدا الجزاء) أى بان قصدت تسبب الفعل عن الطلب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله نكرة نحو فهب لى من لدنك وليا يرثني بالرفع أو على الحال نحو ولا تمنن تستكثر أو على الاستئناف كقوله * وقال رائدهم ارسوا نزاولها * ويحتمل الحال والاستئناف قوله تعالى وألق ما فى يمينك تلقف بالرفع فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف ويحتمل هذا الوصفية أيضا أى لا تخاف فيه ومما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم لكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة لانها نكرة (قوله بشرط مقدر) أي مع فعله بعد الطلب وهذا مذهب الجمهور وهو المختار ويتعين تقديرا ان لانها أم الباب ولتصريحهم بانه لا يحذف غيرها ولا يرد أن قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة لو كان تقديره ان تقل لهم ذلك يقيموها لم يتخلف عنها أحد لوجود الشرط وهو القول مع أن التخلف واقع لان القول ليس شرطا تاما للامتثال بل لا بد معه من التوفيق فتدبر (قوله أو الجملة قبله) أى فالجازم نفس الجملة اما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضرباعن اضرب فى العمل أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل بكل و بقى قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو ان الجزم بلام الامر مقدرة (قوله قبل لا) جعل الشاطبي والمكودي لا هذه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها (قوله الا بشرط الخ) لهذا الشرط أجمع

الفعلين أو اردت جعل ما بعد الواو وخبر المبتدا محذوف فانه لا يجوز حينئذ النصب ولهذا جاز فيما بعد الواو فى قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن الثاني الرفع على اضمار مبتدا نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن أى وأنت تشرب اللبن الثالث النصب على معني النهى عن الجمع بينهما نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن أي لا يكن منك ان تاكل السمك وان تشرب اللبن فتنصب هذا الفعل بان مضمرة (ص) و بعد غير النفى جزما اعتمد

ان تسقط الفا والجزاء قد قصد

(ش) يجوز فى جواب غير النفى من الاشياء التى سبق ذكرها ان تجزم اذا سقطت الفاء وقصدا الجزاء نحو زرنى أزرك وكذلك الباقى وهل هو مجزوم بشرط مقدر أي زرنى فان تزرني أزرك أو بالجملة قبله قولان

السبعة

ولا يجوز الجزم فى النفى فلا تقول ما تأتينا تحدثنا (ص) وشرط جزم بعد نهى ان تضع * ان قبل لا دون نخالف يقع (ش) أى لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهى الا بشرط ان يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية علي لا فتقول لا تدن من الاسد تسلم يجزم تسلم اذ يصح ان لا تدن من الاسد تسلم ولا يجوز الجزم فى قولك لا تدن من الاسد يا كلك اذ لا يصح ان لا تدن من الاسد يا كلك

وأجاز ذلك الكسائي بناء على أنه لا يشترط عنده دخول ان على لا فجزمه على معني ان تدن من الاسد يأكلك (ص)
والامر ان كان بغير افعل فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبلا (ش) قد سبق انه اذا كان الامر مدلولا عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر لم يجز نصبه
بعد الفاء وقد صرح بذلك هنا فقال متي كان الامر بغير صيغة افعل ونحوها فلا تنصب جوابه لكن لو اسقطت الفاء جزمته

السبعة على رفع تستكثر حالا من فاعل تمنن لعدم صحة ان لا تمنن تستكثر وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى
أنه بدل كل من تمنن لانه بمعناه أي لا تستكثر ما أنعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم
من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بجزم يؤذنا بدل اشتمال من يقرب لا في جواب
النهي اذ لا يصح ان لا يقربه يؤذنا فان جعل معني الآية تستكثر من الثواب أي تزدد منه صح كونه
جواب النهي لصحة ان لا تمنن أي تعدد النعم على الغير تزدد ثوابا (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي تمسكا
بالآية والحديث المذكورين وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء في لا تدن من الاسد فيأكلك ورد
بتخريج الآية والحديث على مامر وبان النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفي ولا جزم بعده اه وفي
هذا نظر لتجويز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضا ﴿ تنبيه ﴾ شرط الجزم بعد الامر وغيره من أنواع
الطلب غير النهي صحة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن الى أحسن اليك بخلاف لا أحسن اليك
فلا يجزم اذ لا يناسب ان تحسن الى لا أحسن اليك ونحو أين بيتك أزرك أي ان تعرفني أزرك بخلاف أين
بيتك اضرب زيدا في السوق وقس الباقي (قوله أجاز الكوفيون) أي دون البصريين وجعلوا نصب أطلع
في جواب ابن أو لعطفه على الاسباب على حد * لولا توقع معتر فارضيه * أو بتضمين لعل معني التمني
ليندفع الاعتراض بان الترجي انما يكون في الممكن القريب واطلاع فرعون وبلوغه الاسباب محال وقد
يدفع بانه ادعى قربه لقصد التلبيس على قومه فاتى بلعل قال في الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد
الكوفيين (قوله المقرون بالفاء) مثلها واو المعية كامر (قوله فعل عطف) فيه مسامحة لان المعطوف في
الحقيقة المصدر المنسبك (قوله بعد عاطف) مراده به خصوص الواو والفاء وثم وأو ولذا لم يمثل لغيرها
لعدم سماعه (قوله اسم خالص) أي من شائبة الفعلية وهو الجامد المحض مصدرا كان كامثله أو غيره كلولا
زيد ويحسن الى لهلكت وكقوله ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوأك علقما
بنصب أسوء عطفا على رجال وعلقم منادي مرخم علقمة (قوله للبس عباءة) الصواب كما في نسخ ولبس
بالواو عطفا على قولها قبله لبيت تخفق الارياح فيه * أحب الي من قصر منيف
والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه (قوله اني وقتلي سليكا) بالتصغير اسم رجل كان قد مر
بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوقع عليها فاخبر به هذا الشاعر فقتله ثم عقله أي دفع ديته فقال البيت تمثيلا
لحاله حيث ضر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر لان اناثها اذا عافت الماء أي امتنعت
منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي وتشرب فضرب الثور لنفع غيره (قوله لان قبله
اسما صريحا الخ) اعترض بان قتلي مؤول بالفعل بدليل نصبه سليكا على المفعولية * وأجيب بان المصدر العامل
لا يؤول بالفعل وحده بل مع ساتكه فهو اسم تأويلا (قوله لولا توقع معتر) بالعين المهملة أي فقير متعرض
للسؤال والاتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو المساوي في العمر أي لولا أني متوقع لارضاء كل من سألني
ما كنت أوثر علي أترابي بالعطاء أحدا بل أقتصر عليهم (قوله فيرسل منصوب) أي لغير نافع عطفا على
وحيا والاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشرا في حال من الاحوال الا في حال
كونه موحي اليه أي ملهما له كام موسى أو مسمعا له من وراء حجاب كموسى أو مرسلا اليه رسولا كعادة

كقوله مه أحسن اليك
وحسبك الحديث ينم الناس
واليه أشار بقوله وجزمه
اقبلا (ص)
والفعل بعد الفاء في الرجا
نصب
كنصب ما الى التمني
ينتسب
(ش) أجاز الكوفيون
قاطبة أن يعامل الرجاء
معاملة التمني فينصب
جوابه المقرون بالفاء كما
ينصب جواب التمني
وتابعهم المصنف ومما ورد
منه قوله تعالى لعلي أبلغ
الاسباب أسباب السموات
فاطلع في قراءة من نصب
أطلع وهو حفص عن
عاصم (ص)
وان على اسم خالص
فعل عطف
تنصبه ان ثابتا أو
منحذف
(ش) يجوز أن ينصب
بان محذوفة أو مذكورة
بعد عاطف تقدم عليه
اسم خالص أي غير
مقصود به معني الفعل
وذلك كقولها
ولبس عباءة وتقر عيني

أحب الى من لبس الشفوف فتقر منصوب بان محذوفة وهي جائزة الحذف لان قبله اسما صريحا وهو لبس وكذلك قوله
اني وقتلي سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله منصوب بان محذوفة هي جائزة الحذف لان قبله اسما صريحا وهو قتلي
وكذلك قوله لولا توقع معتر فارضيه * ما كنت أوثر أترابا على ترب فارضيه منصوب بان محذوفة جوازا بعد الفاء لان قبله اسما
صريحا وهو توقع وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيرسل منصوب

بان الجائزة الحذف لان قبله وحيا وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أي مقصودا به معني الفعل لم يجز النصب نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب يجب رفعه لانه معطوف على طائر وهو اسم غير صريح لانه واقع موقع الفعل من جهة أنه صلة لال

وحق الصلة أن تكون جملة فوضع الطائر موضع يطير والاصل الذى يطير فلما جيء بال عدل عن الفعل الى اسم الفاعل لاجل أل لانها لا تدخل الا على الاسماء (ص)

وشذ حذف ان ونصب فى سوى مامر فاقبل منه ماعدل روي (ش) لما فرغ من ذكر الاماكن التى ينصب فيها بان محذوفة اما وجوبا واما جوازا ذكر أن حذف ان والنصب بها فى غير ماذكر شاذ لا يقاس عليه ومنه قولهم مره يحفرها بنصب يحفر أى مره أن يحفرها وقولهم خذ اللص قبل يأخذك أي خذ اللص قبل ان يأخذك ومنه قوله

ألا أيهذا الراجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل أنت مخلدي

فى رواية من نصب احضر أي أن احضر (ص)

﴿ عوامل الجزم ﴾

بلا ولام طالبا ضع جزما فى الفعل هكذا بلم ولما واجزم بان ومن وما ومهما * أى متي ايان أين اذما وحيثما اني وحرف اذما * كان وباقي الادوات اسما والجزم

باقي الانباء فكلها نصب على الحال وتحتمل المفعولية المطلقة على معنى الاتكليم وحي أو تكليما من وراء حجاب أو تكليم ارسال وعلى هذين فكان تامة وان يكلمه فاعلها أو ناقصة وعلى الثانى خبرها وحيا أي ما كان تكليم الله بشرا الا تكليم ايحاء الخ ولبشر متعلق بكان أو تبيين فهو خبر لمحذوف أي ارادتي لبشر أو مفعول لمحذوف أي لبشر أعنى (قوله لم يجز النصب) أى مع الاسم المقصود به معني الفعل كما مثله اما مع غير الصريح بان كان مصدرا متوهما كالمتصيد مما قبل فاء السببية فيجب اضمار ان كما مر ولم يجعل هذا كالاسم الصريح لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ خبره الذباب (قوله فى سوى مامر) هو عشرة يجوز الاضمار فى خمسة لام كى والعطف على اسم خالص بالواو أو الفاء أو ثم أو أو ويجب فى خمسة لام الجحود وحتي وأو بمعناها وفاء الجواب وواو المعية ويزاد كي التعليلية فان المصنف لم يذكرها والاضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين ويزاد أيضا ماسيأتى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فانه بان مضمرة وجوبا وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أي عند البصريين وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح (قوله ألا أيهذا) ألا استفتاحية وأيها منادي وذا صفته فى محل رفع والزاجرى بدل من ذا أو صفة له واحضر فى تأويل مصدر حذف جاره أى عن حضور الوغى وحسن حذف أن فى ذلك وجودها فيما بعدها علي حد تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بنصب تسمع بخلاف مره يحفرها فانه حذف بلا دليل وخرج بحذفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل فاجازه الاخفش وجعل منه أفغير الله تأمروني أعبد وتسمع بالمعيدي خير برفع أعبد وتسمع وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال فى ومن آياته يريكم البرق أن يريكم صلة ان حذفت وبقى الفعل مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فحذفه يبطل عمله اه وذهب قوم الى أن الحذف فى غير ما مر سماعي مطلقا رفع أو نصب قيل وهو الصحيح ويحتمله شرح التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ عوامل الجزم ﴾

(قوله طالبا) أى آمرا أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا (قوله وحرف) خبر مقدم عن اذما (قوله ما يجزم فعلا واحدا) أي أصالة والا فقد يجزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة علي الامر) أي وضعا وان استعملت فى غيره كالاخبار في فليمدد له الرحمن مدا والتهديد فى ومن شاء فليكفر وكذا يقال فى لا الناهية واعلم ان الغالب فى لام الامر جزم ما فعل الغائب كمثاله وكذا الفعل المجهول للمتكلم والمخاطب نحو لا كرم ولتكرم يا زيد لان الامر فيهما للغائب وتقل فى فعلهما المعلوم والثانى أقل لان له صيغة تخصه وهي فعل الامر فيستغني بها عن اللام ومنه قراءة أبي وأنس فبذلك فلتفرحوا وحديث لتأخذوا مصافكم ومن الاول ولنحمل خطاياكم قوموا فلا صل لكم والفاء فيه لعطف جملة طلبية على مثلها لا زائدة على الاظهر ويروى فلا صلى بالنصب على انها لام كى والفاء زائدة ويروى بسكون الياء تخفيفا وهذه اللام مكسورة حملا على لام الجر لانها تقابلها فى الاختصاص بالافعال كتلك بالاسماء والشيء يحمل على مقابله وسليم تفتحها كلام الابتداء وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر وتحريكها بعد ثم أجود والاصح ان حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره كما قاله السيوطى (قوله الدالة على النهى) خرج الزائدة والنافية وجوز الكوفيون جزم النافية اذا صلح قبلها كى لحكاية الفراء ربطت الفرس لا ينفلت بالرفع

(ش) الادوات الجازمة للمضارع على قسمين أحدهما ما يجزم فعلا واحدا وهو اللام الدالة على الامر نحو ليقم زيد وعلى الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولا الدالة على النهى نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا أو على الدعاء نحو ربنا لا تؤاخذنا ولم ولما

والجزم وأجيب بان الجزم على توهم الشرط قبله أى ان لم أربطه ينفلت وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير وفعل المتكلم قليل جدا لان أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر الا ان كان مجهولا فيكثر لان المنهى غير المتكلم كما فى التوضيح كلا أخرج اي لا يخرجني احد (قوله وهما للنفى الخ) أى يشتركان فى النفى والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه وكذا فى الحرفية ودخول الهمزة عليهما مع بقائهما على عملهما نحو ألم نشرح * ألما أصح والشيب وازع * وخرج بلما هذه لما الحينية فتختص بالماضي لفظا ومعني كما مر فى الاضافة ولما الايجابية وهي التي بمعنى الا فتختص بالجملة الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ أو بالماضي لفظا لا معنى كانشدك الله لما فعلت كذا أى ما أسالك الا فعله فلا يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ) اشارة لبعض ما يفترقان فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق وأما فى لم فقد يتصل نحو لم يلد ولم يولد وقد ينقطع نحو لم يكن شيأ مذكورا أى ثم كان ويقرب نفيها من الحال فلا يجوز لما يقم زيد فى العام الماضى بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالبا نحو لما يذوقوا عذاب أى الى الآن ماذاقوه وسيذوقونه قال الزمخشري ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الايمان فى قلوبكم مشعرا بايمانهم بعد لان توقعه تعالى محقق الحصول ومن غير الغائب ندم ابليس ولما ينفعه الندم وبجواز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت المدينة ولما أى ولما أدخلها ولا يحذف فى لم الا ضرورة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة وان كلا لما ليوفينهم بشد ان ولما أى لما يهملوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام لما يوفوا أعمالهم بدليل ليوفينهم لان التوفية متوقعة بخلاف الاهمال وأجاب الدماميني بان توقع ما بعدها أغلبي كما مر على أن التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك فى توقع الكفار الاهمال بدليل استرسالهم فى النبائح ونختص لم بضد ما مر وبمصاحبة الشرط كلوم وان لم وتفصل من مجزومها اضطرارا كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها * كان لم يسوى أهل من الوحش توهل

وقد لا تجزم نحو لم يوفون بالجار قيل والنصب بها لغة كقراءة ألم نشرح وقوله

فى أى يومي من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر

بفتح نشرح ويقدر وردبحمله على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وابقاء الفتحة دليلا عليها قاله فى شرح الكافية وفيه شذوذان توكيد المنفى بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكن (قوله والثانى مايجزم فعلين) أى غالبا وقد يجزم فعلا وجملة كما سيمثله الشارح وقد يجزم فعلا واحدا كما سيأتي فى قوله * وبعد ماض رفعك الجزا حسن * وانما عملت هذه الادوات فى شيئين دون حروف الجر لافادتها ربط الثاني بالاول فكانهما شيء واحد وقيل الادوات لم تعمل الا فى الشرط والشرط وحده عمل فى الجواب أو هو مع الاداة لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب تجازما ثم ان الجواب ان كان مضارعا أو ماضيا خاليا من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظا أو محلا ولا محل لجملته كجملة الشرط لاخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل الجملة وان كان غير ذلك مما يقترن بالفاء أو اذا الفجائية فمجموع الجملة مع الفاء أو اذا فى محل جزم لانه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم لجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما فى المغنى والكشاف وقال الدماميني وأقره الشمنى الحق ان جملة الجواب لا محل لها مطلقا اذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها اه ولا يقال انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذى يتم الكلام به كما يتم بهذه الجملة فتأمل فعلى الاول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب فى نحو من يقم فاني أكرمه فى محل جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي فى نحو من

وهما للنفى ويختصان بالمضارع ويقلبان معناه الى المضى نحو لم يقم زيد ولما يقم عمرو ولا يكون المنفى بلما الا متصلا بالحال * والثاني مايجزم فعلين

يقم أكرمه اتفاقا لظهور اثر الشرط فى الفعل (قوله وهى ان) هي أم الباب وقد تكون نافية كليس ومخففة من المشددة كما مر فى بابهما وزائدة كقوله

ورج الفتي للخير ما ان لقيته * على السن خيرا لا يزال يزيد

ونحو زيد وان كثر ماله بخيل فهى فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوصل اى وصل الكلام ببعضه والواو للحال أي زيد بخيل والحال انه كثر ماله وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل والواو للعطف على مقدر اى ان لم يكثر ماله وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التعلق اذ لا يعلق على الشيء ونقيضه معا بل التعميم أى انه بخيل على كل حال (قوله وما تفعلوا الخ) ما اسم شرط جازم مفعول مقدم لفعل الشرط وهو تفعلوا أى أي شيء تفعلوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيان وفيها اكتفاء أي ومن شر و يعلمه جواب الشرط اى يجازكم به من اطلاق السبب وهو العلم على المسبب وهو الجزاء * وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي فى محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأته وأيان نؤمنك وحيثما تستقم الخ وظرفا لخبره ان كان ناقصا كما نكونوا يدرككم الموت فاينما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذى هو فعل الشرط و يدرككم جوابه وان وقعت على حدث فمفعول مطلق لفعل الشرط كاى ضرب تضرب أضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقم أضر به فهي مبتدأ وكذا ان كان متعديا واقعا على اجنبي منها نحو من يعمل سوأ يجز به وخبره اما جملة الشرط أو الجواب أو هما معا أقوال فان كان متعديا وسلط على الاداة فهى مفعوله نحو وما تفعلوا من خير ومن يضرب زيدا أضر به وان سلط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب اخاه زيد أضر به فيجوز فى من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفى خبره ما مر وانما كان العامل فى الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذا لان رتبة الجواب مع متعلقاته التاخير عن الشرط فلا يعمل فى متقدم عليه ولانه قد يقترن بالفاء أو اذا الفجائية وما بعدها لا يعمل فيما قبلهما واغتفر ذلك فى اذا لانها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما مر فى الاضافة (قوله مهما تأتنا الخ) مهما اسم شرط اما مبتدأ أو فى خبره ما مر أو مفعول بمحذوف يفسره فعل الشرط وهو تات على حد زيدا مررت به والاول ارجح لما مر فى الاشتغال ومن آية بيان لمهما فهو حال منها أو من هاء به العائدة اليها والضمير فى بها عائد على آية كما اختاره فى المغني لا علي مهما وقوله فما نحن الخ جواب الشرط والارجح كون ما حجازية لا مهملة لان الخبر بعدها لم يات فى القرآن مجردا من الباء الا منصوبا فالاولى الحمل عليه فمؤمنين اما فى محل نصب خبر ما أو رفع خبر نحن (قوله أياما تدعوا) ايا اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط وهو تدعوا لانه بمعنى تسموا كما فى البيضاوى وحذف مفعوله الاول وتنوين اى عوض عن المضاف اليه اى اى اسم تسموه وما صلة لتاكيد الابهام فى اى وكان اصل الكلام أياما تدعوا فهو حسن فاوقع فله الاسماء موقع الجواب للمبالغة (قوله تعشو) حال من فاعل تات فهو مرفوع لا مجزوم من عشا يعشو اذا أتى نارا يرجو عندها القري (قوله اينما الريح الخ) صدره * صعدة نابتة فى حائر * أى تلك المرأة كالصعدة أى الرمح فى اللين والاعتدال والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخصه بالذكر لان النابت فيه أنضر من غيره (قوله وانك اذما تات) من الاتيان اى تفعل وكذا آتيا و يروي تاب وآبيا من أبى يأبى اذا امتنع (قوله نجاحا) أي ظفرا بالمراد وغابر الازمان يطلق على المستقبل كما هنا وعلى الماضى أيضا (قوله الا ان واذما) فان حرف اتفاقا واذما على الاصح فهما لمجرد التعليق لا محل لهما والبواقى اسماء اتفاقا الا مهما فعلى الاصح وقد علمت اعرابها وكلها ظروف الا من وما ومهما فمن للتعميم فى ذوى العلم وما ومهما لغيرهم فهما بمعني واحد

وهي ان نحو وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ومن نحو من يعمل سوأ يجز به وما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما نحو وقالوا مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وأي نحو أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسني ومتي كقوله

متي تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

وأيان كقوله

أيان نؤمنك تامن غيرنا واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا

وأينما كقوله

* أينما الريح تميلها تمل *

واذما نحو قوله

وانك اذما تات ما انت آمر به تلف من اياه تامر آتيا

وحيثما كقوله

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان

وأني كقوله

خليلى أني تاتياني تاتيا أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

وهذه الادوات التي تجزم فعلين كلها أسماء الا ان واذما فانهما حرفان وكذلك الادوات التي تجزم فعلا واحدا كلها حروف (ص)

وقيل مهما أعم من ماوالا أى فبحسب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زماني وهو متي وايان فهما لتعميم الازمنة وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال أيان خرجت أومكانى وهو أين وأنى وحيثما فهي لتعميم الامكنة فجملة الادوات الجازمة فعلين أحد عشر وهي بالنظر لاتصالها بما وعدمه ثلاثة أقسام نظمها بعضهم بقوله

تلزم ما فى حيثما واذ ما * وامتنعت فى ما ومن ومهما
كذاك فى أني وباقيها أتي * وجهان اثبات وحذف أثبتا

ولم يذكر المصنف منها اذا وكيف ولو لان المشهور فى اذا الا يجزم الا فى الشعر كما فى شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل أن جزمها فى الشعر كثير وفى النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرطا غير جازم نحو ينفق كيف يشاء يصوركم فى الارحام كيف يشاء وجوابها فى ذلك محذوف لدلالة ماقبله وأجاز الكوفيون جزمها فقيل مطلقا وقيل بشرط اقترانها بما وأما لو فستأتي (قوله فعلين الخ) مفعول مقدم ليقتضين والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسما لايهامه ان ان واذما لا يقتضيان فعلين وعلى هذا فمفعول قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من هنا أو أن فعلين مفعوله وجملة يقتضين صفته حذف رابطها أي يقتضينهما وعلى هذا فجملة وحرف اذما معترضة بين الفعل ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل أوخبر لمحذوف أي أحدهما شرط وقدم صفته وجملة يتلوا الجزاء من الفعل والفاعل اما مستأنفة أوخبر ثان لشرط أوصفة ثانية له والرابط محذوف أى يتلوه وفى نسخ شرطا بالنصب فهو مفعول ليقتضين على أن جملته مستأنفة لا نعت لفعلين الذي هو مفعول اجزم (قوله وسما) أى سمي ونائب فاعله يعود على الجزاء وجوابا مفعوله الثاني أي ان الفعل الثانى كما يسمي جزاء لترتبه على الاول كالثواب المترتب على الفعل يسمي جوابا لشبهه جواب السؤال فى لزومه لكلام سبقه فالتسمية بهما مجاز فى الاصل ثم صار حقيقة عرفية (قوله جملتين) الاولى فعلين كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جملة أصلا وليكون فيه تنبيه على أن حق الجزاء كونه فعلا كالشرط وان لم يكن لازما فيه (قوله وهي المتأخرة) أخذه من قوله يتلو الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أداته كما هو مذهب البصريين وما يتقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لا هو الجواب نفسه خلافا للكوفيين وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أداته ولا معمول الشرط على الاداة لصدارتها فلا يتقدم عليها شىء من أجزاء جملتها خلافا للكسائى فيهما (قوله وماضيين) مفعول ثان لتلفيهما بمعني تجدهما والمراد ماضيين لفظا فقط لان هذه الادوات تقلب الماضى للاستقبال شرطا وجوابا سواء فى ذلك كان وغيرها على الاصح وسواء قرن الجواب بالفاء وقدام لا وأما ما يكون فيه معني الشرط أوالجواب أوهما واقعا فى الماضى كان كنت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قميصه قد من دبر فكذبت فمؤول بان المراد أن يتبين فى المستقبل اني كنت قلته فى الماضى فانا أعلم أنك قد علمته وان يسرق فى المستقبل فاخبركم انه قد سرق أخوه وان يتبين قد قميصه من دبر فاعلموا أنها كذبت وقيل الجواب فى الاخيرين محذوف والمذكور تعليل له أي ان يسرق فتأس لانه قد سرق الخ وان تبين قد قميصه من دبر فهو برىء لانها كذبت ونظير ه وان يكذبوك فقد كذبت رسل أي فتسل بمن قبلك (قوله على اربعة انحاء) أى أقسام والاحسن كونهما معا مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة فى عدم التأثير سواء كانا ماضيين لفظا أومعني وهو المضارع المنفى بلم أو مختلفين كان لم تقم قمت ثم كون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه خروجا من الاضعف وهو عدم التأثير الى الاقوي وهو التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة وأجازه الفراء والمصنف اختيارا بدليل الحديث الذى فى

(ش) يعني ان هذه الادوات المذكورة فى قوله واجزم بان الى قوله أني تقتضي جملتين احداهما وهي المقدمة تسمي شرطا والثانية وهي المتأخرة تسمي جوابا وجزاء ويجب فى الجملة الاولى أن تكون فعلية وأما الثانية فالاصل فيها أن تكون فعلية ويجوز أن تكون اسمية نحو ان جاء زيد أكرمته وان جاء زيد فله الفضل (ص) وماضيين أومضارعين تلفيهما أومتخالفين (ش) أى اذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين فيكونان على أربعة انحاء الاول أن يكون الفعلان ماضيين نحو ان قام زيد قام عمرو ويكونان فى محل جزم ومنه قوله تعالى ان أحسنتم أحسنتم لانفسكم الثاني أن يكونا مضارعين نحو ان يقم زيد يقم عمرو ومنه قوله تعالى وان تبدوا ما فى أنفسكم أوتخفوه يحاسبكم به الله الثالث أن يكون الاول ماضيا والثانى مضارعا نحو ان قام زيد يقم عمرو ومنه قوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم أعمالهم فيها الرابع أن يكون الاول مضارعا والثاني ماضيا وهو قليل ومنه قول الشاعر

الشرح فقوله وهو قليل أي عند المصنف والفراء والاولى فى المعطوف على الشرط أو الجواب موافقته له مضيا وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من يكدني الخ) كنت بفتح التاء خطابا لممدوحه والشجا بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشب فى الحلق أى يتعلق به من عظم وغيره والوريد عرق غليظ فى العنق (قوله وما بعد ماض) اما متعلق برفع وان كان مصدرا مؤخرا لان الاصح توسعهم فى الظرف كما مر أو حال من الجزاء أى رفعك الجزاء حال كونه بعد ماض حسن والمراد الماضى ولو معنى كان تقم أقوم بالرفع ومنه ما فى حديث جبريل فى تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على قول الصوفية او تراه جواب الشرط أى ان فنيت عن نفسك وشهوا تها رأيته رؤية حضور ومشاهدة قلبية (قوله حسن) فيه اشارة الى أن الجزم أحسن كما فى شرح الكافية والرفع عند سيبويه على تقدير تقديمه على الاداة دالا على الجواب المحذوف لا أنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملا فيما قبل الاداة كزيدا ان أتانى أكرمه ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد الى أنه هو الجواب بتقدير الفاء وسيأتي أن المضارع مع الفاء يرفع وجوبا لكونه خبر مبتدا محذوف على التحقيق فالجملة الاسمية مع الفاء فى محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بلا فاء لان الاداة لما لم يظهر أثرها فى الشرط الماضى ضعفت عن العمل فى الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد أن حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل وفيه مجال للمناقشة (قوله وان أتاه خليل) أى فقير من الخلة بفتح المعجمة وهى الحاجة والمسغبة المجاعة ويروى يوم مسئلة وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أى ممنوع (قوله وان كان الشرط مضارعا) أى غير منفى بلم والا فكالماضى كما مر (قوله وجب الجزم) أي ترجح بدليل ما بعده (قوله ضعيف) ظاهره كالمصنف أنه لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أيما تكونوا يدرككم الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف الفاء مطلقا كما بعد الماضى وقال سيبويه الا رجح ذلك اذا لم يكن قبله ما يطلبه كانك فى بيت الشارح والا فالاولى كونه خبرا عنه دالا على الجواب على التقديم والتأخير ويجوز فيهما العكس وانظر لم فصل هنا وأطلق حذف الجواب فيما مر ولا يأتى هنا القول الثالث فيما مر لفقد علته اذ الاداة مؤثرة فى الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف أن المرفوع يسمى جزاء فيكون موافقا للمبرد أو سماه جزاء لدلالته عليه فيوافق سيبويه (قوله يا أقرع الخ) بالضم والفتح كما مر فى نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالفاء) أي ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بدونها لا ربط لعدم صلوح الجواب لمباشرة الاداة وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والعاقب له ولا تحذف الا فى ضرورة كقوله

ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا * سيلفى على طول السلامة نادما

وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الناس مثلان

أو ندور كحديث فان جاء صاحبها والا استمتع بها (قوله كالجملة الاسمية) أورد عليه وان أطعتموه انكم لمشركون * وأجيب بان الجملة جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالتها عليه أى أشركتم ولم تذكر اللام الموطئة للقسم لتدل عليه لان ذكرها عند حذف القسم أكيد لا واجب كما صرح به الشمنى وغيره ويكفى دالا على القسم عدم الفاء فى الجواب وجملة ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة فى قوله اسمية طلبية وبجامد * وبما وقد وبلن وبالتنفيس

مثال الجامد ان ترني أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي والمقرون بقد ان يسرق فقد سرق أخ له وبالتنفيس وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله وزاد فى المغنى الجواب المقرون بحرف له الصدر كرب

من يكدني بشيء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد

وقوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر غفر له ما تقدم من ذنبه (ص)

وبعد ماض رفعك الجزا حسن

ورفعه بعد مضارع وهن

(ش) أى اذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز جزم الجزاء ورفعه وكلاهما حسن فتقول ان جاءز يد يقم عمرو ويقوم عمرو ومنه قوله

وان أتاه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالى ولا حرم

وان كان الشرط مضارعا والجزاء مضارعا وجب الجزم فيهما ورفع الجزاء ضعيف كقوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع (ص)

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل

شرطا لان أو غيرها لم ينجعل

(ش) أى اذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطا وجب اقترانه بالفاء وذلك كالجملة الاسمية نحو ان جاء زيد فهو محسن

وكفعل الامر نحو ان جاءز يد فاضر به وكالفعلية المنفية بما نحو ان جاء زيد فما اضر به أو لن نحو ان جاء زيد فلن أضر به فان كان

ومثلها كان نحو انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو باداة شرط نحو وان كان كبر عليك الآية (قوله وكفعل الامر) مثله بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام وغيره تصريح لكن ان كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدرها بعراقتها في الاستفهام نحو أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ أو بغيرها أخر عنها كان قام زيد فهل تكرمه أو فمن يكرمه أو فايكم يكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالفاء) بل ان كان مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو لم جاز اقترانه بها كما صرح به ابن الناظم قال الاسقاطي وفي الكافية والجامي مايخالفه في الاخير ويجب رفع المضارع مع الفاء على أنه خبر مبتدا محذوف والجملة الاسمية جواب الشرط على التحقيق لا أن الفعل نفسه هو الجواب والا كان يجب جزمه ويحكم بزيادة الفاء مع أن العرب التزمت رفعه معها فدل على أصالتها داخلة على مبتدا مقدر كذا في شرح الكافية نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف أي فهو لا يخاف فان لم يكن هناك مايعود عليه المبتدا المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة ان تضل احداهما فتذكر بكسر ان ورفع تذكر مشددا فهي أي القصة تذكر الخ ونحو ان قام زيد فيقوم عمرو وان كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وما فعلى ثلاثة أضرب فان كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعدا أو وعيدا امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام عمرو أو ماضيا لفظا ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قميصه الخ فان قصد به المستقبل وعد أو وعيد جاز قرنه بالفاء على تقدير قد اجراء له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم وجاز عدمه باعتبار استقباله (قوله وتخلف الفاء) بالمد مفعول تخلف واذا فاعله وهي مضافة الى المفاجاة من اضافة الدال للمدلول وهل اذا هذه حرف أو ظرف زمان أو مكان خلاف (قوله جملة اسمية) أي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتتعين الفاء في نحو ان قام زيد فويل له أو فما عمرو قائم أو فان عمرا قائم وأشعر تمثيله أنه لا يربط باذا الا بعد ان دون غيرها من الادوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد تظافرت النصوص على الاطلاق لكن مورد السماع ان فيحتاج في غيرها الى سماع وقد سمع بعد اذا الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون اه وأفهم قوله تخلف منع جمعها مع الفاء لانها خلف عنها وأما قوله تعالى حتى اذا فتحت ياجوج الى قوله فاذا هي شاخصة فاذا فيه لمجرد التوكيد ومحل المنع اذا كانت للربط عوضا عن الفاء اسقاطي (قوله والفعل من بعد الخ) تقدم اعراب مثله غير مرة (قوله الجزم) أي عطفا على الجزاء ولو جملة اسمية كما في التصريح أي لما مر عن المغني أنها مع الفاء في محل الجزم كقراءة من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر بجزم يذرهم ونكفر وقرىء بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ماقرن بالفاء لما ذكر أما على قول الدماميني لا محل لجملة الجواب مع الفاء فلا يجزم بالعطف عليها ويجعل الجزم في الآيتين على توهم شرط مقدر أي وان يقع ذلك يذوهم ونكفر (قوله والرفع) أي استئنافا بناء على أن الفاء يستانف بها كالواو أو عطفا على مجموع الشرط وجوابه (قوله والنصب) أي باضمار أن وجوبا كما ينصب بعد الاستفهام لان الجزاء يشبهه في عدم التحقق وهذا أضعفها فان اقترن الفعل بثم جاز الرفع كآية وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون والجزم كآية وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وامتنع النصب اذ لا مدخل فيه لثم (قوله بجزم يغفر) أي لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس (قوله ابو قابوس) كنية النعمان ابن المنذر ملك العرب غير مصروف للعلمية والعجمة وشبهه بالربع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن الملتجىء اليه وذناب العيش بكسر المعجمة عقبه وأجب الظهر أي مقطوعه والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى نتمسك بعده بطرف عيش قليل الخير كالبعير المهزول الذي ذهب سنامه أي تبقي

الجواب يصلح أن يكون شرطا كالمضارع الذي ليس منفيا بما ولا بلن ولا مقرونا بحرف التنفيس ولا بقد وكالماضي المتصرف الذي هو غير مقرون بقد لم يجب اقترانه بالفاء نحو ان جاءز يد يجيء عمرو أو قام عمرو (ص)

وتخلف الفاء اذا المفاجأة كان تجد اذا لنا مكافأة (ش) أي اذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء ويجوز اقامة اذا الفجائية مقام الفاء ومنه قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقطنون ولم يقيد المصنف الجملة بكونها اسمية استغناء بفهم ذلك من التمثيل وهو ان تجد اذا لنا مكافاه (ص)

والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا أو الواو بثلث قمن (ش) اذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مقرون بالفاء او الواو جاز فيه ثلاثة أوجه الجزم والرفع والنصب وقد قرىء بالثلاثة قوله تعالى وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء بجزم يغفر ورفعه ونصبه وكذلك روى بالثلاثة قوله

فان مهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام ونأخذ بعده بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام روي بجزم نأخذ ورفعه ونصبه (ص)

أو الواو وجاز جزمه ونصبه نحو ان يقم زيد ويخرج خالدا أكرمك بجزم يخرج ونصبه ومن النصب قوله

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه فلا يخش ظلما ما أقام ولا هضما (ص)

والشرط يغني عن جواب قد علم

والعكس قد يأتي ان المعني فهم

(ش) يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو انت ظالم ان فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم ان فعلت فانت ظالم وهذا كثير فى لسانهم وأما عكسه وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل ومنه قوله

فطلقها فلست لها بكفء والا يعل مفرقك الحسام أى وان لا تطلقها يعل مفرقك الحسام (ص)

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم

جواب ما اخرت فهو ملتزم

(ش) كل واحد من الشرط والقسم يستدعى جوابا وجواب الشرط إما مجزوم أو مقرون بالفاء وجواب القسم ان كان جملة فعلية مثبتة متصرفة مصدرة بمضارع أكد باللام والنون نحو والله لاضربن زيدا وان صدرت بماض اقترن باللام وقد نحو والله لقد قام زيد وان كان جملة اسمية كوالله

بعده فى شدة وسوء حال (قوله وجزم أو نصب) مبتدأ سوغه التقسيم ولفعل اما خبرا ومتعلق بهما على التنازع والخبر محذوف أى جائز أو هو الجملة الشرطية واثر ظرف صفة لفعل واكتنفا بضم التاء ماض مجهول أى حوط بالجملتين ونائب فاعله اما عائد لفعل فالفه للاطلاق أو للفاء والواو فللتثنية وجواب الشرط محذوف أى جاز ذلك (قوله جاز جزمه) أي بالعطف ونصبه أى لشبه الشرط بالاستفهام فى عدم التحقق ويمتنع الرفع لامتناع الاستئناف قبل الجزاء اشمونى قال الاسقاطى وهلا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به فى المغني اه وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدركه الموت بالجزم عطفا على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النخعي ويحيي بن مطرف بالرفع وخرجها ابن جني على اضمار مبتدا أى ثم هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي جملة الشرط المجزوم كذا فى اعراب السمين (قوله ان المعني فهم) أتى بذلك مع علمه مما قبله تفننا للايضاح * وحاصله اشتراط الدليل على أيهما حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أى بشرط الدليل عليه كما ذكره وان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كما مثله أو معنى وهو المضارع المنفى بلم كانت ظالم ان لم تفعل ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله لئن لم تنته لارجمنك فجملة ليقولن الله ولارجمنك جواب القسم المدلول عليه باللام الاولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا فى الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فانه يعلم السر وأخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل حيث صرحوا بان جوابه محذوف والمذكور تعليل له أى وان تجهر فلا فائدة فى الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لانه قد كذبت مع أن شرطه غير ماض لان محل المنع اذا لم يسد شيء فى محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصوركم فى الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصوركم مع ان فعله غير ماض الا ان يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر (قوله وهذا كثير) عبارة المغني حذف جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثانى هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كما سيأتى وخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبتغي نفقا الخ أى ففافعل أو وقع جوابا نحو ان جاء فى جواب أتكرمني زيدا فان الحذف فيهما جائز لا واجب (قوله فقليل) أي اذا حذفت جملة الشرط كلها كقوله * متي تؤخذوا قسرا بظنة عامر * أى متى تثقفوا تؤخذوا أما اذا بقي منها بقية كلا النافية فى بيت الشارح ونحو ان خيرا فخير فكثير فجعل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وابقاء مفسره فى نحو وان أحد من المشركين استجارك لكن بشرط مضى الفعل مع ان خاصة فالحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله * أينما الريح تميلها تمل * وقوله ولديك ان هو يستزدك مزيد * (قوله مفرقك) كمقعد ومجلس وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ) أى يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو للقسم بهذه العلامات (قوله باللام والنون) أي بهما معا وجوبا عند البصريين فان خلا منهما قدر فيه النفى كما مر فى نون التوكيد (قوله باللام وقد) أى غالبا وقد يجرد لفظا منهما معا أو أحدهما فيقدران فيه كقتل أصحاب الاخدود فانه جواب القسم فى أول السورة حذفت منه اللام وقد للطول كما فى المغنى وهذا فى الماضي المثبت المتصرف أما المنفى فسيأتي وأما الجامد فيقترن باللام فقط نحو والله لعسى زيد أن يقوم أو لنعم رجلا زيد الا ليس فلا تقترن بشيء

فبان واللام أو اللام وحدها أو بان وحدها نحو والله ان زيد القائم ووالله لزيد قائم ووالله ان زيد اقائم وان كان جملة فعلية نفى بما أولا أو ان نحو والله ما يقوم زيد ولا يقوم زيد وان يقوم زيد والاسمية كذلك فاذا اجتمع شرط (١٢٧) وقسم حذف جواب المتأخر منهما

كوالله ليس زيد قائما فتأمل (قوله فبان واللام الخ) الاكثر اجتماعهما وندر تجردها منهما كقول أبي بكر في تشاجر بينه وبين عمر والله أنا كنت أظلم منه الا ان استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود والذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة (قوله نفى بما الخ) أي وجرد من اللام وجوبا سواء كان الفعل مضارعا كما مثله أو ماضيا كآية ولئن زالتا ان أمسكهما من أحد أي ما أمسكهما ونحو والله ما قام زيد أولا قام وشذ النفي بلم أو لن كما شذ اقتران المنفي باللام (قوله والاسمية كذلك) أي تنفي بما أولا أو ان وتجرد من اللام ومامر كله في القسم غير الاستعطافي أما هو فجوابه جملة انشائية كقوله

بربك هل ضممت اليك ليلي * قبيل الصبح أو قبلت فاها

وقوله * بعينيك يا سلمي ارحمي ذا صبابة * ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع شرط وقسم) أي ولو كان القسم مقدرا كما مر في وان أطعتموهم انكم لمشركون (قوله حذف جواب المتأخر منهما) يستثني الشرط الامتناعي كلو ولولا فيتعين الاستغناء بجوابه عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور كقوله * والله لولا الله ما اهتدينا * قال الدماميني والحق أن لولا وجوابها جواب القسم ولم يغن شيء عن شيء وهو مقتضى كلام التسهيل في باب القسم ﴿ تنبيه ﴾ اذا تأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب له وجملة القسم جواب الشرط كان قام زيد فوالله لاضربنه وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب الشرط ولو بلا فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها خاص بالضرورة أشموني (قوله وقبل) بالضم خبر مقدم عن ذو خبر أي ما يطلب خبرا عن مبتدا أو ناسخ (قوله وقد جاء قليلا الخ) هذا مذهب الفراء كما في حواشي البيضاوي ومنعه الجمهور وحملوا البيت على الضرورة أو أن اللام زائدة لا موطئة وانظر لم لم يجعل الشرط وجوابه جواب القسم كما مر في لولا الله الخ (قوله لئن منيت) أي ابتليت وغب الشيء بكسر الغين المعجمة عاقبته وخص غب المعركة لانه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيها على شدة شجاعتهم وعدم اهمالهم العدو في أي حالة وننتفل بالفاء لا بالقاف أي ونتبرأ وننفصل (قوله فلام لئن موطئة الخ) هو من قولهم موضع وطيء أي يسهل المشي فيه فكانها وطأت طريق القسم أي سهلت على السامع تفهم الجواب وعرفوها بانها اللام الداخلة على أداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظي أو مقدر لتؤذن بان الجواب له لا للشرط والغالب دخولها على أن وهي غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمح وقال الزمخشري وغيره لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا فهل يشترط دخولها على ما يشبهه كالموصولة في آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة أولا كالزائدة في آية وان كلا لما ليوفينهم ظاهر المغني الاول كذا في حواشي البيضاوي (قوله باثبات الياء) واحتمال أنه جواب القسم حذفت ياؤه للضرورة بعيد والله أعلم

﴿ فصل لو ﴾

(قوله استعمالين) زاد غيره أربعة العرض نحو ولو تنزل عندنا فتصيب خيرا والتحضيض لو تامر فتطاع والتقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي فهي حينئذ حرف تقليل لا جواب له كالاولين لكن نظر فيه الدماميني بان كل ما أورد شاهدا على التقليل تصلح فيه شرطية بمعنى أن حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام اي وان كان التصدق بظلف فلا تتركوه الرابع التمني نحو لو تأتيني فتحدثنا بالنصب قيل ومنه لو أن لنا كرة أي رجعة الى الدنيا ولذا نصب فنكون في جوابها لكن يحتمل أنه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كرة ومذهب المصنف أن لو هذه هي المصدرية

لدلالة جواب الاول عليه فتقول ان قام زيد والله يقم عمرو فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول والله ان قام زيد ليقومن عمرو فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه (ص) وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر (ش) أي اذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما وحذف جواب المتأخر هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فان تقدم عليهما ذو خبر رجح الشرط مطلقا أي سواء كان متقدما أو متأخرا فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم فتقول زيد ان قام والله أكرمه وزيد والله ان قام أكرمه (ص) وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم (ش) أي وقد جاء قليلا ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتتقدم القسم ان لم يتقدم ذو خبر ومنه قوله لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل فلام لئن موطئة لقسم محذوف والتقدير والله لئن وان شرط وجوابه لا تلفنا وهو مجزوم بحذف الياء ولم يجب القسم بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ولوجاء على الكثير وهو اجابة القسم لتقدمه لقيل لا تلفينا باثبات الياء لانه مرفوع (ص) ﴿فصل لو﴾ لو حرف شرط في مضى ويقل * ايلاؤها مستقبلا لكن قبل (ش) لو تستعمل استعمالين

أغنت عن فعل التمني والاصل وددت لو تأتيني الخ فحذف وددت لاشعار لوبه لكثرة مصاحبتها له فاشبهت ليت في الاشعار بالتمني فنصب جوابها كليت وانما دخلت على أن المصدرية مع أن الحرف المصدري لا يدخل على مثله لان التقدير لوثبت أن لنا كرة فصلة لو محذوفة وان وصلتها فاعل به * فان قلت لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلبها عامل مثلها ولا عامل هنا * قلت الظاهر أنها مفعول لفعل التمني الذى نابت عنه والتقدير وددت اتياتك فتحدثك وودد نا ثبوت كرة لنا فنكون وقال غير المصنف هي لو الشرطية أشربت معني التمني أى فلا بد لها من جزاء كالشرط ولو مقدرا وقيل هي قسم برأسها فلا جزاء لها كما هي على قول المصنف ولا تسبك بمصدر بخلافها على قوله وعلى كل الاقوال قد يجيء لها جواب منصوب كليت وقد لا يجيء (قوله مصدرية) أى فترادف أن معني وسبكا وفي ابقاء الماضى بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال الا انها لا تنصب ولا بد أن يطلبها عامل كان تكون فاعلا كقولها ما كان ضرك لو مننت أى منك أو مفعولا نحو يود أحدهم لو يعمر أو خبرا كقول الاعشي

وربما فات قوما جل أمرهم * من التأني وكان الحزم لو عجلوا

والظاهر أنها لا تقع مبتدا بخلاف ان واكثر وقوعها بعد نحو ودوأحب وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها مع مفعول يود أى يود أحدهم التعمير لو يعمر لسره وفيه تكلف لا يخفى ويشهد لمثبتها ودوا لو تدهن فيدهنوا بنصب يدهنوا عطفا على تدهن لان معناه ان تدهن فهو من العطف على المعني وقيل نصب في جواب ودوا لاشعاره بالتمني وفيه أن الجواب لا يكون الا للانشاء بالاستقراء وودوا خبر عن تمن حصل منهم فتأمل (قوله في مضي) متعلق بشرط باعتبار تضمنه معني الحصول اذ المراد به التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الماضى فهو ظرف لمحصولين وكذا للتعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما وأما التعلق بمعني الاخبار بان الجواب كان مربوطا بالشرط ومعلقا عليه في النفوس فهو حالي أي حال النطق بلولا في الماضى أفاده سم (قوله حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أى لما كان في الماضي متوقع الوقوع عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالاتيان بكان للاحتراز عن ان فانها لما يقع في المستقبل ومثلها اذا لكنها ليست حرفا والاتيان بالفعل المستقبل للاحتراز عن لما الوجودية فانها لما وقع في الماضي لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرورة توقعه كما لم يقع في الماضى فهى مصرحة بان الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فمعني عبارته أن لو تدل مطابقة على أن الثانى كان يحصل في الماضى عند حصول الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدماميني ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لامتناع كما نقله الشمني عن البدر بن مالك وان أوهم صنيع الشرح خلافه وفي الهمع عن أبي حيان أن سيبويه نظر الى منطوق لو وغيره الى المفهوم اه صبان وقول الدماميني لان عدم اللازم الخ فيه نظر لان الاول ليس لازما للثانى بل ملزوم له وسبب كما هو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثانى كان يحصل عند حصول الاول فالاول ملزوم لا لازم وامتناع الملزوم لا يوجب امتناع اللازم كما سيأتي وعبارة سيبويه انما تفيد ان لو تدل التزاما على امتناع الثانى من حيث ربطه بالاول الممتنع بمقتضاها لا من حيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثانى لا الاول فتامل (قوله حرف امتناع لامتناع) أى يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط وهذه عبارة الجمهور وظاهرها فاسد لاقتضائها كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب وملزوم والجواب مسبب ولازم وانتفاء السبب

أحدهما أن تكون مصدرية وعلامتها صحة وقوع ان موقعها نحو وددت لو قام زيد أى قيامه وقد سبق ذكرها في باب الموصول الثانى أن تكون شرطية ولا يليها غالبا الا ماضى المعني ولهذا قال لو حرف شرط في مضى وذلك نحو قولك لو قام زيد لقمت وفسرها سيبويه بانها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وفسرها غيره بانها حرف امتناع لامتناع وهذه العبارة الاخيرة هي المشهورة

والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب واللازم لجواز تعدد الاسباب فيوجد لسبب آخر وكذا يرد على مفهوم عبارة سيبويه المارة ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي في الماضي فمجيء زيد محكوم بانتفائه بمقتضى لوو بكونه يستلزم ثبوته ثبوت اكرامه في الماضي وهل هناك حينئذ اكرام آخر غير اللازم عن المجيء أولا يتعرض لذلك بل الاكثر امتناع الاول والثاني معا اه الا ان تؤول عبارة القوم وسيبويه بان المراد فيهما أنها تدل على امتناع الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابها ممتنع من حيث امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا لسبب غيره لأنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ماذكر * والحاصل لو ان تدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب ويلزمه انتفاء شرطها أبدا اذ لو كان حاصلا لكان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق في الماضي بل للايجاب فيه مثل لما لان الثابت الحاصل لا يعلق وأما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذا لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئنا لرفعناه بها ولو شاء لهداكم أجمعين فانتفاء الرفع وهداية الجميع لا من ذات لو بل لانه لا سبب لهما غير المشيئة المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه بل قد لا تدل على نفيه ولا ثبوته كلو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لاحتمال وجوده من غير الشمس كالسراج ونفيه أصلا وقد تدل على ثبوته قطعا في جميع الازمنة وذلك كما في المطول اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه أليق به فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه لربطه بابعد النقيضين سواء اختلفا نفيا واثباتا كآية ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام الخ ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك أو كانا مثبتين كلو أهنتني لاثنيت عليك أو منفيين كقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فقد دلت فيه على انه كان يلزم من حصول عدم الخوف في الماضي عدم المعصية لان المتكلم فرض عدم الخوف وجعله سببا لذلك لتحققه مع ما يقتضي عدم العصيان كالمحبة أو الاجلال واذا امتنع الشرط وهو عدم الخوف بمقتضى لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه فاذا يثبت عدم العصيان مطلقا لانه مع الخوف اولى وأحق منه مع عدمه فتلخص ان لو قد ترد للاستمرار وهو ماذكر وقد ترد للترتيب الخارجي اي الدلالة على امتناع الثاني لامتناع الاول كلو شاء لهداكم وقد ترد للاستدلال العقلي أي الدلالة على امتناع الاول لامتناع الثاني عكس ماقبله كلو كان فيهما آلهة الخ فتفهم ذلك والله اعلم (قوله والاولى أصح) قد علمت ما فيه (قوله ماهو مستقبل المعنى) أي فترادف ان الشرطية في التعليق الا انها لا تجزم على المختار فما بعدها ان كان ماضي اللفظ صرفته للمستقبل كما مثله أو مضارعا خلصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا * ومن دون رمسينا من الارض سبسب
لظل صدى صوتي وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

اي وان تلتقي والرمس القبر والسبسب كجعفر المفازة الواسعة والرمة العظام البالية ويهش أي يرتاح وقيل لا تجيء للمستقبل أصلا وما ورد من ذلك مؤول بالماضي والحق أن ذلك وان أمكن في الآية يجعل المعنى لو علموا فيما مضى انهم يتركون ذرية ضعافا خافوا لا يمكن في جميع ما ورد كهذين البيتين ونحو ولو كره المشركون ولو أعجبك كثرة الخبيث الى غير ذلك مما هو كثير (قوله لو تركوا) أي قاربوا ان يتركوا لان الخطاب للاوصياء على الاطفال بحثهم على نصحهم والخوف الذي هو مضمون الجزاء انما يقع قبل الترك لانهم بعده أموات (قوله ولو أن ليلى الخ) سلمت خبر أن والواو في ودوني حالية والجندل

والاولى أصح وقد يقع بعدها ماهو مستقبل المعنى واليه أشار بقوله ويقل أيلاؤها مستقبلا ومنه قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وقول الشاعر

ولو أن ليلى الاخيلية سلمت
علي ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أو زقا
اليها صدى من جانب القبر صائح (ص)

وهي في الاختصاص بالفعل كان * لكن لوان بها قد تقترن (ش) يعني أن لو الشرطية تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم كما أن ان الشرطية كذلك لكن تدخل لو على ان واسمها وخبرها نحو لو أن زيدا قائم لقمت واختلف فيها والحالة هذه فقيل هي باقية على اختصاصها وأن وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف والتقدير لو ثبت أن زيدا قائم لقمت أي لو ثبت قيام زيد وقيل زالت عن الاختصاص وان وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لو أن زيدا قائم ثابت لقمت أي لو قيام زيد ثابت وهذا مذهب سيبويه (ص)

وان مضارع تلاها صرفا الى المضي نحو لو يفي كفي (ش) قد سبق أن لو هذه لا يليها في الغالب الا ما كان ماضيا في المعني وذكر هنا أنه ان وقع بعدها مضارع فانها تقلب معناه الى المضي كقوله

رهبان مدين والذين عهدتهم
يبكون من حذر العذاب قعودا
لو يسمعون كما سمعت كلامها
خروا لعزة ركعا وسجودا

أي لو سمعوا ولا بد للو هذه من جواب وجوابها اما فعل ماض او مضارع منفي بلم

الحجارة والصفائح الحجارة العراض التي تكون على القبور وزقا بالزاي والقاف أي صاح والظاهر ان أو عاطفة اما على أصلها أو بمعنى الواو وجعلها بمعنى الى ان تكلف والصدى كالفتي ما تسمعه مثل صوتك في الخلاء والجبال * ومن اللطائف ما حكي عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش لله انه لم يكذب فقال أليس هو القائل ولوان ليلى الخ فاستأذنته في السلام عليه فاذن لها فقالت السلام عليك ياقتيل الغرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع من قبرها شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار في عظيم قدرته اه سندوبي (قوله وهي) أي لو المذكورة في كلامه وهي الشرطية بقسميها ومثلها المصدرية كما في التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين (قوله في الاختصاص) متعلق بمتعلق الكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معني التشبيه (قوله لكن لو الخ) لو اسم لكن وان مبتدأ خبره قد تقترن والجملة خبر لكن وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة ذلك فيها كما في التوضيح (قوله فلا تدخل على الاسم) محله اذا لم يكن معمولا لمحذوف يفسره ما بعده والا دخلت عليه قليلا كقوله

أخلاي لو غير الحمام أصابكم * عتبت ولكن ما على الدهر معتب

أي لو أصابكم غير الحمام * وكما يحكى عن سيدنا عمر حين أراد الرجوع عن الشام لما بلغه أن بها طاعونا فقال له أبو عبيدة أفرارا من قدر الله فقال لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أي لو قالها غيرك والجواب محذوف أي لا نتقمت منه وكقول حاتم لما لطمته الجارية وهو أسير لو ذات سوار لطمتني أي لو لطمتني حرة لهان علي لان الاماء عندهم لا يلبسون السوار ولا يختص ذلك بالضرورة والندور خلافا لابن عصفور لقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي أي لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول اكتفاء بمفسره فانفصل للضمير ومنه التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان الملتمس خاتما وأما قوله

لو بغير الماء حلقي شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصاري

أي نجاتي فقيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا وجعله ابن خروف على اضمار كان الشانية وقال السيرافي هو من الاول فحلقي فاعل بمحذوف يفسره شرق أي لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل أولا ثم الضمير المبتدأ فهي مختصة بالفعل لفظا أو تقديرا (قوله فاعل بفعل محذوف) أي كما هي كذلك بعد ما المصدرية اتفاقا نحو لا أكلمه ما ان في السماء نجما أي ما ثبت أن الخ ويرجحه ان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل وأوجب الزمخشري كون خبر ان حينئذ فعلا ليكون عوضا عن المحذوف مع أن وقوعه اسما شائع جامدا كان كآية ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام أو مشتقا كقول لبيد

لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح

ومثله كثير (قوله وهذا مذهب سيبويه) ظاهره رجوع الاشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو خلاف ما في التوضيح وغيره من أن مذهبه كون ان وصلتها مبتدأ لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه ولعله قول ثان له (قوله ان لو هذه) أي الشرطية بقسميها الامتناعية والتي بمعنى ان واحترز بالغالب عن الثانية لان التي تصرف المضارع الى المضي هي الامتناعية فقط كما مر (قوله رهبان مدين) بلدة بساحل بحر الطور وجملة يبكون حال من هاء عهدتهم وعزة اسم محبوبته وصرح باسمها تلذذا وتصحيحا للوزن والا فحقها الاضمار كسابقه (قوله ولا بد للو هذه) أي الشرطية بقسميها فخرج الزائدة لمجرد الوصل فلا تحتاج لجواب كزيد ولو كثر ماله بخيل كما مر في ان الوصلية والجواب اما مذكور أو محذوف لدليل نحو ولو أن قرآنا سيرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم ما نفعهم وكقول عمر وحاتم المارين (قوله منفي بلم) أي لا بغيرها لانه يشترط في جوابها المضي لفظا

أومعنى وهو هذا والماضى اما مثبت أومنفى بخصوص ماولا يجوز أن يجاب بغير الثلاثة وأما قوله عليه الصلاة والسلام لوكان لى مثل أحد ذهبا مايسرنى أن لا يمر على ثلاث وعندى منه شىء فهو حال على حذف كان أي ما كان يسرنى فلا يردان المضارع المنفى بما مستقبل لفظا ومعنى والظاهر ان لا فى ان لا يمر زائدة للتوكيد على حد لئلا يعلم أهل الكتاب أي لان يعلم قيل وقد تجاب بجملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو ولو أنهم آمنوا واتقوا المثوبة الخ لان بين الاسم والماضي تشابها من حيث قبول اللام والاصح ان جملة المثوبة الخ مستأنفة فاللام للابتداء أوفى جواب قسم مقدرلا فى جواب لو بل هى فى الوجهين للتمني لاتحتاج لجواب كما فى التوضيح والتمني على سبيل الحكاية أى انهم بحال يتمنى العارف بها ايمانهم تلهفا عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها أي لاثيبوا (قوله مثبتا) أى ماضيا مثبتا (قوله منفيا بلم) أى مضارعا منفيا بلم (قوله لم تصحبه اللام) أى لانها لا تصحب منفيا بغيرما كما فى التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لابتداء غالب أدوات النفى باللام والله أعلم

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

(قوله أما كهما الخ) المراد أنها نائبة عنهما وقائمة مقامهما كما فى الشارح لا أنها بمعناهما جميعا لانها حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفا الخ) كالاستدراك على ماقبله لما استعرفه وفا مبتدأ خبره جملة الف وألفه للاطلاق ووجوبا حال من ضمير ألف الراجع للفاء ولتلو مفعوله ان بني للفاعل بزيادة اللام للتقوية والا تعلق بمحذوف حال من نائب فاعله أي الف الفاء حال كونه مصاحبا لتالى تاليها وعلى هذا الاعراب فلا مسوغ للابتداء بفا الا أن تجعل الجملة حالا لازمة من أما فيسوغ على حد سرينا ونجم قد أضاء ويمكن جعل قوله لتلو صفة لفاء فيسوغها أى وفاء مصاحبة لتلو تلوها ألف وجوبا فتأمل (قوله اما حرف تفصيل) أي غالبا لادائما على المختار ومن غير الغالب اما زيد فمنطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم الآخر ومجمل يشملهما لكن قال الموضح فى الحواشى الحق ان ذلك لا يقال الا عند التردد فى شخصين نسبا أواحدهما الى الانطلاق فتقول أما زيد فمنطلق أى وأما غيره فلا فهى على هذا للتفصيل اه تصريح والحق أن ذلك لا يتأتى فى كل المواضع اذ التزامه فى نحو اما بعد فاقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل والمقابل كان يقال الازمان مختلفة اما بعد كذا فاقول واما قبله فلا ونقل حفيد العصام عن الزمخشرى ان التفصيل اما لمجمل سابق أولمتعدد فى الذهن يختار المتكلم منه مايهمه ويترك ماعداه ومنه اما بعد فلا تقدير على هذا الا أنه مخالف لاكثر النحاة اه واذا كانت للتفصيل فاما أن تكرر مع كل الاقسام كما السفينة وأما الغلام الخ أو يستغني عن أحد القسمين بالآخر نحو فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أى وأما غيرهم فيضد ذلك أو بكلام يذكر فى موضعه نحو فاما الذين فى قلوبهم زيغ الخ أي وأما الذين آمنوا فيكلون علمه الى ربهم بدليل والراسخون فى العلم الخ (قوله مقام أداة الشرط) أي دائما فلا تفارقه كالتوكيد ولذا قال الموضح هى حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا وصريح الشارح انها غير موضوعة للشرط بل نائبة عنه ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف اذ لا يعطف المبتدأ على خبره فى نحو مامر ولا الفعل على مفعوله فى نحو فاما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا للزيادة لعدم الاستغناء عنها فتعينت للجزاء وكونها زائدة لازمة كالباء فى أفعل به باطل لان اللزوم لغير مقتض ينافى الزيادة بخلاف اللزوم فى أفعل به فلرفع قبح اسناد صورة الامر الى الظاهر * فان قيل لو كانت للشرط لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول اما علما فعالم ولا شك أنه عالم ذكرت العلم أم لا أجيب بانه من اقامة السبب مقام المسبب أي مهما تذكر العلم فانت محق لانه عالم ومثله كثير وأما كونها للتوكيد فقل من ذكره وقد أحكم الزمخشري شرحه بما حاصله ان جوابها لما كان معلقا على المحقق وهو

واذا كان جوابها مثبتا فالاكثر اقترانه باللام نحو لوقام زيد لقام عمرو ويجوز حذفها فتقول لوقام زيد قام عمرو وان كان منفيا بلم لم تصحبه اللام فتقول لوقام زيد لم يقم عمرو وان نفي بما فالاكثر تجرده من اللام نحو لوقام زيد ماقام عمرو ويجوز اقترانه بها نحو لوقام زيد لما قام عمرو (ص)

﴿أما ولولا ولوما﴾

أما كهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا

(ش) أما حرف تفصيل وهى قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط

وجود شيء في الدنيا بدليل تقديرها بمهما يكن من شيء أفادت تحققه ووقوعه لاستحالة اذ مادامت الدنيا لا تخلو عن وجود شيء فلا تذكر الا عند قصد التحقيق (قوله ولهذا فسرها سيبويه الخ) قد يقال هذا التفسير لا يدل الا على نيابتها عن الاداة فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب انهم التزموا حذف الفعل بعد أما وان يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لقصد العوضية وكراهة تلو الفاء أما اه صبان (قوله فلذلك لزمتها الفاء) أي لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزمتها الفاء التي تدخل الجواب قضاء بحق ما حذف وابقاء لاثره في الجملة فلزوم الفاء انما هو لنيابتها عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع في بعض العبارات لانها لم تنب عنه كما مر ولو سلم فالفاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هي العاملة في الجواب على المختار * فان قلت القاء لا تلزم في جواب الشرط الا اذا لم يصلح لمباشرة الاداة كما مر فلم لزمت أما مطلقا * أجيب بانه لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النيابة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضي لانها لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح عملها في الجزاء فلزمتها الفاء وامتنع جزمه ولو مضارعا (قوله والاصل مهما الخ) فمهما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويكن اما تامة ففاعلها ضمير مهما أو ناقصة فهو اسمها وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء بيان لمهما للتعميم ودفع ارادة نوع بعينه وقيل من زائدة وشيء فاعل يكن وحينئذ فرابط جملة الخبر بالمبتدا اعادته بمعناه لان مهما معناه شيء وانما خص الجمهور مهما بالتقدير لعدم مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق وأيا تستدعي زيادة المقدر للزومها الاضافة وغيرها خاص بقبيل كالزمان في متى والعاقل في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما لكن هذا انما يتم على القول بان مهما أعم من ما لا على أنها بمعناها وحكى المصرح عن بعضهم تقديرها بان لانها أم الباب أي ان أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب فحذفت ان وشرطها وأنيبت أما منابهما (قوله ثم أخرت الفاء) أي اصلاحا للفظ لكراهة تلو الفاء أما ولوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فزحلقوا الفاء عن موضعها وفصلوا بينهما بجزء من الجواب وذلك واحد من ستة أما بالمبتدا كمثال الشارح أو بالخبر كأما في الدار فزيد أو باسم منصوب بما بعد الفاء لفظا فاما اليتيم فلا تقهر أو محلا وأما بنعمة ربك فحدث أو بمنصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء وأما ثمود فهديناهم على نصب ثمود ويجب تقدير عامله بعد الفاء لئلا يكثر الفاصل بينها وبين اما أو بظرف كأما اليوم فاضرب زيدا والمختار عند المصنف أنه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف ولا لاما النائبة عنه ليكون المعلق عليه مطلقا فيكون أبلغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها الا مع أما لكونها مزحلقة عن مكانها كما مر السادس بجملة الشرط دون جوابه فاما ان كان من المقربين فروح أي فجزاؤه روح فحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لئلا يجحف بها ولان قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد انه لاسبقهما فالفصل اما باسم واحد ومنه الموصول مع صلته أو بما هو في حكمه كجملة الشرط لا باكثر الا بالجملة الدعائية ان تقدمها فاصل كما اليوم رحمك الله فالامر كذا اه اشموني والظاهر أن مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتي عن الهمع في آية فأما الذين اسودت وجوههم (قوله فاما القتال الخ) مبتدأ خبره جملة لا قتال لديكم والرابط اعادة المبتدا بلفظه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم قول محذوف للضرورة وقد يقال يصح تقدير القول أي فاقول لا قتال لديكم والرابط حينئذ ما مر أو محذوف أي فيه أي في شأنه ولا شك في صحة الاخبار والمعنى حينئذ خلافا لمن منعه وقوله سيرا اسم لكن وخبرها محذوف أي ولكن سير الديكم أو هو مصدر لمحذوف واسم لكن محذوف أي ولكنكم تسيرون سيرا وعراض المواكب بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة

ولهذا فسرها سيبويه بمهما يكن من شيء والمذكور بعدها جواب الشرط فلذلك لزمتها الفاء نحو أما زيد فمنطلق والاصل مهما يكن من شيء فزيد منطلق فانيبت أما منابه مهما يكن من شيء فصار أما فزيد منطلق ثم أخرت الفاء الى الخبر فصار اما زيد فمنطلق ولهذا قال وفا لتلوتلوها وجوبا ألفا (ص)

وحذف ذي الفا قل في نثر اذا

لم يك قول معها قد نبذا

(ش) قد سبق أن هذه الفاء ملتزمة الذكر وقد جاء حذفها في الشعر كقول الشاعر

فاما القتال لا قتال لديكمو

ولكن سيرا في عراض المواكب

أي فلا قتال وحذفت في النثر بكثرة وبقلة

فالكثرة عند حذف القول معها كقوله عز وجل فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم أى فيقال لهم أكفرتم بعد ايمانكم والقليل ما كان بخلافه كقوله صلى الله عليه وسلم أما بعد مابال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله هكذا وقع فى صحيح البخارى مابال بحذف الفاء والاصل أما بعد فما بال رجال فحذفت الفاء (ص) لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا (ش) للولا ولوما استعمالان أحدهما أن يكونا دالين على امتناع الشيء لوجود غيره وهو المراد بقوله * اذا امتناعا بوجود عقدا * ويلزمان حينئذ الابتداء فلا يدخلان الا على المبتدا ويكون الخبر بعدهما محذوفا وجوبا ولا بد لهما من جواب فان كان مثبتا قرن باللام غالبا وان كان منفيا بما تجرد عنها غالبا وان كان منفيا بلم لم يقترن بها نحو لولا زيد لا كرمتك ولوما زيد لا كرمتك ولو ما زيد ماجاء عمرو ولوما زيد لم يجيء عمرو فزيد فى هذه المثل ونحوها مبتدأ وخبره محذوف وجوبا والتقدير لولا زيد موجود وقد سبق ذكر هذه المسئلة فى باب الابتداء (ص) وبهما التحضيض مزوهلا ألا ألا وأولينها الفعلا (ش) أشار فى هذا البيت الى الاستعمال الثانى للولا ولوما وهو الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل نحو لولا ضربت زيدا ولوما قتلت بكرا فان قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيا وان قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلا بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين أى لينفروا وبقية أدوات التحضيض حكمها كذلك فتقول هلا ضربت زيدا وألا فعلت كذا وألا تخففا كالا مشددا (ص) وقد يليها اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر (ش) قد سبق ان أدوات التحضيض تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم وذكر فى هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ويكون معمولا لفعل مضمر أو لفعل مؤخر عن الاسم فالاول كقوله

ألا ان بعد لجاجتى تلحونني * هلا التقدم والقلوب صحاح

فالتقدم مرفوع بفعل محذوف تقديره هلا وجد التقدم ومثله قوله

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا

فالكمى مفعول بفعل محذوف والتقدير لولا تعدون الكمى المقنع والثانى كقولك لولا زيدا ضربت فزيدا مفعول ضربت (ص)

شقها وناحيتها (قوله فالكثرة عند حذف القول معها) ظاهره تبعا لمفهوم المتن أن حذفها حينئذ كثير فيفيد جوازا بقائها مع حذف القول على قلة وهو ظاهر الهمع وصرح الاشمونى كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنها بالقول وحكى فى الهمع قولا بمنع حذفها ولو مع القول الا للضرورة وان الجواب فى الآية فذوقوا والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص فى حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله مابال رجال) الاولى فى هذا عدم تخريجه على القليل لجواز تقدير فاقول مابال الخ واظهر منه قول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا فانه اخبار بشيء مضى لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا امتناعا) مفعول لعقدا أى ربطا امتناعا لشيء بوجود غيره (قوله الا على المبتدا) أى ولو ضمير امتصلا كلولاه ولولاك فانها وان كانت فى ذلك حرف جر لا يتعلق بشيء عند سيبويه لكن مجرورها فى محل رفع بالابتداء وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أى كجواب لو فى شروطه المارة وقد يحذف لدليل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أى لهلكتم (قوله غالبا) من غيره فى المثبت * لولا زهير جفانى كنت معتذرا * وفى المنفى بما قوله

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما * أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

(قوله وبهما الخ) متعلق بمزا ى ميز والتحضيض مفعوله وهلا عطف على الهاء من بهما أو مبتدأ حذف خبره أى كذلك وألا ألا عطف على هلا بحذف العاطف (قوله فان قصدت بهما التوبيخ) أى بلولا ولوما وكذا هلا وألا فانها كلها ترد للتوبيخ أى اللوم على ترك الفعل والتندم أى الايقاع فى الندم وحينئذ تختص بالماضى لفظا نحو لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا ومنه هلا التقدم فى البيت الآتى أو تاويلا كقوله لولا الكمي الخ أى لولا عددتم وانما قال تعدون لحكاية الحال اه أشمونى (قوله كان مستقبلا) أى لفظا كهلا تضرب زيدا أو معنى كامثله (قوله وألا تخففا الخ) أى فيكون للتحضيض نحو ألا تقاتلون قوما نكثوا ولم يذكرها فى التسهيل لان أكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضيض الا أنه طلب بلين لا بازعاج فيحتمل انه ذكرها هنا لمشاركتها هلا فى الاختصاص بالفعل لا فى التحضيض فتكون أدواته أربعة فقط وهو المشهور أو للاشارة الى أنها قد تاتى له كالآية فتكون خمسة (قوله بفعل مضمر) متعلق بعلق الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهر أى أو بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدا وخبر فيكون الفعل المضمر كان الشانية نحو * فهلا نفس ليلى شفيعها * (قوله الان بعد الخ) قيل بحذف الهمزة ونقل حركتها للام ولعله الرواية والا فالوزن صحيح مع الهمزة واللجاجة من لج يلج كعلم يعلم أى غضب وتلحونني من لحيت الرجل اذا لمته وقوله والقلوب صحاح أى خالية من الغضب عامرة بالود (قوله تعدون عقر النيب)

بكسر النون جمع ناب وهي المسنة من النوق و بني منادي وضوطرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء المهملتين المرأة الحمقاء والكمى الشجاع المتكمي فى سلاحه اي المتغطى به والمقنع الذي على رأسه بيضة الحديد والله أعلم

﴿ الاخبار بالذى والالف واللام ﴾

(قوله ماقيل الخ) ما موصول مبتدأ خبره لفظ خبر وجملة قيل أخبر صلته والعائد الهاء فى عنه والذى مقصود اسطه أولا وثانيا فلا صلة له ومبتدا حال من الذى الثانى وقبل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية اما مترادفة او متداخلة (قوله وماسواهما) أي سوي الاسم الذي قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذى من بقية الجملة (قوله خلف معطى التكمله) هو الضمير الذى يخلف الاسم المطلوب الاخبار عنه وهذا الاسم هو معطي التكملة أى يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فانه يصير خبرا بعد ان كان مفعولا مثلا (قوله لامتحان الطالب) أي فيسمي باب الامتحان و بعضهم يسميه باب السبك اى سبك كلام من آخر وكثيرا مايصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوي الحكم لان فيه اسنادين الى الضمير والى الظاهر أو القصر فى نحو الذى قام زيد رد اعلي من اعتقد خلافه اوشركته أو تشويق السامع كقول واصف ناقة صالح

والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

(قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمي بباب الابنية وضعوه لامتحان الطالب فى التصريف كان يقال كيف تبنى من قرأ أمثل جعفر فلا يحسنه الا من برع فيه كما لا يحسن الجواب هنا الا البارع فى العربية لابتنائه على جمع أبوابها وجواب ذلك قرأى كسكرى وأصله قرأأ بهمزتين كجعفر قلبت الثانية ياء ثم ألفا لما سيأتي فى الابدال قال أبو على الفارسى سألت ابن خالويه بالشام عن مسئلة فما عرف السؤال وقد أعدته ثلاثا وهي كيف تبنى من وأى مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه لنفسك وجوابها ان أصله ووای ككوكب قلبت الياء الفا لتحركها وفتح ماقبلها فصار ووأى كسكري ثم حذفت الهمزة لنقل حركتها الى الواو الساكنة قبلها فصار ووى كفتي فاجتمع واوان اول الكلمة قلبت الاولى همزة فصار أوي فاذا جمعته قلت أوون بحذف الالف آخره لسكونها مع واو الجمع كما فى مصطفون فاذا أضفته لنفسك قلت أوي بحذف النون للاضافة وقلبت واو الجمع ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء اه صبان (قوله بمعني عن) اى وعنه بمعني به أى أخبر عن الذى بذلك الاسم وقيل الباء سببية أى أخبر عن ذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذي أو للاستعانة أي أخبر متوصلا الى هذا الاخبار بالذي (قوله فجيء بالذي الخ) حاصله خمسة أعمال الابتداء بالذى وتأخير ذلك الاسم ورفعه على الخبرية وجعل ما بينهما صلة الذى وان تجعل فى المكان الذى كان فيه الاسم ضميرا مطابقا له فى معناه واعرابه وكذا مطابقا للموصول لانه عائده ويلزم كونه غائبا وان كان خلفا عن ضمير متكلم أو مخاطب لان الموصول فى حكم الغائب فاذا قيل أخبر عن التاء من ضربت زيدا قلت الذى ضرب زيدا انا فعملت ماذكر من الاعمال الا ان التاء اذا أخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميرا متصلا فلذا جيء بانا بدلها والضمير المخلف عنها مستتر فى ضرب أو عن بكر من ضرب زيد بكرا قلت الذى ضربه زيد بكر فهاء ضربه خلف عن بكر قدمت على الفاعل مع أن بكرا كان مؤخرا لامتناع فصل الضمير مع امكان اتصاله ويجوز حذفها لانه عائد منصوب بفعل أو عن زيد من زيد أبوك قلت الذى هو أبوك زيد أو عن أبوك قلت الذى زيد هو أبوك فتجعل هو مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر أو عن زيد من جاء زيد و بكر قلت الذى جاء هو و بكر زيد بتوكيد المخلف المستتر فى جاء ليصح العطف عليه أو عن زيد من مررت بزيد و بكر قلت الذي مررت به و ببكر زيد

عائدها خلف معطى التكمله نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيدا كان فادر المأخذا

(ش) هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدريبه كما وضعوا باب التمرين فى التصريف لذلك فاذا قيل لك أخبر عن اسم من الاسماء بالذى فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذى خبرا عن ذلك الاسم لكن الامر ليس كذلك بل المجعول خبرا هو ذلك الاسم والمخبر عنه انما هو الذى كما ستعرفه فقيل ان الباء فى بالذي بمعني عن فكانه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فجيء بالذى واجعله مبتدأ واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى وخذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين الذي و بين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذي واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا تجعله عوضا عن ذلك الاسم الذى صيرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا فتقول الذي ضربته زيد فالذي مبتدأ وزيد خبره وضربته صلة الذى والهاء فى ضربته خلف عن زيد الذي جعلته خبرا وهي عائدة على الذى (ص)

وباللذين والذين والتي * أخبر مراعيا وفاق المثبت (ش) اى اذا كان الاسم الذي قبل لك أخبر عنه مثنى فجيء بالموصول مثنى كاللذين وان كان مجموعا فجيء به كذلك كالذين وان كان مؤنثا فجيء به كذلك كالتى والحاصل انه لابد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به لانه خبر عنه ولابد من مطابقة الخبر للمخبر عنه ان مفردا فمفرد وان مثنى فمثنى وان مجموعا فمجموع وان مذكرا فمذكر وان مؤنثا فمؤنث فاذا قيل لك أخبر عن الزيدين من ضربت الزيدين قلت اللذان ضربتهما الزيدان واذا قيل أخبر عن الزيدين من ضربت الزيدين قلت الذين ضربتهم الزيدون واذا قيل أخبر عن هند من ضربت هندا قلت التى ضربتها هند (ص) قبول تاخير وتعريف لما أخبر عنه ههنا بالذي قد حتما كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمر شرط فراع ما رعوا (ش) يشترط فى الاسم المخبر عنه بالذى شروط احدها ان يكون قابلا للتاخير فلا يخبر بالذي عما له صدر الكلام كاسماء الشرط والاستفهام نحو من وما الثاني أن يكون قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز الثالث أن يكون صالحا للاستغناء عنه باجنبي فلا يخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرا كالهاء فى زيد ضربته الرابع ان يكون صالحا للاستغناء عنه بمضمر

باعادة الجار فى المعطوف على الضمير المخلف عند غير المصنف أو عن رغبة من جئت رغبة فيك قلت التي جئت لها رغبة فيك فتجر مخلف المفعول له باللام لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها أو عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة قلت الذي صمت فيه يوم الجمعة يجر المخلف بفي لما ذكر وقس على ذلك (قوله وباللذين الخ) أي وكذا اللتين واللاتى واللائي والاولى لا بغير ذلك من الموصولات ولو قال وبفروع الذى نحو التي لوفى بذلك (قوله اذا كان الاسم الموصول) كذا فى نسخ والصواب حذف الموصول (قوله المخبر عنه به) أي بالموصول أى بسببه على ما تقدم وقوله لانه اي الاسم خبر عنه أي عن الموصول (قوله قبول الخ) شروع فى شروط الاسم المخبر عنه بعد أن بين كيفية الاخبار وهذا الباب منحصر فى هذين الطرفين (قوله قد حتما) خبر عن قبول فالفه للاطلاق لا للتثنية لان الضمير للمضاف لا للمضاف اليه (قوله كذا الغنى) بالقصر أى الاستغناء أما الممدود فهو التغنى بالالحان وهو مبتدأ خبره شرط لا العكس لانه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة وكذا حال من الضمير فى شرط لتأويله بمشروط أي حال كونه مثل ذلك القبول فى التحتم (قوله يشترط فى الاسم الخ) أفاد أنه لا دخل فى هذا الباب للفعل ولا للحرف الا اذا قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول الذى هو فعل ماض ضرب (قوله قابلا للتاخير) أى بنفسه أو بدله كامر فى التاء من ضربت زيدا (قوله عما له صدر الكلام) أى لان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور فتفوته الصدارة ومثله ضمير الفصل على أنه اسم لئلا يفوته لزوم التوسط وأجاز المبرد وابن عصفور تقديم الخبر هنا فعليه يخبر عما له الصدر مع تقدمه فلو قيل أخبر عن أيهم من أيهم قائم قلت أيهم الذى هو قائم على أن أيهم خبر مقدم عن الذى أو عن من فى من تضرب أضرب قلت من الذى تضربه أضرب فهاء تضربه خلف عن من فى اعرابها لانها كانت مفعولا مقدما أخرت لاتصالها بالفعل ويجوز حذفها لانها عائد منصوب بالفعل (قوله كاسماء الشرط الخ) أى وكم الخبرية وما التعجبية وغير ذلك مما يلزم الصدر (قوله عن الحال والتمييز) أي للزومهما التنكير فلا يخلفهما الضمير فلا يجوز فى جاءنى زيد راكبا وطاب نفسا ان تقول الذى جاءنى زيد اياه راكب وطاب اياه نفس (قوله فلا يخبر عن الضمير الخ) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الاشارة فى ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر فى * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * فلا يقال الذي لباس التقوي هو خير ذلك ولا الذى فى رحمته أطمع الله للمانع الآتى وكذا الاسماء الواقعة فى الامثال كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها باجنبي اذ الامثال لا تغير ألفاظها (قوله كالهاء فى زيد ضربته) أى لعدم الغني عنها بالاجنبي كزيد وعمر ولانك تقول فى الاخبار عنها الذي زيد ضربته هو فتفصلها مؤخرة وهاء ضربته الآن خلف عنها ويجب فى المخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى حينئذ جملة الخبر عن زيد بلا رابط فان جعلتها رابطا انخرمت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يغنى عن الثانى اذ الاضمار تعريف وزيادة وقد نبه فى شرح الكافية على أن ذكر الثاني زيادة بيان وقد ظهر أن أو فى قوله أو بمضمر بمعنى الواو لانه شرط مستقل غير الغني بالاجنبي وان الشروط فى كلامه ثلاثة فقط لان الثاني مكرر وبقي منها ان لا يكون الاسم ملازما للنفى كديار ولا لغير الرفع كسبحان والظرف غير المتصرف كعند لتعذر جعله خبرا ولا فى جملة انشائية كزيد من أين زيد لانها لا تصلح لجعلها صلة وان يكون فيه فائدة بخلاف ثوانى الاعلام كبكر من أبي بكر اذ لا يمكن ان يكون خبرا عن شئ وان يكون بعض جملة واحدة أو فى حكم الواحدة كالشرط وجوابه فى ان قام زيد قمت فتقول الذى ان قام قمت زيد وكالمتعاطفين بالفاء فى قام زيد فقعد عمر وفتقول الذي قام فقعد عمر وزيد لان ما فى الفاء من التسبب جعل الجملتين كالشرط والجزاء (قوله بمضمر) أى يعود على ما قبله ليصح كونه عائد الموصول فلا يخبر عن مجرور رب فى رب

فلا يخبر عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف اليه فلا تخبر عن رجل وحده من قولك ضربت رجلا ظريفا فلا تقول الذي ضربته ظريف رجل لانك لو أخبرت عنه وضعت مكانه ضميرا وحينئذ يلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك لانتفاء هذا المحذور فتقول الذى ضربته رجل ظريف وكذلك لا يخبر عن المضاف وحده فلا تخبر عن غلام وحده من قولك ضربت غلام زيد لانك تضع مكانه ضميرا كما تقرر والضمير لا يضاف فلو أخبرت عنه مع المضاف اليه جاز ذلك لانتفاء المانع فتقول الذى ضربته غلام زيد (ص) وأخبروا هنا بأل عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما

ان صح صوغ صلة منه لال * كصوغ واق من وقي الله البطل (ش) يخبر بالذي عن الاسم الواقع فى جملة اسمية أو فعلية فتقول فى الاخبار عن زيد من قولك زيد قائم الذى (١٣٦) هو قائم زيد وتقول فى الاخبار عن زيد من قولك ضربت زيدا الذى ضربته زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الا اذا كان واقعا فى جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح ان يصاغ منه صلة الالف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الواقع فى جملة اسمية ولا عن الاسم الواقع فى جملة فعلية فعلها غير متصرف كالرجل من قولك نعم الرجل اذ لا يصح أن يستعمل من نعم صلة للالف واللام وتخبر عن الاسم الكريم من قولك وقي الله البطل فتقول الواقي البطل الله وتخبر أيضا عن البطل فتقول الواقيه الله البطل (ص) وان يكن ما رفعت صلة أل ضميرغيرها أبين وانفصل (ش) الوصف الواقع صلة لال ان رفع ضميرا فاما ان يكون عائدا على الالف واللام أو على غيرها فان كان عائدا عليها استتر وان كان عائدا على غيرها انفصل فاذا قلت بلغت من الزيدين الى العمرين رسالة فان أخبرت عن التاء فى بلغت قلت هو المبلغ من الزيدين الى العمرين رسالة أنا ففى المبلغ ضمير عائد على الالف واللام فيجب استتاره وان أخبرت عن الزيدين من المثال المذكور قلت المبلغ أنا منهما الى العمرين رسالة الزيدان فانا مرفوع بالمبلغ وليس عائدا على الالف واللام لان المراد بالالف واللام هنا مثني وهو المخبر عنه فيجب ابراز الضمير وان أخبرت عن العمرين من المثال المذكور قلت المبلغانا من الزيدين اليهم رسالة العمرون فيجب ابراز الضمير كما تقدم وكذا يجب ابراز الضمير اذا أخبرت عن رسالة من المثال المذكور لان المراد بالالف واللام هنا الرسالة والمراد بالضمير الذى ترفعه الصلة المتكلم فتقول المبلغها أنا من الزيدين الى العمرين رسالة (ص) ﴿العدد﴾

رجل لقيته لان الضمير المجرور بها لا يعود الا لما بعده كضمير الشأن وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كحتي ومذ لانه لا يخلفه الضمير ولا عن الاسماء العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها (قوله فلا يخبر عن الموصوف الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الشارح لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومثلهما الموصول وحده وصلته وحدها لكونهما شيأ واحدا ويجوز عنهما معا ففى جاء الذي قام تقول الذى جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميرا مستترا فى جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشيء ولا يتعلق به شيء أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجر خلفه بفى كما مر مثاله بقي ما اذا كان المتعلق واجب الحذف كزيد فى الدار أو عندك فهل يصح الاخبار عن مجموعهما كان تقول الذى زيد هو كائن عندك بذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يمتنع أصلا فليحرر (قوله عن المضاف الخ) أي بخلاف المضاف اليه فيخبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره ففى نحو سر أباز يد قرب من بكر الكريم يصح الاخبار عن زيد وحده بقولك الذي سر أباه قرب من بكر الكريم زيد ويمتنع عن كل من الباقي وحده لان الاب مضاف وبكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق الجار فلا يخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نعم تخبر عنهما معا فتقول الذى سر أباز يد قرب من بكر الكريم ففى سر ضمير مستتر هو الخلف كما تخبر عن المضاف مع المضاف اليه كالذي سره قرب من بكر الكريم أبو زيد وعن بكر مع صفته كالذى سر أباز يد قرب منه بكر الكريم وفى هذا الاخبار عن المجرور بدون جاره (قوله عن بعض ما) أى بعض تركيب يكون فعله مقدما أى على سائر أجزائه لا مطلقا بان تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بال فى زيدا ضربت لانه يجب الترتيب فى وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين أل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر لمحذوف أى وذلك كصوغ واق لانه مثال لما مر وليس فيه اشارة لشرط زائد حتي يجعل صفة لمصدر محذوف أى صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أى يشترط زيادة على ما مر أربعة شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفه واثباته وأشار المصنف لهذين بقوله ان صح الخ لان صلة أل لا تصاغ من جامد ولا منفي (قوله الواقيه الله) وذكر الهاء واجب لان عائد أل لا يحذف الا ضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أى لجريان الصلة على غير ما هي له والله أعلم ﴿العدد﴾

هو ماوضع لكمية الآحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين ومعني التقابل أن يزيد العليا عليه بقدر نقص السفلي عنه كالاربعة فان حاشيتيها اما خمسة وثلاثة أوستة واثنان أو سبعة وواحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلي وقيل عدد لوقوعه فى جواب كم واذا أريد بالحاشية مايعم الصحيح والكسر دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزيد العليا عليه من الكسر ولا تختص بالنصف خلافا لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة أعشار فان العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهما مثقابلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ الدالة على المعدود (قوله ثلاثة) مفعول مقدم لقل بتضمينه معني اذكر أومبتدأ خبره قل بحذف الرابط أي قلها و بالتاء حال منه لقصد لفظه أو نعته وللعشرة متعلق بقل (قوله ما آحاده الخ) أي معدود آحاده مذكرة فالعبرة بتذكير الواحد وتأنيثه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة حمامات بالتاء على المختار وثلاث هنود بلاتاء تبعا لتذكير المفرد وتأنيثه هذا فى الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرة بهما أنفسهما لا بواحدهما تقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتذكيرهما وثلاث من الابل والنخل بلاتاء لتأنيثهما وثلاث من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكر و يؤنث (قوله فى الضد جرد) أى مع تسكين عشرة قال تعالى وليال عشر (قوله فى ثلاثة الخ) الاولى قول الموضح فى ثلاثة وعشرة وما بينهما لنصه على دخول العشرة وانما لحقت التاء هذه الاعداد لانها أسماء جموع كزمرة وفرقة وأمة فحقها أن تؤنث كنظائرها فاستصحب ذلك مع المذكر لسبق رتبته ثم حذفت مع المؤنث فرقا بينهما تصريح وخرج بها واحد واثنان فلا يجرى فيهما ذلك ولا يضافان الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان اللفظ الثاني فيهما يغني عن الاول فى افادة الوحدة والزوجية و يزيد عليه بافادة جنس المعدود فجمعه معه لغو بلا فائدة (قوله ان كان مؤنثا) أي ولو مجازا وكذا المذكر كسبع ليال وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جاز اجراؤها وتركها كالوحذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة و بالعكس كما نقله الامام النووي عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة النقل كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصفوى وقوله كالوحذف أى المعدود مع قصده فى المعنى فيجوز حذف التاء من المذكر كحديث وأتبعه ستا من شوال واثباتها فى المؤنث كعندي ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الاسقاطي عن بعضهم منع الثانى أما اذا حذف المعدود ولم يقصد أصلا بل قصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء كثلاثة خير من ستة وتمنع الصرف للعلمية الجنسية والتانيث (قوله و يضاف) أى ماذكر من الثلاثة وأخواتها الى جمع ليطابقها فى الجمعية وكذا فى القلة الآتية وهذا الجمع هو مميزها آثر واجره على نصبه تخفيفا بحذف التنوين و يجوز جعله عطف بيان عليها كخمسة أثواب بتنوينهما ولا تضاف لمفرد الا فى نحو ثلثمائة لان المائة جمع فى المعني اذ هى عشر عشرات فتطابقها فى الجمعية والقلة وقد وقع فى الشعر ثلاث مئين شذوذا أوضرورة وخرج بالجمع اسم الجنس كطير و بقر واسم الجمع كقوم ورهط فالاكثر جره بمن نحو فخذ أربعة من الطير وقد يضاف اليه سماعا على الصحيح نحو وكان فى المدينة تسعة رهط ليس فيها دون خمس ذود صدقة فقول الشارح وأربع نساء لعله من المسموع (قوله الا الى جمع القلة) والغالب كونه من جموع التكسير وهى * أفعلة أفعل م فعله * تمت أفعال لان الثلاثة وأخواتها أقرب اليه من جمعى التصحيح فيقل استعمالها وان كانا للقلة أيضا عند سيبويه كثلاثة أحمدين وثلاث زينبات والكثير أحامد وزيانب الا ان أهمل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات وسموات أوندر كثلاث سعادات وآبات لندور سعائد وآى أوجاور ما أهمل كسبع سنبلات لمجاورته بقرات

ثلاثة بالتاء قل للعشره
فى عد ما آحاده مذكره
فى الضد جرد والمميز اجرر
جمعا بلفظ قلة فى الاكثر

(ش) تثبت التاء فى ثلاثة وأربعة وما بعدهما الى عشرة ان كان المعدود بهما مذكرا وتسقط ان كان مؤنثا و يضاف الى جمع نحو عندي ثلاثة رجال وأربع نساء وهكذا الى عشرة وأشار بقوله جمعا بلفظ قلة فى الاكثر الى أن المعدود بها ان كان له جمع قلة وكثرة لم يضف العدد فى الغالب الا الى جمع القلة فتقول عندي ثلاثة أفلس وثلاث أنفس و يقل عندى ثلاثة فلوس وثلاث نفوس ومما جاء على غير الاكثر قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء فاضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو أقرؤ

(ش) قد سبق ان ثلاثة وما بعدها الى عشرة لا تضاف الا الى جمع وذكر هنا ان مائة وألفا من الاعداد المضافة وانهما لا يضافان الا الى مفرد نحو عندي مائة رجل وألف درهم وورد اضافة مائة الى جمع قليلا ومنه قراءة حمزة والكسائي ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين باضافة مائة الى سنين * والحاصل أن العدد المضاف على قسمين أحدهما مالا يضاف الا الى جمع وهو من ثلاثة الى عشرة والثاني مالا يضاف الا الى مفرد وهو مائة وألف وتثنيتهما نحو مائتا درهم وألفا درهم وأما اضافة مائة الى جمع فقليل (ص) وأحد اذكر وصلنه بعشر مركبا قاصد معدود ذكر وقل لدى التانيث احدى عشره والشين فيها عن تميم كسره ومع غير أحد واحدي مامعهما فعلت فافعل قصدا ولثلاثة وتسعة وما بينهما ان ركبا ما قدما

(ش) لما فرغ من العدد المضاف ذكر العدد المركب فتركب عشرة مع مادونها الى واحد نحو احد عشر واثني عشر وثلاثة عشر وأربعة عشر الى تسعة عشر هذا للمذكر وتقول في المؤنث احدى عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة الى تسع عشرة فللمذكر احد واثنا وللمؤنث لها احدي واثنتا وأما ثلاثة وما بعدها الى تسعة فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله فتثبت التاء فيها ان كان المعدود مذكرا وتسقط ان كان مؤنثا

(قوله فان لم يكن الخ) مثل ذلك ما اذا شذ جمع القلة أو ندر استعماله فيجعل كالمعدوم ويضاف للكثرة فالاول كثلاثة قروء فان مفرده قرء بفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ والثاني كثلاثة شسوع فان أشساع قليل الاستعمال في جمع شسع وهو أحد سيور النعل كذا في الاشموني تبعا للتوضيح ومقتضاه ان ثلاثة قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته والصواب ما في الشارح كابن الناظم من جعله من القليل لانه ان كان جمعا لقرء بالفتح فله جمع قلة قياسي وهو أقرؤ كفلس وأفلس أو لقرء بالضم فله أقراء كأفعال وعلى هذا يحمل الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسي فيكون قليلا (قوله نحو ثلاثة رجال) أي وجوارو دراهم وانظر اذا كان له جمع كثرة وتصحيح مع اهمال قلته أو شذوذه كجوار وجاريات هل الارجح الاول أم الثاني (قوله ومائة بالجمع) مبتدأ سوغه التقسيم وردف ماض مجهول أي تبع خبره وبالجمع متعلق به ونزرا حال (قوله مائة وألفا) أي جنسهما ولو غير مفرد كمائتا ثوب وثلاثة آلاف فرس (قوله الا الى مفرد) أي لاشتمال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما تفرق فيهما فاخذت من العشرة الاضافة ومن العشرين الافراد ولم يعكس لخفة هذا بحذف التنوين للاضافة وأما الالف فعوض عن عشر مائة فعومل معاملتها (قوله ومنه قراءة حمزة الخ) أي فسنين تمييز للمائة لشبهها بالعشرة اذ هي عشر عشرات كما أن تلك عشرة آحاد ومن ينون مائة يجعل سنين بدلا من ثلثمائة أو بيانا له لا تمييزا لئلا يشذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه قال الزجاج ولاقتضائه أن كل واحد من الثلثمائة جمع من السنين اذ تمييز المائة واحد منها واقله ثلاثة فأقل ما لبثوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجر أيضا اذ هو تمييز لا غير لكن أجاب ابن الحاجب بانه لا يلزم كون تمييز المائة واحدا منها الا اذا كان مفردا أما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كهو مع العشرة في قولك عشرة أثواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمشاكلة في الجمعية كما مر (قوله وأحد) أي المستعمل في الاسبات وأصل همزته الواو وقد يؤتى بها تنبيها على الاصل فيقال وحد عشر ومعناه أول العدد وجمعه آحاد اما الملازم للنفي فهمزته أصلية ومعناه انسان ولا يستعمل في العدد ولا في الاثبات (قوله مركبا) الاولى كسر كافه ليناسب قاصدا في كونه حالا من فاعل اذكر (قوله احدى عشرة) يجب سكون الشين للقافية اذ هو في مقابلة كسرة آخر البيت وان كان فتحها لغة وهو الاصل الا أن السكون أفصح وهو لغة الحجاز ولا تستعمل احدي الا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة كاحدى الكبر لا مفردة (قوله ومع غير أحد الخ) تقدير البيت افعل في العشرة مع غير أحد واحدي مافعلته فيهما معهما أي من تأنيثها للمؤنث وتذكيرها للمذكر فالفاء زائدة وما مفعول مقدم لافعل ومع ظرف لغو متعلق بافعل أو حال من العشرة المعلومة مما قبله ومتعلق فعلت وافعل محذوف أي في العشرة وقصدا اما بمعني قاصدا للفعل ومتوجها اليه أو مقتصدا أي عادلا فيه وأفاد بهذا البيت حكم العشرة اذا ركبت مع التسعة فما دونها وبما بعده حكم التسعة فما دونها مع العشرة (قوله وأما ثلاثة وما بعدها الخ) منه ثمانية فاذا ركبت تكون كحالها قبل اي بالتاء في المذكر كثمانية عشر يوما وبحذفها في المؤنث كثماني عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها وأما اذا لم تركب فان أضيفت الى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر في منع الصرف كثماني نسوة فيقدر عليها الضم والكسر ويظهر الفتح كالمنقوص أو الى مذكر فبالتاء لا غير كثمانية رجال وكذا ان لم تضف والمعدود مذكر فان كان مؤنثا فالكثير اجراؤها كالمنقوص كجاءني من النساء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا بالتنوين لانه مصروف كما مر ويقال رأيت ثماني بلا تنوين لشبهها بجوار لفظا ومعنى ويقل حذف الياء مع اعرابها على النون كقوله

واما عشرة وهو الجزء الاخير فتسقط التاء منه ان كان المعدود مذكرا وتثبت ان كان مؤنثا على العكس من ثلاثة فما بعدها فتقول عندى ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة مع أحد واحدى واثنين واثنتين فتقول أحد عشر رجلا واثنا عشر رجلا باسقاط التاء وتقول احدي عشرة امرأة واثنتا عشرة باثبات التاء ويجوز مع المؤنث تسكين الشين ويجوز أيضا كسرها وهي لغة تميم (ص) وأول عشرة اثنتي وعشرا * اثني اذا أنثي تشا أوذكرا واليا لغير الرفع وارفع بالالف *

لها ثنايا أربع حسان * وأربع فثغرها ثمان

(قوله وأما عشرة الخ) انما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة واخواتها لكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة كثلاثة عشر رجلا ولكراهة اخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة فى ثلاث عشر امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة واخواتها على العشرة فاستحقت الاصل فى العدد دونها ولان تأنيث الكلمة وتذكيرها انما يكون قياسا فى آخرها وانما لم يبالوا باجتماع تأنيثين فى احدي عشرة وثنتى عشرة مع أنه ككلمة واحدة لاختلافهما فى الاول مع أن الالف كجزء الكلمة ولذا لم تسقط فى تصحيح ولا تكسير اذ قالوا فى حبلى حبليات وحبالى بخلاف التاء فتسقط كجفان وجفنات فى جفنة ولبناء الكلمة على التاء فى الثاني اذ لا واحد له من لفظه فكانت كالاصل والتأنيث مستفادا من الصيغة (قوله ويجوز مع المؤنث تسكين الشين) ظاهره مع احدى وغيرها الى تسع ويصرح به قول التوضيح واذا كانت العشرة بالتاء وهي مركبة سكنت شينها فى لغة الحجاز كراهة توالى اربع حركات فيما هو ككلمة واحدة وكسرها أكثر تميم تشبيها بتاء كتف وبعض تميم يبقيها على فتحها الاصلى وبه قرأ يزيد بن القعقاع وهو الاعمش فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اه وبذلك يعلم أن الجواز فى كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات والا فالسكون واجب عند الحجازيين فان حذفت التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبي جعفر احد عشر كوكبا وقد قرئ اثنا عشر شهرا بالسكون وفيه اجتماع ساكنين (قوله وأول) أى أتبع أي اجعل لفظ عشرة تابعا لاثنتي الخ فعشرة مفعول أول واثنتى ثان وقوله اذا أنثى نشر على ترتيب اللف وتشابا لقصر لغة أو ضرورة أو حذفت همزته لاجتماعها مع همزة أو وأفاد بذلك حكم اثنين واثنتين اذا ركبا لئلا يتوهم أنهما فى التذكير والتأنيث كثلاثة فى حال تركيبها أما حكم العشرة فمعلوم من قوله ومع غير أحد الخ كما أن قوله واليا لغير الرفع الخ معلوم من باب الاعراب لكن ذكره لدفع توهم بنائهما عند التركيب (قوله كلها مبنية الخ) أما العجز فلتضمنه معني حرف العطف اذ الاصل خمس وعشر مثلا ولذلك يبطل البناء والتركيب اذا ظهر العاطف كقوله * كان بها البدر ابن عشر واربع وهذا عام فى عجز اثني عشر وغيره وأما الصدر فلانه كجزء كلمة أو لوقوعه موقع ماقبل تاء التأنيث فى لزوم الفتح * واعترض بان جزء الكلمة وماقبل التاء لا يستحق البناء حتي يستحقه ماوقع موقعه لانه وسط كلمة والبناء انما يكون فى الآخر كالاعراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجي مطلقا ولو غير عددى * الا أن يقال تسومح فى تسمية فتحة الصدر بناء لمشاكلة العجز ولشبهها البناء فى اللزوم وان كانت فى الحقيقة فتحة بنية (قوله وتبنى على الفتح) انما بنيت على حركة اشعارا بعروض البناء وكانت فتحة تخفيفا لثقل التركيب (قوله يعرب بالالف) أي لعدم تركيبه بل عشر واقعة موقع نون المثنى وماقبل النون محل اعراب لا بناء ففى جاءا اثنا عشر رجلا اثنا مرفوع بالالف لانه ملحق بالمثنى وعشر مبني على الفتح لتضمنه معنى العطف كما مر لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثني ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه (قوله بواحد) أى منكر منصوب كما يعطيه المثال والحين بالكسر الزمن (قوله النيف) بفتح النون وشد التحتية مكسورة

(ش) قد سبق أنه يقال فى العدد المركب عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث وسبق أيضا انه يقال أحد فى المذكر واحدى فى المؤنث وأنه يقال ثلاثة وأربعة الى تسعة بالتاء للمذكر وسقوطها للمؤنث وذكرهنا أنه يقال اثنا عشر للمذكر بلا تاء فى الصدر والعجز نحو عندي اثنا عشر رجلا ويقال اثنتا عشرة امرأة للمؤنث بتاء فى الصدر والعجز ونبه بقوله واليا لغير الرفع على أن الاعداد المركبة كلها مبنية صدرها وعجزها وتبني على الفتح نحو أحد عشر بفتح الجزأين وثلاث عشرة بفتح الجزأين ويستثني من ذلك اثنا عشر واثنتا عشرة فان صدرهما يعرب بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا كما يعرب المثني وأما عجزهما فيبني على الفتح فتقول جاءا اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا وجاءت اثنتا عشرة امرأة ورأيت اثنتي عشرة امرأة ومررت باثنتي عشرة امرأة (ص) وميز العشرين للتسعينا * بواحد كاربعين حينا (ش) قد سبق ان العدد مضاف ومركب وذكرهنا العدد المفرد وهو من عشرين الى تسعين ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ولا يكون مميزه الا مفردا منصوبا نحو عشرون رجلا وعشرون امرأة ويذكر قبله النيف ويعطف هو عليه فيقال أحد وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون بالتاء فى ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة الى التسعة للمذكر ويقال للمؤنث احدى وعشرون واثنتان وعشرون وثلاث وعشرون بلا تاء فى ثلاث وكذا ما بعد الثلاث الى التسع وتلخص مما سبق

ومن هذا أن أسماء العدد على أربعة أقسام مضافة ومركبة ومفردة ومعطوفة (ص) وميزوا مركبا بمثل ما * ميز عشرون فسوينهما (ش) أي ميز العدد المركب كتمييز (١٤٠) عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو أحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة (ص)

وان أضيف عدد مركب يبقى البناء وعجز قد يعرب (ش) يجوز في الاعداد المركبة اضافتها الى غير مميزها ماعدا اثني عشر فانه لا يضاف فلا يقال اثنا عشرك واذا أضيف العدد المركب فمذهب البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما فتقول هذه خمسة عشرك ورأيت خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك بفتح آخر الجزأين وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر على بنائه فتقول هذه خمسة عشرك ورأيت خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك (ص)

وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا واختمه في التأنيث بالتاء متى ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا (ش) يصاغ من اثنين الى عشرة اسم موازن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثان وثالث ورابع الى عاشر بلا تاء في التذكير وبتاء في التأنيث (ص)

وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما (ش) لفاعل المصوغ من

وقد تخفف واصله نيوف كسيوف من ناف ينوف اذا زاد وهو كما في الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد الى العقد الثاني والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الالوف فيطلق النيف على الواحد فما فوقه بخلاف بضعة وبضع فمن ثلاثة الى تسعة على المختار ولهما حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفردا منصوبا) أي عند الجمهور وأجاز الفراء جمعه تمسكا بظاهر قوله تعالى اثنتي عشرة أسباطا أمما * وأجيب بان اسباطا بدل كل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي فرقه لا تمييز والاوجب تذكير العددين لان السبط مذكر وقال المصنف انه تمييز أنث عدده لوصفه بالمؤنث وهو أمما لانه جمع أمة ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب والا فهو مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعا جاز جمع التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع اسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز في الاعداد المركبة الخ) أي كما يجوز في غيرها فان العدد مطلقا تجوز اضافته الى غير تمييزه نحو عشروك وثلاثة زيد وحينئذ يستغني عن التمييز فلا يذكر أصلا لانك لا تقول ثلاثة زيد الا لمن عرف جنسها وانما خص المركب لاجل قوله يبقى البناء الخ (قوله ماعدا اثني عشر) أي واثنتي عشرة لان عشر فيهما بمنزلة نون المثنى فلا تجامع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى اثنين (قوله وقد يعرب العجز) أي لان الاضافة ترد الاسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنه الاخفش وقال ابن عصفور انه الافصح لكن في التسهيل لا يقاس عليه ولم يعرب الصدر لان المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد اعرابه في آخره (قوله مع بقاء الصدر على بنائه) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون اعراب الصدر مضافا الى العجز مطلقا واستحسنوا ذلك اذا أضيف كخمسة عشرك (قوله كفاعل) اما صفة لمفعول صغ المحذوف أي صغ وزنا كفاعل من اثنين الخ أو الكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الآتي فحكم جاعل له احكما أن فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض أو جاعل وهو مسلم في الاول والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعي لانها أسماء أجناس غير مصادر كاستحجر الطين من الحجو وتربت يداه من التراب ولا فعل لها بمعناها وأما الثاني فمشتق من الثنى والثلث والربع وهكذا مصادر ثنيت الرجل وثلثت الرجلين وربعت الثلاثة الخ وكلها من باب ضرب يضرب ضربا الا الاربع والسبع والتسع فمن باب شفع يشفع شفعا الا ان يرجع الضمير في قوله له احكما الى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين أو يقدر هنا مضاف أي من مادة اثنين (قوله منه بني الخ) الهاء في منه والياء عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بني يعود الى فاعل فالصلة جرت على غير صاحبها كما سيشير له الشارح في الحل ومفعول تضف ضمير محذوف يعود الى فاعل أيضا ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كله (قوله أحدهما أن يفرد) أي عن الاضافة لعدد وعن لفظ عشرة ومعناه حينئذ واحد موصوف بكونه ثالثا أو رابعا أي في المرتبة الثالثة أو الرابعة كالباب الرابع والمقامة الثانية لا مطلق واحد كما في التوضيح وهذا هو المراد بقوله وصغ من اثنين الى آخر البيتين (قوله والثاني أن لا يفرد الخ) تحته استعمالان ذكرهما المتن بقوله وان ترد بعض الخ وبقوله وان ترد جعل الخ فاستعمالاته مع غير العشرة ثلاثة وسيأتي له معها ثلاثة أخرى ومع العشرين واحد فجملة استعمالات فاعل العدد سبعة كما في التوضيح (قوله والمعنى أحد اثنين) عبارة التوضيح وشرحه مع زيادة الوجه الثاني في فاعل ان يستعمل مع أصله الذي صيغ هو منه

اسم العدد استعمالان أحدهما أن يفرد فيقال ثان وثانية وثالث وثالثة كما سبق والثاني أن لا يفرد وحينئذ اما أن يستعمل مع ما اشتق منه واما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه ففي الصورة الاولى يجب اضافة فاعل الى ما بعده فتقول في التذكير ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة الى عاشر عشرة وتقول في التأنيث ثانية اثنتين وثالثة ثلاث ورابعة أربع الى عاشرة عشر والمعنى أحد اثنين

واحدى اثنتين واحد عشر واحدي عشرة وهذا هو المراد بقوله وان ترد بعض الذى البيت أى وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه الى عشرة بعض الذى بني فاعل منه أي واحدا مما اشتق منه فاضف اليه مثل بعض والذى يضاف اليه هو الذي اشتق منه وفى الصورة الثانية يجوز وجهان احدهما اضافة فاعل الى ما يليه والثاني تنوينه ونصب ما يليه به كما يفعل باسم الفاعل نحو ضارب زيدا فتقول فى التذكير ثالث اثنين وثالث اثنين ورابع ثلاثة ورابع ثلاثة وهكذا الى عاشر تسعة وعاشر تسعة وتقول فى التأنيث ثالثة اثنتين وثالثة اثنتين ورابعة ثلاث ورابعة ثلاثا وهكذا الى عاشرة تسعا وعاشرة تسعا والمعني جاعل الاثنين ثلاثة والثلاثة أربعة وهذا هو المراد بقوله * وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق أى وان ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه جعل ما هو اقل عددا مثل ما فوقه فاحكم له بحكم جاعل من جواز الاضافة الى مفعوله وتنوينه ونصبه (ص) وان أردت مثل ثانى اثنين مركبا فجيء بتركيبين او فاعلا بحالتيه أضف الى مزكب بما تنوى يفى وشاع الاستغنا بحادى عشرا ونحوه وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد (ش) قد سبق انه يبني فاعل من اسم العدد على وجهين احدهما ان يكون مرادا به بعض ما اشتق منه كثانى اثنين والثانى ان يراد به جعل الاقل مساويا لما فوقه كثالث اثنين وذكرنا انه اذا أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الاول وهو انه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثة اوجه أحدها انه يجيء بتركيبين صدراولهما فاعل فى التذكير وفاعلة فى التانيث وعجزهما عشر فى التذكير وعشرة فى التانيث وصدر الثانى منهما فى التذكير احد واثنان وثلاثة بالتاء الى تسعة وفى التانيث احدى واثنتان وثلاث بلا تاء الى تسع نحو ثالث عشر ثلاثة عشر وهكذا الى تاسع عشر تسعة عشر وثالثة عشر ثلاث عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة وتكون الكلمات الاربع مبنية على الفتح الثانى ان يقتصر على صدر المركب الاول فيعرب ويضاف الى المركب الثانى باقيا الثانى على بناء جزأيه نحو هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثالثة ثلاث عشرة الثالث أن يقتصر على المركب الاول باقيا بناء صدره وعجزه نحو ثالث عشر وثالثة عشرة واليه أشار بقوله * وشاع الاستغنا بحادى عشرا * ونحوه ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثانى وهو ان يراد به جعل الاقل مساويا لما فوقه

منه ليفيد ان الموصوف بعض تلك العدة المعينة لا غير كخامس خمسة أي بعض جماعة منحصرة فى خمسة أي واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ اضافته لاصله كما يجب اضافة البعض لكله كيد زيد فلا ينصب ما بعده على المختار لانه اسم جامد بمعني بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة اه وصريح ذلك أنه لا يعتبر فى الموصوف اتصافه بمعني ذلك الاسم أى بكونه ثالثا أو رابعا مثلا كما يعتبر فى الحالة الاولى فيصح فى نحو عاشر عشرة أن يكون فى الرتبة الاولى ولا يجب كونه فى العاشرة اذ يبعد فى الآية أن المراد بثاني اثنين وثالث ثلاثة كونه فى الرتبة الثانية أو الثالثة بل المراد أنه بعض تلك العدة لا زائد عليها بلا نظر لكونه ثانيا أو غيره فما فى الصبان عن الجامى مما يخالف ذلك غير سديد فتأمله (قوله ونصب ما يليه به) اذا كان بمعني الحال أو الاستقبال والا تعينت اضافته لانه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعله كامر (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره أنه لا يقال ثاني واحد وأجازه بعضهم ونقله عن العرب ورجحه الدمامينى بان معناه مصير الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أى بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل مفعول أردت ومركبا حال منه أو بالعكس وهذا شروع فى بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو اما ان يستعمل كثانى اثنين أى انه بعض تلك العدة بلا نظر للاتصاف بمعناه وهو الذى ذكره المصنف وذكر له ثلاثة أوجه ستعرفها واما أن يستعمل كجاعل وسيشير اليه الشارح زاد الموضح ان يستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبة العشرة أى ان المعدود واحد متصف بكونه ثانى عشرة أو ثالث عشر مثلا وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيرهما للمذكر وبالضد والاقتصار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معا فيه (قوله يفى) اما مجزوم فى جواب أضف اشبعت كسرته للروى أو مرفوع على أن جملته صفة لمركب أي مركب واف بما تنويه (قوله وشاع الاستغنا) أى عن التركيبين وعن فاعل المضاف لمركب بحادى عشرة أى فى افادة معنى ثانى اثنين (قوله وقبل عشرين) متعلق باذكر وبابه عطف على عشرين والفاعل نصب باذكر (قوله من اسم العدد) أى من مادته ليصح فى الوجه الثاني كامر (قوله وتكون الكلمات الاربع مبنية على الفتح) أى ما عدا اثنا واثنتا وكذا يقال فيما سياتي ومحل التركيب الاول بحسب العامل فيه والثاني جر أبدا لانه مضاف اليه وهذا الوجه قليل حتي قيل بمنعه (قوله على صدر المركب الاول) هو لفظ ثانى وثالث فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف الى المركب الثانى بتمامه كما ذكره المتن بقوله أو فاعلا بحالتيه الخ أى حالتى التذكير وضده (قوله الثالث)

فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر وكذلك الجميع ولهذا لم يذكره المصنف واقتصر على ذكر الاول وحادي مقلوب واحد وحادية مقلوب واحدة جعلوا فاء هما بعد لامهما ولا يستعمل حادي الامع عشر ولا تستعمل حادية الامع عشرة و يستعملان أيضا مع عشرين واخواتها فتقول حادي وتسعون وحادية وتسعون وأشار بقوله وقبل عشرين البيت الى أن فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود و يعطف عليه العقود نحو حادي وعشرون وتاسع وعشرون الى التسعين وقوله بحالتيه معناه أنه يستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا وهو أنه يقال فاعل فى التذكير وفاعلة فى التأنيث (ص)

﴿كم وكأين وكذا﴾

ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصا سما

وأجزان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا

(ش) كم اسم والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم على كم جذع سقفت بيتك وهي اسم لعدد مبهم ولا بد لها من تمييز نحو كم رجلا عندك وقد يحذف للدلالة نحو كم صمت أى كم يوما صمت وتكون استفهامية وخبرية فالخبرية سيذكرها والاستفهامية يكون مميزها كمميز عشرين واخواته فيكون مفردا منصوبا نحو كم درهما قبضت و يجوز جره بمن مضمرة ان وليت كم حرف جر نحو بكم درهم اشتريت هذا أى بكم من درهم فان لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه (ص)

أى من أوجه استعماله كثاني اثنين ان يقتصر الخ أي و يحذف الثانى بتمامه والشارح تابع فى ذلك للمصنف وولده و يرده التباسه بما ليس أصله تركيبين وهو المستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه والصحيح كما ذكره الموضح أن المقتصر عليه فى هذا الوجه هو فاعل صدر الاول وعشر عجز الثانى وحذف باقيهما فصار حادى عشر مثلا وحينئذ اما أن يعرب بامعا زوال التركيب فيهما فيجر الثاني أبدا بالاضافة و يكون الاول بحسب العوامل أو يعرب الاول و يبني الثانى حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقدر ما حذف من الثانى فيبقي بناؤه ولا يقاس على هذا لقلته و يمتنع بناؤهما معا على حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل لانه لا دليل حينئذ على انتزاعهما من تركيبين بخلاف اعراب الاول فتلخص ان فى استعماله كثاني اثنين خمسة أوجه يمتنع آخرها وليس منها الاقتصار على التركيب الاول بتمامه وانما هو فى استعماله كالمفرد أفاده فى التوضيح (قوله فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أى عند الكوفيين وأكثر البصريين وأجازه سيبويه وجماعة قياسا فيؤتي بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الاول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصير الثلاثة عشر أربعة عشر بنفسه و يتعين اضافة الاول للثانى لان الوصف لا يعمل النصب الا منونا وتنوينه هنا ممتنع لتركبه مع عشر نعم لك ان تحذف عشر من الاول فتقول رابع ثلاثة عشر فان نونته نصبت به الثانى محلا (قوله جعلوا فاء هما الخ) أي فصارا أحادو وحاد وقلبت واوهما ياء لتطرفها اثر كسرة لان تاء التأنيث فى حكم الانفصال ثم أعل الاول كقاض دون الثاني لفتح يائه (قوله الى ان فاعل المصوغ الخ) هذا هو الاستعمال السابع (قوله و يعطف عليه العقود) الظاهر أنه حينئذ يفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبة العشرين كالمفرد فان عطفت العقود على ما اشتق منه كثاني اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثالث اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل فتجوز فيه الاضافة والنصب و يمتنع حادي عشرين بحذف العاطف لامتناع التركيب مع هذه العقود قال ابن هشام فى قول الشهود حادي عشرين شهر جمادي ثلاث لحنات حذف الواو واثبات نون عشرين مع أنه مضاف لما بعده وذكر لفظ شهر وهو لا يذكر الا مع رمضان والربيعين اه قال السيوطى والمنقول عن سيبويه جواز ذكره مع كل الشهور وهو قول الاكثر والله أعلم

﴿كم وكأين وكذا﴾

ذكرها بعد العدد لانها كنايات عنه (قوله ككم شخصا الخ) كم فى محل رفع مبتدأ وشخصا تمييزه منصوب به وجملة سما خبره والجملة فى محل جر بالكاف (قوله وأجزان) بنقل فتحة الهمزة الى الزاى للوزن (قوله استفهامية) أي بمعني أى عدد فالاستفهام بها عن كمية الشيء (قوله وخبرية) أى بمعني قولك عدد كثير سميت بذلك لان ما هي فيه اخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب (قوله مفردا منصوبا) أى لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة فى ذلك السماع كما قاله الدماميني وأجاز الكوفيون جمعه مطلقا و بعضهم ان كان السؤال عن جماعات لا عن عدد من الآحاد ككم غلمانا لك أى كم صنفا من أصناف الغلمان استقروا لك بخلاف كم فردا منها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استفهامية مفعول مقدم لقبضت ودرهما تمييزها منصوب بها (قوله و يجوز جره الخ) أى يترجح على النصب بالشرط المذكور وقوله بمن مضمرة أى عند الخليل وسيبويه وهى من البيانية لانها هي التي تجر التمييز مطلقا لبيان جنس المميز وقال الزجاجى باضافة كم اليه وعلى الاول فالمشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لان الجار لكم عوض عنها وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها حرف جر الخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكره سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهره وان جرت

جرت كم بالاضافة كعبد كم رجلا ضربت قانطره ووراء هذا التفصيل مذهبان وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجوازه مطلقا حملا على الخبرية وعليه حمل بعضهم كم عمة لك ياجرير بالجر بناء على انها فيه استفهامية للتهكم وانظر هل هذا الجر بمن مقدرة كما اذا دخل عليها حرف جر أو باضافتها اليه واعلم أن ابن الحاجب ذكر أن من تدخل على مميز الخبرية بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة أي وان لم تجر قال الرضى ولم أعثر على شاهده فرده في المطول بقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وفيه لطافة أفاده الصبان (قوله ككم رجال) كم خبرية مبتدأ خبره محذوف أي عندى أو مفعول لمحذوف اى ملكت ورجال تمييز مجرور باضافتها اليه كتمييز العشرة ومره كتمييز المائة فهو نشر على ترتيب اللف وأصلها مرأة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الي الراء (قوله ككم كاين الخ) مبتدأ وخبر أى لفظ كأين وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها وهو الدلالة على عدد مبهم والتكثير وقوله وينتصب الخ كالاستثناء من التشبيه (قوله أو بمفرد مجرور) هو الاكثر والافصح ومنه كم عمة لك ياجرير بالجر بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذ قيل ولغة تميم نصب تمييزها المفرد حملا على الاستفهامية وحمل عليها كم عمة بالنصب ومر في المبتدا شرح هذا البيت والصحيح ان الجر هنا باضافة كم اليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن ربما يؤيدهم مامر من كثرة جره بها نحو وكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصاله بها فان فصل منها باحد الظرفين اختير نصبه ويجوز الجر كقوله

كم بجود مقرف نال العلا * وكريم بخله قد وضعه

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الاب اذ هو من أبوه عجمي وأمه عربية أو بهما معا ككم عندى من الناس رجلا أو بجملة كقوله * كم نالني منهم فضلا على عدم * وجب نصبه لتعذر الاضافة حينئذ فحملت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة ﴿تنبيه﴾ تتفق كم الخبرية والاستفهامية في الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى المميز لا بهما وجواز حذفه لدليل ولزوم الصدر كما سيأتي وفي وجوه الاعراب فان تقدمهما جار فمحلهما جر والا فان كني بهما عن الحدث أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربة أو يوما ضربت وان كنى بهما عن الذوات فان لم يلهما فعل ككم رجل عندى أو كان لازما ككم رجلا قام أو متعديا رافعا لضميرهما ككم رجل ضرب زيدا أو لسببيهما ككم رجل ضرب أبوه زيدا أو أخذ مفعوله ككم رجل ضربت زيدا عنده فهما في ذلك كله مبتدآن وما بعدهما خبر وان كان متعديا لم يشتغل بشيء ككم عبد ملكت فهما مفعولان أو اشتغل بضميرهما أو سببهما ككم رجل ضربته أو ضربت عبده فاشتغال ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية مفرد على الاصح وأصله النصب ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفردا وجمعا وأصله الجر ولا يفصل الا ضرورة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير وتختص بالماضي فلا يجوز كم غلمان سأملكهم والكلام معها يحتمل الصدق والكذب ولا تستدعي جوابا ولا يقترن البدل منها بالهمزة بخلاف الاستفهامية في الجميع (قوله في الدلالة على التكثير) ظاهر في كأين دون كذا لانها كناية عن عدد مبهم قل أو كثر ولو واحدا دماميني (قوله وكأين) أي بفتح الهمزة وشد الياء منونة لزوما ويكتب نونا لانها مركبة من الكاف وأى المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبه النون الاصلية ولذا رسم في المصحف نونا وجاز الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر أصله ويقل فيها كائن كلفظ قاض وكئن بحذف المدة بعد الكاف وكأين بسكون الهمزة وكسر الياء وكيئن بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والنون في الكل أصلها التنوين وأفصحها الاولى وهي الاصل وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويليها كائن كقاض وبها قرأ ابن كثير وهي

واستعملنها مخبرا كعشره أومائة ككم رجال أومره ككم كأين كذا وينتصب تمييز ذين أو به صل من نصب

(ش) تستعمل كم للتكثير فتميز بجمع مجرور كعشرة أو بمفرد مجرور كمائة نحو كم غلمان ملكت وكم درهم أنفقت والمعني كثيرا من الغلمان ملكت وكثيرا من الدراهم أنفقت ومثل كم في الدلالة على التكثير كذا وكأين ومميزها منصوب

أكثر في الشعر كقوله أطرد اليأس بالرجاء فكائن * آلما حم يسره بعد عسر

(قوله أو مجرور بمن) خاص بكأين بدليل مثاله وأما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجر بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين لان عجزها اسم اشارة لا يقبلها باعتبار أصله وان أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف أو به صل من أي بتمييز ذين بالنظر للمجموع (قوله وهو الاكثر) أي جر تمييز كأين بمن أكثر من نصبه بل أوجبه ابن عصفور ويمتنع جره بالاضافة لان تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله (قوله ومركبة) أي مكررة وليس المراد جعلهما كلمة واحدة لان الاولي بحسب العوامل فهي في المثال مفعول ملكت ودرهما تمييزها والثانية تأكيد لها (قوله ومعطوفا عليها) هو الغالب وقل ورود الاولين كما في التسهيل بل منع ابن خروف سماعهما (قوله لها صدر الكلام) أي فلا يتقدم عليها عامل الا المضاف وحرف الجر وحكى الفراء أن تقديم عامل الخبرية لغة وبنى عليها اعرابها فاعلا في قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا والصحيح أن الفاعل ضمير المصدر أي الهدى أو الله ولا تخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى أولم يروا كم أهلكنا الخ فكم فيه مفعول أهلكنا والجملة في محل نصب بيروا التعليقه عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون مفعول لاجله ليروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أي فيعمل فيها ما قبلها كمثاله * واعلم أن كأين وكذا يتفقان مع كم في الاسمية والبناء والابهام والافتقار الى المميز وتنفرد كأين بموافقتها في التصدر وفي التكثير تارة وهو الاغلب والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يثبته الجمهور ومنه قول أبي بن كعب لابن مسعود كأين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بمجمع ومفرد ويخالفانها في ان كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما مر وفي منع اضافتها الى التمييز كما مر وتنفرد كأين بمخالفتها في غلبة جر تمييزها بمن حتى قيل بوجوبه ولا يدخل عليها جار خلافا لمن أجاز بكاين تبيع هذا الثوب ولا تميزا بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدر ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كما مر والله أعلم

﴿ الحكاية ﴾

هي لغة المماثلة واصطلاحا ايراد اللفظ المسموع بهيئته أو ايراد صفته أو معناه وهي اما حكاية جملة وتكون بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها أو معناها واما حكاية مفرد وهي ضربان حكاية اللفظ المفرد مع استفهام ويسمي الاستثبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف والمحكي فيها صفة اللفظ وحكايته بدون استفهام فان كان الحكم على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب دعنا من تمرتان لمن قال له هاتان تمرتان أو على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول الكافية

وان نسبت لاداة حكا * فابن أو اعرب واجعلنها اسما

وحاصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظا جاز اعرابه بحسب العوامل وجازت حكايته على أصله مع تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظا أو بفتح الاولين وسكون الثانيين حكاية لاصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين ان حكي لم يغير سواء كان ثانيه لينا أم لا كغيره وان أعرب وثانيه لين وجب تضعيفه نحو لو وفي حرف بشد الواو والياء كقوله

ألام على لو ولو كنت عالما * باذناب لوم تفتني أوائله

ومنه الحديث اياكم واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان فضاعفها وقرنها بال لصيرورتها اسما للفظ ويقلب الحرف المضاعف همزة في ماولا للساكنين تقول ماء ولاء حرف بهمزة بعد الالف فان صح ثانيه كمن جاز التضعيف وعدمه أفاده الفارضي وفي الرضي وشرح اللباب للسيد أنه يجب تضعيف الثنائي المراد لفظه اذا أعرب صحيحا كان أو معتلا فان جعل علما لغير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لئلا

أو مجرور بمن وهو الاكثر نحو قوله تعالى وكأين من نبي قتل معه وملكت كذا درهما وتستعمل كذا مفردة كهذا المثال ومركبة نحو ملكت كذا كذا درهما ومعطوفا عليها مثلها نحو ملكت كذا وكذا درهما وكم لها صدر الكلام استفهامية كانت أو خبرية فلا تقول ضربت كم رجلا ولا ملكت كم غلمان وكذلك كاين بخلاف كذا نحو ملكت كذا درهما (ص)

﴿ الحكاية ﴾

احك باى مالمنكور سئل * عنه بها فى الوقف أو حين تصل ووقفا احك مالمنكور بمن * والنون حرك مطلقا وأشبعن
وقل منان ومنين بعدلى * الفان بابنين وسكن تعدل وقل لمن قال أتت بنت منه * (١٤٥) والنون قبل نا المثني مسكنه
والفتح نزر وصل التا والالف

بمن باثر ذا بنسوة كلف
وقل منون ومنين مسكنا
ان قيل جاقوم لقوم فطنا
وان تصل فلفظ من لاتختلف
ونادر منون فى نظم عرف

(ش) ان سئل باي عن منكور مذكور فى كلام سابق حكى فى أى ما لذلك المنكور من اعراب وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع ويفعل بها ذلك وصلا ووقفا فتقول لمن قال جاءنى رجل أي ولمن قال رأيت رجلا أيا ولمن قال مررت برجل أي وكذلك تفعل فى الوصل نحو أى يافتي وأيا يافتى وأي يا فتي وتقول فى التأنيث أية وفى التثنية أيان وايتان رفعا وأيين وأيتين جرا ونصبا وفى الجمع ايون وأيات رفعا وايين وايات جرا ونصبا وان سئل عن المنكور المذكور بمن حكى فيها ماله من اعراب وتشبع الحركة التي على النون فيتولد منها حرف مجانس لها ويحكى فيها ماله من تأنيث وتذكير وتثنية وجمع ولا تفعل بها ذلك كله

يلزم تغيير اللفظ والمعنى ووجب فى المعتل لئلا يسقط حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف اه فتلخص ان أقسام الحكاية أربعة اقتصر المصنف على الثاني وهو لثها شاذ وقد علمت الباقين (قوله احك بأي) الباء للآلة أو ظرفية سم (قوله مالمنكور) أى ماثبت له من صفة الاعراب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكى صفتها وحدها بل هي وصفتها بعد من خاصة (قوله فى الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير لاحك لان حكاية النكرة بمن هي نفس تحريكها واشباعها لاغيرهما كما يوهمه العطف (قوله مطلقا) أي فى أحوال الاعراب الثلاثة (قوله وأشبعن) بنون التوكيد الثقيلة خففت للوقف لا الخفيفة والالابدلت فيه ألفا كما قاله ابن غازي (قوله منان ومنين) بصيغة المثني فيهما (قوله الفان) بكسر الهمزة مثني الف كذلك بمعني مؤالف وبابنين أى معهما وهو لف ونشر مرتب فمنان لحكاية الفان ومنين لابنين (قوله وسكن) أي النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ماسيأتى (قوله أتت بنت) الجملة مفعول قال ومنه مفعول قل وهي بتاء التأنيث قلبت هاء للوقف فالنون قبلها مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة التاء تنبيها على أنه تأنيث محكى لالمن فيقال منت لاغتفار الساكنين فى الوقف وانما حكي فيها التأنيث دون الاعراب لسكون التاء فى الوقف أبدا فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه) أي للتنبيه على أن التاء ليست لتأنيث من بل لحكاية تأنيث كلمة أخري ولم تسكن نون المفرد على الاشهر لدفع الساكنين (قوله مسكنا) حال من فاعل قل أي مسكنا آخرهما (قوله وان تصل) محترز قوله ووقفا احك الخ (قوله مذكور الخ) خرج المسؤل بها ابتداء فلا يحكى فيها شيء بل تكون بحسب العوامل ومفردة مذكرة لاغير مثل من وشذ قوله

باى كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب

(قوله فتقول لمن قال الخ) فاى فى جميع الامثلة المذكورة استفهامية معربة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو مافيها من الحركات والحروف أو هى لحكاية مافى اللفظ المسموع والاعراب مقدر قولان فعلى الاول تكون بحسب مثل عوامل المحكى لكن فى نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها لصدارتها أي أى جاء وقال الكوفيون فاعل بمحذوف ليطابق المحكى واستفهام الاستثبات لا يلزم الصدر عندهم أما الثانية ففعول لمحذوف مؤخر لماذكر أى أيا رأيت والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه أي باى مررت وكذا القياس وفيه أن حذف الجار وابقاء عمله شاذ وعلى القول الثانى تكون مبتدأ أدا ثما محذوف الخبر أى أى هو أو هم مثلا ورفعه مقدر لحركة الحكاية أو حرفها مطلقا * وقيل ظاهر فى الرفع اذ لا ضرورة لتقديره (قوله وان سئل عن المنكور) أي العاقل لاختصاص من به بخلاف أى وانما اختصت حكاية الصفة فى من بالسؤال عن نكرة لانها لعدم تعينها يكثر السؤال عنها فخففت فيها بحذف المسؤل عنه والحاق صفته لمن بخلاف المعرفة فتذكر بعد من غالبا اما محكية أو غير محكية (قوله وتشبع الحركة) أى التي اجتلبت للحكاية فالحروف التى بعدها انما هى اشباع لهاد فعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف ليست للاشباع بل اجتلبت للحكاية أولا فلزم تحريك ماقبلها وصححه أبوحيان وقيل بدل من التنوين فى المحكى ومن مبنية على سكون مقدر منعه حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أولا وليست منان ومنين ومنات معربة كما قد يتوهم من التثنية والجمع بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على حال المسؤل عنه فهى فى محل عامل كعامل المحكى أو فى محل رفع أبدا مبتدا حذف خبره أى من

الا وقفا فتقول لمن قال جاءنى رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا. ولمن قال مررت برجل مني وتقول فى تثنية المذكر منان رفعا ومنين نصبا وجرا وتسكن النون فيهما فتقول لمن قال جاءنى رجلان منان

ولمن قال مررت برجلين منين ولمن قال رأيت رجلين منين وتقول للمؤنثة منه رفعا ونصبا وجرا فاذا قيل أتت بنت فقل منه رفعا وكذا فى الجر والنصب وتقول فى تثنية المؤنث منتان رفعا ومنتين جرا ونصبا بسكون النون التى قبل التاء وسكون نون التثنية وقد ورد قليلا فتح النون التي قبل التاء نحو منتان ومنتين واليه أشار بقوله والفتح نزر وتقول فى جمع المؤنث منات بالالف والتاء الزائدتين كهندات فاذا قيل جاء نسوة فقل منات وكذا تفعل فى الجر والنصب وتقول فى جمع المذكر منون رفعا ومنين نصبا وجرا بسكون النون فيهما

فاذا قيل جاء قوم فقل منون واذا قيل مررت بقوم أو رأيت قوما فقل منين هذا حكم من اذا حكى بها فى الوقف فاذا وصلت لم يحك فيها شيء من ذلك لكن تكون بلفظ واحد فى الجميع فتقول من يافتى لقائل جميع ماتقدم وقد ورد فى الشعر قليلا منون وصلا قال الشاعر

أتوا ناري فقلت منون أنتم
فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

فقال منون أنتم والقياس من أنتم (ص)

والعلم احكينه من بعد من
ان عريت من عاطف بها اقترن

(ش) يجوز أن يحكي العلم بمن ان لم يتقدم عليها عاطف فتقول لمن قال جاءنى زيد من زيد ولمن قال رأيت زيدا من زيدا ولمن قال مررت بزيد من زيد فتحكي فى العلم المذكور بعد من ماللعلم المذكور فى الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذى بعدها خبر عنها أو خبر عن الاسم المتمكن المذكور بعد فان سبق من عاطف لم يجز ان يحكى فى العلم الذى بعدها ما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على أنه خبر عن من أو مبتدأ خبره من فتقول لقائل جاء زيد أو رأيت زيدا أو مررت بزيد ومن زيد ولا يحكى من المعارف الا العلم فلا تقول لقائل رأيت غلام زيد من غلام زيد بنصب غلام بل يجب رفعه فتقول من غلام زيد وكذلك فى الرفع والجر (ص)

﴿ التانيث ﴾ علامة التأنيث

هو أوهم على قياس مامر فى أي (قوله ولمن قال مررت برجلين منين) ظاهره لا يجب اعادة الجار فيحتمل ان محله جر بحرف محذوف أو مبتدا حذف خبره كما مر فى أي وقال ابن عصفور لا بد من اعادة الجار فى من وأي ويقدر متعلقه بعدهما لما مر وينبغى جوازه قبلهما عند من يرى ان استفهام الاستثبات لا يلزم الصدر (قوله أتوا ناري الخ) فيه شذوذات لحاق العلامة وصلا كما فى الشارح وتحريك النون وكونه حكاية لمقدر غير مذكور كما ذكره ابن المصنف والتقدير أتوا ناري فقالوا أتينا فقلت الخ وعليه فهو حكاية للضمير فى أتينا فهو شذوذ آخر لانه ليس نكرة وجعله المصرح حكاية للضمير فى أتوا بلا تقدير ورده يس كما فى الصبان بان الشاعر قال للجن حين اتيانهم له منون أنتم ثم أخبرنا عن ذلك بقوله أتوا الخ فالنطق باتوا متأخر عن منون فكيف يحكي به فيتعين التقدير اه وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة أما على ماقيل ان هذا الشعر أكذوبة من أكاذيب العرب فكلام المصرح محتمل تأمل (قوله عموا ظلاما) أصله أنعموا أى تنعموا فى الظلام ويروى عموا صباحا وكلاهما صحيح لانه من قصيدتين لشاعرين (قوله والعلم احكينه) أي عند الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكونه بل يرفعونه بعدها مطلقا على الابتداء والخبر ويجوز الحجازيون ذلك أيضا بل هو الارجح (قوله من بعد من) ظاهره مطلقا أى وقفا ووصلا وهو كذلك اه سم والمخصوص بالوقف انما هو حكاية صفة النكرة بها اما أي فلا يحكي العلم بعدها كما لا تحكى سائر المعارف مطلقا فاذا قيل رأيت زيدا أو مررت بزيد قلت أي زيد برفع زيد لا غير لان أى يظهر اعرابها فكرهوا مخالفة الثانى لها بخلاف من (قوله يجوز أن يحكى العلم) أي بشرط كونه لعاقل وأن لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجر لمن قال سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه وان لا يتبع بنعت أو توكيد أو بدل فلا يقال من زيدا العاقل لمن قال رأيت زيدا العاقل نعم ان كان النعت بابن مضاف الى علم حكي لصيرورته مع المنعوت كشيء واحد نحو من زيد بن عمرو بالنصب لمن قال رأيت زيد بن عمرو وفى العلم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب سيبويه فيحكى المتعاطفان ان كانا معا علمين كزيدا وعمرا أو الاول فقط كزيدا وأخاه بخلاف أخا زيد وعمرا (قوله خبر عنها) فهو مرفوع بضمة مقدرة فى الاحوال الثلاثة للتعذر معارض بحركة الحكاية وقيل حركته فى الرفع اعراب (قوله أو خبر عن الاسم) أى أو من خبر الخ (قوله عاطف) هو الواو خاصة وقيل والفاء أيضا والمراد صورة العاطف لانه للاستئناف وقال الرضى انه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على الخبر فى جواب رأيت زيدا مثلا ﴿ تنبيه ﴾ ظهر مما مر أن من تخالف أيا فى خمسة اشياء اختصاصها بالعاقل وبالوقف ويجب فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها فتح ماقبل تاء التأنيث فى نحو منة ومنتان بخلاف أى فى الجميع (قوله الا العلم) أى اسما كان أو لقبا أو كنية لكثرة استعماله فجاز فيه مالا يجوز فى غيره والله أعلم

﴿ التأنيث ﴾

لم يقل والتذكير كما قال المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة لانه لم يبينه هنا قصدا وان لزم من بيان التأنيث بيانه بخلاف ماذكر (قوله علامة التأنيث الخ) أي التأنيث الكائن فى مدلول الاسم

تاء او ألف * وفي أسام قدروا التا كالكتف ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير (ش) أصل الاسم أن يكون مذكرا والتانيث فرع عن التذكير ولكون التذكير هو الاصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير ولكون التأنيث فرعا عن التذكير افتقر الى علامة تدل عليه وهي التاء والالف المقصورة أو الممدودة والتاء أكثر في الاستعمال من الالف ولذلك قدرت في بعض الاسماء كعين وكتف ويستدل على تأنيث مالا علامة فيه ظاهرة من الاسماء المؤنثة بعود الضمير اليه مؤنثا نحو الكتف نهشتها والعين كحلتها وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث نحو أكلت كتفا مشوية وكرد التاء اليه في التصغير نحو كتيفة ويدية (ص) ولا تلى فارقة فعولا اصلا ولا المفعال والمفعيلا كذاك مفعل وما تليه تا الفرق من ذى فشذوذ فيه

ومن فعيل كقتيل ان تبع موصوفه غالبا التا تمتنع

(ش) قد سبق أن هذه التاء انما زيدت في الاسماء لتمييز المؤنث من المذكر وأكثر ما يكون ذلك في الصفات كقائم وقائمة وقاعد وقاعدة ويقل ذلك في الاسماء التي ليست بصفات كرجل ورجلة وانسان وانسانة وامرئ وامرأة وأشار بقوله

المتمكن ولو بحسب الاصل كطلحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والالف كالكسر في أنت والنون في هن (قوله تاء أو ألف) لم يعبر بالهاء لان التاء أصل عند البصريين ولتشمل تاء الفعل الساكنة وأشار باو الى عدم اجتماعهما فلا يقال ذكراة وأما علقاة لنبت وارطاة لشجر فالفهما مع التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث سم وفيه انه في حالة عدم التاء منهما يحتمل أن ألفهما للالحاق أيضا كامرو سياتي فتدبر (قوله وفي اسام) جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمنتهي الجموع كجوار (قوله والالف المقصورة) هي ألف لينة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التانيث والممدودة كذلك الا أنه يزاد قبلها ألف فتقلب هي همزة كما سياتي عن البصريين (قوله أكثر الخ) أي وأظهر دلالة على التأنيث لانها لا تلتبس أما الالف فتلتبس بالف الالحاق والتكثير فيحتاج الى تميزها بما سياتي (قوله ولذلك قدرت) أي ولان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف بخلاف الالف (قوله مالا علامة فيه) أي مما هو مجازي التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والاوجب تذكيره وقدم ذلك في باب الفاعل مع التفصيل بين الحقيقي والمجازي موضحا منظوما مع حكم الالفاظ المقصودة فانظره (قوله كوصفه الخ) أي وكتأنيث خبره أو حاله أو عدده أو اشارته أو فعله (قوله في التصغير) هذه العلامة تختص بالثلاثي وبالرباعي اذا صغر للترخيم كعنيقة وذريعة تصغير عناق وذراع (قوله نحو كتيفة ويدية) أي من الاعضاء المزدوجة فانها مؤنثة كعين واذن ورجل وغير المزدوج مذكر كذا في التصريح وهو غير مطرد فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخد واللحى والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهي مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكل والعضد والابط والضرس مما يذكر ويؤنث وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت وتبعه الجوهري وغيره ومن المنفرد الكبد والكرش وهما مؤنثان والعنق واللسان والقفا والمتن والمعي تذكر وتؤنث أفاده الفارضي بزيادة من فتح الباري وبعضه في المصباح (قوله ولا تلى) أي التاء فارقة أي بين المذكر والمؤنث اما غير الفارقة فتلي فعولا كغيره كملولة من الملل وفروقة من الفرق بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيهما للمبالغة لا للفرق ولذلك تلحق المذكر والمؤنث (قوله ولا المفعال) بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعل (قوله تا الفرق) بقصر تا واضافتها للفرق (قوله ومن فعيل) متعلق بتمتنع الواقع خبرا عن التاء وكقتيل حال من فعيل لقصد لفظه وجواب الشرط محذوف لدلالة تمتنع عليه (قوله لتمييز المؤنث) أي الاصل فيها ذلك وتكثر زيادتها في الاسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات كشجر وشجرة والمصنوعات كلبن ولبنة وقد تزاد في الجنس لتمييزه من الواحد ككمأة وكم، وقد تأتي للمبالغة كراوية لكثير الرواية أو لتأكيدها كعلامة ونسابة وتاتي في الجمع عوضا عن ياء النسب التي في المفرد كاشعثي واشاعثة وقد تعوض عن فاء نحو عدة وعين اقامة ولام سنة أو عن مدة تفعيل كزكية وقد تاتي لمجرد تكثير حروف الكلمة كقرية وبلدة وغرفة ولغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازي لما هي فيه بدليل تانيث ضميرها ما عدا التي للمبالغة أو لتأكيدها فانسلخت عن التانيث فتامل (قوله ويقل ذلك في الاسماء) أي اسماء الاجناس الجامدة بدليل مثاله لانها تكثر في الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر (قوله وانسانة) في القاموس امرأة انسان وبالهاء لغة عامية وسمع في شعر كانه مولد

لقد كستني في الهوى * ملابس الصب الغزل
انسانة فتانة * بدر الدجى منها خجل

* ولا تلى فارقة فعولا * الابيات الى ان من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلا واحترز بذلك من الذي بمعنى مفعول وانما جعل الاول أصلا

اذازنت عيني بها * فبالدموع تغتسل

اه (قوله لانه أكثر) أى ولان بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) يفيد عدم وجوبها بل انها قليلة (قوله مهذار) بالذال المعجمة (قوله عدو) أي بمعنى من قام به العداوة لا من وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس بشاذ (قوله وميقان) من اليقين أى لا يسمع شيأ الا أيقنه وتحققه (قوله لحقته التاء فى التانيث) اى فرقا بينه وبين فعيل بمعني مفعول ولم يعكس لان الذى بمعنى فاعل يطرد من اللازم نحو ظرف ورحم فصار كفاعل بخلاف الثاني فانه سماعى لا ينقاس فى فعل من الافعال فكان بعيدا عن فاعل فلم يعط حكمه من التذكير والتانيث (قوله وقد حذفت منه) أي حملا له على فعيل بمعني مفعول كما حمل هذا عليه فى لحاقه التاء كما سياتى (قوله وهي رميم) مبني على انه بمعني فاعل أى رامة بمعني بالية وقيل هو بمعنى مفعول أى مرموم فليس من القليل وكذا قريب اى مقربة وقيل انما حذفت التاء لتاويل الرحمة بالغفران أو على حذف مضاف أي أثر رحمة الله قريب وقيل غير ذلك (قوله أى لم يتبع موصوفه) أى لم يتبعه لفظا ولا معني بان لم يجر على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فخرج ماعلم موصوفه بقرينة كاشارة اليه أوذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلا تلحقه التاء فالمدار على العلم به وان لم يتبعه لفظا فلو قال المتن

ومن فعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالبا التا تنحذف

لكان أوضح (قوله لحقته التاء) أى للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عنها فى ذلك وهذا التعليل موجود فى باقى الصفات المذكورة كرأيت صبورا ومهذارا ومعطيرا ومغشما ولم يفرقوا فى حذف تائها بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياسا فالكل سواء أو بالسماع وهو الظاهر فلا اشكال اه سيوطى (قوله بان تبع موصوفه) أى ولو تقديرا كامر والمراد الموصوف المعنوي فيشمل ما اذا كان الوصف خبرا أو حالا أو بيانا لاخصوص النعت النحوي (قوله وقد تلحقه التاء) أي تشبيها بفعيل بمعنى فاعل كما مر (قوله وذات مد) اعترض بانه يقتضى أن علامة التانيث فى نحو حمراء هي الالف اللينة التى قبل الهمزة لانها هي التي تمد مع أن هذا لم يقله أحد بل هي عند الاخفش الالف والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والالف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الالف قبلها كامر * ويجاب بان الاضافة فى ذات مد لادنى ملابسة والمراد انها مصاحبة وتابعة للمد فيجرى على أحد المذهبين الاخيرين ويحمل على مذهب البصريين لانه المختار والمراد أنها مشتملة على المد من اشتمال الكل على جزئه فيجرى على مذهب الاخفش غاية الامر أنه أطلق الالف على مجموعهما (قوله نحو انثى الغر) أى نحو الالف التي فى اسم الانثى من الغر وهو غراء كحمر وحمراء (قوله والاشتهار) مبتدأ وفى مباني صفته أى الكائن فى مباني ويبديه خبره والمراد بالمباني الالفاظ التى تحل فيها الالف والحكم بالاشتهار على ماذكره من أوزان المقصورة بالنظر لمجموعها لما سياتى (قوله أربي) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة (قوله والطولى) بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفضلى وأفضل (قوله كشبعى) مؤنث شبعان مثال للصفة (قوله وكحبارى) الكاف اسم بمعنى مثل عطف على أربى أو على وزن وحباري بضم الحاء المهملة فموحدة اسم طائر يستوي فيه الواحد المذكر وغيره طويل العنق والمنقار رمادى اللون شديد الطيران كثير السلاح أى الروث وهو مما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو ما كول وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل (قوله سمهى) بضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل (قوله سبطري) بكسر السين

لانه أكثر من الثانى وذلك نحو شكور وصبور بمعني شاكر وصابر فيقال للمذكر وللمؤنث صبور وشكور بلا تاء نحو هذا رجل شكور وامرأة صبور فاذا كان فعول بمعني مفعول فقد تلحقه التاء فى التانيث نحو ركوبة بمعني مركوبة وكذلك لا تلحق التاء وصفا على مفعال كامرأة مهذار وهي كثيرة الهذر وهو الهذيان أو على مفعيل كامرأة معطير من عطرت المرأة اذا استعملت الطيب أو على مفعل كمغشم وهو الذي لا يثنيه شئ عما يريده ويهواه من شجاعته وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا يقاس عليه نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة وأما فعيل فاما أن يكون بمعني فاعل أو بمعني مفعول فان كان بمعنى فاعل لحقته التاء فى التانيث نحو رجل كريم وامرأة كريمة وقد حذفت منه قليلا قال الله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين وقال تعالى من يحيي العظام وهي رميم وان كان بمعني مفعول واليه أشار بقوله كقتيل فاما أن يستعمل استعمال الاسماء أولا فان استعمل استعمال الاسماء أى لم يتبع موصوفه لحقته التاء نحو هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة أى مذبوحة ومنطوحة وماكولة السبع وان لم يستعمل استعمال الاسماء بان تبع موصوفه حذفت منه التاء غالبا نحو مررت بامرأة جريح وبعين كحيل أى مجروحة ومكحولة وقد تلحقه التاء قليلا نحو خصلة ذميمة أي مذمومة وفعلة حميدة أى محمودة (ص) والف التانيث ذات قصر * وذات مد نحو انثى الغر والاشتهار فى مباني الاولى * يبديه وزن أربى والطولى ومرطي ووزن فعلى جمعا * أو مصدرا أو صفة كشبعى وكحباري سمهي سبطري

المهملة وفتح الموحدة وسكون الطاء المهملة بعدها راء (قوله وحثيثي) بمهملة مكسورة فمثلثتين أولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحتية (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشد الراء وبتثليث الكاف مع فتح الفاء أشموني (قوله خليطى) بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقاري بضم الشين المعجمة وشد القاف (قوله استندارا) أي ندورا مفعول اعز بمعنى انسب (قوله ولكل منهما أوزان) ذكر المصنف للمقصورة اثنى عشر وللممدودة سبعة عشر (قوله فمن المشهورة فعلى) أى بضم ففتح تبع فى ذلك ظاهر المتن وقد استشكله الموضح بندوره فى المقصورة بل قيل شاذ ولم يأت منه الا أربي للداهية وأرني بالنون لحب يعقد به اللبن وجعبى بجيم فمهملة فموحدة لكبار النمل وشعبى بمعجمة فمهملة فموحدة وادمى بدال مهملة فميم وجنفى بجيم فنون ففاء لموضع وهو فى الممدودة كثير وسيأتي آخر الباب فهو من الاوزان المشتركة كفعلي بفتح فسكون وفى شرح العمدة ان سمهي وخليطى وشقارى من الابنية الشاذة الا أن يراد المجموع كامر (قوله ومنها فعلى) أى بضم فسكون كبهمي لنبت أى فالفه للتأنيث فلا تلحقها التاء وقولهم بهماة شاذ وقيل للالحاق وأما الذي بمعني الشجاع فبهمة بالتاء (قوله ومنها فعلى اسما) أي بفتحات وعده فى التسهيل من المشترك ومنه مع الممدودة قرماء وجنفاء لموضعين ويقصران أيضا وابن دأثاء بمهملة فهمزة فمثلثة وهي الامة ولا يحفظ غيرها (قوله كبردى) بموحدة فراء فمهملة نهر بدمشق (قوله كمرطي) بميم فراء فطاء مهملة مفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون أى سرعة المشي يقال مرطت الناقة مرطي وبشكت بشكى بموحدة فمعجمة وجمزت جمزى بجيم فميم فزاى أى اسرعت والافعال الثلاثة بوزن ضرب ومصادرها على فعلى (قوله كحيدى) بمهملتين بينهما تحتية (قوله فعلي جمعا) أى بفتح فسكون وهو من الاوزان المشتركة فى الصفة ومنه فى الممدودة حمراء واحترز بقوله جمعا الخ عن اسم جنس غير ماذكر فلا يتعين كون ألفه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كرضوى وسلمى وقد تمد كالعواء أحد منازل القمر ويقصر أيضا وللالحاق أخرى كعلقاة بالتاء ومما فيه الوجهان أرطي لشجر يدبغ به وعلقى لنبت وترى بمعني متواترين فمن نونها جعل الالف للالحاق ومن لم ينون جعلها للتأنيث (قوله فعالى) بضم الفاء ويجيء اسما كحباري وسمانى وجمعا كسكارى قيل وصفة لمفرد كجمل علادي بعين ودال مهملتين أى شديد (قوله ومنها فعلى كسمهي) أى بضم الاول وفتح الثاني مشددا (قوله فعلى كسبطري) أي بكسر ففتح فسكون مشية فيها تبختر ودفق بمهملة ففاء فقاف بوزنها مشية بتدفق واسراع (قوله فعلى مصدرا) اى بكسر فسكون ولم يطلقها كالمصنف بل قيدها بالمصدر والجمع لانها فى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون للالحاق ان نونت كعزهي للرجل الذى لا يلهو انظر الاشموني (قوله ظربي) بظاء مشالة فراء فموحدة (قوله ظربان) بفتح فكسر أو بكسر فسكون (قوله تفسو الخ) أي فيجعل فسوه سلاحا يحترز به فلا يقربه أحد الا أرسل عليه مالا يطيقه ويسمونه مفرق الابل لتفارها من فسوه ويدخل حجر الضب فيفسو عليه ثلاثا فيغشى عليه فيأكله وأولاده (قوله وكحجلى) بمهملة فجيم جمع حجلة بفتحات اسم طائر (قوله فعلى) أي بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يجيء الا مصدرا كحثيثى مصدر حث أى طلب بشدة على غير قياس وجعله فى التسهيل من الممدودة أيضا كخصيصاء للاختصاص وفخيراء للفخر ويقصران (قوله فعلى) بضم الاولين وشد الثالث (قوله فعيلى) أي بضم الاول وفتح الثانى مشددا ومنه قبيطى لنوع من الحلوى يسمي الناطف ولغيزى للغز ولم يسمع منه مع الممدودة الا قولهم هو عالم بدخيلاته أي بامره الباطن (قوله فعالى) أى بضم الاول وشد الثانى ومنه الخبازى المعروفة وتخفف باؤها ويقال خبيزة (قوله

الف التأنيث على ضربين أحدهما المقصورة كحبلى وسكرى والثاني الممدودة كحمراء وغراء ولكل منهما أوزان تعرف بها فاما المقصورة فلها أوزان مشهورة وأوزان نادرة فمن المشهورة فعلى نحو أربي للداهية وشعبى لموضع ومنها فعلى اسما كبهمي لنبت أو صفة كحبلى والطولى أو مصدرا كرجعى ومنها فعلى اسما كبردى لنهر أو مصدرا كمرطى لضرب من العدو أو صفة كحيدي يقال حمار حيدى أى يحيد عن ظله لنشاطه قال الجوهرى ولم يجيء فى نعوت المذكر شيء على فعلى غيره ومنها فعلى جمعا كصرعى جمع صريع أو مصدرا كدعوي أو صفة كشبعى وكسلي ومنها فعالى كحبارى لطائر ويقع على الذكر والانثى ومنها فعلى كسمهي للباطل ومنها فعلى كسبطري لضرب من المشى ومنها فعلى مصدرا كذكرى أو جمعا كظربى جمع ظربان وهي دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب أنها تفسو فى ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتي يبلى الثوب وكحجلى جمع حجل وليس فى الجموع ماهو على وزن فعلى غيرهما ومنها فعيلى كحثيثى بمعني الحث ومنها فعلى نحو كفرى لوعاء الطلع ومنها فعيلى نحو خليطى للاختلاط ويقال وقعوا فى خليطي أي اختلط عليهم أمرهم ومنها فعالى نحو شقارى لنبت (ص)

لمدها فعلاء أفعلاء * مثلث العين وفعللاء ثم فعالا فعللا فاعولا * وفاعلاء فعليا مفعولا ومطلق العين فعالا وكذا *
مطلق فاء فعلاء أخذا (ش) لا لف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة نبه المصنف على بعضها فمنها فعلاء اسما كصحراء أو صفة مذكرها
على أفعل كحمراء أو على غير أفعل (١٥٠) كديمة هطلاء ولا يقال سحاب أهطل بل سحاب هطل وكقولهم فرس أوناقة روغاء أى

مثلث العين) حال من افعلاء واضافته لفظية فلا يتعرف بها (قوله ومطلق العين) حال من فعالى ومطلق فاء حال من ضمير أخذا الراجع الى فعلاء أي غير مقيد بحركة (قوله كديمة هطلاء) الديمة مطر بلا رعد ولا برق (قوله سحاب هطل) أى بكسر الطاء ويقال هطال بشدها (قوله روغاء) قيل بالراء والغين المعجمة من راغ الثعلب ذهب يمنة ويسرة لكن فى الصحاح فى باب العين المهملة والروغاء من النوق الحديدة الفؤاد وكذلك الفرس ولا يوصف به المذكر اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه فتدبر (قوله تهطل هطلا) كتنصر نصرا وهطلانا بفتحات وتهطالا بفتح المثناة فوق (قوله مثلث العين) أى مع فتح الهمزة (قوله ومنها فعلاء) أي بفتح فسكون ففتح (قوله لانثى العقارب) أى ولمكان أيضا (قوله ومنها فعالاء) أى بكسر الفاء (قوله كقرفصاء) بضم الاول ويجوز فى ثالثه الفتح والضم يقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه وألبيه وألصق بطنه بفخذيه (قوله لجحر) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة من جحرة بوزن عنبة جمع جحر كما فى المصباح (قوله فعلياء) بكسر الفاء واللام وسكون العين (قوله فعالاء مطلق العين) أى مع فتح الفاء (قوله دبوقاء) بدال مهملة فموحدة ثم قاف (قوله للعذرة) بفتح المهملة وكسر المعجمة هى الفضلة الغليظة (قوله براساء) بفتح الموحدة والراء والسين المهملة (قوله فى البرنساء) أي ممدودا (قوله وكثيراء) بالمثلثة اسم لبزر كما فى الفارضى (قوله مطلق الفاء) أى مع فتح العين (قوله خيلاء) بضم المعجمة وفتح التحتية (قوله جنفاء) بفتح الجيم والنون والفاء (قوله وسيراء) بكسر السين المهملة وفتح التحتية والراء ويطلق على الذهب وعلى نبت أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ المقصور والممدود ﴾

قال الجاربردى هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحا على المبني ولا الفعل والحرف أي كما يفيده تعريف الشارح وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان اه ويرد عليه اطلاقهما على ألفى التأنيث اطلاقا شائعا كالالف المقصورة والممدودة كما يطلقان على الاسم المشتمل عليها كحبلى وصحراء وبعد أنه ليس حقيقة عرفية الا أن يستثنيا من غير المتمكن فتأمل ثم ما قيل ان تعريفى الشارح يشملان نحو حبلى وصحراء مع أنهما قد تقدما قبل فذكرهما ثانيا تكرار يرد بان ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنا من حيث المد والقصر فلا تكرار على أن ذكر العام بعد الخاص لا يعد تكرارا فتدبر (قوله اذا اسم) أي صحيح (قوله وكان ذا نظير) أى من المعل وقوله كالاسف مثال للصحيح المستوجب الفتح ولم يمثل لنظيره من المعل (قوله كفعل) بكسر ففتح وفعل بضم ففتح وفعلة بكسر فسكون والثاني بضم فسكون وهذا عطف على قوله كالاسف بتقدير العاطف كما قاله ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب الفتح أعم من كونه صحيحا أو معتلا وقوله نحو الدمي مثال للمعتل من هذا النوع ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثالا لقوله فلنظيره المعل الخ كما أن الاسف مثال للصحيح كما قاله سم وأقروه لئلا يوهم انه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر * والحاصل ان الذى يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصورا أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين فى الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتحتين وقد أشار الى هذا مقتصرا على تمثيل

حديدة القياد ولا يوصف به المذكر منهما فلا يقال جمل أورغ وكامرأة حسناء ولا يقال رجل أحسن والهطل تتابع المطر والدمع وسيلانه يقال هطلت السماء تهطل هطلا وهطلانا وتهطالا ومنها أفعلاء مثلث العين نحو قولهم اليوم الرابع من أيام الاسبوع أربعاء بضم الباء وفتحها وكسرها ومنها فعللاء نحو عقرباء لانثى العقارب ومنها فعالاء نحو قصاصاء للقصاص ومنها فعللاء كقرفصاء ومنها فاعولاء كعاشوراء ومنها فاعلاء كقاصعاء لجحر من جحرة اليربوع ومنها فعلياء نحو كبرياء وهي العظمة ومنها مفعولاء نحو مشيوخاء جمع شيخ ومنها فعالاء مطلق العين أي مضمومها ومفتوحها ومكسورها نحو دبوقاء للعذرة وبراساء لغة فى البرنساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري أي البرنساء هو أي أي الناس هو وكثيراء ومنها فعلاء مطلق الفاء أي مضمومها ومفتوحها ومكسورها نحو خيلاء للتكبر وجنفاء اسم مكان وسيراء لبرد فيه خطوط صفر (ص)

﴿ المقصور والممدود ﴾

صحيحه

اذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالاسف

فلنظيره المعل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر

كفعل وفعل فى جمع ما * كفعلة وفعلة نحو الدمى

(ش) المقصور هو الاسم الذي حرف اعرابه ألف لازمة فخرج بالاسم الفعل نحو يرضى وبحرف اعرابه ألف المبني نحو اذا وبلازمة المثني نحو الزيدان فان ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب والمقصور على قسمين قياسي وسماعي فالقياسي كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملتزم فتح ما قبل آخره وذلك كمصدر الفعل اللازم الذي على وزن فعل فانه يكون فعلا بفتح الفاء (١٥١) والعين نحو أسف أسفا فاذا كان معتلا

صحيحه بالاسف الثاني جمع فعلة وفعلة على فعل وفعل وقد صرح به واقتصر على تمثيل معتله بالدمى ففيه شبه احتباك ومنها اسم مفعول غير الثلاثي كمكرم ومحترم فان معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كمعطي ومصطفى ومنها أفعل سواء كان للتفضيل كاقصى نظير أفضل أم لا كاعمى وكاحمر ومنها جمع فعلي بالضم أنثي افعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصى ودنى جمع قصوى ودنيا وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للحال فيه لان الالف محل الاعراب لا نفسه وهذا التعريف لما يعم القياسي والسماعي وكذا تعريف الممدود الآتي بخلاف تعريفي المتن فقاصران على القياسي منهما (قوله نحو يرضى) هو خارج أيضا بقوله لازمة لان ألفه تذهب للجزم (قوله المبني) أي سواء كان اسما كاذا ومتى أو فعلا كرمى ودعا أو حرفا كعلى والى فكل ذلك لا يسمي مقصورا اصطلاحا (قوله المثني) مثله الاسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعا وجرا *لا يقال ألف المقصور تذهب اذا نون فلا تكون لازمة * لان المحذوف لعلة تصريفية كالثابت (قوله قياسي) هو وظيفة النحوي والسماعي وظيفة اللغوي الذي يسرد ألفاظ العرب و يفسرها (قوله كل اسم معتل) الاولى معل لان المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا والمعل هو المغير وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير يائه مثلا واما قول المتن المعل الآخر فالاولى فيه المعتل لانه هو الذي يصح فيه تعليل ثبوت القصر اما المعل وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معني لتعليله باذا فتأمل (قوله جوي جوى) بالجيم كفرح فرحا وهو الحرقة من حزن أو عشق (قوله فان نظيره الخ) المراد المناظرة في الوزن ونوع الاسم كالمصدرية والجمعية لا خصوص الوزن (قوله مرية) بالراء هو الجدال ومدية بالدال السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم علي ترتيب ماقبله (قوله وما استحق) أي من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله في نظيره أي من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا تطرف بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو حمراء الخ) هو داخل في تعريف الشرح لا المتن لما سياتي (قوله كماء) أي فلا يسمي ممدودا كما نص عليه الفارسي لعروض مده لان الفه بدل من الواو في موه لا زائدة (قوله وآء بهمزتين بينهما ألف) وكذا آءة كجام وجامة وانظر ما أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أي معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان أن نحو حبلي وصحراء من السماعي لا القياسي لانهما ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف الف المقصور وهمزة الممدود القياسيين فمنقلبان عن أصل كما لا يخفى وقد يتوقف في ذلك وسياتي عن الفراء ما يصرح بان نحو حمراء من الممدود قياسا الا أن يقال المراد هنا القياسي غيرها لتقدم الكلام على ما ينقاسان فيه من الاوزان فتدبر (قوله وارتاى) بوزن افتعل من الرأي أي التدبر يقال ارتاي في أمره ارتئاء اذا تدبره وأصله ارتاى ارتئايا كاقتتل اقتتالا قلبت ياء الفعل الفا لانفتاح ماقبلها وياء المصدر همزة لتطرفها إثر ألف زائدة (قوله وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالا على صوت أو مرض فان قياسه فعال بالضم كرغاء لصوت ذوات الخف وثغاء بمثلثة فمعجمة لصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظيرهما من الصحيح بغام لصوت الظبي ودوار لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء وعادى عداء كضارب ضرابا وقاتل قتالا وغير ذلك (قوله والعادم النظير) مبتدا خبره بنقل وذا قصر وذا مد حالان من المستكن في الخبر أي العادم

وجب قصره نحو جوى جوى فان نظيره من الصحيح الآخر ملتزم فتح ما قبل آخره ونحو فعل في جمع فعلة بكسر الفاء وفعل في جمع فعلة بضم الفاء نحو مرى جمع مرية ومدى جمع مدية فان نظيرهما من الصحيح قرب وقرب جمع قربة وقربة لان جمع فعلة بكسر الفاء يكون على فعل بكسر الاول وفتح الثاني وجمع فعلة بضم الفاء يكون على فعل بضم الاول وفتح الثاني والدمى جمع دمية وهي الصورة من العاج ونحوه (ص)

وما استحق قبل آخر ألف

فالمد في نظيره حتما عرف

كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتأى

(ش) لما فرغ من المقصور شرع في الممدود وهو الاسم الذي آخره همزة تلي الفا زائدة نحو حمراء وكساء ورداء فخرج بالاسم الفعل نحو يشاء و بقوله تلي الفا زائدة ما كان في آخره همزة تلي ألفا غير زائدة كماء و آء جمع آءة وهو شجر والممدود أيضا كالمقصور قياسي وسماعي فالقياسي كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملتزم زيادة ألف قبل آخره وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوي ارعواء وارتاي ارتئاء واستقصي استقصاء فان نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا واستخرج استخراجا وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن افعل نحو أعطي اعطاء فان نظيرهما من الصحيح أكرم اكراما (ص) والعادم النظير ذا قصر وذا *

مد بنقل كالحجى وكالحذا (ش) هذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والممدود السماعي وضابطهما ان ما ليس له نظير اطرد فتح ماقبل آخره فقصره موقوف على السماع وما ليس له نظير اطرد زيادة الالف قبل آخره فمده مقصور على السماع فمن المقصور السماعي الفتي واحد الفتيان والحجى أى العقل والثرى التراب والسنا الضوء ومن الممدود السماعي الفتاء حداثة السن والسناء الشرف والثراء كثرة المال والحذاء النعل (ص) وقصر ذى المد اضطرارا مجمع * عليه والعكس بخلف يقع (ش) لا خلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز قصر الممدود للضرورة واختلف فى جواز مد المقصور فذهب البصريون الى المنع وذهب الكوفيون الى الجواز واستدلوا بقوله

يالك من تمر ومن شيشاء
ينشب فى المسعل واللهاء

فمد اللهاء للضرورة وهو مقصور (ص)

﴿كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا﴾

آخر مقصور ثنى اجعله يا ان كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذى اليا أصله نحو الفتي
والجامد الذى أميل كتي فى غير ذا تقلب واوا الالف
وأولها ما كان قبل قد ألف

(ش) الاسم المتمكن ان كان صحيح الآخر أو كان منقوصا لحقته علامة التثنية من غير تغيير فتقول فى رجل وجارية وقاض رجلان وجاريتان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما نذكره الآن وان كان ممدودا فسيأتى حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلبت ياء فتقول فى ملهي ملهيان وفى مستقصي مستقصيان وان كانت ثالثة فان كانت بدلا من الياء كفتى ورحى قلبت أيضا ياء فتقول فتيان ورحيان لا وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل وأميلت فتقول فى متى علما متيان وان كانت ثالثة بدلا من واو كعصا وقفا قلبت واوا فتقول عصوان وقفوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل كالى علما فتقول ألوان * فالحاصل ان ألف المقصور تقلب ياء فى ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثانى اذا كانت ثالثة بدلا من ياء الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأميلت وتقلب واوا فى موضعين

النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذا قصر الخ وفيه تقدم الحال على عاملها الظرف ومرمافيه (قوله كالحجى الخ) لف ونشر مرتب فالحجي بمهملة فجيم مقصور لاغير والحذاء بمهملة فمعجمة ممدود لاغير لكن قصره للوزن (قوله فمن المقصور السماعي الخ) أى لانها ليس لها نظير من الصحيح يماثلها فى جميع الاوصاف من الوزن والمصدرية أو الجمعية أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنب (قوله مجمع عليه) أي فى الجملة والا فقد منعه الفراء فيما له قياس يوجب مده كفعلاء افعل و يرده السماع (قوله قصر الممدود) أى لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله * لا بد من صنعا وان طال السفر * (قوله يالك الخ) يا للتنبيه ولك خبر مبتدا محذوف أي لك شيء ومن للبيان كذا فى الصبان وفيه نظر لعدم ملاءمته للمعنى فالظاهر أنه كقولهم يا للماء والعشب تعجبا من كثرتهما فيا واللام للاستغاثة استعملا فى التعجب مجازا ومن تمر بيان للكاف كقوله فيالك من ليل كأنه قيل احضر يا تمر ليتعجب منك فالمنادى فى الحقيقة هو الكاف فتدبر والشيشاء بمعجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أى التمر الذى لم يشتد حبه و ينشب بفتح الشين أي يتعلق والمسعل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من الحلق واللهاة جمع لهاة كحصى وحصاة وهي لحمة مطبقة فى أقصي سقف الحنك والله أعلم ﴿كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا﴾

اقتصر عليها لوضوح تثنية غيرهما وجمعه وان كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقا وتصحيحا اما تمييز محول عن المضاف اليه أى وكيفية تصحيح جمعهما أو حال من جمع أى مصححا ولم يذكر تكسيرهما لان له بابا يخصه (قوله رابعة الخ) أى سواء كان أصلها ياء كمسعى من سعيت أو واوا كما ذكره (قوله قلبت ياء) أي لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وحذفها يلبس المثني عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاي وانما قلبت ياء فى غير الثلاثى رجوعا الى أصلها فى نحو مسعى كما رجعت اليه فى نحو فتي وحملا على الفعل غير الثلاثي فى نحو ملهي لردا لواو فيه الي الياء كالهيت واصطفيت من اللهو والصفوة كما سيأتى فى قوله * والواو لاما بعد فتح يا انقلب * واما فى الجامد الذى أميل فلان الامالة فى المفرد تنحو بالالف نحو الياء فردت اليها فى التثنية أما ما لم يمل فلم يلاحظ فيه الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هي التي فى حرف أو شبهه كما يؤخذ من مثاله تبعا لابن الحاجب ولظاهر ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل مجهولة الاصل بنحو الددا بدالين مهملتين كالفتي وهو اللهو قال لانه لا يدرى أهي عن واو أو ياء اه أى لانه ليس له اصل يرجع اليه فى الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن أحدهما والظاهر فى ألف موسى ونحوه من الاسماء الاعجمية انها من المجهولة بمعني أنه لا يدرى أهي زائدة كحبلى أم أصلية أم منقلبة وموسي الحديد قيل بوزن حبلى فألفه زائدة للتأنيث وقيل مذكر بوزن مفعل من أوسيت رأسه حلقته فألفه عن ياء أفاده فى الصحاح (قوله فى متى علما) قيد به هنا وفيما يأتي لانه قبل العلمية

الاول اذا كانت ثالثة بدلا من الواو والثانى اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل وأشار بقوله * وأولها ما كان قبل قد ألف * الى أنه اذا عمل هذا العمل المذكور فى المقصور أعنى قلب الالف ياء أو واوا لحقتها علامة التثنية التي سبق ذكرها أول الكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوح ماقبلها والنون المكسورة جرا ونصبا (ص) وما كصحراء بواوتنيا * ونحو علباء كساء وحيا بواو اوهمز وغير ماذكر * صحح وماشذ على نقل قصر (ش) لما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع فى الكلام على ذكر كيفية تثنية الممدود والممدود اما ان تكون همزته بدلا من ألف التأنيث أو الالحاق أو بدلا من أصل أو أصلا فان كانت بدلا من ألف التأنيث فالمشهور قلبها واوا فتقول فى صحراء وحمراء صحراوان وحمراوان وان كانت للالحاق كعلباء أو بدلا من أصل نحو كساء وحياء جاز فيها وجهان أحدهما قلبها واوا فتقول علباوان وكساوان وحياوان والثانى ابقاء الهمزة من غير تغيير فتقول علبا آن وكسا آن وحيا آن والقلب فى الملحقة أولى من ابقاء الهمزة وابقاء الهمزة المبدلة من أصل أولى من قلبها واوا وان كانت الهمزة الممدودة أصلا وجب ابقاؤها فتقول فى قراء ووضاء قرا آن ووضا آن وأشار بقوله * وماشذ على نقل قصر * الى أن ماجاء من تثنية المقصور أو الممدود على خلاف ماذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم فى الخوزلى الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم فى حمراء حمرايان والقياس حمراوان (ص) واحذف من المقصور فى جمع على

لا يثني ولا يوصف بالقصر لبنائه (قوله ونحو علباء) مبتدأ وكساء وحياء عطف عليه و بواو خبره وقوله صحح أي لهمزه وجوبا فلا يجوز ابدالها (قوله كعلباء) بكسر العين المهملة هي عصبة العنق واصلها علباى بزيادة الياء لالحاقها بقرطاس فقلبت همزة لتطرفها اثر ألف زائدة (قوله فى الملحقة) بكسر الحاء لانها ألحقت مدخولها بغيره وانما ترجح قلبها لشبهها بالف حمراء فى أنها بدل عن حرف زائد (قوله وابقاء الهمزة الخ) أى لقربها من الاصالة بابدالها من أصلى (قوله قراء) هو الناسك المتعبد ووضاء هو الوضيء حسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كسأل ووضؤ كظرف (قوله الخوزلى) بفتح المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي مشية فيها تثاقل وتبختر وهو مثال للمقصور (قوله فى جمع) أى حال ارادته (قوله على حد المثني) أى طريقه فى الاعراب بحرفين وسلامة بناء واحده وحذف نونه للاضافة هو جمع المذكر السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبق (قوله وان جمعته) أى المقصور (قوله فالالف) مفعول اقلب وقلبها مفعول مطلق نوعي أى اقلبها قلبا كقلبها فى التثنية قوله وتاء) بالمد مفعول أول لالزمن بهمزة القطع مفتوحة لانه من ألزم الرباعى وذى التا بالقصر مضاف اليه وتنحيه أى ازالة مفعوله الثاني (قوله جمع الصحيح الخ) هذا والاثنان بعده زيادة على المتن وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتثنيته سواء استغنى عن ذكره وذكر جمع المقصور لمخالفته تثنيته (قوله وضم ماقبل الواو) أى فى الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله ولئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ماقبل الياء) أى فى النصب والجر والمراد ابقاء كسره لانه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسرا جديدا لتناسب الياء الواو فى اجتلاب حركة ماقبلهما وهو تكلف (قوله قاضون) أصله قاضيون بضم الياء وأصل قاضين قاضيين بياءين أولاهما مكسورة حذفت حركة يائهما لثقلها ثم الياء للساكنين ثم ضمت ضاد الاول لمناسبة الواو وبقي كسر الثاني لمناسبة الياء أو يقال فى الاول نقلت ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء للساكنين (قوله مصطفون) أصله مصطفوون بواوين أولاهما مضمومة لام الكلمة لانه من الصفوة والثانية واو الجمع وأصل مصطفين مصطفوين بواو ومكسورة فياء قلبت واوها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الالف للساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها وماقيل ان الواو الاولى تقلب أولا ياء لتطرفها بعد أربعة فيصير مصطفيون ومصطفيين ثم تقلب الياء الفا مردود بانه تطويل بلا طائل اذ لا حاجة الى الياء هنا بل تقلب ألفا من أول الامر بخلافها فى التثنية وجمع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج الى بقائها فيهما لما مر

حد المثني ما به تكملا ... والفتح أبق مشعرا بما حذف * وان جمعته بتاء وألف
فالالف اقلب قلبها فى التنيه * وتاء ذي التا ألزمن تنحيه (ش) اذا جمع صحيح الآخر على حد المثني وهو الجمع بالواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول فى زيد زيدون وان جمع المنقوص هذا الجمع حذفت ياؤه وضم ماقبل الواو وكسر ماقبل الياء فتقول فى قاض قاضون رفعا وقاضين جرا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع عومل فيه معاملته فى التثنية فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو للالحاق جاز وجهان ابقاء الهمزة وابدالها واوا فتقول فى كساء علما كساؤون وكساوون وكذلك علباء وان كانت الهمزة أصلية وجب ابقاؤها فتقول فى قراء قراؤن وأما المقصور وهو الذي ذكره المصنف فتحذف الفه اذا جمع بالواو والنون وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول فى مصطفى مصطفون رفعا ومصطفين جرا ونصبا بفتح الفاء مع الواو والياء وان جمع بالف وتاء

قلبت الفه كما تقلب فى التثنية فتقول فى حبلى حبليات وفى فتى وعصي علمى مؤنث فتيات وعصوات وان كان بعد الف المقصور تاء وجب حينئذ حذفها فتقول فى فتاة فتيات وفى قناة قنوات (ص) والسالم العين الثلاثي اسما أنل * اتباع عين فاءه بما شكل ان ساكن العين مؤنثا بدا * مختتما بالتاء أو مجردا وسكن التالى غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد رووا (ش) اذا جمع الاسم الثلاثى الصحيح العين الساكنها المؤنث المختوم بالتاء أو المجرد عنها بالف وتاء اتبعت عينه فاءه فى الحركة مطلقا فتقول فى دعد دعدات وفى جفنة جفنات وفى جمل وبسرة (١٥٤) جملات وبسرات بضم الفاء والعين وفى هند وكسرة هندات وكسرات بكسر الفاء والعين ويجوز فى العين بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح فتقول جملات وجملات وبسرات وبسرات وهندات وهندات وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب الاتباع واحترز بالثلاثى من غيره كجعفر علم مؤنث وبالاسم عن الصفة كضخمة وبالصحيح العين عن معتلها كجوزة وبالساكن العين من متحركها كشجرة فانه لا اتباع فى هذه كلها بل يجب بقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع فتقول جعفرات وضخمات وجوزات وشجرات واحترز بالمؤنث عن المذكر كبدر فانه لا يجمع بالالف والتاء (ص)

ومنعوا اتباع نحو ذروه وزيبة وشذ كسر جروه (ش) يعني انه اذا كان المؤنث المذكور مكسور الفاء وكانت لامه واوا فانه يمتنع فيه اتباع العين للفاء فلا يقال فى ذروة ذروات بكسر الفاء والعين استثقالا للكسرة قبل الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها فتقول ذروات أو ذروات وشذ قولهم جروات بكسر الفاء والعين وكذلك لا يجوز الاتباع اذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء نحو زيبة فلا تقول زيبات بضم الفاء والعين استثقالا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو التسكين فتقول زيبات أو زيبات (ص)

ونادر أو ذو اضطرار غيرما * قدمته أولا ناس انتمي (ش) يعني ان ما جاء من جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عد نادرا أو ضرورة أو لغة لقوم فالاول كقولهم فى جروة جروات بكسر الفاء والعين والثاني كقوله

آنفا (قوله قلبت الفه الخ) أى فحكمه كتثنيته سواء وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والالف فلهما حكم تثنيتهما وانما لم يستغن عن ذكر جمع المقصور بذكر تثنيته كالممدود لاختلاف حكمه فى جمعى التصحيح كما علمت بخلاف الممدود والمنقوص فليس الباب له (قوله علمى مؤنث) قيد به لان الجمع بالالف والتاء لا ينقاس فى الخالى من العلامة الا اذا كان علم مؤنث أو مصغر غير العاقل أو وصفه كما مر (قوله فى فتاة) بالفاء والتاء المثناة فوق لقول الشارح فى جمعها فتيات بالياء أما جمع قناة بالقاف والنون أي الرمح أو حفرة الماء فقنوات بالواو كما فى التصريح (قوله والسالم العين) أي من الاعلال والتضعيف كما سيأتى وهو مفعول أول بانل أى اعط والثلاثى نعته واسما حال منه واتباع مفعوله الثانى وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول وفاءه مفعوله الثانى وبما شكل متعلق باتباع والياء بمعني فى ونائب فاعل شكل ضمير الفاء وذكره لتأولها باللفظ ومتعلقه محذوف أي شكل به فصلة ما جرت على غيرها وحذف العائد المجرور بما جر الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معني ومتعلقا وهو نادر كما مر فى الموصول أى اعط الاسم الثلاثي السالم العين اتباع عينه لفائه فى الحركة التي شكلت بها الفاء (قوله ان ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين وبدا فعل الشرط وجوابه محذوف أى فانله ماذكر ومختتما حال ثالثة ومجردا عطف عليه (قوله وسكن التالى) أى العين التالى وغير مفعول التالى أو مجرور باضافته اليه (قوله اتبعت عينه) أى وجوبا فى مفتوح الفاء وجوازا فى مضمومها ومكسورها فالامر فى المتن مستعمل فى الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزنا ومعنى (قوله جمل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسكين والفتح) أي مع الاتباع ففى مضموم الفاء ومكسورها ثلاث لغات الا اذا كانت لام الاول ياء والثانى واوا فيمتنع الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ اما مفتوح الفاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان كجفنة أو معتلا كظبية وظبيات وجوز فى التسهيل تسكين المعتل (قوله من معتلها) هو ضربان ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كتارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وضرب قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع لهذيل والاسكان لغيرهم وسيذكر هذا فى المنتمي لقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بالفتح وهي البستان أو بالكسر وهي الجنون أو الجن أو بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينه فى الجمع (قوله ومنعوا الخ) اشارة الى أن لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الخمسة المتقدمة وهو أن لا تكون اللام واوا فى اتباع الكسرة ولا ياء فى الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ اذ لم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام واوا كخطوة واتباع الكسرة مع الياء كلحية وهو الصحيح فى هذا ولا ضرر فى توالى كسرتين قبل الياء فى لحيات كما لم يبالوا بضمتين قبل الواو فى خطوات (قوله ذروة) بكسر الذال المعجمة أعلى الشئ وزيبة بضم الزاى وسكون الموحدة حفرة الاسد والجروة مثلث الجيم مع سكون الراء الانثى من ولد الكلب أو السبع (قوله ونادر) خبر

خبر مقدم عن غير (قوله وحملت زفرات) جمع زفرة وهي خروج النفس بانين وشدة وخص الضحي والعشى لزيادة وجد المتيم فيهما عن غيرهما ويدان تثنية يد بمعنى القوة للتأكيد والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ جمع التكسير ﴾

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري لفساد ألسنة العامة الا في الجموع فلم يحتج للتنبيه عليها لان النحو انما وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجموع مرجعها السماع فالاولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجموع سماعي لكن منها ما يغلب فيحتاج الى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه أفاده في النكت (قوله أفعلة) مبتدأ وأفعل وفعلة وأفعال عطف عليه وجموع خبرها والثلاثة الاول غير مصروفة للعلمية على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعل ولها وللتأنيث اللفظي في الباقين لكن نون أفعلة للضرورة وثمت هي ثم العاطفة أنثت بالتاء المفتوحة في لغة وأصلها السكون * فان قلت جموع جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف أخبر به عن أربعة * قلت لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على أن جموع مما يستعمل في القلة حقيقة لانه ليس لمفرده جمع قلة كرجال وقلوب كما سيأتي أو يجرى على مذهب السعد الآتي (قوله بتغيير) أي لصيغة مفرده سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة وهو تغيير صوري لا حقيقي لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والباء للآلة أو السببية فتفيد أن التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحينئذ فلا يشمل جمعي التصحيح لان دلالتهما على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لزمها التغيير بدليل أن زيادة جمع المذكر تفيد الجمعية في الفعل وحمل عليه المؤنث وأما نحو صنوان فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيته ليست بها بل بالتغيير وخرج أيضا نحو قاضون وجفنات بالفتح اذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية بل هو للاعلال والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلامهم على جمع المؤنث أن نحو جفنات تكسير فتدبر (قوله كفلك للمفرد والجمع) هذا مذهب سيبويه واختار في التسهيل أنه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدر فيه تغيير وانما لم يجعل كجنب يستوى فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا أو اسمه لانهم ثنوه مرادا به المفرد فقالوا فلكان ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنب فالفرق بينهما بتثنية المفرد وعدمها ولم يات مثل ذلك الا سبعة ألفاظ في الاشموني وحواشيه (قوله الى العشرة) الغاية داخلة بقرينة ما بعده (قوله على ما فوق العشرة) فهما مختلفان بدأ وانتهاء واختار السعد وغيره أن بدء كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولا نهاية للكثرة فيتحدان بدأ لا انتهاء وعلى هذا فالذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالنيابة وبذلك يندفع ما أورده القرافي على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم انه يقبل بثلاثة مع انه جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع امكان الحقيقة ويدفع أيضا بان دراهم ليس مجازا في الثلاثة لانه ليس لمفرده جمع قلة اما نحو ثياب ممالمفرده جمع قلة فيتعين فيه الجواب الاول (قوله مجازا) أي ان وجد الجمعان للمفرد كما سياتي (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهما لمطلق الجمع المتحقق في الكثرة والقلة بلا نظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضي تبعا لابن خروف فيصلحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان للانسان والفرس لا اللفظي كما توهم وقيل هما للقلة حقيقة وللكثرة مجازا واعلم أن جموع التكسير ثمانية وعشرون منها للقلة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقي للكثرة وكلها في المتن الافعالى بالضم كسكارى كذا في الفارضي والقلة والكثرة انما يعتبران في نكرات الجموع أما معارفها بال أو الاضافة فصالحة لهما باعتبار الجنس أو الاستغراق (قوله وبعض ذى) أى وبعض موازنات ذي يفى بكثرة ووضعا تميز محول عن الفاعل على الظاهر أي يفى وضعه وقوله والعكس جاء

وحملت زفرات الضحى فاطقتها
ومالى بزفرات العشي يدان
فسكن عين زفرات ضرورة والقياس فتحها اتباعا والثالث كقول هذيل في جوزة وبيضة ونحوهما جوزات وبيضات بفتح الفاء والعين والمشهور في لسان العرب تسكين العين اذا كانت غير صحيحة (ص)

﴿ جمع التكسير ﴾

أفعلة أفعل ثم فعله
ثمت أفعال جموع قله

(ش) جمع التكسير هو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر كذلك للمفرد والجمع فالضمة التي في المفرد كضمة قفل والضمة التي في الجمع كضمة أسد وهو على ضربين جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها الى العشرة وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة الى غير نهاية وقد يستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازا فامثلة جمع القلة افعلة كاسلحة وأفعل كافلس وفعلة كفتية وافعال كافراس وما عدا هذه الاربعة من أمثلة التكسير فجموع كثرة (ص)

و بعض ذي بكثرة وضعا يفى * كارجل والعكس جا كالصفي

أى وضعا أيضا بان تضع العرب أحد البناءين صالحا للقلة والكثرة و يستغنوا به عن وضع الآخر فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك المعنوى و يسمي ذلك بالنيابة وضعا كارجل فى جمع رجل بكسر فسكون وكرجال فى جمع رجل بضم الجيم فانهم لم يضعوا بناء كثرة للاول ولا قلة للثانى فان وجد البنا آن للفظ واحد كافلس وفلوس فى فلس واثواب وثياب فى ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كاطلاق افلس على أحد عشر وفلوس على ثلاثة وتسمي النيابة فى الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثيله لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعا بالصفى بضم الصاد وكسر الفاء جمع صفاة وهي الصخرة الملساء وأصله صفوى كفلوس قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسرت الفاء لمناسبتها فيه نظرا لم يهمل جمع قلتها بل قالوا اصفاء على أفعال أيضا كما فى الصحاح فكان الاولى حذفه الا أن يحمل قوله والعكس جاء على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع فتشمل النيابة فى الاستعمال وبعد ذلك فنيابة بناء الكثرة عن القلة وضعا أو استعمالا انما تأتى على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق انه) صوابه قد ذكر أى المصنف اذ لم تسبق النيابة وضعا بل ذكر الشارح المجاز فقط وفى نسخ قد يستغني وهو الصواب (قوله لفعل) أى بفتح فسكون (قوله صح عينا) أي وفاء ولم يضاعف وكان عليه أن يزيد ذلك فان أفعل لا يطرد فى معتل الفاء كوعد ووغد ووقف ووكر ووصف ووقت ووهم لثقل الضم بعد الواو ولا فى المضاعف كجد وحدو بروشق وقدوفد وعم وفن وشذ من الاول وجه وأوجه ومن الثانى كف وأكف بل قياسهما أفعال كاوعاد وأوقات وكاجداد وأرباب وأفذاذ وكثيرا ما يجيء الثانى بجمع الكثرة كجدود وحدود وقدود وقد نبه فى الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم ان أريد بصحيح العين ماليس معتلا ولا مضاعفا كما هو اصطلاح لبعضهم لم يرد الثانى نكت بزيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على أفعل ومفعوله الثاني قوله للرباعي وقوله ان كان أى الرباعي والعناق بفتح المهملة أنثى المعز (قوله صحيح العين) اى سواء صحت لامه أيضا أم لا كما مثله (قوله واظب) بفتح الهمزة وكسر الموحدة آخره منونا ومثله أدل وأجرو آم جمع دلو وجرو وأمة بفتحتين وأصلها أدلو وأجرو وآمو بضم ماقبل الواو وقلبت الضمة كسرة توصلا لقلب الواو ياء لانه ليس فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ثم أعل كقاض وأصل أمة أموة بفتح فسكون فهو على وزن فعل لان الهاء فى تقدير الانفصال فجمع على افعل صبان وفى الصحاح أصل الامة أموة بالتحريك لجمعه على آم وهو أفعل كاينق ولا يجمع فعله بالسكون على ذلك اه ولعل الاول هو الصواب فنقول هذه أظب وأدل وآم ومررت باظب وأدل وآم ورأيت أظبيا وادليا وآميا كما تقول فى قاض (قوله لاستعمال هذه الصفة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعل (قوله وشذ عين وأعين) أى قياسا لكثرته استعمالا وأعينهم تفيض من الدمع وتلذ الاعين (قوله لكل اسم مؤنث) أي بغير علامة لانحو سحابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبالمد نحو خنصر (قوله وغير ما أفعل الخ) غير مبتدأ خبره يرد وبافعال متعلق به وجملة أفعل فيه مطرد صلة ما ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منها أو من ضميرها فى يرد لا بيان لما لانه يصير المعني وغير الثلاثى المطرد فيه أفعل يرد بافعال فيصدق بالزائد على الثلاثة مع أن أفعال فيه سماعي كشهد واشهاد وشريف واشراف وجاهل واجهال وعدو وأعداء واعلم أن أوزان الثلاثى اثنا عشر من ضرب تثليث فائه فى تثليث عينه وسكونها منها وزن مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين وعكسه نادر كما سيأتى فى التصريف يبقى عشرة مالها صورة يطرد فيها أفعل وهي فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجمع على أفعال وكذا افعل المعتل العين كثوب وأثواب فالجملة عشر صور يشملها قوله وغير الخ وقد مثل

(ش) قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة كرجل وارجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة وقد يستغني ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة كرجل ورجال وقلب وقلوب (ص) لفعل اسما صح عينا أفعل وللرباعي اسما أيضا يجعل ان كان كالعناق والذراع فى مدوتأنيث وعد الاحرف (ش) افعل جمع لكل اسم ثلاثي على فعل صحيح العين نحو كلب واكلب وظبي وأظب وأصله أظبي فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اظبي فعومل معاملة قاض وخرج بالاسم الصفة فلا يجوز نحو ضخم وأضخم وجاء عبد وأعبد واستعمال هذه الصفة استعمال الاسماء وخرج بصحيح العين المعتل العين نحو ثوب وعين وشذ عين وأعين وثوب وأثواب وأفعل أيضا جمع لكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره مدة كعناق واعنق ويمين وأيمن وشذ من المذكر شهاب واشهب وغراب واغرب (ص) وغير ما أفعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد

الشرح جميعها الافعل بضمتين كعنق وأعناق وبفتح فكسر ككتف واكتاف ويزاد عليها فعل المعتل الفاء كوهم فيطرد فيه أوهام ويدخل فى اطلاق المصنف ان ماعدا فعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحا كان أومعتلا حيث فصل فيه دون غيره فانظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا تجمع على أفعال بل نحو هذين يجمع على فعال كما يعلم مما يأتي وشذ من الصفة جلف واجلاف وحر وأحرار (قوله وغالبا الخ) اشارة الى استثناء صورة مما دخل تحت قوله وغير الخ وهي فعل بضم ففتح فجمعه على أفعال قليل كما مثله الشرح أى شاذ والغالب فيه فعلان بكسر فسكون وهو من جموع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدراك على قوله وغير الخ (قوله كثوب) مثال للمعتل من فعل وكمل أمثلة فتح الفاء بقوله وجمل بالجيم وعضد لكن ترك منه كسر العين ككتف ونمر ومثل لمكسور الفاء بحمل وعنب وابل وضم العين فيه مهمل كما مر ولم يذكر لمضموم الفاء الا قفل وبقي عنق وسيأتى صرد وكسر العين منه قليل كما مر فهذه أمثلة الثلاثي (قوله وآبال) أصله أأبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفا (قوله الصحيح العين) اى والفاء وغير المضاعف كما مر (قوله كفرخ وأفراخ) مثله زند وأزناد (قوله كصرد) طائر فوق العصفور نصفه أبيض ونصفه أسود أكله حرام على المعتمد اه سيوطى (قوله ونغر) بالنون والغين المعجمة طير كالعصفور أحمر المنقار الانثى نغزة كهمزة وأهل المدينة يسمونه البلبل (قوله فى اسم مذكر) متعلق باطرد وكذا عنهم وبمد صفة لاسم وثالث صفة لمد أو مضاف اليه وافعلة مبتدأ غير مصروف للعلمية والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحيح همزته بل ينقل فتحها لتنوين ثالث واطرد خبره (قوله والزمه) بفتح الزاى أى الزم افعلة فى فعال بالفتح أوفعال بالكسر حال كونهما مصاحبي الخ وأشار بذلك الى ان مامد ته ياء أوواو ومن الرباعى المذكور كرغيف وعمود ومامد ته ألف وهو غير مضاعف أومعتل كقذال ينقاس فيه غير أفعلة أيضا وهو فعل بضمتين كما سيذكره اما ذو الالف المضاعف أو المعتل فيلزم فيه أفعلة (قوله جمع لكل اسم الخ) القيود أربعة فمتى انتفى أحدها فى كلمة فلا تجمع على أفعلة وشذ من الصفة شحيح واشحة وقياسه أشحاء وشحاح ومن المؤنث عقاب وأعقبة وقياسه أعقب وعقب بضمتين وعقبان ومن غير الرباعي قدح واقدحة وباب وأبوبة والقياس قداح وأقداح وأبواب ومما ليس مده ثالثا نحو جائز وأجوزة وهي الخشبة الممتدة فى أعلى السقف والقياس جوائز (قوله نحو قذال) بالقاف والذال المعجمة كسحاب بجمع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مجردا كان أو مزيدا (قوله كبتات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت وأصل ابتة أبتة فلما اجتمع مثلان نقلت كسرة أولهما الى الباء قبله ثم أدغم ومثله أزمة والزمام فى الاصل الخيط الذي يشد فى البرة أو فى الخشاش ثم يشد فى طرف المقود ثم سمى به المقود نفسه ذكره فى المصباح والبرة حلقة تجعل فى أنف البعير تكون من صفر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب الذى يجعل فى عظم أنف البعير وأما الخزامة فهي من شعر وبهذا ظهر لك معنى البرة والخشاش والخزامة اه سجاعي (قوله قباء) بفتح القاف نوع من الثياب وأصله قباو بالواو قال فى المصباح كانه من قبوت الحرف اقبوه اذا ضممته أى عند النطق به سمى بذلك لانه يضم على البدن فكانه المسمي الآن بالقفطان (قوله وفناء) بكسر الفاء وبالنون ما حول الدار وأصله فناى بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أى بضم فسكون لكن يجب كسر فائه فى جمع ماعينه ياء كبيض فى أبيض وبيضاء كما سيأتى فى قوله ويكسر المضموم الخ ويكثر فى الشعر ضم عينه ان صحت هي ولامه ولم يضاعف كقوله

* وأنكرتني ذوات الاعين النجل * بضم الجيم فان اعتلت عينه كبيض أو لامه كعمي أو ضوعف كغر بالغين المعجمة لم يجز الضم (قوله وفعلة) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدرى وبنقل متعلق به وجمعا

وغالبا أغناهموا فعلان فى فعل كقولهم صردان (ش) قد سبق ان أفعل جمع لكل اسم ثلاثى على فعل صحيح العين وذكر هنا أن مالم يطرد فيه من الثلاثى أفعل يجمع على أفعال وذلك كثوب وأثواب وجمل وأجمال وعضد وأعضاد وحمل وأحمال وعنب وأعناب وابل وآبال وقفل وأقفال وأما جمع فعل الصحيح العين على أفعال فشاذ كفرخ وأفراخ وأما فعل فجاء بعضه على أفعال كرطب وأرطاب والغالب مجيئه على فعلان كصرد وصردان ونغر ونغران (ص) فى اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد والزمه فى فعال او فعال مصاحبي تضعيف أو اعلال (ش) أفعلة جمع لكل اسم مذكر رباعى ثالثه مدة نحو قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة والتزم أفعلة فى جمع المضاعف أو المعتل اللام من فعال أو فعال كبتات وابتة وزمام وازمة وقباء وأقبية وفناء وأفنية (ص) فعل لنحو أحمر وحمرا وفعلة جمعا بنقل يدرى

وحمراء وحمر ومن أمثلة القلة فعلة ولم يطرد فى شئ من الابنية وانما هو محفوظ ومن الذى حفظ منه فتى وفتية وشيخ وشيخة وغلام وغلمة وصبى وصبية (ص) وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد مالم يضاعف فى الاعم ذو الالف

وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى ولفعلة فعل

وقد يجيء جمعه على فعل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد فى كل اسم رباعى زيد قبل آخره مدة بشرط كونه صحيح الآخر وغير مضاعف ان كانت المدة ألفا ولا فرق فى ذلك بين المذكر والمونث نحو قذال وقذل وحمار وحمر وكراع وكرع وذراع وذرع وقضيب وقضب وعمود وعمد وأما المضاعف فان كانت مدته ألفا فجمعه على فعل غير مطرد نحو عنان وعنن وحجاج وحجج وان كانت مدته غير الف فجمعه على فعل مطرد نحو سرير وسرر وذلول وذلل ولم يسمع من المضاعف الذى مدته ألف سوى عنان وعنن وحجاج وحجج ومن أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة أو على فعل فعلى انثي الافعل فالاول كقربة وقرب وغرفة وغرف والثانى كالكبرى والكبر والصغرى والصغر ذكرها ومن امثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة نحو كسرة وكسر وحجة وحجج ومرية ومرى وقد يجي جمع فعلة على فعل نحو لحية ولحي

مفعوله الثانى وانما صرح به مع أن الكلام فى الجموع الواردة لقول ابن السراج بانه اسم جمع لا جمع لعدم اطراده والاولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جموع القلة (قوله فى وصف يكون الخ) أى فافعل وفعلاء حينئذ وصفان متقابلان ومثله ما اذا كان وصفين منفردين لمانع فى الخلقة لاختصاص المعنى باحدهما كمرو آدر للمذكر ورتقاء وعقلاء للمؤنث وهي بهملة ففاء التى يجتمع فى فرجها شيء يشبه الادرة للرجل فيتعين فيهما كمرو أدر ورتق وعفل بضم فسكون أما اذا انفرد أفعل عن فعلاء لمانع فى الاستعمال لا فى الخلقة كرجل آلى لكبير الالية وامرأة عجزاء لكبيرة العجز اذ لم يقولوا أعجز ولا ألياء فى أشهر اللغات مع صحتهما معني فمقتضى اطلاقه هنا قياسه فيه أيضا كعجز والى وهو مانص عليه فى شرح الكافية وفى التسهيل انه محفوظ فيه (قوله وفعل) بضمتين مبتدا خبره لاسم وبمد صفة اسم والباء للمصاحبة وجملة قد زيد صفة مد واعلال مفعول مقدم لفقد وفاعله ضمير اللام والجملة صفة لها (قوله فى الاعم) أي فى الاستعمال الاعم أي الغالب المطرد وذوالالف نائب فاعل يضاعف وهو استثناء من قوله بمد والجار متعلق بمحذوف متصيد من المقام أي يشترط فى ذى الالف عدم المضاعفة فى الاستعمال الاعم فان ضوعف لم يجمع على فعل فى الاعم بل فى النادر اما غيره فلا فرق فيه بين المضاعف وغيره (قوله وفعل جمعا) أى بضم ففتح وفعلة بضم فسكون ونحو بالجر عطفا على فعلة (قوله ولفعلة) أي بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أي بضم ففتح (قوله وهو مطرد فى كل اسم الخ) خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل الا فعول بمعني فاعل كصبور وصبر وغفر وغفور وفخر وفخور وشذ نذر فى نذير وصنع فى صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المرأة المتقنة ففى مفهوم الاسم تفصيل وخرج بالرباعى غيره كنار وقنطار وبالمداخالى منه وشذ نمرة ونمر وبكونه قبل اللام نحو دانق وبصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل *واعلم أنه يجب تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء صحت كقذال وقذل أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شائك وسيل لكن ان سكنت الياء وجب كسر ما قبلها لما مر فى بيض ويمتنع تسكين المضاعف كسرير وسرر (قوله بين المذكر والمؤنث) يؤخذ من هنا مع مامر أن نحو قضيب وعمود وقذال من المذكر ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث ينقاس فيه كل من أفعل وفعل (قوله وكراع) بضم أوله وهو مستدق الساق من الغنم والبقر يذكر ويؤنث ومثله فى الفرس والابل يسمى وظيفا بواو فظاء مشالة ثم فاء كما فى الصحاح وفى المثل أعطي العبد كراعا فطلب ذراعا يضرب لمن أعطى شيأ لم يكن يرجوه فطمع فى أكثر منه والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل وتمثيله بذلك تبعا لشرح الكافية صريح فى قياس فعل فى مضموم الفاء كمفتوحها ومكسورها كما هو ظاهر اطلاق المصنف هنا لكنه ذكر فى التسهيل أنه نادر فى المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب وعقاب وعقب وينقاس فى كراع أكراع باعتبار تانيثه وأكرعة باعتبار تذكيره فتأمل (قوله نحو عنان) بكسر العين المهملة ما تقاد به الدابة وبفتحها السحاب وقياسه أعنة وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة وكسرها وبجيمين العظم الذي ينبت عليه الحاجب (قوله لاسم فعلة) أى بضم فسكون خرج الصفة لندور مجيئها على فعلة كضحكة وشذ رجل بهمة أى شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة) أي بشرط كون الاسم تاما لم يحذف من أصوله شيء فخرج بالاسم الصفة كصغرة وكبرة وبالتام نحو رقة للفضة فان أصلها ورق بكسر الواو وحذفت فاؤها وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل وشذ من الاول رجل صمة أى شجاع وصمم وامرأة ذربة أى حديدة اللسان وذرب ولا يرد عليه اهمال هذين الشرطين لان فعلة لم تجيء صفة الا نادرا فى ألفاظ

وحلية وحلى (ص) فى نحو رام ذواطراد فعله * وشاع نحو كامل وكمله (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو مطرد فى كل وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل كرام ورماة وقاض وقضاة ومنها فعلة وهو مطرد فى وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل نحو كامل وكملة وساحر وسحرة واستغنى المصنف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل (١٥٩) بما اشتمل عليها وهو رام وكامل (ص)

فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو جمع وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك أو توجع كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى ويحمل عليه ما اشبهه فى المعنى من فعيل بمعنى فاعل كمريض ومرضى ومن فعل كزمن وزمنى ومن فاعل كهالك وهلكى ومن فعيل كميت وموتى (ص)

لفعل اسما صح لا ما فعله والوضع فى فعل وفعل قلله (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو جمع لفعل اسما صحيح اللام نحو قرط وقرطة ودرج ودرجة وكوز وكوزة ويحفظ فى اسم على فعل نحو قرد وقردة أو على فعل نحو غرد وغردة (ش) وفعل لفاعل وفاعله

وصفين نحو عاذل وعاذله ومثله الفعال فيما ذكرا وذان فى المعل لا ما ندرا (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مقيس فى وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو ضارب وضرب وضائم وصوم ومنها فعال وهو مقيس فى وصف صحيح اللام على فاعل لمذكر نحو صائم وصوام وقائم وقوام وندر فعل وفعال فى المعتل اللام المذكر نحو غاز وغزي وساز وسرى وعاف وعفى وقالوا غزاة فى جمع غاز وسراه فى جمع سار وندر أيضا فى فاعلة كقول الشاعر أبصارهن الى الشبان مائلة * وقد أراهن عني غير صداد يعني جمع صادة (ص) فعل وفعلة فعال لهما

ذكرها ابن السيد فى المخصص بل منعها بعضهم وأمارقة فليس الآن على فعلة (قوله فى نحو رام) متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لا به لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح مبتدأ خبره ذو اطراد أي فعلة ذواطراد يطرد فى نحو رام (قوله علي فاعل صحيح اللام الخ) خرج نحو سيد وبروخبيث وناعق فجمعها على سادة وبررة وخبثة ونعقة شاذا شمونى (قوله فعلي لوصف) أى بفتح فسكون (قوله وزمن وهالك) بالجر عطفا على قتيل وميت مبتدأ وخبره قمن بكسر الميم أى حقيق أوزمن وما بعده مبتدأ خبره قمن لكن بتعين حينئذ فتح ميمه لانه خبر عن جمع والمفتوح يستوى فيه الواحد وغيره قاله المكودى وفى قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى هذا لكن يلزم عليه عيب السناد فى القافية فالاولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة لتأولها بالمذكور أو خبرا عن زمن وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه أو عكسه (قوله على هلاك الخ) أي أو تشتت ليدخل أسير وأسرى (قوله ما أشبهه) أى فى الدلالة على الهلاك أو التوجع وذلك ستة أوزان الاربعة فى الشارح وافعل كاحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى وبها قرأ حمزة وترى الناس سكرى وماهم بسكرى وماسوى ذلك محفوظ كقولهم رجل كيس أى عاقل ورجال كيسي وسنان ذرب أى حاد وأسنة ذربى قيل والتوجع اما فى نفس الموصوف أوغيره ليدخل احمق وسكران لانهما يوجعان غيرهما وفيه انه حينئذ يدخل ذرب لانه يوجع غيره مع ان فعلى لا ينقاس فيه وان سمع فالاولى قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاحمق أن يوجع نفسه وادخلهما الموضح بقوله ما دل على آفة قال شارحه وهذان الوصفان مما دل على نقص ما (قوله كميت) أصله ميوت فعل به كسيد فوزنه فيعل بتقديم الياء على العين المكسورة وقيل غير ذلك (قوله لفعل اسما) أي بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة كحلو ومر ويصح لا ما نحو عضو فلا يجمعان على فعلة (قوله والوضع) مبتدأ خبره قلله أي ان وضع العرب قلل وزن فعلة فى جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع الشارح وقدم الاشمونى المفتوح وهو أولى وهما مقيدان بما مر فى فعل بالضم اى بكونهما اسمين صحالا ما فالمعتل كظبي ونحى لا يجمع على فعلة أصلا وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع أنه يقل فى الاسم أيضا تمييز القليل من الممتنع والنادر (قوله قرط) بضم القاف وسكون الراء فطاء مهملة ما يعلق فى شحمة الاذن (قوله قرد) بكسر القاف وضبطه بضمها سبق قلم قال فى الصحاح القرد واحد القرود وقد يجمع على قردة كفيل وفيلة (قوله غرد) بفتح المعجمة وسكون الراء فدال مهملة نوع من الكماءة وحكى كسر الغين صحاح (قوله وفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة (قوله فيما ذكرا) بشد الكاف أي فى خصوص المذكر (قوله وذان) بالنون لا الكاف اشارة لفعل وفعال والف ندر اللتثنية (قوله فى وصف) خرج الاسم كحاجب العين وجائزة البيت وهي الخشبة المعترضة فى وسطه فلا يجمعان على ما ذكرا ما حاجب بمعني مانع وجائزة بمعني مارة فيجمعان لانهما وصفان (قوله على فاعل نحو صائم وصوام) افاد قيد التذكير الذى فى المتن بسكوته عن فاعلة فيه دون فعل وفى نسخ على فاعل لمذكر نحو صائم الخ وهو أولى (قوله وغزي) بضم المعجمة وشد الزاى منونة أصله غزى كعذل قلبت الياء ألفا وحذفت للتنوين وسراء بشد الراء ممدودا أصله سراي قلبت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة ويجوز فى كل منهما المد والقصر (قوله فعل وفعلة) بفتح وسكون فيهما وفعال بكسر الفاء وجملة

وقل فيما عينه الياء منهما (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو مطرد فى فعل وفعلة اسمين نحو كعب وكعاب وثوب وثياب وقصعة وقصاع أو وصفين نحو صعب وصعاب وصعبة وصعاب وقل فيما عينه ياء نحو ضعف وضعاف (ص) وفعل أيضا له فعال * مالم يكن فى لامه اعتلال أو يك مضعفا ومثل فعل * ذوالتا وفعل مع فعل فاقبل (ش) أي اطرد أيضا فعال فى فعل وفعلة مالم يكن لامها معتلا أومضاعفا نحو جبل وجبال وجمل وجمال ورقبة ورقاب وثمرة وثمار واطرد أيضا فعال فى فعل وفعل نحو ذئب وذئاب ورمح ورماح واحترز من المعتل اللام كفتى ومن المضاعف كطلل (ص)

وفى فعل وصف فاعل ورد كذاك فى أنثاه أيضا اطرد (ش) اطرد أيضا فعال فى كل صفة على فعيل بمعنى فاعل مقترنة بالتاء أو مجردة عنها ككريم وكرام ومريض ومراض ومريضة ومراض (ص)

وشاع فى وصف على فعلانا او انثييه أو على فعلانا ومثله فعلانة والزمه فى نحو طويل وطويلة تفى (ش) أى واطرد أيضا مجئ فعال جمعا لوصف على فعلان أو على فعلانة أو على فعلى نحو عطشان وعطاش وعطشى وعطشانة وندمانة وندام وكذلك اطرد فعال فى وصف على فعلان أو على فعلانة نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص والتزم فعال فى كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص) و بفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا كذاك يطرد منصوص فى فعل اسما مطلق الفا وفعل * له وللفعال فعلان حصل وشاع فى حوت وقاع مع ما * ضاهاهما وقل فى غيرهما (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد فى اسم ثلاثى على فعل نحو كبد و كبود ووعل ووعول وهو ملتزم فيه غالبا واطرد فعول ايضا فى اسم على فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس أو على فعل بكسر الفاء نحو حمل وحمول وضرس وضروس أو على فعل بضم الفاء نحو جند وجنود وبرد وبرود ويحفظ فعول فى فعل نحو أسد وأسود قيل ويفهم كونه غير مطرد من قوله وفعل له ولم يقيد باطرد وأشار بقوله وللفعال فعلان حصل الى أن

ماذكره له أربعة عشر وزنا يطرد فى ثمانية منها و يشيع فى خمسة و يلزم فى واحد (قوله نحو ضيف وضياف) أي وضيعة وضياع وقل أيضا فيما فاؤه ياء كما فى التسهيل كيعار فى جمع يعر و يعرة بالمهملة وهى الشاة تربط للاسد فى زبيته وفى المثل أذل من اليعر (قوله وفعل أيضا) أى بفتحتين له فعال أى المذكور (قوله ذوالتاء) أى من فعل المذكور بقيده وهو كونه بفتحتين غير معتل ولا مضاعف لا مطلقا ولم يصرح بذلك لوضوحه (قوله وفعل) بالكسر مع فعل بالضم والعين ساكنة فيهما (قوله مالم تعتل لامهما) يشترط أيضا كونهما اسمين فخرجت الصفة كبطل (قوله واطرد أيضا فى فعل وفعل) أي بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحلو وكون ثانيهما غير واوى العين كحوت ولا يائى اللام كمد بضم الميم وسكون الدال المهملة مكيال شامى فكل ذلك لا يجمع على فعال (قوله وفى فعيل) متعلق بورد وفاعله ضمير فعال ووصف فاعل حال من فعيل والمراد ورد باطرادا خذا من التشبيه بعده وخرج بالوصف الاسم كقضيب وجريدة و بفاعل وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال وكذا معتل اللام كقوي وقوية (قوله وشاع) أي كثر فعال فى هذه الخمسة أوزان المذكورة قبل طويل أي وليس مطردا فيها كما صرح به فى شرح الكافية أما فى الثمانية المتقدمة فمطرد لكن يجوز فيها غيره ككرماء فى كريم ومرضى فى مريض وأكعب وأجبل فى كعب وجبل وفى نحو طويل لازم أي لا يجمع على غيره وذلك لقلته ففى المحكم ان فعيلا لم يأت صفة واوي العين صحيح الفاء واللام الا فى ثلاث كلمات طويل وقويم وسهم صويب أي صائب تصريح (قوله على فعلانا) اى بفتح فسكون وانثييه أى فعلى وفعلانة بالفتح وقوله أوعلى فعلانا أى بضم فسكون وكذا فعلانة لانها انثاه (قوله خمصان) بضم الخاء المعجمة أى ضامر البطن (قوله و بفعول) بضم الفاء متعلق بيخص فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره يخص وغالبا حال من نائب فاعله والباء داخلة على المقصور عليه والمراد بالتخصيص عدم المفارقة فلا ينافى الغلبة أى لا يتجاوزه الى غيره من جموع التكسير فى الغالب وقد يتجاوزه كنمر ونمار أو نمر بضمتين (قوله كذاك يطرد) أي فعول (قوله وفعل) بفتحتين مبتدأ خبره له أي فعل كائن لفعول أى من مفرداته أوله خبر لمحذوف أي له فعول والجملة خبر فعل (قوله وللفعال) بضم الفاء متعلق بحصل الواقع خبرا عن فعلان بكسر فسكون (قوله وشاع) أي فعلان ومقتضاه عدم اطراده فى ذلك لكن صرح فى شرح الكافية بالاطراد (قوله فى اسم ثلاثى الخ) أخذ القيود الثلاثة من مثال المصنف بكبد (قوله ووعل) بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية والانثي وعلة (قوله غالبا) تقدم محترزه (قوله على فعل) بفتح الفاء أى بشرط ان تكون عينه واوا وشذ فوج وفووج (قوله أوعلى فعل) بضم الفاء أي غير واوى العين كحوت ولا يائي اللام كمدى ولا مضاعفا كخف وخرج بالاسم فى الثلاثة الصفة كصعب وجيف وحلو فلا تجمع على فعول (قوله قيل و يفهم الخ) قائله ابن المصنف قال ابن هشام فان قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضي عدم الاطراد للزم مثله فى قوله * لفعل اسم صح عينا افعل * لاطلاقه أيضا * قلت الاطلاق هنا قد صاحب ما نص على اطراده فبقى هو غير

منصوص عليه بخلاف مامر اه وقال المرادي المفهوم من المتن أنه مطرد لانه لم يذكر الا المطرد غالبا فان ذكر غيره بينه بنحو قل أو ندر اه ومنشا الاختلاف فى فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص على اطراده فى العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عدمه فى شرح الكافية (قوله من فعل) أى بضم فسكون والثاني بفتحتين وقوله نحو عود وحوت تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع للثانى وكذا تاج ودار وجار فاصلها قوع وتوج ودور وجور (قوله فى غير ماذكر) أي فى غير حوت وقاع كما هو مقاد المتن لكنه غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصرد بدليل قوله وللفعال فعلان وغالبا أغناهم فعلان الخ كما أشار له الشرح وقد ذكر ابن جني مما يقبل فيه فعلان تسعة ألفاظ جمعها المصنف بقوله

للحسل والخرص فى التكسير فعلان * وهكذا قل خشفان وخيطان

رئد وشقذ وشيح هكذا جمعت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

فالحسل بكسر الحاء المهملة ولد الضب ويجمع أيضا على حسول والخرص بضم وكسر الخاء المعجمة وسكون الراء فصاد مهملة سنان الرمح كما فى الصحاح والخشف الغزال والخيط بالخاء المعجمة والتحتية قطيع النعام والرئد المثل وأيضا فرخ الشجرة وقيل مالان من أغصانها والشقذ ولد الحرباء والشيح نبت والصنو والقنو مثلان تصريح (قوله نحو أخ) تبع شرح الكافية فى عدم اطراده فى فعل بفتحتين صحيح العين وان ورد منه نحو أخ واخوان وفى وفتيان وخرب بفتح المعجمة والراء وهو ذكر الحباري وخربان لكن فى شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه وأصل أخ أخو حذفت لامه اعتباطا ولا يجمع على اخوان الا أخ الصداقة أما أخ النسب فجمعه اخوة كما نقل عن بعضهم ولا يرد انما المؤمنون اخوة لان معناه كاخوة النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال اخوة واخوان فى كل منهما (قوله وفعلا اسما) بفتح فسكون وفعل الثانى بفتحتين وفعلان بضم فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج نحو ضخم وجميل وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان وفى التسهيل قياسه أيضا فى فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح فى شرح الكافية بعدم اطراده (قوله فى اسم صحيح العين الخ) صريحه أن قول المتن غير معل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط ونحو قوي وعويل ونحو قود وقاع وخصه الاشمونى بالاخير فقط وقال مقتضاه قياسه فى نحو سيف وقوى فتامل (قوله ومضعف) عطف على المعل أي وفى مضعف (قوله فى فعيل الخ) جملة لشروط ثمانية تعلم منه صريحا وتلويحا كون المفرد بوزن فعيل وشبهه مما سياتى وكونه صفة لمذكر عاقل بمعني اسم الفاعل غير مضاعف ولا معتل دالا على سجية مدح أو ذم فخرج بالوصف الاسم كقضيب ونصيب وبالمذكر المؤنث كشريفة وأما خليفة وخلفاء وسفيهة وسفهاء فبالحمل على المذكر وبالعاقل نحو مكان فسيح وبمعنى فاعل نحو قتيل وجريح وشذ أسير وأسراء ونحوه وسياتى المعتل والمضاعف (قوله فى كونه دالا الخ) أشار بذلك الى أن المراد المشابهة فى المعنى وهي دلالته على مذكر أعم من كونها فى اللفظ أيضا كخبيث ولئيم أولا سواء كان على فاعل كامثله أو فعال بالضم كشجاع وشجعاء وسواء دلا على المدح كماذكر أو الذم كفاسق وفسقاء وخفاف أى خفاف وخففاء كما فى التسهيل وان اقتصر فى شرح الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح فى التمثيل فخرج المشابهة فى اللفظ فقط كقتيل (قوله فى المضاعف الخ) أى من فعيل المتقدم ذكره كما فى الاشمونى والتصريح (قوله لغير ماذكر) أى لغير المضاعف والمعتل من فعيل بمعني فاعل فدخل فى النادر نحو ظنين وأظناء بمعنى متهوم وصديق وأصدقاء لانه ليس مضاعفا ولا معتلا (قوله والقياس نصباء وهوناء) كذا فى نسخ وهو لا يصح لان نصيب اسم فلا يجمع على فعلاء كما مر قريبا بل قياسه نصب بضمتين أو أنصبه كما مر سابقا وأما هين فقد استكمل الشروط الثمانية المارة الا أن أصله هيون فعل به

وصردان واطرد فعلان أيضا فى جمع ما عينه واو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وحوت وحيتان وقاع وقيعان وتاج وتيجان وقل فعلان فى غير ماذكر نحو أخ واخوان وغزال وغزلان (ص)

وفعلا اسما وفعيلا وفعل غير معل العين فعلان شمل (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلان وهو مقيس فى اسم صحيح العين على فعل نحو ظهر وظهران وبطن وبطنان أو على فعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان أو على فعل نحو ذكر وذكران وحمل وحملان (ص)

ولكريم وبخيل فعلا كذا لماضاهاهما قد جعلا وناب عنه أفعلاء فى المعل لاما ومضعف وغير ذاك قل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس فى فعيل بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل نحو ظريف وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء وأشار بقوله كذا لماضاهاهما الى أن ما شابه فعيلا فى كونه دالا على معني هو كالغريزة يجمع على فعلاء نحو عاقل

 وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء وينوب عن فعلاء فى المضاعف والمعتل افعلاء نحو شديد واشداء وولى وأولياء وقل مجيء أفعلاء جمعا لغير ماذكر نحو نصيب وأنصباء وهين وأهوناء والقياس نصباء وهوناء (ص)

وقواصع أو على فاعل نحو كاهل وكواهل وفواعل أيضا جمع لوصف على فاعل ان كان لمؤنث عاقل نحو حائض وحوائض أو لمذكر ما لا يعقل نحو صاهل وصواهل فان كان الوصف الذي على فاعل لمذكر عاقل لم يجمع على فواعل وشذ فارس وفوارس وسابق وسوابق وفواعل أيضا جمع لفاعلة نحو صاحبة وصواحب وفاطمة وفواطم (ص) و بفعائل اجمعن فعاله وشبهه ذا تاء او مزاله (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل اسم رباعي بمدة قبل آخره مؤنثا بالتاء نحو سحابة وسحائب ورسالة ورسائل وكناسة وكنائس وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب او مجردا منها نحو شمال وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز (ص) و بالفعالى والفعالي جمعا صحراء والعذراء والقبس اتبعا (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالى وفعالي ويشتركان فيما كان على فعلاء اسما كصحراء وصحار وصحاري أو صفة كعذراء وعذار وعذاري (ص) واجعل فعالى لغير ذي نسب * في

كسيد مع أن فعلاء لا ينقاس الا في فعيل وشبهه من فاعل أو فعال كما مر فتأمل (قوله لفوعل وفاعل) أي بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أي من كل اسم على فاعل بالكسر غير صفة علما كان كجابر وجوابر أولا ككاهل وهو أعلى الظهر مما يلي العنق (قوله قاصعاء) هو جحر اليربوع الذي يقصع فيه أي يدخل زكريا (قوله وشذ فارس وفوارس) مثله هالك وهوالك وشاهد وشواهد لكن تأولها بعضهم بان قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو قياسي لانه جمع فاعلة لا فاعل (قوله لفاعلة) أي صفة كانت أو علما كما مثله أو اسما غير علم كناصية ونواصي (قوله و بفعائل) بفتح الفاء اجمعن فعاله مثلث الفاء (قوله أو مزاله) الهاء اما ضمير التاء على تاويلها بالحرف فمزال عطف على ذا فهو حال من فعالة أو هي هاء التانيث فهو عطف على محذوف صفة لتاء أي ذا تاء ثابتة أو مزالة (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أوزان يشملها المتن لان فعالة مثلث الفاء بتاء كسحابة ورسالة وكناسة وبدونها كشمال بالفتح للريح وبالكسر لليد وعقاب بالضم فتلك ستة والمراد بشبهها فعول وفعيل بتاء كحلوبة وحلائب وظريفة وظرائف و بدونها كعجوز وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشرط الخمسة المجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى وشذ دليل ودلائل وجزور للبعير المذكر المذبوح وجزائر ووصيد للباب ووصائد وسماء بمعنى المطر وسماء بكسر الهمزة منونة لان أصله سمائي اعل كجوار وتقييدا الشرح بالاسم يقتضي أنه شرط في الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في ذوات التاء سوي فعيلة فانها ينقاس فيها فعائل ولو كان صفة كظريفة وظرائف كما في التسهيل ولم يقيد الموضح بذلك في ذي التاء ولا غيره وصرح شارحه بالتعميم ومثل بحلوبة وحلائب (قوله و بالفعالي) بفتح الفاء وكسر اللام والفعالى بفتحهما ولا تثبت ياء الاول الا اذا كان بألأو مضافا اما المجرد فكجوار (قوله كصحراء وصحارالخ) وجاء أيضا صحارى وعذاري بشد الياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء تقلب ياء لانكسار ما قبلها في الجمع وتقلب الهمزة أيضا ياء ثم يدغم لكنهم خففوه بحذف احدي الياءين فان حذفت الثانية المتحركة قيل صحارى بالكسر أو الاولى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة ألفا وتسلم من الحذف فيقال صحارى (قوله أو صفة كعذراء) هو صفة للبكر سميت بذلك لتعذر زوال بكارتها وصريح الشرح كالمصنف اضطرادهما في الصفة كالاسم أيضا وهو ما في شرح الكافية وخالفه في التسهيل وقيد الموضح فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثالي المتن (قوله واجعل فعالى) بفتح الفاء وكسر اللام وشد التحتية (قوله لغير ذي نسب جدد) بان لا يكون فيه نسب أصلا ككرسي أو فيه نسب غير مجدد بان صار منسيا فالتحق بما لا نسب فيه كمهري فان أصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر فصار اسما للنجيب من الابل فيجمع على مهاري و بهذا التقرير يندفع الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسيا فيه نسب غير مجدد مع أنه لا نسب فيه أصلا وذلك لان توجه النفي الى مقيد بقيد يصدق بنفيهما معا و بنفي القيد وحده والكرسي مثال للاول وترك مثال الثاني فلا حاجة الى جعل جدد صفة كاشفة ولا يرد أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لان قوله كالكرسي حال من غير فيقيده بذلك وعلامة ياء النسب المجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب اليه وأما غيرها فيختل اللفظ بسقوطها و يصير لا معنى له (قوله و بفعالل الخ) اعلم أن الجموع المتقدمة كلها للثلاثي المجرد والمزيد وهي خمسة وعشرون بناء منها أربعة للعلة والباقي للكثرة ومثلها

جدد كالكرسي تتبع العرب (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالى وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب نحو كرسي وكراسي و بردي و برادي ولا يقال بصري و بصاري (ص) و بفعالل وشبهه انطقا * في جمع مافوق الثلاثة ارتقى

فى كونه للثلاثى شبه فعالل وبقى منها فعالى بضم الفاء وفتح اللام وقد أخل به المصنف وهو يترجح فى نحو سكران وسكرى على فعالى بفتح الفاء ويستغني به عنه فى نحو أسير وقديم مالم يكن أوله ياء كيتيم فيقال أسارى وقدامى بالضم لاغير وفى غير ذلك مستغني عنه بالمفتوح وأما فعالل فللرباعى الاصول فما فوقه فالجملة ثمانية وعشرون هي ابنية التكسير المشهورة وبقى ابنية أخري مختلف فيها وبهذا يعلم أن قوله من غير مامضى خاص يشبه فعالل أى فى المرتقى على الثلاثة غير مامضى جمعه على غير ذلك ولم يمض ذكر الا للثلاثي المزيد كباب أحمر وحمراء وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب اما فعالل فلم يمض لمفرده وهو مازادت أصوله على ثلاثة جمع أصلا كذا قيل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير مامضى يصدق بالثلاثي المزيد المغاير للاوزان المتقدمة منه وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير مامضى فيصح رجوعه لفعالل وشبهه لكن على التوزيع فتدبر (قوله ومن خماسى) متعلق بانف وجملة جرد صفة لخماسى والآخر مفعول انف أى احذف الاخر من كل خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أي والحرف الرابع من الخماسى المجرد قد يحذف الخ (قوله وزائد العادى) اسم فاعل من عدا كذا اذا جاوزه والرباعي مفعوله وسكنت ياؤه للضرورة كقوله

* دع القتال وأعط القوس باريها * أو على لغة من يقدر النصب على الياء أو مضاف اليه أى احذف زائد الاسم المجاوز الرباعي (قوله مالم يك) أي الزائد لينا بفتح اللام كما هو الرواية مخفف لين بالتشديد فان كسرت قدر مضاف أي ذا لين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختما بالبناء للفاعل صلته والجملة صفة لبنا أى احذف زائد مجاوز الرباعى مالم يكن حرفا لينا وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أي مالم يكن لينا قبل الاخر (قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه فى العدد والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريفى كمساجد وصيارف وسلالم فان وزنها التصريفى مفاعل وفياعل وفعاعل ومنه مامر من نحو كواهل وكراسي وصحارى (قوله جعفر) هو فى الاصل النهر الصغير (قوله وزبرج) بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجيم هو الزهر والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة والحلى من ذهب وغيره (قوله وبرثن) بضم الموحدة والمثلثة لا المثناة كما قيل وسكون الراء آخره نون يطلق على الكف مع الاصابع كما فى القاموس وعلى مخلب الاسد والطير وهو الذي كالاصبع للانسان (قوله كل رباعى مزيد فيه) فى التوضيح ان فعالل ينقاس فى أربعة أنواع الرباعى المجرد كجعفر والمزيد كدحرج ومتدحرج والخماسي المجرد كسفرجل والمزيد كخندريس وشبه فعالل ينقاس فى مزيد الثلاثى غير مامر سواء كان بحرف كمسجد أو حرفين كمنطلق أو ثلاثة كمستخرج وسواء كانت زيادته للالحاق كجوهر وصيرف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم مافى كلام الشارح لانه يوهم أن المراد رباعى الاصول المزيد فيه وليس كذلك الا أن يقال مثاله يدل على أن المراد ما صار رباعيا بالزيادة لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل (قوله فى فرزدق) اسم جنس جمعى لفرزدقة وهي القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة تسامح أو مرادهم الجمع اللغوي وبه سمي الشاعر المشهور (قوله فى خدرنق) بخاء معجمة فدال مهملة فراء فنون هو العنكبوت كما فى الصحاح أما خورنق بالواو بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام فى الخماسى المجرد والواو فى هذا زائدة لالحاقه بسفرجل فيجمع على خرانق بحذفها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أى المجموعة فى أمان وتسهيل والمراد انه منها صورة لا أنه مزيد حقيقة والا لم يكن الاسم خماسيا مجردا وسيأتى أن لكل واحد من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم بزيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزاد الا فى آخر نحو سكران ووسط غضنفر بشرط سكونها فنون خدرنق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق) أى فانها من مخرج التاء الفوقية وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله

يحذف دون ما به تم العدد
وزائد العادى الرباعي احذفه ما
لم يك لينا اثره اللذ ختما
(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان فيجمع بفعالل كل اسم رباعى غير مزيد فيه نحو جعفر وجعافر وزبرج وزبارج وبرثن وبراثن ويجمع بشبهه كل رباعى مزيد فيه كجوهر وجواهر وصيرف وصيارف ومسجد ومساجد واحترز بقوله من غير مامضى من الرباعى الذى سبق ذكر جمعه كاحمر وحمراء ونحوهما مما سبق ذكره وأشار بقوله * ومن خماسي * جرد الا خرانف بالقياس الى أن الخماسى المجرد عن الزيادة يجمع على فعالل قياسا ويحذف خامسه نحو سفارج فى سفرجل وفرازد فى فرزدق وخدران فى خدرنق وأشار بقوله والرابع الشبيه بالمزيد البيت الى انه يجوز حذف رابع الخماسى المجرد عن الزيادة وابقاء خامسه اذا كان رابعه مشبها للحرف الزائد بان كان من حروف الزيادة كنون خدرنق أو كان من مخرج حروف الزيادة كدال فرزدق فيجوز أن يقال خدارق وفرازق والكثير الاول وهو

حذف الخامس وابقاء الرابع نحو خدران وفرازدفان كان الرابع غير مشبه للزائد لم يجز حذفه بل يتعين حذف الخامس فتقول

في سفرجل) هو ثمر معروف مقو مدر مشه مسكن للعطش واذا أكل بعد الطعام أطلق وأنفعه ماقور وأخرج حبه وجعل مكانه عسل وطيب وشوى (قوله وأشار بقوله وزائد العادى الخ) اعلم أن كلام المصنف يشمل ما كان رباعي الاصول زيد فيه حرف كمدحرج أو حرفان كمتدحرج فيقال دحارج أو ثلاثة كاحرنجام فيقال حراجيم بقلب الالف الاخيرة ياء وحذف غيرها و يشمل أيضا الخماسى المزيد فيه حرف كقرطبوس للداهية وخندريس للخمر لان العادى الرباعى يشمل ماجاوزه بزائد فقط أو بزائد وأصلى فيحذف منه حرفان الزائد لما ذكره هنا وخامس الاصول لقوله فيما مر ومن خماسى الخ فتقول قراطب وخنادر لكن الشارح اقتصر على الاول فقط وقوله اذا كان الخماسى مزيدا فيه حرف المراد به ماصار خماسيا بالزيادة لا أنه خماسى الاصول فتأمل (قوله سبطري) بكسر السين مشية بتبختر (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كما فى القاموس والعدد الكثير كما فى زكريا (قوله حرف مد) المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المد اصطلاحا أولا وهو المسمي باللين كغرنيق وفردوس فيقال فيهما غرانيق وفراديس فخرج بالساكن المتحرك فيجب حذفه نحو كناهر فى كنهور كسفرجل للسحاب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الاصلي كمختار ومنقاد فانه لا يقلب بل يحذف و يقال مخاتر ومناقد كذا فى الاشمونى وفيه نظر ظاهر اذ القياس ان يقال مخاير ومقايد بحذف النون والتاء لزيادتهما دون الالف بل ترد لاصلها وهو الياء وقد اعترض عليه سم بان الصواب حذفهما لانهما ليسا من أفراد الرباعى المزيد الذي الكلام فيه بل من الثلاثى المزيد الآتى فى قوله والسين والتاء الخ ونقل الفارضي عن المصنف فى العمدة انهما لا يكسران بل يقال مختارون ومنقادون وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم وشذ ملاعين فى ملعون و يستثني مفعل للمؤنث كمرضع ومراضع ذكره ابن هشام فى شرح بانت سعاد (قوله قنديل) قال الشمني فى حواشى الشفاء بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف فى القنديل المعروف لحن كما نص عليه (قوله والسين والتا الخ) اعلم أن قول المصنف و بفعالل الخ يشمل الرباعي فاكثر مزيدا وغيره لكن الرباعى لا يحتاج فى جمعه على ذلك الى حذف شئ منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما احتاج الخماسى المجرد الى الحذف بينه بقوله ومن خماسى الى آخر البيتين ثم ذكر حكم رباعى الاصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله وزائد العادى الخ ثم ذكر حكم الحذف فى الثلاثى المزيد بقوله والسين والتاء الخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفى غيره بقوله اذ بينا الجمع الخ فافاد أنه يحذف كل ما أخل بصيغة الجمع من الثلاثى المزيد وغيره ثم بين ماهو الاولى بالحذف بقوله والميم أولى الخ أفاده سم (قوله والميم أولى من سواه) أى من باقي حروف الزيادة لترجحها عليها بما سيأتى ولعله حذف منها قيد السبق لعلمه مما بعد أولا ان زيادتها فى غير الصدر ممتنعة أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوبا بقائها (قوله والهمز) أى همزة القطع اما همزة الوصل فتحذف أبدا للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهي (قوله مزية) أي من جهة المعني واللفظ معا كما مثله أو اللفظ فقط كان يغني حذفه عن حذف غيره كما يأتى فى حيزبون وكان لا يخرج الاسم بابقائه الى عدم النظير كاستخراج جمعه تخاريج بابقاء التاء لاسخاريج لان وزن سفاعيل ليس موجودا فى الكلام بخلاف تفاعيل كتماثيل وانظر نحو انطلاق واحتفاظ هل يقال فيهما نطالق وحتافيظ بابقاء النون والتاء لعدم اخلالهما بالجمع أولا يكسران أصلا لصيرورة وزنهما تفاعيل بالنون وفتاعيل بالتاء ولا نظير لهما فيما يظهر فتأمل (قوله مداع) بفتح الميم وجوبا لانها أول الجمع المتناهي (قوله وتبقى الميم) مثله نحو منطلق فيقال مطالق بحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال فى نحو محتفظ ومصطفى محافظ ومصاف أي بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم أن

فيه حرف حذفت ذلك الحرف ان لم يكن حرف مد قبل الآخر فتقول فى سبطرى سباطر وفى فدوكس فداكس وفى مدحرج دحارج فان كان الحرف الزائد حرف مد قبل الآخر لم يحذف بل يجمع الاسم على فعاليل نحو قرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل وعصفور وعصافير (ص)
والسين والتا من كمستدع أزل

اذ بينا الجمع بقاهما مخل والميم اولى من سواه بالبقا والهمز واليا مثله ان سبقا

(ش) اذا اشتمل الاسم على زيادة لو أبقيت لاختل بناء الجمع الذى هو نهاية ما ترقى اليه المجموع وهو فعالل وفعاليل حذفت الزيادة فان أمكن جمعه على احدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وابقاء البعض فله حالتان احداهما أن يكون للبعض مزية على الآخر والثانية أن لا يكون كذلك والاولى هي المرادة هنا والثانية ستأتى فى البيت الذى فى آخر الباب ومثال الاولى مستدع فتقول فى جمعه مداع فتحذف السين والتاء وتبقى الميم لانها مصدرة ومجردة للدلالة

على معنى وتقول فى ألندد ويلندد ألادويلاد فتحذف النون وتبقي الهمزة من ألندد والياء من يلندد لتصدرها ولانهما فى موضع يقعان فيه دالين على معني نحو أقوم ويقون بخلاف النون فانها فى موضع لا تدل فيه على معني أصلا والالندد واليلندد الخضم يقال رجل ألندد ويلندد أي خصم مثل الالد (ص) والياء لا الواو احذف ان جمعت ما * كحيزبون فهو حكم حتما (ش) أى اذا اشتمل الاسم على زيادتين وكان حذف احداهما يتأتي معه صيغة الجمع وحذف الاخرى لا يتأتى معه ذلك حذف ما يتأتى معه صيغة الجمع

المعتل من هذه الجموع كمداع ومصاف حكمه كجوار فى لفظه واعلاله الا ان عوضت من المحذوف ياء قبل الطرف كما سياتي فى التصغير فيجوز مصافى ومداعى وأصله مصافى ومداعي بشد الياء لادغام ياء العوض فى لام الكلمة ثم تحذف احداهما تخفيفا فان حذفت الثانية المتحركة أجريته كجوار أو الاولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها هذا هو مقتضى القياس وقد مر نظيره فتامل (قوله على معني) أى مختص بالاسماء لانها تدل على اسم فاعل أو مفعول (قوله الادويلاد) بشد الدال المهملة وأصله الادد فادغم (قوله مفوت الخ) أى لانه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف الا وأوسطها ساكن معتل كمصابيح (قوله وابقاء الالف) أي فتقلب ياء وتعل الكلمة كجوار فتقول سراد وعلاد بالكسر مع التنوين والله أعلم

﴿ التصغير ﴾

ذكره عقب التكسير لاشتراكهما فى مسائل كثيرة ولان كلا منهما يغير اللفظ والمعني ولم يعكس لان التكسير أكثر وقوعا ولانه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع تصغير ما يتوهم كبره كجبيل وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيع وتقليل ما يتوهم كثرته كدريهمات وتقريب ما يتوهم بعد زمنه كقبيل العصر أو محله كفويق هذا أو رتبته كاصيغير منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد وكل أناس سوف يدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل

فصغر الداهية لتعظيمها لان المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعدها ورده البصريون الى التحقير بتأويله بانه اشارة الى أن حتف النفوس الذى يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي (قوله اذا صغر الاسم المتمكن) أى فلا يصغر غير الاسم وشذ تصغير فعل التعجب ولا غير المتمكن أى المعرب وشذ تصغير بعض أسماء الاشارة والموصولات لكن يرد عليه جواز تصغير خمسة عشر وسيبويه كما سيأتى مع أنه مبني فالاولى ابدال المتمكن بغير المتوغل فى شبه الحرف ليشمل ماذكر فانه لعروض شبهه بالتركيب لم يتوغل فيه ويشترط أيضا قبول الاسم للتصغير وخلوه من صيغته فلا يصغر نحو كيت وميطر ولا الاسماء المعظمة شرعا مرادا بها مسمياتها الاصلية ولا يرد مهيمن لوضعه هكذا فالشروط أربعة (قوله ضم أوله وفتح ثانيه) أي ولو تقديرا فى نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء فى نحو زبرج فبقدر زوال الحركة الاصلية واتيان غيرها كما جزم به ابن اياز (قوله وفى قذي قذى) أى بقلب ألفه ياء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وادغام ياء التصغير فيها (قوله وفى عصفور الخ) كان عليه أن يبدله بدينار ودنينير ليستوفى الامثلة الثلاثة التى بني عليها الخليل باب التصغير وهى فليس ودريهم ودنينير قيل لم ينبه على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت مبنى الدنيا الحقيرة عليها وانما تركه الشارح لاحتياجه الى زيادة عمل برد الياء الى أصلها وهو النون اذ اصل دينار دنار بشد النون بدليل جمعه علي دنانير كما يأتى (قوله فامثلة التصغير) أى أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الاوزان وليس جاريا على مصطلح الصرفيين ألا ترى

المعتل من هذه الجموع كمداع ومصاف حكمه كجوار فى لفظه واعلاله الا ان عوضت من المحذوف ياء قبل الطرف كما سياتي فى التصغير فيجوز مصافى ومداعى وأصله مصافى ومداعي بشد الياء لادغام ياء العوض فى لام الكلمة ثم تحذف احداهما تخفيفا فان حذفت الثانية المتحركة أجريته كجوار أو الاولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها هذا هو مقتضى القياس وقد مر نظيره فتامل (قوله على معني) أى مختص بالاسماء لانها تدل على اسم فاعل أو مفعول (قوله الادويلاد) بشد الدال المهملة وأصله الادد فادغم (قوله مفوت الخ) أى لانه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف الا وأوسطها ساكن معتل كمصابيح (قوله وابقاء الالف) أي فتقلب ياء وتعل الكلمة كجوار فتقول سراد وعلاد بالكسر مع التنوين والله أعلم

وأبقى الآخر فتقول فى حيزبون حزابين فتحذف الياء وتبقي الواو فتقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وأوثرت الواو بالبقاء لانها لو حذفت لم يغن حذفها عن حذف الياء لان بقاء الياء مفوت لصيغة منتهي الجموع والحيزبون العجوز (ص)

وخيروافى زائدي سرندى وكل ماضاهاه كالعلندى (ش) يعني انه اذا لم يكن لاحد الزائدين مزية علي الآخر كنت بالخيار فتقول فى سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون وابقاء الالف وكذلك علندي فتقول علاند وعلاد ومثلهما حبنطى فتقول حيانط وحباط لانهما زائدتان زيدتا معا للالحاق بسفرجل ولا مزية لاحداهما على الاخرى وهذا شان كل زيادتين زيدتا للالحاق والسرندى الشديد والانثي سرنداة والعلندى بالفتح الغليظ من كل شيء وربما قيل جمل علندى بالضم والحبنطى القصير البطين يقال رجل حبنطي بالتنوين وامرأة حبنطاة (ص)

﴿ التصغير ﴾ فعيلا اجعل الثلاثي اذا * صغرته نحو قذى فى قذى فعيعل مع فعيعيلا * فاق كجعل درهم دريهما

(ش) اذا صغر الاسم المتمكن ضم أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة ويقتصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثيا فتقول فى فلس فليس وفى قذى قذي فان كان رباعيا فاكثر فعل به ذلك وكسر ما بعد الياء فتقول فى درهم دريهم وفى عصفور عصيفير فامثلة التصغير ثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل (ص) وما به لمنتهي الجمع وصل * به الى أمثلة التصغير صل (ش) أي اذا كان الاسم مما يصغر على فعيعل

أوعلى فعيعيل توصل الى تصغيره بما سبق أنه يتوصل به الى تكسيره على فعالل أوفعاليل من حذف حرف أصلي أوزائد فتقول في سفرجل سفيرج كما تقول سفارج وفي مستدع مديع كما تقول مداع فتحذف في التصغير ماحذفت في الجمع وتقول في علندي عليندوان شئت قلت عليد كما تقول في الجمع علاند (١٦٦) وعلاد (ص) وجائز تعويض ياقبل الطرف * ان كان بعض الاسم فيهما انحذف

(ش) اى يجوز ان يعوض عما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر فتقول في سفرجل سفيريج وسفاريج وفي حبنطى حبينيط وحبانيط (ص) وحائد عن القياس كل ما خالف في البابين حكما رسما

(ش) أي قد يجيء كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحده فيحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تصغير مغرب المغيربان وفي عشية عشيشية وقولهم في جمع رهط أراهط وفي باطل أباطيل (ص)

لتلو يا التصغير من قبل علم تانيث اومدته الفتح انحتم كذاك مامدة أفعال سبق أومدسكران وما به التحق

(ش) أي يجب فتح ماولى ياء التصغير ان وليته تاء التانيث أوألفه المقصورة أوالممدودة أوألف أفعال جمعا أوألف فعلان الذى مؤنثه فعلى فتقول في تمرة تميرة وفي حبلى حبيلى وفي حمراء حميراء وفي اجمال اجيمال وفي سكران سكيران فان كان فعلان من غير باب سكران لم يفتح ماقبل ألفه بل يكسر فتقلب الالف ياء فتقول في سرحان سريحين كما تقول في الجمع لتتصل

ان وزن احيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل وفي التصريف افعل ومفيعل وفعيلل (قوله من حذف حرف الخ) أي الا ماسيأتي في قوله وألف التأنيث حيث مد الخ (قوله وان شئت قلت عليد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعل كقاض ولم تصحح الالف ويفتح ماقبلها لانها للالحاق بسفرجل وألف الالحاق لاتبقى في التصغير اه صبان (قوله عما حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصليا كسفرجل أوزائدا كحبنطى ومثله منطلق فتقول فيه مطيليق ومطاليق ومحل تعويض الياء ان لم يستحقها الاسم بدونه بان وجدت في المفرد والمكبر كما في لغيزي واحر نجام فان جمعه حراجيم ولغاغيز وتصغيره حريجيم ولغيغيز بفك الادغام وحذف النون وألف التأنيث لاخلالهما بالصيغة ولا يعوض عنهما لاشتغال محلهما بالياء الموجودة في لغيزي والمنقلبة عن ألف احرنجام (قوله المغيربان الخ) والقياس مغيرب وعشية بحذف احدى الياءين اللتين في المكبر لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كما يأتي في تصغير نحو على (قوله أراهط الخ) القياس رهوط كفلوس أوارهط كاكلب أورهاط ككلاب أورهطان بالضم كظهران كما علم مما مر وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله لتلو يا التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي الذي اقتضاه قوله فعيعل مع فعيعيل الخ (قوله أو مدته) أى مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هي الهمزة لا المدة على الاصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والالف المقصورة وبمدته المدة التي قبل الهمزة في الممدودة (قوله مدة أفعال) مفعول سبق مقدم ومدسكران عطف عليه والجملة صلة ما (قوله وما به التحق) أى مما فيه الف ونون زائدتان وليس مؤنثه فعلانة ولم يجمعوه على فعالين فخرج بالاول مانونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف احدى السينين كما قاله الدماميني والقياس حسيسين بفك الادغام كما في لغيغيزسم وبالثاني نحو سيفان وسيفانة فيقال فيه سيفين وبالثالث ماجمعوه على فعالين كسرحان وسلطان فيصغر على سريحين وسليطين لقولهم شراحين وسلاطين فلا يغير في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب الفه ياء لكسر ماقبلها سوى زعفران كما سيأتي (قوله ان وليته تاء التانيث) أي مع اتصالها به ومثلها الالف الممدودة والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الاصل كما سياتي في حنيظلة وجخيدباء وزعيفران وعجز المركب بمنزلة التاء فيفتح ماقبله في بعيلبك لعدم فصله من الياء ويبقي على سكونه وما بعد الياء على كسره في معيدي كرب (قوله أوألفه) خرج بها ألف الالحاق مقصورة كعزهي أوممدودة كعلباء فيقلبان ياء لاجل الكسرة وتعل الكلمة كقاض وتحذف الهمزة من الممدود فيقال عز به وعليب بالكسر مع التنوين والاصل عزيهي وعليبي والعزهى بكسر المهملة الرجل الذي لا يلهو (قوله أوألف أفعال) أي بفتح الهمزة وقوله جمعا لبيان الواقع لانه لم يثبت في المفردات عند الاكثرين وأما قولهم برمة اعشارا اذا تكسرت قطعا وثوب اخلاق وأسمال أى بال فمن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفردا اذا سمي به وتصغيره حينئذ كما قبل التسمية فيفتح ماقبل ألفه كما قاله سيبويه فرقا بينه وبين افعال بالكسر لانه لا يكون الا مفردا لانه مصدر (قوله من غير باب سكران) تقدم محترزه (قوله وألف التانيث الخ) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله وما به لمنتهى الجمع الخ وكان حقها ان تذكر بعده

سراحين ويكسر ما بعد ياء التصغير في غير ماذكر ان لم يكن حرف اعراب فتقول في درهم دريهم وفي عصفور عصيفر فان كان حرف اعراب حرك بحركة الاعراب نحو هذا فليس ورأيت فليسا ومررت بفليس (ص)

والف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا كذا المزيد آخر اللنسب وعجز المضاف والمركب وهكذا زيادتا فعلانا

لتتصل بالمستثني منه والمعنى انه يتوصل بالحذف في هذه الاشياء الى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان عجز المضاف لا يحذف في الجمع أيضا بل يثني ويجمع صدره الاول مضافا لعجزه فلا يليق عده من المستثنيات أفاده في التوضيح وأجاب سم بانه ليس المراد الاستثناء بل بيان أنها كتفى في هذه الاشياء بحصول صورة التصغير تقديرا مع وجودها لتقديرا نقصانها فلا تخل بالصيغة أعم من أن يفعل مثل ذلك في الجمع أولا ومعلوم ان السبعة التي هي ما عدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناؤها اه صبان والحكم على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظر لان عجز المركب المزجي وزيادة المثني والمجموع لا تحذف في الجمع أيضا كالتصغير وان تخالفا في ان التصغير يرد على ما قبل العجز كما مثله الشارح والجمع لا يغيرها أصلا بل يضاف اليها ذوو فيقال جاء ني ذوو بعلبك وذووزيدين ومسلمين فلم يبق لما يصح استثناؤه من الحذف سوى أربعة تاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون بعد أربعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال حناظل وجخادب وعباقر وزعافر في حنظلة وجخدباء وعبقري وزعفران فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال النطق بها ولذلك تحذف خامسة فاكثر كما سيأتي لاخلالها بالصيغة وتبقى رابعة كحبلى لعدم اخلالها حينئذ ويفتح ما بعد الياء لاجلها ولا تكرار في هذا مع قوله السابق لتلو يا التصغير الخ لان ذكر الالف والتاء فيما مر من حيث انه يفتح لهما ما بعد الياء وهنا من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير خلوه عنهما (قوله آخر للنسب) لعله احترز به عن الالف المتوسطة عوضا عن احدى ياءي النسب في نحو يمان وشآم مما صار كصحار في تصغيره على يمين وشؤيم بحذف الالف (قوله والمركب) أي المزجي ولو عدديا أو مختوما بويه فيصغر صدره فقط فيقال سيبويه وخميسة عشر سواء سمي به أو أريد العدد فيكون مستثنى من المبني اما المركب الاسنادي فلا يصغر (قوله جلا) اما بمعني أظهر عطف على دل وجمع مفعوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة لجمع المعطوف على تثنية أي جمع عامر واحترز به عن نحو سنين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى في التصغير بل يصغر على سنيات لان اعرابها بالياء والواو انما كان عوضا عن اللام المحذوفة والتصغير يردها فيلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه ومن أعرب سنين كحين صغره على سنين كدريهم بادغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنين كفليس (قوله بعد أربعة) لم يقيد بذلك في الالف الممدودة والتاء مع أنه قيد فيهما كما في التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتي بحرفين أصليين فخرج به نحو سكران وحمراء وتمرة فلا تعد منفصلة لان الفاصل بينها وبين الياء حرف واحد فلذلك يفتح لهما ما بعدها محافظة على بقائها (قوله لا يضر بقاؤها) أي لكونها في نية الانفصال فتنزل منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كانه غير متمم بها فلم تخرج معها بنية التصغير عن صيغها الاصلية بل هي موجودة تقديرا وهذه الزيادة كالعدم (قوله جخدباء) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة كما يؤخذ من صنيع الصحاح أو المهملة كما في السجاعي وضم الدال المهملة فموحدة وهو ضرب من الجنادب أي الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين (قوله عبقري) نسبة الى عبقر كعنبر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شيء تعجبوا من حسن صنعته وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم يسجد على عبقري أي بساط فيه صبغ ونقوش (قوله وعند تصغير حباري الخ) استثناء من قوله لن يثبتا كما بينه الشارح (قوله وجب حذفها) ولا تعد منفصلة كالممدودة لانها لا تستقل في النطق (قوله لان بقاءها يخرج الخ) قال في التصريح * فان قلت فحبيلى فعيلى وليست من الابنية الثلاثة * قلت نعم ولكنها توافق فعيلا فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الالف اه (قوله قرقرى) بقافين وراءين مهملتين موضع (قوله لغيزى) بضم اللام وفتح الغين المعجمة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاي اسم للغز

من بعد أربع كزعفرانا وقدر انفصال ما دل على تثنية أو جمع تصحيح جلا (ش) لا يعتد في التصغير بالف التأنيث الممدودة ولا بتاء التأنيث ولا بزيادة ياء النسب ولا بعجز المضاف ولا بعجز المركب ولا بالالف والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعدا ولا بعلامة التثنية ولا بعلامة جمع التصحيح ومعنى كون هذه لا يعتد بها أنه لا يضر بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير بحرفين أصليين فيقال في جخدباء جخيدباء وفي حنظلة حنيظلة وفي عبقري عبيقري وفي عبد الله عبيد الله وفي بعلبك بعيلبك وفي زعفران زعيفران وفي مسلمين مسيلمين وفي مسلمين مسيلمين وفي مسلمات مسيلمات (ص)

والف التأنيث ذو القصر متى زاد على أربعة لن يثبتا وعند تصغير حباري خير بين الحبيري فادر والحبير (ش) أي اذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا وجب حذفها في التصغير لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيل أو فعيعيل فتقول في قرقرى قريقر وفي لغيزي لغيغز فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة المزيدة وابقاء الف التأنيث فتقول في حباري حبيري وجاز ايضا حذف الف التأنيث وابقاء المدة فتقول

والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل

(ش) أي اذا كان ثاني الاسم المصغر من حروف اللين وجب رده الى أصله فان كان أصله الواو قلب واوا فتقول في قيمة قويمة وفي باب بويب وان كان أصله الياء قلب ياء فتقول في موقن ميقن وفي ناب نييب وشذ قولهم في عيد عييد والقياس عويد بقلب الياء واوا لانها أصله لانه من عاد يعود فان كان ثاني الاسم المصغر ألفا مزيدة أو مجهولة الاصل وجب قلبها واوا فتقول في ضارب ضويرب وفي عاج عويج والتكسير فيما ذكرناه كالتصغير فتقول في باب أبواب وفي ناب أنياب وفي ضاربة ضوارب (ص) وكمل المنقوص في التصغير ما لم يحو غير التاء ثالثا كما

(ش) المراد بالمنقوص هنا ما نقص منه حرف فاذا صغر هذا النوع من الاسماء فلا يخلو اما ان يكون ثنائيا مجردا عن التاء أو ثنائيا ملتبسا بها أو ثلاثيا مجردا عنها

من ألغز في كلامه اذا عمي وأصله جحر اليربوع لانه يحفره أولا مستقيما ثم يعدل عن يمينه وشماله ليخفى مكانه فتلك الالغاز وقوله لغيغز أي بفك الادغام وبياء قبل الزاى لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ لعله تحريف (قوله حبير) أي بادغام ياء التصغير في المنقلبة عن الالف قبل الراء (قوله ثانيا) مفعول أول لاردد ولا صل في محل المفعول الثاني ولينا نعت لثانيا كما أشار له الشارح في الحل وكذا قلب ويصح كون لينا مفعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لاثنين أي اردد ثانيا حول لينا أي صار الآن لينا لاصله الذي حول عنه (قوله وحتم الخ) لا يقال كيف أحال الجمع على التصغير مع أن الحوالة انما تكون على المتقدم لان الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأجر بعض المحال عليه وهو قوله والالف الثاني الخ كما أشار له الشارح لان هذا البيت مرتبط بالاول ومكمل لاقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدم فكانه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثاني باقسامه فتدبر (قوله وجب رده الى أصله) شمل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن همزة كذيب بالياء فيقال ذؤيب بالهمزة أو واوا عن ياء كموقن أو الفا عن واو كباب بموحدتين أو عن ياء كناب بالنون أو معتلا عن صحيح كدينار وقيراط اذ أصلهما دنار وقراط بشد النون والراء فابدل من أول المثلين ياء ساكنة فتقول فيهما دنينير وقريريط فان كان الثاني غير لين فلا يرد لاصله كمعتد أصله موتعد قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال فتقول فيه متيعد بحذف تاء الافتعال لانها زائدة مخلة بالصيغة (قوله أو مجهولة الخ) مثلها المنقلبة عن همزة تلي همزة كالف آدم فيقال أويدم بالواو فهذا موضع رابع تقلب فيه الالف الثانية واوا وتقلب ياء في واحد وهو ما أصلها الياء (قوله والتكسير فيما ذكرناه) أي من قلب الحرف الثاني باقسامه ومحل ذلك ان تغير فيه شكل الاول والا بقي الثاني على ما هو عليه كقيمة وقيم وديمة وديم (قوله ما لم يحو الخ) غير حال من ثالثا لانه نعت نكرة قدم عليها أي مادام لم يحو حرفا ثالثا غير التاء بان لم يحو ثالثا اصلا كيد او يحو ثالثا هو تاء كسنة اما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتي الا أن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فانه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لانها تحذف في التصغير للاستغناء عنها بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه أنه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخية برد المحذوف والاصل بنيوة واخيوة قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كما) مثال للمنقوص المكمل في التصغير ان جعل بمعنى المشروب ويكون قصره للضرورة فيقال فيه مويه بردا لهاء المنقلبة همزة فالمراد بالمنقوص حينئذ ما حذف منه حرف أصلي ولو مع ابداله بآخر فان جعل ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لغرضها في المحذوف منه حرف وهذا ثنائي الوضع فذكره للتنظير في وجوب مطلق التكميل توصلا الى بناء فعيل نعم ان اريد بالمنقوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائي وضعا (قوله وعيدة) أي برد الواو التي هي فاؤها ويجوز ابدالها همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هي التي تزاد في تصغير المؤنث الثلاثي كسن لا التي كانت عوضا عن الفاء لذهابها برد الفاء لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال في أخية وبنية تصغير أخت وبنت (قوله وفي ماء مسمي به) أي لانه لا يصغر الا الاسماء المعربة بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موى أي بقلب الفها واوا لانها ثانية مجهولة وبزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير * واعلم ان الثنائي وضعا لما لم يعلم له ثالث يرد اليه واختلف في تكميله فقيل يضعف ثانيه ثم يصغر فيقال في من وهل وكي أعلاما منين وهليل وكيي وفي لو ومالوى وموى والاصل لويو بالواو فتقلب ياء وجوبا وموىء بالهمزة لان تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فيقال ماء ثم تقلب الهمزة ياء لاجل ياء التصغير جوازا

فان كان ثنائيا مجردا عن التاء أو ملتبسا بها رد اليه في التصغير ما نقص منه فيقال في دم دمي وفي شفة شفيهة وفي كما

عدة وعيدة وفي ماء مسمي به موي وان كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء التأنيث صغر على لفظه ولم يرد اليه شيء فتقول في شاك السلاح

كما فى الفارضى ويجوز موىء بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبى والياء أولى لعدم احتياجها الى زيادة عمل بل تدغم فى ياء التصغير من أول الامر فيقال منى وهلي وكيي ولوي وموى بشد الياء من أول الامر وجزم بهذا بعضهم وأجاز فى الكافية والتسهيل الوجهين لكن الثاني لا يتأتي فى نحو ما ولولا ان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل ان يصغر قولا واحدا فيقال لووكى بالتشديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى ان يزاد فيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم ان أصل شاك شاوك لانه من الشوكة فقياسه شائك بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء واما شاك فقيل حذفت واوه على غير قياس فوزنه فال ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وواوه منقلبة عن الالف الزائدة وأما الواو التى هى عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا محمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهي الواو وموضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها وأعل كقاض فوزنه على هذا فالع وحكمه فى الاعراب والتصغير كقاض فيقال فى الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة للساكنين فهى كالثابتة وفى النصب شويكيا (قوله من الزوائد) أي وان كانت للالحاق كقعيس فى مقعنسس (قوله الحق تاء التانيث) أي لانه من الثلاثي ما لا كمساياتي ومحل ذلك مالم يختص بالمؤنث وضعا كحائض وطالق والالم تلحقه التاء فيقال حييض وطليق بحذف ألفهما وبلا تاء لانه فى الاصل صفة لمذكر أى شخص طالق واذا صغرتهما لغير ترخيم قلت حويض بشد الياء وطويلق بقلب ألفهما واوا والانها ثانية زائدة (قوله فيقال فى المعطف عطيف) يشير الى ان التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للفراء وثعلب والمعطف بكسر الميم الرداء وكذا العطاف وقد تعطفت بالعطاف أي ارتديت بالرداء كذا فى المصباح وقال الشاطبي المعطف العطف وهو الجانب من كل شيء وعطفا الرجل جانباه من رأسه الى وركبه ﴿تنبيه﴾ حكى سيبويه فى تصغير ابراهيم واسماعيل للترخيم بريها وسميعا وهو شاذ لان فيه حذف أصلين وزائدين وقياسه عند سيبويه بريهم وسميعل بحذف الزوائد فقط وهى الهمزة والالف والياء وعند المبرد أبيره وأسيمع لان الهمزة عنده أصلية لان بعدها أربعة أصول ولا تزاد الهمزة أولا فى بنات الاربعة فيحذف الالف والياء الزائدان وخامس الاصول لا خلاله بالصيغة وينبني على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسيره فقياسهما عند سيبويه بريهيم وسميعيل وبراهيم وسماعيل بحذف زوائده المخلة بالصيغة وهى الهمزة والالف دون الياء لانها لين قبل الآخر وعند المبرد أبيريه وأسيميع وأباريه وأساميع بحذف خامس الاصول لاخلاله بالصيغة والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء لصيرورتها لينا قبل الآخر والصحيح مذهب سيبويه لانه المسموع * وحكي الكوفيون براهم وسماعل بلا ياء وبراهمة وسماعلة بتعويض الهاء عن الياء والوجه جمعهما تصحيحا فيقال ابراهيمون واسماعيلون (قوله وشذ ترك) أى للتاء (قوله كثر) بفتح المثلثة أى زاد على الثلاثي من قولهم كاثرته فكثرته أى غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثي) اى الثلاثي حالا كما مثله أو ما لا بان صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر ترخيما من نحو حبلي وسوداء كما مر الثانى ما كان رباعيا بمدة قبل لامه المعتلة كسماء فتصغيره سمية لان أصله سميي بثلاث ياآت الاولى للتصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لان أصل سماء سماو من سما يسمو فاذا حذفت الثالثة لتوالى الامثال بقى ثلاثيا فتلحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد وزينب فيقال سعيد بشد الياء وزيينب بلا تاء واختص الثلاثي بذلك لخفته (قوله فى ذود الخ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلا تاء مع انها مؤنثة شذوذا جمعها بعضهم بقوله

ذود وقوس وحرب درعها فرس * ناب كذا نصف عرس ضحي عرب

وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه فان كانت اصوله ثلاثة صغر على فعيل ثم ان كان المسمي به مذكرا جرد عن التاء وان كان مؤنثا ألحق تاء التانيث فيقال فى المعطف عطيف وفى حامد حميد وفى حبلى حبيلة وفى سوداء سويدة وان كانت أصوله أربعة صغر على فعيعل فتقول فى قرطاس قريطس وفى عصفور عصيفر (ص)

واختم بتا التأنيث ما
صغرت من
مؤنث عار ثلاثى كسن
مالم يكن بالتا برى ذا لبس
كشجر وبقر وخمس
وشذ ترك دون لبس وندر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

(ش) اذا صغر الثلاثي المؤنث الخالى من علامة التانيث لحقته التاء عند أمن اللبس وشذ حذفها حينئذ فتقول فى سن سنينة وفى دار دويرة وفى يد يدية فان خيف اللبس لم تلحقه التاء فتقول فى شجر وبقر وخمس شجير وبقير وخميس بلا تاء اذ لو قلت شجيرة وبقيرة وخميسة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة المعدود به مذكر ومما شذ فيه الحذف عند أمن اللبس قولهم فى ذود

وكذا فعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو وجمع شائلة وهي الناقة التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها وأما شائل بلا تاء فالناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاح وجمعها شول كراكع وركع والذود بفتح المعجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة الى عشرة والمراد بالدرع درع الحديد اما بمعنى القميص فمذكر والناب الناقة المسنة والنصف بفتحتين المرأة المتوسطة فى العمر والعرس بالكسر امرأة الرجل وهو المراد هنا وأما بالضم فيطلق على طعام الوليمة وعلى النكاح كما فى القاموس (قوله وحرب) قد يقال هو من النوع الاول لان تصغيره بالتاء يلبس بحربة الحديد سم (قوله قديمة) أى بفك ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الالف ياء لانها مدة قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله منها تاونى) مخالف لنصهم على انه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تاء وهو المفهوم من التسهيل الا أن يريد بقوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير (قوله وشذ تصغير الذي الخ) لكن سوغه ان فى الذي وذا وفروعهما شبها بالاسماء المتمكنة بكونها توصف وتوصف بها وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على حاله من فتح كالذى وذا أو ضم كاولى وعوض من الضم المجتلب للتصغير ألف مزيدة فى آخر غير المثني ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة فقيل اللذيا واللتيا بفتح اللام وادغام ياء التصغير فى يائهما ثم ألف التعويض وضم لامهما لغة كما فى التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحريرى فى درة الغواص وفى تثنيتهما اللذيان واللتيان بلا تعويض عن الضم لطولهما بالزيادة وفى الجمع على لغة من بناه الذيين فى الرفع وغيره بفتح الذال وكسر الياء المدغم فيها عند سيبويه وكذا على لغة الاعراب فى غير الرفع ويقال فى الرفع الذيون بفتح الذال وضم الياء وقالوا فى جمع التي اللتيات بالفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع وفى تصغير اللاتى اللويتا بقلب الالف واوا وحذف الياء الاخيرة لانه لو قيل اللويتيا لزم كونه سداسيا بألف التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفى اللائى اللويا بادغام ياء التصغير فى الياء الاخيرة بعد حذف الهمزة كما فى الفارضى (قوله ذياوتيا) أى بفتح الذال وشد الياء وأصله ذيا وتيا بثلاث يا آت الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فخفف بحذف الاولى لالتقاء الثالثة لئلا يلزم فتح ياء التصغير لمناسبة الالف وهي لا تحرك لشبهها بالف التكسير واغتفر وقوع ياء التصغير ثانية بكونه معضدا لما قصدوا من مخالفته للمتمكن وقالوا فى تثنيته ذيان وتيان وفى أولى بالقصر أليا بضم الهمزة على أصلها وفتح اللام وادغام ياء التصغير فى الياء المنقلبة عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفى أولاء بالمد أليئا بهمزة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وان الالف التى كانت قبل الهمزة حذفت لما قيل فى اللويتا ولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله اعلم

﴿النسب﴾

سماه سيبويه باب الاضافة أيضا وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظى وهو ثلاثة زيادة ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ماقبلها ونقل اعرابه اليها وأفاده المصنف بقوله ياء كياء الكرسى الى آخر البيت والثانى معنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وهو المنسوب بعد ان كان اسما للمنسوب اليه والثالث حكمى وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه الظاهر والمضمر باطراد (قوله كياء الكرسي) أفاد ان ياءه ليست للنسب لان المشبه به غير المشبه والفرق بينهما ان سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء دلالته على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء الكرسى يصير اللفظ لا معنى له ولما كان النسب معنى حادثا افتقر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت من حروف اللين لخفتها ولم تلحق الالف لئلا يصير

وحرب وقوس ونعل ذو بد
وحريب وقويس ونعيل
وشذ أيضا لحاق التاء فيما
زاد على ثلاثة أحرف
كقولهم فى قدام قديمة
(ص)
وصغروا شذوذا الذى
التي
وذا مع الفروع منها تا
وتى
(ش) التصغير من
خواص الاسماء المتمكنة
فلا تصغر المبنيات وشذ
تصغير الذى وفروعه وذا
وفروعه قالوا فى الذي
اللذيا وفى التي اللتيا وفى
ذواتا ذواتيا (ص)

﴿النسب﴾

ياء كيا الكرسى زادرا
للنسب
وكل ما تليه كسره
وجب
(ش) اذا أريد اضافة
شئ الى بلد أو قبيلة أو نحو
ذلك جعل آخره ياء
مشددة مكسورا ماقبلها
فيقال فى النسب الى
دمشق دمشقى والى تميم
تميمي والى أحمد أحمدى

(ص) ومثله مما حواه احذف وتا * تانيث أومدته لا تثبتا وان تكن تربع ذا ثان سكن * فقلبها واوا وحذفها حسن (ش) يعني أنه اذا كان فى آخر الاسم ياء كياء الكرسى فى كونها مشددة واقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا وجب حذفها وجعل ياء النسب موضعها فيقال فى النسب الى الشافعى شافعي وفى النسب الى مرمى مرمي وكذلك اذا كان آخر الاسم تاء التانيث وجب حذفها للنسب فيقال فى النسب الى مكة مكى ومثل تاء التانيث فى وجوب الحذف للنسب الف التانيث المقصورة اذا كانت خامسة فصاعدا كحبارى وحباري أو رابعة محركا ثاني ماهي فيه كجمزى وجمزى وان كانت رابعة ساكنا ثاني ماهي فيه كحبلى جازفيه وجهان احدهما الحذف وهو المختار فتقول حبلى والثاني قلبها واوا فتقول حبلوى (ص) لشبهها الملحق والاصلى ما لها وللاصلى قلب يعتمي والالف الجائز بعا أزل كذاك يا المنقوص خامسا عزل والحذف فى اليا رابعا أحق من قلب وحتم قلب ثالث يعن (ش) يعني أن الف الالحاق المقصورة كالف التانيث فى وجوب الحذف ان كانت خامسة كحبركى وحبركى وجوازا لحذف والقلب ان كانت رابعة كعلقي وعلقى وعلقوى لكن المختار هنا القلب عكس الف التانيث وأما الالف الاصلية فان كانت ثالثة قلبت واوا كعصى وعصوي وفتى وفتوى وان كانت رابعة قلبت أيضا واوا كملهوي وربما حذفت كملهى والاول هو المختار واليه اشار بقوله وللاصلى قلب يعتمي أى يختار

الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وشدت الياء لئلا تلتبس بياء المتكلم ولتجرى عليها وجوه الاعراب (قوله أومدته) بالنصب عطفا على تا لانه مفعول مقدم لتثبتا بضم اوله مضارع أثبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا ناهية والمراد بمدته أى التانيث الالف المقصورة فقط وسيذكر حكم الممدودة بقوله وهمز ذى مدالخ (قوله وان تكن) أي مدة التأنيث فقط وتربع مضارع ربعت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة وهذا استثناء من قوله أومدته المفيد وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة أولا حرك ثانى ماهي فيه أولا فأفاد أن الوجوب فى غير الرابعة بقيدها (قوله حسن) الارجح كونه خبرا عن حذفها وخبر قلبها محذوف للاشعار به أي جائز ليكون منبها على رجحان الحذف قال سم ويشعر به أيضا مفهوم قوله وللاصلى قلب يعتمي لانه بيان لمخالفة الاصلى لها اه وفيه أن المخالفة تصدق بالمساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحى أوحرفين كعدى فسيأتى حكمهما (قوله وجب حذفها) اى كراهة توالى أربع يا آت ويظهر أثر ذلك فيما اذا سمي بنحو بختاتى وكراسى بشد الياء جمع بختي وكرسى ثم نسب اليه فانه قبل النسب غير مصروف لمنتهى الجمع تبعا لما قبل التسمية لكون الياء من بنية الكلمة وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء النسب قال ابن هشام فان قلت من قال فى يمني يمان بتعويض الالف عن احدى ياءى النسب اذا نسب اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الاخيرة لانهما بمنزلة الياءين * قلت لا كما نص عليه أبو علي لانفصالهما والثقل انما هو فى اجتماع اليا آت لا فى وجودها منفصلة نكت (قوله مكى) بحذف التاء لئلا تقع حشوا ولئلا يجتمع علامتا تانيث لوقيل فى المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتي وقياسه خلفى كما سيأتي وقول المتكلمين فى النسبة الى الذات ذاتي اصطلاح لهم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات بمعني الحقيقة مع أن المعروف لغة كونها بمعني صاحبة ولا مشاحة فى الاصطلاح تصريح وقياسه ذووي بحذف التاء وقلب ألفه واوا ورد لامه المحذوفة (قوله محركا ثاني ماهى فيه) اي لان الحركة كحرف خامس فى الثقل فيخفف بحذف الالف (قوله كجمزى) بفتح الجيم والميم والزاي وصف بمعني سريع يقال حمار جمزى (قوله والثاني قلبها) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو تشبيها بالممدودة كحبلاوي (قوله لشبهها) أى فى كونها رابعة ذى ثان سكن لانه لا تقع رابعة ذى ثان محرك الا ألف التأنيث كما فى التوضيح (قوله الملحق) بكسر الحاء أى الملحق كلمة باخري (قوله مالها) أى حيث كانت رابعة ذى ثان سكن أما مالها خامسة ففى البيت بعد هذا فقول الشارح يعني الخ ليس مراعيا فيه ترتيب الابيات (قوله والالف الجائز الخ) بالجيم أي الذي جاوز أربعة فصار خامسا أوسادسا سواء كانت للالحاق أو بدل اصل أما ألف التأنيث فتقدمت فى عموم قوله أومدته لا تثبتا (قوله وحتم) خبر مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أي يعترض ويوجد أى يجب قلب كل ثالث معتل الف مقصور كان او ياء منقوص اما ألف التانيث والالحاق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله حبركى) بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراد وألفه للالحاق بسفرجل (قوله علقي) بفتح فسكون اسم نبت ملحق بجعفر (قوله الاصلية) أي المنقلبة عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون غير منقلبة الا فى حرف أوشبهه (قوله فان كانت ثالثة الخ) هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قلبت واوا) أي وان كان أصلها الياء لوجوب كسر

يقال اعتميت الشيء أي اخترته وان كانت خامسة فصاعدا وجب الحذف كمصطفى في مصطفى والى ذلك أشار بقوله * والالف الجائز أربعا أزل * وأشار بقوله كذاك يا المنقوص الى آخره الى أنه اذا نسب الى المنقوص فان كانت ياؤه ثالثة قلبت واوا وفتح ماقبلها نحو شجوى في شج وان كانت رابعة حذفت نحو قاضي في قاض وقد تقلب واو نحو قاضوى وان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كمعتدى في معتد ومستعلى في مستعل والحبركى القراد والانثي حبركاة والعلق نبت واحده علقاة (ص)

وأول ذا القلب انفتاحا وفعل وفعل عينهما افتح وفعل (ش) يعني انه اذا قلبت ياء المنقوص واوا وجب فتح ما قبلها نحو شجوى وقاضوى وأشار بقوله وفعل الى آخره الى أنه اذا نسب الى ما قبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقة بحرف واحد وجب التخفيف بجعل الكسرة فتحة فيقال في نمر نمرى وفي دئل دؤلى وفي ابل ابلى (ص)

وقيل في المرمي مرموى واختير في استعمالهم مرمي (ش) قد سبق أنه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة باكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في الشافعي شافعي وفي مرمي مرمي وأشار هنا الى أنه اذا كانت احدى الياءين أصلا والاخري زائدة فمن العرب من يكتفي بحذف الزائدة منهما ويبقى الاصلية ويقلبها واوا فيقول في المرمى مرموى وهي لغة قليلة والمختار اللغة الاولى وهي الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول في الشافعي شافعي وفي مرمي مرمى (ص) ونحو حي فتح ثانيه يجب * وارده واوا ان يكن عنه قلب (ش) قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقة باكثر من حرفين وأشار هنا الى أنها اذا كانت مسبوقة بحرف واحد لم يحذف من

ماقيل ياء النسب واجتماع الكسر واليا آت ثقيل والالف لا تقبل الحركة (قوله يقال اعتميت الشيء) أي كاصطفيته وزنا ومعني ويقال أيضا اعتامه يعتامه كاختاره يختاره كذلك قال طرفة

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفي * عقيلة مال الفاحش المتشدد

(قوله كمصطفى) أي فقول العامة مصطفوى ومصطفاوى لحن (قوله وأشار بقوله كذاك) أي الى آخر البيت بعده فحكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والحذف في الياء الخ والخامسة من كذاك الخ فلم يرتب في شرح الابيات مراعاة لسهولة العبارة (قوله وفتح ماقبلها) هذا ماخوذ من البيت الآتي (قوله في شج) أي بحذف الياء أصله شجي كفرح أعل كقاض فان جعلته بوزن فعيل من شجاه الحزن فهو مشجو قلت شجي بشد الياء كخلي وسياتي في قوله وألحقوا معل لام الخ (قوله قاضوي) ظاهره كالمصنف اطراده وذكر غيرهما أنه من شواذ النسب عند سيبويه قيل ولم يسمع الا في قوله

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوي ولا نقد

فجعل اسم مكان الخمر حانية ونسب اليه بقلب الياء واوا من قولهم حنوت عليه أي عطفت فكأنها تحنو على ذويها كالام والمعروف أن اسمها حانة بلا ياء (قوله وان كانت خامسة وجب حذفها) شمل نحو محيي بثلاث يا آت كمزكي اسم فاعل من حيي كزكى فتحذف ياؤه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يزاد على ذلك عند المبرد فيقال محيي بياءين مشددتين كما يقال في النسبة الى أمية أمي وفيه وجه آخر وهو أن تحذف ياؤه الاولى لتوالي اليا آت اذ هي تشبه الزائد في السكون فتقلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الأخيرة للنسب فتقلب الالف واوا فيصير محوي بياء واحدة مشددة كموى ويرجح هذا عدم توالي اليا آت والاول أنه ليس فيه الا حذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الخ) أي اجعل هذا القلب تاليا لانفتاح بان تفتح ماقبل الحرف ثم تقلبه فذا اسم اشارة مفعول أول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا مفعوله الثاني أو ذا بمعني صاحب أي أول الحرف صاحب القلب أي المقلوب انفتاحا والاول أظهر لنصه على تأخر القلب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والثاني بضم فكسر منونا والثالث بكسرتين (قوله وجب فتح ماقبلها) ظاهره أن الفتح بعد القلب والتحقيق أنه قبله كما يفهم من المتن لانه اذا أريد النسب الى نحو شج وعم فتحت عينه كما تفتح في نمر الآتي فتقلب اللام ألفا فيصير شجى وعمى كفتى فتقلب الالف واوا للنسب وكذا يقال في قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أي لان الآخر يجب كسره لاجل الياء فلو بقي كسر ماقبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فيثقل فان سبقت الكسرة باكثر من حرف فلا تغير سواء كانت في خماسي كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء معجمة للعجوز أم رباعي تحرك ثانيه كجندل بضم الجيم أو فتحها وبفتح النون وكسر الدال لمجتمع الحجارة وكذا ان سكن ثانيه على الاوجه كتغلب وقد سمع الكسر والفتح في تغلبي ويحصبي ويثربي والفتح عند الخليل وسيبويه سماعي وقاسه غيرهما فيقال مغربي ومشرقي بالفتح (قوله دؤلى) بضم المهملة وفتح الهمزة بعد أن كانت مكسورة في دئل (قوله ابلي) بكسر الهمزة وفتح الموحدة بعد كسرها في ابل (قوله وقيل في المرمي الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف ولعله أخره عنه لارتباط الابيات المارة ببعضها (قوله قليلة) في الارتشاف أنه شاذ (قوله بحرف واحد) وستأتي المسبوقة بحرفين في قوله وألحقوا معل لام (قوله حيوى)

الاسم فى النسب شيء بل يفتح ثانيه و يقلب ثالثه واوا ثم ان كان ثالثه ليس بدلا من واو لم يغير وان كان بدلا من واو قلب واوا فتقول فى حي حيوى لانه من حييت وفى طى طووي لانه من طويت (ص) وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب (ش) يحذف من المنسوب اليه ما فيه من علامة تثنية أو جمع تصحيح فاذا سميت رجلا زيدان وأعربته بالالف رفعا و بالياء جرا و نصبا قلت زيدي و تقول فيمن اسمه زيدون اذا أعربته بالحروف زيدى وفيمن اسمه هندات هندي (ص)

وثالث من نحو طيب حذف وشذ طائى مقولا بالالف

(ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذي يجب كسره فى النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة فتقول فى طيب طيبي وقياس النسب الى طيء طيئي لكن تركوا القياس وقالوا طائى بابدال الياء الفا فلو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف نحو هبيخى فى هبيخ والهبيخ الغلام الممتلئ والانثى هبيخة (ص)

وفعلى فى فعيلة التزم

وفعلى فى فعيلة حتم

(ش) يقال فى النسب الى فعيلة فعلى بفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كما سيأتي فتقول فى حنيفة حنفى و يقال فى النسب الى فعيلة فعلى بحذف الياء ان لم يكن مضاعفا فتقول فى جهينة جهني (ص)

وألحقوا معل لام عريا من المثالين بما التا أوليا

(ش) يعنى ان ما كان على فعيل أو فعيل بلا تاء وكان معتل اللام فحكمه حكم ما فيه التاء فى وجوب حذف يائه وفتح عينه فتقول فى عدي عدوى وفى قصى قصوى كما تقول فى أمية أموي فان كان فعيل وفعيل صحيحى اللام لم يحذف منهما شيء فتقول فى عقيل عقيلى وفى عقيل عقيلى (ص)

وتمموا ما كان كالطويله * وهكذا ما كان كالجليله

(ش) يعنى ان ما كان على فعيلة وكان معتل العين أو مضاعفا لا تحذف ياؤه فى النسب فتقول فى طويلة طويلى وفى جليلة جليلى وكذلك أيضا ما كان على فعيلة وكان مضاعفا فتقول فى قليلة قليلى (ص)

حيوى) أي لانه لما فتحت الياء الاولى فى حي قلبت الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار كفتي فقلبت الالف واوا للنسب وكذا يقال فى طى الا أن ياءه الاولى بعد تحريكها ترد الى أصلها وهو الواو لزوال مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء فى أصله وهو طوي فيصير طووى بلا ادغام لوجوب فتح ثانيه كما فى المتن ولان اجتماع المثلين فيه عارض بخلاف ما ثانيه واو مشددة قبل النسب كدو للفلاة الواسعة فلا يغير بل يقال دوي بالادغام ولم تقلب عين حيوى ونحوه ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لان حركتها عارضة ولما فيه من اللبس ولا لامها كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتى فى قوله من واو أو ياء بتحريك أصل الخ كيف و ياء النسب تقتضى قلب الالف واو الوجوب كسر ما قبلها (قوله تثنية) أي المثني وما ألحق به كاثنين فيرد الى واحده المقدر و يقال اثني بابقاء همزة الوصل لانها عوض عن لامه المحذوفة و يجوز ثنوي بلا همزة لرد اللام اذ أصله ثنو كما سيأتى عند قوله واجبر برد اللام (قوله أو جمع تصحيح) أى وما ألحق به كعشرين فيقال عشرى (قوله وأعربته بالالف) فان أعربته بحركات النون فلا حذف وكذا فى الجمع وما ألحق بهما (قوله وثالث) مبتدأ سوغه الوصف بالظرف وحذف خبره أو الجار متعلق بحذف والمسوغ للابتداء كونه صفة لمحذوف أى وحرف ثالث (قوله وجب حذف الياء المكسورة) أي أصلية كانت كطيب أو منقلبة عن واو كميت أو زائدة كغزيل تصغير غزال كما نص عليه فتقول ميتى وغزيلى بسكون الياء وكسر ما بعدها لكراهة اجتماع اليا آت والكسرتين فقول المصنف وثالث بيان للواقع فى طيب لا قيد اذ الرابعة فاكثر كذلك ولو قال ونحو ثالث لطيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طيء) بياء مشددة فهمزة وقوله طيء بسكون الياء وكسر الهمزة (قوله بابدال الياء) أى الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا المتحركة فلو قبل بحذف الساكنة وقلب المتحركة ألفا لكان قياسا اسقاطى (قوله فلو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغما فيها نحو مغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وهو الولد اذا أرضعته أمه وهى توطأ حاملا فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال مغيلى (قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وشد التحتية المفتوحة آخره معجمة (قوله وفعلى فى فعيلة) بفتح فائهما والثانيين بالضم وفعيلة فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن والتانيث لكنه نون الثانية للضرورة (قوله وحذف يائه) أى فرقا بين المذكر والمؤنث كحنيفى وشريفى فى حنيف وشريف ولم يعكس لان الهاء تحذف للنسب فتتبعها الياء والحذف يانس بمثله ثم فتحت عينه لئلا يتوالى كسرتان كما مر فى نمر وشذا بقاء الياء فى ألفاظ نبهوا بها على الاصل المرفوض كقوله

ولست بنحوى يلوك لسانه * ولكن سليقى أقول فاعرب

نسبة الى السليقة وهى الطبيعة وحقه سلقى (قوله عريا) اى خلا من التاء ومن المثالين حال من ضمير عري (قوله فى وجوب حذف يائه) أي الزائدة وهي الساكنة كراهة توالى اليا آت فتقلب الثانية واوا إما رجوعا لاصلها كقصى وعدى وعلى أو لاجل ياء النسب كولى فيقال ولوى وتفتح عينه كما مر (قوله لم يحذف منهما شيء) أى قياسا عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرته كثقفى وقرشى وهذلى فى ثقيف وقريش وهذيل (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل و بالضم قبيلة (قوله قليلة)

كانت زائدة للتأنيث قلبت واوا نحو حمراوي فى حمراء أو زائدة للالحاق كعلباء أو بدلا من أصل نحو كساء فوجهان التصحيح نحو علبائى وكسائى والقلب نحو علباوى وكساوى أو أصلا فالتصحيح لاغير نحو قرائي فى قراء (ص) وانسب لصدر جملة وصدرها ركب مزجا ولثان تما اضافة مبدوأة بابن أواب اوماله التعريف بالثانى وجب

فيما سوى هذا انسبن للاول مالم يخف لبس كعبد الاشهل (ش) اذا نسب الى الاسم المركب فان كان مركبا تركيب جملة أو تركيب مزج حذف عجزه وألحق صدره ياء النسب فتقول فى تابط شرا تابطى وفى بعلبك بعلى وان كان مركبا تركيب اضافة فان كان صدره ابنا أوأبا أوكان معرفا بعجزه حذف صدره وألحق عجزه ياء النسب فتقول فى ابن الزبير زبيرى وفى أبى بكر بكرى وفى غلام زيد زيدى فان لم يكن كذلك فان لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب الى صدره فتقول فى امرئ القيس امرئى وان خيف لبس حذف صدره ونسب الى عجزه فتقول فى عبد الاشهل وعبد القيس أشهلى وقيسى (ص) واجبر برد اللام مامنه حذف * جوازا ان لم يك رده ألف

بالضم تصغير قلة تطلق على اناء كالجرة وعلى أعلى الشىء كقلة الجبل وقلة الانسان رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام مثله ماء فتقول مائي وماوي لان الهمزة بدل غاية الامر أن المبدل منه فى كساء واو وفى ماء هاء اه ومقتضاه جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن المسموع قبلها القلب كما فى الاشمونى ومثل ماء شاء (قوله فوجهان) أي والاحسن فى ألف الالحاق القلب وفى المنقلبة عن أصل التصحيح كما مر (قوله لصدر جملة) أي مسمي بها ولصدر ماركب مزجا أى ولو عددا فتقول خمسي فى خمسة عشر سمي به اولا كما يقتضيه كلام الفارضى ومثل ذلك ماسمي به من نحو حيثما وأينما ولولا ولوما من المركبات فتقول حيثى ولوي بالتخفيف لانه ليس من الثنائى الآتى فى قوله وضاعف الثانى الخ بل رباعى حذف عجزه (قوله ولثان) عطف على لصدر وتما بالبناء للفاعل على صفته واضافة مفعول تما (قوله أواب) بنقل فتح الهمزة للواو (قوله أوماله) عطف على ابن أى أومبدوأة بماله الخ وعطفه على ثان مفسد قيل هو عطف عام لشموله الابن وغيره من كل مايتعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبعا لابن الناظم ويرده أن عطف العام لا يكون الا بالواو وأيضا مرادهم بالمضاف الذي ينسب لصدره فقط أوعجزه فقط ما كان علما بالوضع أوبالغلبة أما غير العلم كغلام زيد فليس مما هنا لانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفرد لا المضاف وجعله عطف مرادف بان يراد بماله التعريف وبالمصدر بابن أوأب شىء واحد وهو العلم بالغلبة كابن الزبير تكرار بلا فائدة فالاولى أن يراد بالمصدر بابن أوأب ما كان كنية من الاعلام الوضعية كابى بكر وابن وردان ومثله أم كلثوم وبالمعرف بالثانى العلم الغلبى كابن عمر فانه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافا غير علم فتعرف أوله بثانيه ثم غلب عليه دون سائر اخواته فصار تعريفه بالعلمية وأما غير الكنية من الاعلام الوضعية كامرئ القيس وعبد شمس فهو المراد بقوله فيما سوي هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بابن أن علمية الكنية بالوضع والثانى بالغلبة أفاده الصبان لكن هذا الحمل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بابن الزبير لانه علم غلبى كابن عمر لا كنية * فالحاصل ان المركب الاضافى ان كان علما بالوضع غير كنية نسب لصدره ان أمن اللبس فان لم يؤمن أوكان كنية أوعلما بالغلبة نسب الى عجزه أو ليس علما أصلا فليس مما نحن فيه خلافا لتمثيل الشارح بغلام زيد ولا يصح حمله على المجعول علما لانه حينئذ من الاول قال الاسقاطى الا أن يحمل على ما اذا غلب على واحد من غلمان زيد كما فى ابن عمر اه ومقتضاه أن العلم الغلبى لا يشترط تصديره بابن وعلى هذا فالمخلص مما مر أن يراد بقوله بابن أوأب مايعم الكنية والعلم الغلبى المصدر بهما وبالمعرف بالثانى العلم الغلبى غير المصدر بهما كغلام زيد اذا غلب فيلتئم كلام الشارح بالمتن ويندفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون العطف مغايرا فتدبر (قوله وفى بعلبك الخ) أى وفى معد يكرب معدي ومعدوى لانه بعد حذف الجزء الثانى يصير منقوصا كقاض فيجرى فيه مامر (قوله فان كان صدره ابنا الخ) أى بان كان كنية أوعلما غلبيا وقوله أوكان معرفا الخ أي بان كان علما غلبيا غير مصدر كغلام زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أى بان كان علما بالوضع غير كنية أما غير العلم أصلا فخارج كما مر (قوله امرئ) أى بكسر الراء بعدها همزة ويقال مري بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لانه المسموع تصريح (قوله مامنه حذف) ما بمعني اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهاء منه تعود لما أى اجبر الاسم الذى حذفت لامه بردها اليه وقوله جوازا أى جبرا ذا جواز أي جائزا (قوله فى جمعى التصحيح) متعلق بالف ولا فائدة لذكر جمع المذكر مع التثنية لان مايرد فيه يرد فيها بلا عكس

فى جمعي التصحيح اوفى التثنيه

وحق مجبور بهذي توفيه (ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف اللام فلا يخلو اما ان تكون لامه مستحقة للرد فى جمعى التصحيح وفى التثنية أولا فان لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جاز لك فى النسب الرد وتركه فتقول فى يد وابن يدوي و بنوى او يدى وابني كقولهم فى التثنية يدان وابنان وفى يد علما لمذكر يدون وان كانت مستحقة للرد فى جمعى التصحيح أو فى التثنية وجب ردها فى النسب فتقول فى أب وأخ وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

عكس كلام أب وأخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر فى التسهيل على التثنية وجمع المؤنث (قوله بهذي) أى فى هذه الثلاثة وهي جمعا التصحيح والتثنية توفية أي جبر فى النسب وجوبا (قوله جاز لك الخ) أى بشرط صحة العين والا وجب الجبر وان لم يجبر فى التثنية كشاة فان أصلها شوهة لجمعه على شياه حذفت لامها وهي الهاء تخفيفا وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بعد سكونها لاجلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فتردلامها فى النسب و يقال شوهي بسكون الواو عند الاخفش لانه يسكن فيه ما أصله السكون وعند سيبويه والجمهور شاهي لان المجبور عندهم تفتح عينه وان سكنت فى الاصل فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وتقول فى ذي وذات بمعني صاحب ذووى بفتح الذال والواو اتفاقا لان أصله فعل بفتحتين عندهما كما مر فى باب الاعراب فتردلامه وتقلب ألفا ثم الالف واو الاجل الياء كفتي قاله الدماميني اه صبان وردد اللام فى هذا واجب لشيئين اعتلال عينه وردها فى تثنية ذات تحو ذوا تا أفنان لكن ينظر لم تقلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها و يقال ذاوى كشاهي وليس فيه توالى اعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طووى المتقدم لعروض حركة العين فيه واصالتها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهي العارض الحركة كما مر فتامل (قوله يدوى) أي بسكون الدال عند الاخفش تبعا لاصلها و بفتحها عند سيبويه لما مر وهو الصحيح و به ورد السماع ومثله نحو دم وغد مما أصل عينه السكون اذا ردت لامه فى النسب وجواز الرد وعدمه فى ذلك انما هو عند من يقول فى تثنيته يدان ودمان اما من يقول يديان بالرد فلا يجوز غيره (قوله بنوى) أى بحذف همزة الوصل لانها عوض عن اللام فلا يجمع بينهما وابني باثبات الهمزة وحذف اللام وكذا كل ماحذفت لامه وعوض عنها الهمزة كاسم واست (قوله علما المذكر) قيد لصحة جمعه بالواو والنون (قوله ألحق) أى فى ثبوت الجبر برد اللام بلا نظر لوجوبه وجوازه فلا ينافى وجوبه فى بنت كاخت دون ما ألحق به وهو ابن وانما أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيها على خلاف يونس (قوله و يونس) يقر أغير مصروف على أصله اذ لا حاجة بالوزن الى صرفه (قوله أخت) انما ضمت همزتها لتدل على أن الذاهب منها واو وخصت بذلك دون أخ لاجل التاء اللازمة لها وصلا ووقفا كالاسم الثلاثى صحاح (قوله اخوى و بنوى) أي بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما ولا يضر التباسهما بالمنسوب الى أخ وابن لانهم لا يبالون به فى النسب صبان (قوله ومذهب يونس الخ) اى لان التاء وان أشعرت بالتأنيث تشبه تاء جبت وسحت فى سكون ماقبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها مجرورة فكانها من بنية الكلمة و يرده حذفها فى الجمع كتاء التانيث فيقال بنات وأخوات دون بنتات وأختات (قوله كلا ولائى) أى كما يقال لائى بمدة فهمزة فياء مشددة فى النسب الى لا (قوله الى ثنائى) أى وضعا وقد مر الثنائى لا بالوضع فى قوله واجبر الخ (قوله فتقول فى لوالخ) أى سواء كانت اسم رجل أردت النسبة اليه أو قصدت نسبة شخص الى لفظها لاكثاره منها فتقول لوى بالادغام لاجتماع المثلين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجوود ووا ما نحو كى وفى فتقول فيه كيوى وفيوي بلا ادغام كحيوى فى حي لعدم اجتماع المثلين اذ الياء المزادة تقلب واوا للنسب وانما لم يدغم طووى لما مر (قوله و يجوز قلب الهمزة واوا) أى كالمبدلة عن أصل فى نحو كساء كذا فى التصريح وفيه أن الهمزة بدل عن الالف الزائدة للتضعيف لا عن أصل فالاولى أن تشبه بالمنقلبة عن الف الالحاق فى نحو علباء الا أن يقال لما كان التضعيف هنا لتصيير الكلمة ثلاثية كان بمنزلة الاصل فتدبر (قوله وان يكن كشية الخ)

ويحذف منهما تاء التانيث و يرد اليهما المحذوف فيقال أخوى و بنوى كما يفعل ذلك باخ وابن ومذهب يونس أنه ينسب اليهما على لفظيهما فتقول أختى و بنتي (ص) وضاعف الثاني من ثنائى ثانيه ذو لين كلا ولائي (ش) اذا نسب الى ثنائى لا ثالث له فلا يخلو الثاني من أن يكون حرفا صحيحا أو حرفا معتلا فان كان حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول فى كم كمى وكمى وان كان حرفا معتلا بالواو وجب تضعيفه فتقول فى لو لوى وان كان الحرف الثاني ألفا ضوعفت وأبدلت الثانية همزة فتقول فى رجل اسمه لا لائى و يجوز قلب الهمزة واوا فتقول لاوي (ص) وان يكن كشية ما الفا عدم * فجبره وفتح عينه التزم (ش) اذا نسب الى اسم محذوف الفاء فلا يخلو اما أن يكون صحيح اللام أو معتلها فان كان صحيحها لم يرد اليه المحذوف فتقول فى عدة وصفة عدى وصفى وان كان معتلها وجب الرد و يجب أيضا

شروع فى بيان محذوف الفاء بعد ان بين محذوف اللام وترك محذوف العين لقلته جدا انظر الاشمونى (قوله عند سيبويه) أى لانه يفتح عين المجبور وان كان أصلها السكون وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله فى شية) هي لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها وشي بكسر فسكون كوعد فى عدة نقلت كسرة الواو لما قبلها وحذفت وعوض عنها التاء (قوله وشوى) أى بفتح الشين عند سيبويه والواو والاولى فاء الكلمة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن اللام لانه لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامه وهي الياء ألفا ثم واو الياء النسب كما فى فتي وأما الاخفش فيقول وشى بسكون الشين وكسر ياء الكلمة لاجل ياء النسب وانما صحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك دية فسيبويه يقول ودوى والاخفش ودي (قوله نا سبا للجمع) قال الشاطبي أراد الجمع اللغوى ليشمل التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه ان حكم التثنية والسالمين علم من قوله * وعلم التثنية احذف للنسب * الخ مع انه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم والنسب اليه على لفظه كما فى التسهيل واسم الجنس الجمعى كنمل قال الدماميني ولا يعلم أينسب اليه أم الى مفرده الا الله تعالى لسقوط التاء فى النسب ألبتة صبان (قوله جيء بواحده) أي ان لم يتغير المعنى والا نسب الى الجمع نفسه كاعرابي اذ لو قيل عربى ردا الى مفرده لتبادر الاعم والقصد الاخص لاختصاص الاعراب بسكان البوادى وعموم العرب لهم ولغيرهم قاله أبو حيان (قوله فرضى) أى بفتح الفاء والراء لان واحد الفرائض فريضة * وفعلى فى فعيلة النزم * وقولهم فرائضى خطأ كقولهم كتبى وآفاقي وقلانسى فى النسب الى كتب وآفاق وقلانس والقياس كتابي وأفقي وقلنسى بالرد الى الواحد فتحذف الواو ومن قلنسوة على قاعدة النسب الى ما فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مما جرى كالعلم كانصار فلا يكون النسب اليه خطأ (قوله فان أجري الخ) شمل العلم بالوضع كانمار وكلاب أو بالغلبة كانصار وفرائض للعلم المخصوص واسم الجمع كصحب واسم الجنس كشجر والجمع الذى لا واحد له من لفظه كعباديد فكلها ينسب الى لفظها (قوله ومع فاعل الخ) فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعية فى الحكم فقط وهذه الصيغ غير مقيسة عند سيبويه وان كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرار لبياع الدقيق والفاكهة والبر قياسا على ما سمع من نحو عطار وبقال والمبرد يقيسه (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل ان الثانى يفيد العلاج ويقبل التاء دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) أى لان جعله صيغة مبالغة يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وأجيب أيضا بان النفى منصب على المقيد وهو الظلم مع قيده وهو كثرته معا كما فى قوله تعالى ولا شفيع يطاع اذ المقصود نفى الشفيع أصلا فهو حينئذ بمعني اسم الفاعل وعدل عنه تعريضا بان ثم ظلاما للعبيد من ولاة الجور وبان العبيد جمع كثرة فجيء فى مقابلته بالكثرة (قوله الى البصرة) بفتح الباء بصرى بكسرها والقياس الفتح وهو مسموع أيضا لكن قيل ان بصرة العراق مثلثة الباء فيجوز فى المنسوب اليها الفتح والكسر بلا شذوذ ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالنسب الي بصرى كحبلى بلد بالشام اذا نسب اليها بحذف الالف كذا قيل وفيه أنهم لا يبالون باللبس فى هذا الباب كما مر (قوله دهري) بضم الدال الشيخ الكبير والقياس فتحها والله أعلم

﴿الوقف﴾

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو اما اختيارى بالمثناة التحتية بان قصد لذاته أو اضطرارى بان قطع النفس عنده أو اختبارى بالموحدة بان يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقتضاء بالوجه الاتي وعلى نحو ألا يسجدوا وأما اشتملت مما يتوهم انه لفظ واحد وهو فى التقدير أكثر فان اما فى الاخير ليست هي الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما ألا

اذا نسب الى جمع باق على جمعيته جيء بواحده ونسب اليه كقولك فى النسب الى الفرائض فرضى هذا ان لم يكن جاريا مجرى العلم فان جرى مجراه كانصار نسب اليه على لفظه فتقول فى أنصار أنصاري وكذا ان كان علما فتقول فى أنمار أنماري (ص)

ومع فاعل وفعال فعل فى نسب أغنى عن اليا فقبل (ش) يستغنى غالبا فى النسب عن يائه ببناء الاسم على فاعل بمعني صاحب كذا نحو تامر ولابن أي صاحب تمر وصاحب لبن وببنائه على فعال فى الحرف غالبا كبقال وبزاز وقد يكون فعال بمعني صاحب كذا وجعل منه قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أي بذى ظلم وقد يستغني عن ياء النسب أيضا بفعل بمعني صاحب كذا نحو رجل طعم ولبس أي صاحب طعام ولباس وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى

لست بليلى ولكني نهر
لا أدلج الليل ولكن أبتكر

أى ولكني نهاري أي عامل بالنهار (ص)

وغير ما أسلفته مقررا على الذي ينقل منه اقتصرا

(ش) أى ما جاء من المنسوب مخالفا لما سبق تقريره فهو من شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها كقولهم فى النسب الي البصرة بصرى والى الدهر دهرى والى مروز مروزى (ص)

يسجدوا

﴿الوقف﴾

تنو ينا اثر فتح اجعل الفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا (ش) أي اذا وقف على الاسم المنون فان كان التنو ين واقعا بعد فتحة أبدل الفا و يشمل ذلك ما فتحه للاعراب نحو رأيت زيدا وما فتحه لغير الاعراب كقولك في أيها وويها ايها وويها وان كان التنوين واقعا بعد ضمة أو كسرة حذف وسكن ما قبله كقوله في جاءز يدومررت بزيد جاءز يدومررت بزيد (ص) (١٧٧) واحذف لوقف في سوى اضطرار

يسجدوا فعلى قراءة الكسائي بتخفيف الا فهي حرف استفتاح و يا للتنبيه أو المنادي محذوف واسجدوا فعل أمر فيوقف على يا مفصولة من اسجدوا وكان حقه أن يفصل في الخط أيضا لكن وصلا في المصحف العثماني فصارا بصورة المضارع لفظا وخطا وفي التقدير غيره وعلى قراءة الباقين بالتشديد فهي أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة ولذا سقطت نون المضارع والمصدر المنسبك مفعول يهتدون بحذف الخافض أي لا يهتدون الى السجود فيوقف على أن عند قطع النفس أو على لا دون يا لانها جزء كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع الى ثمانية أنواع من التغيير غالبا مجموعة في قوله

زيادة حذف اسكان ونقل * كذا التضعيف والروم والاشمام والبدل

وقد لا يغير أصلا كالفتي والقاضي وحبلى (قوله تنو ينا اثر) بنقل كسرة الهمزة الى النون الساكنة قبلها (قوله وقفا) أي في الوقف أولا جله أو واقفا (قوله أبدل ألفا) أي وجوبا في غير لغة ربيعة وجوازا فيها كما نقله الصبان (قوله وشمل ذلك الخ) شمل أيضا المقصور كرأيت فتي فالفه في النصب بدل من التنوين وفي غيره لام الكلمة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور وقيل بدل من التنوين مطلقا فيقدر اعرابه على الالف المحذوفة وقيل لام الكلمة مطلقا فيقدر عليها بدليل اماتها وكتبها بالياء ووقوعها قافية والالف بدل التنوين لا تصلح لذلك (قوله حذف) أي في الاشهر ولغة الازد قلبه واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أي أشبهت المنون صورة لانها ثلاثية بخلاف لن (قوله على هاء الضمير) أي المتصل بخلاف هو وهي فلا يحذف منهما شيء لتعاصيهما بالحركة (قوله حذفت صلتها) أي حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها (قوله الا في الضرورة) أي فتثبت صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك في آخر العروض أو الضرب كقوله

ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه

باثبات الواو بعد الهاء (قوله فابدلوا) أي الجمهور نونها ألفا وغيرهم يقف بالنون كان ولن وأما رسمها فقيل بالالف كالمصحف وقيل بالنون وقيل ان الغيت فبالنون لتتميز عن اذا الشرطية وان أعملت فبالالف كما في المغني وينبغي تغريع القولين الاولين على الوقف فمن وقف بالنون أو بالالف رسمها بهما ولا وجه لرسمها بالنون عند من يقف بالالف ولا عكسه اذ الوقف على مرسوم الخط وأما الثالث فقول مستقل غير مفرع على غيره ومحل الخلاف في غير القرآن اما فيه فبالالف وقفا وخطا اجماعا كما في الاتقان وغيره صبان (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) أي فاثبات يائه ما لم ينصب أولى وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقيد به فعكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل في كلامه المنصوب غير المنون مع أن اثبات يائه واجب لا أولى (قوله فالمختار الوقف عليه بالحذف) أي حذف الياء كما تحذف في الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزاد فيه عن الوصل فيحذف التنوين و يسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس اعادة الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أي مضارع وفي أصله يوفي حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة وانما قال علما لان المنقوص لا يكون الا اسما وتنو ينه حينئذ للعوض كجوار لانه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل (قوله هذا مرى) أي باسكان الياء وأصله مرئى بهمزة بعد الراء كمكرم نقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعل كقاض (قوله غير منون) يشمل ما حذف تنو ينه لأل كما مثله أو لمنع الصرف كرأيت جواري أو

صلة غير الفتح في الاضمار وأشبهت اذن منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب (ش) اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة نحو رأينه أو مكسورة نحو مررت به حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة الا في الضرورة وان كانت مفتوحة نحو هند رأيتها وقف على الالف ولم تحذف وشبهوا اذن بالمنصوب المنون فابدلوا نونها الفا في الوقف (ص) وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس وفي نحو مر لزوم ردا لیا اقتفى (ش) اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنو ينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا فالمختار الوقف عليه بالحذف الا أن يكون محذوف العين أو الفاء كما سيأتي فتقول هذا قاض ومررت بقاض ويجوز الوقف عليه باثبات الياء كقراءة ابن كثير

ولكل قوم هادى فان كان المنقوص محذوف العين كمر اسم فاعل من أري أو الفاء كيف علما لم يوقف عليه الا باثبات الياء فتقول هذا مرى وهذا يفى واليه أشار بقوله وفي * نحو مر لزوم ردا لیا اقتفى * فان كان المنقوص غير منون فان كان منصوبا اثبتت يائه ساكنة نحو رأيت القاضي وان كان مرفوعا أو مجرورا جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجود نحو هذا القاضي

ومررت بالقاضى (ص) وغيرها التأنيث من محرك * سكنه أوقف رائم التحرك أواشمم الضمة أوقف مضعفا * ماليس همزا أوعليلا ان قفا محركا وحركات أنقلا * لساكن تحريكه لن يحظلا (ش) اذا أريد الوقف على الاسم المتحرك الآخر فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أوغيرها فان كان هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون كقولك فى هذه فاطمة أقبلت هذه فاطمه وان كان آخره غير هاء التأنيث ففى الوقف عليه خمسة أوجه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الاشارة للحركة بصوت خفى والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون الا فيما حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف أن لا يكون الآخر همزة كخطا ولا معتلا كقفي وأن يلى حركة كالجمل فتقول فى الوقف عليه الجمل بتشديد اللام فان كان ماقبل الاخير ساكنا امتنع التضعيف كالجمل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذى قبله وشرطه ان يكون ماقبل الآخر ساكنا قابلا للحركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب ومررت بالضرب فان كان ماقبل الآخر محركا لم يوقف عليه بالنقل كجعفر وكذا ان كان ساكنا لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصرى وكوف نقلا (ش) مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أوضمة أوكسرة وسواء كان الآخر مهموزا أوغير مهموز فتقول وحمل عندهم هذا الضرب ورأيت الضرب ومررت بالضرب فى الوقف على الضرب وهذا الردء ورأيت الردء ومررت بالردء فى الوقف على الردء ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل اذا كانت الحركة فتحة الا اذا كان الآخر مهموزا فيجوز عندهم رأيت الردء ويمتنع الضرب ومذهب الكوفيين أولى لانهم نقلوه عن العرب (ص) والنقل ان يعدم نظير ممتنع * وذاك فى المهموز ليس يمتنع (ش) يعني أنه متى أدى النقل الى أن تصير الكلمة على بناء غير موجود فى كلامهم امتنع ذلك الا ان كان الآخر همزة فيجوز فعلى هذا يمتنع هذا العلم فى الوقف

للنداء كياقاض أو الاضافة كقاضى مكة أما الاول فحكمه ماذكره ومثله الثانى فتثبت ياء المنصوب منه وجوبا وياء غيره رجحانا كما فى الهمع وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيبويه لان النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فليحمل عليه كلام المصنف وأما الرابع فكالمنون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ماذهب لاجلها وهو التنوين فالحق بالمنون الا فى النصب فلا يقلب تنوينه العائد ألفا لضعفه عن الاصل بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا القسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك الا أن يقال لما عاد اليه التنوين كان داخلا فى قوله وحذف يا المنقوص الخ لا فى قوله وغير ذي التنوين الخ أفاده سم (قوله من محرك) أى حركة أصلية قبل الوقف اما عارض الحركة كتاء اقتربت وذال يومئذ فيجب تسكينه كالساكن الاصلى (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهي بالسكون أبلغ (قوله عن الاشارة للحركة) أى ولو فتحة خلافا لمن منعه فيها كاكثر القراء لكنها تحتاج الى رياضة وتأن لخفتها وسرعة اللسان اليها نعم لا يمكن الروم فى المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لاجل الالف بدل التنوين (قوله الا فيما حركته ضمة) أي سواء كانت اعرابية نحو واياك نستعين أو بنائية نحو من قبل والغرض به الفرق بين الساكن أصالة والمسكن للوقف وكذا الروم الا أن الفرق به أتم لانه يدركه الاعمى والبصير لما فيه من الصوت الخفى والاشمام لا يدركه الا البصير (قوله أن لا يكون الآخر همزة) أى لثقلها كالمعتل فلا تزاد بالتضعيف ثقلا (قوله كقفي) الاولى حذفه لان الكلام فى متحرك الآخر ويمثل برأيت القاضى وقضى الامر وقضو الرجل بضم الضاد أى صار قاضيا (قوله وأن يلى حركة) أى لئلا يجتمع ثلاث سواكن المدغم وهو المزيد للتضعيف وماقبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محرك فى الاصل ولذا يمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بتمامها فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أى الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس والغرض بها بيان الحركة أو التخلص من السكونين وانما لم يجب لان التقاء الساكنين جائز فى الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غيره ولغة لخم النقل اليه أيضا كقوله

من يأتمر بالخير فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده

فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سلب فتحتها (قوله كالالف) أى وأختيها كقنديل وعصفور وزيد وثوب وكذا المدغم كجدوعم فلا نقل فى ذلك كله لتعذر الحركة فى الالف والمدغم وتعسرها فى الباقي ويشترط أيضا صحة المنقول منه فلا نقل فى دلو وظبي وأن لا يؤدى الى عدم النظير كما سيأتي (قوله على الردء) أى بكسر الراء وسكون الدال آخره همزة أي المعين فى المهمات ومنه قوله تعالى فارسله معى ردأ يصدقني أما الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا نقل فيه اتفاقا لان ماقبل الآخر لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أى لما يلزم على النقل من حذف الف التنوين فى المنون

على العلم لان فعلا مفقود فى كلامهم و يجوز هذا الرد لان الآخر همزة (ص) فى الوقف تاتا نيث الاسم ها جعل * ان لم يكن بساكن صح وصل وقل ذا فى جمع تصحيح وما * ضاهي وغيرذين بالعكس انتمي (١٧٩) (ش) اذا وقف على ما فيه تاء

وحمل غيره عليه وانما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلا فتخلص منه بالنقل وان لزم عليه ما ذكر تسهيلا للنطق بها فيجوز رأيت ردا بالنقل وان لم يمثل الشارح الا لغير المنون * والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا فتحة المهموز وأما فتح غيره فعند الكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أى بكسر فضم مفقود أي اتفاقا واما عكسه فنادر فى الاسماء وقبل مفقود فلا نقل فى أتيت بقفل لخروجه لذلك (قوله و يجوز هذا الرد) أي بنقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدي الى عدم النظير لثقل الهمزة (قوله فى الوقف) متعلق بجعل الواقع خبرا عن تاوها مفعوله الثانى والاول ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) اى بان كان متحركا كفاطمة أوساكنا معتلا وهو خصوص الالف كفتاة كما يفهم من تمثيل الشارح (قوله وقف بها السكت) أى توصلا الى بقاء الحركة وقفا كما توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبنى على حركة لازمة وكلها فى المتن (قوله بحذف آخر) اي فقط كاعط أومع حذف الفاء كلم يع أوالعين كلم ير (قوله مجزوما) حال من يع وأصله يوعى حذفت لامه للجازم وفاؤه وهى الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة واصل ع اوعي حذفت الياء للبناء والواو حملا على المضارع فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلهما فه ولم يفه من الوفاء واه بمعني عد ولم يأه ونحوهما من كل فعل حذفت فاؤه ولامه و بقيت عينه واماره فالباقى منه الفاء فقط وأصله ارأى ولم ير أي كيرعى حذفت الهمزة بعد نقل حركتها للراء فحذفت همزة الوصل للاغتناء عنها والالف الاخيرة للجازم أوالبناء و بقيت الفاء وهى الراء وفى الدماميني على المغنى ان نحو هذه الافعال مما بقى على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا لكن لا ينطق بها الا فى الوقف فحذفها وصلا انما هو فى اللفظ لا الخط (قوله للجزم أوالوقف) المراد بالوقف هنا البناء فى فعل الامر ولو عبر به لكان أولى (قوله اوحرفين أحدهما زائد) أي فتجب فيه الهاء لبقائه على أصل واحد كذا قال المصنف ورده الموضح باجماع المسلمين على ترك الهاء فى الوقف على لم أك ومن يتق والقراءة الصحيحة وان كانت سنة متبعة لا تخالف العربية ولا تاتى على ما تمنعه لا يقال كلام المصنف فى المعتل وأك صحيح لانه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأك كذلك نعم يرد على الموضح انه وافق المصنف فى باب كان من شرح القطر فيرد عليه ماذكر و يرد على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب فى ما المجرورة بحرف لصيرورته كجزئها كما سياتي وكون حرف المضارعة كالجزء اقوى فهلا قيل فيه أيضا بالجواز (قوله وليس حتما الخ) اي وليس ايلاؤها الهاء حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من أولها المأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقا كما مثله الشارح اولا وجوز الشاطبي اثبات الالف مع جرها بالاسم ونقله عن سيبويه وحكاه الاخفش لغة فى الحرف أيضا وعليها قراءة عما يتساءلون وقول حسان

على ما قام يشتمني لئيم * كخنزير تمرغ فى رماد

(قوله اقتضاء) بالمدمع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجوبا لاضافته لواجب التصدر واقتضي الثانى فعل ماض أى اقتضى اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أى فرقا بينها و بين الشرطية والموصولة ولم يعكس لان كلا من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت ألفهما وسطا والحذف بالاواخر أليق وشرط الحذف ان لا تركب مع ذا والا امتنع نحو لماذا تلومني كما فى الاشمونى

التانيث فان كان فعلا وقف عليه بالتاء نحو هند قامت وان كان اسما فان كان مفردا فلا يخلو اما أن يكون ما قبلها ساكنا صحيحا أولا فان كان ما قبلها ساكنا صحيحا وقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان كان غير ذلك وقف عليه بالهاء نحو فاطمه وحمزه وفتاه وان كان جمعا أوشبهه وقف عليه بالتاء نحو هندات وهيهات وقل الوقف على المفرد بالتاء نحو فاطمت وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء نحو هنداه وهيهاه (ص)

وقف بها السكت على الفعل المعل بحذف آخر كاعط من سأل

وليس حتما فى سوى ما كع أو كيع مجزوما فراع ما رعوا

(ش) يجوز الوقف بهاء السكت على فعل حذف آخره للجزم أو الوقف كقولك فى لم يعط لم يعطه وفى أعط أعطه ولا يلزم ذلك الا اذا كان الفعل الذي حذف آخره قد بقى على حرف واحد أوحرفين أحدهما زائد فالاول كقولك فى ع وق عه وقه والثاني كقولك فى لم يع ولم يق لم يعه ولم يقه (ص) وما فى الاستفهام ان جرت حذف ألفها وأولها الهاء ان تقف وليس حتما فى سوى ما انخفضا * باسم كقولك اقتضاء م اقتضى (ش) اذا دخل على ما الاستفهامية جار وجب حذف ألفها نحو عم تسال و بم جئت واقتضاء م اقتضى زيد واذا وقف عليها بعد دخول الجار فاما أن يكون الجار لها حرفا

أي لصيرورتهما كلمة واحدة للاستفهام فما جزء كلمة لا كلمة تامة فان جعلت ذا زائدة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الالف لان ألفها حينئذ آخر كما مر في الموصول وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذا اشارية مبتدأ مؤخرا وما خبرا مقدما فحذف ألفها لما ذكر فتدبر (قوله جاز الحاق الهاء) أي لكون الحرف منها كالجزء فكانها على حرفين فجاز الوقف عليها بدون الهاء وان كان اثباتها أجود قياسا لتكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة وأكثر استعمالا وانما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أما المضاف فمستقل بمعناه فهي معه في تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها بغير الخ) في نسخ الاختصار على هذا البيت وعليها شرح الاشموني وفي أخرى زيادة بيت قبله وهو

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما * حرك تحريك بناء لزما

فقوله ووصلها الخ تفصيل لاجمال هذا (قوله بغير تحريك بنا * أديم) يصدق بتحريك البناء غير الدائم كما مثله الشارح وبتحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيد أو لا اعرابا ولا بناء كنون المثنى والجمع فمقتضاه ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الاول فقط أما الثاني فلا تلحقه أصلا والثالث تلحقه بلا شذوذ كالزيدانه والزيدونه كما في الهمع * ويجاب بان سيبويه حكى أعطني ابيضه بلحوق الهاء للمعرب شذوذا ولا نسلم ان حركة نون المثنى والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هي بناء لازم فتدبر وان سلط النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أديم لم يصدق الا بالاول وكانه قال ووصلها بتحريك بناء غير مدام شذ (قوله في المدام استحسنا) فيه قيد ملحوظ أشار اليه الشارح أي المدام غير الشبيه بالاعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته وان كانت بناء لازما تشبه الاعراب من حيث انه يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا كما مر والهاء تمتنع في المعرب لان عامله يغني عنها في الدلالة على الحركة فكذا في شبهه ولئلا يتوهم كونها ضميرا فيهما (قوله نحو قبل الخ) أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها كخمسة عشر (قوله من عله) أي في قوله

يارب يوم لي لا أظلله * أرمض من تحت وأضحي من عله

أي لا أظلل فيه وارمض وأضحي مضارعان مجهولان من رمضت رجله احترقت بحر الرمضاء وهي الارض الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالكسر والفتح اذا برزت لها مكشوفا اه زكريا وفيه ان رمض وضحي بهذا المعنى لازمان فكيف يبنيان للمفعول مع كون النائب ليس ظرفا ولا مصدرا فالظاهر بناؤهما للفاعل صبان ولو بني الاول للمجهول على معنى يحرقني حر الشمس لكان له وجه فضمة عل بناء عارضة كقبل وبعد كما مر في الاضافة ولحقته الهاء شذوذا (قوله لم يتسنه) أي بناء على أنه من السنة واحدة السنين وان لامها واو فالاصل يتسنوا قلبت الواو ألفا وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفا وأجرى الوصل مجراه وكذا على أنه من الحما المسنون وأصله يتسنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا دفعا لتوالي الامثال كتظني وتقضى في تظنن وتقضض أي سقط أما على قول الحجازيين ان لام السنة هاء فيتسنه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا أو عنبا وشرابه عصيرا أو لبنا ولما انتبه بعد المائة سنة وجده على حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر اشارة الى ان القلة انما هي في الوصل أما في الوقف فكثيرة اتفاقا (قوله مثل الحريق الخ) في نسخ قبله * لقد خشيت ان أري جدبا * بشد الباء للوقف وهو ضرورة في هذا فقط لما مر أن شرط التضعيف ان لا يكون الاسم منصوبا منونا فلا يصلح شاهدا ولذا حذف في نسخ والجدب

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما

حرك تحريك بناء لزما ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ في المدام استحسنا

(ش) يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة اعراب كقولك في كيف كيفه ولا يوقف بها على ما حركته اعرابية نحو جاء زيد ولا على ما حركته مشبهة للحركة الاعرابية كحركة الفعل الماضي ولا على ما حركته البنائية غير لازمة نحو قبل و بعد والمنادى المفرد نحو يا زيدو يا رجل واسم لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل وشذ وصلها بما حركته البنائية غير لازمة كقولهم في من عل من عله واستحسن الحاقها بما حركته دائما لازمة (ص)

ور بما أعطى لفظ الوصل ما

للوقف نثرا وفشا منتظما

(ش) قد يعطى الوصل حكم الوقف وذلك كثير في النظم قليل في النثر ومنه في النثر قوله تعالى لم يتسنه وانظر ومن النظم قوله * مثل الحريق وافق القصبا

فضعف الباء وهي موصولة بحرف الاطلاق وهو الالف (ص)

ضد الخصب وجملة وافق القصبا حال من الحريق والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم

﴿ الامالة ﴾

تسمى الكسر والبطح والاضجاع لانها اصطلاحا تميل الفتحة نحو الكسرة والالف نحو الياء كما في الشرح فكانك بطحتها أى رميتها وأضجعتها اليها والغرض الاصلى منها تناسب الاصوات وتقاربها لان النطق بالياء والكسرة مستفل منحدر وبالفتحة والالف متصعد مستعل وبالامالة تصير من نمط واحد في التسفل والانحدار وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل مما يجوز تركه اماله والاسباب الآتية انما هي للجواز ومحلها الاسماء المتمكنة والافعال غالبا كما سيأتي وأصحابها تميم ومن جاورهم وأما الحجازيون فلا يميلون الا في مواضع قليلة وسببها لفظي ومعنوى فالاول الياء والكسرة الظاهرتان والثاني الدلالة على ياء كباع ورمى أو كثرة كخاف وسيأتي موانعها وموانع موانعها وجملة ماذكره المتن من أسباب امالة الالف ستة انقلابها عن الياء ورجوعها اليها وكونها بدل عين ما يؤل الى فلت ووقوع ياء قبلها ومثله بعدها وكسر ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع الى الياء والكسرة الظاهرين أو المقدرين (قوله في طرف) أى طرف اسم كرمي أو فعل كرمى أما الالف المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كدان أميلت أو عين اسم كناب وعاب لم تمل عند سيبويه كما سيأتي وأما المبدلة من الواو في الطرف فلا تمال مطلقا وفي غيره فيها تفصيل يأتي (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على أنه خبر الواقع على تاويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون مزيد) مصدر ميمي بمعني الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما الهاء عدما) مامبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبره لما تليه والهاء مفعول لعدم أى حكم ما عدم الهاء في الامالة ثابت لما تليه (قوله عبارة عن أن ينحي الخ) اعترض بانه لا يشمل ما اذا لم يكن بعد الفتحة ألف كنعمة وشجرة فالاولى قول الاشموني تبعا لابن هشام هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف نحو الياء ان كان بعدها ألف وقد يقال قول الشارح وبالالف نحو الياء ليس من تتمة ماقبله بل هو نوع آخر وهو المشار اليه بقول الاشموني ان كان بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء غاية الامر انه اكتفى في النوع الثاني بذكر اللازم لان امالة الالف لازمة لامالة الفتحة (قوله بدلا من ياء) سبب أول وصيرورتها للياء ثان ودون زيادة الخ قيد في الثاني فقط (قوله كالف ملهي) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيث مقصورة كحبلي وسكرى (قوله فانها تصير ياء الخ) أى فتشبه المنقلبة عن الياء (قوله نحو قفى) بضم ففتح وأصله قفيو اجتمعت الواو والياء الخ ويقال في تكسيره قفى بكسرتين وأصله قفو وكفلوس قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة توالى واوين فانقلبت الاولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء وأدغمت ثم كسرت الفاء للمناسبة والقاف للاتباع تصريح (قوله قفى) بفتحتين مع شد الياء وأصله قفاى بتخفيف الياء وهي اللغة الشهيرة فقلبت الالف ياء وادغمت كما مر في قوله وعن * هذيل انقلابها ياء حسن * وعلم بذلك أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي الواوى لا يمال لان الفه لا تعود للياء الا في شذوذ أو بزيادة شيء ليس في تقدير الانفصال بخلاف الف ملهي فانها وان عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكنها زيادة في تقدير الانفصال وشذ امالة الكبا بالكسر وهي الكناسة من كبوت البيت أى كنسته ولا يقال هي لاجل الكسر لانه لا يؤثر في المنقلبة عن واو ولا يرد أن امالة الربا مع أنه واوى من ربا يربو أى زاد قياسية لاجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام في شرح الشافية لان كسر الراء له قوة في الامالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا بدل عين الخ) هذا هو السبب الثالث وهو من المعنوي كالثاني (قوله ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعني يرجع

﴿ الامالة ﴾

الالف المبدل من يا في طرف أمل كذا الواقع منه اليا خلف

دون مزيد أوشذوذ ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما

(ش) الامالة عبارة عن أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء وتمال الالف اذا كانت طرفا بدلا من ياء أو صائرة الى الياء دون زيادة أو شذوذ فالاول كالفى رمى ومرمى والثاني كالف ملهي فانها تصير ياء في التثنية نحو ملهيان واحترز بقوله دون مزيد أوشذوذ مما تصير ياء بسبب زيادة ياء التصغير نحو قفى أو لغة شاذة كقول هذيل في قفا اذا أضيف الى ياء المتكلم قفى وأشار بقوله ولما * تليه ها التأنيث ما الها عدما * الى أن الالف التي وجد فيها سبب الامالة تمال وان وليتها هاء التأنيث كفتاة (ص) وهكذا بدل عين الفعل ان

يؤل الى فلت كماضي خفف ودن

(ش) أى كما تمال الالف المتطرفة كما سبق تمال

مجزوم بان (قوله من غير فعل) خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقا عند سيبويه سواء كانت بدلا عن واو كتاج وقاع وباب وداروان رجعت للياء فى قيعان وتيجان لان العود للياء الساكنة لا يؤثر بل الى المفتوحة أو عن ياء كعاب من العيب وناب بالنون وجمعه أنياب لكن الثانية أميلت شذوذا وقيل قياسا (قوله كقولك خفت) الاصل خوفت نقلت كسرة الواو الى الخاء وحذفت لالتقائها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل تاء الضمير وأصل دنت دينث بالفتح فاما أن يقدر تحويله الى باب فعل بالكسر ويفعل مامر كما هو مذهب كثير من النحويين واما ان تقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم تحذف للساكنين ويجتلب كسر الدال ليدل على ان العين المحذوفة ياء (قوله فلت) أصله فولت بالفتح نقل الى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفا وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليدل على ان العين واو نظير مامر * والحاصل ان الالف التي هي عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهاب أو عن واو مكسورة كخاف أميلت بخلافها عن واو مفتوحة كقال او مضمومة كطال فلا تمال ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتى فى التصريف ان باب فعل بالضم لم يأت يائى العين الا فى هيؤ أي حسنت هيئته (قوله كذلك تالى الياء) هو السبب الرابع (قوله أو مع ها) عطف على مقدر أى بحرف واحد أو مع ها (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته او مفصولة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء اما بكسرها ففيه سببان الكسر والياء (قوله بيان) أى بتخفيف الياء وأقوى منه امالة كبال وبياع بشدها لتكرر السبب وامالة نحو شيبان أقوى من حيوان لان تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخرت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاء شويهتاك وهو الظاهر لما سيأتى ان فصل الهاء كلا فصل فشويهتاك مساو لشيبان لعدم اعتبار الهاء وضم ماقبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كهذا جبيها قال سم والظاهر ان مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كهذا شويهنا تصغير شاه بمعنى سلطان فى لغة العجم فالحاصل انه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الالف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل (قوله كذلك ما الخ) أي كالسابق فى جواز الامالة ما أى الالف التي يليها كسرا وتلى هي حرفا تلا كسرا فالضمير فى يليه ويلى راجع لما وأما ضمير ولى فللسكون وهذا سبب خامس (قوله كلا فصل) أى لخفائها فلم تعد حاجزا (قوله فدرهماك الخ) ذكر ابن الحاجب ان امالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا امالة مع الفصل بمتحركين اه تصريح (قوله بعد حرف يلى كسرة) ولا يمكن أن الالف نفسها تلى كسرة لانها تطلب فتح ماقبلها أبدا (قوله شملال) يكسر المعجمة الناقة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أى غير مضموم ماقبلها فلا يمال نحو هو يضربها كما مر مثله فى الياء ويظهر هنا أيضا ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير مابحثه سم هناك كهو ينبهنا (قوله وحرف الاستعلاء الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب امالة الالف شرع يذكر موانعها وانما أخر ذكر التناسب لتدوره ولعل هذه الموانع لا تجري فيه كما يفهمه صنيعه (قوله يكف مظهرا) فيه حذف مضاف وموصوف أى يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الامالة ومن كسر أو ياء بيان لمظهر فخرج به السبب الخفى من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنعه ماذكر لئلا ينتفى مايدل عليه فتجوز الامالة فى نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاص بشد المهملة مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقف أو الادغام وفى نحو خاف وطاب وبغي مما سبب امالته الدلالة على كسر أو ياء منويين (قوله وكذا تكفرا) تكف مضارع كف ورا بالقصر فاعله أى وكذا تمنع الراء غير المكسورة تاثير سبب الامالة الظاهر

ياء كباع ودان فيجوز امالتها كقولك خفت ودنت وبعت فان كان الفعل يصير عند اسناده الى التاء على وزن فلت بضم الفاء امتنعت الامالة نحو قال وجال فلا تمالها كقولك قلت وجلت (ص)
كذاك تالى الياء والفصل اغتفر
بحرف او مع ها كجيبها أدر
(ش) أى كذاك تمال الالف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو بيان او منفصلة بحرف نحو يسار أو بحرفين احدهما هاء نحو أدرجينها فان لم يكن احدهما هاء امتنعت الامالة لبعد الالف من الياء نحو بيننا والله أعلم (ص)
كذاك ما يليه كسر أو يلى
تالى كسرا وسكون قد ولى
كسرا وفصل الها كلا فصل يعد
فدرهماك من يمله لم يصد
(ش) أي كذاك تمال الالف اذا وليتها كسرة نحو عالم او وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة احدهما ساكن نحو شملال أو كلاهما متحرك ولكن احدهما هاء نحو يريدان يضربها وكذا يمال ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة او لها ساكن نحو هذان درهماك والله أعلم (ص) وحرف الاستعلاء يكف مظهرا * من كسر او ياء وكذا تكفرا عند

أن كان مايكف بعد متصل * أو بعد حرف أو بحرفين فصل كذا اذا قدم مالم ينكسر * أو يسكن اثر الكسر كالمطواع مر (ش) حروف الاستعلاء سبعة وهي الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف وكل واحد منها يمنع الامالة اذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة ووقع بعد الالف متصلا بها كساخط وحاصل ومفصولا بحرف كنافخ وناعق أو حرفين كمناشيط ومواثيق وحكم حرف الاستعلاء فى منع الامالة يعطي للراء التى ليست مكسورة وهى المضمومة نحو هذا عذار والمفتوحة نحو هذا ان عذارا بخلاف المكسورة على ماسياتي ان شاء الله تعالى وأشار بقوله كذا اذا قدم البيت الى ان حرف الاستعلاء المتقدم يكف سبب الامالة مالم يكن مكسورا أوساكنا اثر كسرة فلا يمال نحو صالح وظالم وقاتل ويمال نحو طلاب وغلاب واصطلاح (ص) وكف مستعل وراينكف بكسر را كغار مالا أجفو (ش) يعني انه اذا اجتمع حرف الاستعلاء أوالراء التي ليست مكسورة مع الراء المكسورة غلبتهما الراء المكسورة وأميلت الالف لاجلها فيمال نحو على أبصارهم ودار القرار وفهم منه جواز امالة نحو حمارك لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء أوالراء التى ليست مكسورة فامالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى وأحرى (ص) ولا تمل لسبب لم يتصل والكف قد يوجبه ماينفصل (ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر بخلاف المنع فانه قد يؤثر منفصلا فلا يمال أتى قاسم بخلاف أتي أحمد (ص) وقد أمالوا لتناسب بلا * داع سواه كعمادا وتلا (ش) قد تمال الالف الخالية من سبب الامالة لمناسبة ألف قبلها مشتملة على سبب الامالة كامالة الالف الثانية من نحو عمادا لمناسبة الالف المماملة قبلها وامالة ألف تلا كذلك (ص) ولا تمل مالم ينل تمكنا * دون سماع غيرها وغيرنا (ش) الامالة من خواص الاسماء المتمكنة فلا يمال

عند الجمهور وبعضهم يميل ولا يلتفت اليها كما فى الهمع اما الراء المكسورة فسياتي انها تمنع المانع (قوله ان كان مايكف) بفتح الياء مبنيا للفاعل وقوله بعد يا لضم أى بعد الالف الممالة وهو حال من ما ومتصل خبر كان (قوله كذا اذا قدم) أي مايكف وهو المانع على الالف وقوله كالمطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أي الطائع مفعول مر بكسر الميم أمر من مار يمير اذا أتاه بالطعام ومنه قوله تعالى ونمير أهلنا أو بمعنى أعطاه مطلقا قال الشاطبي وهو أشهر (قوله أو ياء موجودة) هذا ماذكره فى التسهيل والكافية ونوزع أنه غير معروف فى الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز امالة نحو طغيان وصياد وريان ونحو بياض وهذه أبيارك مما تقدم فيه المانع أو تاخر (قوله يعطي للراء) أي لانها حرف تكرير فاشبهت المستعلية فى استعلاء النطق بها الى الحنك فمنعت امالة الالف للمناسبة (قوله الى ان حرف الاستعلاء المتقدم) أى وكذا الراء المتقدمة تمنع الامالة فى نحو راشد لافى نحو رجال لكسرها ولافى ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعل) مبتدأ خبره ينكف وراا لقصر والتنوين عطف على مستعل وترك تنوينه خطا عند الشاطبي كما مر وسيأتيك مزيد فى الابدال (قوله غلبتهما الراء المكسورة) لانها حرف تكرير فكانت بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب الامالة وانما تغلبهما اذا تاخرت عن الالف والالف عن المانع كمثاله لافى نحو طارق لتاخر القاف عنها ولافى رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يمل أحد من رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعلى بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ضده فلا تمال الالف للياء فى رأيت يدي سابور لانفصالهما كذلك ولا يرد امالة ألف هاونا فى نحو أدرجنيها ومر بنا ولم يضر بها ونظر الينا مع انها فى غير كلمة السبب لانها مستثناة كما أشار اليه المصنف بتمثيله فيما مر بادرجنيها وقال ابن غازي لااستثناء لان مثل ذلك يعد متصلا فى كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أي لان عدم الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب (قوله أتى قاسم) بالمثناة فقوق وتبع الشارح فى هذا التمثيل المصنف وولده وقد نظر فيه ابن هشام فان سبب الامالة فيه خفى وهو انقلاب ألف أتي عن الياء فلا يؤثر فيه المانع ولو مع اتصاله والمثال الجيد كتاب قاسم (قوله بخلاف أتي أحمد) أي فيمال لاتصال سببه وهو الالف المبدل من ياء فى طرف ولا فائدة لذكر أحمد الا بيان فاعل الفعل فلا تتوقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لمناسبة ألف قبلها) أى أما فى كلمتها كعمادا أوفى كلمة أخرى كتلا والاولى ان يقول لمجاورة ألف ممالة لتشمل المتقدمة كعمادا والمتأخرة كيتامى فان ألفه الاولى أميلت لمناسبة الثانية الراجعة الى الياء فى التثنية ولان ألف تلا لم تمل الا لمناسبة ما بعدها وهو جلاها ويغشاها لانقلابهما عن الياء لا لما قبلها وهو ضحاها لانه واوي ومقتضى ذلك أن تلا لبس فيه سبب غير التناسب وهو لا ياتي على قول سيبويه بامالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلا لرجوعها للياء فى البناء للمجهول ففيها سبب آخر بل على مذهب المبرد وجماعة من ان امالة نحو دعا لغير التناسب قبيحة (قوله المتمكنة) أى ولو فى الاصل

كاسم لا والمنادي وكان عليه ان يزيد والافعال لانه لا اشكال في امالة الماضي وان كان مبنيا لكنه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما مر (قوله الاسماعا) منه ذا الاشارية ومتى وانى ومن الحروف بلى ويا في النداء ولا في قولهم امالا وكذا الا الجوابية عن قطرب ولا يمال غير ذلك من الحروف الا اذا سمي به ووجد فيه سبب كحتى لانها لكون ألفها رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف الى لصيرورتها بعد التسمية من الواوي لكونه أكثر فتثني على ألوان بالواو وأما امالة را ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا با وتا من حروف التهجي فلسبب آخر غير ما سبق زاده بعضهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كامالة الناس رفعا ونصبا في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فان جر كانت قياسية للكسر (قوله الاها) أي ضمير الغائبة لا التي للتنبيه (قوله في طرف) صفة لرا وليس قيدا بل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة فتح الطاء في رأيت خيط رياح وذكر غيره امالة فتح العين في العرد والراء فيهما ليست طرفا والعرد بفتح فكسر من قولهم عرد النبات اذا طلع (قوله كلا يسرمل) أي مل للامر الايسر (قوله كذا الذي تليه ها التأنيث الخ) هذا سبب ثان لامالة الفتحة لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالمعنى كذا أمل الفتح الذي تليه ها التأنيث الخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذي واقع على الفتح لانه هو الذي يمال لا الحرف الذي قبل الهاء حتى تدخل فيه الالف لكنه أرجع ضمير كان الى ما تليه الهاء لا بقيد كونه فتحا لدفع توهم ان من أسباب امالة الالف وقوعها قبل الهاء كالفتحة ولو قال عطفا على ما قبلها وقبل ها التأنيث أيضا ان تقف * ولا تمل لهذه الهاء الالف لكان أحسن (قوله تمال الفتحة الخ) أي سواء كانت في مستعل كمن البقر أو راء كترمي بشرر أو غيرهما كاحدى الكبر والايسر لكن بشرط أن لا تكون على يا كمن الغير ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فان تقدم المستعلي غلبته الراء ولذا أميل أولى الضرر (قوله قبل الراء المكسورة) أي فلا تمال الفتحة بعدها نحو رمز وظاهره انه لا بد من اتصالها لما لان القبلية تشعر به وليس على اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء فتمال فتحة الهمزة والعين في مررت باشر وعمرو بخلاف فتحة الجيم في بجير كما نص عليه سيبويه والله أعلم

﴿التصريف﴾

أصله تصررف براءين لان فعله صرف بشد الراء ويجب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لان ثقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل ما وازنه كتقديس وتكريم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها واصطلاحا يطلق على شيئين الاول تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كالتصغير والتكسير واسمي الفاعل والمفعول والتثنية والجمع وجرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الاعراب كما فعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعاني كالالحاق والتخلص من الساكنين ومن اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون ويسمي هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا وينحصر في ستة أشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال كما في الصبان وفي الشافية وشرح العزي ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالا وقد يطلق التصريف على ما يعم الامرين معا (قوله بنية الكلمة) أي صيغتها التي حقها أن توضع عليها حالة الافراد وخرج به البحث عن أحوال أواخرها حال التركيب فانه علم النحو وخرج بالعربية العجمية فلا يدخلها تصريف (قوله وما لحروفها) عطف تفسير على قوله أحكام بنية الكلمة (قوله وشبه ذلك) قيل

غير المتمكن الاسماعا الا ها ونا فانهما يمالان قياسا مطردا نحو يريد أن يضربها ومربنا (ص)

والفتح قبل كسر راء في طرف

أمل كلا يسرمل تكف الكلف

كذا الذي تليه ها التأنيث في

وقف اذا ما كان غير ألف

(ش) أي تمال الفتحة قبل الراء المكسورة وصلا ووقفا نحو بشرر وللا يسرمل وكذا يمال ما وليه هاء التأنيث من قيمة ونعمة (ص)

﴿التصريف﴾

حرف وشبهه من الصرف برى

وما سواها بتصريف حرى

(ش) التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك

ولا يتعلق الا بالاسماء المتمكنة والافعال فاما الحروف وشبهها فلا تتعلق لعلم التصريف بها (ص) وليس أدنى من ثلاثي يرى * قابل تصريف سوي ماغيرا (ش) يعني أنه لا يقبل التصريف من الاسماء والافعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين الا أن كان محذوفا منه فاقل ما تبني عليه الاسماء المتمكنة والافعال ثلاثة أحرف ثم قد يعرض لبعضها نقص كيد وقل وم الله وق زيدا (ص) ومنتهي اسم خمس ان تجردا * وان يزد فيه فما سبعا عدا (ش) الاسم قسمان مزيد فيه ومجرد عن الزيادة فالمزيد فيه هو ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف نحو احرنجام واشهيباب والمجرد عن الزيادة هو ما بعض حروفه ليس ساقطا في أصل الوضع وهو اما ثلاثي كفلس واما رباعي كجعفر واما خماسي وهو غايته كسفرجل (ص)

كالاخفاء والادغام والاظهار اه وفيه أن الادغام من الاعلال كما مر عن الصبان ومثله الاخفاء والاظهار من الصحة الا أن تخص الصحة والاعلال بغير ذلك أو يجرى على مامر عن الشافية (قوله والافعال) أي المتصرفة فقط وهو فيها بطريق الاصالة لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الاسماء (قوله وشبهها) هو الاسماء المبنية والافعال الجامدة كعسى وليس فانها تشبه الحرف في الجمود (قوله فلا تتعلق لعلم التصريف بها) أي بمعنييه السابقين وأما تصغير ذا والذي وتثنيتهما والحذف من سوف وان وابدال لعل فشاذ (قوله وليس أدنى الخ) أتى بذلك توضيحا لمن لا يعرف ان الاقل من الثلاثة وضعا خاص بالحرف وشبهه والاولى فليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجملة يرى بالبناء للمجهول خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثاني (قوله فأقل الخ) الفاء للتعليل (قوله ثلاثة أحرف) أي ليبتدأ بحرف ويوقف على آخر ويفصل بينهما بآخر لكراهتهم توالي المبادئ والنهاية مع تنافيهما حركة وسكونا ولا يكفي الفصل بزائد لان شأنه أن يزول فوجوده كالعدم (قوله م الله) أي عند من يجعله مختصرا من أيمن الله في القسم (قوله مزيد فيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه وهو نائب فاعله فان لم يذكر احتمل ذلك بتقدير في وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السعد في شرح العزية (قوله احرنجام) مصدر احرنجمت الابل اذا اجتمعت وهذا رباعي الاصول زيد فيه الالفان والنون (قوله واشهيباب) بمعجمة فهاء فتحتية فموحدتين بينهما ألف مصدر اشهاب الفرس بشد الموحدة اذا صار أشهب والشهبة بياض غلب على السواد وهذا ثلاثي الاصول من شهب شهبة زيد فيه الالفان والياء التحتية واحدي الموحدتين (قوله وهو غايته) ولو زاد على خمسة لتوهم أنه كلمتان كل كلمة ثلاثة أحرف (قوله العبرة في وزن الكلمة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بما عدا الحرف الاخير أي لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركه (قوله نحو قفل الخ) رتب الامثلة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتحه وكل منها مع ضم الاول ثم مع كسره أما مع فتحه فبدأ بسكون الثاني ثم فتحه ثم ضمه ثم كسره ولو أخر فرس عن كيد لجرى على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر الهمزة دويبة كابن عرس سميت به قبيلة من كنانه منها أبو الاسود الدؤلي قال أحمد بن يحيى لا نعلم اسما بوزنه غيره واستدرك عليه رئم بضم الراء وكسر الهمزة اسم للاست ووعل لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلي فهذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة في الحبك بضمتين جمع حبالك وهو الطريق في الرمل وتطلق على طرائق النجوم كقوله تعالى والسماء ذات الحبك وعلى درع الحديد (قوله على عدم اثبات حبك) هو الصحيح وأما قراءة أبي السمال به فشاذة جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان أل بينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذ هي كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحكم وقل الروح بخلاف قل انظروا وان احكم والقول بانها من تداخل اللغتين بان نطق القاريء بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال الى لغة الضمتين فضم الياء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كما في شرح

وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم (ش) العبرة في وزن الكلمة بما عدا الحرف الاخير منها وحينئذ فالاسم الثلاثي اما أن يكون مضموم الاول أو مكسوره أو مفتوحه وعلى كل من هذه التقادير اما أن يكون مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنه فيخرج من هذه اثنا عشر بناء حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو قفل وعنق ودئل وصرد ونحو علم وحبك وابل وعنب ونحو فلس وفرس وعضد وكبد (ص)

وفعل أهمل والعكس يقل * لقصدهم تخصيص فعل بفعل (ش) يعني أن من الابنية الاثني عشر بناءين أحدهما مهمل والآخر قليل فالاول ما كان على وزن فعل بكسر الاول وضم الثاني وهذا بناء من المصنف على عدم اثبات حبك والثاني ما كان على وزن فعل بضم الاول وكسر الثاني كدئل وانما قل ذلك في الاسماء لانهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل مالم يسم فاعله كضرب وقتل (ص) وافتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ومنتهاه أربع ان تجردا * وان يزد فيه فما ستا عدا

(ش) الفعل ينقسم الى مجرد والى مزيد فيه كما انقسم الاسم الى ذلك واكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف وأكثر ما ينتهي في الزيادة الى ستة وللثلاثي المجرد أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل وواحدة لفعل المفعول فالتي لفعل الفاعل فعل بفتح العين كضرب وفعل بكسرها كشرب وفعل بضمها كشرف والذي لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضمن ولا تكون الفاء في المبني للفاعل الا مفتوحة ولهذا قال المصنف وافتح وضم واكسر الثاني فجعل الثاني مثلثا وسكت عن الاول فعلم أنه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هي الفتح وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان واحد لفعل الفاعل (١٨٦) كدحرج وواحد لفعل المفعول كدحرج وواحد لفعل الامر كدحرج وأما المزيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب أو على خمسة كانطلق أو على ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كتدحرج أو على ستة كاحرنجم (ص)

لاسم مجرد رباع فعلل
وفعلل وفعلل وفعلل
ومع فعل فعلل وان علا
فمع فعلل حوى فعللا
كذا فعلل وفعلل وما
غاير للزيد أو النقص انتمي

(ش) الاسم الرباعي المجرد له ستة أوزان الاول فعلل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو جعفر الثاني فعلل بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو زبرج الثالث فعلل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نحو درهم وهجرع الرابع فعلل بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو برثن الخامس فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو هزير السادس فعلل بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه نحو جخدب وأشار بقوله وان علا الخ الى أبنية الخماسي وهي أربعة الاول فعلل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه نحو سفرجل الثاني فعلل بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه نحو جحمرش الثالث فعلل بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه نحو قذعمل الرابع فعلل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو قرطعب وأشار بقوله وما غاير الى أنه اذا جاء شئ على خلاف ما ذكر فهو اما ناقص واما مزيد فيه فالاول كيدوم والثاني كاستخراج واقتدار (ص)

والحرف ان يلزم فاصل والذي * لا يلزم الزائد مثل تا احتذى (ش) الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الاصلي

الكافية (قوله الى ستة) أي لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله (قوله أربعة أوزان) جرى على مذهب الكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصل ونقل عن سيبويه وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم وهو الاظهر فليس للثلاثي المجرد الا ثلاثة أوزان أصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كنصر ينصر فيخير بينهما اذا لم يشتهر أحدهما وشذ الفتح في أبى يأبى وسلا يسلى الا اذا كان حلقي العين أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسال ومنع يمنع ويتعين الكسر في يائي أحدهما كباع يبيع ورمى يرمى والضم في واويه كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحق مضارعه الفتح كشرب يشرب وخاف يخاف وبقي يبقى وجاء الكسر في الفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالتضمين ولم يأت يائي العين الا في هيؤ أي حسنت هيئته اه أشموني أي لثقل الضم على الياء وانظر لم لم تقلب الياء ألفا كما قلبت الواو في طال مع أن أصله طول بالضم (قوله الا مفتوحة) أي لوجوب تحريكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبدا لبنائه على الفتح وأما العين فتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لئلا يلتقي ساكنان في نحو ضربت وأما نحو نعم وشهد بالسكون وقال وباع فمغير عن أصله للخفة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها أصولا بل المبني للفاعل فقط كما مر وانما لم يذكر الامر في الثلاثي المجرد لانه لا يكون الا مزيدا فيه كاضرب وانصروا علم أو ناقصا عنها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان) أي تبعا للكوفيين والاخفش في زيادة الاخير منها (قوله زبرج) بزاي فموحدة هو السحاب الرقيق أو الاحمر وهو من أسماء الذهب (قوله برثن) بموحدة فراء فمثلثة لا مثناة كما صوبه يس فنون وهو اسم لمخلب الاسد (قوله هزبر) بهاء فزاي فموحدة فراء من أسماء الاسد (قوله جخدب) بجيم فمعجمة فمهملة الجراد الاخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين ان هذا البناء السادس فرع عن فعلل بالضم فتح تخفيفا لا أصليا كما عند الكوفيين (قوله جحمرش) بجيم فمهملة فميم فراء فمعجمة هي العجوز المسنة والعظيمة من الافاعي (قوله قذعمل) بقاف فذال معجمة فعين مهملة هو الضخم من الابل والقذعملة من النساء القصيرة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة هو الشيء الحقير (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الاصلي من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو وعد في يعد ومالا يسقط أصلا لجمود كلمته وهو زائد كنون قرنفل لتوسطها بين أربعة أصول وواو كوكب لمصاحبتها أكثر من أصلين فيصير كل من التعريفين ليس جامعا ولا مانعا وأجيب بان الاصلي الساقط لعلة تصريفية كالثابت والزائد اذا لزم لعلة كالجمود كان مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما سقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا (قوله احتذى) ماض مجهول من احتذى به أي اقتدى به وحذا حذوه تبعه ويقال احتذي

والذى يسقط فى بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص) بضمن فعل قابل الاصول فى * وزن وزائد بلفظه اكتفى وضاعف اللام اذا أصل بقي * كراء جعفر وقاف فستق (ش) اذا اريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام فيقابل أولها بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فان بقى بعد هذه الثلاثة أصل عبر عنه باللام فاذا قيل ماوزن ضرب فقل فعل وماوزن زيد فقل فعل وماوزن جعفر فقل فعلل وماوزن فستق فقل فعلل وتكرر اللام على حسب الاصول فان كان فى الكلمة زائد عبر عنه بلفظه فاذا قيل ماوزن ضارب فقل فاعل وماوزن جوهر فقل فوعل وما وزن مستخرج فقل مستفعل هذا ان لم يكن الزائد ضعف حرف أصلى فان كان ضعفه عبر عنه بما يعبر به عن ذلك الاصلى وهو المراد بقوله (ص)

وان يك الزائد ضعف أصلى فاجعل له فى الوزن ما للاصل (ش) فتقول فى وزن اغدودن افعوعل فتعبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الاولى لان الثانية ضعفها وتقول فى وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتعبر عن الثانى بما عبرت به عن الاول ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه فلا تقول فى وزن اغدودن افعودل ولا فى وزن قتل فعتل ولا فى وزن كرم فعول (ص) واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحوه والخلف فى كلملم (ش) المراد بسمسم الرباعى الذي تكررت فاؤه وعينه ولم يكن احد المكررين صالحا للسقوط فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بانها أصول فان صلح أحد المكررين للسقوط ففى الحكم عليه بالزيادة خلاف وذلك نحو لملم وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة لم وكف واختلف الناس فى ذلك فقيل هما مادتان وليس كفكف من كف ولا لملم من لم فلا تكون الكاف واللام زائدتين وقيل اللام زائدة وكذا الكاف وقيل هما بدلان من حرف مضاعف والاصلى لمم وكفف ثم أبدل من أحد المتضاعفين لام فى لملم وكاف فى كفكف (ص) فالف اكثر من أصلين * صاحب زائد بغير مين (ش) اذا صحبت الالف ثلاثة أحرف أصول

احتذي ليس الحذاء وهو النعل (قوله والذي يسقط الخ) أى كان يسقط من المصدر كالف ضارب فى ضرب أو من فرعه كالف كتاب فى كتب أو من نظير الكلمة كياء أيطل فى اطل بكسرتين اسم للخاصرة وتاء احتذى فى حذاء (قوله هو الزائد) هو نوعان لانه اما تكرير أصل لالحاق كسين اقعنسس لالحاقه باحرنجم أو لغيره كدال قدوس ولا يجب فى هذا كونه من أحرف الزيادة المجموعة فى أمان وتسهيل واما زائد بغير تكرير أصل وهذا لا يكون الا منها كتاء احتذى وقد تكون هي أصولا كتاء مات وهمزة أكل وميم مكان (قوله بضمن فعل) أى بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لان المقصود مادته دون هيئته لان الميزان لا يلزم هيئة بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره فيقال فى ردوقال وزنهما فعل بفتحتين وفى مرد ومقال مفعل واذا وقع فى الموزون قلب أو حذف فعل مثله فى الميزان فتقول فى آدر وآصع بمد الهمزة وضم ما بعدها جمع دار وصاع وزنه اعفل لان أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها ثم قدمت الهمزة على الفاء وقلبت الفا وتقول فى ناء بالمد وزنه فلع لانه من النأى اى البعد فاصله تأى قدمت لامه وهى الياء على الهمزة ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وفى قاض وزنه فاع وفى عدة علة نعم اذا أريد بيان الاصل قيل أصله كذا ثم أعل بالقلب أو غيره وانما اختاروا للوزن مادة ف ع ل لانها تعم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها (قوله اغدودن) بغين معجمة فدالين مهملتين بينهما واو يقال اغدودن الشعر اذا طال والنبت اذا اخضر حتى يضرب للسواد (قوله ولا يجوز ان يعبر الخ) أي خلافا لمن قال بذلك * والحاصل ان الزائد مطلقا يعبر عنه بلفظه الا شيئين المكرر وقد علمته والمبدل من تاء الافتعال فيعبر عنه باصله وهو التاء فوزن اصطبر افتعل ولا ينطق بالطاء لزوال مقتضيها (قوله سمسم) بكسر المهملتين للحب المعروف وبفتحهما للثعلب واسم موضع والحكم فيهما واحد كما فى الفارضى (قوله كلملم) بكسر اللام الثانية لانه أمر من لملم الشيء ضم بعضه الى بعض وحرك بالكسر للروى ولا يصح كونه ماضيا لانه واجب البناء على الفتح (قوله يحكم على حروفه كلها الخ) أي لان أصالة أحد المكررين واجبة تكميلا للاصول الثلاثة وليس احدهما اولى من الآخر وظاهر الشرح كالمتن عدم الخلاف فى هذا النوع وليس كذلك بل اشار بعضهم اليه سيوطى (قوله فان صلح الخ) بان فهم المعني بعد سقوطه (قوله فلا تكون الكاف واللام زائدتين) اى فوزنه فعلل بلامين وهذا مذهب البصريين الا الزجاج (قوله وقيل اللام زائدة) أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو مذهب الزجاج فوزنه فعفل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من أن الزائد المكرر يقابل بمثل الاصلى أما على انه يلفظ بالزائد فى الميزان مطلقا فوزن كفكف فعكل بكاف فلام و وزن لمم فعلل بلامين (قوله وقيلهما بدلان الخ) هذا مذهب الكوفيين واختاره ابن المصنف * وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فالاصل لمم وكفف بشد الميم والفاء الاولين فاستثقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا فعل بشد العين (قوله فالف

الخ) شروع فى بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة بعد أن بين ما يعرف به الزائد من الاصلى وما يتبعه من بيان كيفية الوزن والف مبتدأ وجملة صاحب صفته وأكثر مفعول صاحب وزائد خبر والمين الكذب ومراده هنا الالف اللينة وسيذكر الهمزة (قوله حكم بزيادتها) أى وان لم تسقط أصلا بان كانت فى اسم جامد لان أكثر ما وقعت فيه الالف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فحمل عليه ماسواه وماذكرانما هو فى الافعال والاسماء العربية المتمكنة جامدة كانت أو مشتقة أما فى المبنيات والحروف فلا يحكم بزيادتها مع أكثر من أصلين كحتى ومهما ولابد الها من غيرها مع الاقل كالى ومتى بل تكون أصلية غير منقلبة وكذلك فى الاسماء الاعجمية كابراهيم لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر (قوله وغضبان) فى نسخ بنون بعد الالف من الغضب وفى أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالغين المعجمة مع القصر مؤنث غضبان أو بالمهملة مع المد وهى المشقوقة الاذن من ناقة أو شاة والضاد معجمة فى الكل وناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العضباء وليست مشقوقة الاذن والكل صحيح (قوله اما أصل) اى فى الحرف وشبهه (قوله أو بدل عن أصل) أى ياء أو واو فى فعل كامثله أو اسم متمكن كرحى وعصا * واعلم أن الالف لا تزاد الا فى غير الاول لتعذر الابتداء بها ساكنة (قوله واليا كذا والواو الخ) أى يحكم بزيادتهما مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزاد أولا عند الجمهور مطلقا لثقلها والياء تزاد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيلمع أو أربعة فى خصوص المضارع كيدحرج أما فى غيره كيستعور بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم المهملة آخره راء اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهى أصلية فوزنه فعلول لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله كما اذا صحبتا أصلين فقط كبيت وسوط (قوله كما هما الخ) الجملة حال من فاعل يقعا وما كافة للكاف عن العمل أو نعت لمحذوف وما مصدرية أى وقوعا كوقوعهما فى يؤيؤ بضم الياءين وسكون الهمزة الاولى وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه يآيئ كمساجد ووعوع أى صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فلذا لم يخفض أو هو فعل قصد لفظه فمنع الصرف للعلمية على لفظه ووزن الفعل والوعوع اسم لابن آوي فان أريد هنا كان مفعولا معه لا عطفا على يؤيؤ والا كان يجب جره بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناء هذا مع أنه علم مما مر فى سمسم ان كل ثنائي مكرر لا يحكم بزيادته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملا باطلاقه هنا (قوله كصيرف) هو المحتال المتصرف فى الامور (قوله ويعمل) هو البعير القوي على العمل (قوله اذا تقدمتا على ثلاثة) خرج ما اذا توسطتا أو تأخرتا فلا يحكم بزيادتهما الا بدليل كسقوطهما فى بعض اللغات أو التصاريف كهمزة شمأل واحبنطأ فى شمل بفتح الميم وسكونها وفى حبط بطنه حبطا كفرح فرحا اذا انتفخ من أكل الزرق وهو الخندقوق وكيم دلامص فى قولهم درع دلامص ودلاص أي براق وميم زرقم لشديد لون الزرقة وكذا كل ثلاثى زيد فى آخره ميم للتكثير كستهم لكبير الستة أى العجوز ولقم للعجوز والناقة المسنة من الاندلاق وهو الخروج (قوله أصول) خرج به نحو أمان ومعزى (قوله فان سبقتا أصلين حكم باصالتهما) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كاصطبل ومرزجوش لنبت طيب الرائحة ويقال فيه المرزنجوش لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثل ذلك وقياس ابراهيم واسمعيل أصالة همزتهما وان كانا عجميين اه مرادي (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق على مهد الصبي وجمعه مهاد كسهم وسهام وعلى الفرش وجمعه مهود كفلس وفلوس اه مصباح (قوله آخر) نعت لهمز وبعد نعت ثان له وأكثر مفعول لردف الواقع خبرا عن لفظها وجملة المبتدا والخبر نعت لالف ولو قال أكثر من أصلين لكان أجود لان الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدها زائدا حكم باصالة

حكم بزيادتها نحو ضارب وغضبان فان صحبت أصلين فقط فليست زائدة بل هي اما أصل كالى أو بدل من أصل كقال وباع (ص) واليا كذا والواو ان لم يقعا كاهما فى يؤيؤ ووعوعا (ش) أى كذلك اذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول فانه يحكم بزيادتهما الا فى الثنائى المكرر فالاول كصيرف ويعمل وجوهر وعجوز والثانى كيؤيؤ لطائر ذي مخلب ووعوعة مصدر وعوع اذا صوت فالياء والواو فى الاول زائدتان وفى الثانى أصليتان (ص) وهكذا همز وميم سبقا ثلاثة تأصيلها تحققا (ش) أي كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة اذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول كاحمد ومكرم فان سبقتا أصلين حكم باصالتهما كابل ومهد (ص) كذاك همز آخر بعد الف

الهمزة كحواء للذي يعاني الحيات لانه من الحواية فتضعيف الواو زائد والهمزة أصلية بدليل صرفه على أحواء من الحوة وهي السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف أصلي وهي مؤنث أحوي وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمأل والواقعة آخرا بعد ألف كاحبنطا فلا يحكم بزيادتها الا بدليل مما مر (قوله أكثر من حرفين) الاولى أصلين كما مر في الهمزة ليخرج نحو مهوان فان نونه أصلية لانه من الهوان مع أن قبلها أكثر من حرفين لان بعضها زائد وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أي الا اذا كان قبلها حرف مشدد أولين كحسان وعقيان فتحتمل الزيادة والاصالة على حد سواء كالهمزة في حواء فلا يلغى احدهما الا بدليل كما في التسهيل والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف أصلها (قوله بعد حرفين الخ) أي بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها وعدم ادماغها كما هي في غضنفر واحبنطا فخرجت الواقعة أولا كتهشل للذئب وثانيا كقنطار والمتحركة كغرنيق وخرنوب فانها في ذلك أصلية الابدليل وأما المدغمة في نحو عجنس بشد النون للجمل الضخم فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الاولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزنه فعنل وبقي من مواضع زيادة النون أول المضارع والمطاوع كانكسر وباب الافعنلال كالاحرنجام وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الاعظم (قوله والتاء في التأنيث) أي في مفرد كما مثله أو جمع كمسلمات (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التاء مع أنه لا فرق بينها وبين غيرها (قوله ونحو الاستفعال) خصه بالذكر دون الافتعال مثلا للاشارة الى ما تزاد فيه السين فلا يرد عليه اهمالها اذ لا تطرد زيادتها في غير هذا بل تحفظ فقط كسين قدموس لاحقه بعصفور لانه من التقدم وهو ما تقدم من أنف الجبل والسيد المتقدم في قومه تصريح وادخل بنحو باب التفعل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والاقتدار وفروعها وكذا باب التفعيل والتفعال كالتقديس والترداد دون فروعهما كقدس ورد دفانها بلا تاء (قوله كقائمة) أي لا كقامت لان تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد هنا لان القصد بيان أجزاء الكلمة كتاء قائمة ولهذا يحلها الاعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقفا الخ) ليس من ذلك نحو طلحة ومسلمة بل الهاء فيه بدل التاء لا مزيدة استقلالا (قوله كلمة) ألغز فيه بعضهم بقوله

يا قارئا ألفية ابن مالك * وسالكا في أحسن المسالك
لفظ بديع الشكل في نظامه * حروفه أربعة تضم * وان تشأ فقل ثلاث واسم

وهو اذا نظرت فيه اجمع * مركب من كلمات أربع وصار بالتركيب بعد كلمه * وقد ذكرت لفظه لتفهمه

(قوله واللام) اما فاعل بمحذوف على حذف مضاف كما أشار له الشارح بقوله واطرد زيادة اللام أو نائب فاعل بمحذوف أي وتزاد اللام في الاشارة كما قدره الشارح في والتاء في التأنيث والهاء وقفا أو هي مبتدأ وفي الاشارة صفته والخبر محذوف أي واللام الكائنة في الاشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الاوجه فالمشتهرة اما صفة اللام احترازا من الشاذة في نحو عبدل وزيدل كما نقله السيوطي عن ابن هشام أو صفة لازمة للاشارة وهو أولى لان تلك اللام خرجت بالاشارة فان جعل في الاشارة خبرا عن اللام امتنع جعل المشتهرة صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وجعل الاستقاطي المشتهرة مبتدأ حذف موصوفه وفي الاشارة خبره والجملة خبر اللام أي واللام زيادتها المشتهرة كائنة في الاشارة فيفيد أنها تزاد في غير الاشارة لكن غير مشهورة (قوله نحو له) فيه ان هاء السكت كلمة برأسها جيء بها لمعنى وهو بيان حركة وألف في نحوله وياء يداه وللامكان في نحوقه وعه فهي كباء الجر مما ليس جزأ وكذا يقال في اللام والوجه ان ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزيادة الا اذا

أكثر من حرفين نحو حمراء وعاشوراء وقاصعاء فان تقدم الالف حرفان فالهمزة غير زائدة نحو كساء ورداء فالهمزة في الاول بدل من واو وفي الثاني بدل من ياء وكذلك اذا تقدم على الالف حرف واحد كماء وداء (ص) والنون في الآخر كالهمز وفي نحو غضنفر اصالة كفى (ش) النون اذا وقعت آخرا بعد الف تقدمها أكثر من حرفين حكم عليها بالزيادة كما حكم على الهمز حين وقعت كذلك وذلك نحو زعفران وسكران فان لم يسبقها ثلاثة فهي أصلية نحو زمان ومكان ويحكم أيضا على النون بالزيادة اذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان كغضنفر (ص) والتاء في التأنيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطاوعة (ش) تزاد التاء اذا كانت للتانيث كقائمة وللمضارعة نحو أنت تفعل أو مع السين في الاستفعال وفروعه نحو استخراج ومستخرج واستخرج أو لمطاوعة فعل نحو علمته فتعلم أو فعلل كتدحرج (ص) والهاء وقفا كلمه ولم تره واللام في الاشارة المشتهرة

(ش) تزاد الهاء في الوقف نحو له ولم تره وقد سبق في باب الوقف بيان ما تزاد فيه وهو ما الاستفهامية المجرورة والفعل المحذوف

اللام للوقف نحو ره أو المجزوم نحو لم تره وكل مبنى على حركة نحو كيفه الا ما قطع عن الاضافة كقبل و بعد واسم لا التي لنفى الجنس نحو لا رجل والمنادى نحو يا زيد والفعل الماضى نحو ضرب واطرد أيضا زيادة اللام فى أسماء الاشارة نحو ذلك وتلك وهنالك (ص)

وامنع زيادة بلا قيد ثبت ان لم تبين حجة كحظلت (ش) اذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك سألتمونيها خاليا عما قيدت به زيادته فاحكم باصالته الا ان قام على زيادته حجة بينة كسقوط همزة شمال فى قولهم شملت الريح شمولا اذا هبت شمالا وكسقوط نون حنظل فى قولهم حظلت الابل اذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت فى الملك (ص)

﴿ فصل فى زيادة همزة الوصل ﴾

للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدى به كاستثبتوا (ش) لا يبتدأ بساكن كما لا يوقف على متحرك فان كان أول الكلمة ساكنا وجب الاتيان بهمزة متحركة توصلا للنطق بالساكن وتسمي همزة وصل وشانها أنها تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج نحو استثبتوا أمر للجماعة بالاستثبات (ص)

وهو لفعل ماض احتوي على أكثر من أربعة نحو انجلى والامر والمصدر منه وكذا أمر الثلاثي كاخش وامض وانفذا (ش) لما كان الفعل أصلا فى التصريف اختص بكثرة مجيء أوله ساكنا فاحتاج الى همزة الوصل فكل فعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الاتيان فى أوله بهمزة الوصل نحو استخرج وانطلق وكذا الامر منه نحو استخرج وانطلق والمصدر نحو استخراج وانطلاق وكذلك تجب الهمزة فى أمر الثلاثي نحو اخش وامض وانفذ من خشى ومضى ونفذ (ص)

نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كتاء التانيث أو تخطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء فى فعل الامر (قوله ان لم تبين) اما بفتح التاء أصله تتبين حذفت احدى التاءين فحجة فاعل أو بضمها مضارع مجهول وحجة نائب (قوله كحظلت) بالظاء المشالة من باب فرح (قوله سألتمونيها) وكذا هم يتساءلون وقد جمعها المصنف فى بيت أربع مرات فقال

هناء وتسليم تلا أنس يومه * نهاية مسؤل أمان وتسهيل

(قوله فى قولهم شملت الريح) أي تحولت شمالا و بابه دخل كما فى المختار واعترض بانه يحتمل أن أصله شمأ لت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذفت فالاولى الاستدلال بسقوطها فى بعض لغاتها الاحدي عشرة وهي شمأل ككوكب بتخفيف اللام و بشدها وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وكقذال وكتاب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهر والله أعلم

﴿ فصل فى زيادة همزة الوصل ﴾

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفردها لاختصاصها بالاحكام الآتية (قوله الا اذا ابتدى) أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها وذلك قياسى كمية فى مائة ثم سكنت تخفيفا للحركة البنائية كقراءة ما بقى من الربا بسكون الياء (قوله كاستثبتوا) بفتح التاء وكسر الموحدة أمر للجماعة أو بفتحها ماض معلوم أو بضم التاء وكسر الموحدة ماض مجهول (قوله وتسمي همزة وصل) أي مجازا لعلاقة الضدية لانها تسقط وصلا فكان حقها أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لوصول المتكلم بها الى النطق بالساكن وفيه أن اللائق حينئذ أن تسمي همزة الوصول أو التوصل لا الوصل وسماها الخليل سلم اللسان (قوله وتسقط فى الدرج) وقد تثبت للضرورة كقوله اذا جاوزا الاثنين سر فانه * بث وتكثير الوشاة قمين

(قوله على أكثر من أربعة) أى اما بها كانجلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضى الثلاثي والرباعى (قوله والامر والمصدر) بالجر عطفا على فعل (قوله فكل فعل ماض الخ) فى هذه الكلية نظر فان من الخماسى مالا تدخله ولا مصدره كتعلم وتقاتل وتدحرج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى (قوله فى أمر الثلاثى) أى الذى يسكن ثاني مضارعه لفظا سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها كما مثله فان تحرك ثانى مضارعه لفظا لم يحتج الى الهمزة لان الامر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فحيث تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همز وان سكن تقديرا كقم من يقوم فاصله أقوم كانصر نقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت للساكنين وكعد ورد من وعد يعد ورد يرد فاصلهما أوعد واورد حذفت واوهما حملا على حذفها من المضارع المبدوء بالياء لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة فاستغني عن همزة الوصل فى الجميع بتحرك أولها وهذا الشرط عام فى أمر غير الرباعي مطلقا ليخرج نحو تعلم وتدحرج فلا تدخله الهمزة لتحرك ثاني مضارعه وأما الرباعى فسكت عنه لان ثانى مضارعه لا يكون الا متحركا فيستغني عن الهمزة كدحرج وقاتل وأما يكرم فاصله يؤكرم كيدحرج فيقال فى أمره أكرم بهمزة قطع مفتوحة لانها هى التى بعد حرف المضارعة وانما حذفت من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة فى أؤكرم وحمل الباقي عليه كما سيأتي ولم تحذف من الامر لزوال مقتضيه مع تعاصيها بالحركة بخلاف واوعد فتدبر و يستثنى من أمر الثلاثى خذ وكل ومر فانها يسكن

يسكن ثانى مضارعها لفظا كيأخذ و يأكل و يأمر مع أن الاكثر فيها الاستغناء عن الهمزة بحذف فائها الساكنة والاصل أأخذ بهمزتين حذفت الثانية لكثرة الاستعمال فحذفت الاولى للاستغناء عنها وفى شرح العزية ان الحذف من كل وخذ واجب ومن مرجائز لانهما أكثر منه ﴿قاعدة﴾ اذا كان أول المضارع مفتوحا كيكتب و ينطلق و يستخرج فهمزة أمره وصل أومضموما كيكرم و يعطي فقطع ولا يضم الا الرباعى لاغير مجردا كان أومزيدا كيدحرج و يكرم ولا تحذف همزة القطع الا ضرورة (قوله وفى اسم) متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل (قوله وتأنيث) بالجر عطفا على اسم وجملة تبع بالبناء للفاعل صفته أى وسمع الهمز فى تأنيث أى مؤنث تابع لمذكره أوهو مبتدأ خبره تبع أى تبع مذكره فى ذلك (قوله وأيمن) عطف على اسم فهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء فلا يجر ولا ينصب وهو بوصل الهمزة على القياس وقطعها لحن ومخل بالوزن (قوله همز أل) مبتدأ خبره كذا أي للوصل سماعا لا قياسا ومثلها أم فى لغة حمير ﴿تنبيه﴾ علم من كلامه ان همزة الوصل لا تدخل المضارع أصلا ولا الحرف سوى أل ولا ماضى الثلاثى والرباعى ولا اسما غير مصدر الخماسى والسداسى والاسماء العشرة المذكورة وأل الموصولة كما سيأتي فجملة الاسماء اثنا عشر لا غير وأما أيم وأم الآتيان فلغتان فى أيمن ولذا تركهما المصنف وانما ذكر ابنم مع أنه لغة فى ابن لانه بزيادة الميم تغير معناه بافادته المبالغة وحكمه باتباع ماقبل الميم لها فى حركات الاعراب ولا كذلك ايم (قوله و يبدل) أى همز أل ومثله همزة أيمن لما سيأتى (قوله لم تحفظ الخ) يعنى أن افتتاح هذه الاسماء بالهمزة طريقه السماع بخلاف المصادر المذكورة لانه لما كان الفعل أصلا فى التصريف استأثر بامور منها سكون أوائل بعضه فيحتاج للهمزة فحمل مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الاسماء فحقه حركة أوله لكن شذت هذه الاسماء العشرة عن القياس لتكون الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أوحركة (قوله اسم) أصله عند البصريين سمو بكسر السين أو ضمها من السمو وهو العلو حذفت لامه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل أصله وسم بفتح الواو من السمة وهي العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة (قوله واست) أصله سته كفرس يقال سته ستها كتعب تعبا اذا كبرت عجيزته ثم سموا العجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية فحذفوا العين تارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست بفتح سينها والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا سين الثانى واجتلبوا همزة الوصل كانها عوض عن اللام فقالوا است كما فى اسم والدليل على ان أصله سته بفتح السين فتحها فى سه وست لغتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فائه جمعه على أستاه لان فعالا لا ينقاس فى فعل بفتح فسكون وعلى انها فتحة خفتها وعلى ان لامه هاء رجوعها فى الجمع والتصغير كاستاه وستيهة (قوله وابن) أصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين و بفتح العين لجمعه على ابناء كما ذكر فى است قيل ولامه واو لقولهم بنوة و يرده أن لام الفتي ياء لجمعه على فتيان مع قولهم فتوة فقلبت فيها الياء واوا لمناسبة الضم والواو قبلها اذ أصلها فتوية فكذا يقال فى بنوة وقيل لانه عوض عنها التاء فى بنت وابدال التاء من الواو أكثر من الياء وقيل لامه ياء لانه من قولهم بنى بامرأته يبنى بها اذا دخل عليها (قوله وابنم) هو ابن بزيادة الميم للمبالغة كزرقم (قوله واثنين) أصله ثنين بفتحتين لقولهم فى النسب اليه ثنوى كذلك ولامه ياء لانه من ثنيت فسكن أوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وامرئ) هو اسم تام لم يحذف منه شيء لان أصله مرء كفلس لكنه يجوز تخفيف لامه بنقل حركتها للراء ثم حذفها مع أل فيقال المرء فجعلت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف فى بعض الاحيان وأما امرأة وابنة واثنتان فكذا كراتها (قوله وأيمن فى القسم) خرج به نحو برالقوم فى أيمنهم فانه جمع يمين وهمزته قطع اتفاقا وأما الاول فهو عند البصريين اسم مفرد من اليمن وهو

وفى اسم است ابن ابنم سمع
واثنين وامرئ وتانيث تبع
وأيمن همز أل كذا و يبدل
مدا فى الاستفهام أو يسهل
(ش) لم تحفظ همزة الوصل فى الاسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة الا فى عشرة أسماء اسم واست وابن وابنم واثنين وامرئ وامرأة وابنة وابنتين وايمن فى القسم ولم تحفظ فى الحروف

البركة وهمزته وصل خلافا للكوفيين فيهما والهمزة عوض عن نونه المحذوفة فى بعض لغاته كايم ثم ثبتت مع النون لانها بصدد الحذف كما فى امرئ وفيه لغات ايمن بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وفتحها وايم وام بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فيهما وم ومن بتثليث الميم فيهما ويجب اضافة الكل للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر أى أيمن الله قسمي قيل أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن الله كما فى المغني (قوله الا فى أل) أى معرفة كانت أو زائدة ومثلها ام فى لغة حمير وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتعد مع الاسماء العشرة والمصدر تبلغ اثني عشر (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها فى أل ويترجح على الكسر فى ايمن وايم ويترجح كسرها على غيره فى لفظ اسم ويجب كسرها فى باقي الاسماء الاثني عشر وأما فى الفعل فتضم وجوبا ان ضم ثالثه ضما أصليا ظاهرا كاسكن وكانطلق مجهولا أو مقدرا كاغزى يا هند اذ أصله اغزوى بضم الزاي وقال ابن المصنف الضم فى هذا راجح لا واجب وتكسر فيما عدا ذلك سواء فتح ثالث الفعل كاعلم أو كسر كاضرب ولو بحسب الاصل كامشوا فان أصله امشيوا بالكسر قال ابن الجزرى

وابدأ بهمز الوصل من فعل بضم * ان كان ثالثا من الفعل يضم
واكسره حال الفتح والكسر وفى * الاسماء غير اللام كسرها قفى

(قوله لم يجز حذف همزة الاستفهام) أى ولا همزة الوصل لما ذكره أيضا ولا يجوز تحقيقهما لانها لا تثبت درجا فوجب الابدال ومثل ذلك يجرى فى أيمن لان العلة واحدة (قوله ومنه) أى من التسهيل ولا يجوز فى البيت المد لئلا ينكسر (قوله أالحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر وعكسه على ان الحق ظرف مجازى أي أفى الحق طيران قلبك وان شرطية ودار فاعل بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة وانيت بسكون النون وفتح الموحدة وشد المثناة فوق انقطع والله أعلم

﴿ الابدال ﴾

هو اصطلاحا جعل حرف مكان آخر مطلقا فيشمل القلب لان كلا منهما تغيير فى الوضع الا أن القلب خاص بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعويض فانه كما فى الاشموني يكون فى غير الموضع كتاء عدة وهمزة ابن ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين استطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيبويه أطاع يطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان أصل أطاع أطوع وعبر المصرح بان العوض قد يكون فى غير الموضع فافهم أنه قد يكون فى الموضع أيضا فيكون أعم منهما لا مباينا ويؤيده مامر فى التصغير فى قوله

* وجائز تعويض يا قبل الطرف * من أن ياء فريزيق وفرازيق عوض عن دال فرزدق مع أنها فى محلها فتدبر * واما الاعلال فقد تقدم (قوله آخرا اثر الخ) قيل آخر ظرف متعلق بمحذوف صفة لواو وياء أى كائنين فى آخر وفيه ظرفية الشيء فى نفسه اذ هما نفس الآخر الا أن يراد به ماقابل الاول فيكون من ظرفية الجزء فى الكل والاولى كونه اسما غير ظرف حالا منهما وان كانا نكرتين أى حال كون كل منهما آخرا وأما اثر فظرف بمعني عقب حال ثانية أو صفة لا بدل من آخر ولو جعل ظرفا لان كلا منهما شرط مستقل (قوله عقده المصنف الخ) أى وضمنه أربعة أحكام من التصريف الابدال والقلب والنقل والحذف ثم ذكر الادغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله ابدالا شائعا) أى قياسيا يضطر اليه فى التصريف بان يوقع عدمه فى الخطا كقولك فى مال مول واعلم أن حروف الابدال أربعة أقسام مايبدل للادغام شيوعا وهو جميع الحروف الا الالف اللينة ومايبدل لغيره فاما ندورا وهو كما فى الاشموني على مافيهم من التسهيل سبعة مجموعة فى أوائل قولك قد خاب ذو ظلم ضاع حلمه غيا

الا فى أل ولما كانت الهمزة مع أل مفتوحة وكانت همزة الاستفهام مفتوحة لم يجز حذف همزة الاستفهام لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر بل وجب ابدال همزة الوصل ألفا نحو آلامير قائم أو تسهيلها ومنه قوله

أألحق ان دار الرباب تباعدت
أو انبت حبل أن قلبك طائر (ص)

﴿ الابدال ﴾

أحرف الابدال هدأت موطيا
فأبدل الهمزة من واو ويا
آخرا اثر الف زيد وفى
فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى

(ش) هذا الباب عقده المصنف لبيان الحروف التي تبدل من غيرها ابدالا شائعا وهي تسعة أحرف

وذلك كقولهم لحم خراذل بالذال المعجمة فى خرادل بالمهملة أى مقطع وقرأ الاعمش فشرذبهم بالمعجمة بدل المهملة كما قاله ابن جني واما شيوعا و يضطر اليه وهو ما فى المتن أولا يضطر بأن يشيع عند قوم قاصرا على السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطجع الا تي فى الشرح ومنه عجعجة قضاعة وهي ابدال الجيم من الياء المشددة وقفا كقوله * خالى عويف وأبو علج * أى على * المطعمان اللحم فى العشج * أى العشى وكذا من المخففة كقوله * لاهم ان كنت قبلت حجتج * أي حجتى * فلا يزال شاحج يأتيك بج * أى بي والشاحج البغل وكذا عنعنة تميم كظننت عنك قائم أى انك وكشكشتهم بالمعجمة فى خطاب المؤنث نحو ما الذي جاءبش وقرئ قد جعل ربش تحتش سريا والكسكسة بالمهملة فى لغة بكر كقولهم للمؤنثة ابوس وأمس أي أبوك وأمك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها فى التسهيل فى طويت دائما فاسقط الهاء لان ابدالها انما يطرد من التاء وقفا كرحمة وهو مذكور فى بابه وعدها هنا للحصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك وقد تبدل من غير التاء سماعا كقولهم لهنك قائم وهردت الشيء وهياك فى لانك وأردت واياك (قوله أوطات الرحل) أى بسكون الحاء المهملة اذا جعلته وطيئا بوزن فعيل أى ممهدا لينا مستويا (قوله الطجع الخ) أي بابدال اللام من الضاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفى اطباق عند بعضهم ومن نون أصيلان لقرب مخرجيهما فى قوله

وقفت فيها أصيلا لا أسائلها * أعيت جوابا وما بالربع من أحد

وأصيلان اما تصغير أصلان جمع أصيل كبعير و بعران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغر الجمع شذوذا كما قاله الجوهرى أو تصغير أصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو أولى لكثرة مثل هذا كمغيربان فى مغرب (قوله من كل واو أو ياء) وكذا الالف فان حمراء أصلها كسكري زيدت قبل ألفها ألف للمد ككتاب فابدلت الثانية ألفا فاحسن مما هنا قول الكافية

من حرف لين آخر بعد ألف * مزيدا بدل همزة كما أصف

(قوله تطرفت) أي حقيقة كما مثله أو حكما بان كان بعدها تاء تأنيث أو علامة تثنية عارضان كبناء و بناءة بشد النون من البناء وكرداءين وكساءين وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعداوة وكقولهم عقلته بثنايين وهما طرفا العقال فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعا الخ) انما لم يسلم حرف العلة لسكون ماقبله كدلو وظبي لان الساكن هنا غير حصين لكونه حرف علة زائدا فوجوده كالعدم فكان الواو والياء تليا فتحة فقلبا ألفا كباب وعصى ورحى فلما اجتمعت ساكنة مع الالف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ماقاله حذاق الصرفيين وقيل قلبا همزة من أول الامر (قوله نحو آية ورواية) أصلهما عند الخليل أيية وريية كسمكة قلبت الياء الاولى الفا على غير قياس اذ القياس قلب الثانية كما سيأتي وقيل أصل راية رأية بالهمز ترك تخفيفا (قوله وكذلك ان لم تطرف) مثله مالو تطرفت لا بعد ألف كدلو وظبي (قوله عين اسم فاعل) أى ولو مؤنثا أو مثنى او مجموعا ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وان لم يكن وصفا كجائز للبستان وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما بجيم وزاى و يجوز تخفيف الهمزة بتسهيلها بينها و بين الياء ولذا تكتب ياء لكن بلا نقط لان ابدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو قلائد وأوائل مما سيأتي حكي أن ابا على الفارسى دخل على بعض المتسمين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبو على هذا خط من قال خطى فالتفت الى صاحبه وقال قد أضعنا خطواتنا فى زيارة مثله وخرج من ساعته ومن لطائف العلامة الامير أنه كتب له سؤال تعنت ومن جملته لفظ صغاير بنقط الياء فقال فى ضمن جوابه مبكتا وما نقطكم الياء من الصغائر وخرج

جمعها المصنف رحمه الله تعالى فى قوله هدأت موطيا ومعني هدأت سكنت وموطيا اسم فاعل من أوطأت الرحل اذا جعلته وطيا لكنه خفف همزته بابدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها وأما غير هذه الحروف فابدالها من غيرها شاذ أو قليل فلم يتعرض المصنف له وذلك كقولهم فى اضطجع الطجع وفى أصيلان أصيلال فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت ووقعت بعد ألف زائدة نحو دعاء و بناء والاصل دعاو و بناى فلو كانت الالف التي قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل نحو آية وراية وكذلك ان لم تنطرف الياء أو الواو كتباين وتعاون وأشار بقوله وفى * فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى * الى ان الهمزة تبدل من الياء والواو قياسا متبعا اذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل وأعلت فى فعله نحو قائل

وبائع وأصلهما قاول وبايع لكن (١٩٤) اعلوا حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا العين الفا قالوا قائل وبائع فقلبوا عين اسم الفاعل

باسم الفاعل فعل الامر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهن (قوله وأصلهما قاول وبايع) ظاهره كالمصنف ابدالهما همزة من أول الامر كما قيل به وقال حذاق الصرفيين ابدلا الفا ثم الالف همزة لما مر في دعاء وكسرت الهمزة على أصل التخلص من الساكنين وقال المبرد حذفت الف فاعل قبل ألف قال وباع فحركت الثانية للساكنين ولان أصلها الحركة والالف المتحركة همزة (قوله والمد) أي حرفه واوا كان أو الفا أو ياء وجملة زيد حال من ضمير يري الواقع خبرا عن المدوتا لثا حال من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يري فهي مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لا للاحتراز وكاف كالقلائد زائدة (قوله ان كان مدة) أي لاجتماع تلك المدة ساكنة مع ألف الجمع ولا يمكن حذفها لفوات الجمع ولا المدة لتغير بناء مفاعل لان شرطه ان يكون بعد ألفه حرفان أولهما مكسور ليكون كمفاعل فوجب تحريك المدة فهمزت لانها لا أصل لها في الحركة كذا قال الخليل وانما اشترط كون المدتا لثا لانه لا يلي ألف الجمع الا حينئذ فخرج نحو حائض ومفتاح وقنديل ومكوك فلا يبدل مده همزة بل واوا في حوائض وياء فيما بعده وهمزة حوائض هي همزة حائض المنقلبة عن الياء في الحيض لانه فاعل ما أعل عينا (قوله غير مدة) أي بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بلا تاء فلا يهمز لتعاصيه بالحركة (قوله غير زائدة) أي لان حرف المد الاصلي متحرك في الاصل فيتعاصى بحركته الاصلية عن القلب فاصل مفازة مفوزة كمفعلة من الفوز نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت ألفا حملا على فعلها ومثلها منارة من النور وأصل معيشة كسر الياء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو ونقل الى الصاد فقلبت هي ياء لسكونها اثر كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يصيب وعينها واو بدليل الصواب والصوب فحق المد في ذلك تصحيحه في الجمع فيقال مصاوب ومناور ومعايش كما صح في مفاوز وقد نطق بها كذلك لكن قلب همزة في مصائب ومنائر شذوذا وكذا في معائش في رواية عن نافع (قوله اكتفا) أي أحاطا والالف ضمير اللينين فاعله ومد مفعوله والجملة صفة للينين (قوله كجمع نيفا) جمع مصدر منون ونيفا بشد الياء مفعوله وفاعله محذوف أي كجمعك نيفا أي كاللفظ الحاصل من جمعك نيفا وهو نيائف فصح التمثيل به لمفاعل بهذا التقدير والنيف ما زاد على العقد الى العقد الثاني من ناف ينيف اذا زاد فياؤه أصلية وقيل من ناف ينوف فأصله نيوف فعل به كسيد (قوله كما لو سميت رجلا الخ) لا حاجة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل) فأصله أواول بجعل ألف الجمع بين واوي أول أبدلت الثانية همزة لما ذكر وأصله الاصيل وواول بثلاث واوات كما أن أصل أول وول أبدلت الاولى همزة لما سيأتي قريبا ووزنهم نحو أوائل ونيائف بمفاعل انما هو وزن عروضي أما الصرفي فوزن نيائف فياعل بزيادة الياء وأوائل فعاعل ووزن زوايا فواعل وهراوى فعاعل لما سياتي (قوله وافتح ورد) تنازعا في الهمز أي افتح الهمز ورده ياء الخ وهذا كالاستدراك على قوله * همزا يرى في مثل كالقلائد * وقوله كذاك ثاني الخ أي ان المد الزائد وثاني اللينين انما يبدلان همزة في الجمع وتبقى بحالها في صحيح اللام والا قلبت تلك الهمزة المبدلة ياء أو واوا على ماسياتي فأل في الهمزة للعهد الذكري أي الهمز المبدل كما علمت فخرج به الهمز الاصلي في المفرد فانه يسلم في الجمع كمرآة ومراء بكسر الهمزة منونة كجوار لفظا واعلالا وأصل مرآة مرأية بفتح الياء من الرؤية فقلبت ألفا وشذ مرايا كهدايا سلوكا بالاصل مسلك العارض كما شذ عكسه في قول بعضهم اللهم اغفر لي خطائي بهمزتين (قوله جعل) أي همزا الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينيه (قوله وهمزا) مفعول ثان لرد وأول الواوين مفعوله الاول والاشد نائب فاعل ووفى وهو القوة ما بين ثماني عشرة سنة الى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى حتى اذا بلغ أشده أنه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسير له

همزة فان لم تعل العين في الفعل صحت في اسم الفاعل نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين (ص) والمد زيد ثا لثا في الواحد همزا يرى في مثل كالقلائد (ش) يبدل الهمز أيضا مما ولي ألف الجمع الذي على مثال مفاعل ان كان مدة مزيدة في الواحد نحو قلادة وقلائد وصحيفة وصحائف وعجوز وعجائز فلو كان غير مدة لم تبدل نحو قسورة وقساور وهكذا ان كانت مدة غير زائدة نحو مفازة ومفاوز ومعيشة ومعايش الا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه نحو مصيبة ومصائب (ص)

كذاك ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل كجمع نيفا (ش) أي كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفين لينين توسط بينهما مدة مفاعل كما لو سميت رجلا بنيف ثم كسرته فانك تقول نيائف بابدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة ومثله أول وأوائل فلو توسط بينهما مدة مفاعيل امتنع قلب الثاني منهما همزة كطواويس ولهذا قيد المصنف رحمه الله تعالى ذلك بمد مفاعل (ص)

وافتح ورد الهمز يا فيما أعل لاما وفي مثل هراوة جعل (ش) قد سبق أنه يجب ابدال المدة الزائدة في الواحد همزة اذا وقعت بعد ألف الجمع نحو صحيفة وصحائف وانه اذا توسط ألف مفاعل

واوا وهمزا اول الواوين رد * في بدء غير شبه ووفى الاشد باعتبار

بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة نحو نيف ونيائف وذكرهنا انه اذا اعتلت لام أحد هذين النوعين فانه يخفف

باعتبار غايته وأما قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده فمعناه حتى يحتلم وهو تفسير له باعتبار مبدئه لانه عبارة عن شدة الانسان وقوته واشتعال حرارته وهذا يكون من البلوغ الى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد تضم اسم مفرد كآنك بمد الهمزة وضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وقيل جمع شدة كنعمة وأنعم أوشد بالكسر كصر وآصر أوشد ككلب وأكلب اه من البيضاوي وغيره (قوله اذا اعتلت لامه الخ) بان كانت ياء أوواوا أوهمزة لان المصنف أدرجها هنا في حروف العلة اما لشبهها بها أولكونها منها عند الفارسي فمالامه همزة من النوع الاول كخطيئة وخطايا وكذا بريئة وبرايا لانه من برأ بمعني خلق الا أن همزة بريئة أبدلت ياء وأدغمت في الياء تخفيفا وما لامه ياء كقضية وقضايا وهدية وهدايا ومالامه واو لم تسلم في المفرد كمطية ومطايا لانه من المطا وهو الظهر فاصلها مطوية فعل بها كسيد والسالمة كهراوة وهراوى وأما النوع الثاني فلم يمثلوه الا بما لامه ياء كزاوية وزوايا فاصل خطايا خطايي بياء مكسورة هي ياء خطيئة ثم همزة هي لامها فابدلت الياء همزة كصحائف فصار خطائئي بهمزتين أبدلت الثانية ياء لتطرفها اثر همزة مكسورة عملا بقوله الآتي مالم يكن لفظا أتم الخ ثم فتحت الاولى تخفيفا فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار خطاآ بهمزة بين ألفين وهي تشبه الالف لقرب مخرجها وهو أقصى الحلق من الجوف مخرج الالف فابدلت الهمزة ياء كراهة توالي ثلاث ألفات ولتفصل بين الالفين فصار خطابا بعد خمسة أعمال ومثلها سواء برايا وأصل مطايا مطايو بياء هي ياء فعيلة وواو هي لامها قلبت الواو باء لتطرفها اثر كسرة كما في الغازي والداعي فصار مطابي بياءين أبدلت الاولى همزة كصحائف الى آخر ما مر ففيه خمسة أعمال أيضا وأما في قضايا وهدايا فاربعة فقط بينها الشرح لان لامه ياء لا تحتاج الا لقلبها ألفا فقط (قوله فابدلوا كسرة الهمزة فتحة) أي تخفيفا لثقل الكلمة بكونها جمعا ومتناهيا واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة (قوله فصارت قضاءا الخ) أي بهمزة بين ألفين (قوله وأصله زوائى) أي أصله الثاني كما يفيده قوله بابدال الخ وأصله الاول زواوى بواوين الاولي بدل ألف زاوية للامر في قوله * والالف الثاني المزيد يجعل * واواو الثانية هي واو زاوية وبينهما ألف التكسير فقلبت الثانية همزة على حد نيائف فصار كما في الشرح (قوله فصار زوآ) أي بهمزة بين ألفين (قوله اذا لم تكن اللام الخ) أي بان كانت ياء أوهمزة أو واوا لم تسلم في المفرد وقد علمت أمثلتها (قوله نحو هراوة) بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء (قوله وأصلها هرائو الخ) أي بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلائد وظاهر كلامه أن الواو تقلب ألفا من أول الامر لكن مقتضى القياس قلبها أولا ياء لتطرفها اثر كسرة ثم تفتح الهمزة فتقلب الياء ألفا الخ ففيه خمسة أعمال كمطايا كما في التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواوين الخ) اعلم أن الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا في أربع مسائل ذكرها المصنف وهي تطرفهما بعد ألف زائدة وفي فاعل ما أعل عينا وفي جمع ما ثالثه مد زائد وجمع ما ثانيه وثالثه لينان وقد علمتها وهذه مسئلة خامسة تختص بها الواو عن الياء وانما لم يقدمها على قوله وافتح ورد الخ الذي هو في ابدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة وبقي مما تبدل منه الهمزة وجوبا الالف في نحو حمراء وفي جمع نحو قلادة ونبدل جوازا من الواو المضمومة ضما لازما مصدرة كانت كاجوه في وجوه أولا كادؤر بهمزة بعد الدال في أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط تصدرها كاشاح وافادة واسادة في وشاح ووفادة ووسادة وقري من اعاء أخيه ولا تبدل من المفتوحة الا شذوذا كاسماء علما أصله وسماء من الوسامة وكاحد في العدد أصله وحد من الوحدة وتبدل من الياء جوازا في نحو رائي وغائي نسبة الى راية وغاية أصله رايي وغايي بثلاث يا آت فخفف بابدال الاولى همزة وأما ابدالها

بابدال كسر الهمزة فتحة ثم ابدال الهاء ياء فمثال الاول قضية وقضايا وأصله قضائي بابدال مدة الواحد همزة كما فعل في صحيفة وصحائف فابدلوا كسرة الهمزة فتحة فحينئذ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا فصارت قضآ فابدلت الهمزة ياء فصارت قضايا ومثال الثاني زاوية وزوايا وأصله زوائى بابدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة كنيف ونيائف فقلبوا كسرة الهمزة فتحة فحينئذ قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار زوآ ثم قلبوا الهمزة ياء فصار زوايا وأشار بقوله وفي مثل هراوة جعل واوا الى أنه انما تبدل الهمزة ياء اذا لم تكن اللام واوا سلمت في المفرد كما مثل فان كانت اللام واوا سلمت في المفرد لم تقلب الهمزة ياء بل تقلب واوا ليشاكل الجمع واحده وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد الف وذلك نحو قولهم هراوة وهراوي وأصلها هرائو كصحائف فقلبت كسرة الهمزة فتحة وقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هرآ ثم قلبوا الهمزة واوا فصار هراوى وأشار بقوله وهمز أول الواوين رد الى أنه يجب رد أول الواوين

من غير ذلك فشاذ أو قليل (قوله المتصدرين) خرج هووى ونووى نسبة الى هوى ونوى (قوله مالم تكن الثانية بدلا الخ) اعلم أن الشرط كون الواو الثانية ليست مدة عارضة بأن تكون مدة أصلية أى غير مبدلة من شيء كاولى أنثى الاول أصلها وولى بضم فسكون اولم تكن مدة أصلا بان لم تكن بعد ضم سواء تحركت كاواصل المذكور وكاول بضم فتح جمع أولى أصله وول بواوين أوسكنت بعد غير ضم كاول بفتح فسكون أصله ووول بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الابدال أمامع المدة العارضة فلايجب بل يجوز سواء كانت بدلا من الف فاعل كووفى وووري فيجوز أوفى وأورى بالهمز اومن همزة كوولى مخفف الوؤلى بضم الواو وسكون الهمزة وهي أنثى الاوأل من وأل اذارجع فيجوز أولى أومن غيرهما كافصله الاشمونى اذا علمت ذلك ففى قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبعا لظاهر المتن قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بانه أراد بشبه ووفى ماثانيه مدة عارضة (قوله من الف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوافى ووارى (قوله والاصل وواصل) اي بواوين الاولى فاء الكلمة والثانية مبدلة من ألف واصلة كالف حائض فى حوائض فهى وان كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الاولى همزة ومثله فى ذلك اواق جمع واقية فاصله وواق (قوله لم يجز الابدال) فى نسخ لم يجب وهو الصواب الذي فى التوضيح وغيره ومفهومه الجواز وبه صرح الاشمونى فى كل مامدته عارضة ولا يرد أن المتن يوهم عدم الجواز فى شبه ووفى لانه لا يوهم ذلك الا ان جعل رد فى كلامه مجهولا فان جعل أمرا والاصل فيه الوجوب كان مفهومه انه لا يجب فى شبه ووفى كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم (قوله وائتمن) أي عند الابتداء به لان همزته للوصل فتسقط درجا وهو بفتح الفوقية وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولوكان ماضيا مجهولا كما قيل لرسم بالواو ولضم همزته وأشار بذكره الى ان همزة الوصل كالقطع (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثاني الهمزين مطلقا وكذا الضمير فى قلب وينقلب لكن بعد تقييده بالفتح وقوله ذوالكسر مبتدا خبره كذا ومطلقا حال اى سواء كان اثر فتح اوضم أوكسر (قوله وما بضم) مفعول أول لاصر بمعنى اجعل وواوا مفعوله الثانى (قوله مالم يكن) اسمها ضمير يعود لثانى الهمزتين فى البيت الاول وجملة أتم خبرها ولفظا مفعول أتم (قوله فذاك) أي ثانى الهمزين الذى أتم لفظا جاياء مطلقا أى سواء كان مضموما اومفتوحا أومكسورا وسواء كان بعد ضم أوفتح أوكسر اوسكون وجا بالقصر على لغة (قوله وأؤم) مبتدأ خبره جملة أم بمعني اقصد ووجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ماتقدم اى انما يجب ابدال ثاني الهمزين المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح اثر ضم الخ فى غير نحو أؤم مما أول همزتيه للمضارعة اماهو ففيه الوجهان (قوله اذا اجتمع فى كلمة) خرج به نحو أأنت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلايجب فيه الابدال بل يجوز تحقيقهما (قوله ان لم يكونا فى موضع العين الخ) اعلم أن للهمزتين فى كلمة ثلاثة احوال أن تتحرك الاولي وتسكن الثانية وعكسه وان يتحركا معا اما سكونهما معا فمتعذر فان سكنت الثانية فقط ابدلت من جنس ماقبلها كما ذكره بقوله ومدا ابدل الخ وان سكنت الاولى فقط فان كانتا فى موضع العين ادغم كسآل صيغة مبالغة من السؤال ورآس نسبة لبيع الرؤس ولم يذكر المصنف هذا لانه لا ابدال فيه أو فى موضع اللام أبدلت الثانية ياء وكذا ان تحركتا معا فيه كما ذكره بقوله مالم يكن لفظا أتم الخ فالمتطرفة تبدل ياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب اربعة الاولي فى ثلاثة الثانية وان تحركتا معا فى غير موضع اللام فصورها تسع من ضرب تثليث الاولى فى تثليث الثانية ذكرها بقوله ان يفتح الخ فتبدل واوا فى خمسة وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء فى الاربعة الباقية وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك فى المتن (قوله ابدلت الثانية ألفا) اي وجوبا ولوكانت الاولى للمضارعة نحو آكل وآمن ومنه

المتصدرين همزة مالم تكن الثانية الاولى فاء الكلمة والثانية بدل من الف فاعلة فان كانت الثانية بدلا من الف فاعل لم يجب الابدال نحو ووفى وووري اصله وافى ووارى فلما بني للمفعول احتيج الى ضم ماقبل الالف فأبدلت الالف واوا (ص)

ومدا ابدل ثانى الهمزين من كلمة ان يسكن كآثر وائتمن

ان يفتح اثر ضم أوفتح قلب واوا وياء اثر كسر ينقلب ذوالكسر مطلقا كذا وما يضم

واوا اصر مالم يكن لفظا أتم فذاك ياء مطلقا جا وأؤم ونحوه وجهين فى ثانيه أم

(ش) اذا اجتمع فى كلمة همزتان وجب التخفيف ان لم يكونا فى موضع العين نحو سآل ورآس ثم ان تحركت أولاهما وسكنت ثانيتهما وجب ابدال الثانية مدة تجانس حركة الاولى فان كانت حركتها فتحة ابدلت الثانية الفا نحو آثرت وان كانت ضمة ابدلت واوا نحو اوثرت وان كانت كسرة ابدلت ياء نحو ايثار وهذا هو المراد بقوله ومدا ابدل البيت وان

تحركت ثانيتهما فان كانت حركتها فتحة وحركة ماقبلها فتحة أو ضمة قلبت واوا فالاول نحو أوادم جمع آدم والاصل أآدم والثانى نحو أو يمر تصغير آمر وهذا هو المراد بقوله * ان يفتح اثر ضم او فتح قلب * واوا وان كانت حركة (١٩٧) ماقبلها كسرة قلبت ياء نحو ايم وهو

قول عائشة رضى الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنى اذا حضت ان آتزر ثم يباشرني وعوام المحدثين يحرفونه فيشددون التاء بلامد وبعضهم يحقق الهمزتين وكلاهما لحن لانه مضارع من الازار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الاولى للمضارعة والثانية فاء الكلمة ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحقيقهما فى مثل ذلك لكن حكى الزمخشري عن العرب ائتزر بالادغام فيكون سماعيا كما سيأتى فى قوله * وشذ فى ذي الهمز نحو ائتكلا * وقد مثل به الشرح هناك (قوله والاصل أآدم) أي أصل الجمع أآدم بهمزتين فالف التكسير أبدلت الثانية واوا لفتحها إثر فتح وليست الواو بدلا من ألف المفرد خلافا للمازني لان ألفه لم توجد فى الجمع اذ المقتضى لقلب همزة المفرد الفا وهو سكونها اثر فتح يزول فى الجمع وكذا فى التصغير ولو بنيت أفعل التفضيل من ان قلت زيد أون من عمرو أصله أأين كاكرم نقلت فتحة النون للهمزة وأدغم ثم قلبت الهمزة واوا عند الجمهور والمازني يقلبها ياء (قوله نحو أو يمر) فى نسخة أو يدم تصغير آدم فيراد به الوصف من الادمة بضم الهمزة وهي لون السمرة لا اسم النبي أبى البشر لان الاسماء المعظمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أعجمي كما فى الكشاف فلا يعرف له اشتقاق يرد اليه فى التصغير لكن قال فى المفصل انه عربي على وزن أفعل من الادمة (قوله نحو ايم) بكسر الهمزة وفتح الياء وشد الميم (قوله مثال اصبع) بكسر الهمزة وفتح الباء احدى لغاته العشرة من ضرب تثليث همزته فى تثليث بائه والعاشرة كعصفور (قوله من أم) أى صار اماما أو بمعنى قصد (قوله وأصله إئم) بهمزتين مكسورة فساكنة وفتح الميم الاولى (قوله فنقلت حركة الميم الخ) أى ليتمكن من ادغامها فى الثانية (قوله فصار ائم) أي بكسر ففتح فشد الميم (قوله وأصله أئن) أى بفتح فكسر فشد النون وأصله الاول إنن كاضرب نقلت كسرة النون الاولى الى الهمزة وأدغم وقوله وقد تحقق بقافين أى لانه من نحو أؤم الآتى (قوله الا فى أئمة) أي جمع امام وأصله أأمة كسلاح وأسلحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا للادغام فصار أئمة بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل ألفا من جنس حركة ماقبلها كما فعل بآنية جمع اناء لوجود المثلين المفتقرين للادغام بعدهما هنا فتنقل حركة أولاهما للهمزة توصلا لان اعتناءهم به أشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من أأنن وأأمم (قوله فانها جاءت بالابدال والتصحيح) عبارة التوضيح وذلك واجب يعني ابدال المكسورة بعد فتح ياء وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فما يوقف عنده ولا يتجاوزاه فتدبر (قوله والثانى) أى ما كسرت همزته الثانية مع كسر الاولى نحو إيم بكسر الهمزة والياء وشد الميم وقوله مثال إصبع أى بكسرتين (قوله والثالث) أى ما كسرت همزته الثانية مع ضم الاولى (قوله والاصل أؤنن) أي بهمزة مضمومة فساكنة فنونين أولاهما مكسورة وأصله الاول أؤأنن بثلاث همزات الاولى للمضارعة مضمومة لان ماضيه رباعى متعد بالهمزة كاكرم والثانية مفتوحة لانها همزة النقل التى دخلت على الماضي كهمزة أكرم والثالثة فاء الكلمة ساكنة فحذفت الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كما سيأتي فى قوله وحذف همزا فعل استمر الخ فصار أؤنن بالضم كاكرم (قوله مضارع أننته) أي بوزن أكرمته بهمزة مفتوحة فالف منقلبة عن همزة ساكنة فنونين بلا ادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنقل فتحة النون الى الهمزة الساكنة بل قلبت ألفا فلو لم تتصل به التاء لوجب أن يقال أون والاصل أنن كاكرم فتنقل فتحة النون الاولى الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام فتقلب الهمزة واوا لفتحها بعد مفتوحة (قوله فدخله) أي المضارع (قوله نحو أوب) بفتح الهمزة وضم الواو وشد الموحدة جمع أب بفتح الهمزة وشد الموحدة

مثال اصبع من أم وأصله ائم فنقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة التي قبلها وأدغمت الميم فى الميم فصار ائم فقلبت الهمزة الثانية ياء فصار ايم وهذا هو المراد بقوله و ياء اثر كسر يا انقلب وأشار بقوله ذو الكسر مطلقا كذا الى ان الهمزة الثانية اذا كانت مكسورة تقلب ياء مطلقا أى سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة فالاول نحو أين مضارع أن واصله أئن فخففت بابدال الثانية من جنس حركتها فصار أين وقد تحقق نحو أئن بهمزتين ولم تعامل بهذه المعاملة فى غير الفعل الا فى أئمة فانها جاءت بالابدال والتصحيح والثانى نحو ايم مثال اصبع من أم وأصله أئم فنقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة الثانية وأدغمت الميم فى الميم فصار ائم فخففت الهمزة الثانية بابدالها من جنس حركتها فصار ايم والثالث نحو أؤن والاصل أؤنن لانه مضارع أننته اى جعلته يئن فدخله

النقل والادغام ثم خفف بابدال ثاني همزتيه من جنس حركتها فصار ائن وأشار بقوله ومايضم واوا اصر الى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واوا سواء انفتحت الاولى او انكسرت او انضمت فالاول نحو أؤب جمع اب وهو المرعى اصله أأب

لانه افعل فنقلت حركة عينه الى فائه ثم أدغم فصار أأب ثم خففت ثانية الهمزتين بابدالها من جنس حركتها فصار أوب وهو المرعى وقيل الفاكهة اليابسة (قوله لانه أفعل) أى بوزن أفعل كافلس من جموع القلة (قوله والثانى اوم) أى بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال إصبع بكسر ثم ضم فاصله إأمم فعل به مامر (قوله مثال أبلم) أى بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة وهو خوص المقل أي شجر الدوم (قوله الى أن الهمزة الخ) الاولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولوكانت بعد ضم فما بالك بالمكسورة أو المفتوحة فاسم يكن فى المتن راجع لثانى الهمزتين كامر لا لما يضم والامثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة تصلح للمكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاى وسكون الموحدة وكسر الراء هو الذهب والزينة كامر (قوله كالمنقوص) أي فعل كقاض (قوله برثن) بضم فسكون فضم (قوله ثم تقلب الضمة الخ) أي لمناسبة الياء فيصير منقوصا كالقاضى فتسكن الياء تخفيفا ثم تحذف للساكنين (قوله مثل المولى) أى بضم الميم وكسر اللام اسم فاعلا من آلى بمعني حلف فالقرئى الذي على مثاله منقوص أيضا كالاول وترك الشارح مثال ما اذا كانت الاولى ساكنة وهو ان تبنى من قرأ مثال قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كامر فتقول قرأي بكسر ففتح فهمزة ساكنة فياء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأأ بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت الثانية ياء وسلمت لسكون ماقبلها فكملت أمثلة الهمزة المتطرفة وهى اثنا عشر كامر باعتبار حركات الاعراب عليها لا خصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) أي تشبيها لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام فى نحو أأنت وأأنذرتهم بجامع الدلالة على معني زائد على أصل الكلمة وأيضا فباقي أحرف المضارعة يجوز فى الهمزة بعدها وجهان كما فى يؤمن من الايمان ويؤمن من التامين فيجوز التحقيق والابدال واوا ساكنة فى الاول مفتوحة فى الثانى فكذا بعد الهمزة (قوله والتحقيق) بقافين وكذا قوله حققت (قوله وكسرت ثانيتهما) سكت الشارح عما اذا فتحت نحو أأل مضارع ألت أسناده اذا فسدت ونحو أؤمن مضارع من التامين ولم أر من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشمونى وأؤم ونحوه مما أول همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فمقتضى ذلك جواز تحقيقها وابدالها واوا لقوله * ان يفتح اثر ضم أو فتح قلب * واوا فيقال أول وأومن وقول الشارح وانفتح ماقبلها لم يذكره الموضح ولا الاشمونى فتدبر (قوله وياء) مفعول ثان لاقلب والفا مفعول أول وكسرا مفعول تلا الواقع صفة لالفا وهذا شروع فى ابدال الياء من أختيها الالف والواو فتبدل من الالف فى مسئلتين ذكرهما المتن ومن الواو فى عشر مسائل كما فى التوضيح منها فى قوله بواوذا فعلا الى قوله كالمعطيان الخ أربعة وفى قوله بالعكس جاء لام فعلى وصفا واحدة وفى قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفى قوله وصحح المفعول من نحو عدا الى آخر الفصل ثلاث فالجملة تسع وترك واحدة وهى أن تلى كسرة وهى ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت فى ذلك لثقل الخروج من الكسر الى الواو وأما قلبها ياء فى أجر وأدل جمعي جرو ودلو فليس زائدا على ماذكر بل يشمله قوله فى آخر لان أصلهما أجرو وأدلو كافلس قلبت الضمة قبلهما كسرة لانه ليس فى العربية اسم معرب بالحركات آخره واو قبلها ضمة فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء * فان قلت لم تقلب الضمة فتحة توصلا الى قلب الواو الفا * قلت والله أعلم لئلا يخرج من باب المنقوص الى المتصور فتدبر (قوله بواوذا) أى القلب الى الياء لكسر ماقبلها وفى آخر صفة لواو فصل بينهما بالمبتدا للضرورة أو ظرف لغو متعلق بافعلا وقوله أو قبل الخ عطف على محل فى آخر وزيادتي فعلان عطف على تاو هذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة فى الجميع تطرف الواو حقيقة أو تقديرا اثر كسرة وقوله فى مصدر المعتل مسئلة ثانية وقوله وجمع ذي

والثاني نحو اوم مثال اصبع من أم والثالث نحو اوم مثال ابلم من أم وأشار بقوله مالم يكن لفظا أتم فذاك ياء مطلقا جاالى ان الهمزة الثانية المضمومة انما تصير واوا اذا لم تكن طرفا فان كانت طرفا صيرت ياء مطلقا سواء انضمت الاولى أوانكسرت أو انفتحت أوسكنت فتقول فى مثال جعفر من قرأ قرأأ ثم تقلب الهمزة ياء فيصير قرأى فتحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت الفا فيصير قرآ وتقول فى مثال زبرج من قرأ قرئى ثم تقلب الهمزة ياء فتصير قرئيا كالمنقوص وتقول فى مثال برثن من قرأ قرؤؤ ثم تقلب الضمة التي على الهمزة الاولى كسرة فيصير قرئيا مثل المولى وأشار بقوله وأؤم * ونحوه وجهين فى ثانيه أم * الى أنه اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ماقبلها وكانت الهمزة الاولى للمتكلم جاز لك فى الثانية وجهان الابدال والتحقيق وذلك نحو أؤم مضارع أم فان شئت ابدلت فقلت أوم وان شئت حققت فقلت أؤم وكذا ما كان نحو أؤم فى كونه أولى همزتيه للمتكلم وكسرت ثانيتهما يجوز فى الثانية منهما الابدال والتحقيق نحو ائن مضارع ان فان شئت ابدلت فقلت أين وان شئت حققت فقلت ائن (ص) وياء اقلب الفا كسرا تلا * أو ياء تصغير بواو ذا افعلا عين

في آخرا وقبل تا التانيث او * زيادتي فعلان ذا أيضا رأوا في مصدر المعتل عينا والفعل * منه صحيح غالبا نحو الحول (ش)
اذا وقعت الالف بعد كسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع مصباح ودينار مصابيح ودنانير وكذلك اذا وقعت قلبها ياء

عين الخ ثالثة وقوله والواو ولاما الخ رابعة (قوله ذا أيضا) أي قلب الواو ياء لكسر ما قبلها رأوه في مصدر المعتل أي الفعل المعتل والاولى المعل ليفيد اشتراط تغيير عين الفعل لان المعتل ما فيه حرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير (قوله والفعل) بكسر ففتح منه أي من مصدر المعتل يعني اذا كان ذلك المصدر على فعل صح غالبا (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثاني دخل في المتن استطرادا والمقصود التنبيه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سيأتي بيانه ولا يختص بالآخر فلو قال

باثر يا التصغير أو كسر ألف * تقلب ياوالواوان كسرا ردف

في آخرا وقبل الخ لوافق مقصوده أشمونى (قوله أووقعت قبل تاء التأنيث الخ) أي لان كلا من التاء وزيادتي فعلان كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقدير الانهما في نية الانفصال وليس المراد بفعلان خصوص هذه الهيئة فان الواو ولا تقلب ياء في فعلان ساكن العين بل في مكسورها لتقع إثر كسرة كما مثله الشارح وانما هو تمثيل لموضع الزيادتين ولذا قال الموضح أو قبل الالف والنون الزائدتين (قوله مكسورا ما قبلها) أي أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء أو الالف والنون لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تالية ياء التصغير كما يشمله كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا شجية مصغرة ومثال الثاني مالو صغر غزيان فيكون حكمه كذلك (قوله فقلبت الواو ياء) أي لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كما في ميزان لمامر وهي بالتأخير متعرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحركها وصلا لتوقع السكون ومن ثم لم تتأثر بكسر ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض وعوج الا اذا كان مع الكسرة ما يعضدها كاعلالها في فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سيأتي في صيام وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداعي أو فعل معلوم كما مثله أو مجهول كعفى ودعى ولا بين كون الكسرة أصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما مر في أدل (قوله تصغير جرو) بتثليث الجيم والكسر أفصح ولد الكلب والسبع ويطلق على الصغير مطلقا (قوله والثالث شجية) أي بفتح فكسر فياء مخففة وأصله شجوة من الشجو وهو الهم والحزن (قوله غزيان) أي بفتح فكسر والالف والنون زائدان كما في قطران للتثنية اه صبان (قوله مثال ضريان) اي بفتح المعجمة وكسر الراء فتحتية مثني ضرى وهو العرق الذى لا ينقطع دمه يقال ضرا العرق يضر وضروا من باب قعد اذا نزل دمه كذا قيل وفيه أنه حينئذ يكون بشد الياء كمفرده وأصله ضريان بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة لا لكسر ما قبلها فالأظهر أنه بالموحدة مع الظاء المشالة وهو الحيوان الذى مر ذكره أو مع الضاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أي حملا له على فعله وجملة الشروط أربعة المصدرية وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها ألف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح فخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو راح رواحا فلا تقلب في ذلك وان أعل الفعل لعدم حمله عليه في الاول وعدم كسر ما قبلها في الثاني ومحترز الباقيين في الشارح (قوله اعتلت) الاولى أعلت لمامر (قوله نحو صام صياما) أي وانقاد انقيادا واعتاد اعتيادا والاصل انقوادا واعتوادا فلا يختص بالمصدر الذى على فعال خلافا لما يوهمه الشارح كشرح الكافية (قوله لواذا) بكسر اللام مصدر لاوذ القوم ملاوذة ولواذا أي لاذ بعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم يسكن الخ) أي غالبا كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لكم قيما وارزقوهم وابن عامر في المائدة قيما للناس والاصل قوما قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها مع اعلالها في الفعل (قوله فاحكم) الفاء في جواب اما مقدرة أي واما جمع الخ كما في ورب فكبر أوهي زائدة وجمع

التصغير كقوله في غزال غزيل وفي قذال قذيل وأشار بقوله بواوذا افعلا في آخر الى آخر البيت الى أن الواو تقلب أيضا ياء اذا تطرفت بعد كسرة أو بعد ياء تصغير أووقعت قبل تاء التأنيث أوقبل زيادة فعلان مكسورا ماقبلها فالاول نحو رضى وقوي وأصلهما رضو وقوو لانهما من الرضوان والقوة فقلبت الواو ياء والثاني نحو جرى تصغير جرو أصله جريو فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء والثالث نحو شجية وهو اسم فاعل للمؤنث وكذا شجية مصغرا وأصله شجيوة من الشجو والرابع نحو غزيان وهو مثال ضريان من الغزو وأشار بقوله ذا أيضا رأوا في مصدر المعتل عينا الى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كل فعل اعتلت عينه نحو صام صياما وقام قياما والاصل صوام وقوام فاعتلت الواو في المصدر حملا له على فعله فلو صحت الواو

في الفعل لم تعتل في المصدر نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا وكذا تصح اذا لم يكن بعدها الف وان اعتلت في الفعل نحو حال حولا (ص)
وجمع ذى عين أعل أوسكن * فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن (ش) أي متى وقعت الواو عين جمع

واعتلت فى واحده أوسكنت وجب قلبها ياء ان انكسر ماقبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب أصلهما دوار وثواب فقلبت الواو ياء فى الجمع لانكسار ماقبلها ومجئ الالف بعدها مع كونها فى الواحد اما معتلة كدار أوشبيهة بالمعتل فى كونها حرف لين ساكنا كثوب (ص) وصححوا فعلة وفى فعل وجهان والاعلال أولى كالحيل (ش) اذا وقعت الواو عين جمع مكسورا ماقبلها واعتلت فى واحده أوسكنت ولم يقع بعدها الف وكان على فعلة وجب تصحيحها نحو عود وعودة وكوز وكوزة وشذ ثور وثيرة ومن ها هنا يعلم انها نما تعتل فى الجمع اذا وقع بعدها الف كما سبق تقريره لانه حكم على فعلة بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح والاعلال فالتصحيح نحو حاجة وحوج والاعلال نحو قامة وقيم ودامة وديم والتصحيح فيها قليل والاعلال غالب (ص) والواو ولا ما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف و يا كموقن بذا لها اعترف (ش) اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتحة قلبت ياء نحو أعطيت أصله أعطوت لانه من عطا يعطو اذا تناول فقلبت الواو فى الماضى ياء حملا على المضارع نحو يعطى كما حمل اسم المفعول نحو معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان وكذلك يرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان المكسور

امامبتدأ خبره جملة احكم الخ أومفعول لمحذوف يفسره احكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفرة الاكل (قوله واعتلت فى واحده) فيه ما مر وخرج به نحو طويل وطوال وشذ قوله

تبين لى ان القماء ة ذلة * وان أعزاء الرجال طيالها

والقماءة بالمد القصر قيل ومن الشاذ الصافنات الجياد لسلامتها فى مفرده وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسي لاعلال المفرد اذ أصله جيود فعل به كسيد (قوله ان انكسر ماقبلها) خرج أسواط وأحواض وأثواب (قوله ووقع بعدها الف) جعله الشارح شرطا فى كل من المعتلة فى المفرد والساكنة أخذا من قوله وفى فعل وجهان الخ وقوله بذا الاعلال أي الذى فى المصدر بشرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعلة فى المفرد تقلب فى الجمع ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها فى الجمع ضعفت باعلالها فى المفرد وقربها من الطرف فسلطت الكسرة عليها كحيلة وحيل وديمة وديم وشذ حاجة وحوج خلافا لما سيأتي أما الساكنة فى المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها الا بالالف القريبة من الياء لانها ليست فى الضعف كالمعتلة كسوط وسياط وحوض وحياض فلو لم توجد الالف صحت نحو كوز وكوزة و يشترط أيضا كما فى التسهيل صحة اللام لئلا يتوالى اعلالها مع اعلال العين ولذا صحت الواو فى رواء وجواء بوزن عطاش جمعى ريان وجوو الاصل رواى وجواو قلبت اللام همزة لتطرفها إثر ألف زائدة فسلمت العين وأصل ريان رويان فتلخص أن الشروط أربعة كون الواو فى جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلالها فى المفرد مطلقا أوسكونها فيه مع وقوعها فى الجمع قبل ألف (قوله وكان على فعلة) لم يمثل لها الا بالساكنة فى المفرد (قوله ووجب تصحيحها) أى لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان فخفت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تحصينها ببعدها من الطرف بسبب الهاء وقوتها بعدم اعلالها فى المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قريبة من الطرف ولم يمثلوه الا بالمعلة فى المفرد فكان أولى بالاعلال كما قاله المصنف وظاهره ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلو قال وفى فعل * قد شذ تصحيح فحتم ان يعل * لوفى بالمراد اشمونى (قوله وثيرة) بكسر المثلثة وفتح التحتية وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعني القطعة من الاقط و بمعني الحيوان حيث جمعوا الاول على ثورة وقيل أصله ثيارة كحجارة فقلب الواو قياسى لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيها على الاصل (قوله نحو حاجة وحوج) قد علمت أنه شاذ لاقليل والقياس حيج لاعلالها فى المفرد (قوله والواو) مبتدأ خبره انقلب و بعد فتح متعلق به و ياء مفعوله ولا ما حال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالمعطيان ليفيد اشتراط كونها رابعة فصاعدا أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كعطوت وزكوت (قوله ووجب الخ) شروع فى ابدال الواو من أختيها الالف والياء فتبدل من الالف فى موضع واحد ومن الياء فى ست مسائل ستأتى كلها (قوله و يا) مبتدأ وكموقن صفته على حذف مضاف وجملة اعترف خبره أى و ياء كائنة كياء موقن التي كانت فيه فى انها مفردة ساكنة بعد ضمة فى غير جمع اعترف لها بذا الحكم أى قلبها ياء فخرجت الياء المدغمة كحيض والمتحركة كهيام فلا يقلبان لتحصنهما بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيع لخفتها والتى فى الجمع كما سيأتى فى البيت بعده (قوله حملا على المضارع) أى فان الواو تقلب فى مضارع الرباعى ياء لتطرفها اثر كسرة وكذا فى اسم فاعله فحمل عليهما غيرهما حملا للفرع على أصله وقال سيبويه يوما للخليل لم أعل تغازينا وتداعينا وأصله تغازونا وتداعونا مع أن مضارعه وهو نتغازى ونتداعي لا كسر قبل آخره حتي يعل ويحمل عليه الماضي فاجابه بان اعلال المضارع ثبت فى تغازى وتداعى

فقلبت واوه بعد الفتحة ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو يرضيان وقوله ووجب * ابدال واو بعد ضم من الف * معناه أنه يجب أن يبدل من الالف واوا اذا وقعت بعد ضمة كقولك في بايع بويع وفي ضارب ضورب وقوله ويا كموقن بذا لها اعترف معناه ان الياء اذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها واوا وانحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فلو تحركت الياء لم تعل نحو هيام (ص)

المكسور ما قبل آخرهما قبل مجيء تاء التفاعل ثم استصحب معها كاستصحابه مع الهاء من نحو المعطاة فاعل تغاز ينا حملا عليه (قوله اذا سكنت) أي وكانت غير مدغمة كامر وقوله في مفرد أخذه من البيت بعده (قوله نحو هيام) بالمد كحمراء أنثي أهيم (قوله استثقالا لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك التخفيف بالجمع وانها تبدل في المفرد واوا سواء وقعت فاء كموقن وهو اتفاق أو عينا كان تبني من البياض اسما مفردا على مثال برد فتقول بوض والاصل بيض بضم فسكون وهو مذهب الاخفش وقال سيبويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجمع فتقول بيض بالكسر كما فعل مثله في مبيع فان أصله مبيوع نقلت ضمة الياء للباء وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء كما سيأتي ولذلك كان دينك عنده يحتمل أن أصله فعل وان أصل معيشة مفعلة بالضم أو الكسر فيهما عند الاخفش بتعين فيهما الكسر اذ لو كانا بالضم لقيل دوك ومعوشة (قوله وواوا اثر الضم الخ) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوا لضم ما قبلها وتقدم واحدة في قوله ويا كموقن وسياتي واحدة في قوله وان تكن عينا الخ وواحدة في قوله من لام فعلى الخ والسبب في جميعها ضم ما قبلها الا في الاخير كما سيأتي (قوله أو من قبل نا) أي أو الفي لام اسم من قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان وانما اشترط ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل شيء لانه لو أبدلت في الاسم بدون ما ذكر لزم كون آخر الاسم المعرب واوا بعد ضمة لازمة وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من رمي اسما كعضد لا تقل فيه رمو لذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول رم كشج لانه منقوص أمامع التاء فالواو غير آخر ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيده قوله كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكر فلا تبدل معها الياء واوا لانها في نية الانفصال فما قبلها آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتواني توانية فان أصله توانيا بضم النون كتكاسلا كسرت النون لمامر واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها أفاده في التوضيح ويؤخذ منه تقييد الالف والنون بما بنيت الكلمة عليهما كما يفيده قول المتن كذا اذا كسبعان صيره (قوله كتاء بان) أي كتاء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال وأضاف التاء للباني لملابسته لها لانه المتكلم بها (قوله وكذا اذا الخ) أي كذا ترد الياء اثر الضم واوا اذا صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة اسم موضع ونونه اما مفتوحة على لغة من يجري المثني المسمي به كسلمان في منعه الصرف للعلمية والزيادة أو مكسورة على لغة من يلزمه الالف ولو سمي به صبان (قوله كقضو الرجل) أي عند التعجب من قضائه فالمعني ما اقضاه وأصله قضى لانه من قضيت (قوله اسما كسبعان) أي اسما مفردا موازنا لذلك فتقول رموان وأصله رميان فقلبت الياء واوا لضم ما قبلها لان الالف والنون اللازمتين ليسا باضعف من التاء اللازمة في تحصين الواو من الطرف حتى لا يلحقها الاعلال لكن استشكله الموضح بان ما قبلها أعطى حكم الآخر المحض من نحو غزيان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كامر فكان مقتضاه قلب الضمة هنا كسرة لتسلم الياء فتدبر (قوله اذا وقعت الياء) أي المضموم ما قبلها عينا لصفة الخ * اعلم أن فعلى بالضم ان كان اسما محضا أو صفة جارية مجرى الاسماء وجب قلب الياء فيها واوا للضمة قبلها فالاول كطوبى مصدرا لطاب أو اسما لشجر في الجنة وأصلها طيبى لانها من طاب يطيب والثاني كطوبي وكوسى وخورى بالمعجمة والراء اسماء تفضيل مؤنثات

ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع أهيما (ش) يجمع فعلاء وأفعل على فعل بضم الفاء وسكون العين كما سبق في التكسير كحمراء وحمر وأحمر وحمر فاذا اعتلت عين هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة كسرة لتصح الياء نحو هيماء وهيم وبيضاء وبيض ولم تقلب الياء واوا كما فعلوا في المفرد كموقن استثقالا لذلك في الجمع (ص)

وواوا اثر الضم رد اليامتي ألفي لام فعل او من قبل تا كتاء بان من رمى كمقدره كذا اذا كسبعان صيره (ش) اذا وقعت الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث أو زيادتي فعلان وانضم ما قبلها في الاصول الثلاثة وجب قلبها واوا فالاول كقضو الرجل والثاني كما اذا بنيت من رمى اسما على وزن مقدره فانك تقول مرموة والثالث كما اذا بنيت من رمى اسما كسبعان فانك تقول رموان فتقلب الياء واوا في هذه وان تكن عينا لفعلى وصفا

 المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها (ص)

* فذاك بالوجهين عنهم يلفى (ش) اذا وقعت الياء عينا لصفة على وزن فعلى جاز فيها وجهان احدهما قلب الضمة كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء الضمة فتقلب الياء واوا نحو الضيقى والكيسى والضوقي والكوسى وهما تانيث الاضيق والاكيس (ص)

أطيب وأكيس وأخير فاصلها طيبي وخيري وكيسى من الكيس بفتحتين وهو الفطنة والدليل على جريان هذه الصفات بجري الاسماء ايلاؤها العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل كالاسم المحض فيقال أفضل وأفاضل كما يقال فى افكل اسم الرعدة أفاكل فدل على انه جار بجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة أى جارية على موصوف ولو مقدرا وجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمة ضيزى أي جائرة ومشية حيكى بالحاء المهملة ثم كاف أى يتحرك فيها المنكبان كالحائك فاصلهما ضيزى وحيكى بالضم اذا علمت ذلك فكلام الناظم مخالف للنحويين لان مراده بفعلى وصفا ماجرى بجرى الاسماء كالطوبى والكوسى وجوز فيه القلب وعدمه ونص على انهما مسموعان مع أن النحويين جزموا فى هذا النوع بوجوب القلب كالاسماء المحضة وظاهر كلام سيبويه امتناع غيره ويدخل فى قوله وصفا الصفة المحضة فمقتضاه جواز الوجهين فيها مع أنه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الاوفق بمراده أن يقول *وان تكن عينا لفعلى أفعلا* فذاك بالوجهين عنهم يجتلى والله أعلم

﴿فصل﴾

(قوله من لام فعلى) متعلق بأتي واسما حال من فعلى بالفتح وبدل حال من الواو وياء مضاف اليه وذا اسم اشارة فاعل جا بالقصر والبدل بدل منه أو بيان له وغالبا متعلق بجالا بأنى ليكون لذكره بعده فائدة التقييد بالغلبة والا كان تكرارا وأشار بذلك الى أن عدم الابدال شاذ كما صرح به فى شرح الكافية وهو ما عليه سيبويه والجمهور وعكس فى التسهيل فحكم بشذوذ الابدال فى تقوى ونحوها وبان ريا الآتي قياسى (قوله تبدل الواو الخ) هذا سادس موضع تبدل فيه الياء واوا وانما أبدلت هنا مع زيادة ثقلها وعدم ضم ماقبلها فرقا بين الاسم والصفة وخصوه بالاسم لانه لخفته أحمل للثقل وهذا الفرق خاص بذوات الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح واوا سلمت فى الاسم كدعوى والصفة كنشوى مؤنث نشوان أى سكران كما هو مفهوم المتن (قوله وأصله تقيا) أصله الاصيل وقيل انه من وقيت قلبت واوه تاء كما فى تراث ثم ياؤه واوا كما فى الشرح ولا يضر اجتماع الاعلالين فيه لعدم توليهما وهو غير منصرف لالف التأنيث ومن قر أعلى تقوى بالتنوين جعلها للالحاق بجعفر كالف تترى (قوله نحو صديا وخزيا) مؤنثا صديان كعطشان وزنا ومعنى وخزيان بوزنه من خزى يخزى بالمعجمة والزاي كفرح يفرح أي ذل (قوله فتوي) بفتح الفاء اسم لما يجيبك به المفتي وأصلها بالياء لانها من أفتيت وقوله بمعنى الفتيا أي بالضم وكذا البقيا بعده (قوله بقوى) اسم من بقى بمعنى دام (قوله كقولهم للرائحة ريا) ومثلها سعيا لمكان وطغيا بمهملة فغين معجمة لولد البقرة الوحشية فهذه الثلاثة من غير الغالب أي شاذة كما صرح به الناظم وولده وخرج بذلك ريا من الرى فعدم قلبه لكونه صفة لكن تعقب بان النحويين قالوا فى ريا انها صفة غلبت عليها الاسمية والاصل رائحة ريا أي مملوءة طيبا وفى الصحاح يقال امرأة ريا لم تبدل ياؤه لانه صفة اه ولو سلمنا اسميته فعدم القلب لمانع وهو أنه لو قيل ريوا عملا بهذه القاعدة للزم قلب الواو ياء عملا بما فى الفصل الآتى أو ندعى فيها اجراء القاعدتين وأما سعيا فيحتمل أنه نقل من الصفة الى العلمية فاستصحب اصله وأما طغيا فالاكثر فيه ضم الطاء فلعل من فتح استصحب تصحيحه حال الضم ولا شذوذ أفاده الموضح وغيره (قوله بالعكس) حال من لام ووصفا حال من فعلى بالضم أي ان لام فعلى هذه ان كانت واوا قلبت ياء فى الصفة تخفيفا لثقلها مع ثقل الواو دون الاسم لانه أخف منها على عكس فعلى بالفتح ومفهومه ان لامها ان كانت ياء سلمت فى الاسم كالفتيا بالضم والصفة كالقضيا مؤنث الاقضي بالضاد المعجمة وهو كذلك لانهم لم يفرقوا فى اليائى من هذا بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا بينهما فى الواوى من الاول اه أشمونى (قوله أي تبدل الواو الخ) هذا

﴿فصل﴾

من لام فعلى اسما آتى الواو بدل
ياء كتقوى غالبا جاذا البدل

(ش) تبدل الواو من الياء الواقعة لام اسم على وزن فعلى نحو تقوى وأصله تقيا لانه من تقيت فان كان فعلى صفة لم تبدل الياء واوا نحو صديا وخزيا ومثل تقوى فتوى بمعني الفتيا وبقوي بمعني البقيا واحترز بقوله غالبا مما لم تبدل الياء فيه واوا وهي لام اسم على فعل كقولهم للرائحة ريا (ص)

بالعكس جا لام فعلى وصفا
وكون قصوي نادرا لا يخفى

(ش) أى تبدل الواو الواقعة لاما لفعلى وصفا ياء

خامس موضع لا بدالهاياء كامر (قوله نحو الدنيا والعليا) أصلهما الدنوا والعلوا من الدنو والعلو قلبت الواوياء والمراد الدنيا الواقعة فى قوله تعالى السماء الدنيا الحياة الدنيا لا مقابل الآخرة فان قياسها عدم القلب لعروض اسميتها لذلك لكن استصحب أصل وصفيتها (قوله وشذ) أى قياسا لا استعمالا فانه كثير فى كلامهم وورد فى قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى نبه به على الاصل (قوله أهل الحجاز) أي دون تميم فانهم يقولون القصيا على القياس (قوله فان كانت فعلى اسما سلمت الواو الخ) قال المصنف هذا هو المؤيد بالدليل الموافق لنص أئمة اللغة وهو عكس ماعليه أئمة التصريف لانهم يقلبون فى الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا وهذا لا دليل عليه (قوله كحزوي) بضم المهملة فزاى موضع بالحجاز عناه ذو الرمة بقوله

أدارا بحزوي هجت للعين عبرة * فماء الهوى يرفض أو يترقرق

وانما نصب دار الوصفه بحزوى قبل النداء فاشبه المضاف على حد ياعظيما يرجي لكل عظيم ويرفض بفتح الفاء وشد الضاد المعجمة أى يسيل بعضه فى أثر بعض ويترقرق براءين وقافين أى يبقى فى العين متحيرا يجيء ويذهب والله أعلم

﴿ فصل ﴾

(قوله واتصلا) أى بان لم يفصل بينهما فاصل وكانا من كلمة واحدة أو فى حكم الواحدة كمسلمى فافاد شرطين (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من الشرح أولا ارجاع ضمير عرى لسكون السابق ففيه شرط واحد والاولى ارجاعه للسابق نفسه أي وعري السابق من العروض ذاتا وسكونا ففيه شرطان كما فى التوضيح ويدل عليه كلام الشرح فى المحترزات وعلى كل فالف عريا للاطلاق وقضية ماذكر أن الثاني منهما لا تشترط أصالته وهو كذلك حفني وخامس الشروط فى هذا البيت قوله ان يسكن الخ (قوله ابدلت الواو ياء) أى تخفيفا وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كامثل أوالواو كطى ولى مصدر اطويت ولويت وكمسلمي والاصل طوى ولوي ومسلموي فعل به ماذكر وقلبت ضمة الميم فى مسلمى كسرة لمناسبة الياء (قوله والاصل سيود وميوت) أى من ساد يسود ومات يموت فوزنهما فيعل بكسر العين عند البصريين وبالفتح عند البغداديين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسرها ثم أعل وادغم لان فيعل بالكسر لم يوجد فى الصحيح حتي يحمل عليه المعتل وردبان المعتل نوع مستقل قد يأتي فيه ما ليس فى الصحيح كفعلة بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورماة دون الصحيح فسماع سيد وميت بالكسر دليل على انه أصلها ولا حاجة للتحويل على أنه يقال ليس المكسور موجودا فى الصحيح حتي ينقل اليه المعتل ولم يجعل وزنهما فعيل بتقديم العين لانه غير موجود فى كلامهم ووجد من الاول ضيغم وصيرف وان كانا بالفتح (قوله لم يؤثر) وكذا فى كلمة مع فاصل كزيتون (قوله وكذا ان عرضت الياء والواو) أي عرض السابق منهما للسكون بان عرضت ذاته كروية اصلها بالهمز ابدلت واوا لضم ماقبلها وكذا نحو بويع واوه بدل من ألف بايع وياء ديوان بدل من الواو الاولى فى دوان بالتشديد اوعرض سكونه فقط كقوى فعل ماض بسكون الواو مخففا من كسرها كما يخفف نحو علم بسكون ثانيه فلا ابدال فى ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل وغيور (قوله يوم أيوم) أي كثير الشدة ومثله ضيون للسنور الذكر وعوى الكلب كرمى عوية فهذه صحت مع استيفائها الشروط شذوذا وقياسها أيم وضين وعية بشد الياء المفتوحة كما شذ الابدال مع فقد بعض الشروط فى قراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بشد الياء وأصلها بالهمزة كامر فابدلت واوا ثم ياء وكما شذ ابدال الياء واوا فى قولهم عوى عوة (قوله أصل) ضبطه المعرب بالبناء للمجهول واختار الصبان ضبطه ككرم مبنيا للفاعل بمعنى تاصل قال ورأيته منقولا عن خط ابن النحاس تلميذ المصنف وهو وان كان يلزم

نحو الدنيا والعليا وشذ قول أهل الحجاز القصوى فان كانت فعلى اسما سلمت الواو كحزوى (ص)

﴿ فصل ﴾

ان يسكن السابق من واو ويا
واتصلا ومن عروض عريا
فياء الواو اقلبن مدغما
وشذ معطى غير ماقدرسما

(ش) اذا اجتمعت الواو والياء فى كلمة وسبقت احداهما بالسكون وكان سكونها أصليا أبدلت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وذلك نحو سيد وميت والاصل سيود وميوت فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار سيد وميت فان كانت الياء والواو فى كلمتين لم يؤثر ذلك نحو يعطي وافد وكذا ان عرضت الياء والواو للسكون كقولك فى رؤية رويه وفى قوى قوى وشذ التصحيح فى قولهم يوم أيوم وشذ أيضا ابدال الياء واوا فى قولهم عوى الكلب عوة (ص) من ياء او واو بتحريك اصل

وبيع فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها هذا ان كانت حركتهما أصلية فان كانت عارضة لم يعتد بها كجيل وتوم وأصلهما جيئل وتوأم فتقلب حركة الهمزة الى الياء والواو فصار جيلا وتوما فلو سكن ما بعد الياء والواو ولم تكن لاما وجب التصحيح نحو بيان وطويل فان كانتا لاما وجب الاعلال مالم يكن الساكن بعدهما ألفا أو ياء مشددة كرميا وعلوي وذلك نحو يخشون أصله يخشيون فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة (ص)

وصح عين فعل وفعلا ذا أفعل كاغيد وأحولا (ش) كل فعل كان اسم الفاعل منه على وزن افعل فانه يلزم عينه التصحيح نحو عور فهو أعور وهيف فهو أهيف وغيد فهو أغيد وحول فهو أحول وحمل المصدر على فعله نحو هيف وعور وحول وغيد (ص)

وان يبن تفاعل من افتعل والعين واوا سلمت ولم تعل (ش) اذا كان افتعل معتل العين فحقه أن تبدل عينه ألفا نحو اعتاد وارتاد لتحركها وانفتاح ماقبلها فان أبان افتعل معنى تفاعل أى وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية حمل عليه في التصحيح ان كان واويا نحو اشتوروا فان كانت العين ياء وجب اعلالها نحو ابتاعوا واستافوا أي تضاربوا بالسيوف (ص) وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صحح أول وعكس قديحق (ش) اذا كان في كلمة حرفا علة

عليه عيب السناد أولى لانا لم نجد في القاموس ولا غيره فعلا متعديا من هذا المعنى حتى يبني للمفعول اه ولك أن تفر من بشاعة القافية حينئذ بجعله اسم فاعل بوزن حذر وأصله فعيل حذفت ياؤه للضرورة أو تجريه على مذهب من يجوز بناء اللازم للمجهول (قوله ألفا ابدل) بنقل حركة همزة أبدل الى تنوين الفا لانها همزة قطع وهذا شروع في ابدال الالف من أختيها الواو والياء ولهذا الابدال عشرة شروط كلها في المتن منها في هذه الابيات خمسة كما ستعلمه (قوله ان حرك التالي) أى الحرف الذى يتلو الواو أو الياء (قوله كف) أي منع اعلال غير اللام أي اعلال الواو والياء الواقعين غير لام للكلمة أى لام ثانية بان يقعا عينا أولا ما اولى (قوله متحركة بعد فتحة) هذان شرطان خرج بالاول نحو القول والبيع مما لم يتحرك وبالثاني نحو حيل وعوض وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ماقبلها وتاصل الحركة ثالث كما بينه الشرح واتصالهما رابع كما في المتن ولم يبينه الشرح وذلك بان يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج نحو ان أحمد وجد يزيد ونحو تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكون ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس (قوله كجيل) بفتح الجيم والياء من أسماء الضبع وتوم بفتح المثناة فوق والواو أحد التوأمين وهما الولدان في بطن وأصلهما جيئل وتوأم كلاهما بوزن جعفر بهمزة بعد الياء والواو ومثلهما في عدم الابدال لعروض الحركة نحو لتبلون ولا تنسوا الفضل (قوله فلو سكن ما بعدها) مفرع على محذوف أي ومحل ذلك مالم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ (قوله وجب التصحيح) أى لئلا يلتقي ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفا كبيان أو غيرها كطويل وغيور وخورنق (قوله كرميا الخ) مثال للمنفى الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا أو ياء مشددة وانما صحح ذلك لئلا يجتمع الفان في رميا وحذف أحدهما يلبس بالمفرد وحمل مالا لبس فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب في علوي تقتضي ابدال الالف واوا كما مر فكيف تبدل الواو معها ألفا (قوله وذلك) أي سكون ما بعد اللام الذى لا يمنع اعلالها لكونه ليس ألفا ولا ياء مشددة نحو يخشون الخ (قوله وصح عين فعل) بفتحتين وفعلا بفتح فكسر وذا أفعل حال من الثاني وأشار بذلك الى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء عينا لفعل وصفه على أفعل ولا عينا لمصدره (قوله كاغيد) من الغيد كالفرح وهو نعومة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعل) هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون أو خلقة أو وصف ظاهر في البدن كسود وعور وحول وغيد فهو أسود وأعور وأحول وأغيد وانما صحت عين هذا الفعل حملا على ما هو بمعناه وهو أفعل بشد اللام كاعوروا حول لان عينه صحت لسكون ماقبلها وما بعدها فحمل هذا عليه وحمل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذى وصفه على فاعل كخاف فهو خائف فانه يعل كفعل بالفتح والضم (قوله وان يبن) بكسر الموحدة مضارع بان أي ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أى يشترط لاعلال عين افتعل ان كانت واوا أن لا يكون بمعنى التفاعل والا سلمت فان كانت ياء أعلت مطلقا (قوله ارتاد) بالراء والمثناة فوق أى طلب (قوله فان أبان الخ) مقابل لمحذوف أى محل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان الخ (قوله حمل عليه) أي لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كتشاور وتبايع ولما كان هذا بمعناه حمل عليه واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبيهة بها فاعلت (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة الى اللام قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع (قوله حرفا علة)

أي واوان أو يا آن أومختلفان (قوله لئلا يتوالى اعلالان) اي بلا فصل بينهما وهو ممنوع لاجحافه أما مع الفاصل فجائز نحو يفون اذ أصله يوفيون ولا يردتواليهما فى ماء وشاء وترى من الرؤية لانها شاذة عن القياس على أنه قيد فى شرح الكافية منع توالى الاعلالين بكونهما من جنس واحد أما اذا اختلفا كهذا فلا يمنع وعليه فلا شذوذ (قوله والاحق منهما بالاعلال الثانى) أي لان الطرف محل التغيير (قوله نحو الحيا) أى بالقصر وهو المطر وكذا الهوى بالقصر وهو ميل النفس الى الشيء وشاع فى المذموم أما الممدود منهما فليس مما نحن فيه لان عينه لا تستحق الاعلال لمنعه بالالف الساكنة بعدها والحيا مثال لاجتماع ياء ين لانه من حييت والهوى للواو والياء لانه من هويت ومثال الواوين الحوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوي بالكسر كقوى اذا اسود فلامه واو كعينه لقولهم فى تثنيته حووان وفى جمع أحوي حو بالضم والتشديد وكذلك قوى أصله بواوين من القوة (قوله نحو غاية) مثلها راية وكذا آية عند الخليل فاصلها غيية وريية وايية قلبت الياء الاولى ألفا شذوذا اذ القياس قلب الثانية لكن سهله كون الثانية غير طرف قال فى التسهيل وهذا أسهل الوجوه فى آية وقيل أعلت الثانية فصار أياة كنواة ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتحات وقيل أصلها ايية بضم الاولى كسمرة وقيل أية كنبقة فاعلا لها على القياس لان الثانية لا تستحق الاعلال لعدم فتح ماقبلها وقيل آية كفاعلة أو أية بشد الياء وكلها مردودة كما فى التصريح (قوله ما آخره) بالنصب ظرف لزيد ومايخص نائب فاعله والجملة صلة ما الاولى وان يسلما فاعل بواجب الواقع خبرا عن عين أي وعين اللفظ الذي زيد فى آخره مايخص الاسم واجب سلامتها وهذا عاشر الشروط * وحاصله أن لا تكون الياء والواو عينا لما فى آخره زيادة تختص بالاسم (قوله نحو جولان) مصدر جال يجول وهيمان مصدر هام يهيم وانما سلمت عينهما لان زيادة الالف والنون فى آخرهما أبعدتهما عن الفعل الذى هو الاصل فى الاعلال لانهما لا يلحقانه أصلا ومثلهما الالف المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صورى بفتحات اسم ماء وحمار حيدي بوزنه أى يحيد عن ظله لنشاطه وحكم الاخفش بشذوذهذين لان الالف وان اختصت بالاسم لا تخرجه عن صورة فعل أسند لالف الاثنين كضربا فلا تمنع الاعلال كما لا تمنعه التاء اتفاقا لانها وان اختصت بالاسماء لكن جنسها يلحق الماضى فلا يثبت بلحاقها للاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جمعى قائل وبائع والاصل قولة وبيعة ككملة وشذ تصحيح حوكة وخونة جمعي حائك وخائن (قوله وشذ ماهان ودوران) وقياسهما موهان ودوران لان أصلهما تثنية ماه ودار وفى نسخ هامان بتقديم الهاء وقياسه هيمان لكن قيل ان هامان ودوران أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ (قوله وقبل بالخ) هذا البيت دخيل فى هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكره مع التاء والطاء والدال لاتفاق الكل فى انها غير علة أو افراده بفصل كما فعله الموضح * والحاصل أن المصنف بين فيما مر ابدال الهمزة وحروف العلة الذى لا يتوقف على نقل حركة وذكر فى الفصل الآتى ابدالها المتوقف على النقل ثم بين باقي حروف الابدال فى فصل ذو اللين الخ فكان الاولى تأخير الميم مع ذلك (قوله ميما) مفعول ثان لاقلب والنون مفعولة الاول واسم كان يعود للنون والاولى التعبير بالابدال لما مر أول الباب الا أن يقال لاحظ اصطلاح القراء فى تسميتهم هذا العمل اقلابا (قوله المنفصلة) أى عن الباء بان كانتا من كلمتين ودخل فى النون الساكنة المنفصلة التنوين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم أيضا من الواو فى فم ومن النون المتحركة شذوذا كقولهم فى البنان أى الاصابع البنام والله أعلم

﴿ فصل فى النقل ﴾

وفيه أربع مسائل ذكر الاولى فى قوله لساكن صح الخ والثانية فى قوله ومثل فعل الخ والثالثة وألف

آخر والاحق منهما بالاعلال الثاني نحو الحيا والهوى والاصل حيي وهوى فوجد فى كل من العين واللام سبب الاعلال فعمل به فى اللام وحدها لكونها طرفا والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام نحو غاية (ص)

وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن يسلما

(ش) اذا كان عين الكلمة واوا متحركة مفتوحا ماقبلها أو ياء متحركة مفتوحا ماقبلها وكان فى آخرها زيادة تخص الاسم لم يجز قلبها ألفا بل يجب تصحيحها وذلك نحو جولان وهيمان وشذ ماهان ودوران (ص)

وقبل با اقلب ميما النون اذا
كأن مسكنا كمن بت انبذا

(ش) لما كان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسرا وجب قلب النون ميما ولا فرق فى ذلك بين المتصلة أو المنفصلة ويجمعهما قوله من بت انبذا أى من قطعك فالقه عن بالك واطرحه وألف

الخفيفة (ص) ﴿فصل﴾

وكان ماقبلها ساكنا صحيحا وجب نقل حركة العين الى الساكن قبلها نحو يبين ويقوم والاصل يبين ويقوم بكسر الياء وضم الواو فنقلت حركتهما الى الساكن قبلهما وهو الياء والقاف وكذلك فعل فى ابن فان كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو بايع وبين وعوق (ص) مالم يكن فعل تعجب ولا كابيض أو أهوى بلام عللا

(ش) أي انما تنقل حركة العين الى الساكن الصحيح قبلها اذا لم يكن الفعل للتعجب أو مضاعفا أو معتل اللام فان كان كذلك فلا نقل نحو ما أبين الشيء وأبين به وما أقومه وأقوم به ونحو ابيض واسود ونحو اهوى (ص) ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم

ضاها مضارعا وفيه وسم

(ش) يعني انه يثبت للاسم الذي يشبه الفعل المضارع فى زيادته فقط أوفى وزنه فقط من الاعلال بالنقل ما يثبت للفعل فالذي أشبه المضارع فى زيادته فقط تبيع وهو مثل تحلئ بالهمزة من بيع والاصل تبيع بكسر التاء وسكون الباء فتقلب حركة الياء الى الياء فصار تبيع والذى أشبه المضارع فى وزنه فقط

الافعال الخ والرابعة ومالا فعال الخ و بعد النقل فى المسائل الاربع يجب ابقاء الحرف المعتل ساكنا ان جانس الحركة المنقولة كما مثله الشارح من نحو يبين و يقوم والا وجب قلبه من جنسها كيخاف و يخيف أصلهما يخوف كيذهب و يخوف كيكرم نقلت فتحة الاول وكسرة الثاني الى الخاء ثم قلبت الواو ألفا فى الاول لتجانس الفتحة قبلها و ياء فى الثانى لسكونها اثر كسرة (قوله من ذي لين) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالساكن منها مطلقا وأما المد فهو الساكن بعد حركة تجانسه وأما العلة فعامة ومثل ذى اللين فيما ذكره الهمزة (قوله وجب نقل حركة العين الخ) أي لثقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان سكن ماقبلهما للزومها بخلافها فى دلووظبي لانها حركة اعراب لا تلزم مع أن الاسم أخف من الفعل كما استثقلت الفتحة فى معديكرب دون قاض للزومها مع كون المركب ثقيلا يحتاج للتخفيف (قوله نحو يبين) اما بفتح الياء مضارع بان أى ظهر فاصله كيضرب أو بضمها مضارع أبان فاصله كيكرم وكل صحيح (قوله وكذا فعل فى ابن) فاصله أبين كاكرم نقلت كسرة الياء الى الباء ثم حذفت للساكنين (قوله غير صحيح) دخل فيه الهمزة لان المصنف أدرجها فى حروف العلة فلا تنقل فى نحو بأيس كيعلم مضارع أيس لان الهمزة معرضة للاعلال بقلبها ألفا تخفيفا والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل فى نحو بايع وقاول وأما عدم النقل فى بين وعوق بشد الياء والواو مع تحرك عينهما بناء على أن أول المضاعفين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه الفا لتحركه وانفتاح ماقبله فيلتقي ساكنان فان حذف الاول قلت بين وعوق بالسكون أو الثانى قلت بان وعاق وفى ذلك الباس صيغة باخرى فترك أما على أن الثانى من المضاعفين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصرح وتبعه الحواشي وفيه أن المنقول اليه لعروض حركته لا يصلح لقلبه ألفا كما علم من قوله بتحريك أصل فالقياس حينئذ قلب الثانى لتحركه فى الاصل وانفتاح ماقبله الآن فيصير بيان وعواق وهو أيضا ملبس بصيغة الاسم فترك (قوله بلام عللا) أى حكم بان لامه حرف علة قال ابن غازي وانما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير أفعل كاستهوى (قوله للتعجب) أى لان ما أفعله يشبه افعل التفضيل فى الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعل لما سيأتي فكذا شبهه وحمل أفعل به عليه (قوله ونحو أبيض واسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لفائه لوجب قلبها الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاغتناء عنها فيصير باض وساد بالتشديد فيلتبس باسم الفاعل من البضاضة وهى نعومة البشرة ومن السد تصريح (قوله ونحو أهوى) أى لئلا يتوالى فيه اعلا لان فى اللام والعين (قوله وفيه وسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبهه فى الوزن فقط أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كاقوم وأسود بوزن اعلم فلا يعل لئلا يتوهم انه فعل وكذا لو باينه فيهما لبعده عن الفعل الذى هو الاصل فى الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أو القول اسما على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الياء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته وأما يزيد علما فمنقول بعد اعلاله كما سيأتي (قوله فى زيادته فقط) أى الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة (قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التحتية (قوله وهو مثال تحلئ) اى اسم مبني من البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا فعيل من التبع أى يتبع أمه فى المرعي فتاؤه أصلية ومفتوحة لا مكسورة وتحلئ بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهمزة يطلق على قشر الاديم والجلد مما يلى منبت الشعر وعلى وسخه وشعره (قوله من بيع) أى حال كون تبيع مأخوذا من تبيع وهو مصدر باع ولو بنيت على مثال تحلئ من القول قلت تقيل بكسرتين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها ثم قلبت ياء لسكونها

مقام والاصل مقوم فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا لمجانسة الفتحة فان أشبهه فى الزيادة والزنة فاما ان يكون منقولا من فعل أولا فان كان منقولا منه أعل كيزيد والاصح كابيض وأسود (ص) (٢٠٧) ومفعل صحيح كالمفعال * والف الافعال واستفعال ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض

اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع فى زيادته الخاصة به فى أوله وفيه وسم امتازبه عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تفعلا بكسر التاء والعين لا يكون فى الفعل وكذا تفعل بضمهما فيعل ماوازنهما من الاسماء (قوله مقام) أى بفتح الميم فاصله مقوم كيعلم المبني للفاعل أو بضمها فاصله كالمبني للمفعول وكذا مقيم ومبين أصلهما كيكرم بالكسر فيعل كل ذلك لامتيازه عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صححوا نحو مدين ومريم لان ميمه أصلية فوزنه فعلل لا مفعل (قوله أعل كيزيد) أي استصحب اعلاله لانه انما يعل قبل النقل لا بعده (قوله ومفعل) بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعال وهذا محترز قوله ضاهي مضارعا على ماسيأتي (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله بالنقل) أى السماع متعلق بعرض والياء للملابسة (قوله وحمل مفعل الخ) أشار بذلك الى ماقاله المصنف وابنه أن مفعلا يستحق الاعلال لشبهه المضارع فى الوزن فقط اذ هو كتعلم عند من يكسر حرف المضارعة لكنه حمل على مفعال فى التصحيح لشبهه به لفظا اذ لا فرق بينهما الا بالالف ومعني لان كلا اسم آلة كمخيط ومخياط أو صيغة مبالغة كمقول ومقوال ولم يعكس لاصالة التصحيح وتعقبه الموضح بانه لو صح ذلك للزم تصحيح مثال تحلى من البيع لشبهه بتحسب أو تضرب فى تلك اللغة وزنا وزيادة وهو ممنوع والظاهر أن تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلا اذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت اليه أولا نه مقصور من مفعال كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد حذف الالف فهو هو ولا أنه محمول عليه ثم هو على تسليم ماقاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل فى تلك اللغة فقط (قوله فان الفه تحذف الخ) أفاد كالمتن ان المحذوف هو الالف الثانية وهو الصحيح لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الثقل بها هو مذهب الخليل وسيبويه والمصنف ولذا قال والف الافعال الخ وقيل هي بدل العين لان بدلها يحذف كثيرا فى غير هذا ولان تعويض التاء لم يعهد فى غير الاصول (قوله وقلبت الواو الفا الخ) لا يرد ان شرط قلب العين الفا أن لا يسكن ما بعدها كما مر فى قوله وان سكن كف الخ لان محل ذلك فيما اعلاله بالاصالة اما الافعال والاستفعال فبالحمل على الفعل ﴿تنبيه﴾ قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ منها أغول اغوالا واغيمت السماء اغياما واستحوذ استحواذا واستغيل الصبي استغيالا أى شرب الغيل بفتح المعجمة وهو اللبن الذى ترضعه المرأة وهي تؤتي أو وهي حامل وهذا شاذ عند النحاة وقيل لغة فصيحة يقاس عليها (قوله لمجانسة الفتحة قبلها) أى لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن (قوله من النقل ومن حذف) أى دون التعويض بالتاء (قوله فمفعول) أى فاسم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بقمن أى حقيق (قوله فحذفت واو مفعول) أى عند سيبويه وقال الاخفش عين الكلمة لان واو مفعول جاءت لمعني وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف أول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثاني وأجيب عن الاول بانها لو كانت علامة اسم المفعول لوجبت فى الزائد على الثلاثة كالمنتظر وانما العلامة الميم وجيء بالواو لرفضهم مفعلا بالضم فى الكلام الا فى مكرم ومعون ومهلك ومألك بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثانى بان محل ماذكر فيه اذا كان ثاني الساكنين صحيحا كامثله وهاهنا معتلان تصريح وقد يقال فى الجواب الاول تسليم انها جيء بها لمعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يليق حذفها لفوات ماجيء بها لاجله تقديرا لان وزن نحو مصون يكون عند سيبويه مفعل باثبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرة الخلاف فى نحو مسوءة بالهمز اذا خفف فعند الاخفش

وحذفها بالنقل ربما عرض

(ش) لما كان مفعال غير مشبه للفعل استحق التصحيح كمسواك وحمل مفعل عليه لمشابهته له فى المعني فصحح كما صحح مفعال كمقول ومقوال وأشار بقوله وألف الافعال واستفعال ازل الى آخره الى ان المصدر اذا كان على وزن افعال أو استفعال وكان معتل العين فان ألفه تحذف لالتقائها ساكنة مع الالف المبدلة من عين المصدر وذلك نحو اقامة واستقامة واصله اقوام واستقوام فنقلت حركة العين الى الفاء وقلبت الواو ألفا لمجانسة الفتحة قبلها فالتقى الفان فحذفت الثانية منهما ثم عوض عنها تاء التأنيث فصارا قامة واستقامة وقد تحذف هذه التاء كقولهم اجاب اجابا ومنه قوله تعالى واقام الصلاة (ص)

وما لافعال من النقل ومن حذف فمفعوله به أيضا قمن نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذى الواو وفى ذى اليا اشتهر

(ش) اذا بني مفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ماوجب فى افعال واستفعال من النقل والحذف فتقول فى مفعول من باع وقال مبيع ومقول والاصل مبيوع ومقوول فنقلت حركة العين الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان العين وواو مفعول فحذفت واو مفعول

فصار مبيع ومقول وكان حق مبيع ان يقال فيه مبوع لكن قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء وندر التصحيح فيما عينه واو قالوا ثوب مصوون والقياس مصون ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء فيقولون مبيوع ومخيوط ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء اشتهر (ص) وصحح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجودا (ش) اذا بني المفعول من فعل معتل اللام فلا يخلو اما أن يكون معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اعلاله بقلب واو مفعول ياء وادغامها في لام الكلمة نحو مرمى والاصل مرموي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا هنا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فالاجود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو معدو من عدا ولهذا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعل نحو معدي وان كان الواوي على فعل فالتصحيح الاعلال نحو مرضي من رضى قال الله تعالى ارجعي الى ربك راضية مرضية والتصحيح قليل نحو مرضو (ص) كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو ولام جمع أو فرد يعن (ش) اذا بني اسم على فعول فان كان جمعا وكانت لامه واوا جاز فيه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصى ودلى أدغم

يقال مسو بشد الواو لان الهمزة اذا وقعت اثر واو زائدة لغير الحاق خففت بقلبها واوا وادغامها فيها وعند سيبويه مسو بنقل حركة الهمزة الى الواو لكونها أصلية ثم حذفت الهمزة كما يقال في تخفيف خبء خب (قوله فصار مبيع ومقول) أي بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله وكان حق مبيع الخ) أي لما مر في قوله ووجب * ابدال واو بعد ضم من ألف * و يا الخ من أنه يجب قلب الياء واوا لضم ما قبلها كموقن في ميقن الا اذا وقعت عين جمع فان الضمة تقلب كسرة لتصح الياء كبيض وهيم في جمع أبيض وأهيم ومر أيضا أن سيبويه يجعل الياء الواقعة عينا لمفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وأن الاخفش يقلبها في المفرد مطلقا سواء كانت فاء أو عينا ويبقي الضمة قبلها فقد جرى سيبويه هنا على مذهبه فبعد أن حذفت واو مفعول قلبت الضمة كسرة لتصح الياء لانها عين مفرد أما على رأي الاخفش من أن المحذوف العين فيصير بعد النقل والحذف مبوع فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لئلا يتوهم أنه من ذوات الواو كمقول وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرد عليه أن مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واوا فاولى ابقاؤه مع المعدومة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار * والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف والنقل وأما ذوات الياء كمبيع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصح الياء التي هي العين وعلى رأي الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم اصالتها فتدبر (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوي اللام مفتوح العين فخرج يائي اللام مطلقا وواويها مع كسر العين كرضي وقوي فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الآتي وأما مضموم العين فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما وذكر هذه المسئلة هنا انما هو باعتبار حذف واو مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجود التصحيح) أي حملا على فعل الفاعل لكونه الاصل كعدا ودعا فان واوه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذ الاصل عدو ودعو (قوله على فعل) أي بفتح فكسر (قوله نحو معدى) أصله معدوو بواوين الاولى واو مفعول والثانية لام الكلمة فقلبت الثانية ياء حملا على فعل المفعول لان واوه تقلب ياء لتطرفها اثر كسرة كدعا ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ساكنة ثم ادغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو مرضى) أصله مرضوو بواوين قلبت الثانية ياء حملا على الفعل لانها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بني للفاعل أو للمفعول ثم الاولى لاجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك هو الفصيح الوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوي العين والا تعين الاعلال كقوي فهو مقوي والاصل مقوو قلبت الواو الاخيرة ياء لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ * والحاصل أن واوي اللام ان كان مفتوح العين اختير في مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير واويها اختير فيه الاعلال أو واويها وجب الاعلال (قوله كذاك ذا وجهين الخ) كذا اما حال من الفعول بضمتين أو صفة لمصدر محذوف أي جاء الفعول مجيئا مثل ذاك وذا وجهين حال أيضا منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه ومن ذي الواو حال ثالثة أو متعلق بجا بتضمينه معنى أخذ ولام جمع حال من الواو وظاهر المتن التسوية بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين وليس ذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في الكافية بقوله

ورجح الاعلال في الجمع وفي * مفرد التصحيح أولى ما قفى

وأطلق جواز الوجهين في فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوي والا وجب الاعلال كما في المفعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال والاصل عصوو ودلوو بضمتين ثم واوين قلبت الثانية ياء لثقل الواوين مع الضمة في الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم

أدغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء اتباعا لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن فالقوا حبالهم وعصيهم بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فكان الواو الاخيرة وليت ضمة فقلبت ياء لما قيل فى أدل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وأدغم الخ وقد قيل بذلك فى المفعول المار (قوله ونحو أبو ونحو) مثالان للتصحيح وهو شاذ فى الجمع كما فى التسهيل والتوضيح وكذا اعلال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبوو ونحوو وكفلوس فادغم والنجوا ما بالجيم وهو السحاب الذى هراق ماءه أو بالحاء المهملة وهو الجهة حكى سيبويه انكم لتطيرون فى نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذى فى التوضيح وغيره انه واجب لخفة المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غيره من النحويين على اطراده وان كان التصحيح أكثر على الاصل وهذا تاسع موضع لقلب الواو ياء وهي وقوعها عينا لجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله نمى) أى نسب للعلماء (قوله صائم) أصله صاوم لانه من الصوم أبدلت الواو همزة لما مر وكذا قائم وجائع (قوله وصيم) أصله صوم واستثقل اجتماع واوين وضمة مع ثقل الجمع فخفف بقلبها ياءين لانهما أخف تصريح (قوله وجب التصحيح) أى لخفته ولبعد الواو عن الطرف الذى هو محل التغيير بسبب الالف وكذا يجب التصحيح ان اعتلت اللام كشوى وغوى بشد الواو جمعي شاو وغاو لئلا يتوالى اعلالان ويجوز فى نحو نيم بعد اعلاله ضم الفاء وكسرها والضم أولى والله أعلم

﴿فصل فى ابدال فاء الافتعال وياءه﴾

(قوله ذو اللين) مبتدأ خبره جملة أبدلا وفاعل من نائب فاعله العائد لذى اللين وهو مفعوله الاول وتا مفعوله الثانى وكل من فاوتا بالقصر وتقدم للشاطبى ان ماقصر من أسماء هذه الحروف منون على حد شربت ماصوب ابن غازى عن بعضهم عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها وضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين على أنه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء (قوله فاؤها حرف لين) مرادهم به الياء والواو فقط اذ الالف لا تقع فاء مطلقا ولا عينا ولا لاما بطريق الاصالة (قوله وجب ابداله تاء) أى لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما ومنافاة صفتيهما لان حرف اللين مجهور والتاء مهموسة وأيضا لو أقروه لتلاعبت به حركات ماقبله فيكون ياء بعد الكسرة وألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة فابدلوا منه حرفا يلزم وجها واحدا وخصوا التاء لتدغم فيما بعدها هذه هي اللغة الفصحى وبعض الحجازيين يجعلون الفاء بحسب الحركات قبلها فيقولون ايتصل ياتصل فهو موتصل وحكى الجرمى ابدالها همزة كأتصل يأتصل فهو مؤتصل وهو غريب (قوله نحو اتصال الخ) مثال للواوى ومثال اليائى اتسار واتسر ومتسر والاصل ايتسار ويتسر ومتيسر قال فى المصباح اليسر كسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر اه وهو مأخوذ من اليسر لظنهم أنه يورث اليسار (قوله والاصل اواتصال الخ) ظاهر عبارته أن الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل أولا ياء لكسر ماقبلها فى الماضى والمصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة وحمل الباقي عليهما ثم تقلب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائما فتقلب تاء من أول الامر تقليلا للعمل اذ لا فائدة فيما ذكر وان كان قياسيا وأيضا لو قلبت ياء لامتنع قلب هذه الياء تاء كما فى الياء المنقلبة عن الهمزة فى نحو اتكل بجامع عدم الاصالة الا أن يجاب عن هذا بأن التاء لما لم تبدل من الهمزة أصلا امتنع ابدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فانها تبدل تاء فى غير هذا الباب كتراث ونحوه فجاز هنا ابدالها من بدلها وأيضا كل من البدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة) أي الثانية الساكنة وهي فاء الكلمة ياء لكونها بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذ قولهم اتزر) اما فعل ماض معلوم أى لبس الازار

فان كان مفردا جاز فيه وجهان الاعلال والتصحيح والتصحيح أجود نحو علا علوا وعتا عتوا ويقل الاعلال نحو قسا قسيا أى قسوة (ص)

وشاع نحو نيم فى نوم ونحو نيام شذوذه نمى

(ش) اذا كان فعل جمعا لما عينه واو جاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألف كقولك فى جمع صائم صوم وصيم وفى جمع نائم نوم ونيم فان كان قبل اللام ألف وجب التصحيح والاعلال شاذ نحو صوام ونوام ومن الاعلال قوله

فما أرق النيام الا كلامها (ص)

﴿فصل﴾

ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا

وشذ فى ذى الهمزة نحو ائتكلا

(ش) اذا بني افتعال وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين وجب ابدال حرف اللين تاء نحو اتصال واتصل ومتصل والاصل فيه اوتصال واوتصل وموتصل فان كان حرف اللين بدلا من همزة لم يجز ابداله تاء فتقول فى افتعل من الاكل ائتكل ثم تبدل الهمزة ياء فتقول ايتكل ولا يجوز ابدال الياء تاء وشذ قولهم اتزر بابدال الياء تاء (ص)

فيكون بفتح التاء والزاى أو أمر فبكسر الزاى ولا يصح ماضيا مجهولا الا اذا كان أصله اوتزر بالواو لا بالياء كما فى الشارح وأصله الاصيل ائتزر بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هى فاء الكلمة لانه من الازار قلبت الثانية ياء من جنس حركة ماقبلها ثم الياء تاء فصار اتزر بالادغام فهذا الابدال الثانى شاذ يقصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن أجازه البغداديون كما حكاه الزمخشرى وعلى قولهم يتخرج ادغام عوام المحدثين اتزر فى حديث عائشة المتقدم وقول الشارح كالاشمونى وشذ قولهم اتزر صريح فى أنه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتكل الذى فى المتن تبعا لابن المصنف فى أنه لم يسمع فمراده بالتمثيل به أنه مما سمع الابدال فى جنسه لا فى شخصه ونقل المرادى عن بعضهم سماعه وهو صريح قول التوضيح وشذ قولهم اتكل ومن المسموع أيضا اتمن من الامانة وقياسه أوتمن بالواو ان كان ماضيا مجهولا أو ايتمن بالياء ان كان معلوما وأما اتخذ فالصحيح أنه من تخذ يتخذ تخذا كتعب يتعب تعبا بمعنى اتخذ كما ان اتبع من تبع فتاؤه الاولى أصلية لا بدل عن همزة أخذ كما وهم فيه الجوهرى فجعله من الشاذ والثانية تاء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالواو لغة فى أخذ فاصله اوتخذ أبدلت الواو تاء على القياس وتخريجه على هذه اللغة وان كانت قليلة أولى من قول الجوهرى (قوله طا تا الخ) تامبتدأ خبره رد ماضيا مجهولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تا وطا مفعوله الثاني فان جعل ردا مرا كان تامفعوله الاول لامبتدأ لاحتياجه الى تقدير الرابط (قوله وجب ابداله طاء الخ) أي لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما وتباين صفتيهما اذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل كما يعسر النطق بها بعد الدال والذال والزاى لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج فى تسهيل النطق الى ابدال التاء حرفا يوافقها فى المخرج ليشعر بها ويوافق ماقبلها فى الصفة وهو الطاء والدال واذا أبدلت طاء بعد الطاء أودالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين كاطهر واظعن وادان أوطاء بعد الصاد والضاد أودالا بعد الزاى جاز الفك كاصطبر واضطجع وازدجر والادغام بقلبها من جنس ماقبلها كاصبر واضجع وازجر ويمتنع العكس كاطبر واطجع وادجر لئلا يفوت صفير الصاد والزاى واستطالة الضاد أما الطاء بعد الظاء المشالة والدال بعد الذال المعجمة فيجوز فيهما الاوجه الثلاثة وقد روى قوله

هو الجواد الذي يعطيك نائله * عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم

هكذا بالفك ويظلم بشد المعجمة وبشد المهملة وقرئ قوله تعالى فهل من مذكر بالفك ومذكر بشد المهملة ومذكر بشد المعجمة وهي شاذة فتدبر والله أعلم

﴿فصل فى الاعلال بالحذف﴾

هو نوعان مقيس وشاذ فالمقيس هو الذى تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة أنواع ما يتعلق بقاء الكلمة وما يتعلق بحذف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وقد ذكرها على هذا الترتيب كل واحد فى بيت (قوله وبنيتي متصف) أي صيغتى شخص متصف أى الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه وهما اسما الفاعل والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضى) أى المفتوح العين فخرج مضمومها فلا تحذف فاء مضارعه كوضؤ يوضؤ ووشم يوشم وفى مكسورها تفصيل يعلم مما سياتي (قوله معتل الفاء) أى بخصوص الواو كما يفيده تخصيصها بالحذف فى المثال أما الياء فلا تحذف الا ماشذ من قول بعضهم يسر يسر كوعد يعد ويئس ييئس والاصل ييسر ويبئس (قوله يعد) أصله يوعد فنقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة وهما ضدان لها فحذفت وحمل على المبدوء بالياء اخواته كاعدو نعدو تعدو وكذا الامر نحو عد فاصله اوعد حذفت الواو حملا على المضارع

طا تا افتعال ردا ثر مطبق
فى ادان وازدد وادكر دالا
بقى

(ش) اذا وقعت تاء الافتعال
بعد حرف من حروف
الاطباق وهى الصاد
والضاد والطاء والظاء
وجب ابداله طاء كقولك
اصطبروا واضطجع واطعنوا
واظطلموا والاصل
اصتبروا واضتجع واطتعنوا
واظتلموا فأبدل من تاء
الافتعال طاء وان وقعت
تاء الافتعال بعد الدال
والزاى والذال قلبت دالا
نحو ادان وازدد وادكر
والاصل ادتان وازتد
واذتكر فاستثقلت التاء
بعد هذه الاحرف فابدلت
دالا وأدغمت الدال فى
الدال (ص)

﴿فصل﴾

فا أمر او مضارع من
كوعد
احذف وفى كعدة ذاك
اطرد
وحذف همز أفعل استمر
فى
مضارع وبنيتى متصف

(ش) اذا كان الفعل
الماضى معتل الفاء كوعد
وجب حذف الفاء فى
الامر والمضارع والمصدر
اذا كان بالتاء وذلك نحو
عد ويعد

المبدوء بالياء فاغتنى عن الهمزة بتحرك ما بعدها وكذا حمل عليه المصدر الذي على فعل بكسر فسكون وافهم قوله كوعد ان الحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف الواو من يوعد بالضم سواء فتحت العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع ويذر مجهولين فى لغة وبكسر عين الفعل فلا حذف فى مفتوحها كوجل يوجل ووجع يوجع ولا فى مضمومها كوضؤ يوضؤ وشذ قول بعضهم وجد يجد بالضم وهي لغة عامرية وأما حذف الواو من يقع و يضع ويهب مع أنها بفتح العين فللكسر المقدر لانها لكون ماضيها فعل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفا لكون عينه أولا مه حرفا حلقيا فكأن الكسر مقدر فيه وأما يسع ففتحه قياسى لكون ماضيه وسع بالكسر فكان حقه اثبات الواو وقيل حذفت شذوذا وقيل لانه قد ورد الكسر فى مضارع فعل المكسور كومق يمق ووثق يثق وورث يرث فحيث حذفت واو يسع دل على أن أصله الكسر لكنه فتح تخفيفا لحرف الحلق (قوله وعدة) أفاد التمثيل به ان لحذف الفاء شرطين كونها فى مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه لغير الهيئة فلا تحذف من اسم غير مصدر وشذ رقة للفضة وحشة للارض الموحشة ولدة صفة بمعني ترب وهو المساوى فى العمر ولا مما قصد به الهيئة كوعدة الامير ووقعة زيد للاباس وبوجود الشرطين يجب الحذف كعدة وصلة وثقة ومقة فاصلها وعد ووصل ووثق وومق بكسر فسكون حذفت فاؤها حملا على مضارعها كامر و نقلت كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها فى المضارع كسعة وضعة بالفتح و يكسران فى لغة وبها قرئ شاذا ولم يؤت سعة من المال بالكسر وشذ الضم فى صلة ثم أتى بالتاء عوضا عن الفاء فحذفها شاذ خلافا للفراء وأما قوله

واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا فخرج على ان عدا جمع عدوة بضم فسكون بمعني ناحية وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسى لا شذوذ فى وجهة لانها اسم للمكان المتوجه اليه لا مصدر حتي تحذف فاؤه وظاهر كلام سيبويه انه مصدر وسوغ عدم الحذف فيه كونه لا فعل له اذ لا موجب للحذف الا الحمل على المضارع ولا يحفظ وجه يجه بل توجه واتجه ومصدره التوجه والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهة (قوله يجب حذف الهمزة) أي الزائدة على اصول الثلاثي لتصيره رباعيا كهمزة أكرم وآمن بالمد اذ أصلها كرم كظرف وأمن كفرح اما الهمزة الاصلية فى نحو أكل وأخذ وأمن بشد الميم فلا تحذف بل تقلب الفا فى نحو آكل وواوا فى نحو أومن أو تحقق كما علم مما مر وأما همزة افعل فلزيادتها تحذف فى المضارع المبدوء بهمزة التكلم لئلا يجتمع همزتان فى كلمة وحمل على المبدوء بالهمزة اخواته وصيغتا الفاعل والمفعول (قوله والاصل يؤكرم) أي بوزن يدحرج لان حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي باسرها وكذا مؤكرم بوزن مدحرج فحذفت الهمزة لما مر ويمتنع اثباتها الا فى ضرورة كقوله * فانه أهل لان يؤكرما * أو ندور كقولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أى كثيرة الارانب وكساء مؤرنب اذا خلط صوفه ببر الارانب والقياس مرنبة كمكرمة بناء على ان همزة أرنب زائدة وهو الاظهر اما على انها أصلية فلا يكون ذلك نادرا ﴿تنبيه﴾ لو ابدلت همزة أفعل هاء كهراق فى أراق أو عينا كعنهل الابل فى انهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق بفتح الهاء فى الكل وعنهل يعنهل الخ (قوله ظلت) بالكسر مبتدأ والثاني بالفتح عطف عليه واستعملا خبر فالفه للتثنية وقرن بالكسر مبتدا خبره فى اقرن أى مستعمل فيه فحذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعملا قبله أو هو فاعل بمحذوف يدل عليه استعملا وقرن الثانى بالفتح مبتدأ خبره نقلا فالفه للاطلاق هذا ما يفيده صنيع الشارح كالاشمونى (قوله اذا أسند الفعل الماضى) أي الثلاثى اما الزائد عليها فيتعين اتمامه نحو أقررت وشذ أحست فى أحسست وخرج بالماضي المضارع والامر ففيهما الوجهان الاولان فقط كما سيأتى فى الشارح (قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما عينه

وعدة فان لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء نحو وعد وكذلك يجب حذف الهمزة الثانية فى الماضى مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو قولك فى أكرم يكرم والاصل يؤكرم ونحو مكرم ومكرم والاصل مؤكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة فى اسم الفاعل واسم المفعول (ص)

ظلت وظلت فى ظللت استعملا
وقرن فى اقررن وقرن نقلا

(ش) اذا اسند الفعل الماضى المضاعف

ولامه من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج مفتوحها فيتعين اتمامه لعدم ثقله نحو حللت وشذ همت فى هممت (قوله والثانى حذف لامه) هذا ما فى شرح الكافية وذهب فى التسهيل الى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه وسيجري عليه الشارح فى اقررن الآتي فجرى فى كل محل على قول من قولى المصنف (قوله على وزن يفعل) أي بالكسر (قوله فى يقررن) أي بكسر الراء الاولى ويقرن بكسر القاف منقولا لها من الراء وكذا قرن لانه من قر بالمكان يقر ركضرب يضرب فلما اجتمع مثلان أولهما مكسور حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضى وقيل هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجح الاول توافق القراءتين (قوله وأصله اقررن) أى بفتح الراء فينقل الى القاف ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قولهم قر بالمكان) أى استقر كعلم يعلم فاصله قررا بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية فى قر بالمكان حكاها ابن القطاع من أئمة اللغة ولدسنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة (قوله وهذا نادر) أى لا يطرد كما أشار له الشارح بقوله نقلا وصرح به فى الكافية واما قرن بالكسر فمطرد كما هو مفاد المتن وصريح الكافية وظاهر التسهيل عدم اطراده بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف فى ظلت كذلك وصرح سيبويه بشذوذه وأنه لم يرد الا فى لفظتين من الثلاثى ظلت ومست وفى لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست والى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى فى التسهيل ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله أعلم

﴿ الادغام ﴾

هو بسكون الدال لفظ الكوفيين وبشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو لغة الادخال يقال ادغمت اللجام فى فم الفرس ودغمته بالتشديد أى أدخلته واصطلاحا الاتيان بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك فكانه داخل فيه وخرج بالمخرج الواحد الاخفاء فان الحرف الخفى ليس من مخرج ما بعده والادغام يكون فى المتماثلين وفى المتقاربين وفى كلمة وفى كلمتين وهو باب متسع ومر أنه يدخل جميع الحروف ماعدا الالف اللينة واقتصر الناظم على ادغام المثلين فى كلمة لانه اللائق بالتصريف وأما اللائق بالقراءة فهو أعم (قوله أول مثلين) مفعول مقدم لادغم بسكون الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها لتنوين كلمة بسكون اللام للوزن (قوله لا كمثل) عطف على محذوف أى فى كلمة بوزن مخصوص لا كمثل الخ (قوله صفف) جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء فى الدار وعلى الظلة كالسقيفة (قوله وذلل) بضمتين جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة (قوله وكلل) بكسر ففتح جمع كلة بكسر فتشديد ستر رقيق يخاط كالبيت ويسمي فى عرفنا بالناموسية تصريح (قوله وليب) بفتحتين وموحدتين موضع القلادة من الصدر ويطلق على السير الذى يشد فى صدر نحو الحمار ليمنع الرحل بالمهملة من التاخر وعلى ما استدق من الرمل (قوله كجسس) بضم الجيم وشد السين الاولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء اذا لمسه بيده أو من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس (قوله كاخصص) فعل أمر أصله بسكون الصاد الثانية وأبي مفعوله مضاف لياء المتكلم لكن نقلت فتحة الهمزة الى الصاد وحذفت تخفيفا كما هو شأنها بعد الساكن نحو قد أفلح فمن أوتى (قوله كهلل) فعل ماض زيدت فيه الياء لالحاقه بدحرج ومصدره هيلة كدحرجة ويقال فيه هلل تهليلا وهو أحد الالفاظ المنحوتة من المركبات كما مر فى البسملة (قوله اذا تحرك المثلان) أى كل منهما فخرج ما اذا سكن ثانيهما فيمتنع الادغام كظللت أقول الحق لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه وكذا ان عرض تحريكه كما سياتى فى اخصص أبى اما اذا سكن أول المثلين فيجب ادغامه الا اذا كان هاء سكت لان الوقف عليها منوى ولذا ضعف قياسا ادغام ورش ما ليه هلك أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة

المكسور العين الى تاء الضمير أو نونه جاز فيه ثلاثة أوجه أحدها اتمامه نحو ظللت أفعل كذا اذا عملته بالنهار والثانى حذف لامه ونقل حركة العين الى الفاء نحو ظلت والثالث حذف لامه وابقاء فائه على حركتها نحو ظلت وأشار بقوله وقرن فى اقررن الى أن الفعل المضارع المضاعف الذى على وزن يفعل اذا اتصل بنون الاناث جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها الى الفاء وكذا الامر منه وذلك نحو قولك فى يقرن يقررن وفى اقررن قرن وأشار بقوله وقرن نقلا الى قراءة نافع وعاصم وقرن فى بيوتكن بفتح القاف وأصله اقررن من قولهم قر بالمكان يقر بمعنى يقر حكاه ابن القطاع ثم خفف بالحذف بعد نقل الحركة وهو نادر لان هذا التخفيف انما هو للمكسور العين (ص)

﴿ الادغام ﴾

أول مثلين محركين فى كلمة ادغم لا كمثل صفف وذلل وكلل وليب ولا كجسس ولا كاخصص ابى ولا كهلل وشذ فى ألل ونحوه فك بنقل فقبل (ش) اذا تحرك المثلان

كلم يقرأ أحد فان ادغامه ردي بخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسآل ورآس بوزن فعال مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرؤس أوكان مدة في الآخر فلا يدغم لئلا يذهب المد كيعطي ياسر ويدعوواقد بخلاف اللين غير المد فيدغم كاخشوا قدا وكذا المد في غير الآخر كمغزو أصله مغزوو واغتفر زوال مده لقوة الادغام فيه (قوله في كلمة) خرج ما اذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن لا يكونا همزتين كقرأ آية فان ادغامه ردىء كامروان لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان خذ العفو وأمر الشمس سراجا فان ادغام ذلك ممتنع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على غير حده وصلا وقرأ به أبو عمرو وقيل انه اخفاء للحركة بمعنى اختلاسها وهو المسمي بالروم فسمي ادغاما لقربه منه والصحيح انه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة ولو سلم عدم تواتره فنقل القراء أثبت فهو شاذ قياسا ثابت نقلا (قوله ان لم يتصدرا) اعلم ان شروط وجوب الادغام أحد عشر ذكر المصنف منها عشرة أولها من قوله في كلمة الى قوله وفك حيث مدغم الخ وترك عدم التصدر فذكره الشارح (قوله على وزن فعل) بضم ففتح والثاني بضمتين والثالث بكسر ففتح والرابع بفتحتين على ترتيب قوله صفف الخ وعلة منع الادغام في هذه الاربعة ان الثلاثة الاول منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لكونه فرع الاظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فموازن للفعل لكن لم يدغم لخفته وللتنبيه على فرعية الادغام في الاسماء وقوته في الافعال حيث أدغم موازن لبب من الافعال كرد دون الاسماء ﴿تنبيه﴾ مران وازان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع تثليث الفاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو ودود ودر فلسكون أول المثلين بالاصالة والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يمتنع فيها الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المصنف لقلته مع أنه لم يسمع مضاعفا يبقى ثلاثة وهي مثال كتف وعضد ودئل بضم فكسر فهذه بوزن الفعل وليست في الخفة كلبب فلذا أدغم الجمهور أوليها وادغم الثالث من يرى أن صيغة المجهول أصل في الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت ردبالادغام في الكل لكن بفتح الراء في الاولين وضمها في الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل ان ادغام المثلين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من أوزان الاسم الثلاثي الا في ثلاثة منها بخلف فتدبر (قوله كددن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال ددا كفتي ودد كدم وانما لم يدغم لاستدعائه تسكين أول المثلين فيتعذر الابتداء به وهمزة الوصل لا تجتلب الا في أشياء مخصوصة ليس هذا منها الا اذا كان المثلان تاءين ففيه تفصيل سيأتي (قوله ودرر) جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة (قوله وجدد) بضمتين جمع جديد أما جدد كصفف فجمع جدة كصفة وهي الطريق في الجبل (قوله ولم) جمع لمة بالكسر والتشديد وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أي يقرب (قوله كطلل) هو ما شخص من آثار الديار (قوله كجسس) انما وجب فكه لئلا يلتقي فيه ساكنان (قوله والسادس) أي ما حركة ثاني مثليه عارضة فيفك لعدم الاعتداد بالعارض فكانه ساكن ولا ادغام عند سكون ثاني المثلين كامر (قوله والسابع) أي الملحق بغيره وهو نوعان ما حصل فيه الالحاق بزائد قبل المثلين كياء هيلل لالحاقه بدحرج أو باحد المثلين كاحد مثلي جلبب لالحاقه بدحرج وقردد للمكان الغليظ ومهدد علم امرأة ملحقان بجعفر وانما وجب فك ذلك لئلا يفوت ما قصد من الالحاق (قوله وضن) بالمعجمة والنون من بابي تعب وضرب (قوله والاصل ردد) أي كضرب وضنن كتعب ولبب كظرف (قوله وأشار بقوله وشذ الخ) هذا تاسع الشروط * وحاصله ان لا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذا فلا يدغم كما لا يفك غيره قياسا عليه

في كلمة ادغم أولهما في ثانيهما ان لم يتصدرا أو لم يكن ما هما فيه اسما على وزن فعل او على وزن فعل أو فعل او فعل ولم يتصل أول المثلين بمدغم ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة ولا ما هما فيه ملحقا بغيره فان تصدرا فلا ادغام كددن وكذا ان وجد واحد مما سبق ذكره فالاول كصفف ودرر والثاني كذلل وجدد والثالث ككلل ولمم والرابع كطلل ولبب والخامس كجسس جمع جاس والسادس كاخصص ابي فنقلت حركة الهمزة الى الصاد وحذفت الهمزة والسابع كهيلل أي أكثر من قول لا اله الا الله ونحو قردد ومهدد فان لم يكن شيء من ذلك وجب الادغام نحو ردوضن أي بخل ولب والاصل ردد وضنن ولبب وأشار بقوله وشذ في ألل * ونحوه فك بنقل فقبل * الى أنه قد جاء الفك في ألفاظ قياسها وجوب الادغام فجعل شاذا يحفظ ولا يقاس عليه

(قوله أل السقاء الخ) بوزن فرح وكذا اللت اسنانه اذا فسد منبتها والاذن اذا رقت والسقاء بالكسر والمد ما يوضع فيه الماء واللبن والذى لخصوص الماء قربة ولخصوص اللبن وطب وللسمن نحى كما فى الصحاح (قوله ولحت) بمهملتين كفرح اما بالخاء المعجمة فمدرغم كما فى الصحاح والمصباح ٢ يقال لحت عينه كثر دمعها وذكره الاشمونى مفكوكا بمعنى ماقبله (قوله اذا التصقت بالرمص) قال الجوهرى الوسخ المجتمع فى الموق ان سال فهو غمص بغين معجمة أو جمد فرمص بفتحتين فيهما وبقى مما سمع فكه قولهم دبب الانسان كضرب وقيل كفرح اذا نبت الشعر فى جبهته وصكك الفرس من باب دخل اذا اصطك عرقوباه وضبيت الارض كفرحت اذا كثر ضباها بالكسر جمع ضب حيوان معروف وقطط الشعر كفرح اذا اشتدت جعودته ويدغم أيضا ومششت الدابة كفرحت اذا برز فى ساقها أو ذراعها شىء دون صلابة العظم وعززت الناقة ككرمت كما فى القاموس اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد فى الشعر مفكوكا من غيرها عد من الضرورات كقول أبي النجم * الحمد لله العلى الاجلل * (قوله وادغم) بشد الدال فعل أمر من ادغم مشددا ومفعوله محذوف وهو ضمير حي وليس تنازعا لان المصنف لا يراه فى المعمول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افكك وادغم أى لا تخش بأسا فى واحد منهما لورودهما (قوله فيجوز الادغام) أي نظرا الى أنهما مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما أصلية لازمة فهو داخل فى الضابط المتقدم ويجوز الفك نظرا الى ان حركة الثانى كالعارضة لوجودها فى الماضى دون المضارع والامر فلا يعتد بها ومن ثم امتنع الادغام فى لن يحيى ورأيت محيا لعروض الحركة بالعامل وكل منهما فصيح مقروء به فى المتواتر ولكن الفك أجود ولعل المصنف أشار لذلك بتقديمه (قوله فيقول تجلى الخ) تبع الشارح فى هذا شرح الكافية وقد تعقب بان تتجلى مضارعا لا تدخله همزة الوصل أصلا والذى ذكره النحاة ان الفعل المفتتح بناءين ان كان ماضيا كتتبع وتتابع جاز ادغامه واجتلاب همزة الوصل فيه وفى مصدره دون مضارعه فيقال اتبع يتبع اتباعا بشد التاء والباء فى الكل واتابع يتابع اتابعا بشد التاء فقط وان كان مضارعا كتتذكر لم يجز ادغامه الا فى الوصل بعد لين أو حركة نحو ولا تيمموا تكادتميز لعدم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه فى الابتداء به ولا يصح حمل كلام شرح الكافية على ذلك لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف اقدامه على ذلك بمجرد التشهي بلا سند كسماع أو استنباط من اللغة او قياس لا ينافيها وناهيك بمن قال طالعت صحاح الجوهري كله فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا لانه ثقة لكن قال يس نص ابنه على أنه ذكر المسئلة فى بعض كتبه على ما يوافق الجمهور (قوله نحو ستر) أى بفتح السين وشد التاء واسقاط همز الوصل للاغتناء عنها بحركة النقل ومضارعه يستر بفتح الياء والسين وشد التاء مكسورة وأصله يستتر كيفتعل نقلت فتحة التاء الاولى للسين وأدغمت فى الثانية المكسورة والمصدر ستارا بكسر السين وشد التاء وأصله استتارا كافتعالا نقلت كسرة التاء الاولى للسين وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذى بوزن فعل مضاعف العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستيرا كتكريم (قوله قد يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف والا فهو كثير جدا فى القرآن وغيره كما فى الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر المهملة فيهما كسدرة وسدر بمعنى الاتعاظ والتذكر تصريح (قوله بحذف احدى التاءين) أى لثقل اجتماع المثلين ولا سبيل الى الادغام لاحتياجه للهمزة وهي لا تدخل المضارع فخفف بحذف احداهما وهي الثانية عند سيبويه والبصريين لحصول الثقل بها والاولى عند الكوفيين وهشام لان الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها يخل به ويعارضه ان الاولى لمعنى

نحو أل السقاء اذا تغيرت كذاك نحو تتجلى واستتر (ش) اشار فى هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام والفك وفهم منه ان ماذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراد بحي ما كان المثلان فيه ياءين لازما تحريكهما نحو حيى وعيي فيجوز الادغام نحو حى وعى فلو كانت حركة احد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام اتفاقا نحو لن يحيي وأشار بقوله كذاك نحو تتجلى واستتر الى ان الفعل المبتدأ بتاءين مثل تتجلى يجوز فيه الفك والادغام فمن فك وهو القياس نظر الى أن المثلين مصدران ومن ادغم أراد التخفيف فيقول اتجلى فيدغم أحد المثلين فى الآخر فتسكن احدي التاءين فيأتى بهمزة الوصل توصلا للنطق بالساكن وكذلك قياس تاءي استتر يجوز فيه الفك لسكون ماقبل المثلين ويجوز الادغام فيه بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن نحو ستر يستر ستارا (ص)

ومابتاءين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا كتبين العبر

(ش) يقال فى تتعلم وتتنزل وتتبين ونحوها تعلم وتنزل وتبين بحذف احدى التاءين وابقاء الاخرى وهو كثير جدا ومنه قوله تعالى

٢ (قوله والمصباح) سبق قلم فانه لا وجود له فيه

المضارعة

المضارعة وحذفها يخل به (قوله وفك الخ) هو فعل أمر حذف مفعوله أى أول المثلين اوماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لكونه علة لسكن وقوله بمضمر الرفع أى البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام * وحاصله أن لا يعرض سكون لثاني المثلين اما لاتصاله بضمير رفع أو لجزم وشبهه (قوله نحو حلت) بضم التاء والثاني بفتحها واللام الاولى مفتوحة فيهما وأما المضارع فان كان بمعني مقابل الحركة فبالكسر أو بمعنى نزل البلد مثلا فبالضم وكذا بمعني فككت العقدة أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه فبالوجهين و بهما قرئ * فيحل عليكم غضبي ومن يحلل (قوله فيجب حينئذ الفك) أى لتعذر الادغام بسكون ثانى المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهى لغة ضعيفة (قوله والفك لغة أهل الحجاز) أى فهو أفصح و بها جاء القرآن غالبا نحو ان تمسسكم اغضض من صوتك ولا تمنن فمراد المتن بالتخيير استواء اللغتين فى الجواز لا فى الفصاحة وانما جاز الادغام مع سكون ثاني المثلين نظرا الى عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه وحمل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أي بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكي الكسائى اثباتها عن عبد القيس فيقول أردوا غض ومحل التخيير اذا لم يتصل بالفعل واو جمع كردوا أو ياء مخاطبة كردي أو نون توكيد كردن والاوجب الادغام عند الكل لابتناء الفعل على هذه العلامات فثانى مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتي يفك ﴿تنبيه﴾ اذا اتصل بآخر الفعل المدغم من المجزوم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردها ولم يردها أوهاء الغائب وجب ضمه كرده ولم يرده لان الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قصد وليها الالف والواو وحكى ثعلب التثليث قبل هاء الغائب وغلط فى جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح أنه لغة سمع الاخفش مده وغلطه وحكى الكوفيون التثليث قيل كل منهما فان اتصل بآخر الفعل ساكن فاكثرهم بكسره كردالقوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين و بنو أسد تفتحه تخفيفا وحكى ابن جنى ضمه اتباعا وقد روي بهن قول جرير

فغض الطرف انك من نمير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نعم الضم قليل ولذا أنكره فى التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للخفة مطلقا أي فى مضموم الفاء كردو مكسورها كفرح ومفتوحها كعض وهو لغة أسد وغيرهم والكسر مطلقا على أصل التخلص وهو لغة كعب والاتباع بحركة الفاء كردبا لضم وقربا لكسر وعض بالفتح وهذا أكثر فى كلامهم (قوله وفك أفعل) أى بكسر العين فى قولك أفعل به بخلاف ما أفعله فيجب ادغامه لدخوله فى الضابط المتقدم نحو ما أحب زيدا لعمرو (قوله لماذكر ان فعل الامر الخ) أي فهذا البيت استدراك على قوله وفى شبه الجزم تخيير لكن استثناء افعل انما هو بالنظر لصورته فانه ليس أمرا حقيقة بل ماض على صورة الامر كما مر واستثناء هلم بالنظر للغة تميم لانها عندهم فعل أمر لا يتصرف فتلحقها ضمائر الرفع البارزة كهلما وهلموا الخ أما على لغة الحجاز فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعني أقبل او احضر فتلزم لفظا واحد المفرد المذكر وغيره و بلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا (قوله يجب فكه) قال فى شرح الكافية باجماع وكانه أراد اجماع العرب فانه لم يسمع غيره والا فقد حكى الكسائى اجازة ادغامه (قوله التزموا ادغامه) أى باجماع أيضا كما فى شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم بالفك تخفيفا لثقله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند البصريين من هاء التنبيه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الالف من ها تخفيفا وقال الخليل ركبت ها مع الم أصله قبل ادغامه فحذفت همزته للوصل وألف ها للساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى للاول وقال الفراء والكوفيون مركبة من هل التي للزجر وأم بمعني اقصد فنقلت حركة

نحو حلت ما حللته وفى * جزم وشبه الجزم تخيير قفى

(ش) اذا اتصل بالفعل المدغم عينه فى لامه ضمير رفع سكن آخره فيجب حينئذ الفك نحو حلت وحللنا والهندات حللن فاذا دخل عليه جازم جاز الفك نحو لم يحلل ومنه قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبى ومن يرتدد منكم عن دينه والفك لغة أهل الحجاز وجاز الادغام نحو لم يحل ومنه قوله تعالى ومن يشاق الله ورسوله فى سورة الحشر وهى لغة تميم والمراد بشبه الجزم سكون الآخر فى الامر نحو احلل وان شئت قلت حل لان حكم الامر كحكم المضارع المجزوم (ص)

وفك أفعل فى التعجب التزم

والتزم الادغام أيضا فى هلم

(ش) لماذكر أن فعل الامر يجوز فيه وجهان نحو احلل وحل استثنى من ذلك مسئلتين احداهما افعل فى التعجب فانه يجب فكه نحو احبب بزيد واشدد ببياض وجهه والثانية

هلم فانهم التزموا ادغامه والله سبحانه وتعالى أعلم (ص)

الهمزة للام الساكن قبلها فصار هلم ومذهب البصريين أقرب للصواب وخففوه أيضا بالنزام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو هلمه ولا يضم تبعا لها وكذا ان اتصل به ساكن كهلم الرجل وحكى الجرمى فيها الفتح والكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كهلما وهلموا وهلمى بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع نون النسوة هلممن بالفك وزعم الفراء أن الصواب هلمن بزيادة نون ساكنة تدغم فى نون النسوة حتما لتتح ميمه وحكى عن أبى عمرو أنه سمع هلمين يا نسوة بزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ماقبلها فتكسر الميم لمناسبتها والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما يجمعه) الواو للاستئناف أو عطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ بدليل قوله نظما ولك أن توقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله * وأستعين الله فى ألفيه * وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما أولتأويلها بالمتن أو المؤلف مثلا قيل وقوله يجمعه يقتضي أن مافى هذا المتن كله من كلام النحاة لم يخترع شيأ منه مع أنه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندى لازما وأجيب بان ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو لكن قد مر ان التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبدل المطابق من مخترعاته فالاحسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعا أو باعتبار الاغلب ولك منع الاقتضاء أصلا بانه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره فتدبر (قوله عنيت) هو من الافعال الخمسة اللازم بناؤها للمفعول صورة وهى بمعني المبني للفاعل فرفوعها فاعل لا نائبه على الراجح كما مر فى أبنية المصادر وانما يلزم ذلك فى عني اذا كان بمعني اهتم كما هنا وبناؤه حينئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عني يعني كرمى يرمى عناية أما عنا يعنو عنوا من باب قعد بمعني خضع وذل وعنا يعنو عنوة بمعني أخذ الشيء قهرا أو صلحا وعنى يعني كرمى يرمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى بمعنى شغله وعني من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل مصباح (قوله قد كمل) بتثليث الميم والكسر أضعف والفتح أفصح وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب السناد اللازم على غيره والكمال والتمام بمعني واحد لغة كالتكميل والتتميم وفى اصطلاح البديع التكميل ويسمي بالاحتراس أيضا هو أن يؤتي فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كقوله

فسقي ديارك غير مفسدها * صوب الربيع ودية تهمي

والتتميم أن يؤتي فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة فى نحو ويطعمون الطعام على حبه أى مع حبه أى الطعام أما اذا كان المعني لاجل حب الله فليس من هذا القبيل وكقول زهير

من يلق يوما على علاته هرما * يلقي السماحة منه والندي خلقا

فقوله على علاته أى مع احتياجه أفاد المبالغة فى وصفه بالجود اذ هو مع الاحتياج أبلغ منه مع عدمه (قوله نظما) حال من الهاء فى يجمعه كما فى الاشمونى أى منظوما وفيه الفصل بين الحال وصاحبها باجنبي وهو قد كمل فالاولى كونه حالا من الضمير فى كمل وهى حال موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظما من قوله وما يجمعه عنيت مع قوله فيما سبق * وأستعين الله فى ألفيه * اذ الالفية لا تكون الا نظما ويصح كونه تمييزا محولا عن فاعل كمل فيبقى على مصدريته وهو موطيء أيضا ويرجح هذا بان مجيء المصدر حالا مع كثرته سماعى ويرجح الاول بان النظم عليه بمعنى المنظوم وهو أوفق باشتماله على جل المهمات وباحصاء الخلاصة من كونه بالمعني المصدرى فتدبر (قوله علي جل الخ) متعلق باشتمل من اشتمال الدال على المدلول والجملة صفة لنظما على الاقرب أو حال أخري أو خبر آخر لما وكذا جملة أحصي وفى ذلك اشارة الى أن قوله فى الخطبة مقاصدا النحو على حذف مضاف أي جل مقاصده ولم نصرف ماهنا الى ماهناك مع أنه المناسب لكونه فى محل الحاجة بان يراد بالجل الكل مجازا لان هذا هو الموافق

وما يجمعه عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل

للواقع لتركه كثيرا من المقاصد والمهمات جمع مهم أى الاحكام المهمات أو مهمة أى المسائل لكن يلزم على الثانى وصف جمع الكثرة لغير العاقل بالمطابق مع ان الافصح فية الافراد كما أن الافصح فى غيره المطابقة الا أن يقال لما حذف الموصوف ضعف عن المراعاة (قوله أحصي) فعل ماض بمعني جمع وفاعله ضمير النظم والخلاصة مفعوله وبها اشتهر هذا المتن ومن الكافية ظرف لغو متعلق به أى من معانيها ومن ابتدائية أو حال من الخلاصة ومن تبعيضية ويمتنع كون أحصي أفعل تفضيل خبرا مقدما عن الخلاصة لمانع لفظى وهو أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعى على الصحيح ومعنوى وهو تكذيب الحس له اذ فى كافية المصنف أبواب كاملة ليست فى الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل والقسم والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بارادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد وحينئذ فأل فى الخلاصة للجنس لا للاستغراق لتركه كثيرا من زبدها الا أن يراد المبالغة فى المدح كما يقتضيه المقام وجعل السيوطى ضمير أحصى واقتضى للمصنف على طريق الالتفات من التكلم فى عنيت الى الغيبة والكاف للتعليل فكأنه قال جمعت خلاصة الكافية فى هذا النظم لانى اقتضيت أى طلبت وأردت غنى كل طالب اذ هم يقبلون عليه لصغره وسهولته فيستفيدون العربية والكافية لكبرها تقصر عنها همم كثير من الناس فلا يحصل بها ذلك (قوله كما اقتضى) مامصدرية واقتضى اما بمعني أخذ فالمراد بالغني القدر المغني أو بمعنى استلزمه فالمراد به المصدر والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أى أحصي هذا النظم الخلاصة احصاء كاقتضائه الغنى أى أخذه القدر المغني من المسائل أو كاستلزامه الاستغناء عن غيره بجامع حصول السرور أو النفع فى كل وانما شبه الاحصاء بالاقتضاء لانه أقوى منه اذ يلزم من اغنائها الطالبين احصاؤها الخلاصة دون العكس لاحتمال احتياجهم الى زيادة عل الخلاصة على أن الكاف تأتى لمجرد التشريك بين شيئين فى أمر بلا اعتبار كون المشبه به أقوي كقولك كل من زيد وعمرو كصاحبه أفاده الصبان ولك جعل الكاف للتعليل على أن اقتضي بمعني استلزم وعبر بالماضى لقوة رجائه فى تحققه أي أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغني أى لاجل أن ينشأ عنه ويترتب عليه الاستغناء عن غيره والغني بالكسر والقصر الاستغناء كما هنا وبالكسر والمد التغني بالالحان وبالفتح والمد النفع ويصح هذا هنا أيضا كما فى الفارضي أي كما اقتضى نفعا (قوله بلا خصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغني وفى كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغني والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الفاء سببية عاطفة على جملة وما بجمعيه الخ أى بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الاتمام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك فى ابتداء الكلام لاحرازا جر ذلك ويمنه فى البدء والختام (قوله مصليا) فى كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ماسلف فى الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد لا نعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفا وتنكيرا (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر بسطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الاصل الابيض الجبهة من الخيل فشبه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع اما مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض فى كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أي المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وتسكن مصدر أو اسم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده أي المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لان المقام للمدح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على أنه جمع خير بالتشديد * حكى الفراء

أحصى من الكافية الخلاصه
كما اقتضى غني بلا خصاصة
فأحمد الله مصليا علي
محمد خير نبي أرسلا
وآله الغر الكرام البرره
وصحبه المنتخبين الخيره

قوم خيرة برة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

﴿ يقول الراجي عفو ربه الكريم * ابن الشيخ حسن الفيومى ابراهيم ﴾

سبحان من نحا برحماه من نصب نفسه لبث معانى التبيان وميز العلماء بمزيد الرفعة على سائر بني الانسان والصلاة والسلام على المخصوص بجوامع الكلم سيدنا محمد وآله أولى الفضل الاتم وأصحابه الحائزين قصب السبق فى مضمار الفصاحة الجامعين لانواع البراعة واليراعة والرجاحة (وبعد) فقد تم بحمد الله تعالى طبع حاشية العلامة المحقق والفهامة المدقق خاتمة المحققين ومرجع الفضلاء المدققين العلامة الشيخ محمد الخضرى على شرح العلامة ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك فى النحو والصرف وقد تحلت طررها ووشيت غررها بشرح العلامة أبى عبد الله محمد بن عقيل المذكور رحم الله الجميع وأحلهم من دار كرامته المكان الاعلى الرفيع

وذلك بدار الطباعة العامرة الازهرية الطائر صيتها بجميع الانحاء الاسلامية
الثابت محل ادارتها بشارع رقعة القمح بسراي رقم ٦ بجوار المعهد
الاكبر والمعبد الانور الجامع الازهر وقد وافق
التمام أواخر ثانى الجمادين من عام ١٣٤٥
من هجرة سيد الثقلين عليه الصلاة
والسلام وآله الاكارم وصحابته
الفخام ما دامت الليالى
والايام

﴿ فهرست الجزء الثاني ﴾

﴿ من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل ﴾

صحيفة		صحيفة	
٢	الاضافة	٩٧	مالا ينصرف
٢٠	المضاف الى ياء المتكلم	١١٠	اعراب الفعل
٢١	اعمال المصدر	١٢٠	عوامل الجزم
٢٥	اعمال اسم الفاعل	١٢٧	فصل لو
٢٩	أبنية المصادر	١٣١	أما ولولا ولوما
٣٣	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها	١٣٤	الاخبار بالذى والالف واللام
		١٣٦	العدد
٣٥	الصفة المشبهة باسم الفاعل	١٤٢	كم وكاين وكذا
٣٨	التعجب	١٤٤	الحكاية
٤١	نعم و بئس وما جري مجراها	١٤٦	التأنيث
٤٦	أفعل التفضيل	١٥٠	المقصور والممدود
٥٠	النعت	١٥٢	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا
٥٦	التوكيد	١٥٥	جمع التكسير
٥٩	العطف	١٦٥	التصغير
٦٠	عطف النسق	١٧٠	النسب
٦٨	البدل	١٧٦	الوقف
٧١	النداء	١٨١	الامالة
٧٦	فصل تابع ذى الضم الخ	١٨٤	التصريف
٧٨	المنادى المضاف الى ياء المتكلم	١٩٠	فصل فى زيادة همزة الوصل
٨٠	أسماء لازمت النداء	١٩٢	الابدال
٨١	الاستغاثة	٢٠٢	فصل من لام فعلى الخ
٨٢	الندبة	٢٠٣	فصل ان يسكن السابق الخ
٨٤	الترخيم	٢٠٥	فصل فى النقل
٨٧	الاختصاص	٢٠٩	فصل فى ابدال فاء الافتعال وتائه
٨٨	التحذير والاغراء	٢١٠	فصل فى الاعلال بالحذف
٨٩	أسماء الافعال والاصوات	٢١٢	الادغام
٩٣	نونا التوكيد		

﴿ تمت ﴾

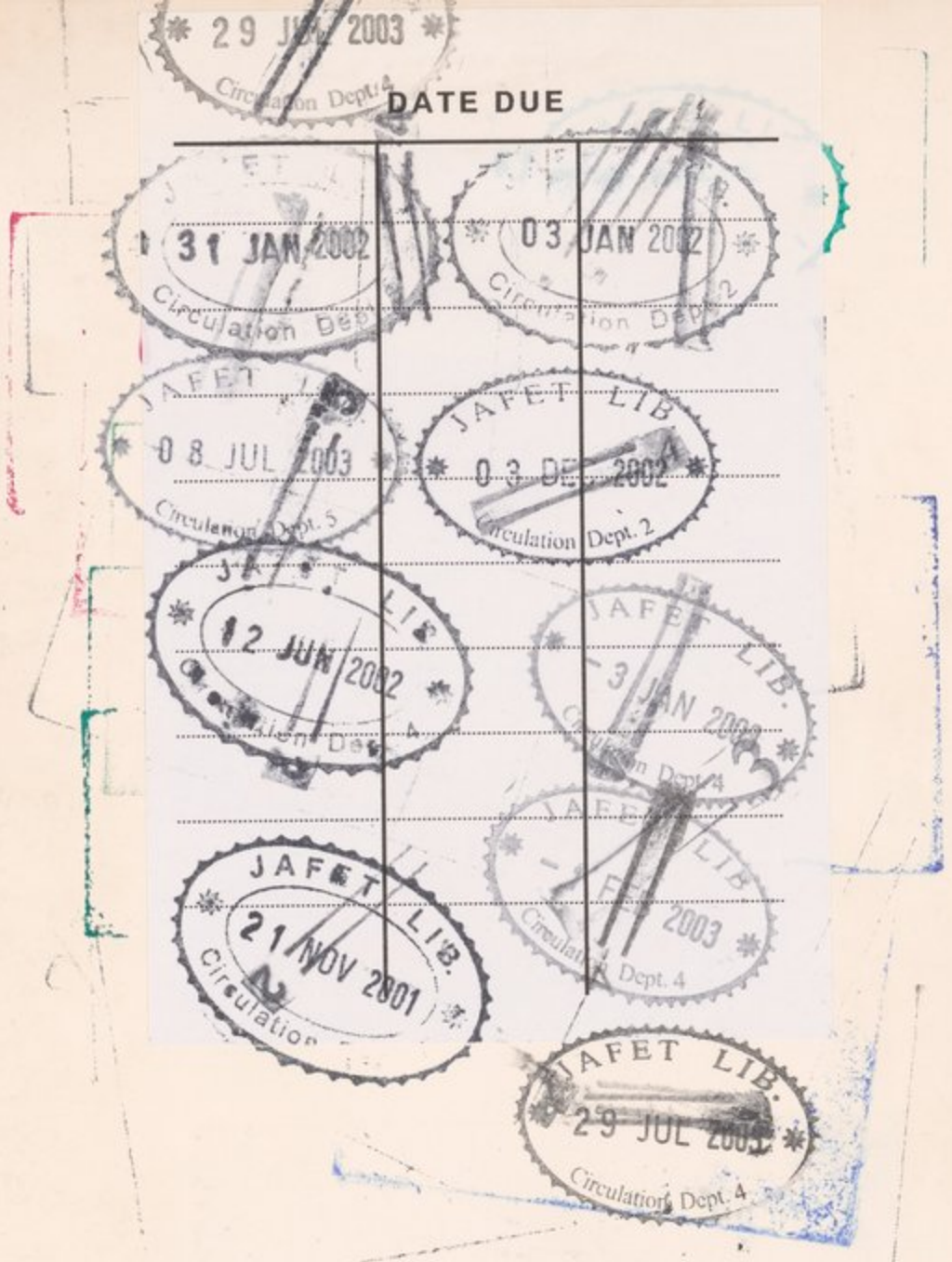
DATE DUE
29 JUL 2003
Circulation Dept. 4
31 JAN 2002
Circulation Dept.
03 JAN 2002
Circulation Dept.
JAFET LIB.
08 JUL 2003
Circulation Dept. 5
JAFET LIB.
03 DEC 2002
Circulation Dept. 2
12 JUN 2002
JAFET LIB.
3 JAN 2003
Circulation Dept. 4
JAFET LIB.
21 NOV 2001
Circulation
JAFET LIB.
29 JUL 2003
Circulation Dept. 4

492.75:K452hA:c.1
الخضرى ،محمد
حاشيةَ محمد الخضري على شرح ابن ع
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01027638

492.75
K452hA
V.1-2